

شَفَاءُ غَلِيلِ السَّائِلِ عَمَّا تَحْمِلُهُ الْكَافِلُ

تأليف العلامة

عَلِيِّ بْنِ صَلَاحِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَاسِمِ الطَّبْرِيِّ الصَّعْدِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تحقيق

د. الْمُرتَضَى بْنُ زَيْدِ الْمَحْطُورِيِّ الْحَسَنِيِّ
عَفَا اللَّهُ عَنْهُ



مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

1436هـ - 2014م

صف وإخراج

يحي محمد حسن الجيوري



مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع

Sana'a Republic of Yemen

اليمن صنعاء، جولة تعز، غرب حديقة 26 سبتمبر

Tel :009671-269091-2

تلفون: ٢-٢٦٩٠٩١-٠٠٩٦٧١

Fax: 269079. P.O.Box 291 sana'a

فاكس: ٢٦٩٠٧٩-ص-ب: ٢٩١

www.almahatwary.org

info@almahatwary.org

dr.almahatwary@yahoo.com

مُقَدِّمَةُ الْمُحَقِّقِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

طَلَبًا لِمَرْضَاةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَخِدْمَةِ لِلْعِلْمِ وَأَهْلِهِ، وَتُرْؤُلًا عِنْدَ رَغْبَةِ كَثِيرٍ: مِنْ الْمُحِبِّينَ لِلْعِلْمِ، الْمُطْمَئِنِّينَ لِتَحْقِيقِنَا - نَحْشُنْتُ تَحْقِيقَ هَذَا الْكِتَابِ الْمُبَارَكِ؛ وَهُوَ كَمَا يُقَالُ: صُورَةٌ مُصَغَّرَةٌ لِكِتَابِ الْغَايَةِ لِلْحُسَيْنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّلَبِ. وَالْعَلَّامَةُ عَلِيُّ بْنُ صَلَاحِ الطَّبْرِيِّ رحمته الله مَعْرُوفٌ بِبِرَاعَتِهِ، وَحَذَقِهِ، وَإِتْقَانِهِ؛ فَهُوَ أَصُولِيٌّ، مُنْطَقِيٌّ، فَيَلْسُوفٌ؛ وَتَحْقِيقِيٌّ كِتَابُهُ هَذَا لَيْسَ بِالْأَمْرِ السَّهْلِ، بَلْ دُونَ إِخْرَاجِهِ بِالصُّورَةِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا الْآنَ خَرُطُ الْقِتَادِ؛ لَوْلَا عَوْنُ اللَّهِ تَعَالَى وَتَوْفِيقُهُ. وَقَدْ افْتَضَى التَّحْقِيقُ مِنَّا كَدًّا، وَجُهْدًا، وَعَعْتًا، وَمُرَاجَعَةً تَلَوَّ مُرَاجَعَةً، وَتَأْمُلًا بَعْدَ تَدَبُّرٍ، وَقَدْ أَضْنَانَا ثَقَلِيبُ الْمَرَاجِعِ، وَلَا سِيَمَا وَالْمُؤَلَّفُ رحمته الله وَاسِعُ الْإِطْلَاعِ، عَمِيقُ الْمَعْرِفَةِ. وَقَدْ عَاشَ فِي فِتْرَةٍ ذَمِيَّةٍ لِلْعِلْمِ وَالْعُلَمَاءِ أَيَّامَ الْمُتَوَكَّلِ عَلَى اللَّهِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ (ت: 1087 هـ).

فَهَنِيئًا مَرِيئًا لِلسَّادَةِ الْعُلَمَاءِ الْفُضَّلَاءِ، وَلِلطَّلَابِ الْعِلْمِ الْأَجَلَاءِ هَذَا الْكِتَابِ النَّفِيسِ بِهَذِهِ الصُّورَةِ الَّتِي هِيَ كَالْعُرُوسِ الْمُجَلَّلَةِ، وَالْحَسَنَاءِ الْمُحَلَّلَةِ. فَازْجُو أَنْ يَنَالَ مَنْ يَقْرَأُهُ بِعَيْنِيَّةٍ بَعْدَ شَرْحِ الْكَافِلِ لِلْقِمَانِ، وَقَبْلَهُمَا مُحْتَصَرُ شَرْحِ الْكَافِلِ لِلْمُحَقِّقِ، مَعَ حِفْظِ مَثْنِ الْكَافِلِ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ - مَرْتَبَةً الْمُجْتَهِدِ فِي هَذَا الْفَنِّ؛ وَهَذَا يَسِيرٌ عَلَى مَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى: عَقْلًا نَبِيْرًا، وَقَلْبًا يَقِظًا، وَفِطْنَةً ثَابِتَةً، وَهَمَّةً عَالِيَةً، وَشَغَفًا بِالْعِلْمِ، وَتَلَهُّفًا عَلَى مَا فِيهِ: مِنْ جَلَالٍ، وَجَمَالٍ، وَبَهَاءٍ، وَكَمَالٍ، وَعِزٍّ، وَرِفْعَةٍ؛ فَقَدْ قِيلَ: «مِدَادُ الْعُلَمَاءِ أَفْضَلُ مِنْ دِمَاءِ الشُّهَدَاءِ!» وَأَعْنِي بِهِمُ الْعُلَمَاءُ الْعَامِلِينَ الْمُجَاهِدِينَ؛ فَهُمْ قَدْ جَادُوا بِأَرْخِصِ مَا لَدَيْهِمْ وَهُوَ الْمِدَادُ، وَجَادَ الشَّهِيدُ بِأَعَزِّ مَا لَدَيْهِ: وَهُوَ دَمُهُ، لَكِنَّ الْعِلْمَ دَرَجَتُهُ عَالِيَةٌ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ

إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿[آل عمران: 18]﴾؛ فَبَدَأَ اللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ بِنَفْسِهِ ، وَثَنَى
بِمَلَائِكَتِهِ الْمُسَبَّحَةِ بِقُدْسِهِ ، وَثَلَّثَ بِالْعُلَمَاءِ مِنْ أَحِبَّائِهِ وَأَهْلِ أَنْسِهِ؛ فَمَا بَعْدَ هَذِهِ
الدَّرَجَةِ مِنْ دَرَجَةٍ!؟

جَعَلَنَا اللَّهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ ، وَجَعَلَ هَذَا الْعَمَلَ ذُخْرًا لَنَا فِي الْآخِرَةِ ،
وَذِكْرًا حَسَنَةً فِي الدُّنْيَا .

وَأِنْ كَانَ لِي مِنْ كَلِمَةٍ آخِرَةٍ : فَهِيَ أَنَّ أَذْكَرَ قُرَاءَ هَذَا الْعَلَقِ النَّفِيسِ بِأَيِّ قَدْ
وَقَفْتُ كَثِيرًا أَمَامَ الشَّاشَةِ الَّتِي أَرَأَيْتُ عَلَيْهَا سَيْرَ التَّصْحِيحِ وَالتَّشْكِيلِ .

وَالْوَلَدُ الْمُكْرَمُ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَيُورِيُّ الطَّبَّاعُ يُحْرَكُ أَنْامِلُهُ خَلْفَهَا عَلَى
جِهَازِهِ الَّذِي يُجِيدُ مِنْهُ مَا لَا أُجِيدُهُ ، وَقَدْ أَقْحَمَنِي بَارَكَ اللَّهُ فِيهِ فِي وَرْطَةِ
التَّشْكِيلِ ، وَشَجَّعَنِي عَلَى ذَلِكَ بِرَاعَتِهِ فِي تَنْفِيدِ مَا أُرِيدُ؛ وَبِجَوَارِهِ زَمِيلُهُ الْوَلَدُ
الْفَاضِلُ السَّيِّدُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الشَّرِيفُ مُسَاعِدِي : فِي التَّنْقِيبِ ، وَالْبَحْثِ ،
وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَالْإِثْنَانِ قَدْ أَلْفَا حِدَّةَ طَبْعِي ، وَتَعَايَشَا مَعَ صُرَاخِي الْمُتَوَاصِلِ ، الَّذِي
يَفْرِضُهُ ضَغْطُ الْعَمَلِ ؛ لَكِنْ هَدَفِي مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ صَفْلُهُمَا وَتَعْلِيمُهُمَا كَمَا يَعْلَمُ
اللَّهُ ذَلِكَ مِنِّي وَيَعْلَمَانِ .

وَهَذَا جُهْدٌ فَوْقَ الطَّاقَةِ ؛ لِذَا أَطْلُبُ مِنْ أَحَبَّتِي الدُّعَاءَ بِأَنْ يُمَتِّعَنَا اللَّهُ بِالصَّحَّةِ
وَالْعُزْوِ ؛ لِنُخْرِجَ مَا نَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ تُرَاثِنَا النَّفِيسِ ، وَإِنْ كُنَّا فِي أَشَدِّ الظُّرُوفِ
قَسَاوَةً ؛ فَالْيَمْنُ تَمُرُّ بِمَحْنٍ وَشَدَائِدٍ يَهْدُ الْجِبَالَ ، وَتَشِيبُ لَهَا النَّوَاصِي : مِنْ
الْقَتْلِ الْعَبَثِيِّ ، وَالْإِغْيَالِ الْوَحْشِيَّةِ ، وَالْإِنْفِلَاتِ الْأَمْنِيِّ ، وَالْقَضَائِيِّ ،
وَالتَّعْلِيمِيِّ ، وَانْطِفَاءِ الْكَهْرَبَاءِ ، وَانْعِدَامِ الْمَحْرُوقَاتِ ! كُلُّ ذَلِكَ بِسَبَبِ تَوَلَّى
الْفَاسِدِينَ الْمُفْسِدِينَ لِمَقَالِيدِ الْبِلَادِ الَّذِينَ سَمَّيْنَاهُمُ الْجَهْلُ ، وَعِبَادَةُ بَطُونِهِمْ
وَفُرُوجِهِمْ ؛ نَسْأَلُ اللَّهَ الْفَرَجَ بِمَنْهُ وَكَرَمِهِ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ .

مُؤَلَّفُ شَرْحِ الْكَافِلِ : عَلِيُّ بْنُ صَلَاحٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَاسِمِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الطَّبْرِيِّ الصَّعْدِيِّ : **عَلَامَةٌ** مُحَقِّقٌ فِي كُلِّ فَنٍّ ، أَصُولِيٌّ ، لُغَوِيٌّ ، مُفَسِّرٌ . سَكَنَ صَعْدَةَ . مِنْ عُلَمَاءِ الزَّيْدِيَّةِ فِي الْقُرْنِ الْحَادِي عَشَرَ الْهَجْرِيِّ . اشتهر بمؤلفاته . ولم تذكره كتب التراجم .

من شعره : فِي كِتَابِهِ مُغْنِي ذَوِي الْعُقُولِ [3] :

لَا تَحْقِرَنَّ جَمْعِي لِأَجْلِ حَقَّارِي	فَالْحَقُّ حَقٌّ وَالصَّوَابُ تَجَارِي
قَدْ حُزْتُ فِيهِ جَوَاهِرًا وَقَوَاعِدًا	لَا تَلْقَهَا يَوْمًا بِغَيْرِ بَضَاعِي
صَمَمْتُه فَنِّ الْأُصُولِ بِأَسْرِهِ	مَعَ قَلْبَةٍ فِي لَفْظِهِ وَعِبَارِي
جَمَعَ الَّذِي فِي «كَافِلٍ» وَزِيَادَةٍ	«سِتِّينَ مَسْأَلَةٍ» فَخُذْ بِإِشَارَتِي
و«ثَمَانِيَا» أَيْضًا وَحُسْنِ تَنَاسُبِ	وَتَعَانُتِي فِي نَظْمِهِ وَسَلَاسَةِ
حَقٍّ مَقَالِي يَأْفِكِي فَلَقَدْ أَتَى	فِي زِيٍّ عَذْرَا كَاعِبٍ بَلْ عَادَةٍ
وَاعْكُفْ عَلَيْهِ لَا تَمَلْ وَصَالَهُ	وَاحْمِلْهُ فِكْرًا ثَقِيلًا بِدِرَاسَةِ
فَعَلَيْكَ بِالْمُغْنِي وَمَا عَلَّقْتُهُ	مِنْ شَرْحِهِ «الْإِيضَاحِ» خَيْرِ عَنَائَةِ
يُنْخَلِّكَ أَبْنَكَارَ الْمَسَائِلِ كُلِّهَا	مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ أَوْ جَوَازِ مَسَافَةٍ
لَا تَزْتَضِي ذُلَّ التَّهَاسُوتِ إِنَّهُ	قَدْ يُذَرِّكُ الْقَرْمُ الْوَلِيَّ تَجَارِي
أَوْلَيْتُهُ مِنْ فَضْلِ مَوْلَايَ الَّذِي	مَا زَالَ يُؤَلِّينِي بِخَيْرِ دَرَايَةِ
فَاللَّهُ أَحْمَدُ لَا سِوَى وَرَسُولُهُ	صَلَّى عَلَيْهِ بِدَائِي وَنَهَائِي
مَعَ آلِهِ الطُّهَرِ الْكَرَامِ وَمَنْ لَهُمْ	يَفْقُوهَ طَرِيقَ الْحَقِّ غَيْرَ مُفَاوِتِ
وَبِحَقِّهِ وَبِحَقِّهِمْ أَدْعُوهُ أَنْ	أَلْقَاهُ نُورًا نَافِعِي لِقِيَامِي

تلاميذه : 1 - عَثْمَانُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَزِيرِ ، وُلِدَ سَنَةَ 1052 هـ ، عَلَامَةٌ ، تَوَلَّى

الْقَضَاءَ بِالسَّرِّ «بَنِي حَشِيشٍ» ، وَتَوَفَّى سَنَةَ 1130 هـ .

2 - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَكْوَعُ ، قَرَأَ عَلَيْهِ بِصَعْدَةَ فِي سَنَةِ 1086 هـ - 1089 هـ .

- 3 - أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَبَشِيُّ الصَّعْدِيُّ ، تُوِّفِيَ سَنَةَ 1135 هـ .
- 4 - الْحَسَنُ بْنُ مُطَهَّرِ الْجَرْمُوزِيِّ ، وُلِدَ سَنَةَ 1044 هـ ، عَلَّامَةٌ ، مُحَقِّقٌ ، مُشَارِكٌ فِي جَمِيعِ الْقُنُونِ ، تُوِّفِيَ سَنَةَ 1100 هـ .
- وفاته:** فَرَعَ مِنْ نَسْخِ كِتَابِهِ شِفَاءَ غَلِيلِ السَّائِلِ ، بِمَا تَحَمَّلَهُ الْكَافِلُ سَنَةَ 1071 هـ . وَذَكَرَ فِي تَرْجُمَةِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَكْوَعِ الدَّمَارِيِّ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الشُّحُوفِيِّ ، وَعَلَى الْقَاضِي الْعَلَّامَةِ عَلِيِّ بْنِ صَلاَحِ الطَّبْرِيِّ بِصُعْدَةٍ ، وَعَلَى الْفَقِيهِ شَرَفِ الدِّينِ حَسَنِ بْنِ حُسَيْنِ سَيْلَانَ . وَتَأْرِيخُ قِرَاءَتِهِ عَلَى هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ فِي سَنَةِ 1086 هـ وَفِي سَنَةِ 1089 هـ ، وَبِذَلِكَ تَكُونُ وَفَاتُهُ بَعْدَ 1089 هـ . وَقَبْرُهُ بِصُعْدَةٍ بِمَقْبَرَةِ الْقَرُضَيْنِ ، جِوَارِ مَشْهَدِ السَّادَةِ آلِ الْهَاشِمِيِّ ⁽¹⁾ .
- مؤلفاته:** 1 - كِتَابُ سَبِيلِ الْوُصُولِ ، إِلَى مُغْنِي ذَوِي الْعُقُولِ ، فِي مَعْرِفَةِ قَوَاعِدِ الْأُصُولِ . مِنْهُ نُسخَةٌ بِمَكْتَبَةِ السَّيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْهَادِي رحمته الله .
- 2 - شِفَاءُ غَلِيلِ السَّائِلِ ، عَمَّا تَحَمَّلَهُ الْكَافِلُ ، وَهُوَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْكَ .
- 3 - إِحْكَامُ الْأُصُولِ ، فِي بَيَانِ مَعْنَى مُغْنِي ذَوِي الْعُقُولِ ، شَرْحٌ لِكِتَابِهِ الْمُغْنِي ، مِنْهُ نُسخَةٌ بِتَأْرِيخِ 1048 هـ بِمَكْتَبَةِ السَّيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْهَادِي رحمته الله .
- 4 - الْإِيضَاحُ : شَرْحٌ لِمُغْنِي ذَوِي الْعُقُولِ ، أَحَالَ عَلَيْهِ فِي كِتَابِنَا هَذَا ، وَلَعَلَّهُ السَّابِقُ .
- 4 - مُغْنِي ذَوِي الْعُقُولِ ، فِي مَعْرِفَةِ قَوَاعِدِ الْأُصُولِ (طُبِعَ فِي كَتِيب) .
- 5 - شَرْحُ الْكَافِيَةِ فِي النَّحْوِ .
- 6 - التَّفْصِيلُ لِأَسْبَابِ التَّنْزِيلِ .
- 7 - كِفَايَةُ الرَّاعِبِ الْعَانِي ، فِي عِلْمِ الْبَيَانِ وَالْبَدِيعِ وَالْمَعَانِي (خ) سَنَةَ 1073 هـ ، بِمَكْتَبَةِ السَّيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْهَادِي رحمته الله .
- 8 - مَطْلَبُ الْأَدَبِ ، فِي مَعْرِفَةِ كَلَامِ الْعَرَبِ ، بِمَكْتَبَةِ السَّيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ

(1) مطلع الأقطار 126 .

عَبْدُ الْعَظِيمِ الْهَادِي رحمته الله .

- 9 - مِنْهُجُ الْكَمَالِ ، فِيمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ كَلَامِ ذِي الْجَلَالِ .
- 10 - كِتَابُ مُخْتَصَرٍ فِي الْفَرَائِضِ ، مِنْهُ نُسخَةٌ بِمَكْتَبَةِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ التَّابِعَةِ لِلْأَوْقَافِ ، مِنْهُ نُسخَةٌ مُصَوَّرَةٌ بِمَكْتَبَتِي . 11 - شَرْحُ إِيسَاغُوجِي فِي الْمَنْطِقِ .
- مَصَادِرُ الشَّرْجَمَةِ : فَهَارِسُ مَخْطُوطَاتِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ 828 ، وَ 1254 .
- وَفَهْرَسُ الْمَخْطُوطَاتِ الَّتِي تَمِيْنِيَّةِ لِذَارِ الْمَخْطُوطَاتِ 438 . وَأَعْلَامُ الْمُؤَلِّفِينَ الزَّيْدِيَّةِ 686 . وَمَطْلَعُ الْأَقْمَارِ 126 ، وَجَامِعُ الشُّرُوحِ وَالْحَوَاشِي 356 .

النُّسخُ الْمُعْتَمَدَةُ فِي التَّحْقِيقِ :

اعْتَمَدْنَا فِي تَحْقِيقِ الْكِتَابِ عَلَى ثَلَاثِ نُسخٍ مَخْطُوطَةٍ :

الْأُولَى : مِنْ مَكْتَبَةِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ بِرَقْمِ (1454) قَالَ فِيهَا : كَانَ الْفَرَاغُ مِنْ رَقْمِ هَذَا السَّفَرِ الْجَلِيلِ آخِرَ نَهَارِ الثَّلَاثَاءِ ثَالِثِ شَهْرِ رَبِيعِ الْآخِرِ أَحَدِ شُهُورِ سَنَةِ 1098 هـ ، وَذَلِكَ بِعِنَايَةِ الْقَاضِي النَّبِيلِ الْعَلَّامَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَحْيَى الصَّدِيقِ ، وَهِيَ بِخَطِّ نَسْخِيٍّ مُمْتَازٍ ، وَعَلَيْهَا حَوَاشٍ ، أَغْلِبُهَا مَنْقُولَةٌ مِنْ خَطِّ الْمُؤَلِّفِ ، وَرَمَزْنَا لَهَا بِ (أ) . وَإِذَا كَانَتْ الْحَوَاشِي مِنَ الْمُؤَلِّفِ ذَكَرْنَا فِي آخِرِهَا أَنَّهَا تَمَّتْ مِنْهُ .

الثَّانِيَّةُ : نُسخَتْ بِعِنَايَةِ السَّيِّدِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، وَهِيَ مِنْ وَقْفِهِ بِمَكْتَبَةِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ بِرَقْمِ (1460) ، وَهِيَ بِخَطِّ نَسْخِيٍّ مُمْتَازٍ ، فُرِغَ مِنْ نَسْخِهَا سَنَةَ 1074 هـ ، وَنَاسَخُهَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى زَبُورٌ ، وَرَمَزْنَا لَهَا بِالْحَرْفِ (ب) ، وَالنَّاسِخُ فِيهَا أَهْمَلُ الْحَوَاشِي الَّتِي كَتَبَهَا الْمُؤَلِّفُ .

الثَّالِثَةُ : النُّسخَةُ الَّتِي طُبِعَتْ بِذَارِ السَّعَادَةِ بِأَمْرِ الْإِمَامِ يَحْيَى رحمته الله ، وَالنُّسخَةُ الَّتِي اعْتَمَدْنَاهَا قَرَأَهَا وَصَحَّحَهَا الْقَاضِي مُحْسِنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَحْبِشِيِّ ، وَقَدْ قَابَلَهَا عَلَى نُسخَةِ الْمُؤَلِّفِ ، وَرَمَزْنَا لَهَا بِالْحَرْفِ (ج) ، وَبِهَا حَوَاشِي الْمُؤَلِّفِ .

مَصَادِرُ الْمُؤَلَّفِ

اعْتَمَدَ الْمُؤَلَّفُ عَلَى مَصَادِرَ كَثِيرَةٍ فِي مُخْتَلَفِ الْمُتُونِ ؛ بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَصْرَهُ كَانَ مُزْدَهَرًا بِالْعِلْمِ ؛ بِدَلِيلِ كَثْرَةِ الْمُؤَلَّفَاتِ الَّتِي اعْتَمَدَهَا ، وَرُبَّمَا عَلَّقَ عَلَى بَعْضِهَا ، وَهِيَ : 1- الثَّمَرَاتُ ، لِلْفَقِيهِ يُوسُفَ . 2- شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ .

3- شَرْحُ الْعَايَةِ . 4- التَّمْهِيدُ لِأَبِي الْحَطَّابِ الْحَنْبَلِيِّ . 5- شَرْحُ الدَّوَّارِيِّ عَلَى جَوْهَرَةِ الْأُصُولِ . 6- جَمْعُ الْجَوَامِعِ لِلْسُّبْكِيِّ . 7- حَاشِيَةُ الْحَسَنِ بْنِ يَحْيَى سَيْلَانَ . 8- الْأَنْوَارُ شَرْحُ الْكَافِلِ لِابْنِ حَابِسٍ . 9- الْكَاشِفُ لِذَوِي الْعُقُولِ ، لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ لُقْمَانَ . 10- جَوَاهِرُ التَّحْقِيقِ ، لِلْأَرْدَبِيلِيِّ . 11- حَاشِيَةُ التَّيْسَابُورِيِّ عَلَى مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ . 12- الْمُطَوَّلُ فِي الْبَلَاغَةِ وَحَوَاشِيهِ لِسَعْدِ الدِّينِ التُّفَّازَانِيِّ ، وَالشَّرِيفِ الْجُرْجَانِيِّ ، وَالشَّلْبِيِّ . 13- شُرُوحُ التَّلْخِصِ . 14- شَرْحُ مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ ، لِعَضُدِ الدِّينِ مَعَ حَاشِيَةِ التُّفَّازَانِيِّ وَالشَّرِيفِ الْجُرْجَانِيِّ . 15- الْمُحْتَسِبُ لِابْنِ جَنِّيٍّ . 16- شَرْحُ الْفُصُولِ لِلشَّيْخِ لُطْفِ اللَّهِ الْغِيَاثِ . 17- الْمَحْصُولُ لِلرَّازِيِّ . 18- الْمِنْهَاجُ لِلْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْمُزْتَضَى . 19- الْمُقْنَعُ ، لِلْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ الْمُحَسِّنِ . 20- الْمُجْزِي ، لِلْإِمَامِ أَبِي طَالِبٍ . 21- صَفْوَةُ الْإِخْتِيَارِ ، لِلْإِمَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْرَةَ . 22- الْكِفَايَةُ فِي عِلْمِ الرِّوَايَةِ لِلْبَغْدَادِيِّ . 23- شَرْحُ مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ لِعَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي الْخَيْرِ الصَّائِدِيِّ . 24- الْأَنْوَارُ لِلْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْمُزْتَضَى . 25- أُصُولُ الْأَحْكَامِ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ . 26- الْمَدْخَلُ فِي أُصُولِ الْفَقْهِ لَهُ . 27- بَيَانُ الْمُخْتَصَرِ لِلْأَصْفَهَانِيِّ . 28- شَرْحُ الْمِنْهَاجِ لِلْأَصْفَهَانِيِّ . 29- مَجْمُوعُ الْإِمَامِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ . 30- نَهَايَةُ الْأُصُولِ ، لِلْأَسْنَوِيِّ . 31- التَّهْذِيبُ فِي الْمَنْطِقِ لِلتُّفَّازَانِيِّ . 32- الْعَيْثُ الْهَامِيعُ ، شَرْحُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ . 33- شَرْحُ الْهِدَايَةِ فِي عِلْمِ الرِّوَايَةِ لِلْسَّخَاوِيِّ . 34- شَرْحُ النُّجْبَةِ

لِابْنِ حَجَرٍ . 35- جَامِعُ الْأُصُولِ لِابْنِ الْأَثِيرِ . 36- شَرْحُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ لِمَحَلِّيٍّ .
 37- حَاشِيَةُ ابْنِ أَبِي شَرِيفٍ الْمُقَدِّسِيِّ عَلَى حَاشِيَةِ الْمَحَلِّيِّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ . 38-
 شَرْحُ الْوَرَقَاتِ لِلْمَحَلِّيِّ . 39- صِحَاحُ الْجَوْهَرِيِّ . 40- الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ .
 41- الْكَشَافُ لِلزَّمَخْشَرِيِّ . 42- الشَّمْسِيَّةُ وَشُرُوحُهَا فِي الْمَنْطِقِ : لِلْقُطْبِ ،
 وَسَعْدِ الدِّينِ ، وَالْجُرْجَانِيِّ . 43- إِيسَاغُوجِي فِي الْمَنْطِقِ وَشَرْحُهُ مَطَارِحُ الْأَفْكَارِ
 . 44- مَرْقَاةُ الْأُصُولِ ، لِلْإِمَامِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ . 45- شَرْحُ مَرْقَاةِ الْأُصُولِ
 لِلسَّيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ . 46- بَدَائِعُ الْفُصُولِ لِلْفَنَارِيِّ . 47- شَرْحُ
 الْجَمْعِ لِلشُّبْكِيِّ . 48- كِتَابُ التَّبْيَانِ فِي النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِنَ الْقُرْآنِ لِابْنِ أَبِي
 النَّجْمِ الصَّعْدِيِّ . 49- الْمُعْتَمَدُ لِأَبِي الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ . 50- مَعَاهِدُ التَّنْصِیصِ
 عَلَى شَوَاهِدِ التَّلْخِیصِ . وَغَيْرُهَا .

مُقَدِّمَةُ الْمُؤَلَّفِ

أَحْمَدُ مَنْ شَرَحَ ⁽¹⁾ صُدُورَنَا لِمَعْرِفَةِ الْفُرُوعِ بِالْأُصُولِ ، وَتَلَقَّانَا بِالْإِصْلَاحِ وَالْقَبُولِ ، وَفَتَحَ لَنَا أَبْوَابَ الْهُدَايَةِ ⁽²⁾ ، وَأَشْعَلَ لَنَا أَنْوَارَ جَوْهَرَةِ الدَّرَايَةِ ⁽³⁾ ، وَأَوْضَحَ لَنَا مَتْنٍ مِنْهَاجِ النَّجَاةِ ⁽⁴⁾ ، وَالْوُصُولِ ⁽⁵⁾ إِلَى مُتَمَتِّهِ كُلِّ أُمْنِيَةٍ وَغَايَةٍ ⁽⁶⁾ ، وَتَفَضَّلَ عَلَيْنَا بِتَوْضِيحِ الْعِلْمِ وَالتَّنْقِيحِ ⁽⁷⁾ ، وَتَمَيَّزَ سَقِيمَ الدَّلِيلِ مِنَ الصَّحِيحِ ؛ هُوَ الْكَافِلُ ⁽⁸⁾ بِنَجَاتِنَا مِنْ بُحُورِ الْغَرَقِ ؛ بِرُكُوبِ سَفِينَةِ أَشْرَفِ الْفَرَقِ .
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ شَهَادَةً مَنْ عِلْمِ أَنَّ الْأَحْكَامَ ، مُنْحَصِرَةٌ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ، وَأَنَّ السُّنَّةَ وَالْكِتَابَ ، مِنَ الْحِكْمَةِ ⁽⁹⁾ وَفَضْلِ الْخُطَابِ ⁽¹⁰⁾ . أَمَرْنَا بِالِاجْتِمَاعِ عِنْدَ حَقِيقَتَيْهِمَا ، وَشَرَعَ الْقِيَاسَ ، وَهَمَّانَا عَنْ مَجَازٍ غَيْرِ

(1) فِيهِ بَرَاَعَةُ الْإِسْتِهْلَالِ ، وَإِشَارَةٌ مَعَ التَّوْرَةِ إِلَى أَمْهَاتِ الْكِتَابِ ، وَأَبْوَابِ الْفَنِّ الْمَذْكُورَةِ فِي الْمُخْتَصَرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

(2) إِشَارَةٌ إِلَى هِدَايَةِ الْعُقُولِ ، إِلَى غَايَةِ السُّؤُولِ ، فِي عِلْمِ الْأُصُولِ : لِلْحُسَيْنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ (ت : 1050 هـ) .

(3) إِشَارَةٌ إِلَى جَوْهَرَةِ الْأُصُولِ ، وَتَذَكِيرُ الْفُحُولِ : لِلْعَلَامَةِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّصَاصِ (ت : 656 هـ) طُبِعَ .

(4) إِشَارَةٌ إِلَى مِنْهَاجِ الْوُصُولِ ، إِلَى مِغْيَارِ الْعُقُولِ ، فِي عِلْمِ الْأُصُولِ : لِلْإِمَامِ الْمُتَهَدِّيِّ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْمُرْتَضَى (ت : 840 هـ) ، وَإِشَارَةٌ إِلَى مِنْهَاجِ الْوُصُولِ ، إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ : لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَيْضَاوِيِّ ، (ت : 806 هـ) .

(5) الْوُصُولُ يَحْمِلُ عِنْدَ أَكْثَرِ مَنْ كِتَابٍ ، وَلَعَلَّهُ يُشِيرُ إِلَى كِتَابِ الْوُصُولِ ، إِلَى الْأُصُولِ : لِأَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ بُرْهَانَ الْبَغْدَادِيِّ (ت : 518 هـ) .

(6) إِشَارَةٌ إِلَى كِتَابِ مُتَمَتِّهِ السُّؤُولِ وَالْأَمَلِ ، فِي عِلْمِ الْأُصُولِ وَالْجَدَلِ : لِأَبِي عَمْرٍو عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ الْكُرْدِيِّ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الْحَاجِبِ ، (ت : 646 هـ) ، وَأَيْضًا إِشَارَةٌ إِلَى مَتْنِ الْغَايَةِ : لِلْإِمَامِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ .

(7) إِشَارَةٌ إِلَى كِتَابِ التَّوْضِيحِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ ، وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى مَتْنِ التَّنْقِيحِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ : تَأْلِيفُ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ الْمَحْبُوبِيِّ الْبُخَارِيِّ الْحَنْفِيِّ (ت : 747 هـ) .

(8) إِشَارَةٌ إِلَى مَتْنِ الْكَافِلِ ، لِمُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بُهْرَانَ الصَّغْدِيِّ (ت : 957 هـ) ، وَقَدْ طُبِعَ بِتَحْقِيقَتِنَا .

(9) لِأَنَّ الْحِكْمَةَ عِلْمُ الشَّرِيعَةِ ، وَكُلُّ كَلَامٍ وَافَقَ الْحَقَّ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : عِلْمُ الْقُرْآنِ : نَاسِخُهُ وَمَنْسُوخُهُ ، وَمُحْكَمُهُ وَمُتَسَابِهُهُ ، وَمُقَدَّمُهُ وَمُؤَخَّرُهُ ، وَحَالَهُ وَحَرَامُهُ ، وَأَمْنَالُهُ وَعَبْرُهُ . مِنْهُ .

(10) فَضْلُ الْخُطَابِ : الْخُطَابُ الْمَفْصُولُ الَّذِي يَبْتَنِيهِ مَنْ يُخَاطَبُ بِهِ ، أَوِ الْخُطَابُ الْفَاصِلُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ . وَفِي الْقَامُوسِ 104 : هُوَ الْحُكْمُ بِالْبَيِّنَةِ أَوِ الْيَمِينِ ، أَوِ الْفَقْهُ فِي الْقَضَاءِ ، أَوِ النُّطْقُ بِأَمَّا بَعْدُ ،

مَجَازِهِمَا وَمُجَمِّلِ الْإِلْبَاسِ ، وَمَيَّزَنَا بَيْنَهُم مَّنْطُوقَهُمَا⁽¹⁾ وَالتَّرْجِيحِ ، وَحَبَانَا بِاسْتِثْبَاتِ
جَوَاهِرِ نَصِّهِمَا وَالتَّلْمِيحِ ، وَخَصَّنَا بِعُمُومِ الْأَلَاءِ ، وَنَبَّهَنَا عَلَى تَفْسِيدِ مُطْلَقِهَا بِشُكْرِهِ
تَعَالَى ؛ فَتَسَخَّرَ عَنَّا رَذِيلَةَ رِذَاءِ التَّقْلِيدِ بِجَمَالِ لِبَاسِ مُحْكَمِ الْكِتَابِ الْمَجِيدِ .
وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا الْأَمِينَ ، عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ بِمَا فِيهِ نَجَاتُنَا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ،
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ الطَّاهِرِينَ .

(أَمَّا بَعْدُ) فَإِنِّي لَمَّا رَأَيْتُ النَّاسَ عَالَةً⁽²⁾ عَلَى الْأُصُولِ ؛ لِحُجْمِهَا الْمُنْقُولِ
وَالْمَعْقُولِ ، وَإِقْبَالِهِمْ عَلَى الْكَافِلِ بِنَيْلِ السُّؤُولِ ؛ لِاخْتِصَارِهِ وَإِيجَازِهِ ، وَجَمْعِهِ
نَفِيسِ دُرَرِ الْمَسَائِلِ وَإِخْرَازِهِ - أَخْبَيْتُ أَنْ أَعْلَقَ عَلَيْهِ مَا بِهِ يَنْحَلُّ مَعْقُودُهُ
وَمَعَانِيهِ ، وَيَتَضَخُّ مِنْضُودُهُ⁽³⁾ وَمَبَانِيهِ ، وَتَحْيَى رُسُومُهُ وَمَعَانِيهِ : لَيْسَ بِالطَّوِيلِ
الْمُمِلِّ ، وَلَا بِالْقَصِيرِ الْمُخِلِّ ، وَاضِعًا كُلَّ شَيْءٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَحَلِّهِ ،
مُقْتَصِرًا عَلَى مَا قَصَدَ غَالِبًا مِنْ بَيَانِ الْمُخْتَارِ وَدَلِيلِهِ ، مُشِيرًا إِلَى دَفْعِ شُبْهَةِ
الْخَضَمِ وَتَعْوِيلِهِ ؛ فَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يُصَلِّيَ وَيُسَلِّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ ، وَأَنْ يَنْفَعَ
بِهِ الطَّالِبَ ، وَيُسَهِّلَهُ عَلَى الرَّاغِبِ ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ لَنَا مِنَ السَّعْيِ الْمَشْكُورِ ،
الْمُوجِبِ لِلْأَجْرِ الْمُؤَفَّرِ ، وَمِنْ التَّجَارَةِ الرَّابِحَةِ الَّتِي لَنْ تَبُورَ ؛ فَإِنَّهُ هُوَ الْقَدِيرُ
الشَّكُورُ ، الْعَزِيزُ الْغَفُورُ ؛ ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ
الْعَظِيمِ﴾ [الحديد: 21] . وَهَذَا أَوَانُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالْإِنْتِهَاءِ .

[شَرْحُ خُطْبَةِ الْكَافِلِ]

قَالَ : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) : وَجْهُ الْبِدَايَةِ بِالتَّسْمِيَةِ التَّأْسِي بِقَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ۞ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۞ [الفاتحة] ، وَقَوْلِهِ ﷺ : «كُلُّ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تمت منه . تهذيب اللغة 7/ 111 .

(1) فِي النُّسخِ الْمُخْطُوطَةِ : "مَنْطُوقَهَا" ؛ وَمَا أُتْبِئْتَاهُ مِنْ (ط) .

(2) الْعَالَةُ فِي الْأَصْلِ : الْإِفْقَارُ ، وَلَكِنْ لَمَّا عَدَّاهُ بِ«عَلَى» كَانَ إِخْرَاجًا لَهُ عَنْ أَصْلِهِ ؛ فَمَعْنَاهَا جَيْتِدُ الْإِعْتِمَادِ . مِنْهُ .

(3) تَضَدُّ مَتَاعُهُ يَنْضُدُّهُ : جَعَلَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ ؛ كَتَضَّدَهُ ؛ فَهُوَ مَنْضُودٌ وَتَضِيدٌ وَمُتَضَّدٌ . الْقَامُوسُ 411 .

أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ - فَهُوَ أَتَبَرُّ» الْخَبَرُ الْمَشْهُورُ⁽¹⁾ . وَمَعْنَى «ذِي بَالٍ» : مَقْصُودٌ فِعْلُهُ ، لَا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا : كَطَرْفِ الْعَيْنِ ، وَالْحَرَكَةِ الْيَسِيرَةِ .
وَالِإِجْمَاعُ فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي شَرْعِيَّةِ الْبِدَايَةِ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى .
وَالْأَنْسَبُ تَقْدِيرٌ مُتَعَلِّقُ الظَّرْفِ مِنْ جِنْسٍ مَا جُعِلَتِ التَّسْمِيَةُ مَبْدَأً لَهُ : مِنْ
الْقِرَاءَةِ وَالتَّأْلِيفِ ؛ لِذَلِكَ عَلَيْهِ عَلَى تَلْبُسِ كُلِّ الْمَشْرُوعِ فِيهِ ابْتِدَائِهِ وَانْتِهَائِهِ -
بِالتَّسْمِيَةِ⁽²⁾ ؛ وَلِذَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ [العلق 1] ، وَقَالَ ﷺ :
« بِاسْمِكَ رَبِّي وَضَعْتُ جَنْبِي ، وَبِاسْمِكَ رَبِّي أَرْفَعُهُ »⁽³⁾ ، وَقَالَ ﷺ : « بِاسْمِكَ أَحْيَا ،
وَبِاسْمِكَ أَمُوتُ » . [مسلم 4 / 2083 رقم 2711] .

(الْحَمْدُ لِلَّهِ) : الْحَمْدُ : هُوَ الْوَصْفُ بِالْجَمِيلِ عَلَى الْجَمِيلِ الْإِخْتِيَارِيُّ ؛
فَالْوَصْفُ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَحْمُودِ بِهِ : وَهُوَ مَا وَقَعَ بِهِ الْحَمْدُ ؛ وَبِهِ تَخْرُجُ سَائِرُ
شُعَبِ الشُّكْرِ : مِنْ فِعْلِ الْجَنَانِ ، وَالْأَزْكَانِ . وَبِالْجَمِيلِ يَخْرُجُ الْإِسْتِهْزَاءُ .
وَعَلَى الْجَمِيلِ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَحْمُودِ عَلَيْهِ الْبَاعِثُ عَلَى الْحَمْدِ . وَالْجَمِيلُ أَعْمُ
مِمَّا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، أَوْ فِي نَظَرِ الْحَامِدِ أَوْ الْمَحْمُودِ ؛ فَلَا نَقْصَ بِمَدْحِ السَّلَاطِينِ
بِمَا هُوَ ظَلَمٌ فِي الْحَقِيقَةِ .

وَالْمُرَادُ مِنَ الْإِخْتِيَارِيِّ : هُوَ الصَّادِرُ بِالِاخْتِيَارِ ؛ وَمَا وَقَعَ عَلَى غَيْرِ

(1) سَيِّئَاتِي تَخْرِيجُهُ .

(2) **وَالْأَنْسَبُ تَقْدِيرٌ مُتَعَلِّقٌ مُتَأَخَّرٌ ؛ لِيُقَيَّدَ مَعَ الْإِهْتِمَامِ الْخَصَرُ ؛ لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يَبْدَوْنَ بِأَسْمَاءِ**
الِهَتِهِمْ فَيَقُولُونَ : بِاسْمِ اللَّاتِ ، بِاسْمِ الْعُزَّى ؛ فَقَصَدَ الْمُؤَحِّدُ تَخْصِيصَ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى بِالِابْتِدَاءِ ؛
لِلْإِهْتِمَامِ وَالرَّدِّ عَلَيْهِمْ ؛ وَإِنَّمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ : فَإِنَّمَا لِأَنَّ الْأَهَمَّ فِيهِ الْقِرَاءَةُ .
وَإِنَّمَا لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِأَقْرَأَ الثَّانِي . وَإِنَّمَا أَنَّ أَقْرَأَ الْأَوَّلَ وَالثَّانِي مُتْرَلَانِ مُتْرَلَةً اللَّازِمُ : أَيُّ أَوْجِدَ الْقِرَاءَةَ . وَإِنَّمَا
أَنَّ يَتَعَلَّقُ بِاسْمِ اللَّهِ بِأَقْرَأَ الْأَوَّلِ ، وَبِاسْمِ رَبِّكَ بِأَقْرَأَ الثَّانِي عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ كَوْنِ الْبَسْمَلَةِ آيَةً مِنْ
السُّورَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ . أَقُولُ : وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنَ الزُّخْمَشَرِيِّ . الْكَشَافُ 2 / 1 وما بعدها .

(3) (في أ ، ب) : بِاسْمِكَ إِنِّي . نَحْوُهُ الْبَحَارِيُّ 5 / 2329 رقم 5961 ، وَالتِّرْمِذِيُّ 2 / 472 رقم 3401 ،
 وَأَبُو دَاوُدَ 5 / 300 رقم 5050 .

الِاخْتِيَارِيَّ: كَحَمْدِ اللَّهِ عَلَى صِفَاتِهِ الذَّاتِيَّةِ؛ فَلِتَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ الْإِخْتِيَارِيَّ: إِمَّا لِاسْتِقْلَالِ الذَّاتِ فِيهِ: أَيْ لِمَا كَانَ ذَاتُهُ تَعَالَى كَافِيًا فِيهَا - كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ الَّتِي يَسْتَقِلُّ بِهَا فَاعِلُهَا؛ فَأُطْلِقَ الْإِخْتِيَارِيَّ عَلَى مَا يَعُمُّهَا: تَغْلِيْبًا، أَوْ بِإِعْتِبَارِ كَوْنِهَا مَبَادِيءَ أَفْعَالٍ اخْتِيَارِيَّةٍ.

وَالْجَلَالَةُ: اسْمٌ لِلذَّاتِ الْوَاجِبِ الْوُجُودِ، الْمُسْتَجْمِعِ لِصِفَاتِ الْكَمَالِ⁽¹⁾؛ وَلِذَا لَمْ يَقُلْ: لِلْخَالِقِ، أَوْ الرَّازِقِ، أَوْ نَحْوِهِ مِمَّا يُوْهِمُ اخْتِصَاصَهُ بِوَصْفِ دُونَ وَصْفِ. وَأَزْدَفَ التَّسْمِيَةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ لِنَحْوِ مَا تَقَدَّمَ فِي التَّسْمِيَةِ؛ وَاخْتَارَ فِيهِمَا الْبِدَايَةَ بِهَذَا اللَّفْظِ الشَّرِيفِ وَالتَّرْتِيبِ؛ اقْتِدَاءً بِالْكِتَابِ الْعَزِيزِ؛ لِأَنَّهُ فَاتِحَتُهُ، وَخَاتِمَةُ دُعَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَأَبْلَغُ صَيَغِ الْحَمْدِ؛ فَيَتَعَيَّنُ فِي بَرٍّ مَنْ حَلَفَ لِيَحْمَدَنَّ اللَّهَ بِأَجَلٍ الْمَحَامِدِ؛ وَجَمْعًا بَيْنَ رَوَايَاتِ الْإِبْتِدَاءِ⁽²⁾؛ فَإِنَّهُ رُوِيَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ،

(1) لِكُنْهِ عِنْدَ الثُّحَاةِ عِلْمٌ؛ وَالْعِلْمُ مُخْتَصَرُ الصِّفَاتِ: بِمَعْنَى أَنَّكَ إِذَا ذَكَرْتَهُ فَكَأَنَّكَ ذَكَرْتَ جَمِيعَ صِفَاتِهِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ. وَعِنْدَ أَهْلِ الْبَيْتِ (عليه السلام) وَسَائِرِ الْمُحَقِّقِينَ اسْمٌ بِإِزَاءِ مَذْجٍ كَذَلِكَ غَيْرِ عِلْمٍ، وَهُوَ الْحَقُّ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ مُوَضَّوعٌ لِمُمَيِّزِ ذَاتٍ عَنْ جَنْسِهَا؛ وَاللَّهُ تَعَالَى لَا جَنْسَ لَهُ؛ وَلِأَنَّهُ مُوَضَّوعٌ لِلْغَائِبِ؛ لِيُقْبَدَ تَمَيُّيزُهُ عَنْ مُشَارِكِهِ، وَتَشْخِصُهُ فِي نَفْسِهِ، وَهُوَ كَالْإِشَارَةِ الْحَسِّيَّةِ إِلَى الْحَاضِرِ. فَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَاضِرًا - كَانَ تَمَيُّيزُهُ عَنْ سَائِرِ أَنْوَاعِهِ بِالإِشَارَةِ الْحَسِّيَّةِ، وَإِذَا غَابَ تَعَدَّلَتْ؛ فَوُضِعَ لَهُ اللَّقْبُ لِمُمَيِّزِهِ عَنْ سَائِرِ أَنْوَاعِهِ؛ فَيَكُونُ ذَلِكَ اللَّقْبُ عَوَضًا عَنِ الْإِشَارَةِ الْحَسِّيَّةِ حَالِ الْحُضُورِ؛ وَقَدْ ثَبَتَ اسْتِحْكَالُهُ الْإِشَارَةَ الْحَسِّيَّةَ فِي حَقِّهِ تَعَالَى؛ فَيُسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى عَوَضُهَا، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ. مِنْهُ.

يُنْظَرُ عِدَّةُ الْأَكْبَاسِ 25/1. قَالَ الرَّازِيُّ 162/1: الْمُنْخَارُ عِنْدَنَا أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ اسْمٌ عِلْمٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَقْبَلٍ؛ وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ، وَسَيَبَوِيهِ، وَقَوْلُ أَكْثَرِ الْأُصُولِيِّينَ وَالْفُقَهَاءِ. وَلِلَّسِيدِ عَلِيٍّ الْعَجْرِيِّ بَحْثٌ مُطَوَّلٌ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ. يُنْظَرُ مِفْتَاحُ السَّعَادَةِ لَهُ 338/1.

(2) عَنْهُ (عليه السلام): «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ أَقْطَعُ». ابْنُ مَاجَةَ 610/1 رقم 1894، والطبراني في الكبير 72/19 رقم 141، وفيهِ زِيَادَةٌ: «أَوْ أَجْزَمُ»، والدارقطني 129/1، والبيهقي 209/3. وَأَخْرَجَ الدَّارَقُطْنِي 229/1 بلفظ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِذِكْرِ اللَّهِ أَقْطَعُ». وَأَخْرَجَ ابْنُ جِبَّانَ 173/1 رقم 1، 2 بلفظ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ»، وَهُوَ فِي عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ لِلنَّسَائِيِّ 345 رقم 495، و 496. وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ 172/1 رقم 172 رقم 4840، و 4841 بلفظ: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْزَمُ». وَأَخْرَجَ الْخَطِيبُ فِي الْجَامِعِ، لِأَخْلَاقِ الرَّاَوِي

وَبِسْمِ اللَّهِ ، وَبِالْحَمْدِ لِلَّهِ - بِرَفْعِ الْحَمْدِ وَجَرَّهُ - كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتأملِ ؛
وَلِأَنَّ الْمُنَاسِبَ لِمَقَامِ التَّعْظِيمِ التَّضَرُّعُ بِالْحَمْدِ ، وَحَضْرُهُ عَلَيْهِ تَعَالَى ؛ وَلَا
يَتَقَصُّ ذَلِكَ بِوُجُوبِ شُكْرِ الْمُنْعِمِ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ لِزُجُوعِ الْحَمْدِ إِلَى
الْكَمَالِ ؛ حَتَّى كَانَتْ لَا حَمْدَ إِلَّا الْكَامِلُ : وَهُوَ حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى .

فَإِنْ قِيلَ : مَا افْتَتَحَ بِسْمِ اللَّهِ غَيْرَ مُفْتَتَحٍ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ وَالْعَكْسُ ؛ فَلَا يُمَكِّنُ الْعَمَلُ
بِأَحَادِيثِ الْإِبْتِدَاءِ - أَجِيبَ : بِأَنَّ الْإِفْتِتَاحَ : إِمَّا أَمْرٌ عَزَمِيٌّ : يُعْتَبَرُ مِنْ حَالِ الْأَخْذِ فِي
التَّأْلِيفِ إِلَى الشُّرُوعِ فِي الْبَحْثِ ، أَوْ مُنْقَسِمٌ : إِلَى حَقِيقَتِي وَإِصَافِيٍّ ؛ فَيُمْكِنُ الْجَمْعُ
بِتَقْدِيمِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ ؛ فَيَكُونُ الْأَوَّلُ حَقِيقَةً ، وَالْآخِرُ إِصَافِيًّا .

(عَلَى سَوَابِغِ نِعَمَائِهِ) : إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ حَمْدُ اللَّهِ وَشُكْرٌ وَاجِبٌ ؛ وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ ﷺ :
«الْحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ ؛ مَا شَكَرَ اللَّهُ عَبْدٌ لَمْ يَحْمَدْهُ»⁽¹⁾ .

فَإِنْ قِيلَ : أَدَاءُ حَقِّ الشُّكْرِ يَحْصُلُ بِمَجَرَّدِ الْحَمْدِ وَلَوْ فِي آخِرِ الْكِتَابِ - أَجِيبَ :
بِأَنَّ الْغَرَضَ الْأَصْلِيَّ مِنَ الْإِفْتِتَاحِ بِالْحَمْدِ : رِبْطُ الْحَاضِرِ الَّذِي هُوَ سَوَابِغُ
النِّعَمَاءِ ، وَجَلْبُ الْمَزِيدِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَنْ شَكَرْتُمْ لِأَزِيدَنَّكُمْ﴾
[إبراهيم : 7] ؛ وَمِنْهُ : [أَيُّ مَنْ جَلَبَ الْمَزِيدَ] التَّأْلِيفُ ؛ فَتَقْدِيمُ الْحَمْدِ عَلَى الْمَجْلُوبِ :
الَّذِي هُوَ التَّأْلِيفُ أَوَّلَى .

فَإِنْ قِيلَ⁽²⁾ : قَوْلُهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ إِنْخِبَارٌ بِثُبُوتِ الْحَمْدِ لِلَّهِ ؛ وَالْإِنْخِبَارُ عَنْ ثُبُوتِ الشَّيْءِ

وَالسَّامِعُ 114/2 : «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَقْطَعُ» . وَقَالَ فِي الْأَذْكَارِ 103 :
رَوَيْنَا هَذِهِ الْأَلْفَافَ كُلَّهَا فِي كِتَابِ الْأَرْبَعِينَ لِلْحَافِظِ عَبْدِ الْقَادِرِ الرَّهَافِيِّ ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ .

(1) عبدالرزاق 10/424 رقم 19574 ، والبيهقي في شعب الإيمان 6/230 رقم 4085 . وَفِي هَذَا الْخَبَرِ
دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْحَمْدَ مِنَ الشُّكْرِ ؛ لِأَنَّهُ أَعَمُّ ؛ بِاعْتِبَارِ الْمُنْطِقِ ؛ فَيَنْظَرُ فِيمَا ذَكَرَهُ سَعْدُ الدِّينِ [شرح
التلخيص 13] ؛ مِنْ كَوْنِهِ أَعَمَّ بِاعْتِبَارِ الْمُتَعَلَّقِ ، وَأَخْصَصَ بِاعْتِبَارِ الْمَوْرِدِ . تمت منه .

(2) قَالَ فِي تَفْسِيرِ الرَّازِيِّ 1/232 : الْفَائِلَةُ السَّابِعَةُ عَشْرَةَ : يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَبْحَثَ عَنْ حَقِيقَةِ الْحَمْدِ وَمَاهِيَّتِهِ ؛
فَنَقُولَ : تَحْمِيدُ اللَّهِ لَيْسَ عِبَارَةً عَنْ قَوْلِنَا : «الْحَمْدُ لِلَّهِ» ؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا : «الْحَمْدُ لِلَّهِ» إِنْخِبَارٌ عَنْ حُصُولِ الْحَمْدِ ؛
وَالْإِنْخِبَارُ عَنِ الشَّيْءِ مُغَايِرٌ لِلْمُخْبَرِ عَنْهُ ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ تَحْمِيدُ اللَّهِ تَعَالَى مُغَايِرًا لِقَوْلِنَا : «الْحَمْدُ لِلَّهِ» ؛ فَنَقُولُ :

كَيْسَ إِيَّاهُ - أُجِيبَ : بِأَنَّ الْإِخْبَارَ يُثْبِتُ جَمِيعَ الْمَحَامِدِ لِلَّهِ تَعَالَى عَيْنُ الْحَمْدِ ؛ كَمَا أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ : «اللَّهُ وَاحِدٌ» عَيْنُ التَّوْحِيدِ ، وَبِأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ إِخْبَارٌ وَاقِعٌ مَوْقِعَ الْإِنْشَاءِ ؛ إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهِ كَيْسٌ بِصَدَدِ الْإِخْبَارِ وَالْإِعْلَامِ ؛ لِأَنَّ الْمُحَاطَبَ بِهِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ فَفِيهِ وَضَعُ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ ⁽¹⁾ .

وَمَعْنَى الْحَمْدُ لِلَّهِ : الْحَمْدُ لَكَ يَا رَبِّ ؛ فَقَصْدُ الْمُتَكَلِّفِ بِهِ إِنْشَاءَ تَعْظِيمِ اللَّهِ بِوُضْفِهِ بِالْجَمِيلِ ، وَإِيجَادِهِ بِهَذَا اللَّفْظِ .

وَالسَّوَابِغُ جَمْعُ السَّابِغَةِ . وَالسُّبُوغُ : الشُّمُولُ . وَالسَّابِغُ : الْكَامِلُ الْوَاقِي ؛ وَمِنْهُ إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ . وَالسَّوَابِغُ : الدُّرُوعُ الْوَاقِيَةُ . وَالنَّعْمَاءُ : مَا قُصِدَ بِهِ الْإِحْسَانُ وَالنَّفْعُ : جَمْعُ نِعْمَةٍ [الناج 17/ 692] ؛ وَهِيَ أَصُولٌ ، وَفُرُوعٌ :

فَالْأَصُولُ ⁽²⁾ : خَلْقُ الْحَيِّ ، وَخَلْقُ شَهَوَتِهِ ، وَإِكْمَالُ عَقْلِهِ ، وَتَمَكُّنُهُ مِنَ الْمُشْتَهَى أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ : وَهُوَ الْأَعْوَاضُ .

وَالْفُرُوعُ لَا تُحْصَى ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: 18] ؛ وَأَضْلُهُ نِعْمَاؤُهُ السَّوَابِغُ : كَقَطِيفَةِ جُرْدٍ ⁽³⁾ ؛ فَحَذَفَ الْمُؤَصِّفُ : وَهُوَ نِعْمَاؤُهُ ،

حَمْدُ الْمُنْعِمِ عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ فِعْلٍ يُشْعِرُ بِتَعْظِيمِ الْمُنْعِمِ ؛ بِسَبَبِ كَوْنِهِ مُنْعِمًا ؛ وَذَلِكَ الْفِعْلُ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الْقَلْبِ ، أَوْ فِعْلُ اللِّسَانِ ، أَوْ فِعْلُ الْجَوَارِحِ : أَمَّا فِعْلُ الْقَلْبِ : فَهُوَ أَنْ يَعْتَقِدَ فِيهِ كَوْنَهُ مُؤَصِّفًا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ وَالْإِجْلَالِ . وَأَمَّا فِعْلُ اللِّسَانِ : فَهُوَ أَنْ يَذْكُرَ أَلْفَاظًا دَالَّةً عَلَى كَوْنِهِ مُؤَصِّفًا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ . وَأَمَّا فِعْلُ الْجَوَارِحِ : فَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ بِأَفْعَالٍ دَالَّةٍ عَلَى كَوْنِ ذَلِكَ الْمُنْعِمِ مُؤَصِّفًا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ وَالْإِجْلَالِ ؛ فَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنَ الْحَمْدِ .

(1) الظَّاهِرُ لَفْظُ الْجَلَالَةِ ، وَالْمُضْمَرُ الْكَافُ ؛ إِذْ قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَمْ يَقُلْ : الْحَمْدُ لَكَ .
(2) أَيْ أَصُولُ النَّعْمِ : وَهِيَ سِتٌّ : 1- خَلْقُ الْحَيِّ . 2- خَلْقُ حَيَاتِهِ . 3- خَلْقُ قُدْرَتِهِ . 4- خَلْقُ شَهَوَتِهِ . 5- تَمَكُّنُهُ مِنَ الْمُشْتَهَاتِ . 6- إِكْمَالُ عَقْلِهِ ؛ فَالْحُمْسَةُ الْأُولَى تُكُونُ نِعْمَةً بِغَيْرِ السَّادِسِ ؛ وَالسَّادِسُ لَا يَكُونُ نِعْمَةً إِلَّا مَعَهَا . مفتاح السعادة 1/ 898 .

وَسُمِّيَتْ أَصُولًا ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِفَاعَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِمَجْمُوعِهَا ؛ وَمَعَ اخْتِلَالِ وَاحِدٍ مِنْهَا لَا يَنْتَهِي الْإِنْتِفَاعُ . وَأَمَّا كَمَالُ الْعَقْلِ - وَإِنْ كَانَتْ اللَّذَّةُ نَهْيًا بِدُونِهِ - فَهُوَ لِنِعْمَةِ الْآخِرَةِ الَّتِي هِيَ الثَّوَابُ ؛ إِذْ لَا يُوصَلُ إِلَيْكَ تِلْكَ إِلَّا بِكَمَالِ الْعَقْلِ ، وَأَمَّا مَا عَدَاهُ فَهُوَ أَصْلُ لِنِعْمَةِ الدُّنْيَا ، ذِكْرُهُ الْمُتَكَلِّمُونَ . مِنْهُ .

(3) يُقَالُ فِي جُرْدٍ قَطِيفَةٍ : إِنَّ جُرْدًا كَانَ فِي الْأَصْلِ صِفَةً ؛ فَقُدِّمَ وَجُعِلَ مُضَافًا : أَيْ أَخْرَجَهُ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ =

وَأَقِيَمَتِ الصِّفَّةُ مَقَامَهُ ؛ فَقِيلَ : عَلَى السَّوَابِغِ ؛ فَالْتَبَسَ بِكُلِّ سَابِغٍ ؛ فَرَدَّ الْمُؤَصُّوفُ ، وَأَضِيفَتِ الصِّفَّةُ إِلَيْهِ ؛ وَفِيهِ اسْتِعَارَةٌ بِالْكِنَايَةِ ؛ لِأَنَّهُ شَبَّهَ النِّعْمَةَ بِالثَّوْبِ ؛ فَأَثْبَتَ لَهَا مَا هُوَ مِنْ لَوَازِمِهِ ؛ وَهُوَ السُّبُوعُ تَخْيِيلًا ؛ وَإِضَافَتُهُ إِلَيْهَا قَرِينَةٌ ذَلِكَ .

(وَبَوَالِغِ الْآيَةِ) : جَمْعُ أَلَى بِالْفَتْحِ وَالْقَصْرِ ، وَقَدْ تُكْسَرُ الْهَمْزَةُ ؛ بِمَعْنَى النِّعْمَةِ ؛ قَالَ تَعَالَى : ﴿فَبِأَيِّ آيَةِ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن : 13] ؛ وَالْكَلَامُ فِيهِ كَمَا فِي سَوَابِغِ نِعَمَائِهِ .

(وَصَلَوَاتُهُ) : جَمْعُ صَلَاةٍ ؛ وَالْمُرَادُ مِنْهَا هُنَا الْمَعْنَى الْمَجَازِيَّةُ ؛ وَهُوَ الْإِعْتِنَاءُ بِشَأْنِ الْمُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَإِرَادَةُ الْخَيْرِ لَهُ ⁽¹⁾ ؛ وَالْمُرَادُ بِهَا الرَّأْفَةُ ؛ وَهِيَ أَشَدُّ الرَّحْمَةِ ؛ وَاجْتِمَاعُ الرَّحْمَةِ مَعَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة : 157] عَلَى حَدِّ اجْتِمَاعِ الرَّحْمَةِ وَالرَّأْفَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة : 117] ⁽²⁾ ، وَالضَّمِيرُ لِلَّهِ تَعَالَى .

(عَلَى سَيِّدَنَا) ⁽³⁾ : لَمَّا كَانَ أَجَلُ النِّعَمِ الْوَاصِلَةِ إِلَيْنَا هُوَ دِينَ الْإِسْلَامَ ، وَبِهِ تَوَسَّلْنَا إِلَى النِّعَمِ الدَّائِمِ فِي دَارِ السَّلَامِ ؛ وَذَلِكَ بِوَاسِطَةِ الرَّسُولِ ﷺ - أَرَدَفَ الْحَمْدَ لِلَّهِ بِالصَّلَاةِ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ .

وَالسَّيِّدُ : مِنْ سَادَ قَوْمَهُ سَيَادَةً فَهُوَ سَيِّدٌ ، وَزَنَنُ : فَعِلَ ؛ فَيَكُونُ أَصْلُهُ سَيِّدًا :

إِلَى الْمُؤَصُّوفِ : كَقَوْلِهِمْ : عَلَيْهِ سَحْقٌ عِمَامَةٍ ، وَأَخْلَاقٌ ثِيَابٍ ؛ أَنَّى عِمَامَةٌ سَحْقٌ . مختصر السعد 104 .

(1) مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمَلْزُومِ وَإِرَادَةِ اللَّازِمِ . تمت منه .

(2) وَآيَاتٌ كَثِيرَةٌ غَيْرُهَا . قَالَ الشَّكَلِيُّ : الْأَنْسَبُ بِنَظْمِ الْقُرْآنِ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ عَنِ الْقَفَّالِ مِنْ أَنَّ الرَّأْفَةَ مُبَالِغَةٌ فِي الرَّحْمَةِ الْمُخْصُوصَةِ ، وَفِي دَفْعِ الْمَكْرُوهِ ، وَإِزَالَةِ الضَّرِّ ؛ فَذَكَرَ الرَّحْمَةَ بَعْدَهَا ؛ لِتَكُونَ أَعَمَّ وَأَشْمَلَ . تمت منه . وينظر حاشية المطول 2 .

(3) أَطْلَقَ الْمُصَنِّفُ لَفْظَ سَيِّدٍ عَلَيْهِ ﷺ . وَفِي جَوَازِ إِطْلَاقِهِ عَلَى غَيْرِ الْبَارِي أَقْوَالٌ ، أَصَحُّهَا الْجَوَازُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَسَيِّدًا﴾ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَلْفِيَا سَيِّدَهَا﴾ ، وَقَوْلِهِ : «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ» . مسلم برقم 2278 ، والترمذي برقم 3148 ، وابن ماجه برقم 4308 ، وابن حبان برقم 6242 ، و 6475 ، وأبو يعلى برقم 7493 ، وتاريخ الخطيب 397/4 . وَقَوْلُهُ : «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ» البخاري برقم 2878 ، ومسلم برقم 1768 ، وأبو داود برقم 5216 . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تمت منه .

قُلِبَتِ الْوَاوُيَاءُ ، وَأُذِغِمَتْ فِيهَا الْأُولَى ؛ **وَالِإِضَافَةُ** ⁽¹⁾ هُنَا لِتَشْرِيفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ .
(مُحَمَّدٌ) : عَطْفُ بَيَانٍ مِنْ سَيِّدِنَا ، أَوْ بَدَلٌ ؛ لِأَنَّ نَعْتَ الْمَعْرِفَةِ إِذَا تَقَدَّمَهَا
 أُغْرِبَ بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ ، وَأُغْرِبَتِ الْمَعْرِفَةُ بَدَلًا ، أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ ؛ وَصَارَ
 الْمَثْبُوعُ تَابِعًا : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿١﴾ اللَّهُ﴾ [إبراهيم : 1 ، 2]
 فِي قِرَاءَةِ الْجَرِّ ⁽²⁾ .

(خَاتَمِ أَنْبِيَائِهِ) : صِفَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ **إِشَارَةٌ** إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب : 40] ؛
 فَلَا نَبِيَّ بَعْدَهُ . **وَالْأَنْبِيَاءُ** : جَمْعُ نَبِيٍّ ؛ **وَالنَّبِيُّ** : إِنْسَانٌ بَعَثَهُ اللَّهُ بِشَرِيعَةٍ ؛ **وَالرَّسُولُ**
 أَخْصُ مِنْهُ ؛ فَهُوَ إِنْسَانٌ كَذَلِكَ يَكُونُ لَهُ كِتَابٌ وَشَرِيعَةٌ جَدِيدَةٌ : كَذَا عِنْدَ الْقَاسِمِ
 وَحَفِيدِهِ الْهَادِي ، وَقَرَرَهُ الْإِمَامُ الْمَنْصُورُ بِاللَّهِ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّلَبِي ⁽³⁾ ، وَقَاضِي
 الْقُضَاةِ ⁽⁴⁾ ؛ **لِقَوْلِهِ** تَعَالَى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج : 52]
بِالْعَطْفِ الْمُقْتَضِي لِلتَّعَايُرِ .

وَقَوْلِهِ ﷺ وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ : «مِائَةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا» ، قِيلَ : فَكَمْ

(1) وَهِيَ «سَيِّدِ» الْمُضَافُ لِلْصُّمَيْرِ «نَا» ؛ أَضْلَاهَا عَلَى هَذَا التَّفْدِيرِ : عَلَى مُحَمَّدٍ سَيِّدِنَا ؛ فَيَكُونُ «سَيِّدِنَا»
 نَعْتًا ؛ فَلَمَّا تَقَدَّمَ جَرٌّ بَعْلَى ، وَ«مُحَمَّدٌ» بَدَلٌ أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ مِنْهُ . وَأَمَّا نَعْتُ التَّكْرَرِ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهَا -
 أُغْرِبَ حَالًا ؛ نَحْوُ لِمَيَّةٍ مُوَحِّشًا طَلَّلَ .

(2) أَمَّا فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ وَابْنِ عَامِرٍ بِالرَّفْعِ : فَمُبْتَدَأٌ ؛ وَهَذَا وَاضِحٌ . وَأَمَّا فِي قِرَاءَةِ الْبَاقِينَ بِالْجَرِّ : فَالتَّقْدِيرُ إِلَى
 صِرَاطِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ؛ فَقَدْ تَقَدَّمَ النَّعْتُ : وَهُوَ «الْعَزِيزُ» عَلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ ؛ فَأُغْرِبَ لَفْظُ الْجَلَالَةِ
 عَطْفَ بَيَانٍ أَوْ بَدَلًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ . وَيَنْظُرُ حِجَةُ الْقِرَاءَاتِ 376 .

(3) وَلِدَ سَنَةَ 967 هـ . أَحَدُ عُظَمَاءِ الْإِسْلَامِ ، وَأَنْمَةِ الزَّيْدِيَّةِ الْعِظَامِ . عُرِفَ بِالسَّجَاعَةِ ، وَالْكَرَمِ ، وَالْوَرَعِ .
 بُويعَ سَنَةَ 1006 هـ . وَجَاهَدَ الْأَتْرَافَ فِي مُعْظَمِ مَنَاطِقِ الْيَمَنِ . تُوُفِّيَ سَنَةَ 1029 هـ . لَهُ مُؤَلَّفَاتٌ مِنْهَا
 الْأَسَاسُ ، لِعَقَائِدِ الْأَكْبَاسِ فِي مَعْرِفَةِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالْإِعْتِصَامِ بِحَبْلِ اللَّهِ الْمَتِينِ ، وَالْإِزْشَادِ إِلَى سَبِيلِ
 الرَّشَادِ ، وَمِزْقَةِ الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ ، وَغَيْرُهَا ، وَقَدْ طُبِعَ جُزْءٌ مِنْ رَسَائِلِهِ فِي مُجَلَّدٍ . أَعْلَامُ
 الْمَوْلَفِينَ الزَّيْدِيَّةِ 777 ، وَالتَّحْفُ 320 ، وَطَبَقَاتُ الزَّيْدِيَّةِ 2 / 860 ، وَمَصَادِرُ الْحَبَشِيِّ 610 .

(4) وَالزَّمْخَشَرِيُّ وَغَيْرِهِ . يَنْظُرُ الْكَشَافُ 3 / 164 ، وَالْأُصُولُ الْخَمْسَةُ لِلْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ بِشَرْحِ الْإِمَامِ
 مَانَكْدِيمِ 598 ، وَعدَةُ الْأَكْبَاسِ 2 / 18 ، وَالْأَسَاسُ 122 .

الرُّسُلُ مِنْهُمْ؟ قَالَ: «ثَلَاثُ مِائَةٍ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ»⁽¹⁾. وَقَالَ الْإِمَامُ الْمَهْدِيُّ عليه السلام⁽²⁾، وَأَبُو الْقَاسِمِ⁽³⁾ وَغَيْرُهُمَا: بَلْ هُمَا سَوَاءٌ⁽⁴⁾.

قُلْتُ: وَيُضَعَّفُ اخْتِجَاجُ الْأَوَّلِ بِالْآيَةِ صَدْرُهَا⁽⁵⁾، وَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ بَيْنَهُمَا عُمُومٌ مُطْلَقٌ؛ فَكُلُّ رَسُولٍ نَبِيٍّ، وَلَا عَكْسَ. وَعَلَى الثَّانِي مُتَرَادِفَانِ.

وَلَوْ قِيلَ: إِنَّ بَيْنَهُمَا عُمُومًا مِنْ وَجْهِ؛ لَوُجُودُ الرَّسُولِ بِدُونِ النَّبِيِّ كَمَا فِي جَبْرِيلَ عليه السلام⁽⁶⁾، وَالنَّبِيِّ بِدُونِ الرَّسُولِ كَمَا فِي مَنْ بُعِثَ إِلَى نَفْسِهِ، أَوْ لِتَقْرِيرِ شَرِيعَةٍ غَيْرِهِ فَقَطْ، وَاجْتِمَاعِهِمَا كَمَا فِي نَبِيِّنَا عليه السلام - لَمْ يَتَعَدَّ؛ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْكَلَامُ مُخْتَصٌّ بِالْبَشَرِ؛ فَلَا أَوَّلَ هُوَ الصَّوَابُ.

فَإِنْ قُلْتُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ

(1) أخرج الطبراني في الكبير 217/8 رقم 7871 مِنْ حَدِيثِ طَوِيلٍ فِيهِ: اللَّهُ سُئِلَ: كَمْ وَقَاءُ عِدَّةِ الْأَنْبِيَاءِ؟ قَالَ: مِائَةٌ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا. الرُّسُلُ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثُ مِائَةٍ وَخَمْسَةَ عَشَرَ جَمًّا غَفِيرًا. وَفِي رَوَايَةِ أَحْمَدَ 130/8 رقم 132: وَبُضْعَةُ عَشَرَ جَمًّا غَفِيرًا. وَأَحْمَدُ 132/8 رقم 21608: وَخَمْسَةَ عَشَرَ جَمًّا غَفِيرًا.

(2) أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الْمُزَنَّى، وَلَدَ 775 هـ بِأَلْهَانَ أَنْسَ، مِنْ كِبَارِ أَيْمَةِ الزَّيْدِيَّةِ فِي الْيَمَنِ، مُجْتَهِدٌ مُطْلَقٌ، مُصَنِّفٌ مُكْثَرٌ. لَهُ تَصَانِيفٌ فِي كُلِّ فَنٍّ. ثَوْبِي 840 هـ. لَهُ الْأَزْهَارُ فِي فَهْمِ الْأَيْمَةِ الْأَطْهَارِ، وَشَرْحُهُ الْغَيْثُ الْمِدْرَارِ الْمُفْتَحُ لِكَمَائِمِ الْأَزْهَارِ، وَالْبَحْرُ الرَّخَّارِ، وَمِنْهَاجُ الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ، وَغَيْرُهَا. يَنْظُرُ أَيْمَةُ الْيَمَنِ 212/1، وَالدَّرُ الْطَالِعُ 122/1، وَمَصَادِرُ الْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ فِي الْيَمَنِ 583.

(3) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَلْخِيُّ الْكُفَيْيُّ: مِنْ مُعْتَزِلَةِ بَعْدَادَ؛ لَا تَحْلِيهِ عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ الْخَيَّاطِ، وَنُصِرَتِهِ لِمَذْهَبِ الْبُعْدَاذِيِّينَ، مُنَاطِرٌ غَزِيرُ الْعِلْمِ بِالْكَلَامِ وَالْفِقْهِ وَعِلْمِ الْأَدَبِ، وَاسِعُ الْمَعْرِفَةِ فِي مَذَاهِبِ النَّاسِ. ثَوْبِي 319 هـ. لَهُ مُصَنَّفَاتٌ مِنْهَا: كِتَابُ التَّفْسِيرِ، وَالْمَقَالَاتِ، وَغَيْرُهَا. طَبَقَاتُ الْمُعْتَزِلَةِ/88، وَالْأَعْلَامُ 4/65.

(4) الدَّرُ الْفَرَايِدُ، فِي شَرْحِ الْفَلَايِدِ 145. وَالدَّرُ الْمُنِيرُ 135/1. وَفِي التَّفَرِيعَاتِ 147: الرَّسُولُ: إِنْسَانٌ بَعَثَهُ اللَّهُ إِلَى الْخَلْقِ؛ لِتَبْلِيغِ الْأَحْكَامِ. وَفِي اللَّغَةِ: هُوَ الَّذِي أَمَرَهُ الْمُرْسِلُ بِإِدَاءِ الرِّسَالَةِ بِالتَّسْلِيمِ، أَوْ الْقَبْضِ. قَالَ الْكَلْبِيُّ وَالْفَرَاءُ: كُلُّ رَسُولٍ نَبِيٍّ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ. وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ: لَا فَرْقَ بَيْنَهَا؛ فَإِنَّهُ تَعَالَى خَاطَبٌ مُحَمَّدًا مَرَّةً بِالنَّبِيِّ، وَبِالرَّسُولِ مَرَّةً أُخْرَى.

(5) وَقَدْ رُدَّ بِأَنَّ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ: مِثْلُ عَطْفِ جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ وَالرُّسُلِ؛ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ﴾ [البقرة: 98].

(6) وَعَلَى هَذَا يُقَالُ فِي تَعْرِيفِ الرَّسُولِ: مُكَلَّفٌ... إلخ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. تَمَّتْ مِنْهُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ﴿٧٨﴾ - يَقْضِي بَعْدَ الْحَضَرِ فِيمَا ذَكَرَ [مِنَ الْعَدَدِ] -
قُلْتُ: يَحْتَمِلُ أَنَّ الْخَبَرَ بَيَانٌ لِلْمَقْصُوصِ عَلَيْهِ ﷺ فِي الْآيَةِ فَقَطْ ، وَأَنْ يَكُونَ
تَعَالَى قَدْ أَخْبَرَهُ بِالرُّسُلِ كَافَّةً بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَالِإِضَافَةُ [فِي أَنْبِيَائِهِ وَصَلَوَاتِهِ وَنِعَمَائِهِ] لِتَعْظِيمِ الْمُضَافِ ؛ إِذْ ضَمِيرُ الْغَائِبِ لِلَّهِ تَعَالَى
فِيهَا أَجْمَعٌ ؛ وَيَجُوزُ إِعَادَتُهُ إِلَى الْحَمْدِ بِمَعْنَى الْمَحْمُودِ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِخْدَامِ ^(١) :
كَقَوْلِ الْبُخْتَرِيِّ :

فَسَقَى الْغَضَا وَالسَّكِينِيهِ وَإِنْ هُمْ شَبُوهُ بَيْنَ جَوَانِحٍ وَقُلُوبٍ ^(٢)

(وَعَلَى آلِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ) : أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى إِدْخَالِ عَلَى عَلَى الْآلِ ؛ رَدًّا عَلَى
الْإِمَامِيَّةِ ؛ فَإِنَّهُمْ مَنَعُوا ذَكَرَ (عَلَى) بَيْنَ النَّبِيِّ وَآلِهِ ﷺ ؛ وَيَقُولُونَ فِي ذَلِكَ حَدِيثًا :
«مَنْ فَصَلَ بَيْنِي وَبَيْنَ آلِي بِعَلَى لَمْ تَنْلُهُ شَفَاعَتِي»! ^(٣) .

(١) الْإِسْتِخْدَامُ : هُوَ أَنْ يُرَادَ بِلَفْظٍ لَهُ مَعْنَيَانِ أَحَدُهُمَا ، ثُمَّ يُرَادُ بِضَمِيرِهِ الْآخَرُ . أَوْ يُرَادُ بِأَحَدِ ضَمِيرَيْهِ
أَحَدُهُمَا ، ثُمَّ بِالْآخَرِ الْآخَرُ ؛ فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِهِ :

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا
وَالثَّانِي : نَحْوُ : «أَتَيْنَا غَيْثًا فَرَعَيْنَاهُ وَشَرَبْنَاهُ» أَوْ كَمَثَالِ الشَّارِحِ . مختصر السعد 397 . وَالظَّاهِرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ :
إِنْ أُقِيمَ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِخْدَامِ أَنْ يَكُونَ مِنَ التَّوَعُّدِ الْأَوَّلِ ؛ وَهُوَ أَنْ يُرَادَ بِلَفْظٍ لَهُ مَعْنَيَانِ أَحَدُهُمَا ، ثُمَّ
بِضَمِيرِهِ الْآخَرُ ؛ فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالْحَمْدِ الْمَصْدَرِيُّ ، وَبِضَمِيرِهِ فِي أَنْبِيَائِهِ الْمَحْمُودُ .

(٢) إِذْ قَدْ أَطْلَقَ الْحَمْدَ أَوَّلًا مُرَادًا بِهِ الْمَعْنَى الْمَصْدَرِيَّ ، وَبِضَمِيرِهِ الْحَمْدُ : بِمَعْنَى الْمَحْمُودِ . وَفِي الْبَيْتِ
أُرِيدَ بِالضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي السَّكِينِيهِ الْمَكَانُ : أَرْضُ لِبْنِي كِلَابٍ ، وَوَادٍ يَنْجِدٍ . وَبِالْمَنْصُوبِ فِي
«شَبُوهُ» النَّارَ : أَيْ أَوْقَدُوا نَارَ الْغَضَا : أَيْ نَارَ الْهَوَى الَّتِي تُشْبِهُ نَارَ الْغَضَا ؛ وَخَصَّ الْغَضَا دُونَ غَيْرِهِ ؛
لِأَنَّ جَمْرَهُ بَطِيءُ الْإِنْطِفَاءِ . وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةِ طَوِيلَةٍ فِي دِيَوَانِهِ 201 ، قَبْلَهُ :

كَمْ بِالْكَيْبِ مِنْ اعْتِرَاضٍ كَثِيبٍ وَقَوَامِ غُضَنِ فِي الثِّيَابِ رَطِيبٍ
وَرَوَايَةُ الْبَيْتِ فِي دِيَوَانِهِ : فَسَقَى الْغَضَا وَالنَّازِلِيهِ . ينظر معاهد التنصيص 2/ 269 ، ومختصر السعد 398 .

(٣) لَمْ تَقَفْ عَلَيْهِ ، قَالَ الْمُحَشِّي عَلَى حَاشِيَةِ الْبُزْدَوِيِّ عَلَى التَّهْذِيبِ عِنْدَ قَوْلِ الْبُزْدَوِيِّ فِي حَاشِيَتِهِ 129 :
وَاقْتِدَاءً بِحَدِيثِ خَبَرِ الْأَنْبَاءِ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، جَرَّهَا الْمُحَشِّي بِحَذْفِ كَلِمَةِ «عَلَى» رَغْمًا لِأَنَّهُ الْعَامَّةُ ؛ لِمَا
اشْتَهَرَ بَيْنَهُمْ مِنْ أَنَّ الْخَاصَّةَ يَحْذِفُونَ كَلِمَةَ «عَلَى» ؛ حَيْثُ يُعْطُونَ الْآلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ؛ عَمَلًا بِمَا أُسْنَدَ
=

وَأَصْلُ آلِ أَهْلِ ؛ لِمَجِيءِ تَصْغِيرِهِ أَهْيَلًا ⁽¹⁾ . وَقِيلَ : أَوَّلَ مَنْ آلَ إِلَيْهِ الْأَمْرُ .
وَأَهْلُ الرَّجُلِ آلُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُؤَوَّلُ إِلَيْهِ ؛ خُصَّ اسْتِعْمَالُهُ بِأُولِي الشَّرَفِ وَالْخَطَرِ . وَإِصْافَتُهُ
إِلَى الْمُظْهَرِ - كَمَا فَعَلَ الْمُصَنِّفُ - أَكْثَرُ ⁽²⁾ .

وَالْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ فِي الْأَلِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ سَفِينَةِ النَّجَاةِ وَاتَّبَاعُهُمْ أَنَّهُمْ :
عَلِيٌّ، وَفَاطِمَةُ ، وَالْحَسَنَانِ ، وَمَنْ انْتَسَبَ إِلَى الْحَسَنِينِ فِي كُلِّ عَصْرِ مِنْ مُؤْمِنِيهِمُ الْعَلِيَّة ؛
لِقِيَامِ الْأَدْلَةِ ، الَّتِي صَارَتْ لِاشْتِهَارِهَا كَالْأَهْلَةِ ، بِمَا لَا يَسَعُهُ هَذَا الْمَقَامُ ⁽³⁾ . وَسَيَأْتِي
شَطْرُ صَالِحٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي حُجَّتِهِ إِجْمَاعِهِمْ :

مِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ النَّيْسَابُورِيُّ ^[المستدرک 3 / 147] بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
جَعْفَرٍ قَالَ : لَمَّا نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الرَّحْمَةِ هَابِطَةً قَالَ : «ادْعُوا آلِي ، ادْعُوا آلِي ،
ادْعُوا آلِي» ! فَقَالَتْ صَفِيَّةُ : مَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ : «أَهْلُ بَيْتِي : عَلِيٌّ ، وَفَاطِمَةُ ،
وَالْحَسَنُ ، وَالْحُسَيْنُ» ؛ فَلَمَّا جَاؤُوا إِلَيْهِ ﷺ - أَلْقَى عَلَيْهِمْ كِسَاءَهُ ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ ،
ثُمَّ قَالَ : «اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ آلِي ؛ فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ» ؛ وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى :
﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [الأحزاب : 33] .

إِلَى النَّبِيِّ ﷺ : «مَنْ فَصَلَ بَيْنِي وَبَيْنَ آلِي بِعَلَى - لَمْ يَنْلُ شَفَاعَتِي» ، وَيَسْتَفِيحُونَ أَنْ يُؤَوَّلَ بِهَا ؛ وَإِنْ كَانَ
ذَلِكَ مُهْتَأَنًا وَافْتِرَاءً عَلَى الْخَاصَّةِ ؛ فَإِنَّ ذِكْرَ كَلِمَةِ «عَلَى» مَعَ الْأَلِ الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ ﷺ كَثِيرٌ كَثِيرٌ فِي
الْأَدْعِيَةِ الْمَرْوِيَةِ عَنْ أَيْمَتِنَا العليين كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِمَنْ لَا حَظَّهَا ؛ فَمَا رُوِيَ إِنَّمَا مَصْنُوعٌ مَزْدُودٌ . أَوِ الرَّوَايَةُ
يَكْسِرُ اللَّامَ وَتَشْدِيدُ الْيَاءِ . وَذَكَرَ أَنَّ الْمُفْضُودَ إِنْ صَحَّتِ الرَّوَايَةُ مِنْ أَنَّ أَوْلَادَ عَلِيٍّ مِنَ الْحَسَنِينِ لَيْسُوا
أَلَهُ ؛ لِأَنَّهُمْ انْتَسَبُوا إِلَيْهِ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ . وَهَذِهِ التَّغْلِيقَةُ مَنْسُوبَةٌ لِمُحَمَّدٍ عَلِيٍّ .
(1) فِي (أ ، ب) بِيَزَادَةَ : فَاسْتَأْنَسَ وَلَا تَسْتَوْجِشْ . بَعْدَ أَهْيَلًا . وَلَمْ أَفْهَمْ لَهَا مُنَاسَبَةً .
(2) قَالَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ شِعْرًا :

وَأَنْصُرُ عَلَى آلِ الصَّلِيلِ — بِوَعايديهِ الْيَوْمَ أَلَاكَ
وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى إِصْافَتِهِ إِلَيْهِمَا مَعًا ، وَلَيْسَ فِيهِ شَاهِدٌ عَلَى أَكْثَرِيَّةِ أَحَدِهِمَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
(3) يَنْظُرُ ابْتِسَامُ الْبَرْقِ 294 . فَمَا سَيَأْتِي مِنَ الْأَدْلَةِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى حُجَّتِهِ إِجْمَاعِهِمْ - يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
الْمُرَادَ بِعِزَّتِهِ أَهْلُ بَيْتِهِ ، وَأَنَّ عَلِيًّا عليه السلام مِنْهُمْ . وَيَذْفَعُ مَا يُقَالُ : إِنَّ أَهْلَ اللَّغَةِ ذَكَرُوا أَنَّ الْعِزَّةَ تَسْلُ
الرَّجُلَ وَرَهْطَهُ وَعَشِيرَتَهُ الْأَذْنُونَ ؛ وَهُوَ لَا يَنْقُضِي تَخْصِيصَ عِزَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَنْ ذَكَرَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَفِي هَذَا الْخَبَرِ رَدٌّ عَلَى الْكِسَائِيِّ⁽¹⁾ وَغَيْرِهِ⁽²⁾ فِي الْمَنْعِ مِنْ إِصَافَةِ الْأَلِ إِلَى الضَّمِيرِ⁽³⁾ ، وَعَلَى الْإِمَامِيَّةِ فِي الْمَنْعِ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ النَّبِيِّ وَالْأَلِ بِعَلَى⁽⁴⁾ كَمَا سَبَقَ .
(وَأَوَّلِيَّاهُ) : جَمْعٌ وَلِيٍّ خِلَافَ الْعَدُوِّ : وَالْمُرَادُ مَنْ وَالَاهُ وَنَاصَرَهُ فِي الدِّينِ : مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، وَتَابِعِيهِمْ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ . وَالضَّمِيرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ ؛ أَزْدَفَ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْأَلِ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ حُكْمُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : «لَا تُصَلُّوا عَلَيَّ الصَّلَاةَ الْبُتْرَاءَ»⁽⁵⁾ الْخَبَرُ .

وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ : «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِي - لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ»⁽⁶⁾ .
وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ عليه السلام : «لَوْ صَلَّيْتُ صَلَاةً لَمْ أُصَلِّ فِيهَا عَلَى النَّبِيِّ وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ - لَعَلِمْتُ أَنَّهَا لَا تَتِمُّ»⁽⁷⁾ .

(وَبَعْدُ) : أَي بَعْدَ زَمَنِ الْفَرَاغِ مِنَ الْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ ؛ حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ؛ لِكَوْنِهِ مَعْلُومًا ، وَبُيِّنَ عَلَى الضَّمِّ ، وَحُذِلَ النَّصْبُ⁽⁸⁾ : بِأَمَّا الْمُقَدَّرَةُ فِي نَظْمِ الْكَلَامِ الْمَحْدُوفَةِ ؛ لِتَعْوِضِ الْوَاوِ عَنْهَا اخْتِصَارًا مَعَ الرِّبْطِ الصُّورِيِّ⁽⁹⁾ ؛ وَالْفَاءُ فِي (فَهَذَا)

(1) عَلِيُّ بْنُ حُمْرَةَ بْنِ بَهْمَنْ بْنِ فَيْرُوزَ الْأَسَدِيِّ الْكِسَائِيِّ . مُقَرَّرٌ ، لُغَوِيٌّ . ثَوْبِيُّ سَنَةِ 189 هـ . الْبُلْغَةُ ، فِي تَرَاجُمِ أئِمَّةِ النُّحُو اللُّغَةِ 209 . وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ 2 / 162 .

(2) كَالنَّحَاسِ ، وَالزَّبِيدِي . تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ 25 / 1 .

(3) إِصَافَةُ آلٍ إِلَى الضَّمِيرِ لُغَةً . يَنْظُرُ ابْتِسَامُ الْبَرْقِ 296 ، وَتَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ 25 / 1 .

(4) وَإِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ أَصْلَ «آلٍ» أَهْلٌ ، وَلِأَنَّ فَصْرَ الْأَلِ عَلَى مَنْ ذَكَرَ ، وَدُخُولِ الذَّرِّيَّةِ لِمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . مِنْهُ .

(5) الشَّافِيُّ لِلْإِمَامِ الْمَنْصُورِ بِاللَّهِ ، وَقَالَ : رُوِينَا عَنْ أَبِي نَافِعٍ ﷺ مُسْنَدًا . 4 / 284 .

(6) سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ 355 / 1 رَقْمُ 6 .

(7) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ 355 / 1 رَقْمُ 7 ، 8 ، وَابِيهَقِي 379 / 2 ، وَطَبْرِي فِي تَهْذِيبِ الْآثَارِ الْجُزْءِ الْمَفْقُودِ

229 / 1 رَقْمُ 359 ، وَرَقْمُ 441 ، وَمَعْرِفَةُ السَّنَنِ وَالْآثَارِ 69 / 3 رَقْمُ 945 .

(8) لَفْظُ شَرْحِ الْعَايَةِ 20 / 1 : وَهِيَ إِمَّا مُقَدَّرَةٌ فِي نَظْمِ الْكَلَامِ - فَهِيَ الْعَامِلَةُ فِيهِ ؛ وَالْفَاءُ بَعْدَهَا لِأَجْلِهَا ، أَوْ غَيْرُ مُقَدَّرَةٍ ؛ وَالْعَامِلُ مَا يُفْتَهُمُ مِنَ السِّيَاقِ : مِثْلُ أَقُولُ ؛ وَالْفَاءُ عَلَى تَوَهُُّمِهَا .

(9) أَي مَعَ أَنَّهُ قَدْ حَصَلَ بِالْوَاوِ الرِّبْطُ الصُّورِيُّ الْحَاصِلُ بِأَمَّا فِي قَوْلِهِ : أَمَّا بَعْدُ : فَإِنَّهُ كَانَ كَذَا وَكَذَا ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ يُشَبِّهُ التَّخْلُصَ ؛ لِأَنَّ فِيهِ شَيْئًا مِنَ الْمُنَاسَبَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يُؤْتِ بِالْكَلامِ الْآخِرِ الْوَاقِعِ بَعْدَ =

لِأَجْلِهَا؛ وَالْعَامِلُ مَا يُفْهَمُ مِنَ السِّيَاقِ : مِثْلُ أَقُولُ كَذَا . ذَكَرَهُ الْجَمُّ الْغَفِيرُ مِنْ شُرَاحٍ مِثْلُ هَذَا الْمَحَلِّ [شرح الغاية 20 / 1] . وَفِيهِ أَنَّهُ ذَكَرَ الرَّضِي : أَنَّ حَذْفَ أَمَّا لَا يَطْرُدُ إِلَّا إِذَا كَانَ مَا بَعْدَ الْفَاءِ أَمْرًا ، أَوْ نَهْيًا ، وَمَا قَبْلَهَا مَنْصُوبًا بِهِ ، أَوْ بِمُقَسَّرٍ بِهِ ؛ فَلَا يَقَالُ : زَيْدًا فَضَرَبْتُ ، وَلَا زَيْدًا فَضَرَبْتُهُ بِتَقْدِيرِ أَمَّا⁽¹⁾ ؛ فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ : لِإِجْرَاءِ الظَّرْفِ مُجْرَى الشَّرْطِ ؛ كَمَا ذَكَرَ فِي نَحْوِ : ﴿وَإِذِ اعْتَرَلْتُمُوهُمْ﴾ [الكهف : 16] ، وَكَمَا ذَكَرَ سَبِيحِيهِ فِي قَوْلِهِمْ : زَيْدٌ حِينَ لَقِيْتُهُ فَأَنَا أَكْرَمُهُ⁽²⁾ .

وَالِإِشَارَةُ : إِلَى الْمُرتَبِ الْحَاضِرِ فِي الدَّهْنِ : مِنَ الْمَعَانِي الْمَخْصُوصَةِ ، أَوْ أَلْفَظِهَا⁽³⁾ ، أَوْ نُقُوشِ أَلْفَظِهَا ، أَوْ الْمُركَّبِ مِنْ اثْنَيْنِ مِنْهَا ، أَوْ مِنْ ثَلَاثَتِهَا⁽⁴⁾ : سَوَاءٌ كَانَ وَضْعُ الدِّيَاجَةِ قَبْلَ التَّأْلِيفِ أَوْ بَعْدَهُ ؛ إِذَا لَا وُجُودَ لِوَاحِدٍ مِنْهَا فِي الْخَارِجِ .

فَإِنْ قِيلَ : نَفْيُ وُجُودِ النُّقُوشِ فِي الْخَارِجِ خِلَافُ الْمَحْسُوسِ - أَحِبِّبْ : بِأَنَّ الْخَارِجَ مِنَ النُّقُوشِ لَا يَكُونُ إِلَّا شَخْصِيًّا ؛ وَلَيْسَ الْمُرَادُ وَصْفَ ذَلِكَ الشَّخْصِ

الْحَمْدُ وَالنَّعَاءُ فَجَاءَهُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى اِزْتِبَاطٍ بِمَا قَبْلَهُ حَقِيقَةً ؛ لِأَنَّهُ انْتَقَلَ مِنَ الْحَمْدِ وَالنَّعَاءِ إِلَى كَلَامٍ آخَرَ مِنْ غَيْرِ مُنَاسَبَةٍ . وَكَذَا الْوَائِسُ الْقَصْدُ بِهَا الْعَطْفُ ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا لَا مُفْتَضَى لِلتَّعَاطُفِ بَيْنَهُمَا ، بَلْ إِنَّمَا أُتِيَ بِهَا لِلنُّكْتَةِ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي أَمَّا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ .

(1) عِبَارَةُ شَرْحِ الْكَافِيَةِ 511 / 4 : وَقَدْ تُحَذَفُ : أَمَّا لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ : نَحْوِ : ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرُ﴾ وَيَتَابَكَ فَطَهَّرَ ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر : 3-5] ، وَ﴿هَذَا فَلْيَذوقُوهُ﴾ [ص : 57] ، ﴿فَيْذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس : 58] ؛ وَإِنَّمَا يَطْرُدُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ بَعْدَ الْفَاءِ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا ، وَمَا قَبْلَهُ مَنْصُوبٌ بِهِ ، أَوْ بِمُقَسَّرٍ بِهِ ؛ فَلَا يَقَالُ : زَيْدًا فَضَرَبْتُ ، وَلَا زَيْدًا فَضَرَبْتُهُ ؛ بِتَقْدِيرِ «أَمَّا» . وَأَمَّا قَوْلُكَ : زَيْدٌ قَوَّجِدْ ؛ فَالْفَاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ ... وَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِمْ فَسَيَقُولُونَ﴾ [الأحزاب : 11] ، وَقَوْلُهُ : ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا﴾ [المجادلة : 13] ؛ فَلِإِجْرَاءِ الظَّرْفِ مُجْرَى كَلِمَةِ الشَّرْطِ كَمَا ذَكَرَ سَبِيحِيهِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : زَيْدٌ حِينَ لَقِيْتُهُ فَأَنَا أَكْرَمُهُ ؛ عَلَى مَا مَرَّ فِي الْجَوَازِمِ .

(2) قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ 511 / 4 : وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : ﴿وَإِذِ اعْتَرَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ﴾ [الكهف : 16] : وَقَوْلُهُ : ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [المجادلة : 13] - مِنْ بَابِ : ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر : 5] : أَيْ نَمَّا أَضْمَرَ فِيهِ «أَمَّا» .

(3) وَتَسْمِيَّتُهَا أَلْفَظًا مَحْزَا بِاعْتِبَارِ مَا تَنَوَّلَ إِلَيْهِ . تَمَّتْ مِنْهُ .

(4) هَذَا تَمَامُ احْتِمَالَاتِ سَبْعَةٍ : هِيَ الْمَعْنَى ، أَلْفَظُهَا ، نُقُوشُ أَلْفَظِهَا ، الْمَعْنَى وَأَلْفَظُهَا مَعًا ، الْمَعْنَى وَنُقُوشُهَا ، أَلْفَظُهَا مَعًا ، أَلْفَظُ الْمَعْنَى وَنُقُوشُهَا مَعًا ، مَجْمُوعُ الثَّلَاثَةِ : الْمَعْنَى ، وَأَلْفَظُهَا ، وَنُقُوشُهَا . تَمَّتْ مِنْهُ .

يَتْلِكَ الْأَوْصَافِ ؛ وَلَكِنَّمَا الْغَرَضُ وَصْفُ نَوْعِهِ : وَهُوَ التَّقْشُّ الْكِتَابِيُّ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الشَّخْصُ أَوْ غَيْرُهُ بِمَا يُشَارِكُهُ فِي ذَلِكَ الْمَفْهُومِ ⁽¹⁾ ؛ وَلَا شَكَّ فِي أَنَّهُ لَا حُضُورَ لِهَذَا الْكُلِّيِّ فِي الْخَارِجِ ؛ فَاسْتِعْمَالُ لَفْظِ الْإِشَارَةِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ تَنْزِيلًا لِلْمَعْقُولِ مَنْزِلَةً الْمَحْسُوسِ ؛ تَنْبِيْهَا عَلَى ظُهُورِهِ ، وَتَرْغِيْبًا ، وَتَنْشِيطًا .

وَهَذَا مُبْتَدَأُ خَبْرِهِ (مُخْتَصَرٌ) : أَيُّ قَلِيلِ اللَّفْظِ ، كَثِيرُ الْمَعْنَى ، (فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ) ⁽²⁾ : أَيُّ فِي بَيَانِ ، أَوْ تَبْيِينِ ، أَوْ تَحْصِيلِ مَا بِهِ تَحْصُلُ مَلَكَتُهُ .

فَإِنْ قِيلَ : مَا مَعْنَى ظَرْفِيَّةِ نَحْوِ الْبَيَانِ : لِلْأَلْفَافِ ؟ أَجِيبَ : بِأَنَّهَا مَجَازِيَّةٌ ؛ إِقَامَةٌ لِلشُّمُولِ الْعُمُومِيِّ مُقَامَ الشُّمُولِ الظَّرْفِيِّ ⁽³⁾ ؛ وَوَجْهُ الشُّمُولِ وَجُودَ الْبَيَانِ بِوُجُودِ الْأَلْفَافِ ، وَلَا عَكْسَ ⁽⁴⁾ .

(1) عِبَارَةُ شَرْحِ الْغَايَةِ 21 / 1 : فَإِنْ قُلْتَ : نَفْيُ وُجُودِ التَّقْشُّ فِي الْخَارِجِ خِلَافُ الْمَحْسُوسِ - أَجِيبَ : بِأَنَّ الْحَاضِرَ مِنَ التَّقْشُّ لَا يَكُونُ إِلَّا شَخْصِيًّا ؛ وَمَنْ الْبَيِّنُ أَنْ لَيْسَ الْمُرَادُ وَصْفَ ذَلِكَ الشَّخْصِ ، وَلَا تَسْمِيَتُهُ بِذَلِكَ الْإِسْمِ ، بَلِ الْغَرَضُ وَصْفُ نَوْعِهِ : [أَيُّ الْمَعْنَى الْكُلِّيِّ] ، وَتَسْمِيَتُهُ وَهُوَ التَّقْشُّ الْكِتَابِيُّ الدَّلَالُ عَلَى تِلْكَ الْأَلْفَافِ الْمَخْصُوصَةِ الْمُؤْضُوعَةِ بِإِزاءِ تِلْكَ الْمَعْنَى الْمَخْصُوصَةِ - أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الشَّخْصُ أَوْ غَيْرُهُ بِمَا يُشَارِكُهُ فِي ذَلِكَ الْمَفْهُومِ .

(2) قَالَ فِي الْغَايَةِ 23 / 1 : فَإِنْ قِيلَ : لَيْسَ الْمُسَائِرُ إِلَيْهِ إِلَّا مَسَائِلُ عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ ؛ وَالظَّرْفِيَّةُ تَقْتَضِي تَغَايِرَ الظَّرْفِ وَالْمَظْرُوفِ - قُلْنَا : قَدْ أَشْرَفْنَا إِلَى أَنَّ الْإِشَارَةَ إِلَى أَحَدٍ مَعَانٍ سَبْعَةٌ ؛ فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِعِلْمِ الْأَصُولِ أَحَدَ خَمْسَةِ مَعَانٍ : وَهِيَ الْمَلَكَتُ ، وَالْعِلْمُ بِجَمِيعِ الْمَسَائِلِ ، وَبِالْقَدْرِ الْمُعْتَدِّ بِهِ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ الْإِسْتِنْبَاطُ ، وَنَفْسُ الْمَسَائِلِ جَمِيعًا ، وَنَفْسُ الْقَدْرِ الْمُعْتَدِّ بِهِ ؛ فَإِذَا لَوْحِظَتْ تِلْكَ مَعَ هَذِهِ - حَصَلَ خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ اخْتِمَالًا يُقَدَّرُ فِيهَا مَضَافٌ : وَهُوَ إِمَّا الْبَيَانُ ، أَوْ الْحُصُولُ ، أَوْ التَّحْصِيلُ . تَمَتْ .

وَقَدْ وَضَعَ فِي هَامِشِ شَرْحِ الْغَايَةِ جَدُولًا مُفَصَّلًا لِهَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتِ .
(3) وَذَلِكَ لِأَلْفَافٍ مَسْجُوفَةٍ لِبَيَانِ عِلْمِ الْمَعْنَى ؛ فَلَمْ يَصْرَحْ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَلْفَافِ عَنِ الْبَيَانِ ؛ فَكَانَ الْبَيَانُ مُحِيطٌ بِالْأَلْفَافِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ .

(4) قَوْلُهُ : لِلشُّمُولِ الْعُمُومِيِّ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَلْفَافَ مَسْجُوفَةً لِبَيَانِ الْمَعْنَى فَلَمْ يَخْرُجْ شَيْءٌ مِنَ الْأَلْفَافِ عَنِ الْبَيَانِ ؛ فَكَانَ الْبَيَانُ مُحِيطٌ بِالْأَلْفَافِ فَكَانَ كَالْعَامِّ الشَّامِلِ لِأَفْرَادِهِ ، وَقَوْلُهُ : مُقَامَ الشُّمُولِ الظَّرْفِيِّ ؛ إِذْ لَا يَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِ شَيْءٌ مِنْ مَظْرُوفِهِ ؛ فَهُوَ شَامِلٌ لَهُ . وَقَوْلُهُ : لَا الْعَكْسَ : أَيُّ لَا تَوَجَّدُ الْأَلْفَافُ بِوُجُودِ الْبَيَانِ ؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ الْبَيَانُ يَغْيِرُ الْأَلْفَافَ : كَالْإِشَارَةِ ، وَنَحْوِهَا . تَمَتْ هَامِشِ شَرْحِ غَايَةِ 23 / 1 .

وَالْأُصُولُ : جَمْعُ أَصْلٍ ، وَهُوَ لُغَةٌ : مَا يَبْتَنِي عَلَيْهِ غَيْرُهُ ؛ مِنْ حَيْثُ يُبْتَنَى عَلَيْهِ⁽¹⁾ ؛ فَيَقْدِرُ الْحَيْثِيَّةُ خَرَجَ أدِلَّةُ الْفِقْهِ مَثَلًا ؛ مِنْ حَيْثُ يُبْتَنَى عَلَى عِلْمِ التَّوْحِيدِ ؛ فَإِنَّمَا بِهِذَا الْإِعْتِبَارِ فُرُوعٌ لَا أُصُولٌ ؛ وَهَذَا الْقَيْدُ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي تَعْرِيفِ الْإِضَافِيَّاتِ إِلَّا أَنَّهُ كَثِيرًا مَا يُحْذَفُ ؛ لِشَهْرَةِ أَمْرِهِ .

ثُمَّ نُقِلَ الْأَصْلُ فِي عُرْفِ الْفُقَهَاءِ وَالْأُصُولِيِّينَ إِلَى مَعَانٍ مِثْلِ :

- 1- **الرَّاجِحُ** ؛ يُقَالُ : الْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ . 2- **وَالْمُسْتَضَحُّ** يُقَالُ : تَعَارَضَ الْأَصْلُ . 3- **وَالظَّاهِرُ** كَمُدَّعِي دَيْنٍ ؛ فَالْأَصْلُ عَدَمُهُ ؛ إِذْ خُلِقَ بَرِيًّا عَنْهُ ؛ وَالظَّاهِرُ صِدْقُ الْمُدَّعِي ؛ لِإِسْلَامِهِ وَدَيَانَتِهِ . 4- **وَالْقَاعِدَةُ الْكُلِّيَّةُ** : يُقَالُ : لَنَا أَصْلٌ : وَهُوَ أَنَّ الْأَمْرَ لِلرُّجُوبِ . 5- **وَالدَّلِيلُ** : يُقَالُ : الْأَصْلُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ ؛ وَقَدْ قَامَتِ الْقَرِينَةُ هُنَا عَلَى أَنَّهُ الْمُرَادُ ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ⁽²⁾ إِلَى الْفِقْهِ تُدُلُّ عُرْفًا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الدَّلِيلَ . **وَالِإِنْتِائِ** يَشْمَلُ الْحِسِّيَّ : كَابْتِنَاءِ السَّفَفِ عَلَى الْجُدْرَانِ ، وَأَعَالِي الْجِدَارِ عَلَى أَسَاسِهِ ، وَأَغْصَانِ الشَّجَرِ عَلَى دَوَحَتِهِ - **وَالْعَقْلِيَّ** : كَابْتِنَاءِ الْحُكْمِ عَلَى دَلِيلِهِ .
- وَبِالْإِضَافَةِ** إِلَى الْفِقْهِ الَّذِي هُوَ مَعْنَى عَقْلِيٍّ - يُعْلَمُ أَنَّ الْإِنْتِائِ هُنَا عَقْلِيٍّ ؛ فَيَكُونُ أُصُولُ الْفِقْهِ : مَا يَبْتَنِي الْفِقْهُ عَلَيْهِ ، وَيَسْتَنْدُ إِلَيْهِ ؛ وَلَا مَعْنَى لِمُسْتَنْدِ الْعِلْمِ وَمُبْتَنَاهُ إِلَّا دَلِيلُهُ .
- وَالْفِقْهُ لُغَةً** : فَهْمُ الْمَعْنَى الْخَفِيِّ . **وَاضْطِلَاحًا**⁽³⁾ : اعْتِقَادُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْفَرْعِيَّةِ عَنْ أدِلَّتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ⁽⁴⁾ ، وَسَيَأْتِي بَيَانُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(1) كَانَ مَعْرِفَتُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُضَافٌ - مَوْقُوفَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ؛ نَظَرًا إِلَى سَبْقِهِ فِي الذِّكْرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ بِالصَّوَابِ . تَمَّتْ مِنْهُ .

(2) آيَ إِضَافَةِ الْأُصُولِ إِلَى الْفِقْهِ . **وَالْفِقْهُ فِي الْإِضْطِلَاحِ** : أَحْصَى مِنَ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّ الْفِقْهَ فِي الْعُرْفِ إِنَّمَا يُقَالُ لِمَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَالْعِلْمُ يُقَالُ لِمَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِصِدْقِ الْعِلْمِ بِالتَّحْوِ وَغَيْرِهِ ؛ فَالْفِقْهُ نَوْعٌ مِنَ الْعِلْمِ ؛ فَكُلُّ فِقْهِ عِلْمٌ ، وَلَيْسَ كُلُّ عِلْمٍ فِقْهًا . ذَكَرَ مَعْنَاهُ فِي شَرْحِ الْوَرَقَاتِ 98 . مِنْهُ .

(3) وَسَيَأْتِي بَيَانُ الْإِضْطِلَاحِ فِي الْبَابِ الرَّابِعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

(4) وَإِنَّمَا عُرِفَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مُتَعَلَّقَ الْإِعْتِقَادِ ؛ إِنَّمَا حُكْمٌ ، أَوْ غَيْرُهُ . وَالْحُكْمُ : إِنَّمَا مَا أُخُوذُ مِنَ الشَّرْعِ ، أَوْ لَا .

(قَرِيبُ الْمَنَالِ) خَبَرَ بَعْدَ خَبَرٍ : أَيْ وَمَنَالُهُ قَرِيبٌ ؛ يَظْفَرُ الطَّالِبُ بِفَهْمِ الْقَوَاعِدِ مِنْهُ بِسُهُولَةٍ ، فِي زَمَنِ قَرِيبٍ . (غَرِيبُ الْمَنَوَالِ) : «الْمِنَوَالُ» فِي الْأَصْلِ : الْحَشَبَةُ الَّتِي يَطْوِي عَلَيْهَا الْحَائِكُ مَا يَنْسُجُهُ ؛ فَإِذَا أُرِيدَ وَصْفُ شَيْءٍ بِالْجُودَةِ وَعَدَمِ النَّظِيرِ - قِيلَ : هَذَا الشَّيْءُ لَمْ يُنْسَجْ شَيْءٌ غَيْرُهُ عَلَى مَنَوَالِهِ مِنَ الثِّيَابِ ؛ لِإِنْحِطَاطِهَا عَنْهُ فِي الْجُودَةِ . وَالْمُرَادُ هُنَا أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِأَسَالِيبِ سَائِرِ كُتُبِ الْفَنِّ ⁽¹⁾ : فِي تَرْتِيبِهِ ، وَتَهْذِيبِهِ ، وَاحْتِصَارِهِ ، وَتَقْرِيبِهِ . (كَافِلٌ لِمَنْ اعْتَمَدَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ يَبْلُوغُ الْأَمَالَ) : أَيْ مُتَحَمِّلٌ ضَامِنٌ مِنْ بَابِ الْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ ⁽²⁾ . وَالْأَمَالُ : جَمْعُ أَمَلٍ : وَهُوَ التَّرَقُّبُ لِأَمْرِ مَرْجُوٍّ ⁽³⁾ . (وَارْتِقَاءُ ذُرْوَةِ الْكَمَالِ) : «الْإِرْتِقَاءُ» : هُوَ الْإِرْتِفَاعُ ، وَالذُّرْوَةُ : بِضَمِّ الدَّالِّ الْمُعْجَمَةِ وَكَسْرِهَا وَقَدْ تُفْتَحُ : رَأْسُ كُلِّ شَيْءٍ .

وَقَبْلَ الشَّرُوعِ فِي مَقَاصِدِ الْعِلْمِ - أَشَارَ إِلَى تَعْرِيفِهِ ، وَضَبَطَ أَبْوَابَهُ إجمالاً ؛ لِيَكُونَ لِلطَّالِبِ زِيَادَةٌ بِصِيرَةٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ عِلْمٍ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ ، تُضْبِطُهَا جِهَةٌ وَحْدَةً ؛ بِاعْتِبَارِهَا تُعَدُّ عِلْماً وَاحِداً يُفْرَدُ بِالتَّدْوِينِ ؛ وَمَنْ حَاوَلَ تَحْصِيلَ كَثْرَةِ تَضْبِطِهَا جِهَةً وَحْدَةً - فَلَاوَلَى أَنْ يُعَرِّفَهَا بِتِلْكَ الْجِهَةِ ؛ لِتَعَدُّ مَعْرِفَتَهَا بِغَيْرِهَا ، أَوْ تَعَسُّرِهَا ؛ لِأَنَّ الْكَثْرَةَ إِنْ لَمْ تَكُنْ مَحْصُورَةً - لَزِمَ أَنْ تَسْتَغْرِقَ أَوْقَاتَهُ فِي تَحْصِيلِ شَرْطِ الطَّلَبِ : أَغْنِي تَصَوُّرَ الْمَطْلُوبِ - فَيَقْوِيهِ مَا يَعْنِيهِ ، وَيَضِيعُ وَقْتُهُ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ .

وَإِنْ كَانَتْ مَحْصُورَةً - لَزِمَ أَنْ تَسْتَغْرِقَ كَثِيرًا مِنْ أَوْقَاتِهِ فِي تَحْصِيلِ شَرْطِ

وَالْمَأْخُذُ مِنَ الشَّرْعِ : إِمَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِكَيْفِيَّةِ عَمَلٍ ، أَوْ لَا . وَالْعَمَلُ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِهِ حَاصِلًا مِنْ دَلِيلِهِ التَّفْصِيلِيِّ الَّذِي أَنْيَطَ بِهِ الْحُكْمُ ، أَوْ لَا ؛ فَلَا إِعْتِقَادُ الْمُتَعَلِّقُ بِجَمِيعِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ الْحَاصِلِ مِنْ أَدْلَتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ - هُوَ الْفَقْهُ . ذَكَرَ مَعْنَاهُ فِي التَّلْوِيحِ 12 / 1 .

(1) الْفَنُّ النَّوعُ . وَفَنُّ الْأُصُولِ مِنْ إِضَافَةِ الْمُسَمَّى إِلَى الْإِسْمِ : كَشَهْرِ رَمَضَانَ ، وَيَوْمِ الْخَمِيسِ . مِنْهُ .

(2) وَالْمَجَازُ الْعَقْلِيُّ : هُوَ إِسْتَادُ الْفِعْلِ أَوْ شَبْهِهِ إِلَى مَلَايِسَ لَهُ غَيْرُ مَا هُوَ لَهُ بِتَأْوِيلٍ . مِنْهُ . خَتَصِرُ السَّعْدِ 58 .

(3) فِي الْقَامُوسِ 1244 : أَقْلَهُ رَجَاءٌ ؛ فَلَا يَسْتَقِيمُ إِطْلَاقُ بَعْضِ الشَّرَاحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ . لَعَلَّهُ يُشِيرُ إِلَى ابْنِ حَابِسِ 12 ؛ إِذْ قَالَ : وَالْأَمَالُ جَمْعُ أَمَلٍ : وَهُوَ التَّرَقُّبُ لِحُصُولِ أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ .

الطَّلَبِ ؛ فَرُبَّمَا لَا يَسَعُ بَاقِي الْوَقْتِ لِتَحْصِيلِ الْمَطْلُوبِ ، أَوْ يَمَلُّ عَنْ تَحْصِيلِ الشَّرْطِ ؛ فَيَتَقَاعَدُ عَنِ الطَّلَبِ ، وَيَلْزِمُهُ الْأَمْرَانِ .

فَحَدُّهُ اللَّقْبِيُّ : وَهُوَ الْعِلْمُ الَّذِي إِذَا لُوْحِظَ مَعْنَاهُ الْأَصْلِيُّ - أَشْعَرُ بِمَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ ؛ وَهَذَا يُشْعِرُ بِإِتِّنَاءِ الْفَقْهِ فِي الدِّينِ عَلَى مُسَمَّاهُ ؛ فَهُوَ صِفَةُ مَدْحٍ .

وَحَصَّهُ بِالذِّكْرِ دُونَ الْإِضَافِيِّ ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ الْأَهَمُّ هُنَا - فَقَالَ : (هُوَ) : أَيُّ عِلْمٍ أَصُولِ الْفِقْهِ يُطْلَقُ تَارَةً عَلَى الْمَعْلُومَاتِ : أَيِّ الْقَوَاعِدِ الْمَذْكُورَةِ ، وَهُوَ اصْطِلَاحٌ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا ، وَأَبِي الْحُسَيْنِ ⁽¹⁾ . وَتَارَةً عَلَى الْعِلْمِ بِهَا ⁽²⁾ ، وَهُوَ اصْطِلَاحٌ أَكْثَرُ الْأَشْعَرِيَّةِ ، وَالْمُصَنِّفِ ⁽³⁾ .

(عِلْمٌ) : جِنْسٌ يَشْمَلُ كُلَّ عِلْمٍ بِمَعْنَى الْمَلَكَةِ ، (بِقَوَاعِدِ) : أَيُّ بِسَبَبِ مَعْرِفَةِ قَوَاعِدٍ ⁽⁴⁾ : إِنْ كَانَتْ الْبَاءُ سَبَبِيَّةً ، أَوْ عِلْمِ الْقَوَاعِدِ نَفْسِهَا إِنْ كَانَتْ لِلتَّعْدِيَةِ ؛

(1) مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الطَّبَّاطُبِيِّ الْبَصْرِيِّ ، مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الْمُعْتَزِلَةِ ، جَمَعَ بَيْنَ الْفَلَسَفَةِ وَعِلْمِ الْكَلَامِ ، وَهُوَ أَصُولِيٌّ بَارِعٌ ، وَكَانَ جَدًّا حَادِثًا . تُوُفِّيَ سَنَةَ 426 هـ . لَهُ نَقْصُ كِتَابِ الشَّافِيِّ فِي الْإِمَامَةِ ، وَنَقْصُ كِتَابِ الْمُفْتِيحِ فِي الْغَيْبَةِ ، وَنَصْنُحُ الْأَدِلَّةِ ، وَالْفَائِضُ فِي أَصُولِ الدِّينِ ، وَالْمُعْتَمَدُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ ، وَشَرْحُ الْعُمَدِ ، وَقَدْ طُبِعَ الْمُجْزِي لِأَبِي طَالِبٍ مَبْتُورًا بِاسْمِ شَرْحِ الْعُمَدِ ، وَهُوَ غَلَطٌ ، وَقَدْ حَقَّقْنَا الْمُجْزِيَّ أَعَانَنَا اللَّهُ عَلَى تَشْرِيهِ . طبقات المعتزلة / 119 ، ووفيات الأعلام / 275 / 6 ، والجواهر المضيئة / 261 / 3 .

(2) وَهُوَ اخْتِيَارُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْقَاسِمِ . ينظر المعتمد / 5 / 1 ، والغاية / 35 / 1 ، وحابس / 12 . وَقَالَ فِي نَجَاحِ الطَّالِبِ 72 : وَالْحَقُّ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ أَصُولَ الْفِقْهِ وَنَحْوَهُ نَفْسُ الْقَوَاعِدِ ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ الْمُتَعَلِّقَ بِهَا الْحَالُ فِي قَلْبِ زَيْدٍ - لَيْسَ هُوَ حَقِيقَةُ الْأَصُولِ . وَقَالَ فِي تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ 31 / 1 : إِنَّ الْأَصُولَ نَفْسُ الْأَدِلَّةِ لَا مَعْرِفَتُهَا ؛ لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ إِذَا لَمْ تُعْلَمْ - لَا تَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهَا أَصُولًا ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْحَدَّاقُ : كَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ ، وَإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ ، وَالرَّازِي ، وَالْأَمِيدِي ، وَغَيْرِهِمْ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ . وَقِيلَ : بَلْ أَصُولُ الْفِقْهِ مَعْرِفَةُ الْأَدِلَّةِ ، وَعَلَيْهِ جَرَى فِي الْمِنْهَاجِ ، وَكَذَا ابْنُ الْحَاجِبِ ، إِلَّا أَنَّهُ عَدَّ بِالْعِلْمِ بِهَا . وَوَجَّهَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْأَدِلَّةِ مُوَصِّلٌ إِلَى الْمَذْلُولِ ؛ وَالْأَدِلَّةُ لَا تُوصِلُ إِلَى الْمَذْلُولِ إِلَّا بِوَاسِطَةِ الْعِلْمِ بِهَا .

(3) أَيُّ مُصَنِّفٍ مِثْلِ الْكَافِلِ . ينظر رفع الحاجب / 242 / 1 ، وشرح الغاية / 35 / 1 ، ونجاح الطالب على مختصر ابن الحاجب / 72 ، والفصول اللؤلؤية / 8 .

(4) قَالِبَاءُ سَبَبِيَّةٌ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ . قَالَ فِي جَوَاهِرِ التَّحْقِيقِ : ذَهَبَ جُفُوهُ الشَّارِحِينَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعِلْمِ الْمَذْكُورِ فِي حَدِّ أَصُولِ الْفِقْهِ الْإِعْتِقَادُ الْجَازِمُ الْمُنَاطِقُ لِلْقَوَاعِدِ ؛ لِظُهُورِ أَنَّ الظَّنَّ لَا يَكْفِي فِي

وَجَمَعَهَا تَبْيِهَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ بِمَعْرِفَةِ بَعْضِهَا فَقَطْ .

وَالْقَاعِدَةُ : حُكْمٌ كُلِّيٌّ يَنْطَبِقُ عَلَى جُزْئِيَّاتِهِ ؛ لِيَتَعَرَفَ أَحْكَامُهَا مِنْهُ ؛ كَمَا يُقَالُ :
الْأَمْرُ لِلْجُوبِ ؛ فَهَذَا يَنْطَبِقُ عَلَى : نَحْوِ ﴿ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [البقرة : 43] ،
وَ﴿ أَتِمُّوا الصِّيَامَ ﴾ [البقرة : 187] ، ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ ﴾ [الحج : 29]
مِنْ صَيَغِ الْأَمْرِ . وَكَمَا يُقَالُ فِي الْقِيَاسِ مَثَلًا : كُلُّ فَرْعٍ شَارَكَ أَصْلًا فِي عِلَّةِ
حُكْمِهِ - وَجَبَ إلْحَاقُهُ بِهِ ، وَكُلُّ حُكْمٍ دَلَّ عَلَيْهِ الْقِيَاسُ - فَهُوَ ثَابِتٌ .

(يَتَوَصَّلُ بِهَا) : فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ وَضَلَّةٌ إِلَى غَيْرِهِ وَلَيْسَ مَقْصُودًا
بِالذَّاتِ : وَالْمُرَادُ مِنَ التَّوَصُّلِ : هُوَ التَّوَصُّلُ الْقَرِيبُ الْمُسْتَفَادُ مِنْ بَاءِ السَّبَبِيَّةِ
الظَّاهِرَةِ فِي السَّبَبِ الْقَرِيبِ ؛ فَلَا يَرِدُ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ الْمَهْدِيُّ عليه السلام مِنْ دُخُولِ كُلِّ
عُلُومِ الْاجْتِهَادِ فِيهِ ⁽¹⁾ ؛ فَإِنَّهُ مَا مِنْ فَنٍّ إِلَّا وَيَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الْإِسْتِثْبَاتِ الْمَذْكُورِ ؛
لِأَنَّ التَّوَصُّلَ بِسَائِرِ الْعُلُومِ غَيْرِهِ إِلَيْهِ - لَيْسَ بِقَرِيبٍ ؛ إِذْ يَتَوَصَّلُ بِالْعَرَبِيَّةِ مَثَلًا إِلَى
مَعْرِفَةِ كَيْفِيَّةِ دَلَالَةِ الْأَلْفَاظِ عَلَى مَذَلُولَاتِهَا الْوَضْعِيَّةِ ؛ وَبِوَاسِطَةِ ذَلِكَ يُقْتَدَرُ عَلَى

الْقَوَاعِدِ الْكُلِّيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ اشْتِرَاطَ الْمُطَابَقَةِ فِي الْعِلْمِ بِالْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ -
يَسْتَلْزِمُ أَنَّ لَا يَكُونَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ أَصُولِيًّا ؛ وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ بِالِاتِّفَاقِ : بَيَّانُ الْمُلَازِمَةِ : أَنَّهُ لَا شَكَّ فِي أَنَّ
كَثِيرًا مِنَ الْقَوَاعِدِ الْكُلِّيَّةِ الْأَصُولِيَّةِ بَعْضُهُ مُتَنَاقِضٌ مَعَ الْبَعْضِ ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ وَقَعَ فِيهَا الْخِلَافُ بَيْنَ
الْمُجْتَهِدِينَ عَلَى طَرَفِي التَّقْيِصِ ، وَلِإِذَا هَذَا أَشَارَ الْمُحَقِّقُ بِقَوْلِهِ : وَوَقَعَ فِيهَا الْخِلَافُ فَتَشَيَّعُوا فِيهَا شَيْعًا
، وَتَحَزَّبُوا أَحْزَابًا ؛ وَلِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْفُرْعِيَّةِ مُتَنَاقِضٌ بَعْضُهَا مَعَ الْبَعْضِ ؛ فَيَلْزِمُ أَنَّ
تَكُونُ الْمُقَدَّمَاتُ الْأَصْلِيَّةُ الْمُفْتَضِيَّةُ لَهَا مُتَنَاقِضَةً ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ الْأُصُولُ مُتَّفَقَةً - لَكَانَتْ الْفُرُوعُ مُتَّفَقَةً
؛ لِوُجُوبِ اتِّحَادِ اللَّوَاظِمِ عِنْدَ اتِّحَادِ مَلْزُومَاتِهَا ؛ فَلَوْ كَانَ عِلْمُ كُلِّ مُجْتَهِدٍ بِقَوَاعِدِهِ الْكُلِّيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ
مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ - لَزِمَ اجْتِمَاعُ الْأُصُولِ الْكُلِّيَّةِ الْمُتَنَاقِضَةِ فِي الصَّدَقِ ؛ وَأَنَّهُ مُحَالٌ ؛ فَلَا يَكُونُ كُلُّ
مُجْتَهِدٍ أَصُولِيًّا ؛ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرَادَ تَصْوِيبُ كُلِّ مُجْتَهِدٍ فِي قَوَاعِدِهِ الْكُلِّيَّةِ كَمَا أُريدَ تَصْوِيبُهُمْ فِي
الْفُرْعِيَّاتِ ، لَكِنْ سَيَجِيءُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ : بِعَنْيِ الْمُتَنَهَّى إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْمُخْتَارَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ
وَسَائِرِ الْمُحَقِّقِينَ تَصْوِيبُ الْوَاحِدِ لَا تَصْوِيبُ الْكُلِّ . مِنْهُ .

(1) قَالَ فِي الْمِنْهَاجِ 212 بَعْدَ ذِكْرِ حَدِّ ابْنِ الْحَاجِبِ : وَهَذَا الْحَدُّ غَيْرُ مُنْعَكِسٍ ؛ لِدُخُولِ كُلِّ عُلُومِ
الْاجْتِهَادِ فِيهِ .

اسْتِنْبَاطُ الْأَحْكَامِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَكَذَا فَإِنَّهُ يُتَوَصَّلُ بِقَوَاعِدِ الْكَلَامِ إِلَى ثُبُوتِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَوُجُوبِ صِدْقِهِمَا .

(إِلَى اسْتِنْبَاطِ) : أَيِ اسْتِخْرَاجِ (الْأَحْكَامِ) : جَمْعُ حُكْمٍ ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .
(الْشَّرْعِيَّةِ) : اخْتِرَازُ عَنِ الْحِسِّيَّةِ : كَالْعِلْمِ بِأَنَّ النَّارَ مُحْرِقَةٌ ، وَالْإِضْطِلَاحِيَّةِ : كَالْعِلْمِ بِأَنَّ الْفَاعِلَ مَرْفُوعٌ ، وَالْعَقْلِيَّةِ : كَالْعِلْمِ بِأَنَّ الْمِثْلَيْنِ وَالضَّدَّيْنِ لَا يَجْمَعَانِ .
(الْفَرْعِيَّةِ) : أَيِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا كَيْفِيَّةٌ عَمَلٍ ⁽¹⁾ ؛ وَاخْتَرَزَ بِهَا عَنِ الْأُصُولِيَّةِ .
(عَنْ أَدِلَّتِهَا) مُتَعَلِّقٌ بِاسْتِنْبَاطٍ ؛ وَبِهِ يَخْرُجُ عِلْمُ الْمُقَلِّدِ ، وَمَا عِلْمٌ مِنْ ضَرُورَةِ الدِّينِ : كَالصَّلَاةِ ، وَالصَّوْمِ ، وَمِنْهُ عِلْمُ جَبْرِيلَ وَالرَّسُولِ ﷺ ⁽²⁾ .

(التَّفْصِيلِيَّةِ) : اخْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْإِجْمَالِيَّةِ : كَمُطْلَقِ الْكِتَابِ ، وَالسُّنَّةِ ؛ فَلَا يُسْتَنْدُ فِي إِبَاحَةِ الْبَيْعِ مَثَلًا إِلَى كَوْنِ الْكِتَابِ قَاطِعًا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ ؛ بَلْ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزَّيْوَ﴾ [البقرة: 275] ؛ فَالْحُكْمُ إِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الدَّلِيلِ التَّفْصِيلِيِّ لَا الْإِجْمَالِيِّ كَمَا بَيَّنَّا ؛ وَفِي هَذَا الْحَدِّ نَظَرٌ ؛ لِاسْتِزْلَامِهِ تَوَقُّفَ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ ؛ لِمُرَادَفَةِ الْقَوَاعِدِ لَهُ ، وَالذُّورِ أَيْضًا ؛ لِتَوَقُّفِهِ عَلَى الْفَرْعِيَّةِ الَّتِي لَا تُعْرَفُ إِلَّا بِهِ .
وَالْأَفِيدُ الْأَخْصَرُ مَا ذَكَرْتُهُ فِي الْمَعْنَى تَأْمَلُ ⁽³⁾ .

وَعَايَتُهُ الْعِلْمُ ⁽⁴⁾ بِأَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ وَهِيَ سَبَبُ الْفُوزِ بِالسَّعَادَةِ الدِّيْنِيَّةِ وَالْدُّنْيَوِيَّةِ .

(1) قَلْبِيًّا كَانَ : كَالنَّبِيَّةِ ، أَوْ غَيْرَهُ . مِنْهُ .

(2) إِذَا الْحَاصِلُ بِطَرِيقِ الضَّرُورَةِ يَكُونُ مَعَهَا لَا عَنْهَا ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الدَّلِيلِ مَا يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَى الْعِلْمِ ؛ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ هَذَا الْقَبْدُ لِلدَّلَالَةِ مُطَابَقَةً عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ الْإِزَامَا ؛ فَإِنَّهُ قَدْ فَهِمَ مِنْ قَوْلِهِ : اسْتِنْبَاطٌ ؛ لِأَنَّهُ اسْتِخْرَاجٌ : أَيِ طَلَبُ خُرُوجِ الْحُكْمِ ؛ وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ مُخْرِجًا مِنْهُ ، أَوْ لِدْفَعِ وَهَمٍ مَنْ يَغْفُلُ عَنْ هَذَا الذُّرْمِ ، وَيَظُنُّ أَنَّ عِلْمَ الرَّسُولِ عَنِ الْأَدِلَّةِ . مِنْهُ .

(3) قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي مَعْنَى ذَوِي الْعُقُولِ 17 : الْفَقْهُ : اعْتِقَادُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْفَرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ اسْتِدْلَالًا . وَأُصُولُ الْفَقْهِ : مَا بِهِ تُسْتَنْبَطُ .

(4) وَيَنْبَغِي أَنْ يُرَادَ بِالْعِلْمِ هُنَا مَا يَشْمَلُ الْعِلْمَ وَالظَّنَّ ؛ لِتَوَافُقِ حَدِّ الْفَقْهِ السَّابِقِ كَمَا لَا يَخْفَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .
وَالْفَائِئَةُ : اسْمٌ لِلْعَايَةِ مِنْ حَيْثُ حُصُولُهَا مِنَ الْعِلْمِ . وَالْغَرَضُ اسْمٌ لَهَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا مَقْصُودَةً لِلْفَاعِلِ ؛

وَمَوْضُوعُهُ الَّذِي يَبْحَثُ عَنْهُ فِيهِ الدَّلِيلُ⁽¹⁾ .

واستِمْداده: 1- من الكلام ؛ لِتَوْقُفِ الأدلّةِ عَلَى مَعْرِفَةِ الصّانِعِ ، وَصِدْقِ الْمُبَلِّغِ ؛ إِذْ هُوَ كَلَامٌ فِي خُطَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَخُطَابِ رَسُولِهِ ﷺ .
2- وَمِنَ الْعَرَبِيَّةِ فِيمَا تَمَسُّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ : مِنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ وَنَحْوِهِمَا ؛ لِأَنَّ الأدلّةَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَرَبِيَّةٌ .

3- وَمِنَ الْأَحْكَامِ : وَالْمُرَادُ عِلْمُهَا بِالْحَدِّ ؛ لِيُمْكِنَ اثْبَاتُهَا أَوْ نَقْيُهَا بَعْدَ ذَلِكَ فِي أَفْرَادِ الْمَسَائِلِ : كَمَا إِذَا قِيلَ : الْأَمْرُ لِلْجُوبِ ؛ فَإِنَّهُ يَسْتَحِيلُ الْقَوْلُ بِذَلِكَ مَعَ جَهْلِ مَا هِيَ .
وَحُكْمُهُ الْوُجُوبُ عَلَى الْكِفَايَةِ ؛ لِأَنَّ مَنْ نَزَلَتْ بِهِ حَادِثَةٌ شَرْعِيَّةٌ لَا يَحُلُو : إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَالِمًا ، أَوْ عَامِّيًّا : إِنْ كَانَ عَالِمًا فَلَنْ يُمَكِّنَهُ مَعْرِفَةُ الْحُكْمِ إِلَّا بِدَلَالَةٍ شَرْعِيَّةٍ مُفْصَّلَةٍ ؛ وَهِيَ فَرْعٌ عَلَى الْعِلْمِ⁽²⁾ بِهَا عَلَى الْجُمْلَةِ ، وَإِنْ كَانَ عَامِّيًّا فَفَرْضُهُ سُؤَالُ الْعَالِمِ ؛ وَالْعَالِمُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْمَا ذَكَرْنَا⁽³⁾ .

فَرَبَّمَا لَا يَتَوَاقَفَانِ : كَمَا إِذَا حَاوَلَ الْإِحْتَزَازَ عَنِ الْخَطِإِ فِي الْفِكْرِ وَاشْتَغَلَ بِعِلْمِ النَّحْوِ . مِنْهُ .

(1) يَشْمَلُ الأدلّةَ ؛ وَحَدَفَ الْكَلْبِيَّةَ ؛ لِإِيْهَامِ أَنَّ الْمَوْضُوعَ هُوَ الدَّلِيلُ ؛ بِشَرْطِ كُلِّيَّتِهِ ؛ وَلَا وُجُودَ لَهُ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ إِلَّا فِي الذَّهْنِ ؛ وَالْأُصُولُ إِنَّمَا يَبْحَثُ عَنِ الدَّلِيلِ : لَا بِشَرْطِ كُلِّيَّتِهِ ، وَلَا جُزْئِيَّتِهِ كَمَا هُوَ مَعْنَى الْمَاهِيَّةِ الصَّادِقَةِ عَلَى مَا فِي الْخَارِجِ مِنْ جُزْئِيَّاتِهِ ؛ وَحَدَفَ السَّمْعِيَّةَ ؛ لِإِدْخَالِ فِيهِ نَحْوِ التَّخْصِصِ بِالْعَقْلِ ؛ وَهُوَ قِيَاسُ تَخْرِيجِ الْمَنَاطِ ؛ فَإِنَّهُمْ نَصَّوْا فِي التَّرْجِيحِ أَنَّهُ عَقْلِيٌّ . مِنْهُ .

(2) وَهُوَ الْكَلَامُ ، وَالْعَرَبِيَّةُ ، وَالْأَحْكَامُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَتْ .

(3) أَيِ مِنْ دَلَالَةِ شَرْعِيَّةٍ . إِي . وَإِنَّمَا احْتِجَّ إِلَيْنَا بَيَانُ هَذِهِ الْمَبَادِيْ : أَمَّا الْحَدُّ فَلَمَّا ذَكَرْنَا . وَأَمَّا الْغَايَةُ فَلْيَخْرُجْ عَنِ الْعَبَثِ ، وَيَزِدَّادَ حِدِّ طَالِبِهِ فِيهِ إِذَا كَانَتْ مُهِمَّةً ؛ وَلَيْسَ لَا يَصْرَفُ فِيهِ وَقْتُهُ ؛ إِنْ لَمْ يُوَافِقِ الْعَرَضَ .
وَأَمَّا الْمَوْضُوعُ ؛ فَلِأَنَّ تَمَآيُزَ الْعُلُومِ فِي ذَوَاتِهَا بِحَسَبِ تَمَآيُزِ الْمَوْضُوعَاتِ حَتَّى لَوْ لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْعِلْمِ مَوْضُوعٌ ؛ وَلِلذَلِكَ مَوْضُوعٌ مُعَايِرٌ لَهُ - لَمْ يَكُنَا عَلَمَيْنِ ، وَلَمْ يَصِحَّ تَعْرِيفُهُمَا بِوَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ؛ فَلَوْ أَقْدَمَ عَلَى الشُّرُوعِ قَبْلَ مَعْرِفَةِ الْمَوْضُوعِ - لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ الْبَصِيرَةِ مَا لَهُ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْمُمَيِّزِ الذَّاتِيِّ . وَأَمَّا مُسْتَمَدُّهُ فَلْيَرْجِعِ النَّاطِرُ إِلَيْهِ عِنْدَ طَلَبِ التَّحْقِيقِ . وَأَمَّا حُكْمُهُ فَلْيَعْرِفْ مَرْتَبَتَهُ بَيْنَ الْعُلُومِ ؛ لِيَقْدِمَهُ عَلَى مَا يَنْبَغِي تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ ؛ وَيُؤَخَّرَ عَمَّا يَنْبَغِي تَأْخِيرُهُ عَنْهُ : مَثَلًا إِذَا عَرَفَ أَنَّ حُكْمَ هَذَا الْعِلْمِ الْوُجُوبُ عَلَى الْكِفَايَةِ - كَانَ حَقُّهُ التَّقْدِيمُ عَلَى مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، وَالتَّأْخِيرُ عَنِ الْوَاجِبِ عَلَى الْأَعْيَانِ ؛ وَإِنَّمَا وَجَبَ عَلَى الْكِفَايَةِ ؛

(وَيَنْحَصِرُ) الْعِلْمُ ، أَوِ الْمُخْتَصَرُ ، أَوِ الْمَقْصُودُ مِنْهُ ، أَوِ الْمَبْحُوثُ عَنْهُ ؛ فَلَا يَصْرُ خُرُوجُ الْخُطْبَةِ عَنِ الْأَبْوَابِ - (فِي عَشْرَةِ أَبْوَابٍ) ؛ وَالظَّرْفِيَّةُ : عَلَى تَقْدِيرِ عَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَى مَا عَدَا الْمُخْتَصَرُ - ظَاهِرَةٌ ، وَعَلَى تَقْدِيرِ عَوْدِهِ إِلَيْهِ يَكُونُ مِنْ انْحِصَارِ الْكُلِّ فِي الْأَجْزَاءِ : مِثْلُ انْحِصَارِ الْبَيْتِ فِي الْجُذْرَانِ الْأَرْبَعَةِ وَالسَّقْفِ .

فَإِنْ قُلْتَ : حَصَرَ الْكُلَّ فِي الْأَجْزَاءِ - لَا يَتَصَوَّرُ ؛ لِأَنَّ الْحَصَرَ هُوَ جَعْلُ الشَّيْءِ فِي مَحَلٍّ مُحِيطٍ بِهِ ؛ فَالْمُحِيطُ حَاصِرٌ ، وَالْمُحَاطُ بِهِ مَحْصُورٌ مَظْرُوفٌ ؛ وَشَأْنُ الْكُلِّ مَعَ أَجْزَائِهِ عَلَى الْعَكْسِ ؛ فَإِنَّ الْكُلَّ مُحِيطٌ بِالْأَجْزَاءِ ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ مَحْصُورًا فِيهَا؟! أَجِيبُ : بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْمُخْتَصَرِ هُوَ الْمَفْهُومَاتُ ، وَمِنَ الْأَبْوَابِ الْعَشْرَةِ هُوَ الْعِبَارَاتُ ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْأَلْفَاظَ قَوَالِبُ الْمَعَانِي وَظُرُوفُهَا ؛ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنَ الْإِنْحِصَارِ الْمَذْكُورِ هَهُنَا - هُوَ انْجِلَالُ الْكُلِّ إِلَى مَا مِنْهُ تَرْكِيبُهُ⁽¹⁾ . ثُمَّ لَمَّا ذَكَرَ الْأَبْوَابَ أَوَّلًا أَرَادَ أَنْ يُعِيدَهَا عَلَى سَبِيلِ التَّعْرِيفِ الْعَهْدِيِّ ؛ فَقَالَ :

[الْبَابُ الْأَوَّلُ : فِي بَيَانِ الْأَحْكَامِ]

(الْبَابُ) فِي الْأَصْلِ بَوْبٌ : تَحَرَّكَ حَرْفُ الْعِلَّةِ ، وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ ؛ فَقُلِبَ أَلِفًا ؛ بِدَلِيلِ تَصْغِيرِهِ عَلَى بُوبٍ ، وَتَكْسِيرِهِ عَلَى أَبْوَابٍ . وَهَوْلَعَةٌ : مَعْرُوفٌ .

وَاضْطِلَاحًا : اسْمٌ لِحُمْلَةٍ مِنَ الْكِتَابِ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى عِبَارَاتٍ مُعَيَّنَةٍ مَحْدُودَةٍ ، دَالَّةٌ عَلَى مَعَانٍ مَخْصُوصَةٍ ، بِفُضُولٍ غَالِبًا .

(الْأَوَّلُ) مِنْ أَبْوَابِ الْكِتَابِ . قَالَ الرَّجَّاجُ : الْأَوَّلُ لُغَةً : ابْتِدَاءُ الشَّيْءِ ، ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ ثَانٍ وَلَا يَكُونُ . نَقَلَهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ : مِنْهُمْ الْوَاحِدِيُّ⁽²⁾ فِي

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى النَّاسِ كَفَاةُ طَلَبِ الْأَحْكَامِ لِاسْتِثْنَائِهَا بِالذَّلِيلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ .

(1) قُلْتُ : وَأَمَّا مَا يُقَالُ مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ مِنَ الْإِنْحِصَارِ هُنَا انْحِصَارُهُ بِاعْتِبَارِ أَجْزَائِهِ مِنْهَا - فَنَبِّهْ أَنَّهُ يَلْزَمُ جَبْنَظُ الْحَادِ الظَّرْفِ وَالْمَظْرُوفِ ؛ فَتَأَمَّلْ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

(2) أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْوَاحِدِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ : مُفَسِّرٌ ، لُغَوِيٌّ ، أَدِيبٌ ، شَاعِرٌ . تُوُفِّيَ سَنَةَ 468 هـ .

التفسير ، والله أعلم.

(في) بيان (الأحكام) ؛ وإنما قَدَّمَهَا عَلَى الأدلة ؛ لِأَنَّ الدليل مِنْ حَيْثُ هُوَ دَلِيلٌ يَتَعَدَّرُ إِبْثَانُهَا بِهِ مَعَ جَهْلِ مَا هِيَئَتْهَا .

(الشريعة) : الْمُنْسُوبَةُ إِلَى الشَّرْعِ الْمُسْتَفَادَةِ مِنْهُ ؛ إِمَّا بِنَقْلِهَا عَنْ حُكْمِ الْعَقْلِ : كِبَاحَةِ ذَنْجِ بَعْضِ الْحَيَوَانَاتِ ؛ فَإِنَّ قَضِيَّةَ الْعَقْلِ فِيهِ التَّحْرِيمُ⁽¹⁾ ، أَوْ بِالْإِمْسَاكِ عَنْهُ : كَتَّحْرِيمِ ذَنْجِ الْخِزْرِ ؛ فَإِنَّهُ مُقَرَّرٌ لِحُكْمِ الْعَقْلِ مَعَ صِحَّةِ النَّقْلِ .

وَالشَّرْعُ : مَا وَرَدَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - حُكْمُهُ : نَصًّا ، أَوْ كَانَ وَصْلَةً إِلَى الْعِلْمِ بِهِ ، أَوْ ظَنًّا : كَالْقِيَاسِ بِمَا لَمْ يَكُنْ لِلْعَقْلِ فِيهِ قَضِيَّةٌ مُطْلَقَةً ؛ وَهِيَ الْمَبْثُوتَةُ الصَّرُورِيَّةُ ؛ وَهِيَ مَا كَانَ الْحُكْمُ وَوَجْهُهُ فِيهَا مُقْتَرَنَيْنِ⁽²⁾ . ذَكَرَهُ فِي حَوَاشِي الْفُصُولِ مِنْ بَابِ التَّسْخِجِ عَنِ الْفَقِيهِ قَاسِمٍ⁽³⁾ : كَشُكْرِ الْمُنْعِمِ .

لَهُ الْوَجِيزُ فِي التَّفْسِيرِ (طبع). وَأَسْبَابُ التُّزُولِ . وَالْوَسِيطُ ، فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ، وَغَيْرُهَا . معجم الأدباء 12 / 260 ، وسير أعلام النبلاء 18 / 342 .

(1) وَوَجْهُهُ عَقْلًا كَوْنُهُ إِضْرَارًا بِهِ ؛ لَكِنْ بِشَرْطِ كَوْنِ ذَلِكَ الْإِضْرَارِ خَالِصًا عَنْ جَلْبِ نَفْعٍ لَهَا حَتَّى لَوْ زَالَ الشَّرْطُ حَسَنَ زَوَالِ الْقُبْحِ ؛ لِزَوَالِ الْوَجْهِ بِزَوَالِ شَرْطِهِ ؛ فَتَقُولُ : لَمَّا أَذِنَ الشَّارِعُ بِذَبْحِهَا - عَلِمْنَا أَنَّهُ قَدْ جَعَلَ لَهَا عَوَضًا فِي مُقَابَلَةِ هَذَا الْإِضْرَارِ ؛ بِحَيْثُ يَخْتَارُهُ الْعُقَلَاءُ فِي مُقَابَلَتِهِ ؛ فَلَمْ يَكُنِ الصَّرُّ خَالِصًا عَنْ جَلْبِ نَفْعٍ لَهَا رَاجِحَ ؛ فَحَسَنَ ذَبْحُهَا ؛ لِزَوَالِ وَجْهِ قُبْحِهِ . وَكَذَا فَإِنَّ الْعَقْلَ يَسْتَحْسِنُ تَحْمِيلَ الْبَهَائِمِ وَرُكُوبَهَا الْمُتَعَادِلِينَ فِي مُقَابَلَةِ مَنَافِعَ : إِطْعَامِهَا ، وَسَقْيِهَا ، وَحِفْظِهَا عَنِ السَّبَاحِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ؛ مَا ذَلِكَ إِلَّا لِزَوَالِ وَجْهِ الْقُبْحِ بِزَوَالِ شَرْطِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ .

(2) وَمَعْنَى الْإِفْتِرَاقِ هُنَا : مُلَازِمَةُ الْوَجْهِ لِلْحُكْمِ بِحَيْثُ لَا يَنْفَكُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ : كَالصَّفَةِ الدَّائِمَةِ الْمُلَازِمَةِ لِمَوْصُوفِهَا : نَحْوِ السَّوَادِيَّةِ لِلْأَسْوَدِ ؛ فَإِنَّ وَجْهَ قُبْحِ الظُّلْمِ كَوْنُهُ ظُلْمًا ؛ أَنِي ضَرَرًا عَارِيًا عَنْ جَلْبِ نَفْعٍ ، وَدَفْعِ اسْتِحْقَاقٍ ؛ وَهَذَا الْوَجْهُ قَائِمٌ بِالظُّلْمِ ، مُلَازِمٌ لَهُ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ وَلَا يَتَغَيَّرُ ؛ وَوَجْهُ قُبْحِ الْعَبَثِ كَوْنُهُ عَارِيًا عَنْ غَرَضٍ ؛ وَوَجْهُ قُبْحِ الْكَذِبِ كَوْنُهُ كَذِبًا ؛ وَقُبْحُ الْجَهْلِ كَوْنُهُ جَهْلًا ؛ أَنِي كَوْنٌ مُتَعَلِّقُهُمَا لَا عَلَى مَا هُوَ بِهِ ؛ وَهَلْهُ الْقَبَائِحُ الْأَرْبَعُ : هِيَ الْقَبَائِحُ الْعَقْلِيَّةُ الْمَبْثُوتَةُ الَّتِي لَا تَتَغَيَّرُ أَحْكَامُهَا ؛ لِمُقَارَكَةِ وَجْهِهَا لَهَا دَائِمًا ، وَمَكَذَا الْكَلَامُ فِي الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ الْمَبْثُوتَةِ : كَقَضَاءِ الدِّينِ ، وَرَدِّ الْوَدِيعَةِ ، وَشُكْرِ الْمُنْعِمِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ . وَيَنْظُرُ الدَّرَارِيُّ الْمَضِيئَةُ شَرْحَ الْفُصُولِ اللَّوَلِيَّةِ 3262 .

(3) ابْنُ أَحْمَدَ بْنِ حُمَيْدٍ الْمُحَلِّي . مِنْهُ . مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الرَّبِيعِيَّةِ فِي الْقَرْنِ الثَّامِنِ الْهَجْرِيِّ ، اسْتَعْلَلَ بِالتَّنْذِيرِيسِ وَالتَّأَلِيفِ .

أَوْ الِاسْتِدْلَالِيَّةَ : كَمَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ فَهَذَا عَقْلِيٌّ وَإِنْ طَابَقَهُ السَّمْعُ ؛ وَلِذَا لَا يَجُوزُ نَسْخُهُ .
 (و) فِي بَيَانِ (تَوَابِعِهَا) : مِنْ الصَّحَّةِ وَنَحْوِهَا ؛ وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ هَذِهِ تَوَابِعَ وَلَمْ
 تُسَمَّ أَحْكَامًا ؛ لِأَنَّهَا صِفَاتٌ لِلْأَحْكَامِ ؛ وَلِذَا يُقَالُ : وَاجِبٌ صَحِيحٌ ، وَمُؤَدَّى .
 [الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ]

فَالْأَحْكَامُ ^(١) خَمْسَةٌ : (هِيَ الْوُجُوبُ ، وَالْحَزْمَةُ ، وَالنَّدْبُ ، وَالْكَرَاهَةُ ، وَالْإِبَاحَةُ) ؛
 لِأَنَّ دَلِيلَ الْحُكْمِ : إِمَّا أَنْ يَفْتَضِيَ الْفِعْلُ ، أَوْ لَا . وَالْأَوَّلُ : إِمَّا أَنْ يَمْنَعَ مِنَ التَّرْكِ ،
 أَوْ لَا : الْأَوَّلُ : الْوُجُوبُ ، وَالثَّانِي : النَّدْبُ .
 وَإِنْ لَمْ يَفْتَضِ الْفِعْلُ : فَإِمَّا أَنْ يَفْتَضِيَ التَّرْكَ ، أَوْ لَا : إِنْ اقْتَضَى التَّرْكَ : فَإِمَّا أَنْ
 يَمْنَعَ مِنَ الْفِعْلِ ، أَوْ لَا : فَإِنْ مَنَعَ مِنْهُ فَحَظَرُ وَإِلَّا فَالْكَرَاهَةُ ، وَإِنْ لَمْ يَفْتَضِ التَّرْكَ ؛
 وَالْمَفْرُوضُ أَنَّهُ لَمْ يَفْتَضِ الْفِعْلُ - فَلَا مَحَالَةَ يَكُونُ مُخَيَّرًا فِيهِ : وَهُوَ الْإِبَاحَةُ ^(٢) .

من مؤلفاته : تَغْلِيْقٌ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ ، وَتَغْلِيْقٌ عَلَى الْجَوْهَرَةِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ . أَعْلَامُ الْمُؤَلِّفِينَ الزَّيْدِيَّةِ 766 .
 (١) وَيَنْقَسِمُ الْحُكْمُ إِلَى : تَكْلِيْفِيٍّ ، وَوَضْعِيٍّ ؛ فَهَذِهِ الْأَحْكَامُ الْخَمْسَةُ عِبَارَةٌ عَنِ التَّكْلِيْفِيٍّ : وَهُوَ خَطَابُ
 الشَّارِعِ الْمَعْرُوفِ لِغَيْرِ السَّبَبِ ، وَالشَّرْطِ ، وَالْمَانِعِ : بِالإِقْتِضَاءِ ، أَوْ التَّخْيِيرِ : فَالْأَوَّلُ : الْوُجُوبُ ،
 وَالنَّدْبُ ، وَالتَّحْرِيمُ ، وَالْكَرَاهَةُ . وَالثَّانِي الْإِبَاحَةُ ؛ وَسُمِّيَ تَكْلِيْفِيًّا ؛ لِكَوْنِ بَعْضِ أَقْسَامِهِ كَذَلِكَ ؛
 وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا غَيْرَ تَكْلِيْفِيٍّ - فَلَا مُشَاحَّةَ فِي الْإِصْطِلَاحِ . وَيُشْتَرَطُ فِيهِ مَا لَا يُشْتَرَطُ فِي الْوَضْعِيٍّ : مِنْ
 التَّكْلِيْفِ ، وَعِلْمِ الْمُكَلَّفِ . وَالْوَضْعِيُّ مَذْلُولُ خِطَابِ الشَّرْعِ الْمَعْرُوفِ لِلْسَّبَبِ ، وَالشَّرْطِ ، وَالْمَانِعِ لَا
 بِالإِقْتِضَاءِ ، وَالتَّخْيِيرِ . وَانْقِسَامُهُ إِلَى الثَّلَاثَةِ بِالإِسْتِفْرَاءِ ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُؤَثَّرَ وَجُودُهُ فِي وُجُودِ الْحُكْمِ
 وَعَدَمُهُ فِي عَدَمِهِ - فَالسَّبَبُ . وَإِلَّا فَإِنْ أَثَّرَ عَدَمُهُ فِي عَدَمِهِ ، وَلَمْ يَلْزَمْ مِنْ وَجُودِهِ وَجُودٌ وَلَا عَدَمٌ -
 فَالشَّرْطُ : كَالْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ . وَإِنْ أَثَّرَ وَجُودُهُ فِي الْعَدَمِ - فَالْمَانِعُ : كَالْأَبْوَةِ لِلْفَصَاصِ . وَالسَّبَبُ
 يُسَمَّى مَعْنَوِيًّا ؛ كَالْإِسْكَارِ لِلتَّحْرِيمِ ، وَوَفْقِيًّا : كَالرَّوَالِ لِلْوُجُوبِ الصَّلَاةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .
 (٢) وَالْمَحْكُومُ عَلَيْهِ الْمُكَلَّفُ . قَالَ فِي التَّلْوِيحِ 122 / 2 : فَإِنْ قُلْتَ : إِذَا قَالَ الشَّارِعُ : الصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ -
 فَالْمَحْكُومُ عَلَيْهِ هُوَ الصَّلَاةُ لَا الْمُكَلَّفُ ، وَالْمَحْكُومُ بِهِ هُوَ الْوُجُوبُ لَا فِعْلُ الْمُكَلَّفِ . قُلْتَ : لَيْسَ
 الْمُرَادُ بِالْمَحْكُومِ عَلَيْهِ وَالْمَحْكُومُ بِهِ طَرَفِي الْحُكْمِ عَلَى مَا هُوَ مُصْطَلَحُ الْمَنْطِقِ ؛ بَلِ الْمُرَادُ بِالْمَحْكُومِ
 عَلَيْهِ مَنْ وَقَعَ الْخِطَابُ لَهُ ، وَبِالْمَحْكُومِ بِهِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ الْخِطَابُ : كَمَا يُقَالُ : حَكَمَ الْأَمِيرُ عَلَى زَيْدٍ
 بِكَذَا . مِنْهُ . وَيَنْظُرُ شَرْحُ الْفُصُولِ لِلطَّفِ اللَّهِ 107 .

(وَتُعَرَّفُ) : أَيُّ تُحَدُّ (1) الْأَحْكَامُ وَتَوَابِعُهَا (2) (بِمُتَعَلِّقَاتِهَا) : أَيُّ بِحُدُودِ مُتَعَلِّقَاتِهَا يَفْتَحُ اللَّامُ : وَهِيَ الْأَفْعَالُ الْإِخْتِيَارِيَّةُ الشَّرْعِيَّةُ .

[الواجب]

(ف) الْوُجُوبُ قَدْ عَرَفْتُهُ ، وَمُتَعَلِّقُهُ هُوَ (الْوَاجِبُ) : فَهُوَ فِعْلٌ اقْتِصَاهُ الدَّلِيلُ ، وَمَنْعٌ مِنْ تَرْكِهِ ، وَكَذَا سَائِرُ الْأَقْسَامِ قَدْ أَفَادَ التَّفْسِيرُ السَّابِقُ حُدُودَهَا وَحُدُودَ مُتَعَلِّقَاتِهَا . وَلِلْوَاجِبِ حُدُودٌ غَيْرُ مَا أَفَادَهُ التَّفْسِيرُ ، ذَكَرَ مِنْهَا مَا سَيَأْتِي .

فَهُوَ لَفْعٌ : 1- السَّاقِطُ ؛ قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ [الحج : 36] ؛ وَمِنْهُ وَجَبَتِ الشَّمْسُ . 2- وَالثَّابِتُ ؛ وَمِنْهُ الْإِلْزَامُ ؛ يُقَالُ : وَجَبَ الشَّيْءُ إِذَا لَزِمَ ، وَأَوْجَبَهُ اللَّهُ وَاسْتَوْجَبَهُ : أَيُّ اسْتَحَقَّهُ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ (3) .

وَاصْطِلَاحًا : (مَا يُسْتَحَقُّ الثَّوَابُ بِفِعْلِهِ ، وَالْعِقَابُ بِتَرْكِهِ) : أَيُّ فِعْلٌ يَسْتَحِقُّ الْمُكَلَّفُ بِهِ الثَّوَابَ بِفِعْلِهِ ، وَبِتَرْكِهِ الْعِقَابَ ؛ فَتَخْرُجُ سَائِرُ مُتَعَلِّقَاتِ أَقْسَامِ الْحُكْمِ كُلِّهَا ؛ إِذْ لَيْسَتْ كَذَلِكَ . وَلَا حَاجَةٌ إِلَيَّ زِيَادَةِ قَيْدِ «بِوَجْهِ مَا» (4) حَتَّى يَدْخُلَ الْمَوْسَعُ ، وَالْمُخَيَّرُ ، وَالْكَفَايَةُ ؛ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ تَرْكُ الْمَوْسَعِ إِلَّا بِتَرْكِهِ فِي جَمِيعِ وَقْتِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ فِي جُزْءٍ مِمَّنِ الْوَقْتُ مُطْلَقًا . وَلَا تَرْكُ الْمُخَيَّرِ إِلَّا بِتَرْكِ جَمِيعِ آحَادِهِ الْمُعَيَّنَةِ ؛ لِأَنَّ وَجُوبَهَا عَلَى الْبَدَلِ ، وَكَذَا الْكَفَايَةُ فَإِنَّهُ وَاجِبٌ عَلَى

(1) اصْطِلَاحُ الْأُصُولِيِّينَ عَلَى تَرَادُفِ الْحَدِّ وَالتَّعْرِيفِ بِخِلَافِ اصْطِلَاحِ أَهْلِ الْمَنْطِقِ ؛ فَإِنَّ التَّعْرِيفَ يَعْنِي الْحَدَّ وَالرَّسْمَ ، وَالْحَدُّ يَخْتَصُّ بِالذَّائِي ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

(2) فَلَا وَجْهَ لِمَا قَصَرَ بَعْضُ الشُّرَاحِ عَلَى الْأَحْكَامِ فَقَطْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ .

(3) الْمُضْطَرَبُ ؛ يُقَالُ : وَجَبَ الْقَلْبُ وَجَبًا ؛ أَيُّ اضْطَرَبَ . تَمَّتْ مِنْهُ .

(4) لِأَنَّ الْوَاجِبَ عُرِفَ بِأَنَّهُ مَا يُدْمُ تَارِكُهُ بِوَجْهِ مَا ؛ وَزَيْدٌ «بِوَجْهِ مَا» ؛ لِإِدْخَالِ مَا لَا يَسْتَحِقُّ تَارِكُهُ الدَّمَ كَيْفَمَا تَرَكَهُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ ؛ وَإِنَّمَا يُدْمُ بِوَجْهِ دُونَ وَجْهِ ؛ وَهُوَ فَرَضُ الْكَفَايَةِ ؛ فَإِنَّهُ يُدْمُ تَارِكُهُ إِذَا لَمْ يَقُمْ بِهِ غَيْرُهُ . وَأَمَّا الْوَاجِبُ الْمُخَيَّرُ فَإِنَّهُ يُدْمُ إِذَا تَرَكَهُ مَعَ الْآخَرِ . وَأَمَّا الْمَوْسَعُ فَدَاخِلٌ مِنْ دُونَ زِيَادَةِ هَذَا الْقَيْدِ ؛ لِأَنَّ تَرْكَهُ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِتَرْكِهِ فِي جَمِيعِ الْوَقْتِ لَا فِي بَعْضِهِ . شَرْحُ الْغَايَةِ 1/ 334 .

الْكُلِّ مَعَ سُقُوطِهِ بِفَعْلِ الْبَعْضِ ، أَوْ وَاجِبٌ عَلَى الْبَعْضِ لَا بِشَرَطِ التَّعْيِينِ ؛ وَعَلَى
كَلا التَّقْدِيرَيْنِ فَلَا يَتَصَوَّرُ تَرْكُهُ إِلَّا بِتَرْكِ جَمِيعِ الْأَشْخَاصِ . وَأَيْضًا فَإِنَّهُ بِزِيَادَتِهِ
تَرْدُ صَلَاةِ السَّاهِي وَالنَّائِمِ ، وَصَوْمِ الْمُسَافِرِ ؛ لِأَنَّ تَارِكَهُمَا يَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ عَلَى
تَقْدِيرِ انْتِفَاءِ الْعُذْرِ ، وَالتَّقْصِي عَنْهُ تَعَسُّفٌ⁽¹⁾ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

تَنْبِيْهٌ : وَإِنَّمَا امْتَنَعَ تَكْلِيفُ الْغَافِلِ الَّذِي لَا يَدْرِي : كَالنَّائِمِ ، وَالسَّاهِي ؛ لِأَنَّ
مُقْتَضَى التَّكْلِيفِ بِالشَّيْءِ الْإِثْبَانُ بِهِ امْتِنَالًا ؛ وَذَلِكَ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ بِالتَّكْلِيفِ ؛
وَالْغَافِلُ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ ؛ فَامْتَنَعَ تَكْلِيفُهُ وَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ بَعْدَ يَقْظَتِهِ ضَمَانٌ مَا أَتْلَفَهُ
مِنَ الْمَالِ ، وَقَضَاءُ مَا فَاتَهُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي زَمَنِ غَفْلَتِهِ لِذَلِكَ ، وَكَذَا الْمُلْجَأُ ؛ وَهُوَ
مَنْ يَدْرِي ، وَلَا مَنُودُوْحَةً لَهُ عَنِ الْوُقُوعِ عَلَيْهِ : كَالْمُلْقَى مِنْ شَاهِقٍ عَلَى شَخْصٍ ؛
لِعَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمُلْجَأَ إِلَيْهِ وَاجِبُ الْوُقُوعِ ، وَتَقْيِضُهُ مُمْتَنِعٌ ؛ وَلَا
قُدْرَةَ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الْوَاجِبِ وَالْمُمْتَنِعِ .

[الْحَرَامُ]

(وَالْحَرَامُ) يُرَادُفُهُ⁽²⁾ الْقَيْحُ وَالْمَحْظُورُ (بِالْعَكْسِ) اللَّغَوِيُّ : فَهَوَ مَا يَسْتَحِقُّ
الْمُكَلَّفُ بِهِ الْعِقَابَ بِفَعْلِهِ ، وَالثَّوَابَ بِتَرْكِهِ .

[الْمَنْدُوبُ]

(وَالْمَنْدُوبُ) لُغَةً : الْمَدْعُوُّ إِلَيْهِ . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ⁽³⁾ : نَدَبُهُ لِأَمْرٍ فَانْتَدَبَ [لَهُ] : أَيْ

(1) أَنِي أَخَذْتُ عَلَى غَيْرِ طَرِيقَةٍ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِعْتِبَارَاتِ الَّتِي يَدُلُّ عَلَيْهَا دَلِيلٌ وَلَا يَدْعُو إِلَيْهَا حَاجَةٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
تَمَّتْ مِنْهُ . وَالتَّقْصِي : التَّخْلُصُ وَالتَّمَلُّكُ . أَوْ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ فِي مَضِيقٍ ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْهُ : وَالْمَعْنَى هُنَا أَنَّ
التَّخْلُصَ مِمَّا يَلِزُكُمْ تَعَسُّفٌ . وَقَدْ يُنَوِّهُ أَنَّ التَّقْصِي فَضَحَفٌ : بِمَعْنَى التَّعَمُّقِ فِي الْبَحْثِ .

(2) قِيلَ : بِأَحَدِ مَعْنَيْهِ : وَهُوَ الْمَمْنُوعُ لَا الْمُمْتَنِعُ ؛ كَمَا فِي : ﴿ وَحَرَّمْ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾
[الأنبياء : 95] ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ .

(3) الصَّحاح 222 / 1 . وَهُوَ أَبُو نَصْرِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَّادِ الْجَوْهَرِيُّ الْفَارَابِيُّ ، إِسَامٌ فِي اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ .

دَعَاهُ لَهُ فَأَجَابَ ؛ سُمِّيَ الْفِعْلُ بِهِ **لِدَعَاءِ الشَّرْعِ** إِلَيْهِ . وَأَصْلُهُ الْمُنْدُوبُ إِلَيْهِ ؛ فَتَوَسَّعَ بِحَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ ؛ فَاسْتَكَنَّ الصَّمِيرُ .

وَاضْطِلَاحًا : (مَا يُسْتَحَقُّ الثَّوَابُ) : أَيُّ فِعْلٍ يَسْتَحِقُّ الْمُكَلَّفُ الثَّوَابَ (بِفِعْلِهِ) : فَيُخْرِجُ الْحَرَامَ ، وَالْمَكْرُوهَ ، وَالْمُبَاحَ . (وَلَا عِقَابَ فِي تَرْكِهِ) : خَرَجَ الْوَاجِبُ ؛ وَلَا حَاجَةً إِلَى زِيَادَةِ «مُطْلَقًا» ؛ لِإِخْرَاجِ الْمُخَيَّرِ وَالْكَفَايَةِ ؛ لِأَنَّ الْعِقَابَ عَامٌّ ؛ لِيُزَوِّدَهُ فِي سِيَاقِ النَّثْيِ ؛ أَوْ لِأَنَّ الْإِطْلَاقَ يُفْهَمُ مِنَ الْإِطْلَاقِ . وَالْخِلَافُ فِي كَوْنِهِ تَكْلِيفًا ، أَوْ لَا - لِنَفْظِي ؛ لِأَنَّ مَبْنَى الثَّانِي عَلَى أَنَّ مَعْنَى التَّكْلِيفِ **إِلْزَامٌ** مَا فِيهِ كُفْلَةٌ ؛ وَالْأَوَّلُ عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُ **طَلَبٌ** مَا فِيهِ كُفْلَةٌ ؛ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمُكَلَّفَ إِذَا فَعَلَ الْمُنْدُوبَ رَغْبَةً فِي الثَّوَابِ شَقَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ : كَفَعَلَ الْوَاجِبِ ؛ فَكَانَ الْخِلَافُ عَائِدًا إِلَى تَفْسِيرِ مَعْنَى التَّكْلِيفِ ؛ وَلَمْ يَتَوَارَدِ النَّثْيُ وَالْإِثْبَاتُ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

[الْمَكْرُوهُ]

(وَالْمَكْرُوهُ) لُغَةً : خِلَافُ الْمَحْبُوبِ . وَاضْطِلَاحًا : (بِالْعَكْسِ) اللَّغْوِيُّ مِنَ الْمُنْدُوبِ : فَهُوَ مَا يُثَابُ عَلَى تَرْكِهِ ، وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى فِعْلِهِ ؛ فَتُخْرِجُ الْأَحْكَامُ الْأَرْبَعَةُ .
إِنْ قِيلَ : الْمُبَاحُ قَدْ يُثَابُ تَارِكُهُ ، وَلَا يُعَاقَبُ فَاعِلُهُ : **أَمَّا** انْتِفَاءُ الْعِقَابِ عَنْ فَاعِلِهِ **فَظَاهِرٌ** .
وَأَمَّا إِثَابُهُ تَارِكِهِ **فَبِاعْتِبَارِ فِعْلٍ وَاجِبٍ أَوْ مَنْدُوبٍ** ⁽¹⁾ - **أُجِيبَ :** بِأَنَّ قَيْدَ الْحَيْثِيَّةِ مُعْتَبَرٌ فِي التَّعْرِيفَاتِ ؛ فَالْمُرَادُ أَنَّهُ يُثَابُ تَارِكُهُ مِنْ حَيْثُ **إِنَّهُ** تَارِكُهُ ؛ وَإِثَابُهُ فِيمَا ذَكَرَ مِنْ حَيْثُ **إِنَّهُ** فَعَلَ وَاجِبًا أَوْ مَنْدُوبًا ، لَا مِنْ حَيْثُ **إِنَّهُ** تَرَكَ مُبَاحًا وَهُوَ ظَاهِرٌ .

عَلَيْهِ الْحَاكِمُ الْجُسْمِيُّ مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ . **تُوفِّيَ** سَنَةَ 393 هـ - **وَقِيلَ :** فِي حُدُودِ الْأَرْبَعِيَاءِ .
 لَهُ الصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ ، وَمُقَدِّمَةٌ فِي النَّحْوِ ، وَكِتَابُ الْعَرُوضِ . يَنْظُرُ بَغِيَةَ اللُّغَةِ 1 / 447 ، وَطَبَقَاتِ
 الْمَعْتَزِلَةِ وَفَضْلَ الْاِعْتِزَالِ 381 ، وَالْأَعْلَامُ 1 / 313 .
 (1) الْكَلَامُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ التَّرْكَ فِعْلٌ . تَمَّتْ مَحَقَقٌ .

وَيَقِيدُ الْحَيَاةَ أَيضًا لَا يَرُدُّ أَنَّ الْفَاسِقَ لَا يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ بِفِعْلٍ الْوَاجِبِ وَالْمُنْدُوبِ ،
وَلَا يَتْرُكُ الْمَحْظُورَ وَالْمَكْرُوهَ ؛ لِأَنَّ عَدَمَ اسْتِحْقَاقِهِ الثَّوَابَ بِذَلِكَ - إِنْ كَانَ
لَا نَجَاطَهُ بِمَلَابَسَةِ الْمَعَاصِي لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فِعْلٌ ، أَوْ تَرْكٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْحَرَامِ : كَقَوْلِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا : يُكْرَهُ التَّقَلُّبُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوْقَاتِ .

[الْمُبَاحُ]

(وَالْمُبَاحُ) لُغَةً : الْمَوْسَعُ فِيهِ . وَاصْطِلَاحًا : (مَا لَا ثَوَابَ وَلَا عِقَابَ فِي فِعْلِهِ وَلَا تَرْكِهِ) ⁽¹⁾ : فَتَخْرُجُ الْأَحْكَامُ الْأَرْبَعَةُ ؛ وَلَوْ قَالَ : مَا لَا ثَوَابَ فِي فِعْلِهِ وَلَا تَرْكِهِ -
لَكَفَى ؛ فَتَأَمَّلْ . وَالْإِبَاحَةُ حُكْمٌ غَيْرُ مُكَلِّفٍ بِهِ ؛ إِذِ التَّكْلِيفُ الْإِزَامُ ، أَوْ طَلَبٌ مَا
فِيهِ مَشَقَّةٌ وَكُلْفَةٌ ؛ وَلَا طَلَبٌ فِي الْمُبَاحِ ؛ وَغَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ طَلَبٌ ؛
وَالطَّلَبُ يُتَابَعُ الْإِبَاحَةَ ؛ لِلزُّورِ تَرْجِيحِ الْمَطْلُوبِ عَلَى مُقَابِلِهِ ، وَاسْتِزَامِ الْإِبَاحَةَ
تَسَاوِيِ الطَّرَفَيْنِ ؛ وَمَنْعِ التَّسَاوِيِ خِلَافَ الضَّرُورَةِ ، وَالْإِجْمَاعِ .

(وَالْفَرْضُ وَالْوَاجِبُ مُتَرَادِفَانِ) لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ ⁽²⁾ ؛ (خِلَافًا) لِلنَّاصِرِ ⁽³⁾

(1) قُلْتُ : كَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ . وَلَوْ اعْتَبِرَ فِيهِ تَرْكُ التَّوَكُّلِ - لَكَانَ دَاخِلًا فِي النَّوْعِ الْأَوَّلِ : أَنْعِي مَا
يُنَابَغُ عَلَى تَرْكِهِ ، وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى فِعْلِهِ ؛ فَلَعَلَّهُ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ التَّوَكُّلَ لَيْسَ بِفِعْلٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ .

(2) الفصول اللؤلؤية 102 ، وشرح الغاية 1/346 ، والردود والنقود 1/360 ، والبحر المحيط 1/240 ،
والمستصفى 1/128 ، والتلخيص 1/164 ، والوصول إلى الأصول 1/78 ، وحاشية العطار 1/112 .

(3) الْأَطْرُوشُ : وَهُوَ الْإِمَامُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ
الْكَلْبِيِّ . وَوُلِدَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ 230 هـ ، ثَالِثُ أُثْمَةِ الرَّيْدِيَّةِ بِطَبْرِسْتَانَ ، وَشَيْخُ الطَّلَائِيَّةِ وَعَالِمُهُمْ . بُوِيعَ لَهُ
بِالْإِمَامَةِ عَامَ 284 هـ . أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ أَهْلُ الْحِجَلِ وَالْدَّيْلَمِ ، وَلَمْ يَكُنْ فِي رَمَنِهِ مِثْلُهُ : شَجَاعَةً ، وَعِلْمًا ،
وَوَرَعًا ، وَزُهْدًا ، وَكَرَمًا . وَكَانَ شَاعِرًا مُفْلِقًا جَامِعًا لِعِلْمِ الْقُرْآنِ ، وَالْكَلَامِ ، وَالْفِقْهِ ، وَالْحَدِيثِ ،
وَالْأَدَبِ ، وَالْأَخْبَارِ ، وَاللُّغَةِ . وَقَدْ أَثْنَى عَلَيْهِ الْكَثِيرُ . قَالَ الطَّبْرِيُّ : لَمْ يَرَ النَّاسَ مِثْلَ عَدَلِ الْأَطْرُوشِ
وَحُسْنِ سِيرَتِهِ وَإِقَامَتِهِ الْحَقِّ . ثَوْبِي 304 هـ ، وَمَشْهُدُهُ بِأَمَلِ طَبْرِسْتَانَ مَعْرُوفٌ . لَهُ مُؤَلَّفَاتٌ مِنْهَا :
الْبِسَاطُ (طَبْعٌ) ، وَالْمُعْنَى ، وَالْبَاهِرُ ، وَالْتَفْسِيرُ الَّذِي اخْتَجَّ فِيهِ بِأَلْفِ بَيْتٍ مِنْ أَلْفِ قَصِيدَةٍ ، وَالْحَجَجُ
الْوَاضِحَةُ فِي الْإِمَامَةِ عَلَى طَرِيقِ الرَّيْدِيَّةِ ، وَكُتِبَ أُخْرَى قِيلَ : إِنَّهَا تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ . الحقائق 2/55 ،

وَالدَّاعِي ⁽¹⁾ الطَّلَاةُ ، وَ(لِلْحَقِيَّةِ) ؛ فَفَرَّقُوا بَيْنَهُمَا : بِأَنَّ الْفَرْصَ قَطْعِيٌّ : دَلِيلُهُ قَطْعِيٌّ الدَّلَالَةُ وَالسَّنَدُ . وَالْوَاجِبُ ظَنِّيٌّ : دَلِيلُهُ ظَنِّيٌّ الدَّلَالَةُ ، أَوْ السَّنَدُ ، أَوْ كِلَيْهِمَا ⁽²⁾ .

وَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا نِزَاعَ فِي تَفَاوُتِ مَفْهُومَيْهِمَا لُغَةً ؛ وَلَا فِي تَفَاوُتِ مَا يَتَّبَعُ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ : كَمُخْتَلَمِ الْكِتَابِ ، وَمَا يَتَّبَعُ بِدَلِيلٍ ظَنِّيٍّ : كَخَيْرِ الْوَاحِدِ ؛ فَإِنَّ جَا حِدَ الْأَوَّلِ كَافِرٌ لَا الثَّانِي ؛ وَتَارِكُ الْعَمَلِ بِالْأَوَّلِ فَاسِقٌ لَا الثَّانِي - وَإِنَّمَا النِّزَاعُ فِيهِمَا هَلْ هُمَا لَفْظَانِ مُتَرَادِفَانِ مُتَقُولَانِ مِنْ مَعْنِيَّتَيْهِمَا اللَّغَوِيَّتَيْنِ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ : هُوَ مَا يَتَّبَعُ فَاعِلُهُ ، وَيُعَاقَبُ تَارِكُهُ : سِوَاءَ ثَبَتَ ذَلِكَ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ ، أَوْ ظَنِّيٍّ - أَوْ نُقِلَ كُلُّ مِنْهُمَا مِنْ مَعْنَاهُ إِلَى مَعْنَى مَخْصُوصٍ ؟ .

والمصباح 605 ، والإفادة 117 ، والشافي 1/308 ، والفلك الدوار 38 ، والتحف 184 ، وتاريخ الطبري حوادث سنة 304 هـ ، وجمهرة أنساب العرب 45 .

(1) يَحْيَى بْنُ الْمُحَسِّنِ ، إِمَامٌ مُجْتَهِدٌ ، شَاعِرٌ ، بُويعَ سنة 614 هـ ، وَدُفِنَ بِهَجْرَةِ سَاقِينَ فِي رَجَبِ سَنَةِ 636 هـ . لَهُ الْمُفْتِخُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ مُجَلَّدٌ كَبِيرٌ . تُوُوِّيَ قَبْلَ إِكْمَالِهِ . مِنْهُ نُسْخَةٌ مُصَوَّرَةٌ بِمَكْتَبَتِي . وَلَهُ الْبُلْعَةُ فِي الْفَرَائِضِ ، وَغَيْرُهَا . أَعْلَامُ الْمُؤَلِّفِينَ الزَّيْدِيَةِ 1147 ، وَأُئِمَّةُ الْيَمَنِ 1/143 ، وَتَارِيخُ الْيَمَنِ فِي الْعَصْرِ الْعَبَّاسِيِّ 3/162 ، وَالتَّحْفُ 249 .

قَالَ الدَّاعِي فِي الْمُفْتِخِ 413 (خ) : وَقَدْ يُوصَفُ الْوَاجِبُ بِأَنَّهُ فَرْصٌ ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ قَدْ فُرِصَ وَجُوبُهُ وَقُدِّرَ ؛ فَهُوَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْوَاجِبِ ؛ فَعَلَى هَذَا لَا تُوصَفُ الْوَاجِبَاتُ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِأَنَّهَا فَرْصٌ . وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : إِلَى أَنَّ الْفَرْصَ هُوَ الْوَاجِبُ الَّذِي طَرِيقُ وَجُوبِهِ مَقْطُوعٌ بِهِ ، وَالْوَاجِبُ الَّذِي لَيْسَ بِفَرْصٍ : هُوَ مَا كَانَ طَرِيقُ وَجُوبِهِ غَيْرَ مَقْطُوعٍ بِهِ ؛ فَسَمَّوْا الْوَثْرَ وَاجِبًا ، وَلَمْ يُسَمِّوْهُ فَرِيضَةً . وَقَدْ يُوصَفُ الْوَاجِبُ بِأَنَّهُ سُنَّةٌ ؛ وَالسُّنَّةُ عِنْدَنَا : هِيَ مَا وَقَعَتِ الْمُدَاوِمَةُ عَلَيْهِ : مِنْ وَاجِبٍ ، أَوْ مُتَدَوِّبٍ فَقَطْ ؛ فَعَلَى هَذَا لَا يُقَالُ فِي الْعَقِيْقَةِ : إِنَّهَا سُنَّةٌ ، بَلْ يُقَالُ : تَطَوُّعٌ ؛ لِأَنَّ الْمُدَاوِمَةَ عَلَيْهَا لَمْ تَفْعَ . وَالسُّنَّةُ فِي اللَّغَةِ : مَاخُودَةٌ مِنَ الْمُدَاوِمَةِ ؛ يُقَالُ : سَنَنْتُ الْمَاءَ إِذَا وَالَيْتَ بَيْنَ صَبِّهِ ، وَيُقَالُ فِي الْخِتَانِ ، وَرَكَعَتَيِ الْفَجْرِ : سُنَّةٌ ؛ وَعَلَيْهِ وَرَدَ الْحَبَرُ : «عَشْرٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ» ، وَذَكَرَ فِيهَا الْخِتَانُ ، وَالْمُضْمَضَةُ وَالْإِسْتِشْقَاقُ ، وَقَصَّ الشَّارِبِ ، وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ .

وَفِي الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ مَنْ قَالَ : لَا فَرْقَ بَيْنَ السُّنَّةِ وَالنَّظْلِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُعْمَلُ فِي مُقَابَلَةِ الْوَاجِبِ ؛ فَيُقَالُ : هَذَا وَاجِبٌ ، أَوْ سُنَّةٌ ؛ وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا بِطَرِيقَةِ الْعُزْفِ ، وَإِلَّا فَلَأَصْلُ مَا ذَكَرْنَاهُ . وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ الدَّاعِي أَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا مِنْ نَاحِيَةِ اللَّغَةِ فَقَطْ ؛ وَلَيْسَ يُوَافِقُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْحَقِيَّةُ . (2) الْفُصُولُ اللَّوْلُؤِيَّةُ 102 ، وَشَرْحُ الْغَايَةِ 346 ، وَتَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ 2/135 ، وَأَصُولُ السَّرْحِيِّ 1/110 .

فَالْفَرَضُ : مَا يَتَابُ فَاعِلُهُ وَيُعَاقَبُ تَارِكُهُ ؛ إِذَا ثَبَتَ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ ؛ **وَالْوَاجِبُ** كَذَلِكَ إِذَا ثَبَتَ بِدَلِيلٍ ظَنِّيٍّ ؛ وَهَذَا مُجَرَّدُ اضْطِلَاحٍ ؛ فَلَا مَعْنَى لاحتِجَاجِ أَبِي حَنِيفَةَ بِأَنَّ التَّفَاوُتَ بَيْنَ الْكِتَابِ وَخَبَرِ الْوَاحِدِ يُوجِبُ التَّفَاوُتَ بَيْنَ مَدْلُوكَيْهِمَا ، أَوْ بِأَنَّ الْفَرَضَ فِي اللَّغَةِ : التَّقْدِيرُ ، وَالْوُجُوبُ : هُوَ السُّقُوطُ : **فَالْفَرَضُ :** مَا عَلِمَ قَطْعًا أَنَّهُ مُقَدَّرٌ عَلَيْنَا ، **وَالْوَاجِبُ :** مَا سَقَطَ عَلَيْنَا بِطَرِيقِ الظَّنِّ ؛ فَلَا يَكُونُ الْمَظْنُونُ مُقَدَّرًا ، وَلَا الْمَعْلُومُ الْقَطْعِيُّ سَاقِطًا عَلَيْنَا . **عَلَى** أَنَّهُ يُقَالُ : لَوْ سَلِمَ مَلَا حَظَّهُ الْمَفْهُومِ اللَّغَوِيِّ - فَلَا يُسَلَّمُ امْتِنَاعُ كَوْنِ الشَّيْءِ مُقَدَّرًا عَلَيْنَا بِدَلِيلٍ ظَنِّيٍّ ، وَكَوْنِهِ سَاقِطًا عَلَيْنَا بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ ؛ **أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ :** **الْفَرَضُ :** أَيِ الْمَفْرُوضِ الْمُقَدَّرِ عَلَيْنَا فِي الْمَسْحِ هُوَ الرَّبْعُ⁽¹⁾ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[أَقْسَامُ الْوَاجِبِ]

(و) لِتَرَادُفِهِمَا قَالَ : وَ(يُنْقَسِمُ الْوَاجِبُ) بِالنَّظَرِ إِلَى فَاعِلِهِ : (إِلَى فَرْضِ عَيْنٍ) : وَهُوَ مَا لَا يَسْقُطُ عَنْ مُكَلِّفٍ بِهِ بِفِعْلٍ آخَرَ⁽²⁾ ، وَيَكُونُ عَقْلِيًّا : كَشُكْرِ الْمُنْعِمِ ، وَمَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى . وَشَرْعِيًّا : كَصَلَاةِ الظُّهْرِ ، وَمِنْهُ خَوَاصُّهُ ﷺ الْوَاجِبَةُ عَلَيْهِ . ثُمَّ هُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا : مَا يَكُونُ فِعْلٌ بَعْضُ الْمُكَلِّفِينَ شَرْطًا فِي صِحَّةِ فِعْلِ الْبَعْضِ : كَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ . وَالثَّانِي : مَا لَا يَكُونُ كَذَلِكَ وَهُوَ الْأَكْثَرُ .

(وَفَرَضُ كِفَايَةٍ) : وَهُوَ بِخِلَافِهِ ، وَيَكُونُ أَيْضًا عَقْلِيًّا : كَرَدِّ الْوَدِيعَةِ عِنْدَ جَمَاعَةٍ . وَشَرْعِيًّا : كَصَلَاةِ الْجِنَازَةِ وَالْجِهَادِ ، وَيَتَعَلَّقُ وَجُوبُهُ بِالْجَمِيعِ حَتَّى يَفْعَلَهُ الْبَعْضُ ؛ فَيَأْتِي مَنْ عَرَفَ الْإِخْلَالَ بِهِ مُتِمِّكًا مِنْ فِعْلِهِ . وَقَدْ يَتَعَيَّنُ ، وَيَكُونُ بَعْضُهُ مِنْ فُرُوضِ

(1) فَقَدْ أَطْلَقُوهُ عَلَى مَا يَثْبُتُ بِظَنِّيٍّ ؛ قَالَ فِي شَرْحِ الْجَمْعِ مَا حَاصِلُهُ : نَقَضَتِ الْحَقِيقَةُ أَصْلَهُمْ فِي أَشْيَاءَ مِنْهَا هَذَا ، وَمِنْهَا جَعَلُهُمُ الْقَعْدَةَ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ فَرَضًا ؛ مَعَ أَنَّهَا لَمْ تَثْبُتْ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ . تمت ضياء الغيث الهامع 1/ 30 .

(2) بِهَذَا التَّعْرِيفِ يَنْتَفِعُ الْإِشْكَالُ بِالْوَاجِبِ عَلَيْهِ ﷺ الْوَاردِ عَلَى قَوْلِهِمْ : فَرَضُ الْعَيْنِ : مَا يُعْمُ وَجُوبُهُ جَمِيعَ الْمُكَلِّفِينَ ، كَمَا أُشِيرَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَمِنْهُ خَوَاصُّهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تمت منه . والتعريفُ لِصَاحِبِ الْعَايَةِ 1/ 338 .

الْعُلَمَاءُ : كَحَلِّ الشُّبْهَةِ⁽¹⁾ . وَفِي تَعْيِينِهِ بِالشَّرْعِ خِلَافٌ ، رَجَّحَ الْغَزَالِيُّ عَدَمَهُ⁽²⁾ .

[تَقْسِيمُ الْوَاجِبِ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ]

(و) بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهِ : (إِلَّا مُعَيَّنٌ) : وَهُوَ مَا لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ . وَيَكُونُ : عَقْلِيًّا أَيْضًا ضَرُورِيًّا : كَشُكْرِ الْمُنْعِمِ ، وَقَضَاءِ الدَّيْنِ ، وَرَدِّ الْوَدِيعَةِ . وَاسْتِذْلَالِيًّا : كَشُكْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَرَسُولِهِ ﷺ ، وَالْوَالِدَيْنِ . وَشَرْعِيًّا : كَالصَّلَاةِ ، وَالزَّكَاةِ . (وَمُخَيَّرٌ) فِيهِ كَذَلِكَ ؛ كَأَن يَكُونَ بِالْمُكَلَّفِ عِلَّةٌ وَيَغْلِبُ بَظَنُّهَا بِالْحِجَامَةِ ، أَوْ شُرْبِ الدَّوَاءِ ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ فِعْلُهُمَا وَجُوبًا مُخَيَّرًا فِيهِ ، وَكَالْكُفَّارَاتِ الثَّلَاثِ⁽³⁾ فَيَتَعَلَّقُ الْوُجُوبُ بِالْجَمِيعِ عَلَى جِهَةِ الْبَدَلِ ؛ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُكَلَّفِ الْإِخْلَافُ بِجَمِيعِهَا ، وَلَا يَلْزَمُهُ الْجَمْعُ بَيْنَهَا ، وَيَكُونُ فِعْلُ كُلٍّ مِنْهَا مَوْكُولا إِلَى اخْتِيَارِهِ ؛ لِتَسَاوِيهَا فِي الْوُجُوبِ ؛ هَذَا قَوْلُ أَصْحَابِنَا ، وَالْمُعْتَزَلَةِ ، وَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ⁽⁴⁾ ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ قَدْ شَرَّكَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فِي الْخِطَابِ الْمُفِيدِ لِلْإِجَابِ . وَلَقَطُ «أَوْ» مَوْضُوعٌ لِلتَّخْيِيرِ ؛ فَبَانَ أَنَّ لِكُلِّ مِنْهَا حَظًّا فِي الْوُجُوبِ

(1) هَذَا قَوْلُ أَبِي الْعَبَّاسِ ، وَالْإِمَامِ يَحْيَى ، وَقَالَ الْإِمَامُ الْمَهْدِيُّ وَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ : بَلْ عَامٌ . وَجَهْلُ الْوُجُوبِ لَيْسَ بِعُدْرِ ؛ إِذْ يَلْزَمُهُمُ الْبَحْثُ . قُلْنَا : لَيْكُنْ مَعَ عَدَمِ الْإِنْكَارِ لَا وَجُوبَ عَلَيْهِمْ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ ، وَ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَتْنَهَا ﴾ [الطلاق: 7] ، وَقَوْلُهُ : «إِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَأَتَوْا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ . يَنْظُرُ الْفُصُولُ اللَّوْلُويَّةُ 103 ، وَشَرَحَ لُطْفُ اللَّهِ الْغِيَاثُ 114 ، وَحَابِسُ 18 .

(2) الْمُسْتَصْفَى 94 / 2 ، وَالْفُصُولُ اللَّوْلُويَّةُ 103 ، وَالْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ 329 / 1 ، وَحَابِسُ 18 ، وَالْكَاشِفُ 36 .
(3) أَنَّى مِثْلَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَكَفَّرْتَهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَخَرَّيْ رَقَبَةً ﴾ [المائدة: 89] بِمَا وَرَدَ النَّصُّ بِالتَّخْيِيرِ فِيهِ بِأَوٍّ ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا ، أَوْ فِي أَصْلِ مَشْرُوعِيَّتِهِ .

وَأَمَّا مَا شَرَعَ مِنْ غَيْرِ تَنْصِيفٍ عَلَى التَّخْيِيرِ : كَالْتَّخْيِيرِ فِي الْحَجِّ : بَيْنَ الْإِفْرَادِ ، وَالْقِرَانِ ، وَالتَّمَتُّعِ - فَلَا مَدْخَلَ لَهُ هُنَا ؛ فَيَنْدَفِعُ مَا يُورَدُ مِنَ التَّخْيِيرِ بَيْنَ وَاجِبٍ وَمَسْنُونٍ : كَالْتَّخْيِيرِ بَيْنَ فِعْلِ التَّشَهُّدِ الْأَوْسَطِ مَثَلًا وَلَا سُجُودَ لِلْسَّهْوِ ، وَبَيْنَ تَرْكِهِ وَيَجِبُ السُّجُودُ ؛ إِذْ لَا صِغَةَ تَخْيِيرٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

(4) الْمُعْتَمَدُ 79 / 1 ، وَالْفُصُولُ اللَّوْلُويَّةُ 135 .

عَلَى الْبَدَلِ ؛ إِذْ لَا نَعْنِي بِوُجُوبِهَا عَلَى الْبَدَلِ إِلَّا أَنَّهُ تَعَالَى أَوْجَبَهَا عَلَيْنَا وَخَيْرَنَا فِي تَأْدِيَةِ أَيَّهَا شَيْنًا ؛ فَيَجِبُ الْحَمْلُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الصَّرْفَ عَنِ الْمَدْلُولِ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ امْتِنَاعِهِ ؛ وَلَا امْتِنَاعَ قَطْعًا .

وَقَالَ الْأَشَاعِرَةُ ، وَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ : بَلِ الْوَاجِبُ مِنْهَا وَاحِدٌ لَا بَعَيْنِهِ ⁽¹⁾ ؛ وَفَسَّرَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ بِالْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الْخِصَالِ كُلِّهَا ، الصَّادِقِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ؛ وَحَيْثُ فَلَا تَعَدُّ فِيهِ ؛ وَإِنَّمَا التَّعَدُّ فِي مَحَالِّهِ ؛ لِأَنَّ الْمُتَوَاطِعَ مَوْضُوعٌ لِمَعْنَى وَاحِدٍ صَادِقٍ عَلَى أَفْرَادِهِ : كَالْإِنْسَانِ ، وَلَيْسَ مَوْضُوعًا لِمَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ ؛ وَإِذَا كَانَ أَحَدُ الْخِصَالِ هُوَ مُتَعَلِّقُ الْوُجُوبِ كَمَا تَقَدَّمَ - اسْتَحَالَ فِيهِ التَّخْيِيرُ ؛ وَإِنَّمَا التَّخْيِيرُ فِي الْخُصُوصِيَّاتِ : وَهِيَ خُصُوصُ الْأَطْعَامِ مَثَلًا ، أَوِ الْكِسْوَةِ ، أَوِ الْإِعْتَاقِ : فَالَّذِي هُوَ مُتَعَلِّقُ الْوُجُوبِ لَا تَخْيِيرَ فِيهِ ، وَالَّذِي هُوَ مُتَعَلِّقُ التَّخْيِيرِ لَا وَجُوبَ فِيهِ .

قِيلَ : وَالْمَسْأَلَةُ عَرِيضَةُ الدَّعْوَى ، قَلِيلَةُ الْجَدْوَى ؛ وَالْخِلَافُ فِي الْعِبَارَةِ ⁽²⁾ .
وَفِيهِ أَنَّ ثَمَرَةَ الْخِلَافِ فِيمَنْ حَلَفَ بَعْدَ حِنْثِهِ وَقَبْلَ تَكْفِيرِهِ بِالطَّلَاقِ : مَا عَلَيْهِ عِنْتُ ؛ فَيَقَعُ عَلَى الْأَوَّلِ لَا الثَّانِي ؛ إِذِ الْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ ⁽³⁾ .
وَاعْلَمْ أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ أَشْيَاءِ الْوَاجِبِ الْمُخَيَّرِ قَدْ يَكُونُ مَنْدُوبًا : كَالْكَفَّارَاتِ ، وَغَطْظُورًا : كَتَزْوِيجِ الْكُفُوفِينَ مَعًا . وَإِذَا فُعِلَتْ جَمِيعًا دَفْعَةً ⁽⁴⁾ - أُثِيبَ عَلَى أَشَقِّهَا ، وَمُتَرَبِّبَةً ؛ فَالْوَجِبُ هُوَ الْأَوَّلُ ، وَثَوَابُهُ ثَوَابٌ وَاجِبٌ ، وَثَوَابُ مَا بَعْدَهُ ثَوَابٌ مَنْدُوبٌ .

(1) المستصفى 1/ 132 ، والرود والنقود 1/ 368 ، وميزان الأصول 1/ 128 .

(2) أُنِيَ رَاجِعٌ إِلَى التَّسْمِيَةِ وَالْعِبَارَةِ : فَعِنْدَ الْأَوَّلِينَ أَنَّ الْمُسَمَّى بِالْوَجِبِ الْمُخَيَّرِ كُلُّ وَاحِدٍ . وَعِنْدَ الْآخَرِينَ أَنَّ الْمُسَمَّى بِهِ الْأَحَدُ الْمُتَبَهُمُ الْمَوْجُودُ فِي ضِمْنِ كُلِّ وَاحِدٍ لَا مَعْنَوِيٍّ ؛ لِإِتِّفَاقِهِمْ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ جَمِيعِهَا ، وَعَدَمِ جَوَازِ الْإِخْلَالِ بِجَمِيعِهَا ، وَعَلَى أَنَّهُ بِأَيِّهَا كَفَّرَ أَجْزَاهُ ، وَعَلَى أَنَّهُ لَوْ كَفَّرَ بَعْضُ مَا كَفَّرَ بِهِ أَجْزَاهُ . مِنْهُ .

(3) ينظر الفصول اللؤلؤية 136 ، وشرح الغاية 1/ 339 .

(4) قَالَ الشَّيْخُ لُطْفُ اللَّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : هَذَا فِي الْكَفَّارَاتِ خَاصَّةً ، وَذَلِكَ يُمَكِّنُ ؛ حَيْثُ وَكَّلَ بِهَا أَوْ بِأَيِّنٍ مِنْهَا وَتَوَلَّى وَاحِدًا . تَمَتْ مِنْهُ . ينظر شرح الفصول 211 ، 212 .

نَظِيرُ مَا قِيلَ : **إِنَّهُ** إِذَا نُسِخَ الْوُجُوبُ بَقِيَ الْجَوَازُ ؛ وَفِيهِ أَنَّ فِعْلَ مَا لَمْ يُشْرَعْ مَعَ اعْتِقَادِ شَرْعِيَّتِهِ بِدَعَا . وَإِنْ تَرَكْتَ مَعَ اسْتِحْقَاقِ الْعِقَابِ عَلَى أَحَقِّهَا ⁽¹⁾ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
وَكَانَ الْأَنْسَبُ تَقْدِيمَ هَذَا الْقِسْمِ عَلَى مَا قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ بِالذَّاتِ ، وَمَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ بِالْمُتَعَلِّقِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[تَقْسِيمُ الْوَاجِبِ بِاعْتِبَارِ الْوَقْتِ]

(و) بِالنَّظَرِ إِلَى وَقْتِهِ : (إِلَّا مُطْلَقًا) لَمْ يُذَكَّرْ لَهُ وَقْتُ : كَمَعْرِفَةِ اللَّهِ فِي الْعَقْلِيِّ ، وَالزَّكَاةِ فِي الشَّرْعِيِّ . (وَمُؤَقَّتًا) وَهُوَ بِخِلَافِهِ : كَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ ، وَكَالْحَجِّ ؛ فَإِنَّ وَقْتَهُ الْعُمُرُ : (وَالْمُؤَقَّتُ) : أَيُّ مَا ضُرِبَ لَهُ وَقْتُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ : مُضَيِّقُهَا ، وَمُوسِّعُهَا ، وَيَحْتَصُّ الشَّرْعِيَّةَ لَا الْعَقْلِيَّةَ الْوَاجِبَةَ بِقَضِيَّةِ الْعَقْلِ ؛ فَلَا يَدْخُلُهَا التَّأْقِيتُ : عِلْمِيَّةٌ كَانَتْ ، أَوْ عَمَلِيَّةٌ ؛ وَإِنْ كَانَ فِيهَا مَا يَجْرِي مَجْرَى الْمُضَيِّقِ : كَالْمَعَارِفِ الْإِلَهِيَّةِ ، وَرَدِّ الْوَدِيعَةِ ، وَالذِّينِ عِنْدَ الْمُطَالَبَةِ . وَفِيهَا مَا يَجْرِي مَجْرَى الْمَوْسَعِ : كَرَدِّهِمَا إِذَا وَكَّلَ صَاحِبُهُمَا الرَّدَّ إِلَى اخْتِيَارِ مَنْ تَوَجَّهَ ذَلِكَ عَلَيْهِ ؛ فَالْمُؤَقَّتُ الشَّرْعِيُّ يَنْقَسِمُ : (إِلَّا مُضَيِّقًا) وَقْتُهُ : وَهُوَ مَا كَانَ بِمِقْدَارِ الْعَمَلِ : كَالصَّيَامِ ؛ فَإِنَّ وَقْتَهُ مِنَ الْفَجْرِ إِلَى الْغُرُوبِ ، (وَمَوْسَعًا) وَقْتُهُ : وَهُوَ مَا يَتَّسِعُ لِأَكْثَرِ مِنْهُ : كَالصَّلَاةِ ⁽²⁾ . وَالْجَمْعُ هُوَ : أَنَّ فِعْلَهُ وَاجِبٌ فِي جَمِيعِ الْوَقْتِ : مَوْسَعٌ فِي أَوَّلِهِ ،

(1) لِأَنَّهُ لَوْ فَعَلَ الْأَيْسَرُ لَأَسْقَطَ عَنْهُ الذَّمُّ عَلَى الْوَاجِبِ ؛ فَاسْتِيفَاءُ الْعِقَابِ عَلَى الْأَيْسَرِ يَقُومُ مَقَامَ فِعْلِهِ ؛ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾ [البقرة: 185] ؛ وَلِأَنَّهُ تَعَالَى أَسَمَحَ الْعُرْمَاءِ . تَمَّتْ مِنْهُ .

(2) وَاعْلَمْ أَنَّ وَقْتُ الْحَجِّ مُشْكِلٌ فِي الزِّيَادَةِ وَالْمُسَاوَاةِ ، وَيَكُنُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : بِالنَّسْبَةِ إِلَى سَنَةِ الْحَجِّ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ وَقْتَهُ يُشَبِّهُ الظَّرْفَ [الْمَوْسَعُ] ؛ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ أَزْكَانَ الْحَجِّ لَا تَسْتَعْرِقُ جَمِيعَ أَجْزَاءِ وَقْتِ الْحَجِّ : كَوَقْتِ الصَّلَاةِ ، وَيُشَبِّهُ الْمِغْيَارَ [الْمُضَيِّقُ] مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِي عَامٍ وَاحِدٍ إِلَّا حَجٌّ وَاحِدٌ : كَالنَّهَارِ لِلصَّوْمِ . وَثَانِيَهُمَا : بِالنَّسْبَةِ إِلَى سِنِّي الْعُمُرِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ وَقْتَهُ الْعُمُرُ ، وَهُوَ فَاضِلٌ عَلَى الْوَاجِبِ حَتَّى لَوْ أَتَى بِهِ فِي الْعَامِ الثَّانِي كَانَ أَدَاءً بِالِاتِّفَاقِ ؛ لِوُقُوعِهِ فِي الْوَقْتِ ؛ إِلَّا أَنَّهُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَجِبُ مُضَيِّقًا لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنِ الْعَامِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ لَا يَتَّسِعُ إِلَّا حَجًّا وَاحِدًا ؛ فَانْتَبَهَ الْمِغْيَارُ مِنْ جِهَةٍ =

مُضَيِّقٌ فِي آخِرِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ مُقَيَّدٌ بِجَمِيعِهِ ؛ إِذِ الْكَلَامُ فِيمَا هُوَ كَذَلِكَ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ تَطْيِيقَ أَجْزَاءِ الْفِعْلِ عَلَى أَجْزَاءِ الْوَقْتِ ؛ بَلَّ أَنْ يَكُونَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الظُّهْرِ مَثَلًا مُنْطَبِقًا عَلَى الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ الْوَقْتِ ، وَالْجُزْءُ الْآخِرُ عَلَى الْآخِرِ - وَلَا تَكَرَّارُهُ فِي أَجْزَائِهِ بِأَنْ يَأْتِيَ بِالظُّهْرِ فِي كُلِّ جُزْءٍ يَسَعُهُ مِنْ أَجْزَاءِ الْوَقْتِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ إِجْمَاعًا .

وَلَا يَجِبُ الْعَزْمُ فِي أَوَّلِهِ لِغَلِيهِ بِخُصُوصِهِ كَمَا قِيلَ ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْأَمْرِ تَعَرُّضٌ لَهُ ، وَلَا لِتَخْصِيصِهِ بِأَوَّلِ الْوَقْتِ أَوْ آخِرِهِ ، وَلَا بِجُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ الْمُعَيَّنَةِ ضَرُورَةً دَلَالَتِهِ عَلَى وَجُوبِ الْفِعْلِ بِعَيْنِهِ فَقَطْ ، وَعَلَى تَسَاوِي نِسْبَتِهِ إِلَى أَجْزَاءِ الْوَقْتِ ؛ فَثَبَّتَ أَنَّ جَمِيعَ وَقْتِهِ الْمَوْسَعِ وَقْتُ أَدَاءٍ لَهُ ، وَأَوَّلُ الْوَقْتِ لِلتَّادِيَةِ الْوَاجِبِ الْمَوْسَعِ مَا يَسَعُهُ مَعَ شَرْطِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

أَمَّا الْعَزْمُ عَلَى أَدَاءِ الْوَاجِبَاتِ جُمْلَةً فَذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِ الْإِيمَانِ . وَتَحَرُّمُ الْأَجْرَةِ عَلَى الْوَاجِبِ بِأَقْسَامِهِ ؛ فَلَا وَجْهَ لِمَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الشُّرَاحِ : مِنْ أَنَّهَا تَحَرُّمٌ فِي الْكِفَايَةِ إِنْ تَعَيَّنَ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْهُ ذَهَابًا إِلَى مَذْهَبِ الْقَاسِمِ الطَّلَبِي : مِنْ أَنَّهَا إِنَّمَا تَحَرُّمٌ عَلَى فَرَضِ الْعَيْنِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[الْمَنْدُوبُ]

(وَالْمَنْدُوبُ وَالْمُسْتَحَبُّ مُتَرَادِفَانِ) : أَيُّ مَعْنَاهُمَا مُتَّحِدٌ ، وَيُرَادُفُهُمَا أَيضًا التَّطَوُّعُ ، وَالْمُرْعَبُ فِيهِ ، وَالنَّقْلُ⁽¹⁾ .

(وَالْمَسْنُونُ أَحْصَى مِنْهُمَا) ؛ لِأَنَّهُ مَا أَمَرَ بِهِ ﷺ نَذْبًا ، وَوَاطَبَ عَلَيْهِ كَالرَّوَاطِبِ .

أَنَّهُ لَا يَسَعُ وَاجِبِينَ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ . وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنِ الْعَامِ الْأَوَّلِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُفَوِّتَهُ ؛ فَإِنْ عَاشَ أَدَى ؛ وَكَانَتْ أَشْهُرُ الْحَجِّ مِنْ كُلِّ عَامٍ صَالِحَةً لِلْأَدَاءِ : كَأَجْزَاءِ الْوَقْتِ فِي الصَّلَاةِ ، وَإِنْ مَاتَ تَعَيَّنَتْ الْأَشْهُرُ مِنَ الْعَامِ الْأَوَّلِ : كَالنَّهَارِ لِلصَّوْمِ ؛ فَثَبَّتَ الْإِشْكَالُ . ذَكَرَهُ فِي التَّلْوِيحِ 1 / 212 .
تَمَّتْ مِنْهُ . * أَيُّ يَجُوزُ قُوَّتُهُ . تَمَّتْ مِنْهُ .

(1) قِيلَ : وَالْحَسَنُ . الْكَاشِفُ 37 . وَفِيهِ أَنَّ الْحَسَنَ يَعْزِمُ الْوَاجِبَ ، وَالْمَكْرُوهَ ، وَالْمُبَاحَ . تَمَّتْ مِنْهُ .

وَالْمُنْدُوبُ وَمُرَادِفُهُ بِخِلَافِهِ⁽¹⁾ : فَهُوَ مَا أَمَرَ بِهِ نَدْبًا ؛ فَكُلُّ مَسْنُونٍ مُنْدُوبٌ وَلَا عَكْسَ ؛
وَهَذَا اسْتِغْنَى بِحَدِّ الْمُنْدُوبِ عَنْ حَدِّهِ . وَلَا يَجِبُ إِيْتَامُهُ بِالشُّرُوعِ فِيهِ ؛ فَكَمَا يَجُوزُ
تَرْكُهُ يَجُوزُ تَرْكُ إِيْتَامِهِ ؛ خِلَافًا لِأَيِّ حَنِيفَةٍ ؛ فَأَوْجَبَ إِيْتَامُهُ⁽²⁾ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿ وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَلَكُمْ ﴾ [محمد : 33] ؛ فَأَوْجَبَ بِتَرْكِ إِيْتَامِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ قَضَاءَهُمَا .
وَعُورِضَ فِي الصَّوْمِ بِحَدِيثِ : « الصَّائِمُ الْمُتَطَوُّعُ أَمِيرُ نَفْسِهِ : إِنْ شَاءَ صَامَ ،
وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ »⁽³⁾ . رُوِيَ بِالْمَعْنَى فِي كُتُبِ أَصْحَابِنَا⁽⁴⁾ ، وَفِي التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ :
قَالَ الْحَاكِمُ : صَحِيحُ الْإِسْنَادِ⁽⁵⁾ ، وَتُقَاسُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ ؛ فَلَا تَتَنَاوَلُهُمَا الْأَعْمَالُ فِي
الْآيَةِ ؛ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ ؛ وَإِنَّمَا وَجَبَ إِيْتَامُ الْحَجِّ الْمُنْدُوبِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَتِمُّوا
الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة : 196] ؛ وَلِأَنَّ نَفْلَهُمَا كَفَرَضِهِمَا فِي الْكَفَّارَةِ ؛ فَإِنَّهَا تَجِبُ
فِيهِمَا بِازْتِكَابِ مَحْظُورٍ فِيهِ ، وَفِي أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ الْخُرُوجُ مِنْهُمَا بِالْفَسَادِ ؛ بَلْ يَجِبُ
الْمُضِي فِيهِمَا بَعْدَ فَسَادِهِمَا ؛ بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا ؛ فَلَيْسَ فَرَضُهُ كَنَفْلِهِ فِيمَا ذَكَرَ .

[تَوَابِعُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ]

وَلَكَمَا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ - أَخَذَ يُبَيِّنُ تَوَابِعَهَا فَقَالَ : (وَالصَّحِيحُ)
عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ : « فَالْوَاجِبُ » : وَهُوَ فِي الْمُعَامَلَاتِ (مَا وَافَقَ أَمْرَ الشَّارِعِ) ؛ بِأَنَّ

(1) قَوْلُهُ : بِخِلَافِهِ يَفْتَضِي تَبَايُهُمَا . وَقَوْلُهُ : كُلُّ مَسْنُونٍ مُنْدُوبٌ يَفْضِي بِأَعْمِيَّةِ الْمُنْدُوبِ . وَلَوْ قِيلَ فِي حَدِّ
الْمُنْدُوبِ : مَا أَمَرَ بِهِ الرَّسُولُ نَدْبًا : سَوَاءٌ أَوَاضَبَ عَلَيْهِ أَمْ لَا حَتَّى تَثْبُتَ الْأَعْمِيَّةُ لِلْمُنْدُوبِ - لَكَانَ
أَوَّلَى . تَمَّتْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(2) وَحِكْمِي عَنْ مَالِكٍ ، وَالنَّاصِرِ أَيْضًا . يَنْظُرُ النَّاصِرِيَّاتُ 253 ، وَالْحُجَّةُ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ 395 / 1 ،
وَالْكَوَاكِبُ 408 / 1 ، وَفَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ 114 / 1 ، وَأَصُولُ السَّرْحَسِيِّ 115 / 1 ، وَتَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ
63 / 1 ، وَالغَيْثُ الْهَامِعُ 31 / 1 .

(3) التِّرْمِذِيُّ 109 / 3 رَقْم 732 ، وَالْحَاكِمُ 439 / 1 .

(4) أَصُولُ الْأَحْكَامِ 159 / 1 رَقْم 526 ، 527 .

(5) التِّرْمِذِيُّ 109 / 3 رَقْم 732 ، وَالْحَاكِمُ 439 / 1 .

كَمَلْتُ فِيهِ الشُّرُوطَ الَّتِي اعْتَبَرَهَا وَفَاقًا ، وَكَذَا فِي الْعِبَادَاتِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْمُتَكَلِّمِينَ ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ ⁽¹⁾ وَالْفَقَهَاءُ : هُوَ فِيهَا الْفِعْلُ الْمُسْقِطُ لِلْقَضَاءِ .

وَالصَّحَّةُ مُطْلَقًا ⁽²⁾ تَرْتَّبُ الْأَثَارَ جَمِيعًا .

(وَالْبَاطِلُ نَقِيضُهُ) بِكُلِّ مَنْ الْحَدِيثِ . وَالْبُطْلَانُ نَقِيضُ الصَّحَّةِ ؛ وَفِيهِ أَنْ نَقِيضَ الشَّيْءِ مَا بِهِ يَرْتَفِعُ ؛ وَهُوَ يَرْتَفِعُ بِالْفَاسِدِ كَمَا يَرْتَفِعُ بِالصَّحِيحِ ؛ فَلَا يَكُونُ مَا نَعَا .

(وَالْفَاسِدُ) عِنْدَ جُمْهُورِ أَئِمَّتِنَا عليهم السلام : مَا حَصَلَ فِيهِ خَلَلٌ فِي الْمُعَامَلَاتِ يُوجِبُ عَدَمَ تَرْتُّبِ بَعْضِ الْأَثَارِ عَلَيْهَا ⁽³⁾ . مَثَلًا الْبَيْعُ الْفَاسِدُ يُوجِبُ جَوَازَ الْفَسْخِ ، وَعَدَمَ الْمِلْكِ إِلَّا بِالْقَبْضِ بِالْإِذْنِ ، وَالْقِيَمَةُ لَا التَّمَنُّ ؛ وَتِلْكَ لَيْسَتْ الْأَثَارُ الْمَقْصُودَةُ مِنَ الْبَيْعِ ؛ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ الْمِلْكُ بِاللَّفْظِ ، وَوُجُوبُ التَّمَنُّ ، وَعَدَمُ جَوَازِ الْفَسْخِ ؛ بِخِلَافِ الْبَاطِلِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَثَارِ ؛ وَمَا ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا فِي بَاطِلِ الْبَيْعِ ⁽⁴⁾ وَالنِّكَاحِ - أَكْثَرَ لِسَلْطَةِ الْمَالِكِ ، وَلِلْوُطْءِ مَعَ الْجَهْلِ لَا لِلْعَقْدِ .

وَعِنْدَ الْمُصَنِّفِ رحمته الله وَالْحَنَفِيَّةِ : هُوَ (الْمَشْرُوعُ بِأَصْلِهِ ، الْمَنْشُوعُ بِوَضْفِهِ) ⁽⁵⁾ ، وَالْبَاءُ الْأَوَّلَى ظَرْفِيَّةٌ ، وَالثَّانِيَّةُ سَبَبِيَّةٌ : كَالْبَيْعِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى زِيَادَةٍ فِي أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ فِي الرِّبَوِيَّاتِ ، وَالْمَشْرُوطِ بِمَا لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ ⁽⁶⁾ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَاطِلًا ؛ لِإِنْعِقَادِهِ ،

(1) أَشَارَ إِلَى مَعْنَاهُ فِي شَرْحِي الْجَمْعِ . مِنْهُ . يَنْظُرُ تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ بِجَمْعِ الْجَوَامِعِ 68 / 1 ، وَحَاشِيَةُ الْعِطَارِ

126 / 1 ، وَالغَيْثُ الْهَامِعُ شَرَحَ جَمْعَ الْجَوَامِعِ 35 / 1 ، وَمِعْرَاجُ الْمُنْهَاجِ 61 / 1 .

(2) أَيِ اتِّفَاقًا : سَوَاءٌ كَانَ فِي الْعِبَادَاتِ ، أَوْ الْمُعَامَلَاتِ ؛ فَتَأَمَّلْ . تَمَّتْ مِنْهُ .

(3) الْفُصُولُ اللَّوْلُؤِيَّةُ 111 ، وَشَرَحَ الْغَايَةَ 398 / 1 .

(4) مِنْ أَنَّهُ فِي الْبَيْعِ يَطِيبُ رِبْحُهُ ، وَيَبْرَأُ مَنْ رُدَّ إِلَيْهِ ، وَلَا أَجْرَةَ إِنْ لَمْ يَسْتَعْمِلْ . وَفِي النِّكَاحِ أَنَّهُمَا إِنْ كَانَا جَاهِلَيْنِ لَزِمَ الزَّوْجُ بِالْذُّخُولِ وَلَوْ فِي الدُّبْرِ الْأَقْلُ مِنَ الْمُسَمَى وَمَهْرُ الْمُثَلِّ ، وَيَلْحَقُ النَّسَبُ بِالرَّجُلِ الْجَاهِلِ وَإِنْ عَلِمَتْ ، وَلَا حَدَّ عَلَيْهِ ، وَلَا مَهْرَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ .

(5) أَصُولُ السَّرْحِ 86 / 1 ، وَتَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ 236 / 2 ، وَخُتَصِرُ مَتْنِهِ ابْنُ الْحَاجِبِ 343 / 1 ،

وَالْعُضْدُ 8 / 2 ، وَالكَاشِفُ 40 .

(6) الْمُرَادُ الشُّرُوطُ الَّتِي تُخَالِفُ مُوجِبَ الْعَقْدِ ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تُفْسِدُ الْعَقْدَ : كَخَوْ أَنْ يَبِيعَ مِنْهُ عَلَى أَلَّا يَتَّعِ

وَلَا صَحِيحًا ؛ لِكَوْنِهِ غَيْرُ مُفِيدٍ إِبَاحَةَ الْإِنْتِفَاعِ ؛ وَلَوْ أَسْقَطَ الزِّيَادَةُ وَالشَّرْطَ -
لَصَحَّ مُطْلَقًا عِنْدَهُمْ⁽¹⁾ ؛ فَكَانَ وَاسِطَةً بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْبَاطِلِ فِي الْمُعَامَلَاتِ ؛
بِخِلَافِ الْعِبَادَاتِ ؛ وَلَوْ كَانَ شَيْءٌ مِنْهَا مَشْرُوعًا بِأَصْلِهِ لَا وَصْفِهِ - فَلَا يَكُونُ
وَاسِطَةً : كَنَدَرِ صَوْمِ يَوْمِ الْعِيدِ ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَشْرُوعًا عِنْدَهُمْ بِأَصْلِهِ وَهُوَ
الصَّوْمُ⁽²⁾ ؛ لِأَنَّهُ إِمْسَاكٌ عَنِ الْمُفْطَرَاتِ الثَّلَاثَةِ نَهَارًا مَعَ النَّيَّةِ ؛ وَهُوَ حَسَنٌ لِذَاتِهِ ،
وَمَشْرُوعٌ وَغَيْرُ مَشْرُوعٍ لَوْصِفِهِ : وَهُوَ كَوْنُهُ إِعْرَاضًا عَنْ ضِيَاةِ اللَّهِ تَعَالَى ذَلِكَ الْيَوْمَ ؛
فَلَيْسَ وَاسِطَةً بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْبَاطِلِ ؛ بَلْ هُوَ صَحِيحٌ عِنْدَهُمْ⁽³⁾ ، مُسْقِطٌ لِقَضَائِهِ .

(وَقِيلَ : مُرَادُ الْبَاطِلِ) فِي الْعِبَادَاتِ اتِّفَاقًا فِي غَيْرِ الْحَجِّ ، وَفِي الْمُعَامَلَاتِ عِنْدَ النَّاصِرِ .
(وَالْجَائِزُ يُطْلَقُ عَلَى) مَعَانٍ : أَحَدُهَا : عَلَى 1 - (الْمُبَاحِ) ؛ وَقَدْ تَقَدَّمَ ؛ يُقَالُ :
التَّرْزِيئُ بِشِبَابِ الزَّيْنَةِ جَائِزٌ : أَيُّ مُبَاحٍ . 2 - (وَعَلَى الْمُتَمَكِّنِ عَقْلًا) : نَحْوُ أَنْ يُقَالَ :
كَوْنُ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْأَرْضِ جَائِزٌ : أَيُّ لَا يَمْنَعُ مِنْهُ الْعَقْلُ ؛ فَيَشْمَلُ الْوَاجِبَ ،
وَالرَّاجِحَ ، وَالْمَرْجُوحَ ، وَتَسَاوِيِ الطَّرْفَيْنِ . (أَوْ شَرْعًا) : يُقَالُ : هَذَا جَائِزٌ : أَيُّ
لَا يَمْتَنِعُ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ ؛ فَيَشْمَلُ الْوَاجِبَ وَالْمَنْدُوبَ ، وَالْمَكْرُوهَ وَالْمُبَاحَ .
3 - (وَعَلَى مَا اسْتَوَى فِعْلُهُ وَتَرْكُهُ) عَقْلًا : كَفِعْلِ الصَّبِيِّ ، أَوْ شَرْعًا : كَالْمُبَاحِ ؛
فَهَذَا أَعَمُّ مِنْهُ . 4 - (وَعَلَى الْمَشْكُوكِ فِيهِ) : وَهُوَ الَّذِي تَعَارَضَتْ فِيهِ أَمَارَتَا الثُّبُوتِ

بِالْمَبْيَعِ . هامش الغاية 1 / 400 .

(1) وَعِنْدَنَا هُوَ بَاطِلٌ ؛ وَلَا يَصَحُّ إِلَّا مَعَ تَجْدِيدِ الْعَقْدِ كَمَا قُرِّرَ فِي مَطَانِهِ ؛ وَمُسْتَدُّ الْجَمِيعِ قَوْلُهُ تَعَالَى :
﴿ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [البقرة: 275] : فَالْحَقِيقَةُ اعْتَبَرُوا الْإِضْمَارَ وَجَعَلُوهُ أَوَّلَى مِنَ النَّقْلِ : أَيُّ أَخَذَ الرَّبُّوِي .
وَعَبَّرَ عَنْهُمُ اعْتَبَرُوا النَّقْلَ الشَّرْعِيَّ : أَيُّ الْعَقْدِ الَّذِي هُوَ الرَّبَا . تمت منه .

(2) أَيُّ مُطْلَقِ الصَّوْمِ . تمت منه .

(3) أَيُّ فَإِذَا بَطَلَ كَوْنُهُ بَاطِلًا ؛ فَلَا أَقَلَّ مِنْ دُخُولِ فَاسِدِ الْعِبَادَاتِ فِي الصَّحِيحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تمت منه .
فَيَصِحُّ نَذَرُهُ لَوْ نَذَرَ صَوْمَ النَّحْرِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ فِي فِعْلِهِ دُونَ نَذَرِهِ ؛ وَيُؤْمَرُ بِفِطْرِهِ وَقَضَائِهِ ؛ لِيَسْتَخْلَصَ
عَنِ الْمَعْصِيَةِ وَيَنْفِيَ بِالنَّذْرِ ؛ وَلَوْ صَامَهُ خَرَجَ عَنْ عَهْدَةِ نَذَرِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَدَّى الصَّوْمَ كَمَا التَّرَمُّهُ . ذَكَرَ مَعْنَاهُ
فِي شَرْحِ الْجَمْعِ . تمت منه . ينظر حاشية العطار 1 / 132 ، والآيات البينات 1 / 208 .

وَالِإِنْتِفَاءَ : أَمَارَةٌ تَقْتَضِي ثُبُوتَهُ ، وَأَمَارَةٌ تَقْتَضِي نَفْيَهُ فِي الْعَقْلِ أَوْ الشَّرْعِ : مِثَالُهُ فِي الْعَقْلِ : مَا يَقُولُهُ الْمُتَوَقِّفُونَ فِي أَصْلِ الْأَشْيَاءِ : هَلْ عَلَى الْحَظَرِ؟ أَوْ عَلَى الْإِبَاحَةِ؟ فَإِنَّ الْمُتَوَقِّفَ يَصِفُهُ بِأَنَّهُ جَائِزُ الْأَمْرَيْنِ ؛ لِاسْتِوَائِهِمَا عِنْدَ تَعَارُضِ دَلِيلِهِمَا . وَمِثَالُهُ فِي الشَّرْعِيِّ : مَا يَقُولُهُ الْمُتَوَقِّفُ فِي حُكْمِ لَحْمِ الْأَرْزَبِ ، وَوُجُوبِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ ؛ لِتَعَارُضِ أَمَارَتِي الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا ؛ فَذَلِكَ كُلُّهُ صَحِيحٌ ؛ فَهَذِهِ هِيَ الْمَعَانِي الَّتِي يُعَبِّرُ عَنْهَا فِي لِسَانِ الْعُلَمَاءِ بِالْجَائِزِ .

(وَالْأَدَاءُ) لُغَةً : هُوَ الْإِيصَالُ وَالْقَضَاءُ . وَاصْطِلَاحًا : (مَا) مَوْصُوفَةٌ ، أَوْ مَوْصُولَةٌ ، لَا مَصْدَرِيَّةٌ ؛ لِعَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَعُودُ عَلَى الْأَسْمَاءِ لَا الْحُرُوفِ : أَيِ شَيْءٍ ، أَوِ الَّذِي ؛ فَالْمَصْدَرُ فِيهِ وَفِيمَا بَعْدَهُ : بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ الَّذِي (فُعِلَ فِي وَفْتِهِ الْمُقَدَّرُ لَهُ أَوَّلًا شَرْعًا) ؛ لَمْ يَقُلْ : وَاجِبٌ فُعِلَ ؛ لِتَنَاقُلِ التَّوَافِلِ الْمُؤَقَّتَةِ ، وَلَعَلَّهُ تَجَوَّزَ كَمَا فِي الْقَضَاءِ ؛ فَخَرَجَ بِقَيْدِ وَفْتِهِ الْمُقَدَّرِ لَهُ - الْقَضَاءُ ، وَمَا لَمْ يَضْرِبْ لَهُ وَقْتُ . وَقَوْلُهُ : أَوَّلًا تَخْرُجُ الْإِعَادَةُ . وَقَوْلُهُ : شَرْعًا مُتَّصِبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ مِنَ الْمُقَدَّرِ ؛ وَهُوَ لِإِخْرَاجِ قَضَاءِ الدِّينِ حِينَ الْمَطَالَبَةِ ؛ فَإِنَّهُ فُعِلَ فِي وَفْتِهِ الْمُقَدَّرِ لَهُ ؛ وَهُوَ مَا يَتَّبِعُ لَهُ بَعْدَهَا ؛ وَلَيْسَ ذَلِكَ التَّقْدِيرُ إِلَّا بِالْعَقْلِ .

فَإِنْ قِيلَ : إِذَا وَقَعَتْ رَكْعَةٌ مِنَ الصَّلَاةِ بِوَاجِبِهَا فِي وَفْتِهَا⁽¹⁾ ، وَبَاقِيهَا خَارِجَةٌ : فَهَلْ هِيَ أَدَاءٌ أَوْ قَضَاءٌ؟ قُلْنَا : بَلَى أَدَاءٌ : أَمَّا مَا وَقَعَ فِي الْوَقْتِ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا مَا وَقَعَ بَعْدَهُ فَبِالتَّبَعِ ؛ وَلِقَوْلِهِ ﷺ : «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ - فَقَدْ أَدْرَكَهَا ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ - فَقَدْ أَدْرَكَهَا» . رَوَاهُ فِي الْأَنْوَارِ لِلْمُهَدِّيِّ رحمته الله ، وَأُصُولِ الْأَحْكَامِ ، وَفِي الْبُخَارِيِّ ، وَمُسْلِمٍ⁽²⁾ .

(1) لِإِسْتِمَالِهَا عَلَى مُعْظَمِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ ؛ إِذْ مُعْظَمُ الْبَاقِي كَالْتَكْرَارِ لَهَا ؛ فَجُعِلَ مَا بَعْدَ الْوَقْتِ تَابِعًا لَهَا ؛ بِخِلَافِ مَا دُونَهَا . حَاشِيَةُ الْعِطَارِ 1/ 140 .

(2) الْأَنْوَارُ (خ) ، وَأُصُولُ الْأَحْكَامِ 83/ 1 ، رَقْمُ 272 ، وَشِفَاءُ الْأَوَامِ 212/ 1 ، وَابْنُ الْبُخَارِيِّ 211/ 1 رَقْمُ 554 ، وَمُسْلِمٌ 424/ 1 رَقْمُ 608 ، وَالتِّرْمِذِيُّ 353/ 1 رَقْمُ 186 ، وَالنَّسَائِيُّ 257/ 1 رَقْمُ 517 ، وَابْنُ

قَالَ فِي شَرْحِ الْجَمْعِ لِلْمَحَلِّ (1) مَا لَفْظُهُ : وَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ (2) حَقَّقَ فَوَصَّفَ مَا فِي الْوَقْتِ مِنْهَا بِالْأَدَاءِ ، وَمَا بَعْدَهُ بِالْقَضَاءِ ؛ وَلَمْ يُبَالِ بِتَبْعِيضِ الْعِبَادَةِ فِي الْوَصْفِ بِذَلِكَ الَّذِي قَرَّ مِنْهُ غَيْرُهُ . انتهى (3) .

(وَالْقَضَاءُ) لُغَةً : قَضَاءُ الدِّينِ ، وَالصَّنْعُ ، وَالْحُكْمُ ، وَالْحَثْمُ ، وَغَيْرُهَا (4) .
وَاضْطِلَاحًا : (مَا فُعِلَ بَعْدَ وَقْتِ الْأَدَاءِ) : خَرَجَ الْأَدَاءُ ، وَالْإِعَادَةُ ؛ (اسْتِنْدَرَاكَ) (5) : خَرَجَ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ : كإِعَادَةِ الْفَرَضِ بَعْدَ وَقْتِهِ (6) - (لِمَا سَبَقَ لَهُ وَجُوبٌ) : تَخْرُجُ التَّوَافِلُ الْمُؤَقَّتَةُ إِذَا فُعِلَتْ بَعْدَ وَقْتِهَا ؛ فَإِنَّ فِعْلَهَا لَا يُسَمَّى قَضَاءً إِلَّا تَجَوُّزًا ؛ إِذْ لَمْ يَسْبِقْ لَهَا وَجُوبٌ .

وَقَوْلُهُ : (مُطْلَقًا) فَيُذْ لِلْوُجُوبِ : أَنِي سَوَاءٌ سَبَقَ الْوُجُوبُ عَلَى الْقَاضِي ، أَوْ عَلَى غَيْرِهِ (7) ؛ فَيَدْخُلُ قَضَاءُ الْحَائِضِ لِلصَّوْمِ ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ لَهُ وَجُوبٌ عَلَيْهَا - فَقَدْ وَجَبَ عَلَى غَيْرِهَا ، وَقِيلَ : لِمَا سَبَقَ لَهُ وَجُوبٌ عَلَى الْمُسْتَدْرِكِ ؛ فَلَيْسَ مِنْ

ماجة 1/ 229 رقم 700 ، وأحد 3/ 76 رقم 7541 .

(1) جَلَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ . وُلِدَ بِالْقَاهِرَةِ 791 هـ . أُصُولِيٌّ ، مَفْسِّرٌ ، مُصَنِّفٌ . تُوُوِيٌّ 864 . الأعلام 5/ 333 .

(2) هُوَ أَبُو إِسْحَاقِ الْمَرْوَزِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ . حَاشِيَةُ الْعِطَارِ عَلَى شَرْحِ الْجَلَالِ الْمَحَلِيِّ 1/ 143 .

(3) حَاشِيَةُ الْعِطَارِ عَلَى شَرْحِ الْجَلَالِ الْمَحَلِيِّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ 1/ 142 ، وَالْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ 1/ 224 .

(4) كَمَا خَلَقَنِي ؛ قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَقَضَيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾ [فصلت: 12] ، وَالْأَمْرُ ؛ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا

تَعْبُدُوا إِلَّا إِنِّيآهُ ﴾ [الإسراء: 23] ، وَالْعِلْمُ وَالْإِخْبَارُ ؛ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَآءِيلَ فِي الْكِتَابِ لُتُقْسِدُوا

فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ ﴾ [الإسراء: 4] .

(5) قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ : لَا حَاجَةَ إِلَى الْإِسْتِنْدَرَاكِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَفْهُومِ الْقَضَاءِ وَإِنْ كَانَ عَارِضًا ؛ لِأَنَّ الْعَرَضَ مِنَ الشَّيْءِ خَارِجٌ عَنْ ذَاتِهِ ؛ وَلَآئِهٖ يَبْنِي عَلَى وَجُوبِ نِيَّةِ الْقَضَاءِ وَالْأَدَاءِ ؛ وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ . تمت منه .

(6) أَشَارَ إِلَيْهِ الْعُصْدُ 2/ 232 . تمت منه .

(7) لِأَنَّ شُهُودَ الشَّهْرِ الْمُسْتَفَادَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة: 185] - مُوجِبٌ

عِنْدَ انْتِفَاءِ الْعُذْرِ لَا مُطْلَقًا ؛ وَوُجُوبُ الْقَضَاءِ إِنَّمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى سَبَبِ الْوُجُوبِ ؛ وَهُوَ هَهُنَا شُهُودُ

الشَّهْرِ ؛ وَقَدْ تَحَقَّقَ ، لَا عَلَى وَجُوبِ الْأَدَاءِ ؛ وَإِلَّا لَمْ يَجِبْ قَضَاءُ الظُّهْرِ مَثَلًا عَلَى مَنْ نَامَ جَمِيعَ وَقْتِهَا ؛

لِعَدَمِ تَحَقُّقِ وَجُوبِ الْأَدَاءِ عَلَيْهِ ؛ لِعَقْلِيَّتِهِ . منه .

الْحَائِضُ بِقَضَاءِ حَقِيقَةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْتَحْهَا بَعْدَ وَجُوبِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(وَالْإِعَادَةُ) لُغَةً : الإِرْجَاعُ . وَاضْطِلَاحًا : (مَا فُعِلَ فِي وَقْتِ الْأَدَاءِ) : خَرَجَ الْقَضَاءُ وَالتَّوَافُلُ الْمُطْلَقَةُ ، (ثَانِيًا) : خَرَجَ الْأَدَاءُ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ (لِحَلِّ فِي الْأَوَّلِ) : خَرَجَ مَا يُفْعَلُ لَا لِحَلِّ : كَالْإِعَادَةِ مَا صَلَّاهُ مُتَفَرِّدًا لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ .

وَقِيلَ : بَلْ هِيَ مَا فُعِلَ فِيهِ ثَانِيًا لِعَذْرِ أَعَمٍّ مِنْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْعَذْرُ خَلَلًا ، أَوْ لَا ؛ فَيَدْخُلُ مَا أُعِيدَ لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ . وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يُقَدَّمُ عَلَى وَقْتِهِ : فَإِنْ فُعِلَ فِيهِ فَأَدَاءٌ أَوْ إِعَادَةٌ ، وَبَعْدَهُ قَضَاءٌ .

أَمَّا الزَّكَاةُ الْمُعَجَّلَةُ ؛ فَإِنَّمَا قُدِّمَتْ عَلَى وَقْتِهَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جُعِلَ النَّصَابُ الَّذِي هُوَ سَبَبُهَا قَائِمًا مَقَامَهُ ، وَجُعِلَ وَقْتُهَا بِذَلِكَ مُوسَّعًا .

فَإِنْ قِيلَ : قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّكَاةَ لَا وَقْتَ لَهَا ، وَأَنَّهَا مِنَ الْوَاجِبِ الْمُطْلَقِ - أُجِيبَ : بِأَنَّ إِطْلَاقَ التَّأْقِيتِ عَلَيْهَا تَجَوُّزٌ بِقَرِينَةٍ أَنَّهُمْ لَا يُسَمُّونَ مَا أَدَّى بَعْدَ الْحَوْلِ وَالْحَصَادِ قَضَاءً ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنَ الْعِبَادَاتِ مَا يُوصَفُ : بِالْأَدَاءِ ، وَالْقَضَاءِ ، وَالْإِعَادَةِ : كَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ . وَمَا يُوصَفُ بِالْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ : كَصَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ ، وَالنَّذْرِ الْمُعَيَّنِ .

وَمَا يُوصَفُ بِالْأَدَاءِ فَقَطْ ⁽¹⁾ : كَالْحَجِّ [وَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ] ⁽²⁾ . وَمَا يُوصَفُ بِالْأَدَاءِ مَرَّتَيْنِ : كَصَلَاةِ الْمُتِمِّمِ ؛ لِعَدَمِ الْمَاءِ ثُمَّ وَجَدَهُ وَفِي الْوَقْتِ بَقِيَّةً تَسْعُهَا ، أَوْ رُكْعَةً مِنْهَا .

وَمَا يُوصَفُ بِالْقَضَاءِ فَقَطْ : كَصَوْمِ الْحَائِضِ . وَمَا يَجِبُ قَضَاؤُهُ وَلَوْ أَدَّى : كَفَاسِدِ

(1) يَغْنِي لَا بِالْقَضَاءِ ؛ إِذْ سَيَأْتِي الْكَلَامُ يُفِيدُهُ . وَأَمَّا الْإِعَادَةُ فَيُوصَفُ بَعْضُ أَزْكَانِ الْحَجِّ وَأَبْعَاضُهُ بِهَا ، وَكَذَا صَلَاةُ الْجُمُعَةِ تُوصَفُ بِالْإِعَادَةِ . وَقَدْ يُقَالُ : أَمَّا فِي نَفْلِ الْحَجِّ إِذَا قَسَدَ قَضَاءُ حَقِيقَةٍ كَمَا ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا ، وَكَذَا إِذَا كَانَ نَذْرًا مُعَيَّنًا فَقَسَدَ ؛ فَإِنَّهُ قَضَاءٌ حَقِيقَةٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ حَاشِيَةُ غَايَةِ 1/353 .

(2) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ مِنَ الْغَايَةِ 1/353 . وَأَمَّا تَمَثُّلُ مَا يُوصَفُ بِالْأَدَاءِ فَقَطْ بِالْجُمُعَةِ فَفِيهِ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ تُقَسَدَ وَوَقْتُهَا بِاقٍ قُبْعَادٌ ؛ فَتُوصَفُ بِالْإِعَادَةِ إِلَخْ . وَقَدْ أَطْلَقَ أَهْلُ الْفُرُوعِ الْإِعَادَةَ وَالْقَضَاءَ عَلَى الْحَجِّ فِي قَوْلِهِ : وَقَضَاءُ زَوْجَةٍ ... إِلَخْ ، وَيُعِيدُهُ مَنْ ارْتَدَّ فَأَسْلَمَ ... إِلَخْ . وَكَذَا تَمَثُّلُ مَا يُوصَفُ بِالْأَدَاءِ دُونَ الْقَضَاءِ بِصَلَاةِ الْعِيدِ وَالْجُمُعَةِ غَيْرِ مُسْتَقِيمٍ أَيْضًا فِي الْعِيدِ ؛ إِذْ تَقْضَى فِي ثَانِيهِ فَقَطْ إِنْ تَرَكْتَ لِلْبَسِ فَقَطْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ .

الْحَجَّ ؛ وَإِنْ كَانَ إِطْلَاقُ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ مُجَوِّزاً⁽¹⁾ مِنْ حَيْثُ الْمَشَابَهَةُ لِلْمَقْضِيِّ فِي الْإِسْتِدْرَاكِ .
وَذَكَرَ بَعْضُ الشُّرَاحِ أَنَّ مَنْ أَوْصَى فَحَجَّ عَنْهُ وَصِيُّهُ بَعْدَ الْمَوْتِ - أَنَّهُ يَكُونُ
قَضَاءً ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ وَفْتِهِ ؛ وَهُوَ قَوِيٌّ . [الكاشف 44] . وَمَا لَا يُوصَفُ بِشَيْءٍ :
كَالْوَاجِبَاتِ ، وَالتَّوَافِلِ الْمُطْلَقَةِ ؛ فَعَلِمَ أَنَّ حَصَرَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ لِلْعِبَادَاتِ فِي
الثَّلَاثَةِ - لَيْسَ بِصَحِيحٍ⁽²⁾ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(وَالرُّخْصَةُ) لُغَةً : التَّسْهِيلُ وَالتَّيْسِيرُ . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ [1041/3] : الرُّخْصَةُ فِي
الْأَمْرِ خِلَافُ التَّشْدِيدِ فِيهِ ؛ وَمِنْ ذَلِكَ رَخِصَ السَّعْرُ إِذَا تيسَّرَ وَسَهِّلَ .
وَاصْطِلَاحًا : (مَا شَرَعَ) : أَيِ فِعْلٍ أَوْ تَرْكٍ شَرَعَهُ اللَّهُ لِلْمَكْلَفِ ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ
التَّرْخِصَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ دَلِيلٍ وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ مَشْرُوعًا ؛ بَلِ الْمَشْرُوعُ غَيْرُهُ ؛ وَهُوَ مَا
دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ ؛ (لِعُذْرٍ) يَطْرَأُ عَلَيْهِ ؛ فَيُخْرَجُ : الْحُكْمُ ابْتِدَاءً ؛ لِأَنَّهُ مَشْرُوعٌ لَا
لِعُذْرٍ ، وَوُجُوبُ الْإِطْعَامِ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ عِنْدَ عَدَمِ إِمْكَانِ الرَّقَبَةِ وَالصَّوْمِ ؛ فَإِنَّهُ
الْوَاجِبُ ابْتِدَاءً ؛ (مَعَ بَقَاءِ مُقْتَضِي التَّحْرِيمِ) لِلْفِعْلِ أَوْ التَّرْكِ : أَيِ مَعَ بَقَاءِ دَلِيلِهِ
مَعْمُولًا بِهِ ؛ فَيُخْرَجُ مَا تُسَخِّحُ وَجُوبُهُ أَوْ تَحْرِيمُهُ ؛ لِأَنَّ مُقْتَضِيَهُ غَيْرُ بَاقٍ مَعْمُولًا بِهِ ،
وَكَذَلِكَ مَا خَصَّ مِنْ عُمُومِ دَلِيلِ الْوُجُوبِ أَوْ التَّحْرِيمِ ؛ لِأَنَّ التَّخْصِصَ مُبَيِّنٌ أَنَّ
الْعَامَّ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ حَقِيقَةً ؛ بَلِ ظَاهِرًا ؛ فَهَوَ كَالْحُكْمِ ابْتِدَاءً⁽³⁾ .

وَاعْتَرَضَ بِتَحْرِيمِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ عَلَى الْحَائِضِ ؛ فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ تَعْرِيفُ
الرُّخْصَةِ وَلَيْسَ مِنْهَا ؛ فَلَا يَكُونُ مَانِعًا .
وَأُجِيبَ : بِأَنَّ الْحَيْضَ لَا يُسَمَّى عُذْرًا ؛ فَإِنَّ الْعُذْرَ الَّذِي شُرِعَتْ لِأَجْلِهِ

(1) أَيِ مَنْ حَيْثُ إِنَّهُ فِعْلٌ فِي وَفْتِهِ الْمُقَدَّرِ لَهُ . تَمَّتْ .

(2) كَذَا ذَكَرَهُ فِي الْهَدَايَةِ 1/353 . قُلْتُ : وَفِي التَّنْظِيرِ نَظَرٌ ؛ فَإِنَّ حَصْرَهُ لِلْعِبَادَةِ فِي الثَّلَاثَةِ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ
الْمَرْأَةَ أَنَّ الْعِبَادَةَ تُصَفُّ بِالثَّلَاثَةِ ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا لَا يَتَّصِفُ إِلَّا بِالْأَدَاءِ ، وَبَعْضُهَا بِهَا أَجْمَعُ ؛ فَتَأَمَّلْ ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ مِنْهُ .

(3) أَيِ وَاجِبًا ، وَمُنْدُوبًا ، وَمَكْرُوهًا ، وَمُبَاحًا . مِنْهُ .

الرُّخْصَةُ: إِذَا دَفَعْتَ تَلَفًا ، أَوْ مَشَقَّةً ، أَوْ حَاجَةً ؛ وَتَرَكْتَ الْحَائِضَ لِلصَّلَاةِ لَا يَدْفَعُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ؛ وَلِأَنَّ الرُّخْصَةَ عِبَارَةٌ عَنِ الْحُكْمِ الْمُبْنِيِّ عَلَى أَعْذَارِ الْعِبَادِ ؛ وَالْحَيْضُ مَانِعٌ شَرْعِيٌّ وَلَيْسَ بِعُذْرٍ .

وَالرُّخْصَةُ قَدْ تَكُونُ: وَاجِبَةً: كَأَكْلِ الْمَيْتَةِ لِلْمُضْطَّرِّ ، وَمَنْدُوبَةً: كَصَوْمِ الْمُسَافِرِ إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ الصَّوْمُ ، وَمَكْرُوهَةً: كِإِفْطَارِ الْمُسَافِرِ⁽¹⁾ إِنْ اسْتَوَى عِنْدَهُ الْأَمْرَانِ ، وَمُبَاحَةً: كَالْعَرَايَا ، وَالسَّلَامِ . وَسَبَبُهَا قَدْ يَكُونُ كَذَلِكَ⁽²⁾ ، وَمَحْظُورًا ، وَفِعْلًا لِلَّهِ تَعَالَى وَلِلْعَبْدِ: كَسَفَرِ حَجِّ الْفَرَضِ ، أَوْ التَّقَلُّ ، أَوْ التَّجَارَةِ ، أَوْ حَزَبِ الْإِمَامِ ، وَتَسْوِيعٍ⁽³⁾ مِنْ غُصَّ بِطَحَالٍ بِالْخَمْرِ ؛ حَيْثُ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ ، وَكَالْمَرَضِ⁽⁴⁾ .

(وَالْعَزِيمَةُ) لُغَةً: الْجِدُّ فِي الْأَمْرِ ، وَالْقَطْعُ عَلَيْهِ⁽⁵⁾ . وَاصْطِلَاحًا: (بِخِلَافِهَا): أَيِ الرُّخْصَةِ: فَهِيَ مَا شَرَعَ مِنَ الْفِعْلِ ، أَوْ التَّرَكُّ لَا لِعُذْرٍ ؛ مَعَ بَقَاءِ مُقْتَضِي التَّحْرِيمِ لِلْفِعْلِ أَوْ التَّرَكُّ ؛ وَكَذَلِكَ ظَاهِرٌ . وَلَا يَنْحَصِرُ الْحُكْمُ فِي الرُّخْصَةِ وَالْعَزِيمَةِ⁽⁶⁾ ؛ إِذْ لَا يَدْخُلُ الْمَنْدُوبُ وَالْمُبَاحُ وَالْمَكْرُوهُ فِي الْعَزِيمَةِ ؛ لِأَنَّ الْعَزِيمَةَ هِيَ الْفَرِيضَةُ ؛ وَلِذَا قَالَ فِي الْقَامُوسِ: عَزَائِمُ اللَّهِ فَرَائِضُهُ الَّتِي أَوْجَبَهَا⁽⁷⁾ . انْتَهَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(1) وَمِثْلُ بِهِ لِلْمُبَاحِ مِنْهَا . ذَكَرَهُ الشَّيْخُ لُطْفُ اللَّهِ ، وَفِيهِ مَا لَا يَحْفَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ .

(2) أَيْ وَاجِبًا ، وَمَنْدُوبًا ، وَمَكْرُوهًا ، وَمُبَاحًا . تَمَّتْ مِنْهُ .

(3) أَيْ التَّسْوِيعُ بِالْخَمْرِ سَبَبُهُ مَكْرُوهٌ: وَهُوَ أَكْلُ الطَّحَالِ . تَمَّتْ .

(4) هَذَا مِثَالٌ مَا كَانَ فِعْلًا لِلَّهِ . تَمَّتْ .

(5) الْعَزِيمَةُ لُغَةً: الْقُصْدُ الْمُصَمَّمُ ؛ لِأَنَّهُ عَزَمَ أَمْرُهُ: أَيْ قَطَعَ وَحَتَمَ: صَعَبَ عَلَى الْمُكَلَّفِ ، أَوْ سَهَّلَ .

تيسير الوصول ، إلى منهاج الأصول ، من المنقول والمعقول 1/386 .

(6) خِلَافًا لِلْفَرَشِيِّ وَالشُّبْكِيِّ . وَتَقَرَّرَ أَنَّ الْخِلَافَ لَفْظِيٌّ ، وَأَنَّ مَنْ قَالَ بِانْحِصَارِهِ فِيهَا أَرَادَ الْمَجْمُوعَ مِنْ حَيْثُ هُوَ . وَمَنْ قَالَ بِعَدَمِهِ نَظَرَ إِلَى عَدَمِ دُخُولِ الْمَنْدُوبِ وَالْمُبَاحِ وَالْمَكْرُوهِ فِي الْعَزِيمَةِ . إِلَّا أَنَّ مَا نَقَلَهُ أَبُو زُرْعَةَ فِي [الغيث الهامع] شَرَحَ الْجَمْعَ 1/50 عَنِ الْبَيْضَاوِيِّ ، وَالشُّبْكِيِّ يَأْكُنُ مَا قُلْنَا مِنَ التَّلْفِيقِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ . وَيَنْظُرُ الْعُضْدُ وَشَرَحَهُ 1/9 ، وَالْإِبْهَاجُ 1/173 ، وَحَابِسُ 23 ، وَالْكَاشِفُ 47 ، وَشَرَحَ الْغَايَةَ 1/391 ، وَتَيْسِيرُ الْوُصُولِ 1/380 ، وَمِعْرَاجُ الْمَنَاهِجِ 1/68 ، وَنَهَايَةُ السُّؤْلِ لِلْأَسْنَوِيِّ 1/120 .

(7) الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ 1468 ، وَيَنْظُرُ حَاشِيَةُ سَعْدِ الدِّينِ 1/9 .

(البَابُ الثَّانِي) مِنْ أَبْوَابِ الْكِتَابِ يَتَّصِفُ الْقَوْلُ : (فِي الْأَدِلَّةِ) ، وَالْأَمَارَاتِ ،
وَشُرُوطِهِمَا ، وَكَيْفِيَّةِ الْأَخْذِ بِهِمَا

وَأَيْنَمَا قَدَّمَهَا عَلَى مَا بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا نَظَرٌ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا ، وَيَتَعَدَّرُ النَّظَرُ
فِي الْمُتَعَلِّقِ بِالشَّيْءِ مَعَ الْجَهْلِ بِهِ .

(الدَّلِيلُ) لُغَةً : فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ مِنَ الدَّلَالَةِ ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْمُرْشِدِ : وَهُوَ
النَّاصِبُ لِمَا يُرْشِدُ بِهِ ، وَالذَّاكِرُ لَهُ ، وَعَلَى مَا بِهِ الْإِرْشَادُ .

وَفِي اضْطِلَاحِ الْأَصُولِيِّينَ : (مَا يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ) : وَهُوَ الْفِكْرُ
الْمَطْلُوبُ بِهِ عِلْمٌ أَوْ ظَنٌّ ، لَكِنَّ الْمُرَادَ هُنَا الْمُوصِلُ (إِلَى الْعِلْمِ بِالْغَيْرِ) : وَهُوَ
الْمَذْلُولُ : ذَكَرَ الْإِمْكَانَ لِإِدْخَالِ مَا لَمْ يُنْظَرِ فِيهِ ؛ فَإِنَّ الدَّلِيلَ لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ
دَلِيلًا بِأَنَّهُ لَا يُنْظَرُ فِيهِ أَصْلًا . وَذَكَرَ الصَّحِيحَ : وَهُوَ الْمُشْتَمِلُ عَلَى شَرَائِطِهِ : مَادَّةٌ
، وَصُورَةٌ ؛ لِإِخْرَاجِ الْفَاسِدِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ بِهِ إِلَى الْعِلْمِ ؛ إِذْ لَيْسَ هُوَ
فِي نَفْسِهِ سَبَبًا لِلتَّوَصُّلِ ، وَلَا آلَةٌ لَهُ ؛ وَإِنْ أَفْضَى إِلَيْهِ نَادِرًا فَاتِّفَاقِيًّا بِوَاسِطَةِ اعْتِقَادِ
: كَمَا إِذَا نُظِرَ فِي الْعَالَمِ مِنْ حَيْثُ الْبَسَاطَةِ ، وَفِي النَّارِ مِنْ حَيْثُ التَّسْخِينِ ؛ فَإِنَّ
الْبَسَاطَةَ وَالتَّسْخِينِ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِمَا أَنْ يُثَقَّلَ بِهِمَا إِلَى وُجُودِ الصَّانِعِ وَالذَّخَانِ ،
وَلَكِنْ يُؤَدِّي إِلَى وُجُودِهِمَا هَذَا النَّظَرُ مِمَّنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْعَالَمَ بَسِيطٌ ؛ وَكُلُّ بَسِيطٍ لَهُ
صَانِعٌ ، وَمِمَّنْ اعْتَقَدَ أَنَّ كُلَّ مُسَخَّنٍ لَهُ دُخَانٌ⁽¹⁾ .

(وَأَمَّا مَا يَحْصُلُ عِنْدَهُ الظَّنُّ) بِالْغَيْرِ (فَأَمَارَةٌ) : أَيُّ فَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْأَمَارَةِ
لَا بِالدَّلِيلِ ؛ وَإِنَّمَا قَالَ : يَحْصُلُ دُونَ يَلْزَمُ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الظَّنِّ وَبَيْنَ
شَيْءٍ رِبْطٌ عَقْلِيٌّ ؛ لِإِنْفَاقِهِ مَعَ بَقَاءِ سَبَبِهِ ، كَمَا إِذَا رُئِيَ سَحَابٌ فَظَنَّ حُصُولَ

(1) هَذَا بِمِثَالِ مَا مَادَّتْهُ فَايِدَةٌ . وَأَمَّا فَسَادُ الصُّورَةِ فَبِأَنَّ لَا تَكْمُلُ فِيهِ شَرَايِطُ الْمُقَدِّمَتَيْنِ : مَثَلًا : يُشْتَرَطُ فِي
الشَّكْلِ الْأَوَّلِ بِحَسَبِ الْكَيْفِ : إِيْجَابُ الصُّغَرَى ، وَبِحَسَبِ الْكَمِّ : كُلِّيَّةُ الْكُبْرَى ؛ فَاخْتِلَالُ أَحَدِهِمَا
فَسَادٌ صُورِيٌّ . مِنْهُ .

الْمَطَرِ فَلَمْ يُمَطَّرْ ؛ فَزَالَ الظَّنُّ مَعَ بَقَاءِ السَّحَابِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
(وَيُسَمَّى) مَا يَحْصُلُ عِنْدَهُ الظَّنُّ **(كَلِيلًا تَوْسَعًا)** : أَيَّ تَجَوُّزًا . وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَهُمَا
وَيَقُولُ فِي حَقِيقَتَيْهِمَا : مَا يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَيَّ مَطْلُوبٌ خَبَرِيٌّ .
(وَالْعِلْمُ) الْمَذْكُورُ فِي حَدِّ الدَّلِيلِ : **فَاللَّامُ** لِلْعَهْدِ الذَّكْرِيِّ ؛ فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ
عِلْمُ الْمُكَلَّفِ ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَّصِفُ كَوْنُهُ بِوَاسِطَةِ ذُنْ عِلْمِ الْبَارِي تَعَالَى ؛ فَإِنَّهُ وَاجِبٌ
لِذَاتِهِ لَا يَتَّصِفُ بِوَاسِطَةٍ ، وَلَقَرَبِنَةِ اقْتِرَانِهِ بِمَا لَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ عَلَى الْبَارِي تَعَالَى :
مِنْ قِسْمَتِهِ : إِلَيَّ ضُرُورِيٌّ ، وَاسْتِدْلَالِيٌّ ، وَمِنْ نَحْوِ الظَّنِّ .
ثُمَّ إِنَّ أَخَذَ قَيْدَ «مَجْهُولٍ» فِي حَدِّ ، ثُمَّ تَعْرِيفُهُ - يُعَدُّ قَاعِدَةً جَرَى عَلَيْهَا
الْجُمْهُورُ : كَالْمُصَنِّفِ ، وَابْنِ الْحَاجِبِ فِي كَافِيَّتِهِ ؛ وَالْقِيَاسُ : تَعْرِيفُ الْعِلْمِ مَثَلًا ،
ثُمَّ الدَّلِيلُ ؛ لِئَلَّا يَكُونَ تَعْرِيفًا بِالْمَجْهُولِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
(هُوَ الْمَعْنَى) : يَشْمَلُ الْمَعْنَى : **اعْتِقَادًا** كَانَتْ ، أَوْ غَيْرُهُ - **(الْمُقْتَضِي لِسُكُونِ النَّفْسِ**
إِلَى أَنْ مُتَعَلِّقَةً كَمَا اعْتَقَلَهُ) مَعَ تَطَابُقِهِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ؛ فَيُخْرِجُ الْجَهْلُ مُطْلَقًا ،
وَالتَّبَحُّيْتُ ، وَالتَّقْلِيدُ ؛ حَيْثُ يُطَابِقَانِ مُعْتَقَدَيْهِمَا ، وَحَيْثُ لَا يُطَابِقَانِهِ . **وَالتَّبَحُّيْتُ** :
اعْتِقَادُ الشَّيْءِ : هُجُومًا ، وَخَبْطًا لَا لِأَمْرِ . **وَسَيَأْتِي حَقِيقَةُ التَّقْلِيدِ** إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

[أنواع العلم]

(وَهُوَ تَوْعَانِ) : تَصَوُّرِيٌّ ، وَتَصْدِيقِيٌّ ؛ وَكُلُّ مِنْهُمَا : **إِمَّا (ضُرُورِيٌّ)** مَنَسُوبٌ
إِلَى ضُرُورَةِ الْعَقْلِ : **يَحْصُلُ** بِلَا نَظَرٍ ، **(وَ) إِمَّا (اسْتِدْلَالِيٌّ)** مَنَسُوبٌ إِلَى الْإِسْتِدْلَالِ ⁽¹⁾
لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِهِ ؛ وَهَذِهِ الْقِسْمَةُ بَدِيهِيَّةٌ لَا يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى تَجَشُّمِ الْإِسْتِدْلَالِ كَمَا

(1) قُلْتُ : قَالَ بَعْضُ الشُّرَاحِ وَغَيْرُهُ : إِنَّ الْأَوَّلَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، وَالثَّانِي مِنْ فِعْلِنَا ؛ وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يَخْلُو : **إِمَّا** أَنْ يُرِيدَ
نَفْسَ الْعِلْمِ : أَيِ الْكَيْفِيَّةِ الْحَاصِلَةِ عِنْدَ الْعَقْلِ مِنْهُمَا جَمِيعًا مِنْ فِعْلِنَا . **وَإِمَّا** أَنْ يُرِيدَ أَسْبَابَهُمَا ؛ وَكَثِيرٌ مِنْ أَسْبَابِ
الضَّرُورِيِّ مُتَوَقَّفٌ عَلَى فِعْلِنَا وَاخْتِيَارِنَا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِسْتِدْلَالِيَّ قَدْ يَنْتَهِي إِلَى الضَّرُورَةِ . مِنْهُ . حَابِسٌ 28 .

ارْتَكَبَهُ بَعْضُ ؛ وَذَلِكَ أَنَّا إِذَا رَجَعْنَا إِلَى وُجْدَانِنَا - وَجَدْنَا مِنَ التَّصَوُّرَاتِ مَا هُوَ حَاصِلٌ لَنَا بِلاَ نَظَرٍ : كَتَّصُورِ الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ . وَمَا هُوَ حَاصِلٌ بِهِ : كَتَّصُورِ حَقِيقَةِ الْمَلِكِ وَالْجِنِّ . وَمِنَ التَّصَدِيقَاتِ مَا هُوَ حَاصِلٌ لَنَا بِلاَ نَظَرٍ : كَالْتَّصَدِيقِ بِأَنَّ الشَّمْسَ مُشْرِقَةٌ ، وَالنَّارَ مُحْرِقَةٌ ، وَمَا هُوَ حَاصِلٌ بِالنَّظَرِ : كَالْتَّصَدِيقِ بِأَنَّ الْعَالَمَ حَادِثٌ ، وَالصَّانِعَ مَوْجُودٌ .

(فَالضَّرُورِيُّ) مِنْهُ : (مَا لَا يَنْتَهِي) عَنِ النَّفْسِ (بِشَكٍّ) ؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ طُرُؤُهُ عَلَيْهِ ، وَلَا مُزَاحَمَتُهُ لَهُ ، (وَلَا) يَسْبِيهِ أَيُّ (شُبْهَةٍ) : وَهُوَ الْوَاقِعُ لَا بِوَاسِطَةِ نَظَرٍ : كَالْعِلْمِ الْوَاقِعِ بِإِحْدَى الْحَوَاسِ ، وَالْوَاقِعِ بِالتَّوَاتُرِ : كَعِلْمِنَا بِتَعْدَادِ وَالْبَصَرَةِ ؛ فَإِنَّا نَقْطَعُ بِوُجُودِهِمَا وَإِنْ لَمْ نُشَاهِدْهُمَا .

وَمِنْهُ الْوُجْدَانِيُّ : وَهُوَ مَا لَا يَفْتَقِرُ إِلَى عَقْلِ : كَالْمَتَعَلِّقِ بِالْجُوعِ وَالْأَلَمِ ؛ وَهَذَا تُدْرِكُهُمَا الْبَهَائِمُ . وَمِنْهُ مَا هُوَ أَوَّلِيٌّ يَحْكُمُ الْعَقْلُ بِمُجَرَّدِ تَصَوُّرِ طَرَفِيهِ : كَقَوْلِنَا : الْوَاحِدُ نِصْفُ الْإِثْنَيْنِ ، وَالْكُلُّ أَكْثَرُ مِنَ الْجُزْءِ ، وَالسَّوَادُ وَالْبَيَاضُ لَا يَجْتَمِعَانِ . وَمِنْهُ التَّجْرِبِيُّ : وَهُوَ مَا يَحْصُلُ فِي الْعَادَةِ بِتَكَرُّرِ التَّرْتِيبِ مِنْ غَيْرِ عِلَاقَةٍ عَقْلِيَّةٍ : كَالْعِلْمِ بِاسْكَارِ الْمُسْكِرِ ، وَإِسْهَالِ الصَّفْرَاءِ بِالسَّقْمُونِيَا⁽¹⁾ .

(وَالِاسْتِدْلَالِيُّ مُقَابِلُهُ) : فَهُوَ الَّذِي يَنْتَفِي بِالشَّكِّ ، أَوْ سَبِيهِ ؛ لِضَرُورَةِ زَوَالِ الضَّدِّ عِنْدَ طُرُؤِ ضِدِّهِ⁽²⁾ . وَلَمَّا ذَكَرَ الْعِلْمَ أَخَذَ يُبَيِّنُ لَوَاحِقَهُ فَقَالَ :

(وَالظَّنُّ تَجْوِيزٌ)⁽³⁾ مَصْدَرٌ يُخْتَرَزُ بِهِ عَنِ الْعِلْمِ فِيهَا أَجْمَعٌ ؛ وَفِيهِ أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ

(1) السَّقْمُونِيَا: نَبَاتٌ يُسْتَحْرَجُ مِنْهُ دَوَاءٌ مُسَهِّلٌ لِلْبَطْنِ ، وَمُزِيلٌ لِدَوْدِهِ . المعجم الوسيط 1 / 437 . [السَّنَا] .

(2) وَمَا يَكْثُرُ فِي لِسَانِ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَنَّ الْيَقِينَ لَا يَزْتَفِعُ بِالظَّنِّ ، وَلَا يَزْتَفِعَانِ بِالشَّكِّ : وَهُوَ قَرْنُ اجْتِمَاعِ أَنْوَاعِ الْإِعْتِقَادِ - فَمَعْنَاهُ : أَنَّ حُكْمَ الْأَوَّلِ الْأَقْوَى لَا يُزُولُ بِحُكْمِ الثَّانِي الْأَضْعَفِ ؛ بِجَعْلِ الشَّارِعِ حُكْمَ الضَّدِّ الرَّائِلِ بَاقِيًا : مِثْلَ صِحَّةِ الصَّلَاةِ مَعَ زَوَالِ ظَنِّ الطَّهَارَةِ بِالشَّكِّ فِي الْحَدَثِ . تَمَّتْ مِنْهُ .

(3) وَأَعْلَمُ أَنَّ الظَّنَّ : حَقِيقَتُهُ الْإِعْتِقَادُ الرَّاجِحُ ، وَلَكِنَّ التَّجْوِيزَ لَا زَمَهُ ؛ فَيَكُونُ الْمُصَنَّفُ قَدْ عَرَفَهُ بِاللَّازِمِ ؛ فَيَكُونُ رِسْمًا لَا حَدًّا ؛ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ ؛ وَوَصَفَهُ بِالرَّاجِحِ وَالْمَرْجُوحِ لَا مِنْ حَيْثُ هُوَ مَجْمُوعٌ

مَجْمُوعِ الْمُتَقَابِلَيْنِ : الرَّاجِحُ ، وَالْمَرْجُوحُ . أَوْ الْمُتَسَاوَيْنَيْنِ ؛ فَلَا يَصِحُّ وَصْفُهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَجْمُوعُهُمَا بِمَا لِأَحَدِهِمَا . وَإِنْ جُعِلَ بِمَعْنَى الْمُجَوِّزِ - كَانَ هُوَ الْمُظَنُّونَ وَالْمَوْهُومَ وَالْمَشْكُوكَ ، لَا الظَّنَّ وَالْوَهْمَ وَالشَّكَّ .

(رَاجِحٌ) : يُحْتَزُّ بِهِ عَنِ الشَّكِّ وَالْوَهْمِ . (وَالْوَهْمُ) مُقَابِلُهُ : فَهُوَ (تَجْوِيزٌ مَرْجُوحٌ . وَالشَّكُّ : تَعَادُلُ التَّجْوِيزَيْنِ) : وَالْفَرْقُ بَيْنَ الشَّكِّ وَالتَّجْوِيزِ - أَنَّ الشَّكَّ مَا تَعَارَضَ أَمَارَتَانِ فِيهِ ، وَالتَّجْوِيزُ لَيْسَ لِأَجْلِ تَعَارُضِ الْأَمَارَتَيْنِ ؛ بَلْ لَيْسَتْ أَنْ بَدِيهَةَ الْعَقْلِ لَا تُحِيلُ ثُبُوتَ الْمُجَوِّزِ ، وَلَا نَفْيَهُ ، وَلَا أَمَارَةً تُرْجِّحُ أَحَدَ الْجَانِبَيْنِ ، وَلَا أَمَارَتَيْنِ مُتَعَارِضَتَيْنِ .

(وَالِإِعْتِقَادُ : هُوَ الْجَزْمُ بِالشَّيْءِ) : خَرَجَ الظَّنُّ ، وَالْوَهْمُ ، وَالشَّكُّ - (مِنْ دُونَ سُكُونِ النَّفْسِ) ؛ وَبِهِ خَرَجَ الْعِلْمُ ؛ وَأَفْهَمَ أَنَّ الْعِلْمَ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْإِعْتِقَادُ ؛ وَقَدْ سَبَقَ فِي حَدِّهِ مَا يُخَالِفُهُ ؛ حَيْثُ قَالَ : كَمَا اعْتَقَدَهُ ؛ وَأَنَّ اعْتِقَادَ الْجَاهِلِ بِدُونَ سُكُونِ النَّفْسِ ؛ لِإِضْطِرَابِهِ بِمُعَارَضَةِ الشُّكُوكِ .

وَذَهَبَ الْجَاحِظُ ، وَالسَّيِّدُ حُمَيْدَانُ ، وَالْإِمَامُ الْمَنْصُورُ بِاللَّهِ ﷺ فِي الْأَسَاسِ إِلَيْنِ أَنَّهُ قَدْ يَسْكُنُ خَاطِرُهُ ؛ بِحَيْثُ لَا يَخْطُرُ بِبَالِهِ أَنَّ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْهُ :

(فَإِنْ طَابَقَ) ذَلِكَ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ - (فَصَحِيحٌ) : سَوَاءٌ كَانَ عَنْ نَظَرٍ ، أَوْ تَقْلِيدٍ ، أَوْ تَبْخِيحٍ ؛ (وَالْإِلَّا) يُطَابِقُ ذَلِكَ الْإِعْتِقَادُ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ - (فَقَاسِدٌ) كَذَلِكَ : (وَهُوَ) : أَيُّ الْإِعْتِقَادِ الْفَاسِدُ (الْجَهْلُ) الْمُرَكَّبُ ؛ لِأَنَّهُ جَهْلٌ بِمَا فِي الْوَاقِعِ مَعَ الْجَهْلِ بِأَنَّهُ جَاهِلٌ .

(وَقَدْ يُطْلَقُ) : أَيُّ الْجَهْلِ (عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ) بِالشَّيْءِ ؛ وَهُوَ الْبَسِيطُ ، وَالسَّهْوُ ، وَيُرَادُفُهُ الذُّهُولُ : [وَهُوَ] زَوَالُ الصُّورَةِ الْحَاصِلَةِ لِلنَّفْسِ عَنْهَا ؛ بِحَيْثُ يُتِمَكَّنُ مِنْ

الْمُتَقَابِلَيْنِ ، بَلْ مِنْ حَيْثُ مُتَعَلِّقِهِ . وَهُوَ الْإِعْتِقَادُ . وَالتَّجْوِيزُ عِبَارَةٌ عَنِ الْحُكْمِ بِإِمْكَانِ ثُبُوتِ الشَّيْءِ وَنَفْيِهِ مِنْ دُونَ نَظَرٍ إِلَى التَّرْجِيحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تمت . ينظر شرح الورقات 103 ، والغاية 75 / 1 ، والكاشف 52 .

مَلَا حَظَّتْهَا مِنْ غَيْرِ تَجَشُّمٍ إِذْرَاكِ جَدِيدٍ ؛ لِكُونِهَا مَحْفُوظَةً فِي خِزَانَتِهَا .
وَالنِّسْيَانُ : زَوَالُ الصُّورَةِ عَنْهَا ؛ بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُ مِنْ مَلَا حَظَّتْهَا إِلَّا بِتَجَشُّمٍ
إِذْرَاكِ جَدِيدٍ ؛ لِزَوَالِهَا عَنْ خِزَانَتِهَا .

[الْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ]

وَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ الْأَحْكَامِ وَتَوَابِعِهَا ، وَالْعِلْمِ وَتَوَابِعِهِ - أَخَذَ فِي بَيَانِ مَا
يُفِيدُهُمَا ؛ فَقَالَ :

(فَصْلٌ) : هُوَ لُغَةً : الْحَاجِزُ . وَعَرَفْنَا : اسْمٌ لَجُمْلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ الْبَابِ بَيْنَهُمَا مُنَاسَبَةٌ .
ثُمَّ هُوَ بِالرَّفْعِ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٍ : أَيْ هَذَا فَصْلٌ ، أَوْ مُبْتَدَأٌ حُذِفَتْ صِفَتُهُ عِنْدَ
مُوجِبِ التَّخْصِيصِ لِلنِّكَرَةِ ، وَخَبَرُهُ : أَيْ فَصْلٌ مَعْقُودٌ كَائِنْ فِي بَاقِي الْبَابِ .
قِيلَ : وَيَجُوزُ أَنْ يُفْرَأَ بِالتَّنْصِبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِمَحذُوفٍ ؛ وَعَدَمُ رَسْمِ الْأَلِفِ
حَيْثُ جَارٍ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَقِفُ عَلَى الْمَنْصُوبِ الْمُتَوَّانِ بِالسُّكُونِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
(وَالْأَدِلَّةُ) قَدْ عُرِفَتْ أَنَّهَا مَوْضُوعُ الْفَنِّ الَّذِي لَا يَبْحَثُ الْأُصُولِيُّ إِلَّا عَنْ
أَحْوَالِهَا : مِنْ إِبْثَاتِ كَوْنِهَا أَدِلَّةً ، وَكَوْنِ مَعْنَاهَا : مُوجِبًا أَوْ مُحَرِّمًا ، أَوْ أَمْرًا أَوْ
نَهْيًا : مَنْطُوقًا أَوْ مَفْهُومًا ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، وَتَفْسِيْرُهُ إِلَى أَنْوَاعِهِ .

وَالشَّرْعِيَّةُ) عِنْدَ الْأَكْثَرِ أَرْبَعَةٌ : (الْكِتَابُ) الْعَزِيزُ ، (وَالسُّنَّةُ) النَّبَوِيَّةُ عَلَى
صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ وَعَلَى آلِهِ ، (وَالْإِجْمَاعُ) مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ
مِنَ الْأُمَّةِ ، (وَالْقِيَاسُ) ؛ وَوَجْهُ الْإِنْحِصَارِ : أَنْ يُقَالَ : الدَّلِيلُ : إِمَّا مَثْلُوهٌ ، أَوْ لَا .
الْأَوَّلُ : الْكِتَابُ . وَالثَّانِي : إِمَّا أَنْ يَصُدَّرَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ، أَوْ لَا . الْأَوَّلُ : السُّنَّةُ .
وَالثَّانِي : إِمَّا أَنْ يَصُدَّرَ عَنْ جَمِيعِ الْأُمَّةِ ، أَوْ الْعِتْرَةِ ، أَوْ لَا . الْأَوَّلُ : الْإِجْمَاعُ .
وَالثَّانِي : إِنْ كَانَ الْإِلْحَاقُ فَرَعٌ بِأَصْلٍ لِمُشَارَكَتِهِ فِي عِلَّتِهِ - فَالْقِيَاسُ .

وَالْمُرَادُ بِالْمَذْكُورَاتِ مَا جَمَعَ شُرُوطَ صِحَّةِ الْإِسْتِدْلَالِ : مِنْ عَدَمِ الْإِجْمَالِ ،

وَالنَّسْخَ ، وَالتَّخْصِصَ ، وَالْمُعَارِضَ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ شُرُوطِ الْأَخْبَارِ ، وَالْإِجْمَاعِ ، وَالْقِيَاسِ ؛ فَالْلَّامُ فِي كُلِّ مِنْهَا لِلْجَنَسِ لَا لِلِاسْتِعْرَاقِ ؛ وَهَذَا الْحَصْرُ يَهْدِمُ مَا بَنَاهُ فِيمَا يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا الْأَخْذُ بِشَرْعٍ مَنْ قَبْلَنَا إلخ .

[الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ : الْكِتَابُ الْعَزِيزُ]

(فَالْكِتَابُ : هُوَ) فِي الْأَصْلِ مَضْمُونٌ : وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْمَكْتُوبُ : كَمَا لَفِظَ بِمَعْنَى الْمَلْفُوظِ ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الْكُتُبِ : وَهُوَ الضَّمُّ وَالْجَمْعُ ؛ إِذْ هُوَ حُرُوفٌ وَكَلِمَاتٌ ، وَمَسَائِلُ مَضْمُونَةٌ مَجْمُوعَةٌ ؛ وَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَتِ الْجَمَاعَةُ كِتَابَةً ؛ لِاجْتِمَاعِهَا ، قَالَ : وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكُتَائِبِ⁽¹⁾ غَلَبَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ بَيْنِ الْكُتُبِ فِي عُرْفِ أَهْلِ الشَّرْعِ ، كَمَا غَلَبَ عَلَى كِتَابِ سَيِّوِيهِ فِي عُرْفِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ .

وَالْقُرْآنُ يُطْلَقُ عَلَى الْحِكَايَةِ وَالْمَحْكِيِّ ؛ وَسُمِّيَ قُرْآنًا : إِمَّا لِجَمْعِهِ سُورًا وَآيَاتٍ مِنْ قَوْلِهِمْ : قَرَأْتُ الْمَاءَ فِي الْحَوْضِ إِذَا جَمَعْتُهُ فِيهِ ، وَقَرَأَتِ النَّاقَةُ لِبَنَاهَا إِذَا جَمَعْتُهُ . وَإِمَّا مِنَ الْقِرَى ؛ لِأَنَّهُ مَا تَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى إِلَيْهِ يَدْعُو عِبَادَهُ إِلَيْهَا . وَمِنْ أَسْمَائِهِ الْفَرْقَانُ ؛ لِأَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ ، وَالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ، وَأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ ، وَبَيَّنَّ ثُبُوتَ بُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَبُيُوءَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ . وَمِنْهَا الذِّكْرُ ، وَالنُّورُ ، وَالرُّوحُ ، وَالْهُدَى ، وَالْبُرْهَانُ⁽²⁾ .

وَحَقِيقَتُهُ : هُوَ الْكَلَامُ (الْمُنَزَّلُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ لِلْإِعْجَازِ) : أَيِ لِإِرَادَةِ ظُهُورِ عَجْزِ الْأُمَّةِ عَنِ الْإِثْبَانِ بِمِثْلِهِ ، أَوْ الْحُكْمِ بِهِ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ : فَخَرَجَ الْكَلَامُ الَّذِي لَمْ يُنَزَّلْ : كَالْمَكْتُوبِ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ حَقِيقَةٌ ،

(1) الْبَيْتُ لِلتَّابِعَةِ الدُّبْيَانِيِّ . يَنْظُرْ دِيوانَهُ 44 .

(2) ذَكَرَ الشُّيُوطِيُّ فِي الْإِثْقَانِ 1/ 234 خَمْسَةً وَخَمْسِينَ اسْمًا لِلْقُرْآنِ . وَيَنْظُرْ الْأَدْلَةُ الشَّرْعِيَّةُ لِلْمَحْقِقِ 10 .

وَمَا نَزَلَ عَلَى غَيْرِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَمَا نَزَلَ لَا لِإِعْجَازٍ مُطْلَقًا .

(بِسُورَةٍ) : أَيِ بِقَدْرِهَا ؛ وَفَائِدَتُهُ دَفْعُ إِيْهَامِ الْعِبَارَةِ بِدُونِهِ - أَنَّ الْإِعْجَازَ بِكُلِّ الْقُرْآنِ فَقَطْ : وَالْمُرَادُ بِالسُّورَةِ بَعْضُ مِنَ الْكَلَامِ الْمُنَزَّلِ ، مُتَرْجِمٌ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ تَوْقِيفًا⁽¹⁾ ، مُسَمًّى بِاسْمٍ خَاصٍّ يَتَضَمَّنُ آيَاتٍ : قُرْآنًا كَانَ ، أَوْ غَيْرَهُ⁽²⁾ ؛ فَيَنْدَفِعُ مَا قِيلَ : إِنَّ مَعْرِفَةَ السُّورَةِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى مَعْرِفَتِهِ فَيَدُورُ .

قَالَ فِي الْكَشَافِ [72/1] : وَمِنْ سُورِ الْإِنْجِيلِ سُورَةُ الْأَمْثَالِ ؛ وَلِذَا وَصَفَهَا الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ : (مِنَّةٌ) : أَيِ مِنْ مِثْلِهِ فِي الْبَلَاغَةِ بِحَذْفِ مُصَافٍ ؛ لِقَرِينَةِ قَوْلِهِ : ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾ [الطور: 34] ، وَظَهَرَ أَنَّ لَيْسَ الْمُرَادُ بِسُورَةٍ مِنْ سُورِهِ الْمَعْرُوفَةِ ؛ وَإِلَّا لَزِمَ أَنَّ لَا يَكُونُ مُعْجَزًا ؛ أَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ حِكَايَتِهَا فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ الْمُعَارَضَةِ بَعَيْنِهَا ؛ فَلَا سِتْحَالَهَ قِيَامُهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ كَلَامُهُ تَعَالَى بِغَيْرِهِ ، وَلِزُومِ أَنَّ يَكُونَ كُلُّ فِعْلٍ مُعْجَزًا لِغَيْرِ فَاعِلِهِ ؛ وَلَوْ قَالَ : مَا نَزَلَ لِلْإِعْجَازِ - لَكَانَ أَخْصَرَ وَأَفِيدَ .

وَهُوَ : أَمْرٌ مِنْ جِنْسِ الْبَلَاغَةِ كَمَا يَحُدُّهُ أَرْبَابُ الذُّوقِ فِي الْأَصَحِّ : وَهُوَ إِمَّا ذَاتِي لِحَقِيقَةِ الْقُرْآنِ ، أَوْ لَزِمَ بَيْنَ لَهَا ؛ لِأَنَّ مَنْ تَعَقَّلَ الْقُرْآنَ وَعَرَفَ حَقِيقَتَهُ مَعَ الْإِعْجَازِ - عَلِمَ لُزُومَ الْإِعْجَازِ لَهُ قَطْعًا ؛ بَلْ مَنْ تَعَقَّلَهُ عَلَى مَا يَنْبَغِي عَلِمَ أَنَّهُ مُعْجَزٌ ؛ فَاقْتُلْ أَحْوَالِ الْإِعْجَازِ أَنْ يَكُونَ لَازِمًا بَيْنًا لَهُ :

إِمَّا بِالْمَعْنَى الْأَخْصَصِ : وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُجَرَّدُ تَعَقُّلِ الْمَلْزُومِ كَافِيًا فِي تَعَقُّلِ اللَّازِمِ .
أَوْ بِالْمَعْنَى الْأَعَمِّ : وَهُوَ أَنْ يَكُونَ تَعَقُّلُ الْمَلْزُومِ وَاللَّازِمِ كَافِيًا فِي الْجَزْمِ بِاللُّزُومِ .
وَعَدَمُ تَعَقُّلِ الْإِعْجَازِ بِعَدَمِ تَعَقُّلِ حَقِيقَةِ الْقُرْآنِ كَمَا هُوَ شَأْنُ عَوَامِ الْمُؤْمِنِينَ -

(1) أَيِ إِعْلَامًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَقَوْلُهُ : «مُسَمًّى بِاسْمٍ خَاصٍّ» ؛ لِإِخْرَاجِ الْآيَةِ غَيْرِ آيَةِ الْكُرْسِيِّ ، فَمَا بَعْدَهُ لِإِخْرَاجِهَا ؛ فَيَنْدَفِعُ الْإِعْتِرَاضُ بِهَا . تَمَّتْ مِنْهُ .

(2) قَالَ : قُرْآنًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ ؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ هُنَا لِلْسُّورَةِ بِالْمَعْنَى الْعَامِّ : يُوضِّحُ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّمُحْشَرِيِّ : وَمِنْ سُورِ الْإِنْجِيلِ سُورَةُ الْأَمْثَالِ . هِدَايَةُ الْعُقُولِ 1/ 434 ، وَالْكَشَافُ 1/ 72 ، وَشَرْحُ الْمَتْنِ الْأَصُولِيِّ 2/ 275 .

لَا يَقْتَضِي أَنْ لَا يَكُونَ بَيِّنًا ؛ فَإِنْدَفَعَ مَا قِيلَ : إِنَّ كَوْنَهُ لِلْإِعْجَازِ لَيْسَ لَازِمًا بَيِّنًا
فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ ذَاتِيًّا .

وَقَدِّمُهُ لِأَنَّهُ أَصْلُ سَائِرِهَا ؛ وَالسُّنَّةُ عَلَى الْإِجْمَاعِ ؛ لِأَنَّهَا أَصْلُ لَهُ ؛ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى
الْقِيَاسِ ؛ لِسَلَامَتِهِ عَنِ الْخَطَأِ .

[شَرْطُ الْقُرْآنِ]

(وَشَرْطُهُ) : أَيُّ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ ، وَهَيْئَتِهِ : كَالْمَدِّ ، وَالْإِمَالَةِ - (التَّوَاتُرُ) وَقَدْ تَوَاتَرَ هَذَا
الْمَوْجُودُ بِأَيْدِي الْأُمَّةِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نُقْصَانٍ عَمَّا فِي الْعَرْضَةِ الْأَخِيرَةِ إِجْمَاعًا ⁽¹⁾ .
(فَمَا يُقَالُ) حَالُ كَوْنِهِ (أَحَادًا فَلَيْسَ بِقُرْآنٍ) قَطْعًا ؛ (لِلْقَطْعِ بِأَنَّ الْعَادَةَ تَقْضِي بِالتَّوَاتُرِ فِي
تَفَاصِيلِ مِثْلِهِ) ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ ؛ لِمَا تَضَمَّنَ مِنَ التَّحْدِيدِ وَالْإِعْجَازِ ؛
وَبِهَذَا الطَّرِيقِ عُلِمَ أَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يُعَارِضْ ، وَأَنَّهُ مَحْفُوظٌ : مِنَ الزِّيَادَةِ ، وَالنُّقْصَانِ ،
وَالْتَحْرِيفِ : أَيُّ تَبْدِيلِ لَفْظٍ بِلَفْظٍ آخَرَ ؛ وَلَا يَجُوزُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ؛ إِذْ فِي تَجْوِيزِهِ
هَذَا لِلدِّينِ ، وَيَلْزَمُ أَنْ لَا نَنُتَقِ شَيْءٌ مِنْهُ ؛ لِجَوَازِ التَّبْدِيلِ وَالزِّيَادَةِ ، وَنُقْصَانِ النَّاسِخِ ،
وَبَقَاءِ الْمَنْسُوخِ ؛ وَأَيْضًا قَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : 9] ؛
فَتَوَلَّى تَعَالَى حِفْظَهُ ؛ وَمَا تَوَلَّى تَعَالَى حِفْظَهُ حَقِيقٌ بِأَنْ لَا يُعَيَّرَ .

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْآيَةِ أَنَّ الْمُرَادَ : إِذَا حِفْظُهُ عَنِ النَّسْيَانِ ، أَوْ عَنِ الزِّيَادَةِ ،
وَالنُّقْصَانِ ، وَالتَّبْدِيلِ ؛ وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ ؛ إِذَا الْمَعْلُومُ أَنَّهُ قَدْ يَنْسَاهُ بَعْضُ مَنْ حَفِظَهُ ؛
فَتَعَيَّنَ الثَّانِي ؛ إِذْ لَوْ جَوَّزْنَا شَيْئًا مِنْ تِلْكَ الْأُمُورِ - لَكَانَ غَيْرَ مَحْفُوظٍ ؛ وَهَذَا

(1) قَالَ فِي الْإِتْقَانِ 1/ 232 : أَخْرَجَ ابْنُ أَشْتَةَ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ : كَانَ جَبْرِيلُ يُعَارِضُ النَّبِيَّ ﷺ كُلَّ سَنَةٍ فِي
شَهْرِ رَمَضَانَ ؛ فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الَّذِي فُيْضَ فِيهِ ﷺ عَارَضَهُ مَرَّتَيْنِ ؛ فَيُرَوْنَ أَنَّ تَكُونَ قِرَاءَتَنَا هَذِهِ عَلَى
الْعَرْضَةِ الْأَخِيرَةِ . قَالَ الْبُغَوِيُّ فِي شَرْحِ السُّنَّةِ 4/ 525 : يُقَالُ : إِنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ شَهِدَ الْعَرْضَةَ الْأَخِيرَةَ
الَّتِي بَيْنَ فِيهَا مَا نُسِخَ ، وَمَا بَقِيَ ، وَكَتَبَهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَرَأَهَا عَلَيْهِ ، وَكَانَ يَقْرَأُ النَّاسَ بِهَا حَتَّى مَاتَ .
تَمَّتْ مِنْهُ . وَأَنَا أَقُولُ : حَضَرَهَا مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْ زَيْدٍ : كَعَلِيٍّ ، وَغَيْرِهِ مِنَ السَّابِقِينَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

خِلَافُ صَرِيحِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ؛ وَبِمَا ذَكَرْنَا⁽¹⁾ عِلْمَ بُطْلَانِ قَوْلِ الْإِمَامِيَّةِ : إِنَّ فِيهِ زِيَادَةً وَنُقْصَانًا ، وَإِنَّ سُورَةَ الْأَحْزَابِ كَانَتْ وَفَرَ بَعِيرًا ! وَإِنَّمَا تُعْرِفُ زِيَادَتُهُ وَنُقْصَانُهُ مِنْ أَئِمَّتِهِمْ⁽²⁾ .

(و) مَتَى قِيلَ : فَمَا حُكْمُ هَذَا الْمُنْقُولِ أَحَادًا فِي التَّلَاوَةِ وَالْعَمَلِ ؟ قُلْنَا : أَمَّا التَّلَاوَةُ ؛ فَإِنَّهَا (تَحْرُمُ الْقِرَاءَةَ بِالسَّوَادِ) : الْأَحَادِيَّةَ مَعَ اعْتِقَادِهَا قُرْآنًا ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ قُرْآنًا لِمَا عَرَفَتْ : (وَهِيَ) : أَيِ السَّوَادِ : (مَا عَدَا الْقِرَآتِ السَّبْعَ) الَّتِي هِيَ : قِرَاءَةٌ نَافِعٌ⁽³⁾ ، وَأَبِي عَمْرٍو⁽⁴⁾ ، وَالْكَسَائِيُّ⁽⁵⁾ ، وَحَمَّزَةُ⁽⁶⁾ ، وَابْنُ عَامِرٍ⁽⁷⁾ ، وَابْنُ كَثِيرٍ⁽⁸⁾ ، وَعَاصِمٌ⁽⁹⁾ ؛ فَهَذِهِ مُتَوَاتِرَةٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيْهِمْ ، وَمِنْهُمْ إِلَيْنَا ؛ فَإِنَّ مَنْ بَحَثَ وَجَدَ رُوتَهَا بِالْغَلَةِ حَدَّ التَّوَاتُرِ : جَوْهَرًا ، وَهَيْئَةً .

- (1) مِنْ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ لَا نُقْصَانَ عَمَّا فِي الْعَرْضَةِ الْأَخِيرَةِ ، وَأَلَّهُ مَحْفُوظٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ .
- (2) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الطَّبْرَسِيُّ فِي مَجْمَعِ الْبَيَانِ 1/ 43 : وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فَمُجْمَعٌ عَلَى بُطْلَانِهِ ، وَأَمَّا النُّقْصَانُ مِنْهُ ؛ فَقَدْ رُوِيَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا ، وَقَوْمٍ مِنْ حَشْوِيَّةِ الْعَامَّةِ - أَنَّ فِي الْقُرْآنِ تَغْيِيرًا وَنُقْصَانًا ؛ وَالصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا خِلَافُهُ ، وَهُوَ الَّذِي نَصَرَهُ الْمُرْتَضَى . أَقُولُ : الظَّاهِرُ أَنَّ الرُّوَايَاتِ عِنْدَهُمْ مَهْجُورَةٌ ؛ فَإِنَّ الْمُضْخَفَ عِنْدَهُمْ كَالْمُضْخَفِ عِنْدَ سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ ؛ فَلْيَرَأِ أَنْ تَطْبُعَ الْقُرْآنَ كَمَا تَطْبَعُهُ الشُّعُودِيَّةُ ؛ فَالْقُرْآنُ عِنْدَ الْجَمِيعِ : هُوَ الَّذِي بَيْنَ الدَّفْتَيْنِ . وَقَدْ وَرَدَ فِي كُتُبِ الْمُحَدِّثِينَ مَا يُشْبِهُ مَا رَوَاهُ الْإِمَامِيَّةُ فِيهِ رَوَايَةُ مُسْلِمٍ 1/ 726 رَقْمَ 1050 : «كُنَّا نَقْرَأُ سُورَةَ نُسَبِّحُهَا بِأَحْدَى الْمُسَبِّحَاتِ ؛ فَأُنْسِيَتْهَا غَيْرَ أَنِّي حَفِظْتُ مِنْهَا» يُتْلَاهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿[الصف:2] فَتَكْتُبُ شَهَادَةً فِي أَعْنَاقِكُمْ فَتَسْأَلُونَ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ . وَنَحْنُ هَذَا كَثِيرٌ فِي كُتُبِ الْمُحَدِّثِينَ ؛ وَقَدْ وَرَدَتْ رَوَايَاتٌ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ تُفِيدُ الزِّيَادَةَ وَالنُّقْصَانَ أَيْضًا ، وَهِيَ مَهْجُورَةٌ أَيْضًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
- (3) ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نُعَيْمٍ اللَّيْثِيُّ الْأَصْبَهَانِيُّ ، مُفَرِّغُ الْمَدِينَةِ ، قَرَأَ عَلَى سَبْعِينَ مِنَ التَّابِعِينَ ، تُوفِّيَ 169 هـ ، وَقِيلَ : غَيْرُ ذَلِكَ . سَرَاةُ الْقَارِي ص 9 ، وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ 29/ 281 .
- (4) ابْنُ الْعَلَاءِ بْنِ عَمَّارِ التَّمِيمِيِّ الْمَازِنِيِّ : مُفَرِّغٌ نَسَأَ بِالْبَصْرَةِ ، وَقَرَأَ بِالْكُوفَةِ ، تُوفِّيَ 154 هـ .
- (5) أَبِي الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ حَمَّزَةَ النَّحْوِيُّ . مَاتَ بِرَبَّوْنِيهِ مِنْ قُرَى الرَّيِّ سَنَةَ 189 هـ . سَرَاةُ الْقَارِي ص 12 .
- (6) ابْنُ حَبِيبِ الرُّبَايَةِ الْكُوفِيُّ : زَاهِدٌ وَرِعٌ ، كَانَ لَا يَأْخُذُ الْأَجْرَةَ عَلَى الْقُرْآنِ ، صَبُورًا عَلَى الْعِبَادِ . ت: 158 هـ .
- (7) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ الدَّمَشَقِيُّ . تُوفِّيَ فِي دِمَشْقَ سَنَةَ 118 هـ . سَرَاةُ الْقَارِي ص 11 .
- (8) أَبِي مَعْبُدٍ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ الْمَكِّيُّ . تَابِعِيٌّ أَصْلُهُ مِنْ أَبْنَاءِ قَارِسَ ، ت: 120 هـ . سَرَاةُ الْقَارِي ص 10 .
- (9) ابْنُ أَبِي النَّجُودِ الْكُوفِيُّ . تَابِعِيٌّ . تُوفِّيَ بِالْكُوفَةِ 129 هـ ، وَقِيلَ : قَبْلَ ذَلِكَ . سَرَاةُ الْقَارِي ص 11 .

وَمُعْتَمِدُ أَيْمَتِنَا عليهم السلام قِرَاءَةُ نَافِعٍ ؛ قَالَ الْهَادِي عليه السلام : الْقِرَاءَةُ قِرَاءَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَلَمْ يَتَوَاتَرَ غَيْرُهَا . وَقَالَ الْهَادِي عليه السلام : وَفِي ذَلِكَ مَا حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ قَالَ : قَرَأْتُ مُصْحَفَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام عِنْدَ عَجُوزٍ مُسِنَّةٍ مِنْ وَلَدِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام ⁽¹⁾ فَوَجَدْتُهُ مَكْتُوبًا أَجْزَاءً بِحُطُوطٍ مُخْتَلِفَةٍ ، فِي أَسْفَلِ جُزْءٍ مِنْهَا : وَكَتَبَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، وَفِي أَسْفَلِ آخَرٍ : وَكَتَبَ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ ، وَفِي آخَرٍ : وَكَتَبَ أَبُو ذَرٍّ ، وَفِي آخَرٍ : وَكَتَبَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ ، وَفِي آخَرٍ : وَكَتَبَ الْمُقْدَادُ : كَأَنَّهُمْ تَعَاوَنُوا عَلَى كِتَابَتِهِ .

قَالَ جَدِّي الْقَاسِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام ⁽²⁾ : فَقَرَأْتُهُ فَإِذَا هُوَ هَذَا الْقُرْآنُ الَّذِي فِي أَيْدِي النَّاسِ حَرْفًا حَرْفًا ، لَا يَزِيدُ حَرْفًا ، وَلَا يَنْقُصُ حَرْفًا ، غَيْرَ أَنَّ مَكَانَ ﴿ قَتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ﴾ [التوبة : 123] { اقْتُلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ } ، وَقَرَأْتُ فِيهِ الْمُعَوِّذَتَيْنِ . انْتَهَى . [مجموع رسائل الإمام الهادي 463] .

ذَكَرَ ابْنُ خَلِّكَانٍ مَا مَعْنَاهُ : أَنَّ هَذِهِ الشَّرِيفَةَ ⁽³⁾ نَفِيسَةُ بِنْتُ الْحَسَنِ ⁽⁴⁾ الْمَذْكُورِ ، وَهِيَ مَشْهُورَةٌ بِالْفُضْلِ ، وَالْعِبَادَةِ ، وَالزُّهْدِ ، وَالْكَرَامَاتِ الْمَشْهُورَةِ ، وَمَشْهُدُهَا

(1) فِي النُّسخِ : الْحُسَيْنُ بْنُ زَيْدٍ ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ . تَوَلَّى الْمَدِينَةَ مِنْ قَبْلِ الدَّوَانِيقِيِّ مُدَّةَ خَمْسِ سَنَوَاتٍ ، ثُمَّ غَضِبَ عَلَيْهِ فَعَزَلَهُ ، وَأَخَذَ كُلَّ شَيْءٍ ، وَحَبَسَهُ بِبَغْدَادَ ، فَلَمْ يَزَلْ مَحْبُوسًا حَتَّى مَاتَ الدَّوَانِيقِيُّ ؛ فَأَخْرَجَهُ وَلَدُهُ الْمَهْدِيُّ فَرَدَّ لَهُ كُلَّ شَيْءٍ ذَهَبَ عَلَيْهِ . ثَوْبِي سَنَةِ 168 هـ . تَهْذِيبُ الْأَنْسَابِ 105 ، وَالْفَخْرِيُّ فِي أَنْسَابِ الطَّالِبِيَّةِ 130 ، وَالْمَجْدِيُّ 203 ، وَالشَّجَرَةُ الْمُبَارَكَةُ 55 ، وَوَفَايَاتُ الْأَعْيَانِ 2/ 169 .

(2) ابْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، الْمُلَقَّبُ بِالرَّسِّيِّ ؛ لَتَمَرُّكَزِهِ فِي جَبَلِ الرَّسِّ قَرِيبَ الْمَدِينَةِ الْمُتَوَرَّةِ غَرْبًا : انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ أَهْلِ الْبَيْتِ فِي عَصْرِهِ ، وَتَمَيَّزَ بِالْفُضْلِ عَلَى أَتْنَاءِ دَهْرِهِ . وَوَلَدَ سَنَةَ 170 هـ . وَدَعَا إِلَى اللَّهِ سَنَةَ 199 هـ ، وَلَبِثَ فِي دُعَاءِ الْخَلْقِ إِلَى أَنْ تَوُفِّيَ فِي جَبَلِ الرَّسِّ سَنَةَ 246 هـ عَلَى الصَّحْبِ . لَهُ عليه السلام مُؤَلَّفَاتٌ مِنْهَا : الدَّلِيلُ الْكَبِيرُ ، وَالصَّغِيرُ ، وَالْعُدَّةُ وَالْوُجُودُ ، وَالرَّدُّ عَلَى ابْنِ الْمُقَفَّعِ ، وَالرَّدُّ عَلَى النَّصَارَى ... طُبِعَتْ بَعْضُ رَسَائِلِهِ فِي مُجَلَّدَيْنِ . التَّحْفُ 145 ، وَالشَّافِي 1/ 262 ، وَالْأَعْلَامُ 5/ 171 ، وَالْحَدَائِقُ 2/ 1 ، وَالْإِفَادَةُ 88 ، وَالزِّيَادَةُ لِمَحْمُودٍ صَبْحِي 115 ، وَالْمَصَابِيحُ 555 .

(3) أَيِ الْعَجُوزِ الْمُسِنَّةِ أَتَمَّا . تَمَتْ . وَقَوْلُهُ : الْمَذْكُورِ بَعْدَ ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ : أَيِ الْحُسَيْنِ .

(4) فِي الْأَصْلِ : تَقِيَّةُ بِنْتُ الْحُسَيْنِ ؛ وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ . ثَوْبِي سَنَةِ 170 هـ . وَوَفَايَاتُ الْأَعْيَانِ 2/ 169 .

بِمَصْرِ ، مَشْهُورٌ مَزُورٌ . وَلِزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ ⁽¹⁾ قِرَاءَةٌ مُفْرَدَةٌ .

[حُكْمُ الْعَمَلِ بِالشَّوَادِ]

(و) أَمَّا الْعَمَلُ بِهَا : فَعِنْدَ أَئِمَّتِنَا ⁽²⁾ ، وَالْحَنَفِيَّةِ ، وَالْمُرَنِّيِّ ، وَاحِدِ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ : (هِيَ كَأَخْبَارِ الْآحَادِ فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ بِهَا) ⁽³⁾ : أَيُّ بِمُقْتَضَاهَا ، أَوْ نَذْبِهِ ، أَوْ تَحْرِيمِهِ ، أَوْ إِبَاحَتِهِ ، أَوْ كَرَاهَتِهِ فِي الْفُرُوعِ ، وَتَحْرِيمِهِ فِي الْأُصُولِ ، وَمَا تَعَمُّ بِهِ الْبُلُوَى عِلْمًا : كَقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ : { فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَّابِعَاتٍ } ، { وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا } ، { فَيَتَعَيَّنُ السَّابِغُ } ، وَقَطْعُ الْيَمِينِ ؛ لِأَنَّ عَدَالََةَ الرَّوَايِ تُوجِبُ الْقَبُولَ ؛ فَتَعَيَّنَ كَوْنُهَا قُرْآنًا ، أَوْ خَبْرًا آحَادِيًّا ؛ وَقَدْ بَطَلَ ؛ لِمَا مَرَّ كَوْنُهَا قُرْآنًا ؛ فَتَعَيَّنَ كَوْنُهَا خَبْرًا آحَادِيًّا ؛ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ انْتِفَاءِ حُصُوصِ قُرْآنِيَّتِهَا انْتِفَاءُ عُمُومِ خَبَرِيَّتِهَا ؛ وَوُقُوعُ الْخَطَا مِنْ الرَّوَايِ لِإِنَّمَا هُوَ فِي الْوَصْفِ بِالْقُرْآنِيَّةِ ؛ وَإِنَّمَا يَبْطُلُ الْعَمَلُ إِذَا كَانَ فِي الْمَثْنِ لَا فِي الْوَصْفِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ رُوِيَ فِي الْكَشَافِ [495/1] عَنْ عَلِيٍّ ⁽⁴⁾ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَزَيْدٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُمْ قَرَأُوا : { أُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ } ⁽⁵⁾ ، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ : وَاللَّهِ مَا نَزَلَتْ إِلَّا هَكَذَا ، وَلَمْ يَعْمَلْ بِمُوجِبِهَا ! . [الكشاف 1/494] .

(1) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْفُصُولِ : قَدْ صَنَعَ فِيهَا أَبُو حَيَّانٍ كِتَابًا جَمَعَهَا فِيهِ : سَمَاءُ النَّبَرِ الْجَلِيِّ ، فِي قِرَاءَةِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ . ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَنْدِيِّ ، وَحَكَى نَشْوَانٌ فِي شَرْحِ الرَّسَالَةِ [الحدود العين 186] عَنْ السَّيِّدِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ فِي كِتَابِ الدَّعَاةِ 172 فِي فَضْلِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ ⁽⁶⁾ مَا لَفْظُهُ : وَمِنْهَا اخْتِصَاصُهُ بِعِلْمِ الْقُرْآنِ وَوُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ . تَمَّتْ مِنْهُ .

(2) حَكَاهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ الْبُؤَيْطِيُّ . وَذَهَبَ الْجُوزْجَانِيُّ وَالْعَزَازِيُّ إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ ، وَلَا تُثَبِّتُ بِهَا الْأَحْكَامُ . يَنْظُرُ أَصُولُ السَّرْحِيِّ 1/281 ، وَمَخْتَصَرُ الْمُنْتَهَى 1/382 . وَشَرَحَ مَخْتَصَرَ الْمُنْتَهَى الْأُصُولِي 1/287 ، وَالْبَرْهَانَ 1/427 ، وَبَيَانَ الْمَخْتَصَرِ 1/473 ، وَتَشْنِيفَ الْمَسَامِعِ 1/322 .

(3) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأُمَهَّتْ نِسَائِكُمْ وَرَبَّيْبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء: 23] .

قُلْنَا : إِنَّمَا لَمْ يَعْمَلْ بِمُوجِبِهَا ؛ **لِقَوْلِهِ** عليه السلام : «مَنْ نَكَحَ امْرَأَةً ثُمَّ طَلَقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ - حَرُمَتْ عَلَيْهِ أُمُّهَا وَلَمْ تَحْرُمْ عَلَيْهِ ابْنَتُهَا» ⁽¹⁾ .

فَإِنْ قِيلَ : فَكَانَ يَنْبَغِي تَرْجِيحُ مَا رَوَى عَلِيُّ عليه السلام وَإِنْ كَثُرَ رَوَايَ مُعَارِضِهِ ؛ **لِعِضْمَتِهِ** وَحُجَّتِهِ قَوْلِهِ عِنْدَكُمْ ⁽²⁾ - **قُلْتُ** : الْأَمْرُ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ رُجِّحَ مُعَارِضُهُ ؛ لِكُونِهِ نَصًّا فِي الْمَقْصُودِ ، وَبِاخْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ خَارِجًا مَخْرَجَ الْعَالِبِ ، أَوْ جَوَابَ سُؤَالٍ ، أَوْ حَادِثَةٍ مُتَجَدِّدَةٍ ؛ وَفَرِيئَةُ ذَلِكَ تَرْجِيحُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْبَيْتِ عليهم السلام ؛ وَهُمْ أَعْرَفُ بِمُرَادِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(و) مِنَ الْقُرْآنِ الْفَاتِحَةُ ، وَالْمُعَوِّذَتَانِ . وَخِلَافُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي اثْبَاتِهِمَا فِي الْمُضْحَفِ لَا فِي كَوْنِهِمَا قُرْآنًا .

فَأَمَّا (الْبِسْمَلَةُ) فَلَيْسَتْ آيَةً فِي التَّوْبَةِ **اتِّفَاقًا** ، وَهِيَ بَعْضُ آيَةٍ مِنْ سُورَةِ النَّمْلِ **اتِّفَاقًا** ، وَ(آيَةٍ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ) مِنَ الْمَذَاهِبِ : وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ السَّلَفِ ، وَالشَّافِعِيَّةِ ، وَابْنِ كَثِيرٍ قَارِي مَكَّةَ ، وَقَالُونَ أَثْبَتَ قُرَاءَةُ الْمَدِينَةِ ، وَعَاصِمٍ ، وَالْكِسَائِيِّ مِنْ قُرَاءَةِ الْكُوفَةِ ؛ لِاجْتِمَاعِ الْعِتْرَةِ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ عليه السلام ، وَالِاتِّفَاقِ عَلَى اثْبَاتِهَا فِي أَوَائِلِ السُّورِ غَيْرِ التَّوْبَةِ خَطًّا فِي الْمُضْحَفِ ⁽³⁾ ؛ وَلَمَّا رُوِيَ فِي

(1) شرح التجريد 9/3 ، والشَّافِعِيُّ 2/158 ، وَأَصُولُ الْأَحْكَامِ 424/1 ، وَالتِّرْمِذِيُّ 3/425 رقم 1117 .
(2) **قُلْتُ** : وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامِيَّةُ . وَتَوَقَّفَ الْإِمَامُ شَرَفُ الدِّينِ فِي ذَلِكَ ، وَأَهْلُ الْمَذْهَبِ اعْتَمَدُوا رَوَايَةَ الْإِمَامِ زَيْدٍ ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام : وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ : «حَرَّمَ اللَّهُ مِنَ النَّسَبِ سَبْعًا ، وَمِنْ الصُّهْرِ سَبْعًا ... وَالسَّبْعُ مِنَ الصُّهْرِ : فَاِمْرَأَةُ الْأَبِ ، وَامْرَأَةُ الْإِبْنِ ، وَأُمُّ الْمَرْأَةِ : دَخَلَ بِالْبَنَةِ ، أَمْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، وَابْنَتُهَا إِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا ... » . يَنْظُرُ مَجْمُوعُ الْإِمَامِ زَيْدٍ 306 ، وَأَصُولُ الْأَحْكَامِ 424/1 ، وَتَمَتَّةُ الْإِعْتِصَامِ 3/212 ، وَاللُّمَعَةُ الدَّمَشْقِيَّةُ 5/177 ، وَالطَّبْرِيُّ 4/424 .

(3) **وَأَمَّا كِتَابَةُ أَسْمَاءِ السُّورِ** ، وَأَعْدَادُ الْآيِ ، وَالْكَلِمَاتِ ، وَالْخُرُوفِ - فَلَمْ يَكُنْ فِي زَمَنِ جَمْعِ الْقُرْآنِ وَكِتَابَةِ الْمَصَاحِفِ ؛ **وَلَكِنَّمَا** هِيَ حَادِثَةٌ ابْتَدَعَهَا الْمُتَأَخَّرُونَ . وَوَقَفْتُ عَلَى مُضْحَفٍ فِي مَسْجِدِ الشَّهِيدَيْنِ بِصَنْعَاءَ بِحَظِّ كُوفِيٍّ ، يُرَوِّى أَنَّهُ مِنْ عَهْدِ الصَّحَابَةِ غَيْرِ مَرْسُومٍ فِيهِ ذَلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ : **قُلْتُ** : وَهَذَا الْمُضْحَفُ الْيَوْمَ بِمَكْتَبَةِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ التَّابِعَةِ لِلْأَوْقَافِ ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ بِمُضْحَفِ الْإِمَامِ عَلِيٍّ عليه السلام . وَقَالَ فِي فَهْرَسْتٍ كُتِبَ الْخِزَانَةُ الْمُتَوَكِّلِيَّةُ 2 : **الْمُضْحَفُ الشَّرِيفُ هُوَ** أَحَدُ الْمَصَاحِفِ الَّتِي أُرْسِلَتْ إِلَى

الْأَحْكَامَ عَنْهُ عليه السلام **أَنَّهُ قَالَ** : «كُلُّ صَلَاةٍ لَا يُجْهَرُ فِيهَا بِـ **﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾** - فَهِيَ آيَةٌ اخْتَلَسَهَا الشَّيْطَانُ» ؛ **وَالْآيَاتُ تَخْتَصُّ بِالْقُرْآنِ ، وَهِيَ فِي أَمَالِي أَحْمَدَ بْنِ عِيسَى عليه السلام بِإِسْنَادِهِ إِلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام ، عَنْهُ عليه السلام ⁽¹⁾ .**

وَفِيهِ بِإِسْنَادِهِ إِلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام **أَنَّهُ قَالَ : «آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَرَكَهَا النَّاسُ : **﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾** » ⁽²⁾ .**

وَأَخْرَجَ ابْنُ خُزَيْمَةَ ، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي الْمَعْرِفَةِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ ، مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ⁽³⁾ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه **قَالَ : اسْتَرَقَ الشَّيْطَانُ مِنَ النَّاسِ أَعْظَمَ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ : **﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾** ⁽⁴⁾ .**

وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي الشَّعْبِ ، وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ ، مِنْ طَرِيقِ مُجَاهِدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ **قَالَ : أَغْفَلَ النَّاسُ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ تَنْزِلْ عَلَى أَحَدٍ سِوَى**

الْأَقْطَارِ فِي أَيَّامِ عُثْمَانَ بِحَظِّ الصَّحَابَةِ، فِي رَقٍّ حَجْمُهُ 34x34 سم، وَقَدْ ذَهَبَ مِنْهُ جُملَةٌ أَوْزاقٍ، وَالبَاقِي مِنْهُ أَكْثَرُهُ، عَدَدُ صَحَائِفِهِ 540، **وَالَّذِي** ذَهَبَ مِنْهُ كَانَ ذَهَابُهُ فِي الْمُدَّةِ الْقَرِيبَةِ مُنْذُ حَمْسِينَ عَامًا، بَعْدَ أَنْ تَنَافَسَ النَّاسُ فِي اقْتِنَاءِ الْأَنْثَارِ اليمينية؛ وَقَدْ أَخْبَرَ جَمَاعَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَصْرِ مِمَّنْ كَانَ شَاهِدَ هَذَا الْمُصْحَفِ وَقَرَأَهُ **أَنَّهُ** كَانَ كَامِلًا، **وَأَتَتْهُمْ** شَاهَدُوا فِي خِتَامِهِ **مَا لَفِظَهُ** : وَكَتَبَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَمِمَّنْ أَخْبَرَ وَشَاهَدَ هَذَا الْقَاضِي الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجَنْدَارِيُّ **أَنَّهُ** شَاهَدَ هَذَا فِي سَنَةِ 1312 هـ، وَأَخْبَرَ السَّيِّدُ الْعَلَامَةُ عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنِ الشَّامِيِّ عَنْ شَيْخِهِ الْجَنْدَارِيِّ بِمِثْلِ مَا تَقَدَّمَ. وَرَوَى الْقَاضِي الْعَلَامَةُ الصَّفِيُّ أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ الْجَرَّافِيُّ عَنْ شَيْخِهِ الْعَلَامَةِ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنِ الْمَعْرِبِيِّ بِنَحْوِ هَذَا، وَزَادَ : أَنَّهُ كَانَ بِجَنْبِ اسْمِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام **مَا لَفِظَهُ** : وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ.

وَمِمَّا يُدْمِي الْقَلْبَ أَنَّ الْمُصْحَفَ أَخْرَجَ مِنَ الْمَكْتَبَةِ أَيَّامَ عَلِيٍّ عَفَاشٍ، وَتَقَرَّبَ بِهِ وَزِيرُهُ لِلْأَوْقَافِ الْهَتَارُ إِلَيْهِ، وَسَمِعَتْ أَنَّهُ عِنْدَ الْقَاضِي عَلِيِّ أَبِي الرَّجَالِ بِمَكْتَبِ الرَّئَاسَةِ، إِنْ لَمْ يَكُنُوا قَدْ بَاعُوهُ إِلَى تُرْكِيَا! وَهَذِهِ إِحْدَى الْجَرَائِمِ الْبَشِيعَةِ، وَالْجُرْأَةُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي جَانِبِ تَذْمِيرِ التَّرَاثِ، وَلَا سِيَّمَا تَرَاثِ الرَّيْثِيَّةِ.

(1) أمالي أحمد بن عيسى 1/ 245 رقم 321، والأحكام 1/ 90، وأصول الأحكام 1/ 113 رقم 381 .

(2) أمالي أحمد بن عيسى 1/ 249 رقم 334، ومصنف عبدالرزاق 2/ 90 رقم 12612 .

(3) ابن هشام الأسديّ الواليّ. تابعي، محدث، كثير. **قَتَلَهُ** الْحَجَّاجُ فِي شَعْبَانَ سَنَةِ 94 هـ. رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ وَأَثْمُنًا. تهذيب الكمال 10/ 358، وطبقات ابن سعد 6/ 256، والجداول (خ).

(4) سنن البيهقي 2/ 50، ومعرفة السنن والآثار 2/ 521 .

النَّبِيِّ ﷺ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ سُلَيْمَانَ بْنُ دَاوُدَ : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾⁽¹⁾ .
 والدَّارُ قُطْنِي ، والطَّبْرَانِي فِي الْأَوْسَطِ ، عَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : «لَا
 أَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى أُخْبِرَكَ بِآيَةٍ لَمْ تَنْزِلْ عَلَى نَبِيِّ بَعْدَ سُلَيْمَانَ غَيْرِي ! ثُمَّ
 قَالَ : بِأَيِّ شَيْءٍ تَفْتَتِحُ الْقُرْآنَ إِذَا افْتَتَحْتَ الصَّلَاةَ ؟ قُلْتُ : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
 الرَّحِيمِ﴾ ، قَالَ : هِيَ ، هِيَ»⁽²⁾ .

وَأَخْرَجَ الْوَاحِدِيُّ^[6] بِالْإِسْنَادِ إِلَى عِكْرِمَةَ وَالْحَسَنِ قَالَا : أَوَّلُ مَا نَزَلَ مِنَ
 الْقُرْآنِ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ، أَوَّلُ سُورَةٍ ﴿أَقْرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ .
 وَالْوَاحِدِيُّ^[10] ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : نَزَلَتْ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
 الرَّحِيمِ﴾ فِي كُلِّ سُورَةٍ .

وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ تَرَكَ مِائَةً وَثَلَاثَةَ عَشَرَ آيَةً⁽³⁾ .
 وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ الصَّرِيحَةِ⁽⁴⁾ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا وَجْهُ مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي سُورَةِ الْمُلْكِ : إِنَّهَا
 ثَلَاثُونَ آيَةً⁽⁵⁾ . وَفِي سُورَةِ الْكَوْثَرِ إِنَّهَا ثَلَاثُ آيَاتٍ ؛ مَعَ أَنَّ الْعَدَدَ حَاصِلٌ بِدُونِهَا -
 فَقَدْ أُجِيبَ : بِأَنَّهُ أَرَادَ مَا هُوَ خَاصَّةُ السُّورَتَيْنِ ؛ فَإِنَّ الْبَسْمَلَةَ كَالشَّيْءِ الْمَشْتَرَكِ فِيهِ

(1) شعب الإيمان 2 / 437 رقم 2328 ، وينظر الدر المنثور 26 / 1 .

(2) الدارقطني 1 / 310 رقم 29 ، والبيهقي 10 / 62 ، والطبراني في الأوسط 1 / 196 رقم 625 .

(3) شعب الإيمان 4 / 24 رقم 2135 .

(4) (نَحْوُ مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَنَحَّى الْكِتَابَ فَقَدَّ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
 الرَّحِيمِ آيَةً ، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ آيَةً ، ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آيَةً ، ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ آيَةً
 ﴿إِلَّاكَ نَعْبُدُ وَإِلَيْكَ نَسْتَعِينُ﴾ آيَةً ، ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ آيَةً ، ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ
 الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ آيَةً . ابن خزيمة 1 / 249 ، والدارقطني 1 / 307 ، والحاكم 1 / 232 ،
 والبيهقي 2 / 44 ، والمعرفة 1 / 510 ، وينظر الدر المنثور 1 / 206 . تمت منه . وَقَالَ فِي الْأُمِّ 2 / 155 :
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْآيَةُ السَّابِقَةُ ، فَإِنْ تَرَكَهَا أَوْ بَعْضَهَا لَمْ تُجْزِ الرِّكَعَةُ الَّتِي تَرَكَهَا فِيهَا . وَقَالَ :
 بَلَّغْنِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْتَتِحُ الْقِرَاءَةَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .

(5) أحمد 3 / 159 رقم 7980 ، وابن ماجه 2 / 1244 رقم 3786 ، والترمذي 5 / 164 رقم 2891 .

بَيْنَ الشُّوَرِ ، ثُمَّ إِنَّ سُلَيْمًا - رُجِّحَتْ أَخْبَارُنَا بِمَا تَقَدَّمَ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ ⁽¹⁾ .

[الْمُحْكَمُ وَالْمُتَشَابَهُ]

(و) اَعْلَمَ أَنَّ فِي الْقُرْآنِ مُحْكَمًا وَمُتَشَابِهًا ؛ قَالَ تَعَالَى : ﴿ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ [آل عمران : 7] : أَيِ الْمُحْكَمَاتِ أَصْلُ الْكِتَابِ ؛ بِمَعْنَى أَنَّ الْمُتَشَابِهَ يَرُدُّ إِلَيْهَا : فَ (الْمُحْكَمُ) لُغَةً : الْمُتَقَنُّ ؛ لِأَنَّ الْإِحْكَامَ الْإِتْقَانُ ؛ فَالْقُرْآنُ بِهَذَا الْمَعْنَى كُلُّهُ مُحْكَمٌ ؛ لِإِتْقَانِهِ فِي حُسْنِ نَظْمِهِ ، وَتَرْتِيبِهِ ، وَفِي الْبَلَاغَةِ ؛ قَالَ تَعَالَى : ﴿ كَتَبْنَا أَحْكَامَ ءَايَاتِهِ ثُمَّ فَضَّلْنَا مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ [هود] ؛ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ مُحْكَمٌ كُلُّهُ .

وَاصْطِلَاحًا : (مَا انْضَحَّ مَعْنَاهُ) ؛ فَلَمْ يَخْفَ : سَوَاءٌ كَانَ نَصًّا جَلِيًّا : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَ ﴾ [الإسراء : 32] ، أَوْ ظَاهِرًا : كَدَلَالَةِ الْعُمُومِ فِي رَأْيٍ ، أَوْ مَفْهُومًا : كَدَلَالَةٍ : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ ﴾ [الإسراء : 23] - عَلَى تَحْرِيمِ الضَّرْبِ .

وَمِنْهُ فِي الْأَظْهَرِ مَا قَرِيبَتْهُ ضَرُورِيَّةٌ مُسْتِنْدَةً إِلَى الْعَقْلِ بِلَا وَاسِطَةٍ : نَحْوُ : ﴿ تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ [الأحقاف : 25] ، أَوْ جَلِيَّةٌ : نَحْوُ ﴿ وَسَعَلَ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف : 82] .
(وَالْمُتَشَابَهُ) لُغَةً : مَا يُشَبِّهُ بَعْضُهُ بَعْضًا ؛ وَبِهَذَا الْمَعْنَى يَكُونُ الْقُرْآنُ كُلُّهُ مُتَشَابِهًا ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ بَعْضُهُ بَعْضًا : فِي الْبَلَاغَةِ وَالْإِتْقَانِ ، وَفِي تَصْدِيقِ بَعْضِهِ بَعْضًا ؛ قَالَ تَعَالَى : ﴿ اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا ﴾ [الزمر : 23] ؛ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ الْقَوْلُ : بِأَنَّهُ مُتَشَابَهُ كُلُّهُ .

وَاصْطِلَاحًا : (مُقَابِلُهُ) : أَيِ الْمُحْكَمِ : فَهُوَ مَا خَفِيَ مَعْنَاهُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَوْقَعَ الْمُتَشَابِهَ مُقَابِلًا لِلْمُحْكَمِ ؛ فَيَجِبُ أَنْ يُفَسَّرَ بِمَا يُقَابِلُهُ : كَالْآيَاتِ الَّتِي يُجَاوِزُ ظَاهِرَهَا مُفْتَضَى الْعَقْلِ ، وَيُطَابِقُ الْقَوْلَ بِالْجَبْرِ وَالتَّشْبِيهِ : نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَمَرْنَا

(1) شرح الغاية 1/ 442 ، والكاشف 63 .

مُتَرَفِّيًا ﴿[الإسراء: 16]، ﴿وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: 54]، ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: 15] ⁽¹⁾.

وَيَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ الرَّاسِخُ الثَّابِتُ الْعَقِيدَةُ ؛ لظُهُورِ وَآوِ الْآيَةِ فِي الْعَطْفِ ؛ وَلَا يَلْزُمُ مِنْهُ أَنْ يَقُولَ تَعَالَى : ﴿ءَامَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران: 7] ؛ لِقَرِينَةِ الْعَقْلِ ، وَعَدَمِ لِزُومِ اشْتِرَاكِ الْمُتَعَاظِفِينَ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ ؛ كَمَا فِي ﴿وَيَعْقُوبُ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء: 72] ؛ فَكَافِلَةٌ حَالٌ مِنْ يَعْقُوبَ فَقَطْ ؛ فَتَأَمَّلْ ⁽²⁾.

وَقَائِدَةٌ وَرُودِ الْمُتَشَابِهِ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ الْحَثُّ ⁽³⁾ عَلَى النَّظَرِ ، وَتَرْكِ التَّقْلِيدِ ؛ إِذْ لَوْ وَرَدَ كُلُّهُ مُحْكَمًا - لَمَا احتَاجَ إِلَى كُفَّةٍ ، وَزِيَادَةِ الثَّوَابِ بِمَشَقَّتِهِ ؛ إِذْ هُوَ عَلَى قَدَرِهَا مَعَ اعْتِبَارِ الْمَوْقِعِ ، وَزِيَادَةِ الْحِيطَةِ وَالضَّبْطِ ؛ فَإِنَّ الْحَاصِلَ بَعْدَ الطَّلَبِ أَعَزُّ مِنَ الْمُنْسَاقِ بِلا تَعَبٍ ؛ وَإِرَادَةُ إِصْغَاءِ الْكُفَّارِ إِلَى سَمَاعِهِ حَتَّى يَحْصُلَ لَهُمُ الْبَيَانُ ، وَتَلْزَمَهُمُ الْحُجَّةُ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا سَمِعُوا الْمُحْكَمَ

(1) أَهْلُ الْجَبْرِ يَقُولُونَ : إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُتَرَفِّينَ بِالْفِسْقِ ؛ وَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى . وَالْمَعْنَى عِنْدَ أَهْلِ الْعَدْلِ : أَمَرَ مُتَرَفِّيًا بِالطَّاعَةِ فَعَصَوْا فَفَسَقُوا . وَمَعْنَى ﴿وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ : عَاقَبَ عَلَى مَكْرِهِمْ ؛ وَلَكِنَّا أَسْنَدَ الْمَكْرَ إِلَى اللَّهِ مِنْ بَابِ الْمُشَاكَلَةِ ، وَمِثْلُهَا ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ : يَغْنِي عَاقِبَتُهُمْ عَلَى اسْتِهْزَائِهِمْ .

(2) الْمُؤَلَّفُ يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ : فَكُلُّ تَأْوِيلِ الْمُجِبَّةِ يَجِبُ الْوُقُوفُ عَلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ ، وَيَقْصُرُونَ الْعِلْمَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى . فَأَمَّا الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ إِلَّا التَّسْلِيمُ مُرَدِّدِينَ إِيمَانَهُمْ بِتَسْلِيمٍ أَعْمَى لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا . وَقَالَ أَهْلُ الْعَدْلِ : الرَّاسِخُونَ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ ؛ وَذَلِكَ مُقْتَضَى وَصْفِهِمْ بِالرُّسُوحِ حَالَةَ كَوْنِهِمْ قَائِلِينَ : آمَنَّا بِهِ : أَنِي بِمُحْكَمِهِ وَمُتَشَابِهِهِ حَسَبَ التَّأْوِيلِ السَّائِعِ عَقْلًا وَشَرْعًا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ ابْتَلَى عِبَادَهُ بِالْبَحْثِ ، وَالتَّنْقِيبِ ، وَتَمْيِيزِ الْحَقِّ مِنَ الْبَاطِلِ ، وَفِي هَذَا تَقَادَحَتِ الْعُقُولُ ، وَتَفَاوُتَتِ الْمَرَاتِبُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(3) إِشَارَةٌ إِلَى جَوَابِ سُؤَالِ أَوْرَدَهُ الْمَلَا حِدَّةُ وَالْمُجِبَّةُ : وَهُوَ أَنْ قَالُوا : كِتَابُ اللَّهِ عِنْدَكُمْ مُشْتَوِلٌ عَلَى الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ ؛ فَلَوْ كَانَ صَانِعُ الْعَالَمِ عَدْلًا لَمَا أَوْرَدَ فِيهِ الْمُتَشَابِهَ ؛ لِأَنَّهُ كَالْتَّعَمُّيَةِ عَلَى الْعِبَادِ .

ثُمَّ افْتَرَقُوا : فَقَالَتِ الْمُلْحِدَةُ : فَلَيْسَ إِلَّا أَنَّهُ لَا صَانِعَ لِلْعَالَمِ . وَقَالَتِ الْمُجِبَّةُ : لَيْسَ إِلَّا أَنَّهُ يَصُدِّرُ عَنْهُ الْقَبِيحَ وَلَا يَقْبِضُ مِنْهُ ؛ فَكُنَّا غَيْرُهُ مِنَ الْقَبَائِحِ . وَأَجَابَ أَهْلُنَا وَشَيْوَحُنَا بِوَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : عَلَى الْمُلْحِدَةِ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ أَنَّ الدَّلَالَهَ قَدْ قَامَتْ عَلَى إِثْبَاتِهِ تَعَالَى ، وَعَلَى أَنَّهُ عَدْلٌ حَكِيمٌ ؛ فَيَنْطَعُ بِأَنَّهُ لَا يَصُدِّرُ ذَلِكَ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ عِلْمِيَّةٍ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ فِي إِيرَادِهِ زِيَادَةَ الْحَثِّ . . إلخ . ذَكَرَ مَعْنَاهُ الشَّيْخُ لُطْفُ اللَّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي حَوَاشِي الْمُفْصُولِ 180 . تَمَّتْ مِنْهُ . وَنَظَرَ هَامِشُ الْكَاشِفِ 65 .

أَعْرَضُوا عَنْ سَمَاعِهِ ؛ كَمَا حَكَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ ﴾ [فصلت : 26] ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْمُتَشَابِهَ فَأَضْعَوْا إِلَى سَمَاعِهِ ؛ طَلَبًا لِلطَّعْنِ فِيهِ ؛ فَلَمْ يَجِدُوا ؛ فَلَزِمَتْهُمْ الْحُجَّةُ عِنْدَ ذَلِكَ .

[شُرُوطُ الِاسْتِدْلَالِ بِالْكِتَابِ]

وَأَعْلَمَ أَنَّ لِلِاسْتِدْلَالِ بِالْكِتَابِ الْعَزِيزِ فِي الْجُمْلَةِ شُرُوطًا ⁽¹⁾ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَعْلَمَ الْمُسْتَدِلُّ أَنَّ الْخِطَابَ بِهِ لَا يَقَعُ عَلَى وَجْهِ يَقْبُحُ : كَالْإِخْبَارِ بِالْكَذِبِ ، وَالْأَمْرِ بِالْقَبِيحِ ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْحَسَنِ ؛ لِأَنَّ تَجْوِيزَ ذَلِكَ يَسُدُّ بَابَ الثَّقَةِ بِخِطَابِهِ .

(و) ثَانِيهَا : أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ (كَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مَا لَا مَعْنَى لَهُ) ؛ بَلْ كُلُّ لَفْظٍ مِنْ أَلْفَاظِهِ لَهُ مَعْنَى . وَمَعَانِيهِ وَاضِحَةٌ بَيِّنَةٌ مُسْتَقِيمَةٌ لَا تَخْفَى : إِمَّا حَقِيقَةً ، أَوْ مَجَازِيَةً : لُغَوِيَّةً ، أَوْ شَرْعِيَّةً ، أَوْ عُرْفِيَّةً ، وَيَصِحُّ مَعْرِفَتُهَا لِكُلِّ أَحَدٍ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ ، وَإِلَّا كَانَ هَذَا نَاقِضًا ، وَانْتَقَضَ الْعَرَضُ بِالْخِطَابِ : أَغْنَى فَهَمَّ الْمَعْنَى ، وَصَارَ كَخِطَابِ الْعَرَبِيِّ بِالْعَجَمِيَّةِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُهُ تَفْهَمُهَا ؛ وَذَلِكَ لَا يَلِيْقُ بِالْحَكِيمِ تَعَالَى ؛ (خِلَافًا لِلْحَشَوِيَّةِ) بِفَتْحِ الشَّيْنِ نِسْبَةً إِلَى الْحَشَا ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَجْلِسُونَ أَمَامَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فِي حَلَقَتِهِ فَوَجَدَ كَلَامَهُمْ رَدِيًّا ؛ فَقَالَ : رُدُّوا هَؤُلَاءِ إِلَى حَشَا الْحَلَقَةِ : أَيْ جَانِبِهَا ؛ وَالْجَانِبُ يُسَمَّى حَشًّا ؛ وَمِنْهُ الْأَحْشَاءُ لِجَوَانِبِ الْبُطْنِ . وَقِيلَ : بِإِسْكَانِهَا ؛ لِأَنَّ مِنْهُمْ الْمُجَسِّمَةَ ؛ وَالْجَنْسُ مَحْشُوٌّ . وَقِيلَ : لِكَثْرَةِ رَوَايَتِهِمُ الْأَخْبَارَ ، وَقَبُولِهِمْ لِمَا وَرَدَ عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ انْكَارٍ ؛ فَكَأَنَّهُمْ مَنْسُوبُونَ إِلَى حَشْوِ الْكَلَامِ ؛ فَقَالُوا : إِنَّ فِيهِ الْمُهْمَلَّ ؛ مُحْتَجِّينَ بِمَا وَرَدَ فِي أَوَائِلِ السُّورِ مِنَ الْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ : نَحْوِ ﴿ اَلَمْ ﴾ ، ﴿ طه ﴾ ، ﴿ طسَمَ ﴾ .

قُلْنَا : لَهَا مَعَانٍ يَعْرِفُهَا أُولُوا الْعِلْمِ ؛ وَلِذَا اخْتَلَفَ الْمُفَسِّرُونَ فِيهَا عَلَى أَقْوَالٍ

(1) أَمَّا شُرُوطُهُ التَّفْصِيلِيَّةُ فَقَدْ تَقَدَّمَ إِشَارَةٌ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا ، وَسَتَأْتِي بِقِيَّتِهَا فِي مَحَالِّهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . مِنْهُ .

قَرِيَّةٍ مِنْ سَبْعِينَ قَوْلًا⁽¹⁾ ! ذَكَرَهُ الْبَارِزِيُّ⁽²⁾ : مِنْهَا : أَنَّهَا أَسْمَاءُ لِلسُّورِ لِتُعْرَفَ كُلُّ سُورَةٍ بِمَا افْتُبِحَتْ بِهِ . وَقِيلَ : سِرٌّ بَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَبَيْنَ نَبِيِّهِ ﷺ . وَقِيلَ : حُرُوفٌ مَأْخُودَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى : كَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ فِي ﴿ كَهَيْعَتِ ﴾ : إِنَّ الْكَافَ مِنْ كَافٍ ، وَالْهَاءُ مِنْ هَادٍ ، وَالْيَاءُ مِنْ حَكِيمٍ ، وَالْعَيْنُ مِنْ عَلِيمٍ ، وَالصَّادُ مِنْ صَادِقٍ . وَقِيلَ : أَفْسَامُ أَفْسَمَ اللَّهُ بِهَا ؛ لِشَرَفِهَا وَفَضْلِهَا ، وَاخْتَارَهُ الْإِمَامُ الْمَهْدِيُّ الْحُسَيْنُ بْنُ الْقَاسِمِ الطَّلَخَانِيُّ⁽³⁾ فِي تَفْسِيرِهِ الْغَرِيبِ ، وَالْإِمَامُ الْمَنْصُورُ بِاللَّهِ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّلَخَانِيُّ ؛ قَالَ : بِدَلِيلِ الْعَطْفِ عَلَيْهَا بِمُقْسَمٍ بِهَا .

وَجَوَابُهَا : إِمَّا مَذْكُورٌ : نَحْوُ ﴿ يَسْ ﴾ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ، وَإِمَّا مُقَدَّرٌ : نَحْوُ ﴿ قَ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ﴾ . وَأَيْضًا فَإِنَّهُ خِطَابُ أَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ : فَإِمَّا أَنْ يُرِيدَ بِهِ الْحِفْظَ وَالتَّفَهُّمَ ، وَإِمَّا أَنْ يُرِيدَ بِهِ إِفْهَامَنَا ؛ وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ ؛ فَتَعَيَّنَ الثَّانِي ؛ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَا لَهُ مَعْنَى يُعْقَلُ ؛ فَثَبَّتَ أَنَّ خِطَابَ الْحَكِيمِ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ لَهُ مَعْنَى ؛ فَلِذَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ﴾ [النساء : 82] .

(و) ثَالِثُهَا : أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ (لَا) يُوجَدُ فِيهِ (مَا الْمُرَادُ بِهِ خِلَافُ ظَاهِرِهِ مِنْ دُونِ دَلِيلٍ) يَدُلُّ عَلَيْهِ وَقَدْ حَاجَةَ الْمُكَلَّفِ⁽⁴⁾ ؛ فَأَمَّا مَعَ الدَّلِيلِ فَذَلِكَ كَثِيرٌ كَمَا فِي : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ ؛ فَالْمُرَادُ غَيْرُ ظَاهِرِهِ مِنَ الْإِطْلَاقِ ؛ وَهُوَ التَّابِعُ ؛ لِقِرَاءَةِ ابْنِ

(1) ينظر الإلتقان 513/2 ، والبرهان في علوم القرآن 165/1 ، ومعتزك الأقران 120/1 .

(2) أَبُو الْقَاسِمِ هَبَةُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْحَمَوِيُّ ، الشَّهِيرُ بِالْبَارِزِيِّ . مُفَسِّرٌ ، فَقِيهٌ ، مُحَدِّثٌ ، مُصَنِّفٌ ، وَقَاضٍ . تُوُفِيَ سَنَةَ 738 هـ . لَهُ : أَنْوَارُ التَّحْصِيلِ ، فِي أَسْرَارِ التَّنْزِيلِ . وَالْأَسَاسُ ، فِي مَعْرِفَةِ إِلَهِ النَّاسِ . وَالتَّيْبَانُ ، فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ . وَغَيْرُهَا . ينظر الدرر الكامنة 401/4 ، والأعلام 13/8 .

(3) وَلِدَ سَنَةَ 356 هـ . إِمَامٌ مُجْتَهِدٌ مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الزَّيْدِيَّةِ . دَعَا سَنَةَ 393 هـ ، وَاسْتَشْهِدَ سَنَةَ 404 هـ بِعَرَارٍ بِالْقُرْبِ مِنْ رِيْدَةٍ ، وَقَبْرُهُ مَشْهُورٌ مَزُورٌ . لَهُ تَفْسِيرٌ غَرِيبُ الْقُرْآنِ ، وَنَهْجُ الْحِكْمَةِ ، وَكِتَابُ الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الثَّقَلَيْنِ وَالتَّنَاقُ ، وَكِتَابُ شَوَاهِدِ الصُّنْعِ ، وَكِتَابُ الدَّامِغِ ، وَالرَّدُّ عَلَى الْمُلْحِدِينَ ، وَقَدْ طُبِعَ مَجْمُوعٌ يَحْتَوِي عَلَى أَكْثَرِ رَسَائِلِهِ . ينظر التحف شرح الزلف 202 ، وأعلام المؤلفين الزيدية 386 .

(4) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا مُطْلَقٌ مُقَيَّدٌ بِمَا سَيَأْتِي مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

مَسْعُودٌ : مُتَتَابِعَاتٍ .

و«مَا» بِمَعْنَى شَيْءٍ ؛ وَالْمُرَادُ بَدَلٌ أَوْ نَعْتُ عَلَى الرَّائِينَ ، لَا مَوْصُولَةٌ : لِعَدَمِ دُخُولِ الْمَوْصُولِ عَلَى مِثْلِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ . ذَكَرَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ ، وَالرَّضِيُّ⁽¹⁾ .
(خِلَافًا)⁽²⁾ لِبَعْضِ الْمُزْجِيَّةِ ؛ فَيَقُولُونَ فِي آيِ الْوَعِيدِ : إِنَّ الْمُرَادَ بِهَا خِلَافٌ

(1) ينظر كافيته ابن الحاجب 3 / 116 ، والأصول في النحو 2 / 267 .

(2) وَذَكَرَ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ [الكَاشِفُ 69] خِلَافًا لِلْبَاطِنِيَّةِ ؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّ لَهُ مَعْنَى بَاطِلًا خِلَافَ ظَاهِرِهِ مِنْ دُونِ دَلِيلٍ ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْبَقَرَةِ عَائِشَةُ ! وَبِالْحَبِيبِ وَالطَّاعُوتِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ! وَبِالْأَمْهَاتِ الْعُلَمَاءُ ! وَتَحْرِيمُ مُحَالَفَتِهِمْ فِيهِ . وَفِيهِ [397] أَنَّهُ سَيَأْتِي أَنَّ هَذَا مِنَ التَّأْوِيلِ الْمُتَعَسِّفِ ؛ وَالتَّأْوِيلُ يُلْزِمُهُ الدَّلِيلُ . عَلَى أَنَّ لَوْ فَرَضْنَا ذَلِكَ قَوْلًا لَهُمْ هُنَا فِيمَا عَلِمَ أَنَّمَا ذَكَرُوهُ هُوَ الْمُرَادُ فَيُحَقِّقُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ .
وَلَا يَلَايَ لَمْ أَعْثُرْ عَلَى مَا مِثْلُ بِهِ الْمُصَنِّفُ مِنْ كُتُبِهِمْ - فَقَدْ مَثَلْتُ بِمَا وَجَدْتُهُ وَأَثْبَتُهُ فِي شَرْحِي الْمُخْتَصَرِ عَلَى مَثْنِ الْكَافِلِ وَهَذَا نَصُّهُ : وَخِلَافًا لِلْبَاطِنِيَّةِ الَّذِينَ فَسَّرُوا قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ مُخْبِتُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطْهَرِينَ﴾ [التوبة: 108] - بِأَنَّ الْمَسْجِدَ عَلَيْهِ بُنِيَ أَبِي طَالِبٍ ؑ . ينظر الافتخار 156 ، 157 ، لأبي يعقوب إسحاق بن أحمد السجستاني (من كبار الدعاة الإسماعيلية في القرن الرابع الهجري) ، تحقيق: إسماعيل قربان حسين بونا والا - دار الغرب الإسلامي - ط1 (2000م) .

وَالْأَرْضُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [العنكبوت: 20] - الْعِلْمُ ؛ فَقَالُوا : مَعْنَاهَا سِيرُوا فِي الْعِلْمِ وَطَلَبِهِ وَاسْتِفَادَتِهِ مِنْ أَرْبَابِهِ ، فَإِذَا ظَفَرْتُمْ بِهِ اسْتَبَانَ لَكُمْ كِتَابُهُ بِدْءِ الْخَلْقِ ، وَمَعْرِفَةُ النَّشْأَةِ الْآخِرَةِ . الافتخار 218 - 220 .
وَكَذَلِكَ فَسَّرُوا الْأَرْضَ بِالْعِلْمِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْآيَاتِ ! وَفَسَّرُوا السَّمَاءَ بِالرُّسُولِ ؑ ! فَقَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُ هَذَا﴾ [الرعد: 17] : يَعْني أَنْزَلَ فِي قَلْبِ النَّاطِقِ قُرْآنًا ، فَاحْتَمَلَ الرَّجَالُ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى مِقْدَارِهِ وَلَطَافَةِ نَفْسِهِ . الافتخار 221 ، وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَبَاطِيلِ الَّتِي تُخْرِجُ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ عَنْ كَوْنِهِ عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عَوَجٍ .

وَمِنَ التَّأْوِيلِ الْمُتَعَسِّفِ تَفْسِيرُ حُجِيِّ الدِّينِ بْنِ عَرَبِيٍّ - دَار صَادِر - بَيْروت - الطبعة الأولى 1 / 158 لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَارَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [المائدة: 96] أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ بَحْرِ الْعِلْمِ الرُّوحَانِي : مِنَ الْمَعَارِفِ وَالْمَعْقُولَاتِ وَالْحُطُوظِ الْعِلْمِيَّةِ فِي أَجْرَامِ الْحُظْرَةِ الْإِلَهِيَّةِ ! وَطَعَامُهُ مِنَ الْعِلْمِ النَّافِعِ الَّذِي هُوَ حَقٌّ وَاجِبٌ تَعَلَّمُهُ فِي الْمُعَامَلَاتِ وَالْأَخْلَاقِ تَمَيُّعًا لَكُمْ أَيُّهَا السَّالِكُونَ لِطَرِيقِ الْحَقِّ ! وَلِلْغِيَارَةِ : الْمُسَافِرِينَ =

ظَاهِرَهَا مِنْ دُونِ دَلِيلٍ كَذَلِكَ ، وَيُجَوِّزُونَ شَرْطًا ، أَوْ اسْتِثْنَاءً مُضْمَرًا لَا دَلَالَهَ عَلَيْهِ :
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي حَيْمٍ ﴾ [الانفطار : 14] : قَالُوا : إِنْ أَرَادَ اللَّهُ تَعْدِيَهُمْ ،
 أَوْ إِلَّا أَنْ يَغْفُو عَنْهُمْ ، أَوْ إِنْ كَانُوا كُفَّارًا ، أَوْ نَحْنُو ذَلِكَ ⁽¹⁾ - قُلْنَا : يَلْزَمُ مِثْلُ ذَلِكَ :
 فِي الْأَمْرِ ، وَالنَّهْيِ ، وَالْوَعْدِ ؛ فَيَلْزَمُكُمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ [البقرة : 43] :
 إِنْ شِئْتُمْ ، أَوْ إِنْ لَمْ يَشْغَلْكُمْ عَنْهَا أَرَبٌ ؛ وَذَلِكَ انْسِلَاخٌ مِنَ الدِّينِ ، وَتَلْعَبُ
 بِكَلَامٍ أَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ! تَعَالَى عَنْ مَقَالَةِ الظَّالِمِينَ .

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : وَالْمَرْجِيَّةُ مُسْتَقَّةٌ مِنَ الْإِرْجَاءِ ؛ وَهُوَ التَّأْخِيرُ ؛ قَالَ تَعَالَى حَاكِيًا :
 ﴿ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾ [الأعراف : 111] : أَنِي أَخْرَجْتُهُ ؛ فَسَمُوا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَجْعَلُوا الْأَعْمَالَ
 سَبَبًا لَوْفُوعِ الْعَذَابِ ، وَلَا لِسُقُوطِهِ ؛ بَلْ أَرْجَوْهَا : أَنِي أَخْرَجْتُهَا وَأَدْحَضْتُهَا ⁽²⁾ .

وَأَمَّا وَفُوعُ الْمُعَرَّبِ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ : وَهُوَ مَا وَضَعَهُ غَيْرُ الْعَرَبِ لِمَعْنَى ثُمَّ
 اسْتَعْمَلَهُ الْعَرَبُ فِيهِ ؛ بِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ الْوَضْعِ ؛ فَيَخْرُجُ عَنْهُ الْأَعْلَامُ : كِابِرَاهِيمَ ،
 وَإِسْمَاعِيلَ ؛ فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعِكْرِمَةَ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ ، وَبَعْضُ الشَّافِعِيِّ -
 وَفُوعُهُ فِيهِ ⁽³⁾ ؛ لِنَصِّ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى تَعْرِيبِ : نَحْوِ ﴿ اسْتَبْرَقِ ﴾ [الرحمن : 54] .

أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ ، عَنْ الضَّحَّاكِ أَنَّهُ الدِّبَاجُ الْغَلِيظُ بِلُغَةِ الْعَجَمِ ⁽⁴⁾ .

لِسَفَرِ الْآخِرَةِ ، الْمُخْرِزِينَ لِأَرْبَاجِ النَّعِيمِ الْبَاقِي ! . وَتَفْسِيرُ ابْنِ عَرَبٍ قَوْلِي بِالْأَوِيَّاتِ الْمُتَعَسِّفَةِ . وَقَدْ
 أَثْبَتْنَا ذَلِكَ فِي الشَّرْحِ الْمُخْتَصَرِ عَلَى مَثْنِ الْكَافِلِ 114 الطبعة الثالثة - 1434 هـ - 2013 م .

(1) قَالَ فِي الْغَيْثِ الْهَامِيعِ 107/1 : لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ فِي الْخُطَابِ الشَّرْعِيِّ مَا يُرَادُ بِهِ غَيْرُ ظَاهِرِهِ مِنْ غَيْرِ
 بَيَانٍ ذَلِكَ ؛ خِلَافًا لِلْمَرْجِيَّةِ : وَهُمْ طَائِفَةٌ يَقُولُونَ : إِنَّهُ لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ مَعْصِيَةٌ ، كَمَا لَا يَنْفَعُ مَعَ الْكُفْرِ
 طَاعَةٌ ؛ وَقَالُوا : آيَاتُ الْوَعِيدِ الَّتِي فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ تَوَعَّدُ بِهَا الْفَسَاقُ لَيْسَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا بَلْ الْمُرَادُ بِهَا
 خِلَافُ الظَّاهِرِ وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنِ الشَّرْعُ ذَلِكَ . وَيَنْظُرُ حَابِسُ 39 .

(2) الصَّحاحُ 2352/6 ، وَيَنْظُرُ شَرْحُ الْغَايَةِ 451/1 ، وَالْكَاشِفُ 69 .

(3) وَاخْتَارَهُ أَيْضًا الْعَلَامَةُ الْحُسَيْنُ بْنُ الْقَاسِمِ . شَرْحُ الْغَايَةِ 51/4 ، وَالتَّلْخِصُ 2111 ، وَمَخْتَصَرُ ابْنِ

الْحَاجِبِ 248/1 ، وَالْبِرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ 287/1 ، وَالْإِتْقَانُ 154/2 ، وَالْكَوْكَبُ الْمُنِيرُ 192/1 .

(4) يَنْظُرُ الدَّرُ الْمَشْهُورُ 204/6 ، وَالْإِتْقَانُ 161/1 ، وَمَعْتَرِكُ الْأَقْرَانِ 125/1 .

وَأَخْرَجَ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْجَوْزَاءِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : السَّجِلُ بِلُغَةِ الْحَبَشَةِ : الرَّجُلُ ⁽¹⁾ . وَذَهَبَ الْمُبَرِّدُ ، وَتَغَلَّبَ إِلَى أَنَّ الرَّحْمَنَ عِبْرَانِيٌّ ، وَأَصْلُهُ بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ .
وَعَنْ مُجَاهِدٍ الْمَشْكَاةُ : الْكُوَّةُ غَيْرُ النَّافِذَةِ بِلُغَةِ الْحَبَشَةِ ، وَالْقِسْطَاسُ : الْعَدْلُ بِالرُّومِيَّةِ ، وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ الْمِيزَانُ بِلُغَةِ الرُّومِ ⁽²⁾ .
وَذَكَرَ الْجَوَالِيقِيُّ ⁽³⁾ أَنَّ كَافُورًا فَارِسِيًّا ⁽⁴⁾ .

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ [يوسف: 23] : هَلُمَّ لَكَ بِالْبَبْطِيَّةِ ⁽⁵⁾ ، وَقَالَ الْحَسَنُ : هِيَ بِالسَّرْيَانِيَّةِ كَذَلِكَ ⁽⁶⁾ ، وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ ⁽⁷⁾ : هِيَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ ، وَأَصْلُهَا هَيْتَلَجُ : أَنِي تَعَالَ ⁽⁸⁾ .

وَعَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ : مَا مِنْ لُغَةٍ إِلَّا وَلَهَا فِي الْقُرْآنِ شَيْءٌ ، قِيلَ : وَمَا فِيهِ مِنَ الرُّومِيَّةِ ؟ قَالَ : ﴿ فَصْرُهُنَّ ﴾ [البقرة: 260] يَقُولُ : قَطَعْنَهُ . [الإتقان 2 / 156] .
وَعَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ التَّابِعِيِّ ⁽⁹⁾ قَالَ : فِي الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ لِسَانٍ ⁽¹⁰⁾ . وَمِثْلُهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ

(1) الدر المنثور 4 / 611 ، وَقَالَ ابْنُ جَنِّي: السَّجِلُ الْكِتَابُ . وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ . ينظر المحتسب 67 / 2 ، والإتقان 2 / 169 ، والمغرب للجوالقي 365 .

(2) المغرب للجوالقي 544 ، والإتقان 2 / 177 .

(3) مَوْهُوبُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيُّ . وَلِدَ سَنَةَ 466 هـ . مِنْ كِبَارِ أَيْمَةِ اللُّغَةِ ، مُشَارِكٌ فِي بَعْضِ الْعُلُومِ . تُوُفِّيَ سَنَةَ 504 . لَهُ: الْمُعَرَّبُ مِنَ الْكَلَامِ الْأَعْجَمِيِّ ، وَتَكْمِلَةُ إِصْلَاحِ مَا تَلَحَّنَ فِيهِ الْعَامَّةُ ، وَشَرْحُ أَدَبِ الْكَاتِبِ . معجم الأدباء 19 / 205 .

(4) المغرب 544 ، والإتقان 2 / 177 .

(5) فِي تَفْسِيرِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ 7 / 2121 : عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : هَلُمَّ لَكَ بِالْبَبْطِيَّةِ ، وَكَذَلِكَ فِي الدَّرِّ الْمَشْهُورِ 4 / 21 .
وَرَوَى الطَّبْرِيُّ 7 / 234 عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهَا بِالْحَوْرَانِيَّةِ ، وَكَذَلِكَ فِي الْإِتْقَانِ 2 / 182 .

(6) تفسير الطبري 12 / 234 ، والإتقان 2 / 177 .

(7) سَعِيدُ بْنُ أَوْسٍ بْنِ ثَابِتِ الْخَزَرَجِيِّ ، لُغَوِيٌّ ، أَدِيبٌ ، نَحْوِيٌّ . تُوُفِّيَ 215 هـ . لَهُ: قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو ، وَيُبُونَاتُ الْعَرَبِ ، وَخَلْقُ الْإِنْسَانِ ، وَلُغَاتُ الْقُرْآنِ ، وَغَيْرُهَا . معجم الأدباء 12 / 213 ، ومعجم المفسرين 1 / 207 .

(8) الإتقان 2 / 188 ، ومعترك الأقران 3 / 297 .

(9) عَمْرُو بْنُ شَرَحْبِيلٍ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ . تَابِعِيٌّ ، زَاهِدٌ . تُوُفِّيَ سَنَةَ 68 هـ . رَوَى لَهُ أَبُو طَالِبٍ ، وَالْجَمَاعَةُ سِوَى ابْنِ مَاجَةَ . سير أعلام النبلاء 4 / 135 ، والجدال (خ) .

(10) تفسير الطبري 1 / 21 ، والإتقان 2 / 156 .

جُبَيْرٌ⁽¹⁾. وَالْأَكْثَرُ أَنَّهُ غَيْرُ وَاقِعٍ فِيهِ⁽²⁾، وَلَا يَسْلُمُونَ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْمُعَرَّبِ ؛ لِحَوَازِ كَوْنِهِ كَمَا اتَّفَقَ فِيهِ اللَّعْتَانِ ، وَلِزُرُومٍ أَلَّا يَكُونَ الْقُرْآنُ عَرَبِيًّا ؛ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [الزمر: 28] .

وَقَدْ جَمَعَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ ؛ فَقَالَ : الصَّوَابُ عِنْدِي مَذْهَبٌ فِيهِ تَصْدِيقُ الْقَوْلَيْنِ جَمِيعًا ؛ وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْأَحْرُفَ أَصُولُهَا عَجَمِيَّةٌ كَمَا قَالَ الْفُقَهَاءُ ، لِكِنِّهَا وَقَعَتْ لِلْعَرَبِ فَعَرَبِيَّتُهَا بِالسِّنِّهَا ، وَحَوَّلَتْهَا عَنِ الْأَفَاطِ الْعَجَمِ إِلَى الْأَفَاطِهَا ؛ فَصَارَتْ عَرَبِيَّةً ، ثُمَّ نَزَلَ الْقُرْآنُ وَقَدْ اخْتَلَطَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ بِكَلَامِ الْعَرَبِ ؛ فَمَنْ قَالَ : إِنَّهَا عَرَبِيَّةٌ فَهِيَ صَادِقٌ ، وَمَنْ قَالَ : إِنَّهَا عَجَمِيَّةٌ فَهِيَ صَادِقٌ⁽³⁾ وَكَلَامُهُ حَسَنٌ⁽⁴⁾ .

نَعَمْ : أَمَّا الْأَعْلَامُ فَإِنَّهَا بِحَسَبِ وَضْعِهَا الْعَلَمِيُّ لَا تُنْسَبُ إِلَى لُغَةٍ دُونَ لُغَةٍ ؛ وَمُنْعَ صَرْفُهَا⁽⁵⁾ ؛ لِمُوَافَقَتِهَا الْعَجَمِيَّةَ ؛ فَلَيْسَتْ مِنَ الْمُعَرَّبِ ؛ لِأَنَّهُ كَلَامُ الْعَجَمِ الَّذِي اسْتَعْمَلَتْهُ الْعَرَبُ ؛ بَتَغْيِيرٍ أَوْ غَيْرِهِ ؛ وَبِهَذَا يَظْهَرُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْعُجْمَةِ ، وَالتَّعْرِيبِ⁽⁶⁾ .

(1) تفسير الطبري 21/ 1، والإتقان 2/ 156.

(2) وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَابْنُ جَرِيرٍ، وَابْنُ الْقَلَانِي، وَالْجَوْنِيُّ، وَابْنُ فَارِسٍ، وَغَيْرُهُمْ. ينظر الرسالة 41، والتقريب والإرشاد 399/ 1، والتلخيص 217/ 1، وفواتح الرحموت 212/ 1، والصاحبي 62، والكوكب المنير 92/ 1، وتشنيف المسامع 238/ 2، والغاية 451/ 1، والإتقان 2/ 154، والبرهان في علوم القرآن 287/ 1، والفصول اللؤلؤية 125/ 1.

(3) نَقَلَ كَلَامَ أَبِي عُبَيْدٍ ابْنِ فَارِسٍ فِي الصَّاحِبِي 62، وينظر الإتقان 159/ 1، والبرهان 290/ 1.

(4) شرح الغاية 453/ 1، وَمَالَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ الْجَوَالِيقِيُّ، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ، وَآخَرُونَ. ينظر الإتقان 159/ 1.

(5) جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ : وَهُوَ أَنَّ يُقَالُ : فَإِنَّهَا مَمْنُوعَةٌ لِلْعُجْمَةِ ؛ فَأَجَابَ : بِأَنَّ مَنَعَ الصَّرْفِ ... إلخ . وَأَيْضًا فَإِنَّ عُلَمَاءَ الْعَرَبِيَّةِ وَإِنْ أَجْمَعُوا عَلَى مَنَعِ : نَحْوِ إِبْرَاهِيمَ لِلْعُجْمَةِ وَالتَّعْرِيبِ ؛ وَإِجْمَاعُ أَهْلِ كُلِّ فَنٍّ حُجَّةٌ فِيْمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ - فَإِنَّمَا حَكَمُوا بِالْعُجْمَةِ ؛ لِمُوَافَقَتِهَا الْعَجَمِيَّةَ . ذَكَرَهُ فِي حَاشِيَةِ الْفُصُولِ نَقْلًا عَنْ صَاحِبِ الْغَايَاتِ ، وَالْحَاكِمِ فِي تَفْسِيرِهِ : ﴿طُبُو لَهَا﴾ . تمت منه . ينظر الحاكم الجشمي ومنهاجه في التفسير

231، والدراري المضيئة 187، ولطف الله الغياث 188، ومنهاج الوصول 222.

(6) فَالْعَجَمِيَّةُ مَا لَا يَجُوزُ تَغْيِيرُهَا ، وَالتَّعْرِيبُ أَعْمٌ . منه .

(فصل)

(والدليل الثاني من الأدلة الشرعية - السنة)⁽¹⁾ : هي لغة : الطريقة ، والعادة : سواء كانت حميدة ، أو لا ؛ قال تعالى : ﴿ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ ﴾ [آل عمران : 137] قَالَ الْهَذَلِيُّ : فَلَا تَجْزَعَنَّ مِنْ سُنَّتِهِ أَنْتَ سِرْتَهَا فَأَوَّلُ رَاضٍ سُنَّتَهُ مَنْ يَسِيرُهَا⁽²⁾ واضطلاحاً : ما تقدم في الحكم : (وهي قول النبي ﷺ) غير القرآن ، (وفعله) ، وتركه ؛ ولم يذكره المصنف بناءً على دخوله في الفعل كما هو مذهب البعض ، ولكنه يخالف ما سيأتي له في التآسي ؛ فإنه صرح به مع الفعل ؛ فلعله بنى هنا على قول ، وفيما يأتي على آخر ، والله أعلم .

(وتقريره) ﷺ ؛ والاحتجاج بها يتوقف على معرفة عصمته ﷺ ؛ والحق أنه لا بد من عصمة الأنبياء ﷺ عن الكفر وسائر الكبائر والصغائر المنفرة⁽³⁾ ، والكذب عمداً مطلقاً ، أو سهواً بعد العتة ، عقلاً وسمعا ؛ لما فيه من النقص والتنفير عن اتباعهم ، والإفتداء بهم . قلت : ودليله ما نشاهدُهُ ؛ فإن من نشأ على الصلاح والتقوى ولم يعلم منه معصية - أعظم تأثيراً في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ممن تلبس بشيء من المعاصي وعرف بها ، ثم تاب ، وأمر ونهى كذلك ، بل ربما كان أذعن إلى سببه وهتك عرضه سيما من لا شوكة له ، ولا هيبة . والعصمة عند أئمتنا ﷺ من فعل الله تعالى بمعنى أنه تعالى يسبل عليهم

(1) قال في الغاية 1 / 454 : وأما في الشرع فتستعمل في العبادات ، وفي الأدلة الشرعية : فهي في العبادات تطلق على ما تقدم بيانه في بحث الحكم . وقال في حاشية الغاية على قوله : ما تقدم بيانه : وهو ما واسب عليه الرسول ﷺ بما أمر به نذبا : كرواتب الفرائض . ثم قال في الشرح 1 / 454 : وهي في الأدلة الشرعية ما صدر عن الرسول ﷺ منسوبا إليه نفسه : من قول ، أو فعل ، أو تقرير .

(2) البيت لخالد بن زهير الهذلي . ينظر خزانة الأدب 5 / 84 .

(3) كالحسنة : وهي ما تلحق فاعله بالأزوال والسفل ، ويحكم عليه بدناءة الهمة ، وسقوط المروءة : كسرقة لقمته . تمت منه .

أَلَطَافًا خَفِيَّةً يَمْتَنِعُونَ بِهَا عَنِ الْمَعْصِيَةِ . وَثُبُوتُهَا قَبْلَ وَقْتِ التَّكْلِيفِ ⁽¹⁾ .
 وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الطَّلَبِيُّ ⁽²⁾ : «وَقَتَ الثُّبُوتِ» مُحْتَجًّا بِالْأَسْبَاطِ ،
 وَبِالْإِجْمَاعِ عَلَى ثُبُوتِهِمْ ⁽³⁾ .
 (فَالْقَوْلُ) حُكْمُهُ (ظَاهِرٌ) ، وَمَبَاحِثُهُ : الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ ، وَالْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ ،
 وَنَحْوُهَا ؛ وَيُنْظَرُ فِي وَجْهِ ظُهُورِهِ ؛ فَإِنَّهُ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى شِدَّةِ الْبَحْثِ كَمَا لَا
 يَخْفَى ؛ إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ مَجْرَدَ مَا هِيَ بِهِ كَمَا تُوهَّمُ ، بَلِ الْحُكْمُ كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ - وَإِلَّا
 فَالْفِعْلُ بِاعْتِبَارِ مَا هِيَ بِهِ كَذَلِكَ ؛ فَتَأَمَّلْ .

وَحَذَفُ أَمَّا هُنَا لَا يَلِيقُ مَعَ ذِكْرِهَا فِي الْقِسْمَيْنِ الْآخِرَيْنِ ، (وَهُوَ أَتَوَاهَا) ⁽⁴⁾ :
 أَيِ أَقْوَى أَقْسَامِ السُّنَّةِ ؛ لِاسْتِغْلَالِهِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى تَعَدِّي حُكْمِهِ إِلَيْنَا ؛ فَلَا يَحْتَاجُ

(1) ينظر شرح الغاية 1/ 457 ، والكاشف 73 ، وشرح حابس 40 .
 (2) **وُلِدَ** سَنَةَ 500 . مِنْ كِبَارِ أَئِمَّةِ الزَّيْدِيَّةِ وَمُجَدِّدِيهَا ، **بُوعٍ** لَهُ سَنَةُ 532 هـ . **تُوِّفِيَ** سَنَةَ 566 هـ . لَهُ : أُصُولُ
 الْأَحْكَامِ ، فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ (طُبِعَ بِتَحْقِيقِنَا) . وَحَقَائِقُ الْمَعْرِفَةِ (طُبِعَ) . وَالرَّسَالَةُ الْمُتَوَكَّلِيَّةُ ، فِي هُنَاكَ
 أَسْتَارِ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ . وَالزَّاهِرُ فِي أُصُولِ الْفُقَهَاءِ وَدِيَوَانِ شِعْرِ . وَغَيْرُهَا . يَنْظُرُ مُقَدِّمَةُ أُصُولِ الْأَحْكَامِ
 1/ 25 ، وَأَعْلَامُ الْمُؤَلِّفِينَ الزَّيْدِيَّةِ 114 ، وَالتَّحْفُ شَرْحُ الزَّلْفِ 232 .

(3) حَقَائِقُ الْمَعْرِفَةِ 434 . وَقَالَ فِي عُدَّةِ الْأَكْبَاسِ 2/ 347 : **وَأَمَّا مَعْصِيَةُ الْأَسْبَاطِ مَعَ يُوسُفَ - فَهِيَ مِنْ**
صَرِيحِ الْعَمْدِ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَدْ أَخْبَرَ بِثُبُوتِهِمْ ، وَنَدَبِهِمْ ، وَغُفْرَانِ خَطِيئَتِهِمْ ؛ وَلَا مَانِعَ مَعَ ذَلِكَ أَنْ
يَكُونُوا أَنْبِيَاءَ إِذَا عَلِمَ اللَّهُ طَهَارَتَهُمْ ؛ كَمَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، وَالْقَاسِمُ بْنُ عَلِيٍّ الْعِيَانِيُّ الطَّلَبِيُّ ؛
مَعَ أَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى ثُبُوتِهِمْ ... وَقَالَ الْإِمَامُ الْقَاسِمُ الْعِيَانِيُّ فِي التَّنْبِيهِ وَالِدَلَالِ 201 : وَسَأَلْتُ عَنِ الْأَسْبَاطِ
أَهْمُ أَوْلَادُ يَعْقُوبَ ؟ وَهَلْ تَجُوزُ الثُّبُوتُ مِنْ بَعْدِ فِعْلِهِمْ إِنْ كَانَ الْقَصَصُ فِيهِمْ ؟ وَالْجَوَابُ : اَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ
جَلَّ اسْمُهُ ذَكَرَ الْأَسْبَاطَ ؛ فَلَمْ يُخَصَّ أَحَدًا مِنْهُمْ دُونَ أَحَدٍ : وَالْأَسْبَاطُ فَهُمْ أَوْلَادُ الْأَنْبِيَاءِ الطَّلَبِيُّ . وَمَا يُنْكَرُ
مِنْ فِعْلِ اللَّهِ جَلَّ اسْمُهُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ ثُبُوتِهِ أَوْلَادُ يَعْقُوبَ ، وَأَنْزَلَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ مَنْزِلَةً مِثْلَهُمْ مِنَ الْأَسْبَاطِ ؟ !
فَاللَّهُ جَلَّ اسْمُهُ يَقُولُ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: 222] ؛ فَمَنْ جَعَلَهُ اللَّهُ
حَبِيبًا - فَلَا يَتَعَدَّى أَنْ يَكُونَ نَبِيًّا ؛ فَهَذَا مَا أَرَى فِي ذَلِكَ ، وَاللَّهُ أَوَّلَى بِخَلْقِهِ ، وَمَا أَعْطَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ .

(4) قَالَ فِي مَثْنِ الْغَايَةِ وَشَرْحِهِ 1/ 478 : **إِنَّ الْقَوْلَ أَقْوَى ؛ لِاسْتِغْلَالِهِ فِي الدَّلَالَةِ ، وَعُمُومِهِ ، وَالِاتِّسَاقِ عَلَى**
دَلَالَتِهِ ، وَإِطْلَالِهِ بِالْكَلِّيَّةِ لَوْ عُمِلَ بِالْفِعْلِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقَوْلَ مُخْتَصٌّ بِالْأُمَّةِ ؛ فَلَوْ عُمِلَ بِالْفِعْلِ لَبَطَلَ
مُقْتَضَاهُ النَّبَتَةُ ؛ بِخِلَافِ الْعَكْسِ ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ بِالْقَوْلِ يُبْطِلُ مُقْتَضَى الْفِعْلِ فِي حَقِّ الْأُمَّةِ دُونَ النَّبِيِّ ﷺ .

فِيهَا إِلَى غَيْرِهِ ، وَلِعُمُومِهِ ؛ لِذَلَالَتِهِ عَلَى الْمَوْجُودِ ، وَالْمَعْدُومِ ، وَالْمَعْقُولِ ،
وَالْمَحْسُوسِ ؛ وَلِأَنَّ الْعَمَلَ بِهِ يُنْطَلُ مُفْتَضِي الْفِعْلِ فِي حَقِّ الْأُمَّةِ فَقَطْ دُونَ النَّبِيِّ ؛
فَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْفِعْلَ خَاصٌّ بِهِ دُونَنَا ؛ فَتَكُونُ قَدْ أَخَذْنَا بِهِمَا مَعًا ؛
وَالْجَمْعُ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ وَلَوْ بَوَجهِ - وَاجِبٌ مَا أُمْكِنَ ؛ وَلِاتِّفَاقٍ ⁽¹⁾ مَنْ يَحْتَجُّ بِالْقَوْلِ
وَالْفِعْلِ عَلَى ذَلَالَتِهِ ؛ بِخِلَافِ الْفِعْلِ فِيهَا أَجْمَعُ ⁽²⁾ .

وَشُرُوطُ الْإِسْتِدْلَالِ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ شُرُوطُ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْكِتَابِ الْعَزِيزِ ، وَعِلْمُ
الْمُسْتَدِلِّ بِأَنَّهُ ﷺ لَا يَكْتُمُ مَا أُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ ⁽³⁾ ، وَلَا يُحَرِّفُهُ ؛ بِأَنَّ يَزِيدُ فِيهِ قَيْدًا يُخْرِجُهُ
عَنْ ظَاهِرِهِ ، وَلَا يُبَدِّلُهُ بِغَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ تَجْوِيزَ ذَلِكَ يَسُدُّ عَلَيْنَا بَابَ الثَّقَةِ بِخَطَابِهِ ﷺ ؛
وَذَلِكَ مُحَالٌ ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبْدِلَهُ مِنْ تَلْقَائِي نَفْسِي ﴾ [يونس : 15] ،
﴿ إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ ﴾ [الأنعام 50] .

وَأَمَّا حُكْمُ أَقْوَالِهِ ﷺ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْغَيْرِ ⁽⁴⁾ : فَإِذَا قَضَى ﷺ عَلَى الْغَيْرِ بِحَقِّ أَوْ مَالٍ - دَلَّ عَلَى
لُزُومِهِ لِلْمُقَضِيِّ عَلَيْهِ ظَاهِرًا فَقَطْ ؛ وَلِذَا قَالَ ﷺ : «إِنَّكُمْ تَخْصِمُونَ إِلَيَّ ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ
الْحَنُّ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ ؛ فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ مَالِ أَخِيهِ - فَلَا يَأْخُذَنَّهُ ؛ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ
لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ» . رَوَاهُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ ، وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِنَا ، وَالشَّيْخَانِ ⁽⁵⁾ .

(1) قَالَ فِي الْعَايَةِ 1/ 478 : وَالِاتِّفَاقُ عَلَى ذَلَالَتِهِ بِخِلَافِ الْفِعْلِ فَإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ الْأَفْعَالَ لَا
يُسْتَدَلُّ بِهَا ، وَلَا تَكُونُ بَيِّنًا ؛ وَالْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ أَوَّلًا بِالِاعْتِبَارِ . تَمَتْ .

(2) إِنَّمَا قَالَ : وَالِاتِّفَاقُ ... إلخ . وَلَمْ يَقُلْ : وَلِالِاتِّفَاقِ وَيُطْلَقُ كَمَا قَالَ غَيْرُهُ ؛ لِأَنَّهُ حَكَى فِي حَاشِيَةِ الْفُصُولِ
[الدَّرَارِيِّ الْمَضِيئَةِ 495] عَنِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُمْ يَمْنَعُونَ الْإِحْتِجَاجَ بِالْحَدِيثِ ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ كَثُرَتْ رَوَايَتُهُ
بِالْمَعْنَى ، وَكَانَتْ أُرِيدُ بِالِاتِّفَاقِ بَيْنَ مَنْ يَحْتَجُّ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، تَمَّتْ مِنْهُ . قَالَ فِي هَامِشِ
الْعَايَةِ 1/ 478 : لِأَنَّ الْقَوْلَ وَضِعَ لِذَلِكَ ؛ فَلَا يَخْتَلِفُ بِخِلَافِ الْفِعْلِ فَإِنَّ لَهُ مُحَاحِلًا ، وَلَا ظَاهِرَ لَهُ ؛
وَلِأَنَّمَا يُنْفَعُ مِنْهُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ ذَلِكَ ؛ لِقَرِينَةِ خَارِجِيَّةِ ؛ فَيَقَعُ الْخَطَأُ فِيهِ كَثِيرًا .

(3) فِي هَامِشِ ط بِزِيَادَةِ : بِأَنَّ يَكْتُمُ مِنَ الْكَلَامِ : مُحْصَصًا مُتَّصِلًا ، أَوْ مُنْفَصِلًا ، أَوْ كَلَامًا مُسْتَقِلًّا .

(4) يَنْظُرُ مِنْهَا الْوَصُولُ إِلَى مَعْيَارِ الْعُقُولِ 578 ، وَجَوْهَرَةُ الْأَصُولِ 331 ، وَالْمُعْتَمَدُ 1/ 338 .

(5) أَصُولُ الْأَحْكَامِ 1/ 372 ، وَالبَخَارِيُّ 2/ 952 ، وَمُسْلِمٌ 3/ 1337 ، رَقْمُ 1713 ، وَالتِّرْمِذِيُّ

4/ 624 ، رَقْمُ 1339 ، وَالنَّسَائِيُّ 8/ 247 ، رَقْمُ 5422 .

وَإِذَا مَلَكَ أَحَدًا : مُؤْمِنًا كَانَ ، أَوْ كَافِرًا - فَيُعِيدُ الْمَلِكُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا عِنْدَ الْحَفِيدِ وَغَيْرِهِ ⁽¹⁾ . وَقَالَ الدَّوَّارِيُّ ⁽²⁾ : إِنْ مَلَكَهُ ﷺ مِنْ غَيْرِهِ ثُمَّ مَلَكَهُ الْغَيْرُ فَظَاهِرًا فَقَطْ ، وَإِنْ مَلَكَهُ مِنَ الْغَنَائِمِ وَنَحْوِهَا : كَفَدَكَ فَظَاهِرًا وَبَاطِنًا .

وَدَعَاؤُهُ ﷺ يَقْتَضِي إِيمَانَ الْمَدْعُو لَهُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا عِنْدَ الْحَفِيدِ وَغَيْرِهِ .
وَقَالَ ابْنُ أَبِي الْخَيْرِ ⁽³⁾ : إِنْ انْضَمَّ إِلَى دُعَائِهِ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى الْبَاطِنِ قَطْعًا - فَإِرَادَتُهُ مَعْلُومَةٌ ، أَوْ ظَنًّا فَإِرَادَتُهُ مَظْنُونَةٌ ، وَإِلَّا فَالْوَقْفُ وَهُوَ الْأَوَّلَى ؛ لِجَوَازِ كَوْنِهِ مَشْرُوطًا ، وَإِنْ لَمْ يَنْطِقْ بِهِ : كَمَا فِي دُعَاءِ أَحَدِنَا لِغَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ دَلَالََةَ الْعَقْلِ مُشْتَرِطَةٌ لِذَلِكَ ؛ وَمَهْمَا اعْتَقَدْنَا جَهْلًا - فَقَدْ أَتَيْنَا مِنْ جِهَةٍ أَنْفُسِنَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(وَأَمَّا الْفِعْلُ) : أَيِ فِعْلِ الرَّسُولِ ﷺ : هَلْ هُوَ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ عَلَى ثُبُوتِ مِثْلِ ذَلِكَ الْفِعْلِ فِي حَقِّنَا أَوْ لَا؟ (فَالْمُخْتَارُ) عِنْدَ أَيْمَتِنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَالْجُمْهُورِ (وَجُوبُ النَّاسِي بِهِ ﷺ فِي جَمِيعِ أَفْعَالِهِ) وَتُرُوكِهِ ، لَكِنْ إِنْ أَرَادَ بِالْجَمِيعِ مَا عَلِمَ وَجْهَهُ فَمَعَ مُنَاقَضَتِهِ ؛ لِمَا سَيَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ : «فَمَا عَلِمْنَا وَجُوبَهُ» ... إلخ - يَلْزَمُ وَجُوبُ نَذْبِهِ وَإِبَاحَتِهِ عَلَيْنَا ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ : الْمُرَادُ أَنَّا مَتَى أَرَدْنَا فِعْلَهُمَا لَمْ يَجْزِ إِلَّا عَلَى جِهَةٍ كَوْنِهِ مَنذُوبًا ، أَوْ مُبَاحًا . وَإِنْ أَرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ مَعْلُومَ الْوَجْهِ وَمَجْهُولَهُ كَمَا

(1) وَكَلَامُ الْحَفِيدِ فِي التَّمْلِيكِ فَقَطْ لَا الْقَضَاءِ. جوهرة الأصول 332.

(2) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَطِيَّةٍ. وَلِدَ سَنَةَ 715 هـ. مُجْتَهِدٌ، مُتَكَلِّمٌ، أَصُولِيٌّ، مُصَنِّفٌ، مُكْثِرٌ. لَهُ مُشَارَكَةٌ سِيَاسِيَّةٌ. تَوَفِّيَ سَنَةَ 800 هـ. لَهُ: شَرْحُ خُلَاصَةِ الرِّصَاصِ. وَشَرْحُ جَوْهَرَةِ الْأُصُولِ. وَالدِّيَانُجُ النَّصِيرِ، شَرْحُ لَمَعِ الْأَمِيرِ. وَشَرْحُ الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ. وَالدَّرُّ النَّصِيدُ، الْكَاشِفُ لِمُشْكِلَاتِ الْوَسِيطِ. وَغَيْرُهَا. ينظر أئمة اليمن 1/ 288، وطبقات الزيدية 1/ 583، وأعلام المؤلفين الزيدية 572.

(3) عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي الْخَيْرِ الصَّائِدِيِّ، عَلَامَةٌ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، مُحَقِّقٌ، زَاهِدٌ، وَرِعٌ. تَوَفِّيَ سَنَةَ 793 هـ. لَهُ: مِشْكَاةُ أَنْوَارِ الْعُقُولِ، فِي الْكَشْفِ عَنْ أَسْرَارِ مُخْتَصَرِ مُتَهَيِّ السُّؤُولِ، مِنْهُ نُسخةٌ بِمَكْتَبَةِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ بِرَقَمِ (1522). وَتَعْلِيْقُهُ عَلَى جَوْهَرَةِ الْأُصُولِ. وَالدَّرُّ الْفَاحِشَةُ، فِي كَشْفِ أَسْرَارِ الْخُلَاصَةِ الزَّاهِرَةِ. وَعَقْدُ اللَّالِ، فِي الْعَشْرِ الْخِصَالِ، لِلتَّرْوُدِ لِلْمَالِ. وَوَاسِطَةُ النَّظَامِ، فِي التَّقْلِيدِ وَالِاسْتِفْتَاءِ وَالِإِتْرَامِ. وَغَيْرُهَا. ينظر لوامع الأنوار 2/ 115، وطبقات الزيدية 2/ 765، ومصادر الحبشي 158، وأعلام المؤلفين الزيدية 693.

ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَنْصُورُ بِاللَّهِ ﷻ ، وَبَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ ، وَالشَّافِعِيَّةِ ، وَالْحَنَابِلَةِ ؛
فَفِيهِ أَنَّ الْحُكْمَ بِوُجُوبِهِ مَعَ جَهْلِ الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ جُزْءُ مَا هِيَ بِهِ - تَكْلِيفٌ
بِالْمُحَالِ مَعَ مُنَاقَضَتِهِ ، لِمَا سَيَأْتِي أَيْضًا .

وَلِئَلَّا يَجِبُ النَّاسِيُّ بِهِ سَمْعًا لَا عَقْلًا ؛ إِذْ لَمْ نَعْلَمْ وَجُوبَ اتِّبَاعِهِ إِلَّا لِعِلْمِنَا
بِأَنَّهُ امْتِثَالٌ لِأَمْرِ الشَّارِعِ بِمَا شَاءَ أَنْ يَسْتَأْدِيَ شُكْرَهُ مِنَّا ؛ فَإِذَا لَمْ يَرِدْ أَمْرُهُ بِهِ فَمِنْ
أَيْنَ يَجِبُ ؟! وَأَيْضًا فَإِنَّا نَجُوزُ اخْتِلَافَ حُكْمِنَا وَحُكْمِهِ كَمَا قَدْ وَقَعَ ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ
دَلِيلٍ سَمْعِيِّ بِهِ حَيْثُذِ : وَهُوَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ
حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾ [الأحزاب : 21] ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ
بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ - فَلَهُ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ؛ فَدَلَّتْ عَلَى لُزُومِ النَّاسِي
لِلْإِيمَانِ ؛ وَيَلْزِمُهُ بِحُكْمِ عَكْسِ التَّقْيِضِ عَدَمُ الْإِيمَانِ ؛ لِعَدَمِ النَّاسِي ؛ وَالْإِيمَانُ
وَاجِبٌ ؛ فَكَذَا لِأَزِمَّتِهِ الَّذِي هُوَ النَّاسِي ؛ وَعَدَمُ الْإِيمَانِ حَرَامٌ ؛ فَكَذَا مَلْزُومُهُ
الَّذِي هُوَ عَدَمُ النَّاسِي ؛ وَإِلَّا ازْتَفَعَ اللُّزُومُ ⁽¹⁾ ؛ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ
تَهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف : 158] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾ [آل
عمران : 31] ؛ لَا يُقَالُ : ظَاهِرُهُمَا يُفِيدُ وَجُوبَ الْإِتِّبَاعِ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ الْوَجْهُ ؛
لِأَنَّا نَقُولُ : الْمَتَابَعَةُ هِيَ الْإِثْبَانُ بِمِثْلِ فِعْلِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَتَى بِهِ : مِنْ وَجُوبِ ،
أَوْ غَيْرِهِ ؛ حَتَّى لَوْ فَعَلَهُ الرَّسُولُ ﷺ عَلَى قَصْدِ النَّدْبِ مَثَلًا ؛ فَقَعَلْنَاهُ عَلَى قَصْدِ
الْإِبَاحَةِ أَوْ الْوُجُوبِ - لَمْ تَحْصُلِ الْمَتَابَعَةُ ؛ وَحَيْثُذِ فَيَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِالْمَتَابَعَةِ
مَوْقُوفًا عَلَى مَعْرِفَةِ الْجِهَةِ ؛ فَإِذَا لَمْ تُعْلَمْ لَمْ تُكُنْ مَأْمُورِينَ بِهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(إِلَّا مَا وَضَحَ) : أَيِ ظَهَرَ (فِيهِ أَمْرُ الْجِبِلَّةِ) ؛ فَإِذَا كَانَ جِبِلِّيًّا لَا يَخْلُو عَنْهُ جِبِلَّةٌ
ذِي رُوحٍ وَطَبِيعَةٍ : كَالْأَكْلِ ، وَالشَّرْبِ - فَإِنَّا نَعْلَمُ مِنْ دِينِهِ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَلْزِمْنَا
اتِّبَاعَهُ فِيهِمَا إِذَا كَانَا مُجَرَّدَيْنِ عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا : مِنْ وَجُوبِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ إِلَيْهِمَا ،

(1) ينظر الكاشف 74 ، وشرح الغاية 1 / 466 .

أَوْ نَذْبٍ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، أَوْ كَرَاهَةٍ عِنْدَ الشَّبَعِ وَالرَّيِّ ، أَوْ حُرْمَةٍ عِنْدَ الضَّرَرِ ، وَإِلَّا شُرِعَ النَّاسِي فِيهِمَا كَمَا يُشْرَعُ فِي هَيْئَتِهِمَا ؛ إِذْ لَيْسَتْ بِمَا تَقْتَضِيهِ الْجِبِلَّةُ .

(أَوْ) لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لِكِنَّةِ (عُلِمَ) : الْعِلْمُ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَ أَنَّهُ (مِنْ خَصَائِصِهِ) ﷺ : وَاجِبًا كَانَ : (كَالْتَهْجُدِ ، وَالْأُضْحِيَّةِ) ، وَالضُّحَى (1) ، وَالْوِثْرِ ، وَالْمُشَاوَرَةِ (2) ، وَالسَّوَاكِ ، وَتَخْيِيرِ نِسَائِهِ فِيهِ (3) ، وَمُصَابَرَةِ الْعَدُوِّ وَإِنْ كَثُرَ ، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ رَغِبَ ﷺ فِي نِكَاحِهَا مِنَ النِّسَاءِ وَهِيَ خَالِيَةٌ إِبْجَابَتُهُ . وَإِذَا كَانَتْ مُزَوَّجَةً وَجَبَ عَلَى زَوْجِهَا طَلَاقُهَا امْتِحَانًا لِإِيْمَانِ الزَّوْجِ (4) !

أَوْ مُبَاحًا : كَالْوَصَالِ فِي الصَّوْمِ ، وَالنِّكَاحِ بِلَا مَهْرٍ وَوَلِيِّ وَشُهُودٍ ، وَالزِّيَادَةِ عَلَى أَرْبَعٍ ، وَصَلَاتِهِ مُتَتَفِلًا بِغَيْرِهِ مُفْتَرِصًا ، وَبِكُلِّ طَائِفَةٍ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ صَلَاةً مُسْتَقِلَّةً .
أَوْ مُحَرَّمًا : كَأَكْلِ الْبُقُولِ ذَوَاتِ الرِّوَائِحِ الْكَرْبِيهَةِ ، وَنَزْعِ لَأَمْتِهِ حَتَّى يُقَاتِلَ ، وَمَدِّ عَيْنِهِ إِلَى زِينَةِ الدُّنْيَا ؛ فَكَانَ ﷺ إِذَا رَأَى شَيْئًا يُعْجِبُهُ قَالَ : «لَبَيْكَ اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ» . وَخَائِنَةُ الْأَعْيُنِ : وَهُوَ الْإِيْمَاءُ بِالْعَيْنِ فِي مَارِيهِ ؛ وَكَانَ ﷺ يَقُولُ : «مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ تَكُونَ لَهُ خَائِنَةُ الْأَعْيُنِ» . وَتَحْرِيمِ زَوْجَاتِهِ عَلَى غَيْرِهِ : فَالْأَوَّلُ : [أَيُّ مَا وَضَحَ فِيهِ أَمْرُ الْجِبِلَّةِ] مُبَاحٌ لَهُ وَلَا أَمْتَهُ عَلَى سِوَاءٍ ، وَالثَّانِي : [أَيُّ مَا كَانَ مِنْ خَصَائِصِهِ] لَا يُشَارِكُهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِلَا خِلَافٍ فِيهِمَا . [الغاية 1 / 460] .

(1) رَوَى الْإِمَامُ زَيْدٌ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الضُّحَى إِلَّا يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ ؛ فَإِنَّهُ ﷺ صَلَّاهَا يَوْمَئِذٍ رَكَعَتَيْنِ ؛ وَقَالَ ﷺ : «اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي فِي فَتْحِ مَكَّةَ فَأَذِنَ لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ثُمَّ أَقْفَلَهَا ؛ وَلَمْ يُحِلِّهَا لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَلَا يُحِلُّهَا لِأَحَدٍ بَعْدِي ؛ فَهِيَ حَرَامٌ مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ» .
المجموع 132 . وينظر المختار ، من صحيح الأحاديث والآثار 199 .

(2) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران : 159] .

(3) أَيْ تَخْيِيرِ نِسَائِهِ : بَيْنَ مُفَارَقَتِهِ وَزِينَةِ الدُّنْيَا ، وَبَيْنَ اخْتِيَارِهِ وَالصَّبْرِ عَلَى الضَّرَاءِ ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿يَتْلَاهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُرْذِلُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْتُمْ أَمْ تَتَّقُونَ وَأَسْرَحْتُمْ سِرَاحًا جَبِيلًا﴾ [٢٨] وَإِنْ كُنْتُمْ تُرْذِلُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، وَالَّذِينَ آذَوْا الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب : 29] .

(4) هَذَا الْإِفْتِرَاضُ مُسْتَبْعَدٌ ؛ فَشَمَائِلُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَخْلَافُهُ وَحُبُّهُ لِأَمْتِهِ - يُبْعَدُ عَنْهُ مِثْلُ هَذَا .

(وَالتَّاسِّي : هُوَ إِيقَاعُ الْفِعْلِ) ؛ وَمِنْهُ الْقَوْلُ : كَالْقِرَاءَةِ ، وَالتَّسْيِيجِ ، وَالدُّعَاءِ ،
(بِصُورَةِ فِعْلِ الْغَيْرِ) فِي زَمَنِهِ وَمَكَانِهِ ، وَطُولِهِ وَقِصَرِهِ : كَصَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ ،
وَوُقُوفِ عَرَفَةَ ، وَطَمَأْنِينَةِ الصَّلَاةِ إِنْ اعْتَبَرَهَا الْمُتَأَسِّي بِهِ وَإِلَّا فَمَجَرَّدُ الْفِعْلِ :
كَالتَّصَدُّقِ قَائِمًا ، أَوْ قَاعِدًا لَيْلًا ، أَوْ نَهَارًا . وَإِنْ التَّبَسَّ : هَلْ اعْتَبَرَهَا أَوْ لَا؟ -
اعْتَبَرْتُ مَعَ الْفِعْلِ عِنْدَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام لَا عِنْدَ أَبِي الْحُسَيْنِ ؛ وَهَذَا الْقَيْدُ تَخْرُجُ
الْمُخَالَفَةُ . وَقَدْ تَسَامَحَ الْمُؤَلَّفُونَ بِإِذْخَالِ «أَل» عَلَى غَيْرِ .

(وَوَجْهِهِ) : مِنْ وَجُوبٍ ، أَوْ نَحْوِهِ ؛ فَإِنَّهُ عليه السلام لَوْ صَلَّى الظُّهْرَ قَرْضًا ، وَصَلَّيْنَاهُ
تَفْلًا - لَمْ نَكُنْ مُتَأَسِّينَ بِهِ . وَكَذَا لَوْ اتَّبَعَ الْمُسْلِمُ نَصْرَانِيًّا إِلَى بَيْعَةٍ لِيرُدَّ وَدِيعَةً -
لَمْ يَكُنْ مُتَأَسِّيًّا بِهِ ؛ لِاخْتِلَافِ فِعْلِهِمَا حُسْنًا وَقُبْحًا ، وَكَذَا مَنْ سَجَدَ لِصَنِمٍ فَسَجَدَ
غَيْرُهُ لِلَّهِ تَعَالَى - فَلَا تَأْسِي ؛ وَبِهِ يَخْرُجُ الْإِثْمَامُ ؛ فَإِنَّهُ اتِّبَاعُ فِي الصُّورَةِ وَالْوَجْهِ
مَعًا ، أَوْ فِي الصُّورَةِ فَقَطْ ؛ (اتِّبَاعًا لَهُ) : أَيُّ لِقْصْدِ اتِّبَاعِهِ ؛ فَيَخْرُجُ مُجَرَّدُ الْمُوَافَقَةِ :
وَهِيَ أَنْ يَفْعَلَ ، أَوْ يَقُولَ ، أَوْ يَعْتَقِدَ مِثْلَ الْغَيْرِ لَا لِأَنَّهُ صَدَرَ مِنَ الْغَيْرِ ، (أَوْ تَرْكُهُ
كَذَلِكَ) : أَيُّ بِصُورَةِ تَرْكِ الْغَيْرِ ، وَوَجْهِهِ ؛ اتِّبَاعًا لَهُ .

فَإِذَا عَرَفْتَ حَقِيقَةَ التَّاسِّي ، وَكَوْنَ الْوَجْهِ جُزْءًا مِنْهَا ، وَلَا يُمَكِّنُ بِدُونِ مَعْرِفَتِهِ -
فَلْتَأْخُذْ فِي تَفْصِيلِ ذَلِكَ : (فَمَا عَلِمْنَا) أَوْ ظَنَّنَا وَجْهَهُ : أَيُّ (وُجُوبُهُ) ، أَوْ نَدْبُهُ ، أَوْ
إِبَاحَتُهُ (مِنْ أَفْعَالِهِ عليه السلام) : 1- إِمَّا بِالضَّرُورَةِ ، 2- وَإِمَّا بِنَصِّهِ عَلَيْهِ ، 3- وَإِمَّا بِكَوْنِهِ
بَيَانًا لِخِطَابٍ مُجْمَلٍ ذَالٌّ عَلَى أَيِّهَا ، 4- وَإِمَّا بِامْتِنَالِهِ لِذَلِيلٍ عَلَى أَيِّهَا : كِإِقَامَةِ
الْحَدِّ عَلَى نَحْوِ الزَّانِي فِي الْوُجُوبِ ، وَكَالتَّصَدُّقِ فِي الْمُنْدُوبِ ، وَكَالِإِضْطِْيَادِ بَعْدَ
حَلِّ الْإِحْرَامِ فِي الْمُبَاحِ ؛ وَلَمْ يَقُمْ ذَلِيلٌ اخْتِصَاصِهِ بِهِ - (فَظَاهِرٌ) ⁽¹⁾ .

(1) الْخَامِسُ خَاصٌّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا : فَيُخَصُّ الْوُجُوبُ أَمَّا زَانِي : نَحْوُ كَوْنِهِ مَحْظُورًا عَقْلًا وَشَرْعًا لَوْ لَمْ
يَجِبْ : كَالْحَدِّ ، أَوْ شَرْعًا : كَزِيَادَةِ رَكْعَةٍ عَمْدًا فِي مَكْتُوبَةٍ ، أَوْ اسْتِحْقَاقِ الدَّمِّ عَلَى تَرْكِهِ .

وَيُخَصُّ النَّدْبُ 1- كَوْنُهُ مِمَّا لَهُ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى حُسْنِهِ ؛ وَلَا ذَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِهِ . 2- وَإِخْلَافُهُ بِهِ بَعْدَ
=

(وَمَا عَلِمْنَا) أَوْ ظَنَّنَا (حُسْنَهُ) بِمُجَرَّدِ فِعْلِهِ ﷺ (دُونَ وَجُوبِهِ) ؛ إِذِ الْوُجُوبُ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الْحُسْنِ - (فَتَذُبُّ) ؛ إِذْ لَا مُحَرَّمَ فِي فِعْلِهِ ﷺ كَبِيرٌ ؛ لِلْعِصْمَةِ ، وَلَا صَغِيرٌ ، وَلَا مَكْرُوهٌ ؛ لِحَقَائِقِهِمَا ؛ وَقَدْ أَمَرْنَا بِالتَّأْسِّي بِهِ ﷺ ؛ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا - تَعَيَّنَ النَّذْبُ ؛ وَهَذَا (إِنْ ظَهَرَ فِيهِ قَصْدُ الْقُرْبَةِ) ؛ إِذْ بِهِ يُعْرَفُ أَنَّ هُنَاكَ صِفَةً زَائِدَةً عَلَى الْحُسْنِ ؛ (وَالْأَيُّ) يَظْهَرُ ذَلِكَ (فِي الْبَاحَةِ) : أَيُّ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ فِعْلَهُ ﷺ مُبَاحٌ ؛ وَعَلَى هَذَا لَا مَجْهُولٌ فِي فِعْلِهِ ﷺ ؛ لِإِنْحِصَارِهِ فِيمَا ذَكَرَ .

(وَتَرَكُهُ ﷺ لِمَا كَانَ) قَدْ فَعَلَهُ ، أَوْ (أَمَرِيهِ) مُطْلَقًا : لَا لِعُذْرٍ ، وَلَا لِسَهْوٍ - (بِنَفْيِ الْوُجُوبِ) : أَيُّ يَكْشِفُ أَنَّ الْفِعْلَ أَوْ الْأَمْرَ غَيْرُ وَاجِبٍ : نَحْوُ مَا رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَقْسِمْ أَرْضِي خَيْرَ بَيْنَ الْعَانِمِينَ⁽¹⁾ ؛ فَتَكُونُ قَرِينَةً صَارِفَةً لِلْأَمْرِ عَنِ الْوُجُوبِ ، وَكَذَلِكَ تَرَكُهُ الْوَاجِبُ أَوْ الْمُنْدُوبُ يَدُلُّ عَلَى اِرْتِفَاعِ الْوُجُوبِ أَوْ النَّذْبِ أَيْضًا ؛ فَلَوْ تَرَكَ الْقُنُوتَ فِي الْفَجْرِ : لَا لِسَهْوٍ ، وَلَا لِكَوْنِهِ نَفْلًا - عَلِمْنَا أَنَّ الْأَمْرَ بِهِ عَلَى جِهَةِ النِّقْلِ قَدْ اِرْتَفَعَ .

(وَفِعْلُهُ ﷺ لِمَا نَهَى عَنْهُ) نَهْيًا مُطْلَقًا كَذَلِكَ - (يَقْتَضِي الْإِبَاحَةَ) ؛ إِذْ لَوْ كَانَ مَحْظُورًا - لَمَا فَعَلَهُ ؛ لِعَدَمِ جَوَازِهِ فِي حَقِّهِ كَمَا تَقَدَّمَ ؛ فَلَوْ نَهَاَنَا عَنْ قَتْلِ الْقَمَلِ فِي الصَّلَاةِ ، أَوْ إِلْقَاءِ النُّحَامَةِ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ فَعَلَ لَا لِعُذْرٍ - اقْتَضَى فِعْلُهُ الْإِبَاحَةَ ؛ وَكَانَ قَرِينَةً صَارِفَةً لِلنَّهْيِ عَنِ الْحَظَرِ ؛ وَفِي كُلِّ ذَلِكَ إِنْ قَامَ دَلِيلُ الْخُصُوصِيَّةِ

الْمُدَاوِمَةِ عَلَى فِعْلِهِ مِنْ غَيْرِ نَسْخٍ . 3- وَاسْتِحْقَاقُ الْمَدْحِ عَلَى فِعْلِهِ دُونَ الذَّمِّ عَلَى تَرْكِهِ .

وَيُخَصُّ الْإِبَاحَةَ بِمُجَرَّدِ الْحُسْنِ : كَالْفِعْلِ الْيَسِيرِ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ تَخْرِيمِ الْكَثِيرِ فِيهِ . حَابِسٌ 46 : أَمَّا أَمَارَاتُ الْوُجُوبِ ؛ فَلِأَنَّ الْحَدَّ وَقَعَ امْتِثَالًا لِذَلِكَ عَلَى الْوُجُوبِ ؛ فَهُوَ مِنَ الْعُرْفِ الْأَوَّلِ كَمَا ذَكَرْنَا ؛ وَلِأَنَّ حَظْرَهُ عَقْلًا وَشَرْعًا لَا يَسْتَلْزِمُ الْوُجُوبَ بَلْ هُوَ فِي الْإِبَاحَةِ أَظْهَرُ ؛ كَمَا قَالُوا : إِنَّ الْأَمْرَ بَعْدَ النَّهْيِ لِلْإِبَاحَةِ : نَحْوُ ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: 2] مَعَ كَوْنِ الْأَصْلِ فِي الْأَمْرِ هُوَ الْوُجُوبُ ؛ فَمَا ظَنُّكَ بِالْفِعْلِ الَّذِي لَا أَصْلَ لَهُ فِيهِ ! وَإِنَّمَا أَصْلُهُ الْجَوَازُ . وَيُخَصُّ أَمَارَةُ اسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ عَلَى تَرْكِهِ أَنَّهُ لَا يُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُ وَاجِبٌ ؛ وَلَا يُعْلَمُ أَنَّهُ وَاجِبٌ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِاسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ عَلَى تَرْكِهِ ، وَكَذَا أَمَارَةُ النَّذْبِ لَا تُعْرَفُ أَنَّ لَهُ صِفَةً زَائِدَةً عَلَى حُسْنِهِ . ذَكَرَ مَعْنَاهُ بَعْضُ مُحَقِّقِينَ . تمت منه .

(1) دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ خَيْبَرَ فَقَالَ : إِنْ شِئْتُمْ دَفَعْتُ إِلَيْكُمْ هَذِهِ الْأَمْوَالَ عَلَى أَنْ تَعْمَلُوهَا وَتَكُونُوا تِمَارَهَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ، وَأَوْفَرُكُمْ مَا أَفْرَكُمُ اللَّهُ - فَقَبِلُوا فَكَانُوا عَلَى ذَلِكَ يَعْمَلُونَهَا . سيرة ابن هشام 3/371 .

فَذَلِكَ وَإِلَّا كَانَ حُكْمُنَا حُكْمَهُ فِيهِ .

وَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ نَوْعِي السُّنَّةِ الْأَوَّلَيْنِ ؛ وَقَدَّمَهُمَا لِقُوَّتَيْهِمَا - أَخَذَ يُبَيِّنُ الثَّلَاثَ فَقَالَ : (وَأَمَّا التَّقْرِيرُ) : أَيِ تَقْرِيرِ الرَّسُولِ ﷺ لِغَيْرِهِ - (فَا) إِنَّمَا يَكُونُ دَلِيلًا بِشَرْطٍ : أَحَدُهُمَا : (إِذَا عَلِمَ ﷺ بِفَعْلٍ) ، أَوْ قَوْلٍ ، أَوْ تَرْكِ (مِنْ) مُكَلِّفٍ (غَيْرِهِ) غَيْرِ مَعْذُورٍ : سِوَاهُ كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، أَوْ لَا ، ثُمَّ سَكَتَ (وَلَمْ يُنْكَرْهُ) عَلَى فَاعِلِهِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَقَعَ (وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى إِنكَارِهِ) : أَيِ الْحُكْمِ بِكَوْنِهِ مُنْكَرًا لَوْ كَانَ مُنْكَرًا ؛ لَا إِنْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا ؛ فَلَا تَأْثِيرَ لِسُكُوتِهِ ، وَعَدَمَ إِنكَارِهِ اتِّفَاقًا ؛ لِجَوَازِ إِنكَارِهِ مَعَ حُصُولِ الْقُدْرَةِ .

وَالثَّلَاثُ : أَنْ لَا يَكُونَ بِمَا عَلِمَ أَنَّهُ مُنْكَرٌ لَهُ وَتَرَكَ إِنكَارَهُ فِي الْحَالِ ؛ لِإِلْمِهِ أَنَّهُ عَلِمَ مِنْهُ ذَلِكَ ؛ وَبَيَانَ الْإِنكَارَ لَا يَنْفَعُ فِي الْحَالِ ؛ وَلِذَا قَالَ : (وَلَيْسَ كَمُضِيِّ كَافِرٍ إِلَى كَيْسَةٍ) ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِسُكُوتِهِ ﷺ أَثَرٌ فِي الْجَوَازِ اتِّفَاقًا .

(و) الرَّابِعُ : أَنْ (لَا) يَكُونَ قَدْ (أُنْكَرَهُ) : أَيِ نَحْوِ ذَلِكَ الْفِعْلِ (غَيْرُهُ) ﷺ ؛ إِذْ لَوْ أُنْكَرَهُ أَحَدٌ وَعَلِمَهُ ؛ كَانَ سُكُوتُهُ تَقْرِيرًا لِلْإِنكَارِ لَا لِلْمُنْكَرِ - (دَلَّ ذَلِكَ) التَّقْرِيرُ (عَلَى جَوَازِهِ) ⁽¹⁾ : أَيِ كَوْنِهِ مَشْرُوعًا ؛ وَجُوبًا ، أَوْ نَدْبًا ، أَوْ كَرَاهَةً ، أَوْ إِبَاحَةً لِلْمُقَرَّرِ مُطْلَقًا وَلِغَيْرِهِ : إِمَّا لِمُشَارَكَتِهِ فِي عِلَّتِهِ ، وَإِمَّا لِأَنَّ حُكْمَهُ عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمُهُ عَلَى الْجَمَاعَةِ . فَإِنْ سَبَقَ التَّقْرِيرُ حُكْمَ مُخَالِفٍ - كَانَ نَسْخًا ، أَوْ تَخْصِيصًا ؛ لِأَنَّ صَمْتَهُ لِسَانَ ؛ وَلَا يَسْكُتُ ﷺ عَلَى مُنْكَرٍ مَعَ ذَلِكَ ؛ وَإِلَّا لَزِمَ ازْتِكَاؤُهُ الْمُحَرَّمَ ؛ وَهُوَ تَقْرِيرُهُ عَلَى الْمُحَرَّمَ ؛ إِذِ التَّقْرِيرُ عَلَى الْمُحَرَّمَ مُحَرَّمٌ ⁽²⁾ ؛

(1) فِي مَثْنِ الْكَافِلِ : عَلَى إِبَاحَتِهِ .

(2) وَمِنْ ثَمَّ قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فِي بَعْضِ خُطَبِ النَّهْجِ 94 فِي ذِكْرِ النَّبِيِّ : وَصَمْتُهُ لِسَانٌ . قَالَ السَّيِّدُ صَلَاحٌ [بْنِ

عَلِي الْمُوَيْدِي] فِي شَرْحِهِ [عَلَى الْكَافِلِ] : يَعْْنِي أَنَّهُ إِذَا صَمَتَ فِي حَادِثَةٍ وَلَمْ يُنْكَرْهَا - حُكِمَ بِأَنَّهُ ازْتَضَاهَا وَاسْتَحْسَنَهَا ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ : السُّكُوتُ أَثَرُ الرِّضَى ، وَقُلْتُ فِي نَظْمِ هَذَا الْمَعْنَى :

إِذَا اغْتَابَ أَقْوَامٌ وَأَنْتَ لَدَيْهِمْ وَلَمْ تَعُدْ عَنْهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ مُعْرِضًا

وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ ؛ وَإِنْ فُرِضَ كَوْنُهُ مِنَ الصَّغَائِرِ ؛ لِعِصْمَتِهِ ﷺ عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ مِنَ الْمَعَاصِي مُطْلَقًا كَمَا سَبَقَ ؛ فَإِنْ اسْتَبْشَرَ بِهِ ﷺ فَأَوْضَحَ دَلَالَةً عَلَى الْجَوَازِ مِنْ مُجَرَّدِ السُّكُوتِ اتِّفَاقًا ؛ كَمَا رُوِيَ أَنَّ مُجَرِّزًا الْمُدَلِّجِيَّ مَرَّ بِزَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ⁽¹⁾ وَأَسَامَةَ⁽²⁾ وَقَدْ نَامَا فِي قَطِيفَةٍ ، وَغَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا ، وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَالَ : هَذِهِ الْأَقْدَامُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ! فَلَمَّا ذُكِرَتِ الْقِصَّةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ - سُرَّ بِذَلِكَ سُرُورًا عَظِيمًا ! وَسَبَّهُ أَنَّ أُسَامَةَ كَانَ أَسْوَدَ ، وَزَيْدًا كَانَ أَيْضًا .

وَكَانَ الْمُنَافِقُونَ يَتَعَرَّضُونَ لِلطَّعْنِ فِي نَسَبِ أُسَامَةَ ؛ فَلَمَّا أَلْحَقَهُ الْمُجَرِّزُ الْمُدَلِّجِيَّ بِزَيْدٍ - سُرَّ ﷺ ، وَدَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ وَأَسَارِيرُ وَجْهِهِ تَبَرُّقٌ مِنَ الْفَرَجِ⁽³⁾ ! فَقَالَتْ عَائِشَةُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْتَ أَحَقُّ بِقَوْلِ الْهُذَلِيِّ⁽⁴⁾ :

فَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى أَسِرَّةٍ وَجْهِهِ بَرَقَتْ كَبَرَقِ الْعَارِضِ الْمُتَهَلِّلِ
فَقَالَ لَهَا : أَلَمْ تَرِي إِلَى مُجَرِّزٍ كَيْفَ مَرَّ عَلَى أُسَامَةَ وَزَيْدٍ؟ وَقَصَّ لَهَا الْقِصَّةَ .
وَحَكُمَ مُجَرِّزٌ فِي قِيَافَتِهِ كَحُكْمِ كَافِرٍ فِي مُضِيِّهِ إِلَى كَنِيسَةٍ مِمَّا عَلِمَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ مُنْكَرٌ لَهُ عَلَى الْإِجْمَالِ ؛ لِمَا اشْتَهَرَ مِنْ سَعْيِهِ ﷺ فِي إِمَاتَةِ طُرُقِ الْمُشْرِكِينَ ، وَبُعْدِهِ عَنْ مُتَابَعَتِهِمْ ، وَعُلُوِّ شَأْنِهِ عَنْ سُلُوكِ طَرِيقِهِمْ ؛ فَاسْتَبْشَرَهُ بِهَا لِمَوَافَقَتِهَا الْحَقَّ مَعَ

فَإِنَّكَ مُعْتَابٌ وَإِنْ كُنْتَ صَامِتًا لِأَنَّ سُكُوتَ السَّامِعِينَ أَخُو الرِّضَا
تمت منه . وينظر الكاشف 79 .

(1) زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ بْنِ شَرَحْبِيلَ الْكَلْبِيِّ الْيَمَانِيَّ ، مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ ، أَسْلَمَ وَصَلَّى بَعْدَ عَلِيٍّ ، وَشَهِدَ بَدْرًا ، وَثُبُلَ بُمُوتِهِ سَنَةَ 8 هـ رَوَى لَهُ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ . ينظر لوامع الأنوار 3 / 50 .

(2) أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَلَاهُ الرَّسُولُ قَبْلَ مَوْتِهِ عَلَى جَلَّةِ الصَّحَابَةِ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ . وَلَمْ يُقَاتِلْ مَعَ عَلِيٍّ مَعَ تَفْضِيلِهِ لَهُ . ثَوْبِي سَنَةَ 54 هـ أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ وَبَعْضُ أَئِمَّتِنَا . لوامع الأنوار 3 / 92 ، وأسد الغابة 1 / 194 .

(3) البخاري 3 / 1365 رقم 3525 ، ومسلم 1 / 1081 رقم 1459 ، وأبو داود 2 / 698 رقم 2267 ، والترمذي 4 / 383 رقم 2129 ، والنسائي 6 / 185 رقم 3493 ، وابن ماجه 2 / 787 رقم 2349 .

(4) أَبُو كَبِيرٍ : عَامِرُ بْنُ الْحُلَيْسِ الْهُذَلِيُّ ، جَاهِلِيٌّ ، لَهُ أَرْبَعُ قَصَائِدَ : أَوَّلُهَا : أَزْهِيْرُ هَلْ عَنْ شَيْتَةٍ مِنْ ... وَلَا نَعْرِفُ أَحَدًا مِنَ الشُّعْرَاءِ فَعَلَّ ذَلِكَ . الشعر والشعراء 2 / 670 ، وديوان الهذليين 2 / 94 .

إِلْزَامِ الْخَصْمِ بِمَا يَعْتَقِدُهُ لَا لِحَقِّقَتِهَا ، وَإِلَّا لَمْ يَسْكُتْ عَنْهَا مَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا .
نَعَمْ : « الْقِيَافَةُ » الْإِهْدَاءُ إِلَى الشَّيْءِ ، **يُقَالُ :** قَافَ الْآثَرَ قِيَافَةً إِذَا اهْتَدَى لَهُ .
وَالْقَافَةُ : جَمْعُ الْقَائِفِ : وَهُوَ مَنْ يَعْرِفُ الْآثَارَ . وَجَعَلَهَا مَصْدَرًا : كَالْقِيَافَةِ غَلَطَ
 مَشْهُورٌ . وَجُزُّ بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْجِيمِ ، وَتَشْدِيدِ الزَّيِّ الْأُولَى ⁽¹⁾ .
قَالَ فِي شَمْسِ الْعُلُومِ : إِنَّمَا سُمِّيَ مُجَزًّا ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجُزُّ نَاصِيَةَ الْأَسِيرِ وَيُطْلِقُهُ ،
 وَلَمْ يَكُنْ عِلْمًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ⁽²⁾ .

[التَّعَارُضُ]

وَأَعْلَمُ أَنَّ التَّعَارُضَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ : هُوَ تَقَابُلُهُمَا عَلَى وَجْهِ يَمْنَعُ كُلَّ مِنْهُمَا مُقْتَضَى
 صَاحِبِهِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ ، أَوْ بَعْضُهَا . (وَلَا تَعَارُضَ فِي أَعْمَالِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ) أَصْلًا ؛ لِأَنَّهُ : إِنَّمَا
 أَنْ تَتَنَاقَضَ أَحْكَامُهَا أَوْ لَا : إِنْ لَمْ تَتَنَاقَضْ كَانَ يَكُونُ مُتِمَّاثَيْنِ : كَصَلَاةِ الظُّهْرِ
 فِي وَفْتَيْنِ ، أَوْ مُحْتَلِفَيْنِ يُتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُهُمَا فِي وَقْتٍ : كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ ، أَوْ لَا
 يُتَصَوَّرُ : كَصَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ - فَلَا خَفَاءَ فِي عَدَمِ التَّعَارُضِ ؛ لِإِمْكَانِ الْجَمْعِ
 بَيْنَ أَحْكَامِهِمَا . وَإِنْ تَنَاقَضَتْ : كَصَوْمِ يَوْمٍ مُعَيَّنٍ ، وَأَكْلٍ فِي آخَرٍ مِثْلِهِ - فَلَا
 تَعَارُضَ أَيْضًا ؛ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ وَاجِبًا فِي وَقْتٍ ، وَجَائِزًا فِي آخَرٍ ؛ مَعَ أَنَّهُ لَا
 يَكُونُ رَافِعًا وَلَا مُبْطِلًا حُكْمَ الْآخَرِ ؛ إِذْ لَا عُمُومَ لِلْفِعْلَيْنِ ، وَلَا لِأَحَدِهِمَا ؛ وَإِنَّمَا
 يُتَصَوَّرُ التَّعَارُضُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ ، أَوْ بَيْنَ قَوْلٍ وَفِعْلٍ ؛ وَلِذَا قَالَ :

(وَمَتَى تَعَارُضَ قَوْلَانِ) وَتَعَارُضُهُمَا ظَاهِرٌ ، (أَوْ قَوْلٌ وَفِعْلٌ) عَلِمَ وَجْهُهُ ، وَقَامَ
 الدَّلِيلُ عَلَى تَكَرُّرِهِ بِأَنْ يُنْقَلَ إِلَيْنَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ ،

(1) كَذَا نَقَلَهُ السَّيِّدُ صَلَاحُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي شَرْحِ الْفُصُولِ 437 عَنْ شَرْحِ الْمَسَارِقِ ، وَجَامِعِ الْأُصُولِ 840/12 ،
 وَابْنُ مَكُوْلًا وَغَيْرُهُمْ ، قَالَ : وَذَكَرَ الدَّارُ قُطَيْبٍ ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ سَاكِنَةٌ
 ثُمَّ زَايٍ مَكْسُورَةٌ . تَمَّتْ مِنْهُ . وَيَنْظُرُ الْبَدْرُ الْمُنِيرُ 699/9 .

(2) أَسَدُ الْغَابَةِ 61/5 ، وَالْإِصَابَةُ 344/3 . وَلَمْ أَهْتَدِ إِلَيْهِ فِي شَمْسِ الْعُلُومِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَنَّهُ اسْتَقْبَلَهَا لَهُ : فَإِنْ تَرْتَبًا ، وَعِلْمَ الْمُتَأَخِّرِ - (فَالْمُتَأَخِّرُ : نَاسِخٌ) لِلْمُتَقَدِّمِ مِنْهُمَا
 إِنْ تَأَخَّرَ بِقَدْرِ إِمْكَانِ الْإِمْتِثَالِ وَتَعَدَّرَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، (أَوْ مُحْصَصٌ) ،
 أَوْ مُقَيَّدٌ لِعُمُومِ الْأَوَّلِ ، أَوْ إِطْلَاقِهِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ كَذَلِكَ ، وَأَمُكِّنَ الْجَمْعُ بِذَلِكَ .
 (فَإِنْ جُهِلَ التَّارِيخُ) : فَإِمَّا أَنْ يُمَكِّنَ تَرْجِيحُ أَيِّهِمَا بِأَحَدِ وَجُوهِهِ ، أَوْ لَا : إِنْ لَمْ
 يُمَكِّنِ اطِّرَحًا ، وَرُجِعَ إِلَى غَيْرِهِمَا كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَإِنْ أُمُكِّنَ -
 (فَالْتَرْجِيحُ) لَا زِمٌ لِلْمُجْتَهِدِ ، وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ .

وَأِمَّا بَيْنَ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ ؛ فَالْمُخْتَارُ تَرْجِيحُ الْقَوْلِ لِمَا سَبَقَ ؛ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ
 الْفِعْلَ لَا يَكُونُ دَلِيلًا إِلَّا مَعَ قَوْلٍ ؛ وَحَيْثُ يُعَوِّدُ مِنْ تَعَارُضِ الْقَوْلَيْنِ ؛ وَمَا صَحِبَ
 الْفِعْلَ أَرْجَحُ ؛ لِاعْتِصَادِهِ بِهِ .

[الْأَخْبَارُ وَطُرُقُ الرِّوَايَةِ]

وَطَرِيقٌ مَنْ سَمِعَهُ يَقُولُ ، أَوْ شَاهَدَهُ يَفْعَلُ - الضَّرُورَةُ .
 وَأَمَّا مَنْ نَأَتْ بِهِ دَارُهُ عَنْهُ ﷺ - فَطَرِيقُهُ (وَطَرِيقُنَا) الْمُوَصِّلُ (إِلَى الْعِلْمِ)
 بِالْمَعْنَى الْأَعْمِ الشَّامِلِ لِلظَّنِّ (بِالسُّنَّةِ) بِأَقْسَامِهَا الْمَذْكُورَةِ - (الْأَخْبَارُ) : جَمْعُ
 خَبَرٍ ، وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(وَهِيَ) : أَيِ الْأَخْبَارِ : (مُتَوَاتِرَةٌ ، وَآحَادٌ) ؛ لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تُفِيدَ بِنَفْسِهَا الْعِلْمَ
 بِالْمَعْنَى الْأَخْصِ - فَالْمُتَوَاتِرَةُ ، أَوْ لَا ؛ فَالْآحَادُ .
 ثُمَّ الْآحَادُ أَيْضًا نَوْعَانِ ؛ لِأَنَّهَا : إِمَّا أَنْ تُفِيدَ الْعِلْمَ بِقَرِينَةٍ : كَتَلْقَى الْأُمَّةَ ، أَوْ
 الْعِتْرَةَ لَهَا بِالْقَبُولِ ؛ بِأَنْ أَخَذَ بِهَا بَعْضٌ وَتَأَوَّلَهَا الْآخَرُ - أَوْ لَا .

[الْخَبَرُ الْمُتَوَاتِرُ]

(فَالْمُتَوَاتِرُ) لُغَةً : مَا تَتَابَعَ مِنَ الْأُمُورِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ بِفِتْرَةٍ مِنَ الْوَثَرِ ؛ وَمِنْهُ
 ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾ [المؤمنون 44] .

واضطلاحاً: (خَبَرُ جَمَاعَةٍ): خَرَجَ خَبَرُ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ مُطْلَقًا ، (يُفِيدُ) كُلَّ سَامِعٍ لَهُ عَاقِلٌ إِنْ تَسَاوَتْ أَحْوَالُهُمْ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ ، (بِنَفْسِهِ الْعِلْمُ) : أَيِ بِذَاتِهِ : أَيِ مِنْ دُونِ قَرِينَةٍ ؛ فَيُخْرِجُ مُفِيدُهُ بِهَا ، وَمُفِيدُ الظَّنِّ مُطْلَقًا ، وَمَا لَمْ يُفَدِ إِلَّا بَعْضُ الْعُقَلَاءِ ؛ لِذَلِكَ عَلَيْهِ عَلَى أَنْ إِفَادَتَهُ لَا بِذَاتِهِ ؛ لِأَنَّ مَا بِالذَّاتِ لَا يَتَخَلَّفُ .

وقوله: (بِصِدْقِهِ) مُسْتَدْرِكٌ ، أَوْ لِلاِخْتِرَازِ عَنْ مَا أَفَادَ الْعِلْمُ بِمُجَرَّدِ وُجُودِ قَائِلِهِ .
واختلف في أقلَّ عددِ التَّوَاتُرِ: فَقِيلَ اثْنَا عَشَرَ بِعَدَدِ نُبِيَّاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ ؛ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَبِيبًا ﴾ [المائدة: 12] ، وَقَالَ أَبُو الْهَذِيلِ ⁽¹⁾ : عِشْرُونَ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ ﴾ [الأنفال: 65] الْآيَةَ ؛ فَتَوَقَّفُ بَعَثَ عِشْرِينَ لِمَا تَتَيْنِ عَلَى إِبْخَارِهِمْ بِصَبْرِهِمْ وَكَوْنِهِمْ عَلَى هَذَا - لَيْسَ إِلَّا لِأَنَّهُ أَقَلُّ مَا يُفِيدُ الْعِلْمَ الْمَطْلُوبَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ ؛ وَلِيُفِيدَ خَبَرُهُمُ الْعِلْمَ بِإِسْلَامِ الَّذِي يُجَاهِدُونَهُمْ وَيَقَاتِلُونَهُمْ . وَقِيلَ : أَرْبَعُونَ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال: 64] وَكَانُوا أَرْبَعِينَ ؛ فَلَوْ لَمْ يُفَدِ قَوْلُهُمُ الْعِلْمَ لَمْ يَكُونُوا حَسْبَ النَّبِيِّ ؛ لِإِحْتِيَاجِهِ إِلَى مَنْ يَتَوَاتَرُ بِهِ أَمْرُهُ . وَقِيلَ : سَبْعُونَ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف: 155] . وَقِيلَ : ثَلَاثُمِائَةٍ وَبِضْعَ عَشْرَةٍ عَدَدَ أَهْلِ غَزْوَةِ بَدْرٍ ؛ لِأَنَّ الْغَزْوَةَ تَوَاتَرَتْ عَنْهُمْ . وَقِيلَ : غَيْرُ ذَلِكَ ⁽²⁾ . وَمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْمُتَمَسِّكَاتِ مَعَ تَعَارُضِهِ وَعَدَمِ مُنَاسَبَتِهِ - لَا يَدُلُّ عَلَى اشْتِرَاطِ تِلْكَ الْأَعْدَادِ ؛ وَالصَّحِيحُ أَنَّ أَقَلَّهُ خَمْسَةٌ ؛ لِخُرُوجِهَا عَنْ دَائِرَةِ الشَّهَادَةِ .
(و) أَنَّهُ (لَا حَظَرَ لِعَدَدِهِ) كَثَرَةٌ ؛ (بَلْ هُوَ) شَرْطُهُ تَكَثُّرُ الْمُخْبِرِينَ وَبَلَاغُهُمْ حَدًّا تَمْنَعُ

(1) مُحَمَّدُ بْنُ الْهَذِيلِ الْعَبْدِيُّ. وَوُلِدَ سَنَةَ 110 هـ. مُتَكَلِّمٌ، مُعْتَرِجٌ، حَادِثٌ فِي الْجَدَلِ، فِيهِ تَسَيُّعٌ لِأَهْلِ الْبَيْتِ. تُوُفِّيَ سَنَةَ 227 هـ. وَقِيلَ: 235 هـ. لَهُ: الْمَسَائِلُ دُونَتْ فِيهِ مُنَاطَرَاتُهُ مَعَ الْمَجُوسِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ. وَغَيْرِهِ. يَنْظُرُ فَضْلُ الْإِعْتِزَالِ وَطَبَقَاتِ الْمَعْتَزِلَةِ 254، وَالْمَنِيَّةُ وَالْأَمَلُ 156.

(2) شرح الغاية 2/ 18، وشرح العضد 2/ 25، والمنهاج 474، والكاشف 82، والتبصرة 295، والبحر المحيط 3/ 298، والفصول اللؤلؤية 287، وشرح المعيار 125.

الْعَادَةُ مِنْ اتِّفَاقِهِمْ وَتَوَاطُؤِهِمْ عَلَى الْكَذِبِ ، وَاسْتِنَادُهُمْ فِي ذَلِكَ الْخَبَرِ إِلَى الْحِسِّ ⁽¹⁾ لَا إِلَى غَيْرِهِ : كَالْعَقْلِ : كَأَخْبَارِ الْفَلَاسِفَةِ بِقَدَمِ الْعَالَمِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُفِيدُ قَطْعًا .

[شُرُوطُ التَّوَاتُرِ]

وَضَابِطُ شُرُوطِ التَّوَاتُرِ ⁽²⁾ وَالْعِلْمُ بِحُصُولِهِ (مَا أَفَادَ الْعِلْمُ) بِصَدَقِهِ؛ فَإِذَا أَفَادَهُ عِلْمٌ وَجُودُ الشَّرْطِ . وَاخْتَلَفَ هَلْ يُفِيدُ الْعِلْمُ (الضَّرُورِيَّ) الَّذِي لَا يَنْتَفِي بِشَكٍّ وَلَا شُبْهَةٍ ، أَوْ لَا؟ فَعِنْدَ أَئِمَّتِنَا عليه السلام وَجُمْهُورِ الْمُعْتَزِلَةِ ، وَالْأَشْعَرِيَّةِ ، وَبَعْضِ الْفُقَهَاءِ الْمُحَدِّثِينَ أَنَّهُ يُفِيدُهُ لَوْ قُوعِهِ لِمَنْ لَمْ يَنْظُرْ : كَالصَّبَّانِ ، وَالْبُلْهِ ، وَالْعَوَامِّ الَّذِينَ لَا يَتَأَتَّى مِنْهُمْ النَّظَرُ بِالضَّرُورَةِ ⁽³⁾؛ وَلَوْ كَانَ نَظَرِيًّا لَمَا حَصَلَ لِغَيْرِ النَّاطِرِينَ ؛ وَلَئِنْ يَمْتَنِعَ عَلَيْنَا النَّظَرُ فِي وَجُودِ مَكَّةَ وَبَغْدَادَ ، كَمَا يَمْتَنِعُ فِي وَجُودِ مَا نُشَاهِدُهُ سَوَاءً ؛ وَذَلِكَ عَلَامَةُ الضَّرُورِيِّ . وَقَالَ الْبُغْدَادِيُّونَ ، وَأَبُو الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيُّ ، وَابْنُ الْمَلَاهِجِيِّ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ ⁽⁴⁾ ،

- (1) وَإِنْ اخْتَلَفَ جِنْسُ الْحِسِّ بِأَن تَكُونَ الدَّرَجَةُ الْعُلْيَا مُسْتَنَكَّةً إِلَى الْمُشَاهَدَةِ، وَالسُّفْلَى إِلَى السَّمَاعِ مِنَ الْعُلْيَا. مِنْهُ.
- (2) وَلَا حَاجَةَ إِلَى اشْتِرَاطِ اسْتِثْوَاءِ مَرَاتِبِهِ فِي الشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَوَّلًا ؛ لِإِغْنَاءِ الْأَوَّلِ عَنْهُ ، وَلَا إِلَى اشْتِرَاطِ عَدَمِ سَبْقِ الْعِلْمِ بِالْمُخْبَرِ عَنْهُ ضَرُورَةً ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ إِنَّمَا هُوَ لِمَا يُفِيدُ الْعِلْمَ لَا لِإِفَادَةِ الْعِلْمِ ؛ وَلَا يَخْرُجُ الدَّلِيلُ عَنْ كَوْنِهِ دَلِيلًا بِالْعِلْمِ بِمَذْلُولِهِ ، كَمَا لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ دَلِيلًا بِالْجَهْلِ بِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ .
- (3) شرح الغاية 2/14 ، والكاشف 82 ، ومنهاج الأصول شرح معيار العقول 473 ، ومختصر ابن الحاجب 522/1 ، وأصول السرخسي 283/1 ، وتيسير التحرير 32/3 ، وشرح الكوكب المنير 2/326 ، وبيان المختصر 1/644 ، وشرح المنار وحواشيه من علم الأصول 1/617 ، وحاشية العطار على شرح المحلي 2/137 ، والبرهان 1/579 ، والبحر المحيط 3/105 ، وجوهرة الأصول 254 ، والتقريب في أصول الفقه المسألة رقم 89 ، وصفوة الاختيار 169 ، وتشنيف المسامع 2/932 ، والتبصرة 293 .
- (4) رُكِنُ الدِّينِ مَحْمُودُ الْمَلَاهِجِيِّ ، قَالَ الرَّمَحْسَرِيُّ : مَاتَ رُكْنُ الدِّينِ مَحْمُودُ الْأَصُولِيُّ بَنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْمَلَاهِجِيِّ لَيْلَةَ الْأَحَدِ السَّابِعِ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ رَجَبِ الْأَوَّلِ سَنَةِ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ ، وَكَانَ مَعْرُوفًا بِالْكَلَامِ ، فَرِيدَ ذَهَرِهِ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ ، وَلَهُ تَصَانِيفُ كَثِيرَةٌ فِي هَذَا الْبَابِ مِثْلُ : الْمُعْتَمَدِ فِي أَصُولِ الدِّينِ وَهُوَ أَرْبَعُ مُجَلَّدَاتٍ ، وَالْفَائِزُ فِي الْأُصُولِ ، وَتُحْفَةُ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الرَّدِّ عَلَى الْفَلَاسِفَةِ ، مَنْ طَالَعَهَا أَوْ غَيْرَهَا عَرَفَ فَضْلَهُ ، وَكَانَ وَرِعًا جِدًّا . قُلْتُ : وَقَدْ تَتَلَمَذَ عَلَى يَدِ أَبِي الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ ، وَتَبَنَّى آرَاءَهُ ، وَقَدْ تَبِعَهُمَا خَلَقٌ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ : كَالْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ حَمْرَةَ ، وَالْإِمَامِيَّةِ ، وَالْفَخْرِ الرَّازِيِّ ،

وَالْجَوْنِي⁽¹⁾، وَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ : **إِنَّمَا يُفِيدُ النَّظَرِيُّ⁽²⁾؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا**
بَعْدَ الْعِلْمِ بِإِنْتِفَاءِ اللَّبِيسِ فِي مُحْبَرِهِ ؛ بِأَنْ يَكُونَ مُحْسُوسًا لَا اشْتِبَاهَ فِيهِ ، وَبَعْدَ الْعِلْمِ
بِإِنْتِفَاءِ دَاعِيِ الْكَذِبِ ؛ وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ الْمُحْبِرُونَ جَمَاعَةً لَا دَاعِيَ لَهُمْ إِلَيْهِ ؛
وَكُلَّمَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ بِكَذِبٍ ؛ وَمَا لَيْسَ بِكَذِبٍ فَهُوَ صِدْقٌ ؛ لِعَدَمِ الْوَاسِطَةِ .
وَرَدَّ بِمَنْعِ احتِجَاجِهِ إِلَى سَبْقِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ ؛ بَلْ يَحْصُلُ الْعِلْمُ أَوَّلًا ، ثُمَّ يَلْتَفِتُ
الذَّهْنُ إِلَى الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ ، وَقَدْ لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهَا عَلَى التَّفْصِيلِ ؛ وَإِمْكَانِ التَّرْتِيبِ
لَا يُوجِبُ الاحتِجَاجَ وَإِلَّا لَزِمَ فِي كُلِّ ضَرْوَرِيٍّ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : الْأَرْبَعَةُ زَوْجٌ -
فَلَكَ أَنْ تَقُولَ ؛ لِأَنَّهُ مُنْقَسِمٌ بِمُتَسَاوِيَيْنِ ؛ وَكُلُّ مُنْقَسِمٍ بِمُتَسَاوِيَيْنِ زَوْجٌ .
وَإِذَا قُلْتَ : الْكُلُّ أَعْظَمُ مِنَ الْجُزْءِ - فَكَانَ أَنْ تَقُولَ : لِأَنَّ الْكُلَّ مُرَكَّبٌ مِنْهُ
وَمِنْ غَيْرِهِ ؛ وَالْمُرَكَّبُ مِنَ الْجُزْءِ وَمَنْ غَيْرِهِ أَعْظَمُ مِنَ الْجُزْءِ ؛ فَالْكُلُّ أَعْظَمُ مِنَ الْجُزْءِ .
وَتَوَقَّفَ الْمُرتَضَى الْمُوسَوِيُّ⁽³⁾ وَالْأَمَدِيُّ ؛ لِتَعَارُضِ الْأَدِلَّةِ وَعَدَمِ التَّمْيِيزِ
الصَّحِيحِ مِنْهَا عَنْ غَيْرِهِ⁽⁴⁾ .

-
- وَاعْتَمَدَ عَلَى رَأْيِهِ فِي اللَّطِيفِ وَغَيْرِهَا . ينظر مقدمة الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام
القدماء / 12، ومقدمة المعتمد له ، وطبقات المعتزلة 119 .
- (1) أَبُو الْمُعَالِي عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ : إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، فَقِيهٌ شَافِعِيٌّ، أَصُولِيٌّ، مِنْ مُتَكَلِّمِي الْأَشَاعِرَةِ.
تَوُفِّيَ سَنَةَ 478 هـ . لَهُ نَهَايَةُ الْمَطْلَبِ فِي الْمَذْهَبِ . وَالْإِزْشَادُ فِي أَصُولِ الدِّينِ (ط) وَالرِّسَالَةُ النَّظَامِيَّةُ فِي
الْأَحْكَامِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَغِيَاثُ الْأُمَمِ فِي الْإِمَامَةِ، وَالْبُرْهَانُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ. سير أعلام النبلاء 18/ 475،
وطبقات الشافعية 5/ 165، وأبو المعالي : حياته وعصره، آثاره وفكره، لعبدالعظيم الديب.
- (2) المعتمد 2/ 81، والبرهان 1/ 579، والتلخيص 2/ 284، ومنهاج الأصول شرح معيار العقول 473،
وحاشية العطار 2/ 137، وجوهرة الأصول 254 .
- (3) الشَّرِيفُ الْمُرتَضَى عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمُوسَوِيُّ : إِمَامٌ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ وَالْأَدَبِ وَالشُّعْرِ، وَمِنْ الْمُكْثَرِينَ
فِيهِ، وَالْفَقْهَ، وَالتَّارِيخَ . تَوُفِّيَ نَقَابَةَ الطَّالِبِينَ . تَوُفِّيَ سَنَةَ 436 هـ . لَهُ مُصَنَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا : دِيْوَانُ
شِعْرِهِ، وَغُرُرُ الْفَوَائِدِ وَدُرُرُ الْفَلَائِدِ (أَمَالِي الْمُرتَضَى)، وَالشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ (رَدٌّ فِيهِ عَلَى الْمُعْنِي لِلْقَاضِي
عَبْدِ الْجَبَّارِ، وَغَيْرُهَا . ينظر رسائل الشريف المرتضى 1/ 20 .
- (4) منهاج الأصول 473، والأمدى 1/ 18، وحاشية العطار 2/ 138، والبحر المحيط 3/ 107 .

(و) **أَمَّا اشْتِرَاطُ الْإِسْلَامِ** ، وَالْعَدَالَةِ ، وَالْمَعْصُومِ ، وَأَهْلِ الذِّلَّةِ ، وَاخْتِلَافِ النَّسَبِ ، وَالدِّينِ ، وَالْوَطَنِ ، وَالذُّكُورَةِ ، وَالْأَلَا يَحْوِيهِمْ بَلَدٌ - فَلَا وَجْهَ لَهُ ؛ لِأَنَّا قَدْ نَطَّنَاهُ بِحُصُولِ الْعِلْمِ ؛ وَهُوَ (يَحْصُلُ بِخَيْرٍ) مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ مِنَ (الْفَسَاقِ وَالْكَفَّارِ) ، وَالصَّبِيَّانِ ، وَالنِّسَاءِ ، وَنَحْوِهِمْ .

[أقسام المتواتر]

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمُتَوَاتِرَ قَدْ يَتَوَاتَرُ لَفْظًا وَمَعْنَى : كَنُصُوصِ السُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ⁽¹⁾ ، (وَقَدْ يَتَوَاتَرُ الْمَعْنَى تَوْنُ اللَّفْظِ) ؛ بِأَنْ يَبْلُغَ الْمُخْبِرُونَ حَدَّ التَّوَاتُرِ وَلَكِنْ اخْتَلَفَتْ أَخْبَارُهُمْ بِالْوَقَائِعِ الَّتِي أَخْبَرُوا بِهَا مَعَ اشْتِرَاكِ جَمِيعِ أَخْبَارِهِمْ فِي مَعْنَى مُشْتَرَكٍ بَيْنَ مُخْبَرَاتِهِمْ : كَحَدِيثِ الْغَدِيرِ⁽²⁾ ،

(1) وَذَلِكَ مِثْلُ حَدِيثِ عَمَّارٍ : وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «تَقْبَلُكَ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ» ؛ فَإِنَّهُ مُتَوَاتِرٌ لَفْظًا وَمَعْنَى . تَمَّتْ وَاللَّهِ أَعْلَمُ .
(2) قَالَ الْإِمَامُ شَرْفُ الدِّينِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَصِيدَتِهِ الْقَصَصِ الْحَقِّ فِي حَدِيثِ الْغَدِيرِ :
وَهُوَ الْحَدِيثُ الْيَقِينُ الْكَوْنِ قَدْ قَطَعْتُ بِكَوْنِهِ فِرْقَةً كَانَتْ تَوَهِّيهُ
يَعْنِي بِالْفِرْقَةِ الْحَافِظَ الدَّهَبِيَّ وَغَيْرَهُ . قَالَ فِي تَذَكُّرَتِهِ : اعْتَنَى بِحَدِيثِ الْغَدِيرِ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ - فَجَمَعَ فِيهِ مُجَلِّدَيْنِ أَوْرَدَ فِيهِمَا طَرَفَهُ وَالْفَاظَهُ . قَالَ الدَّهْمِيُّ : بَهَرَنِي كَثْرَةُ طَرَفِهِ فَقَطَعْتُ بِوُقُوعِهِ . وَقَالَ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ : صَدَرُ الْحَدِيثِ مُتَوَاتِرٌ مُتَبَيِّنٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ : يَغْنِي «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ» . قَالَ الدَّهْمِيُّ : وَأَمَّا «وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادَ مَنْ عَادَهُ» فَرِيَادَةُ قُوَّةِ الْإِسْنَادِ ، وَصَحَّحَهَا أَبُو زُرْعَةَ . وَأَصْحَابُنَا الرَّيْدِيُّ فَرِيقَانِ : فَرِيقٌ يَدْعِي تَوَاتُرَهُ : كَالْمُنْصُورِ بِاللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ، وَفَرِيقٌ يَدْعِي أَنَّهُ مُتَلَمَّى بِالْقَبُولِ مُجْمَعٌ عَلَى صِحَّتِهِ ؛ فَصَحَّحْتُهُ مَعْلُومَةً ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ . وَيَنْظُرُ

لِوَامِعِ الْأَنْوَارِ 67/1 ، وَسِيرِ أَعْلَامِ النِّبَلَاءِ 415/5 ، وَوَفَتْحِ الْبَارِي 74/7 .

وَحَدِيثُ الْغَدِيرِ رُوِيَ بِالْفَاطِ كَثِيرَةً ، وَهُوَ مُتَوَاتِرٌ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الشُّيُوطِيُّ فِي الْأَحَادِيثِ الْمُتَوَاتِرَةِ 37 رَقْمَ 100 ، وَقَالَ الدَّهْمِيُّ فِي سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ 415/5 : الْحَدِيثُ ثَابِتٌ بِلَا رَيْبٍ ، وَقَالَ فِي 334/8 : مِنْهُ مُتَوَاتِرٌ ، وَقَالَ فِي تَذَكُّرَةِ الْحَفَاطِ 713/2 ، فِي تَرْجَمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ : وَلَمَّا بَلَغَ ابْنُ جَرِيرٍ أَنَّ ابْنَ أَبِي دَاوُدَ تَكَلَّمَ فِي حَدِيثِ غَدِيرِ حُمٍّ - عَمِلَ كِتَابَ الْفَضَائِلِ ، وَتَكَلَّمَ عَلَى تَصْحِيحِ الْحَدِيثِ .

قُلْتُ [الدَّهْمِيُّ] : رَأَيْتُ مُجَلَّدًا مِنْ طُرُقِ الْحَدِيثِ لِابْنِ جَرِيرٍ - فَانْدَمَسْتُ لَهُ وَلِكَثْرَةِ الطَّرِيقِ . وَقَالَ ابْنُ عُثْمَانَ : خَبَرْتُ الْغَدِيرَ لَهُ مِائَةً وَخَمْسَ طُرُقٍ ، وَأَفْرَدَ لَهُ كِتَابًا . وَقَالَ الْمُقْبِلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْأَبْحَاثِ الْمُسَدَّدَةِ 243 بَعْدَ ذِكْرِ رَوَاتِهِ : وَهُوَ مُتَوَاتِرٌ ؛ فَإِنْ كَانَ مِثْلَ هَذَا مَعْلُومًا وَإِلَّا فَمَا فِي الدُّنْيَا مَعْلُومٌ ! . وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ

- في فَتْحِ الْبَارِي 7/ 74 : وَهُوَ كَثِيرُ الطَّرِيقِ جِدًّا ، وَقَدْ اسْتَوْعَبَهَا ابْنُ عُقْدَةَ فِي كِتَابِ مُفْرَدٍ ، وَكَثِيرٍ مِنْ أَسَانِيدِهَا صِحَاحٌ وَحَسَنٌ . قُلْتُ : وَقَدْ رُوي مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ :
- 1- **عَلِيٌّ بْنُ الْحَكَمِ** : وَبَعْضُهَا مِنْ حَدِيثِ الْمُتَأَشَّدَةِ ؛ **فَقَامَ** - فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ - **اِثْنَا عَشَرَ فَشْهَدُوا** أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ : أحمد بن حنبل 1/ 182 رقم 641 ، و1/ 252 رقم 961 ، و1/ 321 رقم 1310 ، و1/ 250 رقم 951 ، و1/ 253 رقم 964 ، وفضائل الصحابة 2/ 741 رقم 1021 ، 1022 ، و2/ 849 رقم 1167 ، و2/ 877 رقم 1206 ، والنسائي في الخصائص 89 - 91 رقم 82 - 85 ، والطبراني في الكبير 3/ 179 رقم 3049 ، والأوسط 2/ 275 رقم 1966 ، و2/ 324 رقم 2109 ، 2110 ، و2/ 369 رقم 2254 ، و7/ 70 رقم 6882 ، و8/ 213 رقم 8434 ، والحاكم 3/ 371 ، وكتاب السنة لابن أبي عاصم 607 رقم 1360 ، 1363 ، 1364 ، 1367 ، 1368 ، 1370 ، ومختصر زوائد البزار 2/ 302 رقم 1901 ، 1902 ، وابن أبي شيبة 6/ 368 .
- 2- **زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ** : أحمد بن حنبل 1/ 250 رقم 952 ، و9/ 51 رقم 23204 ، وفضائل الصحابة 2/ 703 رقم 959 ، و2/ 759 رقم 1048 ، والترمذي 5/ 591 رقم 3713 ، وكتاب السنة لابن أبي عاصم 607 رقم 1363 ، 1364 ، والخصائص ص 84 رقم 71 ، 88 رقم 81 ، والطبراني في الكبير 5/ 166 رقم 4969 - 4917 ، و5/ 170 رقم 4981 ، ورقم 4985 ، 4986 ، و5/ 175 رقم 4996 ، و5/ 192 رقم 5059 ، ورقم 5066 ، ورقم 5068 - 5071 ، و5/ 203 رقم 5092 ، 5096 ، 5097 ، و5/ 212 رقم 5128 ، والأوسط 2/ 275 رقم 1966 ، والحاكم 3/ 533 ، 109 ، 110 ، **وَقَالَ** : صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ ، وَسَكَتَ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ ، ومختصر زوائد البزار 2/ 303 رقم 1902 .
- 3- **أَبُو أَيُّوبٍ الْأَنْصَارِيُّ** : كتاب السنة لابن أبي عاصم 606 رقم 1354 ، والطبراني في الكبير 4/ 173 رقم 4052 ، ص 174 رقم 4053 ، عنه وجماعة من الأنصار ، أحمد بن حنبل 9/ 143 ، رقم 23622 .
- 4- **سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ** : ابن ماجة 1/ 44 رقم 121 ، والخصائص ص 88 رقم 80 ، والسنة 606 رقم 1358 .
- 5- **الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ** : كتاب الخصائص 91 ، رقم 85 ، والسنة 607 رقم 1362 ، وابن أبي شيبة 6/ 373 .
- 6- **أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ** : الطبراني في الأوسط 2/ 369 رقم 2254 ، والصغير 1/ 89 .
- 7- **حَدِيقَةُ بْنُ أَسِيدٍ** : الترمذي 5/ 591 رقم 3713 ، والطبراني في الكبير 3/ 180 رقم 3052 .
- 8- **أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ** : السنة لابن أبي عاصم 607 رقم 1365 ، والطبراني في الأوسط 8/ 213 ، رقم 8434 ، 2/ 369 رقم 2254 ، والطبراني في الصغير 1/ 89 .
- 9- **أَبُو هُرَيْرَةَ** : الطبراني في الأوسط 2/ 24 رقم 1111 ، و2/ 369 رقم 2254 ، ومختصر زوائد البزار 2/ 303 رقم 1903 ، 1904 ، وابن أبي شيبة 6/ 369 ، والطبراني في الصغير 1/ 89 .
- 10- **ابْنُ عَبَّاسٍ** : الحاكم 3/ 134 ، **وَقَالَ** : صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ ، **وَوَاقَّهُ الذَّهَبِيُّ** ، وفضائل الصحابة 2/ 703 .
- 11- **سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ** : المستدرک 3/ 116 .
- 12- **طَلْحَةُ** : المستدرک 3/ 371 ، والسنة 606 رقم 1357 ، ومختصر زوائد البزار 2/ 304 رقم 1905 .
- 31- **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ** : كتاب السنة لابن أبي عاصم 606 رقم 1356 .
- 14- **مَالِكُ بْنُ الْحَوَارِثِ** : الطبراني 19/ 291 رقم 646 .

وَالْمَنْزِلَةَ⁽¹⁾، وَالْمَحَبَّةَ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام؛ فَإِنَّ مَنْ بَحَثَ كُتُبَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَأَطْلَقَ نَفْسَهُ عَنْ وِثَاقِ الْعَصِيَّةِ - عَلِمَ تَوَاتُرَهَا كَذَلِكَ؛ وَكُلَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ الْمُشْتَرَكُ خَارِجًا لَازِمًا لِكُلِّ وَقَعَةٍ - فَإِنَّهُ يُفِيدُ تَوَاتُرَ الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ ضَرُورَةً؛ لِاتِّحَادِ أَخْبَارِهِمْ فِيهِ: (كَمَا فِي شَجَاعَةِ عَلِيِّ عليه السلام)؛ فَإِنَّ الْأَخْبَارَ بِوَقَعَاتِهِ فِي حُرُوبِهِ: مِنْ أَنَّهُ فَعَلَ فِي بَدْرِ كَذَا، وَقَتَلَ يَوْمَ أُحُدٍ كَذَا، وَهَزَمَ يَوْمَ حُنَيْنٍ كَذَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ - تَدُلُّ بِالِاتِّزَامِ عَلَى شَجَاعَتِهِ عليه السلام؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّجَاعَةَ مِنَ الْمَلَكَاتِ النَّفْسَانِيَّةِ؛ فَيَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ نَفْسَ الْهَزَمِ أَوْ جُزْءَهُ؛ وَإِنَّمَا هِيَ لَازِمَةٌ لِجُزْئِيَّاتِ الْهَزَمِ وَالْقَتْلِ فِي الْوَقَائِعِ الْكَثِيرَةِ؛ فَيَكُونُ دَلَالَةً نَحْوِ الْهَزَمِ فِي الْوَقَائِعِ الْكَثِيرَةِ عَلَى الشَّجَاعَةِ بِطَرِيقِ الْإِتِّزَامِ.

(و) كَمَا فِي (جُودِ حَاتِمِ) الطَّائِي؛ فَإِنَّ مَا يُحْكِي مِنْ إِعْطَائِهِ: نَحْوَ الْخَيْلِ،

15 - عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ 401/6 رقم 18506، وَقَالَ لَهُ: هَيْنَا يَا ابْنَ أَبِي طَالِبٍ أَصْبَحْتَ وَأُمْسَيْتَ مَوْلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، وَالْمَنَاقِبُ لَابْنِ الْغَازِلِي 31.

16 - جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: كِتَابُ السَّنَةِ لِابْنِ أَبِي عَاصِمٍ 606 رقم 1355، وَالذَّهَبِيُّ فِي سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ 334/8، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ عَالٍ جِدًّا.

17 - عَمَّارَةُ: مُخْتَصَرُ زَوَائِدِ الْبَزَارِ 305/2 رقم 1907.

تَنْبِيْهُ: مَعَ هَذَا كُلِّهِ لَوْ أَتَيْتَ لِمَرْضَى الْقُلُوبِ مِنَ الْمُنْحَرِفِينَ عَنِ الْإِمَامِ عَلِيِّ عليه السلام بِالنَّبِيِّ صلى الله عليه وآله نَفْسِهِ - كَمَا اقْتَضَتْ بِهِ فِي شَأْنِ عَلِيٍّ. وَقَدْ أَخْبَرَنَا هَذَا النَّبِيُّ الْكَرِيمُ صلى الله عليه وآله بِأَنَّهُ بَغِضَ عَلِيٍّ مِنْ عِلَامَاتِ التَّقَاقُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَمَدْرَسَةُ مُعَاوِيَةَ تَعْتَرِفُ بِهِ؛ وَلِذَلِكَ أَهْمَسُ لِلْقُرَاءِ الْكَرَامِ أَنَّ الْمُسْكِةَ لَيْسَتْ فِي صَحَّةِ الرَّوَايَاتِ فِي فَضَائِلِ هَذَا الْإِمَامِ؛ وَإِنَّمَا الْمُسْكِةُ فِي فَسَادِ التَّوَاصِبِ وَحَقْدِهِمْ، وَعَمَى التَّقَاقُ الَّذِي عَطَى أَبْصَارَهُمْ وَبَصَائِرَهُمْ؛ وَأَزْجُو أَلَّا يَكُونَ هَذَا الْحُكْمُ عَامًّا؛ وَإِنَّمَا هُنَاكَ أَمْتِلَةٌ لِلزُّمِّ وَالْحَقْدِ؛ فَهَنَّاكَ طَالِبٌ أَعْرِفُهُ لَهُ سَبْعَ سَنَوَاتٍ يَنْتَظِرُ مُنَاقَشَةَ الْمَاجِسْتِيرِ فِي مَخْطُوطَةٍ لِأَحَدِ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْبَيْتِ سَجَّلَهَا عِنْدَ مَرِيضٍ حَاقِدٍ - لَمْ تَطِبْ نَفْسُهُ بِالسَّمَّاحِ لِهَذِهِ الرَّسَالَةِ أَنْ تَرَى النُّورَ، وَكَذَّبَ كُلَّ الرَّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ! حَتَّى هَذَا الْحَدِيثُ.

(1) وَرَدَّ بِالْفَاقِظِ كَثِيرَةً؛ فَيَنْظُرُ الْأَحْكَامَ لِلْهَادِي 38/1، وَالْأَمَالِي الصَّغْرَى 104، وَالْبَخَارِي 3/1359 رقم 3503، وَرَقْم 4154، وَمُسْلِمٌ 4/1870 رقم 2404، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ 3/138 برقم 2728، وَ 5/287 برقم 5335 وَغَيْرَهَا، وَالتِّرْمِذِيُّ 5/599 برقم 3730-3731، وَمُسْنَدُ أَحْمَد 1/391 رقم 1608، 10/412 رقم 27537. وَهُوَ مُتَوَاتِرٌ.

وَالْإِبِلَ ، وَالشَّاءَ ، وَالثِّيَابَ - يَدُلُّ بِالْإِلتِزَامِ عَلَى جُودِهِ الَّذِي هُوَ مَلَكَةٌ نَفْسَانِيَّةٌ :
كَالشَّجَاعَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[الْخَبَرُ الْآحَادِيُّ]

(وَالْآحَادِيُّ) مَا لَا يُفِيدُ بِنَفْسِهِ الْعِلْمَ كَمَا عَرَفَتْ : سَوَاءٌ نَقَلَهُ وَاحِدٌ ، أَوْ جَمَاعَةٌ .
وَهُوَ أَفْسَامٌ : (مُسْنَدٌ) : وَهُوَ مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ مِنْ رَاوِيهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ .
(وَمُرْسَلٌ) : وَهُوَ عِنْدَ أَئِمَّتِنَا السَّلَفِ وَالْجُمْهُورِ : مَا سَقَطَ مِنْ رُؤَايِهِ رَاوٍ فَصَاعِدًا مِنْ
أَيِّ مَوْضِعٍ ؛ فَيَدْخُلُ فِيهِ الْمُعَلَّقُ : وَهُوَ مَا سَقَطَ مِنْهُ رَاوٍ مِنْ مَبَادِي السَّنَدِ ⁽¹⁾ .
وَالْمُنْقَطِعُ : وَهُوَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ طَوَائِفُ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ ، وَابْنُ
عَبْدِالْبَرِّ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ - مَا لَمْ يَتَّصِلْ إِسْنَادُهُ عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ . حَكَاهُ السَّخَاوِيُّ
عَنِ النَّوَوِيِّ فِي إِرْشَادِهِ ؛ فَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الْمُعَلَّقِ وَالْمُعْضَلِ مُطْلَقًا .
وَالْمُعْضَلُ يَفْتَحُ الصَّادِ : وَهُوَ أَنْ يُرْسَلَ الرَّوَايَ وَبَيْنَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرُ
مِنْ رَاوٍ ⁽²⁾ . وَقَالَ جُمْهُورُ الْمُحَدِّثِينَ : بَلْ قَوْلُ التَّابِعِيِّ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ :
[أَيُّ الْمُرْسَلِ بِكُلِّ أَفْسَامٍ] مُقْبُولٌ عِنْدَ أَئِمَّتِنَا السَّلَفِ ، وَالْمُعْتَزِلَةِ ، وَالْحَنْفِيَّةِ ، وَالْمَالِكِيَّةِ ⁽³⁾ ؛
لِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى رُجُوعِهِمْ إِلَيْهِ كَالْمُسْنَدِ ، عَلِمَ ذَلِكَ مِنْ أَيْمَةِ النُّقْلِ كَمَا
رُويَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِيبَةِ » ⁽⁴⁾ ؛ ثُمَّ لَمَّا سُئِلَ عَنْ
ذَلِكَ قَالَ : أَخْبَرَنِي بِهِ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ؛ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ إِزْسَالُهُ مَا سَمِعَهُ مِنْ أُسَامَةَ ؛

(1) شرح الغاية 2/ 55 ، والكاشف 87 .

(2) الغاية في شرح الهداية 171 .

(3) وَلِابْتِغَاضِ تَفْصِيلٍ فِي ذَلِكَ . ينظر المعتمد 2/ 143 ، والفصول في الأصول 3/ 145 ، والبرهان 1/ 632 ، والتلخيص
415/ 2 ، والكفاية 423 ، وعلوم الحديث 55 ، وتيسير التحرير 3/ 102 ، وصفوة الاختيار 195 ، والفصول
للؤلؤية 200 ، وشرح الكوكب المنير 2/ 574 ، ومختصر ابن الحاجب 1/ 636 ، والتبصرة 326 ، والرسالة 46 .

(4) عبد الرزاق رقم 14546 ، والبخاري 2/ 762 رقم 2069 ، ومسلم 3/ 1218 رقم 1596 ، وابن
ماجة برقم 2257 ، والبزار برقم 2564 ، والنسائي 7/ 281 رقم 4580 ، والبيهقي 5/ 280 .

وَأَمَّا بَيَّنُّوا أَنَّهُ مَنْسُوخٌ⁽¹⁾. وَقَالَ الْبَرَاءُ بِحَضْرَةِ الْجَمَاعَةِ: لَيْسَ كُلُّ مَا أُخْبِرْتُكُمْ بِهِ سَمِعْتُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ أَنَّا لَا نَكْذِبُ⁽²⁾؛ وَلِأَنَّ إِزْسَالَ الثَّقَةِ الَّذِي عُرِفَ بِأَنَّهُ لَا يُزْسَلُ إِلَّا عَنْ عَدْلٍ جَارٍ مَجْرَى تَعْدِيلِهِ لِمَنْ رَوَى عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ مَتَى أُرْسَلَ مَا يَرْوِيهِ وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَذَا وَكَذَا فَقَدْ أَظْهَرَ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ قَدْ وَثِقَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ذَلِكَ.

نَعَمْ: فَإِنْ أَسْنَدَ الرَّاوي تَارَةً وَأَزْسَلَ أُخْرَى، أَوْ رَفَعَ تَارَةً وَوَقَفَ أُخْرَى، أَوْ وَصَلَ تَارَةً وَقَطَعَ أُخْرَى - فَالْحُكْمُ لِلْإِسْنَادِ وَالرَّفْعِ وَالْوَصْلِ عَلَى الْأَصَحِّ. وَقِيلَ لِلْأَكْثَرِ مِنْ أَحْوَالِهِ⁽³⁾.

وَأِنْ أَسْنَدَ مَا أُرْسَلَ غَيْرُهُ، أَوْ رَفَعَ مَا وَقَفَ، أَوْ وَصَلَ مَا قَطَعَ - فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ عِنْدَ أَئِمَّتِنَا السَّلَاطَةِ، وَالْجُمْهُورِ. وَعِنْدَ أَكْثَرِ الْمُحَدِّثِينَ - لِلْمُرْسَلِ، وَالْوَاقِفِ، وَالْقَاطِعِ. وَقِيلَ: لِلْأَكْثَرِ. وَقِيلَ: لِلْأَحْفَظِ⁽⁴⁾.

[حُكْمُ الْحَدِيثِ الْإِحَادِيِّ]

(وَلَا يُفِيدُ) مَنْ سَمِعَهُ عِنْدَ حُصُولِ شَرْطِ الرَّوَايَةِ، وَانْتِفَاءِ قَرِينَةِ الْعِلْمِ (إِلَّا الظَّنَّ) بِصِدْقِهِ كَمَا سَبَقَ⁽⁵⁾.

(1) بِاعْتِبَارِ مُفْهُومِهِ لَا مُنْطَوِقِهِ. تَمَّتْ مِنْهُ.

(2) الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ لِأَمْدٍ 2/ 410، وَالْفُصُولُ فِي الْأَصُولِ 3/ 150، وَالْمُعْتَمَدُ 2/ 145.

(3) يَنْظُرُ تَوْضِيحَ الْأَفْكَارِ لِمَعَانِي تَنْقِيحِ الْأَنْظَارِ 1/ 339، وَالْفُصُولُ لِلْوَلَوِيَّةِ 300، وَالْكَفَايَةُ 449، وَالْمُعْتَمَدُ 2/ 151، وَصِفْوَةُ الْإِخْتِيَارِ 198، وَعُلُومُ الْحَدِيثِ 71، وَالتَّلْخِيصُ 2/ 4249، وَالْكُوكِبُ الْمُنِيرُ 2/ 550.

(4) الْمُعْتَمَدُ 2/ 151، وَصِفْوَةُ الْإِخْتِيَارِ 198، وَالْكَفَايَةُ 449، وَعُلُومُ الْحَدِيثِ 71، وَشَرْحُ الْكُوكِبِ الْمُنِيرِ 550/ 2، وَالتَّلْخِيصُ 2/ 429، وَكَشَفُ الْأَسْرَارِ 8/ 3.

(5) وَذَهَبَ النَّظَامُ إِلَى أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ يُوجِبُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ إِذَا قَارَنَهُ سَبَبٌ. وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ يُفِيدُ الْعِلْمَ الْيَقِينِيَّ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُفِيدُ الْعِلْمَ بِمَعْنَى الظَّنِّ لَا بِمَعْنَى الْيَقِينِ. وَرَوِي عَنِ الْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ يُوجِبُ الْعِلْمَ، وَاخْتَارَهُ الْمُتَصَوِّرُ بِاللَّهِ. يَنْظُرُ التَّقْرِيبُ فِي =

وَيَجُوزُ التَّعَبُّدُ بِهِ ⁽¹⁾ وَقَدْ وَقَعَ : فَيُنْدَبُ ، وَيُكْرَهُ ، وَيُبَاحُ ، وَيَحْرُمُ .
وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ : أَيْ بِمُقْتَضَاهُ (فِي) مَا يَكْفِي فِيهِ الظَّنُّ مِنَ (الْفُرُوعِ) : أَيْ
فُرُوعِ الْفِقْهِ وَلَوْ حَدًّا ⁽²⁾ ، أَوْ قِصَاصًا ، أَوْ مِقْدَارًا : عَقْلًا ، وَنَقْلًا ⁽³⁾ :
أَمَّا الْعَقْلُ ؛ فَإِنَّهُ يَسْتَحْسِنُ جَلْبَ النَّفْعِ وَدَفْعَ الضَّرَرِ الْمَظْنُونَيْنِ .
وَأَمَّا النَّقْلُ ؛ فَإِنَّا قَدْ عَلِمْنَا مِنْ دِينِهِ ﷺ أَنَّ الْحَاكِمَ إِذَا قَامَتْ لَهُ الشَّهَادَةُ
الْمَشْرُوعَةُ - لَزِمَهُ الْعَمَلُ بِمُقْتَضَاهَا ؛ وَعَرَفْنَا ذَلِكَ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ وَهُوَ عَدْلُ
حَكِيمٍ ؛ فَلَوْلَا أَنَّ الْعَمَلَ بِالظَّنِّ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ مَصْلَحَةٌ - لَمَا حَسُنَ مِنْهُ أَنْ
يُوجِبَ ذَلِكَ ؛ وَلِفَعْلِهِ ﷺ ؛ (إِذَا) تَوَاتَرَ أَنَّهُ (كَانَ ﷺ يَنْعَثُ الْأَحَادَ) مِنَ السُّعَاةِ
(إِلَى التَّوَاجِي) النَّازِحَةِ عَنْهُ ﷺ ؛ (لِتَبْلِيغِ الْأَحْكَامِ) الشَّرْعِيَّةِ ؛ لِيَعْمَلَ النَّاسُ عَلَى
أَخْبَارِهِمْ ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَنْعَثُهُمْ لِقَبْضِ الزَّكَاةِ وَنَحْوِهَا ، وَتَعْرِيفِ سَائِرِ الْأَحْكَامِ :
كَبَعْثِهِ ﷺ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ وَغَيْرِهِ مِنْ عُمَّالِهِ ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ مِنْ صُنْعِهِ ﷺ ؛ (وَلِعَمَلِ
الصَّحَابَةِ) بِهِ فِي الْوَقَائِعِ الْمُخْتَلِفَةِ الَّتِي لَا تَكَادُ تُحْصَى ، وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُمْ ،
وَشَاعَ وَذَاعَ بَيْنَهُمْ ، وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِمْ أَحَدٌ ؛ إِذْ لَمْ يُنْقَلْ ؛ وَذَلِكَ يُوجِبُ الْعِلْمَ
بِاتِّفَاقِهِمْ : كَالْقَوْلِ الصَّرِيحِ .

فَمِنْ ذَلِكَ مَا اشْتَهَرَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَعْمَلُ عَلَى أَخْبَارِ

أصول الفقه رقم 90، وصفوة الاختيار 177، والأحكام للآمدي 2/32، والردود والنقود 1/634،
والمعتمد 2/92، وشرح الكوكب المنير 2/348.
(1) وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ . وَمَنْعٌ مِنْ ذَلِكَ بَعْضُ الْإِمَامِيَّةِ ، وَطَائِفَةٌ مِنَ الْبُعْدَادِيَّةِ ، وَبَعْضُ الْحَوَاجِ . يَنْظُرُ الْمَعْتَمَدُ
2/98، وصفوة الاختيار 178، والمحصل 2/170، والردود والنقود 1/644، والعدة 3/859، وأصول
السرخسي 1/321، والأحكام للآمدي 2/44، ومختصر ابن الحاجب 1/547، وعدة الأكياس 2/80 .
(2) وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ . وَذَهَبَ الْحَسَنُ الْكَزْخِيُّ إِلَى أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا يُقْبَلُ فِي الْحُدُودِ . الْمَعْتَمَدُ 2/96،
وصفوة الاختيار 212، والفصول اللؤلؤية 306 .
(3) ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ يُقْبَلُ خَبَرُ الْوَاحِدِ فِي الْمَقَادِيرِ : كَاتِّبَاءِ النَّصَبِ وَالْكَفَّارَاتِ . وَذَهَبَ الْكَزْخِيُّ ، وَأَبُو
عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ . يَنْظُرُ الْمَعْتَمَدُ 2/91، وصفوة الاختيار 212، والفصول اللؤلؤية 306 .

الْأَحَادِ وَيَحْتَاطُ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ حَدِيثًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَقَعَنِي اللَّهُ بِهِ مَا شَاءَ مِنْهُ ؛ فَلِذَا سَمِعْتُهُ مِنْ غَيْرِهِ اسْتَحْلَفْتُهُ ، وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ وَصَدَقَ »⁽¹⁾ . قِيلَ : إِنَّ الْخَبَرَ الَّذِي رَوَاهُ هُوَ قَوْلُهُ ﷺ : « مَنْ أَذْنَبَ ذَنْبًا فَذَكَرَهُ فَأَفْرَعَهُ ثُمَّ عَمَدَ إِلَى بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ فَتَوَضَّأَ ، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ، وَاسْتَغْفَرَ اللَّهَ تَعَالَى - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ »⁽²⁾ ، أَوْ كَمَا قَالَ ؛ فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَعْمَلُ عَلَى أَخْبَارِ الْأَحَادِ ؛ وَإِنَّمَا كَانَ يَحْتَاطُ فِي ذَلِكَ ؛ بِأَنَّهُ يَسْتَحْلِفُ بَعْضَهُمْ ، فَلِذَا كَانَ الرَّاوي يَمْنُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْإِحْتِيَاظِ عَلَيْهِ - أَخَذَ بِخَبَرِهِ مِنْ دُونِ يَمِينٍ .

وَمِنْهُ عَمَلُ أَبِي بَكْرٍ بِالْخَيْرِ الْأَحَادِيِّ فِي مِيرَاثِ الْجَدَّةِ ، وَكَانَ يَرَى جِرْمَانَهَا ، حَتَّى رَوَى الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهَا السُّدُسَ⁽³⁾ . وَخَبَرُ الْإِثْنَيْنِ أَحَادِيٌّ .

وَعَمِلَ عُمَرُ بْنُ الْخَبَرِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ لَمَّا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ حُكْمُ الْمَجُوسِ ، وَقَالَ : مَا أَذْرِي كَيْفَ أَصْنَعُ بِهِمْ ، وَأَنْشُدُ اللَّهَ أَمْرًا سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَوْلًا أَنْ يَذْكُرَ ذَلِكَ ؛ فَلَمَّا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ : « سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ »⁽⁴⁾ - أَخَذَ بِذَلِكَ ، وَعَمِلَ بِهِ .

وَرَجَعَ فِي تَوْرِيثِ الْمَرْأَةِ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا - إِلَى خَبَرِ الصَّحَّاحِ بْنِ سُفْيَانَ

(1) مسلم برقم 1759 ، وأبو داود 2 / 180 رقم 1521 ، والترمذي برقم 406 ، والبيهقي 10 / 142 ،

وابن ماجه برقم 1395 ، وابن أبي شيبة 2 / 387 ، وابن حبان برقم 623 ، وأحمد 1 / 16 رقم 2 .

(2) وَرَدَ الْحَدِيثُ فِي الْإِيمَاءِ ، إِلَى زَوَائِدِ الْأَمْثَالِ وَالْأَجْزَاءِ 5 / 149 رقم 4476 بلفظ : « مَنْ أَذْنَبَ ذَنْبًا فَذَكَرَهُ فَأَفْرَعَهُ ؛ فَقَامَ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ فَصَلَّى مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ ، ثُمَّ وَصَعَ جَبْهَتَهُ عَلَى الْأَرْضِ ، ثُمَّ قَالَ : رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي ذُنُوبِي ؛ فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا لَمْ يَكُنْ مَظْلَمَةً فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَبْدٍ مَوْمِنٍ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ إِلَى الْمَظْلُومِ » .

(3) الترمذي 4 / 365 رقم 2100 ، 2101 ، وأبو داود 3 / 316 رقم 2894 ، وابن ماجه 2 / 909 رقم 2724 .

(4) الموطأ 1 / 234 رقم 808 ، وابن أبي شيبة 3 / 224 رقم 10870 ، وعبدالرزاق 6 / 68 رقم 10025 ،

ومسند البزار 1 / 191 رقم 1056 ، والبيهقي 9 / 189 .

الْكَلَابِيِّ⁽¹⁾؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَرَّثَ امْرَأَةً أَشِيمَ الضَّبَّائِيَّ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا أَشِيمَ⁽²⁾،
وَتَرَكَ مَا كَانَ يَذْهَبُ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الرَّأْيِ، وَأَخَذَ بِخَبَرِ حَمَلِ بْنِ مَالِكٍ⁽³⁾
فِي دِيَةِ الْجَنِينِ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا رُوِيَ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ امْرَأَتَانِ: إِحْدَاهُمَا تُسَمَّى مُلَيْكَةَ
وَالْأُخْرَى أُمَّ عَفِيفٍ: رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، أَوْ مُسْطَحٍ، أَوْ عَمُودٍ
فَسَطَاطٍ؛ فَاصَابَتْ بَطْنَهَا فَأَلْقَتْ جَنِينًا! فَقَضَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ بُعْرَةً: عَبْدٌ، أَوْ أَمَةٌ؛
وَقَالَ: كِدْنَا أَنْ نَقْضِيَ فِيهِ⁽⁴⁾. وَحَمَلٌ بِفَتْحَتَيْنِ ذَكَرَهُ فِي الْقَامُوسِ [1277]، وَالضَّيَاءُ⁽⁵⁾.
وَالْمُسْطَحُ: بِكَسْرِ الْمِيمِ تَوَعُّعٌ مِنَ الْمَلَاعِقِ، وَقِيلَ: عُودٌ يُرَقَّقُ بِهِ الْخُبْزُ.

وَرَجَعَ عَمَّا كَانَ يَذْهَبُ إِلَيْهِ مِنْ طَرِيقِ الْمُفَاضَلَةِ فِي دِيَةِ الْأَصَابِعِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ
يَرَى أَنَّ فِي الْإِنِّهَامِ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْخُنْصِرِ سِتًّا، وَفِي الْبُنْصِرِ تِسْعًا،
وَفِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْآخِرَتَيْنِ عَشْرًا عَشْرًا؛ فَلَمَّا أُخْبِرَ عَنْ كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ أَوْجَبَ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا عَشْرًا مِنَ الْإِبِلِ - أَخَذَ بِذَلِكَ وَرَجَعَ عَنْ رَأْيِهِ⁽⁶⁾.

وَرُوِيَ الْعَمَلُ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ عَنْ سَائِرِ الصَّحَابَةِ: كَعُثْمَانَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ؛ وَعُلِمَ
مِنْ سِيَاقِهَا أَنَّ الْعَمَلَ بِهَا لَا بَغْيَ لَهَا؛ لظُهُورِهَا، وَإِفَادَتِهَا الظَّنَّ: كَظَاهِرِ الْكِتَابِ،

(1) كَذَا فِي جَامِعِ الْأُصُولِ 4/ 447 وَغَيْرِهِ. وَقَالَ الْإِمَامُ الْحَسَنُ [الْقِسْطُاس 193]، وَسَعْدُ الدِّينِ 2/ 59:
الصَّحَاكُ هُوَ الْأَخْتَفُ بْنُ قَيْسِ التَّمِيمِيِّ، أَسْلَمَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَرَهُ، كَتَبَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ
أَنْ يُورِثَ زَوْجَةَ الضَّبَّائِيَّ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا. تَمَّتْ مِنْهُ. قُلْتُ: مَا ذَكَرَهُ فِي الصُّلْبِ هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ
الْحَدِيثِ، وَمَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْحَسَنُ، وَسَعْدُ الدِّينِ وَهَمَّ.

(2) أَبُو دَاوُدَ 1/ 339 رَقْمَ 2927، وَالتِّرْمِذِيُّ 4/ 371 رَقْمَ 2110، وَابْنُ مَاجَةَ 2/ 883 رَقْمَ 2642.
(3) ابْنُ النَّابِغَةِ الْهَذَلِيُّ. وَقَدْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَعَقَّدَ لَهُ لَوَاءً، وَشَهِدَ مَعَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ مَشَاهِدَهُ كُلَّهَا،
وَهُوَ الْقَائِلُ: لَبِثَ قَلِيلًا يَلْحَقِي الْهَنْجَا حَتَّى * لَا بَأْسَ بِالْمَوْتِ إِذَا الْمَوْتُ تَوَلَّى

وَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِهِ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ فِي كِتَابٍ لَهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ، إِكْمَالُ الْكَمَالِ 2/ 122، وَشَرَحَ النَّهْجَ 4/ 601.
(4) أَصُولُ الْأَحْكَامِ 2/ 249، وَأَبُو دَاوُدَ 4/ 698 رَقْمَ 4572، وَابْنُ مَاجَةَ 2/ 882 رَقْمَ 2641، وَالْقِسْطُاسُ 143.
(5) يَنْظُرُ تَاجُ الْعُرُوسِ 14/ 172. وَالضَّيَاءُ: هُوَ ضِيَاءُ الْحُلُومِ الْمُخْتَصَرُ مِنْ شَمْسِ الْعُلُومِ، تَأْلِيفُ مُحَمَّدِ بْنِ
نُسْرَانَ الْجَمِيرِيِّ. تَوَفِّيَ سَنَةَ 614 هـ، مَخْطُوط. يَنْظُرُ أَعْلَامُ الْمُؤَلِّفِينَ الزَّيْدِيَةِ 1005.

(6) عَبْدِ الرَّزَّاقِ 9/ 384 رَقْمَ 17698، وَالبَيْهَقِيُّ 8/ 93.

وَالْمُتَوَاتِرُ ؛ وَالنَّهْيُ عَنِ اتِّبَاعِ الظَّنِّ ظَاهِرٌ قَابِلٌ لِتَأْوِيلِ الْعِلْمِ بِمَا يُعَمُّ الظَّنُّ ؛ وَتَأْوِيلُ
الظَّنِّ بِالشَّكِّ وَالْوَهْمِ ؛ وَالْمُدَّعَى أَصْلٌ لَا يَمْنَعُهُ إِلَّا قَاطِعٌ .

فَإِنْ قِيلَ : مَا ذَكَرْتُمُوهُ مُعَارَضٌ بِأَنَّ عَلِيًّا عليه السلام رَدَّ خَبَرَ ابْنِ سِنَانٍ الْأَشْجَعِيِّ فِي
قَضِيَةِ بَرْوَعِ بِنْتِ وَاشِقِ ⁽¹⁾ . وَعُمَرُ رَدَّ خَبَرَ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ؛ فِي أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَمْ
يَجْعَلْ لَهَا سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً ⁽²⁾ . وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رضي الله عنهما [رَدًّا] خَبَرَ عُثْمَانَ ؛ حِينَ أَخْبَرَ كُلاًَّ
مِنْهُمَا فِي خِلَافَتِهِ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَذِنَ لَهُ فِي رَدِّ الْحَكَمِ ⁽³⁾ إِلَى الْمَدِينَةِ ! وَرَدَّ عُمَرُ
حَدِيثَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فِي الْإِسْتِثْنَانِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ وَصَلَ إِلَى بَابِ عُمَرَ ؛
فَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ آذْخُلُ؟ ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً وَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ آذْخُلُ؟ ثُمَّ
سَكَتَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ ؛ فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ ، ثُمَّ انْصَرَفَ ، وَقَالَ : هَكَذَا
السُّنَّةُ ، وَعُمَرُ يَسْمَعُهُ ؛ فَقَالَ عُمَرُ لِلْبَوَّابِ : مَا صَنَعَ؟ فَقَالَ : رَجَعَ ، وَقَالَ كَذَا ؛ فَقَالَ
عَلَيَّْ بِهِ ؛ فَلَمَّا جَاءَهُ قَالَ : مَا هَذَا الَّذِي صَنَعْتَ؟ فَقَالَ : السُّنَّةُ ؛ فَقَالَ عُمَرُ : وَاللَّهِ
لَتَأْتِيَنِي بِبُرْهَانٍ أَوْ لَأَفْعَلَنَّ بِكَ ! قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : فَاتَّانَا وَنَحْنُ رُفَقَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ ؛
فَقَالَ : يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : «الْإِسْتِثْنَانُ ثَلَاثٌ» ؛ فَإِنْ أُذِنَ لَكَ
وِلَايَا فَارْجِعْ؟ فَأَخْبَرَ أَبُو سَعِيدٍ بِمِثْلِ ذَلِكَ ⁽⁴⁾ - أُجِيبَ : بِأَنَّهُمْ إِنَّمَا أَنْكَرُوا مَا أَنْكَرُوا ؛
لِلْإِزْتِيَابِ فِيهِ ، وَقُصُورِهِ عَنْ إِفَادَةِ الظَّنِّ ؛ وَذَلِكَ مِمَّا لَا نِزَاعَ فِيهِ .

وَلَمَّا كَانَ عَدَمُ الْعَمَلِ بِهَا فِي غَيْرِ فُرُوعِ الْفِقْهِ مِنْ مَقَاهِيمِ اللَّقَبِ مَعَ إِبْهَامِ

(1) النسائي 6/ 121 رقم 3354- 3358 .

(2) مسلم 2/ 1118 رقم 1480 ، والترمذي 3/ 484 رقم 1180 ، وأبو داود 2/ 718 رقم 2291 ،

والنسائي 6/ 209 .

(3) ابن أبي العاص بن أُمَيَّةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ الْأُمَوِيُّ ، طَرِيدَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، مِنْ مُسْلِمَةِ الْفُتُوحِ . سَكَنَ الْمَدِينَةَ ،
وَتَقَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَى الطَّائِفِ ؛ فَلَمَّا وَلِيَ أَبُو بَكْرٍ قِيلَ لَهُ فِي الْحَكَمِ لِيَرْدَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ ؛ فَقَالَ : مَا كُنْتُ
لِأَحُلَّ عَقْدَهُ عَقْدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ، وَكَذَلِكَ عُمَرُ ؛ فَلَمَّا وَلِيَ عُثْمَانُ رَدَّهُ ؛ وَقَالَ : كُنْتُ قَدْ شَفَعْتُ فِيهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
فَوَعَدَنِي بِرَدِّهِ . ثَوْبِيُّ أَيَّامِ عُثْمَانَ . ينظر أسد الغابة 2/ 48 ، والاستيعاب 1/ 414 .

(4) البخاري 5/ 2305 رقم 5391 ، ومسلم 3/ 1694 رقم 2153 ، والترمذي 5/ 53 رقم 2690 .

الْجَوَازِ - صَرَحَ بِهِ ؛ فَقَالَ : (وَلَا يُؤْخَذُ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ) الْخَالِيَةِ عَنْ قَرَائِنِ الْعِلْمِ
 (فِي الْأُصُولِ) مُطْلَقًا : سَوَاءَ كَانَتْ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ ، أَوْ أُصُولِ الْفَقْهِ ، أَوْ أُصُولِ
 الشَّرِيعَةِ ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تُفِيدُ بِمَجَرَّدِهَا الظَّنَّ كَمَا سَبَقَ ؛ وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ يَحِبُّ الْيَقِينُ
 فِيهَا ؛ لِتَوْفُرِ الدَّوَاعِي إِلَى نَقْلِهَا ؛ وَلِلْعِلْمِ بِرَدِّ الصَّحَابَةِ لَهُ ؛ كَمَا رُوي عَنْ عَائِشَةَ
 أَنَّهَا رَدَّتْ خَبَرَ أَبِي عُمَيَّانَ ⁽¹⁾ فِي تَعْذِيبِ الْمَيِّتِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ ، وَتَلَّتْ قَوْلَهُ تَعَالَى :
 ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام : 164] ، وَوَأَقْبَحَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ ⁽²⁾ ؛ وَفِي ذَلِكَ رَدٌّ
 لِلْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِي تَعْذِيبِ أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ ؛ وَكَذَلِكَ فَإِنَّهَا لَمَّا سَأَلَهَا سَائِلٌ :
 هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ؟ ! قَالَتْ : يَا هَذَا لَقَدْ قَفَّ شَعْرِي مِمَّا قُلْتَ ! وَتَلَّتْ قَوْلَهُ
 تَعَالَى : ﴿لَا تَذَرِكُ الْآبَصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْآبَصَرَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام : 103] ⁽³⁾
 وَفِي ذَلِكَ رَدٌّ لِلْأَخْبَارِ الَّتِي نُقِلَتْ فِي إثْبَاتِ الرُّؤْيَةِ ، وَتُخَوِّذُ ذَلِكَ كَثِيرٌ .

نَعَمْ : فَمَا وَرَدَ مِنْهَا مُوَافَقًا لِدَلَالَةِ الْعَقْلِ وَمُحْكَمِ الْكِتَابِ - كَانَ مُؤَكَّدًا ؛ وَلَمْ
 يُكْذَبْ نَاقِلُهُ ، وَلَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الدَّلَالَةِ ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَا خَالَفَ
 أَصْلًا قَطْعِيًّا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

- (1) لَيْسَ أَبَا عُمَيَّانَ إِنَّمَا هُوَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَرَ ، وَكَلِمَةُ : «أَبِي عُمَيَّانَ» سَهْوٌ مِنَ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَالْحَدِيثُ
 مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ 4/ 1462 رَقْم 3759 ، وَمُسْلِمٌ 1/ 640 ، وَالتِّرْمِذِيُّ 3/ 326 .
- قَالَ النَّوَوِيُّ فِي الْأَذْكَارِ 202 : وَأَمَّا الْآحَادُ الصَّحِيحَةُ أَنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ - فَلَيْسَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا ،
 وَلَهَا تَأْوِيلَاتٌ ؛ أَظْهَرُهَا أَنَّ الْمُرَادَ إِذَا كَانَ لَهُ سَبَبٌ فِي الْبُكَاءِ : كَانَ يُوصِي . قَالَ فِي الثَّمَرَاتِ 457 ، عِنْدَ
 قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى﴾ [طه : 15] مَا لَفْظُهُ : وَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ
 بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ؛ فَفِيهِ تَأْوِيلَاتٌ : الْأَوَّلُ : أَنَّ الْمُرَادَ إِذَا أَوْصَى أَنْ يُبْكِيَ عَلَيْهِ كَمَا كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تَفْعَلُ ؛
 قَالَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ لِبَنَاتِهِ : بَكِّينِي وَأَنَا أَسْمَعُ . قَالَ طَرَفَةُ بْنُ الْعَبْدِ :
 إِذَا مِتُّ فَأَنْعِينِي بِمَا أَنَا أَهْلُهُ وَشُقْمِي عَلَى الْجَنِّبِ يَا أُمَّ مَعْبُدٍ
 وَالتَّائِيلُ الثَّانِي : أَنَّ الْمُرَادَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ : أَنِي بِمَا كَانُوا يَقُولُونَ : إِنَّهُ يَفْعَلُ فِي حَالِ الْحَيَاةِ مِنَ الظُّلْمِ ، وَالْقَتْلِ .
- (2) أَحْمَدُ 1/ 267 رَقْم 4865 ، وَالبُخَارِيُّ 4/ 1462 رَقْم 13759 ، وَمُسْلِمٌ 2/ 333 رَقْم 932 .
- (3) الْبُخَارِيُّ بِرَقْم 4574 ، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم 177 ، وَ 289 ، وَأَحْمَدُ 9/ 305 رَقْم 24282 ، وَأَبُو يَعْلَى بِرَقْم
 4901 وَ 4902 وَغَيْرُهُمْ .

(و) كَذَا (لَا) يُؤْخَذُ بِأَخْبَارِ الْوَاحِدِ أَيْضًا (فِيمَا تَعُمُّ بِهِ الْبُلُوَى عِلْمًا) : أَيْ يَلْزَمُ كُلُّ مُكَلِّفٍ اغْتِقَادُهُ ، وَالْعَمَلُ بِمَا فِيهِ لَوْ ثَبَتَ عَنِ الشَّارِعِ ؛ فَيَجِبُ أَنْ يُرَدَّ إِنْ لَمْ تُعْلَمْ صِحَّتُهُ ، وَيُقْطَعُ بِكَذِبِ نَاقِلِهِ إِنْ لَمْ يُوَافِقْ قَاطِعًا إِلَّا بِتَعَسُّفٍ : (كَخَبَرِي الْإِمَامِيَّةِ) ؛ فَإِنَّهَا رَوَتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَةَ فِي اثْنَيْ عَشَرَ إِمَامًا مُعَيَّنِينَ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَنْسَابِهِمْ ؛ وَلَمْ يُنْقَلْ نَقْلًا مُتَوَاتِرًا مَعَ كَثْرَةِ سَامِعِيهِ ، وَتَوَفُّرِ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ ؛ فَحَكِّمُوا [أَيِ الْإِمَامِيَّةِ] بِأَنَّ الْإِنْفِرَادَ فِي مَا هَذَا شَأْنُهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْكَذِبِ .
(وَالْبُخَرِيُّ) - وَهُمْ فِرْقَةٌ مِنَ الْمُجْبِرَةِ مَنْسُوبُونَ إِلَى بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ - ذَهَبَتْ إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ نَصَّ نَصًّا جَلِيًّا عَلَى إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ ؛ وَلَمْ يُنْقَلْ كَذَلِكَ ⁽¹⁾ .

قُلْنَا : يَجِبُ اسْتِفَاضَةُ مِثْلِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ ضُرُورَةً مِمَّا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِينَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْفَرِدَ وَاحِدٌ بِنَقْلِ مَا تَوَفَّرَ الدَّوَاعِي إِلَى نَقْلِهِ ، وَقَدْ شَارَكَهُ فِيهِ جَمَاعَةٌ وَافِرَةٌ ؛ فَيُنْقَلُ وَلَا يَنْقَلُ غَيْرُهُ مِنْهُمْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ إِخْبَارٍ وَاحِدٍ مِنْ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ حَضَرُوا الْجُمُعَةَ بِأَنَّ خَطِيبَهُمْ قُتِلَ عَلَى الْمِنْبَرِ ! وَلَا يَنْقَلُ غَيْرُهُ ! فَكَمَا أَنَا نَقَطُ بِكَذِبِهِ ؛ حَيْثُ لَمْ يَنْقَلُ غَيْرُهُ ؛ لِأَنَّ دَوَاعِي غَيْرِهِ إِلَى نَقْلِهِ كَدَوَاعِيهِ إِلَى نَقْلِهِ - نَقَطُ بِكَذِبِ مَا أَشْبَهَهُ .

وَلَا شَكَّ أَنَّ دَعْوَى النَّصِّ الْمَذْكُورِ عَلَى الْإِثْنَيْنِ عَشَرَ وَعَلَى أَبِي بَكْرٍ - مِثْلُ إِخْبَارِ الْمُخْبِرِ بِقَتْلِ الْخَطِيبِ ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي تَوَفُّرِ دَاعِي السَّامِعِ إِلَى نَقْلِهِ ؛ لِإِعْظَمِ حَالِهِ ؛ وَلِلذَلِكَ يُقْطَعُ بِكَذِبِ مَنْ ادَّعَى أَنَّ الْقُرْآنَ عُورِضَ بِمِثْلِهِ ؛ وَلَمْ تُنْقَلْ تِلْكَ الْمُعَارَضَةُ ؛ وَلِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى تَجْوِيزِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَدْ أَمَرَنَا بِغَيْرِ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ ، وَأَنَّهُ قَدْ نَهَانَا عَنْهَا ، وَأَمَرَ بِشُرْبِ الْخَمْرِ بَعْدَ تَحْرِيمِهِ ! لَكِنْ لَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ إِلَيْنَا ؛ وَأَنَّ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ مَدِينَةٌ أَعْظَمَ مِنْهُمَا ؛ وَلَمْ يُنْقَلْ إِلَيْنَا ؛ وَذَلِكَ ظَاهِرُ الْفَسَادِ ؛ لِتَأْدِيبِهِ إِلَى هَدْمِ الدِّينِ .

(1) ينظر مقالات الإسلاميين 223، والمنية والأمل 117، وجامع الفرق والمذاهب الإسلامية 42.

قَالُوا: إِنْ لَمْ يُعْلَمْ انْتِفَاءُ الْحَامِلِ عَلَى كَيْثَمَانَ الْخَبَرِ - لَمْ يَحْصُلِ الْجَزْمُ بِكَذِبِهِ ؛ فَإِنَّ الْأَعْرَاضَ الْحَامِلَةَ عَلَيْهِ كَثِيرَةٌ: كَالْخَوْفِ ، وَالْحَسَدِ ؛ وَلِذَا لَمْ تَنْقُلِ النَّصَارَى كَلَامَ الْمَسِيحِ فِي الْمَهْدِ مُتَوَاتِرًا مَعَ تَوْفُرِ الدَّوَاعِي إِلَيَّ نَقْلِهِ ، وَغَرَابَتِهِ ، وَنَحْوِ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ مِنَ الْمُعْجَزَاتِ الْوَاحِدَةِ كَذَلِكَ ، وَإِفْرَادِ الْإِقَامَةِ وَتَثْنِيَّتِهَا ، وَإِفْرَادِ الْحَجِّ عَنِ الْعُمْرَةِ ، وَقَرَانِهِ بِهَا كَذَلِكَ - قُلْنَا: انْتِفَاءُ الْحَامِلِ يُعْلَمُ عَادَةً: كَالْحَامِلِ عَلَى أَكْلِ طَعَامٍ وَاحِدٍ ؛ فَإِنَّهُ مَعْلُومُ الْإِنْتِفَاءِ ؛ وَكَلَامُ الْمَسِيحِ مُتَوَاتِرٌ ؛ وَلَوْ سُلِّمَ فَقَدْ أَغْنَى عَنْ تَوَاتُرِهِ الْقُرْآنُ ؛ لِإِفَادَتِهِ الْعِلْمَ بِكَلَامِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

وَالْوَاحِدِيُّ مِنَ الْمُعْجَزَاتِ أَغْنَى عَنْ تَوَاتُرِهِ الْقُرْآنُ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا اشْتَهَرَ مَعَ كَوْنِهِ أَعْظَمَهَا - ضَعُفَ الدَّاعِي إِلَيَّ تَوَاتُرِ غَيْرِهِ .

وَأَمَّا الْفُرُوعُ فَلَيْسَتْ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ ؛ لِعَدَمِ الْأَصَالَةِ فِيهَا وَالْغَرَابَةِ ؛ وَلَوْ سُلِّمَ فَلَا اسْتِمْرَارَ وَالتَّكَرُّرَ أَغْنَى عَنِ النَّقْلِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهَا إِنَّمَا تُنْقَلُ لِتَعْلِيمِ مَنْ لَا يَعْلَمُ ؛ وَالْإِسْتِمْرَارُ كَافٍ فِي ذَلِكَ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

وَذِكْرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ ؛ لِإِسْتِمَالِ مَا قَبْلَهَا عَلَيْهَا كَمَا لَا يَخْفَى .

(و) أَمَّا قَبُولُ خَبَرِ الْوَاحِدِ (فِي مَا نَعُمُّ بِهِ الْبُلُوَى عَمَلًا) لَا عِلْمًا وَاعْتِقَادًا: أَيْ مَا كَانَ حُكْمُهُ عَامًّا لِلْمُكَلَّفِينَ أَوْ أَكْثَرِهِمْ لَوْ صَحَّ ، وَكَانَتْ الْحَاجَةُ مَاسَّةً إِلَيْهِ فِي عُمُومِ الْأَحْوَالِ ؛ بِأَنْ يَتَكَرَّرَ عَلَى الْمُكَلَّفِ: فِي الْيَوْمِ ، أَوْ الْأُسْبُوعِ ، أَوْ الشَّهْرِ ، أَوْ السَّنَةِ: كَحَدِيثِ «مَسَّ الذَّكَرُ» ؛ فَإِنَّهُ رُوِيَ عَنْ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ⁽¹⁾ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ» . أَخْرَجَهُ مَالِكٌ ، وَأَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ ، وَالْحَاكِمُ⁽²⁾ .

(1) الْأَسَدِيَّةُ الْقُرَشِيَّةُ. مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الْمُبَايَعَاتِ. كَانَتْ تُزَيِّنُ النِّسَاءَ بِمَكَّةَ. الْإِصَابَةُ 4/ 246، وَالِاسْتِيعَابُ 4/ 358.

(2) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ 1/ 163، وَأَبُو دَاوُدَ 1/ 365 رَقْمَ 181، وَالتِّرْمِذِيُّ 1/ 126 بِرَقْمِ 82، وَالمَوْطَأُ =

قيل: وَالسَّئَةُ أَذْنَى مَا يُوصَفُ بِعُمُومِ الْبَلْوَى . وَقَالَ الدَّوَّارِيُّ: الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ التَّكَرُّارُ لِعُمُومِ الْبَلْوَى بَلْ يَكْفِي فِي عُمُومِ الْبَلْوَى شُمُولُ تَكْلِيفِ ذَلِكَ لِجَمِيعِ الْمُكَلَّفِينَ أَوْ لِأَكْثَرِهِمْ ؛ فَإِنَّا لَوْ تَعَبَّدْنَا بِحَجِّ بَيْتٍ آخَرَ فِي أَعْمَارِنَا - كَانَ تَكْلِيفُ ذَلِكَ عِمَّا تَعُمُّ بِهِ الْبَلْوَى مَعَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَلْزِمُ فِي الْعُمُرِ إِلَّا مَرَّةً -

ففيه (خلاف) بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ؛ وَالصَّحِيحُ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ مِنْ وَجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ⁽¹⁾ ؛ لِعُمُومِ الدَّلِيلِ الدَّالِّ عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ بِأَخْبَارِ الْإِحَادِ ، وَقَبُولِ الْأُمَّةِ لَهُ فِي تَفَاصِيلِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا مِنْ سَائِرِ التَّكَالِيفِ .

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْكَزْجِيُّ ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ : لَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ⁽²⁾ ؛ ذَهَابًا مِنْهُمَا إِلَى أَنَّ الْعَادَةَ فِي مِثْلِهِ تَقْضِي بِالتَّوَاتُرِ ؛ لِتَوَفُّرِ الدَّوَاعِي عَلَى نَفْلِهِ ؛ وَلَمَّا لَمْ يَتَوَاتَرَ عِلْمُ كَذِبِهِ .

والجواب: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ قَضَاءَ الْعَادَةِ بِتَوَاتُرِهِ ؛ لِمَا عَلِمَ مِنْ عَمَلِ الْأُمَّةِ بِهَا فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ؛ قَالُوا : لَوْ صَحَّ الْعَمَلُ بِهَا لَوَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُلْقِيَهَا إِلَى عَدَدِ التَّوَاتُرِ ؛ لِئَلَّا يُؤَدِّيَ إِلَى بُطْلَانِ صَلَاةِ أَكْثَرِ النَّاسِ - قُلْنَا : لَا نُسَلِّمُ الْوُجُوبَ ؛ وَإِبْطَالُ الصَّلَاةِ يَكُونُ فِيمَنْ بَلَغَهُ خَاصَّةً .

وَأَمَّا وَجُوبُ التَّبْلِيغِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يَتَأْتِيَكَ الرَّسُولُ بِلَغٍّ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: 67] - فَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنْ يُبَلِّغَ كُلَّ حُكْمٍ إِلَيْ كُلِّ أَحَدٍ بَلْ

38/1، والنسائي 100/1 رقم 163، ورقم 164، وابن ماجه 161/1 رقم 479، والحاكم 137/1،

وابن حبان رقم 1112، والبيهقي في السنن 128/1، وفي معرفة السنن والآثار 385/1،

والدارقطني 203/5، وأحمد 669/1 رقم 7098. وينظر أصول الأحكام 44/1.

(1) التلخيص 431/2، والبرهان 665/1، وصفوة الاختيار 204، والمستصفى 321/1، والتبصرة 314،

وأصول السرخسي 368/1، والبحر المحيط 257/6، وتيسير التحرير 112/3، والمستصفى

321/1، والتقريب في أصول الفقه مسألة رقم 105، وشرح الغاية 110/2، والكاشف 93.

(2) ينظر المصادر السابقة .

عَدَمُ الْإِخْفَاءِ ؛ وَلِذَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: 43].
فَإِنْ قِيلَ : مَا صَدَّقَكُمْ عَنِ الْعَمَلِ بِمُوجِبِ الْخَبَرِ وَهُوَ الْوُضُوءُ مِنْ مَسِّ الذَّكْرِ ؟
قُلْتُ : لِأَنَّهُ مُعَارَضٌ بِخَبَرٍ رَوَاهُ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ وَغَيْرِهِ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ ⁽¹⁾ عَنْ أَبِيهِ : **أَنَّ سَالَ النَّبِيَّ ﷺ أَفِي مَسِّ الذَّكْرِ وَضُوءٌ ؟ قَالَ :** لَا . **وَعَنْهُ** مِثْلُهُ .
وَعَنْهُ : هَلْ هُوَ إِلَّا بَضْعَةٌ مِنْكَ . **وَعَنْهُ** مِثْلُهُ : هَلْ هُوَ إِلَّا حَذْوَةٌ مِنْكَ ⁽²⁾ .
وَعَنْ عَلِيٍّ ؓ أَنَّهُ قَالَ : مَا أَبَالِي : **أَنْفِي مَسَسْتُ ، أَوْ أُذْنِي ، أَوْ ذَكَرِي** ⁽³⁾ !
وَقَوْلُهُ ؓ عِنْدَنَا حُجَّةٌ ؛ لِمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ **وَهُوَ** إِجْمَاعُ أَهْلِ الْبَيْتِ ؓ ؛
لَا أَعْلَمُ قَائِلًا بِخِلَافِهِ ، وَإِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ أَيْضًا إِلَّا مَا يُرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ فَإِنَّهُ
كَانَ شَدِيدَ التَّفَحُّصِ فِي الطَّهَارَةِ ، وَكَانَ يَغْسِلُ بَاطِنَ عَيْنَيْهِ ! وَيَتَوَضَّأُ لِكُلِّ
صَلَاةٍ ⁽⁴⁾ ! مَعَ أَنَّ رَاوِيَ الْأَوَّلِ الزُّهْرِيَّ ⁽⁵⁾ ! وَقَدْ رَوَى أَنَّ أَحَدَ حَرَسَةِ خَشْبَةِ زَيْدِ بْنِ
عَلِيٍّ ؓ ! وَأَنَّ خَالَطَ الظَّلَمَةَ وَظَاهَرَهُمْ ⁽⁶⁾ ! وَكَتَبَ إِلَيْهِ أَخٌ لَهُ فِي الدِّينِ كِتَابًا يَعِظُهُ

(1) ابْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْمُنْذِرِ الْحَنْفِيِّ الْيَمَانِيَّ، تَابِعِيٌّ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ، وَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُ. قَالَ الْبَغُضُ: لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، رَوَى لَهُ الْأَزْبَعَةُ. تهذيب التهذيب 1/346، وتهذيب الكمال 24/58.
(2) أصول الأحكام 1/42، رقم 139، وأبو داود 1/119، رقم 101، وأحمد 5/494، رقم 16295، والبيهقي 1/165، والترمذي 1/131، رقم 85، وابن ماجه 1/163، رقم 483، والنسائي 1/101، رقم 165، والدارقطني 1/146، وعبدالرزاق 1/117، وابن أبي شيبة 1/152، ومعاني الآثار 1/75-76.
(3) أصول الأحكام 1/43، ومعاني الآثار 1/78، رقم 450، وابن أبي شيبة 1/152، رقم 1749، والطبراني في الكبير 9/247. وَرَوَى نَحْوَهُ عَنْ حُدَيْفَةَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ. الدارقطني 1/150، رقم 20، وابن أبي شيبة 1/151، ومسند الشاميين 3/284، والطبراني في الكبير 18/104، رقم 192.
(4) أصول الأحكام 1/44.

(5) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. مَدَنِيٌّ، تَابِعِيٌّ، مُحَدِّثٌ، فَتِيهٌ. وَثَّقَهُ الْعَامَّةُ، وَكَانَ جُنْدِيًّا لِبَنِي أُمَيَّةٍ فِي رُبِّيَّةِ أَمِيرٍ؛ وَذَلِكَ مِمَّا عَيْبَ عَلَيْهِ. **بَجَرَحَهُ** أَيْمَةُ أَهْلِ الْبَيْتِ وَشَيْعَتُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ. **يَنْظُرُ** تهذيب الكمال 26/419، وسير أعلام النبلاء 5/326، وتذكرة الحفاظ 1/171، وتهذيب التهذيب 9/385،

والزهري أحاديثه وسيرته للعلامة بدر الدين الحوثي ؓ.

(6) ينظر كتاب الزهري أحاديثه وسيرته ص 93-114 .

فِيهِ وَيُخَوِّفُهُ مِنْ مُخَالَطَتِهِمْ ؛ وَمَنْ أَرَادَ الإِطْلَاعَ عَلَيْهِ فَهُوَ فِي شَرْحِ الْأَسَاسِ الصَّغِيرِ حِكَايَةً عَنِ الْكَشَافِ⁽¹⁾ . **الْخُذُوعُ** : بِالْحَاءِ الْمُهِمْلَةِ الْمُثَلَّثَةِ : **الْقِطْعَةُ** : وَهِيَ الْمُرَادُ هُنَا ، **وَبِالْحِيمِ** : النَّارُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . [شمس العلوم 2/ 335 ، و 3/ 1373] .

[شُرُوطُ قَبُولِ الْأَخْبَارِ]

(وَشُرُوطُ قَبُولِهَا) : أَي جَوَازُ قَبُولِ الْمُكَلَّفِ لَهَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ - **أُمُورٌ** : مِنْهَا مَا يَرْجِعُ إِلَى الْمُخْبِرِ ، وَمِنْهَا مَا يَرْجِعُ إِلَى مَدْلُولِ الْخَبَرِ : **فَالْأَوَّلُ** : هُوَ **(الْعَدَالَةُ)** : وَهِيَ **لُغَةً** عِبَارَةٌ عَنِ التَّوَسُّطِ فِي الْأَمْرِ : مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ إِلَى طَرَفِي الزِّيَادَةِ وَالتَّنْقِصَانِ . **وَاضْطِلَاحًا** : مَلَكَةٌ فِي النَّفْسِ تَمْنَعُهَا عَنِ ارْتِكَابِ الْكَبِيرَةِ وَالرَّذِيلَةِ . **وَالْكَلَامُ** فِي الْكَبِيرَةِ مُتَشَبِّهُ يُوْخِذُ مِنْ مَظَانِّهِ⁽²⁾ ؛ وَقَدْ دَخَلَ فِيهَا التَّكْلِيفُ وَالْإِسْلَامُ ؛ فَلَا يُقْبَلُ : الْكَافِرُ ، وَالْفَاسِقُ ، وَالْمَجْنُونُ ، وَالصَّيِّئُ . **فَتَشْتَرِطُ** عِنْدَ الْأَدَاءِ **وَإِنْ** لَمْ يَكُنْ عِنْدَ التَّحْمُّلِ كَذَلِكَ ؛ **قِيَاسًا** عَلَى الشَّهَادَةِ⁽³⁾ ،

(1) ينظر الكشاف 2/ 433 وفيه: وَلَمَّا خَالَطَ الرَّهْرِيُّ السَّلَاطِينَ - كَتَبَ إِلَيْهِ أَخُوهُ فِي الدِّينِ : عَافَانَا اللَّهُ وَإِيَّاكَ أَبَا بَكْرٍ مِنَ الْفِتَنِ ؛ فَقَدْ أَصْبَحْتَ بِحَالٍ يَنْبَغِي لِمَنْ عَرَفَكَ أَنْ يَدْعُوَ لَكَ اللَّهُ وَيَرْحَمَكَ : أَصْبَحْتَ شَيْخًا كَبِيرًا ، وَقَدْ أَثَقَلَتْكَ نِعَمُ اللَّهِ بِمَا فَهَمَكَ اللَّهُ مِنْ كِتَابِهِ ، وَعَلَّمَكَ مِنْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ أَخَذَ اللَّهُ الْبَيْتَاقَ عَلَى الْعُلَمَاءِ ؛ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران : 187] .

وَأَعْلَمَ أَنَّ أَيْسَرَ مَا ارْتَكَبْتَ ، وَأَخَفَ مَا احْتَمَلْتَ - أَلَاكَ آتَمَتْ وَحُشَّةُ الظَّالِمِ ، وَسَهَّلَتْ سَبِيلَ الْغَيِّ بِدُنُوكَ مِنْ لَمْ يُؤَدِّ حَقًّا ، وَلَمْ يَتْرِكْ بَاطِلًا ؛ حِينَ أَدْنَاكَ **الْخُذُوعُ** قُطْبًا تَدُورُ عَلَيْكَ رَحَى بَاطِلِهِمْ ، وَجَسْرًا يَعْزُرُونَ عَلَيْكَ إِلَى بَلَائِهِمْ ، وَسَلْمًا يَصْعَدُونَ فِيكَ إِلَى صَلَاحِهِمْ : **يُدْخِلُونَ** الشَّكَّ بِكَ عَلَى الْعُلَمَاءِ ، وَيَقْتَادُونَ بِكَ قُلُوبَ الْجُهَلَاءِ ؛ فَمَا أَيْسَرَ مَا عَمَرُوا لَكَ فِي جَنْبِ مَا خَرَّبُوا عَلَيْكَ ، وَمَا أَكْثَرَ مَا أَخَذُوا مِنْكَ فِي جَنْبِ مَا أَفْسَدُوا عَلَيْكَ مِنْ دِينِكَ ، فِيمَا يُؤْمِنُكَ أَنْ تَكُونَ مِمَّنْ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ : ﴿خَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم : 59] ؛ **فَالْإِثْمُ** تَعَامُلُ مَنْ لَا يَجْهَلُ ، وَيَحْفَظُ عَلَيْكَ مَنْ لَا يَعْقِلُ ؛ **فَدَاوِ** دِينَكَ فَقَدْ دَخَلَهُ سَقَمٌ ، وَهِيَءُ زَادَكَ فَقَدْ حَصَرَ السَّقَمُ الْبَعِيدُ ؛ وَمَا يَحْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ . وَالسَّلَامُ .

(2) ينظر كتاب عدالة الرواة والشهود للمحقق فهو مفيد.

(3) وَكَذَا فِي حَالِ الْكُفْرِ وَالْفِسْقِ إِذَا أَدَّى فِي حَالِ الْإِيمَانِ كَمَا رُوِيَ أَنَّ جُبَيْرَ بْنَ مُطْعِمٍ قَالَ : سَمِعْتُ

وَلِلْإِجْمَاعِ عَلَى قَبُولِ رِوَايَةِ الْحَسَنِ الطَّلَبَةَ - وَيُسَمَّى مَا يَرْوِيَانِهِ عِنْدَ أَهْلِ النَّقْلِ سِلْسِلَةَ الذَّهَبِ - وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَسَهْلُ ابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ فِيمَا سَمِعُوهُ قَبْلَ التَّكْلِيفِ وَرَوَوْهُ بَعْدَهُ ؛ تَدُلُّ عَلَيْهِ كُتُبُ الْحَدِيثِ .

فَإِنْ قِيلَ : إِنَّ ابْنَ عُمَرَ أَخْبَرَ أَهْلَ قُبَاءٍ بِتَحْوِيلِ الْقِبْلَةِ فَاسْتَدَارُوا ⁽¹⁾ ! - قُلْنَا : لَوْ سَلِمَ كَوْنُهُ صَبِيًّا فَقَدْ رَوَى أَنَّهُ أَخْبَرَهُمْ بِذَلِكَ أَنَسٌ ؛ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا جَاءَتْ مَعًا فَأَخْبَرَاهُمْ . عَلَى أَنَّهُ قَدْ قِيلَ : إِنَّهُ أَفَادَ الْعِلْمَ بِالْقَرَائِنِ ؛ وَلَكِنَّا نُسَخِّ بِهَذَا الْمَعْلُومِ كَمَا يَأْتِي فِي النَّسَخِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَلَا يَقْبَلُ مَجْهُولُ الْعَدَالَةِ أَيْضًا ؛ إِذْ لَا يُؤْمَنُ فِسْقُهُ ⁽²⁾ ؛ فَلَا يُظَنُّ صِدْقُهُ ؛ وَحُصُولُ الظَّنِّ مُشْتَرَكٌ فِي جَوَازِ الْعَمَلِ بِهِ ؛ فَإِذَا لَمْ يُظَنَّ لَمْ يَجْزِ ؛ وَلِأَنَّ الْفِسْقَ مَانِعٌ : كَالصَّغَرِ ، وَالْكُفْرِ ؛ فَلَا بُدَّ مَنْ تَرْجِيحِ انْتِفَائِهِ ؛ وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَرْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [هود : 113] ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾ [النجم : 23] ، ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء : 26] وَنَحْوِهَا ؛ فَاقْتَضَتْ تَحْرِيمَ الْعَمَلِ

رَسُولَ اللَّهِ : يَعْنِي حِينَ قَدِمَ عَلَيْهِ فِي أَسَارَى بَذَرٍ فَقَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ ، وَفِي رِوَايَةٍ : فَلَمَّا بَلَغَ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ [أَمْ خُلِقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهَا يَوْمَنُونَ] أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَيْكَ أَمْ هُمُ الْمُصْطَبُونَ ﴾ [الطور : 35-37] - كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ . وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ : وَذَلِكَ أَوَّلُ مَا وَقَرَ الْإِيمَانُ فِي قَلْبِي . [البخاري 4/ 1839 رقم 4573 ، ومسلم 1/ 338 رقم 463] رَغِمَ أَنَّهُ أَسْلَمَ بَعْدَ ذَلِكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَأَدَّاهُ [أَيِ الْحَدِيثِ] . وَوَقَعَ فِي زَمَنِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ أَنَّ صَبِيًّا مِنَ الْيَهُودِ سَمِعَ شَيْئًا مِنَ الْحَدِيثِ ؛ فَكَتَبَ بَعْضَ الطَّلَبَةِ اسْمَهُ فِي الطَّبَقَةِ فَأَكْبَرَ عَلَيْهِ ، وَسُئِلَ عَنْهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فَأَجَاوَزَهُ وَلَمْ يُخَالَفْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ ! وَاتَّفَقَ أَنَّ ذَلِكَ الصَّبِيَّ أَسْلَمَ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَأَدَّاهُ ؛ فَسَمِعُوا مِنْهُ ؛ فَيُنْبَغِي حُضُورَ الصَّبِيِّانِ مَجْلِسَ الْحَدِيثِ تَبَرُّكًا ؛ وَلِلْفَائِدَةِ . ذَكَرَ مَعْنَاهُ فِي الْغَايَةِ ، شَرْحَ الْهَدَايَةِ لِلْجَزَرِيِّ 82 ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ .

- (1) فِي الرُّوَايَاتِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : بَيْنَمَا النَّاسُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ يُقْبِئُونَ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكُتُبَةَ فَاسْتَقْبَلُوهَا . البخاري 4/ 1635 رقم 4224 ،
- (2) فَلَا يَتَنَبَّي ظَنُّ الْكَذِبِ ؛ كَذَا يَنْبَغِي أَنْ نَقُولَ . وَأَمَّا التَّغْلِيلُ بِأَنَّهُ لَا يُظَنُّ صِدْقُهُ ؛ وَحُصُولُ الظَّنِّ مُشْتَرَكٌ فِي جَوَازِ الْعَمَلِ - فَبِهِ أَنَّ الْمُشْتَرَكَ ظَنُّ الْعَدَالَةِ ، وَإِنْ لَمْ يُظَنَّ الصَّدْقُ مَا لَمْ يُظَنَّ الْكَذِبُ ، كَمَا قُرِّرَ فِي الشَّاهِدِ . تَمَّتْ مِنْهُ .

بِالظَّنِّ فِي الشَّرْعِيَّاتِ ؛ فَالْعَمَلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ خِلَافُ الْأَصْلِ ؛ لِلنَّهْيِ عَنْ اتِّبَاعِ
الظَّنِّ إِلَّا مَا خَصَّهُ دَلِيلٌ ؛ وَلَا دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْعَمَلِ بِالظَّنِّ إِلَّا فِي خَبَرِ
الْعَدْلِ : وَهُوَ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى قَبُولِهِ كَمَا قَدَّمْنَا ؛ فَبَقِيَ مَا عَدَاهُ عَلَى أَصْلِ
التَّحْرِيمِ ؛ وَخَبَرُ الْمَجْهُولِ بِمَا عَدَاهُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ⁽¹⁾ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ ⁽²⁾ ،
وَابْنُ زَيْدٍ ⁽³⁾ ، وَالْقَاضِي ⁽⁴⁾ فِي الْعُمَدِ ، وَابْنُ فُورَكٍ ⁽⁵⁾ : يُقْبَلُ ⁽⁶⁾ ؛ مُحْتَجِّجِينَ بِقَوْلِهِ ﷺ :

(1) كَذَا فِي كُتُبِ الْأُصُولِ الْإِطْلَاقُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الرُّوَايَةِ وَالْمُتَوَيِّ وَالْتَّرْجِيحِ مِنْ أَنَّهُ يُقْبَلُ الْمَجْهُولُ .
وَفِي الْحِكَايَةِ عَنْهُ نَظَرٌ ؛ فَإِنَّهُ حَكَى فِي الْهَدَايَةِ 2/98 عَنْهُ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ : «وَالْمُخْتَارُ قَبُولُ مَنْ لَا يُرْسَلُ
إِلَّا عَنْ عَدْلٍ» لَا غَيْرَ - أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ لَمْ يَقُلْ يَقْبُولُ خَبَرَ الْمَجْهُولِ مُطْلَقًا بَلْ إِلَى تَابِعِي السَّابِعِينَ ؛ لِقَوْلِهِ :
«خَيْرُ الْقُرُونِ قُرْنِي» الْحَدِيثُ ؛ وَلِذَا اخْتَلَفَ هُوَ وَصَاحِبَاهُ فَقَضَى بِظَاهِرِ الْعَدَالَةِ لِلْحَقِيقَةِ لِتَابِعِي السَّابِعِينَ
لَا هَمًّا ؛ لِعَدَمِ لُحُوقِهِمَا لَهُمْ . إِيَّاهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ . أَقُولُ : هُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْحَنِيفِيَّةِ .

(2) الْمُرَادِيُّ ، أَحَدُ الزَّيْدِيَّةِ الْأَعْلَامِ ، وَهُوَ صَاحِبُ الْأَيْمَةِ وَجَامِعِ أَقْوَالِهِمْ . قِيلَ : تُوُفِّيَ سَنَةَ 162 هـ . لَهُ كِتَابُ
الذِّكْرِ (طَبْعٌ) ، وَالْمَنَاهِي ، وَهُوَ جَامِعٌ تَفْسِيرِ غَرِيبِ الْقُرْآنِ لِلْإِمَامِ زَيْدٍ ، وَالتَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ ، وَالْأَمَالِي ، وَسِيرَةُ
الْأَيْمَةِ الْعَادِلَةِ ، وَكِتَابُ الْأَحْكَامِ ، وَالتَّفْسِيرِ ، وَغَيْرُهَا ، قِيلَ : بَلَغَتْ مَوْلُفَاتُهُ ائْتِنِينَ وَثَلَاثِينَ مَوْكَلًا . يَنْظُرُ
الْفَهْرَسْتُ لابن النديم 274 ، وَتَرَاوَجَ رِجَالُ الْأَزْهَارِ 36 ، وَالْفَلَكَ الدُّوَارِ 56 ، وَطَبَقَاتُ الزَّيْدِيَّةِ (خ) ،
وَلِوَامِعُ الْأَنْوَارِ 1/333 ، وَأَعْلَامُ الْمُؤَلِّفِينَ الزَّيْدِيَّةِ 1001 ، وَمَقْدَمَةُ كِتَابِ الذِّكْرِ .

(3) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ الْعُتَيْبِيُّ ، مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الزَّيْدِيَّةِ ، فَقِيهٌ ، أُصُولِيٌّ ، مُجْتَهِدٌ ، وَهُوَ مِمَّنْ نَاصَرَ الْإِمَامَ أَحْمَدَ بْنَ
الْحُسَيْنِ . تُوُفِّيَ سَنَةَ 667 هـ . لَهُ "الْإِزْشَادُ ، إِلَى نَجَاةِ الْعِبَادِ" (طَبْعٌ) . وَ"التَّحْرِيرُ" فِي أُصُولِ الْفُقَهَاءِ .
وَ"التَّمْيِيزُ بَيْنَ الْإِسْلَامِ ، وَالْمُطَرَفِيَّةِ الطَّعَامِ" ، وَغَيْرُ ذَلِكَ . يَنْظُرُ أَعْلَامُ الْمُؤَلِّفِينَ الزَّيْدِيَّةِ / 589 ، وَتَارِيخُ
الْيَمَنِ الْفِكْرِي 3/308 ، أَيْمَةُ الْيَمَنِ 1/189 .

(4) الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْهَمْدَانِيُّ : فَقِيهٌ ، مُفَسِّرٌ ، أُصُولِيٌّ ، مُتَكَلِّمٌ ، مُعْتَزِلِيٌّ الْأُصُولِ ،
شَافِعِيٌّ الْقُرُوعِ . تَوَلَّى الْقَضَاءَ بِالرِّيِّ ، وَمَاتَ فِيهَا فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ 415 هـ . لَهُ طَبَقَاتُ الْمُعْتَزِلَةِ ،
وَتَنْزِيهِ الْقُرْآنِ عَنِ الْمَطَاعِنِ ، وَالْمَجْمُوعُ الْمُحِيطُ بِالتَّكْلِيفِ ، وَالْأُصُولُ الْحَمْسَةُ ، وَالْمُعْنِي فِي أَبْوَابِ
الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ ، وَمُسَابَهَةُ الْقُرْآنِ ، وَتَشْيِيتُ دَلَالِلِ الثَّبُورَةِ ، قِيلَ : إِنَّهَا انْتَهَتْ إِلَى أَرْبَعِمِائَةِ أَلْفٍ وَرَقَةٍ ،
وَغَيْرُهَا . طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ 1/187 بِرَقْمِ 145 ، وَطَبَقَاتُ الْمُعْتَزِلَةِ / 112 ، وَأَعْلَامُ الْمُؤَلِّفِينَ الزَّيْدِيَّةِ 535 .

(5) مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ ابْنُ فُورَكٍ بِضَمِّ الْفَاءِ أَوْ فَتْحِهَا ، وَفَتَّحَ الرَّاءَ . مُحَدِّثٌ ، مُتَكَلِّمٌ ، أُصُولِيٌّ ،
مُصَنِّفٌ ، أَشْعَرِيٌّ . تُوُفِّيَ سَنَةَ 406 هـ . سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ 17/214 ، وَالْأَعْلَامُ 6/83 .

(6) يَنْظُرُ الْإِحْكَامُ 2/70 ، وَالْفُصُولُ اللَّوَلُويَّةُ 296 ، وَقَوَاعِدُ الْأَدْلَةِ 195 ، وَمَقْدَمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ 111 ،
وَالْبَرْهَانُ 1/396 ، وَشَرْحُ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ 2/411 ، وَمِيزَانُ الْأُصُولِ 440 ، وَالْمُسْتَصْفَى 2/294 ،

نَحْنُ نَحْكُمُ بِالظَّاهِرِ⁽¹⁾. وَقَبُولُهُ ﷺ خَبَرُ الْأَعْرَابِيِّ⁽²⁾.

قُلْتُ: أَمَّا الْأَوَّلُ: فَقَدْ قَالَ الْمَرْيُّ⁽³⁾، وَالذَّهَبِيُّ⁽⁴⁾: لَا أَصْلَ لَهُ⁽⁵⁾. نَعَمْ: الَّذِي فِي الْبُخَارِيِّ [934/2 رقم 2498] عَنْ عُمَرَ: إِنَّمَا نَأْخُذُكُمْ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَرَفَهُ ﷺ، أَوْ قَدْ كَانَ صَحَّ لَهُ بِرُؤْيَيْهِ، أَوْ رُؤْيَا غَيْرِهِ، وَآكِدُهُ خَبَرُ الْأَعْرَابِيِّ. وَأَيْضًا فَإِنَّ صَدَقَ الْمَجْهُولُ وَكَذِبَهُ مُسْتَوِيَانِ فِيهِ؛ فَلَمْ يَكُنْ صِدْقُهُ ظَاهِرًا. وَقِيَاسُهُ لِقَبُولِهِ فِي الرَّوَايَةِ عَلَى قَبُولِهِ فِي الْأَخْبَارِ بِكَوْنِ اللَّحْمِ مُدَكِّيً، وَبِرُقِّ جَارِيَّتِهِ الَّتِي يَبِيعُهَا وَنَحْوِهِمَا - غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِاشْتِرَاطِ عَدَمِ الْفُسْقِ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ؛ وَمَا ذَكَرُوهُ مَقْبُولٌ مَعَ الْفُسْقِ اتِّفَاقًا؛ عَلَى أَنَّ الرَّوَايَةَ أَعْلَى مَرْتَبَةً مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الْجُزْئِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا تُثَبِّتُ شَرْعًا عَامًّا؛ فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْقَبُولِ هُنَا الْقَبُولُ هُنَاكَ؛ فَالتَّكْلِيفُ وَالْعَدَالَةُ مُعْتَبَرَانِ.

(وَالضَّبْطُ) مِنَ الرَّاوي: أَيْ قُوَّةُ الْحِفْظِ بِحَيْثُ لَا يَزُولُ لَفْظُ مَا سَمِعَهُ وَمَعْنَاهُ عَنْ خَاطِرِهِ، أَوْ مَعْنَاهُ فَقَطَّ عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِهَا بِالْمَعْنَى؛ وَذَلِكَ لِيَحْصُلَ الظَّنُّ الَّذِي هُوَ شَرْطُ الْعَمَلِ؛ فَلَوْ كَانَ سَهْوُهُ أَكْثَرَ مِنْ ضَبْطِهِ أَوْ مُسَاوِيًا لَهُ - لَمْ

والتلخيص 381/3، وأصول السرخسي 370/1، وشرح الغاية 99/2، و 62.

(1) اشتهر هذا الحديث في كُتُبِ الْأُصُولِيِّينَ وَالْفُقَهَاءِ، وَلَا وُجُودَ لَهُ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمَشْهُورَةِ، وَلَا الْأَجْزَاءِ الْمَشْهُورَةِ. وَقَالَ الْمَرْيُّ: لَا يُعْرَفُ. وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ: لَا أَصْلَ لَهُ. ينظر كشف الظنون 192/1.

(2) فِي رُؤْيَا الْهَلَالِ. رُويَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَخْبَرَ أَنَّهُ رَأَى الْهَلَالَ؛ فَاذْنَحَنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالشَّهَادَتَيْنِ، ثُمَّ أَمَرَ بِالصَّبَامِ. أصول الأحكام 292/1، وأبو داود 755/2 رقم 2341، والترمذي 74/3 رقم 691، والنسائي 132/5 رقم 2112، وابن ماجه 559/1 رقم 1652.

(3) أَبُو الْحَجَّاجِ يُوسُفُ. وَلِدَ سَنَةَ 654 هـ مُحَدَّثٌ، حَافِظٌ، عَالِمٌ بِالرِّجَالِ. تُوُفِّيَ سَنَةَ 742 هـ. لَهُ تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ، بِمَعْرِفَةِ الْأَطْرَافِ. وَتَهْدِيبُ الْكَمَالِ، فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ. الأعلام 236/8، وتذكرة الحفاظ 1498/4.

(4) مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ الذَّهَبِيُّ، مُحَدَّثٌ، مُؤَرِّخٌ، مُصَنِّفٌ مُكْثَرٌ. تُوُفِّيَ سَنَةَ 748 هـ. لَهُ سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، وَتَارِيخُ الْإِسْلَامِ، وَمِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ، وَتَذْكِرَةُ الْحُقَاطِ، وَغَيْرُهَا. ينظر ذيل تذكرة الحفاظ

للحسيني 34، وذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي 347.

(5) كشف الخفاء 192/1، والمقاصد الحسنة 101 رقم 178.

يَحْصُلُ⁽¹⁾؛ وَهَذَا فِيمَنْ لَمْ يُعْلَمْ حَالُهُ فِيمَا رَوَى. وَأَمَّا مَنْ عَلِمَ ضَبْطُهُ أَوْ سَهْوُهُ فِيهِ - عُمِلَ عَلَيْهِ مُطْلَقًا: كَأَبِي هُرَيْرَةَ⁽²⁾، وَوَابِصَةَ بْنِ مَعْبُدٍ الْأَسَدِيِّ⁽³⁾، وَمَعْقِلِ بْنِ سِنَانٍ⁽⁴⁾.

(1) شرح الغاية 1/ 79، والفصول اللؤلؤية 258.

(2) قَالَ فِي الْفُصُولِ فِي الْأُصُولِ 3/ 127: قَالَ عَيْسَى بْنُ أَبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَيُقْبَلُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَا لَمْ يَتِمَّ وَهُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ عَدْلًا. وَقَالَ أَيْضًا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: وَيُقْبَلُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَا لَمْ يَرُدَّهُ الْقِيَاسُ، وَلَمْ يَخْلِفْ نَظَائِرُهُ مِنَ السُّنَنِ الْمَعْرُوفَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ قِيلَهُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ، وَلَمْ يَرُدُّوهُ. وَقَالَ: وَلَمْ يَنْزِلْ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ مَنْزِلَةَ حَدِيثِ غَيْرِهِ مِنَ الْمَعْرُوفِينَ بِحَمْلِ الْحَدِيثِ وَالْحَفِظِ؛ لِكَثْرَةِ مَا نَكَرَ النَّاسُ مِنْ حَدِيثِهِ، وَشَكْهِمْ فِي أَشْيَاءٍ مِنْ رَوَايَتِهِ. قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: "كَانُوا يَأْخُذُونَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَيَدْعَوْنَ". وَقَالَ: "كَانُوا لَا يَأْخُذُونَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا مَا كَانَ فِي ذِكْرِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ". وَلَمْ يَقْبَلِ ابْنُ عَبَّاسٍ رَوَايَتَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي «الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ»، وَعَارَضَهُ بِالْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ «إِنَّا نَتَوَضَّأُ بِالْحَمِيمِ، وَقَدْ أُغْلِيَ عَلَى النَّارِ، وَإِنَّا نَذْهَنُ بِالذَّهْنِ وَقَدْ أُغْلِيَ عَلَى النَّارِ»؛ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ إِذَا جَاءَكَ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا تَضْرِبْ لَهُ الْأَمْثَالَ. وَقَالَ عَيْسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ عَنْدهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خِلَافٌ رَوَايَةٍ أَبِي هُرَيْرَةَ - قِيلَ لَهُ: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَلَسَاكَ عَنِ التَّارِيخِ؛ لِيَعْلَمَ النَّاسُ، وَلَكِنْ لَجَأَ فِي رَدِّهِ إِلَى الْقِيَاسِ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَكَلَ لَحْمًا وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. إِلَّا أَنَّ احْتِجَاجَ عَيْسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِرَدِّ ابْنِ عَبَّاسٍ خَبَرَهُ بِالْقِيَاسِ الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ خَبَرَهُ عَنْدهُ لَوْ كَانَ مُقْبُولًا مَعَ مُخَالَفَتِهِ لِلْقِيَاسِ - لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ اللَّحْمُ مَبْنِيًّا مِنْ جُثْلَةٍ مَا مَسَّتِ النَّارُ: فِي أَنْ لَا وَضُوءَ فِيهِ، وَيَكُونُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ مُسْتَعْمَلًا عَنْدهُ فِيمَا عَدَا اللَّحْمَ، فَلَمَّا رَدَّ جُثْلَةَ الْحَدِيثِ؛ لِمُخَالَفَتِهِ لِقِيَاسٍ مَا يَنْبَغُ عَنْدهُ مِنْ نَفْيِ الْوُضُوءِ مِنَ اللَّحْمِ، وَمِنْ الْحَمِيمِ - بَيَّنَّ أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَصْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: رَدَّ خَبَرَ أَبِي هُرَيْرَةَ بِالْقِيَاسِ. "وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَمْتَنِي فِي الْخُفِّ الْوَاحِدِ وَقَتْلُهَا: لِأَنَّ ابْنَ هُرَيْرَةَ". وَقَالَتْ لِابْنِ أَخِيهَا: "لَا تَعْجَبْ مِنْ هَذَا وَكُثْرَةِ حَدِيثِهِ؛ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُحَدِّثُ حَدِيثًا لَوْ عَدَّهُ الْعَادُّ أَحْصَاءً". وَقَدْ أَتَكَرَّ عَلَيْهِ ابْنُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَجَمَاعَةٌ غَيْرُ هَؤُلَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ - كُثْرَةً رَوَايَتِهِ، وَلَمْ يَأْخُذُوا بِكَثِيرٍ مِنْهَا، حَتَّى يَسْأَلُوا غَيْرَهُ، فَإِذَا أَخْبَرَهُمْ بِهِ غَيْرُهُ - عَمِلُوا بِهِ. وَقَالَتْ عَائِشَةُ فِيمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَنَّهُ قَالَ: «وَلَدَ الرَّنَا شَرُّ الثَّلَاثَةِ» - لَمْ يَنْتَظِرْ بِأَمْرِهِ أَنْ تَضَعَ؟.

(3) وَقَدْ سَنَنَ تَسْعَ مَعَ رَهْطٍ مِنْ قَوْمِهِ فَأَسْلَمُوا، وَرَجَعَ إِلَى بِلَادِ قَوْمِهِ، ثُمَّ نَزَلَ الْجَزِيرَةَ، وَسَكَنَ الرَّقَّةَ، وَقَدِمَ دِمَشْقَ، وَكَانَتْ لَهُ دَارٌ بِهَا. رَوَى لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُنْصُورٍ، وَالْمُرْشِدُ بِاللهِ، وَالْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ.

ينظر لوامع الأنوار 3/ 188، وتهذيب الكمال 30/ 393، وطبقات ابن سعد 7/ 476.

(4) ابْنُ مُطَهَّرٍ الْأَشْجَعِيِّ. شَهِدَ فَتْحَ مَكَّةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ حَامِلَ لَوَاءِ قَوْمِهِ. رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قِصَّةَ بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِيٍّ، وَسَكَنَ الْكُوفَةَ، ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَقَدِمَ دِمَشْقَ عَلَى يَزِيدَ، ثُمَّ رَجَعَ الْمَدِينَةَ سَاحِطًا عَلَيْهِ. قِيلَ بِالْحَرَّةِ سَنَةَ 63 هـ. ينظر تهذيب الكمال 28/ 273، وطبقات ابن سعد 4/ 282، و6/ 55. قال في

(و) الثاني: (عَدَمُ مُصَادَمَتِهَا) : أي أخبارِ الآحادِ (دَلِيلًا قَاطِعًا) ؛ فَإِنْ صَادَمَتْهُ بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ تَأْوِيلُهُ مَعَهَا - لَمْ تُقْبَلْ : سَوَاءٌ كَانَ نَقْلِيًّا ، أَوْ عَقْلِيًّا ؛ وَذَلِكَ كَصَرَائِحِ الْكِتَابِ ، وَالسُّنَنِ الْمُتَوَاتِرَةِ ، وَالْإِجْمَاعِ الْقَطْعِيِّ ، وَمَا عَلِمَ بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ ؛ فَيَقْطَعُ بِوَضْعِهَا ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ لَا يَقْوَى عَلَى مُقَاوَمَةِ الْقَطْعِيِّ .
أَمَّا إِذَا أُمَكِّنَ تَأْوِيلُهُ بِلَا تَعَسُّفٍ عَلَى وَجْهِ لَا يُصَادِمُ الْقَطْعِيَّ - فَهُوَ الْوَاجِبُ ؛ صِيَانَةً لِمَنْ ظَاهِرُهُ الْعَدَالَةُ عَنِ التَّكْذِيبِ ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ تَأْوِيلُهُ إِلَّا بِتَعَسُّفٍ - اطَّرَحَ وَقُطِعَ بِكَذِبِ نَاقِلِهِ فِي الْأَصَحِّ (1) .

وقال مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعٍ (2) : بَلْ يُتَأَوَّلُ وَلَوْ تَعَسَّفًا إِيَّارًا لِحَمْلِ الرَّائِي عَلَى السَّلَامَةِ ؛ وَبِهَذَا يَظْهَرُ أَنَّ اشْتِرَاطَ الْعَدَالَةِ لَا يُغْنِي عَنِ هَذَا الْإِشْتِرَاطِ ؛ فَإِنَّهُ أَعْمُ مِنْ أَنْ يُمَكِّنَ تَأْوِيلُهُ ، أَوْ سَهْوُهُ ، أَوْ غَلْطُهُ ، أَوْ لَا يُمَكِّنُ .

[الثالثُ] : (وَقَدْ اسْتَلْزَمَ مُتَعَلِّقُهَا الشُّهُرَةُ) : أَيُّ يُشْتَرَطُ أَيْضًا أَلَّا يَكُونَ مِمَّا تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ لِعَرَابَتِهِ : كَقَتْلِ خَطِيبٍ عَلَى مِنْبَرِ الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ لِعُمُومِ الْبَلْوَى بِهِ عِلْمًا : كَمَسْأَلَةِ الْإِمَامَةِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ ؛ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ تُقْبَلِ الْآحَادُ فِيهِ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ .

الفصول في الأصول 3 / 136 : والثاني : مَا يَزْوِيهِ مَنْ لَا يَعْرِفُ ضَبْطَهُ وَإِتْقَانَهُ ، وَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ بِحَمْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا أَنَّ الثَّقَاتِ قَدْ حَلُّوا عَنْهُ ؛ فَيَكُونُ حَمْلُهُمْ عَنْهُ تَعْدِيلًا مِنْهُمْ لَهُ ؛ فَخَبْرُهُ مَقْبُولٌ ، مَا لَمْ يَزِدْهُ قِيَاسُ الْأُصُولِ ، وَيُسَوِّغُ بِهِ رَدُّهُ ، وَقَوْلُهُ بِالْإِجْتِهَادِ نَحْوُ مَا ذَكَرَ عِيْسَى مِنْ حَدِيثٍ : وَابْصَرْ ، وَابْنُ سِنَانٍ ، وَسَلَمَةُ بْنُ الْمُحَبِّبِ ، وَنَظَرَانِهِمْ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ حَمْلَهُمْ الْعِلْمَ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ تَعْدِيلًا مِنْهُمْ إِيَّاهُ ؛ إِذْ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُظَنَّ بِهِمْ أَنَّهُمْ نَقَلُوا عَنْ غَيْرِ عَدْلٍ ؛ فَلَيْسَ فِي تَعْدِيلِهِمْ إِيَّاهُ مَا يُوجِبُ وَقُوعَ الْحُكْمِ مِنْهُمْ بِضَبْطِهِ وَإِتْقَانِهِ . وَهَذَانِ الْأَمْرَانِ مِمَّا يُحْتَاجُ إِلَيْهِمَا فِي صَحَّةِ النُّقْلِ : أَعْنِي الْعَدَالَةَ ، وَالضَّبْطَ لِمَا نَقُلُ ؛ فَإِذَا لَمْ يَنْبُتْ عِنْدَنَا ضَبْطُ الرَّائِي لِمَا رَوَاهُ ، وَلَمْ يَنْبُتْ عَدَالَتُهُ - جَازَ لَنَا النَّظَرُ وَالْإِجْتِهَادُ : فِي قَبُولِ رَوَايَتِهِ ، وَرَدِّهَا .

(1) المعتمد 2 / 79 ، وكشف الأسرار 3 / 9 ، والكاشف 98 ، ونفائس الأصول 7 / 3022 .

(2) التَّلَجِّيُّ ، قَبِيْهُ أَهْلِ الْعِرَاقِ فِي وَفْتِهِ . كَانَ مُقَدِّمًا فِي الْحَدِيثِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، مَعَ وَرَعٍ وَعِبَادَةٍ ، وَهُوَ حَفِيٌّ يَمِيلُ إِلَى مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ . تُوُفِّيَ سَنَةَ 266 هـ فَجَاءَهُ . لَهُ الْمَنَاسِكُ ، وَتَصْحِيحُ الْأَنْثَارِ وَالنَّوَادِرِ ، وَالرَّدُّ عَلَى الْمُشَبَّهَةِ . يَنْظُرُ الْجَوَاهِرَ الْمُضْيِئَةَ 3 / 173 ، وسير أعلام النبلاء 12 / 379 ، وطبقات الفقهاء 56 .

قُلْتُ : وَهَذَا الشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ قَوْلِهِ : وَلَا فِيمَا تَعَمُّ بِهِ الْبَلَوَى عِلْمًا إِلَّا خ .
وَلِأَنَّمَا اشْتَرِطْتَ هَذِهِ الشُّرُوطُ ؛ لِيَسْتَهَيَّ ظَنُّ الْكَذِبِ ؛ إِذِ الْكَذِبُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ
مَعْلُومٌ الْوُفُوعُ : إِمَّا فِي الْمَاضِي ، وَإِمَّا فِي الْمُسْتَقْبَلِ ؛ **لِقَوْلِهِ** ﷺ فِيمَا رُوِيَ عَنْهُ :
«سَيُكْذَبُ عَلَيَّ كَمَا كُذِبَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي ؛ فَمَا رُوِيَ عَنِّي فَاعْرِضُوهُ عَلَى
كِتَابِ اللَّهِ : فَمَا وَافَقَهُ فَهُوَ مِنِّي وَأَنَا قُلْتُهُ ، وَمَا لَمْ يُوَافِقْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَلَمْ أَقُلْهُ»⁽¹⁾ :
فَإِنْ كَانَ هَذَا الْحَدِيثُ كَذِبًا فَقَدْ كُذِبَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ صِدْقًا لَزِمَ أَنْ يَقَعَ الْكَذِبُ .

[أسباب وقوع الأحاديث المكدوبة]

وَسَبَبُ الْوُفُوعِ : 1- **إِمَّا النِّسْيَانُ** مِنَ الرَّائِي ؛ بِأَنْ سَمِعَ خَبْرًا وَطَالَ عَهْدُهُ بِهِ ؛
فَزَادَ وَظَنَّهُ مِنْ كَلَامِهِ ؛ **فَلِأَنَّهُمْ** كَانُوا يَسْمَعُونَ الْحَدِيثَ فِي الْخُطَبِ وَالْمَقَامَاتِ
الْمَشْهُورَةِ ؛ ثُمَّ يَغْفُلُ الْإِنْسَانُ مُدَّةً ، ثُمَّ يَرَوِي ذَلِكَ الْحَدِيثَ وَلَمْ يَكُنْ قِيَدَهُ بِالْكِتَابَةِ ؛
وَمِنْ هَذَا النَّوعِ الَّذِينَ امْتَحَنُوا بِأَوْلَادِهِمْ ، أَوْ بِوَرَّاقِينَ لَهُمْ ؛ فَوَضَعُوا لَهُمْ
أَحَادِيثَ وَدَسَّوْهَا عَلَيْهِمْ ؛ **فَحَدِّثُوا** بِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشْعُرُوا [الموضوعات 2/ 19] :
كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ رَبِيعَةَ الْقُدَامِيِّ ⁽²⁾ .
2- **أَوِ الْغَلْطُ** بِأَنْ يُرِيدَ أَنْ يَنْطِقَ بِلَفْظٍ فَيَسْبِقُ لِسَانُهُ إِلَى غَيْرِهِ وَلَمْ يَشْعُرْ ،

(1) حَدِيثُ الْعَرَضِ رُوِيَ مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ ، وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ أَئِمَّةُ الرَّيْدِيَّةِ **قُرَوَاهُ** الْإِمَامُ زَيْدٌ (مجموع رسائله) 316 ،
ومجموع رسائل الهادي 480 ، ومجموع رسائل المرتضى بن الهادي 1/ 111 ، 198 ، **وَرَوَاهُ** الطبراني في
الكبير 2/ 97 ، و 12/ 316 رقم 3224 ، ومسند الروياني 2/ 255 ، والكفاية في علم الرواية للخطيب
130 ، وتاريخ دمشق 55/ 77 ، وَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَى صِحَّةِ حَدِيثِ الْعَرَضِ فِي بَحْثِنَا : «الْعَرَضُ عَلَى الْقُرْآنِ» .

(2) أَحَدُ الضُّعَفَاءِ . قَالَ ابْنُ جِبَّانٍ فِي الْمَجْرُوحِينَ 1/ 292 : كَانَتْ تُقَالُ لَهُ الْأَخْبَارُ فَيَجِيبُ فِيهَا ، وَكَانَتْ أَقْبَهُ أَنَّهُ
لَا يَجِلُّ ذِكْرُهُ فِي الْكُتُبِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْإِعْتِبَارِ . وَلَعَلَّهُ أَقْبَلَ لَهُ عَلَى مَالِكٍ أَكْثَرُ مِنْ مِائَةِ وَخَمْسِينَ حَدِيثًا
فَحَدَّثَ بِهَا كُلَّهَا . قَالَ الذَّهَبِيُّ : أُنِيَ عَنْ مَالِكٍ بِمَصَائِبَ : مِنْهَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ
قَالَ : تَوَقَّيْتُ فَاطِمَةَ ﷺ لَيْلًا ؛ فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَجَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ ؛ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لِعَلِيٍّ : تَقَدَّمَ فَصَلِّ ، قَالَ : لَا ،
وَاللَّهِ لَا تَقَدَّمْتُ وَأَنْتَ خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ ؛ فَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ فَكَبَّرَ أَرْبَعًا . الميزان 2/ 70 .

أَوْ يُرِيدَ النَّقْلَ بِالْمَعْنَى فَيَكِلَ مَكَانَ مَا سَمِعَهُ مَا لَمْ يُطَابِقْهُ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ يُطَابِقُهُ .

3- **أَوِ الْإِفْتِرَاءُ** : كَوَضْعُ الْمُنَافِقِينَ الْمُتَقَرِّبِينَ إِلَى أَيْمَةِ الضَّلَالِ بِالزُّورِ وَالْبُهْتَانِ: كَغِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّحَعِيِّ⁽¹⁾ ، قَالَ فِيهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ⁽²⁾ : [وَ] ذَكَرَ فِيهِ ابْنُ [أَبِي] خَيْثَمَةَ⁽³⁾ أَنَّهُ حَدَّثَ الْمَهْدِيَّ الْخَلِيفَةَ الْعَبَّاسِيَّ وَهُوَ يَلْعَبُ بِالْحَمَامِ بِحَدِيثٍ : «لَا سَبَقَ إِلَّا : فِي نَضَلٍ ، أَوْ خُفٍّ»⁽⁴⁾ فَرَادَ فِيهِ : أَوْ جَنَاحٍ ! فَقَالَ الْمَهْدِيُّ : أَشْهَدُ أَنَّ قَفَاكَ كَذَابٍ ! وَتَرَكَهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَأَمَرَ بِذَبْحِهَا ، وَقَالَ : أَنَا حَمَلْتُهِ عَلَى ذَلِكَ ! . [الموضوعات 2 / 24 ، و 3 / 481] ، وَكَدَسِيسِ الْمُلْحِدَةِ لِأَحَادِيثِ مُحَاَلِفَةِ لِلْعَقْلِ وَكَسْبُهَا إِلَى الرَّسُولِ ﷺ ؛ تَنْفِيرًا لِلْعُقَلَاءِ عَنِ اتِّبَاعِ شَرِيعَتِهِ .

وَرَوَى أَنَّ بَعْضَهُمْ لَمَّا قَدَّمَ لِلْقَتْلِ فِي أَيَّامِ أَبِي جَعْفَرِ الْعَبَّاسِيِّ⁽⁵⁾ قَالَ أَفْعَلُوا مَا شِئْتُمْ ؛ فَقَدْ دَسَسْتُ فِي أَحَادِيثِكُمْ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ آلَافِ حَدِيثٍ !⁽⁶⁾ .

(1) يُعَدُّ فِي الْكُوفِيِّينَ . رَوَى عَنِ الْأَعْمَشِ . قَالَ أَحْمَدُ : تَرَكَ النَّاسُ حَدِيثَهُ . وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ : كَذَابٌ خَبِيثٌ . وَقَالَ ابْنُ جِبَّانَ : كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ . ينظر الميزان 2 / 321 ، والموضوعات 3 / 351 .

(2) أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيٍّ . مُفَسِّرٌ ، فَقِيهٌ ، مُحَدِّثٌ ، مُصَنِّفٌ مُكْثَرٌ . تُوُفِّيَ سَنَةَ 597 هـ . لَهُ التَّحْقِيقُ فِي أَحَادِيثِ الْخِلَافِ ، وَشَرْحُ مُشْكِلِ الصَّحِيحِينَ ، وَالْمَوْضُوعَاتِ ، وَدَفْعُ شُبُهَةِ التَّشْبِيهِ ، وَالرَّدُّ عَلَى الْمُجَسِّمِينَ وَغَيْرُهَا . سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ 21 / 365 ، وَتَذَكُّرَةُ الْخِطَابِ 4 / 1342 .

(3) أَحْمَدُ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ النَّسَائِيُّ . مُحَدِّثٌ ، وَمُؤَرِّخٌ ، رَاوِيَةٌ لِلْأَدَبِ . تُوُفِّيَ سَنَةَ 279 هـ . لَهُ التَّارِيخُ الْكَبِيرُ . ينظر تاريخ بغداد 4 / 162 .

(4) الترمذي 4 / 178 رقم 1700 ، والنسائي 6 / 227 رقم 3589 ، وأبو داود 3 / 63 رقم 2574 . (5) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ . وُلِدَ سَنَةَ 95 هـ ، ثَانِي خُلَفَاءِ بَنِي الْعَبَّاسِ . وَلِيَ سَنَةَ 136 هـ ، جَبَّارٌ ، لَيْيَمٌ ، شَدِيدُ الْحَقْدِ : قَتَلَ خَلْفًا كَثِيرًا عَلَى رَأْسِهِمْ سَادَاتُ أَهْلِ الْبَيْتِ : كَعَبْدِ اللَّهِ الْكَامِلِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ . وَضَرَبَ أَبَا خَنِيفَةَ ، ثُمَّ سَجَنَهُ فَمَاتَ بَعْدَ أَيَّامٍ . قِيلَ : إِنَّهُ قَتَلَهُ بِالسَّمِّ ؛ لِكُزْبِهِ أَفْتَى بِالْخُرُوجِ عَلَيْهِ ، وَأَذَى خَلْفًا مِنَ الْعُلَمَاءِ يَمْنَحُ خَرَجَ مَعَ مُحَمَّدٍ ، وَإِبْرَاهِيمَ ابْنَيْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ . تُوُفِّيَ سَنَةَ 158 هـ . الشافعي 1 / 604 ، وتاريخ الخلفاء 341 .

(6) يُجْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الرَّوَايَةُ صَحِيحَةً ، وَيُجْتَمَلُ أَنَّهَا كَذِبٌ عَلَى الْمُقْتُولِ ظُلْمًا ؛ لِأَغْرَاضٍ سِيَاسِيَّةٍ ، وَيُجْتَمَلُ أَنَّ الْمُقَدَّمَ لِلْقَتْلِ قَالَهَا وَهُوَ زَنْدِيقٌ فَعَلًا ؛ بِغَرَضِ التَّشْوِيشِ ؛ لِأَنَّهُ مُقْتُولٌ حَتْمًا ؛ فَلَا تُؤْخَذُ عَلَى عِلَّتِهَا ، وَلَا سِيمَا يَهَذَا الرَّقْمِ الْمَهُولِ ! فَيَجِبُ التَّحَقُّقُ . وينظر شرح البالغ المدرك 83 .

وَحُكِيَ عَنِ الْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : رُويَ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ ، وَيَحْيَى بْنَ مَعِينٍ قَعَدَا إِلَى جَنْبِ رَجُلٍ ؛ فَأَخَذَ يَكِيلُ الْأَحَادِيثَ كَيْلًا ، وَهُوَ يَرْوي عَنْ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ ، وَيَحْيَى بْنَ مَعِينٍ ! فَظَنَرَ كُلُّ مِنْهُمَا إِلَى صَاحِبِهِ ثُمَّ قَالَ لَهُ : يَا هَذَا إِنَّكَ تَرْوي عَنَّا مَا لَمْ تَقُلْهُ وَلَمْ نَسْمَعْهُ ! وَهَذَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ؛ فَغَضِبَ وَنَفَضَ كُمَّهُ فِي وَجْهِهِمَا ، وَقَالَ : سَفَهْتَ أَحْلَامُكُمَا أَتَحْسَبَانِ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مِنْ اسْمِهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ إِلَّا أَنْتُمَا ؟! لَقَدْ رَوَيْتَ عَنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِمَّنْ سُمِّيَ بِاسْمَيْكُمَا !⁽¹⁾ .

وَكَالْكَرَامِيَّةِ⁽²⁾ ، وَالْحَطَّابِيَّةِ⁽³⁾ ، وَالرَّافِضِيَّةِ⁽⁴⁾ ، وَبَعْضِ السَّالِمِيَّةِ⁽⁵⁾ ؛ فَإِنَّ مَذْهَبَهُمْ تَجْوِيزٌ وَضَعُ أَحَادِيثَ وَنَسَبَتَهَا إِلَى الرَّسُولِ ﷺ ؛ نُصْرَةً لِمَذْهَبِهِمْ ! وَكَبْغُضِ الْإِمَامِيَّةِ ؛ فَإِنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الَّذِي يَسْمَعُونَهُ مِنْ أَيْمَتِهِمْ قَالَهُ الرَّسُولُ ﷺ ؛ وَأَنَّ لِسَامِعِهِ نِسْبَتَهُ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَالَهُ ! .

وَمَذْهَبُ بَعْضِ الْكَرَامِيَّةِ أَيْضًا جَوَازُ الْوَضْعِ فِيمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ : مِنَ الثَّوَابِ ، وَالْعِقَابِ ؛ تَرْغِييًا لِلنَّاسِ فِي الطَّاعَةِ ، وَزَجْرًا لَهُمْ عَنِ الْمَعْصِيَةِ .

(1) ينظر ابن الجوزي في الموضوعات 2/ 29، وابن حبان في المجروحين 1/ 85، وشرح البالغ المدرك 93 .
(2) نِسْبَةُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ كَرَامِ السَّجِسْتَانِيِّ الرَّاهِدِ . كَانَ مِنْ عِبَادِ الْمُزَجَّجَةِ . ثُوْقِي 255 هـ . وَهُمْ فِرْقَةٌ جَمَعُوا بَيْنَ الْجَبْرِ وَالْتَّشْبِيهِ ، وَمَنَعُوا تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ ، وَمُقَارَنَةَ الْقُدْرَةِ وَالْمَقْدُورِ . ينظر جامع الفرق 159، والتبصير في الدين 65 .

(3) أَصْحَابُ أَبِي الْحَطَّابِ مُحَمَّدِ بْنِ مِقْلَاحٍ بْنِ أَبِي زَيْنَبِ الْكُوفِيِّ الْأَجْدَعِ الْأَسَدِيِّ ، وَيُكْنَى أَبَا إِسْمَاعِيلَ ، قَتَلَهُ عِيسَى بْنُ مُوسَى وَإِلَى الْكُوفَةِ أَيَّامَ الْعَبَّاسِيِّينَ . قَالُوا : بِبُيُوتِ الْأَيْمَةِ ، وَبُيُوتِ أَبِي الْحَطَّابِ ! يَسْتَحِلُّونَ شَهَادَةَ الزُّورِ لِمُوَافِقِهِمْ عَلَى مُحَالِفَتِهِمْ ، وَقَالُوا : الْجَنَّةُ نَعِيمُ الدُّنْيَا ، وَالنَّارُ آلَمُهَا . وَهِيَ فِرْقَةٌ مِنَ الْعَلَاةِ الْمُسَبَّهَةِ ، وَقَدْ تَفَرَّقَتْ إِلَى عِدَّةٍ فِرَقٍ . التعريفات 134 ، وجامع الفرق والمذهب الإسلامية 92 ، والمنية والأمر في شرح الملل والنحل 34 .

(4) هُمُ الَّذِينَ رَفَضُوا إِمَامَةَ الْإِمَامِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَالْجِهَادَ مَعَهُ ، وَقَالُوا : إِنَّمَا الْإِمَامُ جَعْفَرٌ ؛ فَسَمَّاهُمْ بِالرَّافِضَةِ .
(5) أَصْحَابُ أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمِ الْبَصْرِيِّ . ت: 297 هـ . حَشَوِيَّةٌ مُسَبَّهَةٌ . التبصير في الدين 77 .

وَحَمَلَ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ ﷺ : «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا»⁽¹⁾ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرَ - عَلَيَّ أَنْ يَقُولَ : سَاحِرٌ ، أَوْ مَجْنُونٌ . وَقَدْ اسْتَفِيدَ مِنَ الْعِبَارَةِ عَدَمُ اشْتِرَاطِ غَيْرِ هَذِهِ الشُّرُوطِ : مِنَ الْحُرِّيَّةِ ، وَالذُّكُورَةِ ، وَالْبَصَرِ ، وَالْعَدَدِ ، وَمَعْرِفَةِ النَّسَبِ ، وَالْفَقْهِ ، وَعِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَمَعْنَى الْحَدِيثِ ، وَالْإِكْثَارِ مِنْهُ ، وَعَدَمِ الْقَرَابَةِ ، وَالْعِدَاوَةِ ؛ لِمَا اشْتَهَرَ عَنِ الصَّحَابَةِ مِنْ قَبُولِ مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ ؛ وَلِقَوْلِهِ ﷺ : «فِيمَا أَخْرَجَهُ أَحَدٌ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : «قُرْبٌ حَامِلٌ فَقِهُ غَيْرُ فَقِيهِ»⁽²⁾ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[طَرُقُ تَعْدِيلِ الرَّاويِ وَجَرَحِهِ]

وَلَمَّا قَرَعْنَا مِنْ بَيَانِ شُرُوطِ الرَّوَايَةِ ؛ وَمِنْ جُمْلَتِهَا الْعَدَالَةُ - أَخَذَ بَيِّنٌ مَا تَبَيَّنَتْ بِهِ ؛ فَقَالَ : (وَتَبَيَّنَتْ عَدَالَةُ الشَّخْصِ) الرَّاويِ أَوِ الشَّاهِدِ : رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً ، حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا - بِأَحَدِ أُمُورٍ : إِمَّا بِتَضَرُّيغٍ مَعْرُوفٍ الْعَدَالَةَ بِعَدَالَتِهِ ؛ فَإِنْ كَانَ مَجْهُولًا اخْتِجَ إِلَى تَعْدِيلِهِ وَإِنْ تَسَلَّسَلَ ، وَإِمَّا (بِأَنْ يَحْكُمَ بِشَهَادَتِهِ) أَوْ رَوَاتِهِ : أَيْ بِسَبَبِهَا فِي شَيْءٍ - (حَاكِمٍ) عَدْلٌ : سَوَاءٌ كَانَ مُحْكَمًا مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ ، أَوْ الْمُحْتَسِبِ ، أَوْ الصَّلَاحِيَّةِ ، أَوْ الْخَصْمَيْنِ إِذَا كَانَ (يَشْتَرِطُ الْعَدَالَةَ) الْمُحَقِّقَةَ فِي الشَّاهِدِ أَوْ الرَّاويِ ؛ حَيْثُ لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ بِسَبَبٍ غَيْرِهَا : مِنْ عِلْمِ الْحَاكِمِ ، وَكَوْنِ الشُّهُودِ ثَلَاثَةً .

(و) إِمَّا (بِعَمَلِ الْعَالِمِ) الْعَدْلِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الْمَجْهُولَ (بِرَوَاتِهِ) : أَيْ بِسَبَبِهَا كَذَلِكَ . (قِيلَ : وَ) إِمَّا (بِرَوَايَةِ الْعَدْلِ عَنْهُ) مُطْلَقًا . وَقِيلَ : لَيْسَ بِتَعْدِيلٍ مُطْلَقًا . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَا يَرَوِي إِلَّا عَنْ عَدْلٍ - قِيلَ ، وَإِلَّا فَلَا . وَهِيَ مُرْتَبَةٌ فِي

(1) قَالَ فِي الْغَايَةِ شَرْحِ الْهِدَايَةِ، فِي عِلْمِ الرَّوَايَةِ لِلْجَزَرِيِّ 139: وَقَدْ نَقَلَ النَّوَوِيُّ اللَّهُ جَاءَ عَنْ مَاتَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ . قُلْتُ: وَقَدْ أَفْرَدَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي جُزْءٍ مُسْتَقِلٍّ (طبع).

(2) أحمد 615 / 5 رقم 16738، والترمذي 33 / 5 رقم 2656.

الْقُوَّةَ كَمَا ذَكَرَ : أَمَّا التَّصْرِيحُ بِهَا ؛ فَلَا تَقْوَى مِنْ فَهْمِهَا بِالِاتِّزَامِ ، وَأَمَّا الْحُكْمُ ؛ فَلِأَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَحْكُمُ إِلَّا مَعَ قُوَّةٍ ظَنَّهُ بِالْعَدَالَةِ ، وَأَمَّا الْعَمَلُ الْمَذْكُورُ ؛ فَكَوْنُهُ أَقْوَى مِنَ الرَّوَايَةِ - ظَاهِرٌ ؛ فَهَذِهِ طُرُقُ التَّعْدِيلِ .

[طُرُقُ جَرَحِ الرَّاوِي]

وَأَمَّا طُرُقُ الْجَرَحِ فَأَعْلَاهَا التَّصْرِيحُ بِهِ مَعَ ذِكْرِ السَّبَبِ ، ثُمَّ التَّصْرِيحُ مِنْ دُونِهِ . وَلَيْسَ مِنْهَا تَرْكُ الْحَاكِمِ الْحُكْمَ بِشَهَادَتِهِ . وَلَا تَرْكُ الْعَالِمِ الْعَمَلَ بِرَوَايَتِهِ ؛ لِحَوَازِ مُعَارِضٍ ؛ فَلَمْ يُرَجَّحْ أَيُّهُمَا . وَلَا الشَّهَادَةُ فِي الزَّيْنِ مَعَ انْخِرَامِ نَصَابِهَا مَعَ جَهْلِ الْمَنَعِ . وَلَا فَقْدُ شَرْطِ غَيْرِ الْعَدَالَةِ : كَعَدَمِ ضَبْطِ ، أَوْ غَلَبَةِ نِسْيَانٍ . وَلَا التَّدْلِيلُ مِنَ الرَّاوِي إِنْ لَمْ يَتَضَمَّنْ غِشًّا .

وَيَلْحَقُ بِذَلِكَ مَا إِذَا رَوَى أَحَدٌ عَنْ شَيْخٍ حَدِيثًا وَأَنكَرَهُ الشَّيْخُ وَقَالَ : لَمْ أَزُو لَهُ هَذَا الْحَدِيثَ ؛ فَلِلْإِثْقَاقِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِهِ ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا كَاذِبٌ قَطْعًا مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ ؛ وَلَا يَقْدَحُ فِي عَدَالَتِهِمَا ؛ لِأَنَّ لَمْ نَعْلَمْ كَذِبَ أَحَدِهِمَا مُعَيَّنًا ؛ وَالْمَفْرُوضُ أَنَّهَا قَدْ عُلِمَتْ عَدَالَتُهُ ؛ فَلَا يَرْتَفِعُ بِالشَّكِّ .

وَإِنْ لَمْ يُنْكِرْهُ بَلْ قَالَ : لَا أَدْرِي : أَرَوَيْتَهُ أَمْ لَا - فَلَا تَكْثُرُ أَنَّهُ يُعْمَلُ بِهِ ؛ لِأَنَّ الرَّاوِيَّ عَدْلٌ غَيْرُ مُكَذِّبٍ ؛ وَغَايَةُ عَدَمِ تَذَكُّرِ الْأَصْلِ⁽¹⁾ لِمَا رَوَاهُ - أَنْ يَكُونَ كَمَوْتِهِ وَجُنُونِهِ : مِثَالُهُ إِنْكَارُ الزُّهْرِيِّ مَا رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ مُسْلِمٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى⁽²⁾ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ نِكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا

(1) خِلَافًا لِلْكَرْخِيِّ وَجَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ . ينظر التلخيص 392/2 ، والبرهان 650/1 ، والعدة 959/3 ، وعلوم الحديث 116 ، وأصول الفقه للمقدسي 606/2 ، والبحر المحيط 221/6 ، والفصول في الأصول 960/3 ، والتجوير شرح التحرير 2093/5 ، ومختصر منتهى السؤل 617/1 .

(2) صَوَابُهُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى .

فَنَكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ». قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : سَأَلْتُ الرَّهْرِيَّ فَأَنْكَرَهُ وَلَمْ يَعْرِفْهُ ؛ وَقَدْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ! ⁽¹⁾ .

وَكَيْفَ نَكَاحِ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ⁽²⁾ حَدِيثَ الْقَضَاءِ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ ⁽³⁾ ؛ وَقَدْ رَوَاهُ عَنْهُ رِبِيعَةُ ، ثُمَّ كَانَ يَرْوِيهِ سُهَيْلٌ عَنْ رِبِيعَةَ ، وَيَقُولُ : حَدَّثَنِي رِبِيعَةُ عَنِّي ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ ! [الفصول على الأصول 3 / 184].

(وَيَكْفِي) عَدْلٌ (وَاحِدٌ) وَلَوْ امْرَأَةً أَوْ عَبْدًا (فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ) لِلرَّأْيِ ، أَوِ الشَّاهِدِ الْمَجْهُولِ حَالُهُ فِيهِمَا ؛ إِذَا الْمُعْتَبَرُ الظَّنُّ بِهِمَا ؛ وَهُوَ يَحْصُلُ بِخَبَرِ الْعَدْلِ ؛ وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْيَقِينِ . أَمَّا مَنْ اشْتَهَرَ بِالْعَدَالَةِ : كَعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الطِّينِيَّ ، أَوْ بَعْدَمِهَا : كَالْحَجَّاجِ لَعَنَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فَلَا يُقْبَلُ الْقَائِلُ بِخِلَافِهِ .

[تَعَارُضُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ]

وَإِذَا تَعَارَضَ الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ : فَقِيلَ : لَا يُرَجَّحُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِمُرَجِّحٍ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ الْمَنْصُورِ بِاللَّهِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عليه السلام ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ [الزمر 17 ، 18] ⁽⁴⁾ .

وَقِيلَ : التَّعْدِيلُ أَوْلَى مِنَ الْجَرْحِ إِنْ كَثُرَ الْمُعَدَّلُ .

(و) قِيلَ : بَلِ (الْجَارِحُ أَوْلَى وَإِنْ كَثُرَ الْمُعَدَّلُ) ؛ لِأَنَّ فِي الْجَرْحِ زِيَادَةً لَمْ يَطْلُعْ

(1) والترمذي 407 / 3 رقم 1102 ، وأبو داود 566 / 2 رقم 2083 ، وابن ماجه 605 / 1 رقم 1879 ، وأبو عوانة 18 / 3 رقم 4037 ، والحاكم 168 / 2 ، وينظر أصول الأحكام 441 / 1 . ولم أجده في مسلم .

قَالَ الْجَبَّاصُ فِي الْفُصُولِ 3 / 183 : كَانَ كَثِيرٌ مِنْ شَيْوَخِنَا يَسْتَدِلُّ عَلَى فَسَادِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ بِإِنْكَارِ الرَّهْرِيِّ لَهَا . (2) هُوَ ذَكْوَانُ السَّمَّانِ الْمَدَنِيُّ ، مُحَدَّثٌ كَثِيرٌ . قِيلَ : تَغَيَّرَ . وَثَقَّهُ الْعَجَلِيُّ ، وَابْنُ سَعْدٍ . ثَوْبِيُّ أَيَّامِ أَبِي الدَّوَانِقِ . خَرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَابْنُ خَارِجٍ مَقْرُونًا بغيره . تهذيب الكمال 213 / 12 ، وسير أعلام النبلاء 458 / 5 .

(3) أخرجه مسلم 1377 / 3 رقم 1712 ، وأبو داود 34 / 4 رقم 3610 ، والترمذي 627 / 3 رقم 1343 ، وابن ماجه 793 / 2 رقم 2368 ، وأصول الأحكام 346 / 2 .

(4) ينظر مرقاة الوصول ، إلى علم الأصول للإمام القاسم 14 ، وشرح الغاية 67 / 2 ، والكاشف 103 .

عَلَيْهَا الْمُعَدَّلُ ؛ فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْفِي مُقْتَضَى التَّعْدِيلِ فِي غَيْرِ صُورَةٍ
التَّعْيِينَ ؛ جَمْعًا بَيْنَهُمَا ؛ إِذْ غَايَةُ قَوْلِ الْمُعَدَّلِ : إِنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ فَسَقًا وَلَمْ يَظُنَّهُ ؛ فَيُظَنُّ
عَدَالَتُهُ ؛ إِذِ الْعِلْمُ بِالْعَدَمِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ - لَا يُتَصَوَّرُ .

وَالْجَارِحُ يَقُولُ : أَنَا عَلِمْتُ فَسَقَهُ ؛ فَالْحُكْمُ بِعَدَمِ الْجَرْحِ حُكْمٌ بِتَكْذِيبِ
الْجَارِحِ ؛ وَالْحُكْمُ بِالْجَرْحِ حُكْمٌ بِتَضْدِيقِهِمَا ؛ وَالْجَمْعُ أَوَّلَى مَا أُمَكَّنَ ؛ هَذَا إِنْ
أُطْلِقًا ، أَوْ عَيْنَ الْجَارِحِ السَّبَبَ وَلَمْ يَنْفِهِ الْمُعَدَّلُ بَيِّنِينَ .

أَمَّا إِنْ عَيْنَ الْجَارِحِ السَّبَبَ وَتَقَاهُ الْمُعَدَّلُ يَقِينًا : كَانَ يَقُولُ الْجَارِحُ : هُوَ قَتَلَ
زَيْدًا يَوْمَ كَذَا ، وَيَقُولُ الْمُعَدَّلُ : هُوَ حَيٌّ وَرَأَيْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ ! فَيَقَعُ بَيْنَهُمَا
التَّعَارُضُ ؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ ؛ وَحَيْثُ يُرْجَعُ إِلَى التَّرْجِيحِ بَيْنَهُمَا بِأَمْرِ
خَارِجٍ إِنْ أُمَكَّنَ وَإِلَّا تَسَاقَطَا .

(و) هَلْ يَجِبُ ذِكْرُ سَبَبِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ ؟ فَذَهَبَ أَئِمَّتُنَا عليه السلام ، وَالْجَوْنِيُّ ،
وَالْبَاقِلَانِيُّ ⁽¹⁾ ، وَالرَّازِيُّ ، وَالْغَزَالِيُّ - إِلَّا أَنَّهُ (يَكْفِي الْإِجْمَالُ فِيهِمَا مِنْ) عَدْلِ
مُوَافِقٍ اعْتِقَادُهُ ⁽²⁾ ؛ فَإِنَّ الْمُحَالَفَةَ فِي الْإِعْتِقَادِ مِنْ مُوجِبَاتِ الْعِدَاوَةِ وَالتُّهْمَةِ
خُصُوصًا فِي حَقِّ الْقُدَمَاءِ : وَحَدُّهُمْ رَأْسُ ثَلَاثِمِائَةِ سَنَةٍ ، (عَارِفٍ) بِأَسْبَابِهِمَا ؛
لِأَنَّ الْجَاهِلَ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَعْتَقِدَ فِي شَيْءٍ أَنَّهُ جَوْحٌ وَلَيْسَ بِهِ ، أَوْ يَعْتَقِدَ أَنَّ الْعِدَالََةَ
لَا تَسْقُطُ بِأَمْرِ وَهُوَ يُسْقِطُهَا ؛ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّفْصِيلِ .

[الْخَبَرُ الْمُخَالَفُ لِلْقِيَاسِ]

(و) مَتَى تَعَارَضَ الْخَبَرُ وَالْقِيَاسُ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بَوَاحٍ : فَقَالَ أَئِمَّتُنَا عليه السلام ،
وَأَحْمَدُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَكَثَرُ الصَّحَابَةِ ، وَكَثَرُ الْحَنَفِيَّةِ ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ : إِنَّهُ

(1) مُحَمَّدُ بْنُ الطَّبَّيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ أَبُو بَكْرٍ : أَصُولِيٌّ ، مُتَكَلِّمٌ ، أَشْعَرِيٌّ . تُوُفِّيَ سَنَةَ 403 . لَهُ الْإِبَانَةُ ، وَالتَّقْرِيبُ
وَالْإِزْشَادُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ ، وَغَيْرُهُمَا . يَنْظُرُ سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ 17/190 ، وَتَارِيخَ بَغْدَادَ 5/379 .

(2) الْبَرَهَانُ 1/620 ، وَالْمَحْصُولُ 2/456 ، وَالْفُصُولُ 262 ، وَشَرْحُ الْغَايَةِ 2/64 ، وَالْكَاشِفُ 105 ، وَحَابِسُ 71 .

(يُقبَلُ الْخَبَرُ الْمُخَالَفُ لِلْقِيَاسِ) مِنْ كُلِّ وَجْهِ (فَيُطْلَقُ)، وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ⁽¹⁾؛ لِحَدِيثِ مُعَاذِ الْمُتَلَقَّى بِالْقَبُولِ؛ وَلِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى تَقْدِيمِهِ: كَمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ لَمَّا جَاءَهُ قَاضِي دِمَشْقٍ قَالَ لَهُ: كَيْفَ تَقْضِي؟ قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: فَإِذَا جَاءَ مَا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى؟ قَالَ: أَقْضِي بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَإِذَا جَاءَ مَا لَيْسَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي وَأُؤَمِّرُ جُلُسَائِي؛ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَحْسَنْتَ [كنز العمال 809/5 رقم 14487]. وَعَنْهُ أَنَّهُ لَمَّا بَعَثَ شُرَيْحًا عَلَى قَضَاءِ الْكُوفَةِ قَالَ: انْظُرْ مَا يَبَيِّنُ لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ؛ فَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ أَحَدًا، وَمَا لَمْ يَبَيِّنْ لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ - فَاتَّبِعْ فِيهِ السُّنَّةَ، وَمَا لَمْ يَبَيِّنْ لَكَ فِي السُّنَّةِ فَاجْتَهِدْ فِيهِ رَأْيُكَ. [الدارمي 1/56-61].

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ عَرَضَ لَهُ قَضَاءٌ - فَلْيَقْضِ بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَإِنْ أَتَاهُ أَمْرٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى - فَلْيَقْضِ فِيهِ بِمَا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا أَتَاهُ أَمْرٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَمْ يَقْضِ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - فَلْيَقْضِ بِمَا قَضَى الصَّالِحُونَ؛ فَإِنْ أَتَاهُ أَمْرٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَمْ يَقْضِ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَقْضِ فِيهِ الصَّالِحُونَ - فَلْيَجْتَهِدْ رَأْيَهُ⁽²⁾. وَالْأَكْثَرُ فِي هَذِهِ كَثِيرَةٌ تَشْهَدُ بِهَا كُتُبُ السِّيَرِ.

وَشَاعَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ التَّضَرُّعُ بِتَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى الْقِيَاسِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ أَحَدٍ مِنْهُمْ؛ فَكَانَ إِجْمَاعًا؛ وَلِأَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ⁽³⁾ أَضَلُّ لِلْقِيَاسِ وَمُسْتَقْبَلٌ بِنَفْسِهِ فِي إِفَادَةِ الْحُكْمِ:

(1) رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ الْقِيَاسَ أَوْلَى. وَقَالَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الرَّيْدِيَّةِ، وَبَعْضُ الْأُصُولِيِّينَ: عَمَلُ اجْتِهَادٍ. وَتَوَقَّفَ الْبَاقِلَانِيُّ. وَلِلْبَعْضِ تَفْصِيلٌ. الْمُعْتَمَدُ 2/162، وَأَصُولُ السَّرْحِيِّ 1/339، وَالْعُدَّةُ 3/888، وَالتَّبَصُّرَةُ 316، وَشَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ 2/118، وَالرَّدُّودُ 1/739، وَصِفْوَةُ الْاِخْتِيَارِ 206، وَالْفُصُولُ اللَّوَلُويَّةُ 306، وَكَشْفُ الْأَسْرَارِ 2/377، وَالْكَاشَفُ 105، وَمَنْهَاجُ الْوُصُولِ 529، وَالْغَايَةُ 2/115، وَالْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ 2/107، وَجَوْهَرَةُ الْأُصُولِ 285.

(2) يَنْظُرُ سَنَنُ الدَّارِمِيِّ 1/59، وَالْحَاكِمُ 4/94.

(3) وَإِنَّمَا رَدُّ ابْنِ عَبَّاسٍ خَبَرَ أَبِي هُرَيْرَةَ: «تَوَضَّعُوا لِمِمَّا مَسَّتِ النَّارُ» - بِالْقِيَاسِ؛ وَقَالَ: أَلَا تَتَوَضَّعُونَ بِأَلَمَاءِ الْحَمِيمِ؟! فَكَيْفَ تَتَوَضَّعُونَ بِمَا تَتَوَضَّعُونَ عَنْهُ؟ وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ لِانْتِيَابِ فِي الرَّأْيِ؛ لِغَدَمِ صَبْطِهِ، وَلَعَمَلِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلِيمٍ أَنَّهُ مُنْسُوخٌ بِحَدِيثِ رَوَاهُ جَابِرٌ: كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا =

كَنْصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمَقْطُوعِ بِهَا ؛ وَالْقِيَاسُ فَرْعٌ لَهُ كَمَا هُوَ فَرْعٌ لِلْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ ، غَيْرُ مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ فِي إِفَادَةِ حُكْمٍ ؛ فَلَوْ قُدِّمَ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ -
لَكَانَ تَقْدِيمًا لِلْفَرْعِ عَلَى الْأَصْلِ ؛ وَهُوَ بَاطِلٌ .

وَأَيْضًا فَإِنَّ مُقَدِّمَاتِهِ أَقْلٌ ؛ لِأَنَّهُ يُجْتَهِدُ فِيهِ فِي أَمْرَيْنِ : حَالَةِ الرَّائِي ، وَدَلَالَةِ
الْخَبَرِ ؛ وَالْقِيَاسُ يُجْتَهِدُ فِيهِ فِي سِتَّةِ أُمُورٍ : 1- حُكْمِ الْأَصْلِ ، 2- وَتَعْلِيلِهِ فِي
الْجُمْلَةِ ، 3- وَتَعْلِيلِ الْوَصْفِ الْمُعْلَلِ بِهِ ، 4- وَوُجُودِهِ فِي الْفَرْعِ ، 5- وَتَنْقِيهِ
الْمُعَارِضِ فِي الْأَصْلِ ، 6- وَتَنْقِيهِ فِي الْفَرْعِ ؛ وَهَذَا إِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَصْلُ خَبَرًا آحَادِيًّا ؛
وَلِأَنَّ وَجَبَ الْاجْتِهَادُ فِي الْأُمُورِ السِّتَّةِ مَعَ الْأَمْرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي الْخَبَرِ ؛ فَلَوْ قُدِّمَ
الْقِيَاسُ عَلَى الْخَبَرِ - لَقُدِّمَ الْأَضْعَفُ ؛ وَهُوَ بَاطِلٌ إجماعًا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا يُجْتَهِدُ فِيهِ
فِي مَوَاضِعَ أَكْثَرُ ؛ فَاحْتِمَالُ الْخَطَا فِيهِ أَقْوَى ، وَالظَّنُّ الْحَاصِلُ بِهِ أَضْعَفُ .

فَإِنْ قِيلَ : احْتِمَالُ الْقِيَاسِ أَقْلٌ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ يَحْتَمِلُ : بِإِغْتِيَارِ الْعَدَالَةِ : كَذِبِ
الرَّائِي وَفِسْقِهِ ، وَكُفْرِهِ ، وَخَطَاؤِهِ . وَإِغْتِيَارِ الدَّلَالَةِ : التَّجَوُّزِ ، وَالْإِضْمَارِ ،
وَالِاشْتِرَاكِ وَالتَّخْصِصِ . وَإِغْتِيَارِ حُكْمِهِ النَّسْخِ ؛ وَالْقِيَاسُ لَا يَحْتَمِلُ شَيْئًا مِنْ
ذَلِكَ - أَجِيبَ بِأَنَّ تِلْكَ الْإِحْتِمَالَاتِ بَعِيدَةٌ ؛ فَلَا تَمْنَعُ الظُّهُورَ . وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يَأْتِي
مِثْلُهَا فِي الْقِيَاسِ إِذَا كَانَ أَصْلُهُ خَبَرًا آحَادِيًّا .

فَإِنْ قِيلَ : ظَاهِرُ الْمَثْنِ يَقْضِي بِوُجُوبِ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ مُطْلَقًا ؛ فَكَيْفَ حَكَمْتَ بِأَنَّهُ
إِنَّمَا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ عِنْدَ تَعَدُّرِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا ؟ قُلْتُ : لِأَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ يَجِبُ التَّأْوِيلُ
وَالْجَمْعُ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ مَا أَمْكَنَ ، وَسَيَأْتِي لَهُ أَنَّهُ يَصِحُّ تَخْصِصُ كُلٍّ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
بِمِثْلِهِ وَبَسَائِرِهَا ؛ فَكَانَ هَذَا مُطْلَقًا مُقَيَّدًا بِمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

مَسَّتِ النَّارَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ . وَيَنْظُرُ مُخْتَصَرٌ مِنْهُ إِلَى ابْنِ الْحَاجِبِ 1/ 633 ، وَالرَّدُّودِ وَالنَّقُودِ
742/ 1 . رَوَى التِّرْمِذِيُّ 1/ 114 رَقْمَ 79 قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِأَبِي هُرَيْرَةَ : أَتَوَضَّأُ مِنَ الدُّهْنِ ؟ أَتَوَضَّأُ مِنَ
الْحَمِيمِ ؟ إِذَا سَمِعْتَ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - فَلَا تَضْرِبْ لَهُ مَثَلًا .

[الخبرُ المخالفُ للأصولِ المقررة]

(و) هَذَا إِنْ كَانَ الْقِيَاسُ ظَنِّيًّا ؛ فَإِنْ كَانَ قَطْعِيًّا وَسَيَأْتِي ؛ فَإِنَّهُ (يُرَدُّ مَا خَالَفَ الْأُصُولَ الْمُقَرَّرَةَ) : وَهِيَ الْكِتَابُ ، وَالسُّنَّةُ ، وَالْإِجْمَاعُ الْمَعْلُومَةُ ، وَمِنْهَا الْقِيَاسُ الْمَذْكُورُ⁽¹⁾ ؛ فَإِذَا قَضَى الْخَبَرُ الْآحَادِيُّ فِي عَيْنِ مَا حَكَمَتْ بِهِ الْأُصُولُ الْمَذْكُورَةُ بِخِلَافِهِ : كَتَحْلِيلٍ وَتَحْرِيمٍ عَلَى جِهَةِ النَّسْخِ - فَإِنَّهُ يُرَدُّ ؛ إِذْ لَا يَقْوَى الظَّنُّ عَلَى مُقَاوَمَةِ الْقَطْعِيِّ ؛ خِلَافًا لِلظَّاهِرِيَّةِ⁽²⁾ .

قُلْتُ : وَيُنْظَرُ فِي وَجْهِ ذِكْرِهَا هُنَا عَلَى حِدَةٍ ؛ فَإِنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِ : «وَعَدَمِ مُصَادَمَتِهَا قَاطِعًا» ؛ فَمَعَ تَفْسِيرِ الْأُصُولِ بِمَا ذَكَرَ هِيَ مَا تَقَدَّمَ لَا غَيْرُهُ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ .

(و) أَمَّا إِنْ خَالَفَهَا ظَاهِرٌ ، وَأَمَكَنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا : إِمَّا بِتَخْصِيصٍ ، أَوْ تَقْيِيدٍ ، أَوْ تَأْوِيلٍ - فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ بَلْ (يُقْبَلُ الْمُخَالَفُ لِقِيَاسِ الْأُصُولِ) : أَيْ

(1) كَذَا فَسَّرَ الْأُصُولَ بِمَا ذَكَرْنَا الْإِمَامُ الْمُهَدِّي عليه السلام فِي الْمُنْهَاجِ 526 حَيْثُ قَالَ: وَهِيَ صَرَائِحُ : الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعُ الَّتِي لَمْ تَنْسَخْ. فَإِنْ قُلْتُ: فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْقِيَاسَ كَمَا ذَكَرْتُهُ - قُلْتُ بَلْ ذَكَرَهُ ضَمْنًا فِي سِيَاقِ ذَلِكَ؛ حَيْثُ قَالَ: فَإِنْ قُلْتُ: إِذَا كَانَتِ الْأُصُولُ الثَّقَلِيَّةُ هِيَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ - فَالْخَبَرُ الْآحَادِيُّ مِنَ الْأُصُولِ؛ فَكَيْفَ يُوصَفُ بِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْأُصُولِ؟ قُلْتُ: أَرَادُوا بِالْأُصُولِ مَا أَفَادَ الْعِلْمُ الْبَاقِي: مِنَ الْأَدْلَةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَالصَّرَائِحِ الثَّقَلِيَّةِ؛ فَمَا أَفَادَ الظَّنَّ فَلَيْسَ بِأَصْلٍ، لَكِنْ إِنْ وَافَقَ الْأُصُولَ قُبِلَ وَإِلَّا وَجَبَ اطِّرَاحُهُ عِنْدَنَا إِلَّا آخِرَ مَا ذَكَرَهُ عليه السلام. وَكَذَلِكَ فَإِنْ صَاحَبَ الْجَوْهَرَةُ 289 قَالَ: الْمُرَادُ بِالْأُصُولِ: الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ الْمُتَوَاتِرَةُ، وَالْإِجْمَاعُ الْقَاطِعُ وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَلَا مَعْنَى لِنَحْوِ ذَلِكَ إِلَّا مَا كَانَ قَاطِعًا: كَالْقِيَاسِ الْقَطْعِيِّ، وَالْخَبَرِ الْمُتَقَلَّبِ بِالْقَبُولِ. قَالَ الدَّوَّارِيُّ: وَهُوَ مُسْتَنَدٌ فِي كَلَامِهِ إِلَّا كَلَامَ الْإِمَامِ الْمُنْصَوِّرِ بِاللَّهِ وَكَلَامَ الشَّيْخِ الْحَسَنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. مِنْهُ. وَيَنْظُرُ الْفُصُولُ 266، وَحَابِسُ 74، وَالكَاشِفُ 107، وَصِفْوَةُ الْاِخْتِيَارِ 208.

(2) دَهَبَ بَعْضُ الزَّيْدِيَّةِ، وَالْمُعْتَزِّلَةِ، وَالْحَنَفِيَّةِ - إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ خَبَرَ الْوَاحِدِ إِذَا خَالَفَ الْأُصُولَ الَّتِي هِيَ: الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ الْمُقَرَّرَةُ. وَقِيلَ: يُقْبَلُ، وَاخْتَارَهُ الْإِمَامُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمْرَةَ. وَقَالَ: إِذَا وَرَدَ عَلَى الشَّرَائِطِ الَّتِي يَجِبُ مَعَهَا قَبُولُهُ - فَإِنَّهُ يُقْبَلُ: سَوَاءٌ وَرَدَ بِخِلَافِ الْأُصُولِ أَوْ وَافَقَهَا، وَفِي هَذَا شَبْهُ اتِّفَاقٍ مَعَ الظَّاهِرِيَّةِ. وَلِلْبَعْضِ تَفْصِيلٌ. يَنْظُرُ صِفْوَةُ الْاِخْتِيَارِ 208، وَالْمُعْتَمَدُ 2/ 128، وَالْفُصُولُ لِلْوَلَوِيَّةِ 304، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ 6/ 260، وَالْإِحْكَامُ لِابْنِ حَزْمٍ 1/ 208.

مُقْتَضَاهَا ظَاهِرًا ؛ جَمْعًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ ؛ إِذْ هُوَ الْوَاجِبُ مَعَ إِمْكَانِهِ ؛ وَذَلِكَ كَخَبَرِ
الْقُرْعَةِ ؛ فَإِنَّهُ رُوِيَ مِنْ طَرِيقِ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمَالِيكَ
وَهُوَ مَرِيضٌ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُهُمْ ؛ فَجَزَّاهُمْ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ ، ثُمَّ قَرَعَ فَأَعْتَقَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اثْنَيْنِ ، وَأَرْقَى أَرْبَعَةً . ذَكَرَهُ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ، وَمُسْلِمٍ ، وَالنَّسَائِيِّ ،
وَالْبُخَارِيِّ وَالتِّرْمِذِيِّ⁽¹⁾ ؛ فَإِنَّهُ نَقَلَ لِلْحُرِّيَّةِ ؛ وَقَدْ وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهَا لَا تُنْقَلُ ؛
وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَبِيدِ يَعْتَقُ ثَلَاثَةً ؛ فَلَمَّا أَمَرَ ﷺ بِالْقُرْعَةِ فِي حُرِّيَّتِهِمْ - نَقَلَ الثَّلَاثَ
الْحَرَّ مِنَ الْأَرْبَعَةِ إِلَى الْإِثْنَيْنِ اللَّذَيْنِ خَرَجَتِ الْقُرْعَةُ بِحُرِّيَّتِهِمَا ؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ
الْمَذْكُورَ إِنَّمَا وَقَعَ عَلَى مَنْ قَدْ عُرِفَتْ حُرِّيَّتُهُ بِعَيْنِهِ وَإِسْلَامُهُ .

وَالْخَبَرُ لَمْ يُوجِبْ رِقَّ مَنْ عُرِفَتْ حُرِّيَّتُهُ بِعَيْنِهِ بَلْ حَيْثُ التَّبَسُّ نَعْيْنُهَا ؛ فَمَنْعَ
قِيَاسِ الْحُرِّيَّةِ الْمَعْلُومَةِ جُمْلَةً عَلَى الْحُرِّيَّةِ الْمُتَعَيَّنَةِ فِي مَنْعِ طُرُقِ الرِّقِّ عَلَيْهَا .
وَكَخَبَرِ الْمَصْرَاءِ ؛ فَإِنَّهُ رُوِيَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِمَنْ اشْتَرَى الْمَصْرَاءَ : «لَكَ خَيْرُ
النَّظَرَيْنِ : إِنْ شِئْتَ فَخُذْهَا ، وَإِنْ شِئْتَ فَارْذُدْهَا ، وَازْدُدْ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ» .
ذَكَرَهُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ [55/1] وَغَيْرِهِ⁽²⁾ ؛ فَإِنَّهُ وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى وَجُوبِ ضَمَانِ
مِثْلِ الْمِثْلِيِّ ، وَقِيَمَةِ الْقِيَمِيِّ عِنْدَ فَوَاتِ الْعَيْنِ ؛ فَضَمَانُ اللَّبَنِ بِالصَّاعِ خِلَافُ
قِيَاسِ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ الْإِجْمَاعُ⁽³⁾ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا انْعَقَدَ عَلَى ضَمَانِ الْمِثْلِيِّ بِمِثْلِهِ ؛

(1) الموطأ 1/206 رقم 1463 ، وأبو داود 4/266 رقم 3958 ، ومسلم 3/1288 رقم 1668 ،
والتِّرْمِذِيُّ 3/645 رقم 1364 ، والنسائي برقم 1960 ، وابن ماجه 2/785 رقم 2345 .

(2) البخاري 2/755 رقم 2042 ، ومسلم 1/1158 رقم 1524 ، وأبو داود 3/722 رقم 3443 ،
والتِّرْمِذِيُّ 3/553 رقم 1251 ، وابن ماجه 2/753 رقم 2239 ، وأحمد 3/105 رقم 7702 .

(3) قَالَ فِي النَّظَامِ : إِلَّا أَنَّ هُنَا بَحْثًا : وَهُوَ أَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ الْأَصْلَ الَّذِي خُولِفَ هُوَ الْإِجْمَاعُ ؛ وَهُوَ لَمْ يَكُنْ
فِي عَصْرِهِ ﷺ إِجْمَاعٌ ، وَبَعْدَهُ يَسْتَلْزِمُ نَسْخَ الْحَدِيثِ بِالْإِجْمَاعِ ؛ وَالْإِجْمَاعُ لَا يُنْسَخُ بِهِ ، كَمَا عَلِمَ .
وَأَيْضًا لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ يَنْسَخُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ ؛ لِأَنَّهَا مُتَأَخَّرَةٌ عَنْ أَحَادِيثِ الْعَتَقِ وَالسَّرَايَةِ ؛ وَلِذَا حُكِمَ
بِأَنَّهَا خِلَافُ الْأُصُولِ ؛ إِذِ الْمُخَالَفُ إِنَّمَا هُوَ الْمُتَأَخَّرُ عَنِ الْأُصُولِ وَإِلَّا كَانَ مَنْسُوبًا بِالْأُصُولِ . انْتَهَى
مِنْ الْمُعْيَارِ ؛ وَلَا يَخْفَى بَعْدُهُ . تَمَّتْ مِنْهُ .

حَيْثُ حَصَلَ الْيَقِينُ بِتَمَازُلِهِمَا : جِنْسًا ، وَصِفَةً ؛ وَلَكِنْ الْمُصَرَّاةُ يَجُوزُ أَنْ يُخَالَفَ لَبَنَ غَيْرِهَا فِي : صِفَةٍ ، وَخَاصِيَّةٍ ؛ فَالْحَبْرُ الْوَارِدُ فِيهَا لَمْ يَمْنَعْ مَا أُجْمِعَ عَلَيْهِ بَعِيْنُهُ ، بَلْ مَنَعَ مِنْ قِيَاسِ مَا ظَنَّ فِيهِ الْمُمَازِلَةُ عَلَى مَا عَلِمَتْ فِيهِ .

وَالْمُصَرَّاةُ : مِنْ صَرَيْتُهُ إِذَا جَمَعْتُهُ ؛ وَالْمُرَادُ الشَّاءُ أَوْ نَحْوُهَا جُمِعَ اللَّبَنُ فِي صَرْعِهَا وَتُرِكَ حَلْبُهُ ؛ لِيُظَنَّهَا الْمُشْتَرِي كَثِيرَةَ اللَّبَنِ ؛ فَتَأَمَّلْ ؛ فَإِنَّ هَذَا الْمَقَامَ مِنْ مَظَانِّ مَزَالِ الْأَقْدَامِ ، وَاللَّهُ وَلِيُّ الْفَضْلِ وَالْإِنْعَامِ .

[الرِّوَايَةُ بِالْمَعْنَى]

(و) اعْلَمْ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي تَعْيِينِ رِوَايَةٍ مَا تُعْبَدُنَا بِلَفْظِهِ بِاللَّفْظِ : كَالْأَذَانِ ، وَفِي أَوَّلَوِيَّةِ رِوَايَةٍ غَيْرِهِ بِاللَّفْظِ . وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِهَا بِالْمَعْنَى فَقَطْ ؛ فَالصَّحِيحُ أَنَّهَا (تَجُوزُ) - وَيَنْبَغِي أَنْ يُرَادَ بِالْجَوَازِ مَا يَعُمُّ أَنْوَاعَهُ الشَّرْعِيَّةَ : مِنْ الْوُجُوبِ ، وَالنَّدْبِ ، وَالْكَرَاهَةِ ، وَالْإِبَاحَةِ ، وَالتَّعْيِينِ بِحَسَبِ الْمَقَامِ - (الرِّوَايَةُ) بِحَذْفِ مُضَافٍ : أَيِ قَبُولِهَا ؛ بِقَرِينَةٍ مَا قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ ؛ فَالتَّعْيِيرُ بِالْجَوَازِ لَا يَخْلُو عَنْ تَسَامُحٍ ؛ فَإِنَّهُ عِنْدَ تَكَامُلِ الشُّرُوطِ وَاجِبٌ : سَوَاءٌ كَانَتِ الرِّوَايَةُ بِمُوجِبٍ أَوْ غَيْرِهِ .

وَيَلْزَمُ تَكْرِيرُهُ ؛ لِذُخُولِهِ فِي شَرْطِ قَبُولِهَا إلَخَ ، أَوْ بِدُونِهِ ؛ فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعُصَيَانَ عِنْدَهُ سَلْبُ أَهْلِيَّةٍ . وَضَعَفَ مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الشَّرَاحِ : مِنْ تَكْرِيرِ عَدْلِ ؛ لِتَقْدِيمِهِ ⁽¹⁾ ؛ وَإِلَّا لَزِمَ تَكْرِيرُ صَابِطٍ ؛ لِتَقْدِيمِهِ أَيْضًا .

(بِالْمَعْنَى) : أَيِ مَعْنَى لَفْظِ الرَّسُولِ ﷺ الَّذِي أَرَادَهُ وَعَنَاهُ : سَوَاءٌ كَانَتِ الْبَاءُ لِلِإِلْصَاقِ ، أَوِ الْمُصَاحَبَةِ ، أَوِ التَّعْدِيَةِ ، لَا مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُعْنَى بِاللَّفْظِ ؛ وَإِلَّا لَزِمَ جَوَازُ الْقَبُولِ ، أَوِ الرِّوَايَةِ لِمَنْ رَوَاهُ حَقِيقَةً ؛ وَالْمُرَادُ الْمَجَازُ أَوِ الْعَكْسُ ،

(1) كَأَنَّهُ يُبَشِّرُ إِلَى ابْنِ حَابِسٍ 75؛ إِذْ قَالَ : وَقَيَّدَ الْعَدَالَةَ مُسْتَعْنَى عَنْهُ ؛ إِذْ قَدْ مَرَّ اشْتِرَاطُهَا ، وَقَدْ حُذِفَ مِنْ بَعْضِ النُّسخِ .

وَلَا يَغَيِّرُ مَا عَنَاهُ كَمَنْ سَمِعَهُ ﷺ يَقُولُ فِي وَلَدِ زَيْنَةَ مُعَيِّنٍ «وَلَدَ الزَّيْنِ شَرُّ الثَّلَاثَةِ»⁽¹⁾ -
فَرَوَاهُ بِلَفْظِ عَامٍّ ! وَفِي تَاجِرٍ مُعَيِّنٍ بَاعَ جَمَلًا مَعِيًّا وَحَلَفَ مَا بِهِ عَيْبٌ : «التَّاجِرُ
فَاجِرٌ»⁽²⁾ - فَرَوَاهُ بِلَفْظِ عَامٍّ .

وَحَدِيثُ عَائِشَةَ : «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ»⁽³⁾ فَصَحَّفَهُ شَيْئًا
بِمُعْجَمَةٍ وَتَحْنِيئَةٍ⁽⁴⁾ . وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ : أَنَّهُ ﷺ احْتَجَرَ فِي الْمَسْجِدِ بِخُصٍّ
أَوْ حَصِيرٍ⁽⁵⁾ : أَيِ اتَّخَذَ حُجْرَةً يُصَلِّي فِيهَا ؛ فَصَحَّفَهُ احْتَجَمَ ! وَحَدِيثُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ
يُصَلِّي إِلَى عَنَزَةٍ⁽⁶⁾ بِفَتْحَاتٍ : وَهِيَ حَرْبَةٌ تُرَكِّزُ أَمَامَهُ ؛ فَرَوَاهُ شَاهٌ⁽⁷⁾ ! لِإِعْتِقَادِهِ
تَسْكِينِ النُّونِ ! ذَكَرَ الدَّارِقُطْنِيُّ أَنَّ أَبَا مُوسَى الْعَزْرِيَّ الْمَعْرُوفَ بِالزَّمَنِ شَيْخَ
الْبُخَارِيِّ قَالَ يَوْمًا : نَحْنُ قَوْمٌ لَنَا شَرَفٌ ؛ قَدْ صَلَّى إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ !⁽⁸⁾ .

وَأِنَّمَا يَجُوزُ بِشَرْطٍ أَنْ يَقَعَ : (مَنْ عَدَلَ عَارِفٍ) بِمَعْنَى الْأَلْفَاظِ ، (ضَابِطٍ)
لِمُقْتَضَاهَا ؛ بِحَيْثُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ : سَوَاءٌ كَانَ بِلَفْظٍ مُرَادِفٍ ، أَوْ لَا : وَسَوَاءٌ
نَسِيَ اللَّفْظَ ، أَوْ لَا ؛ لِقَوْلِهِ وَقَدْ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ : «إِذَا أَصَبْتَ الْمَعْنَى فَلَا بَأْسَ»⁽⁹⁾ ؛
وَلِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ ؛ فَإِنَّ الْمَعْلُومَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَزُوونَ الْخَبَرَ الْوَاحِدَ بِعِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ

(1) أبو داود 272 / 4 رقم 3963 ، والمستدرک 100 / 4 .

(2) هذه الرواية في المحصول 152 / 2 ، وفي عبد الرزاق 299 / 7 رقم 13263 عَنْ الْحَسَنِ أَوْ غَيْرِهِ قَالَ :
جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ فَقَالَتْ : إِنَّهَا زَنْتٌ ؛ فَقَالَ رَجُلٌ : إِنَّهَا غَيْرَانُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «إِنْ
شِئْتُمْ لَا خُلْفَ لَكُمْ أَنَّ التَّاجِرَ فَاجِرٌ ، وَالْغَيْرَانُ مَا يَدْرِي أَيْنَ أَعْلَى الْوَادِي مِنْ أَسْفَلِهِ» .

(3) مسلم 822 / 2 رقم 1164 ، وأبو داود 813 / 2 رقم 2433 ، والترمذي 132 / 3 رقم 759 ، وابن
ماجة 547 / 1 رقم 1726 .

(4) صَحَّفَهُ أَبُو بَشِيرٍ الصُّوَيْطِيُّ . الْغَايَةُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ فِي عِلْمِ الرِّوَايَةِ 224 ، وَعِلْمُ الْحَدِيثِ لابن الصلاح 282 .

(5) فِي مُسْلِمٍ 539 / 1 رقم 781 بِلَفْظٍ : «احْتَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُجْرَةً بِخُصْفَةٍ أَوْ حَصِيرٍ» .

(6) الترمذي 132 / 3 رقم 759 ، وابن ماجة 547 / 1 رقم 1716 .

(7) ينظر معرفة علوم الحديث 148 ، وابن الصلاح 282 .

(8) ينظر علوم الحديث لابن الصلاح 28 .

(9) أخرجه الطبراني في الكبير 100 / 7 رقم 6491

مع اتِّحَادِ مَجْلِسِ السَّمَاعِ ؛ وَلَا يُنْكَرُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ .

وَاشْتَهَرَ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ إِذَا حَدَّثَ بِحَدِيثٍ قَالَ : هَكَذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، أَوْ نَحْوَهُ ، بِمَحْضٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ ؛ وَلَا أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ شَرْحِ الْخَبَرِ لِلْعَجَمِ بِلِسَانِهِمْ ؛ وَهُوَ غَيْرُ لَفْظِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ فِرَوَائِئُهُ بِالْمَعْنَى أُولَى ⁽¹⁾ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ عَرَبِيٌّ ؛ وَلَا أَنَّ مَنْ رَوَى الْأَحَادِيثَ مِنَ الصَّحَابَةِ لَمْ يَكْتُبُوهَا فِي مَجْلِسِ السَّمَاعِ ؛ وَرُبَّمَا لَمْ يَكْرُرُوا دِرَاسَتَهَا بَلْ قَدْ يَغْفُلُونَ عَنْهَا ثُمَّ يَرُودُ وَنَهَا بَعْدَ الْأَعْصَارِ الَّتِي يُعْلَمُ مِنْ جِهَةِ الْعَادَةِ تَعَذُّرُ ضَبْطِ لَفْظِهَا بِعَيْنِهِ ؛ وَلِذَا حَكَمْنَا بِأَنَّ مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي الْبُيُوعِ عَنْ جَابِرٍ ، أَنَّهُ ﷺ قَضَى بِالشُّفْعَةِ لِلْجَوَارِ ⁽²⁾ - يَعْنِي جَمِيعَ أَفْرَادِ الْجَوَارِ ؛ لِصُدُورِ صِيغَةِ الْعُمُومِ مِنْ عَدَلٍ عَارِفٍ بِاللُّغَةِ ؛ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْهَا إِلَّا وَقَدْ سَمِعَ صِيغَةً [لَا يَسْكَكُ فِي عُمُومِهَا ، أَوْ] غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ عُمُومُهَا ؛ إِذِ الْعَدَالَةُ تَمْتَنِعُ عَنْ إِيقَاعِ النَّاسِ ، فِي وَرْطَةِ الْإِلْتِبَاسِ ، وَاتِّبَاعِ مَا لَا يَجُوزُ اتِّبَاعُهُ .

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ ⁽³⁾ ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ ، وَأَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ ⁽⁴⁾ : لَا تَجُوزُ إِلَّا بِاللَّفْظِ مُطْلَقًا ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : «نَصَرَ اللَّهُ امْرَأً» ، وَرُويَ : «رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً» سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا ، ثُمَّ أَذَاهَا كَمَا سَمِعَهَا ؛ قُرْبَ حَامِلٍ فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ ⁽⁵⁾ ؛ وَهَذَا بَعَثُ

(1) قُلْتُ : وَبِمَكْنٍ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى الْجَوَازِ بِالْكِتَابِ الْعَزِيزِ ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ فَصِّصِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَكْرَرَةٌ مَعَ اخْتِلَافِ اللَّفْظِ وَاتِّحَادِ الْمَعْنَى : كَقِصَّةِ مُوسَى ، وَشُعَيْبٍ ، وَهُودٍ ، وَصَالِحٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَعَلَى آلِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ .

(2) النسائي 321/7 رقم 4705 ، وَلَفْظُهُ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ وَالْجَوَارِ .

(3) مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ . فَقِيهٌ ، كَثِيرُ الْحَدِيثِ . رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ . سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ 4/606 ، وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ 25/344 .

(4) أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْجَصَّاصُ ، وُلِدَ سَنَةَ 305 هـ . مُفَسِّرٌ ، مُحَدِّثٌ ، فَقِيهٌ حَنَفِيٌّ ، أَصُولِيٌّ ، وَمُتَكَلِّمٌ مُعْتَرِئٌ . تُوِّفِيَ سَنَةَ 370 هـ . لَهُ أَحْكَامُ الْقُرْآنِ ، وَشَرْحُ مُحْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ ، وَشَرْحُ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ ، وَشَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ، وَالْفُصُولُ فِي الْأُصُولِ ، وَغَيْرُهَا . يَنْظُرُ مقدمة الفصول في الأصول 1/7-22 .

(5) المرشد بالله 1/64 ، وأبو داود 68/4 رقم 3660 ، والترمذي 34/5 رقم 2658 ، وابن ماجه 1/86 رقم 236 ،

عَلَى النَّقْلِ كَمَا سُمِعَ ؛ وَلَوْ جُوبِ نَقْلُ مَا تُعْبَدُنَا بِلَفْظِهِ بِاللَّفْظِ اتِّفَاقًا : كَالْأَذَانِ ،
وَالْإِقَامَةِ ، وَالتَّشْهِيدِ ؛ فَكَذَلِكَ يَكُونُ حُكْمُ جَمِيعِ الْأَثَارِ ؛ وَلَا إِلَهَ لَوْ جَاَزَ النَّقْلُ بِالْمَعْنَى
وَتَبْدِيلُ اللَّفْظِ - لَجَاَزَ ذَلِكَ لِلرَّائِي ، ثُمَّ لِلرَّائِي عَنْهُ ، ثُمَّ كَذَلِكَ حَتَّى يُؤَدِّيَ إِلَى
خُرُوجِ الْخَبَرِ عَنْ مَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ نَاقِلٍ قَدْ يُنْقِصُ الْقَلِيلَ ، ثُمَّ كَذَلِكَ أَبَدًا ؛ فَيَصِيرُ
الْحَالُ فِي ذَلِكَ كَالْحَالِ فِيمَنْ أَخَذَ حَصَاةً ثُمَّ طَرَحَهَا ، وَأَخَذَ مِثْلَهَا ثُمَّ طَرَحَهَا ، وَأَخَذَ
مِثْلَهَا ؛ فَإِنَّ آخَرَ حَصَاةٍ يَلْقُطُهَا لَوْ قِيسَتْ بِالْأُولَى لَكَانَ بَيْنَهُمَا تَفَاوُتٌ كَثِيرٌ .

قُلْنَا : أَمَّا الْحَدِيثُ ؛ فَإِنَّمَا دَلَّ عَلَى الدُّعَاءِ لِمَنْ حَفِظَهُ إِلَى أَنْ يُلَغَّهُ إِلَى غَيْرِهِ ؛
فَهُوَ حَتُّ لَهُ عَلَى الْأُولَى ، وَلَمْ يَمْنَعْ تَأْدِيَتَهُ بِالْمَعْنَى مَعَ أَنَّهُ فِي نَفْسِهِ مَرْوِيٌّ بِالْمَعْنَى ؛
فَإِنَّهُ رَوِيَ : نَصَرَ مُحَقِّقًا وَمُسَدِّدًا ، وَرَجَحَ ؛ وَأَيْضًا فَإِنَّ نَاقِلَ مَعْنَى اللَّفْظِ الَّذِي سَمِعَهُ
يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُؤَدِّ لَهُ كَمَا سَمِعَ ؛ وَلِذَلِكَ يَقُولُ الْمُتَرْجِمُ : أَدَيْتُهُ كَمَا سَمِعْتُهُ .

وَأَمَّا مَا تُعْبَدُنَا بِلَفْظِهِ ؛ فَإِنَّمَا هُوَ لِقِيَامِ الدَّلَالَةِ عَلَى تَأْدِيَتِهِ بِلَفْظِهِ ؛ وَهُوَ غَيْرُ
مَحَلِّ النَّزَاعِ كَمَا تَقَدَّمَ ؛ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ
الَّذِي قِيلَ لَهُمْ ﴾ [البقرة: 59] ، أَوْ عَلَى مَنْ غَيَّرَ الْمَعْنَى .

وَأَمَّا التَّجْوِيزُ الَّذِي ذَكَرُوهُ - فَغَيْرُ مَحَلِّ النَّزَاعِ أَيْضًا ؛ فَإِنَّ الْمَفْرُوضَ أَنَّ
الْمُنْقُولَ مَعْنَى لَفْظِ النَّبِيِّ ﷺ لَا قَوْلُ الرَّائِي ؛ بِحَيْثُ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ لَبْسٌ ،
وَلَا تَغْيِيرٌ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ رِوَايَةَ كَافِرٍ التَّصْرِيحِ وَفَاسِقِهِ - غَيْرُ مَقْبُولَةٍ بِلَا خِلَافٍ أَعْلَمُهُ .
وَأَمَّا قَبُولُ شَهَادَةِ الْكُفَّارِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ - فَلِلضَّرُورَةِ صِيَانَةِ لِلْحُقُوقِ ؛
إِذْ أَكْثَرُ مُعَامَلَاتِهِمْ فِيمَا لَا يَحْضُرُهُ مُسْلِمَانِ ⁽¹⁾ .

(وَاخْتَلَفَ فِي قَبُولِ رِوَايَةِ فَاسِقِ التَّأْوِيلِ) : وَهُوَ مَنْ أَتَى مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِمَا

وأحمد 5/ 615 رقم 16738 ، والطبراني في الكبير 2/ 126 رقم 1541-1544 ، والأوسط 5/ 272 رقم 529 .

(1) ينظر كتابنا عدالة الرواة والشهود 385 .

يُوجِبُ الْفُسْقَ غَيْرَ مُتَعَمِّدٍ : كَالْبَاغِي عَلَى إِمَامِ الْحَقِّ : وَهُوَ مَنْ يُظْهِرُ أَنَّهُ مُحِقٌّ
وَالْإِمَامُ مُبْطِلٌ ، وَحَارِبُهُ ، أَوْ عَزَمَ عَلَى حَرْبِهِ وَلَهُ مَنَعَةٌ ، أَوْ مَنَعُهُ وَاجِبًا .

(وَكَاْفِرُهُ) : وَهُوَ مَنْ أَتَى مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِمَا يُوجِبُ الْكُفْرَ غَيْرَ مُتَعَمِّدٍ : كَالْمُشْبِّهِ ،
وَالْمُجْبِرِ : فَقَالَ جُمْهُورُ أَئِمَّتِنَا عليهم السلام وَغَيْرُهُمْ : لَا يُقْبَلُ ⁽¹⁾ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْكُفْرَ
وَالْفُسْقَ مَا زَعَمَانِ مِنْ قَبُولِ الْحَدِيثِ وَالشَّهَادَةِ ؛ فَلَا يُقْبَلُ الْمَتَاوُلُ فِيهِمَا ؛ إِذْ لَا أَحَدَ
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقْطَعُ عَلَى كُفْرِ غَيْرِهِ أَوْ فُسْقِهِ - ثُمَّ يُقْبَلُ حَدِيثُهُ وَشَهَادَتُهُ ! وَإِنَّمَا يُقْبَلُ
مِنْهُ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ تَأْوِيلَهُ قَدْ أَخْرَجَهُ عَنِ الْكُفْرِ وَالْفُسْقِ ؛ فثَبَّتَ أَنََّّهُمَا مَدَارُ الْحُكْمِ ؛
وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ ﴾ [الحجرات: 6] ؛
وَالْمَتَاوُلُ فَاسِقٌ فَلَا يُقْبَلُ ؛ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ ﴾
[هود: 113] ؛ وَقَبُولُ شَهَادَتِهِمْ وَرِوَايَتِهِمْ مِنْ أَعْظَمِ الرُّكُونِ .

وَقَالَ بَعْضُ أَئِمَّتِنَا عليهم السلام ، وَجُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ ، وَالْغَزَالِيُّ : يُقْبَلَانِ فِيهِمَا إِنْ كَانَ مِنْ
مَذْهَبِهِمَا تَحْرِيمُ الْكَذِبِ ⁽²⁾ ، لَا كَالْخَطَّائِيَّةِ ، وَالرَّافِضِيَّةِ ، وَبَعْضِ السَّالِمِيَّةِ -
اِخْتِجَاجًا بِاجْتِمَاعِ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ : مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَالتَّابِعِينَ عَلَى ذَلِكَ ؛ لِلْقَطْعِ
بِحُدُوثِ الْكُفْرِ وَالْفُسْقِ تَأْوِيلًا فِي آخِرِ أَيَّامِ الصَّحَابَةِ . كَمَا رُوِيَ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ
رَأَى الْجَبْرَ مِنَ الْجِنِّ إِبْلِيسُ ، وَمَنْ الْإِنْسِ مُعَاوِيَةُ رضي الله عنه ⁽³⁾ ؛ وَمُقْتَضَى قَوْلِهِ تَعَالَى
حَاسِبًا : ﴿ وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ﴾ [الأعراف: 28] - أَنَّهُ حَادِثٌ قَبْلَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَكَفَعِلِ الْخَوَارِجِ وَالْبَغَاةِ الْمَعْلُومِ بِالتَّوَاتُرِ ؛ وَالْمَعْلُومِ مِنْ أَحْوَالِهِمْ أَنَّ
شَهَادَتَهُمْ كَانَتْ تُقْبَلُ ، وَأَخْبَارُهُمْ لَا تُرَدُّ ؛ وَلَوْ رُدَّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَنُقِلَ كَمَا نُقِلَ

(1) وَهُوَ قَوْلُ الْبَاقِلَانِيِّ ، وَالْجُبَّائِيِّ ، وَالْغَزَالِيِّ ، وَغَيْرِهِمْ . يَنْظُرُ الْفُصُولُ اللَّوْلُوبَةُ 292 ، وَالْكَفَايَةُ 148 ،
وَالْمُعْتَمَدُ 2/ 134 ، وَصَفْوَةُ الْاِخْتِيَارِ 186 ، وَعِلْمُ الْحَدِيثِ 114 ، وَالتَّلْخِيسُ 2/ 386 ، وَمِنْهَاجُ
الْوَصُولِ 503 ، وَالْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ 2/ 74 ، وَالتَّقْرِيبُ الْمَسْأَلَةُ رَقْمُ 97 .

(2) الْمُعْتَمَدُ 2/ 134 ، وَالْمُسْتَصْفَى 1/ 399 ، وَمِنْهَاجُ الْوَصُولِ 503 ، وَشَرْحُ الْغَايَةِ 2/ 69 ، وَالْكَاشِفُ 110 .

(3) الشَّافِي 1/ 131 ، وَ 4/ 127 ، وَأَبُو طَالِبٍ فِي شَرْحِ الْبَالِغِ الْمَدْرُكِ 99 ، وَالْأَسَاسُ 2/ 28 .

سَائِرِ الْأَحْوَالِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمُنَازَعَةِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ ؛ فَلَمَّا لَمْ يُنْقَلْ رَدُّ شَهَادَتِهِمْ
وَأَخْبَارِهِمْ - كَانَ إِجْمَاعًا عَلَى قَبُولِهِمَا مِنْهُمْ .

قُلْنَا : أَدَاءُ مُتَأَوِّلٍ شَهَادَةٍ عِنْدَ مُخَالِفِهِ - مُمْتَنِعٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْتَ أَنْ أَحَدًا مِنْ
هَؤُلَاءِ الْمُتَأَوِّلِينَ أَقَامَ شَهَادَةً ، أَوْ رَوَى خَبْرًا عِنْدَ مَنْ يَعْتَقِدُ كُفْرَهُ أَوْ فِسْقَهُ ،
وَوَظَّهَرَ ذَلِكَ ظُهُورًا يَقْتَضِي أَنْ يُنْقَلَ مَا وَقَعَ فِيهِ : مِنْ رَدِّ أَوْ قَبُولٍ ؛ فَقَوَّاهُمْ : لَوْ رَدُّ
شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَنُقِلَ - غَيْرَ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ وُجُوبَ نَقْلِهِ مُرْتَبِّ عَلَى وُقُوعِهِ ؛ فَمَا لَمْ
يَقَعْ كَيْفَ يَجِبُ نَقْلُ قَبُولِهِ ، أَوْ رَدُّهُ ؟

وَلَوْ سَلَّمَ وَوُقُوعُهُ فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ رَدَّهُ لَمْ يُنْقَلْ ؟ كَيْفَ وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ [15 / 1] فِي
صَدْرِ صَحِيحِهِ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ : لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ ؛ فَلَمَّا وَقَعَتْ
الْفِتْنَةُ قَالُوا : سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ ؛ فَيَنْظُرُوا إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ ، وَيَنْظَرُ إِلَى
أَهْلِ الْبِدْعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ ؛ وَلَوْ سَلَّمَ أَدَاؤُهُ عِنْدَ بَعْضٍ وَقَبُولُهُ - فَلَا نُسَلِّمُ قَبُولَ
الْكُلِّ لِمَنْ هَذِهِ حَالُهُ ؛ وَهَذَا الْخِلَافُ يَنْتَزِلُ عَلَى الْخِلَافِ فِي كَوْنِهِمَا سَلْبَ أَهْلِيَّةٍ :
بِمَعْنَى أَنَّهُمَا نَقْصَانُ مَنْصِبِ أَهْلِيَّةٍ قَبُولِ : الرَّوَايَةِ وَالشَّهَادَةِ ، أَوْ مَظْنَةُ تَهْمَةٍ ⁽¹⁾ .

فَائِدَةٌ : يُقَالُ هَذَا عَدْلٌ تَصْرِيحٌ وَتَأْوِيلٌ ، وَعَدْلٌ تَصْرِيحٌ فَقَطْ ؛ وَلَا يُقَالُ : عَدْلٌ
تَأْوِيلٌ فَقَطْ ؛ لِأَنَّهُ مَهْمَا لَمْ يَكُنْ عَدْلٌ تَصْرِيحٌ - لَمْ يَكُنْ عَدْلٌ تَأْوِيلٌ ؛ وَيُقَالُ لِكَافِرِ
التَّصْرِيحِ : كَافِرٌ تَصْرِيحٌ وَتَأْوِيلٌ ، وَلِمَنْ كَفَرَ مِنْ جِهَةِ التَّأْوِيلِ : كَافِرٌ تَأْوِيلٌ فَقَطْ . ذَكَرَ
مَعْنَاهُ فِي الْمَنَارِ ، عَلَى مُقَدِّمَةِ الْأَزْهَارِ ⁽²⁾ .

(1) قَالَ الْعَزَالِي : وَهَذَا هُوَ الْأَعْلَبُ عَلَى الظَّنِّ عِنْدَنَا ؛ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْحِكْمَةَ فِي وُجُوبِ رَدِّ الشَّهَادَةِ
وَالرَّوَايَةِ هِيَ التَّهْمَةُ ؛ وَالْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْكُفْرَ وَالْفِسْقَ سَلْبٌ لِلْأَهْلِيَّةِ لَا يَنْفُونَ ذَلِكَ ؛ وَإِنَّمَا يُرِيدُونَ أَنَّ
التَّهْمَةَ لَمَّا كَانَتْ حَقِيقَةً مَشْهُورَةً - نَيْطَ الْحُكْمِ بِوَضْعِ ظَاهِرٍ مُنْضَبٍ : كَالْكُفْرِ ، وَالْفِسْقِ ، وَالْعَرَابَةِ :
سَوَاءً وَجَدْتَ التَّهْمَةَ مَعَهُ أَوْ لَا ؛ كَمَا فِي شَهَادَةِ الْوَالِدِ لِأَخِي وَلَدَيْهِ عَلَى الْآخَرِ ؛ فَإِنَّمَا لَا تُقْبَلُ عِنْدَ
الْمُخَالِفِ وَإِنْ لَمْ يُتَّهَمْ . مِنْهُ . يَنْظُرُ الْمُسْتَصْفَى 1 / 299 - 301 .

(2) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ مُؤَلِّفِ الْمَنَارِ ، شَرَحَ مُقَدِّمَةُ الْأَزْهَارِ ، وَقَدْ شَرَحَ مُقَدِّمَةُ الْأَزْهَارِ جَمَاعَةً مِنَ الْعُلَمَاءِ
مِنْهُمْ السَّيِّدُ صَلَاحُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُضَوَّاجِي ، وَيُسَمَّى مَرْقَاةَ الْأَنْظَارِ ، فِي شَرْحِ مُقَدِّمَةِ الْأَزْهَارِ . وَشَرَحَ

قُلْتُ : وَكَانَ الْأَنْسَبُ ذِكْرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَقِيبَ بَيَانِ طُرُقِ التَّعْدِيلِ وَالْجَرَحِ ؛ وَلَعَلَّهُ ذَكَرَهَا هُنَا ؛ لِيُرْتَّبَ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فِي الصَّحَابِيِّ ؛ وَلِأَنَّ أَوَّلَ حَدُوثِ كَافِرِ التَّأْوِيلِ وَفَاسِقِهِ فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ كَمَا سَبَقَ ؛ فَكَانَ يَنْبَغِي أَيْضًا تَقْدِيمُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَمَسْأَلَةِ الْإِخْتِلَافِ فِي الصَّحَابَةِ هُنَاكَ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى اللَّيِّبِ .

[تَعْرِيفُ الصَّحَابِيِّ]

(و) اِخْتَلَفَ أَيْضًا فِيمَنْ يُطْلَقُ عَلَيْهِ لَفْظُ الصَّحَابِيِّ : وَهُوَ وَاحِدُ الصَّحَابَةِ .
وَالصَّحَابَةُ : فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ ؛ يُقَالُ : صَحِبَهُ صُحْبَةً ، وَصَحَابَةً ؛ أُطْلِقَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَالْعَلَمِ لَهُمْ ؛ وَلِذَا نُسِبَ إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ ؛ فَقَالَ أَيْمَنُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَالْمُعْتَزِلَةُ ، وَجُمْهُورُ الْأُصُولِيِّينَ : (الصَّحَابِيُّ : مَنْ طَالَتْ مُجَالَسَتُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ) .
وَفِيهِ أَنَّهُ رَدٌّ إِلَى الْجَهَالَةِ ؛ لِجَهَالَةِ مِقْدَارِ الطُّولِ ، (مُتَّبِعًا لِشَرْعِهِ) ⁽¹⁾ ؛
إِمَّا فِي حَيَاتِهِ وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِهِمْ ؛ لِأَنَّ الصُّحْبَةَ اللَّغَوِيَّةَ إِنَّمَا تُفِيدُ الْإِتْبَاعَ فِي حَالِ الْحَيَاةِ فَقَطْ ؛ بِنَاءً عَلَى الْأَغْلَبِ أَنَّ مَنْ صَحِبَ غَيْرَهُ يَتَّبِعُهُ فِيمَا يُحِبُّ ؛ وَإِلَّا فَفِي التَّحْقِيقِ أَنَّ الصَّاحِبَ مَنْ كَثُرَتْ مُلَازِمَتُهُ لِعَیْرِهِ بِحَيْثُ يُرِيدُ الْحَيَرُ بِهِ ، وَدَفَعَ الْمَضَارَّ عَنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَّبِعْهُ فِي عَقَائِدِهِ وَدِينِهِ .
وَإِمَّا فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَمَاتِهِ كَمَا هُوَ رَأْيُ أَقَلِّهِمْ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِسْمَ يُفِيدُ التَّعْظِيمَ ؛ وَلَا يَسْتَحِقُّهُ إِلَّا مَنْ لَمْ يُغَيَّرْ بَعْدَهُ .
وَزَاحِرُ الْمَثْنِ مَعَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مُتَّبِعًا حَالًا مِنَ الْمُجَالَسَةِ : وَهِيَ

الْقَاضِي يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْمِقْرَانِيُّ (ت: 990هـ)، وَبُيُوتِي تَلْخِصَ مَعَانِي مُقَدِّمَةِ الْأَزْهَارِ الْكَافِلِ لِعَیْرِ الْمُجْتَهِدِ بِالسَّلَامَةِ مِنَ الْأَخْطَارِ . وَالتَّكْتُ الْكَافِلُ لِمَا تَصَمَّنَتْهُ مُقَدِّمَةُ الْأَزْهَارِ ، الرَّافِعَةُ عَنْ مَسَائِلِهَا الْأُصُولِيَّةِ الْأَسْتَارَ ، لِلْعَلَامَةِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبُكْرِيِّ (ت: 882هـ) . وَالْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ عَزِّ الدِّينِ الْمُؤَيَّدِي (ت: 973هـ) . يَنْظُرُ أَعْلَامُ الْمُؤَلِّفِينَ الزَّيْدِيَّةِ 1148 ، وَمُؤَلَّفَاتُ الزَّيْدِيَّةِ 2 / 187 .

(1) الفصول اللؤلؤية 308 ، ومنهاج الوصول 541 ، والكاشف 111 .

قِيْدٌ فِي عَامِلِهَا : وَهُوَ طُولُ الْمُجَالَسَةِ كَمَا لَا يَخْفَى ؛ فَمَنْ هَذِهِ حَالُهُ سُمِّيَ صَحَابِيًّا وَإِنْ لَمْ يَزَوْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَبَادَرُ مِنْ قَوْلِكَ : صَحِبَ فُلَانٌ فُلَانًا إِلَّا طُولُ الْمُكُثِّ مَعَهُ وَالْمُجَالَسَةُ لَهُ ، وَالِاسْتِكْثَارُ مِنْهُ ، وَمُوَافَقَتُهُ .

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يُسَمَّى مَنْ اخْتَصَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ صَاحِبًا لَهُ إِلَّا إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ .
قَالَ النَّاطِقُ بِالْحَقِّ عليه السلام : **وَيُبَيِّنُ صِحَّةَ هَذَا أَنَّ الْوَافِدِينَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يُعَدُّوا فِي جُمْلَةِ الصَّحَابَةِ ؛ لَمَّا لَمْ يَلَازِمُوهُ ﷺ .**

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : **رُوِينَا عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ مُوسَى السَّبَلَانِيِّ ⁽¹⁾ قَالَ : أَتَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ؛ فَقُلْتُ : هَلْ بَقِيَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَدٌ غَيْرُكَ ؟ قَالَ : قَدْ بَقِيَ نَاسٌ مِنَ الْأَعْرَابِ قَدْ رَأَوْهُ ﷺ ، أَمَّا مَنْ صَحِبَهُ فَلَا ⁽²⁾ ؛ لِأَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ آخِرُ مَنْ مَاتَ مِنَ الصَّحَابَةِ : قِيلَ : إِنَّهُ بَقِيَ إِلَى زَمَنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ . وَقِيلَ : أَبُو الطُّفَيْلِ عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ اللَّيْثِيُّ ⁽³⁾ .**

وَقِيلَ : هُوَ مَنْ طَالَتْ مُجَالَسَتُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَعَ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ عَنْهُ ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ . [الفصول اللؤلؤية 308].

وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ : هُوَ مَنْ أَقَامَ مَعَهُ ﷺ سَنَةً أَوْ سَتَيْنِ ، أَوْ غَرَا مَعَهُ غَزْوَةً

(1) فِي الْأَصْلِ: السَّبَلَانِيُّ : وَهُوَ الْمَشْهُورُ . وَالَّذِي فِي نُسخَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ الَّتِي قُرِئَتْ عَلَيْهِ السَّبَلَانِيُّ عَنْ مَالِكٍ ، وَعَنْ شُعْبَةَ ، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الطَّبْرِيُّ فَقَطْ : وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْقَارُونَ . يَنْظُرُ إِكْمَالَ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ 2/ 281 ، وَالتَّقْيِيدُ وَالِإِيضَاحُ 299 .

(2) عُلُومُ الْحَدِيثِ 294 ، وَالتَّقْيِيدُ وَالِإِيضَاحُ شَرْحُ مَقْدَمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ 296 . وَعَرَفْتُ الصَّحَابِيَّ الْإِمَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حِثْرَةَ فِي صَفْوَةِ الْإِخْتِيَارِ 214 **بِقَوْلِهِ** : هُوَ مَنْ اخْتَصَّ بِمُلَازِمَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَالْأَخْذِ عَنْهُ لَا مَنْ لَقِيَهُ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ . وَيَنْظُرُ الْجَوْهَرَةُ 299 .

(3) وَفِي الْهِدَايَةِ لِلْجَزْرِيِّ ، وَشَرْحُهَا لِلْسَّخَاوِيِّ 1/ 237 **أَنَّ آخِرَهُمْ مَوْتَا أَبُو الطُّفَيْلِ عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ اللَّيْثِيُّ ؛ فَإِنَّهُ عَلَى الصَّحِيحِ مَاتَ بِمَكَّةَ سَنَةً مِائَةً . وَقِيلَ : سَنَةً اثْنَتَيْنِ . وَقِيلَ : عَشْرِينَ ، وَهُوَ الَّذِي صَحَّحَهُ الذَّهَبِيُّ ؛ وَحِيْثُ قَدْ فَتَحُوا آخِرَ الْمِائَةِ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ : «أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ ؛ فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ مِائَةٍ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ» ! وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، ثُمَّ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي جَمَاعَةٍ لَمْ يَذْكُرْ مَعَهُمْ أَنَسًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . اهـ .**

أَوْ غَرَوَتَيْنِ ؛ لِحُصُولِ الْمُلَازِمَةِ وَالْمُكْتِ مَعَ ذَلِكَ .

وقال أهل الحديث ، وَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ : هُوَ مَنْ رَأَاهُ ﷺ وَمَاتَ مُؤْمِنًا عَلَى دِينِ
الْإِسْلَامِ : طَالَتْ صُحْبَتُهُ ، أَمْ لَا .

وَالْمُرَادُ بِالرُّؤْيَا أَعْمٌ مِنْ أَنْ تَكُونَ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا ؛ لِيَشْمَلَ مِثْلَ ابْنِ مَكْتُومٍ
مِنْ عُمَيَّانِ الصَّحَابَةِ⁽¹⁾ .

وَطَرِيقُ مَعْرِفَتِهِ : إِمَّا التَّوَاتُرُ : كَالْعَشْرَةِ ؛ فَإِنْ مَنْ بَحَثَ عَنْ حَالِهِ ﷺ وَحَالِهِمْ -
عَلِمَ بِالتَّوَاتُرِ أَنَّهُمْ صَحَابِيُّونَ . وَإِمَّا الْإِخْلَافُ : كَأَسَامَةِ بْنِ أَخْدَرِيٍّ⁽²⁾ ، وَحَكِيمِ بْنِ
مُعَاوِيَةَ [التُّمَيْرِيِّ]⁽³⁾ ، وَمَطَرِ بْنِ عُكَامِ بْنِ غَيْرِ الْمَشْهُودِ لَهُ بِالصُّحْبَةِ اتِّفَاقًا .
وَمِنْهُ بَأْنُ يُخْرِعَ عَنْ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ صَحَابِيٌّ ؛ فَيُقْبَلُ عِنْدَ بَعْضِ⁽⁵⁾ ؛ لِأَنَّ عَدَالَتَهُ مُسْتَنَدٌ
الْقَبُولِ ؛ فَاِخْبَارُهُ : بِمَا يَخْصُهُ وَمَا لَا يَخْصُهُ سَوَاءً .

وَمَنْعَ أَهْلِ الظَّاهِرِ مِنْ قَبُولِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُثَبِّتُ لِنَفْسِهِ مَنْزِلَةً ؛ فَلَا يُقْبَلُ : كَالشَّاهِدِ لِنَفْسِهِ .

(1) ينظر المختصر الأصولي 458/2 ، والبحر المحيط 190/6 ، والمعتمد 172/2 ، والتلخيص 375/2 ،
والكفاية 68 ، ومختصر ابن الحاجب 599/2 ، والمستصفى 309/1 ، وشرح الكوكب 465/2 ، والإحكام
للأمدي 82/2 ، وظفر الأمانى 495 . وَأَبْدَلَ بَعْضُهُمُ الرُّؤْيَا بِاللِّقَاءِ ؛ تَحَرُّزًا عَنِ اسْتِعْمَالِ الْمَجَازِ فِي
التَّعْرِيفِ ، وَنَظَرَ بِأَنَّهُ مَجَازٌ مَشْهُورٌ التَّفْسِيرُ بِحَالَةِ الْإِيمَانِ : يُخْرِجُ مَنْ رَأَاهُ قَبْلَ الْإِيمَانِ : سَوَاءً أَمِنَ فِي حَيَاتِهِ ،
أَوْ بَعْدَ وَفَاتِهِ . وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ رَأَاهُ مُؤْمِنًا بِأَنَّهُ سَيُبْعَثُ وَلَمْ يُدْرِكِ الْبَعْثَ : كَوَرَقَةَ بْنِ نَوْفَلٍ [عَلَى فَرَضِ صِحَّةِ
وُجُودِهِ] . وَيَقْبِلُ الْمَوْتَ : خَرَجَ مِنْ أَرْتَدَّ وَمَاتَ عَلَى أَرْتِدَادِهِ : كَابْنِ حَظَلٍ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ قِيلَ : إِنَّهُ أَمِنَ بَعْدَ
الْأَرْتِدَادِ وَصَحْبَهُ ؛ فَالْحَدُّ صَادِقٌ عَلَيْهِ ، وَكَاشَعَتْ بَنِي قَيْسٍ ؛ فَإِنَّهُ أَرْتَدَّ كَمَا رُوِيَ ، وَأُسِرَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَعَادَ
إِلَى الْإِسْلَامِ وَزَوَّجَهُ أُخْتَهُ . وَاعْتَبَرُوا الرُّؤْيَا مِنْ قَبْلِ الصَّحَابِيِّ دُونَ النَّبِيِّ ﷺ ؛ لِيُخْرِجَ مَنْ كُشِفَ لَهُ لَيْلَةٌ
الْإِسْرَاءِ ؛ فَإِنَّهُ رَأَى ﷺ مَنْ لَمْ يَرَهُ . ذَكَرَ مَعْنَاهُ فِي شَرْحِ الشُّجْبَةِ لِابْنِ حَجَرٍ 149-153 . تَمَّتْ مِنْهُ .

(2) الشَّقْرِي . نَزَلَ الْبُصْرَةَ . لَهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ . الْاسْتِعْيَابُ 173/1 ، وَأَسَدُ الْغَابَةِ 194/1 .

(3) قَالَ الْبُخَارِيُّ : فِي صُحْبَتِهِ نَظَرٌ ، حَدِيثُهُ عِنْدَ أَهْلِ حِمِصٍ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : كُلُّ مَنْ جَمَعَ فِي الصَّحَابَةِ
جَمْعَهُ فِيهِمْ ، وَلَهُ أَحَادِيثٌ . أَسَدُ الْغَابَةِ 61/2 ، وَالْاسْتِعْيَابُ 419/1 .

(4) السُّلَمِيُّ . يُعَدُّ فِي الْكُوفِيِّينَ . لَهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ لَيْسَ لَهُ غَيْرُهُ . أَسَدُ الْغَابَةِ 179/5 ، وَالْاسْتِعْيَابُ 38/4 .

(5) شرح الغاية 78/2 ، والكاشف 112 .

وَمُرُقٌ بِأَنَّ الشَّاهِدَ يَنْبِثُ لِنَفْسِهِ حَقًّا عَلَى غَيْرِهِ ؛ بِخِلَافِ الْمُخْبِرِ أَنَّهُ صَحَابِيٌّ .
وَلَا يَرْدُ لُرُومُ قَبُولِ أَنَّهُ عَدْلٌ ؛ لِإِنْفَاءِ التَّسَاوِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّهَا لَا
تُقْبَلُ رَوَايَتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَلَا عَنْ غَيْرِهِ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ عَدَالَتِهِ ⁽¹⁾ .

وَقَائِدُهُ بَيَانُهُ تَعَلُّقُ بِمَا نَحْنُ فِيهِ : مِنْهَا الْفَصْلُ بَيْنَ الْمُتَّصِلِ وَالْمُنْقَطِعِ مِنْ
الْأَخْبَارِ وَقَدْ تَقَدَّمَ ؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا بِمَعْرِفَتِهِ ⁽²⁾ . وَمِنْهَا مَعْرِفَةُ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ
الْمُشْتَرِطِ فِي الْإِجْمَاعِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ ؛ فَإِذَا انْقَرَضَ آخِرُ الصَّحَابَةِ مِنْ غَيْرِ ظُهُورِ
مُخَالِفٍ لَهُمْ فِيمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ - ائْتَقَدَ إِجْمَاعُهُمْ ، وَحُرِّمَتْ مُخَالَفَتُهُمْ . وَمِنْهَا مَعْرِفَةُ
التَّارِيخِ ، وَلِمَعْرِفَتِهِ فَوَائِدُ تُعَرَّفُ فِي التَّنْسِخِ وَالتَّرْجِيحِ الْآتِيَيْنِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(و) مِنْهَا الْخِلَافُ فِيمَا يَرْدُ مِنْ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ ؛ لِأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَرَى أَنَّهَا
حُجَّةٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّهُ إِذَا عَمِلَ الصَّحَابِيُّ بِخِلَافِ مَا رَوَى - كَانَ الْإِعْتِمَادُ
عَلَى عَمَلِهِ دُونَ رَوَايَتِهِ .

وَمِنْهَا الْخِلَافُ فِي عَدَالَتِهِ بِمَعْنَى : هَلْ كَوْنُهُ صَحَابِيًّا يُغْنِي عَنْ تَعْدِيلِهِ :
فَقَالَ الْأَكْثَرُ : (كُلُّ الصَّحَابَةِ عُدُولٌ) ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ
مَعَهُ ﴾ [الفتح : 29] ؛ فَوَصَفَهُمْ تَعَالَى بِأَوْصَافٍ مِنْ لَازِمِهَا الْعَدَالَةُ ، وَقَوْلُهُ ﷺ :
« طُوبَى لِمَنْ رَأَى » ⁽³⁾ وَنَحْوُ ذَلِكَ ؛ فَاقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ عُدُولٌ كُلُّهُمْ (إِلَّا مَنْ أَبَى) :
أَيُّ عَصَى ؛ ائْتِبَاسٌ ⁽⁴⁾ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ [2655 / 6 رقم 6851] مِنْ

(1) فَمَتَى عُرِفَتْ عَدَالَتُهُ قَبْلَ قَوْلِهِ : بِأَنَّهُ أَوْ غَيْرُهُ صَحَابِيٌّ . وَمَتَى كَانَ مَجْهُولَ الْعَدَالَةِ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ : إِنَّهُ
صَحَابِيٌّ كَمَا لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ : إِنَّهُ عَدْلٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ .

(2) فَإِذَا قَالَ الصَّحَابِيُّ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؛ فَالظَّاهِرُ الْإِتِّصَالُ ؛ لِتَضَمُّنِهِمْ عَلَى أَنَّ أَحْدَاثَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ لَمْ
يَسْمَعُوا النَّبِيَّ ﷺ إِذَا رَوَوْا عَنْهُ - كَانَ مُنْقَطِعًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ .

(3) أحمد 8 / 268 رقم 22200 ، وابن حبان 16 / 213 رقم 7230 ، ومسند أبي يعلى 2 / 519 رقم 1374 ،
والطبراني 8 / 260 رقم 8010 .

(4) هُوَ أَنْ يُضْمَنَ الْكَلَامُ : نَظْمًا كَانَ ، أَوْ تَنَزُّرًا شَيْئًا ؛ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ الْحَدِيثِ لَا عَلَى طَرِيقَةٍ أَنَّ ذَلِكَ الشَّيْءَ
=

رَوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ : «كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبِي ؛ فَقَالُوا : وَمَنْ يَا أَبَى ؟! فَقَالَ : مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبِي» انْتَهَى ؛ وَذَلِكَ كَمَنْ مَنَعَ الْوَصِيَّ ﷺ حَقَّهُ ، أَوْ قَاتَلَهُ ، أَوْ تَبَطَّ عَنْهُ .

وَقَالَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ : بَلْ عُدُولٌ مُطْلَقًا إِلَى وَقْتِ الْفِتْنَةِ ؛ وَهُوَ آخِرُ أَيَّامِ عُثْمَانَ ⁽¹⁾ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ : بَلْ هُمْ كَغَيْرِهِمْ ؛ فِيهِمْ الْعُدُولُ وَغَيْرُهُمْ ؛ فَيُخْتِاجُ إِلَى التَّعْدِيلِ ، وَالْبَحْثِ عَنْ أَحْوَالِهِمْ ⁽²⁾ .

قُلْتُ : وَهُوَ أَظْهَرُ ⁽³⁾ ؛ لِأَنَّ مِنْهُمْ الْمُطِيعَ وَالْعَاصِيَ فَطَعًا ، وَمِنْهُمْ الْمَجْهُولُ حَالَهُ . فَإِذَا خِيجَ إِلَى تَعْدِيلِ مَجْهُولٍ مِنْ بَعْدِهِمْ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ ؛ مَعَ إِيْمَانِهِمْ بِالْغَيْبِ طَوْعًا

مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ الْحَدِيثِ ، بَلْ عَلَى وَجْهِ لَا يَكُونُ فِيهِ إِشْعَارٌ بِاللهِ مِنْهُ ؛ كَمَا يُقَالُ فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ : قَالَ اللهُ تَعَالَى كَذَا ، أَوْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ كَذَا ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ أَفْتِنَاسًا ، ذَكَرَهُ فِي التَّلْخِصِ وَشَرْحِهِ 459 . تمت منه .

(1) شرح مختصر المنتهى الأصولي 2/ 456 ، والكفاية 68 ، وإحكام الأمدي 2/ 81 ، وظفر الأمانى 505 ، والبرهان 1/ 626 ، والمستصفي 1/ 307 ، والمحصول 1/ 153 ، وقواطع الأدلة 1/ 343 ، والمعتمد 2/ 133 ، والردود والنقود 1/ 689 ، وكشف الأسرار 2/ 384 ، وشرح الغاية 2/ 73 .

(2) لَمْ أَفَافْ عَلَى هَذَا الثَّقَلِ عَنِ الْبَاقِلَانِيِّ . وَفِي شَرْحِ الْغَايَةِ 2/ 74 عَنِ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ : وَهُوَ الْمَقْصُودُ . أَقُولُ : وَهَذَا الْقَوْلُ لِأَبِي بَكْرٍ الْجَبَّاصِ . الْفُصُولُ فِي الْأَصُولِ 3/ 152 .

(3) قَالَ فِي شَرْحِ الْمَقَاصِدِ لِسَعْدِ الدِّينِ التَّمْتَّازَانِيِّ 310/5 مَا لَفِظْتُ : إِنَّمَا وَقَعَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ مِنَ الْمُحَارَبَاتِ وَالْمُسَاجَرَاتِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُسْطَوِّرِ فِي كُتُبِ التَّوَارِيخِ ، وَالْمَذْكُورِ عَلَى أَلْسِنَةِ الثَّقَاةِ - يَذَلُّ بِظَاهِرِهِ عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ قَدْ حَادَ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ ، وَبَلَغَ حَدَّ الظُّلْمِ وَالْفُسْقِ ؛ وَكَانَ الْبَاعِثُ لَهُ الْحِفْدُ وَالْعِنَادُ ، وَالْحَسَدُ وَاللَّدَادُ ، وَطَلَبُ الْمُلْكِ وَالرَّئَاسَةِ ، وَالْمَيْلُ إِلَى اللَّذَاتِ وَالشَّهَوَاتِ ؛ إِذْ لَيْسَ كُلُّ صَحَابِيٍّ مَغْضُومًا ؛ وَلَا كُلُّ مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ بِالْخَيْرِ مُوسُومًا ؛ إِلَّا أَنَّ الْعُلَمَاءَ لِحُسْنِ ظَنِّهِمْ بِأَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ذَكَرُوا لَهُمْ مَحَامِلَ وَتَأْوِيلَاتٍ ، وَذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُمْ مَحْفُوظُونَ عَمَّا يُوجِبُ التَّضَلِيلَ وَالتَّقْسِيقَ ؛ صَوْنًا لِعَقَائِدِ الْمُسْلِمِينَ عَنِ الزَّيْغِ وَالضَّلَالَةِ فِي حَقِّ كِبَارِ الصَّحَابَةِ سَيِّمًا الْمُهَاجِرِينَ مِنْهُمْ وَالْأَنْصَارَ ، وَالْمُبَشِّرِينَ بِالنَّوَابِ فِي دَارِ الْقَرَارِ . وَأَمَّا مَا جَرَى بَعْدَهُمْ مِنَ الظُّلْمِ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ ﷺ ؛ فَمِنْ الظُّهُورِ بِحَيْثُ لَا مَجَالَ لِلْإِخْفَاءِ ، وَمِنْ الشَّنَاعَةِ ؛ بِحَيْثُ لَا اسْتِيبَاءَ عَلَى الْأَرَاءِ ؛ إِذْ تَكَادُ تَشْهَدُ بِهِ الْجَمَادُ وَالْعَجَمَاءُ ! وَيَبْكِي لَهُ مَنْ فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ ! وَتَنْهَدُ مِنْهُ الْجِبَالُ وَتَنْشَقُّ الصُّحُورُ ! وَيَقْنَى سُوءَ عَمَلِهِ عَلَى كَرِّ الشُّهُورِ ، وَمَرَّرَ الدُّهُورِ ؛ فَلَعْنَةُ اللهِ عَلَى مَنْ بَاشَرَ ، أَوْ رَضِيَ ، أَوْ سَعَى ؛ وَلَعْدَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى ﴿ طه : 127 ﴾ . تمت منه . أَقُولُ : اللهُ ذَرُّهُ مِنْ عَالِمِ نَحْرِيرٍ ، جَاشَ قَلْبُهُ الطَّاهِرُ بِالْحَقِّ .

وَرَغْبَةً ، وَاتِّزَامِهِمْ طَرِيقَ السُّنَّةِ مَعَ فَسَادِ الزَّمَانِ ، وَانْقِضَاءِ زَمَنِ مُشَاهَدَةِ آثَارِ
الْوَحْيِ ، وَظُهُورِ الْمُعْجَزَاتِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ
الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة : 3] ، وَلِذَا قَالَ ﷺ وَقَدْ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ :
أَحَدٌ خَيْرٌ مِنَّا؟! أَمَّا بِكَ ، وَقَاتَلْنَا مَعَكَ؟ قَالَ : «نَعَمْ ، قَوْمٌ مِنْ بَعْدِكُمْ يُؤْمِنُونَ بِي
وَلَمْ يَرُونِي»⁽¹⁾ . وَقَالَ ﷺ : «وَأَشَوْقَاهُ إِلَى إِخْوَانِي» ؛ فَقَالُوا : أَوْلَسْنَا إِخْوَانَكَ يَا
رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ ﷺ : «أَنْتُمْ أَصْحَابِي ، وَإِخْوَانِي قَوْمٌ يَأْتُونَ بَعْدَكُمْ يُؤْمِنُونَ بِي وَلَمْ
يَرُونِي»⁽²⁾ ، أَوْ كَمَا قَالَ . وَقَالَ ﷺ : «كَيْفَ تَعَجَّبُونَ مِنْ إِيْمَانِ الْمَلَائِكَةِ وَهُمْ عِنْدَ
رَبِّهِمْ ! وَكَيْفَ تَعَجَّبُونَ مِنْ إِيْمَانِكُمْ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ؟! إِنَّمَا الْعَجَبُ مِنْ قَوْمٍ يَأْتُونَ
بَعْدَكُمْ يُؤْمِنُونَ بِي وَلَمْ يَرُونِي» أَوْ كَمَا قَالَ⁽³⁾ .

وَرَوَيْ أَنَّ أَصْحَابَ عَبْدِ اللَّهِ ذَكَرُوا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِيْمَانَهُمْ ؛ فَقَالَ
ابْنُ مَسْعُودٍ : إِنَّ أَمْرَ مُحَمَّدٍ ﷺ كَانَ بَيْنًا لِمَنْ رَأَاهُ ؛ وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مَا آمَنَ أَحَدٌ
أَفْضَلَ مِنْ إِيْمَانٍ بَغِيْبٍ⁽⁴⁾ - اخْتِجَ⁽⁵⁾ إِلَى تَعْدِيلِهِمْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ يَتَنَبَّيْ عَلَيْهَا كَثِيرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ؛ فَلَا يَنْبَغِي لِمُجْتَهِدٍ أَنْ
يَقْتَصِرَ فِيهَا عَلَى أَوَّلِ نَظَرٍ ، بَلْ يُبَالِغُ فِي الْبَحْثِ وَالطَّلَبِ حَتَّى يُدْرِكَ مَا هُوَ الْحَقُّ
مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ ؛ فَإِنَّ مَنْ سَلِمَ مِنْ دَاءِ التَّقْلِيدِ وَالْعَصَبِيَّةِ إِذَا حَقَّقَ النَّظَرَ فِي هَذِهِ

(1) أحمد 42 / 6 رقم 16973 ، و 16974 ، ومسنند أبي يعلى 128 / 3 رقم 1559 .

(2) أحمد 162 / 3 رقم 7999 ، وابن ماجه 2 / 1406 رقم 4306 ، وابن خزيمة 7 / 1 رقم 6 .

(3) نحوه دلائل النبوة للبيهقي 6 / 538 . وفي معناه ما رواه مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّخَاوِيُّ البَصْرِيُّ فِي
سُرُجِهِ لِهَدَايَةِ الْجَزَرِيِّ فِي عِلْمِ الرِّوَايَةِ 106 عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ مُسْتَدِلًّا لِلْعَمَلِ بِالْوَجَادَةِ بِحَدِيثٍ : «أَيُّ الْخَلْقِ
أَعَجَبَ إِلَيْكُمْ إِيْمَانًا؟ قَالُوا : الْمَلَائِكَةُ ، قَالَ : «وَكَيْفَ لَا يُؤْمِنُونَ وَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ؟! وَذَكَرُوا الْأَنْبِيَاءَ ؛ فَقَالَ :
«وَكَيْفَ لَا يُؤْمِنُونَ وَالْوَحْيُ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ؟ قَالُوا : فَتَحْنُ ، قَالَ : «وَكَيْفَ لَا تُؤْمِنُونَ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ؟ قَالُوا
: فَمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! قَالَ : «قَوْمٌ يَأْتُونَ بَعْدِي يَحْدُونَ صُحُفًا يُؤْمِنُونَ بِمَا فِيهَا» . تمت منه .

(4) الحاكم 2 / 260 ، وسنن سعيد بن منصور 2 / 544 رقم 180 .

(5) جَوَابٌ : فَإِذَا اخْتِجَ إِلَى تَعْدِيلِ مَجْهُولٍ مِنْ بَعْدِهِمُ الَّذِي سَبَقَ بِأَثْنِي عَشَرَ سَطْرًا .

المسألة - عِلْمَ حَقِّهَا مِنْ بَاطِلِهَا عِلْمًا يَقِينًا .

فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا إِنَّمَا هُوَ (عَلَى) الْمَذْهَبِ (الْمُخْتَارِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ) الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ مِنْ قَوْلِهِ : «وَلَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ» ، مَا عَدَا مَا أَحَالَهُ عَلَى الْإِخْتِلَافِ : نَحْوُ قَوْلِهِ : «وَفِيمَا تَعُمُّ بِهِ الْبُلُوَى عَمَلًا إِنْ» ، «اخْتَلَفَ فِي قَبُولِ رِوَايَةِ فَاسِقِ الثَّوِيلِ إِنْ» - وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ وَفُوعِ الْخِلَافِ فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ ؛ وَذَلِكَ فَاسِدٌ ؛ وَمَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُ هَذَا الْإِطْلَاقُ سَيِّمًا مَعَ قَوْلِهِ : «فِي جَمِيعِ ذَلِكَ» ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[طُرُقُ الرِّوَايَةِ]

(وَطُرُقُ الرِّوَايَةِ) : أَيُّ مُسْتَنَدٍ جَوَّازِهَا الْمُوَصَّلُ لِلْحَدِيثِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - (أَرْبَعٌ)⁽¹⁾ : تَتَفَاوَتْ قُوَّتُهَا : فَأَعْلَاهَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ (قِرَاءَةُ الشَّيْخِ) وَالتَّلْمِيزُ يَسْمَعُ ؛ لِأَنَّهُ كَثِيرًا مَا يَذْهَلُ الشَّيْخُ عَمَّا يُعْرَضُ عَلَيْهِ ؛ بِخِلَافِ مَا يُمْلِيهِ : فَإِنْ قَصَدَ إِسْمَاعُهُ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ - فَلَهُ أَنْ يَقُولَ : حَدَّثَنِي وَأَخْبَرَنِي ، وَحَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا ، وَقَالَ لِي وَسَمِعْتُهُ . وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ إِسْمَاعُهُ - لَمْ يَجْزُ لَهُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ : حَدَّثَ ، أَوْ أَخْبَرَ ، أَوْ سَمِعْتُهُ ، لَا نَحْوَ : قَالَ لِي ؛ فِرَارًا مِنَ الْكَذِبِ ؛ وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى النَّاسِ ، وَيُعَلِّمُهُمُ الشَّنَنَ .

(ثُمَّ قِرَاءَةُ التَّلْمِيزِ أَوْ غَيْرِهِ بِمَخْضَرِهِ) : أَيُّ الرَّاوي قَائِلًا لِشَيْخِهِ : هَلْ سَمِعْتَ ؟ وَيَقُولُ الشَّيْخُ : سَمِعْتُ مَا قَرَأْتَ عَلَيَّ . أَوْ الْأَمْرُ كَمَا قُرِئَ عَلَيَّ ، أَوْ نَحْوَهُ مِمَّا يُنْفَعُ التَّقْرِيرُ ؛ فَلَهُ أَنْ يَرْوِيَ عِنْدَ عَامَّةِ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ ؛ فَيَقُولُ : حَدَّثَنَا ، وَأَخْبَرَنَا مُقَيَّدًا بِلَفْظِ قِرَاءَةٍ عَلَيْهِ . وَأَجُودُ الْعِبَارَاتِ وَأَشْمَلُهَا أَنْ يَقُولَ : قَرَأْتُ عَلَى فُلَانٍ . وَفِي الْإِطْلَاقِ خِلَافٌ : فَأَجَازُهُ الْجُمْهُورُ .

(1) صفوة الاختيار 213 ، والرودود والنقود 706 / 1 ، والغيث الهامع 566 / 2 ، والمستصفى 309 / 1 ، وكشف الأسرار 39 / 3 ، والإحكام للآمدي 90 / 2 ، وتشنيف المسامع 536 / 1 .

(ثُمَّ) يَتَّبِعُ مَا تَقَدَّمَ فِي الْقُوَّةِ (الْمُتَاوَلَةُ) : وَصُورَتُهَا : أَنْ يَقُولَ : قَدْ سَمِعْتُ مَا فِي هَذَا الْكِتَابِ ، أَوْ هُوَ مِنْ سَمَاعِي ، أَوْ مِنْ رِوَايَتِي عَنْ فُلَانٍ ، أَوْ يُطْلَقُهُ وَلَا يُسْنَدُ ؛ فَارْزُوهُ عَنِّي ؛ وَسُمِّيَتْ مُتَاوَلَةً ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ مُتَاوَلَةُ الشَّيْخِ لِلتَّلْمِيزِ الْكِتَابِ الْمَرْوِيِّ ، وَيَكْفِي التَّعْيِينَ بِالْإِشَارَةِ مَعَ أَمْنِ التَّحْرِيفِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
فَيَقُولُ الرَّاوي بِهَا : حَدَّثَنِي وَأَخْبَرَنِي ، وَحَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا مُقَيَّدًا بِقَوْلِهِ : مُتَاوَلَةً ، أَوْ إِذْنًا ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ .

(ثُمَّ) يَتَّبِعُ مَا تَقَدَّمَ فِي الْقُوَّةِ أَيْضًا (الْإِجَارَةُ) مِنْ الْأَسْتَاذِ لِمُعَيَّنٍ ، أَوْ عَامٍّ فِي مُعَيَّنٍ ، أَوْ عَامٍّ لَا لِمَعْدُومٍ سَوَاءً .

قُلْنَا : إِنَّهَا إِخْبَارٌ أَوْ إِذْنٌ ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ إِخْبَارُهُ وَلَا الْإِذْنُ لَهُ . وَالَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْمُحَدِّثِينَ وَغَيْرُهُمْ إِبَاحَةُ الرِّوَايَةِ بِهَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَخْبَرَهُ بِمَا أَجَارَهُ لَهُ جُمْلَةً ؛ فَهُوَ كَمَا لَوْ أَخْبَرَهُ بِهِ تَفْصِيلًا ؛ وَلِأَنَّ الْغَرَضَ حُصُولُ الْإِفْهَامِ ؛ وَهُوَ يَحْصُلُ بِهَا ⁽¹⁾ .
وَمَنْعَهَا أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْأُصُولِيِّينَ ⁽²⁾ ؛ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّ قَوْلَ الْمُحَدِّثِ : أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرْوِيَ عَنِّي تَقْدِيرُهُ : قَدْ أَجَزْتُ لَكَ مَا لَا يَجُوزُ فِي الشَّرْعِ ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَا يُجِزُّ رِوَايَةَ مَا لَمْ يُسَمَعْ ؛ وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ فِي الرِّوَايَةِ بِهَا : أَتَّبَانِي : بِاتِّفَاقٍ مُتَأَخَّرِي الْمُحَدِّثِينَ ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ إِطْلَاقُ الْإِنْبَاءِ عَلَى مُطْلَقِ الْإِذْنِ بِالشَّيْءِ وَالْإِعْلَامِ بِهِ ؛ يَقَالُ : هَذَا

(1) الكفاية 348 ، والردود والنقود 2 / 710 .

(2) تَابِعَ الْمُصَنِّفُ ابْنَ الْحَاجِبِ ، وَالْأَمِيدِي ، قَالَ فِي الرُّدُودِ وَالنُّقُودِ 2 / 711 مُعَلِّقًا عَلَى كَلَامِ ابْنِ الْحَاجِبِ : مَنَعَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُوسُفَ الرِّوَايَةَ بِالْإِجَارَةِ ، وَهُوَ غَلَطَ بِوَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ لَمْ يَمْنَعْهَا مُطْلَقًا ، وَإِنَّمَا مَنَعَهَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَجَازُ لَهُ عَالِمًا بِمَا فِي الْكِتَابِ ... الثَّانِي : أَنَّ الْمُتَّفَقَ مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ مُحَمَّدٌ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لَا أَبِي يُوسُفَ ؛ فَإِنَّهُ يُجَوِّزُهَا . قُلْتُ : رَوَى مَنَعَ الرِّوَايَةَ بِالْإِجَارَةِ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ : مِنْهُمْ شُعْبَةُ ، وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ ، وَإِبْرَاهِيمُ الْحَنْبَلِيُّ ، وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ : كَالْمَاوَرَدِيِّ ، وَالرُّوْبَانِيِّ ، وَتَقْلَةُ الرَّبِيعِ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ . وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ : كَأَبِي طَاهِرٍ الدَّبَّاسِ . يَنْظُرُ كَشْفُ الْأَسْرَارِ 3 / 43 ، وَالْإِحْكَامُ لِلْأَمِيدِيِّ 2 / 90 ، وَتَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ 3 / 94 .

الْفِعْلُ يُنْبِئُ عَنِ الْمَحَبَّةِ أَوْ الْعَدَاوَةِ . وَزَادَ بَعْضُهُمْ طَرِيقًا خَامِسًا تُسَمَّى الْوَجَادَةَ⁽¹⁾ : وَهِيَ أَنْ يَقِفَ عَلَى كِتَابٍ بِحَظِّ شَيْخٍ ، فِيهِ أَحَادِيثُ يَرْوِيهَا وَلَمْ يَلْقَهُ ، أَوْ لَقِيَهُ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ ؛ فَيَقُولُ : وَجَدْتُ وَقَرَأْتُ بِحَظِّ فُلَانٍ وَيَسُوقُ الْإِسْنَادَ وَالْمَثْنَ . وَقَدْ اشتهر عليه الْعَمَلُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا : وَهُوَ مِنْ بَابِ الْمُتَقَطِّعِ وَالْمُرْسَلِ غَيْرِ أَنَّهُ أَخَذَ شَوْبًا مِنَ الْإِتِّصَالِ بِقَوْلِهِ : وَجَدْتُ بِحَظِّ فُلَانٍ ؛ فَيَجُوزُ الْعَمَلُ وَالرَّوَايَةُ بِغَيْرِ مَا يُوهِمُ السَّمَاعَ : نَحْوُ وَجَدْتُ بِحَظِّ فُلَانٍ ، أَوْ بِحَظِّ ظَنَنْتُهُ خَطَّ فُلَانٍ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

(فَرْعٌ) عَلَى طُرُقِ الرَّوَايَةِ : (و) هُوَ أَنَّهُ (مَنْ) عَلِمَ أَلْفَاظَ الْقِرَاءَةِ جَمِيعَهَا ، وَ(يَقْنَنُ) ذَلِكَ ، وَ(أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ جُمْلَةَ كِتَابٍ مُعَيَّنٍ) : كَالشِّفَاءِ بِأَحَدِ طُرُقِ الرَّوَايَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ - (جَازَ لَهُ رِوَايَتُهُ) إِذَا كَانَ عَدْلًا وَلِيًّا فَلَا ؛ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ عَدَمَ الْعَدَالَةِ سَلَبُ أَهْلِيَّةٍ . (وَالْعَمَلُ بِمَا فِيهِ) مُطْلَقًا ؛ إِذْ ذَلِكَ ثَمَرَةُ الْعِلْمِ .

وَالْمُرَادُ مِنَ الْجَوَازِ : مَا يَعْمُ أَنْوَاعُهُ الشَّرْعِيَّةُ⁽²⁾ ؛ (وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ) سَمَاعَهُ (كُلُّ حَدِيثٍ بِغَيْرِهِ) حَيْثُ كَانَتِ النُّسَخَةُ مَأْمُونَةً التَّخْرِيفِ وَالتَّضْحِيفِ فِي ضَبْطِهَا وَإِلَّا فَلَا .
وَأَمَّا إِنْ ظَنَّ سَمَاعَهُ جُمْلَةً كَذَلِكَ ؛ فَكَذَلِكَ يَجُوزُ عِنْدَ الْمَنْصُورِ بِاللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمْرَةَ عليه السلام ، وَالْقَاضِي جَعْفَرٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبِي يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ⁽³⁾ ، وَهُوَ فِي

(1) يَكْسُرُ الْوَاوَ مَضْدَرٌ يَجِدُ ، مُؤَلَّدٌ ، لَمْ يَرِدْ عَنِ الْعَرَبِ . ذَكَرَ مَعْنَاهُ فِي الْغُنِيِّ الْهَامِيعِ 571/1 .

(2) فَيَسْتَعْمَلُ مَا يُمَكِّنُهُ اسْتِعْمَالُهُ مِنَ الْحَدِيثِ فِي أَيِّ أَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ وَالْآدَابِ ؛ فَذَلِكَ زَكَاتُهُ ؛ وَلِذَا قَالَ بِشْرُ الْحَافِي لِأَصْحَابِ الْحَدِيثِ : «أَدُّوا زَكَاةَ هَذَا الْحَدِيثِ : اْعْمَلُوا مِنْ كُلِّ مِائَتِي حَدِيثٍ بِخَمْسَةِ أَحَادِيثٍ» [حِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ 8/379] . وَقَالَ عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ الْمَلَائِكِيُّ : إِذَا بَلَغَكَ شَيْءٌ مِنَ الْخَبَرِ فَاعْمَلْ بِهِ وَلَوْ مَرَّةً تَكُنْ مِنْ أَهْلِ بَلٍ . وَيَكُونُ الْعَمَلُ بِهِ سَبَبًا لِحِفْظِهِ كَمَا قَالَ وَكِيعٌ : إِذَا أَرَدْتَ حِفْظَ الْحَدِيثِ فَاعْمَلْ بِهِ . تَمَّتْ مِنْهُ . الْغَايَةُ فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ 96 ، وَالْحِلْيَةُ 5/116 ، وَتَارِيخُ بَغْدَادِ 12/165 .

(3) الْفُصُولُ اللَّوْلُويَّةُ 316 ، وَصِفْوَةُ الْاِخْتِيَارِ 212 ، وَجَوْهَرَةُ الْأُصُولِ 264-295 ، وَالتَّلْخِيسُ 2/383 ، وَالْبَرْهَانُ 1/650 ، وَالْعُدَّةُ 3/959 ، وَالْمُعْتَمَدُ 1/142 ، وَالْإِحْكَامُ لِلْأَمَدِيِّ 2/91 ، وَالْفُصُولُ فِي الْأُصُولِ 3/193 ، وَمَنْهَاجُ الْوُصُولِ 559 ، وَتَقْوِيمُ الْأَدْلَةِ فِي أُصُولِ الْفَقْهِ 206 ، وَالتَّقْرِيبُ فِي أُصُولِ الْفَقْهِ مَسْأَلَةٌ =

نُسَخَةٌ مِنْ نُسَخِ الْمَنِّ ؛ لِعَمَلِ الصَّحَابَةِ بِحَسَبِ كُتُبِ النَّبِيِّ ﷺ : رِوَايَةً ، وَفِعْلًا .
وَقَالَ أَبُو طَالِبٍ عليه السلام ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَجُوزَانِ ، وَجُوزَ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ عليه السلام
الْعَمَلُ دُونَ الرِّوَايَةِ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ ⁽¹⁾ .

(تَنْبِيْهٌ) : هُوَ لَعَنَةُ : الْإِيقَاطُ . وَاضْطِلَاحًا : عُنْوَانُ الْبَحْثِ الْآتِي ، بِحَيْثُ يُعْلَمُ
مِنَ الْبَحْثِ السَّابِقِ إجمالًا ؛ فَرَسْمُهُ بِالتَّنْبِيْهِ ؛ لِسَبْقِ ذِكْرِهِ فِي الْأَخْبَارِ ضَمْنًا ⁽²⁾ .

الْكَلَامُ : إِمَّا إِنْشَاءً ، أَوْ خَبَرٌ : فَالْإِنْشَاءُ : لَفْظٌ مُرَكَّبٌ تَامٌّ لَا يَحْتَمِلُ الصَّدَقَ وَلَا
الْكَذِبَ ، وَمِنَهُ أَلْفَاظُ الْعُقُودِ : نَحْوُ بَعْتُ ، شَرَيْتُ ، إِنْ قَصَدَ بِهَا الْحُدُوثَ ؛ إِذْ يَحْسُنُ
مَعَ عَدَمِ الْمُخَاطَبِ ، وَلَا خَارِجَ لَهَا ، وَلَا تَحْتَمِلُ الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ ؛ بِخِلَافِ الْخَبَرِ .

(وَالْخَبَرُ هُوَ) قَدْ يُقَالُ بِمَعْنَى الْإِخْبَارِ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ : الصَّدَقُ هُوَ الْخَبَرُ عَنْ
الشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ ؛ بِدَلِيلٍ تَعْدِيَّتِهِ بَعْنُ ، وَيُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ (الْكَلَامُ) : وَهُوَ أَخْصَصُ
مِنَ اللَّفْظِ ؛ وَبِهِ تَخْرُجُ الْإِشَارَةُ ، وَالْكِتَابَةُ الْمُفِيدَةُ فَائِدَةَ الْخَبَرِ ؛ فَإِنَّهَا لَا تُسَمَّى
خَبَرًا حَقِيقَةً ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ إِذَا أُطْلِقَ فَقِيلَ : أَخْبَرَ فُلَانٌ بِكَذَا لَمْ يَسْقِ إِلَى الْفَهْمِ إِلَّا
الْكَلَامُ دُونَهُمَا . وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى غَيْرِهِ مَجَازًا . قَالَ سُؤَيْدُ بْنُ الصَّامِتِ ⁽³⁾ :

تُخَبِّرُنِي الْعَيْنَانِ مَا الْقَلْبُ كَاتِمٌ مِنْ الْغُلِّ وَالْبَغْضَاءِ بِالنَّظَرِ الشَّرِّ
وَالْمَعْرِي :

نَبِيٌّ مِنَ الْغُرَبَانِ لَيْسَ بِذِي شَرَعٍ يُخَبِّرُنَا أَنَّ الشُّعُوبَ إِلَى صَدْعٍ ⁽⁴⁾

وَالْمُسْتَبَي [ديوانه 466] :

109، والتجوير شرح التحرير 5/ 2093، ومختصر منتهى السؤل 1/ 617، وعلوم الحديث 116.

(1) ينظر المصادر السابقة .

(2) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ التَّنْبِيْهَ إِذَا مُسْتَعْمَلٌ فِيمَا تَعَلَّقَ بِهِ ضَرْبٌ مِنَ الْعِلْمِ سَابِقًا ، أَوْ كَانَ فِي حُكْمِهِ كَالْبَدِيْهِيَّاتِ . مِنْهُ .

(3) الْخَزْرَجِيُّ : شَاعِرٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِيْنَةِ ، أَذْرَكَ الْإِسْلَامَ وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ ، اِخْتَلَفَ فِي إِسْلَامِهِ . قُتِلَ قَبْلَ
الْهِجْرَةِ . ينظر الإصابة 2/ 132 .

(4) سَقَطَ الزَّنْدُ لِأَبِي الْعَلَاءِ الْمَعْرِي 234 ، وَفِيهِ : لَيْسَ عَلَى شَرَعٍ .

وَكَمْ لظَلَامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدٍ تُخْبِرُ أَنَّ الْمَانَوِيَّةَ تَكْذِبُ⁽¹⁾

(الَّذِي لَيْسَتْ بِهِ خَارِجٌ) مُتَحَقِّقٌ فِي أَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ ؛ فَيَخْرُجُ الْإِنْشَاءُ ؛ فَكُلُّ خَبَرٍ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ دَلَالَتِهِ : عَلَى حُكْمٍ ، وَنَسْبَةٍ فِي الْخَارِجِ : وَالْمَرَادُ بِالْحُكْمِ الْإِقَاعُ ، أَوْ الْإِنْتِرَاعُ : أَيِ التَّصَدِيقِ وَالْجَزْمِ بِثُبُوتِ نَسْبَتِهِ الَّتِي اشْتَمَلَ عَلَيْهَا أَوْ انْتِفَائِهَا ؛ وَلَكِنَّا نُرِيدُ بِالدَّلَالَةِ عَلَيْهِ وَجُودَهُ بِحَيْثُ لَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا بَلْ يَجُوزُ تَخَلُّفُهُ ؛ وَالدَّلَالَةُ بِحَالِهَا : كَمَا فِي خَبَرِ الْمَجْنُونِ ، وَالسَّاهِي ، وَالنَّائِمِ ، وَالشَّاكِّ مِنْ عَدَمِ الْجَزْمِ : وَسَوَاءٌ كَانَتْ كَذَلِكَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، أَوْ لَا ؛ لِأَنَّ الدَّلَالَةَ اللَّفْظِيَّةَ يَجُوزُ تَخَلُّفُ مَدْلُولِهَا عَنْهَا : بَيَّانُ ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قَامَ زَيْدٌ فَقَدْ دَلَّ هَذَا الْخَبَرُ عَلَى ثُبُوتِ الْقِيَامِ لَزَيْدٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ :

(فَإِنْ تَطَابَقَا) : أَيِ النَّسْبَةِ الَّتِي هِيَ مَدْلُولُ الْخَبَرِ وَالْخَارِجُ الْوَاقِعُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ؛ بِأَنْ كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا - (فَصِدْقٌ) : أَيِ فَالْخَبَرُ حِينَئِذٍ صِدْقٌ ، (وِلَا) يَتَطَابَقَا بِأَنْ لَا يَكُونَ زَيْدٌ قَائِمًا - (فَكَذِبٌ) : أَيِ فَالْخَبَرُ حِينَئِذٍ كَذِبٌ⁽²⁾ ؛ وَلَا عِزَّةٌ بِالْإِعْقَادِ ؛

(1) الْمَانَوِيَّةُ : نِسْبَةٌ إِلَى مَانِي بْنِ وَايٍ أَوْ ابْنِ فَاتِكِ الثَّنَوِيِّ : حَكِيمٌ سِرْيَانِيٌّ ، ظَهَرَ زَمَنَ سَابُورَ بْنِ أَرْدَشِيرَ ، ادَّعَى الْجُبُوَّةَ ؛ فَخَالَفَتْهُ الْمَجُوسُ ؛ فَقَتَلَتْهُ بِهَرَامَ بْنِ هُرْمَزَ بْنِ سَابُورَ «بَعْدَ مَوْلِدِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ» . ينظر الملل والنحل : للإمام المهدي 68 ، والشهرستاني 70/2 بهامش الفصل لابن حزم ، والمغني في أبواب التوحيد والعدل (الفرق غير الإسلامية) 10. تَزَعُمُ الْمَانَوِيَّةُ أَنَّ صَانِعَ الْعَالَمِ اثْنَانِ : فَاعِلُ الْخَيْرِ نُورٌ ، وَفَاعِلُ الشَّرِّ ظُلْمَةٌ ؛ وَهُمَا قَدِيمَانِ لَا يَزَالَانِ ، وَلَكِنْ يَزَالَا : حَسَّاسَيْنِ ، سَمِيعَيْنِ ، بَصِيرَيْنِ ، مُتَصَادِفَيْنِ فِي الْأَفْعَالِ : فَجَوْهَرُ النُّورِ حَسَنٌ نَبِيٌّ ، وَنَفْسُهُ خَيْرَةٌ حَلِيمَةٌ نَفَّاعَةٌ : مِنْهَا السُّرُورُ وَالصَّلَاحُ ، وَجَوْهَرُ الظُّلْمَةِ يَضِدُّ ذَلِكَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(2) وَلَا يَرِدُ الدَّوْرُ الْمَشْهُورُ عَلَى حَدِّ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ بِأَنَّهُ مُطَابَقَةُ الْخَبَرِ وَعَدَمُهَا . وَجَهُ الدَّوْرَانِ : الْخَبَرُ هُوَ الْكَلَامُ الْمُحْتَمِلُ لِلصَّدَقِ وَالْكَذِبِ ، وَقَدْ تَقَصَّى عَنْهُ سَعْدُ الدِّينِ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ الْخَبَرَ بِمَعْنَى الْكَلَامِ الْمُخْبَرِ بِهِ ، وَبِمَعْنَى الْإِنْجَارِ ، قَالَ : وَأَيْضًا فَإِنَّ الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ يُوصَفُ بِهِمَا الْكَلَامُ وَالْمُتَكَلِّمُ ، وَالْمَذْكُورُ فِي تَعْرِيفِ الْخَبَرِ صِفَةُ الْكَلَامِ بِمَعْنَى مُطَابَقَةِ نَسْبَتِهِ ، وَزُدَّ بِمَا حَاصِلُهُ أَيْضًا أَنَّ الْخَبَرَ وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ : أَيِ الْكَلَامِ الْمُخْبَرِ بِهِ وَبِمَعْنَى الْإِنْجَارِ أَيْضًا ؛ فَتَعَدُّوهُ الْإِسْتِعْمَالَ تَوْسِيعٌ لِذَاتَةِ الدَّوْرِ لَا غَيْرُ . تمت منه . وينظر شرح مختصر المنتهى الأصولي 2/384 .

لِلْإِجْمَاعِ عَلَى تَضَدِّيقِ الْكَافِرِ إِذَا قَالَ : الْإِسْلَامُ حَقٌّ ؛ مَعَ مُخَالَفَتِهِ اعْتِقَادَهُ ، وَتَكْذِيبِهِ إِذَا قَالَ : الْإِسْلَامُ بَاطِلٌ ؛ مَعَ مُطَابَقَتِهِ لِاعْتِقَادِهِ ؛ فَلَوْ كَانَ لِلْإِعْتِقَادِ أَوْ عَدَمِهِ مَدْخَلٌ فِي تَحَقُّقِ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ - لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ .

وَأَمَّا قَوْلُ عَائِشَةَ وَقَدْ سَمِعَتْ بِخَبَرٍ رَوَاهُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ : «وَاللَّهِ مَا صَدَقَ وَلَا كَذَبَ»⁽¹⁾ - فَمُعَارَضٌ بِمَا رُوِيَ عَنْهَا أَيُّضًا أَنَّهُمَا قَالَتْ : «فَلَا نُكْذِبُ وَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يَكْذِبُ» ! عَلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُمَا أَرَادَتْ ، وَلَا كَذَبَ تَعَمُّدًا ؛ تَحْسِينًا لِلظَّنِّ بِالرَّأْيِ ؛ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ⁽²⁾ .

وَالْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَالِاخْتِجَاجُ وَاسِعٌ مَبْسُوطٌ فِي الْمُطَوَّلَاتِ .
قَالَ الْعَصْدُ : وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَفْظِيَّةٌ لَا يُجْدِي الْإِطْنَابُ فِيهَا كَثِيرٌ نَفْعٌ . انتهى⁽³⁾ .
وفيه أَنَّهُ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامٌ لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ مُتَبَايِنَةٌ : كَالْحُسْنِ ، وَالْقُبْحِ ، وَالتَّغْلِيْقِ لِنِكَاحٍ أَوْ طَلَاقٍ ، أَوْ بَيْعٍ ، أَوْ غَيْرِهَا عَلَى أَحَدِهِمَا .

(وَيُسَمَّى الْخَبَرُ) عِنْدَ النُّحَاةِ (جُمْلَةً) : اِسْمِيَّةٌ إِنْ صُدِّرَتْ بِاسْمٍ ، وَفِعْلِيَّةٌ إِنْ صُدِّرَتْ بِفِعْلٍ . (وَقَضِيَّةٌ) عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ ؛ لِأَنَّهُ يُقْضَى فِيهَا بِتَنْفِيٍّ ، أَوْ إِنْثَابٍ : فَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ فِيهَا بِبُيُوتِ شَيْءٍ لِّشَيْءٍ أَوْ نَفْيِهِ عَنْهُ - فَالْقَضِيَّةُ حَمَلِيَّةٌ : الْأُولَى مُوجِبَةٌ ، وَالثَّانِيَّةُ سَالِبَةٌ ؛ وَسُمِّيَتْ حَمَلِيَّةً لِتَحَقُّقِ مَعْنَى الْحَمْلِ فِي الْمَوْجِبَةِ ، وَأَمَّا السَّالِبَةُ

(1) هكذا في شرح الغاية 7/2 : وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْمُهَدِّي، وَابْنُ الْحَاجِبِ : «مَا كَذَبَ وَلَكِنَّهُ وَهَمٌ» ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْوَهْمَ مَا لَيْسَ عَنْ اعْتِقَادٍ ، وَإِنْ خَالَفَ الْوَاقِعَ لَيْسَ بِكَذِبٍ . حاشية سيلان 7/2 ، والمنهاج 468 .

(2) وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي مِثْلِ ضَرْبَتِ ، وَأَمَّا فِي : مِثْلِ عَلِمْتُ فِيهِ إِشْكَالٌ ؛ لِأَنَّ حُصُولَ الْعِلْمِ فِي النَّفْسِ هُوَ نَفْسٌ اعْتِقَادِيَّةٌ حُصُولُهُ ضَرُورَةٌ عَدَمُ امْتِنَاعِهَا عَنْ قَبُولِ مَا اكْتَسَبَهُ الْعَقْلُ أَوْ الْحِسُّ أَوْ الْوَهْمُ ؛ فَقَبُولُهَا هُوَ نَفْسٌ الْإِعْتِقَادِ ؛ وَالْإِعْتِقَادُ هُوَ نَفْسٌ حُصُولُ الْعِلْمِ ؛ فَالْإِعْتِقَادُ هُوَ نَفْسٌ مَا فِي الْوَاقِعِ ؛ وَالْجَوَابُ أَنَّا لَا نَحْكُمُ بِصِدْقِ الْخَبَرِ بِاعْتِبَارِ مُطَابَقَتِهِ لِمَا فِي النَّفْسِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ اعْتِقَادٌ بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ الْوَاقِعُ . وَكَذَا لَوْ قَالَ : عَلِمْتُ وَلَيْسَ فِي نَفْسِهِ عِلْمٌ لَا يُحْكَمُ بِكَذِبِهِ ؛ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُحَالَفَةً لِاعْتِقَادٍ ، بَلْ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُحَالَفَةً لِمَا فِي الْوَاقِعِ . ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ . تمت منه .

(3) شرح مختصر المنتهى الأصولي 396/2 ، وشرح الغاية 7/2 .

فَمَحْمُولَةٌ عَلَيْهَا : إِمَّا لِمُشَابَهَتِهَا إِيَّاهَا فِي الطَّرْفَيْنِ ، أَوْ لِمُقَابَلَتِهَا إِيَّاهَا ؛ أَوْ لِأَنَّ
لَا جَزَائَهَا اسْتِعْدَادَ قَبُولِ الْحَمْلِ .

وَأَجْزَاؤُهَا ثَلَاثَةٌ : مُحْكَمٌ عَلَيْهِ وَيُسَمَّى مَوْضُوعًا ؛ لِأَنَّهُ وَضِعَ لِأَن يُحْكَمَ عَلَيْهِ
بِشَيْءٍ . وَمَحْكُومٌ بِهِ وَيُسَمَّى مَحْمُولًا ؛ لِحَمْلِهِ عَلَى الْمَوْضُوعِ . وَنَسْبَةٌ بَيْنَهُمَا بِهَا
تَرْتِيبُ الْمَحْمُولِ بِالْمَوْضُوعِ : وَهِيَ الْحُكْمُ بِمُتَوَرِّتِهِ لَهُ ، أَوْ تَقْيِيدِهِ عَنْهُ ، وَتُسَمَّى رَابِطَةً ؛
وَيُدَلُّ عَلَيْهَا بِنَحْوِ هُوَ ؛ وَتُسَمِّيهِ رَابِطَةً مِنْ تَسْمِيَةِ الدَّالِّ بِاسْمِ الْمَدْلُولِ ⁽¹⁾ .

وَالْمَوْضُوعُ : إِنْ كَانَ شَخْصًا مُعَيَّنًا : كَزَيْدٍ ، وَالْمُسْلِمِينَ بِلَامِ الْعَهْدِ - سُمِّيَتْ
الْقَضِيَّةُ شَخْصِيَّةً وَمَخْصُوصَةً ؛ لِأَنَّ مَوْضُوعَهَا شَخْصٌ مَخْصُوصٌ .

وَلِأَنَّهُ لَا يَكُنِ الْمَوْضُوعُ شَخْصًا مُعَيَّنًا : فَإِنْ بَيَّنَّ كَمِّيَّةُ أَفْرَادِهِ بِسُورٍ يَحْصُرُ الْقَضِيَّةَ
عَنِ الْإِهْمَالِ ، وَيُبَيِّنُ الْمَقْصُودَ مِنْهَا كَ«لَا» - فَمَخْصُورَةٌ كُلِّيَّةٌ : مُوجِبَةٌ ، أَوْ سَالِيَةٌ .

وَسُورُ الْمُوجِبَةِ : نَحْوُ «كُلُّ» مِمَّا يُفِيدُ الْإِسْتِغْرَاقَ . وَسُورُ السَّالِيَةِ «لَا شَيْءٌ» ،
و«لَا وَاحِدٌ» ، و«كُلُّ لَيْسَ» ، وَمَا أَفَادَ مَعْنَاهُ . وَإِنْ بَيَّنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا بَعْضًا -
فَجُزْئِيَّةٌ مُوجِبَةٌ ، وَسُورُهَا «بَعْضٌ» وَشَبْهُهُ . أَوْ سَالِيَةٌ ، وَسُورُهَا «لَيْسَ كُلُّ» ،
و«بَعْضٌ لَيْسَ» ، وَمَا أَفَادَ مَعْنَاهُ .

وَلِأَنَّهُ يُبَيِّنُ كَمِّيَّةُ أَفْرَادِ الْمَوْضُوعِ - فَالْقَضِيَّةُ تُسَمَّى مُهْمَلَةً ؛ لِإِهْمَالِ السُّورِ ،
وَتَلَازِمُ الْجُزْئِيَّةُ ؛ فَكُلُّ جُزْئِيَّةٍ تَصْدُقُ مُهْمَلَةً ، وَكُلُّ مُهْمَلَةٍ تَصْدُقُ جُزْئِيَّةً .

(وَلِإِذَا رُكِبَتِ الْجُمْلَةُ) : أَيُّ مَا يُسَمَّى بِالْجُمْلَةِ فِي اضْطِلَاحِ النُّحَاةِ ، أَوْ بِالْقَضِيَّةِ فِي
اضْطِلَاحِ الْمَنَاطِقَةِ مَعَ مِثْلِهَا (فِي دَلِيلٍ) : وَهُوَ الْقِيَاسُ الْمُنْطِقِيُّ - (سُمِّيَتْ) عِنْدَ
الْمَنَاطِقَةِ (مُقَدِّمَةً) مِثْلَ قَوْلِنَا : الْعَالَمُ مُتَغَيِّرٌ ؛ وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ ؛ يَشْجُ الْعَالَمُ حَادِثٌ .
وَالْمُقَدِّمَاتُ : إِنْ كَانَتْ قَطْعِيَّةً اُنْتَجَتْ قَطْعِيًّا ؛ لِأَنَّ النَّسِجَةَ لَازِمَةً لِمُقَدِّمَاتٍ
حَقَّةٍ قَطْعًا ؛ وَلَازِمُ الْحَقِّ حَقٌّ قَطْعًا ، وَإِنْ كَانَتْ ظَنِّيَّةً اُنْتَجَتْ ظَنِّيًّا .

(1) صَرَحَ بِهِ الْمُحَقِّقُ الْبَزْدَوِيُّ ، وَالشَّيرَازِيُّ . تَمَّتْ مِنْهُ .

ثُمَّ الْمُكَرَّرُ بَيْنَ الْمُقَدَّمَتَيْنِ فَصَاعِدًا يُسَمَّى حَدًّا أَوْسَطَ : كَمُتَغَيِّرٍ فِي الْمِثَالِ ؛ لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ لِنِسْبَةِ الْأَكْبَرِ إِلَى الْأَصْغَرِ ؛ فَيَكُونُ فِي الْمَعْنَى وَسَطًا⁽¹⁾ .

وَمَوْضُوعُ الْمَطْلُوبِ يُسَمَّى حَدًّا أَصْغَرَ كَالْعَالَمِ فِيهِ مَثَلًا ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ أَخْصَصَ مِنَ الْمَحْمُولِ فِي أَكْثَرِ الْمَوَادِّ ؛ وَلَا شَكَّ أَنَّ أَفْرَادَ الْأَخْصَصِ أَقَلُّ مِنْ أَفْرَادِ الْأَعَمِّ ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَفْرَادِ الْأَخْصَصِ أَفْرَادٌ لِلْأَعَمِّ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ .

وَمَحْمُولُ الْمَطْلُوبِ يُسَمَّى حَدًّا أَكْبَرَ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ أَعَمَّ مِنْ مَوْضُوعِهِ فِي الْأَغْلَبِ ؛ وَالْأَعَمُّ أَكْثَرُ أَفْرَادًا ؛ وَكُلُّ مَا هُوَ أَكْثَرُ أَفْرَادًا يَكُونُ أَكْبَرَ .

وَالْمُقَدَّمَةُ الَّتِي تَشْمَلُ الْأَصْغَرَ تُسَمَّى الصُّغْرَى ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا ذَاتُ الْأَصْغَرِ .

وَالْمُقَدَّمَةُ الَّتِي فِيهَا الْأَكْبَرُ تُسَمَّى الْكُبْرَى ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا ذَاتُ الْأَكْبَرِ .

وَالْهَيْئَةُ الْعَارِضَةُ عِنْدَ وَضْعِ الْحَدِّ الْأَوْسَطِ عِنْدَ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ - تُسَمَّى شَكْلًا : وَهُوَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ بِالتَّرْكِيبِ ؛ وَإِنَّمَا لَزِمَتْ الْمُقَدَّمَتَيْنِ الدَّلَالَةُ ؛ لِأَنَّ الصُّغْرَى بِإِغْتِبَارِ مَوْضُوعِهَا خُصُوصٌ ، وَالْكُبْرَى بِإِغْتِبَارِ مَوْضُوعِهَا عُمُومٌ ؛ وَانْدِرَاجُ الْخُصُوصِ فِي الْعُمُومِ وَاجِبٌ ؛ فَيَنْدَرِجُ مَوْضُوعُ الصُّغْرَى فِي مَوْضُوعِ الْكُبْرَى ؛ فَيُثَبِّتُ لَهُ مَا يُثَبِّتُ لَهُ : وَهُوَ مَحْمُولُ الْكُبْرَى نَفِيًا وَإِثْبَاتًا ؛ فَيَلْتَقِي مَوْضُوعُ الصُّغْرَى وَمَحْمُولُ الْكُبْرَى وَهُوَ النَّتِيجَةُ كَمَا تَقَدَّمَ .

فَالْكَلَامُ مِنْ حَيْثُ كَوْنِهِ مُطَابِقًا أَوْ لَا خَبَرٌ ، وَمِنْ حَيْثُ كَوْنِهِ مُشْتَمِلًا عَلَى الْحُكْمِ قَضِيَّةً ، وَمِنْ حَيْثُ كَوْنِهِ جُزْءًا لِلدَّلِيلِ مُقَدَّمَةً ، وَمِنْ حَيْثُ كَوْنِهِ حَاصِلًا مِنْهُ نَتِيجَةً ، وَمِنْ حَيْثُ كَوْنِهِ مَسْئُورًا عَنْهُ مَسْأَلَةً .

هَذَا وَلَمَّا كَانَ الدَّلِيلُ قَدْ لَا يَقُومُ عَلَى صِدْقِ الْمَطْلُوبِ ابْتِدَاءً بَلْ : إِمَّا عَلَى إِبْطَالِ نَقِیْضِ الْمَطْلُوبِ ؛ وَيَلْزَمُ مِنْهُ صِدْقُهُ ، وَإِمَّا عَلَى تَحَقُّقِ مَلْزُومِ صِدْقِ الْمَطْلُوبِ : وَهُوَ

(1) هَذَا التَّغْلِيلُ لِلتَّسْمِيَةِ أَوْفَقَ مِنَ التَّغْلِيلِ بِكَوْنِهِ مُتَوَسِّطًا بَيْنَ مَوْضُوعِ النَّتِيجَةِ وَمَحْمُولِهَا ؛ لِشُمُولِهِ الْأَشْكَالَ ، وَتَعَلُّقِهِ بِالْمَعْنَى ، وَإِخْصَاصِهِ مَا ذَكَرَهُ الْجُمْهُورُ بِالشَّكْلِ الْأَوَّلِ وَتَعَلُّقِهِ بِالْفُظِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، تَمَّتْ مِنْهُ .

مَا يَكُونُ الْمَطْلُوبُ عَكْسُهُ؛ فَيَلْزَمُ صِدْقُهُ - اخْتِجَإٌ إِلَى بَيَانِ التَّنَاقُضِ وَالْعَكْسِ فَقَالَ :

(وَالْتَنَاقُضُ : اخْتِلَافُ الْجُمْلَتَيْنِ) : أَيِ الْقَضِيَّتَيْنِ : يَخْرُجُ مَا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ مُطْلَقًا ،

وَالْتَنَاقُضُ بَيْنَ الْمُفْرَدَيْنِ ⁽¹⁾ ؛ فَإِنَّهُ يَقَعُ بَيْنَ الْمُفْرَدَاتِ مِثْلُهُ بَيْنَ الْجُمَلِ - (بِالنَّفْيِ

وَالْإِنْبَاتِ) بِأَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا مُثَبِّتَةً وَالْأُخْرَى مَنْفِيَّةً ، لَا يَغْيِرُهُمَا : مِنَ الْحَمَلِ ⁽²⁾ ،

وَالِاتِّصَالِ ، وَالْإِنْفِصَالِ مَثَلًا ؛ (بِحَيْثُ يَسْتَلْزِمُ لِدَاتِهِ صِدْقُ كُلِّ مِنْهُمَا كَذِبُ

الْأُخْرَى) : خَرَجَ الْاِخْتِلَافُ الَّذِي يَلْزَمُ مَعَهُ مِنْ صِدْقِ كُلِّ كَذِبِ الْأُخْرَى مِنْ

غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى ذَاتِهِ بَلْ لَوَاسِطَةٍ : مِثْلُ زَيْدٌ إِنْسَانٌ ، زَيْدٌ لَيْسَ بِنَاطِقٍ ؛ فَإِنَّ صِدْقَ

إِحْدَاهُمَا وَكَذِبَ الْأُخْرَى ؛ بِوَاسِطَةٍ أَنَّ كُلَّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ ، أَوْ لِحْصُوصِ مَادَّةٍ :

نَحْوُ كُلِّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ ، وَلَا شَيْءٍ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ ، وَنَحْوُ بَعْضِ الْإِنْسَانِ

حَيَوَانٌ ، وَبَعْضِ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ ⁽³⁾ ؛ فَإِنَّ الْكَلِمَتَيْنِ قَدْ تَكْذَبَانِ ⁽⁴⁾ : نَحْوُ كُلِّ

حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ ، وَلَا شَيْءٍ مِنَ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ ، وَالْجَزَيْتَيْنِ قَدْ يَصْدُقَانِ ⁽⁵⁾ : نَحْوُ بَعْضِ

الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ ، وَبَعْضِ الْحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ . وَقَيْدُ «لِدَاتِهِ» مَوْجُودٌ فِي التَّهْذِيبِ

وَالْغَايَةِ وَبَعْضُ نُسَخِ الْكِتَابِ ؛ لِلاِخْتِرَازِ الْمَذْكُورِ ⁽⁶⁾ ، وَمَقْفُودٌ فِي بَعْضِ نُسَخِهِ .

(1) فَإِنْ قِيلَ : الْحَدُّ حَيْثُ غَيَّرَ جَامِعٌ ؛ خَرُجَ نَحْوُ الْإِنْسَانِ وَاللَّانْسَانِ ؛ وَقَوَاعِدُ الْفَنِّ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ عَامَّةً مُنْطَبِقَةً عَلَى جَمِيعِ الْجَزْئِيَّاتِ غَيْرِ مُحْتَصَةٍ بِبَعْضِ الْمَوَادِّ دُونَ بَعْضٍ - أَجِيبُ بِأَنْ تَعْمِيمُ قَوَاعِدِ الْفَنِّ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْأَعْرَاضِ وَالْمَقَاصِدِ ؛ فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَرَضٌ يُعْتَدُّ بِهِ فِي التَّنَاقُضِ الْوَاقِعِ بَيْنَ الْمُفْرَدَيْنِ بِالْمَرَّةِ - لَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ بَلْ عَرَضُهُمْ إِنَّمَا هُوَ فِي التَّنَاقُضِ الْجَارِي بَيْنَ الْقَضَايَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ .

(2) فِي (ج) : مِنَ الْحَمَلِ ، وَالشَّرْطِ ، وَالِاتِّصَالِ ، وَالْإِنْفِصَالِ .

(3) بِمَا وَقَعَ بَيْنَ كَلِمَتَيْنِ أَوْ جُزْئِيَّتَيْنِ يَكُونُ الْمَوْضُوعُ فِيهِمَا أَحْصَ ؛ فَإِنَّ صِدْقَ إِحْدَاهُمَا وَكَذِبَ الْأُخْرَى لَا لِدَاتٍ كَوْنُهُمَا كَلِمَتَيْنِ أَوْ جُزْئِيَّتَيْنِ ؛ بَلْ لِأَنَّ سَلْبَ الْأَعْمَ عَنِ الْأَحْصَ كَاذِبٌ ؛ وَلِأَنَّهُمَا قَدْ يَحْتَلِفَانِ بِالْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ مَعَ كَذِبِهِمَا مَعًا كَالْمِثْلَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . اهـ . وَيَنْظُرُ الْحَاشِيَةُ عَلَى الْيَزِيدِيِّ 312 .

(4) لِصِدْقِ تَقْيِضِهِمَا ؛ إِذْ تَقْيِضُ الْأُولَى بَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ ، وَتَقْيِضُ الثَّانِيَةِ بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ . وَقَدْ يَصْدُقَانِ : نَحْوُ كُلِّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ ، وَلَا شَيْءٍ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ ؛ لِكُذِبِ تَقْيِضِهِمَا أَيْضًا . تَأَمَّلْ . مِنْهُ .

(5) لِكُذِبِ تَقْيِضِهِمَا أَيْضًا ؛ إِذْ تَقْيِضُ الْأُولَى لَا شَيْءٍ مِنَ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ ، وَتَقْيِضُ الثَّانِيَةِ كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ . مِنْهُ .

(6) حَاشِيَةُ الْيَزِيدِيِّ عَلَى التَّهْذِيبِ 70 ، وَقَالَ فِي شَرْحِ الشَّمْسِيَةِ 1 / 116 : التَّنَاقُضُ : اخْتِلَافُ قَضِيَّتَيْنِ

وَفِي الْمُنْتَهَى [345/1] قَالَ الْعَصْدُ: وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْيِيدِ اللَّزُومِ بِكَوْنِهِ بِالذَّاتِ ؛
دَفْعًا لَوُرُودِ: هَذَا إِنْسَانٌ ، هَذَا لَيْسَ بِنَاطِقٍ ؛ لِأَنَّ كَذِبَ كُلِّ مِنْهُمَا لَا يَلْزَمُ مِنْ
صِدْقِ الْآخَرِ بَلْ مِنْ صِدْقِهِ ، وَاسْتِلْزَامِهِ نَقِيضَ الْآخَرِ جَمِيعًا⁽¹⁾ .

وَالْعَكْسُ مَزِيدٌ فِي التَّهْذِيبِ وَالْعَايَةِ أَيْضًا⁽²⁾ : وَهُوَ احْتِرَازٌ عَنِ الْاِخْتِلَافِ الْوَاقِعِ
بَيْنَ الْمُوجِبَةِ وَالسَّالِبَةِ الْكُلِّيَّتَيْنِ ؛ لِانْتِفَاءِ لُزُومِ الصِّدْقِ فِيهِمَا ؛ لِكُذِبِهِمَا فِي بَعْضِ الْمَوَادِّ
كَمَا عَرَفْتَ ؛ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ مُسْتَدْرَكٌ ؛ لِمَا عَرَفْتَ مِنْ خُرُوجِهِ بِقَيْدِ «لِذَاتِهِ» ؛ فَتأمل .

وَالِنِّمَّا يَتَحَقَّقُ التَّنَاقُضُ مَعَ الْاِخْتِلَافِ إِيجَابًا وَسَلْبًا كَمَا ذَكَرَ فِي الْحَدِّ ، وَمَعَ
الِاتِّحَادِ فِي النَّسَبَةِ الْحُكْمِيَّةِ ؛ فَلَوْ اخْتَلَفَتْ لِاِخْتِلَافٍ فِي ذَاتِ الْمَوْضُوعِ ، أَوْ
الْمَحْمُولِ ، أَوْ فِي شَرْطٍ ، أَوْ كُلٍّ وَجُزءٍ ، أَوْ زَمَانٍ ، أَوْ مَكَانٍ ، أَوْ إِضَافَةٍ ، أَوْ قُوَّةٍ
وَفِعْلٍ - لَمْ يَتَحَقَّقْ ؛ لِأَنَّ نِسْبَةَ الْمَحْمُولِ إِلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مُغَايِرَةٌ لِنِسْبَتِهِ إِلَى
الْآخَرِ ؛ وَنِسْبَةُ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ إِلَى شَيْءٍ مُغَايِرَةٌ لِنِسْبَةِ الْآخَرِ إِلَيْهِ ؛ وَنِسْبَةُ أَحَدِ
الْأَمْرَيْنِ إِلَى الْآخَرِ بِشَرْطٍ مُغَايِرَةٌ لِنِسْبَتِهِ إِلَيْهِ بِشَرْطٍ آخَرَ .

وَعَلَى هَذَا فَمَتَى اتَّحَدَتِ النَّسَبَةُ اِلْمَحْدُ الْكُلُّ ؛ وَبِشَرْطِ الْاِخْتِلَافِ فِي الْكَمِّ : وَهُوَ
الْكُلِّيَّةُ وَالْجُزْئِيَّةُ فَيَسْتَرْطُ اخْتِلَافُهُمَا فِيهِ إِنْ كَانَا مَحْصُورَتَيْنِ⁽³⁾ :

فَنَقِيضُ الْمُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ ، وَالْعَكْسُ : نَحْوُ كُلِّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ ،
بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ حَيَوَانًا . وَنَقِيضُ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ ، وَالْعَكْسُ :

بِالِإِيجَابِ وَالسَّلْبِ بِحَيْثُ يَفْتَضِي لِذَاتِهِ أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا صَادِقَةً وَالْأُخْرَى كَاذِبَةً .

(1) يَعْني لَا يَلْزَمُ مِنْ صِدْقِ: هَذَا إِنْسَانٌ مَثَلًا كَذِبِ: هَذَا لَيْسَ بِنَاطِقٍ ، بَلْ كَذِبُهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ صِدْقِ: هَذَا
إِنْسَانٌ مَعَ اسْتِلْزَامِهِ لِصِدْقِ: هَذَا نَاطِقٌ ؛ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ لَازِمًا مِنْ آخَرَ ؛ وَمِنْ الْوَاجِبِ أَنْ
يُعْلَمَ أَنَّ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «بَلْ مِنْ صِدْقِهِ» إلخ أَنَّ الْمَلْزُومَ هُوَ الْمَجْمُوعُ مِنْ حَيْثُ هُوَ الْمَجْمُوعُ
بَلِ الْمُرَادُ أَنَّ الْمَلْزُومَ لَهُ بِإِغْتِيَارِ شَيْءٍ آخَرَ . اهـ . نَقَلْتُهُ مِنْ جَوَاهِرِ التَّحْقِيقِ .

(2) حاشية اليزدي على شرح سعد الدين على التهذيب 70 ، وشرح الغاية 1/ 109 .

(3) لَا مَحْصُورَتَيْنِ ؛ فَلَا مَعْنَى لِاسْتِرْطِاخِ اخْتِلَافِهِمَا فِيهِ . تَمَّتْ مِنْهُ .

نَحْوُ لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِشَجَرٍ ، بَعْضُ الْإِنْسَانِ شَجَرٌ .

وَأَمَّا اشْتَرَطَ ذَلِكَ ؛ لِحَوَازِ كَذِبِ الْكَلِمَتَيْنِ : نَحْوُ كُلِّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ بِالْفِعْلِ ، لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ بِالْفِعْلِ . وَصَدَقَ الْجُزْئِيَّتَيْنِ : نَحْوُ بَعْضِ الْإِنْسَانِ كَاتِبٌ ، بَعْضُهُ لَيْسَ بِكَاتِبٍ كَذَلِكَ .

(و) الْعَكْسُ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ أَحَدُ مَعْنَيْنِ : إِمَّا الْقَضِيَّةُ الْحَاصِلَةُ مِنَ التَّبْدِيلِ : كَالْخَلْقِ ، وَالنَّسَخِ كَمَا يُقَالُ مَثَلًا : عَكْسُ الْمُوجِبَةِ الْكَلِمَةِ مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ . وَإِمَّا نَفْسُ التَّبْدِيلِ : وَهُوَ (الْعَكْسُ الْمُسْتَوِي) : وَيُسَمَّى الْمُسْتَقِيمَ : أَيْ (تَحْوِيلَ جُزْئِي الْجُمْلَةِ) : أَيْ طَرَفَيْهَا الدَّكْرِيَّتَيْنِ ؛ بِأَنْ يُجْعَلَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ ثَانِيًا ، وَالثَّانِي أَوَّلًا ؛ فَلَا يَرِدُ مَا يُقَالُ : مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ طَرَفِ الْمَوْضُوعِ الذَّاتُ ، وَمِنْ طَرَفِ الْمَحْمُولِ الْمَفْهُومُ .

فَإِذَا قُلْتَ : كُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ - يَكُونُ الْمُرَادُ مِنْ طَرَفِ الْفَرَسِ أَفْرَادَهَا الْمُتَكَثِّرَةُ ، وَمِنْ طَرَفِ الْحَيَوَانِ مَفْهُومُهُ : أَغْنَى الْجِسْمَ النَّامِي الْحَسَّاسَ .

(عَلَى وَجْهِ يَصْدُقُ) : أَيْ لَوْ كَانَ الْأَصْلُ صَادِقًا - كَانَ الْعَكْسُ صَادِقًا ؛ لِأَنَّهُ لَا زِمَ لِلْقَضِيَّةِ ؛ فَإِذَا صَدَقَ الْمَلْزُومُ صَدَقَ اللَّازِمُ ؛ إِذْ قَدْ يَكْذِبُ هُوَ وَأَصْلُهُ : نَحْوُ كُلِّ إِنْسَانٍ فَرَسٌ ، وَبَعْضُ الْفَرَسِ إِنْسَانٌ ؛ فَهُمَا كَاذِبَانِ ، لَكِنْ لَوْ صَدَقَ الْأَصْلُ لَصَدَقَ ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ بَقَاءِ الصِّدْقِ لُزُومًا ؛ فَيَخْرُجُ مَا صَدَقَ مَعَ الْأَصْلِ بِحَسَبِ الْإِتِّفَاقِ دُونَ اللَّزُومِ : كَقَوْلِنَا : كُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى قَوْلِنَا : كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ ، وَلَمْ يُعْتَبَرْ بَقَاءُ الْكَذِبِ ؛ لِحَوَازِ كَذِبِ الْمَلْزُومِ دُونَ اللَّازِمِ ؛ فَإِنَّ نَحْوَ : كُلِّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ كَاذِبٌ مَعَ صَدْقِ عَكْسِهِ : وَهُوَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ .

وَلَا بُدَّ أَيْضًا مِنْ بَقَاءِ الْكِيفِ : أَيْ إِنْ كَانَ الْأَصْلُ مُوجِبًا - كَانَ الْعَكْسُ مُوجِبًا ، وَإِنْ كَانَ سَالِيًا كَانَ سَالِيًا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلِنَا : كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ لَا يَلْزِمُهُ السَّلْبُ ، وَقَوْلِنَا : لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ لَا يَلْزِمُهُ الْإِيجَابُ ؛ فَعَكْسُ الْمُوجِبَةِ : كُلِّيَّةٌ كَانَتْ أَوْ جُزْئِيَّةٌ - مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ ، وَلَا تَنعَكِسُ الْكُلِّيَّةُ كَنَفْسِهَا ؛ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ

الْمَحْمُولُ أَعَمُّ مِنَ الْمَوْضُوعِ ؛ وَلَا يَجُوزُ حَمْلُ الْأَخْصِ عَلَى كُلِّ أَفْرَادِ الْأَعَمِّ :
 نَحْوُ كُلِّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ ؛ فَلَا يَنْعَكِسُ إِلَى : كُلِّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ ، وَيَنْعَكِسُ إِلَى :
 بَعْضِ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ ، وَإِلَّا صَدَقَ نَقِيضُهُ : وَهُوَ لَا شَيْءَ مِنَ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ ،
 وَتَضُمُّهُ إِلَى الْأَصْلِ : وَهُوَ كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ فَتَجْعَلُهُ كُبْرَى ؛ وَالْأَصْلُ صُغْرَى ؛
 يَتَّبِعُ لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِإِنْسَانٍ : وَهُوَ سَلْبُ الشَّيْءِ عَنْ نَفْسِهِ .

وَعَكْسُ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ كَنَفْسِهَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَدَقَ سَلْبُ الْمَحْمُولِ
 عَنْ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْمَوْضُوعِ - صَدَقَ سَلْبُ الْمَوْضُوعِ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ
 الْمَحْمُولِ ؛ إِذْ لَوْ ثَبَتَ الْمَوْضُوعُ لِفَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْمَحْمُولِ - حَصَلَ الْمُلَاقَاةُ بَيْنَ
 الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ فِي ذَلِكَ الْفَرْدِ ؛ فَيَنْعَكِسُ لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ إِلَى :
 لَا شَيْءَ مِنَ الْفَرَسِ بِإِنْسَانٍ ؛ وَإِلَّا فَبَعْضُ الْفَرَسِ إِنْسَانٌ ، وَيَنْعَكِسُ إِلَى : بَعْضُ
 الْإِنْسَانِ فَرَسٌ ؛ هَذَا خُلْفٌ . أَوْ يَجْعَلُهَا صُغْرَى لِلْأَصْلِ يَتَّبِعُ بَعْضُ الْفَرَسِ لَيْسَ
 بِفَرَسٍ : وَهُوَ سَلْبُ الشَّيْءِ عَنْ نَفْسِهِ . وَلَا عَكْسٌ لِلْجُزْئِيَّةِ السَّالِبَةِ ؛ إِذْ لَوْ صَحَّ
 لَصَدَقَ كُلَّمَا صَدَقَ الْأَصْلُ ؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ فَإِنَّهَا تَصْدُقُ السَّالِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ فِي
 قَضِيَّةٍ مَوْضُوعُهَا أَعَمُّ مِنْ مَحْمُولِهَا ؛ وَلَا يَصْدُقُ عَكْسُهَا - وَإِنْ صَدَقَ فِي قَضِيَّةٍ
 بَيْنَ مَوْضُوعِهَا وَمَحْمُولِهَا تَبَايُنٌ كُلِّيٌّ ، أَوْ عُمُومٌ مِنْ وَجْهِ (1) .

(وَعَكْسُ النَّقِيضِ) يُطْلَقُ أَيْضًا وَيُرَادُ بِهِ الْقَضِيَّةُ نَفْسُهَا ؛ وَيُرَادُ بِهِ : (جَعْلُ نَقِيضِ
 كُلِّ مِنْهُمَا) : أَيِ مِنَ الْجُزْئِيَّاتِ (مَكَانَ الْآخَرِ) (2) مَعَ بَقَاءِ الصَّدَقِ وَالْكَيفِ أَيْضًا :
 وَالْمُرَادُ مِنْهَا مَا عَرَفْتَ فِي تَعْرِيفِ الْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ .

وَحُكْمُ الْمُوجِبَاتِ : كُلِّيَّةٌ أَوْ جُزْئِيَّةٌ حُكْمُ السَّائِلِ فِي الْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ :

(1) مِثَالُ الْأَوَّلِ : بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ ، بَعْضُ الْحَجَرِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ . وَمِثَالُ الثَّانِي : بَعْضُ الْحَيَوَانِ
 لَيْسَ بِأَبْيَضٍ ، وَبَعْضُ الْأَبْيَضِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ .

(2) وَهَذَا الْحَدُّ أَوَّلَى مِنْ حَدِّ السَّعْدِ لَهُ فِي التَّهْذِيبِ 14 وَصَاحِبِ الْغَايَةِ 1/ 114 فِيهَا : بِأَنَّهُ تَبْدِيلُ نَقِيضِ الطَّرَفَيْنِ مَعَ
 بَقَاءِ الصَّدَقِ وَالْكَيفِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْقُصُورِ ؛ إِذْ لَا يَكْفِي مَجْرَدُ التَّبْدِيلِ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْجَعْلِ الْمَذْكُورِ . مِنْهُ .

فَالْمُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ تَنَعَّكُسُ كَنَفْسِهَا : مَثَلًا يَنَعَّكُسُ كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ إِلَيَّ : كُلُّ لَا حَيَوَانٌ لَا إِنْسَانٌ وَإِلَّا فَبَعْضُ لَا حَيَوَانٌ لَيْسَ لَا إِنْسَانٌ ؛ وَيَسْتَلْزِمُ بَعْضُ لَا حَيَوَانٌ إِنْسَانٌ ؛ وَيَنَعَّكُسُ بِالْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ إِلَيَّ : بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَا حَيَوَانٌ ، وَقَدْ كَانَ كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ ؛ هَذَا خُلْفٌ ، أَوْ يُضْمُّ إِلَى الْأَصْلِ هَكَذَا : بَعْضُ لَا حَيَوَانٌ إِنْسَانٌ ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ يَنْتُجُ بَعْضُ لَا حَيَوَانٌ حَيَوَانٌ وَهُوَ مُحَالٌ .

وَلَا عَكْسَ لِلْمُوجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ ؛ لِصِدْقِ : بَعْضُ الْحَيَوَانِ لَا إِنْسَانٌ ، وَكَذِبِ : بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَا حَيَوَانٌ .

وَالسَّالِيَةُ : كُلِّيَّةٌ كَانَتْ أَوْ جُزْئِيَّةٌ تَنَعَّكُسُ إِلَى السَّالِيَةِ الْجُزْئِيَّةِ مَثَلًا إِذَا صَدَقَ : لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ فَلْيَصْدُقْ لَيْسَ بَعْضُ لَا إِنْسَانٌ لَا حَيَوَانٌ ، وَإِلَّا فَكُلُّ لَا إِنْسَانٌ لَا حَيَوَانٌ وَيَنَعَّكُسُ بِعَكْسِ التَّقْيِضِ إِلَيَّ : كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ ؛ وَقَدْ كَانَ الْأَصْلُ لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ .

وَالسَّالِيَةُ الْكُلِّيَّةُ لَا تَنَعَّكُسُ كَنَفْسِهَا ؛ لِصِدْقِ : لَا شَيْءَ مِنْ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ ، وَكَذِبِ : لَا شَيْءَ مِنْ أَلَّا فَرَسٍ لَا إِنْسَانٌ ؛ لِأَنَّ مِنْ أَفْرَادِ أَلَّا فَرَسٍ إِنْسَانًا ، وَهُوَ يَلْزِمُ أَنْ يَصْدُقَ سَلْبُ أَلَّا إِنْسَانٌ عَنْهُ وَهُوَ بَاطِلٌ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

فصل : [الإجماع]

(و) الدَّلِيلُ الثَّلَاثُ هُوَ الْإِجْمَاعُ : وَهُوَ لَعَنَةُ الْعَزْمِ ؛ قَالَ اللَّهُ حِكَايَةً : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ [يونس : 71] : أَيِ اغْزِمُوا ، وَقَالَ ﷺ : « لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصَّوْمَ مِنَ اللَّيْلِ »⁽¹⁾ : أَيِ لَمْ يَعْزِمْ وَيَقْطَعْ بِالْيَقِينَةِ . وَالْإِتِّفَاقُ ، وَالْإِنْضِمَامُ أَيْضًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : أَجْمَعَ الرَّجُلُ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ غَيْرُهُ فَصَارَ ذَا جَمْعٍ : كَأَثَمَرَ ، وَالْبَنَ : أَيِ

(1) النسائي 4 / 197 رقم 68 .

صَارَ ذَا تَمَرٍ وَلَبَنٍ ؛ وَمِنْهُ : أَجْمَعَ الْقَوْمُ عَلَى كَذَا : أَيِ اتَّفَقُوا عَلَيْهِ ⁽¹⁾ .
وَأَمَّا فِي اضْطِلَاحِ أَهْلِ الشَّرْعِ : فَإِنَّهُ عَامٌّ ، وَخَاصٌّ : **فَالْعَامُّ :** (هُوَ اتِّفَاقُ) جَمِيعِ
(الْمُجْتَهِدِينَ) فِيمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ : قَوْلًا ، أَوْ فِعْلًا ، أَوْ اعْتِقَادًا ، أَوْ غَيْرُهُ ، وَلَوْ
عَبِيدًا ، أَوْ نِسَاءً ؛ إِذْ لَمْ يَفْصِلِ الدَّلِيلُ . وَلَا يَنْعَقِدُ مَعَ خِلَافٍ أَحَدٍ يَمْنُ ذِكْرُ .
وَيَشْتَمِلُ مُجْتَهِدِ التَّابِعِينَ ؛ لِذَلِكَ وَلَا شَيْهَارٍ انْتِصَابِهِمْ لِلْفُتَيْيَا ، وَاقْتِعَادِهِمْ دَسْتِ
الْعُلَمَاءِ : [أَيِ مَرْبِّيهِمْ] ⁽²⁾ : كَمَا رُوِيَ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَجَعَ إِلَى الْحَسَنِ ، وَابْنِ عُمَرَ :
سُئِلَ عَنْ فَرِيضَةٍ ؛ فَقَالَ : سَلُوا سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ ؛ فَإِنَّهُ أَعْلَمُ بِهَا ، وَسُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ
النَّذْرِ بِذَبْحِ الْوَلَدِ ؛ فَقَالَ مُشِيرًا إِلَى سُؤَالِ مُسْرُوقٍ ، ثُمَّ أَتَاهُ السَّائِلُ بِجَوَابِهِ فَتَابَعَهُ ⁽³⁾ .
وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام) جَعَلَ شَرْيَحًا عَلَى وَلَايَةِ الْقَضَاءِ ؛ وَكَانَ يَحْكُمُ بِاجْتِهَادِهِ فِي
زَمَانِهِ ، وَكَذَلِكَ عُمَرُ ؛ فَإِنَّهُ بَعَثَهُ لِلْقَضَاءِ فِي الْكُوفَةِ وَلَمْ يَغْتَرِضَاهُ فِيمَا خَالَفَهُمَا فِيهِ
بِاجْتِهَادِهِ ⁽⁴⁾ إِلَّا غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْوَقَائِعِ الَّتِي لَا تُحْصَى كَثَرَةٌ ؛ فَتَسْوِغُ الصَّحَابَةِ
اجْتِهَادَ غَيْرِهِمْ دَلِيلٌ اعْتِبَارُهُ .

وَوَظَاهِرُ الْعِبَارَةِ يَشْتَمِلُ مُجْتَهِدِي الْجَنِّ ! وَهُوَ خِلَافُ الصَّحِيحِ ؛ لِتَعَدُّ عِرْفَانِ مَا
عِنْدَهُمْ ؛ وَقَدْ كُلَّفْنَا الْعَمَلَ بِهِ ؛ فَيُؤَدِّي اعْتِبَارُهُمْ إِلَى التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يُطَاقُ ،
وَلَا يَجُوزُ . وَأَمَّا فِي حَقِّهِمْ فَيُعْتَبَرُ مُجْتَهِدُونَا ؛ لِإِمْكَانِ الْإِطْلَاعِ مِنْهُمْ .

(1) شرح الغاية 1/ 490 ، والكاشف 133 .

(2) وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ . وَذَهَبَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ وَرَوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ - إِلَيَّ أَنَّهُ لَا يُعْتَدُ بِقَوْلِ التَّابِعِيِّ مَعَ
الصَّحَابَةِ ؛ وَبِهِ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْمٍ ، وَحَكَاةُ الْبَاجِيِّ عَنْ ابْنِ خُوَازِمٍ مُسْتَدَادَ مَنْ
الْمَالِكِيَّةِ . يَنْظُرُ مَخْتَصَرَ مَنْتَهَى ابْنِ الْحَاجِبِ 1/ 454 ، وَالْمُعْتَمَدُ 2/ 33 ، وَصِفْوَةُ الْاِخْتِيَارِ 249 ،
وَالْبَرْهَانُ 1/ 722 ، وَالْمُسْتَصْفَى 1/ 346 ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ 6/ 35 ، وَإِحْكَامُ الْفُصُولِ 1/ 470 ، وَاللَّامِعُ
188 ، وَالتَّقْرِيبُ مَسْأَلَةٌ رَقْمُ 148 ، وَالْعُدَّةُ 4/ 1090 ، وَالْوَصُولُ إِلَى الْأَصُولِ 2/ 92 .

(3) يَنْظُرُ تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ 2/ 11 ، وَالْوَصُولُ إِلَى عِلْمِ الْأَصُولِ 2/ 80 ، وَالْفُصُولُ فِي عِلْمِ الْأَصُولِ 3/ 333 .

(4) جَاءَ فِي رِسَالَةِ عُمَرَ إِلَى شُرَيْجٍ : فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي الشَّيْءِ فَاجْتِهَدْ رَأْيَاكَ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ 1/ 60 .

وَقَوْلُ بَعْضِ الشُّرَاحِ : إِنَّ ظَاهِرَهُ يَقْضِي بِأَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ بِدُونِ أَقْلِ الْجَمْعِ فِيهِ ⁽¹⁾ ؛
لِأَنَّ «أَلَ» جِنْسِيَّةٌ مُبْطِلَةٌ لِمَعْنَى الْجَمْعِيَّةِ كَمَا ذَكَرُوا فِي ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾
[آل عمران : 134] ⁽²⁾ إِلَّا أَنَّ لَفْظَ «اتِّفَاقٍ» مُشْعِرٌ بِأَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بِاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا ، لَكِنَّهُ
يَكُونُ حُجَّةً حَيْثُ لَمْ يَبْقَ إِلَّا مُجْتَهِدٌ ؛ لِمَضْمُونِ دَلِيلِ الْإِجْمَاعِ : وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ
الْحَقُّ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ ؛ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ حَقًّا لَحَوْلَفَ مَضْمُونُ السَّمْعِيِّ .

(الْعُدُولُ) فلا يُعْتَبَرُ كَافِرُ التَّصْرِيحِ وَفَاسِقُهُ ؛ قَالَ فِي الْفُصُولِ [251] : إِجْمَاعًا ،
وَكَذَا الْمَتَاوَلُ عِنْدَ جُمْهُورِ أَيْمَتِنَا عليهم السلام ؛ وَلِذَا إِنَّ الْأُمَّةَ إِذَا اخْتَلَفَتْ عَلَى قَوْلَيْنِ ثُمَّ
فَسَقَتْ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ - صَارَ إِجْمَاعًا فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
وَلَعَلَّ تَرَدُّدَ الْمُصَنِّفِ فِي قَبُولِ رِوَايَتِهِ يَأْتِي هُنَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ) : فَيَخْرُجُ الْمُجْتَهِدُونَ مِنْ أَرْبَابِ الشَّرَائِعِ السَّالِفَةِ ؛ فَهُوَ
مِنْ خَوَاصِّ هَذِهِ الْأُمَّةِ ، (فِي) أَيِّ (عَصْرِ) ؛ فَيَنْدَرِجُ فِيهِ اتِّفَاقُ مُجْتَهِدِي كُلِّ
عَصْرٍ ؛ وَلَوْ لَمْ يُذَكَّرْ لَأَوْهَمَ أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بِاتِّفَاقِ مُجْتَهِدِي جَمِيعِ الْأَعْصَارِ إِلَى
يَوْمِ الْقِيَامَةِ ؛ لِغُمُومِ لَفْظِ الْمُجْتَهِدِينَ ، (عَلَى) أَيِّ (أَمْرِ) ؛ فَيَشْمَلُ الدِّينِيَّ :
كَالصَّلَاةِ ، وَالزَّكَاةِ ، وَالِدُّنْيَا : كَتَذْيِيرِ الْجُيُوشِ وَالْحُرُوبِ ، وَأَمْرِ الرِّعْيَةِ .
وَزَظَاهِرُ الْعِبَارَةِ جَوَازُ انْعِقَادِهِ فِي زَمَنِهِ عليه السلام كَمَا نَقَلَ الْقَرَأْفِيُّ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ⁽³⁾ ،

(1) كَأَنَّهُ يُبَشِّرُ إِلَى الْعَلَامَةِ ابْنَ حَابِسٍ ؛ إِذْ قَالَ : وَلَا يُشْتَرَطُ عَدَدُ التَّوَاتُرِ فِي الْمُجْتَهِدِينَ ، وَأَقْلُ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ .
الأنوار 94 . قَالَ فِي الْفُصُولِ 247 : فَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ إِلَّا مُجْتَهِدٌ - فَحُجَّةٌ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : وَلَا أَظُنُّ
قَوْلَهُ وَحْدَهُ يُسَمَّى إِجْمَاعًا ، وَيُشْعِرُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ . وَيَنْظُرُ الْكَاشِفُ 134 ، وَتَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ 13 / 2 .
(2) قَالَ فِي الْكَشَافِ 1 / 416 : يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ لِلْجِنْسِ ؛ فَيَتَنَاوَلُ كُلُّ مُحْسِنٍ ؛ وَيَدْخُلُ تَحْتَهُ هَؤُلَاءِ
الْمَذْكُورُونَ ، وَأَنْ تَكُونَ لِلْعَهْدِ ؛ فَتَكُونَ إِشَارَةً إِلَى هَؤُلَاءِ . قُلْتُ : أَيُّ «الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ»
وَالْكَعْظَمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿﴾ [آل عمران : 134] .

(3) فِي الْأَصْلِ : عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ ؛ وَالصَّوَابُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يُونُسَ الشَّيرَازِيُّ . وَلِدَ سَنَةَ
393 هـ . فَقِيهٌ شَافِعِيٌّ أَصُولِيٌّ مُنَاطِرٌ . تُوفِّيَ 476 هـ . لَهُ الْمُهَذَّبُ فِي الْفِقْهِ ، وَالتُّكْتُ فِي الْمَسَائِلِ
الْمُخْتَلَفِ فِيهَا ، وَالتَّبَصُّرَةُ ، وَاللُّمْعُ ، وَشَرْحُ اللَّمْعِ ، وَغَيْرُهَا .

وَابْنُ بَرْهَانَ⁽¹⁾؛ لِأَنَّ عُمُومَ أَدْلَتِهِ مُتَنَاوِلٌ لِمَا فِي زَمَانِهِ وَبَعْدِهِ . وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ بَعْدَهُ عليه السلام؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي عَصْرِهِ عليه السلام : فَإِنْ وَافَقَهُمْ فَالْحُجَّةُ قَوْلُهُ ، أَوْ فَعْلُهُ ، أَوْ تَقْرِيرُهُ . وَإِنْ خَالَفَهُمْ فَلَا اعْتِبَارَ لِقَوْلِهِمْ ذُوئُهُ ؛ مَعَ امْتِنَاعِهِ مِنْهُمْ .
وَالْخَاصُّ : هُوَ اتِّفَاقُ مُجْتَهِدِي عِتْرَةِ الرَّسُولِ عليه السلام بَعْدَهُ فِي عَصْرِ عَلَى أَمْرٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُمْ .

(و) قَدْ فُهِمَ مِنَ الْحَدِّ مَا هُوَ (الْمُخْتَارُ) عِنْدَ أَيْمَتِنَا عليهم السلام ، وَالْجُمْهُورِ مِنْ (أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي انْعِقَادِهِ) ، وَصَيُورَتِهِ حُجَّةٌ : 1 - عَدَدُ التَّوَاتُرِ . 2 - وَلَا (انْقِرَاضُ الْعَصْرِ) : أَيَّ عَصْرِ الْمُجْمَعِينَ ؛ فَلَوْ انْعَقَدَ وَلَوْ حِينًا يَسِيرًا لَمْ يَجْزِ لَهُمْ وَلَا لِغَيْرِهِمْ مُخَالَفَتُهُ . وَقَالَ ابْنُ حَنْبَلٍ ، وَابْنُ فُورَكٍ : بَلْ يُشْتَرَطُ⁽²⁾ .

قُلْنَا : لَمْ تَفْصِلْ أَدْلَتَهُ بَيْنَ مَا انْقَرَضَ عَصْرُهُ ، وَمَا لَمْ يَنْقَرِضْ ؛ وَلَئِنَّهُ يَلْزَمُ أَلَّا يَنْعَقِدَ إِجْمَاعٌ ؛ لِتَدَاخُلِ الْقُرُونِ . 3 - (وَلَا كَوْنُهُ لَمْ يَسْبِقْهُ) : أَيَّ الْإِجْمَاعِ (خِلَافُ) مُسْتَقَرٍّ مِنَ الْمُجْمَعِينَ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ ؛ فَإِجْمَاعُهُمْ وَإِجْمَاعُ غَيْرِهِمْ عَلَى أَحَدِ قَوْلَيْهِ ، أَوْ أَقْوَالِهِ ، أَوْ عَلَى غَيْرِهَا - صَحِيحٌ مَا لَمْ يُجْمَعْ أَهْلُ الْخِلَافِ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الْقَوْلِ بِغَيْرِهَا ، وَإِلَّا امْتَنَعَ ؛ لِمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ امْتِنَاعِ الْإِجْمَاعِ بَعْدَ الْإِجْمَاعِ عَلَى خِلَافِهِ . وَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ ، وَابْنُ حَنْبَلٍ⁽³⁾ ، وَالْجَوْوِينِيُّ ، وَالْعَزَائِيُّ ،

(1) ذَكَرَ ذَلِكَ فِي تَنْقِيحِ الْفُصُولِ 247/1 . وَتَأَقَّصَ ذَلِكَ الْقَرَأِيُّ فِي كِتَابِ نَوَائِسِ الْأُصُولِ 6/2617 : قَالَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ : لَا يَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ فِي زَمَانِهِ عليه السلام . وَقَالَ ابْنُ بَرْهَانَ : لَا يَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ فِي زَمَانِهِ . قَالَ فِي الْبَحْرِ 4/454 اسْتَشْكَلَ الْقَرَأِيُّ فِي شَرْحِ التَّنْقِيحِ 247/1 هَذَا الْحُكْمَ . وَنُقِلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ وَابْنِ بَرْهَانَ جَوَازُ انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ فِي زَمَانِهِ . وَقَالَ : وَالَّذِي وَجَدْتُهُ فِي الْأَوْسَطِ لِابْنِ بَرْهَانَ فِي الْكَلَامِ عَلَى حُجَّةِ الْإِجْمَاعِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ حُجَّةً بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ عليه السلام .

(2) وَلِلْبَعْضِ تَفْصِيلٌ . قَالَ الْجَوْوِينِيُّ : يُشْتَرَطُ الْإِنْقِرَاضُ إِذَا حَصَلَ الْإِجْمَاعُ عَنْ قِيَاسٍ . يَنْظُرُ الْمُعْتَمِدُ 41/2 ، وَالْمُسْتَصْفَى 1/360 ، وَالْبَرْهَانَ 1/693 ، وَالْإِحْكَامَ لِلْأَمْدِيِّ 1/231 ، وَالرَّدُّودَ وَالنَّقُودَ 1/564 ، وَالْبَحْرَ الْمُحِيطَ 6/490 ، وَشَرَحَ الْكَوْكَبَ 2/246 ، وَأُصُولَ السَّرْحَسِيِّ 1/315 ، وَشَرَحَ مُخْتَصَرَ الرُّوضَةِ 3/827 ، وَالتَّمْهِيدَ 3/447 ، وَالْكَافِي شَرَحَ الْبَزْدَوِيِّ 3/1611 ، وَالْفُصُولَ مِنَ الْأُصُولِ 1/473 .

(3) قُلْتُ : الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا مِنْ ابْنِ حَنْبَلٍ عَلَى جِهَةِ الْفَرَضِ فَقَطْ ؛ لِقَوْلِهِ بِامْتِنَاعِهِ عَادَةً ؛ نُقِلَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ :

وَالصَّيرِفِيُّ⁽¹⁾ : إِنَّهُ يَمْتَنِعُ⁽²⁾ ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ السَّابِقَ يَتَضَمَّنُ الْإِجْمَاعَ عَلَى حَقِّيَّةِ كُلِّ مَنْ أَقْوَالِهِ ؛ فَلَا تَتَقَلَّبُ هِيَ أَوْ بَعْضُهَا خَطَأً ؛ إِذْ يُعَوِّدُ ذَلِكَ عَلَى كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً قَطْعِيَّةً بِالنَّقْضِ .

قُلْنَا : لَا نَسْلَمُ تَضَمُّنَهُ الْإِجْمَاعَ بَلْ مَسْكُوتٌ عَنْهُ ؛ وَكُلُّ فِرْقَةٍ مُجَوِّزُ مَا تَقُولُ وَتَنْهِي الْآخَرَ ؛ وَلَوْ سَلِمَ فَمَشْرُوطٌ أَلَّا يَقَعَ إِجْمَاعٌ عَلَى خِلَافِهِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ قَدْ وَقَعَ ؛ وَالْوُقُوعُ فَرْعُ الْجَوَازِ ؛ فَإِنَّهُ ذُكِرَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ : اخْتَلَفَ عَلِيٌّ وَعُثْمَانُ وَهُمَا بِعُسْفَانَ فِي الْمُنْتَعَةِ ؛ فَقَالَ عَلِيٌّ عليه السلام : مَا تَرِيدُ ؟ ! أَتَنْهَى عَنْ أَمْرِ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ؟ ! فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَلِيٌّ عليه السلام أَهْلَ بِهِمَا جَمِيعًا⁽³⁾ .

قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي شَرْحِ السُّنَّةِ [44/4] : هَذَا خِلَافٌ مَحْكِيٌّ ، وَأَكْثَرُ الصَّحَابَةِ عَلَى جَوَازِهَا ، وَاتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَيْضًا : اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى : جَوَازِ الْإِفْرَادِ ، وَالتَّمَتُّعِ ، وَالْقِرَانِ .

4- (و) الْمُحْتَارُ عِنْدَ أَيْمَتِنَا عليهم السلام وَالْجُمْهُورِ أَيْضًا (أَنَّهُ) لَا يَصِحُّ أَنْ يُجْمَعُوا جِزَافًا لَا عَنْ مُسْتَنَدٍ ، بَلْ (لَا بُدَّ لَهُ) : أَيُّ الْإِجْمَاعِ (مِنْ مُسْتَنَدٍ) : دَلِيلٍ ، أَوْ أَمَارَةٍ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ⁽⁴⁾ مُحْتَجًّا بِأَنَّهُ لَوْ اِخْتِيجَ إِلَيَّ مُسْتَنَدٌ لَأَسْتَعْنِي عَنْهُ بِالْمُسْتَنَدِ ؛ فَيَعْرِى

مَنْ ادَّعَى وُجُودَ الْإِجْمَاعِ فَهُوَ كَاذِبٌ ؛ لِإِنِّشَارِ أَهْلِهِ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ ، أَوْ خِفَاءِ بَعْضِهِمْ ، أَوْ رُجُوعِهِ قَبْلَ فِتْوَى الْآخَرِ فَبَاطِلٌ انْعِقَادُ الْإِجْمَاعِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، تَمَّتْ مِنْهُ .

(1) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّيرِفِيُّ الْبَغْدَادِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ : فَقِيهٌ ، أَصُولِيٌّ ، مُتَكَلِّمٌ ، مُحَدِّثٌ . تُوُوِّيَ سَنَةَ 330 هـ . لَهُ شَرْحُ رِسَالَةِ الشَّافِعِيِّ ، وَكِتَابُ فِي الْإِجْمَاعِ ، وَكِتَابُ الشُّرُوطِ . طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ 3/ 186 ، وَالْإِعْلَامُ 6/ 224 .

(2) أَيُّ يَصِحُّ اتِّفَاقُ أَهْلِ الْعَصْرِ الثَّانِي : كَالْتَّابِعِينَ عَلَى أَحَدِ قَوْلِي أَهْلِ الْعَصْرِ الْأَوَّلِ بَعْدَ اسْتِيفَرَارِ خِلَافِهِمْ . الْفُصُولُ اللَّوَلِيَّةُ 253 ، وَالْمُعْتَمَدُ 2/ 38 ، وَالْمُسْتَصْفَى 1/ 369 ، وَالْبَرْهَانُ 1/ 710 ، وَالرَّدُّودُ وَالنَّقُودُ 588/1 ، وَالْأَمَدِيُّ 1/ 248 ، وَالْغَايَةُ 1/ 587 ، وَمِيزَانُ الْأَصُولِ 507 ، وَالْوَصُولُ إِلَى الْأَصُولِ 2/ 102 .

(3) الْبُخَارِيُّ 2/ 569 رَقْمُ 1495 ، وَمُسْلِمٌ 2/ 896 رَقْمُ 1223 .

(4) وَهِيَ مَسْأَلَةُ التَّفْوِيضِ . وَالْخِلَافُ فِيهَا عَلَى خَمْسَةِ أَقْوَالٍ ذَكَرَهَا فِي الْفُصُولِ 255 . وَمِنْ حُجَجِ الْفَائِلِينَ بِالْوُقُوعِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ [آل عمران: 93] ، وَقَوْلُهُ صلى الله عليه وسلم : «إِلَّا الْإِذْخَرَ» ،

عَنِ الْفَائِدَةِ - قُلْنَا: يَنْتَفِي عِلْمُ إِصَابَةِ الْحَقِّ مَعَ فَقْدِهِ ؛ وَلَئِنْ الْإِجْمَاعُ بِلَا سَنَدٍ مُحَالٌ عَادَةً ؛ لِأَنَّ اتِّفَاقَ الْكُلِّ لَا لِدَاعٍ يَسْتَحِيلُ عَادَةً ؛ كَالِاجْتِمَاعِ عَلَى أَكْلِ طَعَامٍ وَاحِدٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ؛ وَالْعَرَاءُ عَنِ الْفَائِدَةِ مَعَ الْمُسْتَنَدِ مَمْنُوعٌ ؛ إِذْ فَائِدَتُهُ حُزْمَةٌ الْمُخَالَفَةِ ، وَسُقُوطُ الْبَحْثِ عَنِ الْمُسْتَنَدِ (وَلِنْ لَمْ يُنْقَلِ إِلَيْنَا) ؛ وَبِهَذَا يَظْهَرُ فَسَادُ مَا ذَكَرَ صَاحِبُ الْفُصُولِ مِنْ أَنَّ شَرْطَ الْإِسْتِدْلَالِ بِهِ مَعْرِفَةُ السَّنَدِ ، وَمَعْرِفَةُ كَيْفِيَّةِ نَقْلِهِ : مِنْ تَوَاتُرٍ ، أَوْ تَلَقُّ بِالْقَبُولِ فِي الْقَطْعِيِّ ، أَوْ آحَادٍ فِي الظَّنِّيِّ ؛ لِأَنَّ اشْتِرَاطَ مَعْرِفَةِ الْكَيْفِيَّةِ فَرَعٌ ثُبُوتِ اشْتِرَاطِ نَقْلِهِ فِي الْجُمْلَةِ ؛ فَمَهْمَا لَمْ يَثْبُتْ لَمْ يَثْبُتْ .

ثُمَّ إِذَا أَجْمَعُوا عَلَى مُوجِبِ دَلِيلٍ : فَإِنْ كَانَ قَطْعِيًّا عَنْدهُمْ فَهُوَ سَنَدُ الْإِجْمَاعِ قَطْعًا ؛ لِامْتِنَاعِ الْأَيَّافِ عَلَى الْقَطْعِيِّ مَعَ طَلَبِهِمْ لِمَا يَدُلُّ عَلَى الْحُكْمِ ؛ وَلَوْ فُرِضَ ظَنِّيٌّ لَهُمْ مُفِيدٌ لِدَلِّكَ - لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ صَارِفًا ؛ لِدُعَاءِ الْقَطْعِيِّ إِيَّاهُمْ إِلَى الْحُكْمِ وَالِاتِّفَاقِ عَلَيْهِ ؛ وَأَيْضًا الْإِتِّفَاقُ عَلَى الظَّنِّيِّ دُونَ الْقَطْعِيِّ مُحَالٌ عَادَةً عِنْدَ جُمْهُورِ أَيْمَنَاتِنَا العلامة وَغَيْرِهِمْ ، وَلِأَنَّ يَكُنْ قَطْعِيًّا ؛ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ السَّنَدُ ، وَأَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ لِسَعَةِ الظَّنِّيَّاتِ ؛ وَلَا يَجُوزُ جَهْلُ الْأُمَّةِ بِدَلِيلٍ رَاجِحٍ إِنْ لَمْ يَعْمَلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى وَفْقِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِجْمَاعٌ عَلَى الْخَطَا ؛ وَإِنْ عَمِلَتْ أَوْ بَعْضُهَا عَلَى وَفْقِهِ - جَازَ ؛ إِذْ كَيْسَ إِجْمَاعًا مِنْهُمْ عَلَى عَدَمِهِ ؛ فَإِنَّ عَدَمَ الْعِلْمِ كَيْسَ عِلْمًا بِالْعَدَمِ ؛ وَلِأَنَّ لَزِمَ عَدَمُ مَا لَمْ يَتَّفِقُوا عَلَى الْعِلْمِ بِهِ ؛ وَهُوَ بَاطِلٌ بِالضَّرُورَةِ .

«لَوْلَا أَنَّ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَالِ» ، وَقَوْلُهُ : «بَلْ لِلْأَبَدِ» الْحَبَرُ . قُلْتُ : وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [ص: 39] . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، تَمَّتْ مِنْهُ . وَقَالَ فِي الْفُصُولِ 380 : وَاخْتَلَفَ فِي التَّفْوِيضِ : وَهُوَ أَنْ يُقَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، أَوْ الْمُجْتَهِدِ : احْكُمْ بِمَا تُرِيدُ تَشْهَبًا لَا تَرَوِيًا ، فَهُوَ صَوَابٌ ، وَيَكُونُ مُذَرِّكَ شَرْعِيًّا : فَعِنْدَ أَيْمَنَاتِنَا ، وَالْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ عَقْلًا وَشَرْعًا . [قَالَ] مُؤَيِّسٌ ، وَبَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ : جَائِزٌ عَقْلًا ، وَاقِعٌ شَرْعًا . [قَالَ] الْإِمَامُ : جَائِزٌ عَقْلًا فِي حَقِّهِمَا ، وَتَوَقَّفَ شَرْعًا . [قَالَ] السَّمْعَانِيُّ ، وَأَبُو عَلِيٍّ - وَحِكْمِيُّ الرَّجُوعِ عَنْهُ - : يَجُوزُ لِلنَّبِيِّ ﷺ دُونَ الْمُجْتَهِدِ . وَتَوَقَّفَ الشَّافِعِيُّ . قِيلَ : فِي الْجَوَازِ ، وَقِيلَ : فِي الْوُقُوعِ .

5- (وَأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُسْتَنَدُهُ قِيَاسًا) : جَلِيًّا كَانَ ، أَوْ خَفِيًّا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ فُرِضَ
وُقُوعُهُ عَنْهُ - لَمْ يَلْزَمْ مِنْهُ مُحَالٌ : كَخَيْرِ الْوَاحِدِ ، وَالْمُتَوَاتِرِ الظَّنِّيِّ الدَّلَالَةِ ؛ إِذْ لَا
مَانِعَ يُقَدَّرُ إِلَّا كَوْنُهُ مَظْنُونًا ؛ وَلِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى حَدِّ الشَّارِبِ ؛ فَإِنَّ عَلِيًّا عليه السلام أَثْبَتَهُ
بِالْقِيَاسِ ؛ وَاجْتَمَعُوا عَلَى رَأْيِهِ : حَيْثُ قَالَ : «إِذَا شَرِبَ سَكِرَ ؛ وَإِذَا سَكِرَ هَذَى ؛ وَإِذَا
هَذَى افْتَرَى ؛ فَأَرَى عَلَيْهِ حَدَّ الْمُفْتَرِيِّ» . أَخْرَجَهُ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ⁽¹⁾ ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ
زَيْدٍ الدَّبَلِيِّ ⁽²⁾ ، وَهُوَ مُنْقَطِعٌ ، لَكِنْ وَصَلَهُ الْحَاكِمُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، عَنْ ثَوْرٍ ، عَنْ
عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ⁽³⁾ ؛ وَقَدْ رَوَى أَيْمَنُنَا عليه السلام وَالْفَقَهَاءُ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .
وَفِي الصَّحِيحَيْنِ ، عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّهُ ﷺ جَلَدَ فِي الْحَمْرِ ⁽⁴⁾ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ ،
وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ ؛ فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ ؛ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : أَخَفُ
الْحُدُودِ ثَمَانُونَ ؛ فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ ⁽⁵⁾ .

6- (أَوْ اجْتِهَادًا) : وَهُوَ مُرَادِفُ الْقِيَاسِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ⁽⁶⁾ ، وَمُبَايِنٌ لَهُ عِنْدَ
الْكَرْخِيِّ ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ مَا لَا أَصْلَ لَهُ . وَالْحَقُّ أَنَّهُ أَعَمُّ مُطْلَقًا ؛ لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي مَا لَهُ
أَصْلٌ يَرُدُّ إِلَيْهِ ؛ وَوُجُودُهُ بِدُونِ الْقِيَاسِ فِيمَا لَا أَصْلَ لَهُ يَرُدُّ إِلَيْهِ : كَأَرْوَشِ الْجَنَائِيَّاتِ ؛

(1) الموطأ 2/ 273 ، ومسند الشافعي 2/ 90 رقم 262 ، وأبو داود 4/ 620 رقم 4477 ، والنسائي في
السنن الكبرى 3/ 252

(2) الدَّبَلِيُّ الْمَدَنِيُّ ، مُحَدِّثٌ . وَثَبَتَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ . ثَوْبِيُّ سَنَةِ 135 هـ ، وَقِيلَ : بَعْدَ 140 هـ . رَوَى لَهُ
الْجَمَاعَةُ . تَهْذِيبُ الْكَمَالِ 4/ 416 ، والجرح والتعديل 4/ 468 .

(3) المستدرک 4/ 375 ، وعبدالرزاق 7/ 378 رقم 13542 .

(4) وَيُنْظَرُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ هَذَا وَمَا رَوَاهُ فِي مَجْمُوعِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام 230 مِنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ مَاتَ فِي
جِلْدِ الرِّئَى وَالْقُدْفِ ؛ فَإِنَّهُ لَا دِيَّةَ لَهُ كِتَابُ اللَّهِ قَتَلَهُ ، وَمَنْ مَاتَ فِي حَدِّ الْحَمْرِ فِدْيَتُهُ فِي بَيْتِ مَالِ
الْمُسْلِمِينَ بِأَنَّهُ شَيْءٌ رَأَيْتَاهُ . اهـ . وَأَيْضًا رَوَى ذَلِكَ الْبُخَارِيُّ 6/ 88 رقم 6396 ، ومسلم 3/ 1332
رقم 1707 عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ : مَا كُنْتُ لِأُقِيمَ حَدًّا عَلَيَّ أَحَدٍ فَيَمُوتُ ؛ فَأَجِدُ فِي نَفْسِي ، إِلَّا صَاحِبَ
الْحَمْرِ ؛ فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدِيَّتُهُ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُسَنَّهُ .

(5) الْبُخَارِيُّ 6/ 2487 رقم 6391 ، ومسلم 3/ 1330 رقم 1706 ، وأصول الأحكام 2/ 204 .

(6) قَالَ فِي الرِّسَالَةِ 477 : قَالَ فَمَا الْقِيَاسُ ؟ أَمْوَاجُ اجْتِهَادٍ ؟ أَمْ هُمَا مُفْتَرِقَانِ ؟ قُلْتُ : هُمَا اسْمَانِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ .

فَحَيْثُ كَانَ مَذْهَبُ الْمُصَنِّفِ الْأَوَّلِ - كَانَ ذِكْرُهُ لِاجْتِهَادِ بَعْدَ الْقِيَاسِ عَطْفًا تَفْسِيرِيًّا . وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَظَاهِرٌ ؛ لِتَبَايُنِهِمَا⁽¹⁾ . وَإِنْ كَانَ الثَّلَاثُ كَانَ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ ؛ فَكَانَ الْأَنْسَبُ الْعَطْفُ بِالْوَاوِ ؛ إِذْ هِيَ الْمُخْتَصَّةُ بِجَوَازِ عَطْفِ الْمُرَادِفِ وَالْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي مَوْضِعِهِ ؛ وَإِنَّمَا صَحَّ كَوْنُ مُسْتَنَدِهِ لِاجْتِهَادِ : إِمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ هُوَ الْقِيَاسُ ؛ فَلَمَّا تَقَدَّمَ فِي الْقِيَاسِ . وَإِمَّا عَلَى غَيْرِهِ ؛ فَلِأَنَّ الْأَحْكَامَ الْحَاصِلَةَ بِاجْتِهَادِ كُلِّهَا حَاصِلَةٌ عَنْ طَرِيقِ الشَّرْعِ الْجُمْلِيِّ : مِنْ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ ، وَسُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ : قَوْلًا ، أَوْ فِعْلًا ، أَوْ تَرْكًا ، أَوْ تَقْرِيرًا ؛ وَالْإِجْمَاعَيْنِ كَذَلِكَ ؛ وَلَيْسَ لِاجْتِهَادِ إِلَّا فِي تَفَاصِيلِ مَا جَاءَتْ بِهِ الطُّرُقُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّا إِذَا اجْتَهَدْنَا فِي أَرْضِ الْجَنَابَةِ فَإِنَّ لَنَا فِي ذَلِكَ أَصْلًا : وَهُوَ الْإِجْمَاعُ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِنْ غَرَامَةٍ ؛ لَكِنَّ الْإِجْمَاعَ لَمْ يُعَيَّنْ قَدْرَ تِلْكَ الْغَرَامَةِ ؛ فَيَتَوَصَّلُ إِلَى مَعْرِفَتِهَا بِالِاجْتِهَادِ ؛ بِأَنْ يُنْظَرَ إِلَيْكَ مَا يَلْحَقُ الْمَجْنِيَّ عَلَيْهِ مِنَ الْأَلَمِ ، وَمَا يَشْغَلُهُ عَنِ الْحِرْفَةِ إِنْ كَانَ ذَا حِرْفَةٍ ، أَوْ يُقَرَّبَ ذَلِكَ إِلَى مَا وَرَدَ النَّصُّ بِأَنْ لَهُ أَرْضًا ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(و) اعْلَمْ أَنَّ أَهْلَ الْعَصْرِ الْأَوَّلِ إِذَا أَجْمَعُوا عَلَى حُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ - فَلَا شُبْهَةَ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ : فِي جَوَازِ إِجْمَاعِ مَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْأَعْصَارِ عَلَى قَوْلِهِمْ ، وَفِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِبَعْضِ الْأُمَّةِ بَعْدَهُمْ الْخِلَافُ لَهُمْ ، وَفِي أَنَّهُمْ إِذَا أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمَنْ بَعْدَهُمْ الْإِجْمَاعُ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِمْ - أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُمْ ذَلِكَ .

وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ : هَلْ يَصِحُّ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْعَصْرِ الثَّانِي عَلَى خِلَافِ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعَصْرِ الْأَوَّلِ وَلَمْ يَنْصُوا عَلَى مَنْعِهِ ؟ فَقَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى الطَّبْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَصْحَابِ الْهَادِي رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ شَيْخُ أَبِي طَالِبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ :- إِنَّهُ يَصِحُّ ، وَيَكُونُ الثَّانِي نَاسِخًا لِلأَوَّلِ⁽²⁾ .

(1) صفوة الاختيار 229 ، والفصول اللؤلؤية 371 .

(2) المعتمد 2 / 36 ، و صفوة الاختيار 259 ، والبحر المحيط 6 / 434 ، والتقريب مسألة رقم 171 ، والكاشف 139 .

وَمُخْتَارُ أَئِمَّتِنَا الطَّيِّفَةِ ، وَجُمْهُورٍ غَيْرِهِمْ (أَنَّهُ لَا يَصِحُّ) ، وَلَا يَقَعُ (إِجْمَاعٌ بَعْدَ الْإِجْمَاعِ عَلَى خِلَافِهِ) ؛ بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا ؛ إِذِ الدَّلِيلُ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ أَنْ يَكُونُوا أَجْمَعُوا عَلَى أَنْ لَا إِجْمَاعَ بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ وَبَيْنَ غَيْرِهِ ؛ وَلَئِنْ خِلَافُهُمْ إِذَا كَانَ ذَنْبًا مَهْجُورًا ، وَحِجْرًا مَحْجُورًا - فَكَيْفَ يَصِيرُ حُجَّةً مِنْ حُجَجِ اللَّهِ تَعَالَى ؟ ! وَهَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِي فَسَادِهِ ؛ وَلَئِنْ النِّسْخُ إِنَّمَا يَكُونُ لِتَغْيِيرِ الْمَصْلَحَةِ ؛ وَذَلِكَ مِمَّا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ ؛ وَلَا هِدَايَةَ لِلْخَلْقِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ ؛ وَلَئِنَّهُ لَا يَخْلُو الْإِجْمَاعَانِ : إِمَّا أَنْ يَكُونَا بَاطِلَيْنِ ، أَوْ أَحَدُهُمَا ، أَوْ صَاحِحَيْنِ ، لَيْسَ الْأَوَّلُ وَلَا الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ لَا تُجْمَعُ عَلَى بَاطِلٍ ، وَلَا الثَّلَاثُ ؛ لِإِقْتِضَائِهِ ثُبُوتَ الْحُكْمِ وَضِدَّهُ ، أَوْ ثُبُوتَهُ وَنَفْيَهُ ؛ وَهُوَ مُحَالٌ ، أَوْ يَكُونُ آخِرُهُمَا نَاسِخًا لِلْأَوَّلِ ؛ وَذَلِكَ بَاطِلٌ بِمَا سَبَقَ ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَهُمَا أَنْ يُجِيبَا عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ الدَّلَالََةَ إِنَّمَا قَضَتْ بِمُخَالَفَةِ الْإِجْمَاعِ ؛ وَهَذَا إِجْمَاعٌ حُكْمُهُ الْأَوَّلُ ، وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ ذَنْبًا إِذَا كَانَ خِلَافًا لِلْأُمَّةِ لَا لِبَعْضِهَا ؛ فَالذَّنْبُ خِلَافٌ قَوْلِهَا لَا قَوْلِهَا ، وَعَنِ الثَّلَاثِ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَنْتَهِيَ مُدَّةُ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالْإِجْمَاعِ ؛ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ أَهْلَ الْإِجْمَاعِ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى خِلَافِهِ .

(وَأَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ بِالشَّيْخَيْنِ) : أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَلَا يَكُونُ حُجَّةً ⁽¹⁾ . وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهُ حُجَّةٌ ⁽²⁾ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : «اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي : أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ» . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ [569 / 569 رقم 3662] وَغَيْرُهُ ؛ وَالْأَمْرُ بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِمَا يَقْتَضِي نَفْيَ الْخَطَأِ عَنْهُمَا .

قُلْنَا : الْحَدِيثُ ضَعْفُهُ الذَّهَبِيُّ ⁽³⁾ كَمَا يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ وَلَوْ سُلِّمَ فَلَيْسَ أَمْرًا لِكُلِّ أَحَدٍ حَتَّى الْمُجْتَهِدِينَ بَلِ لِلْمُقَلِّدِينَ خَاصَّةً ؛ فَالْحَدِيثُ بَيَانٌ لِأَهْلِيَّةِ

(1) مختصر ابن الحاجب 343 / 1 ، والإحكام للآمدي 225 / 1 ، وبيان المختصر 570 / 1 ، وشرح المختصر

الأصولي 343 / 2 ، والكاشف 140 ، والفصول اللؤلؤية 236 ، وتبشير التحرير 243 / 3 .

(2) هُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ ، وَرُوي عَنْهُ أَيْضًا أَنَّ قَوْلَهُمَا حُجَّةٌ ، وَلَيْسَ إِجْمَاعًا . ينظر المصادر السابقة .

(3) ميزان الاعتدال 124 / 2 ، وتلخيص الحبير 190 / 4 .

التقليد ؛ لَأَنَّ قَوْلَهُ ﷺ : «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بَأَيِّهِمْ أَفْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»⁽¹⁾ يَدُلُّ عَلَى

(1) أَخْرَجَهُ الشَّهَابُ الْقُضَاعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ 1/285 رقم 1346 مِنْ طَرِيقِ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ، قَالَ لَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَثَلُ أَصْحَابِي مَثَلُ النُّجُومِ مَنْ أَفْتَدَى بِشَيْءٍ مِنْهَا اهْتَدَى»، وَفِيهِ جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْهَاشِمِيُّ. قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ 2/153: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَيَسْرِقُ الْحَدِيثَ، ثُمَّ ذَكَرَ مَجْمُوعَةً مِنْ رَوَايَاتِهِ، وَقَالَ: وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرْتُهَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ كُلُّهَا بَوَاطِيلٌ، وَبَعْضُهَا سَرَقَهُ مِنْ قَوْمٍ؛ وَلَكِنْ غَيْرُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الْمَنَاسِكِرِ وَكَانَ يُنْتَهَمُ بِالْوَضْعِ. وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ 1/191 رقم 1471 فِي تَرْجَمَةِ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ: قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: يَصْنَعُ الْحَدِيثَ. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: رَوَى أَحَادِيثَ لَا أَصْلَ لَهَا، وَقَالَ: وَمِنْ بَلَايَاهُ: عَنْ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ!» وَتَقْلَهُابُ ابْنِ حَجَرَ فِي اللِّسَانِ 2/117 رقم 488. وَقَالَ فِي تَلْخِصِ الْحَبِيرِ 4/190: رَوَاهُ الْقُضَاعِيُّ فِي مُسْنَدِ الشَّهَابِ، وَفِي إِسْنَادِهِ جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْهَاشِمِيُّ وَهُوَ كَذَّابٌ. وَفِي تَلْخِصِ الْحَبِيرِ أَيْضًا: وَرَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ فِي غَرَائِبِ مَالِكٍ مِنْ طَرِيقِ جَمِيلِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ، وَجَمِيلٌ لَا يُعْرَفُ وَلَا أَصْلَ لَهُ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ وَلَا مَنْ فَوْقَهُ. وَرَوَاهُ الْبَرَاءُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ زَيْدٍ الْعَمِّيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَعَبْدِ الرَّحِيمِ كَذَّابٌ. وَمِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَيْضًا: وَإِسْنَادُهُ وَاهٍ. وَرَوَاهُ أَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ فِي كِتَابِ السُّنَنِ مِنْ حَدِيثِ مَنْدَلٍ، عَنْ جُوَيْرٍ، عَنِ الصَّخَاكِيِّ بْنِ مَزَاحِمٍ مُنْقَطَعًا وَهُوَ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ. وَأَخْرَجَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ 250 رقم 783 قَالَ: أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، ثَنَا أَبُو شَهَابٍ الْحَمَزِيُّ الْجَزَرِيُّ، عَنْ نَافِعٍ... قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ وَقَضِيلِهِ 2/90: وَهَذَا إِسْنَادٌ لَا يَصِحُّ، وَلَا يَرْوِيهِ عَنْ نَافِعٍ مَنْ يُحْتَجُّ بِهِ. قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ 2/376: حَمَزَةُ بْنُ أَبِي حَمَزَةَ النَّصِيبِيُّ الْجَزَرِيُّ يَصْنَعُ الْحَدِيثَ. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وَقَالَ السَّائِغِيُّ: مَرْثُوكُ الْحَدِيثِ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ 2/90: قَالَ الْبَرَاءُ رِوَايَةً فِي أَيْدِي الْعَامَّةِ يَرْوُونَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَصْحَابِي كَمَثَلِ النُّجُومِ فَبِأَيِّهَا أَفْتَدَوْا اهْتَدَوْا» وَهَذَا الْكَلَامُ لَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ وَإِنَّمَا أَتَى ضَعْفُ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ قِبَلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ زَيْدٍ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ قَدْ سَكَنُوا عَنْ الرِّوَايَةِ لِحَدِيثِهِ، وَالْكَلامُ أَيْضًا مُنْكَرٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَأَخْرَجَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاضِي أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوْحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَامُ بْنُ سُلَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ غُصَيْنٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا، قَالَ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بَأَيِّهِمْ أَفْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»؛ قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذَا إِسْنَادٌ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ. وَقَالَ ابْنُ حَجَرَ فِي الْكَافِ الشَّافِ، تَخْرِيجَ أَحَادِيثِ الْكَشَافِ 2/628: وَرِوَايَةُ جَابِرٍ هَذِهِ أَخْرَجَهَا الدَّارِقُطِيُّ فِي الْمُؤْتَلَفِ مِنْ رِوَايَةِ سَلَامِ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ غُصَيْنٍ، عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا، وَسَلَامٌ: ضَعِيفٌ. وَقَالَ ابْنُ مَنَّةٍ فِي الْقَوَائِدِ 1/29: إِسْنَادُهُ سَاقِطٌ، وَالْحَدِيثُ مُؤْضَعٌ. وَفِي لِسَانِ الْوِيزَانِ 2/117: أَخْرَجَهُ فِي غَرَائِبِ مَالِكٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

جَوَازِ الْأَخْذِ بِقَوْلِ كُلِّ صَحَابِيٍّ وَإِنْ خَالَفَ قَوْلُهُمَا ؛ فَوَجِبَ الْحَمْلُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ؛ جَمْعًا بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ ⁽¹⁾.

(وَلَا) يَنْعَقِدُ (بِالْأَرْبَعَةِ الْخُلَفَاءِ) ؛ فَيَكُونُ حُجَّةً بِسَبَبِ إِجْمَاعِهِمْ خِلَافًا لِأَحْمَدَ ، وَأَبِي خَازِمٍ ⁽²⁾ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « عَلَيْنَكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ⁽³⁾ .

جَابِرٌ مَرْفُوعًا . وَقَالَ الدَّارُقُطْنِيُّ : لَا يَنْبَغُ عَنْ مَالِكٍ ، وَرَوَاتُهُ مَجْهُولُونَ . وَقَالَ فِي الْكَافِ 2/ 628 : وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَذَخَلِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَالَ فِيهِ : هَذَا الْمَثْنُ مَشْهُورٌ ؛ وَأَسَانِيدُهُ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ . وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ 5/ 671 : وَهَذَا حَدِيثٌ مُوْضُوعٌ . وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْإِحْكَامِ 5/ 61 : أَمَّا الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ فَبَاطِلٌ مَكْذُوبٌ مِنْ تَوْلِيدِ أَهْلِ الْفُسْقِ لِرُجُوعِهِ ضُرُورِيَّةٌ : أَحَدُهَا : أَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ مِنْ طَرِيقِ الثَّقَلَيْنِ ، وَالثَّانِي : أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَأْمُرَ بِمَا نَهَى عَنْهُ ؛ وَهُوَ ﷺ قَدْ أَخْبَرَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَدْ أَخْطَأَ فِي تَفْسِيرِ فَسْرِهِ ، وَكَذَّبَ عُمَرُ فِي تَأْوِيلِ تَأْوِيلِهِ فِي الْهِجْرَةِ ، وَكَذَّبَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ فِي تَأْوِيلِ تَأْوِيلِهِ فَيَمْنُ رَجَعَ عَلَيْهِ سَيْفُهُ وَهُوَ يُقَاتِلُ ، وَخَطَأَ أَبَا السَّنَابِلِ فِي فُتْيَا أَفْتَى بِهَا فِي الْعِدَّةِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا الْمَعْنَى فِي بَابِ إِبْطَالِ الثَّقَلَيْنِ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا مُسْتَوْعِبًا ؛ فَأَعْنَى عَنْ إِبْرَادِهِ هُنَا وَفِيمَا ذَكَرْنَا كِفَايَةً ؛ فَمِنْ الْمَحَالِ الْمُمْتَنِعِ الَّذِي لَا يَجُوزُ الْبَتَّةَ أَنْ يَكُونَ ﷺ يَأْمُرُ بِاتِّبَاعِ مَا قَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ خَطَأٌ ؛ فَيَكُونُ حَيْثُ أَمَرَ بِالْخَطَايَا تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ ، وَحَاشَا لَهُ ﷺ مِنْ هَذِهِ الصِّفَةِ ؛ وَهُوَ ﷺ قَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُمْ يُخْطِئُونَ ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَنَا بِاتِّبَاعِ مَنْ يُخْطِئُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ﷺ أَرَادَ نَقْلَهُمْ لِمَا رَوَوْا عَنْهُ ؛ فَهَذَا صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّهُمْ ﷺ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ ؛ فَمَنْ أَتَاهُمْ نَقْلٌ فَقَدْ اهْتَدَى النَّاقِلُ . وَالثَّلَاثُ : أَنَّ النَّبِيَّ لَا يَقُولُ بِالْبَاطِلِ بَلْ قَوْلُهُ الْحَقُّ ؛ وَتَشْبِيهِ الْمُسَبِّهِ لِلْمُصَيَّبِ بِالنُّجُومِ تَشْبِيهُ فَاسِدٌ ، وَكَذَّبَ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ مَنْ أَرَادَ جِهَةً مَطْلَعُ الْجَدْيِ قَامَ جِهَةً مَطْلَعُ السَّرْطَانِ - لَمْ يَهْتَدِ بَلْ قَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ، وَأَخْطَأَ خَطَأً فَاحِشًا ، وَخَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا ، وَلَيْسَ كُلُّ النُّجُومِ يُمْتَدِّى بِهَا فِي كُلِّ طَرِيقٍ ؛ فَبَطُلَ التَّشْبِيهُ الْمَذْكُورُ ، وَوَضَحَ كَذِبُ ذَلِكَ الْحَدِيثِ ، وَسُقُوطُهُ وَضُوحًا ضُرُورِيًّا . انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ حَزْمٍ . وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ : مُوْضُوعٌ ، وَقَدْ أَطَالَ فِي ذَلِكَ . يَنْظُرُ : سِلْسِلَةُ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَةِ 1/ 78 رقم 58-62 ، و 1/ 339 رقم 438 .

- (1) هَذَا مَضْمُونُ كَلَامِ عَصْدِ الدِّينِ الْإِيْجِي ، وَالسَّعْدِ . يَنْظُرُ شَرْحَ الْمَخْتَصَرِ الْأَصُولِيِّ 2/ 343 .
- (2) عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ السَّكُونِيُّ الْبَصْرِيُّ ، ثُمَّ الْبَغْدَادِيُّ . فَقِيهٌ ، مُحَدِّثٌ ، فَرُضِيٌّ ، شَاعِرٌ . تَوَلَّى الْقَضَاءَ بِالشَّامِ وَالْكُوفَةِ ، وَكَوْنُ بَعْدَ أَيَّامِ الْمُعْتَصِدِ . ت : 292 هـ . سِيرُ أَعْلَامِ 13/ 540 ، وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ 141 .
- (3) أَبُو دَاوُدَ 5/ 12 رقم 4607 ، وَالتِّرْمِذِيُّ 5/ 569 رقم 3662 ، وَقَالَ فِيهِ : كَانَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ يُدَلِّسُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ؛ فَرُبَّمَا ذَكَرَهُ عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، وَرُبَّمَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ زَائِدَةَ . وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَأَحْمَدُ 9/ 74 رقم 23305 عَنْ حَذِيفَةَ ، قُلْتُ : فِيهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ الْفَرَسِيُّ اللَّحْمِيُّ ، قَالَ فِيهِ أَحْمَدُ : مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ جِدًّا مَعَ قَلَّةِ رَوَاتِهِ ، مَا أَرَى لَهُ حَفْصًا حَدِيثٌ ، وَقَدْ غَلَطَ فِي كَثِيرٍ مِنْهَا . وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ : مُخْلَطٌ . وَقَالَ ابْنُ جِبَّانَ : كَانَ مُدْلِسًا ، ثَوْبِي سَنَةِ =

وَيُحَابُّ بِأَنَّ ابْنَ الْقَطَّانِ ضَعَّفَهُ [تهذيب التهذيب 6/ 215] **إِلَّا أَنَّ قَوْلَ الْوَصِيِّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام حُجَّةٌ** ؛ لِقِيَامِ الدَّلَالَةِ الْقَاطِعَةِ بِالْأَثَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ مَعْنَى ؛ وَلِتَبَرُّكِ بِذِكْرِ بَعْضِ مَا وَرَدَ فِيهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَى أَوْلَادِهِ الطَّاهِرِينَ - **فَنَقُولُ** : مِنْ ذَلِكَ **قَوْلُهُ عليه السلام** : «**عَلِيٌّ عَيْنَةُ عَلِيٍّ**» **أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ** ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ⁽¹⁾ . **وَقَوْلُهُ عليه السلام** : «**عَلِيٌّ مَعَ الْقُرْآنِ ، وَالْقُرْآنُ مَعَ عَلِيٍّ** ، وَلَكِنْ يَفْتَرِقَانِ حَتَّى يَرْدَا عَلَى الْخَوْضِ» . **أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ** ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها ⁽²⁾ . **وَقَوْلُهُ عليه السلام** : «**عَلِيٌّ يَعْسُوبُ الْمُؤْمِنِينَ ، وَالْمَالُ يَعْسُوبُ الْمُنافِقِينَ**» . **أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ** [الكامل 5/ 244] ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام . **وَقَوْلُهُ عليه السلام** : «**عَلِيٌّ يَقْضِي دِينِي**» بِكَسْرِ الدَّالِ . **أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ عَنْ أَنَسٍ** ⁽³⁾ . **وَقَوْلُهُ عليه السلام** : «**عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ يُنْجِزُ عِدَّتِي ، وَيَقْضِي دِينِي**» . **أَخْرَجَهُ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ ، وَالدَّيْلَمِيُّ عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ** رضي الله عنه ⁽⁴⁾ . **وَقَوْلُهُ عليه السلام** : «**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَحْيِيَ حَيَاتِي ، وَيَمُوتَ مَوْتِي ، وَيَسْكُنُ جَنَّةَ الْخُلْدِ الَّتِي وَعَدَنِي رَبِّي ؛ فَإِنَّ رَبِّي غَرَسَ قُضْبَانَهَا**

136 هـ. ينظر تهذيب الكمال 18/ 376 ، وثقات ابن حبان 5/ 117 . **وَأَيْضًا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ هُوَ الَّذِي ذَبَحَ رَسُولُ الْإِمَامِ الْحُسَيْنِ [أَخِي الْحُسَيْنِ مِنَ الرِّضَاعَةِ] عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَفْطَرُ بَعْدَ مَا رُمِيَ مِنْ فَوْقِ الْقَصْرِ ؛ فَبَيَّحَ بِهِ رَمَقَ فَأَتَاهُ عَبْدُ الْمَلِكِ فَذَبَحَهُ ؛ فَلَمَّا عِيبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، قَالَ : إِنَّمَا أَرَدْتُ أَنْ أُرِيحَهُ !** . تاريخ الطبري 5/ 398 . **وَقَالَ الْمُحَدِّثُ أَحْمَدُ بْنُ الصَّدِّيقِ فِي الْمُدَاوِي 2/ 117 : وَقَعَ فِيهِ اضْطِرَابٌ فِي سَنَدِهِ . وَالْحَاكِمُ 3/ 75 وَقَالَ بَعْدَ ذِكْرِ رَوَايَاتِهِ : ثَبَّتَ بِمَا ذَكَرْنَا صِحَّةَ هَذَا الْحَدِيثِ وَإِنْ لَمْ يُخْرِجَاهُ . وَقَدْ وَجَدْنَا لَهُ شَاهِدًا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ . قَالَ الدَّهْلِيُّ : سَنَدُهُ وَاهٍ . وَقَدْ عَلَّقَ السَّيِّدُ الْعُمَارِيُّ فِي الْمُدَاوِي 2/ 118 عَلَى كَلَامِ الْحَاكِمِ : لَا يَثْبُتُ مَعَ جَهَالَةِ الْمُؤَلَّى وَوُجُودِ الْاضْطِرَابِ فِي سَنَدِهِ ؛ فَإِنَّ مُسْعِرًا قَدْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِيهِ ...**

(1) أمالي المرشد بالله الخميس 1/ 137 ، وابن عدي 4/ 101 .

(2) الطبراني في الأوسط 5/ 135 رقم 4880 ، والصغير 1/ 266 رقم 707 ، والحاكم 3/ 124 **وَقَالَ : صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ ، وَوَأَفَقَهُ الدَّهْلِيُّ .**

(3) مسند البزار 13/ 193 رقم 6649 . **وَرُويَ بِالْفَتْحِ ، وَبِالْكَسْرِ يَدُلُّ عَلَى الْإِمَامَةِ .** المراتب للبستي 76 .

(4) مسند الفردوس 4/ 61 ، وذكره ابن حجر في زهر الفردوس 2/ 315 بإسناده إلى ابن مردويه إلى سلمان ، وفصائل الصحابة 2/ 762 برقم 1052 ، والجامع الكبير للسيوطي 16/ 254 برقم 7862 ، والطبراني في الكبير 6/ 221 رقم 6063 ، وأمالي أبي طالب 108 رقم 65 .

بِيَدِهِ - فَلْيَتَوَلَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ؛ فَإِنَّهُ لَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ هُدًى وَلَكِنْ يُدْخِلُكُمْ فِي ضَلَالٍ . أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ ، وَالْحَاكِمُ ، وَأَبُو نُعَيْمٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ ⁽¹⁾ . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَحْيَى حَيَاتِي ، وَيَمُوتَ مَوْتِي ، وَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ الَّتِي وَعَدَنِي رَبِّي فُضْبَانًا مِنْ فُضْبَانِهَا غَرَسَهُ بِيَدِهِ : وَهِيَ جَنَّةُ الْخُلْدِ - فَلْيَتَوَلَّ عَلِيًّا وَذُرِّيَّتَهُ مِنْ بَعْدِهِ ؛ فَإِنَّهُمْ لَنْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ بَابِ هُدًى ، وَلَكِنْ يُدْخِلُوكُمْ مِنْ بَابِ ضَلَالَةٍ» . أَخْرَجَهُ مُطَيِّنٌ ⁽²⁾ ، وَابْنُ شَاهِينَ ⁽³⁾ ، وَابْنُ مَنْدَةَ ⁽⁴⁾ عَنْ زِيَادِ بْنِ مُطَرِّفٍ ⁽⁵⁾ .

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «إِنْ تَوَلَّوْا عَلِيًّا تَجِدُوهُ هَادِيًا مَهْدِيًا يَسْلُكُ بِكُمْ الطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ» . أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي الْحِلْيَةِ عَنْ حُذَيْفَةَ ⁽⁶⁾ . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «يَا عَلِيُّ سَتُقَاتِلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ ، وَأَنْتَ عَلَى الْحَقِّ ! فَمَنْ لَمْ يَنْصُرْكَ فَلَيْسَ مِنِّي» . أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ ⁽⁷⁾ . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «يَا عَمَّارُ إِنْ رَأَيْتَ عَلِيًّا قَدْ سَلَكَ وَادِيًا ، وَسَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا غَيْرَهُ فَاسْلُكْ مَعَ عَلِيٍّ ، وَدَعِ النَّاسَ ؛ إِنَّهُ لَنْ يَدْلَكَ عَلَى رَدًى ، وَلَكِنْ يُخْرِجَكَ عَنِ الْهُدَى» . أَخْرَجَهُ الدَّيْلَمِيُّ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ ⁽⁸⁾ . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ :

(1) الطبراني في الكبير 5/ 194 ، وحلية الأولياء 1/ 127 ، والمرشد بالله 1/ 144 ، والحاكم 3/ 128 ، وَقَالَ : حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْأَسْنَدُ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ .

(2) أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْحَضْرَمِيُّ . مُحَدَّثُ الْكُوفَةِ . تُوُوِّي سَنَةَ 297 هـ . لَهُ الْمُسْنَدُ ، وَالتَّارِيخُ . سِير أَعْلَام النُّبَلَاء 14/ 41 .

(3) أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ الْبَغْدَادِيُّ . وُلِدَ سَنَةَ 297 هـ : مُحَدَّثٌ ، مُفَسِّرٌ ، مُصَنِّفٌ . تُوُوِّي سَنَةَ 358 هـ . تَارِيخُ بَغْدَادٍ 11/ 265 ، وَسِير أَعْلَام النُّبَلَاء 16/ 431 .

(4) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْدَةَ الْعَبْدِيُّ . وُلِدَ 318 هـ : مُحَدَّثٌ ، حَافِظٌ ، رَحَّالٌ ، مُصَنِّفٌ . قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ : كَسَبَ إِلَى جَمَاعَةِ أَقْوَالًا فِي الْمُعْتَقَدَاتِ لَمْ يُعْرِفُوا بِهَا . تُوُوِّي سَنَةَ 475 هـ . لَهُ الصِّفَاتُ ، وَمَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ ، وَالتَّارِيخُ ، وَالْإِيمَانُ ، وَغَيْرُهَا . سِير أَعْلَام النُّبَلَاء 17/ 28 ، وَتَذَكُّرَةُ الْحِفَافِ 3/ 1031 .

(5) كَنْز الْعَمَال 11/ 612 رَقْم 32961 وَعَزَاهُ إِلَى مُطَيِّنٍ ، وَابْنِ شَاهِينَ ، وَابْنِ مَنْدَةَ ، وَزِيَادٍ . وَزِيَادُ بْنُ مُطَرِّفٍ ذَكَرَهُ مُطَيِّنٌ فِي الصَّحَابَةِ ، وَلَا تَصِحُّ لَهُ صُحْبَةٌ . أَسَدُ الْغَابَةِ 2/ 340 .

(6) حَلِيَّةُ الْأَوْلِيَاء 1/ 104 رَقْم 195 ، 196 عَنْ حُذَيْفَةَ ، وَرَقْم 197 عَنْ عَلِيٍّ .

(7) تَارِيخُ دِمَشْقٍ 42/ 473 .

(8) الْفَرْدَوْسُ بِمَأْثُورِ الْخَطَّابِ 5/ 384 رَقْم 8501 عَنْ أَبِي أَيُّوبٍ الْأَنْصَارِيِّ ، وَفِي زَهْرِ الْفَرْدَوْسِ عَنْ

«مَنْ فَارَقَ عَلِيًّا فَارَقَنِي، وَمَنْ فَارَقَنِي فَقَدْ فَارَقَ اللَّهَ». أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ ⁽¹⁾. وَقَوْلُهُ عليه السلام: «إِنَّ هَذَا أَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِي، وَأَوَّلُ مَنْ يُصَافِحُنِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهَذَا الصَّدِّيقُ الْأَكْبَرُ، وَهَذَا فَارُوقُ هَذِهِ الْأُمَّةِ: يَفْرُقُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَهَذَا يَعْسُوبُ الْمُؤْمِنِينَ، وَالْمَالُ يَعْسُوبُ الظَّالِمِينَ»؛ قَالَهُ عليه السلام لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام ⁽²⁾. أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ سَلْمَانَ، وَأَبِي ذَرٍّ مَعًا. وَابْنُ عَدِيٍّ، وَالْعُقَيْلِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَقَوْلُهُ عليه السلام: «أَنَا دَارُ الْحِكْمَةِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَلِيِّ عليه السلام ⁽³⁾. وَقَوْلُهُ عليه السلام: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ، وَعَلِيٌّ بَابُهَا؛ فَمَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ فَلْيَأْتِ الْبَابَ». أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، وَابْنُ عَدِيٍّ، وَالْعُقَيْلِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عليه السلام ⁽⁴⁾ - فَبِتَ بِذَلِكَ كَوْنُ قَوْلِهِ حُجَّةً يَجِبُ اتِّبَاعُهَا سِيَّمَا مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى^١ وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [البقرة: 189]. وَقَوْلُهُ عليه السلام: «كَذَبَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَصِلُ الْمَدِينَةَ إِلَّا مِنَ الْبَابِ» ⁽⁵⁾، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَسْتَوْعِبُ كِبَارَ الْأَسْفَارِ.

(و) اِخْتَلَفُوا فِيمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ: فَقِيلَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ كَانَ يَرَى اتِّفَاقَهُمْ حُجَّةً؛ وَلَكِنَّمَا كَانَتْ هَذِهِ الْمَقَالَةُ ضَعِيفَةً اعْتَدَرَ عَنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ بِأَنَّهُ

عَمَّارٍ وَأَبِي أَيُّوبَ 4 / 346.

- (1) الحاكم 3 / 143، 146، والطبراني في الأوسط 6 / 162، والكبير 12 / 423 رقم 13559 عن ابن عمر.
- (2) الطبراني في الكبير 6 / 289، ومسند البزار 9 / 342 رقم 3898، ورواية العقيلي 2 / 24 في تزجته داهر بن يحيى الرازي بإسناده إلى ابن عباس، وكذلك الكافل لابن عدي 4 / 229.
- (3) الترمذي 5 / 637 رقم 3723، وتهذيب الآثار للطبري مسند علي 104، وفضائل الصحابة لأحمد 2 / 634 رقم 1081، والمناقب لابن المغازلي 119 رقم 128، 129.
- (4) ابن المغازلي 71 رقم 120، والمستدرک 3 / 126، والخطيب 4 / 348. سُئِلَ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ؛ فَقَالَ: صَحِيحٌ، كَمَا ذَكَرَهُ الشُّوْكَانِيُّ فِي الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ 349، وَالْمُجِبُّ الطَّبْرِيُّ فِي ذَخَائِرِهِ 77، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِيعَابِ وَالْكُنْجِي فِي كِفَايَتِهِ 220، وَالْأَمِينِي فِي الْعُدِيِّ 6 / 61 وَذَكَرَهُ مِنْ مِائَةٍ وَثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعِينَ مَصْدَرًا.
- (5) مناقب ابن المغازلي الشافعي 119 رقم 126. وَلَا أَطْنُهُ مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام وَلَا يَصِحُّ عَنْهُ.

مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ رِوَايَتَهُمْ مُقَدِّمَةٌ عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِهِمْ ؛ لِكُونِهِمْ أَقْرَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،
وَأَوَّلَ بِالْحِفْظِ ، وَأَعْرَفَ مِنْ غَيْرِهِمْ بِمَوَاقِعِ الْأَخْبَارِ وَتَوَارِيخِهَا . وَآخِرُونَ بِأَنَّهُ
حُجَّةٌ فِي الْمُنْقُولَاتِ الْمُسْتَمَرَّةِ : كَالْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ ، وَالصَّاعِ وَالْمُدُّونَ غَيْرِهَا ؛
حَتَّى إِنَّهُمْ لَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّ الْإِقَامَةَ فُرَادَى - وَجَبَ عَلَى الْكُلِّ اتِّبَاعُهُمْ .

وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ وَمَنْ وَافَقَهُ : إِنَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَإِنَّهُ حُجَّةٌ فِي جَمِيعِ
الْأَحْكَامِ ⁽¹⁾ ؛ لِقَضَاءِ الْعَادَةِ بِأَنَّ اتِّفَاقَ مِثْلِهِمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُجْمِعِينَ الْأَحْقَيْنِ بِالِاجْتِهَادِ
لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ دَلِيلٍ رَاجِحٍ عَلَى غَيْرِهِ يَفْتَضِي أَنْ يَكُونَ إِجْمَاعُهُمْ حُجَّةً ظَنِّيَّةً .

وَقَوْلُهُ ﷺ : «إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي خَبَثُهَا ، وَتَنْصَعُ طَبِيعُهَا» . أَخْرَجَهُ
الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، وَأَحْمَدُ ، وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ⁽²⁾ . وَقَوْلُهُ ﷺ :
«الْمَدِينَةُ قُبَّةُ الْإِسْلَامِ ، وَدَارُ الْإِيمَانِ ، وَأَرْضُ الْهَجْرَةِ ، وَمُبَوَّأُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ» .
أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ [380 / 5] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

قَالَ فِي النِّهَايَةِ [111 / 5] : تُنْقَى بِالْقَافِ ؛ وَالْمَشْهُورُ بِالْفَاءِ : فَإِنْ كَانَتْ الْقَافُ
مُخَفَّفَةً فَهِيَ مِنْ إِخْرَاجِ الْمُحِّ تَسْتَخْرِجُ خَبَثُهَا ، وَإِنْ كَانَتْ مُشَدَّدَةً فَهِيَ مِنَ التَّنْقِيَةِ :
وَهُوَ إِخْرَاجُ الْجَيِّدِ مِنَ الْحَدِيدِ مِنَ الرَّدِيِّ .

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ (لَا) يَنْعَقِدُ (بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَخَدَمِهِمْ) ⁽³⁾ ، وَقَضَاءُ الْعَادَةِ
الْمَذْكُورَةِ مَثْنَوْعٌ ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ مُتَمَسِّكٌ غَيْرِهِمْ أَزْجَحَ ؛ قَرَّبَ رَاجِحٌ لَمْ يَطْلُعْ

(1) وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْمَعَارِبَةِ . البرهان 1/ 720 ، وشرح مختصر المنتهى الأصولي 2/ 339 ، والردود والنقود
550 / 1 ، والعدة 4/ 142 ، والإحكام للآمدي 1/ 220 ، وأصول الفقه للمقدسي 2/ 410 ، وصفوة
الاختيار 251 ، والمستصفي 1/ 351 ، والمحصل 2/ 78 ، والفصول في الأصول 2/ 486 ، والأسنوي
246 / 3 ، ورفع الحاجب 1/ 461 ، وبيان المختصر 1/ 564 ، وشرح الغاية 1/ 540 ، والكاشف 142 ،
ومختصر المنتهى 1/ 460 ، واللمع 187 ، والإحكام لابن حزم 4/ 584 ، وإحكام الفصول 1/ 511 .

(2) البخاري 2/ 666 رقم 1784 ، ومسلم 2/ 1006 رقم 1381 ، والترمذي 5/ 677 رقم 3920 .

(3) وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ . ينظر المصادر السابقة ، والتقريب في أصول الفقه مسألة رقم 158 .

عَلَيْهِ الْبَعْضُ ؛ وَإِنْ سُلِّمَ لَزِمَ فِي كُلِّ جَمْعٍ كَجَمْعِ الْمَدِينَةِ ؛ إِذْ لَا أَثَرَ لِلْأَطْلَالِ ؛ وَمَالِكٌ لَا يَقُولُ بِهِ ، وَإِنْ قَالَ بِهِ غَيْرُهُ كَمَا حَكَى أَبُو إِسْحَاقٍ فِي اللَّمْعِ عَنْ بَعْضِ الْقَوْلِ بِأَنَّ إِجْمَاعَ أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ : مَكَّةَ ، وَالْمَدِينَةَ ، وَالْمَصْرَيْنِ : الْبَصْرَةَ ، وَالْكُوفَةَ - حُجَّةٌ عَلَى غَيْرِهِمْ⁽¹⁾ . وَقِيلَ : إِجْمَاعُ الْكُوفَةِ وَخَدَهَا كَمَا نُقِلَ عَنْ حِكَايَةِ ابْنِ حَزْمٍ⁽²⁾ . وَيَلْزَمُ أَيْضًا أَنْ لَا يُعْتَدَّ بِخِلَافِ عَلِيٍّ عليه السلام وَأَكَابِرِ عُلَمَاءِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ كَانُوا خَارِجِينَ عَنْهَا : كَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ بِالْكُوفَةِ مَعَهُ عليه السلام ، وَفِي الْبَصْرَةِ وَالشَّامِ ، وَفِي الْمَدَائِنِ وَغَيْرِهَا ؛ وَبُطْلَانُهُ مَعْلُومٌ [شرح الغاية 1/ 540] .

وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ غَيْرُ مُفِيدٍ لِلْمَطْلُوبِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى فَضْلِهَا ؛ لِمَا عَلِمَ مِنْ وُجُودِ الْبَاطِلِ فِيهَا : كَالْفُسُوقِ ، وَالْمَعَاصِي ؛ وَلَا دَلَالَةَ عَلَى انْتِفَاءِ الْخَطِيئَةِ عَمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُهَا بِخُصُوصِهِ ؛ وَإِلَّا لَزِمَ فِي غَيْرِهَا مِنْ سَائِرِ الْبِقَاعِ الَّتِي رُوِيَ فِي فَضْلِهَا أَخْبَارٌ كَالْمَدِينَةِ : مِثْلُ قَوْلِهِ عليه السلام فِي مَكَّةَ : «مَا أَطْيَيْكَ مِنْ بَلَدٍ ، وَأَحَبَّكَ إِلَيَّ ! وَلَوْلَا أَنْ قَوْمِي أَخْرَجُونِي مِنْكَ مَا سَكَنْتُ غَيْرَكَ» . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ ، وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرِكِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ⁽³⁾ . وَقَوْلُهُ عليه السلام : «إِنَّكَ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ ، وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ ؛ وَلَوْلَا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكَ مَا خَرَجْتُ» . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْتَدْرِكِهِ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ ، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ ، وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرِكِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْحَمْرَا⁽⁴⁾ .

(1) شرح الغاية 2/ 538 ، واللمع 187 ، والتلخيص 3/ 113 .

(2) تَسَبُّ ابْنِ حَزْمٍ فِي الْإِحْكَامِ 4/ 538 هَذَا الْقَوْلَ لِبَعْضِ الْحَقِيقَةِ .

(3) الترمذي 5/ 679 ، وابن حبان 9/ 23 رقم 3709 ، والحاكم 1/ 489 .

(4) أحمد 449 رقم 18740 - 18743 ، والترمذي 5/ 679 رقم 3925 ، وابن ماجه 2/ 1036 رقم

3108 ، والحاكم 3/ 7 ، و 431 ، و 280 ، وَقَالَ : حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ ، وَابْنُ حِبَّانٍ 9/ 22

رقم 3708 . وَعَدِيُّ بْنُ الْحَمْرَا : هُوَ الرَّهْرِيُّ لَهُ صُحْبَةٌ ، كَانَ يَنْزِلُ قُدَيْدًا ، وَهُوَ مِنْ مُسْلِمَةِ الْفَتْحِ .

رَوَى عَنِ النَّبِيِّ عليه السلام فِي فَضْلِ مَكَّةَ . ينظر الإصابة 2/ 337 .

وَقَوْلِهِ عليه السلام : « الشَّامُ صَفْوَةُ اللَّهِ مِنْ بِلَادِهِ إِلَيْهَا ؛ يَجْتَبِي صَفْوَتَهُ مِنْ عِبَادِهِ مَنْ خَرَجَ مِنْ الشَّامِ إِلَى غَيْرِهَا فَيَسْخُطَ ، وَمَنْ دَخَلَهَا مِنْ غَيْرِهَا فَبِرْحَمَةٍ » . أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ ، وَالْحَاكِمُ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ⁽¹⁾ ؛ فَهَذَا مَا يَخُصُّ كُلَّ نَوْعٍ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ رَدِّ الشُّبْهِ .
وَيَعُمُّهَا جَمِيعًا قَوْلُهُ : (إِذْهُمْ) : أَيِّ مَنْ ذُكِرَ (بَعْضُ الْأُمَّةِ) ؛ وَلَمْ يَقُمْ الدَّلِيلُ عَلَى حُجِّيَّةِ قَوْلِ الْبَعْضِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَهْلُ الْبَيْتِ عليهم السلام كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(قَالَ الْأَكْثَرُ) : أَيُّ أَكْثَرِ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ : (وَلَا) يَنْعَقِدُ (بَأَهْلِ الْبَيْتِ عليهم السلام)
حَالُ كَوْنِهِمْ (وَحَدَهُمْ) عليهم السلام : أَيُّ مُنْفَرِدِينَ عَنْ سَائِرِ مُجْتَهِدِي الْأُمَّةِ ؛ (لِلذَلِكَ) :
أَيِّ لِكَوْنِهِمْ بَعْضُ الْأُمَّةِ ؛ وَعَدَمِ قِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى حُجِّيَّةِ قَوْلِ الْبَعْضِ .

قُلْنَا : وَ (قَالَ أَصْحَابُنَا) الَّذِينَ هُمُ الزَّيْدِيُّ كَافَّةً ، وَأَبُو عَلِيٍّ ، وَأَبُو هَاشِمٍ ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ ⁽²⁾ رِوَايَةً عَنِ الْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ وَغَيْرِهِمْ : يَنْعَقِدُ بِهِمْ عليهم السلام ⁽³⁾ ؛
لِأَنَّهُمْ (جَمَاعَتُهُمْ مَعْصُومَةٌ) عَنِ الْخَطَا ؛ إِذِ الْعِصْمَةُ هِيَ الَّتِي لَا يُفْعَلُ مَعَهَا
الْمَعْصِيَةُ لَا مَحَالَةَ مَعَ بَقَاءِ التَّكْلِيفِ ؛ وَقَدْ دَخَلَ فِيهَا التَّوْفِيقُ ؛ إِذْ هُوَ مَا يُفْعَلُ

(1) الطبراني في الكبير 171/8 رقم 7718 ، والحاكم 509/4 ، وَقَالَ : صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ .
وينظر شرح الغاية 240/1 . لِي فِي فَصَائِلِ الْبُلْدَانِ تَوَفُّفٌ بِاسْتِثْنَاءِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ إِنْ صَحَّ فِيهِمَا شَيْءٌ .

(2) الشَّيْخُ الْمُزَنِّدُ بِاللَّهِ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَصْرِيُّ ، تَتَلَمَّذَ عَلَى يَدِ أَبِي هَاشِمٍ ، وَلِإِذِهِ انْتَهَتْ رِئَاسَةُ أَصْحَابِهِ
فِي عَصْرِهِ ، وَكَانَ فَاضِلًا ، فَقِيهًا ، مُتَكَلِّمًا ، عَلِيًّا الذِّكْرِ ، نَبِيَّةَ الْقَدَرِ ، صَبُورًا عَلَى الشَّدَائِدِ ، وَكَانَ يَمِيلُ إِلَى
عَلِيٍّ عليه السلام مَيْلًا عَظِيمًا ، صَنَّفَ فِي ذَلِكَ كِتَابَ التَّفْضِيلِ . تَوَفِّيَ سَنَةَ 367 هـ . لَهُ مَوْلَفَاتٌ . ينظر فضل
الاعتزال 326 ، وطبقات المعتزلة 106 ، والجواهر المضيئة 63/4 ، وتاريخ بغداد 73/8 ..

(3) التقريب في أصول الفقه مسألة 158 ، وصفوة الاختيار 225 ، والفصول اللؤلؤية 225 ، والغاية
509/1 ، والبحر المحيط 450/6 ، وشرح الكوكب المنير 241/2 ، والكاشف 144 . وَلِلْإِمَامِ أَبِي
طَالِبٍ يَحْيَى بْنُ الْحُسَيْنِ الْهَارُونِيُّ كِتَابٌ فِي أَنَّ إِجْمَاعَ أَهْلِ الْبَيْتِ حُجَّةٌ ، مِنْهُ نُسخَةٌ بِمَكْتَبَةِ الْأَوْقَافِ
برقم (1090) مَصُورَةٌ بِمَكْتَبَتِي . وَلِلْإِمَامِ الْمُؤَوِّقِ بِاللَّهِ الْحُسَيْنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْجُرْجَانِيِّ كِتَابٌ ، مِنْهُ
نُسخَةٌ مَصُورَةٌ بِمَكْتَبَتِي . وَلِلسَّيِّدِ يَحْيَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ جَحَافٍ (ت: 1102 هـ) كِتَابٌ ، مِنْهُ نُسخَةٌ بِمَكْتَبَةِ
الْجَامِعِ الْكَبِيرِ برقم (62) مجاميع .

عِنْدَهُ الطَّاعَةُ ؛ لِأَنَّ تَرْكَهَا مَعْصِيَةٌ ، وَمَعْنَاهَا حَاصِلٌ فِيهِمْ ؛ (بِدَلِيلٍ) : أَيَّ مَعَ⁽¹⁾
دَلِيلِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ : أَمَّا الْكِتَابُ : فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ
(لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ) أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [الأحزاب : 33] ؛ وَجْهٌ
الدَّلَالَةِ أَنَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَ خَبْرًا مُؤَكَّدًا بِالْخَضِرِ بِإِرَادَتِهِ إِذْهَابَ الرِّجْسِ عَنْهُمْ ،
وَطَهَارَتِهِمْ عَنْهُ الطَّهَارَةَ الْكَامِلَةَ : وَالرِّجْسُ الْمُطَهَّرُونَ عَنْهُ لَيْسَ إِلَّا مَا يُسْتَحْبَثُ
مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ وَيُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ الذَّمُّ وَالْعِقَابُ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيُّ :
لَا يَخْلُو عَنْهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ ؛ وَلَيْسَ الْمُرَادُ إِذْهَابَهُ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ ؛ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ خِلَافَهُ ؛
فَيَعْنِي أَنَّ الْمُرَادَ إِذْهَابَهُ عَنْ جَمَاعَتِهِمْ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ . وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِأَهْلِ الْبَيْتِ
الْعَلِيَّةُ أَزْوَاجُهُ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ قَدْ بَيَّنَّ الْمُرَادَ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ بِالْعَةِ حَدِّ التَّوَاتُرِ .

فَإِنْ قِيلَ : قَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ مَا يَقْتَضِي دُخُولَ نِسَائِهِ فِي أَهْلِ الْبَيْتِ :
مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ جَوَابًا لِأُمِّ سَلَمَةَ : «أَمَّا أَنَا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ» ؟ قَالَ : «بَلَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى» ،
وَقَوْلِهِ : «بَلَى فَادْخُلِي فِي الْكِسَاءِ» ، قَالَتْ : فَدَخَلْتُ فِي الْكِسَاءِ بَعْدَ مَا قَضَى دُعَاةُ
لَاِبْنِ عَمٍّه وَلَاِبْنَتِهِ وَابْنَتِهِ⁽²⁾ - قُلْنَا : رَوَايَاتُ دَفْعِهَا عَنِ الدُّخُولِ مَعَهُمْ بِقَوْلِهِ فِي
رَوَايَةٍ : «إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ» ، وَفِي رَوَايَةٍ : «إِنَّكَ إِلَى خَيْرٍ» ، وَفِي رَوَايَةٍ : «عَلَى مَكَانِكَ ؛
وَإِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ» ، وَفِي رَوَايَةٍ : «أَنْتِ إِلَى خَيْرٍ» ، وَفِي رَوَايَةٍ : «أَنْتِ إِلَى خَيْرٍ ، أَنْتِ
مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ» ، وَفِي رَوَايَةٍ : «فَإِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ»⁽³⁾ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ أَكْثَرُ .

(1) جَعَلَ الْبَاءَ بِمَعْنَى مَعَ يَدْفَعُ مَا يُقَالُ : إِنَّ الدَّلِيلَ عَلَى الْعِصْمَةِ لَا يَسْتَلْزِمُ الدَّلِيلَ عَلَى حُجِّيَّةِ الْإِجْمَاعِ ؛
وَلِذَا قِيلَ : إِنَّ قَوْلَ الْوَاحِدِ مِنَ الْحَسَنَيْنِ وَأُمِّهِمَا الْعَلِيَّةُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ ، مَعَ أَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ ؛ وَإِنَّمَا كَانَ
قَوْلُ عَلِيٍّ ﷺ حُجَّةً ؛ لِإِقْبَامِ الدَّلِيلِ غَيْرِ الْعِصْمَةِ ؛ فَفِي مَا ذَكَرْنَا دَفْعٌ لِدَلِيلِهِ ؛ وَلِلْإِجْمَاعِ عَلَى
الْمُصَنَّفِ ؛ حَيْثُ جَعَلَ الدَّلِيلَ دَلِيلًا عَلَى الْعِصْمَةِ لَا عَلَى حُجِّيَّةِ الْإِجْمَاعِ ؛ وَالْحَاصِلُ أَنَّ دَلِيلَ حُجِّيَّةِ
الْإِجْمَاعِ الْعِصْمَةُ وَالِدَّلِيلُ مَعًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، تَمَّتْ مِنْهُ .

(2) مسند أحمد 10 / 187 رقم 26612 .

(3) تفسير الطبري 11 / 22 رقم 21734 ، وأبو يعلى برقم 6888 ، والحاكم 2 / 416 ، و 3 / 146 ، والبيهقي 2 / 150 .

وَلَوْ سَلَّمَ التَّسَاوِي - وَجَبَ الْجَمْعُ . وَقَوْلُهَا : بَعْدَمَا قَضَى دُعَاهُ صَرِيحٌ فِي خُرُوجِهَا عَنْ قَوْلِهِ ﷺ : «اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي» الْحَبَرُ⁽¹⁾ ، عَلَى اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ ؛ وَبِهِ يَحْصُلُ الْجَمْعُ ؛ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ سُؤَالَهَا وَقَوْلَهَا : وَأَنَا مَعَهُمْ وَنَحْوُهُ - لَمْ يَقَعْ إِلَّا بَعْدَ تَقْضِي الدُّعَاءِ فِي جَمِيعِ الْأَخْبَارِ ؛ فَلَا تَعَارُضَ ؛ لِأَنَّ دَفْعَهَا لِكُونِهَا لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

وَلِإِذْخَالِهَا بَعْدَ بَيَانِهِمْ لَا يَضُرُّ ؛ وَكَوْنُ أَوَّلِ الْكَلَامِ وَآخِرِهِ يَقْتَضِي كَوْنَهُنَّ الْمُرَادَ - مَمْنُوعٌ بِتَذْكِيرِ الضَّمِيرِ ؛ وَلَوْ سَلَّمَ لَزِمَ حُجِّيَّةُ إِجْمَاعِيَّهِمْ ؛ وَلَا قَائِلَ بِهِ ؛ فَعُلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ غَيْرُهُنَّ ؛ لِئَلَّا تَخْلُو الْآيَةُ عَنِ الْفَائِدَةِ ؛ وَلَا يَلْزِمُ مِنْ ذَلِكَ تَنَافُرُ الْآيِ ، وَكَوْنُ التَّقْدِيرِ : وَأَطْعَنَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ ؛ فَاجْتِمَاعُ الْعِزَّةِ حُجَّةٌ ؛ إِذْ لَا شَكَّ فِي حُسْنِ ذِكْرِهِنَّ بِمَا يَرْفَعُ قَدْرَهُنَّ ؛ لِقُرْبِهِنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَوْلَادِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ :

يُوضَحُ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ أَكْثَرَ الْمُفَسِّرِينَ عَلَى أَنَّ الْآيَةَ لَمْ تَنْزَلِ فِي نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَمْ يُرَدَّنْ بِهَا ؛ وَلَوْ كَانَ مُتَنَافِرًا لَمَا أَطْبَقُوا عَلَيْهِ : فَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَبُو طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَمَالِيهِ [193] بِإِسْنَادِهِ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ ثَوْبًا فَجَلَّلَهُ عَلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفَاطِمَةَ وَالْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [الأحزاب: 33] ؛ فَجِئْتُ لِأَدْخُلَ مَعَهُمْ ؛

(1) خَبَرُ الْكِسَاءِ رُوِيَ مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ : فَمِنْهَا عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ : الطَّبْرِي فِي تَفْسِيرِهِ 11/22 رَقْم 21733 ، وَ 21734 ، وَ 21039 ، وَ تَفْسِيرُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ 9/3132 رَقْم 17679 ، وَأَحْمَدُ 10/177 رَقْم 26570 ، وَ 186 رَقْم 26612 ، وَ 197 رَقْم 26659 ، وَ 228 رَقْم 26808 . وَعَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ : التِّرْمِذِيُّ 5/328 رَقْم 3205 ، وَ 621 رَقْم 3787 ، وَ تَفْسِيرُ الطَّبْرِي 12/22 رَقْم 21736 . وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ : تَفْسِيرُ الطَّبْرِي 11/22 رَقْم 21734 ، وَ تَفْسِيرُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ 9/3131 رَقْم 17673 . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : تَفْسِيرُ الطَّبْرِي 11/22 رَقْم 21734 . وَعَنْ عَائِشَةَ : تَفْسِيرُ الطَّبْرِي 9/22 رَقْم 21728 ، وَ تَفْسِيرُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ 9/3131 رَقْم 17674 . وَعَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ : تَفْسِيرُ الطَّبْرِي 10/22 رَقْم 21732 ، وَ تَفْسِيرُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ 9/3132 رَقْم 17678 . وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ : تَفْسِيرُ الطَّبْرِي 12/22 رَقْم 21737 .

فَقَالَ : «مَكَانَكَ ؛ إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ». وَفِي جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ بِالإِسْنَادِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ :
 ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ﴾ تَزَكَّتْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ وَالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ ⁽¹⁾.

وَالرَّجْسُ : الشَّكُّ . وَفِيهِ بِالإِسْنَادِ إِلَى وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ قَالَ : أَتَيْتُ فَاطِمَةَ عليها السلام
 أَسْأَلُهَا عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام ؛ فَقَالَتْ : تَوَجَّهَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَلَسْتُ أَنْتَظِرُهُ حَتَّى جَاءَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ عَلِيٌّ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ أَخَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِيَدِهِ ؛ حَتَّى
 دَخَلَ فَأَذْنَى عَلِيًّا وَفَاطِمَةَ فَأَجْلَسَهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَأَجْلَسَ حَسَنًا وَحُسَيْنًا كُلَّ وَاحِدٍ
 مِنْهُمَا عَلَى فَحْذِهِ ، ثُمَّ لَفَّ عَلَيْهِمَا بِثَوْبِهِ ، أَوْ قَالَ : كِسَاهُ ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ :
 ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ ، ثُمَّ قَالَ :
 «اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي ؛ وَأَهْلُ بَيْتِي أَحَقُّ» . أَخْرَجَهُ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ ، وَفِي أَحَدِهَا
 أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَاللَّفْظُ لَهُ ⁽²⁾ . وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَفِيهِ
 بِالإِسْنَادِ إِلَى وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ ، وَفِيهِ زِيَادَةٌ قُلْنَا لَوَائِلَةَ : مَا الرِّجْسُ ؟ قَالَ : الشَّكُّ فِي
 دِينِ اللَّهِ تَعَالَى ⁽³⁾ . وَغَيْرُ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ عَمَّا لَا يَسَعُهُ إِلَّا كِبَارُ الْأَسْفَارِ ؛
 وَالْمُرَادُ بِالإِشَارَةِ إِلَى مَنْ ذُكِرَ إِخْرَاجُ مَنْ يُتَوَهَّمُ دُخُولُهُ : مِنَ الْأَزْوَاجِ وَالْقَرَابَةِ ،
 لَا أَوْلَادِهِمْ ؛ فَشُمُولُ أَهْلِ الْبَيْتِ لِمَنْ سَيُوجَدُ مِنْهُمْ كَشُمُولُ الْأُمَّةِ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ :
 «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ» الْخَبَرُ ؛ وَاخْتِلَافُ رِوَايَاتِ هَذَا الْخَبَرِ ؛ لِتَكَرُّرِهِ مِنْهُ ﷺ ؛
 لِاخْتِلَافِ هَيْئَةِ اجْتِمَاعِهِمْ ؛ وَمَا جَلَّلَهُمْ بِهِ ، وَدُعَائِهِ لَهُمْ ، وَجَوَابِ أُمِّ سَلَمَةَ كَمَا
 ذَكَرَهُ مُحِبُّ الدِّينِ الطَّبْرِيِّ فِي ذَخَائِرِ الْعُقَبَى [16].

وَأَمَّا السُّنَّةُ : فَقَوْلُهُ ﷺ : «(أَهْلُ بَيْتِي كَسَفِينَةِ نُوحٍ) : مَنْ رَكِبَهَا نَجَا ، وَمَنْ

(1) الترمذي 328/5 رقم 3205، و 621 رقم 3787 عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، وَقَالَ فِي الْبَابِ: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، وَمَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، وَأَبِي الْحَمَرَاءِ، وَأَنَسٍ.

(2) يُسْتَحَبُّ أَنْ يُقَالَ : وَاللَّفْظُ لَهُ إِذَا تَعَدَّدَ الرُّوَاةُ وَاخْتَلَفَتْ رِوَايَتُهُمْ لَفْظًا ؛ لِلْخُرُوجِ مِنْ خِلَافِ مَنْ لَا يُجِيزُ الرُّوَايَةَ بِالْمَعْنَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ .

(3) مصنف ابن أبي شيبة رقم 23766 وَلَمْ نَجِدْ زِيَادَةً: قُلْنَا لَوَائِلَةَ : وَمَا الرِّجْسُ ؟ ...

تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرَقَ وَهَوَى ، كَذَا فِي رِوَايَةِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجُرْجَانِيِّ ، وَرُويَ بِلَفْظٍ : «مَثَلُ أَهْلِ بَيْتِي فِيكُمْ مَثَلُ سَفِينَةِ نُوحٍ : مَنْ رَكِبَهَا نَجَا ، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا هَلَكَ» . أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغَفَارِيِّ⁽¹⁾ ؛ وَهَذَا الْحَدِيثُ وَأَمْثَالُهُ صَرِيحٌ فِي نَجَاةِ الْمُتَّبِعِ لَهُمْ ، وَهَلَكَةِ الْمُخَالِفِ لَهُمْ ؛ فَلَوْ لَمْ تَكُنْ جَمَاعَتُهُمْ مَعْصُومَةً عَنِ الْخَطَا - لَمَا كَانَ كَذَلِكَ .

وَقَوْلُهُ عليه السلام : «(إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ) مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا مِنْ بَعْدِي أَبَدًا : كِتَابَ اللَّهِ ، وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي ؛ إِنَّ اللَّطِيفَ الْخَبِيرَ تَبَّانِي أَنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ» . رَوَاهُ الْهَادِي عليه السلام فِي الْأَحْكَامِ [28 / 1] . وَفِي الْجَامِعِ الْكَافِي : «إِنِّي

(1) حَدِيثُ السَّفِينَةِ رُويَ مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ يُقَوَّى بَعْضُهَا بَعْضًا؛ فَقَدْ رُويَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ : أَمَالِي أَبِي طَالِبٍ 136 ، وَأَمَالِي الْمُرْشِدِ بِاللَّهِ 151 / 1 ، وَفَضَائِلُ الصَّحَابَةِ لِأَحْمَدَ 2 / 987 رَقْم 402 ، وَالْحَاكِمُ 2 / 343 ، وَقَالَ : صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ . وَفِي 3 / 150 قَالَ : صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الصَّغِيرِ 2 / 240 رَقْم 395 ، وَفِي الْكَبِيرِ 3 / 45 رَقْم 2636 - 2638 ، وَابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ فِي تَهْذِيبِ الْأَثَارِ كَمَا فِي كَنْزِ الْعَمَالِ 12 / 98 رَقْم 34165 ، وَمُسْنَدُ الشَّهَابِ 2 / 272 رَقْم 1343 ، 1345 ، وَابْنُ الْمَغازِي 149 رَقْم 175 ، 177 ، وَابْنُ قَتَيْبَةَ فِي الْمَعَارِفِ 86 ، وَالْأَمْثَالُ لِأَبِي الشَّيْخِ الْأَصْفَهَانِيِّ 1 / 384 رَقْم 333 ، وَالْمَعْرِفَةُ وَالتَّارِيخُ لِلْفُسَوِيِّ 1 / 294 . وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ : الْأَمْثَالُ الْخَمِيسَةُ 1 / 154 ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ 6 / 85 رَقْم 5870 ، وَالصَّغِيرِ 2 / 84 رَقْم 825 . وَعَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ : الدُّوَلَابِيُّ فِي الْكُنَى وَالْأَسْمَاءِ 2 / 232 رَقْم 419 .

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : الْخُطِيبُ فِي تَارِيخِ بَغْدَادَ 2 / 91 . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ 12 / 34 رَقْم 12388 ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ 11 / 329 رَقْم 5142 ، وَحَلِيَّةُ الْأَوْلِيَاءِ 4 / 306 ، وَمُسْنَدُ الشَّهَابِ 2 / 273 رَقْم 1342 ، وَالْمُنَاقِبُ لِابْنِ الْمَغازِي ص 148 رَقْم 173 ، 176 .

وَعَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ : الْبَزَارُ كَمَا فِي جَمْعِ الزَّوَائِدِ 9 / 168 ، وَمَخْتَصَرُ زَوَائِدِ الْبَزَارِ لِابْنِ حَجَرٍ 2 / 334 رَقْم 1967 . وَعَنْ عَلِيٍّ : فِي صَحِيفَةِ الرِّضَى 464 ، وَأَخْرَجَ ابْنُ مَرْذُوقٍ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا فِي الْأَسَاسِ لِلشُّيُوطِيِّ (خ) . وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ : ابْنُ الْمَغازِي 148 رَقْم 174 ، وَلِلْحَدِيثِ شَوَاهِدٌ؛ فَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ 6 / 372 ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ : «إِنَّمَا مَثَلُنَا فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ : كَسَفِينَةِ نُوحٍ ، وَكِبَابٍ حِطَّةٍ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ» . وَروى فِي كَنْزِ الْعَمَالِ 2 / 434 رَقْم 4429 قَالَ : عَنْ عَلِيٍّ مِنْ حَدِيثِ طَوِيلٍ : «... وَاللَّهِ إِنْ مَثَلْنَا فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ : كَمَثَلِ سَفِينَةِ نُوحٍ فِي قَوْمِ نُوحٍ ، وَإِنْ مَثَلْنَا فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ : كِبَابٍ حِطَّةٍ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ» ، وَعَزَاهُ إِلَى أَبِي سَهْلٍ الْقَطَّانِ فِي أَمَالِيهِ ، وَابْنُ مَرْذُوقٍ . وَأَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْإِمَامُ الْهَادِي فِي الْأَحْكَامِ 1 / 41 .

تَارِكُ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضَلُّوا : كِتَابَ اللَّهِ ، وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي ، أَلَا
وَاتَّهَمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ ، أَلَا وَهُمَا الْحَلِيفَتَانِ بَعْدِي .

وَفِي رِوَايَةِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجُرْجَانِيِّ : «إِنِّي تَارِكُ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ
تَضَلُّوا : كِتَابَ اللَّهِ ، وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي» ؛ وَهَذَا الْخَبَرُ يَمَّا ظَهَرَ بَيْنَ الْأُمَّةِ وَتَلَقَّنَهُ
بِالْقَبُولِ ، وَرَوَاهُ أَصْحَابُ الصَّحَاحِ ⁽¹⁾ ؛ فَجَرَى مَجْرَى الْأَخْبَارِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِأُمُورِ

(1) حَدِيثُ الثَّقَلَيْنِ رُوِيَ بِالْفَاظِ كَثِيرَةً : أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ فِي الْمُسْنَدِ 266 رَقْم 644 ، وَفِي
مَجْمُوعِ رَسَائِلِهِ 206 (كِتَابُ تَثْبِيَتِ الْوَصِيَّةِ) ، وَرَوَاهُ الْإِمَامُ الْقَاسِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ فِي مَجْمُوعِ رَسَائِلِهِ (كِتَابُ
إِمَامَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ) 221/2 ، وَذَكَرَهُ أَيْضًا فِي مَجْمُوعِ رَسَائِلِهِ (كِتَابُ الرَّدِّ عَلَى الرَّوَافِضِ) 1/544 ،
وَذَكَرَهُ حَفِيدُهُ الْإِمَامُ الْهَادِي أَيْضًا فِي الْمَجْمُوعَةِ الْفَاحِرَةِ 86 ، 138 ، 145 ، 525 ، 549 ، 584 ، وَأَخْرَجَهُ
أَيْضًا فِي الْأَحْكَامِ 40/1 ، وَرَوَاهُ الرَّضَى فِي صَحِيفَتِهِ 62 رَقْم 63 ، وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَبُو طَالِبٍ فِي تَيْسِيرِ
الْمَطَالِبِ 147 رَقْم 115 عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ عَلِيٍّ . وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ 4/873
رَقْم 2408 ، وَأَحْمَدُ 7/75 رَقْم 19285 ، وَالتِّرْمِذِيُّ 5/622 رَقْم 3788 ، وَالدَّارِمِيُّ 2/431 ، 432 ،
وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ 5/182 رَقْم 5026 ، وَ5/183 رَقْم 5028 ، وَرَقْم 4969 ، وَرَقْم 4980 ، وَرَقْم 4981 ،
وَرَقْم 5040 ، وَالبَيْهَقِيُّ 2/148 ، وَ7/30 ، وَ10/113 ، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ 4/62 رَقْم 2357 ،
وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ 1/114 رَقْم 265 ، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ 3/109 ، 3/148 ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْخُصَائِصِ
84 ، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَشْكَلِ الْأَثَارِ 9/88 رَقْم 3463 ، وَالْكُوفِيُّ فِي الْمَنَاقِبِ 2/112 رَقْم 604 ،
وَو2/116 رَقْم 606 ، وَ2/135 رَقْم 620 ، وَ2/135-136 رَقْم 621 (ر) ، وَالْمُرْشِدُ بِاللَّهِ فِي الْأُمَالِي
الْخَمِيسَةِ 1/149 ، وَ1/152 جَمِيعُهُمْ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَزْقَمَ . وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ 5/621 رَقْم 3786 ،
وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ 3/66 رَقْم 2680 ، وَفِي الْأَوْسَطِ 5/89 رَقْم 4757 : عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . وَأَخْرَجَهُ
أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ 4/30 رَقْم 11104 ، وَ4/36 رَقْم 11131 ، وَ4/54 رَقْم 11211 ، وَ4/118 رَقْم 11561 ،
وَفِي فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ 1/210 رَقْم 170 ، وَ2/978 رَقْم 1382 ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ 3/65 رَقْم 2678 ،
وَرَقْم 2679 ، وَالْأَوْسَطُ 3/374 رَقْم 3439 ، وَ4/33 رَقْم 3542 ، وَالصَّغِيرُ 1/150 رَقْم 355 ، وَ1/153
وَرَقْم 368 ، وَأَبُو يَعْلَى 2/297 رَقْم 1021 ، وَ2/376 رَقْم 1140 ، وَابْنُ الْجَعْدِ 2/972 رَقْم 2711 ،
وَالْمَنَاقِبُ 2/98 رَقْم 584 ، وَ2/105 رَقْم 593 ، وَ2/114 رَقْم 605 (ر) ، وَالْأُمَالِي الْخَمِيسِيَّةُ
1/154-155 جَمِيعُهُمْ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ . وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ 8/138 رَقْم 21634 ، وَ8/153
رَقْم 21711 ، وَالْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ لِلطَّبْرَانِيِّ 5/153 رَقْم 4921 ، وَرَقْم 4922 ، وَ5/154 رَقْم 4923 ، وَابْنُ أَبِي
شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ 6/309 رَقْم 31679 ، وَفِي مُسْنَدِهِ 1/108 رَقْم 135 ، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ 1/107
رَقْم 2740 ، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي السَّنَةِ 643 رَقْم 1554 عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ . وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ 627

الدِّينِ الْمُهَمَّةَ : كَالصَّلَاةِ ، وَالصَّوْمِ ، وَالزَّكَاةِ ، وَالْحَجِّ .

قَالَ الْإِمَامُ الْمُهَدِّي عليه السلام : وَبَلَغَنِي أَنَّ حَيَّ الْإِمَامِ الْمُطَهَّرِ بْنِ يَحْيَى أَوْ وَلَدَهُ عليه السلام كَتَبَ إِلَى السُّلْطَانِ الْمُظَفَّرِ كِتَابًا ذَكَرَ فِيهِ هَذَا الْحَدِيثُ ؛ فَرَجَعَ جَوَابُ السُّلْطَانِ بِأَنَّ سَمَاعَ الْحَدِيثِ : كِتَابُ اللَّهِ وَسُتِّي ؛ فَلَمَّا رَاجَعَ الْمَجْلِسُ السَّامِيُّ أَشْيَاخَهُ ! قَالَ عليه السلام : وَلَمْ يُنْقَلْ إِلَيْنَا مَا أَجَابَ بِهِ الْإِمَامُ عليه السلام فِي ذَلِكَ ، قَالَ : وَنَحْنُ نُحِبُّ بِأَنَّ فِي الصَّحَاحِ خَبَرَيْنِ صَحِيحَيْنِ عَنْهُ عليه السلام ؛ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ السُّلْطَانُ أَحَدُهُمَا .

وَالْآخَرُ كَمَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ عليه السلام ، وَلَعَلَّ السُّلْطَانَ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ الثَّانِي . انتهى .
قَالَ بَعْضُهُمْ : وَلَفْظُ «أَهْلِ بَيْتِي» فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ ؛ وَإِنَّمَا جَاءَتْ تِلْكَ الرِّوَايَاتُ فِي غَيْرِ الصَّحِيحَيْنِ بِمَنْ لَا يُعْتَدُّ بِهِ ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الدَّهَبِيُّ فِي الْمِيزَانِ ، وَهُوَ مِنْ تَحْرِيفِ النَّاصِبَةِ ؛ إِذْ قِيلَ : إِنَّهُ وَسَّيَ : بِئُونِ ، ثُمَّ سَيْنِ ، ثُمَّ بَاءِ مُوَحَّدَةٍ مِنْ أَسْفَلِ ، ثُمَّ يَاءِ ؛ فَوَقَعَ التَّصْحِيفُ : بِتَأْخِيرِ التَّوْنِ عَلَى السَّيْنِ ، وَجَعَلَ الْبَاءَ الْمُوَحَّدَةَ تَاءً مُثْنَاءً مِنْ فَوْقَ ؛ مَعَ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ : وَسَّيَ بِبَاءَيْنِ مُوَحَّدَتَيْنِ مِنْ أَسْفَلِ لَمْ يَتَّعَدُ ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ يَصِحُّ تَفْسِيرُهُ بِالنَّسَبِ كَمَا ذَلِكَ مَعْرُوفٌ .

(الْخَبَرَيْنِ) بِتَمَامِهِمَا ، وَقَدْ ذَكَرُوا الْخَبَرَيْنِ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ : أَيِ تَمَّمَ ، أَوْ اقْرَأْ ، أَوْ اذْكُرِ الْخَبَرَيْنِ ؛ وَيَجُوزُ فِي مِثْلِهِ الرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفُ الْخَبَرِ : أَيِ مَعْرُوفَانِ ، قِيلَ : وَيَجُوزُ الْجَرُّ عَلَى تَقْدِيرٍ : إِلَى آخِرِ الْخَبَرَيْنِ ؛ وَفِيهِ أَنَّ حَذْفَ الْجَارِ وَإِبْقَاءَ عَمَلِهِ لَيْسَ بِقِيَاسِيٍّ فِي مِثْلِهِ ⁽¹⁾ ، (وَنُحَوِّهَمَا) مِنَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ : فَتَنَحُّوْا الْأَوَّلَ مَا رَوَاهُ الْهَادِي عليه السلام فِي الْأَحْكَامِ [29/1] عَنِ النَّبِيِّ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ : «أَهْلُ

رقم 1468 عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ . وَأَخْرَجَهُ الْبَرَّاءُ (مختصر زوائد) 2 / 332 رقم 1963 عَنْ أَبِي مُرَّةٍ .

ويرقم 1964 عَنْ عَلِيٍّ . وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكَرٍ فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ 42 / 219 ، وَالْكُوفِيُّ فِي الْمَنَاقِبِ 2 / 150

رقم 626 عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ .

(1) إِنَّمَا قَالَ : فِي مِثْلِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قِيَاسِيٌّ فِي أَنَّ وَأَنَّ الْمَصْدَرَيْنِ كَمَا ذَلِكَ مَعْرُوفٌ فِي مَوْضِعِهِ . اهـ .

بَيْتِي فِيكُمْ مِثْلَ سَفِينَةِ نُوحٍ : مَنْ رَكِبَ فِيهَا نَجَا ، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ وَهَوَى . وفيه أيضًا [29 / 1] عنه ﷺ : «أَهْلُ بَيْتِي أَمَانٌ لِأَهْلِ الْأَرْضِ ، وَالنُّجُومُ أَمَانٌ لِأَهْلِ السَّمَاءِ ؛ فَإِذَا ذَهَبَ أَهْلُ بَيْتِي مِنَ الْأَرْضِ أَتَى أَهْلَ الْأَرْضِ مَا يُوعَدُونَ ، وَإِذَا ذَهَبَ النُّجُومُ مِنَ السَّمَاءِ أَتَى أَهْلَ السَّمَاءِ مَا يُوعَدُونَ» .

وَفِي صَحِيفَةِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرِّضِيِّ عليه السلام [464] ، عَنْ آبَائِهِ إِسْنَادًا مُتَّصِلًا إِلَى عَلِيِّ عليه السلام قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مِثْلُ أَهْلِ بَيْتِي فِيكُمْ مِثْلُ سَفِينَةِ نُوحٍ : مَنْ رَكِبَهَا نَجَا ، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا زُجَّ فِي النَّارِ» . قَالَ أَخْرَجَهُ السَّرِيُّ ⁽¹⁾ ، وَنَحْوُ الْخَبَرِ الثَّانِي قَوْلُهُ ﷺ : «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا : وَمَا كِتَابُ اللَّهِ ، وَعِزَّتِي أَهْلُ بَيْتِي ؛ وَقَدْ أَخْبَرَنِي الْخَبِيرُ أَنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلِيَّ الْحَوْضَ» . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجُرْجَانِيُّ . وَقَوْلُهُ ﷺ : «إِنِّي أُوشِكُ أَنْ أُدْعَى فَأُجِيبَ ، وَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ : كِتَابُ اللَّهِ حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ، وَعِزَّتِي أَهْلُ بَيْتِي ؛ إِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلِيَّ الْحَوْضَ» . رَوَاهُ أَيْضًا الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجُرْجَانِيُّ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ . قَالَ فِي جَامِعِ الْأُصُولِ [159 / 9] : سَمَّاهُمَا النَّبِيُّ ﷺ ثَقَلَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْأَخْذَ بِهِمَا وَالْعَمَلَ بِمَا يَجِبُ لَهُمَا ثَقِيلٌ .

وَقِيلَ : الْعَرَبُ تَقُولُ لِكُلِّ خَطِيرٍ نَفِيسٍ : ثَقِيلًا ؛ فَجَعَلَهُمَا ثَقَلَيْنِ ؛ إِعْظَامًا لِقَدَرِهِمَا ، وَتَفْخِيمًا لِسَانِهِمَا . انتهى .

وَقَوْلُهُ ﷺ : «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ كِتَابَ اللَّهِ وَعِزَّتِي ، وَمَا لَا يَخْتَلِفَانِ بَعْدِي» . رَوَاهُ أَيْضًا الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ؛ وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا أَنَّهُمَا أَفَادَتْ أَنَّ حُكْمَ التَّمَسُّكِ بِالْعِترَةِ كَالْتَّمَسُّكِ بِالْكِتَابِ ؛ فَإِذَا كَانَ التَّمَسُّكُ بِهِ وَاجِبًا ؛

(1) عزاه إليه في ذخائر العقبى 20. وابن السري: أبو الحسين محمد بن حامد المزوزي. حدث بدمشق. توفي سنة 279 هـ. تاريخ دمشق 52 / 246. أقول: نقل الطبري في ذخائر العقبى ، والرياض النضرة من كتابه «السنة».

لِكَوْنِهِ حُجَّةٌ لَا يَجُوزُ مُخَالَفَتُهَا - فَكَذَلِكَ التَّمَسُّكُ بِجَمَاعَتِهِمْ .

وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ : تَارِكٌ ، وَمُخْلَفٌ ، وَخَلِيفَتَيْنِ حُجَّةٌ إِجْمَاعِيَّةٌ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُسْتَخْلَفَ يَكُونُ بِلَا رَيْبٍ قَائِمًا مَقَامَ مَنْ اسْتَخْلَفَهُ ؛ وَهُوَ ﷺ الْحُجَّةُ فِي حَيَاتِهِ ؛ فَيَكُونُ خَلِيفَتُهُ الْحُجَّةُ مِنْ بَعْدِهِ ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ : بِأَنَّ الْحُجَّةَ هِيَ مَجْمُوعُ الْكِتَابِ وَالْعِتْرَةِ ؛ لِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ الْكِتَابَ حُجَّةٌ مُسْتَقَلَّةٌ ؛ فَلَوْ لَمْ تَكُنِ الْعِتْرَةُ حُجَّةً كَالْكِتَابِ - لَكَانَ ذِكْرُهَا مَعَهُ عَبَثًا ؛ وَاللَّازِمُ ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ ؛ وَلَوْ أَمْعَنَ النَّاطِرُ نَظْرَهُ فِي أُدْلَةٍ حُجِّيَّةٍ إِجْمَاعٍ أَهْلِ الْبَيْتِ (عليهم السلام) - لَوَجَدَهَا أَكْثَرَ وَأَصَحَّ مِنْ أُدْلَةٍ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ ، لَكِنْ اللَّهُ الْقَائِلُ :

لِهَوَى الثَّقُوسِ سَرِيرَةً لَا تُعْلَمُ كَمْ حَارَ فِيهِ عَاقِلٌ مُتَكَلِّمٌ

(وَإِذَا اخْتَلَفَتِ الْأُمَّةُ) : أَيُّ كُلِّ الْأُمَّةِ فِي مَسْأَلَةٍ أَوْ مَسْأَلَتَيْنِ (عَلَى قَوْلَيْنِ) ، أَوْ أَقْوَالٍ : كَالْمَذْبُوحِ بِلَا تَسْمِيَةٍ : قِيلَ : يَحِلُّ : سَوَاءٌ تَرَكَهَا عَمْدًا أَوْ سَهْوًا . وَقِيلَ : لَا يَحِلُّ مُطْلَقًا - (جَازَ إِحْدَاثُ قَوْلٍ ثَالِثٍ) ؛ بِأَنْ يُقَالَ : تَحَرُّمٌ مَعَ الْعَمْدِ وَتَحِلُّ مَعَ السَّهْوِ عِنْدَ الْمَنْصُورِ بِاللَّهِ ﷻ ، وَأَبِي الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ ، وَالرَّازِي وَاتَّبَاعِهِ ، وَالْأَمْدِيِّ ، وَابْنِ الْحَاجِبِ ، وَالشَّيْخِ الْحَسَنِ ، وَالْمُتَأَخِّرِينَ ⁽¹⁾ ؛ لِوُقُوعِهِ ؛ فَإِنَّ الصَّحَابَةَ اخْتَلَفُوا : فِي زَوْجٍ وَأَبْوَيْنِ ، وَزَوْجَةٍ ⁽²⁾ وَأَبْوَيْنِ ؛ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ (رضي الله عنهما) :

(1) وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ ، وَلِلْبَعْضِ تَفْصِيلٌ : كَالْإِمَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْزَةَ وَشَيْخِهِ الْحَسَنِ الرَّصَاصِ : وَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ إِحْدَاثُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ بِشَرْطَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَلَّا يَحْصُلَ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ اللَّتَيْنِ فَرَّقَ هَذَا الثَّالِثُ بَيْنَهُمَا . وَالثَّانِي : أَلَّا يَنْتَظِمَهُمَا طَرِيقَةٌ وَاحِدَةٌ تَمْنَعُ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ كَانَ اخْتِلَافُهُمْ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ : مِثْلُ مَسْأَلَةِ الْجَدِّ مَعَ الْأَخِّ لَمْ يَجُزْ إِحْدَاثُ قَوْلٍ ثَالِثٍ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ : أَنَّهُ يَجُوزُ إِلَّا إِذَا كَانَ الثَّالِثُ رَافِعًا لِمَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ كَانَ بَاطِلًا ، وَاخْتِارَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْحَنَابِلَةِ . الرِّسَالَةُ 549 ، وَالْمُعْتَمَدُ 44 / 1 ، وَصِفْوَةُ الْاِخْتِيَارِ 265 ، وَالتَّقْرِيبُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ مَسْأَلَةُ رَقْمِ 155 ، وَقَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ 488 / 1 ، وَالْمَحْصُولُ 62 / 2 ، وَالْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ 244 / 1 ، وَتَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ 23 / 2 ، وَالرُّدُودُ وَالنَّقُودُ 571 / 1 ، وَالْعُدَّةُ 113 / 4 ، وَأَصُولُ السَّرْحِيِّ 310 / 1 .

(2) الْأَكْثَرُ أَنْ يُقَالَ فِي الْمَرْأَةِ زَوْجٌ ؛ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ﴾ [النساء : 12] ،

لِلأَمِّ ثُلُثُ جَمِيعِ الْمَالِ مَعَ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ ، وَقَالَ الْبَاقُونَ : لِلأَمِّ ثُلُثُ الْبَاقِي مَعَ كُلِّ مِنْهُمَا ؛ فَأَخَذَ ابْنُ سِيرِينَ بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ دُونَ زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ ؛ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ ؛ إِذْ لَمْ يُنْقَلْ .

وَاتَّفَقَتْهُمْ عَلَى عَدَمِ التَّفْصِيلِ مَمْنُوعٌ ؛ غَايَتُهُ أَنََّّهُمْ لَمْ يَقُولُوا بِهِ ؛ وَعَدَمُ الْقَوْلِ بِهِ لَيْسَ قَوْلًا بَعْدَمِهِ ؛ وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ الْقَوْلُ بِمَا قَالُوا بِنَفْيِهِ لَا بِمَا لَمْ يَقُولُوا فِيهِ بِنَفْيِهِ وَلَا إِبْثَابِهِ وَإِلَّا لَزِمَ امْتِنَاعُ الْقَوْلِ فِيمَا تَجَدَّدَ مِنَ الْوَقَائِعِ إِنْ لَمْ يَقُولُوا فِيهَا بِحُكْمٍ .
فَإِنْ قِيلَ : فِي ذَلِكَ لُزُومٌ تَخْطِئَةُ الْأَوَّلِينَ ؛ إِذْ كُلُّ فِتْنَةٍ مَخْطِئَةٌ بِالتَّعْمِيمِ ؛ وَفِيهِ تَخْطِئَةُ كُلِّ الْأُمَّةِ فِيمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ ، وَأَمَّا فِيمَا لَمْ يَتَّفَقُوا عَلَيْهِ ؛ بِأَنْ يُحْطَى بِبَعْضٍ فِي مَسْأَلَةٍ ، وَبَعْضٌ فِي أُخْرَى - فَلَا ، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَمْتَنَعَ تَجْوِيزُ الْحَطِّ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فِي مُجْتَهِدِي كُلِّ الْأُمَّةِ فِي أَحْكَامٍ مُتَعَدِّدَةٍ ؛ وَلَا خِلَافَ فِيهِ لِغَيْرِ الْإِمَامِيَّةِ .

وَهَذَا (مَا لَمْ يَرْفَعِ) الْقَوْلَيْنِ (الْأَوَّلَيْنِ) أَوْ الْأَقْوَالِ الْأُولَى ؛ بِأَنْ يُنْصُوا عَلَى عَدَمِ جَوَازِ إِحْدَاثِهِ ، أَوْ رَفْعِ مُقْتَضَاهُمَا : مِثَالُهُ أَنْ يَطَّأَ الْمُشْتَرِي الْجَارِيَةَ الْبِكْرَ ثُمَّ يَجِدُ بِهَا عَيْبًا : فَقِيلَ : الْوُطْءُ يَمْنَعُ الرَّدَّ . وَقِيلَ : بَلْ يُرَدُّهَا مَعَ أَرْضِ التَّقْصَانِ : وَهُوَ تَفَاوُثُ قِيمَتَيْهَا : بِكْرًا ، وَثِيْبًا ؛ فَالْقَوْلُ بِرَدِّهَا مَجَانًا قَوْلٌ ثَالِثٌ رَافِعٌ لِلْأَوَّلَيْنِ ⁽¹⁾ .
قُلْتُ : وَمُقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ التَّمَسُّكَ بِأَقْلٍ مَا قِيلَ إِذَا لَمْ يُوجَدْ دَلِيلٌ عَلَى مَا عَدَاهُ - أَخَذَ بِالْإِجْمَاعِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(وَكَذَلِكَ) : أَيُّ كِإِحْدَاثِ قَوْلٍ ثَالِثٍ مَا لَمْ يَرْفَعِ الْأَوَّلَيْنِ - يَجُوزُ لَهُمْ ، أَوْ لِبَعْضِهِمْ ، أَوْ لِغَيْرِهِمْ (لِإِحْدَاثِ) دَلِيلٍ ، وَتَعْلِيلٍ ، وَتَأْوِيلٍ ثَالِثٍ ، أَوْ رَابِعٍ ، أَوْ أَكْثَرٍ :

وَجَاءَ زَوْجَةٌ وَهُوَ الْأَنْسَبُ عِنْدَ خَشْيَةِ اللَّيْسِ : كَأَمَثَلَةِ الْمِيرَاثِ . وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .
(1) أَمَّا التَّمَثِيلُ بِمَسْأَلَةِ الْجَدِّ وَالْأَخِ ؛ حَيْثُ قِيلَ : بِحِزْمَانِ الْأَخِ ، وَقِيلَ : يَرِثُ نِصْفَ الْمَالِ ؛ فَالْقَوْلُ بِحِزْمَانِ الْجَدِّ رَافِعٌ لِلْقَوْلَيْنِ ؛ فَلَا يَلِيْقُ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ الْأَسْتَوْيُّ [فِي نَهَايَةِ السُّوْلِ 3 / 270] : وَحَكَى ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمُحَلِّ [305 / 8 - 326] عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ الْمَالَ كُلَّهُ لِلْأَخِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

لَمْ يُنْصُوا عَلَى عَدَمِهِ ، وَلَمْ يَرْفَعْ مُقْتَضَى أَقْوَالِهِمْ ؛ إِذْ لَمْ تَزَلِ الْعُلَمَاءُ يَسْتَخْرِجُونَ
الْأَدِلَّةَ ، وَالْعِلَلِ ، وَالتَّأْوِيلَاتِ الْمُعَايِرَةَ لِأَدِلَّةٍ مَنْ تَقَدَّمَهُمْ ، وَعَلَلَهُمْ ،
وَتَأْوِيلَاتِهِمْ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ مِنْ أَحَدٍ بَلْ يُمَدِّحُونَ بِهِ ، وَيُعَدُّ لَهُمْ فَضْلًا ؛ فَكَانَ
إِجْمَاعًا عَلَى جَوَازِهِ .

أَمَّا لَوْ غَيَّرَ مُقْتَضَى قَوْلِهِمْ مِنَ الْحُكْمِ ؛ فَلَا : كَالْقَوْلِ الثَّالِثِ الرَّافِعِ لِلْقَوْلَيْنِ ؛
وَمِثْلُهُ لَوْ عَلَّلَ بَعْضُهُمْ تَحْرِيمَ بَيْعِ الْبُرِّ بِالْبُرِّ مُتَّفَاضِلًا بِالْكَيْلِ ، وَآخَرُ بِالطَّغَمِ ؛ فَجَاءَ
مَنْ بَعَدَهُمْ عَلَّلَهُ بِالْإِفْتِيَاتِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ؛ لِرَفْعِهِ الْقَوْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ الْمُتَضَمِّنَيْنِ
لِلْإِجْمَاعِ عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِ الْمِلْحِ بِمِثْلِهِ كَذَلِكَ ، وَتَجْوِيزِ عِلَّتِهِ ذَلِكَ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِجْمَاعَ يَنْعَقِدُ : إِمَّا بِالْقَوْلِ ، أَوِ الْفِعْلِ ، أَوِ التَّرْكِ ، أَوِ السُّكُوتِ مَعَ
الرَّضَى ، أَوْ مَا أَمَكَّنَ تَرْكِيئَهُ مِنْهَا - وَأَنَّهُ مُمَكِّنٌ لِقُوعِهِ ، وَكَذَا الْعِلْمُ بِهِ ، وَثَقُلَهُ إِنِّيْنَا .

وَقَوْلُ النَّظَامِ وَبَعْضُ الرَّافِضَةِ بِامْتِنَاعِهِ ؛ لِانْتِشَارِ أَهْلِهِ فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ
وَمَعَارِبِهَا ؛ فَيَمْتَنِعُ نَقْلُ الْحُكْمِ إِلَيْهِمْ عَادَةً ؛ وَإِذَا امْتَنَعَ الْأَصْلُ امْتَنَعَ الْفَرْعُ ؛ لِأَنَّ
الْوُقُوفَ عَلَى الْمُحَالِ مُحَالٌ - مَمْنُوعٌ ؛ إِذِ الْإِنْتِشَارُ إِنَّمَا يَمْنَعُ النَّقْلَ عَادَةً فَيَمْنَعُ
قَعْدَ فِي قَعْرِ بَيْتِهِ : لَا يَبْحَثُ ، وَلَا يَطْلُبُ ؛ وَلَيْسُوا كَذَلِكَ ؛ لِحُدُوثِهِمْ فِي الطَّلَبِ ،
وَقُوَّةِ بَحْثِهِمْ عَنِ الْأَدِلَّةِ وَالْأَحْكَامِ .

وَأَيْضًا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْإِتِّفَاقَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَرْعٌ لَتَسَاوِيهِمْ فِي نَقْلِ الْحُكْمِ إِلَيْهِمْ ؛
لِإِمْكَانِ الْإِتِّفَاقِ بِدُونِ النَّقْلِ الْمَذْكُورِ .

نَعَمْ : عِلْمُهُمْ بِاتِّفَاقِهِمْ فَرْعٌ النَّقْلِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ غَيْرُ النَّزَاعِ .
وَشُرُوطُ الْإِسْتِدْلَالِ بِهِ شُرُوطُ الْإِسْتِدْلَالِ بِالسُّنَّةِ ؛ (و) لَمَّا كَانَ لَمْ يُعْلَمَ بِبِدْيَةِ
الْعَقْلِ ، وَلَا بِإِسْتِدْلَالِ عَقْلِيٍّ قَطْعًا - كَانَ (طَرِيقُنَا) الْمُوصِلُ (إِلَى الْعِلْمِ بِإِنْعِقَادِ
الْإِجْمَاعِ) أَحَدُ أُمُورٍ : 1- إِمَّا السَّمَاعُ لِأَقْوَالِهِمْ ، 2- وَ(إِمَّا الْمُشَاهَدَةُ) لِكُلِّ وَاحِدٍ
مِنْهُمْ يَفْعَلُ فِعْلًا شَرْعِيًّا ، أَوْ يَتْرُكُ شَيْئًا ، وَيُعْرِفُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمْ أَنَّهُ فَعَلَهُ ؛

لِشَرْعِيَّتِهِ ، أَوْ تَرْكُهُ لِتَحْرِيمِهِ هَذَا فِي حَقِّ الْحَاضِرِ . 3 - (وَأَمَّا النَّقْلُ) الْمُنْفِيْدُ لِلْعِلْمِ أَوْ الظَّنِّ (عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُجْمَعِينَ) الْمُعْتَبَرِينَ ذَلِكَ ، (أَوْ عَنْ بَعْضِهِمْ) فِيمَا عَلَيْنَا فِيهِ تَكْلِيفٌ ، وَإِلَّا فَلَا إِجْمَاعٌ ، وَلَا حُجَّةٌ : كَالْقَوْلِ بِأَنَّ عَمَّارًا أَفْضَلُ مِنْ حُذَيْفَةَ ؛ إِذْ لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَطَابَقُوا عَلَى تَرْكِ إِنْكَارِ مَا لَمْ يَلْزَمْهُمْ إِنْكَارُهُ - (مَعَ نَقْلِ رِضَى السَّاكِنِينَ) ؛ بِحَيْثُ لَوْ حَكَمُوا ، أَوْ أَقْتُوا - لَمَا كَانَ إِلَّا بِهِ ؛ وَهَذَا فِي حَقِّ الْغَائِبِ .

(و) مَتَى قِيلَ : بِمَ يُعْرَفُ رِضَاءُ السَّاكِنِينَ ؟ قُلْنَا : (يُعْرَفُ رِضَاهُمْ) لِمَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ ، أَوْ فَعَلَهُ ، أَوْ تَرْكُهُ - (بِعَدَمِ الْإِنْكَارِ) لِذَلِكَ الْقَوْلِ ، أَوْ نَحْوِهِ (مَعَ الْإِشْتِهَارِ) بَيْنَهُمْ ؛ حَتَّى لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ ؛ فَلَوْ لَمْ يَنْتَشِرْ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنِ السُّكُوتُ رِضَى ؛ لِجَوَازِ إِنْكَارِهِ لَوْ عَلِمُوا ؛ (و) مَعَ (عَدَمِ ظُهُورِ) سَبَبِ (حَامِلِ) لَهُمْ عَلَى السُّكُوتِ) : كَالْتَقِيَّةِ ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ سُكُوتُهُمْ رِضَى : كَأِمَامَةِ الثَّلَاثَةِ ؛ إِذْ سُكُوتُ الصَّحَابَةِ عَنْهَا إِنْ سَلَّمَ ؛ لِحَشِيَّةِ الْفُرْقَةِ الَّتِي تَعُودُ عَلَى الْإِسْلَامِ بِالضَّرَرِ ، وَكَالسُّكُوتِ عَنِ النِّكَاحِ فِي بَيْعَةِ مُعَاوِيَةَ لَعَنَهُ اللَّهُ تَعَالَى ؛ إِذْ هُوَ لِلتَّقِيَّةِ ؛ فَلَا يَكُونُ رِضَى ؛ فَلَا إِجْمَاعٌ ، وَلَا حُجَّةٌ مَعَ ذَلِكَ .

(و) لَا بُدَّ مَعَ ذَلِكَ مِنْ (كَوْنِهِ بِمَا الْحَقُّ فِيهِ مَعَ وَاحِدٍ) ؛ بِأَنْ يَكُونَ : مِنَ الْمَسَائِلِ الْقَطْعِيَّةِ : كَالْقِيَاسِ : حَيْثُ عَمِلَ بِهِ بَعْضُ الصَّحَابَةِ وَسَكَتَ الْبَاقُونَ ، وَالْمَسَائِلِ الْإِجْتِهَادِيَّةِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ : الْحَقُّ فِيهَا مَعَ وَاحِدٍ ؛ فَمِثْلُ ذَلِكَ يَكُونُ إِجْمَاعًا ؛ (وَيُسَمَّى هَذَا) الْإِجْمَاعُ الْمُنْقُولُ عَنِ الْبَعْضِ مَعَ نَقْلِ رِضَاءِ السَّاكِنِينَ (إِجْمَاعًا سُكُوتِيًّا) ، وَلَا يَخْفَى وَجْهُ التَّسْمِيَةِ ؛ (وَهُوَ حُجَّةٌ ظَنِّيَّةٌ) ؛ فَلَا يُسْتَدَلُّ بِهِ فِي قَطْعِيٍّ - (وَأِنْ) عَلِمَ وَتَوَعُّهُ كَذَلِكَ بِأَنْ شُوهِدَ ، أَوْ (نَقْلَ تَوَاتُرًا) - لَمْ يُؤَثِّرْ نَقْلُهُ كَذَلِكَ فِي خُرُوجِهِ مِنْ حَيْزِ الظَّنِّ إِلَّا الْقَطْعُ كَذَا فِي حَوَاشِي الْمُصُولِ ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّ السُّكُوتَ يَدُلُّ عَلَى الْمُوَافَقَةِ ظَاهِرًا ؛ وَالظُّهُورُ لَا يَكْفِي فِي كَوْنِهِ إِجْمَاعًا قَطْعِيًّا بَلْ فِي كَوْنِهِ حُجَّةً ظَنِّيَّةً .

وَالَّذِي يُشْعِرُ بِهِ الْفُصُولُ ، وَالْجَوْهَرَةُ ، وَالْقِسْطَاسُ لِلْإِمَامِ الْحَسَنِ عليه السلام إِنْ إِذَا عَلِمْنَا رِضَاهُمْ عَلِمًا يَقِينًا كَانَ حُجَّةً قَطْعِيَّةً⁽¹⁾ ؛ وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ أَهْلَ الْمَذْهَبِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ يَسْتَدِلُّونَ بِذَلِكَ عَلَى الْمَسَائِلِ الْقَطْعِيَّةِ : كَمَسْأَلَةِ كَوْنِ الْقِيَاسِ حُجَّةً شَرْعِيَّةً ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي الْقِيَاسِ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ فَيَكُونُ هَذَا مِنْهُ مُطْلَقًا مُقَيَّدًا بِمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(وَكَذَلِكَ) : أَيِ مِثْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الشُّكُوتِ مِنْ أَنَّهُ حُجَّةٌ ظَنِّيَّةٌ عَلَى حَسَبِ الْخِلَافِ - (الْقَوْلِي) : أَيِ الْإِجْمَاعِ الْمُنْسُوبِ إِلَى الْقَوْلِ ، وَكَذَا الْفِعْلِيُّ وَالتَّرَكِيُّ إِنْ عَلِمَ الْوَجْهَ الَّذِي وَقَعَا عَلَيْهِ : الْإِجْمَاعُ الْمُنْسُوبُ إِلَى الْقَوْلِ ، وَكَذَا الْفِعْلِيُّ ، وَالتَّرَكِيُّ إِنْ عَلِمَ الْوَجْهَ الَّذِي وَقَعَا عَلَيْهِ ؛ كَمَا فِي فِعْلِهِ عليه السلام لَكِنْ لَا مُطْلَقًا ، بَلْ (إِنْ) لَمْ يُعْلَمْ ؛ وَإِنَّمَا ظَنٌّ بِأَنْ (تُقَالَ أَحَادًا) ، وَلَمْ يُتَلَقَّ بِالْقَبُولِ ؛ فَيَكُونُ حُجَّةً : كَالْخَبَرِ الْإِحَادِيِّ عِنْدَ أَئِمَّتِنَا عليهم السلام ، وَالْجُمْهُورِ⁽²⁾ ؛ خِلَافًا لِأَيِّ عَبْدِ اللَّهِ ، وَأَيِّ رَشِيدٍ⁽³⁾ ، وَالْغَزَالِيِّ ؛ فَقَالُوا : لَيْسَ بِحُجَّةٍ⁽⁴⁾ ، وَتَوَقَّفَ قَوْمٌ⁽⁵⁾ .

قُلْنَا : لَا وَجْهَ لِلْفَرْقِ (فَإِنْ) عَلِمَ : بِأَنْ سُمِعَ ، أَوْ شُوهِدَ ، وَ(تُقَالَ) الْإِجْمَاعُ الْمَذْكُورُ مِنْ جَمِيعِ الْأُمَّةِ ، أَوْ الْعِنْتَةِ (تَوَاتُرًا) ، أَوْ تُلَقَّى بِالْقَبُولِ - (فَحُجَّةٌ قَاطِعَةٌ) ؛ وَحِينَئِذٍ تَحْرُمُ مُخَالَفَةُ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ : كَلْبُسِ الْحَرِيرِ مَثَلًا ؛ إِذَا أَجْمَعُوا عَلَى تَحْرِيمِهِ ؛

(1) الفصول اللؤلؤية 248 ، والقسطاس 211 ، والجوهرة 352 .

(2) منهاج الوصول 633 ، وشرح الغاية 1/595 ، والمعتمد 2/67 ، ومختصر منتهى السؤل 1/502 ، وأصول السرخسي 1/302 ، والكوكب المنير 2/214 ، وتيسير التحرير 3/260 .

(3) سعيد بن محمد بن حسن النيسابوري . مُعْتَزِلِيٌّ ، مُتَكَلِّمٌ ، كَانَ بَعْدَ إِدْيِ الْمَذْهَبِ . أَخَذَ عَنِ الْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَدَ ، وَصَارَ مِنْ أَصْحَابِهِ ، وَانْتَهَتْ إِلَيْهِ الرِّكَاسَةُ بَعْدَهُ ؛ وَلَكِنَّا عَادَ إِلَى نَيْسَابُورٍ أَرْعَجَ لِلْخُرُوجِ فَخَرَجَ وَلَرِمَ الرَّيَّ إِلَى أَنْ تُوفِّيَ بِهَا سَنَةَ 404 هـ . لَهُ دِيْوَانُ الْأُصُولِ ، وَالْخِلَافُ بَيْنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْبَغْدَادِيِّينَ (طبع) . المنية والأمل 207 ، وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة 382 .

(4) المستصفى 1/375 ، والفصول اللؤلؤية 247 .

(5) وَلِلْإِمَامِ الْمَنْصُورِ بِاللَّهِ تَفْصِيلٌ . ينظر صفوة الاختيار 276 ، وشرح الغاية 595 .

فِرَائِهِ مَعْصِيَةً ، وَكَذَا يَحْرُمُ أَيَّضًا مُخَالَفَةُ الْإِجْمَاعِ نَفْسِهِ ؛ بِأَنْ يُعْتَقَدَ كَوْنُهُ مُبَاحًا ؛ وَ(يَفْسُقُ مُخَالَفَتُهُ) وَمُخَالَفَةُ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ ، وَلَا تُهْمَلُ الْفُرْقُ بَيْنَهُمَا .

أَمَّا عِنْدَ مَنْ يَقُولُ : كُلُّ عَمْدٍ كَبِيرَةٌ فَظَاهِرٌ⁽¹⁾ ، وَأَمَّا عِنْدَ مَنْ جَعَلَهَا مَا وَرَدَ الْوَعِيدُ عَلَيْهَا⁽²⁾ ؛ فَذَلِكَ (بِدَلِيلٍ) قَوْلُهُ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى (وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ) نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [البقرة : 115] وَجْهُ الدَّلَالَةِ : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَمَعَ بَيْنَ مُشَاقَّةِ الرَّسُولِ ﷺ ، وَاتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْوَعِيدِ ؛ حَيْثُ قَالَ : ﴿نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾ ؛ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ غَيْرُ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ مُحَرَّمًا ؛ وَإِلَّا لَمْ يُجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُحَرَّمَ الَّذِي هُوَ الْمُشَاقَّةُ فِي الْوَعِيدِ ؛ إِذْ لَا يَحْسُنُ الْجَمْعُ بَيْنَ حَرَامٍ وَحَلَالٍ فِي وَعِيدٍ ؛ بِأَنْ يَقُولَ مَثَلًا : إِنْ زَنَيْتَ وَشَرِبْتَ الْمَاءَ عَافَيْتُكَ ؛ وَإِذَا حَرَّمَ اتِّبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ - وَجَبَ اتِّبَاعُ سَبِيلِهِمْ ؛ إِذْ لَا وَاسِطَةَ ؛ وَيَلْزَمُ مِنْ وَجُوبِ اتِّبَاعِ سَبِيلِهِمْ كَوْنُ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً ؛ لِأَنَّ سَبِيلَ الشَّخْصِ هُوَ مَا يَخْتَارُ : مِنَ الْقَوْلِ ، أَوِ الْفِعْلِ ، أَوِ الْإِعْتِقَادِ .

فَإِنْ قِيلَ : يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ سَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ : فِي مُتَابَعَةِ الرَّسُولِ ﷺ ، وَمُتَاصِرَتِهِ ، وَالِاقْتِدَاءِ بِهِ ، وَفِيمَا صَارُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ ؛ وَهُوَ الْإِيمَانُ بِهِ ؛ وَقَدْ نَزَلَتْ الْآيَةُ فِي طُعْمَةِ بَنِ أَبِي رِيقٍ حِينَ سَرَقَ دِرْعًا ، وَازْتَدَّ ، وَلَحِقَ بِالْمُشْرِكِينَ⁽³⁾ - أَجِيبَ بِأَنَّ الْعِبْرَةَ لِلْعُمُومَاتِ وَالْإِطْلَاقَاتِ دُونَ خُصُوصِيَّاتِ الْأَسْبَابِ وَالِاحْتِمَالَاتِ .
وَالثَّابِتُ بِالنُّصُوصِ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ ظَوَاهِرُهَا ، وَلَمْ تَصْرِفْ عَنْهُ قَرِينَةٌ .

(1) وَهُوَ قَوْلُ النَّاصِرِيَّةِ ، وَظَاهِرُ قَوْلِ الْهَادِي ، وَصَرِيحُ قَوْلِ الْمُزَنِّي وَبَعْضِ الْبَغْدَادِيَّةِ . وَالصَّغِيرَةُ : مَا صَدَرَ عَنْ سَهْوٍ ، أَوْ إِكْرَاهٍ ، أَوْ تَأْوِيلٍ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ . ينظر عدة الأكياس 2 / 238 .

(2) وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْجُبَّائِيُّ : مَا أَقْدَمَ عَلَيْهِ الْعَاصِي بِتَأْوِيلٍ أَوْ تَرْكٍ اسْتِدْلَالٍ فَمُخْتَمَلٌ لِلْكِبَرِ وَالصَّغَرِ ، لَا مَا أَقْدَمَ عَلَيْهِ مَعَ الْعِلْمِ بِقُبْحِهِ ؛ فَإِنَّهُ كَبِيرَةٌ . وَقَالَ الْمَهْدِي وَالْبَصْرِيُّ مِنَ الْمُعْتَزِّلَةِ وَبَعْضُ الْبَغْدَادِيَّةِ : بَلْ بَعْضُ الْعَمْدِ لَيْسَ بِكَبِيرَةٍ . ينظر عدة الأكياس 2 / 238 .

(3) تفسير الطبري 5 / 362 ، والحاكم 4 / 385 .

فَإِنْ قِيلَ : إِنَّ فِيهِ دَوْرًا ؛ لِأَنَّهُ إِثْبَاتٌ لِحُجَّةِ الْإِجْمَاعِ بِمَا لَا يَنْبُتُ حُجَّتُهُ إِلَّا بِهِ .
قُلْنَا : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ التَّمَسُّكَ بِالظَّوَاهِرِ إِنَّمَا يَنْبُتُ بِالْإِجْمَاعِ ؛ فَإِنَّ التَّمَسُّكَ بِهَا كَانَ فِي
عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً . هَذَا وَأَوَّلُ مَنْ احْتَجَّ بِالآيَةِ الْكَرِيمَةِ ابْنُ أَبِي بَرٍّ (1) ،
وَالشَّافِعِيُّ (2) ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ (لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى
النَّاسِ) ﴿ [البقرة : 143] (3) : وَتَقْرِيرُهُ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَدَلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى
جَعَلَهُمْ وَسَطًا ؛ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ [في الصَّحاح 3/ 1167] : الْوَسْطُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَعْدَلُهُ ؛
وَلِأَنَّهُ تَعَالَى عَلَّلَ ذَلِكَ بِكَوْنِهِمْ شُهَدَاءَ ؛ وَالشَّاهِدُ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ عَدْلًا ؛ وَهَذَا
التَّعْدِيلُ لِلْأُمَّةِ ؛ وَإِنْ لَزِمَ مِنْهُ تَعْدِيلُ كُلِّ فَرْدٍ مِنْهَا ؛ لِكَوْنِ نَفْسِهِ عَنْ وَاحِدٍ مُسْتَلَزِمًا
لِنَفْسِهِ عَنِ الْكُلِّ ؛ فَتَحْنُ نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ خِلَافَهُ ؛ لِأَنَّ الْعَدَالَهَ الْحَقِيقِيَّةَ الثَّابِتَةَ بِتَعْدِيلِ
اللَّهِ تَعَالَى تَنَافَى الْكَذِبِ وَالْمِيلَ إِلَى جَانِبِ الْبَاطِلِ (4) ؛ فَتَعَيَّنَ تَعْدِيلُهُمْ فِيمَا يَجْتَمِعُونَ
عَلَيْهِ ؛ وَحَيْثُ تَجِبُ عِصْمَتُهُمْ عَنِ الْخَطَا : قَوْلًا ، وَفِعْلًا ، وَاعْتِقَادًا .

(1) عيسى بن أبي بَرٍّ بن صدقة البغدادي. فقيه، حنفي، أصولي، قاض. أخذ عن محمد بن الحسن. ت: 221.

له إنبات القياس، وخبر الواحة. تاريخ بغداد 11/ 157، والجواهر المضيفة في طبقات الحنفية 2/ 678.

(2) جاء في أحكام القرآن للشافعي 28: **وَالَّذِي جَمَعَهُ الْبَيْهَقِيُّ مَا يَلِي : «قَالَ الْمُرْزِيُّ ، وَالرَّبِيعُ : كُنَّا يَوْمًا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ؛ إِذْ جَاءَ شَيْخٌ ؛ فَقَالَ لَهُ : أَسْأَلُ؟ قَالَ الشَّافِعِيُّ : سَلْ ، قَالَ : أَيْسَ الْحُجَّةُ فِي دِينِ اللَّهِ؟ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ : كِتَابُ اللَّهِ ، قَالَ : وَمَاذَا؟ قَالَ : سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : وَمَاذَا؟ قَالَ : اتِّفَاقُ الْأُمَّةِ . قَالَ : وَمِنْ أَيْنَ قُلْتَ : اتِّفَاقُ الْأُمَّةِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ؟ فَتَدَبَّرَ الشَّافِعِيُّ ﷺ سَاعَةً ؛ فَقَالَ الشَّيْخُ : أَجَلْتُكَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ؛ فَتَغَيَّرَ لَوْنُ الشَّافِعِيِّ ، ثُمَّ إِنَّهُ ذَهَبَ فَلَمْ يَخْرُجْ أَيَّامًا ؛ قَالَ : فَخَرَجَ مِنَ الْبَيْتِ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ ؛ فَلَمْ يَكُنْ بِأَسْرَعَ مِنْ أَنْ جَاءَ الرَّجُلُ ؛ فَقَالَ : حَاجَتِي؟ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ ﷺ : نَعَمْ ، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [البقرة : 115] ؛ لَا يُضْلِيهِ جَهَنَّمَ عَلَى خِلَافِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ إِلَّا وَهُوَ فَرَضٌ ؛ قَالَ : فَقَالَ : صَدَقْتَ ! وَقَامَ وَذَهَبَ . قَالَ الشَّافِعِيُّ : قَرَأْتُ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ حَتَّى وَقَفْتُ عَلَيْهِ ! .**

(3) الفصول اللؤلؤية 3/ 257، والإبهاج 2/ 1313، وتقويم الأدلة 26.

(4) ومعلوم أن بعضها يَكْذِبُ وَيَمِيلُ إِلَى الْبَاطِلِ ؛ فَتَعَيَّنَ ... إلخ . تمت منه .

وَأَيْضًا فَالشَّاهِدُ حَقِيقَةٌ : هُوَ الْمُخْبِرُ بِالصِّدْقِ ؛ وَاللَّفْظُ مُطْلَقٌ يَتَنَاوَلُ الشَّهَادَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ الْأُمَّةِ حَقًّا وَصِدْقًا ؛ لِيَخْتَارَهُمُ الْحَكِيمُ الْخَيْرُ لِلشَّهَادَةِ عَلَى النَّاسِ ؛ (وَلَقَوْلِهِ ﷺ : «لَنْ تَجْتَمِعَ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ») أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ [405/4 رقم 2167] بِلَفْظٍ : «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ ، وَيَدُ اللَّهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ ، وَمَنْ شَدَّ شَدًّا إِلَى النَّارِ ، وَالطَّبْرَانِي فِي الْكَبِيرِ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِلَفْظٍ : «لَنْ تَجْتَمِعَ أُمَّتِي عَلَى الضَّلَالَةِ أَبَدًا ؛ فَعَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ»⁽¹⁾ ؛ فَإِنَّ يَدَ اللَّهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ»⁽²⁾ ، (وَنُحْوَةٌ) مِنَ الْأَخْبَارِ (كَثِيرٌ) : مِثْلُ «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ وَفَارَقَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ» . رَوَاهُ الرُّوْيَانِيُّ⁽³⁾ ، وَابْنُ عَسَاكِرَ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ⁽⁴⁾ . وَالرُّوْيَانِيُّ : بِضَمِّ الرَّاءِ ، وَسُكُونِ الْوَاوِ ، وَبَعْدَهُ يَاءٌ ، ثُمَّ نُونٌ بَعْدَهَا يَاءٌ النَّسْبَةِ إِلَى رُوْيَانَ : بَلَدٌ مِنْ طَبَرِسْتَانَ . ذَكَرَهُ فِي طَبَقَاتِ ابْنِ حَجَرٍ⁽⁵⁾ .

وَقَوْلِهِ ﷺ : «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ : يَنْتَفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْعَالِينَ ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ» . رَوَاهُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ الطَّبْرَانِيُّ فِي مَجْمُوعِهِ [256 رقم 601] ، عَنْ آبَائِهِ ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام عَنْهُ ﷺ ، وَقَوْلِهِ ﷺ : «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ» . أَخْرَجَهُ ابْنُ حَنْبَلٍ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رحمته الله تعالى⁽⁶⁾ . وَعَنْهُ ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ أَجَارَكُمْ مِنْ ثَلَاثِ خِلَالٍ : الْأَ

(1) قُلْتُ : هَذَا الْخَبَرُ أَظْهَرُ أدِلَّةٍ إجماع الأُمَّة ؛ فَإِنَّهُ قَضَى بِحَقِّيَّةِ إجماعهم أَوَّلًا ، وَلِزُومِ التَّمَسُّكِ بِهِمْ ثَانِيًا ؛ لِقَوْلِهِ : «فَعَلَيْكُمْ» ؛ بِخِلَافِ سَائِرِهَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . اهـ .

(2) الطَّبْرَانِي فِي الْكَبِيرِ 447/12 رقم 13623 ، وَ 13624 . قَالَ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ 218/5 : رَجُلٌ أَحَدُهُمَا ثِقَاتٌ ، رَجُلٌ الصَّحِيحُ ، خَلَا مَرْزُوقٌ مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ ، وَهُوَ ثِقَةٌ .

(3) أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ الرُّوْيَانِيُّ الرَّازِيُّ الْأُمَلِيُّ . مُحَدَّثٌ ، مُسْنِدٌ ، كَثِيرُ الرِّوَايَةِ ، فَتِيهٌ . تُوفِّيَ سَنَةَ 307 هـ . لَهُ الْمُسْنَدُ (طبع) ، وَغَيْرُهُ . تَذَكُّرَةُ الْخَفَاطِ 752/2 ، وَسِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ 507/14 .

(4) مُسْنَدُ الرُّوْيَانِيِّ 124/1 رقم 118 ، وَتَارِيخُ دِمَشْقَ 268/1 .

(5) تَذَكُّرَةُ الْخَفَاطِ 752/2 .

(6) مُسْنَدُ أَحْمَدَ 134/8 رقم 21616 ، وَالْحَاكِمُ 117/1 ، وَأَبُو دَاوُدَ 118/5 رقم 4758 ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ 157/8 .

يَدْعُو عَلَيْكُمْ نَبِيِّكُمْ فَتَهْلِكُوا جَمِيعًا ، وَالْأَ لَا يَظْهَرُ أَهْلُ الْبَاطِلِ عَلَى أَهْلِ الْحَقِّ ، وَالْأَ
تَجْتَمِعُوا عَلَى ضَلَالَةٍ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ [2/ 812 رقم 2432] عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ .
وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ ﷺ قَالَ : «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَجَارَ أُمَّتِي أَنْ
تَجْتَمَعَ عَلَى ضَلَالَةٍ»⁽¹⁾ ، وَابْنُ خَارِثٍ ، وَمُسْلِمٌ عَنِ الْمُغِيرَةِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ : «لَا تَزَالُ
طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى وَهُمْ ظَاهِرُونَ»⁽²⁾ . وَالنَّسَائِيُّ
عَنْ حُذَيْفَةَ ، عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَارَقَ الْإِسْلَامَ»⁽³⁾ .
وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ عَنْهُ ﷺ : «سَيَكُونُ بَعْدِي هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ :
فَمَنْ رَأَيْتُمُوهُ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ ، أَوْ يُرِيدُ أَنْ يُفَارِقَ أَمْرَ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ كَائِنًا مَنْ كَانَ -
فَاقْتُلُوهُ ؛ فَإِنَّ يَدَ اللَّهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ وَإِنْ تَرَكْتَهُ ، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ
يَرْكُضُ»⁽⁴⁾ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا بَلَغَ فِي الْكَثْرَةِ مَبْلَغًا عَظِيمًا تَرَكْتُهُ اخْتِصَارًا .
وَمَنْ أَرَادَ الْإِطْلَاعَ عَلَى ذَلِكَ فَعَلَيْهِ بِالْمُطَوَّلَاتِ ؛ (فَفِيهِ) : أَيُّ مَا ذَكَرَ مِنْ
الْأَحَادِيثِ وَغَيْرِهِ (تَوَاتُرٌ مَعْنَوِيٌّ) : أَيُّ مَعْنَاهُ مُتَوَاتِرٌ - وَإِنْ اخْتَلَفَ اللَّفْظُ - فَهُوَ
يُفِيدُ الْقَطْعَ : كَمَا فِي شَجَاعَةِ عَلِيٍّ ﷺ ، وَجُودِ حَاتِمٍ .
وَأَمَّا قَوْلُهُ : (وَلَا جَمَاعِيَهُمْ) عَلَى الْقَطْعِ (عَلَى تَخْطِئَةٍ مَنْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ ؛ وَ) ذَلِكَ
يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ حُجَّةٌ ؛ إِذْ (مِثْلُهُمْ) كَثْرَةٌ وَفَضْلًا وَعِلْمًا (لَا يَجْمَعُ) عَلَى الْقَطْعِ (عَلَى
تَخْطِئَةِ أَحَدٍ فِي أَمْرٍ شَرْعِيٍّ) : هُوَ الْمُخَالَفَةُ هُنَا (إِلَّا عَنْ دَلِيلٍ قَاطِعٍ) لَا لِمَجَرَّدِ
تَوَاطُؤٍ وَظَنٍّ ؛ فَوَجَبَ الْحُكْمُ بِوُجُودِ نَصِّ قَاطِعٍ بَلَّغَهُمْ فِي ذَلِكَ ؛ فَيَكُونُ مُقْتَضَاهُ :

(1) كتاب السنة 57 رقم 82 ، 83 ، والمختارة للضياء المقدسي 128 / 7 رقم 2559 .

(2) البخاري 97 / 6 رقم 6881 ، ومسلم 1523 / 3 رقم 1921 .

(3) عزاه السيوطي في جامع الأحاديث 289 / 7 رقم 22511 للنسائي ، ولم أجده فيه ، ورواه البزار
334 / 7 رقم 933 ، ومصنف ابن أبي شيبة 452 / 7 رقم 37154 .

(4) النسائي 92 / 7 رقم 4020 - 4022 ، وابن حبان 438 / 10 رقم 4577 ، ومسلم 1479 / 1 رقم
1852 ، والحاكم 156 / 2 ، وأبو داود 120 / 5 رقم 4762 .

وَهُوَ خَطَأُ الْمُخَالَفِ حَقًّا ؛ وَهُوَ يَقْتَضِي حَقِيقَةً مَا عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ ؛ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ ؛ فَلَا يُقَالُ : هَذَا إِبْتِاثٌ لَهُ بِنَفْسِهِ . وَلَوْ سُلِّمَ فَإِبْتِاثٌ ⁽¹⁾ لِلْأَخْصِّ : وَهُوَ التَّفْسِيقُ بِالْأَعْمِّ : وَهُوَ التَّخْطِئَةُ مَعَ أَنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُهُ ؛ فَلْيَتَأَمَّلَنَّ .

وَأَعْلَمْ أَنَّ عَلَى أدِلَّةِ الْإِجْمَاعِ اغْتِرَاضَاتٍ وَجَوَابَاتٍ غَيْرَ مَا ذَكَرْنَا لَا تَلِيْقُ بِالْمَقْصُودِ مِنَ الْإِخْتِصَارِ ؛ فَالْحَقُّ أَنَّ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ إِنَّمَا كَانَ حُجَّةً ؛ لِتَضَمُّنِهِ إِجْمَاعَ الْعِثْرَةِ كَمَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ شَرْفُ الدِّينِ عليه السلام ⁽²⁾ ؛ فَإِنَّ أدِلَّةَ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ مَعَ ذَلِكَ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى أَفْضَلِيَّتِهَا ، وَكَوْنِهِ حَقًّا ؛ وَهُوَ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ حَقِيقَةٍ غَيْرِهِ ؛ بِخِلَافِ أدِلَّةِ إِجْمَاعِ الْعِثْرَةِ مِنَ السُّنَّةِ ؛ فَإِنَّهَا نَاصَةٌ عَلَى وُجُوبِ التَّمَسُّكِ بِهِمْ ⁽³⁾ ؛ وَيَهْدِيهِ الْأَدِلَّةُ

(1) فِي (ج) : فَلَا يُقَالُ : هَذَا إِبْتِاثٌ لَهُ بِنَفْسِهِ ، وَلَا لِلْأَخْصِّ وَهُوَ التَّفْسِيقُ . وَفِي (ب) : فَلَا يُقَالُ : هَذَا إِبْتِاثٌ لَهُ بِنَفْسِهِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُهُ ؛ فَلْيَتَأَمَّلَنَّ .

(2) ابْنُ شُمَيْسٍ الدِّينِ بْنِ الْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْمُرتَضَى . أَحَدُ أَغْلَامِ الْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ ، وَكَبِيرُ أَيْمَةِ الْأَلِّ . وُلِدَ 877 هـ . بُويعَ سَنَةَ 912 هـ . جَاهَدَ الْجَرَائِيسَ . ثُمَّ اسْتَقَرَّ بِكُوكَبَانَ ، ثُمَّ الظَّفِيرَ حَتَّى تُوُفِيَ بِهَا 965 هـ . لَهُ مُؤَلَّفَاتٌ عَظِيمَةٌ مِنْهَا : الْأَثْمَارُ فِي فِقْهِ الْأَيْمَةِ الْأَطْهَارِ ، وَشَرْحُ خُطْبَةِ الْأَثْمَارِ ، وَمَجْمُوعَةٌ مِنَ الرَّسَائِلِ وَالْأَبْحَاثِ . أَعْلَامُ الْمُؤَلِّفِينَ الزَّيْدِيَةِ 1134 ، وَالْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلي 150 / 8 ، وَالتَّحْفُ 308 ، وَطَبَقَاتُ الزَّيْدِيَةِ 1232 / 3 .

(3) قَالَ الْمُقْبِلِي فِي نَجَاجِ الطَّالِبِ 238 فِي شَرْحِ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ : لَا يَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ بِأَهْلِ الْبَيْتِ وَخَدَهُمْ خِلَافًا لِلشَّيْعَةِ : هَذَا يُنَاقِضُ حِكَايَتَهُ عَنِ الشَّيْعَةِ تَقِيَّ الْإِجْمَاعِ ؛ وَالْمَشْهُورُ الَّذِي لَا يَجْهَلُهُ إِلَّا مُقَلِّدٌ فِي الثَّقَلِ لِمَنْ لَا يَبْصَحُ تَقْلِيدُهُ أَنَّ الشَّيْعَةَ يَقُولُونَ بِحُجِّيَّةِ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ ، وَحُجِّيَّةِ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْبَيْتِ ؛ فَالْإِغْضَاءُ [قَالُوا بِحُجِّيَّةِ الْإِجْمَاعِ] ؛ لِدُخُولِ الْمَعْصُومِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ . وَأَمَّا الزَّيْدِيَّةُ فَلَا يَقُولُونَ بِالْعِصْمَةِ فِي الْإِمَامِ وَاشْتِرَاطِهَا ؛ وَالثَّقَلُ عَنْهُمْ لِاشْتِرَاطِ ذَلِكَ بِاطِّلٍ ، وَلَكِنْ يَقُولُونَ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ بِمِثْلِ أدِلَّةِ غَيْرِهِمْ ، وَبِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْبَيْتِ ؛ لِأَحَادِيثَ تَوَاتَرَتْ مَعْنَى أَنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ وَالْكِتَابَ لَا يَفْتَرِقَانِ حَتَّى يَرِدَا عَلَيْهِ الْحَوْضُ ؛ لِكَثْرَةِ طُرُقِهِ مِنْهَا عِنْدَ مَنْ التَّرَمَّ الصَّحَّةُ . مُسْلِمَ [2408] ، وَالحَاكِمَ [109 / 3] ، وَابْنَ حَبَانَ . وَعِنْدَ غَيْرِهِمْ : كَأَحْمَدَ [19285] ، وَالتَّرْمِذِي [3788] ، وَالطَّبْرَانِي (فِي الْكَبِيرِ 2680) ، وَالْخَطِيبَ ، وَابْنَ أَبِي شَيْبَةَ [31679] وَالمَوْصِلِي ، وَالدَّارِمِي [431 / 2] ، وَأَبِي يَعْلَى [2021] ، [2140] ، وَغَيْرِهِمْ ؛ مِنْ حَدِيثِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُمْ فِي الْعِلْمِ الشَّامِخِ [17] ، وَزَعَمَ الرِّزْنَجِيُّ أَنَّهُ بَلَغَ بِهِ إِلَى خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ صَحَابِيًّا ، وَشَهِدَ لَهُ حَدِيثٌ : «مِثْلُ أَهْلِ بَيْتِي كَسَفِينَةِ نُوحٍ : مَنْ رَكِبَهَا نَجَا ، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا =

الدَّالَّةُ عَلَى عِصْمَةِ الْأُمَّةِ عَنِ الْخَطَا - يَمْتَنِعُ وَقُوعُ الرَّدَّةِ مِنْهُمْ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّهَا أَعْظَمُ الْخَطَا، وَكَذَا الْفِسْقُ ، وَشَدُّ الْمُجَوُّزِ لِدَلِك .

فصل : [في القياس]

(و) آخِرُ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي اتَّفَقَ عَلَيْهَا الْمُحَقِّقُونَ (الْقِيَاسُ) : وَهُوَ لُغَةً : مَصْدَرُ قَايَسَ ؛ تَقُولُ : قَايَسْتُهُ مُقَايَسَةً وَقِيَاسًا إِذَا قَدَرْتَهُ وَحَدَوْتَهُ بِشَيْءٍ آخَرَ وَسَوَّيْتُهُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ كَمَا مُثِّلَ ؛ بِخِلَافِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي الشَّرْعِ ؛ فَإِنَّهُ يَتَعَدَّى بِعَلَى ؛ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْبِنَاءِ وَالْحَمْلِ .

وَهُوَ فِي اضْطِلَاحِ أَهْلِ الْأُصُولِ وَالْفُقَهَاءِ : (حَمْلُ مَعْلُومٍ عَلَى مَعْلُومٍ) : أَيُّ حُكْمِ الذَّهْنِ قَطْعًا أَوْ ظَنًّا : فَالْمُرَادُ بِالْمَعْلُومِ مَا يَشْمَلُ الْمَظْنُونِ ؛ (بِإِجْرَاءٍ) مِثْلِ (حُكْمِهِ) الثَّابِتِ لَهُ : نَقْيًا كَانَ ، أَوْ إِبْتِائًا - لَا عَيْنَهُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الشَّخْصِيَّ لَا يَقُومُ بِمَحَلِّينِ ؛ وَالْوَضْفُ لَا يُتَصَوَّرُ انْتِقَالُهُ مِنْ مَحَلٍّ إِلَى آخَرَ .

(عَلَيْهِ) : أَيُّ عَلَى الْمَحْمُولِ الَّذِي هُوَ الْفَرْعُ . (بِجَامِعٍ) ⁽¹⁾ : أَيُّ جَامِعٍ كَانَ

عَرِّقَ». أخرجه الحاكم [2/ 343]، والخطيب، وابن جرير [في تهذيب الآثار، والطبراني في الكبير 2636-2638]، والبراز [5142] . وَكَذَلِكَ أَخْرَجَ الْحَاكِمُ [3/ 457] حَدِيثَ: «النُّجُومُ أَمَانٌ لِأَهْلِ الْأَرْضِ مِنَ الْعَرَقِ، وَأَهْلُ بَيْتِي أَمَانٌ لِأُمَّتِي مِنَ الْإِخْتِلَافِ»؛ فَإِذَا خَالَفَهَا قَبِيلَةٌ اخْتَلَفُوا؛ فَصَابَرُوا حِزْبَ إِبْلِيسَ. وَمَنْ أَنْصَفَ عَلِمَ أَنَّ هَذَا الدَّلِيلَ أَقْوَى مِنْ أَدْلَةٍ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ بِمَرَاتِبَ، وَشَوَاهِدُهُ لَا تُحْصَى، وَلَكِنَّ إِهْمَالَ الْمُصَنِّفِ [ابن الحاجب] لِذَلِيلِهِمْ، وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ: كَالْجَوَابِ عَنْهُ ﷺ لِقَوْلِهِ: «فَانْظُرُوا كَيْفَ تَحْلُمُونِي فِيهِمَا»! وَهَلْ يَتْرُكُ مِثْلَ هَذَا، وَيَقُولُ بِحُجَّتِهِ أَهْلَ الْمَدِينَةِ مَعَ عَدَمِ تَحَقُّقِهِ كَمَا قَدَّمَائِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَزَى إِلَى مَالِكٍ؟! وَيُطَوَّلُ الْمُصَنِّفُ فِيهِ ذَلِكَ التَّطَوُّلَ! فَخُذْهَا عِبْرَةً إِنْ كُنْتَ وَمَنْ يَعْتَبِرْ، وَاعْبُدِ اللَّهَ، وَلَا تَعْبُدِ الْأَسْلَافَ.

(1) عَرَفَ الْقِيَاسُ بِتَعَارِيفَ كَثِيرَةٍ : فَقَدْ عَرَفَهُ أَبُو هَاشِمٍ : حَمْلُ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِهِ بِإِجْرَاءِ حُكْمِهِ عَلَيْهِ. وَالْقَاضِي عَبْدُ الْجُبَّارِ : بِأَنَّهُ حَمْلُ الشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ فِي بَعْضِ أَحْكَامِهِ بِضَرْبٍ مِنَ الشَّبَهِ . وَعَرَفَهُ أَبُو الْحُسَيْنِ بِحَدِّينِ : الْأَوَّلُ : بِأَنَّهُ تَحْصِيلُ حُكْمِ الْأَصْلِ فِي الْفَرْعِ ؛ لِإِبْتِائِهِمَا فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ عِنْدَ الْمُجْتَهِدِ .

بَيْنَهُمَا : مِنْ صِفَةٍ ، أَوْ حُكْمٍ ، أَوْ شَرْطٍ : مُثَبَّتٍ ، أَوْ مُنْفِيٍّ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .
وَاخْتَرَدَ بِهِ عَنْ حَمْلِهِ عَلَيْهِ فِيهِ ؛ لِذَلَالَةِ نَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِقِيَاسٍ ؛
فَ«حَمْلٌ» كَالْحِنْسِ يَدْخُلُ فِيهِ الْمَحْدُودُ وَغَيْرُهُ ، وَمَا بَعْدَهُ كَالْفَضْلِ . وَقَدْ عَلِمَ مِنْ
هَذَا التَّعْرِيفِ أَرْكَانُ الْقِيَاسِ ؛ لِتَضَمُّنِهِ إِيَّاهَا ، وَسَتَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَعَبَّرَ بِمَعْلُومٍ ؛ لِكَوْنِ الْقِيَاسِ يَجْرِي فِي الْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومِ ؛ وَلَمْ يُعَبَّرْ بِالْفَرْعِ
وَالْأَصْلِ ؛ لِمَا فِي التَّعْبِيرِ بِهِمَا مِنْ إِيْهَامِ الدَّوْرِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ دَفَعَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ
الْمُرَادَ بِهِمَا ذَاتُ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ : أَعْنِي مَحَلَّ الْحُكْمِ الْمَطْلُوبِ ؛ وَعَمَلُ الْحُكْمِ
الْمَعْلُومِ وَالْمَوْقُوفِ عَلَى الْقِيَاسِ إِنَّمَا هُوَ وَصْفًا الْفَرْعِيَّةَ وَالْأَصْلِيَّةَ⁽¹⁾ .

[أَقْسَامُ الْقِيَاسِ]

(وَيَنْقَسِمُ) الْقِيَاسُ بِاعْتِبَارِ مُدْرِكِهِ إِلَى :
عَقْلِيٍّ : لَا مَدْخَلَ لِلشَّرْعِ فِي إِثْبَاتِ شَيْءٍ مِنْ أَرْكَانِهِ : كَقَوْلِنَا : الْعَالَمُ حَادِثٌ ؛
لِأَنَّهُ مُؤَلَّفٌ كَالْبَيْتِ ؛ وَيُسَمَّى عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ اسْتِدْلَالًا بِالشَّاهِدِ عَلَى الْعَائِبِ⁽²⁾ ،

وَالثَّانِي : الْقِيَاسُ : تَحْصِيلُ الْحُكْمِ فِي الشَّيْءِ بِاعْتِبَارِ تَغْلِيلِ غَيْرِهِ . وَاخْتَارَ هَذَا التَّعْرِيفَ الْحَسَنُ
الرَّصَاصُ . وَعَرَفَهُ الْإِمَامُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمَّوَةَ : بِأَنَّهُ إِجْرَاءُ حُكْمِ الشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ . وَعَرَفَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ
بِقَوْلِهِ : مُسَاوَاةُ فَرْعٍ لِأَصْلٍ فِي عِلَّةِ حُكْمِهِ . وَعَرَفَهُ الْإِمَامُ الْمُهَدِي : بِأَنَّهُ إِثْبَاتُ حُكْمٍ لِغَيْرِهِ لِشَبِّهِ
بَيْنَهُمَا ، أَوْ نَقِيضِهِ ؛ لِمُخَالَفَتِهِ . يَنْظُرُ صِفَةُ الْاِخْتِيَارِ 288 ، وَمِنْهَا جُزْءُ الْوَصُولِ 645 ، وَالْغَايَةُ 2/463 ،
وَمُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ 2/1027 ، وَاللَّمْعُ 198 ، وَشَرْحُ مُخْتَصَرِ الْمُتَهَيِّ الْأَصُولِي 3/279 ، وَالْغَيْثُ
الْهَامِعُ 3/645 ، وَالْكَاشَفُ 154 ، وَالْمُعْتَمَدُ 2/443 .

(1) سعد الدين علي مختصر ابن الحاجب 3/281 ، وشرح الغاية 2/465 ، والكاشف 158 .

(2) وَعِنْدَ الْبَهَائِشِمَةِ أَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى إِثْبَاتِ الصَّانِعِ وَصِفَاتِهِ إِلَّا الْقِيَاسُ عَلَى الْفَاعِلِ فِي الشَّاهِدِ ، وَخَالَفَهُمُ
الْبَغْدَادِيُّ ، وَالْإِمَامُ يَحْيَى بْنُ حَمَّوَةَ ، وَأَبُو الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيُّ ، وَالرَّازِيُّ ، وَقَالُوا : إِذَا عَلِمْنَا حُدُوثَ الْعَالَمِ
عَلِمْنَا حَاجَتَهُ إِلَى مُحْدِثٍ ضَرُورَةٍ ، وَلَا يُحْتَاجُ إِلَى الْاسْتِدْلَالِ عَلَى ذَلِكَ نَافِعًا لَنَا . أَمَّا جُمْهُورُ أَتَمَّتِنَا ،
وَالْمُعْتَزِلَةُ ، وَقُدَمَاءُ الْأَشْعَرِيَّةِ : يَصِحُّ الْاسْتِدْلَالُ عَلَى ثُبُوتِهِ تَعَالَى بِالْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ . يَنْظُرُ عِدَّةُ الْأَكْيَاسِ
81/1 ، وَشَرْحُ الْغَايَةِ 2/482 .

وَعِنْدَ الْمُنْطَقِيِّينَ تَمْثِيلًا⁽¹⁾.

وَشَرْعِيٌّ: يَكُونُ لِلشَّرْعِ دَخْلٌ فِي إِثْبَاتِ شَيْءٍ مِنْهَا؛ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا⁽²⁾.

وَبِاخْتِيَارِ قُوَّتِهِ إِلَى:

قَطْعِيٌّ: وَهُوَ مَا عَلِمَ حُكْمُ أَصْلِهِ، وَعِلَّتُهُ، وَوَجُودُهَا فِي الْفَرْعِ مِنْ دُونِ مُعَارِضٍ: كَمَا فِي قِيَاسِ الْعَبْدِ عَلَى الْأَمَةِ فِي تَنْصِيفِ الْحَدِّ وَهُوَ نَادِرٌ.

وِظَنِيٌّ: وَهُوَ مَا فَقِدَ فِيهِ أَحَدُ الْعُلُومِ.

وَلَعَلَّ الْمُصَنِّفَ لَمْ يَذْكُرِ الْقَطْعِيَّ وَالْظَنِّيَّ عَلَى حِدَةٍ؛ بِنَاءً عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ الْمَهْدِيُّ عليه السلام: مِنْ تَفْسِيرِ الْجَلِيِّ وَالْخَفِيِّ **بِهِمَا**⁽³⁾.

وَالِإِلَى جَلِيٍّ): وَهُوَ مَا قُطِعَ فِيهِ بِنَفْيِ الْفَارِقِ: كَقِيَاسِ الْأَمَةِ عَلَى الْعَبْدِ فِي سِرَايَةِ الْعَتَقِ فِي قَوْلِهِ عليه السلام: «مَنْ اعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، وَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ - قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيمَةُ عَدْلٍ» الْحَدِيثُ⁽⁴⁾؛ فَإِنَّا نَقْطَعُ بِعَدَمِ اعْتِبَارِ الشَّارِعِ الذُّكُورَةَ وَالْأُنُوثَةَ فِيهِمَا، وَأَنَّ لَا فَارِقَ بَيْنَهُمَا سِوَى ذَلِكَ.

(وَخَفِيٍّ): وَهُوَ مَا لَمْ يُقْطَعْ بِنَفْيِ الْفَارِقِ فِيهِ بَلْ قَامَتْ عَلَيْهِ أَمَارَةٌ ظَنِّيَّةٌ.

قِيلَ: وَهُوَ مَا تَجَادَبَتْهُ أَصُولٌ مُخْتَلِفَةٌ الْحُكْمُ: يَجُوزُ رَدُّهُ إِلَى كُلِّ مِنْهَا، وَلَكِنَّهُ أَقْوَى شَبَّهَ بِأَحَدِهَا: مِثَالُهُ مَا يَقُولُ الشَّافِعِيُّ فِي الْوُضُوءِ: عِبَادَةٌ فَتَجِبُ فِيهِ النِّيَّةُ:

(1) التَّنْذِيرُ: بَيَانُ مُشَارَكَةِ جُزْئِيٍّ لِجُزْئِيٍّ آخَرَ فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ؛ لِيُثَبَّتَ فِيهِ: أَنِّي لِيُثَبَّتَ الْحُكْمُ فِي الْجُزْئِيِّ الْأَوَّلِ. أَوْ تَشْبِيهُ جُزْئِيٍّ بِجُزْئِيٍّ فِي مَعْنَى مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا؛ لِيُثَبَّتَ فِي الْحُكْمِ الثَّابِتِ فِي الْمُسَبَّبِ بِهِ الْمُعْلَلِ بِذَلِكَ الْمَعْنَى، كَمَا يُقَالُ: النَّبِيذُ حَرَامٌ؛ لِأَنَّ الْخَمْرَ حَرَامٌ؛ وَعِلَّتُهُ حُرْمَتُهُ الْإِسْكَارُ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي النَّبِيذِ.

حاشية ملا عبدالله على التهذيب 174.

(2) شرح الغاية 2/ 428، والمنهاج 647.

(3) منهاج الأصول 702، وَيُنْظَرُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا شَرْحُ الْغَايَةِ 2/ 483.

(4) تَمَامُهُ: «فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ». البخاري 2/ 892 رقم

2386، ومسلم 2/ 1141 رقم 1503.

كَالصَّلَاةِ ؛ فَيَقُولُ الْحَنَفِيُّ : طَهَارَةٌ بِالْمَاءِ ؛ فَلَا تَجِبُ التَّيَّةُ : كإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ ؛ فَقَدْ تَجَادَبَهُ أَضْلَانِ كَمَا تَرَى : الصَّلَاةُ ، وَإِزَالَةُ النَّجَاسَةِ ؛ وَسُمِّيَ خَفِيًّا ؛ لِإِفْتِقَارِهِ إِلَى النَّظَرِ فِي تَرْجِيحِ أَيِّ الشَّبَهَيْنِ . [الكاشف 160] .

(و) بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى الْجَامِعِ فِيهِ (إِلَى) ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : (قِيَاسِ عِلَّةٍ ، وَقِيَاسِ دَلَالَةٍ) يَفْتَحُ الدَّالِ وَكَسَرُهَا ، وَقِيَاسِ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّهُ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِذِكْرِ الْجَامِعِ ، أَوْ بِالْعَوْدِ الْفَارِقِ : فَإِنْ كَانَ بِذِكْرِ الْجَامِعِ : فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَذْكُورُ الْمُصَرَّحُ بِهِ هُوَ الْعِلَّةُ نَفْسُهَا - فَهُوَ قِيَاسُ الْعِلَّةِ : سَوَاءً ثَبَتَ بِنَصٍّ ، أَوْ بِغَيْرِهِ ، وَأَمِثَلُهُ كَثِيرَةٌ : كَقِيَاسِ النَّيِّدِ عَلَى الْخَمْرِ بِجَامِعِ الْإِسْكَارِ . وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَذْكُورُ وَضْفًا مُلَازِمًا : كَقِيَاسِ قَطْعِ الْجَمَاعَةِ بِوَاحِدٍ عَلَى قَتْلِهَا بِهِ ؛ بِجَامِعِ الْإِشْتِرَاكِ فِي وُجُوبِ الدِّيَةِ عَلَيْهِمْ ؛ فَإِنَّ وُجُوبَ الدِّيَةِ حُكْمٌ لِجِنَايَةِ الْعَمْدِ الْعُدْوَانِ الَّتِي هِيَ الْعِلَّةُ ؛ فَوُجُودُهُ دَلِيلٌ عَلَى وُجُودِهَا ؛ فَسُمِّيَ لِدَلَالَةِ قِيَاسِ دَلَالَةٍ .

وَحَاصِلُهُ إِبْثَاتُ حُكْمٍ فِي الْفَرْعِ لَوُجُودِ حُكْمٍ آخَرَ ، ثَوَجِبَهُمَا فِي الْأَصْلِ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ ؛ فَيَقَالُ : ثَبَتَ هَذَا الْحُكْمُ فِي الْفَرْعِ ؛ لِثُبُوتِ الْآخَرِ فِيهِ وَهُوَ مُلَازِمٌ لَهُ ؛ فَيَكُونُ قَدْ جُمِعَ بِأَحَدٍ مُوَجِبِي الْعِلَّةِ فِي الْأَصْلِ ؛ لَوُجُودِهِ فِي الْفَرْعِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ فِي الْمَوْجِبِ الْآخَرِ ؛ لِمُلَازِمَتِهِمَا .

وَمَرْجِعُهُ إِلَى الْإِسْتِدْلَالِ بِأَحَدِ الْمُوجِبَيْنِ عَلَى الْعِلَّةِ ، وَبِالْعِلَّةِ عَلَى الْمَوْجِبِ الْآخَرِ ، لَكِنَّهُ اكْتَفَى بِذِكْرِ مُوجِبِ الْعِلَّةِ عَنِ التَّصْرِيحِ بِهَا ؛ فَفِي مَا مَثَّلْنَاهُ : الدِّيَةُ وَالْقِصَاصُ مُوجِبَانِ لِلْعِلَّةِ الَّتِي هِيَ الْجِنَايَةُ الْعَمْدُ الْعُدْوَانُ ؛ لِحُكْمَةِ الزَّجْرِ فِي الْأَصْلِ ؛ وَقَدْ وَجَدَ فِي الْفَرْعِ أَحَدُهُمَا : وَهُوَ الدِّيَةُ ؛ فَيُوجَدُ الْآخَرُ : وَهُوَ الْقِصَاصُ عَلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّهُمَا مُتَلَازِمَانِ ؛ نَظَرًا إِلَى اتِّحَادِ عِلَّتَيْهِمَا وَحُكْمَيْهِمَا ؛ فَهُوَ قِيَاسُ الدَّلَالَةِ ؛ وَفِي تَصْرِيحِهِ بِكَوْنِهِ مِنْ أَقْسَامِ الْقِيَاسِ - دَفَعَ لِمَا عَسَى أَنْ يُتَوَهَّمُ مِنْ كَوْنِ الْحَدِّ

لَا يَشْمَلُهُ ؛ لِعَدَمِ التَّصْرِيحِ فِيهِ بِالْعِلَّةِ ؛ وَإِنَّمَا صُرِّحَ بِوَصْفِ مُلَازِمٍ لَهَا ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِهَا فِيهِ - فَهِيَ مُتَضَمِّنَةٌ .

وَإِنْ كَانَ بِالْعَاءِ الْفَارِقِ : كَالْجَنَعِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ بِتَفْصِيلِ الْفَارِقِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِيَوْصِفَ : هُوَ الْعِلَّةُ : كَقِصَّةِ الْمَوَاقِعِ أَهْلِهِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ - فَهُوَ الَّذِي فِي مَعْنَى الْأَصْلِ : وَهُوَ قَرِيبٌ ⁽¹⁾ مِنْ تَنْقِيحِ الْمَنَاطِ الَّذِي سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَيَعْضُضُهُمْ يُطْلِقُهُ عَلَى الْجَلِيِّ ، وَكَأَنَّ الْمُصَنِّفَ مِنْهُمْ لَمَّا لَمْ يُفَرِّدْهُ بِالذِّكْرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ⁽²⁾ .
(و) بِاِغْتِبَارِ الْمُشَارَكَةِ فِي الْعِلَّةِ : (إِلَى قِيَاسِ طَرْدٍ) : وَهُوَ الْخَاقُ فَرْعٌ بِأَصْلِ ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْعِلَّةِ . وَأَكْثَرُ الْقِيَاسِ طَرْدِيٌّ .

(وَقِيَاسٍ عَكْسٍ) : وَهُوَ عَكْسُ حُكْمٍ شَيْءٍ لِمِثْلِهِ ؛ لِتَعَاكُسِهِمَا فِي الْعِلَّةِ : كَمَا فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ [2/ 698 رقم 1006] : وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ : «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ وَزْرٌ؟ فَكَأَنَّهُمْ قَالُوا : نَعَمْ ؛ فَقَالَ : فَكَذَلِكَ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَلَالٍ - لَكَانَ لَهُ أَجْرٌ» فِي جَوَابِ قَوْلِهِمْ : أَيُّتِي أَحَدُنَا شَهْوَتُهُ وَلَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟! فَاسْتَشْجَ مِنْ ثُبُوتِ الْحُكْمِ : أَيِ الْوِزْرِ فِي الْوُطْءِ الْحَرَامِ - ائْتِئَاؤُهُ فِي الْوُطْءِ الْحَلَالِ الصَّادِقِ ؛ بِحُصُولِ الْأَجْرِ ؛ حَيْثُ عَدَلَ بِوَضْعِ الشَّهْوَةِ عَنِ الْحَرَامِ إِلَى الْحَلَالِ .
وَمِنْ أَمْثَلِهِ : لَمَّا صَحَّ الْوِثْرُ عَلَى الرَّاحِلَةِ - كَانَ نَفْلًا : كَصَلَاةِ الْفَجْرِ ؛ لَمَّا لَمْ تَصِحَّ عَلَيْهَا لَمْ تَكُنْ نَفْلًا : فَالْأَصْلُ صَلَاةُ الْفَجْرِ ، وَالْفَرْعُ صَلَاةُ الْوِثْرِ ؛ وَحُكْمُ الْأَصْلِ كَوْنُهُ غَيْرَ نَفْلٍ ، وَعِلَّتُهُ عَدَمُ صِحَّتِهِ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، وَحُكْمُ الْفَرْعِ كَوْنُهُ نَفْلًا ، وَعِلَّتُهُ صِحَّتُهُ عَلَى الرَّاحِلَةِ .

وَمِنْهَا : لَمَّا جَازَ لِذِي الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ - جَازَ مَسُّهُ ؛ قِيَاسًا عَلَى ذِي الْأَكْبَرِ ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا لَمْ تَجْزُ لَهُ الْقِرَاءَةُ - لَمْ يَجْزُ لَهُ الْمَسُّ : فَالْأَصْلُ ذُو الْأَكْبَرِ ،

(1) وَكَانَ قَرِيبًا مِنْهُ ؛ لِإِلْغَاءِ الْفَارِقِ بَيْنَهُمَا فِيهِمَا ، وَلَمْ يَكُنْ إِثَاءً ؛ لِعَدَمِ تَعْيِينِ الْجَامِعِ بَعْدَ إِلْغَاءِ الْفَارِقِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ مِنْهُ .

(2) يَنْظُرُ شَرْحُ خَنْصَرِ مَتْنِهِ الْأَصُولِي 3/ 442 ، وَالْكَاشَفُ 162 .

وَالْفَرْعُ ذُو الْأَصْغَرِ ، وَحُكْمُ الْأَصْلِ تَحْرِيمُ الْمَسِّ ، وَعِلَّتُهُ عَدَمُ جَوَازِ الْقِرَاءَةِ ، وَحُكْمُ الْفَرْعِ جَوَازُهُ ، وَعِلَّتُهُ جَوَازُ الْقِرَاءَةِ .

وَمِنْهَا قَوْلُ أَصْحَابِنَا ، وَالْحَنْفِيَّةِ⁽¹⁾ : لَوْ كَانَ لِلنَّذْرِ تَأْثِيرٌ فِي شَرْطِيَّةِ الصَّوْمِ لِإِعْتِكَافٍ - لَكَانَ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي شَرْطِيَّةِ الصَّلَاةِ لَهُ ، لَكِنْ لَا تَأْثِيرَ لَهُ فِي شَرْطِيَّةِ الصَّلَاةِ لَهُ اتِّفَاقًا - يَشْجُ ؛ فَلَا تَأْثِيرَ لَهُ فِي شَرْطِيَّةِ الصَّوْمِ : فَعِلَّةُ الْفَرْعِ هِيَ الْوُجُوبُ بِالنَّذْرِ ، وَعِلَّةُ الْأَصْلِ عَدَمُ الْوُجُوبِ بِهِ ، وَحُكْمُ الْفَرْعِ الْوُجُوبُ بِغَيْرِ نَذْرٍ ، وَحُكْمُ الْأَصْلِ عَدَمُ الْوُجُوبِ بِغَيْرِ نَذْرٍ ؛ فَتَعَاكُسَتِ الْعِلَّتَانِ وَالْحُكْمَانِ ؛ فَيَكُونُ الصَّوْمُ مَقِيسًا عَلَى الصَّلَاةِ فِي حُكْمِ لَهَا : هُوَ عَدَمُ تَأْثِيرِ النَّذْرِ بِهَا ؛ لِيُثَبَّتَ فِي الصَّوْمِ بِجَامِعٍ كَوْنِ كُلِّ مِّنَ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ عِبَادَةً ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ . [الغاية 2 / 466] .

وَهُوَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ دَلِيلٌ مَّعْمُولٌ بِهِ فِي الْمَسَائِلِ الْعَقْلِيَّاتِ : كَمَسَائِلِ الْعَدْلِ ، وَالتَّوْحِيدِ⁽²⁾ ، وَالشَّرْعِيَّاتِ .

(وَقَدْ شَذَّ الْمُخَالَفُ فِي كَوْنِهِ دَلِيلًا) شَرْعِيًّا : وَهُمْ الْإِمَامِيَّةُ ، وَالنَّظَّامُ ، وَالْجَاخِظُ ، وَجَمَاعَةٌ مِّنْ مُّعْتَزِلَةِ بَغْدَادَ : كَيَحْيَى الْإِسْكَافِيِّ ، وَجَعْفَرِ بْنِ مُبَشَّرٍ ، وَجَعْفَرِ بْنِ حَرْبٍ ، وَالظَّاهِرِيَّةُ ، وَالْقَاسَانِيُّ ، وَالنَّهْرَوَائِيُّ ؛ فَمَنْعُوا كَوْنَهُ مُتَعَبَّدًا بِهِ مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ ؛ فَلَيْسَ دَلِيلًا⁽³⁾ .

(1) ذَهَبَ الرَّيْدِيُّ ، وَالْحَنْفِيَّةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ - إِلَّا أَنَّهُ لَا اِغْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ بِجَوَازِ الْإِعْتِكَافِ بِغَيْرِ صَوْمٍ . ينظر مختصر اختلاف العلماء 2 / 47 ، والأم 4 / 384 ، والحاوي 3 / 358 ، وأصول الأحكام 1 / 320 .

(2) وَمَنْعَ مِنْهُ قَوْمٌ مِنَ الْحَشَوِيَّةِ ، وَغَلَاةِ الظَّاهِرِيَّةِ . وَجَوِّزُهُ أَكْثَرُ الْمُتَكَلِّمِينَ . ينظر الغيث الهامع 3 / 651 ، والتقريب في أصول الفقه مسألة رقم (173) ، والإبهاج 2 / 1478 .

(3) صفوة الاختيار 292 ، والمعتمد 2 / 200 ، وأصول الفقه للشيخ محمد رضا المظفر 411 ، والبرهان 2 / 749 ، والإحكام للآمدي 1 / 213 ، والبحر المحيط 6 / 430 ، والوصول إلى علم الأصول 2 / 243 ، ومنهاج الوصول 655 ، والإحكام لابن حزم 8 / 487 ، ومختصر ابن الحاجب 2 / 1110 ، والتقريب في أصول الفقه مسألة 172 ، والكاشف 166 ، ومبادئ الوصول إلى علم الأصول 214 .

ثُمَّ اخْتَلَفُوا: فَقِيلَ: لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِي السَّمْعِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ. وَقَالَتِ الْإِمَامِيَّةُ: بَلْ لَوْ رُوِيَ بِإِطَالِهِ⁽¹⁾؛ (وَهُوَ): أَيُّ مَنْ مَنَعَ التَّعَبُّدَ بِهِ سَمْعًا (مَحْجُوجٌ): أَيُّ قَائِمٍ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ بِالْكِتَابِ الْعَزِيزِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: 59]؛ وَظَاهِرُ الرَّدِّ يُفِيدُ الْقِيَاسَ لَا الْإِسْتِدْلَالَ بِالنُّصُوصِ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِدْلَالَ بِهَا قَدْ دَخَلَ تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [المائدة: 92]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: 83].

وَالِإِسْتِنْبَاطُ: هُوَ الْقِيَاسُ، وَالِاجْتِهَادُ، وَكَذَلِكَ الرَّدُّ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفَرَقَاتِ﴾ [محمد: 24]؛ وَمِنْ جُمْلَةِ التَّدْبِيرِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ النَّظَرُ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَعِلَلِهَا؛ وَأَظْهَرُ فَوَائِدِ ذَلِكَ إِنْخِاطُ النَّظِيرِ بِالنَّظِيرِ. وَبِالسَّنَةِ: كَخَبَرِ الْقُبْلَةِ، وَالْخُتْعَمِيَّةِ، وَتَفْرِيقِ قَضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَالصَّوْمِ عَنِ الْأُمِّ الْآتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَمَا رُوِيَ أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِعُمَرَ لَمَّا شَكَّ فِي قَوْدِ الْقَتِيلِ الَّذِي اشْتَرَكَ فِي قَتْلِهِ سَبْعَةً: أَرَأَيْتَ لَوْ اشْتَرَكَ نَفَرٌ فِي سَرِقَةٍ أَكُنْتَ تَقْطَعُهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ قَالَ: وَذَلِكَ⁽²⁾. وَهُوَ قِيَاسٌ لِلْقَتْلِ عَلَى السَّرِقَةِ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا اسْتَشَارَ عُمَرُ النَّاسَ فِي حَدِّ شَارِبِ الْخَمْرِ: أَرَأَيْتَ أَنْ تَجْعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ حَدِّ الْفَرِيَّةِ؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا شَرِبَ هَذَى؛ وَإِذَا هَذَى افْتَرَى. وَقَدْ تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي الْإِجْمَاعِ عَنِ الْقِيَاسِ؛ فَقَاسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

(1) أَيُّ السَّمْعِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَنَّ الْإِمَامَ عَلِيًّا قَالَ: «يَا أَبَانُ إِنَّكَ أَخَذْتَنِي بِالْقِيَاسِ؛ وَالسَّنَةُ إِذَا قِيسَتْ بِحَقِّ الدِّينِ». وَزَادَ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ: «إِنَّ السَّنَةَ لَا تُقَاسُ؛ أَرَأَيْتَ أَنَّهَُا: [أَيُّ الْمَرْءِ] تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ صَوْمِهَا وَلَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ صَلَاتِهَا». وَرَوَوْا عَنِ الصَّادِقِ: «اتَّقِ اللَّهَ، وَلَا تَقِيسِ الدِّينَ بِرَأْيِكَ؛ فَإِنَّ أَوَّلَ مَنْ قَاسَ إِبْلِيسَ». وَمِمَّا رَوَوْا عَنِ الْإِمَامِ عَلِيٍّ: «أَمَّا لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالْقِيَاسِ - لَكَانَ بَاطِلُنِ الرَّجُلَيْنِ أَوَّلَى بِالْمَسْحِ مِنْ ظَاهِرِهِمَا». ينظر الحقائق الناضرة 62 / 1.

(2) وَلَفْظُهُ: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ نَفَرًا اشْتَرَكُوا فِي سَرِقَةٍ جَزُورٍ فَأَخَذَ هَذَا عُضْوًا، وَهَذَا عُضْوًا أَكُنْتَ قَاطِعُهُمْ؟» قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَذَلِكَ؛ حِينَ اسْتَمْدَحَ لَهُ الرَّأْيُ. ينظر عبدالرزاق 477 / 9 رقم 18077.

الشَّارِبَ عَلَى الْقَافِ ؛ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَنَا حُجَّةٌ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ .

وَأَمَّا الاستِدْلَالُ بِأَدَلَّةِ الاجْتِهَادِ : كَحَدِيثِ مُعَاذٍ - فَقَدْ عَرَفْتَ فِي مُسْتَنَدِ
الْإِجْمَاعِ أَنَّ فِي النِّسْبَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِيَاسِ ثَلَاثَةٌ مَذَاهِبٌ : التَّرَادُفُ ، وَالتَّبَايُنُ ،
وَالْعُمُومُ الْمُطْلَقُ مِنْ جَانِبِ الاجْتِهَادِ ؛ فَلَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا عَلَى الْأَوَّلِ لَا الْآخِرَيْنِ :
أَمَّا عَلَى التَّبَايُنِ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا عَلَى الْعُمُومِ كَمَا هُوَ الْحَقُّ ؛ فَلَاكُنْهُ لَا دَلَالَةَ لِلْأَعَمِّ
عَلَى الْأَخْصِ ؛ (بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ) وَالتَّابِعِينَ ؛ (إِذْ) تَوَاتَرَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ (كَانُوا بَيْنَ
قَائِسٍ) عَامِلٍ بِالْقِيَاسِ ، رَاجِعٍ إِلَيْهِ عِنْدَ عَدَمِ النَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ مُتَكَرِّرًا ،
(وَسَاكِبٍ) عَنْهُ (سُكُوتَ رِضَى) لَمْ يُنْكَرْهُ عَلَيْهِمْ ؛ وَالْعَادَةُ تُقْضِي بِأَنَّ إِجْمَاعَ مِثْلِهِمْ
فِي مِثْلِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ قَاطِعٍ ؛ فَيُوجَدُ قَاطِعٌ عَلَى حُجَّتِهِ قَطْعًا :

مِنْ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ قِيلَ لِعُمَرَ : إِنَّ سَمُرَةَ قَدْ أَخَذَ الْخَمْرَ مِنْ
تُجَّارِ الْيَهُودِ فِي الْعُشُورِ وَخَلَّلَهَا وَبَاعَهَا ! قَالَ : قَاتَلَ اللَّهُ سَمُرَةَ ! أَمَّا عَلِمَ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا ، وَبَاعُوهَا ،
وَأَكَلُوهَا أَتَمَّانَهَا» ⁽¹⁾ ! قَاسَ الْخَمْرَ عَلَى الشَّحْمِ ؛ فِي أَنَّ تَحْرِيمَهَا تَحْرِيمٌ لِمَنْعِهَا .

وَمِنْهُ قِيَاسُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ تَحْرِيمَ الزَّوْجَةِ الْآتِي فِي شَرْحِ : «أَلَا يَرِدُ فِيهِ نَصٌّ» .
وَمِنْ كِتَابِ لِعُمَرَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ : «ثُمَّ الْفَهْمُ الْفَهْمُ فِيمَا أُدِّيَ إِلَيْكَ
بِمَا لَيْسَ فِي كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ ، ثُمَّ قَاسِ الْأُمُورَ عِنْدَ ذَلِكَ ، وَاعْرِفِ الْأُمَثَالَ
وَالْأَشْبَاهَ» . رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، وَالبَيْهَقِيُّ ، وَابْنُ عَسَاكِرٍ ⁽²⁾ .

وَرُويَ أَنَّهُ أَمَرَ شَرِيحًا بِأَنْ يَقْضِيَ بِمَا اسْتَبَانَ لَهُ مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ بِمَا اسْتَبَانَ
لَهُ بِمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ قَبْلَهُ ، ثُمَّ يَجْتَهِدُ رَأْيَهُ وَيُؤَامِرُ جُلَسَاءَهُ . [كنز العمال رقم 14448] .

وَمَا يُقَالُ فِي كَوْنِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ أَحَادِيثَ ؛ لَا يَنْبُتُ بِهَا مِثْلُ هَذَا الْأَصْلِ ؛ وَلَوْ

(1) مسلم 3/ 1207 ، وأحمد 1/ 62 ، وابن ماجه 2/ 1122 ، رقم 3383 .

(2) الدارقطني 4/ 206 ، والبيهقي 10/ 150 ، وابن عساكر 32/ 71 .

سُلِّمَ فَالْإِجْمَاعُ سُكُوتِيٌّ ظَنِّيٌّ كَذَلِكَ - فَمَزْدُودٌ ؛ لِأَنَّ بَيْنَ تِلْكَ الْآحَادِ قَدْرًا مُشْتَرَكًا :
هُوَ الْعَمَلُ بِالْقِيَاسِ ؛ وَذَلِكَ مُتَوَاتِرٌ ؛ وَلَا يَلْزَمُ تَوَاتُرُ الْجُزْئِيَّاتِ : كَشَجَاعَةِ عَلِيٍّ عليه السلام ؛
وَالْإِجْمَاعُ السُّكُوتِيُّ فِي مِثْلِهِ لَيْسَ بِظَنِّيٍّ ؛ إِذِ السُّكُوتِيُّ الظَّنِّيُّ مُحَلُّ الْمَسَائِلِ الظَّنِّيَّةِ .

(و) مِثْلُ هَذَا السُّكُوتِيُّ قَطْعِيٌّ لَا ظَنِّيٌّ ؛ إِذِ (الْمَسْأَلَةُ قَطْعِيَّةٌ) ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ تَقْضِي
بِأَنَّ السُّكُوتَ فِي مِثْلِهِ مِنَ الْأُصُولِ الْعَامَّةِ الدَّائِمَةِ الْأَثَرِ - وَفَاقٌ ؛ وَوَفَاقُهُمْ حُجَّةٌ
قَاطِعَةٌ ؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَهُ دَلِيلًا : كَالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَضَلُّ مِنْ أُصُولِ الشَّرِيعَةِ ؛ وَأُصُولُ
الشَّرِيعَةِ لَا تَتَّبَثُ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ .

قَالَ فِي الْفُصُولِ [322]: وَلَا يَفْسُقُ مُنْكَرُهُ ؛ خِلَافًا لِلْبَاقِلَانِي وَإِنْ قُطِعَ بِخَطِّهِ .
وَمَا رَوِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ مِنَ التَّهْجِينَ فِي اسْتِعْمَالِهِ - مَحْمُولٌ عَلَى 1 - مَا كَانَ
صَادِرًا عَنِ الْجُهَالِ ؛ وَمَنْ لَيْسَ لَهُ رُبَّةُ الْاجْتِهَادِ ؛ 2 - وَمَا كَانَ مُخَالَفًا لِلنِّصِّ
وَالْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ ، 3 - أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ يَشْهَدُ لَهُ بِالْإِعْتِبَارِ ، 4 - أَوْ مُسْتَعْمَلًا
فِيمَا تُعْبَدُنَا فِيهِ بِالْعِلْمِ دُونَ الظَّنِّ ، 5 - أَوْ كَانَ وَصْفُهُ طَرْدِيًّا ؛ جَمْعًا بَيْنَ النَّقْلَيْنِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ مُحْتَارَ أَيْمَتِنَا عليهم السلام وَالْجُمْهُورِ أَنَّهُ يَجْرِي فِي الْأَسْبَابِ ⁽¹⁾ ؛ لِعُمُومِ
الدَّلِيلِ ؛ وَلِلْوُقُوعِ : كَقِيَاسِ الْمُثْقَلِ إِذَا قُتِلَ بِهِ فِي كَوْنِهِ سَبَبًا لِلْقَصَاصِ - عَلَى
الْمُحَدَّدِ إِذَا قُتِلَ بِهِ ؛ بِجَامِعِ الْقَتْلِ الْعَمْدِ الْعُدْوَانِ . وَكَقِيَاسِ اللَّوَاظَةِ عَلَى الرَّزَى ؛
فِي كَوْنِهَا سَبَبًا لِلْحَدِّ ؛ بِجَامِعِ الْإِيلَاجِ الْمُحَرَّمِ الْمُشْتَهَى .

(و) أَنَّهُ يَجُوزُ التَّعَبُّدُ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ بِالنُّصُوصِ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُنْصَ اللَّهُ تَعَالَى
عَلَى صِفَاتِ الْمَسَائِلِ فِي الْجُمْلَةِ ؛ فَيَدْخُلُ تَفْصِيلُهَا فِيهَا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي
ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ : كَأَن يَنْصَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَنَّ الرَّبَّ فِي كُلِّ مَوْزُونٍ ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَكْلُ

(1) وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْحَقَنِيَّةُ، وَالرَّازِي، وَابْنُ الْحَاجِبِ، وَالْأَمِيدِي . ينظر الغاية 2 / 488 ، والقرافي في
نفائس الأصول 2 / 256 ، وشرح الكوكب المنير 4 / 220 ، وبيان المختصر 3 / 467 ، والإبهاج
3 / 1484 ، والإحكام للآمدي 4 / 56 .

مَا نَبَتْ فِي الْأَرْضِ ، وَأَنَّ كُلَّ مَائِعٍ مُطَهَّرٌ ، وَأَنَّ كُلَّ حَيٍّ لَا يَجُوزُ ذَبْحُهُ وَلَا أَكْلُهُ ، وَنَحْنُو ذَلِكَ مِنْ مَعَاقِدِ التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ الْعَامَّةِ بِقَيْدٍ يَشْمَلُهَا .

فَأَمَّا التَّعَبُّدُ بِالْقِيَاسِ فِي جَمِيعِهَا ؛ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ (لَا يَجْرِي الْقِيَاسُ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ) ⁽¹⁾ : لَا بِإِغْتِبَارِ الْمَجْمُوعِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَجْمُوعٌ ، وَلَا بِإِغْتِبَارِ كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ : أَمَّا الْأَوَّلُ : فَلِأَنَّهَا : إِمَّا أَنْ تُقَاسَ عَلَى أُمُورٍ شَرْعِيَّةٍ ؛ وَهِيَ خِلَافُ الْفَرَضِ .

قُلْتُ : وَلِأَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْقِيَاسِ مِنْ مُسْتَنَدٍ شَرْعِيٍّ : عَامٌّ ، أَوْ خَاصٌّ ، وَأَيُّمَا مَا كَانَ فَهُوَ خِلَافُ الْفَرَضِ أَيْضًا .

وَأَمَّا عَلَى أُمُورٍ عَقْلِيَّةٍ بِإِغْتِبَارِ وَجْهِ حُسْنِهَا أَوْ قُبْحِهَا ؛ وَلَزِمَ كَوْنُهَا عَقْلِيَّةً لَا شَرْعِيَّةً . وَأَيْضًا فَإِنَّا لَمْ نَجِدْ فِي الْعَقْلِ أَضْلًا لِوُجُوبِ الصَّلَاةِ ، وَأَعْدَادِ رَكَعَاتِهَا ، وَسَجْدَاتِهَا ، وَشُرُوطِهَا ، وَأَوْقَاتِهَا ، وَلَمْ يُعْلَمْ وَجْهٌ وَجُوبِهَا كَذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ حَتَّى يَقَعَ الْقِيَاسُ لَهَا عَلَى غَيْرِهَا .

وَأَمَّا الثَّانِي : فَلَا يَصِحُّ ؛ (إِذْ فِيهَا مَا لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ) كَمَا ذَكَرْنَا فِي الصَّلَاةِ ، وَكَضَرْبِ الدِّيَّةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ ، وَالْقَسَامَةِ ، وَمُعْظَمِ التَّقْدِيرَاتِ ؛ (وَالْقِيَاسُ فَرْعٌ تَعَقُّلِ الْمَعْنَى) : أَيُّ الْعِلَّةِ الْجَامِعَةِ ؛ فَلَا يَصِحُّ مَعَ عَدَمِ مَعْرِفَتِهَا .

(وَيَكْفِي) فِي الْقِيَاسِ (إِثْبَاتُ حُكْمِ الْأَصْلِ) الْمَقِيسِ عَلَيْهِ (بِالدَّلِيلِ) : مِنْ الْكِتَابِ ، وَالسُّنَّةِ : قَوْلًا ، أَوْ فِعْلًا ، أَوْ تَرْكًا ، أَوْ تَقْرِيرًا : قَطْعِيًّا كَانَ ، أَوْ أَمَارَةً ؛ فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْهُمَا . وَلَا يُشْتَرَطُ فِي إِثْبَاتِهِ اتِّفَاقُ الْأُمَّةِ ، أَوْ الْعِثْرَةِ ، أَوْ الْخَصْمَيْنِ ؛ بَلْ لِلْقَائِسِ أَنْ يُثْبِتَهُ بِمَا تَقَدَّمَ ، ثُمَّ يُثْبِتُ الْعِلَّةَ بِمَسْلُوكٍ مِنْ مَسَالِكِهَا الْآيَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ (وَلِنْ لَمْ يَكُنْ مُجْمَعًا عَلَيْهِ) كَذَلِكَ ، (وَلَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْخَصْمَانِ) .

(1) المعتمد 2/ 214 ، وشرح الغاية 2/ 493 ، ومختصر ابن الحاجب 2/ 1133 ، وبيان المختصر 3/ 176 ، والإحكام للآمدي 4/ 58 .

وَقَوْلُهُ : (عَلَى) الْقَوْلِ (الْمُخْتَارِ) عَائِدٌ إِلَى الْمَسْأَلَتَيْنِ ؛ فَإِنَّ بَعْضَهُمْ أَجَازَ التَّعْبُدَ بِالْقِيَاسِ فِي كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ ؛ بِمَعْنَى أَنَّ كُلًّا مِنَ الْأَحْكَامِ صَالِحٌ لِأَنَّهُ يُثَبَّتُ بِالْقِيَاسِ ؛ بِأَنَّهُ يُدْرِكُ مَعْنَاهُ ؛ وَمَعْنَى ضَرْبِ الدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ مُدْرِكٌ : وَهُوَ إِعَانَةُ الْجَانِي فِيَمَا هُوَ مَعْدُورٌ فِيهِ كَمَا يُعَانُ الْغَارِمُ لِإِضْلَاحِ ذَاتِ الْبَيِّنِ بِقِسْطٍ مِنَ الزَّكَاةِ .
وَبَعْضُهُمْ يَشْتَرِطُ الْإِجْمَاعَ عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ ، أَوْ الْإِتِّفَاقَ بَيْنَ الْحَصَمَيْنِ .
قُلْنَا : أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ لَمْ تَعْتَبَرْ ذَلِكَ ، وَقَاسَ الصَّحَابَةُ عَلَى أَصُولٍ لَيْسَتْ كَذَلِكَ .

[أَرْكَانُ الْقِيَاسِ]

(و) لَمَّا فَرَعَ : مِنْ بَيَانِ مَا هِيَ الْقِيَاسُ ، وَأَقْسَامِهِ ، وَكَوْنِهِ أَحَدَ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ - عَقِبَهُ بَيَانُ أَرْكَانِهِ الَّتِي لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهَا وَشَرَائِطُهَا ؛ فَقَالَ :
(أَرْكَانُهُ) الْمُسَارُ إِلَيْهَا فِي الْحَدِّ (أَرْبَعَةٌ : أَصْلٌ) : وَهُوَ الْمُسْتَبَدُّ بِهِ الَّذِي هُوَ مَحَلُّ الْحُكْمِ : وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ غَيْرُهُ ؛ فَلِذَا لَمْ يُسْتَبَعْدْ ⁽¹⁾ جَعَلَهُ الدَّلِيلُ ، أَوْ الْحُكْمَ ، أَوْ الْعِلَّةَ الثَّابِتَةَ فِي مَحَلِّ الْوِفَاقِ إِلَّا أَنَّهُ الَّذِي عَلَيْهِ اضْطِلَاحُ الْأَصُولَيْنِ وَالْفُقَهَاءِ .

(وَفَرَعَ) : وَهُوَ الْمُسْتَبَدُّ الَّذِي هُوَ مَحَلُّ الْحُكْمِ الْمُرَادِ إِثْبَاتُهُ ؛ وَكَانَ الْأَنْسَبُ أَنْ يَجْعَلَ عِبَارَةً «عَنْ حُكْمِهِ» كَمَا قَالَ الْبَعْضُ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَنْبَنِي عَلَى الْغَيْرِ ، وَيَقْتَضِرُ إِلَيْهِ دُونَ الْمَحَلِّ ، وَلَكِنَّهُمْ لَمَّا سَمَوْا مَحَلَّ الْحُكْمِ الْمُسْتَبَدُّ بِهِ أَصْلًا - سَمَوْا الْمَحَلَّ الْآخَرَ

(1) أَنِّي لَمْ يُسْتَبَعْدْهُ أَبُو الْحُسَيْنِ ؛ كَمَا فِي الْفُصُولِ . تَمَّتْ مِنْهُ . قَالَ فِي الْفُصُولِ 325 : فَالْأَصْلُ لُغَةً : مَا تَفَرَّعَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ . وَاخْتَلَفَ فِيهِ اضْطِلَاحًا : فَعِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ وَالْفُقَهَاءِ : أَنَّهُ مَحَلُّ الْحُكْمِ الْمُسْتَبَدُّ بِهِ . [قَالَ] أَبُو طَالِبٍ ، وَالْمَنْصُورُ ، وَالشَّيْخُ ، وَالْمُتَكَلِّمُونَ : بَلْ دَلِيلُهُ ، وَقِيلَ : حُكْمُهُ ، وَقِيلَ : الْعِلَّةُ الثَّابِتَةُ فِي مَحَلِّ الْوِفَاقِ . [قَالَ] أَبُو الْحُسَيْنِ : وَإِذَا كَانَ أَصْلٌ مَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ غَيْرُهُ ؛ فَلَا بُعْدَ فِي الْجَمِيعِ . يَنْظُرُ مُخْتَصِرُ ابْنِ الْحَاجِبِ 2/ 1031 ، وَشَرَحَ مُخْتَصِرُ الْمُنْتَهَى الْأَصُولِي 3/ 294 ، وَشَرَحَ الْغَايَةَ 2/ 495 ، وَصَفْوَةُ الْإِخْتِيَارِ 289 ، وَالْإِبْهَاجُ 3/ 1489 .

فَرَعًا؛ لِكَوْنِهِ مُقَابِلُهُ عَلَى طَرِيقِ الْمَجَازِ؛ وَقُدِّمَ عَلَى الْحُكْمِ وَالْعِلَّةِ لِمُقَابَلَتِهِ الْأَصْلَ؛
فَنَاسَبَ ذِكْرُهُ عَقِبَهُ؛ لِمَا بَيْنَ الْمُتَقَابِلَيْنِ مِنَ الزُّرُومِ فِي الذَّهْنِ .

(وَحُكْمٌ) : وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ مِنَ التَّحْرِيمِ وَنَحْوِهِ فِي الْأَصْلِ الْمَطْلُوبِ
إِبْتِاثٌ مِثْلُهُ فِي الْفَرْعِ؛ وَهَذَا الْمَثَلُ هُوَ ثَمَرَةُ الْقِيَاسِ الَّتِي يَتَنَاوَلُهَا تَكْلِيفُ الْقِيَاسِ،
وَلَا فَإِنَّ ثَمَرَةَ الْقِيَاسِ وَغَيْرِهِ مِنَ التَّكَالِيفِ رَضَى رَبُّ الْأَرْبَابِ؛ فَلَا يَصِحُّ أَنْ
يُعَدَّ مِنْ أَرْكَانِهِ؛ لِأَنَّ عَدَّهُ مِنْهَا يَقْتَضِي تَوَقُّفَ الْقِيَاسِ عَلَيْهِ؛ وَالْمَفْرُوضُ تَوَقُّفُهُ
عَلَى الْقِيَاسِ؛ فَيَكُونُ دَوْرًا؛ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الدَّلِيلَ يَقْتَضِي نَفْسَ الْحُكْمِ
لَا الْعِلْمَ بِالْحُكْمِ، وَهُمَا قَوْلَانِ صَحَّحَ ثَانِيهِمَا⁽¹⁾ .

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا رُجِّحَ الثَّانِي كَانَتْ ثَمَرَةُ الْقِيَاسِ الْعِلْمَ بِالْحُكْمِ لَا نَفْسَهُ؛
فَعَدُّ حُكْمِ الْفَرْعِ مِنْ أَرْكَانِ الْقِيَاسِ - لَا يَقْتَضِي الدَّوْرَ؛ فَهَلَّا قِيلَ: بِأَنَّهَا خَمْسَةٌ -
أَجِيبَ: بِأَنَّ الْحُكْمَ فِي الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ وَاحِدٌ؛ بِاعْتِبَارِ نَوْعِهِ، وَإِنْ تَعَدَّدَ شَخْصًا؛
لِتَعَدُّدِ الْمَحَالِّ، وَلَعَلَّ هَذَا وَجْهٌ إِطْلَاقِهِ، وَعَدَمُ تَقْيِيدِهِ؛ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الْأَصْلِ كَمَا
فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ؛ وَإِضَافَتُهُ فِي غَيْرِهِ لِسَبْقِهِ فِي الْإِعْتِقَادِ .

(وَعِلَّةٌ) : وَهُوَ الْوَصْفُ الْجَامِعُ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ؛ فَإِذَا قِيلَ: حُرِّمَتِ الْخَمْرُ؛
لِإِسْكَارِهَا، ثُمَّ قِيسَ عَلَيْهَا النَّبِيذُ: فَالْأَصْلُ الْخَمْرُ، وَالْفَرْعُ النَّبِيذُ؛ لِتَشْبِيهِهِ بِهِ،
وَالْحُكْمُ التَّحْرِيمُ، وَالْجَامِعُ الْإِسْكَارُ .

وَلَكَمَا كَانَ لِلْقِيَاسِ شُرُوطٌ لَا تَخْرُجُ عَنْ شُرُوطِ أَرْكَانِهِ: فَمِنْهَا مَا يَعُودُ إِلَى
الْأَصْلِ، وَمِنْهَا مَا يَعُودُ إِلَى الْفَرْعِ. ثُمَّ مَا يَعُودُ إِلَى الْأَصْلِ: مِنْهُ مَا يَعُودُ إِلَى
حُكْمِهِ، وَمِنْهُ مَا يَعُودُ إِلَى عِلَّتِهِ - عَدَدَ ذَلِكَ مُفَصَّلًا؛ فَقَالَ:
(فَشُرُوطُ الْأَصْلِ) ثَلَاثَةٌ: سَلْبِيَّةٌ عَائِدَةٌ إِلَى حُكْمِهِ:

(1) كَذَا ذَكَرَهُ فِي الْهَدَايَةِ 2/ 495؛ وَهُوَ نَقِيضُ مَا ذَكَرَهُ فِي بَابِ النَّسْخِ: مِنْ كَوْنِ الْقِيَاسِ كَاشِفًا، لَا مُثْبِتًا
بِاتِّفَاقٍ! إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنَ التَّصْحِيحِ هُنَا هُوَ الْإِتِّفَاقُ وَهُوَ بَعِيدٌ. مِنْهُ .

الأول مِنْهَا : (أَلَا يَكُونُ حُكْمُهُ مَنْسُوخًا) : فَإِنْ كَانَ مَنْسُوخًا غَيْرَ ثَابِتٍ لَمْ يَثْبُتِ الْقِيَاسُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَعَدَّى الْحُكْمُ مِنَ الْأَصْلِ إِلَى الْفَرْعِ ⁽¹⁾ ؛ بِاعْتِبَارِ الشَّارِعِ لِلْوَصْفِ الْجَامِعِ ؛ فَإِذَا أزالَ الْحُكْمُ بِالنَّسخِ - لَمْ يَبْقَ الْوَصْفُ مُعْتَبَرًا لِلشَّارِعِ ؛ فَلَا يَتَعَدَّى الْحُكْمُ بِهِ إِلَى الْفَرْعِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّكُمْ قَدْ أَقْسَمْتُمْ عَدَمَ وَجُوبِ تَبَيُّتِ النَّبِيِّ فِي صِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِهِ فِي صَوْمِ عَاشُورَاءَ ؛ حَيْثُ كَانَ وَاجِبًا فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ نُسِخَ ؛ فَالنَّسخُ قَدْ رَفَعَ حُكْمَ ذَلِكَ الْأَصْلِ ، وَمَا يَصْحَبُهُ ، وَمَا يَتَفَرَّعُ عَلَيْهِ : مِنَ الْأَحْكَامِ ، وَالْأَحْوَالِ - قُلْنَا : إِنَّمَا صَحَّ ذَلِكَ ؛ لِقَاءِ شَرْعِيَّةِ صَوْمِ عَاشُورَاءَ ؛ وَإِنْ كَانَ نَدْبًا - فَذَلِكَ مِنْ بَابِ اخْتِلَافِهِمَا : تَغْلِيظًا ، وَتَخْفِيفًا ؛ وَلَا يَضُرُّ عَلَى مَا حَكَاهُ صَاحِبُ الْقُصُولِ [330] عَنْ أَمَّتِنَا العلامة ، وَجُمْهُورٍ غَيْرِهِمْ ؛ لِعَدَمِ دَلِيلِ اشْتِرَاطِهِ مَعَ حُصُولِ الْعِلَّةِ .

(و) **الشَّرْطُ الثَّانِي** : أَنْ يُعْقَلَ مِثْلُ عِلَّتِهِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي مَحَلٍّ آخَرَ ؛ بِأَنْ (لَا) يَكُونَ حُكْمُهُ (مَعْدُولًا بِهِ عَنْ سَنَنِ الْقِيَاسِ) : أَيَّ طَرِيقِهِ الْمَعْهُودِ فِي الشَّرْعِ . وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ : أَيُّ جُعِلَ عَادِلًا وَمُجَاوِرًا عَنْهُ ؛ فَلَمْ يَبْقَ عَلَى مِنْهَا جِهَةٌ ؛ فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ . وَهُوَ قِسْمَانِ : أَحَدُهُمَا لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ : وَهُوَ إِمَّا غَيْرُ مُخْرَجٍ مِنْ قَاعِدَةٍ مُقَرَّرَةٍ : كَمَقَادِيرِ الْعِبَادَاتِ . وَإِمَّا مُخْرَجٌ عَنْهَا : بِأَنْ قُصِرَ حُكْمُهُ عَلَى الْأَصْلِ : كَمَا رُوِيَ أَنَّ أَبَا بُرْدَةَ بْنَ نِيَّارٍ ⁽²⁾ بَكَسَرَ الثُّونَ وَتَخَفِيفِ الْمُشْنَاءِ مِنْ تَحْتِ خَالٍ

(1) شرح مختصر المنتهى الأصولي 3/ 263 ، 289 ، وشرح الغاية 2/ 455 ، 497 ، والغيث الهامع 3/ 652 ، والفصول 326 ، ومنهاج الأصول 704 . قُلْتُ : لَكِنْ يُقَالُ : قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْقِيَاسَ كَاشِفٌ لَا مُثَبِّتٌ ؛ فَكَانَ الشَّارِعُ نَصَّ عَلَى حُكْمِ الْفَرْعِ مَعَ حُكْمِ الْأَصْلِ ؛ فَإِذَا رُفِعَ حُكْمُ الْأَصْلِ لَمْ يَزَلْ يَتَفَعَّلُ حُكْمُ الْفَرْعِ ؛ كَمَا لَوْ نَصَّ عَلَى حُكْمِ لَأَمْرَيْنِ مُتَعَايِرَيْنِ ، ثُمَّ نُسِخَ الْحُكْمُ لِأَحَدِهِمَا - بَيِّنِي الْآخَرَ : كَأَنَّ يُقَالُ : إِنَّ الْأَمْرَ الَّذِي لِأَجْلِهِ اعْتَبِرَ الْحُكْمُ فِي الْفَرْعِ وَقَدْ ارْتَفَعَ - فَازْتَفَعَ بِارْتِفَاعِهِ . اهـ .

(2) وَاسْمُهُ هَانِيٌّ بْنُ نِيَّارٍ ، وَقِيلَ : مَالِكٌ ، شَهِدَ الْعَقَبَةَ الثَّانِيَةَ ، وَبَذَرًا ، وَمَا بَعْدَهَا ، وَشَهِدَ مَعَ عَلِيِّ خُرُوبَهُ كُلَّهَا . تَوَفَّى سَنَةَ 41 هـ . وَقِيلَ : غَيْرُ ذَلِكَ . الْإِصَابَةُ 4/ 117 ، وَأَسَدُ الْغَابَةِ 6/ 27 ، وَالِاسْتِعَابُ 4/ 96 .

الْبَرَاءِ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنِّي نَسَكْتُ شَاتِي قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَعَرَفْتُ أَنَّ هَذَا الْيَوْمَ يَوْمٌ أَكُلُ وَشُرِبُ ؛ فَأَخْبَيْتُ أَنْ تَكُونَ شَاتِي أَوَّلَ مَا يُذْبَحُ ؛ فَدَبَحْتُ شَاتِي وَتَعَدَّيْتُ قَبْلَ أَنْ آتِيَ الصَّلَاةَ ؟ فَقَالَ ﷺ : « شَأْنُكَ شَاءَ لَحْمٍ » ! قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنَّ عِنْدِي عَنَاقًا جَذَعَةً هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْنِ أَفْتَجْزِي عَنِّي ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، وَلَا تُجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ » ⁽¹⁾ .

وَالثَّانِي : مَا يُعْقَلُ وَلَمْ يُعْتَبَرْ فِي مَحَلٍّ آخَرَ : كَتَرْخِيصِ الْمُسَافِرِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ الْمُنَاسِبَةِ لِلتَّرْخِيصِ ، لَكِنَّهَا لَمْ تُعْتَبَرْ فِي غَيْرِهِ : كَالْحِدَادَةِ فِي الْقَيْظِ فِي قَطْرِ حَارٍّ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

(و) الشَّرْطُ الثَّلَاثُ : أَنْ (لَا) يَكُونَ مُتَفَرِّعًا عَنْ أَصْلٍ ، (ثَابِتًا بِقِيَاسٍ) آخَرَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ⁽²⁾ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ اتَّحَدَتِ الْعِلَّةُ الْجَامِعَةُ بَيْنَ الْقِيَاسَيْنِ اللَّذَيْنِ أَحَدُهُمَا لِإِبْثَاتِ الْمَطْلُوبِ ، وَالْآخَرُ لِإِبْثَاتِ أَصْلِهِ - انْتَهَتْ الْفَائِدَةُ ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْوَسْطِ : أَغْنَى مَا هُوَ أَصْلٌ فِي قِيَاسٍ وَفَرَعٌ فِي آخَرَ - ضَائِعٌ ؛ لِإِمْكَانِ طَرَحِهِ مِنَ الْوَسْطِ ؛ وَقِيَاسِ الْمَطْلُوبِ عَلَى أَصْلٍ مَا جُعِلَ أَصْلًا لَهُ : مِثَالُهُ قِيَاسُ الشَّافِعِيِّ السَّفَرَجَلِ

(1) البخاري 325/1 رقم 912، ومسلم 3/1554 رقم 1961، وأبو داود 3/233 رقم 2800، والترمذي 4/78 رقم 1508، والنسائي 7/223 رقم 4395 . وَغَيْرُهُ يَمْنَنُ خُصَّ بِذَبْحِ الْجَذَعِ . وَقَدْ جَمَعَهُمُ الدَّبِيعُ فَقَالَ :

لَقَدْ خَصَّصَ الرَّحْمَنُ حَقًّا جَمَاعَةً بِذَبْحِ عَنَاقٍ فِي الصَّحِيَّةِ يُقْبَلُ أَبُو بُرْدَةَ مِنْهُمْ وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ كَذَا عَقْبَةً نَجَلٍ لِعَامِرٍ يُنْقَلُ
يَقَالُ : خُصَّ زَيْدٌ بِالذِّكْرِ إِذَا ذُكِرَ دُونَ غَيْرِهِ . وَفِي الْكَشَافِ 1/13 فِي «إِيَّاكَ تَعْبُدُ» : يَغْنِي نَحْصُكُ بِالْعِبَادَةِ لَا تَعْبُدُ غَيْرَكَ . وَأَمَّا اسْتِعْمَالُ الْبَاءِ فِي الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ - فَقَلِيلٌ ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ إِنَّهُ لَتَخْصِيصُ زَيْدٍ بِالْقِيَامِ لَكِنَّهُ مِمَّا يُتَبَادَرُ إِلَيْهِ الْوَهْمُ كَثِيرًا ، حَتَّى إِنَّهُ يُحْمَلُ الْإِسْتِعْمَالُ الشَّائِعُ عَلَى الْقَلْبِ . ذَكَرَهُ فِي التَّلْوِيحِ 2/56 . اهـ .

(2) شرح الغاية 2/501، وشرح مختصر المنتهى 3/298، الإبهاج 3/1699، ومنهاج الأصول 705، وأصول الفقه للمقديسي 3/1196، ومختصر ابن الحاجب 1/1034 .

عَلَى التَّفَاحِ فِي الرَّبَوِيَّةِ ؛ بِجَامِعِ الطَّعْمِ ⁽¹⁾ ؛ فُتْمَنَعُ رَبَوِيَّةُ التَّفَاحِ فَيُلْحَقُهُ بِالْبَرِّ بِالطَّعْمِ
 أَيْضًا ؛ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَضِيعُ ذِكْرُ التَّفَاحِ ؛ لِإِمْكَانِ إِلْحَاقِ السَّفَرَجَلِ بِالْبَرِّ مِنْ دُونِهِ ؛
 وَإِنْ تَعَدَّدَتْ فَسَدَ الْقِيَاسُ ؛ لِأَنَّ عِلَّةَ حُكْمِ الْأَصْلِ الْمُطْلَقِ هِيَ الْمُعْتَبَرَةُ ؛ وَلَمْ
 تُوجَدْ فِي الْفَرْعِ الْمُطْلَقِ ، وَالْمَوْجُودُ فِيهِ عِلَّةٌ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ ؛ فَلَا مُسَاوَاةَ بَيْنَ الْفَرْعِ
 الْمُطْلَقِ وَأَصْلِهِ فِي الْعِلَّةِ الْمُعْتَبَرَةِ ، وَلَا اعْتِبَارَ بِمُسَاوَاةٍ فِي غَيْرِهَا ؛ فَلَا تَعْدِيَّةَ : كَمَا
 لَوْ قِيسَ الْجَذَامُ عَلَى الرَّتْقِ فِي فَسْخِ النِّكَاحِ بِهِ ؛ بِجَامِعِ كَوْنِهِمَا عَيًّا يُفْسَخُ بِهِ
 الْبَيْعُ ؛ فَيَمْنَعُ أَنَّ النِّكَاحَ يُفْسَخُ بِالرَّتْقِ ؛ فَيُثْبِتُ بِقِيَاسِهِ عَلَى الْجَبِّ ؛ بِجَامِعِ قَوَاتِ
 الْإِسْتِمْتَاعِ ؛ فَقَوَاتِ الْإِسْتِمْتَاعِ هُوَ الَّذِي يَثْبُتُ لِأَجْلِهِ الْحُكْمُ عَلَى الرَّتْقِ ؛ وَهُوَ
 غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْجَذَامِ ؛ وَالْوَصْفُ الثَّابِتُ فِي الْجَذَامِ لَمْ يَثْبُتِ اعْتِبَارُهُ .
 وَأَجَازَتِ الْحَنَابِلَةُ الْقِيَاسَ عَلَى الْمَقِيسِ ⁽²⁾ ، وَمَنَعُوا لُزُومَ الْمُسَاوَاةِ فِي الْعِلَّةِ ؛
 لِحُوَازِ أَنْ يَثْبُتَ الْحُكْمُ فِي الْأَصْلِ بِعِلَّةٍ ، وَفِي الْفَرْعِ بِأُخْرَى ؛ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُعْلَمَ
 ثَبُوتُهُ فِي الْفَرْعِ بِدَلِيلٍ : هُوَ الْقِيَاسُ ، وَفِي الْأَصْلِ بِدَلِيلٍ آخَرَ : مِنْ نَصٍّ ، أَوْ إِجْمَاعٍ .
 وَرَدَّ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْعِلَّةِ وَالِدَّلِيلِ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْمُسَاوَاةِ فِي الْعِلَّةِ امْتِنَاعُ
 التَّعْدِيَةِ ، وَانْتِفَاءُ الْقِيَاسِ ؛ بِخِلَافِ اخْتِلَافِ الدَّلِيلِ ⁽³⁾ .

(1) الطَّعْمُ : عِلَّةُ الرَّبَا: الْمَعْنَى كَوْنُهُ مِمَّا يُطْعَمُ: أَي مِمَّا يُسَاغُ : جَامِدًا كَانَ: كَالْحُبُوبِ ، أَوْ مَائِعًا :
 كَالْعَصِيرِ ، وَالذَّهْنِ ، وَالْحَلِّ ؛ وَالْوَجْهُ أَنَّ يُقْرَأَ بِالْفَتْحِ ؛ لِأَنَّ الطَّعْمَ بِالضَّمِّ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ الطَّعَامُ ؛ فَلَا
 يَتَنَاوَلُ الْمَائِعَاتِ ، وَالطَّعْمُ بِالْفَتْحِ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ مَا يَتَنَاوَلُ اسْتِطْعَامًا فَهُوَ أَعَمُّ . المصباح المنير 2 / 20 .
 (2) هُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْحَنَابِلَةِ ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ ، وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ . ينظر المعتمد 2 / 445 ، ومقبول
 المنقول 214 ، ومنهاج الأصول 705 ، والعدة 4 / 1361 ، والفصول في الأصول 4 / 127 ، وشرح
 الكوكب 4 / 27 ، والمصادر السابقة .

(3) فَإِنْ اخْتَجَرُوا بِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ اعْتِبَارِ الشَّارِعِ لِلْوَصْفَيْنِ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ ؛ لِحُوَازِ تَعَدُّدِ الْعِلَلِ كَمَا سَبَّأْنِي إِنْ
 شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَوُجُودُ أَحَدِهِمَا فِي مَحَلِّ النَّصِّ غَيْرُ مَانِعٍ مِنْ اعْتِبَارِ الْآخَرِ ؛ فَيُنْفَرِدُ كُلٌّ مِنَ الْأَصْلِ
 وَالْفَرْعِ الْمُطْلَقَيْنِ بِوَصْفٍ ، وَيَجْتَمِعُ الْوَصْفَانِ فِيمَا هُوَ أَصْلٌ وَقَرْعٌ بِاعْتِبَارَيْنِ - أُجِيبُ : بِلُزُومِ
 التَّسْلُسِ ، وَأَنَّ يَكُونَ الْفَرْعُ الْأَخِيرُ بَعِيدَ الشَّبَهِ ؛ إِذَا مَا مِنْ فَرْعٍ إِلَّا وَفِيهِ بَعْضُ تَقَاوُتٍ عَنْ شَبَهٍ مَا هُوَ
 =

وَلَا حَاجَةَ إِلَى اشْتِرَاطِ مُوَافَقَةِ الْخَصْمِ عَلَى عِلِّيَّةِ الْأَصْلِ ، وَوُجُودَهَا فِيهِ
الْمَشْهُورَيْنِ : بِمُرَكَّبِ الْأَصْلِ ، وَمُرَكَّبِ الْوَصْفِ ؛ إِذْ قَدْ ثَبَتَا بِدَلِيلِهِمَا فِي الْأَصَحِّ .
وَلَا إِلَّا اشْتِرَاطَ عَدَمِ مُضَادَّتِهِ النَّصِّ فِي الْفَرْعِ ؛ لِذُخُولِهِ فِي شُرُوطِ الْفَرْعِ ؛ فَإِنَّ
مِنْهَا أَنْ لَا يَرِدَ نَصٌّ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

(و) لَمَّا فَرَعَ مِنْ بَيَانِ شُرُوطِ الْأَصْلِ - أَخَذَ يُبَيِّنُ شُرُوطَ الْفَرْعِ ؛ وَقَدَّمَهَا عَلَى
شُرُوطِ الْعِلَّةِ لِمَا تَقَدَّمَ ؛ فَقَالَ : (شُرُوطُ الْفَرْعِ) ثَلَاثَةٌ :

الْأَوَّلُ مِنْهَا : وَجُودِيٌّ ؛ وَهُوَ (مُسَاوَاةُ أَصْلِهِ فِي) ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ :

1- (فِي عِلِّيَّتِهِ) ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ إِنَّمَا هُوَ تَعْدِيَةٌ حُكْمِ الْأَصْلِ إِلَيَّ الْفَرْعِ بِوَاسِطَةِ
عِلَّةِ الْأَصْلِ ؛ فَإِذَا لَمْ تَكُنْ عِلَّةُ الْفَرْعِ مُشَارِكَةً لَهَا فِي صِفَةٍ عُمُومِهَا وَلَا خُصُوصِهَا -
لَمْ تَكُنْ عِلَّةُ الْأَصْلِ فِي الْفَرْعِ ؛ فَلَا يَتَعَدَّى حُكْمُ الْأَصْلِ إِلَيْهِ .

2- (و) فِي (حُكْمِهِ) : فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الْفَرْعِ مُمَاثِلًا لِحُكْمِ الْأَصْلِ : كَمَا
قِيَاسَ الْقِصَاصِ فِي الْقَتْلِ بِالْمُثَقَّلِ عَلَيْهِ فِي الْقَتْلِ بِالْمُحَدَّدِ ؛ فَحُكْمُ الْفَرْعِ بِعَيْنِهِ
حُكْمُ الْأَصْلِ : وَهُوَ وَجُوبُ الْقِصَاصِ ؛ وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْأَحْكَامَ إِنَّمَا
شُرِعَتْ لِمَا تُنْفِضِي إِلَيْهِ مِنْ مَصَالِحِ الْعِبَادِ ؛ فَإِذَا كَانَ حُكْمُ الْفَرْعِ مُمَاثِلًا لِحُكْمِ
الْأَصْلِ - عَلِمْنَا أَنَّ مَا يُحْصَلُ مِنْهُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ مِثْلُ مَا يُحْصَلُ بِهِ مِنْ حُكْمِ
الْأَصْلِ ؛ لِتِمَاطِلِ الْوَسِيلَةِ ؛ فَوَجِبَ إِثْبَاتُهُ ؛ فَإِنْ اخْتَلَفَ الْحُكْمُ - لَمْ يَصَحَّ :
مِثَالُهُ إِنْ حَاقَّ الشَّافِعِيُّ الذَّمِّيَّ بِالْمُسْلِمِ فِي أَنْ ظَهَرَ لَهُ يُوجِبُ الْحُرْمَةَ فِي حَقِّهِ [الْحَاوِي
317/13] ؛ فَإِنَّ الْحُرْمَةَ فِي الْأَصْلِ مُقَيَّدَةٌ ؛ لِأَنَّ غَايَتَهَا الْكُفَّارَةُ ، وَفِي الْفَرْعِ مُطْلَقَةٌ ؛
لِأَنَّ الذَّمِّيَّ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْكُفَّارَةِ الَّتِي فِيهَا مَعْنَى الْعِبَادَةِ ؛ فَاخْتَلَفَ الْحُكْمَانِ ؛
فَلَوْ قِيلَ مِثْلُ هَذَا الْقِيَاسِ لَمْ يَعْجِزْ مُخَالَفٌ وَلَا مُوَالِفٌ مِنْ قِيَاسِ الْمَسَائِلِ

أَصْلُ لَهُ ؛ وَمَعَ تَعَدُّدِ التَّفَاوُتِ يَكُونُ الْفَرْعُ الْأَخِيرُ بَعِيدَ السَّبَبِ ؛ فَيَكُونُ ذَلِكَ إِنْ حَاقَّ الْفَرْعُ بِأَصْلٍ بِلَا
سَبَبٍ كَامِلٍ ؛ وَفِي الْجَوَابِ مَا لَا يَخْفَى ؛ فَتَأَمَّلْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

الْمُتَنَافِيَةِ فِي الْأَحْكَامِ : بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ بِأَمْرِ يَجْمَعُهَا ؛ إِذِ الْمَسَائِلُ الْمُتَنَافِيَةُ الْأَحْكَامِ لَنْ تَخْلُو عَنْ أَمْرِ يَجْمَعُهَا ؛ وَيُقَاسُ فِيهَا حُكْمٌ جُئِيٌّ عَلَى حُكْمٍ جُئِيٍّ ؛ وَمِثْلُ هَذَا مُهَازَلَةٌ فِي الدِّينِ : مِثَالُهُ لَوْ قَالَ قَائِلٌ : الْبَيْعُ شَرْعِيٌّ ؛ فَاعْتَبِرْ فِيهِ شَرَائِطَ لِيَصَحَّحَهُ قِيَاسًا عَلَى الصَّلَاةِ ، وَالْعَلَّةُ كَوْنُهُمَا شَرْعِيَّيْنِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قِيلَ : وَهَذَا الشَّرْطُ يَخْتَصُّ قِيَاسَ الطَّرْدِ ؛ لِأَنَّ الثَّابِتَ بِقِيَاسِ الْعَكْسِ خِلَافُ حُكْمِ الْأَصْلِ كَمَا تَقَدَّمَ .

3- (وَفِي) شَرْعِيَّتَهُمَا عَلَى نَحْوٍ وَاحِدٍ : مِنَ (التَّغْلِيظِ وَالتَّخْفِيفِ) ، وَالْعَزِيمَةِ وَالرُّخْصَةِ ؛ لِأَنَّ مَبْنَى الْقِيَاسِ عَلَى اعْتِبَارِ الشَّبَهِ ؛ وَمَعَ الْإِخْتِلَافِ فِي ذَلِكَ لَا شَبَهَ بَيْنَهُمَا مُعْتَبَرٌ ؛ فَلَيْسَ قِيَاسُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ لِلْجَامِعِ - أَوَّلَى مِنَ الْفَضْلِ بَيْنَهُمَا ؛ فَالْحَالُ فِي ذَلِكَ كَالْحَالِ فِي عِلَّتَيْنِ مُتَعَارِضَتَيْنِ ؛ فَلَيْسَ تَغْلِيظُ الْحُكْمِ عَلَى إِحْدَاهُمَا - أَوَّلَى مِنْهُ عَلَى الْآخَرَى ؛ فَلَا يُقَاسُ التَّيَمُّمُ عَلَى الْوُضُوءِ فِي كَوْنِ التَّثْلِيثِ مَسْنُونًا فِيهِ ؛ بِجَامِعٍ كَوْنُهُمَا شَرْطًا لِلصَّلَاةِ ، وَلَا مَسْنُوعُ الرَّأْسِ عَلَى مَا يُمَمُّ فِي عَدَمِ التَّثْلِيثِ ؛ بِجَامِعٍ كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا مَمْسُوحًا ؛ لِأَنَّ التَّيَمُّمَ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّخْفِيفِ ؛ إِذْ شَرْعٌ تَيْسِيرًا وَبَدَلًا عَمَّا هُوَ أَشَقُّ مِنْهُ ⁽¹⁾ ؛ وَالْوُضُوءُ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّغْلِيظِ ؛ إِذْ شَرْعٌ ابْتِدَاءً لَا بَدَلًا عَمَّا هُوَ أَشَقُّ مِنْهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ⁽²⁾ .

(و) الشَّرْطُ الثَّانِي : سِلْبِيٌّ : وَهُوَ (أَلَّا تَقْدَّمَ شَرْعِيَّةٌ حُكْمِيَّةٌ) : أَيِ الْفَرْعِ (عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ) ؛ لِامْتِنَاعِ أَنْ يَكُونَ شَرْعٌ مَا تَقَدَّمَ وَجُوبُهُ مُسْتَفَادًا مِمَّا تَأَخَّرَ وَجُوبُهُ ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ الَّذِي الْأَصْلُ مِنْ أَرْكَانِهِ تَأَخَّرَ عَنِ الْمَدْلُولِ الَّذِي هُوَ حُكْمٌ

(1) وَقَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ بَابَ قِيَاسِ الْأَوَّلَى مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ الْمَنْنُوعُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ قِيَاسَ الْأَوَّلَى قَدْ يَكُونَانِ فِيهِ : أَعْنِي الْأَصْلَ ، وَالْفَرْعَ مُعْلَظَيْنِ مَبْنِيَّيْنِ عَلَى التَّغْلِيظِ : كَالضَّرْبِ عَلَى التَّأْفِيفِ ؛ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَبْنِيًّا عَلَى التَّخْفِيفِ دُونَ الْآخَرِ . تَمَّتْ مِنْهُ .

(2) مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ 1068 ، وَأَصُولُ الْفَقْهِ لِلْمَقْدِسِيِّ 1253 / 3 ، وَمِنْهَااجُ الْوُصُولِ 707 ، وَشَرْحُ مَخْتَصَرِ الْمُنْتَهَى 391 / 3 ، وَالْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ 320 / 3 ، وَشَرْحُ الْغَايَةِ 507 / 2 .

الْفَرْع ؛ بِسَبَبِ تَأَخُّرِ أَحَدِ أَرْكَانِهِ كَمَا عُرِفَ ؛ وَقَدْ كُتِّفْنَا الْعِلْمَ بِالْمَذْلُولِ عَلَيْهِ قَبْلَ حُصُولِ الدَّلِيلِ فَيَمْتَنِعُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ تَكْلِيفًا بِمَا لَا يُمْكِنُ ؛ وَمَنْ جَوَّزَ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ جَوَّزَهُ : مِثَالُهُ الْوُضُوءُ شَرْطٌ فِي الصَّلَاةِ فَتَجِبُ فِيهِ النِّيَّةُ : كَالْتِيَمِ ؛ فَإِنَّ شَرْعِيَّتَهُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ ، وَشَرْعِيَّةَ الْوُضُوءِ بِمَكَّةَ⁽¹⁾ .

(و) الشَّرْطُ الثَّلَاثُ : سِلْبِيٌّ أَيْضًا : وَهُوَ (أَلَا يَرِدُ فِيهِ نَصٌّ) : أَيُّ دَلِيلٍ⁽²⁾ ؛ وَمِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمَلْزُومِ وَإِرَادَةِ اللَّازِمِ ؛ فَيَكُونُ الْمُرَادُ أَعَمٌّ مِنْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الدَّلِيلُ : مِنَ الْكِتَابِ ، أَوْ السُّنَّةِ ، أَوْ الْإِجْمَاعِ - قَطْعِيًّا أَوْ ظَنِّيًّا ، خَاصًّا : مُصَادِمًا ، أَوْ مُوَافِقًا ، أَوْ شَامِلًا لَهُ مَعَ حُكْمِ الْأَصْلِ .

أَمَّا الْخَاصُّ الْمُصَادِمُ فَقَدْ سَبَقَ فِي الْأَخْبَارِ ، وَأَمَّا الْمُوَافِقُ فَلِلْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِهِ .
وَأَمَّا الشَّامِلُ فَيَكُونُ جَعْلُ أَحَدِهِمَا أَصْلًا ، وَالْآخَرُ فَرْعًا - تَحْكُمًا ، وَالْقِيَاسُ تَطْوِيلًا مِنْ غَيْرِ طَائِلٍ : كَقِيَاسِ الذَّرَّةِ عَلَى الشَّعِيرِ فِي كَوْنِهِ رَبَوِيًّا ؛ فَيَمْتَنِعُ فِي الْأَصْلِ ؛ فَيَنْبَغِي الْمُسْتَدِلُّ بِحَدِيثِ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ⁽³⁾ : «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ» ؛ وَكَانَ طَعَامَنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرَ . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ [1/ 1214 رقم 1592] ؛ فَيَجَابُ بِأَنَّ الطَّعَامَ يَتَنَاوَلُهُمَا جَمِيعًا ؛ فَيُضِيعُ الْقِيَاسُ .

فَإِنْ كَانَ الْعَامُّ مَخْصُوصًا ، أَوْ مُخْتَلَفًا فِيهِ ؛ وَالْمُسْتَدِلُّ أَوْ الْمُعْتَرِضُ لَا يَرَاهُ حُجَّةً مُطْلَقًا ، أَوْ إِلَّا فِي أَقَلِّ مَا يَتَنَاوَلُهُ - كَانَ الْقِيَاسُ مُفِيدًا : نَحْوُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْخَصْمَيْنِ يَخْصُصُ بِالْعَادَةِ ؛ فَيَكُونُ قِيَاسُ الذَّرَّةِ عَلَى الشَّعِيرِ مَعَ إِثْبَاتِهِ بِحَدِيثِ مُسْلِمٍ - مُفِيدًا ؛ لِكَوْنِ الْعَادَةِ يَوْمَئِذٍ تَنَاوَلَ الشَّعِيرَ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ آخِرُ الْحَدِيثِ .

(1) شرح الغاية 2/ 509 ، وشرح المختصر الأصولي 3/ 291 ، وينظر المصادر السابقة .

(2) غَيْرُ الْقِيَاسِ ؛ لِقَرِينَةِ الْمَقَامِ ؛ فَتَأَمَّلَنَّ . مِنْهُ .

(3) ابْنُ نَافِعٍ بْنُ نَضْلَةَ الْفَرَشِيِّ ، أَسْلَمَ قَدِيمًا ، وَهَاجَرَ إِلَى الْحَبَشَةِ ، وَالْهَجْرَةُ الثَّانِيَّةُ . شَهِدَ بَدْرًا ، وَأُحُدًا ، وَالْمَسَاهِدَ كُلَّهَا . ثَوْبِيَّ أَيَّامَ عُمَرَ . رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ 10/ 222 ،

وَالِاسْتِيعَابُ 3/ 486 ، وَأَسَدُ الْغَايَةِ 5/ 227 .

وَقَدْ كَثُرَ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ **إِثْبَاتُ الْحُكْمِ الْوَاحِدِ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الْأَدِلَّةِ** ؛ وَقَدْ فَهِمَ مِنْ
 عِبَارَةِ الْمُتَنِ الْمُفِيدَةِ لِلْحَصْرِ **أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ غَيْرُ الْمَذْكُورِ** : مِنْ ثُبُوتِ الْحُكْمِ جُمْلَةً ،
 وَعِلْمِ الْعِلَّةِ فِي الْفَرْعِ ، وَعَدَمِ مُخَالَفَةِ [حُكْمِ الْفَرْعِ لِمَذْهَبِ] ⁽¹⁾ صَحَابِيٍّ ؛ لِغُمُومِ
 الدَّلِيلِ الدَّالِّ عَلَى وَجُوبِ اتِّبَاعِ الْقِيَاسِ مَا لَمْ يُخَالِفِ النَّصَّ ؛ وَلِفِعْلِ عَلِيٍّ عليه السلام
 وَالصَّحَابَةِ ؛ **فَأَيُّهُمْ قَاسُوا** : «أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ» : تَارَةً عَلَى الطَّلَاقِ إِنْ نَوَاهُ :
أَمَّا الثَّلَاثُ كَمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام لِتَحْرِيمِ الزَّوْجَةِ الْعَامِّ - فَلَا تُحِلُّ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ .
وَأَمَّا الْبَائِنُ كَمَا رُوِيَ عَنْ زَيْدٍ .

وَتَارَةً عَلَى الْيَمِينِ ؛ بِجَمَاعٍ الْمَنْعِ مِنَ الْمُبَاحِ كَمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، وَابْنِ
عَبَّاسٍ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ . وَأَمَّا الرَّجْعِيُّ كَمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ أَيْضًا .
وَتَارَةً عَلَى الظَّهَارِ كَمَا رُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ ؛ فَتَجِبُ كَفَّارَةٌ لِلتَّحْرِيمِ الَّذِي لَا
يُمْكِنُ تَلَاْفِيهِ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ ، وَلَمْ يُوْجَدْ نَصٌّ فِي الْفَرْعِ جُمْلَةً ، بَلْ كَانَتْ وَاقِعَةً
مُتَّجِدَةً ، وَلَا عُلِمَتِ الْعِلَّةُ الْجَامِعَةُ بَلْ اِكْتَفَى كُلُّ بَطْنَةٍ ؛ وَقَدْ خَالَفَ قِيَاسُ كُلِّ
مَذْهَبٍ الْآخَرَ ؛ فَطَلَّ اشْتِرَاطُ ذَلِكَ .

(وَشَرَطُ الْحُكْمِ) الَّذِي هُوَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْقِيَاسِ (هُنَا) : أَيِّ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ
 الْقِيَاسِ الشَّرْعِيِّ ؛ **وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ قَدْ يَجْرِي فِي غَيْرِ الشَّرْعِيَّاتِ كَمَا سَبَقَ .**
وَلَكِنَّهُ هُنَا : أَعْنِي فِي أَصُولِ الْفِقْهِ يُشْتَرَطُ فِي حُكْمِ الْأَصْلِ :

1- **(أَنْ يَكُونَ شَرْعِيًّا) :** أَيِّ ثَابِتًا بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ ؛ **لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْقِيَاسِ فِيهِ**
الْقِيَاسُ الشَّرْعِيُّ ؛ لِكُونَ الْعَرَضِ مِنْهُ إِثْبَاتِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ فِي الْفَرْعِ .

2- **وَأَنْ يَكُونَ عَمَلِيًّا :** قَطْعِيًّا أَوْ ظَنِّيًّا اتِّفَاقًا ، أَوْ عِلْمِيًّا قَطْعِيًّا عِنْدَ الْقَاسِمِ ،
 وَالْهَادِي ، وَالنَّاصِرِ عليه السلام ، وَقُدَمَاءِ الْمُعْتَزَلَةِ ، وَالْأَشَاعِرَةِ ؛ **بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ حَيْثُ ذِ**

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من (ج) .

قَطْعِيٍّ⁽¹⁾؛ وَلِذَا أَثْبَتُوا التَّكْفِيرَ وَالتَّفْسِيقَ بِالْقِيَاسِ: فَكَفَرُوا مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ رَابِعُ أَرْبَعَةٍ؛ قِيَاسًا عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثٌ ثَلَاثَةٌ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا، وَفَسَقُوا مَنْ سَرَقَ عَشْرِينَ دِرْهَمًا قِيَاسًا عَلَى مَنْ سَرَقَ عَشْرَةً مِنْ حِزْرِ؛ وَقَدْ فُهِمَ مِنَ الْعِبَارَةِ ذَلِكَ.

3- وَأَنَّهُ (لَا) يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ (عَقْلِيًّا)؛ لِخُرُوجِ الْأَحْكَامِ الْعَقْلِيَّةِ عَمَّا نَحْنُ فِيهِ؛ وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ يَدْخُلُ فِيهَا: قَطْعِيًّا كَانَ، أَوْ ظَنِّيًّا: كَالْأُمُورِ الْمُسْتَدْفَعِ بِهَا الضَّرَرُ، وَالْمُسْتَجَلِبِ بِهَا النِّفْعُ؛ فَإِنَّ بَعْضَ ذَلِكَ يُقَاسُ عَلَى بَعْضٍ؛ فَيَمْتَنِعُ إِنْبَاتُ الْحُكْمِ الْعَقْلِيِّ بِالْقِيَاسِ الشَّرْعِيِّ اتِّفَاقًا: نَحْوُ أَنْ يُقَالَ فِي نَقْلِ الْعَيْنِ الْمَغْصُوبَةِ: اسْتِيلَاءُ حَرَمِهِ الشَّرْعُ؛ فَوَجَبَ كَوْنُهُ ظُلْمًا: كَالْغَاصِبِ الْأَوَّلِ؛ فَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الظُّلْمَ إِنَّمَا يَنْبُتُ حَيْثُ يَنْبُتُ وَجْهُهُ؛ وَهُوَ كَوْنُهُ ضَرَرًا عَارِيًّا: عَنْ نَفْعٍ، وَدَفْعٍ، وَاسْتِحْقَاقٍ.

4- (و) أَنَّهُ (لَا) يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ (لُغَوِيًّا): نَحْوُ أَنْ يُقَالَ فِي اللَّوَاظِ: وَطْءٌ وَجَبَ فِيهِ الْحَدُّ؛ فَيُسَمَّى فَاعِلُهُ زَانِيًا كَوَاطِئِ الْمَرْأَةِ؛ فَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ إِجْرَاءَ الْأَسْمَاءِ إِنَّمَا يَنْبُتُ بِوَضْعِ أَهْلِ اللُّغَةِ، لَا بِالْقِيَاسِ الشَّرْعِيِّ: أَمَّا إِنْبَاتُ الْأَسْمَاءِ اللَّغَوِيَّةِ بِالْقِيَاسِ اللَّغَوِيِّ - فَيُسَمَّى لُغَةً: الْمَسْكُوتُ عَنْهُ بِاسْمٍ غَيْرِهِ؛ بِجَامِعٍ بَيْنَهُمَا: كَالنِّبَذِ خَمْرًا؛ لِلتَّخْمِيرِ: وَكَتْسِمِيَةِ النَّبَاشِ سَارِقًا؛ لِلْأَخْذِ بِخُفْيَةٍ، وَاللَّابِطِ زَانِيًا؛ لِلْإِيلَاجِ الْمُحَرَّمِ - فَبِهِ خِلَافٌ: فَمَذْهَبُ الْجَوْنِيِّ، وَالْغَزَالِيِّ، وَالْأَمْدِيِّ، وَابْنِ الْحَاجِبِ مَنَعُهُ⁽²⁾. وَقَالَ الْمُنْصُورُ بِاللَّهِ ﷻ، وَالْبَاقِلَانِيُّ، وَابْنُ سُرَيْجٍ، وَابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَجُمْهُورُ أَيْمَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالرَّازِي⁽³⁾: إِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ، وَيَجْعَلُونَ مَا ثَبَتَ

(1) خِلَافًا لِلْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ، وَأَبِي هَاشِمٍ، وَالْمَلَا حِيَّةِ وَالْمُتَأَخِّرِينَ. الفصول اللؤلؤية 326.

(2) مختصر ابن الحاجب 259، والتلخيص 1/ 194، والبرهان 1/ 172، والمنحول 71، والتبصرة 444، والوصول إلى الأصول 1/ 110، والصاحبي 1/ 66، وحاشية العطار 1/ 324، والأمدي 1/ 53، والخصائص 1/ 154، والبحر المحيط 2/ 255، وشرح الكواكب 1/ 224، والكاشف 177.

(3) الصَّحِيحُ عَنِ الْبَاقِلَانِيِّ وَالْمُنْصُورِ بِاللَّهِ الْمَنَعُ؛ وَالْمُصَنَّفُ تَبَعَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي نَسْبَتِهِ إِلَى الْبَاقِلَانِيِّ،

مَنْ الْأَحْكَامِ بِالْقِيَاسِ ثَابِتًا بِالنَّصِّ الْوَاردِ عَلَى الْأَصْلِ ؛ وَلَا يَنْبُتُ بِالْقِيَاسِ إِلَّا مُجَرَّدُ التَّسْمِيَةِ : مَثَلًا ⁽¹⁾ الْخَمْرُ لِكُلِّ مُسْكِرٍ مِنْ عَصِيرِ الْعِنَبِ . قِيلَ : أَوِ الرُّطْبُ . وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْمَائِعَاتِ الْمُسْكِرَةِ إِنَّمَا يُسَمِّيهِ أَهْلُ اللُّغَةِ نَبِيذًا ؛ وَالْإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى تَحْرِيمِ النَّبِيذِ : كَالْخَمْرِ ، لَكِنْ اخْتَلَفَ فِي مُسْتَنْدِ الْإِجْمَاعِ عَلَى تَحْرِيمِ النَّبِيذِ : فَعِنْدَ الْأَوَّلِينَ أَنَّهُ الْقِيَاسُ الشَّرْعِيُّ فِي الْحُكْمِ ، لَا لِأَنَّهُ يُسَمَّى خَمْرًا . وَعِنْدَ الْآخَرِينَ أَنَّهُ الْوَاردُ بِتَحْرِيمِ الْخَمْرِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيذَ خَمْرٌ بِالْقِيَاسِ اللَّغَوِيِّ ؛ فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا يُثْبِتُونَ بِالْقِيَاسِ مُجَرَّدَ التَّسْمِيَةِ .

(و) الرُّكْنُ الرَّابِعُ مِنْ أَزْكَانِ الْقِيَاسِ الَّذِي عَلَيْهِ مَدَارُ لَوْلِيهِ هُوَ الْعِلَّةُ : وَهِيَ لَعَّةٌ : الْمَرَضُ ، وَالْعُذْرُ . قَالَ عَاصِمٌ بْنُ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيُّ ⁽²⁾ : مَا عَلَيَّ وَأَنَا صَاحِبُ نَابِلٍ وَالْقَوْسُ فِيهَا وَتَرُّ عُنَابِلٍ وَالْآخَرُ ⁽³⁾ :

وَكُنْتُ إِذَا مَا جُنْتُ جُنْتُ بِعِلَّةٍ فَأَقْنَيْتُ عِلَّاتِي فَكَيْفَ أَقُولُ وَعُزْفًا : الدَّاعِي وَالصَّارِفُ . وَاضْطِلَاحًا : الْوَصْفُ الْمُنَوِّطُ بِهِ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ ؛

وَصَاحِبُ الْفُصُولِ فِي نِسْبَتِهِ إِلَى الْمَنْصُورِ بِاللَّهِ ، وَلَكُلِّ الَّذِي جَعَلَ صَاحِبَ الْفُصُولِ يَنْسِبُ الْقَوْلَ لِلْمَنْصُورِ بِاللَّهِ هُوَ أَنَّ لِلْإِمَامِ الْمَنْصُورِ بِاللَّهِ تَفْصِيلًا دَقِيقًا . يَنْظُرُ صَفْوَةُ الْاِخْتِيَارِ 332 - 335 ، وَالْإِرْشَادُ وَالتَّقْرِيبُ 361 / 1 ، وَيَنْظُرُ الْمَصَادِرُ السَّابِقَةَ .

(1) إِنَّمَا قَالَ : مَثَلًا ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْهَادِي ، وَأَبُو طَالِبٍ عليه السلام مِنْ أَنَّ النَّبِيذَ خَمْرٌ لَغَوِيٌّ لَا بِالْقِيَاسِ ؛ لِأَنَّهُ يُخَامِرُ الْعَقْلَ وَيُعْطِيهِ ، وَمِنْهُ خَمْرُ الْأَرْضِ لِمَا يُعْطِيهَا ، وَخَمْرُ الْمَرْأَةِ لِمَا يُعْطِي رَأْسَهَا ؛ وَقَدْ رَوَى عَنْهُ عليه السلام : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ 3 / 1785 رَقْمَ 2003 عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، عَنْ عَمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ : «نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهُوَ مِنْ خَمْسَةِ : مِنَ الْعِنَبِ ، وَالتَّمْرِ ، وَالْعَسَلِ ، وَالْجَنْطَةِ ، وَالشَّعِيرِ . وَالْخَمْرُ : مَا خَامَرَ الْعَقْلَ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . اهـ . يَنْظُرُ الْأَحْكَامَ 207 / 2 ، وَالتَّحْرِيرَ لِأَبِي طَالِبٍ 362 .

(2) عَاصِمٌ بْنُ ثَابِتٍ بْنُ أَبِي الْأَفْلَحِ الْأَنْصَارِيُّ : شَهِدَ بَذْرًا ، وَاسْتَشْهَدَ يَوْمَ الرَّجِيعِ . الْاِسْتِيعَابُ 2 / 330 .

(3) وَهُوَ يَزِيدُ بْنُ سَلَمَةَ بْنُ سَمُرَةَ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الطَّرِيقَةِ . تَوْفِيَّ سَنَةِ 117 هـ . يَنْظُرُ مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ 20 / 46 .

وَيُسَمَّى بَاعِثًا ، وَحَامِلًا ، وَدَاعِيًا ، وَمُسْتَدْعِيًا ، وَمَنَاطًا ، وَدَلِيلًا ، وَمُقْتَضِيًا ، وَمُوجِبًا ، وَمُؤَثِّرًا ، وَسَبَبًا ، وَأَمَارَةً ، وَجَامِعًا ، وَمَحَلًّا ، وَمُؤَزِّنًا ، وَمُشْعِرًا ، وَمُصْلِحَةً ، وَحِكْمَةً ، وَوَصْفًا ، وَمُضَافًا إِلَيْهِ . وَلَهَا شُرُوطٌ ، وَخَوَاصٌّ ، وَطُرُقٌ .

أَمَّا (شُرُوطُ الْعِلَّةِ) الصَّحِيحَةِ : فَهِيَ خَمْسَةٌ : وَالْمُرَادُ مَا يُعْلَلُ بِهِ حُكْمُ الْأَصْلِ : مِنْهَا : (أَلَا تُضَادِمُ نَصًّا) مِنَ الشَّارِعِ : أَي دَلِيلًا ⁽¹⁾ ؛ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمَلْزُومِ وَإِرَادَةِ اللَّازِمِ ؛ [فَالْمُرَادُ بِالنَّصِّ : مَا يُقَابِلُ الْقِيَاسَ وَالْإِجْتِهَادَ] ⁽²⁾ ؛ فَيَشْمَلُ مَا دَلَّاهُ قَطْعِيَّةٌ أَوْ ظَنِّيَّةٌ : إِمَّا بِأَنْ يَرِدَ فِي الْفُرْعِ بِخِلَافِ مَا يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ . وَإِمَّا بِأَنْ يَرِدَ بِإِطْلَاقِ التَّعْلِيلِ بِهَا . وَإِمَّا بِأَنْ يَرِدَ بِإِثْبَاتِ عِلَّةٍ أُخْرَى تَقْتَضِي عَكْسَ مَا يَقْتَضِيهِ .

(وَلَا إِجْمَاعًا) مِنَ الْأُمَّةِ ، أَوِ الْعِتْرَةِ الْعَلِيَّةِ : مِثَالُهُ أَنْ يَقُولَ الشَّارِعُ ، أَوْ يَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ كُلَّ سَبْعٍ طَاهِرٌ ؛ فَيَقُولُ الْقَائِسُ : الْكَلْبُ نَجِسٌ ؛ لِأَنَّهُ سَبْعٌ ؛ فَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا اقْتَضَاهُ النَّصُّ أَوِ الْإِجْمَاعُ الْمَفْرُوضُ ⁽³⁾ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجَامِعَ الَّذِي يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ - قَدْ ثَبَتَ اعْتِبَارُهُ بِنَصٍّ ، أَوْ إِجْمَاعٍ فِي تَقْيِصِ الْحُكْمِ ؛ وَالْوَصْفُ الْوَاحِدُ لَا يَثْبُتُ بِهِ التَّقْيِصَانِ .

وَحُكْمُ هَذَا أَنَّ طَرِيقَ الْعِلَّةِ : إِنْ كَانَ النَّصُّ أَوِ الْإِجْمَاعُ - رُجِعَ إِلَى التَّرْجِيحِ بَيْنَ

(1) غَيْرَ الْقِيَاسِ الَّذِي سَبَبُهُ الْعِلَّةُ بِقَرِينَةٍ الْمَقَامِ . تَمَتْ مِنْهُ .

(2) مَا بَيْنَ الْمُعْكَوْفَتَيْنِ زِيَادَةً مِنْ (ج) ، وَهُوَ مُنَاسِبٌ لِلْسِّيَاقِ .

(3) مِنْهَاجُ الْأُصُولِ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ 710 . وَهَذَا التَّفْسِيرُ لِهَذَا الشَّرْطِ أَنْسَبُ مِمَّا ذَكَرَهُ سَعْدُ الدِّينِ 378/3 مِنْ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْعِلَّةِ أَنْ لَا يَكُونَ مَا تُثْبِتُهُ فِي الْفُرْعِ حُكْمًا يُخَالِفُ النَّصَّ أَوِ الْإِجْمَاعَ كَأَنْ يُعْلَلَ الشَّارِعُ امْتِنَاعَ أَمْرِ بِكَوْنِهِ سَهْلًا ؛ فَيُقَاسُ عَلَيْهِ أَنَّ الْمَلِكَ لَا تَجُوزُ لَهُ الْكُفَّارَةُ بِالْإِعْتِقَادِ فِي الظُّهَارِ ؛ لِكَوْنِهِ سَهْلًا عَلَيْهِ بَلْ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الصُّومُ ؛ فَإِنَّ هَذَا حُكْمٌ يُخَالِفُ الْكِتَابَ ، وَالسُّنَّةَ ، وَالْإِجْمَاعَ ؛ وَإِنَّمَا كَانَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنْسَبَ ؛ لِأَنَّهُ بِتَفْسِيرِ السَّعْدِ يَلْزَمُ اسْتِدْرَاكُهُ وَرُجُوعُهُ إِلَى شُرُوطِ الْفُرْعِ ؛ إِذْ مِنْ شُرُوطِهِ أَلَّا يَرِدَ فِيهِ نَصٌّ يَقْضِي بِخِلَافِهِ ؛ فَهَوَ مِنْ بَابِ مُخَالَفَةِ مُقْتَضَى الْقِيَاسِ لِلنَّصِّ ؛ وَحُكْمُهُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ أَنَّ النَّصَّ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ ؛ وَلَا عِبْرَةَ بِالْقِيَاسِ ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ كَانَتْ تَتْرُكُ الْقِيَاسَ وَالْإِجْتِهَادَ عِنْدَ النَّصِّ الْمُخَالَفِ لِدَلِيلِهِ ، وَتَتَكَرَّرُ مِنْهُمْ وَشَاعَ ، وَلَمْ يَنْكَرْهُ أَحَدٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

النَّصُّ أَوْ الإِجْمَاعُ الَّذِي عُلِّقَ عَلَيْهِ نَقِضُ ذَلِكَ الْحُكْمِ ، وَإِنْ كَانَ طَرِيقُهَا
الِاسْتِثْنَاءَ - فَهِيَ فَاسِدَةٌ لَا يَصِحُّ التَّغْلِيلُ بِهَا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَرَدَ الْأَثَرُ - بَطَلَ النَّظَرُ⁽¹⁾ .

(و) الشَّرْطُ الثَّانِي : (أَلَا يَكُونُ فِي أَوْصَافِهَا) الْمُتَعَدِّدَةِ ؛ حَيْثُ قُلْنَا بِجَوَازِ
تَرْكِيبِهَا : وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَالَّذِي بَنَى عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ فِيمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
فِي قَوْلِهِ : « وَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مُفْرَدَةً وَمُرَكَّبَةً » - (مَا) : أَيِ وَصْفٍ (لَا تَأْثِيرَ لَهُ) :
أَيِ لِدَلَالَةِ الْوَصْفِ (فِي الْحُكْمِ) الْمُعْلَلِ ؛ فَلَا بُدَّ فِي كُلِّ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ بَاعِثًا عَلَى
الْحُكْمِ ؛ حَيْثُ هِيَ بَاعِثَةٌ ، أَوْ يَدُلُّ عَلَيْهِ حَيْثُ هِيَ أَمَارَةٌ : كَمَا يُقَالُ فِي
الِاسْتِدْلَالِ عَلَى وَجُوبِ الْقَصَاصِ فِي الْقَتْلِ بِالْمُثَقِّلِ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْقَتْلِ
بِالْمُحَدَّدِ : قَتْلُ عَمْدٍ عُدْوَانٌ ؛ فَإِنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ تَأْثِيرًا فِي افْتِصَاءِ
الْحُكْمِ : وَهُوَ وَجُوبُ الْقَصَاصِ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ التَّغْلِيلُ بِهِ ؛ وَلَوْ كَانَ تَرْكُهُ مِمَّا يُورِثُ النِّقْضَ لِلْعِلَّةِ :
مِثَالُهُ أَنْ يُقَالَ فِي تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ فِي النُّورَةِ مَثَلًا : مِثْلِي لَيْسَ بِلَبَنِ الْمُصْرَاةِ ؛
فَيُضْمَنُ بِمِثْلِهِ ، وَيُجْعَلُ قَوْلُهُ : لَيْسَ بِلَبَنِ الْمُصْرَاةِ جُزْءًا مِنَ الْعِلَّةِ ؛ وَهُوَ لَيْسَ
بِبَاعِثٍ عَلَى الْحُكْمِ ، وَلَا أَمَارَةً عَلَيْهِ ؛ وَلَوْ أَسْقَطَ لَانْتِقَاضُ الْقِيَاسُ ؛ فَمِثْلُ ذَلِكَ لَا
يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً⁽²⁾ ؛ وَالْمَرْجِعُ فِي تَفْسِيرِ تَأْثِيرِهَا إِلَى غَالِبِ الظَّنِّ ؛ بِأَنَّهَا تُثْمِرُ
ذَلِكَ الْحُكْمِ فِي الْجُمْلَةِ ؛ فَيَنْدَرِجُ تَحْتَ هَذَا الشَّرْطِ اشْتِرَاطُ أَنْ لَا تَكُونَ جُمْلَةً
أَوْصَافِ الْأَصْلِ ؛ إِذْ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ لَا تَتَعَدَّى الْعِلَّةُ ؛ لِعَدَمِ وَجُودِ جُمْلَةٍ أَوْصَافِ
الْأَصْلِ فِي الْفَرْعِ .

(1) منهاج الوصول 711 ، ومختصر منتهى ابن الحاجب 2/1062 ، وشرح مختصر منتهى الأصولي
378/3 ، والغيث الهامع 691/3 ، وشرح الغاية 2/691 ، وشرح مختصر منتهى 3/317 ، والفصول
339 ، ومقبول المنقول 214 .

(2) منهاج الوصول 710 ، ومختصر منتهى ابن الحاجب 2/1038 .

بَيَانُ ذَلِكَ : أَنَّ مِنْ أَوْصَافِ الْأَصْلِ فِي الْخَمْرِ مَثَلًا كَوْنُهَا مُعْتَصِرَةً مِنَ الْعَنْبِ ؛ وَهَذَا الْوَصْفُ لَا يُوْجَدُ فِي الْمُسْكِرِ مِنْ غَيْرِهِ . وَأَيْضًا فَإِنَّ مِنْ أَوْصَافِهَا كَوْنُهَا جِسْمًا مَائِعًا ، وَأَحْمَرٌ ؛ فَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يُطْنُ أَنَّ الْحُكْمَ مَنْوُطٌ بِهِ .

(و) الشَّرْطُ الثَّلَاثُ : (أَلَا تُخَالَفُهُ) : أَيِ الْحُكْمِ : (فِي التَّغْلِيظِ ، وَالتَّخْفِيفِ) ؛ لِعَدَمِ الْمُلَائِمَةِ حِينَئِذٍ ؛ إِذِ التَّغْلِيظُ إِنَّمَا يَنْتَظِي تَغْلِيظًا ، وَبِالْعَكْسِ فِي التَّخْفِيفِ فَيَرْتَقِعُ ظَنٌّ عَلَيْهِ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ : مِثَالُهُ فِي التَّيَمُّمِ : مَنْسَحٌ يُرَادُ بِهِ الصَّلَاةُ ؛ فَيَسْنُ فِيهِ التَّكَرَّارُ : كَالْوُضُوءِ ؛ فَيَعْتَزُّ بِأَنَّ الْعِلَّةَ وَهِيَ كَوْنُهُ مَسْحًا تَخْفِيفٌ ، وَالْحُكْمُ الْمَوْجِبُ عَنْهَا : وَهُوَ التَّكَرَّارُ تَغْلِيظٌ ؛ فَلَا مُلَائِمَةَ بَيْنَ الْعِلَّةِ وَحُكْمِهَا ؛ فَلَا تَكُونُ بَاعِثَةً ، وَلَا أَمَارَةً لَهُ . [منهاج الوصول 710] .

(و) الشَّرْطُ الرَّابِعُ : (أَلَا تَكُونَ) : أَيِ الْعِلَّةِ (مُجَرَّدَ الْإِسْمِ) : كَلَوْ عُلِّلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ بِكَوْنِهَا تُسَمَّى خَمْرًا ؛ (إِذْ) مُجَرَّدُ الْإِسْمِ (لَا تَأْثِيرَ لَهُ) فِي الْحُكْمِ الَّذِي هُوَ التَّحْرِيمُ ؛ لِتَوَقُّفِهِ عَلَى الْمَوَاضِعِ ؛ وَالْمَصْلَحَةِ ، وَالْمُفْسَدَةِ ، لَا يَتَّبَعَانِهَا ؛ فَهِيَ طَرْدِيَّةٌ ؛ وَلَا حَاجَةَ إِلَيْ هَذَا الْإِشْتِرَاطِ مَعَ اشْتِرَاطِ أَنْ لَا يَكُونَ فِي أَوْصَافِهَا مَا لَا تَأْثِيرَ لَهُ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا قَدْ أُلْغِيَ غَيْرُ الْمُؤَثِّرِ مَعَ مَا لَهُ تَأْثِيرٌ ؛ فَبِالْأَوَّلَى الْإِغَاوَةُ مُنْفَرِدًا عَنْهُ . وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ ⁽¹⁾ .

وَلَوْ قَالَ بَدَلَ هَذِهِ الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ : وَأَنْ يَكُونَ لَهَا تَأْثِيرٌ - لَاغْنَى عَنْهَا أَجْمَعٌ : أَمَّا إِغْنَاؤُهُ عَنِ الثَّانِي وَالرَّابِعِ - فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا إِغْنَاؤُهُ عَنِ الثَّلَاثِ - فَمِنْ حَقِّ التَّغْلِيلِ أَنْ يَكُونَ بِمَا لَهُ أَثَرٌ فِي الظَّنِّ ؛ وَاخْتِلَافُ مَوْضِعِ الْعِلَّةِ وَالْحُكْمِ - يُبَاعِدُ الظَّنَّ بِكَوْنِ الْمُعْلَلِ عِلَّةً لِلْحُكْمِ الْمُخَفَّفِ ، أَوْ الْعَكْسِ ⁽²⁾ .

(1) منهاج الوصول 712 ، والمعتمد 261/2 .

(2) وَيُغْنِي أَيْضًا عَنْ قَوْلِ صَاحِبِ الْفُصُولِ 338 : الثَّلَاثُ : كَوْنُهَا بَعْضُ أَوْصَافِ الْأَصْلِ لَا كُلُّهَا ... السَّادِسُ : تَعَدِّي الْمَقِيسِ عَلَيْهَا ؛ فَلَا تَكُونُ الْمَحَلَّ وَلَا جُزْءًا مِنْهُ اتِّفَاقًا . اهـ ؛ إِذْ لَا تَأْثِيرَ لِدَلِّكَ ؛ لَا

(و) الشَّرْطُ الْخَامِسُ : (أَنْ تَطْرُدَ) : أَي كُلاًمَا وُجِدَتْ وَجِدَ الْحُكْمُ ؛ فَلَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا إِلَّا لِخَلَلٍ شَرْطٍ ، أَوْ حُصُولِ مَانِعٍ (عَلَى الصَّحِيحِ) الْمُخْتَارِ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ : وَهُوَ مَذْهَبُ الْقَاضِي ، وَأَبِي الْحُسَيْنِ ، وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ ، وَجُمْهُورِ الْحَنَفِيَّةِ ، وَقَوَاهُ الْمَهْدِيُّ عليه السلام : مُنْصَوِّصَةً كَانَتْ ، أَوْ مُسْتَنْبَطَةً ؛ فَلَا تَثْبُتُ فِي مَحَلٍّ مَعَ تَخَلُّفِ حُكْمِهَا : وَهُوَ الْمُعْتَبَرُ عَنْهُ بِنَقْضِ الْعِلَّةِ ، وَفَسَادِهَا ، وَتَخْصِيصِهَا ⁽¹⁾ .

(و) مِنْ شُرُوطِهَا (أَنْ تَنْعَكِسَ) : وَمَعْنَى انْعِكَاسِهَا : انْعِدَامُ الْحُكْمِ عِنْدَ انْعِدَامِهَا وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ التَّعْلِيلُ بِهَا (عَلَى رَأْيٍ) ثَابِتٍ لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ ؛ وَهُوَ الْمَانِعُ مِنْ جَوَازِ تَعْلِيلِ الْحُكْمِ بِعِلَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ : كُلٌّ مِنْهُمَا مُسْتَقِلٌّ بِاِقْتِضَاءِ الْحُكْمِ فَصَاعِدًا . وَعِنْدَ أَثَمِينَا عليه السلام ، وَالْجُمْهُورِ أَنَّهُ يَصِحُّ ؛ لِوُقُوعِهِ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَتَبِعَهُمُ الْمُصَنِّفُ ؛ حَيْثُ قَالَ : هُنَا «عَلَى رَأْيٍ» ، وَفِيمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ⁽²⁾ . وَيَصِحُّ تَقَارُنُ الْعِلَلِ . وَقَدْ اشْتَرَطَ غَيْرُ هَذِهِ الشُّرُوطِ بِمَا هُوَ دَاخِلٌ فِي ضَمَنِ مَا ذَكَرَ ، وَغَيْرُ مُعْتَبَرٍ ؛ فَلَا نُطَوِّلُ بِذِكْرِهِ .

(و) أَمَّا خَوَاصُّهَا فَكَثِيرَةٌ : وَخَاصَّةُ الشَّيْءِ : مَا تَدْخُلُهُ دُونَ غَيْرِهِ : سَوَاءً شَمَلَ أَفْرَادَهُ أَمْ لَا ؛ فإِطْلَاقُهُمْ خَوَاصَّ الْعِلَّةِ عَلَى بَعْضِ مَا ذَكَرَ - فِيهِ ضَعْفٌ : فَمِنْهَا أَنَّهُ (يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ نَفْيًا) مُحْصَصًا بِأَمْرِ يُصَافُ هُوَ إِلَيْهِ . وَأَمَّا الْعَدَمُ

يُقَالُ : إِنَّمَا ذَكَرَ مِنْ كُلِّ مِنَ الشُّرُوطِ عَلَى حِدَةٍ إِشَارَةً إِلَى الْخِلَافَاتِ الْوَاقِعَةِ فِيهَا : وَهِيَ أَرْبَعَةٌ : إِطْلَاقَانِ ، وَتَفْصِيلَانِ ؛ لِأَنَّا نَقُولُ : وَيَتْلُكَ الْعِبَارَةُ تَحْصُلُ الْإِشَارَةُ . لَا يُقَالُ أَيْضًا : إِنَّ قَوْلَكُمْ : وَأَنْ يَكُونَ لَهَا تَأْثِيرٌ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يُوجَدَ عِلَّةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ أَوْصَافٍ لَا تَأْثِيرَ لِكُلِّ مِنْهَا مُتَفَرِّدًا ؛ وَالتَّأْثِيرُ إِنَّمَا هُوَ لِلْمَجْمُوعِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَجْمُوعٌ مَعَ أَنَّهُ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ لِكُلِّ جُزْءٍ تَأْثِيرٌ ؛ لِأَنَّا نَقُولُ : إِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ الْهَيْئَةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ مِنْ مُتَعَدِّدِ الْأَوْصَافِ بِمَا يُطَّرَقُ عَلَيْهِ بِالذَّلِيلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِكُلِّ مِنْ تِلْكَ الْأَوْصَافِ تَأْثِيرٌ مُتَّحِدٌ ؛ عَلَى أَنَّا لَا نَعْلَمُ قَائِلًا يَمْنَعُ ذَلِكَ مِمَّنْ يَقُولُ بِجَوَازِ الْمُرَكَّبَةِ . وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ . تَمَّتْ مِنْهُ .

(1) منهاج الوصول 710 ، والبحر المحيط 171 / 7 ، ومقبول الأصول 214 ، وشرح الغاية 525 / 2 ، والإبهاج 156 / 3 .

(2) ينظر المصادر السابقة .

الْمُطْلَقُ فَلَا يُعْلَلُ بِهِ ؛ لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ بِمَحَلٍّ وَحَكْمٍ ؛ وَاسْتِوَاءِ نِسْبَتِهِ إِلَى الْكُلِّ :
 إِمَّا فِي حُكْمٍ عَدَمِيٍّ : نَحْوِ غَيْرِ عَاقِلٍ ؛ فَلَمْ يَصَحَّ بَيْعُهُ ، أَوْ ثُبُوتِيٍّ : نَحْوِ لَمْ يَمْتَثِلْ
 فَحَسُنْتَ عُقُوبَتُهُ - عِنْدَ الْجُمْهُورِ . وَذَهَبَ بَعْضُ الْمُفَقِّهَاءِ ، وَابْنُ الْحَاجِبِ إِلَى أَنَّ
 تَعْلِيلَ الثُّبُوتِيِّ بِالْعَدَمِيِّ - لَا يَصَحُّ ⁽¹⁾ .

لَنَا : مَعْرِفَةُ كَوْنِ الْمُعْجَزِ مُعْجَزًا أَمْرٌ وَجُودِيٌّ ، وَهُوَ مُعْلَلٌ بِالتَّحَدِّيِّ بِالْمُعْجَزِ
 مَعَ انْتِفَاءِ الْمُعَارِضِ ؛ وَهَذِهِ عِلَّةٌ جُزْؤُهَا عَدَمٌ ؛ وَمَا جُزْؤُهُ عَدَمٌ فَهُوَ عَدَمٌ ؛ وَقَدْ
 عُلِّلَ بِهِ وَجُودِيٌّ ؛ فَبَطَلَ سَلْبُهُمُ الْكُلِّيُّ . وَكَذَلِكَ الدَّوْرَانُ عِلَّةٌ لِمَعْرِفَةِ كَوْنِ
 الْمُدَارِ عِلَّةٌ ؛ فَهِيَ وَجُودِيَّةٌ ، وَالدَّوْرَانُ عَدَمِيٌّ ؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ الْوُجُودِ مَعَ
 الْوُجُودِ ؛ وَالْعَدَمِ مَعَ الْعَدَمِ ؛ فَأَحَدُ جُزْئَيْهِ عَدَمٌ ؛ فَهُوَ عَدَمٌ .

(و) مِنْهَا أَنَّهُ يَصَحُّ (أَنْ تَكُونَ إِنْثَابًا) فِي حُكْمٍ ثُبُوتِيٍّ : كَالزَّنَى فِي وُجُوبِ الْحَدِّ ،
 أَوْ عَدَمِيٍّ : كَالِإِسْرَافِ فِي عَدَمِ نَفَازِ التَّصَرُّفِ : عَارِضًا : كَالشَّدَّةِ ؛ لِأَنَّهَا تَعْرِضُ فِي
 الْعَصْرِ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ : وَتَعْنِي بِالشَّدَّةِ كَوْنُهُ مُسْكِرًا ، أَوْ لَازِمًا : كَالثَّمِينَةِ فِي
 التَّقْدِينِ ؛ فَإِنَّهُمَا ثَمَنٌ لِمَا قَابَلَهُمَا أَبَدًا .

(و) مِنْهَا أَنَّهُ يَصَحُّ أَنْ تَكُونَ : (مُفْرَدَةً) : أَيُّ ذَاتٍ وَصِفٍ وَاحِدٍ ؛ وَهُوَ كَثِيرٌ :
 كَالِإِسْكَارِ ، وَكَالْكَيْلِ فِي رَبَا النَّسِيئَةِ . (وَمُرَكَّبَةً) : إِمَّا مِنْ وَصْفَيْنِ : كَالْكَيْلِ ،
 وَالْجِنْسِ فِي رَبَا الْفَضْلِ ، وَالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ فِي إِيْجَابِ مِلْكِ الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ .
 أَوْ أَوْصَافٍ : كَقَوْلِنَا : قَتَلَ عَمْدٌ عُدْوَانٌ . [الكاشف 183] .

(و) مِنْهَا أَنَّهَا (قَدْ تَكُونُ خَلْقًا) لِلَّهِ تَعَالَى (فِي مَحَلِّ الْحُكْمِ) الْمُعْلَلِ ؛ عَلَى حَذْفِ
 مُضَافٍ : إِمَّا بَاقِيًا : كَالطَّعْمِ فِي الرِّبَوِيَّاتِ عِنْدَ مَنْ يُعْلَلُ بِهِ ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْأَعْرَاضِ

(1) وَفَرَّقَ قَوْلُ الْحَافِيَّةِ . وَاخْتَارَهُ الْأَمِيدِيُّ ، وَالشُّبْكِيُّ . يَنْظُرُ خْتَصَرِ مَتْنِهِ ابْنُ الْحَاجِبِ 1041/2 ،
 وَالْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ 189/3 ، وَتَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ 2/4 ، وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ 188/4 ، وَالْوَصُولُ إِلَى الْأَصُولِ
 272/2 ، وَشَرْحُ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ 48/4 ، وَشَرْحُ الْغَايَةِ 520/2 ، وَالْكَاشِفُ 182 .

الْبَاقِيَةِ فِي الْأَصَحِّ . وَإِمَّا مُفَارِقًا : كَالصَّغَرِ إِذَا عُلِّلَ بِهِ فَسَادُ الْبَيْعِ ؛ فَإِنَّهُ يَزُولُ بَعْدَ
وُجُودِهِ . وَفَعَلًا لِلْمُكَلَّفِ : كَقَتْلٍ ، وَسَرَقٍ ⁽¹⁾ .

(و) مِنْهَا أَنَّهَا (قَدْ تَكُونُ حُكْمًا) عَقْلِيًّا : كَالْإِسْكَارِ ، أَوْ (شَرْعِيًّا) : كَتَغْلِيلِ عَدَمِ
صِحَّةِ بَيْعِ الْكَلْبِ بِكَوْنِهِ نَجِسًا .

(و) مِنْهَا أَنَّهُ (قَدْ يَجِيءُ عَنْ عَلَّةٍ) وَاحِدَةٍ (حُكْمَانِ) فَصَاعِدًا : إِمَّا بِمُطْلَقِهَا :
كَالْجَنَابَةِ فِي عَدَمِ جَوَازِ دُخُولِ الْمَسْجِدِ ، وَمَسِّ الْمُصْحَفِ . أَوْ أَحَدِهِمَا بِمُطْلَقِهَا ،
وَالْآخَرُ بِشَرْطٍ : كَالزَّئْنِ فِي الْجَلْدِ وَالرَّجْمِ . أَوْ هُمَا بِشَرْطٍ وَاحِدٍ : كَالدِّبَةِ ، وَالْكَفَّارَةِ
فِي قَتْلِ الْخَطَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ : كَالزَّئْنِ ؛ فَإِنَّهُ عَلَّةٌ فِي الْجَلْدِ وَالْفِسْقِ مُطْلَقًا ،
وَفِي الرَّجْمِ بِشَرْطِ الْإِحْصَانِ ؛ وَمَحَلُّهَا الشَّخْصُ الزَّانِي .

أَوْ مَحَلِّينَ : كَالْحَيْضِ ؛ فَإِنَّهُ عَلَّةٌ فِي تَرْكِ الْمَرْأَةِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَغَشْيَانِ الرَّجُلِ لِهَمَا ؛
وَهُمَا مَحَلَّانِ مُخْتَلِفَانِ . وَقَدْ تَجِيءُ أَحْكَامٌ مُتَمَاثِلَةٌ عَنْ عِلَلٍ مُخْتَلِفَةٍ : كَالزَّئْنِ ،
وَالرَّدَّةِ ، وَالْقَتْلِ فِي أَشْخَاصٍ ثَلَاثَةٍ ؛ فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ ؛ وَتَغْنِي
بِالْتَّمَاثِلِ هُنَا الْإِثْقَاقُ فِي الصُّورَةِ . [الكاشف 184] .

(و) مِنْهَا أَنَّهُ (يَصِحُّ تَقَارُنُ الْعِلَلِ) الْمُتَعَدِّدَةِ : كَقَوْلِهِ ﷺ فِي «دُرَّةٍ» بِضَمِّ الْمُهِمْلَةِ
بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ ، وَقَدْ بَلَغَهُ تَحَدُّثُ النِّسَاءِ أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَنْكِحَهَا : «إِنَّمَا لَوْ لَمْ تَكُنْ رِبِّيَّتِي
فِي حَجْرِي - لَمَا حَلَّتْ لِي ؛ إِنَّمَا لَأَبْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ» . رَوَاهُ الشَّيْخَانِ ⁽²⁾ ؛
فَإِنَّهُ ﷺ رَتَّبَ عَدَمَ حِلِّهَا عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهَا رِبِّيَّةً عَلَى كَوْنِهَا ابْنَةُ أَخِيهِ مِنَ الرِّضَاعِ :
وَالْمَعْنَى أَنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي أَصْلًا ؛ لِأَنَّ بَهَا وَصَفَيْنِ : لَوْ انْفَرَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
حَرَمَتْ لَهُ : كَوْنُهَا رِبِّيَّةً ، وَكَوْنُهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعِ .

وَقَوْلُهُ : فِي حَجْرِي ؛ عَلَى وَفْقِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ؛ وَالْجَمْعُ بَيْنَ مَا تَقَدَّمَ فِي اسْمِهَا :

(1) الكاشف 183 ، وشرح الغاية 2 / 538 ، ومختصر ابن الحاجب 2 / 1064 .

(2) البخاري 5 / 1961 رقم 4813 ، ومسلم 2 / 1072 رقم 1449 .

مِنْ أَنَّهَا ذُرَّةٌ وَبَيْنَ مَا فِي مُسْلِمٍ [3/ 1687 رقم 2142] عَنْهَا : كَانَ اسْمِي بَرَّةً ؛ فَسَمَّانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَبَ ؛ وَقَالَ : « لَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ ؛ اللَّهُ أَعْلَمُ بِأَهْلِ الْبِرِّ مِنْكُمْ » - بِأَنَّ لَهَا اسْمَيْنِ قَبْلَ التَّغْيِيرِ ⁽¹⁾ .

وَكَتَحْرِيمِ الْوُطْءِ ؛ لِعَدَمِ النِّكَاحِ وَالْمِلْكِ ، أَوْ لِلإِحْرَامِ ، وَالْحَيْضِ ، أَوْ الصَّوْمِ . وَكَانَ يَزْنِي رَجُلٌ ، وَيَزْنِي رَجُلٌ ، وَيَقْتُلُ نَفْسًا بَغَيْرِ حَقٍّ ؛ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ بِمَجْمُوعِ ذَلِكَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ . وَكَالْوُطْءِ ، وَالْبَوْلِ ، وَالْغَائِطِ ، وَالْقَيْءِ ، وَالرُّعَافِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ فَإِنَّهَا أُمُورٌ مُخْتَلِفَةٌ الْحَقِيقَةُ ؛ وَهِيَ عِلَلٌ مُسْتَقِلَّةٌ لِلْحَدَثِ ؛ لِثَبُوتِهِ بِكُلِّ مِنْهَا : وَهُوَ مَعْنَى الْإِسْتِقْلَالِ .

(و) مِنْهَا أَنَّهُ يَصِحُّ (تَعَاقُبُهَا) : وَهُوَ أَنْ تَقْتَضِيَ عِلَّةٌ حُكْمًا ، ثُمَّ تَقْتَضِيَ عِلَّةٌ أُخْرَى ذَلِكَ الْحُكْمَ : كَتَحْرِيمِ الْوُطْءِ بِالْحَيْضِ ؛ فَإِذَا انْتَهَتْ مُدَّتُهُ تَعَقَّبَهَا عَدَمُ الْغُسْلِ ؛ فَتَقْتَضِي تَحْرِيمَ الْوُطْءِ أَيْضًا .

وَمِنْهَا : أَنْ تَكُونَ طَاعَةً : كَالطَّهَارَةِ فِي النِّيَّةِ ، وَمَعْصِيَةً : كَالرَّبَا ، وَدَافِعَةً : كَالْعِدَّةِ ، وَرَافِعَةً : كَالطَّلَاقِ ، وَصَالِحَةً لِلْأَمْرَيْنِ : كَالرِّضَاعِ حَقِيقَةً كَمَا ذُكِرَ ، وَإِضَافِيَةً : كَالْأُبُورَةِ فِي تَعْلِيلِ الْوِلَايَةِ .

وَلَكِنَّا كَانَ قَوْلُهُ : « وَيَصِحُّ تَقَارُنُ الْعِلَلِ » مَظْنَةً أَنْ يُقَالَ : فَإِذَا اقْتَرَنْتَ فَتَعَارَضَتْ فَمَا حُكْمُهَا ؟ - أَجَابَ بِقَوْلِهِ : (وَمَتَى تَعَارَضَتْ) الْعِلَلُ ؛ بِأَنْ افْتَضَى بَعْضُهَا خِلَافَ مَا يَقْتَضِيهِ الْآخَرُ فِي الْفَرْعِ - (فَالْتَرَجِيحُ) حَيْثُ وَاجِبٌ عَلَى صَاحِبِ الْاجْتِهَادِ الصَّحِيحِ بِلَا خِلَافٍ ؛ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ حَيْثُ لَا يَحْصُلُ تَرَجِيحٌ ؛ وَسَيَأْتِي هُوَ وَبَيَانٌ وَجُوهِهِ فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِمُعُونَتِهِ وَكَرَمِهِ .

(و) أَمَّا (طُرُقُ الْعِلَّةِ) وَمَسَائِلُهَا الدَّالَّةُ عَلَى عِلِّيَّتِهَا ؛ لِأَنَّ كَوْنَ الْوَصْفِ

(1) لَيْسَ هُنَاكَ تَغْيِيرٌ ؛ فَأَبْنَاءُ أَبِي سَلَمَةَ هُمْ : سَلَمَةُ ، وَعَمْرُو ، وَذُرَّةٌ ، وَزَيْنَبُ . ينظر أسد الغابة 7/ 103 ،

الْجَامِعِ عِلَّةٌ حُكْمٌ غَيْرُ ضَرُورِيٍّ ؛ فَلَا بُدَّ فِي إثْبَاتِهِ مِنَ الدَّلِيلِ - فَهِيَ (أَرْبَعٌ عَلَى الْمُخْتَارِ) : عِنْدَ الْمُصَنِّفِ تَبَعًا لِابْنِ الْحَاجِبِ ⁽¹⁾ : (أَوْهَامًا) : أَيِ الطَّرِيقِ الْأَرْبَعِ (الْإِجْمَاعُ) ؛ وَإِنَّمَا قَدَّمَهُ عَلَى النَّصِّ الَّذِي هُوَ أَصْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ أَقْوَى : قَطْعِيًّا كَانَ ، أَوْ ظَنِّيًّا ؛ وَلِذَا يُقَدَّمُ عَلَى النَّصِّ عِنْدَ التَّعَارُضِ ؛ وَلِأَنَّ النَّصَّ تَقَاصِيلُهُ كَثِيرَةٌ ؛ (وَذَلِكَ) : أَيِ وَالْمُرَادُ (أَنْ يَنْعَقِدَ) : أَيِ الْإِجْمَاعُ (عَلَى تَغْلِيلِ الْحُكْمِ بِعِلَّةٍ مُعَيَّنَةٍ) : كَإِجْمَاعِهِمْ فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ ، وَالتِّرْمِذِيِّ ، وَالنَّسَائِيِّ : «لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ» ⁽²⁾ - عَلَى أَنَّ عِلَّتَهُ شُغْلُ الْقَلْبِ ، وَتَشْوِيشُ الْغَضَبِ لِلْفِكْرِ .

(وَتَانِيهَا) : أَيِ الطَّرِيقِ الْأَرْبَعِ (النَّصُّ) مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ : (وَهُوَ) نَوْعَانِ ؛ لِأَنَّهُ : إِمَّا (صَرِيحٌ) : وَهُوَ مَا دَلَّ بِوَضْعِهِ ، (وَعَبَّرَ صَرِيحٌ) : وَهُوَ مَا لَزِمَ مَدْلُولُ اللَّفْظِ : (فَالصَّرِيحُ : مَا) صُرِّحَ فِيهِ بِالْعِلَّةِ ، وَ (أَيُّ فِيهِ بِأَحَدِ حُرُوفِ الْعِلَّةِ) : مِثْلُ لِعِلَّةٍ كَذَا ، أَوْ لِأَجْلِ كَوْنِهِ كَذَا ، أَوْ لِأَنَّهُ ، أَوْ فَإِنَّهُ ، أَوْ بِأَنَّهُ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ) : كَلِيدٌ ، وَكَيْ ، وَأَنَّ الدَّاخِلَةَ عَلَى مَا لَمْ يَتَّقِ لِلْمُسَبَّبِ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ سِوَاهُ ، وَأَنَّ بِالْفَتْحِ مُحَقَّقًا وَمُثَقَّلًا بِتَقْدِيرِ اللَّامِ ؛ فَإِنَّ تَقْدِيرَهُ كَالْتَّصَرُّعِ .

وَمَرَاتِبُهُ أَرْبَعٌ : أَقْوَاهَا النَّصُّ فِي التَّغْلِيلِ ؛ بِحَيْثُ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْعِلَّةِ : كَالْتَّصَرُّعِ بِلَفْظِ الْعِلَّةِ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [المائدة: 32] ، ﴿كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ [طه: 40] ، ﴿إِذَا لَأَذَقْنَاكَ﴾ [الإسراء: 75] .

ثُمَّ مَا هُوَ ظَاهِرٌ فِيهِ مُحْتَمِلٌ غَيْرُهُ : كَلَامُ التَّغْلِيلِ ، وَبَاءِ السَّبَبِيَّةِ ، وَإِنَّ الدَّاخِلَةَ

(1) يُعَبَّرُ عَنْهَا بِمَسَالِكِ الْعِلَّةِ. مختصر المنتهى 2/ 1070 ، والكاشف 185 ، وشرح الغاية 2/ 551 ، وبيان المختصر 3/ 87 ، ورفع الحاجب 4/ 312 ، والبحر المحيط 7/ 234 ، ومقبول المنقول 216 ، وشرح الكوكب المنير 4/ 93 ، وتيسير التحرير 4/ 35 .

(2) مجموع الإمام زيد 204 رقم 394 ، وأصول الأحكام 2/ 341 رقم 2322 ، والبخاري 6/ 2616 رقم 6739 ، ومسلم 3/ 1342 ، وأبو داود 4/ 16 رقم 3589 ، والترمذي 3/ 260 رقم 1384 ، والنسائي 8/ 23 رقم 5406 ، وابن ماجه 2/ 767 رقم 2316 ، وأحمد 7/ 350 رقم 20401 .

عَلَى مَا لَمْ يَنْقُ لِلْمُسَبَّبِ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ سِوَاهُ ؛ لِمَجِيءِ اللَّامِ لِنَحْوِ الْعَاقِبَةِ ، وَالْبَاءِ لِنَحْوِ الْمُصَاحَبَةِ ، وَأَنَّ لِلزُّومِ مِنْ دُونِ سَبَبِيَّةٍ ، وَلِثُبُوتِ أَمْرِ عَلَى تَقْدِيرِ آخَرَ عَلَى طَرِيقِ الْإِتِّفَاقِ . ثُمَّ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْفَاءُ : إِمَّا عَلَى الْعِلَّةِ الْغَائِيَّةِ الْمُتَأَخِّرَةِ عَنِ الْحُكْمِ : كَقَوْلِهِ ﷺ فِي الْمُحْرِمِ الَّذِي وَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ : « لَا تُمَسِّهُ طَبِيًّا ، وَلَا تُحَمِّرُوا رَأْسَهُ ؛ فَإِنَّهُ يُحْشَرُ مُلَبِّيًا » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ⁽¹⁾ ، وَقَوْلِهِ ﷺ فِي الشُّهَدَاءِ : « فَإِنَّهُمْ يُحْشَرُونَ وَأَوْدَاجُهُمْ تَشْحَبُ دَمًا » ⁽²⁾ . وَإِمَّا عَلَى الْحُكْمِ الْمُعَلَّلِ : نَحْوُ « فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا » [المائدة : 38] ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ لِلتَّرْتِيبِ ؛ وَالْبَاءُ مُقَدِّمٌ عَقْلًا ، مُتَأَخِّرٌ خَارِجًا ؛ فَجُورٌ مُلَا حَظَّةَ الْأَمْرَيْنِ ، وَدُخُولُ الْفَاءِ عَلَى كُلِّ مِثْلِهِمَا ؛ وَالْفَاءُ لَمْ تَوْضَعْ لِلْعِلَّةِ بَلْ لِلتَّرْتِيبِ ، ثُمَّ يُفْهَمُ مِنْهُ بِالِاسْتِدْلَالِ : فَمِنْ جِهَةٍ كَوْنُهَا لِلتَّرْتِيبِ بِالْوَضْعِ - جُعِلَتْ مِنْ أَقْسَامِ مَا يَدُلُّ بِوَضْعِهِ ، وَمِنْ جِهَةٍ اِحْتِيَاجِ ثُبُوتِ الْعِلَّةِ إِلَى النَّظَرِ - جُعِلَتْ اسْتِدْلَالِيَّةٌ لَا وَضْعِيَّةٌ صِرْفَةً ؛ فَكَانَ مَا دَخَلَهُ الْفَاءُ مَرْتَبَةً دُونَ مَا تَقَدَّمَهَا ؛ هَذَا إِذَا كَانَ وَارِدًا عَلَى لِسَانِهِ ﷺ : مِنَ الْكِتَابِ ، وَالسُّنَّةِ ، ثُمَّ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْفَاءُ فِي لَفْظِ الرَّاوي : نَحْوِ سَهَا فَسَجَدَ ؛ فَإِنَّهُ يَزِيدُ هُنَا اِحْتِمَالَ غَلْطِ الرَّاوي فِي الْفَهْمِ ، وَلَكِنَّهُ لَا يَنْفِي الظُّهُورَ ؛ فَكَانَ مَرْتَبَتُهُ دُونَ مَا قَبْلَهُ .

(و) الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ النَّصِّ : وَهُوَ (غَيْرُ الصَّرِيحِ - مَا) لَزِمَ مَذْلُولَ اللَّفْظِ ، وَ(فُهِمَ مِنْهُ التَّعْلِيلُ لَا عَلَى وَجْهِ التَّصْرِيحِ ؛ وَيُسَمَّى "تَنْبِيْهُ النَّصِّ" بِالْعِلَّةِ ، وَإِيْمَائِهِ إِلَيْهَا . وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ مَسْلَكًا مُسْتَقِلًّا ؛ نَظَرًا إِلَى أَنَّ دَلَالَتَهُ لَيْسَتْ بِحَسَبِ الْوَضْعِ : وَهُوَ أَنْوَاعٌ مِنْهَا أَنْ يَقْتَرَنَ حُكْمٌ بِوَضْفٍ لَوْ لَمْ يَكُنْ هُوَ أَوْ نَظِيرُهُ لِلتَّعْلِيلِ - لَكَانَ ذَلِكَ الْاِقْتِرَانُ بَعِيدًا وَقُوْعُهُ مِنَ الشَّارِعِ ؛ لِمَصَاحَبَتِهِ ، وَإِثْبَانِهِ بِالْأَلْفَاظِ عَلَى

(1) البخاري 2/ 656 رقم 1751 ، 1752 ، ومسلم 2/ 1751 رقم 1206 ، والترمذي 3/ 386 رقم 951 ،

والنسائي 5/ 144 رقم 2713 .

(2) النسائي 7/ 87 رقم 4005 ، ولفظه : « يَجِيءُ الْمُقْتُولُ مُتَعَلِّقًا بِالْقَاتِلِ وَتَشْحَبُ أَوْدَاجُهُ دَمًا » .

مَوَاقِعَهَا ، وَلِتَنْتَرَهُ كَلَامِهِ عَمَّا لَا فَايِدَةَ فِيهِ : (مِثْل) قَوْلِهِ ﷺ : (أَخْرِجْتُ رَقَبَةً - جَوَابًا لِمَنْ) : أَيِ الْأَعْرَابِيِّ (قَالَ) لَهُ : هَلَكْتُ وَأَهْلَكْتُ ؛ فَقَالَ : مَاذَا صَنَعْتَ ؟ فَقَالَ : (جَامَعْتُ أَهْلِي) ، أَوْ وَاقَعْتُ . أَخْرَجَهُ السُّنَّةُ بِالْمَعْنَى ⁽¹⁾ ؛ وَهَذَا مِثَالُ كَوْنِ الْوَصْفِ بَعَيْنِهِ لِلتَّعْلِيلِ ؛ فَيُسْتَفَادُ مِنْهُ كَوْنُ الْوِقَاعِ عِلَّةً لِلْإِعْتِقَادِ ؛ لِأَنَّ إِبْرَادَ الْأَمْرِ بِهِ فِي مَعْرِضِ الْجَوَابِ يَجْعَلُهُ فِي مَعْنَى وَاقَعْتُ فَكَمَرْتُ ؛ وَإِنْ كَانَ دُونَهُ فِي الظُّهُورِ ؛ لِتَقْدِيرِ الْفَاءِ ؛ وَإِلَّا لَزِمَ إِخْلَاءُ السُّؤَالِ عَنِ الْجَوَابِ ، وَتَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ ؛ وَلِذَا كَانَ اخْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءً كَلَامٍ ، أَوْ زَجْرًا لِلَسَائِلِ عَنْ سُؤَالِهِ - بَعِيدًا جِدًّا ؛ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ لِابْنِ مَسْعُودٍ وَقَدْ تَوَضَّأَ بِمَا بُيِّضَتْ فِيهِ تَمَرَاتٌ لَتَجْتَذِبَ مُلُوحَتُهُ : «تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ ، وَمَاءٌ طَهُورٌ» . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ ⁽²⁾ ؛ فَلَمْ يُرِدْ بَيَانَ عَيْنِ التَّمْرَةِ وَالْمَاءِ ؛ وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ ذَلِكَ عِلَّةٌ جَوَازِ التَّوَضُّعِ بِهِ .

وَأَعْلَمُ : أَنَّهُ لَا تَنَافِي فِي مَسْلَكِ النَّصِّ بَيْنَ مَرَاتِبِ الصَّرِيحِ ، وَمَرَاتِبِ الْإِيمَاءِ ؛ فَقَدْ يَجْتَمِعَانِ كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ - وَقَدْ سُئِلَ عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ - : «أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا بَيِّسَ» ؟ قَالُوا : نَعَمْ ؛ قَالَ : فَلَا إِذَا ، كَأَنَّهُ قَالَ : إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ حَرَمَ ؛ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ نَقْصَانُ الرُّطْبِ بِالْيَبْسِ لِأَجْلِ التَّعْلِيلِ - لَأَنْقَسَتْ الْفَائِدَةُ مِنْ ذِكْرِهِ ؛ إِذِ الْجَوَابُ يَتِمُّ مِنْ دُونِهِ ؛ [فَقَدْ اجْتَمَعَ فِي هَذَا الْخَبَرِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ : الْإِيمَاءُ لِلْإِفْتِرَانِ ، وَالنَّصُّ لِإِذْنِ ، وَالظَّاهِرُ لِلْفَاءِ] ⁽³⁾ ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَبْقَ إِلَّا وَاحِدٌ مِنْهَا - لَأَفَادَ التَّعْلِيلُ ؛ وَهَذَا الْخَبَرُ رَوَاهُ كَثِيرٌ مِنْ أَيْمَتِنَا الطَّاهِرِينَ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالسَّائِي ، وَابْنُ مَاجَةَ ؛ قَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ

(1) البخاري 2053/5 رقم 5053 ، ومسلم 781/2 رقم 1111 ، 1112 ، والترمذي 102/3 رقم 724 ،

وأبو داود 783/2 رقم 2390-2395 ، وابن ماجه 534/1 رقم 1671 ، وأصول الأحكام 311/1 .

(2) الترمذي 147/1 رقم 88 ، وأبو داود 66/1 رقم 84 ، وابن ماجه 153/1 رقم 384 ، وأصول الأحكام 7/1 .

(3) ما بين المعقوفتين زيادة من (ج) .

وَالْحَاكِمُ⁽¹⁾؛ فَلَا تَعْوِيلَ عَلَى مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ أَنَّهُ لَمَّا وَرَدَ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ أَجَابَ بِأَنَّهُ دَارَ عَلَى زَيْدِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ⁽²⁾ وَهُوَ مِمَّنْ لَا يُقْبَلُ حَدِيثُهُ، وَاسْتَحْسَنَ أَهْلُ الْحَدِيثِ هَذَا الطَّعْنَ؛ حَتَّى قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: كَيْفَ يُقَالُ: أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَعْرِفُ الْحَدِيثَ، وَهُوَ يَقُولُ: زَيْدُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ مِمَّنْ لَا يُقْبَلُ حَدِيثُهُ!⁽³⁾

(و) مِثَالُ النَّظِيرِ وَهُوَ دُونَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْمَذْكُورَ فِيهِ حُكْمُ الْمَسْئُولِ عَنْهُ، وَالْمَذْكُورُ فِي هَذَا الْحُكْمِ نَظِيرُهُ؛ لِيُثَبَّتَ فِيهِ مَا يَثْبُتُ فِي نَظِيرِهِ إِلَّا أَنَّهُ (قَرِيبٌ مِنْهُ) - قَوْلُهُ ﷺ لَمَّا سَأَلَتْهُ الْخُثْعَمِيَّةُ: إِنْ أَبِي أَدْرَكَتُهُ الْوَفَاةُ وَعَلَيْهِ فَرِيضَةُ الْحَجِّ، أَيْنَعُمُهُ إِنْ حَجَّجْتُ عَنْهُ؟ («أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ؟.. الْحَبْرُ) تَمَامُهُ: فَقَضَيْتِهِ، أَكَانَ يَنْفَعُهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. رَوَاهُ أَصْحَابُنَا، وَالسَّيِّئُ⁽⁴⁾؛ وَإِنَّمَا كَانَ مِثَالًا لِلنَّظِيرِ؛ لِأَنَّهُمَا سَأَلَتْ عَنْ حَجَّهَا عَنْ أَبِيهَا فَذَكَرَ ﷺ نَظِيرَهُ: وَهُوَ قَضَاؤُهَا دَيْنَهُ، وَرَتَّبَ عَلَيْهِ الْحُكْمَ: وَهُوَ النَّفْعُ؛ فَكَانَ عِلَّةً لَهُ⁽⁵⁾؛ وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ ذِكْرُهُ عَيْنًا؛ فَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّ نَظِيرَهُ فِي الْمَسْئُولِ عَنْهُ عِلَّةٌ لِمِثْلِ ذَلِكَ الْحُكْمِ؛ وَهَذَا يُسَمَّى عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ تَنْبِيْهَا عَلَى أَصْلِ الْقِيَاسِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ ذِكْرِ الْأَصْلِ: الَّذِي هُوَ دَيْنُ

(1) أصول الأحكام 37/2 رقم 1768، وشفاء الأوام 531/2، والترمذي 528/3 رقم 1225، وأبو داود 654/3 رقم 3359، والنسائي 269/7 رقم 4549، وابن ماجه 761/2 رقم 2264، وأحمد 380/1 رقم 1552، وابن حبان 378/11 رقم 5003، والموطأ 70/2، والحاكم 38/2، ومعاني الآثار 6/4، وينظر تلخيص الحبير 10/3.

(2) فِي الْأَصْلِ زَيْدُ بْنُ أَبِي الْعَبَّاسِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ. وَهُوَ: أَبُو عِيَّاشٍ رَاوِي هَذَا الْحَدِيثِ. قِيلَ: إِنْ ذَلِكَ مُحَالٌ؛ لِأَنَّ الزُّرْقِيَّ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يُدْرِكْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، وَقِيلَ: إِنَّهُ أَبُو عِيَّاشٍ زَيْدُ بْنُ الصَّامِتِ مِنْ صِغَارِ الصَّحَابَةِ. وَقِيلَ: إِنَّهُ مَجْهُولٌ. قَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ؛ لِإِجْمَاعِ أَئِمَّةِ النَّفْلِ عَلَى إِمَامَةِ مَالِكٍ، وَكَانَ مُحْكَمًا فِي كُلِّ مَا يَرْوِيهِ... وَالشَّيْخَانِ لَمْ يُخْرِجَاهُ خَفِيًّا مِنْ جَهَالَةِ زَيْدِ بْنِ عِيَّاشٍ. تهذيب الكمال 10/101.

(3) أَخْبَارُ أَبِي حَنِيفَةَ، لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الصَّيْمَرِيِّ 26، وَكُشِفَ الْأَسْرَارُ 3/15، وَالتَّلْوِيحُ 2/9.

(4) شرح التجريد 2/164، وشفاء الأوام 2/8، والبخاري 2/552 رقم 1442، ومسلم 2/804 رقم 1148، والترمذي 3/267 رقم 9928، وأبو داود 2/405 رقم 1809، والموطأ 1/243، وأحمد 1/525 رقم 2187.

(5) إِذْ حَاصِلُهُ يَنْفَعُهُ الْحَجُّ؛ لِأَنَّ قَضَاءَ الدَّيْنِ يَنْفَعُ. مِنْهُ.

الْأَدْمِيَّ عَلَى الْمَيِّتِ ، وَالْفَرْعُ : وَهُوَ الْحَجُّ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ ، وَالْعِلَّةُ : وَهُوَ قَضَاءُ فَرَضِ الْمَيِّتِ ؛ فَقَدْ جَمَعَ فِيهِ ﷺ بَيْنَ أَزْكَانِ الْقِيَاسِ كُلِّهَا .

وَنَحْوُهُ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ : «جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ ؛ أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ فَقَالَ : أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتِهِ ، أَكَانَ يُؤَدِّي ذَلِكَ عَنْهَا؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، قَالَ : فَصُومِي عَنْ أُمِّكَ» ⁽¹⁾ . وَقَوْلُهُ ﷺ وَقَدْ سُئِلَ عَمَّنْ يُقَطِّعُ قَضَاءَ شَهْرِ رَمَضَانَ : ذَلِكَ إِلَيْكَ ؛ أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أَحَدِكُمْ دَيْنٌ فَقَضَى الدَّهْرَ وَالْذُّهْمَيْنِ : أَلَمْ يَكُنْ قَدْ قَضَى ؟ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يَعْفُوَ وَيَغْفِرَ ⁽²⁾ .

(و) مِنْهَا الْفَرْقُ بَيْنَ حُكْمَيْنِ بِوَصْفَيْنِ : إِمَّا بِصِغَةِ الصِّفَةِ مَعَ ذِكْرِ الْوَصْفَيْنِ : (مِثْلُ : لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ ، وَلِلْفَارِسِ سَهْمَانٍ) ، أَوْ أَحَدِهِمَا فَقَطْ : كَقَوْلِهِ ﷺ : الْقَاتِلُ عَمْدًا لَا يَرِثُ ⁽³⁾ . وَإِمَّا بِصِغَةِ اسْتِثْنَاءٍ : مِثْلُ ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: 237] . وَإِمَّا بِصِغَةِ غَايَةٍ : مِثْلُ ﴿لَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: 222] . وَإِمَّا بِصِغَةِ شَرْطٍ : مِثْلُ «إِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَجْنَاسُ - فَيُعْمَرُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا يَدًا» . وَإِمَّا بِصِغَةِ الْإِسْتِدْرَاكِ : مِثْلُ : ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: 89] ؛ وَوَجْهُ اسْتِفَادَةِ الْعِلَّةِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ أَنَّ التَّمَرُّقَةَ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ فَائِدَةٍ ؛ وَالْأَضَلُّ عَدَمُ غَيْرِ الْمُدَّعَى : وَهُوَ إِفَادَةُ عِلَّةٍ ذَلِكَ الْوَصْفُ .

(و) مِنْهَا ذِكْرُ وَصْفٍ مُنَاسِبٍ مَعَ الْحُكْمِ : (مِثْلُ) قَوْلِهِ ﷺ : «(لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضَبَانُ)» نَبَّهَ عَلَى عِلَّةِ الْغَضَبِ ؛ لِشُغْلِهِ لِلْقَلْبِ ، وَتَشْوِيشِهِ لِلنَّظَرِ ؛ لِعَدَمِ جَوَازِ الْقَضَاءِ : مِثْلُ أَكْرَمِ الْعُلَمَاءِ ، وَأَهْلِ الْجَهْلَاءِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَغْلِبُ مِنَ الْمُقَارَنَةِ مَعَ الْمُنَاسَبَةِ ظَنُّ الْإِعْتِبَارِ ، (وَنَحْوِ ذَلِكَ) مِنْ أَنْوَاعِ الْإِيْمَاءِ : كَالنَّهْيِ عَنْ

(1) البخاري 2/ 656 رقم 1754 ، ومسلم 2/ 804 رقم 1148 .

(2) مصنف ابن أبي شيبة 2/ 292 رقم 9113 ، والبيهقي 4/ 259 .

(3) شرح التجريد 6/ 109 ، والترمذي 4/ 370 رقم 2109 ، وأبو داود 4/ 189 .

فَعَلٍ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ قَدْ أُوجِبَ عَلَيْنَا فِيهِ مَا يُثْبِتُ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ ؛ إِذْ يُشْعِرُ بِأَنَّ عِلَّةَ تَحْرِيمِهِ كَوْنُهُ مَانِعًا مِنَ الْوَاجِبِ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ [الجمعة : 9] ؛ فَالْتَّهْيُ عَنِ الْبَيْعِ بَعْدَ الْأَمْرِ بِالسَّعْيِ مُنَبِّهٌ عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي تَحْرِيمِ الْبَيْعِ حِينَئِذٍ كَوْنُهُ مَانِعًا مِنَ الْوَاجِبِ .

(وَنَالِئُهَا) : أَيِ طَرِيقِ الْعِلَّةِ الْأَرْبَعِ (السَّبْرُ وَالتَّقْسِيمُ ، وَيُسَمَّى) فِي الْإِصْطِلَاحِ (حُجَّةَ الْإِجْمَاعِ) ؛ لِأَنَّهُ يَرْجِعُ فِي تَعْيِينِ مَا ادَّعِيَ عَلَيْهِ إِلَى الْإِحْتِجَاجِ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ لِذَلِكَ الْحُكْمِ مِنْ عِلَّةٍ : (وَهُوَ) : أَيِ هَذَا الطَّرِيقِ ؛ إِذْ يَجُوزُ تَذْكِيرُهُ ؛ قَالَ تَعَالَى : ﴿ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [الأحقاف : 30] ، أَوْ بِاعْتِبَارِ الْخَبَرِ - (حَضَرَ الْأَوْصَافِ) الْمَوْجُودَةِ (فِي الْأَصْلِ) الصَّالِحَةِ لِلْعِلَّةِ فِي بَادِي الرَّأْيِ ، وَمَعْرِفَتِهَا بِأَعْيَانِهَا ، وَهَذَا هُوَ التَّقْسِيمُ ؛ (ثُمَّ إِبْطَالُ التَّغْلِيلِ بِهَا) : أَيِ بِتِلْكَ الْأَوْصَافِ جَمِيعَهَا : وَهُوَ السَّبْرُ ؛ وَإِنَّمَا قَدَّمَهُ عَلَى التَّقْسِيمِ ؛ لِتَقْدِيمِهِ فِي الْإِعْتِبَارِ ؛ لِأَنَّهُ يَسْبُرُ الْمَحَلَّ أَوْ لَا : هَلْ فِيهِ أَوْصَافٌ أَوْ لَا ؟ ثُمَّ يَقْسِمُ ، ثُمَّ يَسْبُرُ ثَانِيًا ؛ بِأَنْ يُبْطِلَهَا (إِلَّا) مَا ادَّعِيَ عَلَيْهِ مِنْهَا : (وَاحِدًا) كَانَ أَوْ أَكْثَرَ ؛ (فَيَتَعَيَّنُ) حِينَئِذٍ كَوْنُهُ الْعِلَّةَ لِلْحُكْمِ : مِثَالُهُ ⁽¹⁾ : أَنْ يَقُولَ فِي قِيَاسِ الذَّرَّةِ عَلَى الْبُرِّ فِي تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ : بَحَثْتُ عَنْ أَوْصَافِ الْبُرِّ فَمَا وَجَدْتُ ثَمَّةً مَا يَصْلُحُ عِلَّةً لِلرَّبُوبِيَّةِ فِي بَادِي الرَّأْيِ : إِلَّا الطَّعْمَ ، أَوْ الْقُوَّةَ ، أَوْ الْكَيْلَ ؛ لَكِنْ كُلٌّ مِنَ الطَّعْمِ وَالْقُوَّةِ لَا يَصْلُحُ لِذَلِكَ عِنْدَ التَّامُّلِ ؛ لِحُرَيَّانِ تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ فِي النُّورَةِ وَالْمِلْجِ مِثْلًا .

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْحَضَرُ وَالْإِبْطَالُ قَطْعِيَيْنِ - فَالتَّغْلِيلُ بِالْبَاقِي قَطْعِيٌّ ، وَإِلَّا فَظَنِّيٌّ ؛

(1) قَدْ تَوَهَّم الْأَصْفَهَانِيُّ شَارِحُ الْمُنْهَاجِ 2/ 675 وَغَيْرُهُ أَنَّ خَبَرَ الْمُجَامِعِ مِنْهُ ؛ لِيَسِبَّ حَذْفُ كَوْنِهِ أَعْرَاضِيًّا ؛ لِاسْتِثْنَاءِ أَصْنَافِ النَّاسِ ، وَأَهْلِيَّةِ الْمَحَلِّ لِأَوْلَوِيَّةِ الرَّئْيِ ، وَكَوْنِهِ رَمَضَانُ ذَلِكَ الْعَامِ ، وَكَوْنِهِ وَقَاعًا ؛ إِذْ لَا مَدْخَلَ لِخُصُوصِيَّتِهِ فِي كَوْنِهِ إِفْسَادًا لِلصَّوْمِ ؛ وَلَكِنْ كَذَلِكَ ؛ إِذْ لَا حَضَرَ لِلأَوْصَافِ فِيهِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَغْلِيلِ الْحُكْمِ فِي الْجُمْلَةِ ؛ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مِثْلَ خَبَرِ الْأَعْرَاضِ الْمُسَمَّى بِتَنْقِيحِ الْمَنَاطِ أَعْمُ مُطْلَقًا مِنَ السَّبْرِ ؛ فَتَأَمَّلْ . مِنْهُ .

فَهَذَا الطَّرِيقُ عِبَارَةٌ عَنِ النَّظَرِ وَالْإِجْتِهَادِ فِي تَعْيِينِ مَا دَلَّ الْإِجْمَاعُ أَوْ النَّصُّ عَلَى كَوْنِهِ عِلَّةً مِنْ دُونِ تَعْيِينِ.

وَيَكْفِي الْمُسْتَدِلَّ فِي بَيَانِ الْحَصْرِ : بَحْثُ فَلَمْ أَجِدْ سِوَى هَذِهِ الْأَوْصَافِ ، وَيُصَدِّقُ لِعَدَالَتِهِ وَتَدَيُّنِهِ ؛ فَلَا يُتَّهَمُ بِأَنَّهُ لَمْ يَبْحَثْ ، أَوْ بَحَثَ وَوَجَدَ وَلَمْ يَذْكُرْهُ تَرْوِيجًا لِكَلَامِهِ ؛ وَذَلِكَ مِمَّا يُغْلِبُ ظَنَّ الْعَدَمِ ؛ لِأَنَّ الْأَوْصَافَ الْعَقْلِيَّةَ وَالشَّرْعِيَّةَ مِمَّا لَوْ كَانَتْ لَمَّا خَفِيَتْ عَلَى الْبَاحِثِ عَنْهَا ؛ فَلَا يُقَالُ : عَدَمُ الْوُجُودِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْوُجُودِ ، أَوْ يَقُولُ : الْأَضْلُ عَدَمُ غَيْرِهَا ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُحْصِلُ الظَّنَّ الْمَقْصُودَ .
فَإِنَّ أَبْدَى الْمُعْتَرِضِ وَضْعًا : كَأَن يَقُولَ فِيمَا سَبَقَ مِنَ الْمَثَالِ : هُنَا وَصَفُ آخَرٍ : وَهُوَ كَوْنُهُ خَيْرٌ قُوًى ؛ فَعَلَى الْمُسْتَدِلِّ أَنْ يُبْطِلَهُ وَإِلَّا أَحْصَرَ ، وَلَا يَنْقَطِعُ ؛ إِذْ غَايَتُهُ مَنَعُ مُقَدِّمِهِ ؛ وَهُوَ لَا يَقْتَضِي إِلَّا لُزُومَ الدَّلَالَةِ عَلَيْهَا .

فَائِدَةٌ : الطَّعْمُ بِالضَّمِّ : الطَّعَامُ ، وَبِالْفَتْحِ : مَا يُؤَدِّيهِ الذَّوْقُ ؛ يُقَالُ : طَعْمٌ مُرٌّ . وَالطَّعْمُ أَيْضًا : مَا يُسْتَهَى ؛ يُقَالُ : لَهُ طَعْمٌ ، وَمَا فَلَانَ بِذِي طَعْمٍ إِذَا كَانَ غَنِيًّا .
(وَلِإِبْطَالِ مَا عَدَاهُ) : أَيِ الْوَصْفِ الْمُعَلَّلِ بِهِ - يَكُونُ : (إِمَّا بِبَيَانِ ثُبُوتِ الْحُكْمِ) الْمُعَلَّلِ فِي الصُّورَةِ الْفُلَانِيَّةِ (مِنْ دُونِهِ) ؛ فَيُعْلَمُ أَنَّ الْمَحْذُوفَ لَا أَثَرَ لَهُ ؛ وَهَذِهِ الطَّرِيقُ تُسَمَّى الْإِلْغَاءَ : مِثَالُهُ الْقُوْتُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ الْمِلْحَ رَبَوِيٌّ .

(أَوْ بِبَيَانِ كَوْنِهِ) : أَيِ الْوَصْفِ الْمَحْذُوفِ (وَضْعًا طَرْدِيًّا) : بِأَن يَكُونَ مِنْ جِنْسِ مَا عُلِمَ مِنَ الشَّارِعِ الْغَاوُءُ : إِمَّا مُطْلَقًا فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ : كَالسَّوَادِ ، وَالْبَيَاضِ ⁽¹⁾ . وَإِمَّا فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ وَإِنْ اعْتَبِرَ فِي غَيْرِهِ : كَالذُّكُورَةِ ، وَالْأُنثَوَةِ فِي أَحْكَامِ الْعِتْقِ ، دُونَ الشَّهَادَةِ ، وَوِلَايَةِ النِّكَاحِ وَالْإِرْثِ .

(1) وَأَمَّا التَّمْثِيلُ لِمَا لَمْ يَغْتَبِرْهُ أَصْلًا : بِالطُّوْلِ وَالْقَصْرِ - فَفِيهِ أَنَّهُ قَدْ اعْتَبَرَهُ فِي الْمَسَافَةِ الَّتِي بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمُؤْتَمِّ فِي الْفَضَاءِ : فَقِيلَ : كُلٌّ بِقَامَتِهِ : الطُّوِيلُ بِحَسَبِ طَوْلِهِ ، وَالْقَصِيرُ كَذَلِكَ ، وَفِي كِسْوَةِ الْكُفَّارَةِ حَيْثُ قِيلَ : مَا يَسُرُّ أَكْثَرَ بَدَنِهِ .

(أَوْ بَعْدَ ظُهُورِ مُنَاسَبَتِهِ) : أَيِ الْوَصْفِ الْمَحْذُوفِ ، وَلَا يُجِبُ ظُهُورُ عَدَمِ مُنَاسَبَةِ الْمَحْذُوفِ ؛ فَإِنْ قَالَ الْمَعْتَرِضُ : بَحَثْتُ فَلَمْ أَجِدْ لَوْصْفِكَ مُنَاسَبَةً : وَالْمُنَاسِبُ الْوَصْفُ الْفُلَانِيُّ - صُدِّقَ لِعَدَالَتِهِ ؛ وَلَكِزِمَ الْمُسْتَدِلُّ التَّرْجِيحَ حِينَئِذٍ ؛ لِلتَّعَارُضِ بَيْنَ الْوَصْفَيْنِ الْحَاصِلَيْنِ مِنَ السَّبْرَيْنِ : كَالْتَّرْجِيحِ بِالتَّعْدِيَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ وُجُوهِ التَّرْجِيحِ الْآتِيَةِ فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَلَيْسَ لِلْمُسْتَدِلِّ أَنْ يُبَيِّنَ مُنَاسَبَةً وَصْفِهِ ؛ لِأَنَّ بَيَانَ مُنَاسَبَتِهِ خُرُوجٌ مِنْ مَسْئَلِكِ السَّبْرِ إِلَيَّ مَسْئَلِكِ الْإِخَالَةِ .

(وَشَرَطُ هَذَا الطَّرِيقِ) الْمُسَمَّى بِحُجَّةِ الْإِجْمَاعِ (وَمَا بَعْدَهُ) مِنَ الطَّرِيقِ الْمُسْتَنْبَطَةِ - النَّصُّ مِنَ الشَّارِعِ ، أَوْ (الْإِجْمَاعُ) مِنَ الْعُلَمَاءِ (عَلَى تَغْلِيلِ الْحُكْمِ فِي الْجُمْلَةِ مِنْ دُونِ تَعْيِينِ عِلَّةٍ) فِي مَحَلٍّ مِنْ مَحَالِّهَا ؛ إِذْ لَوْ وَقَعَ عَلَى التَّعْيِينِ - لَكَانَ هُوَ الطَّرِيقَ ؛ وَلَيْسَ مِمَّا نَحْنُ بِصَدَدِهِ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

(وَرَابِعُهَا) : أَيِ طَرُقِ الْعِلَّةِ - (الْمُنَاسَبَةُ ، وَتُسَمَّى) أَيْضًا (الْإِخَالَةَ) ؛ لِأَنَّهَا بِالنَّظَرِ إِلَيْهَا يُحَالُ : أَيِ يُنْظَرُ أَنَّهَا عِلَّةٌ ، (وَتُخْرِجُ الْمَنَاطَ) : أَيِ اسْتِخْرَاجِ الْعِلَّةِ الْمَنَاطِ ⁽¹⁾ بِهَا الْحُكْمُ ؛ لِأَنَّهَا يُنَاطُ بِهَا الْحُكْمُ : أَيِ يُعَلَّقُ : (وَهِيَ) : أَيِ الْمُنَاسَبَةُ فِي الْإِضْطِلَاحِ - (تَعْيِينُ الْعِلَّةِ) فِي الْأَصْلِ الْمَقْيَاسِ عَلَيْهِ الَّذِي ثَبَتَ بِالنَّصِّ ، أَوْ الْإِجْمَاعِ حُكْمُهُ دُونَ عِلَّتِهِ ؛ (بِمَجَرَّدِ إِبْدَاءِ مُنَاسَبَةٍ) بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحُكْمِ : (ذَاتِيَّةٍ)

(1) اعْلَمْ أَنَّ الْمُصَافَ إِلَيَّ الْمَنَاطِ ثَلَاثَةٌ : الْأَوَّلُ : تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ : وَهُوَ مَا ذُكِرَ هُنَا . وَالثَّانِي : تَحْقِيقُ الْمَنَاطِ : وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ النَّظَرِ وَالْإِجْتِهَادِ فِي مَعْرِفَةِ وَجُودِ الْعِلَّةِ فِي أَحَادِ الصُّوَرِ بَعْدَ مَعْرِفَتِهَا فِي نَفْسِهَا : سِوَاءِ عُرْفَتِ بِالنَّصِّ ، أَوْ بِالْإِجْمَاعِ ، أَوْ بِالِاسْتِثْبَاتِ : تَحْوِي أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ الشَّدَّةَ الْمُطْرَبَةَ مَنَاطُ تَحْرِيمِ شُرْبِ الْخَمْرِ بِالِاسْتِثْبَاتِ ؛ فَالْنَّظَرُ فِي كَوْنِ النَّبِيذِ ذَا شِدَّةٍ مُطْرَبَةٍ الْمَظْنُونِ بِالِاجْتِهَادِ ، وَتَحْقِيقُ الْمَنَاطِ . وَالثَّالِثُ : تَنْقِيحُ الْمَنَاطِ : وَهُوَ الَّذِي تَعَدَّدَتْ أَوْصَافُهُ ، وَاحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ مَجْمُوعَهَا أَوْ بَعْضُهَا ، ثُمَّ حُذِفَ بَعْضُ ، وَاعْتَبِرَ آخَرُ ؛ فَهَذَا هُوَ الْمُسَمَّى بِتَنْقِيحِ الْمَنَاطِ ، وَتَهْذِيبِهِ ، وَتَجْرِيدِهِ : كَمَا فِي خَبَرِ الْأَعْرَابِيِّ بِحَذْفِ كَوْنِهِ أَعْرَابِيًّا ، وَكَوْنِهِ فِي رَمَضَانَ تِلْكَ السَّنَةِ ، وَكَوْنِهِ وَقَاعًا ؛ فَبَقِيَ كَوْنُهُ إِفْسَادًا لِلصُّومِ مَثَلًا . مِنْهُ .

مَنْسُوبَةٌ إِلَى ذَاتِ الْوَصْفِ : لَا يَنْصُ ، وَلَا بغيرِهِ ؛ وَلِلذَلِكَ سُمِّيَتْ مُنَاسَبَةً ، كَذَا فِي غَيْرِهِ ؛
 وَفِيهِ أَنَّ التَّعْيِينَ فِعْلُ الْقَائِسِ ، وَالْمُنَاسَبَةُ : مَعْنَى قَائِمٌ بِالْوَصْفِ وَالْحُكْمِ ؛
 فَلَا يَصِحُّ حُكْمُهُ عَلَيْهَا إِلَّا بِاعْتِبَارِ كَوْنِهَا سَبَبًا لَهُ ؛ عَلَى أَنَّ ذِكْرَ الْمُنَاسَبَةِ فِي حَدِّهَا
 تَعْرِيفٌ لِلشَّيْءِ بِنَفْسِهِ : وَذَلِكَ (كَ) النَّظَرِ وَالِاجْتِهَادِ فِي كَوْنِ (الْإِسْكَارِ) عِلَّةً
 (فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ) ؛ فَإِنَّ مَنْ نَظَرَ فِي حُكْمِ الْخَمْرِ : وَهُوَ التَّحْرِيمُ ، وَوَصَفِهِ : وَهُوَ
 الْإِسْكَارُ - يَعْلَمُ مِنْهُ كَوْنُ ذَلِكَ الْوَصْفِ بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهِ مُنَاسِبًا لِشَرْعِ التَّحْرِيمِ ؛
 لِأَجْلِ حِفْظِ الْعَقْلِ ؛ فَيُقَاسُ عَلَيْهَا مَا سَاوَاهَا فِي ذَلِكَ . (وَك) النَّظَرِ ، وَالِاجْتِهَادِ
 فِي كَوْنِ : (الْجِنَايَةِ ، الْعَمْدِ ، الْعُدْوَانِ) - عِلَّةً (فِي) وَجُوبِ (الْقِصَاصِ) ؛ فَإِنَّ مَنْ نَظَرَ
 فِي الْجِنَايَةِ ، وَوَصَفَهَا ، وَكَوْنَهُ عَمْدًا عُدْوَانًا - يَحْذِرُ ذَلِكَ الْوَصْفَ بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهِ
 مُنَاسِبًا لِشَرْعِ الْقِصَاصِ ؛ لِأَجْلِ حِفْظِ الثُّمُوسِ ؛ كَمَا نَبَّهَ عَلَى عِلَّتِيهِ تَعَالَى بِقَوْلِهِ :
 ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: 179] ؛ وَإِنَّمَا قَالَ : الْجِنَايَةِ ، وَلَمْ يَقُلِ الْقَتْلَ
 كَمَا قَالَ غَيْرُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَشْمَلُ .

وَإِنَّمَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَرْبَعُ طُرُقًا لِلْعِلَّةِ : أَمَّا النَّصُّ ، وَتَنْبِيهُ النَّصِّ ؛ فَلِأَنَّ الشَّارِعَ إِذَا
 نَصَّ عَلَى الْعِلَّةِ ، أَوْ نَبَّهَ عَلَيْهَا - فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى سُؤَالِهِ عَنْ دَلِيلٍ عَلَى ذَلِكَ ، كَمَا لَا
 يُحْتَاجُ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ دَلِيلٌ ؛ إِذْ قَدْ عَلِمْنَا صِدْقَهُ ؛ بِظُهُورِ الْمُعْجَزِ .
 وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ ؛ فَلِأَنَّ قَوْلَ أَهْلِهِ كَقَوْلِ الشَّارِعِ ؛ لِمَا ثَبَتَ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ
 قَوْلَهُمْ حُجَّةٌ .

وَأَمَّا حُجَّةُ الْإِجْمَاعِ وَالْمُنَاسَبَةُ ؛ فَلِإِجْمَاعٍ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْحُكْمِ مِنْ عِلَّةٍ فِي
 الْجُمْلَةِ ؛ وَقَدْ تَعَيَّنَتِ الْعِلَّةُ بِهِمَا ؛ فَيَجِبُ اعْتِبَارُهَا كَمَا سَبَقَ .

(و) اعْلَمْ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ الَّتِي كَانَ الْوَصْفُ لِأَجْلِهَا مُنَاسِبًا إِذَا لَزِمَ مِنْ وُجُودِ
 حُكْمِهَا وَجُودُ مَفْسَدَةٍ مَرْجُوحَةٍ - لَا تَنْخَرِمُ اتِّفَاقًا ؛ لِشِدَّةِ اهْتِمَامِ الشَّارِعِ بِرِعَايَةِ
 الْمَصَالِحِ ، وَابْتِنَاءِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهَا .

وَاخْتَارَ الْجُمْهُورُ أَنَّهَا (تَنْخَرُمُ الْمُنَاسَبَةُ) بَيْنَ الْعِلَّةِ وَالْحُكْمِ (يَلْزُمُ مَفْسَدَةُ) مِنْ
إثبات الحكم بها : (رَاجِحَةٌ) تِلْكَ الْمَفْسَدَةُ عَلَى الْمَصْلَحَةِ ، (أَوْ مُسَاوِيَةٌ) لَهَا ؛
لِقَضَاءِ الْعَقْلِ بِإِتِّفَاقِ الْمَصْلَحَةِ حَيْثُ يُدْرِكُ بِالضَّرُورَةِ ؛ وَلِذَا لَا يُعَدُّ الْعُقْلَاءُ مُحْصِلِ
دَرْهِمٍ وَاحِدٍ عَلَى وَجْهِ يَسْتَلْزِمُ فَوَاتَ مِثْلِهِ أَوْ أَكْثَرَ - مُنَاسِبًا ، بَلْ يُعْدُونَ
الْمُتَصَرِّفَ بِذَلِكَ خَارِجًا بِتَصَرُّفِهِ عَنْ تَصَرُّفِ الْعُقْلَاءِ : كَمَنْ قَالَ لِعَاقِلٍ : بَعْ هَذَا
تَرْبِخْ مِثْلَمَا تَخْسِرُ ، أَوْ أَقْلًا مِنْهُ . وَمَنْ أُمِثَلَتْهُ : مَا يُقَالُ فِيمَنْ عَصَّ بِلُقْمَةٍ مَثَلًا ،
وَحَشِيَّ التَّلَفِ ، وَلَمْ يَجِدْ مَا يُسَيِّغُهَا بِهِ إِلَّا الْخَمْرَ - فَإِنَّ فِي تَحْرِيمِهِ مُنَاسَبَةً لِحِفْظِ
الْعَقْلِ كَمَا تَبَيَّنَ ، وَلَكِنْ يَلْزَمُ مِنَ الْمُنَاسَبَةِ حُصُولُ مَفْسَدَةٍ : وَهِيَ هَلَاكُهُ لَوْ لَمْ يَشْرَبْهُ
؛ وَهَذِهِ مَفْسَدَةٌ أَرْجَحُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ ؛ إِذْ حِفْظُ النَّفْسِ أَوَّلَى مِنْ حِفْظِ الْعَقْلِ .

(وَالْمُنَاسِبُ) فِي الْإِصْطِلَاحِ : (وَصِفٌ ، ظَاهِرٌ ، مُنْضَبِطٌ) يُحْتَزَرُ بِهِمَا عَنِ الْخَفِيِّ
وَالْمُضْطَرِّ ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ مُعْرِفَةٌ لِلْحُكْمِ ؛ فَإِذَا كَانَ الْوَصْفُ خَفِيًّا أَوْ غَيْرَ مُنْضَبِطٍ - لَمْ
يُعْرِفْ هُوَ فِي نَفْسِهِ فَكَيْفَ يُعْرِفْ بِهِ الْحُكْمَ ! لِأَنَّ الْخَفِيَّ لَا يُعْرِفُ الْخَفِيَّ .

(يَقْضِي الْعَقْلُ بِأَنَّهُ الْبَاعِثُ عَلَى الْحُكْمِ) احْتِرَازٌ عَنِ الشَّبَهِ : وَهُوَ تَعْرِيفٌ لِلشَّيْءِ
بِنَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ الْمُنَاسِبَ وَصَفٌ لِلْوَصْفِ الْمَحْذُوفِ . وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ الدَّبُّوسِيُّ
الْحَنْفِيُّ⁽¹⁾ : وَهُوَ مَا لَوْ عُرِضَ عَلَى الْعُقُولِ لَتَلَقَّيْنَاهُ بِالْقَبُولِ⁽²⁾ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ
الْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ إِثْبَاتُهُ فِي الْمُنَاطَرَةِ ؛ إِذْ قَدْ يَقُولُ الْخَصْمُ : لَا يَتَلَقَّاهُ عَقْلِي
بِالْقَبُولِ ؛ وَتَلَقَّيْ عَقْلَكَ لَهُ بِالْقَبُولِ لَا يُصَيِّرُهُ حُجَّةً عَلَيَّ ، وَبِهِ يَقُولُ أَبُو زَيْدٍ⁽³⁾ ؛

(1) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَيْسَى . مِنْ أَكْبَارِ فُقَهَاءِ الْحَنْبَلِيَّةِ . أَصُولِيٌّ ، مُحَقِّقٌ . ثَوْبِي سَنَةَ 430 هـ . لَهُ الْأَسْرَارُ فِي
الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ ، وَتَقْوِيمُ الْأَدِلَّةِ ، وَتَأْسِيسُ النَّظَرِ . ينظر الجواهر المضيئة 1/ 339 ، والأعلام 4/ 243 .

(2) كشف أسرار البزدوي 3/ 352 ، ومنهاج الوصول 722 ، والآيات البينات 4/ 124 .

(3) يَعْني أَنَّهُ قَائِلٌ بِامْتِنَاعِ التَّمَسُّكِ بِالْمُنَاسَبَةِ فِي مَقَامِ الْمُنَاطَرَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ فِي مَقَامِ النَّظَرِ ؛ لِأَنَّ الْعَاقِلَ
لَا يُكَابِرُ نَفْسَهُ فِيمَا يَقْضِي بِهِ عَقْلُهُ . ذَكَرَهُ سَعْدُ الدِّينِ 3/ 415 . مِنْهُ . وَيَنْظُرُ مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ

1086/ 1 ، وَشَرَحَ الْغَايَةَ 3/ 568 ، وَالْكَاشِفُ 168 ، وَمِنْهَاجُ الْوَصُولِ 722 .

بِخِلَافِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ إِثْبَاتَهُ : كَالِإِسْكَارِ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ .
فَإِنْ قِيلَ : الْإِسْكَارُ غَيْرُ مُنْضَبِطٍ ؛ لِأَنَّ مِنْهُ مَا يَبْقَى مَعَهُ رُشْدٌ ، وَمِنْهُ مَا لَا يَبْقَى
مَعَهُ - **أُجِيبَ :** بِأَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ الْإِسْكَارُ الَّذِي لَا يَبْقَى مَعَهُ رُشْدٌ بِالقُوَّةِ الَّتِي هِيَ
وَصَفُ الْمُسْكِرِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَعَلَى هَذَا لَا يَحْرُمُ قَلِيلُهُ ؛ إِذْ لَا قُوَّةَ فِيهِ عَلَى الْإِسْكَارِ : كَمَا أَنَّ سَيْرَ
دُونِ الْبَرِيدِ لَا يَبْثُثُ لَهُ حُكْمُ السَّفَرِ - **أُجِيبَ :** بِأَنَّمَا حُرِّمَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ ؛ وَذَلِكَ
بِدَلِيلِ آخَرَ غَيْرِ الْعِلَّةِ ⁽¹⁾ .

(فَإِنْ) اخْتَلَّ أَحَدُ الْقَيِّدَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ؛ بِأَنَّ (كَانَ خَفِيًّا) : كَالرَّضَى فِي الْمُعَامَلَاتِ ،
وَالْعَمْدِيَّةِ فِي الْجِنَايَاتِ ، (أَوْ غَيْرِ مُنْضَبِطٍ) : كَالْمَشَقَّةِ فِي تَرْخِيصِ الْمُسَافِرِ -
(اعْتَبِرْ) وَصَفُ ظَاهِرٍ مُنْضَبِطٍ يُوجَدُ الْوَصْفُ الَّذِي يَقْضِي الْعَقْلُ بِبَعْثِهِ عَلَى
الْحُكْمِ ؛ لِوُجُودِهِ : وَهُوَ (مُلَازِمُهُ) مُلَازِمَةٌ عَقْلِيَّةٌ أَوْ غَيْرُهَا : كَلَيَّْةٌ ، أَوْ غَالِيَةٌ :

(و) هُوَ (مُظَنَّةٌ : كَ) الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ فِي الْمُعَامَلَاتِ ، وَاسْتِعْمَالِ الْجَارِحِ فِي
الْمُقْتَلِ ، وَ(السَّفَرِ) نَفْسِهِ (لِلْمَشَقَّةِ) الْمُنَاسِبَةِ لِحُكْمِ الْقَصْرِ ؛ تَحْصِيلًا لِمَقْصُودِ
التَّخْفِيفِ ؛ وَلَا يُمَكِّنُ اعْتِبَارُهَا بِعَيْنِهَا ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُنْضَبِطَةٍ ؛ لِكَوْنِهَا ذَاتَ مَرَاتِبٍ
تُخْتَلِفُ بِالشَّخْصِ وَالْأَزْمَانِ ، وَلَا يُنَاطُ الْحُكْمُ بِالْكُلِّ ، وَلَا يَمْتَّازُ الْبَعْضُ
بِنَفْسِهِ ؛ فَنِيْطَ الْحُكْمُ بِمَا يُلَازِمُهُ وَهُوَ السَّفَرُ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُنَاسِبَ مُعْتَبَرٌ عِنْدَ أَعْمَتِنَا عليه السلام وَالْجُمْهُورِ ؛ إِذْ لَا نَعْنِي بِالْمُنَاسِبَةِ
إِلَّا مَا يَتَحَرَّكُ الظَّنُّ ؛ لِكَوْنِهِ وَجْهَ الْمَصْلَحَةِ ؛ فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْعَمَلَ عَلَى غَالِبِ
الظَّنِّ هُوَ ثَمَرَةُ الْقِيَاسِ - فَقَدْ لَزِمَ الْعَمَلُ عَلَى الْمُنَاسِبِ ⁽²⁾ .

وَبَعْدُ فَإِنَّ الرَّجُوعَ إِلَى مَعْهُودَاتِ الشَّرْعِ وَمُرَادِهِ - هُوَ الْوَاجِبُ ؛ إِذْ لَوْ لَمْ

(1) وَهُوَ مَا رَوَاهُ فِي مَجْمُوعِ الْإِمَامِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام 230 رقم 503 : «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ حَرَّمَ قَلِيلُهُ» . مِنْهُ .

(2) الْكَاشِفُ 198 ، وَالْغَايَةُ 2/ 568 ، وَرَفَعُ الْحَاجِبِ 4/ 330 ، وَخُتَصِرُ مَتْنِهِ السُّؤْلُ 2/ 1085 .

يَجِبُ - كَعَادَ عَلَى الْمُسْتَفَادِ بِالْقِيَاسِ شَرْعًا بِالنَّقْضِ ؛ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، وَخَالَفَ فِي اعْتِبَارِهِ الْمُرْسِيُّ ، وَأَبُو زَيْدٍ الدَّبُوسِيُّ⁽¹⁾ .

(وَهُوَ) : أَيِ الْمُنَاسِبِ لِلْحُكْمِ بِاعْتِبَارِ اعْتِبَارِ الشَّارِعِ لَهُ (أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ : مُؤَثَّرٌ ، وَمُلَانِمٌ ، وَغَرِيبٌ ، وَمُرْسَلٌ) ؛ لِأَنَّهُ : إِمَّا أَنْ يَغْتَبِرَهُ الشَّارِعُ ، أَوْ لَا : إِنْ اعْتَبَرَهُ : فَإِمَّا أَنْ يَغْتَبِرَ عَيْنَهُ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ : بِنَحْوِ نَصٍّ ، أَوْ إِجْمَاعٍ - فَمُؤَثَّرٌ .
أَوْ اعْتَبَرَ بِنَحْوِ النَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ : الْعَيْنَ فِي الْجِنْسِ أَوْ الْعَكْسِ ، أَوْ الْجِنْسِ فِي الْجِنْسِ - فَمُلَانِمٌ .

وَالْأَيُّ يَغْتَبِرُ أَيُّ الثَّلَاثَةِ بِنَحْوِ النَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ ؛ وَإِنَّمَا ثَبَتَ بِمُجَرَّدِ تَرْتُّبِ الْحُكْمِ عَلَى وَفْقِهِ - فَغَرِيبٌ .

وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ اعْتِبَارُهُ بِشَيْءٍ مِمَّا سَبَقَ - فَمُرْسَلٌ ؛ فَلِذَا كَانَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ .
(ف) الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : وَهُوَ الْمُنَاسِبُ (الْمُؤَثَّرُ : مَا ثَبَتَ بِنَصٍّ ، أَوْ إِجْمَاعٍ) ، أَوْ تَنْبِيهِ نَصٍّ ، أَوْ حُجَّةِ إِجْمَاعٍ - (اعْتِبَارُ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ) ؛ وَذَلِكَ (كَتَغْلِيلٍ) ثُبُوتِ (وِلَايَةِ الْمَالِ بِالصَّغِيرِ الثَّابِتِ بِالْإِجْمَاعِ) لِثُبُوتِ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ الصَّغِيرَ يُؤَلَّى عَلَيْهِ فِي مَالِهِ ؛ فَإِنَّ عَيْنَ الصَّغِيرِ مُعْتَبَرَةٌ فِي عَيْنِ وَِلَايَةِ الْمَالِ .

(وَتَغْلِيلٍ) وَجُوبِ الْوُضُوءِ بِ(الْحَدِيثِ الْخَارِجِ مِنَ السَّبِيلَيْنِ الثَّابِتِ بِالنَّصِّ) فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لِمَسَمَ الْنِسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء : 43] ، وَقَوْلِهِ ﷺ جَوَابًا لِعَلِيِّ ﷺ لَمَّا قَالَ لَهُ : الْوُضُوءُ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْنَا مِنْ الْحَدِيثِ فَقَطُ ؟ : «بَلْ مِنْ سَبْعٍ . . .» الْحَبَرُ⁽²⁾ ؛ وَسُمِّيَ مُؤَثَّرًا ؛ لِظُهُورِ تَأْثِيرِهِ فِي الْحُكْمِ بِالنَّصِّ ، أَوْ بِالْإِجْمَاعِ ؛ وَهَذَا الْقِسْمُ دَاخِلٌ فِي مَسَلِكِ النَّصِّ ، إِلَّا أَنَّهُ أَتَى بِهِ

(1) شرح مختصر المنتهى 4/2 ، والبحر المحيط 7/265 .

(2) تَمَامُهُ : «مِنْ حَدِيثٍ ، وَبَوْلٍ ، وَدَمِ سَائِلٍ ، وَفَيْءِ ذَارِعٍ ، وَدَسْعَةٍ تَمَلُّ الْقَمَّ ، وَتَوْمٍ مُضْطَجِعٍ ، وَفَهْقَةٍ فِي الصَّلَاةِ» . التَّجْرِيدُ 1/54 ، وَأَصُولُ الْأَحْكَامِ 1/39 رَقْمُ 126 ، وَالشِّفَاءُ 1/73 ، وَنَصَبُ الرَايَةِ 44/1 ، وَعَزَاهُ إِلَى الْبَيْهَقِيِّ فِي الْخُلَافِيَّاتِ بِلَفْظٍ : «يُعَادُ الْوُضُوءُ مِنْ سَبْعٍ . . .» .

هَاهُنَا اسْتِثْنَاءٌ لِأَقْسَامِ الْمُنَاسِبِ .

(و) الثَّانِي : هُوَ (الْمَلَائِمُ) ؛ سُمِّيَ مُلَائِمًا ؛ لِمَلَائِمَتِهِ لِجِنْسِ تَصَرُّفِ الشَّارِعِ ، لَكِنَّهُ لَا يُسَمَّى مُلَائِمًا إِلَّا (مَا ثَبَتَ اعْتِبَارُهُ بِتَرْتُّبِ الْحُكْمِ عَلَى وَفْقِهِ) : أَيِ وَفْقِ الْمُنَاسِبِ لَهُ ؛ بِأَنْ يَثْبُتَ الْحُكْمُ مَعَ الْوَصْفِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ .

وَأَمَّا الْمُنَاسَبَةُ فَهِيَ حَاصِلَةٌ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ (فَقَطُّ ، لَكِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بِنَصٍّ ، أَوْ إِجْمَاعٍ اعْتِبَارُ عَيْنِهِ فِي جِنْسِ الْحُكْمِ : كَمَا ثَبَتَ لِلْأَبِ وَلَايَةُ نِكَاحِ ابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ قِيَاسًا عَلَى وَلَايَةِ الْمَالِ ؛ بِجَامِعِ الصَّغَرِ) ؛ فَإِنَّ الْوَصْفَ : وَهُوَ الصَّغَرُ أَمْرٌ وَاحِدٌ لَيْسَ جِنْسًا تَحْتَهُ نَوْعَانِ ؛ وَالْحُكْمُ الْوَلَايَةُ ؛ وَهِيَ جِنْسٌ تَجْمَعُ وَلَايَةَ النِّكَاحِ ، وَلَوَلَايَةَ الْمَالِ ؛ وَهُمَا نَوْعَانِ مِنَ التَّصَرُّفِ ؛ (فَقَدْ اعْتَبِرَ عَيْنَ الصَّغَرِ فِي جِنْسِ الْوَلَايَةِ) بِتَنْبِيهِ الْإِجْمَاعِ عَلَى الْوَلَايَةِ عَلَى الصَّغِيرِ فِي الْمَالِ ؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى اعْتِبَارِهِ فِي وَلَايَةِ الْمَالِ - إِجْمَاعٌ عَلَى اعْتِبَارِهِ فِي جِنْسِ الْوَلَايَةِ ؛ بِخِلَافِ اعْتِبَارِهِ فِي عَيْنِ وَلَايَةِ النِّكَاحِ ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا ثَبَتَ بِمُجَرَّدِ تَرْتُّبِ الْحُكْمِ عَلَى وَفْقِهِ حَيْثُ ثَبَّتَ الْوَلَايَةُ مَعَهُ فِي الْجُمْلَةِ . وَإِنْ وَقَعَ الْخِلَافُ فِي أَنَّهَا لِلصَّغَرِ ، أَوْ لِلْبَكَارَةِ ، أَوْ لهُمَا جَمِيعًا ، (أَوْ) الْعَكْسِ ؛ بِأَنْ (ثَبَتَ) بِنَصٍّ ، أَوْ إِجْمَاعٍ (اعْتِبَارُ جِنْسِهِ) : أَيِ الْوَصْفِ (فِي عَيْنِ الْحُكْمِ) الْمُرَادِ إِثْبَاتُهُ بِالْقِيَاسِ : وَذَلِكَ (كَجَوَازِ الْجَنَعِ) بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ، وَكَوْنِهِ رُخْصَةً (فِي الْحَضَرِ لِلْمَطَرِ ؛ قِيَاسًا عَلَى السَّفَرِ ؛ بِجَامِعِ الْحَرْجِ) - فَالْحُكْمُ جَوَازُ الْجَمْعِ : وَهُوَ وَاحِدٌ ، وَالْوَصْفُ الْحَرْجُ : وَهُوَ جِنْسٌ يَجْمَعُ الْحَاصِلَ بِالسَّفَرِ : وَهُوَ خَوْفُ الضَّلَالِ ، وَالْإِنْقِطَاعِ ، وَبِالْمَطَرِ : وَهُوَ التَّأَذِّي بِهِ ؛ وَهُمَا نَوْعَانِ مُخْتَلِفَانِ ؛ وَحَيْثُذِ (فَقَدْ اعْتَبَرَ جِنْسُ الْحَرْجِ فِي عَيْنِ رُخْصَةِ الْجَمْعِ) بِتَنْبِيهِ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ فِي السَّفَرِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ إِيْمَاءٌ إِلَى أَنَّ عِلَّةَ رُخْصَةِ الْجَمْعِ فِيهِ حَرْجُ السَّفَرِ فَقَطُّ ؛ إِذْ لَا نَصَّ وَلَا إِجْمَاعَ عَلَى عِلَّةِ نَفْسِ الْحَرْجِ .

(أَوْ) ثَبَتَ بِذَلِكَ (اعْتِبَارُ جِنْسِهِ) : أَيِ الْوَصْفِ حَيْثُ يَكُونُ جِنْسًا تَحْتَهُ نَوْعَانِ -

(في جنس الحكم) المراد إثباته بالقياس ؛ حيث يكون كذلك : وذلك (كإثبات) وجوب (القصاص) في القتل مثلاً (بالمثقل قياساً على) القتل بالآلة (المحدد ؛ بجامع كونهما) : أي القتلين (جناية عند عدوان ؛ فقد اعتبر) الوصف المناسب : وهو (جنس الجناية) الشامل للجناية على النفس والأطراف والمال - (في جنس) الحكم : أي (القصاص) الشامل للقصاص في النفس ، والأطراف ، والمال .

(و) الثالث المناسب (الغريب : ما ثبت اختياره) : أي يبط الحكم بالوصف ؛ بسبب اجتماعيهما في محل واحد (بمجرد ترتب الحكم على وفقه) .

(و) قوله : (لم يثبت نص ولا إجماع اختيار عينه ، ولا جنسه : في عين الحكم ، ولا جنسه) - نصريح بمفهوم مجرد ؛ وبه يخرج المؤثر ، وأقسام الملائم الثلاثة : وذلك (كتغليب تحريم النيد بالإنكار) ؛ فإنه مناسب للتحريم ؛ حفظاً للعقل ؛ [وقد ثبت اختياره في التحريم]⁽¹⁾ بمجرد ترتب الحكم على وفقه .

ولا يكون مرسلاً ، لكنه غريب من جهة عدم النص والإجماع كذلك ؛ (قياساً على الحمر على تقدير عدم ورود النص بأنه العلة في تحريم الحمر) ، وإلا فإنه مع دلالة النص بإيماء ؛ وهو قوله ﷺ : «كلُّ مُسَكَّرٍ حَرَامٌ»⁽²⁾ ؛ على اعتبار عينه في عينه - لا يكون غريباً ، بل هو إذاً من قبيل المؤثر في التحقيق .

ومثاله التحقيقي : البات لزوجه الآتي إن شاء الله تعالى ، كما في العضد ، والمعيار⁽³⁾ . والله أعلم .

(و) الرابع المناسب (المرسل : ما لم يثبت اختياره)⁽⁴⁾ كذلك (بشيء مما

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من (ج) .

(2) رأب الصدع 1563/3 رقم 2601 ، والتجريد 9/1 ، والشفاء 161/1 ، والبخاري 1579/4 رقم 4087 ، ومسلم 1586/1 رقم 1733 ، والترمذي 258/4 رقم 1865 ، وابن ماجه 1223/2 رقم 3387 .

(3) منهاج الأصول 727 ، والعضد 427/3 .

(4) ظاهره : أي لم يثبت اختيار عينه ولا جنسه : في عين الحكم ولا جنسه . ونظرة الإمام الحسن عليه السلام =

سَبَقَ): أَي لَا يَنْصَرُّ ، وَلَا إِجْمَاعٌ ، وَلَا بِمَجَرَّدِ تَرْتُّبِ الْحُكْمِ عَلَى وَفْقِهِ :

[أَقْسَامُ الْمُرْسَلِ]

(وَهُوَ) : أَيِ الْمُرْسَلِ (ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : مُلَائِمٌ ، وَغَرِيبٌ ، وَمَلْغِيٌّ) :
(فَ) الْأَوَّلُ : وَهُوَ (الْمُلَائِمُ) مِنْ (الْمُرْسَلِ) : مَا لَمْ يَشْهَدْ لَهُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ
بِالِاعْتِبَارِ ؛ بَأَنَّ لَا يَثْبُتَ فِي الشَّرْعِ اعْتِبَارُ عَيْنِهِ أَوْ جَنْسِهِ : فِي عَيْنِ الْحُكْمِ
أَوْ جَنْسِهِ ؛ (لَكِنَّهُ مُطَابِقٌ لِبَعْضِ مَقَاصِدِ الشَّرْعِ الْجَمَلِيَّةِ) .

وَلَهُ أَمثلةٌ : (كَقَتْلِ الْمُسْلِمِينَ الْمُتَرَسِّينَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ) الْكَلِيَّةُ : وَهِيَ خَشْيَةُ
اسْتِصْصَالِ الْكُفَّارِ الْمُسْلِمِينَ إِنْ لَمْ يُزَمَّ الْأُسَارَى الَّذِينَ يُتَرَسُّ بِهِمُ الْكُفَّارُ ؛
فَيَجُوزُ حَيْثُ زَمِيَهُمْ وَإِنْ أَفْضَى إِلَى قَتْلِ التُّرْسِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ دَفْعِ الْمَفْسَدَةِ
الْكَبِيرَةِ بِفِعْلِ الْمَفْسَدَةِ الْيَسِيرَةِ ؛ وَذَلِكَ مُلَائِمٌ لِتَصَرُّفَاتِ الشَّرْعِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ
رُوعِيَ فِيهِ دَفْعُ الْمَفْسَدَةِ الْكَبِيرَةِ بِفِعْلِ الْمَفْسَدَةِ الْيَسِيرَةِ : كَقَطْعِ الْيَدِ
الْمُتَاكِلَةِ ، وَالْفُضْدِ ، وَالْحِجَامَةِ ؛ لِسَلَامَةِ الْجَسَدِ .

أَمَّا الضَّرُورَةُ الْجُزْئِيَّةُ : وَهِيَ نَحْوُ خَشْيَةِ عَدَمِ اسْتِيْلَاءِ⁽¹⁾ قَلْعَةٍ يُتَرَسُّ
أَهْلُهَا بِمُسْلِمِينَ - فَلَا يُبِيحُ ذَلِكَ قَتْلَ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّ حِفْظَ دِينِنَا غَيْرُ
مُتَوَقِّفٍ عَلَى الْإِسْتِيْلَاءِ عَلَى تِلْكَ الْقَلْعَةِ . وَمِثْلُهُ تَوْهْمُ غَرَقِ أَهْلِ السَّفِينَةِ
فِي الْبَحْرِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُبِيحُ رَمِيَّ بَعْضِ أَهْلِهَا .

وَمِثْلُهُ وَقُوعُ جَمَاعَةٍ فِي مَخْمَصَةٍ ؛ فَلَا يُبِيحُ أَكْلَ أَحَدِهِمْ بِالْقُرْعَةِ ؛ لِكَوْنِ

283 بِأَنَّ ذَلِكَ عَيْنُ غَرِيبِ الْمُنَاسِبِ . وَفَسَّرَهُ سَعْدُ الدِّينِ 3/ 425 بِالِاعْتِبَارِ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ ؛
وَفِيهِ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ مَعَ غَرِيبِ الْمُنَاسِبِ مُلَائِمُ الْمُنَاسِبِ أَيْضًا ؛ فَتَأْمَلْ . وَلَقَدْ أَحْسَنَ
صَاحِبُ الْفُصُولِ بِإِهْمَالِ هَذَا التَّقْسِيمِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

(1) فِي (أ) : خَشْيَةُ عَدَمِ اسْتِصْصَالِ قَلْعَةٍ .

الْمَصْلَحَةِ جُزْئِيَّةً . ذَكَرَهُ فِي حَاشِيَةِ الْفُصُولِ عَنِ الْأَسْنَوِيِّ ⁽¹⁾ .

(وَقَتْلُ الزُّنْدِيقِ) : يَكْسُرُ الزَّاي : هُوَ الزُّنْدِيُّ ، وَالزُّنْدُ اسْمُ كِتَابٍ مَزْدَكِ الَّذِي ظَهَرَ فِي زَمَانِ قُبَادَ ⁽²⁾ ، وَأَبَاحَ الْفُرُوجَ ! وَقَتْلَهُ أَنْوَشَرَوَانُ : وَهُوَ مَنْ يُبْطِنُ الْكُفْرَ وَيُظْهِرُ الْإِيمَانَ ، أَوْ مِنَ الشَّنَوِيَّةِ ، أَوْ الْقَائِلِ بِالْثُورِ وَالظُّلْمَةِ ، أَوْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِالْآخِرَةِ ، أَوْ مَنْ يَقُولُ بِقَدَمِ الْعَالَمِ ؛ وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُرَادَ هُنَا هُوَ الْأَوَّلُ . (وَلِنْ أَظْهَرَ التَّوْبَةَ) ؛ فَإِنَّهَا لَا تُقْبَلُ ، وَلَا يَصِيرُ بِذَلِكَ مَحْقُونِ الدَّمِ ، بَلْ يُسْفَكُ وَيُقْتَلُ ؛ إِذَا مَذْهَبُهُ وَدِينُهُ جَوَازُ التَّقِيَّةِ ؛ فَلَوْ قَبِلْنَا تَوْبَتَهُ لَمْ يُمَكِّنْ زَجْرُ زُنْدِيقٍ أَصْلًا ؛ وَالشَّرْعُ مُلْتَفِتٌ إِلَى الزَّجْرِ عَنِ الْمَعَاصِي فِي الْجُمْلَةِ .

حَكَى ذَلِكَ الْمَنْصُورُ بِاللَّهِ ⁽³⁾ ، وَصَاحِبُ الْجَوْهَرَةِ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَشِيعَتِهِمْ ، وَمَنْعُوا مِنْ مُصَالَحَتِهِمْ وَمُخَالَطَتِهِمْ ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ الظَّفَرَ بِمَطْلُوبِهِمْ لِمَا هَيَّأُوا مِنَ الْإِشْكَالَاتِ وَالْإِيهَامَاتِ الَّتِي إِذَا أوردوها عَلَى الْمُسْلِمِينَ لَا يَكَادُ

(1) ينظر نهاية الوصول إلى علم الأصول 4/393 ، والمستنصفى 1/421 .

(2) ظَهَرَ مَزْدَكُ فِي الطَّرَفِ الشَّرْقِيِّ مِنْ نَهْرٍ دَجَلَةٌ فِي بَلَدَةٍ اسْمُهَا مَاذَرَاتَا ، وَذَلِكَ فِي زَمَانِ الْمَلِكِ «قُبَادَ» : أَيَّ أَنْوَشَرَوَانَ الَّذِي بَدَأَ حُكْمُهُ سَنَةَ 488 هـ ، وَكَانَ دِينُهُ إِصْلَاحًا لِدِينِ مَانِي : اللَّهُ فِي نَظَرِهِ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ جَالِسٌ عَلَى الْعَرْشِ فِي عِلِّيَّينَ كَمَا يَجْلِسُ مَلِكٌ عَلَى عَرْشِهِ . وَمِنْ مَبَادِيهِ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْأُمُورِ وَالنِّسَاءِ ، وَالْمُسَاوَاةِ بَيْنَ النَّاسِ ؛ إِذْ قَالَ : إِنَّ امْرَأَةً زَيْدٍ حَلَالٌ لِعَمْرٍو ، وامْرَأَةُ عَمْرٍو حَلَالٌ لَزَيْدٍ ؛ وَقَدْ قَتَلَهُ أَنْوَشَرَوَانُ مَعَ ثَمَانِينَ أَلْفًا مِنْ أَتْبَاعِهِ . يُنْظَرُ الْمَعْجَمُ الذَّهَبِيُّ 612 . وَقُبَادُ : اسْمُ أَحَدِ مُلُوكِ الْأُسْرَةِ الْكِيَانِيَّةِ . الْمَعْجَمُ الذَّهَبِيُّ 504 . وَفِي مُرُوجِ الدَّهَبِ 1/275 : وَفِي أَيَّامِ مَانِي هَذَا ظَهَرَ اسْمُ الزُّنْدَقَةِ الَّذِي إِلَيْهِ أُضِيفَ الزُّنَادِقَةُ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْقُرْسَ حِينَ أَنَاهُمْ زَرَادُشْتُ بْنُ أَسْپِمَانَ عَلَى حَسَبِ مَا قَدَّمَنا مِنْ نَسَبِهِ فِيمَا سَلَفَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ بِكِتَابِهِمُ الْمَعْرُوفِ بِالْبُسْتَاةِ بِاللُّغَةِ الْأُولَى مِنَ الْفَارْسِيَّةِ ، وَعَمِلَ لَهُ الْقُسَيْرُ : وَهُوَ الزُّنْدُ ، وَعَمِلَ لِهَذَا التَّفْسِيرِ مَرْحَا سَمَاءُ الْبَارَنْدُ ، عَلَى حَسَبِ مَا قَدَّمَنا ، وَكَانَ الزُّنْدُ بَيِّنًا لِتَأْوِيلِ الْمُتَقَدِّمِ الْمُتَزَلِّ ، وَكَانَ مَنْ أوردَ فِي شَرِيْعَتِهِمْ شَيْئًا بِخِلَافِ الْمُتَزَلِّ الَّذِي هُوَ الْبُسْتَاةُ ، وَعَدَلَ إِلَى التَّأْوِيلِ الَّذِي هُوَ الزُّنْدُ ، قَالُوا : هَذَا زُنْدِيٌّ ، فَأَصَابُواهُ إِلَى التَّأْوِيلِ ، وَأَنَّهُ مُنْحَرِفٌ عَنِ الظُّوَاهِرِ مِنَ الْمُتَزَلِّ إِلَى تَأْوِيلِ هُوَ بِخِلَافِ التَّنَزُّلِ ؛ فَلَمَّا أَنَّ جَاءَتِ الْعَرَبُ أَخَذَتْ هَذَا الْمَعْنَى مِنَ الْقُرْسِ ، وَقَالُوا : زُنْدِيقٌ ، وَعَرَّبُوهُ . وَالشَّنَوِيَّةُ هُمُ الزُّنَادِقَةُ ، وَلِحَقٍّ يَهْوُلُ لَاءِ سَائِرٍ مَنْ اعْتَقَدَ الْقَدَمَ ، وَأَبَى خُدُوتِ الْعَالَمِ .

(3) لِلْإِمَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْرَةَ تَفْصِيلٌ فِي ذَلِكَ . يُنْظَرُ الْمَهْذَبُ 476 .

يَنْجُو مِنْهَا إِلَّا مُتَّبِعٌ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ كَمَا رُوِيَ عَنِ الْمُطَرِّفِ⁽¹⁾ وَالْبَاطِنِيِّ⁽²⁾؛ فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُمْ - فَتَقْتُلُهُمْ بِالْإِسْلَامِ لَا يُفِيدُ الْإِسْلَامُ؛ فَتَجْرِيهِمْ عَلَى كُفْرِهِمْ قَبْلَ التَّوْبَةِ. وَكَيْسَ كَذَلِكَ حَالُ سَائِرِ فِرْقِ الْكُفْرِ سِوَا الْعَرَبِ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَمْتَنِعُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ وَيُنْكِرُونَ التَّدْيِينَ بِالْكَذِبِ، وَيَرَوْنَ بِذَلِكَ الْمُهْجَ فِي إِظْهَارِ مَا يُبْطِنُونَ؛ وَلِذَا قِيلَ: لَمَّا أَسْرَتْ خَيْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَمَامَةَ بْنَ أُثَالِ الْحَنْفِيِّ⁽³⁾ - قَالَ ﷺ: «أَحْسِنُوا إِسَارَتَهُ! وَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِهِ - قَالَ: «اجْمَعُوا مَا كَانَ مَعَكُمْ مِنْ طَعَامٍ وَابْتِئُوا بِهِ إِلَيْهِ! وَأَمَرَ بِلَفْحَةٍ يُعْدَى عَلَيْهِ بِهَا وَيُرَاحُ، وَهُوَ ﷺ يُعَالِجُهُ لِيُسْلِمَ، وَيَأْتِيَهُ ﷺ وَيَقُولُ: «أَسْلَمْتَ يَا ثَمَامَةُ؟» فَيَمْتَنِعُ وَيَصُدُّ! وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ: إِنْ تَقْتُلَ تَقْتُلَ ذَا دَمٍ، وَإِنْ تُرِدَ الْفِدَاءَ فَاسْأَلْ مَا شِئْتَ؛ فَمَكَثَ ثَمَامَةُ فِي الْأَسْرِ مُدَّةً، ثُمَّ أُطْلِقَهُ

(1) نِسْبَةُ إِلَى مُطَرِّفِ بْنِ شَهَابٍ، وَهُمْ فِرْقَةٌ زَيْدِيَّةٌ هَادِيَّةٌ اخْتَلَفُوا مَعَ بَعْضِ الْأَيْمَةِ: كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ، وَالْإِمَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْرَةَ، وَانْفَرَضُوا فِي عَهْدِهِ. وَقَدْ كَثُرَ اللَّغْطُ حَوْلَ قَتْلِهِمْ: فَالْبَعْضُ وَأَنَا مِنْهُمْ يَرَى أَنَّ ابْنَ حَمْرَةَ كَانَ يُوَاجِهُ الْعَزْوَ الْكُرْدِيَّ الْعَنِيفَ بِقِيَادَةِ الْأَمِيرِ وَرُذَسَارٍ، وَلَمْ يَكُنِ الْوَضْعُ يَتَحَمَّلُ الْمُعَارَضَةَ فَتَقْتُلُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ فِي لُغَةِ الْقَامُوسِ السِّيَاسِيِّ تَعَاوَنُوا مَعَ الْأَعْدَاءِ وَجَهَّزُوا الْجُيُوشَ لِقِتَالِهِ؛ فَالْقَتْلُ إِنَّمَا هُوَ لِحِمَايَةِ الدَّوْلَةِ، وَهَذَا مِنْ حَقِّهِ كَزَعِيمٍ مَسْئُولٍ عَنْ شُئُونِ دَوْلَتِهِ، يُضَافُ إِلَى ذَلِكَ تَشْكِيكُهُمْ فِي أَهْلِيَّتِهِ لِلْإِمَامَةِ: يَعْنِي أَنَّهُ نَاقِضُ الْعِلْمِ؛ وَهُوَ ذَلِكَ الْبُخْرِيُّ الَّذِي لَيْسَ لَهُ سَاحِلٌ! أَمَّا الْبَعْضُ الْآخَرُ؛ فَيَرَى اسْتِحْقَاقَهُمْ لِلْقَتْلِ لِسَبَبٍ دِينِيٍّ كَفَرُوا بِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(2) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِمْ: إِنَّ لِلْقُرْآنِ تَفْسِيرًا بَاطِلًا، وَهُمْ أَلْقَابٌ مُخْتَلِفَةٌ مِنْهَا: الْإِسْمَاعِيلِيَّةُ؛ لِقَوْلِهَا بِإِمَامَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ. وَالْقَرَامِطَةُ نِسْبَةُ إِلَى حَمْدَانَ الْأَشْعَبِ الْمَعْرُوفِ بِقُرْمُطٍ. وَغَيْرُهَا مِنَ الْأَلْقَابِ، وَلَا يَكَادُ مَذْهَبُهُمْ يُعْرَفُ؛ لِأَسْبَابٍ مِنْهَا السَّرِّيَّةُ الشَّدِيدَةُ لَدَى هَذِهِ الطَّائِفَةِ؛ وَلِأَنَّ لِكُلِّ زَمَانٍ مِنْهُمْ دَعْوَةً وَمَقَالًا جَدِيدًا؛ وَلِأَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَقِيدَةِ إِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنْ مَرَاجِعِهِمْ؛ وَلَا يُفْهَمُ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ إِلَّا مِنْهُمْ. وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةُ فِي الْيَمَنِ أَوْ مَا يُسَمَّى بِالْبُهِرَةِ تَنْقَسِمُ إِلَى: دَاوُدِيَّةٍ، وَسُلَيْمَانِيَّةٍ.

جامع الفرق والمذاهب الإسلامية 157

(3) سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ. لَهُ شِعْرٌ، وَلَمَّا ارْتَدَّ أَهْلُ الْيَمَامَةِ فِي فِتْنَةِ مُسْلِمَةَ - ثَبَتَ هُوَ عَلَى إِسْلَامِهِ، وَقَاتَلَ الْمُؤْتَدِينَ مِنْ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ هُوَ وَمَنْ تَبِعَهُ مِنْ قَوْمِهِ مَعَ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَضَرَمِيِّ؛ فَلَمَّا ظَفَرُوا عَلَيْهِمْ اشْتَرَى حُلَّةً كَانَتْ لِكَبِيرِ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ؛ فَلَمَّا رَأَاهَا عَلَيْهِ نَاسٌ مِنْ بَنِي قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ - قَتَلُوهُ؛ لِأَنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّهُ الَّذِي قَتَلَهُ وَسَلَبَهُ حُلَّتُهُ. أَسَدُ الْغَابَةِ 1/ 476، وَالِاسْتِيعَابُ 1/ 287، وَالْإِصَابَةُ 1/ 204.

﴿فَلَمَّا أَطْلَقُوهُ خَرَجَ إِلَى الْبَقِيعِ؛ فَتَطَهَّرَ وَأَحْسَنَ طَهْوَرَهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ فَبَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى الْإِسْلَامِ⁽¹⁾! فَهَلِذِهِ كَانَتْ طَرِيقَةً أَوْلَيْكَ؛ فَهَلِذَا قُبِلَ مِنْهُمْ إِظْهَارُ الْإِسْلَامِ، وَجَازَ مُوَادَعَتُهُمْ وَمُصَالَحَتُهُمْ.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْفَرِيقِ الْأَوَّلِ أَيْضًا، وَيُحِيلُ مَا فِي قَلْبِهِ إِلَى مَنْ يَعْلَمُ سَرِيرَتَهُ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ وَالْأَوَّلَى⁽²⁾؛ لِنَحْوِ: «هَلْ شَقَقْتَ عَنْ سُوَيْدَاءَ قَلْبِهِ؟» [مسلم 1/ 96 رقم 158] وَقَوْلِهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِنِّي رَسُولُ اللَّهِ؛ فَإِذَا قَالُوا بِذَلِكَ حَقَّقُوا عَنِّي دِمَائَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ» [مسلم 1/ 52، 53 رقم 21، 22]؛ وَالْمِثَالُ إِنَّمَا يُرَادُ لِلتَّفْهِيمِ لَا لِلتَّحْقِيقِ كَمَا سَبَقَ⁽³⁾.

(وَكَقَوْلِنَا: يَحْرُمُ النِّكَاحُ عَلَى الْعَاجِزِ عَنِ الْوَطْءِ) الْعَارِفِ مِنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ، وَعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ - أَنْ يَتَرَوَّجَ مِنَ النِّسَاءِ (مَنْ تَغْصِي لِتَرْكِهِ)؛ إِذْ فِي ذَلِكَ تَغْرِیْضٌ لَهَا إِلَى فِعْلِ الْقَبِيحِ؛ وَالشَّرْعُ مُلْتَفِتٌ إِلَى الْمَنْعِ مِنْ تَغْرِیْضِ الْغَيْرِ لِفِعْلِ الْقَبِيحِ؛

(1) سيرة ابن هشام 4/ 287. وَزَوَّيَ أَنَّهُ لَمَّا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ! وَاللَّهُ يَا مُحَمَّدُ مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَنْغَضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهٍ! فَقَدْ أَصْبَحَ وَجْهَكَ أَحَبَّ الْوُجُوهِ إِلَيَّ! وَاللَّهُ مَا كَانَ مِنْ دِينٍ أَنْغَضَ إِلَيَّ مِنْ دِينِكَ! فَأَصْبَحَ دِينُكَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيَّ! وَاللَّهُ مَا كَانَ مِنْ بَلَدٍ أَنْغَضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدِكَ! فَأَصْبَحَ بَلَدُكَ أَحَبَّ الْبِلَادِ إِلَيَّ، وَإِنْ خَيْلَكَ أَخَذْتَنِي وَأَنَا أُرِيدُ الْعُمْرَةَ فَمَاذَا تَرَى؟ فَبَشَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَأَمَرَهُ أَنْ يَغْتَبِرَ، فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ قَالَ لَهُ قَائِلٌ: صَبَوْتَ! فَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ أَسْلَمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ! وَوَاللَّهُ لَا يَأْتِيكُمْ مِنَ الْيَمَامَةِ حَبَّةٌ حِنْطَةٍ حَتَّى يَأْذَنَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ! وَكَانَ ثِمَامَةُ هَذَا مِنْ رُؤَسَاءِ بَنِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ مُبْلِغًا بِالتَّوْحِيدِ؛ وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ شَاعِرُ بَنِي حَنِيفَةَ مُفْتَخِرًا:

وَمِنَّا الَّذِي لَبَّى بِمَكَّةَ مُغْلِيًا
بَرَعَمَ أَبِي سُفْيَانَ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ
وَلَمَّا تَوَفَّى النَّبِيُّ ﷺ وَازْدَنَتْ بَنُو حَنِيفَةَ قَامَ فِيهِمْ مَقَامًا حَمِيدًا وَأَطَاعَهُ مِنْهُمْ ثَلَاثَةُ آلَافٍ فَانْحَازَ بِهِمْ إِلَى الْمُسْلِمِينَ.

وَذَكَرَ أَنَّ أَمِيرَ السَّرِيَّةِ النَّبِيَّ أَسْرَتَهُ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ﷺ. ذَكَرَ معناه في البهجة [للعامري 2/ 2]. منه .
(2) دَعَبَ أَكْثَرَ الْعُبَيْرَةِ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَمُحَمَّدٌ - إِلَى أَنَّهُ تُقْبَلُ تَوْبَةُ الرَّنَادِقَةِ. وَقَالَ مَالِكٌ، وَأَخَذَ، وَإِسْحَاقُ: لَا تُقْبَلُ. وَلِلْبَعْضِ تَفْصِيلٌ. ينظر البحر الزخار 6/ 207، وأصول الأحكام

232/ 2، وعيون المجالس 5/ 2081، والإنصاف 10/ 332، وفتح الباري 13/ 272.

(3) الكاشف 205، وابن حابس 178.

أَلَا تَرَاهُ يَمْنَعُ الْخُلُوةَ بِغَيْرِ الْمَحْرَمِ ؛ لِلاِخْتِرَازِ عَنِ الْمَعْصِيَةِ -

فَلَا أَصْلَ لَهُ مُعَيَّنٌ يَشْهَدُ لَهُ بِالِاعْتِبَارِ ، بَلْ مَرْجِعُهُ إِلَى مَصْلَحَةٍ جُمْلِيَّةٍ اعْتَبَرَهَا الشَّرْعُ : وَهِيَ مَنْعُهُ مِنْ تَعْرِيطِ الْغَيْرِ لِفِعْلِ الْقَيْحِ ، (وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ) مِنَ الْأَمْثَلَةِ : كَأَمْثَلَةِ مُلَائِمِ الْمُعْتَبَرِ ؛ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ تُجْعَلَ فِي نَفْسِهَا أَمْثَلَةٌ لِمُلَائِمِ الْمُرْسَلِ ؛ بِأَنْ يُفَرَّضَ أَنَّهَا لَمْ تُثَبِّتِ الْوِلَايَةَ فِي النِّكَاحِ مَعَ الصَّغَرِ ؛ وَلَا رُخْصَةُ الْجَمْعِ مَعَ نَفْسِ حَرَجِ الْمَطَرِ ، وَلَا الْقِصَاصُ فِي التَّنْفِيسِ مَعَ الْقَتْلِ الْعَمْدِ الْعُدْوَانِ أَصْلًا ؛ وَإِنَّمَا اعْتَبَرَ الشَّارِعُ عَيْنَ الصَّغَرِ فِي مُطْلَقِ الْوِلَايَةِ ، وَمُطْلَقِ الْحَرَجِ فِي عَيْنِ الرُّخْصَةِ ، وَمُطْلَقِ الْجِنَايَةِ فِي مُطْلَقِ الْقِصَاصِ . وَكَتَفِيدِ الْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ : كَالْجِهَادِ ⁽¹⁾ عَلَى الْخَاصَّةِ : كَالْقَوْدِ ، وَتَنَاوُلِ سَدِّ الرَّمَقِ عِنْدَ تَطْيِيقِ الْحَرَامِ لِلْأَرْضِ ، أَوْ لِنَاحِيَةِ : بِتَعْدُلِ الْإِنْتِقَالِ مِنْهَا . وَفَسْخِ امْرَأَةِ الْمُفْقُودِ . وَاعْتِدَادِ مَنْ انْقَطَعَ حَيْضُهَا لِإِعَارِضٍ مَعْلُومٍ بِالْأَشْهُرِ ؛ لِمَا فِي التَّرْبُصِ مِنَ الضَّرَرِ بِهَا بِتَأْيِيْمِهَا ، وَبِالزَّوْجِ بِإِلْزَامِهِ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ مِنْ مُؤَنَّتِهَا ؛ وَهَذَا مَذْهَبُ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَمَالِكٍ ⁽²⁾ .

وَأَمَّا عِنْدَ أَكْثَرِ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْبَيْتِ عليه السلام وَالْفُقَهَاءِ - فَيَمْنَعُونَ هَذِهِ الْمَصْلَحَةَ ؛ لِمُدَافَعَتِهَا النَّصِّ ⁽³⁾ . وَمِنْهَا الضَّرْبُ لِلتَّهْمَةِ لِاسْتِخْرَاجِ الْمَالِ الْمَسْرُوقِ ، وَنَحْوُهُ عِنْدَ

(1) وَيَمَّا قِيلَ : إِنَّ مِنْهُ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عليه السلام عَلَى بَعْضِ جُنْدِهِ أَرْبَعًا اجْتِهَادًا لِلتَّأْلِيلِ ؛ وَاجْتِهَادُهُ الْأَوَّلُ أَنَّهَا خُسٌّ ؛ فَقِيلَ لَهُ : خَالَفَتْ مَذْهَبَ أَسْلَافِكَ ! فَقَالَ : رَأَيْتُ الْإِحْلَالَ بِتَكْبِيرِهِ ، وَلَا يَنْفَضُّ هَذَا الْجَمْعُ ! وَفِيهِ أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّ عليه السلام كَبَّرَهَا سِرًّا ؛ وَقَوْلُهُ : رَأَيْتُ الْإِحْلَالَ بِهَا . الْخَ يُحْتَمَلُ أَيْضًا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجَهْرِ بِهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

(2) وَلِمَالِكٍ أَقْوَالٌ . ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ 4/ 167 ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ 7/ 419-422 ، وَعِيُونُ الْمَجَالِسِ 3/ 1348 ، وَأَصُولُ الْأَحْكَامِ 1/ 548 .

(3) أَصُولُ الْأَحْكَامِ 1/ 548 ، وَالْحَاوِي 14/ 216 ، وَخِصَرُ الطَّحَاوِي 218 . هَذَا الْقَوْلُ قُصِدَ بِهِ التَّحَرِّيُ الَّذِي أَذْخَلَ الْمَرْأَةَ الرِّبَّةَ فِي ظُلْمٍ وَظُلُمَاتٍ مَعَ أَنَّهُمْ قَرَّرُوا أَنَّ أَكْثَرَ الْحَمْلِ أَرْبَعَ سَنَوَاتٍ ، فَمَا مَعْنَى انْتِظَارِ سِتِّينَ سَنَةً ؟ ! كَلَامٌ يَرُدُّهُ الْعَقْلُ وَالْقُلُوبُ ، وَإِذَا كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ حَقَّ مَنْ حُقِّقَ الرُّوْجُ فَالْمَرْأَةُ أَيْضًا مَخْلُوقٌ لَهُ حَقٌّ مِثْلُ الرَّجُلِ تَمَامًا ، فَلَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ ؛ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَضَارُّوهُنَّ لِتَضَيِّقُوا =

مَالِكٍ . وَمَنْعَهُ جُمْهُورُ أَهْلِ الْبَيْتِ عليهم السلام وَغَيْرُهُمْ . وَشَدَّدَ الْعَزَلِيُّ فِي انْكَارِ ذَلِكَ ⁽¹⁾ ؛
 وَوَجَّهَ الْمَنْعَ أَنَّ ظَاهِرَ ضَرْبِ الْمُتَّهَمِ ظُلْمٌ ؛ وَالظُّلْمُ قَدْ مَنَعَهُ الْعَقْلُ وَالشَّرْعُ .
 فَإِنْ قِيلَ : فِي الضَّرْبِ مَصْلَحَةٌ وَرَدُّعٌ لِلسَّرَاقِ وَنَحْوِهِمْ - قُلْنَا : هَذِهِ وَإِنْ كَانَ
 فِيهَا مَصْلَحَةٌ - فَهِيَ ظُلْمٌ ؛ وَمَصْلَحَةُ الْمَسْرُوقِ مَظْنُونَةٌ ، وَمَضَرَّةُ الْمَضْرُوبِ
 مَعْلُومَةٌ ؛ وَهَذَا إِذَا كَانَ الْمُتَّهَمُ بِنَحْوِ السَّرِقَةِ لَيْسَ مِمَّنْ ظَاهِرُهُ الْفُسْقُ وَالْعِصْيَانُ ؛
 وَإِلَّا فَلِذِي الْوِلَايَةِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ التَّعْزِيرَ ؛ لِعِصْيَانِهِ لِلَّهِ تَعَالَى ؛ وَمَعَ التُّهْمَةِ
 أَوْلَى بِالضَّرْبِ وَالْحَبْسِ وَغَيْرِهِمَا عَلَى مَا يَفْتَضِيهِ رَأْيُ ذِي الْوِلَايَةِ ، وَقَدْ نَصَّ
 الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ عليه السلام عَلَى جَوَازِ حَبْسِ أَهْلِ التُّهْمَةِ الْمُدَّةَ الطَّوِيلَةَ : كَالسَّنَةِ ؛ وَإِذَا جَارَ
 الْحَبْسُ جَارَ الضَّرْبُ . ذَكَرَهُ الدَّوَّارِيُّ . [التجريد 6 / 256] .

(وَهَذَا النَّوعُ) مِنَ الْمَلَائِمِ الْمُرْسَلِ : (هُوَ الْمَعْرُوفُ : بِالْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ) ،
 وَالْقِيَاسِ الْمُرْسَلِ : وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْاجْتِهَادِ الَّذِي لَا أَصْلَ لَهُ مُعَيَّنٌ .
 وَسُمِّيَتْ مُرْسَلَةً ؛ لِأَنَّ نُصُوصَ الشَّرْعِ لَمْ تَتَنَاوَلْهَا ، وَلَمْ تُرَدَّ إِلَى أَصْلٍ مُعَيَّنٍ
 يُسْتَفَادُ حُكْمُهَا مِنْهُ - وَقِيَاسًا وَإِنْ كَانَ لَا أَصْلَ لَهَا ؛ بِحَرْفِهَا عَلَى الْقِيَاسِ
 وَالْقَاعِدَةِ ؛ حَيْثُ رُوعِيَ فِيهَا جَلْبُ الْمَصَالِحِ ، وَدَفْعُ الْمَفَاسِدِ .
 وَاخْتَلَفَ فِي قَبُولِ هَذَا النَّوعِ ؛ (وَالْمَذْهَبُ) الَّذِي قَرَّرَهُ أَئِمَّتُنَا عليهم السلام وَبَنَى عَلَيْهِ
 الْجُمْهُورُ : مِنْهُمْ الْقَرَشِيُّ ، وَرَوَاهُ عَنِ الْجَوَيْنِيِّ ، وَالْعَزَلِيُّ ، وَمَالِكٌ - أَنَّ

عَلَيْهِمْ . أَمَّا فِي عَصْرِنَا فَلَا تَنْتَظِرُ إِلَّا الْمُدَّةَ الشَّرْعِيَّةَ : وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، ثُمَّ يُجْرَى لَهَا فَخْصٌ طِبِيٌّ
 وَتَنْتَهِي الْعِدَّةُ بِدُونِ شَكٍّ وَلَا إِشْكَالٍ .

(1) قَالَ الْعَزَلِيُّ فِي الْمُسْتَصْفَى 1 / 422 : فَالضَّرْبُ بِالتُّهْمَةِ لِلِاسْتِنْطَاقِ بِالسَّرِقَةِ مَصْلَحَةٌ فَهَلْ تَقُولُونَ بِهَا ؟
 قُلْنَا : قَدْ قَالَ بِهَا مَالِكٌ عليه السلام وَلَا نَقُولُ بِهِ لَا لِإِبْطَالِ النَّظَرِ إِلَى جِنْسِ الْمَصْلَحَةِ لَكِنْ لِأَنَّ هَذِهِ مَصْلَحَةٌ
 تُعَارِضُهَا أُخْرَى : وَهِيَ مَصْلَحَةُ الْمَضْرُوبِ فَإِنَّهُ رُبَّمَا يَكُونُ بَرِيًّا مِنَ الذَّنْبِ ، وَتَرْكُ الضَّرْبِ فِي مُذْنِبٍ
 أَهْوَنُ مِنْ ضَرْبِ بَرِيٍّ ؛ فَإِنْ كَانَ فِيهِ فَتْحٌ بَابٍ يَعْسُرُ مَعَهُ انْتِزَاعُ الْأَمْوَالِ - فَهِيَ الضَّرْبُ فَتُحْ بَابٍ إِلَى
 تَعْلِيْبِ الْبَرِيِّ .

الْوَاجِبَ (اعْتِبَارُهُ) ⁽¹⁾ ، وَأَنَّهُ مِمَّا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَاعْتَبِرُوا يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا بِالْحِسْرِ﴾ [الحشر: 2] ؛ فَإِنَّهُ أَمْرٌ بِالْمَجَاوِزَةِ ؛ وَتَقْرِيرُهُ ﷺ لِمُعَاذٍ ؛ حَيْثُ قَالَ : أَجْتِهْدُ رَأْيِي ، وَإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ ؛ فَإِنَّ مَنْ تَبَعَ أَحْوَالَهُمْ عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَنَعَّوْنَ فِي الْوَقَائِعِ بِمُجَرَّدِ ظُهُورِ الْمُنَاسَبَةِ لِتَصَرُّفَاتِ الشَّرْعِ ، وَلَا يَحْثُونَ عَنْ أَمْرِ آخَرَ . وَالظَّاهِرُ [فِي الدَّلِيلَيْنِ] ⁽²⁾ سُمُولُ مَحَلِّ النِّزَاعِ مَا لَمْ يُرْجَعْ إِلَى مَعْلُومٍ الْإِلْغَاءِ ؛ بِأَنَّهُ كَانَتْ الْمَصْلَحَةُ مُصَادِمَةً لِنُصُوصِ الشَّرْعِ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي إِفْتَاءِ الْمَلِكِ بِالصَّوْمِ .

(و) أَمَّا النَّوعُ الثَّانِي : وَهُوَ (الْغَرِيبُ الْمُرْسَلُ) : فَهُوَ (مَا لَا تَظْيِيرَ لَهُ) مُعْتَبَرٌ (فِي الشَّرْعِ) : لَا جُمْلَةً ، وَلَا تَفْصِيلًا ، (لَكِنَّ الْعَقْلَ يَسْتَحْسِنُ الْحُكْمَ لِأَجْلِهِ) ؛ وَذَلِكَ (كَمَا يُقَالُ فِي الْبَاتِ لِرُزُوجَتِهِ) : أَيُّ مَنْ طَلَّقَهَا طَلَاقًا بَائِنًا (فِي مَرَضِهِ الْمَخُوفِ ؛ لِئَلَّا تَرِثَ : يُعَارِضُ بِتَقْيِضِ قَصْدِهِ ؛ فَتَوَرَّثَ ؛ قِيَاسًا عَلَى الْقَاتِلِ عَمْدًا ؛ حَيْثُ عَوْرَضَ بِتَقْيِضِ قَصْدِهِ ؛ فَلَمْ يُوَرَّثْ ؛ بِجَامِعِ كَوْنِهِمَا فَعَلًا وَفَعْلًا مُحَرَّمًا ؛ لِغَرَضِ فَاسِدٍ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِي الشَّرْعِ أَنَّهُ الْعِلَّةُ فِي الْقَاتِلِ وَلَا فِي غَيْرِهِ) ؛ فَلِذَلِكَ وَجْهٌ مُنَاسِبَةٌ .

وَفِي تَرْتُّبِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ : وَهُوَ مُعَارَضَتُهُمَا بِتَقْيِضِ قَصْدِهِمَا - تَحْصِيلُ مَصْلَحَةٍ : وَهُوَ زَجْرُهُمَا عَنِ الْفِعْلِ الْمُحَرَّمِ ، لَكِنْ لَمْ يَشْهَدْ لِذَلِكَ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ فِي الشَّرْعِ بِالْإِعْتِبَارِ ؛ إِذْ لَمْ يَعْتَبِرِ الشَّارِعُ أَنَّ عَدَمَ إِرْثِ الْقَاتِلِ ؛ لَا سَتِعْجَالِهِ الْمِيرَاثَ ؛ فَيُعَارِضُ بِتَقْيِضِ قَصْدِهِ ، وَلَمْ نَرِ الشَّارِعَ التَّمَتَّ إِلَى ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ؛ فَلَمْ يَكُنْ مُلَانِمًا لِجِنْسِ تَصَرُّفَاتِهِ .

(1) الْمَخْتَارُ عِنْدَ أَهْلِئِنَّا وَالْجُمْهُورِ قَبُولُهُ إِذَا كَانَتْ الْمَصْلَحَةُ غَيْرَ مُصَادِمَةً لِنُصُوصِ الشَّرْعِ ، مُلَانِمَةً لِقَوَاعِدِ أُصُولِهِ ، خَالِصَةً مِنْ مُعَارِضٍ ، لَا أَصْلَ لَهَا مُعَيَّنٍ. فصول 353، ومنهاج الأصول 730، والكاشف 206، والمنحول 454، والإبهاج 1731/3، ومختصر ابن الحاجب 1199/2، والمستصفي 415/1، والإحكام للآمدي 139/4، وبيان المختصر 123/3، و 287 .

(2) ما بين المعقوفتين زيادة من (ج) .

(وَأَمَّا الْمَلْعِي) مِنَ الْمُرْسَلِ : (فَهُوَ مَا صَادَمَ النَّصَّ وَإِنْ كَانَ لِحَنْسِهِ نَظِيرٌ) ؛
لَفْظَةُ جِنْسٍ هُنَا لَا مَحَلَّ لَهَا ؛ إِذِ الْمَعْنَى لَهُ نَظِيرٌ (فِي الشَّرْعِ : 1- كَرِجَابِ
الصَّوْمِ) شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ (إِتْدَاءً) قَبْلَ الْعَجْزِ عَنِ الْإِعْتِقِ الْوَاجِبِ
(عَلَى الْمُظَاهِرِ وَنَحْوِهِ) : كَالْمَوَاقِعِ أَهْلِهِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ عَلَى الْقَوْلِ
بُوجُوبِهَا ، وَوُجُوبِ تَرْتِيبِهَا : (مَنْ يَسْهَلُ عَلَيْهِ الْعِتْقُ) ، وَيَرَاهُ أَيْسَرَ مِنْ
الصَّوْمِ ؛ (زِيَادَةً فِي زَجَرِهِ) كَمَا رُوِيَ أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَحْيَى بْنِ كَثِيرٍ اللَّيْثِيَّ ⁽¹⁾
صَاحِبَ مَالِكٍ إِمَامَ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ أَفْتَى الْأَمِيرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَكَمِ
الْأُمَوِيَّ حِينَ جَامَعَ أَهْلَهُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ - بِصِيَامِ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ نَعِيْنًا ؛
فَانْكَرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَقِيلَ لَهُ : لِمَ لَمْ تُفْتِهِ بِمَذْهَبِ مَالِكٍ : وَهُوَ التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْعِتْقِ ،
وَالْإِطْعَامِ ، وَالصِّيَامِ ؟! ⁽²⁾ فَقَالَ : لَوْ فَتَحْنَا لَهُ هَذَا الْبَابَ سَهَّلَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَأَ
كُلَّ يَوْمٍ ، وَيُعْتِقَ رَقَبَةً ، وَلَكِنْ حَمَلْتُهُ عَلَى أَصْعَبِ الْأُمُورِ ؛ لِئَلَّا يَعُودَ ⁽³⁾ .

2- وَجَعَلَ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ لَمْ تَخْلَلِ الرَّجْعَةُ - ثَلَاثًا ؛ دَفْعًا لِلتَّابِعِ فِي الطَّلَاقِ
بَعْدَ تَقْرِيرِ كَوْنِهَا وَاحِدَةً . 3- وَتَرَكْ «حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ» فِي الْأَذَانِ تَرْغِيًا فِي
الْجِهَادِ . 4- وَوَضَعَ الْحَدِيثَ ؛ لِلتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ . 5- وَالْكَفْرِ لِإِسْقَاطِ
الْمَظَالِمِ أَوْ لِلْبَيْتُونَةِ مِنَ الزَّوْجِيَّةِ . 6- وَقَطَعَ أُذُنَ الْمُؤْذِي وَنَحَوَهَا .
(فَإِنَّ جِنْسَ الزَّجَرِ) وَالتَّرْهِيْبِ وَالتَّرْغِيبِ وَالسَّعْيِ فِي بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ وَحِفْظِ

(1) الْأَنْدَلُسِيُّ . وُلِدَ سَنَةَ 152 هـ . فَقِيهٌ مَالِكِيٌّ ، مُحَدِّثٌ . تُوفِّيَ سَنَةَ 234 هـ . ينظر سير أعلام النبلاء
519/10 ، وتاريخ علماء الأندلس 431 .

(2) أَوْجَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَالْحَنَابِلَةُ ، وَالْإِمَامِيَّةُ عَلَى الْمُجَامِعِ فِي
نَهَارِ رَمَضَانَ عَامِدًا - الْقَضَاءُ ، وَالْكَفَّارَةُ كَفَّارَةٌ ظَهَارٍ : وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَرُوِيَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ :
الْإِطْعَامُ فِي ذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْعِتْقِ . وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : مَالِكٌ لَا يَعْرِفُ إِلَّا الْإِطْعَامَ ، وَلَا يَأْخُذُ
بِالْعِتْقِ وَلَا بِالصِّيَامِ ، وَالطَّعَامُ عِنْدَهُ مُدٌّ مُدٌّ لِكُلِّ مَسْكِينٍ . مختصر اختلاف العلماء 1/26 ، والمدونة
183/1 ، وأصول الأحكام 1/310 ، والأم 4/356 ، وعيون المجالس 2/625 ، والكافي 1/206 .

(3) سير أعلام النبلاء 10/520 ، والمستصفى 1/415 .

الْعَرِضِ وَالْمَالِ - مُعْتَبَرٌ (مَوْجُودٌ فِي الشَّرْعِ؛ لَكِنَّ النَّصَّ) : وَهُوَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [المجادلة: 4] ، وَالْإِجْمَاعُ - (مَنْع) كُلُّ مِنْهُمَا (اعْتِبَارُهُ) : أَيِ الْمَذْكُورِ (هُنَا) : أَيِ فِي حَقِّ مَنْ يَسْهُلُ عَلَيْهِ الْعِتْقُ ، وَسَائِرُ مَا ذَكَرْنَاهُ ؛ (فَالْنِّصِي) ذَلِكَ الْمُنَاسِبُ .

(وَهَذَانِ) : أَيِ الْغَرِيبِ الْمُرْسَلِ ، وَالْمَلْغِيِّ - مَرْدُودَانِ (مُطْرَحَانِ) لَا يُؤْخَذُ بِهِمَا فِي الشَّرْعِ (بِاتِّفَاقٍ) : بَيْنَ مَنْ لَا يَكْتَفِي بِمُجَرَّدِ الْمُنَاسَبَةِ كَمَا حَكَاهُ الْقَرَشِيُّ ؛ فَإِنَّ مُفْتَضَى مَا رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ مِنْ قَبُولِ الْمُرْسَلِ عَلَى الْإِطْلَاقِ ؛ حَتَّى إِنَّهُ جَوَزَ قَتْلَ الْأَقْلِ لِإِضْلَاحِ الْأَكْثَرِ! وَقَالَ : تَرَكُ الْخَيْرَ الْكَثِيرَ لِلشَّرِّ الْقَلِيلِ شَرٌّ كَثِيرٌ! - أَنَّهُ لَا يَرُدُّ الْغَرِيبَ. أَوْ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ كَمَا حَكَاهُ ابْنُ الْحَاجِبِ وَغَيْرُهُ⁽¹⁾ ؛ لِأَنَّهُ ابْتِدَاءُ شَرْعٍ بِمَا يُسْتَحْسَنُ عَقْلًا ؛ وَهُوَ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ الشَّرَائِعَ لَا تَهْتَدِي إِلَيْهَا الْعُقُولُ بَلْ هِيَ مَوْقُوفَةٌ عَلَى إِرَادَةِ الشَّارِعِ ؛ فَهُمَا مِنْ بَابِ الْمُنَاسِبِ بِمَثَابَةِ الطَّرْدِ الْمَهْجُورِ مِنْ بَابِ الشَّبهِ فِي أَنَّهُ لَا يُعْلَلُ بِهِمَا ؛ كَمَا لَا يُعْلَلُ بِهِ . وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ .

وَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ الْمُخْتَارِ عِنْدَهُ فِي طُرُقِ الْعِلَّةِ - أَرَادَ بَيَانَ مَا عُذَّ مِنْهَا لَا عَلَى الْمُخْتَارِ ؛ فَقَالَ : (قِيلَ) : أَيُّ قَالَ الْجُمُهُورُ :

(وَمِنْ طُرُقِ الْعِلَّةِ) الَّتِي يُرْجَعُ إِلَيْهَا عِنْدَ تَعَذُّرِ سَائِرِهَا (الشَّبَهُ) بِفَتْحِ الْبَاءِ ؛ سُمِّيَ بِهِ لِمُشَابَهَتِهِ الْمُنَاسِبَ مِنْ وَجْهِ ، وَالطَّرْدِيَّ مِنْ آخَرٍ ؛ لِأَنَّهُ وَصِفَ اعْتِبَارُهُ الشَّارِعُ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ ، وَلَمْ تُعْلَمْ مُنَاسَبَتُهُ بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهِ ؛ فَهُوَ وَاسِطَةٌ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ إِنْ عُلِمَتْ مُنَاسَبَتُهُ لِدَاتِهِ - فَمُنَاسِبٌ ، وَإِلَّا فَإِنْ التَّفَتَ إِلَيْهِ الشَّارِعُ - فَشَبَهُ ، وَإِلَّا فَطَرْدِيٌّ .

وَاخْتَلَفَ فِي حَدِّهِ : فَقِيلَ : هُوَ الَّذِي لَا تَثْبُتُ مُنَاسَبَتُهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ . وَقِيلَ : إِنَّهُ

(1) مختصر منتهى السؤل 2/ 1098 ، وشرح الغاية 2/ 577 ، والكاشف 208 ، وبيان المختصر 3/ 123 ، ورفع الحاجب 4/ 345 ، والإحكام للآمدي 3/ 262 .

الْوَصْفُ الْمُجَامِعُ لِآخَرَ ؛ إِذَا تَرَدَّدَ بِهِمَا الْفَرْعُ بَيْنَ أَصْلَيْنِ - فَالْأَشْبَهُ مِنْهُمَا هُوَ الشَّيْءُ : كَالنَّفْسِيَّةِ ، وَالْمَالِيَّةِ فِي الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ ؛ فَإِنَّهُ يَتَرَدَّدُ بِهِمَا بَيْنَ الْحُرِّ وَالْفَرَسِ وَهُوَ بِالْحُرِّ أَشْبَهُ ؛ إِذْ مُشَارَكَتُهُ لَهُ فِي الْأَوْصَافِ وَالْأَحْكَامِ أَكْثَرُ .
وَحَاصِلُهُ تَعَارُضُ مُنَاسِبَيْنِ يُرْجَحُ أَحَدُهُمَا .

(و) قَالَ الْمُصَنِّفُ : (هُوَ أَنْ يُوهِمَ الْوَصْفُ الْمُنَاسِبَةَ) ⁽¹⁾ ؛ فَيُخْرِجُ الْمُنَاسِبُ : الدَّائِي ؛ لِأَنَّ مُنَاسَبَتَهُ عَقْلِيَّةً وَإِنْ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ : كَالِإِسْكَارِ لِلتَّحْرِيمِ ؛ فَإِنْ كَوْنُهُ مُزِيلًا لِلْعَقْلِ الصَّرُورِيِّ لِلْإِنْسَانِ ، وَكَوْنُهُ مُنَاسِبًا لِلْمَنْعِ مِنْهُ - لَا يَحْتَاجُ فِي الْعِلْمِ بِهِ إِلَى وُرُودِ الشَّرْعِ .

وَالطَّرْدِي ؛ لِفَقْدِ الْإِبْهَامِ فِيهِ ؛ إِذْ وُجُودُهُ كَالْعَدَمِ : كَمَا يُقَالُ : الْحَلُّ لَا تُبْنَى عَلَيْهِ الْقَنْطَرَةُ ، أَوْ لَا يُصَادُ مِنْهُ السَّمَكُ ؛ فَلَا يُزِيلُ الْحَبْثُ : كَالْمَرْقِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مَا أَلْغَاهُ الشَّارِعُ قَطْعًا .

وَقَدْ يَنَازَعُ فِي إِفَادَةِ الشَّيْءِ لِلظَّنِّ فَيَحْتَاجُ إِلَى إِثْبَاتِهِ : إِمَّا بِشَيْءٍ مِنْ مَسَالِكِ الْعِلَّةِ : الَّتِي هِيَ : الْإِجْمَاعُ ، وَالنَّصُّ ، وَالسَّبْرُ ، لَا بِالْمُنَاسِبَةِ ؛ وَإِلَّا لَزِمَ خُرُوجُهُ عَنْ كَوْنِهِ شَبَهًا إِلَى كَوْنِهِ مُنَاسِبًا مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّقَابُلِ ؛ وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ فِي تَعْرِيفِهِ : مَا سَبَقَ ، وَإِمَّا بِالذَّوْرَانِ ؛ «بِأَنْ يَدُورَ مَعَهُ الْحُكْمُ وَجُودًا وَعَدَمًا» : أَيْ بِسَبَبِ دَوْرَانِ الْحُكْمِ مَعَ الْوَصْفِ ؛ بِأَنْ يَثْبُتَ بِثَبَاتِهِ ، وَيَنْتَهِيَ بِانْتِفَائِهِ ؛ (مَعَ الْإِنْفَاتِ الشَّارِعِ إِلَيْهِ) : أَيْ يَكُونُ مِمَّا اعْتَبَرَهُ الشَّارِعُ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ ، وَالتَّمَتَّ إِلَيْهِ : كَالذُّكُورَةِ وَالْأُنُوثَةِ ؛ فَإِنَّهَا اعْتَبِرَتْ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ دُونَ بَعْضٍ ؛ وَإِنَّمَا كَانَ طَرِيقًا لِلشَّيْءِ ؛

(1) مختصر ابن الحاجب 2/ 1104 ، وشرح الغاية 2/ 582 ، والفصول اللؤلؤية 354 ، والكاشف 209 ، والمعتمد 2/ 298 ، والإحكام للأمدى 3/ 271 ، وبيان المختصر 3/ 131 ، ورفع الحاجب 4/ 347 ، والمنحول 481 ، والتلخيص 2/ 201 ، وقواطع الأدلة 2/ 164 ، والوصول إلى الأصول 2/ 294 ، والبرهان 2/ 1228 ، وتيسير التحرير 4/ 53 ، والآيات البينات 4/ 143 ، والإبهاج 3/ 1541 .

لِثُبُوتِ التَّعْلِيلِ بِالْعَلَّةِ الَّتِي تَطَرَّدُ وَتَتَعَكَّسُ ؛ وَلَآنَ مَنْ دُعِيَ بِاسْمٍ فَغَضِبَ ، ثُمَّ إِذَا زَالَ الدُّعَاءُ بِذَلِكَ الْإِسْمِ زَالَ الْغَضَبُ ؛ فَإِذَا أُعِيدَ الدُّعَاءُ بِهِ عَادَ الْغَضَبُ - فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ عِلَّةَ الْغَضَبِ الدُّعَاءُ بِذَلِكَ الْإِسْمِ ، بَلْ يَفْهَمُهُ مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلنَّظَرِ مِنَ الْأَطْفَالِ ؛ فَيَتَّبِعُونَهُ دَاعِينَ لَهُ بِذَلِكَ الْإِسْمِ ؛ لِيَغْضَبَ ؛ وَمَنْعُهُ مِنْ إِنْكَارِ الضَّرُورِيَّاتِ ؛ لِلْعِلْمِ بِأَنَّ الْأَطْفَالَ يَقْطَعُونَ بِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِدْلَالٍ بِأَمْرِ آخَرِ .

مِثَالُ الشَّيْبَةِ الثَّابِتِ بِالذَّوْرَانِ : (كَالْكَيْلِ) ، أَوْ الْوَزْنِ مَعَ الْجِنْسِ (فِي تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ عَلَى رَأْيٍ) لَا يُمْتَنِنُ عَلَيْهِ (1) ، وَكَالِافْتِيَاتِ مَعَهُ عِنْدَ مَالِكٍ ، وَكَالطَّعْمِ مَعَهُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ (2) ؛ فَإِنَّ التَّعْلِيلَ بِهَذِهِ الْعِلَلِ لَمْ يَثْبُتْ بِنَصٍّ وَلَا إِجْمَاعٍ ؛ وَلِئِنَّمَا ثُبِتَ بِكَوْنِهِ دَارَ مَعَهَا الْحُكْمُ وَجُودًا وَعَدَمًا .

فَإِنْ قِيلَ : قَدْ نَصَّ أَئِمَّتُكُمْ وَغَيْرُهُمْ عَلَى أَنَّ عِلَّةَ التَّحْرِيمِ مُبْنًى عَلَيْهَا ، وَكُلٌّ عَلَى أَصْلِهِ ؛ وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّ عِلَّةَ الرَّبَا لَيْسَتْ شَبْهِيَّةً ؛ فَكَيْفَ مَثَّلُوا بِهَا وَاخْتَارُوهَا ؟! - أَجِيبُ : بِأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنَّهَا شَبْهِيَّةٌ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا دَرَّتْهَا لَا بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَمْرِ الْخَارِجِيِّ .

(و) مِثَالُهُ : الثَّابِتُ بِغَيْرِهِ (كَمَا يُقَالُ فِي تَطْهِيرِ النَّجَسِ) عِنْدَ إِرَادَةِ الْحَاقِقِ بِطَهَارَةِ الْحَدَثِ : (طَهَارَةُ ثَرَادٍ لِلصَّلَاةِ ؛ فَيَتَعَيَّنُ لَهَا الْمَاءُ : كَطَهَارَةِ الْحَدَثِ ؛ بِجَمَاعٍ كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا طَهَارَةُ ثَرَادٍ لِلصَّلَاةِ) ؛ فَإِنَّ الْجَمَاعَ وَصَفُ شَبْهِيٍّ ؛ إِذْ لَا تَظْهَرُ مُنَاسَبَتُهُ لِلْحُكْمِ الْمَذْكُورِ ، لَكِنَّهُ يُوهَمُ الْمُنَاسَبَةُ ؛ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ : كَوْنُهَا طَهَارَةً لِلصَّلَاةِ ، وَكَوْنُهَا قَلْعًا لِلْحَبَثِ ؛ وَالشَّارِعُ قَدْ اعْتَبَرَ الْأَوَّلَ ؛ حَيْثُ رَتَّبَ عَلَيْهِ حُكْمَ تَعْيِينِ الْمَاءِ : فِي الصَّلَاةِ ، وَالطَّوَافِ ، وَمَسِّ الْمُصْحَفِ ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ؛ وَلَمْ يَعْتَبِرِ الثَّانِي فِي شَيْءٍ مِنَ الصُّوَرِ ؛ فَظَهَرَ لَنَا أَنَّ الْغَاءَ مَا لَمْ يَعْتَبَرْهُ أَصْلًا ، وَالْحُكْمَ

(1) وَفَوْقَ قَوْلِ النَّحْوِيِّ ، وَالنُّورِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ ، وَرَوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ . يَنْظُرُ أَصُولُ

الْأَحْكَامِ 31/2 ، وَالْمَغْنِي 125/4 ، وَمَخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ .

(2) عِيُونَ الْمَجَالِسِ 1426/3 ، وَالْحَاوِي 96/6 ، وَمَغْنِي الْمَحْتَاكِ 22/2 .

بِخُلُوهٍ عَنِ الْمَصْلَحَةِ - أَقْرَبُ وَأَنْسَبُ مِنَ الْغَاءِ مَا اعْتَبَرَهُ، وَمِنَ الْحُكْمِ بِخُلُوهٍ عَنِ الْمَصْلَحَةِ ؛ فَتَوَهَّنَا فِي ذَلِكَ أَنَّ الْوَصْفَ الَّذِي اعْتَبَرَهُ : كَالطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ - مُنَاسِبٌ لِلْحُكْمِ الَّذِي هُوَ تَعْيِينُ الْمَاءِ ، وَأَنَّ فِيهِ مَصْلَحَةً ، وَأَنَّ الشَّارَعَ حَيْثُ اعْتَبَرَ تِلْكَ الصِّفَةَ إِنَّمَا اعْتَبَرَهَا لِلاِشْتِمَالِ عَلَى تِلْكَ الْمَصْلَحَةِ ؛ وَهَذَا مَعْنَى شَبِيهِهِ الْوَصْفِ .

تنبيه : [الاعتراضات]

مَا تَقَدَّمَ كَلَامٌ فِي الْقِيَاسِ ، وَأَرْكَانِهِ ، وَشَرَائِطِهَا ، وَمَا يَنْصِلُ بِذَلِكَ .
(أَمَّا الإِعْتَاضَاتُ الْمَشْهُورَةُ) الْمُتَدَاوِلَةُ فِي أَلْسِنَةِ الْأُصُولِيِّينَ الْوَارِدَةُ عَلَى قِيَاسِ الْعِلَّةِ غَالِبًا - (فَلَا يَلِيقُ إِيْرَادُهَا فِي هَذَا الْمُخْتَصَرِ ، وَ) لَا تَكْثِيرُهُ بِهَا ؛ إِذْ (مَنْ) تَقَطَّنَ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ ، وَ(أَتَقَنَ مَا سَبَقَ) فِي بَابِ الْقِيَاسِ : مِنْ تَفَاصِيلِ أَرْكَانِهِ ، وَشَرَائِطِهَا ، وَمَا يَنْصِلُ بِهَا - (لَمْ يَحْتَجْ إِلَى ذِكْرِهَا ؛ إِذْ هِيَ رَاجِعَةٌ إِلَى) الْمُنَاقَشَةِ عَلَى إِهْمَالِ شَيْءٍ مِمَّا قَرَّرْنَاهُ ؛ فَمَرَّجِعُهَا عِنْدَ ابْنِ الْحَاجِبِ إِلَى نَوْعَيْنِ : إِمَّا (مَنْعٍ) : أَيْ مَنْعُ كَوْنِ الْعِلَّةِ مَا ذَكَرَهُ الْقَائِسُ ، أَوْ مَنْعُ وُجُودِهَا : فِي الْأَصْلِ أَوْ الْفَرْعِ ، أَوْ كَوْنِ الْحُكْمِ مَا ذَكَرَهُ ، (أَوْ مُعَارَضَةٍ) بِعِلَّةٍ أُخْرَى يُبْرِزُهَا الْمُعْتَرِضُ ⁽¹⁾ ؛ فَالْكَلَامُ عَلَى الْقِيَاسِ وَمَا اتَّصَلَ بِهِ مُشْتَمِلٌ عَلَيْهَا ؛ وَلِذَا سَمَّاهُ تَنْبِيْهًا .

وَفِي التَّحْقِيقِ رُجُوعُهَا إِلَى الْمَنْعِ فَقَطْ ؛ لِأَنَّ الْمُعَارَضَةَ مَنْعٌ لِلْعِلَّةِ عَنْ جَرَيَانِهَا ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ يَظْهَرُ وَجُوبُهَا عَلَى الْمُجْتَهِدِ ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْمَطَاعِنَ لَا يَجْتَنِبُهَا ، وَضَعَفَ قَوْلُهُ : (وَإِنَّمَا حُرِّرَتْ لِلْمُنَظَرَةِ) هَذَا مَا ذَكَرَهُ فِي أَكْثَرِ النُّسخِ ⁽²⁾ وَوُجِدَ فِي بَعْضِهَا ذِكْرُ الإِعْتَاضَاتِ صَرِيحًا بِأَنَّ قَالَ :

(اعْتَاضَاتُ الْقِيَاسِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ) تَبَعًا لِابْنِ الْحَاجِبِ ؛ فَقَوْلُ : لَمَّا فَرَعَ

(1) مختصر المنتهى 2 / 1134 ، وشرح مختصر المنتهى 3 / 472 ، والكاشف 211 ، وبيان المختصر 3 / 178 .

(2) أَيْ نُسخ مَثْنِ الْكَافِلِ : وَهُوَ الَّذِي اعْتَمَدْنَاهُ فِي الطَّبَعَةِ الثَّالِثَةِ بِتَحْقِيقِنَا .

مَنْ الْقِيَّاسِ وَأَرْكَانِهِ - شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنْ طُرُقِ الْمُجَادَلَاتِ الْحَسَنَةِ ؛
وَلَمَّا كَانَ الْغُرْضُ مِنْهَا إِظْهَارَ الصَّوَابِ - كَانَتْ مَحْمُودَةً ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَدْعُ
إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجِدْ لَهُمُ الْبَالِيَ هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ
أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ [النحل: 125] ؛ وَقَدْ سَلَكَهَا النَّبِيُّ ﷺ ،
وَالصَّحَابَةُ ، وَالتَّابِعُونَ ؛ وَفِيهَا سَعْيٌ فِي إِحْيَاءِ الْمِلَّةِ ، وَتَعَاوُنٌ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ،
وَجِهَادٌ أَنْبَلُ مِنْ جِهَادِ الْغَزَاةِ لِحُلِّ الْمَشْكِلاتِ الدِّينِيَّةِ ، وَرَدُّ الْمُلْحِدِينَ الْمُبْتَدِعَةِ .
وَمِنْ آدَابِ الْجِدَالِ مَا يَنْبَغِي تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمُنَظَرَةِ : وَهُوَ تَقْوَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ،
وِإِسْعَارُ النَّفْسِ بِخَوْفِهِ ، وَتَوْطِينُهَا عَلَى قَبُولِ الْحَقِّ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ وَرَدَ .
وَمِنْهَا مَا يَخْتَصُّ بِحَالِ الْمُنَظَرَةِ : وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمُنَظَرُ مُجْتَمِعَ الْقُلُوبِ مُتَأَكِّبًا
فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ ، وَلَا يَشْتَغِلُ بِشَيْءٍ سِوَى مَا هُوَ بِصَدْدِهِ ، غَيْرَ مُنْزَعِجٍ ، وَلَا
يَعْتَرِيهِ طَيْشٌ وَلَا فَشَلٌ .

وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ حَرِيصًا عَلَى إِيجَازِ كَلَامِهِ ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ مَا يَقَعُ الزَّلَلُ فِيهِ الْإِكْتِازُ .
وَلَا يُفْرِطُ فِي رَفْعِ صَوْتِهِ فَيَسُوءَ خُلُقُهُ ، وَلَا تُجْدِي نَفْعًا . وَعَلَامَةُ انْقِطَاعِ
السَّائِلِ عَجْزُهُ عَنْ إِبَانَةِ سُؤَالِهِ ، أَوْ عَنْ تَقْرِيرِ وَجْهِ دَلِيلِهِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَجِبُ
عَلَيْهِ الْإِثْبَانُ بِهِ . وَعَلَامَةُ عَجْزِ الْمَسْئُولِ أَنْ يَعْجَزَ عَنِ الْإِجَابَةِ ، أَوْ عَنْ رَدِّ
الْمُعَارَضَةِ ، أَوْ الْجَوَابِ عَنِ التَّقْضِ : إِمَّا بِأَنْ يَسْكُتَ عَمَّا هُوَ بِصَدْدِهِ لِغَيْرِ عُذْرِ ،
أَوْ يَقْطَعَ الْكَلَامَ بِمَا لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالمَسْأَلَةِ ، أَوْ يُظْهِرَ غَضَبَهُ .

وَلَمَّا كَانَ تِمَامُ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْقِيَّاسِ وَغَيْرِهِ بِتَفْهِيمٍ مَا يَقُولُهُ ، وَبَسِئَتْ مُقَدِّمَاتُ
مَذْكُورَةٍ ، أَوْ مُقَدَّرَةٍ : وَهِيَ بَيَانُ أَنَّ الْمُدَّعَى مَحَلٌّ لِلْقِيَّاسِ ، وَأَنَّ حُكْمَ الْأَصْلِ كَذَا ،
وَأَنَّ عَلْتَهُ كَذَا ، وَأَنَّهَا ثَابِتَةٌ فِي الْفَرْعِ ، وَأَنَّهَا تَسْتَلْزِمُ ثُبُوتَ حُكْمِ الْفَرْعِ ، وَأَنَّ
الْحُكْمَ الْمَطْلُوبَ - دَوُّوا لِذَلِكَ سَبْعَةَ أَنْوَاعٍ مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ تَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ
وَعِشْرِينَ صِنْفًا : بَعْضُهَا عَامٌّ الْوُرُودِ عَلَى كُلِّ مُقَدِّمَةٍ : كَالِاسْتِفْسَارِ ، وَالتَّقْسِيمِ .

وَيَعْضُهَا عَلَى كُلِّ قِيَاسٍ : كَمَنْعِ وَجُودِ الْعِلَّةِ ، أَوْ عَلَيَّتِهَا ، وَالْمَعَارِضَةِ فِي الْفَرْعِ .
وَيَعْضُهَا خَاصٌّ بِيَعْضٍ كَمَا سَيَجِيءُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

النَّوعُ الْأَوَّلُ : مَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِفْهَامِ : وَهُوَ (الِاسْتِفْسَارُ) : وَقَدَّمَهُ ؛ لِأَنَّ فَهْمَ
الْكَلَامِ أَوَّلُ كُلِّ شَيْءٍ ؛ وَلِأَنَّهُ عَامٌّ كَمَا سَبَقَ : (وَهُوَ طَلَبُ) التَّفْسِيرِ ، وَ(بَيَانِ مَعْنَى
اللَّفْظِ : وَهُوَ نَوْعٌ وَاحِدٌ ؛ وَإِنَّمَا يُسَمَّعُ إِذَا كَانَ فِي اللَّفْظِ إِجْمَالٌ ، أَوْ غُرَابَةٌ) ؛ فَعَلَى
الْمُعْتَرِضِ بَيَانٌ وَجْهِ الْخَفَاءِ بِخَوْرِ صِحَّةِ إِطْلَاقِ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنَيْنِ فَصَاعِدًا ؛ لِأَنَّ
وَضَعَ اللَّفْظِ لِلْبَيَانِ غَالِيًا ؛ فَهُوَ مُدَّعٍ ؛ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ .

(وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ) : أَيِ الْإِسْتِفْسَارِ لِلْإِجْمَالِ - (أَنْ يُسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى
تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ ؛ فَيُقَالُ لَهُ : (مَا الْمُرَادُ بِالنِّكَاحِ : هَلِ الْوَطْءُ) كَمَا يُقَالُ لَهُ
ذَلِكَ لُغَةً ، (أَوِ الْعَقْدُ) كَمَا يُقَالُ لَهُ ذَلِكَ شَرْعًا ؟ .

(وَجَوَابُهُ) بِأَحَدِ أُمُورٍ : إِمَّا (أَنَّهُ) : أَيِ لَفْظِ النِّكَاحِ (ظَاهِرٌ) فِي مَقْصُودِهِ : وَهُوَ
الْوَطْءُ ؛ لِانْتِفَاءِ الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ عِنْدَ مَنْ يَنْفِيهَا ، أَوْ أَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي عُرْفِ الشَّارِعِ ؛
لِظُهُورِهِ (فِي الْعَقْدِ شَرْعًا) ؛ لِهَجْرِ الْحَقِيقَةِ اللُّغَوِيَّةِ ، (أَوْ) بِأَنَّهُ ظَاهِرٌ فِيهِ ؛ لِقَرِينَتِهِ ؛
(لِأَنَّهُ مُسْتَدِلٌّ إِلَى الْمَرْأَةِ) ؛ فَإِنَّ لَفْظَ النِّكَاحِ بِمَعْنَى الْوَطْءِ لَا يُسْتَدِلُّ إِلَى الْمَرْأَةِ .

وَعَلَى هَذِهِ التَّقَادِيرِ فَقَدْ مُنِعَ الْإِجْمَالُ . وَكَذَا يَكْفِي فِي دَفْعِهِ أَنْ يُقَالَ : قَرِينَتُهُ
الْإِسْنَادُ إِلَى الْمَرْأَةِ تُعَيِّنُ أَحَدَهُمَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَافِيًا فِي مَقْصُودِ الْمُسْتَدِلِّ .

وَمِنْ أَمْثَلَةِ الْإِسْتِفْسَارِ لِلْغُرَابَةِ قَوْلُهُمْ فِي الْكَلْبِ غَيْرِ الْمُعَلَّمِ الَّذِي يَأْكُلُ صَيْدَهُ:
إِلَّ لَمْ يَرْضَ ؛ فَلَمْ تَحِلَّ فَرِيْسَتُهُ : كَالسَّيْدِ ؛ فَيُسْأَلُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا .

وَجَوَابُهُ : بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِلِّ : الْكَلْبُ ، وَلَيْسَ يَرْضَ : لَمْ يُعَلَّمْ ، وَبِالْقَرِيْسَةِ الصَّيْدُ ،
وَبِالسَّيْدِ : الْأَسَدُ . وَمِنْهَا : أَنْ يُقَالَ فِي قُبْلَةِ الصَّائِمِ : مَبْدَأُ مُجَرَّدٌ عَنِ الْغَايَةِ ؛ فَلَا
تُفْسِدُ كَالْمُضْمَضَةِ ؛ فَيُسْأَلُ عَنِ الْمَبْدَأِ وَالْغَايَةِ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَوْضُوعَاتِ اللَّغَةِ ،
وَلَا اضْطِلَّاحِ الْفُقَهَاءِ ؛ وَإِنَّمَا هُوَ اضْطِلَّاحُ الْفَلَّاسِفَةِ ؛ فَإِنَّهُمْ يُسَمُّونَ السَّبَبَ مَبْدَأً ،

وَالْمَقْصُودَ غَايَةً ؛ وَالْفَقِيهَ إِذَا ادَّعَى أَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ صُدِّقَ .

وَجَوَابُهُ بَيَانُ ظُهُورِ اللَّفْظِ فِي مَقْصُودِهِ : بِقَوْلِ أَمَّةِ اللُّغَةِ ، أَوْ عُرْفِ عَامٍّ ، أَوْ خَاصٍّ : حَقِيقَةً ، أَوْ مَجَازًا ؛ وَلَا يُجِيبُ بِكُلِّ شَيْءٍ ؛ لِئَلَّا يَصِيرَ لَعِبًا ، وَلَا بِالطَّرِيقِ الْإِجْمَالِيِّ : كَانَ يَقُولُ : الْإِجْمَالُ خِلَافُ الْأَصْلِ ؛ وَلَيْسَ ظَاهِرًا فِي غَيْرِ مَا قُصِدَ اتِّفَاقًا ؛ فَلَوْ لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ - كَزِمَ الْإِجْمَالُ ؛ لِعَدَمِ إِفَادَةِ كَوْنِ الْأَصْلِ عَدَمَ الْإِجْمَالِ بَعْدَ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ؛ وَلِأَنَّهُ لَا يَنْدَفِعُ بِالطَّرِيقِ الْإِجْمَالِيِّ دَعْوَى فَهْمِهِ ؛ وَلِأَنَّهُ لَا يَبْقَى لِلسُّؤَالِ حِينَئِذٍ فَائِدَةٌ .

وَتَقْسِيرُ الْإِثْلِ فِي كُتُبِ الْأُصُولِ بِالْكَلْبِ شَائِعٌ ، وَفِي الصَّحَاحِ ⁽¹⁾ : الْإِثْلُ الذِّكْرُ مِنَ الْأَوْعَالِ ، وَلَمْ يَذْكَرْ مِنْ مُسَمِّيَاتِهِ الْكَلْبُ ⁽²⁾ .

النَّوعُ الثَّانِي : مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ : وَهُوَ بِاعْتِبَارِ الْمُدَّعَى مُحَلًّا لِلْقِيَاسِ وَقَابِلًا لَهُ : فَإِنْ مَنَعَ مَحَلِّيَّةَ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ لِمُطْلَقِ الْقِيَاسِ - فَهُوَ فَسَادُ الْإِعْتِبَارِ ، وَإِنْ مَنَعَ مَحَلِّيَّتَهَا لِذَلِكَ الْقِيَاسِ - فَهُوَ فَسَادُ الْوَضْعِ ؛ فَكَانَ صِنْفَيْنِ :

أَوَّلُهُمَا : (فَسَادُ الْإِعْتِبَارِ : وَهُوَ مُحَالَفَةُ الْقِيَاسِ لِلنَّصِّ) فَلَا يَصِحُّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ حِينَئِذٍ عَلَى الْمُدَّعَى - وَجَوَابُهُ مِنْ وَجْهِهِ : إِمَّا بِالطَّعْنِ فِي سَنَدِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَطْعِيًّا بِأَنَّهُ مُوقُوفٌ ، أَوْ مُرْسَلٌ ، أَوْ مُنْقَطِعٌ ، أَوْ فِي رَوَايَتِهِ قَدْحٌ بِضَعْفِ رَاوِيهِ ؛ لِحُلُلِ عَدَالَتِهِ ، أَوْ ضَبْطِهِ ، أَوْ تَكْذِيبِ شَيْخِهِ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ . أَوْ بِمَنَعِ ظُهُورِهِ فِي الْمُدَّعَى : كَمَنَعِ عُمُومٍ ، أَوْ مَفْهُومٍ ، أَوْ كَدَعْوَى إِجْمَالٍ . أَوْ بِأَنْ يُسَلَّمَ ظُهُورُهُ وَيَدَّعِي أَنَّهُ مُؤَوَّلٌ وَالْمُرَادُ غَيْرُ ظَاهِرِهِ ؛ لِتَخْصِصٍ ، أَوْ مَجَازٍ ، أَوْ إِضْمَارٍ ؛ بِدَلِيلٍ يُرْجِّحُهُ عَلَى الظَّاهِرِ . أَوْ بِالْقَوْلِ بِالْمُوجِبِ بِأَنْ يَقُولَ : إِنَّهُ بَاقٍ عَلَى ظَاهِرِهِ ،

(1) يَفْتَحُ الصَّادِ اسْمُ مُفْرَدٍ بِمَعْنَى الصَّحِيحِ ؛ يُقَالُ : صَحَّحَهُ اللَّهُ فَهُوَ صَحِيحٌ وَصَحَّاحٌ بِالْفَتْحِ . وَالْجَارِي عَلَى لِسَانِ الْأَكْثَرِ بِالْكَسْرِ عَلَى أَنَّهُ جَمْعٌ صَحِيحٌ . وَأَنْكَرَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ سَنَدَهُ إِلَّا أَنْ يُثْبِتَ عَنْ مُصَنِّفِهِ أَنَّهُ سَمَّاهُ الصَّحَّاحَ بِالْفَتْحِ لَا الْكَسْرِ . ذَكَرَ مَعْنَاهُ الشَّكْلِيُّ [حَاشِيَةُ الْمَطُولِ 325] . اهـ . مِنْهُ .

(2) الصَّحَاحُ 1628 ، وَدِيَوَانُ الْأَدَبِ 2 / 174 ، وَاللِّسَانُ 11 / 35 ، وَتَاجُ الْعُرُوسِ 4 / 32 . وَالْإِثْلُ : لُغَةٌ فِي الْإِثْلِ .

وَادَّعَى أَنَّ ظَاهِرَهُ لَا يُتَنَافَى حُكْمَ الْقِيَاسِ . أَوْ بِتَرْجِيحِ لِلْقِيَاسِ عَلَى النَّصِّ :
 إِمَّا بِخُصُوصِهِ وَعُمُومِ النَّصِّ ، أَوْ بِثُبُوتِ حُكْمِ أَصْلِهِ بِنَصِّ أَقْوَى مَعَ الْقَطْعِ
 بِوُجُودِ الْعِلَّةِ فِي الْفَرْعِ . أَوْ بِالْمُعَارَضَةِ لِنَصِّ السَّائِلِ بِنَصِّ آخَرَ ؛ لَيْسَلَمَ الْقِيَاسُ .
 وَلَا يُفِيدُ مُعَارَضَةَ السَّائِلِ بِنَصِّ ثَالِثٍ ؛ لِأَنَّ نَصًّا وَاحِدًا يُعَارِضُ نَصِّينِ كَمَا أَنَّ
 شَهَادَةَ الْإِثْنَيْنِ تُعَارِضُ شَهَادَةَ الْأَرْبَعَةِ ، وَلَا يُعَارِضُ النَّصِّ النَّصِّ وَالْقِيَاسُ ؛
 لِأَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا إِذَا تَعَارَضَتْ نُصُوصُهُمْ يَرْجِعُونَ إِلَى الْقِيَاسِ ؛ وَإِذَا اعْتَبِرَ
 ذَلِكَ فِي النَّظَرِ وَالْإِجْتِهَادِ - لَزِمَ اعْتِبَارُهُ فِي الْبَحْثِ وَالْمُنَاطَرَةِ ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي
 الْقَصْدِ إِلَى إِظْهَارِ الصَّوَابِ .

وَلَيْسَ لِلْمَعْلَلِ أَنْ يَقُولَ : عَارِضَ نَصِّكَ قِيَاسِي وَيَسَلِّمَ نَصِّي ؛ لِأَنَّهُ انْتَقَالَ ،
 وَأَيُّ شَيْءٍ فِي الْمُنَاطَرَةِ أَقْبَحُ مِنْهُ ! وَلَمْ يُوجِبُوا عَلَيْهِ بَيَانَ مُسَاوَاةِ نَصِّهِ لِنَصِّ
 السَّائِلِ ؛ لِتَعَدُّرِهِ . وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ ؛ وَهَذِهِ الْأَجُوبَةُ لَا تَجِبُ كُلُّهَا ، بَلْ يُؤْتَى
 مِنْهَا بِمَا أَمْكَنَ ، فَإِنْ تَعَدَّرَتْ أَجْمَعُ فَالِدَائِرَةُ عَلَى الْمُسْتَدِلِّ .

(مِثَالُهُ : أَنْ يَقُولَ فِي ذَنْبِ تَارِكِ التَّسْمِيَةِ عَمْدًا : ذَنْبٌ مِنْ أَهْلِهِ فِي عَمَلِهِ : كَذَنْبِ نَاسِيِ
 التَّسْمِيَةِ ؛ فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ : هَذَا فَاسِدٌ الْإِعْتِبَارِ ؛ لِمُخَالَفَتِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿وَلَا
 تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ ؛ فَيَقُولُ الْمُسْتَدِلُّ : هَذَا مُؤَوَّلٌ بِذَنْبِ عَبْدَةٍ
 الْأَوْثَانِ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ : «ذَكَرَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِ الْمُؤْمِنِ : سَمَى ، أَوْ لَمْ يُسَمِّ» . رَوَاهُ
 ابْنُ عَدِيٍّ ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ⁽¹⁾ مِنْ طَرِيقِ مَرْوَانَ بْنِ سَالِمِ الْجَزَرِيِّ⁽²⁾ ؛ وَقَدْ
 رُمِيَ بِالْوَضْعِ . (وَنَحْوِ ذَلِكَ) : كَأَن يَقُولَ : هَذَا الْقِيَاسُ رَاجِعٌ عَلَى مَا
 ذَكَرْتَ مِنَ النَّصِّ ؛ لِأَنَّهُ قِيَاسٌ عَلَى النَّاسِيِ الْمُخَصَّصِ عَنْ هَذَا النَّصِّ

(1) الكامل لابن عدي 385/6 ، والدارقطني 295/4 ، والبيهقي 240/9 .

(2) الشَّامِيُّ ، مِنْ أَهْلِ قَرْقِيسِيَا ، أَجْمَعُوا عَلَى ضَعْفِهِ . وَقَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ بِثِقَةٍ . وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : مُنْكَرُ الْحَدِيثِ .

الكامل 385/6 ، والمجروحين 346/2 ، وسير أعلام النبلاء 35/9 .

بِالْإِجْمَاعِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْعِلَّةِ ؛ وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي الْفَرْعِ قَطْعًا ؛ وَفَرَّقَ
السَّائِلُ بَأَنَّ الْعَامِدَ مُقَصِّرٌ ، وَالنَّاسِي مَعْدُورٌ - يُخْرِجُهُ عَنْ فَسَادِ الْإِعْتِبَارِ
إِلَى الْمُعَارَضَةِ ؛ لِمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَنَّ الْفَرْقَ إِندَاءُ خُصُوصِيَّةٍ .
أَمَّا فِي الْأَصْلِ : هُوَ شَرْطٌ ؛ فَيَكُونُ مُعَارَضَةً فِيهِ ، أَوْ فِي الْفَرْعِ : هُوَ مَانِعٌ ؛ فَيَكُونُ
مُعَارَضَةً فِيهِ ؛ فَيُوقَعُ فِي فَسَادَيْنِ : الْإِنْتِقَالَ ، وَالْإِعْتِرَافَ بِصَحَّةِ اعْتِبَارِهِ ؛
لِأَنَّ الْمُعَارَضَةَ بَعْدَ ذَلِكَ .

وَتَأْنِيهِمَا : وَهُوَ (الثَّالِثُ) مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ - (فَسَادُ الْوَضْعِ ، وَحَاصِلُهُ :
إِبْطَالُ وَضْعِ الْقِيَاسِ الْمَخْصُوصِ فِي إِثْبَاتِ الْحُكْمِ الْمَخْصُوصِ ؛ بِأَنَّهُ قَدْ ثَبِتَ
بِالْوُضْعِ الْجَامِعِ) الَّذِي ثَبِتَ بِهِ الْحُكْمُ - (تَقْيِضُ ذَلِكَ الْحُكْمِ) الْمُثْبِتِ أَوَّلًا :
بِنَصٍّ ، أَوْ إِجْمَاعٍ ؛ فَيَكُونُ الْقِيَاسُ فَاسِدَ الْوَضْعِ ؛ إِذِ الْوُضْعُ الْوَاحِدُ لَا
يُؤَثِّرُ فِي النَّقِضَيْنِ ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ مُؤَثِّرًا فِي أَحَدِهِمَا ؛ لِثُبُوتِ كُلِّ مَنِ
النَّقِضَيْنِ مَعَ الْوُضْعِ بَدَلًا مِنَ الْآخَرِ ؛ فَلَوْ فُرِضَ ثُبُوتُهُمَا - لَلَزِمَ
انْتِفَاؤُهُمَا ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَ كُلِّ يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءَ الْآخَرِ ؛ فَالْجَارُ فِي قَوْلِهِ : فِي إِثْبَاتِ
الْحُكْمِ مُتَعَلِّقٌ بِوَضْعِ ، وَفِي قَوْلِهِ : بِأَنَّهُ يَابْطَالٍ ، وَالْبَاءُ سَبَبِيَّةٌ : (مِثَالُهُ : أَنْ
يُقَالَ فِي التَّيْمِمِ : مَسْحٌ فَيَسْنُ فِيهِ التَّكْرَارُ : كَالِاسْتِجْمَارِ ؛ فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ : الْمَسْحُ
لَا يُنَاسِبُ التَّكْرَارَ ؛ لِأَنَّهُ ثَبِتَ اعْتِبَارُهُ فِي كَرَاهَةِ التَّكْرَارِ فِي الْمَسْحِ فِي الْحُفِّ) ؛
وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ بَيَانُ وُجُودِ مَانِعٍ فِي أَصْلِ الْمُعْتَرِضِ : كَكُونِ
التَّكْرَارِ فِي مَسْحِ الْحُفِّ مُعَرِّضًا لِلتَّلَفِ ؛ (فَيَقُولُ الْمُسْتَدِلُّ : إِنَّمَا كَرِهَ التَّكْرَارُ فِي
الْمَسْحِ عَلَى الْحُفِّ لِمَانِعٍ : وَهُوَ التَّغْرِيطُ لِتَلَفِهِ) ؛ وَاقْتِضَاءُ الْمَسْحِ لِلتَّكْرَارِ بَاقٍ ؛
وَهَذَا الْإِعْتِرَاضُ يَعُودُ إِلَى مَنْعِ كَوْنِ الْوُضْعِ عِلَّةً لِانْتِقَاضِهِ ؛ وَذَلِكَ خَلَلٌ
شَرْطٌ ؛ وَهَذَا الْجِنْسُ لَيْسَ بِنَقْضٍ ، وَلَا قَلْبٍ ، وَلَا قَدْجٍ فِي الْمُنَاسَبَةِ ؛ وَإِنْ
كَانَ مُشَبَّهًا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مِنْ وَجْهِ - فَهُوَ يُفَارِقُهُ مِنْ آخَرٍ :

فِيْشِبُهُ النَّقْضَ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ مُبَيَّنٌ فِيهِ ثُبُوتَ نَقِيضِ الْحُكْمِ مَعَ الْوَصْفِ ،
وَيُقَارِقُهُ مِنْ جِهَةِ إِبْثَاتِ الْجَامِعِ بِنَفْسِهِ النَّقِيضَ ؛ وَالنَّقْضُ لَا يُتَعَرَّضُ فِيهِ لِذَلِكَ ،
بَلْ يُقْنَعُ فِيهِ بِثُبُوتِ نَقِيضِ الْحُكْمِ مَعَ الْوَصْفِ ؛ فَتَغَايِرًا : عُمُومًا ، وَخُصُوصًا .
وَيُشْبِهُ الْقَلْبَ مِنْ جِهَةِ إِبْثَاتِ النَّقِيضِ بِعِلَّةِ الْمُسْتَدِلِّ ، وَيُقَارِقُهُ مِنْ جِهَةِ
إِبْثَاتِ النَّقِيضِ بِأَصْلٍ آخَرَ ، وَفِي الْقَلْبِ بِأَصْلٍ الْمُسْتَدِلِّ .

وَيُشْبِهُ الْقَدَحَ فِي الْمُنَاسَبَةِ مِنْ حَيْثُ تَنْتَهِي مُنَاسَبَةُ الْوَصْفِ لِلْحُكْمِ ؛
لِمُنَاسَبَتِهِ لِنَقِيضِهِ ، وَيُقَارِقُهُ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ لَا يُقْصَدُ هُنَا إِلَّا بِنَاءُ النَّقِيضِ عَلَى
الْوَصْفِ فِي أَصْلٍ آخَرَ بِلَا بَيَانٍ ؛ لِعَدَمِ الْمُنَاسَبَةِ ؛ فَلَوْ بَيَّنَّ مُنَاسَبَتَهُ لِنَقِيضِ
الْحُكْمِ بِلَا أَصْلٍ - كَانَ قَدْ حَاقَ فِيهَا .

النَّوْعُ الثَّلَاثُ مِنَ الْإِعْزَاضَاتِ : وَهُوَ الْوَارِدُ عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ ؛ وَلَا مَجَالَ
لِلْمُعَارَضَةِ فِيهِ ؛ لِأَنَّهَا غَضَبٌ لِمَنْصِبِ الْإِسْتِدْلَالِ ؛ فَيَقْلِبُ الْمُسْتَدِلُّ مُعْتَزِّضًا ؛
وَالْمُعْتَزِّضُ مُسْتَدِلٌّ ؛ وَذَلِكَ مِمَّا مَنَعُوهُ ؛ ضَمًّا لِنَشْرِ الْجِدَالِ ، أَوْ لِيَلَّا يَفُوتَ
الْمَقْصُودُ مِنَ الْمُنَاطَرَةِ ؛ فَتَعَيَّنَ الْمَنْعُ : إِمَّا ابْتِدَاءً ، أَوْ بَعْدَ تَقْسِيمٍ ؛ فَانْحَصَرَ
بِحَسَبِ الْوُجُودِ فِي صِنْفَيْنِ : أَوَّلُهُمَا : وَهُوَ (الرَّابِعُ) : وَهُوَ (مَنْعُ) ثُبُوتِ (حُكْمِ
الْأَصْلِ) مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَقْسِيمٍ : (مِثَالُهُ : أَنْ يَقُولَ الْمُسْتَدِلُّ : جِلْدُ الْخِنْزِيرِ لَا يَقْبَلُ
الدِّبَاغَ ؛ لِلنَّجَاسَةِ الْغَلِيظَةِ : كَالْكَلْبِ ؛ فَيَقُولُ الْمُعْتَزِّضُ : لَا مُسْلَمٌ أَنْ جِلْدَ الْكَلْبِ لَا
يَقْبَلُ الدِّبَاغَ) ، أَوْ لِمَ قُلْتَ : إِنَّهُ لَا يَقْبَلُ الدِّبَاغَ ؟ لِأَنَّ حَاصِلَ مَنْعِ حُكْمِ الْأَصْلِ
طَلَبُ دَلِيلِهِ : كَكُلِّ مَنْعٍ .

وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ مَسْمُوعٌ ؛ لِأَنَّ غَرَضَ الْمُسْتَدِلِّ لَا يَتِمُّ مَعَ مَنْعِهِ ، وَأَنَّهُ لَا قَطْعَ
بِمُجَرَّدِهِ ؛ وَإِنَّمَا يَنْقَطِعُ بِظُهُورِ عَجْزِهِ عَنْ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ ؛ لِأَنَّ إِبْثَاتِ حُكْمِ الْأَصْلِ
يَمَّا يُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ إِبْثَاتُ الْمَطْلُوبِ ؛ (و) حِينَئِذٍ (جَوَابُهُ بِإِقَامَةِ الدَّلِيلِ) عَلَى ثُبُوتِ حُكْمِ
الْأَصْلِ ؛ فَإِذَا أَقَامَ الْمُعَلِّلُ الدَّلِيلَ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ السَّائِلُ أَيْضًا عَلَى الْمُخْتَارِ ؛

إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ صُورَةٍ دَلِيلٍ صِحَّتُهُ ؛ فَيُطَالَبُ بِصِحَّةِ كُلِّ مُقَدِّمَةٍ مِنْ مُقَدِّمَاتِهِ :
وَهُوَ مَعْنَى الْمَنْعِ . وَقِيلَ : يَنْقَطِعُ ؛ لِأَنَّ اشْتِغَالَه بِمَا أَقَامَهُ الْمُعَلِّلُ دَلِيلًا عَلَى
الْمُقَدِّمَةِ الْمَمْنُوعَةِ - اشْتِغَالٍ بِالْخَارِجِ عَنِ الْمَقْصُودِ ، وَزُبْمَا يَفَوِّتُهُ - قُلْنَا : لَا
نُسَلِّمُ ؛ إِذِ الْمَقْصُودُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِهِ : طَالَ الزَّمَنُ ، أَوْ قَصُرَ .

وَتَانِيَهُمَا : وَهُوَ (الْحَاقِسُ) مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ - (التَّقْسِيمُ) ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ مِمَّا
يَعُمُّ وَرُودُهُ عَلَى جَمِيعِ الْمُقَدِّمَاتِ : (وَحَقِيقَتُهُ : أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ مُتَرَدِّدًا بَيْنَ أَمْرَيْنِ)
مُسْتَوِيَيْنِ فِي ظَاهِرِ النَّظَرِ : (أَحَدُهُمَا مَمْنُوعٌ) : إِمَّا مَعَ السُّكُوتِ عَنِ الْآخِرِ ؛ إِذْ لَا
يَضُرُّهُ ، أَوْ مَعَ تَسْلِيمِهِ وَيَبَيِّنُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّهُ .

وَاخْتَلَفَ فِي قَبُولِهِ : فَقَالَ قَوْمٌ : لَا يُقْبَلُ ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمَمْنُوعُ غَيْرَ مُرَادِهِ ؛
وَالصَّحِيحُ قَبُولُهُ ؛ إِذْ بِهِ يَتَعَيَّنُ مُرَادُهُ ، وَلَهُ مَدْخَلٌ فِي التَّضْيِيقِ عَلَيْهِ بِشَرْطِ أَنْ
يَكُونَ مَنَعًا لِمَا يَلْزَمُ الْمُسْتَدِلَّ بَيَانُهُ : (مِثَالُهُ أَنْ يُقَالَ فِي الصَّحِيحِ الْحَاضِرِ إِذَا فَقَدْ
الْمَاءُ : وَجَدَ سَبَبَ التَّيْمِمْ ؛ وَهُوَ تَعَذُّرُ الْمَاءِ ؛ فَيَجُوزُ التَّيْمِمْ ؛ فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ :
أَتُرِيدُ أَنْ تَعَذَّرَ الْمَاءُ مُطْلَقًا سَبَبَ لِحَوَازِ التَّيْمِمْ ؟ أَمْ تَعَذَّرُهُ فِي السَّفَرِ أَوْ الْمَرَضِ :
فَالْأَوَّلُ مَمْنُوعٌ) ، وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ مَنَعٌ بَعْدَ تَقْسِيمٍ ؛ فَيَأْتِي فِيهِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَنْعِ
الِابْتِدَائِيِّ مِنَ الْأُبْحَاطِ ؛ (وَجَوَابُهُ مِثْلُهُ بِإِقَامَةِ الدَّلِيلِ) عَلَى إِثْبَاتِ الْمَمْنُوعِ ؛ حَيْثُ
يَكُونُ دَالًّا (عَلَى الْإِطْلَاقِ) . وَمِثَالُ مَا لَمْ يَحْصُلْ فِيهِ شَرْطُ الْقَبُولِ - أَنْ يُقَالَ فِي
الْمُلْتَجِي إِلَى الْحَرَمِ : الْقَتْلُ الْعَمْدُ الْعُدْوَانُ سَبَبٌ لِلْقَصَاصِ ؛ فَيَقَالَ : أَمَعَ مَانِعِ
الِالْتِجَاءِ ، أَوْ دُونَهُ ؟ الْأَوَّلُ مَمْنُوعٌ ؛ وَإِنَّمَا لَمْ يُقْبَلْ ؛ لِأَنَّهُ طَالَبَ الْمُعَلِّلَ بِبَيَانِ
عَدَمِ كَوْنِهِ مَانِعًا ؛ وَذَلِكَ لَا يَلْزَمُ ؛ لِأَنَّ دَلِيلَهُ أَفَادَ الظَّنَّ ، وَيَخْفِيهِ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ
الْمَانِعِ ؛ فَكَانَ بَيَانُ الْمَانِعِيَّةِ عَلَى السَّائِلِ ⁽¹⁾ .

(1) الكاشف 216 ، ومختصر منتهى السؤل 2/1141 ، وشرح مختصر المنتهى الأصولي 3/488 ، والغاية 2/598 .

النوع الرابع: من الاعتراضات: وهو الوارد على المقدمة القائلة: **وعلة كذا:** وهو عشرة أصناف؛ لأن القدح في كون الوصف **علة** لحكم الأصل: إما في وجوده، وإما في علية: وهو: إما ينفي العلية صريحاً بالمنع المجرد، أو ببيان عدم التأثير. وإما ينفي لازمها؛ **واللازم** المختص بالمناسبة أربعة: 1- الإفضاء إلى المصلحة، 2- وعدم المفسدة المعارضة، 3- والظهور، 4- والانضباط؛ فنفي كل واحد سؤال.

وعبر المختص: إما الطرد؛ فنفيه بعد إلغاء قيد - كسر، وبُدونه نقض.

وإما عدم المعارضة بمعنى آخر؛ فنفيها سؤال:

فاؤها: وهو (السادس) من الاعتراضات - (منع وجود المدعى علة في الأصل: مثاله أن يقال في الكلب: حيوان يغسل من ولوغه سبعا؛ فلا يقبل جلده الدبغ: كالحنزير؛ فيقول المعترض: لا نسلم أن الحنزير يغسل من ولوغه سبعا؛ وجوابه بإثبات) وجود الوصف بما هو طريق ثبوت مثله؛ فإذا كان الوصف حسيًا فيالجس، أو عقليًا فيالعقل، أو شرعيًا فيالشرع؛ **فإثبات (ذلك في الحنزير) بالشرع.**

ومثال ما يجمع الثلاثة: أن يقال في القتل بالمتكفل: قتل، عمد، عدوان؛ فيوجب القصاص: كالمحدد؛ فيقال: لا نسلم في أنه في الأصل قتل، أو عمد، أو عدوان؛ فيقول المستدل: هو قتل حسا، وعمد عقلا، بآماراته، وعدوان شرعا؛ لتحريره.

وثانيها: وهو (السابع) من الاعتراضات - (منع كون ذلك الوصف المدعى عليه) **علة:** مثاله أن يقال في المثال السابق إن كون الحنزير يغسل من ولوغه سبعا هو العلة في كون جلده لا يقبل الدبغ: غير مسلم. واختلف في قبوله: فذهب بعض أنه لا يقبل؛ لتمام حد القياس بأركانه؛ والمختار قبوله؛ لأن رده يستلزم تصحيح كل وصف طردي⁽¹⁾، ولا إلحاق إلا

(1) في (أ، ب): لأن رده يصح كل وصف طردي: وهي عبارة شرح الغاية 2/ 600، قال سيلان:

بِجَامِعٍ يُظَنُّ صِحَّتُهُ ؛ لِأَنَّ ظَنَّ صِحَّتِهِ مَأْخُودٌ فِي حَقِيقَةِ الْقِيَاسِ .

(وَجَوَابُهُ) حَيْثُذِ (بِإِبْتِاثِ الْعِلَّةِ) : أَيْ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْوَصْفِ (بِإِخْدَائِ
الطَّرِيقِ) : مِنْ الْإِجْتِمَاعِ ، وَالنَّصِّ ، وَالسَّبْرِ ، وَالتَّقْسِيمِ ؛ فَيُرَدُّ عَلَى كُلِّ مَنْ
تِلْكَ الْمَسَائِلِ مَا يَلِيقُ بِهِ مِنَ الْأَسْئَلَةِ : فَيُرَدُّ عَلَى ظَنِّي الْإِجْتِمَاعِ : كَقَوْلِنَا :
أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ رَدُّ الثَّيْبِ الْمَوْطُوءَةِ مَجَّانًا ؛ لِأَنَّ عَلَيَّا عليه السلام مَنَعَ
الرَّدَّ ، وَعُمَرَ وَزَيْدًا أَوْجَبَا نِصْفَ عَشْرِ الْقِيَمَةِ ، وَفِي الْبَكْرِ عَشْرَهَا مِنْ غَيْرِ
نَكِيرٍ - مَنَعَ وَجُودِ الْإِجْتِمَاعِ ؛ لِصَرِيحِ الْمُخَالَفَةِ ، أَوْ مَنَعَ دَلَالَةِ الشُّكُوتِ عَلَى
الْوِفَاقِ . أَوْ الطَّغْنُ فِي سَنَدِهِ : إِمَّا بِالْمُطَالَبَةِ بِتَصْحِيحِهِ ، أَوْ بِأَنَّنَا نَاقِلُهُ فَلَانُ ؛
وَهُوَ ضَعِيفٌ لِحُلِّلِ عَدَالَتِهِ ، أَوْ ضَبْطِهِ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ . أَوْ مُعَارَضَةً : إِمَّا
بِإِجْتِمَاعٍ مِثْلِهِ ، أَوْ مُتَوَاتِرٍ ظَنِّي الدَّلَالَةِ .

وَيُرَدُّ عَلَى ظَاهِرِ الْكِتَابِ : كَمَا إِذَا اسْتَدِلَّ بِعُمُومِ الْبَيْعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَحَلَّ
اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [البقرة: 275] عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الْغَائِبِ - الْإِسْتِفْسَارُ كَأَن يُقَالَ :
مَا مَعْنَى أَحَلَّ ؛ فَإِنَّهُ بِمَعْنَى الْجَعْلِ فِي الْمَحَلِّ ، وَبِمَعْنَى جَعْلِ الشَّيْءِ حَلَالًا
غَيْرَ حَرَامٍ . وَمَنَعَ ظُهُورِهِ فِي الدَّلَالَةِ ؛ لِخُرُوجِ صُورٍ لَا تُحْصَى .

أَوْ مَنَعَ عُمُومِهِ : كَأَن يُقَالَ : لَا تُسَلِّمُ أَنَّ اللَّامَ لِلْعُمُومِ ؛ لِمَجِيئِهَا لِلْعُمُومِ
وَالْخُصُوصِ ؛ وَتَأْوِيلُهُ بِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا فِي شُمُولِ ذَلِكَ الْبَيْعِ - لَكِنَّهُ
يَنْدَرِجُ تَحْتَ : نُهْيٍ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ ؛ وَهَذَا أَقْوَى ؛ لِعَدَمِ التَّخْصِصِ فِيهِ ،
أَوْ لِقِلَّتِهِ ؛ فَصَارَ بِهِ الْمُجْمَلُ الْمَرْجُوحُ رَاجِحًا ، وَإِلَّا فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ يَتَعَارَضَ
ظُهُورُهُ ؛ فَيَقْتَضِي مُجْمَلًا . وَالْمُعَارَضَةُ بِآيَةٍ أُخْرَى ، أَوْ حَدِيثٍ مُتَوَاتِرٍ . وَالْقَوْلُ
بِالْمُوجِبِ : كَأَن يُقَالَ : حَلُّ الْبَيْعِ مُسَلَّمٌ ؛ وَلَكِنَّهُ لَا يَقْتَضِي صِحَّتَهُ .

يَعْنِي يُؤَدِّي إِلَى التَّمَسُّكِ بِكُلِّ طَرْدِيٍّ ؛ فَيُؤَدِّي إِلَى اللَّعِبِ ؛ فَيُضِيعُ الْقِيَاسُ . وَيَنْظُرُ الْكَاشَفُ 219 .

وَيَرُدُّ عَلَى ظَاهِرِ السُّنَّةِ : كَمَا إِذَا اسْتَدِلَّ بِقَوْلِهِ ﷺ : «أَمْسِكْ أَرْبَعًا ، وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ»⁽¹⁾ ؛ عَلَى أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَنْفَسَخُ - مَا وَرَدَ مِنَ الْأَسْئَلَةِ عَلَى ظَاهِرِ الْكِتَابِ : الْإِسْتِفْسَارُ عَنْ مَعْنَى الْإِمْسَاكِ ، وَالْمُفَارَقَةِ .
أَمَّا لَوْ قَالَ : إِنْ أَرَدْتَ بِلَا تَجْدِيدِ عَقْدٍ فَمَنْعُوهُ ، أَوْ مَعَهُ فَعَيْزُ مُفِيدٍ - فَلَيْسَ بِاسْتِفْسَارٍ بَلْ سُؤَالٌ تَقْسِيمٍ .

وَمَنْعُ الظُّهُورِ ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْخَبَرِ صِغَةُ الْعُمُومِ ، أَوْ لِأَنَّهُ خِطَابٌ بِإِمْسَاكِ غَيَّالَانَ أَرْبَعًا مِنْ نِسْوَتِهِ ؛ وَهُوَ خَاصٌّ ، أَوْ لِأَنَّهُ وَرَدَ عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَزَوُّجَهُنَّ مُرَّتَّبًا ؛ فَأَمَرَ بِإِمْسَاكِ الْأَوَائِلِ وَمُفَارَقَةِ الْأَوَاخِرِ .
وَالْمُعَارَضَةُ بِنَصِّ آخَرٍ . وَالْقَوْلُ بِالْمُوجِبِ : كَأَنْ يُقَالَ : سَلَّمْنَا الْإِمْسَاكَ ، لَكِنْ بِشَرْطِ تَجْدِيدِ عَقْدٍ ؛ وَأَيُّ الدَّلَالَةِ عَلَى نَفْيِ هَذَا الْإِشْتِرَاطِ ، وَالطَّغْنِ فِي السَّنَدِ كَمَا سَبَقَ ؛ وَهَذَا حَيْثُ أَثْبَتَ الْعِلِّيَّةَ بِمَا ذَكَرَ : مِنَ الْإِجْمَاعِ ، وَظَاهِرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ .

وَلِإِنْ أَثْبَتَ بِتَخْرِيجِ الْمَنَاطِ - وَرَدَ عَلَيْهِ مَا سَيَأْتِي : مِنْ عَدَمِ الْإِفْصَاءِ ، وَعَدَمِ الظُّهُورِ ، وَعَدَمِ الْإِنْضِبَاطِ ، وَالْمُعَارَضَةِ ، وَأَنَّهُ مُرْسَلٌ ، أَوْ غَرِيبٌ ، أَوْ شَبَهُ .
وَقَالَتْهَا : وَهُوَ (الثَّامِنُ) مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ - (عَدَمُ التَّأْيِيرِ : وَهُوَ أَنْ يُنْذِرَ الْمُعْتَرِضُ فِي قِيَاسِ الْمُسْتَدَلِّ) أَنَّ (وَضْفًا) مِنْ أَوْصَافِهِ ، أَوْ جُزْءًا مِنْهُ⁽²⁾ - (لَا تَأْيِيرَ لَهُ فِي إِبْطَاتِ الْحُكْمِ) . وَأَقْسَامُهُ عِنْدَ الْجَدَلِيِّينَ أَرْبَعَةٌ ؛ لِأَنَّهُ : إِمَّا أَنْ يَظْهَرَ عَدَمُ تَأْيِيرِ الْوَصْفِ مُطْلَقًا ؛ وَيُسَمَّى عَدَمُ التَّأْيِيرِ فِي الْوَصْفِ ؛ وَهُوَ

(1) الأم للشافعي 167/10 رقم 15881، وابن حبان 465/9 رقم 4157، والبيهقي 182/7، ونحوه الترمذي 435/3 رقم 1128-1130، وابن ماجه 628/1 رقم 1953، وأصول الأحكام 463/1.
(2) كَلِمَةٌ: «أَوْ جُزْءًا» زِيدَتْ مِنَ الْمُؤَلَّفِ ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ الْقَاسِمِ قَالَ : لَا اسْتِلْزَامَ ظَاهِرِ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ تَوْهَمُ اشْتِرَاطِ إِظْهَارِ الْمُعْتَرِضِ وَضْفًا آخَرَ لَا تَأْيِيرَ لَهُ فِي الْحُكْمِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ فَلِذَا زِدْتُ قَوْلِي : أَوْ جُزْءًا مِنْهُ ؛ رَفَعًا لِهَذَا الْوَهْمِ .

أَفْوَى مِمَّا بَعْدَهُ : نَحْوُ الصُّبْحِ لَا يُقْصَرُ ؛ فَلَا يُقَدَّمُ أَذَانُهُ : كَالْمَغْرِبِ ؛
فَيَقَالُ : عَدَمُ الْقَصْرِ لَا تَأْثِيرَ لَهُ ⁽¹⁾ فِي عَدَمِ تَقْدِيمِ الْأَذَانِ ؛ وَلِذَا اسْتَوَى
الْمَغْرِبُ وَغَيْرُهُ مِمَّا يُقْصَرُ فِي ذَلِكَ .

وَأَمَّا أَنْ يَظْهَرَ عَدَمُ تَأْثِيرِهِ فِي ذَلِكَ الْأَصْلِ بِالِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِوَصْفِ آخَرَ ؛
وَيُسَمَّى عَدَمُ التَّأْثِيرِ فِي الْأَصْلِ : نَحْوُ : الْعَائِبُ مَبِيعٌ غَيْرُ مَرْئِيٍّ ؛ فَلَا يَصِحُّ
بَيْعُهُ : كَالطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ ؛ فَإِنَّ كَوْنَهُ غَيْرَ مَرْئِيٍّ وَإِنْ نَاسَبَ نَفْيَ الصَّحَّةِ -
فَلَا تَأْثِيرَ لَهُ فِي مَسْأَلَةِ الطَّيْرِ ؛ إِذِ الْعَجْزُ عَنِ التَّسْلِيمِ كَافٍ فِي نَفْيِهَا ضَرُورَةً
اسْتِوَاءِ الْمَرْئِيِّ وَغَيْرِهِ فِي نَفْيِهَا .

وَأَمَّا أَنْ يَظْهَرَ فِي الْوَصْفِ الْمُعْلَلِ بِهِ عَدَمُ التَّأْثِيرِ ؛ لِقَيْدٍ مِنْ قِيُودِهِ فِي
الْحُكْمِ ؛ وَيُسَمَّى عَدَمُ التَّأْثِيرِ فِي الْحُكْمِ : وَهُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ :
(وَمِنْ أَمْثَلِهِ) ، وَلَمْ يَقُلْ مِثْلَهُ ؛ إِشَارَةً إِلَى تَعَدُّدِ أَقْسَامِهِ : كَمَا فَعَلَ فِي
الِاسْتِفْسَارِ وَغَيْرِهِ - (قَوْلُ الْحَنَفِيَّةِ فِي الْمُزْتَدِّينَ إِذَا أُنْفِقُوا أَمْوَالَنَا : مُشْرِكُونَ أُنْفِقُوا
أَمْوَالًا فِي دَارِ الْحَرْبِ ؛ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ كَسَائِرِ الْمُشْرِكِينَ ؛ فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ : دَارُ
الْحَرْبِ لَا تَأْثِيرَ لَهَا فِي عَدَمِ الضَّمَانِ عِنْدَكُمْ) ؛ لِاسْتِوَاءِ الْإِتْلَافِ فِي دَارِ الْحَرْبِ ،
وَدَارِ الْإِسْلَامِ فِي عَدَمِ وَجُوبِ الضَّمَانِ .

وَأَمَّا أَنْ يَظْهَرَ عَدَمُ تَأْثِيرِ الْوَصْفِ الْمَذْكُورِ فِي الْفَرْعِ : نَحْوَ زَوَّجَتْ
الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا مِنْ غَيْرِ كُفُوٍ بَغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا ؛ فَلَا يَصِحُّ : كَلَوْ زَوَّجَهَا وَلِيِّهَا
مِنْ غَيْرِ كُفُوٍ ؛ فَإِنَّ كَوْنَهُ غَيْرَ كُفُوٍ لَا تَأْثِيرَ لَهُ فِي عَدَمِ صِحَّةِ تَزْوِيجِ الْمَرْأَةِ
نَفْسَهَا وَإِنْ نَاسَبَهُ ؛ إِذِ النَّزَاعُ فِي تَزْوِيجِهَا نَفْسَهَا مِنْ كُفُوٍ وَمِنْ غَيْرِهِ - وَاقِعٌ ؛
وَالْحُكْمُ فِيهِمَا وَاحِدٌ ؛ وَإِنَّمَا قَيَّدَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ أَقْسَامِ عَدَمِ التَّأْثِيرِ الْأَرْبَعَةِ
بِمَا سَمِّيَ بِهِ - تَمَيِّزًا لِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ ، وَتَسْهِيلًا لِلتَّغْيِيرِ عَنْهَا بِاخْتِصَارٍ ؛

(1) فِي (ب، ج) : لَا نِسْبَةَ لَهُ . وَكَأَنَّ الْمَعْنَى لَا عِلَاقَةَ لَهُ .

وَمَرْجِعُ الْأَوَّلِ إِلَى الْمُطَالَبَةِ بِكَوْنِ عَدَمِ الْقَصْرِ عِلَّةً ، وَالثَّالِثُ إِلَى الْمُطَالَبَةِ بِعِلَّةٍ كَوْنِهِ فِي دَارِ الْحَرْبِ ؛ وَمَرْجِعُ الثَّانِي وَالرَّابِعُ إِلَى الْمَعَارِضَةِ فِي الْأَصْلِ ؛ فَإِنَّ كَوْنَهُ غَيْرَ مَرْئِيٍّ عَوْرَضٌ بِإِبْدَاءِ عِلَّةٍ أُخْرَى : وَهِيَ الْعَجْزُ عَنِ التَّسْلِيمِ . وَتَرْوِيجُ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا مِنْ غَيْرِ كُفْوٍ عَوْرَضٌ بِتَرْوِيجِهَا نَفْسَهَا مُطْلَقًا ؛ وَالْمُطْلَقُ غَيْرُ الْمُقَيَّدِ ؛ فَجَوَابُ كُلِّ مِنْ أَقْسَامِهِ جَوَابٌ مَا رُجِعَ إِلَيْهِ .

وَرَابِعُهَا : وَهُوَ (التَّاسِعُ) مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ - (الْقَدْخُ فِي إِفْضَاءِ الْمُنَاسِبِ إِلَى الْمَصْلَحَةِ الْمُقْصُودَةِ) مِنْ شَرْعِ الْحُكْمِ ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ لِمَنْعِ الْإِفْضَاءِ ، وَلَيَّانَ عَدَمِهِ ؛ فَهُوَ سُؤْلَانِ : (مِثَالُهُ : أَنْ يُقَالَ فِي عِلَّةِ تَحْرِيمِ مُصَاهَرَةِ الْمَحَارِمِ) : كَأُمِّ الزَّوْجَةِ (عَلَى التَّأْيِيدِ : إِنَّمَا الْحَاجَةُ إِلَى ارْتِفَاعِ الْحِجَابِ ؛ وَوَجْهُ الْمُنَاسِبَةِ أَنَّ التَّحْرِيمَ الْمُؤَبَّدَ يَفْطَحُ الطَّمَعَ فِي الْفُجُورِ) ؛ لِارْتِفَاعِ الطَّمَعِ الْمُفْضِي إِلَى مُقَدِّمَاتِ الْهَمِّ وَالنَّظَرِ الْمُفْضِيَةِ إِلَيْهِ ؛ (فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ : لَا تُسَلِّمُ ذَلِكَ) : أَيْ إِنَّ التَّحْرِيمَ عَلَى التَّأْيِيدِ يُفْضِي إِلَى رَفْعِ الْفُجُورِ ، (بَلْ) ذَلِكَ (قَدْ يَكُونُ أَفْضَى إِلَى الْفُجُورِ ؛ لِسَدِّ بَابِ النِّكَاحِ) ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ حَرِيصَةً عَلَى مَا مُنِعَتْ عَنْهُ ؛ وَقُوَّةُ دَاعِي الشَّهْوَةِ مَعَ الْيَأْسِ عَنِ الْمَحَلِّ مَظْنَةُ الْفُجُورِ ؛ وَلِذَا قَالَ ﷺ : «لَوْ مُنِعَ النَّاسُ مِنْ فَتِّ الْبَعْرَةِ لَفُتُّوْهَا»⁽¹⁾ ! رَوَاهُ فِي شَرْحِ النَّيْسَابُورِيِّ⁽²⁾ عَلَى الْمُتَنَهَى ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

(1) هُوَ أَثَرٌ مَوْقُوفٌ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؛ فَيَنْظُرُ فِي رَفْعِهِ ؛ قَالَ الْعِرَاقِيُّ : لَمْ أَجِدْهُ ، ذَكَرَهُ الْعَجْلُونِي فِي كَشْفِ الْخَفَاءِ 2 / 162 رقم 2115 .

(2) نَظَامُ الدِّينِ حَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حُسَيْنِ الْقُمِّيِّ ، وَيُقَالُ لَهُ : الْأَعْرَجُ . مُفَسِّرٌ ، أَصُولِيٌّ ، لُغَوِيٌّ . لَهُ اشْتِغَالٌ بِالْحِكْمَةِ وَالرِّيَاضِيَّاتِ . تُوِّفِيَ سَنَةَ 850 هـ ، وَقِيلَ : غَيْرُ ذَلِكَ . لَهُ غَرَائِبُ الْقُرْآنِ ، وَغَرَائِبُ الْقُرْآنِ . وَشَرْحُ الشَّافِيَّةِ . وَشَرْحُ مُخْتَصَرِ بْنِ الْحَاجِبِ ، وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ الرَّفْوُ ، وَذَكَرَ الْمُحَقِّقُ أَنَّ مِنْهُ نُسَخَةً ميكروفيلم برقم (11385 ، ورقم 48) ، تاييمور بدار الكتب القومية بمصر وغيرها . ينظر الكاشف 17 ، والأعلام 2 / 216 ، وتاريخ الأدب العربي 5 / 332 .

مُنِعْتُ شَيْئًا فَكَثُرْتُ الْوُلُوعَ بِهِ أَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا
(وَجَوَابُهُ) بَيَانُ الْإِفْصَاءِ إِلَيْهِ ؛ فَيُحِبُّ فِي الْمَسْأَلَةِ (بِأَنَّ رَفَعَ التَّخْرِيمَ عَلَى
الدَّوَامِ مَعَ اعْتِقَادِ التَّخْرِيمِ - لَا يَتَقَيُّ مَعَهُ الْمَحَلُّ مُشْتَهَى طَبْعًا : كَالْأَمْهَاتِ) .
وَحَامِسُهَا : (الْعَاشِرُ) مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ - وَجُودُ مُعَارِضٍ لِلْمَصْلَحَةِ :
وَهُوَ (الْقَدْحُ فِي الْمُنَاسَبَةِ : وَهُوَ إِندَاءُ مَفْسَدَةٍ رَاجِحَةٍ ، أَوْ مُسَاوِيَةٍ ؛ وَجَوَابُهُ بِتَرْجِيحِ
الْمَصْلَحَةِ عَلَى الْمَفْسَدَةِ) : إِمَّا إِجْمَالًا بِلُزُومِ التَّعَبُّدِ الْمَحْضِ لَوْلَا اعْتِبَارُ
الْمَصْلَحَةِ : وَهِيَ مُعْتَبَرَةٌ وَجُوبًا أَوْ تَفْضُّلاً . وَإِمَّا تَفْصِيلًا بِأَنَّ هَذَا
ضَرُورِيٌّ ، أَوْ قَطْعِيٌّ ، أَوْ أَكْثَرِيٌّ ، أَوْ مُعْتَبَرٌ تَوَعُّهُ فِي نَوْعِ الْحُكْمِ ؛ وَذَلِكَ
حَاجِيٌّ ، أَوْ ظَنِّيٌّ ، أَوْ أَقْلِيٌّ ، أَوْ مُعْتَبَرٌ جِنْسُهُ : فِي نَوْعِ الْحُكْمِ ، أَوْ جِنْسِهِ ،
أَوْ أَنَّ هَذَا الضَّرُورِيَّ دِينِيٌّ ؛ وَذَلِكَ مَالِيٌّ : (وَمِنْ أَمَثَلَيْهِ : أَنْ يُقَالَ : التَّخَلِّي
لِلْعِبَادَةِ أَفْضَلُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَرْكِ النَّفْسِ ؛ فَيَقُولُ الْمُعْتَزِّلُ : لَكِنَّهُ يَهْوَتْ أَوْضَاعُ تِلْكَ
الْمَصْلَحَةِ : كَالْإِيحَادِ الْوَلَدِ ، وَكَفِّ النَّظَرِ ، وَكَسْرِ الشَّهْوَةِ) ؛ وَهَذِهِ أَرْجَحُ مِنْ
مَصْلَحَةِ الْعِبَادَةِ ؛ (وَجَوَابُهُ : بِأَنَّ مَصْلَحَةَ الْعِبَادَةِ أَرْجَحُ ؛ إِذْ هِيَ لِحْفَظِ الدِّينِ ، وَمَا
ذَكَرْتَ لِحْفَظِ النَّسْلِ) ، أَوْ النَّفْسِ ؛ وَالْحَقُّ أَنَّ فِيهِ الْمَصْلَحَتَيْنِ ؛ لِإِفْصَائِهِ إِلَى
تَرْكِ الْمَنَهِيِّ ؛ وَهُوَ أَرْجَحُ مِنَ الْعِبَادَةِ ؛ لِأَنَّ التَّخَلِّيَ بِالْمُعْجَمَةِ أَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ
مِنَ التَّحْلِيِّ بِالْمُهِمَلَةِ .

وَمِنْهَا : أَنْ يُقَالَ : فَسَخُ الْبَيْعِ فِي الْمَجْلِسِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ؛ لِدَفْعِ ضَرَرِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ ؛
فَيُعَارِضُ بِمَفْسَدَةِ ضَرَرِ الْآخَرِ ؛ فَيَرْجَحُ بِأَنَّ الْآخَرَ يَجْلِبُ نَفْعًا ؛ وَدَفْعُ الضَّرَرِ أَهَمُّ
لِلْعَاقِلِ مِنْ جَلْبِ النَّفْعِ ؛ وَلِذَا يُدْفَعُ كُلُّ ضَرَرٍ ، وَلَا يُجْلَبُ كُلُّ نَفْعٍ .
وَسَادِسُهَا : وَهُوَ (الْحَادِي عَشَرَ) مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ - (عَدَمُ ظُهُورِ الْوَصْفِ
الْمُدَّعَى عِلَّةً) ؛ وَادِّعَاءُ كَوْنِهِ خَفِيًّا وَذَلِكَ : (كَالرَّضَى فِي الْعُقُودِ ، وَالْقَضْدِ فِي
الْأَفْعَالِ ؛ وَالْجَوَابُ) بَيَانُ أَنَّ ذَلِكَ الْوَصْفَ ظَاهِرٌ فِي نَفْسِهِ إِنْ أُمْكِنَ ،

أَوْ (ضَبْطُهُ) : إِمَّا (بِصِفَةِ ظَاهِرَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ عَادَةً : كَصَيْغِ الْعُقُودِ) ؛ فَإِنَّهَا دَالَّةٌ (عَلَى الرِّضَى) ؛ فَهُوَ يُنْضَبُ بِهَا . (و) إِمَّا بِفِعْلِ يَدُلُّ عَلَيْهِ عَادَةً أَيْضًا : مِثْلَ (اسْتِعْمَالِ الْجَارِحِ فِي الْمَقْتَلِ) مِنْ الْأَفْعَالِ الدَّالَّةِ عَلَى الْأُمُورِ الْبَاطِنَةِ بِحَسَبِ الْعُرْفِ ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ (عَلَى الْعَمْدِ) .

وَسَابِعُهَا : وَهُوَ (الثَّانِي عَشَرَ) مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ - (عَدَمُ انْضِبَاطِ الْوَصْفِ : كَالْتَعْلِيلِ بِالْحُكْمِ ، وَالْمَصَالِحِ : مِثْلِ الْمَشَقَّةِ ؛ فَإِنَّهَا ذَوَاتُ مَرَاتِبَ غَيْرِ مَحْصُورَةٍ ، وَلَا مُتَمَيِّزَةٍ ، وَتُخْتَلِفُ بِالْأَحْوَالِ ، وَالْأَشْخَاصِ ، وَالْأَزْمَنَةِ ، وَالْأَمْكِنَةِ ؛ فَلَا يُمَكِّنُ تَعْيِينَ الْقَدْرِ الْمَقْصُودِ مِنْهَا) فِي جَوَازِ الْإِفْطَارِ وَالْقَصْرِ (مَثَلًا) : وَكَالزَّجْرِ فِي شَرْعِ الْكَفَّارَاتِ ، وَالْحُدُودِ - وَجَوَابُهُ بِانْضِبَاطِهِ بِنَفْسِهِ كَمَا تَقُولُ فِي الْمَشَقَّةِ وَالْمَضَرَّةِ : إِنَّهُ مُنْضَبُطٌ عُرْفًا ، (و) بِانْضِبَاطِهِ (بِمَطْلَبَتِهِ : كَالسَّفَرِ) ؛ فَإِنَّ الْمَشَقَّةَ مُنْضَبِطَةً بِهِ ، وَالزَّجْرُ مُنْضَبُطٌ بِالْحُدُودِ .

وَتَامُّهَا : هُوَ (الثَّالِثُ عَشَرَ) مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ - (النَّقْضُ)⁽¹⁾ : وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ ثُبُوتِ الْوَصْفِ فِي صُورَةٍ مَعَ عَدَمِ الْحُكْمِ فِيهَا) ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْتَدِلِّ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ بِذِكْرِ قَيْدٍ يُخْرِجُ مَحَلَّ النَّقْضِ عَلَى الْمُخْتَارِ ؛ لِأَوَّلِهِ إِلَى الْمَعَارَضَةِ ؛ لِكَوْنِهِ دَلِيلًا ؛ لِعَدَمِ الْعِلِّيَّةِ : فَهُوَ بِالْحَقِيقَةِ مُعَارَضَةٌ ؛ وَالْمَعَارَضَةُ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْتَدِلِّ نَقْيُهَا قَبْلَ وُرُودِهَا ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(وَجَوَابُهُ) بِأَحَدِ أُمُورِ أَرْبَعَةٍ : إِمَّا (بِمَنْعِ) الْجُزْءِ الْأَوَّلِ : أَيْ (وُجُودِ الْوَصْفِ فِي صُورَةِ النَّقْضِ) ، أَوْ بِفَقْدِ قَيْدٍ مِنْ قِيُودِهِ الْمُعْتَبَرَةِ . وَالْأَصَحُّ أَنَّ لِلْسَّائِلِ إِنْبَاءَهُ

(1) وَالِدَلِيلِ عَلَى أَنَّ النَّقْضَ قَادِحٌ فِي صِحَّةِ الْإِسْتِدْلَالِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ لِيَجْزِيَ قَرِاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلْ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [الأنعام : 91] ؛ فَلَوْ لَمْ يَكُنِ النَّقْضُ دَلِيلًا عَلَى فَسَادِ الْكَلَامِ - لَمَا كَانَتْ حُجَّةُ اللَّهِ مُفِيدَةً لِهَذَا الْمَطْلُوبِ . ذَكَرَ مَعْنَاهُ فِي التَّهْرِ . مِنْهُ .

مُطْلَقًا ؛ بِأَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى وُجُودِهِ بَعْدَ الْمَنْعِ أَوْ قَبْلَهُ ؛ لِيَتِمَّ إِبْطَالُ الدَّلِيلِ ؛ وَقَدْ
مُكِّنَ مِنْهُ ؛ فَلْيُمْكِّنْ مِنْ مُتَمَمَاتِهِ ، (أَوْ بِمَنْعِ) الْجُزْءِ الثَّانِي : أَيِ (عَدَمِ الْحُكْمِ فِيهَا) ؛
كَيْ لَا يَتَحَقَّقَ ؛ بِأَنْ يَقُولَ : لَا أَسْلَمُ عَدَمَ الْحُكْمِ فِي صُورَةِ النَّقْضِ .

وَالْأَصَحُّ أَيْضًا أَنَّ لِلْسَّائِلِ إِبْنَاتَ التَّخْلُفِ بِإِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ ؛ لِيَخْصُلَ مَطْلُوبُهُ ؛
(وَذَلِكَ) : أَيِ كَوْنِ الْجَوَابِ ⁽¹⁾ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ مَنَعِهِ بِالْأَصَالَةِ ؛ إِذَا كَانَ الْمُسْتَدِلُّ لَا
يَرَى جَوَازَ تَخْصِيصِ الْعِلَّةِ ؛ فَإِنْ كَانَ يَرَى جَوَازَهُ ، وَتَحَقَّقَ النَّقْضُ - فَجَوَابُهُ (يَكُونُ
بِإِبْدَاءِ مَا نَعِيَ) : وَهُوَ بَيَانُ وُجُودِ عَارِضٍ (فِي حُلٍّ) النَّقْضِ اقْتِصَافِيٍّ نَقِيضٍ (الْحُكْمِ) :
كَنْفِي الضَّمَانِ لِلضَّمَانِ ، أَوْ ضِدًّا لَهُ : كَالْحُرْمَةِ لِلوُجُوبِ ؛ وَذَلِكَ إِمَّا لِتَخْصِيلِ
مَصْلَحَةٍ : (كَمَا فِي الْعَرَايَا) الْمُفَسَّرَةِ بِبَيْعِ الرُّطْبِ بِخَرْصِهِ تَمَرًا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ
؛ (إِذَا وَرَدَتْ) نَقْضًا (فِي الرِّيَاقَاتِ) ؛ لِعُمُومِ الْحَاجَةِ إِلَى الرُّطْبِ ، وَقَدْ لَا يَكُونُ عِنْدَهُمْ
ثَمَرٌ) آخَرُ (غَيْرِ الثَّمَرِ) ؛ فَالْمَصْلَحَةُ فِي جَوَازِهَا أَزْجَحُ) وَأَوَّلَى . وَتَخَوُّ ذَلِكَ كَضَرْبِ
الدِّيَّةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ إِذَا وَرَدَ عَلَى أَنَّ شَرَعَ الدِّيَّةَ لِلزَّجْرِ الَّذِي يُنَافِيهِ عَدَمُ الْوُجُوبِ عَلَى
الْقَاتِلِ - فَجَوَابُهُ بِأَنَّ ذَلِكَ لِمَصْلَحَةِ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ مَعَ عَدَمِ قَصْدِ الْقَاتِلِ ، وَمَعَ
كَوْنِ أَوْلِيَائِهِ يَغْنَمُونَ بِكَوْنِهِ مَقْتُولًا ؛ فَيَغْرَمُونَ بِكَوْنِهِ قَاتِلًا ؛ وَلِذَا قَالَ ﷺ : «مَا لَكَ
عُنْمُهُ فَعَلَيْكَ عُرْمُهُ» ⁽²⁾ .

(و) إِمَّا لِدَفْعِ مَفْسَدَةٍ : (كَتَحْرِيمِ الْمَيْتَةِ) إِذَا عَلَّلَ بِقَدَارَتِهَا ؛ لِدَفْعِ مَفْسَدَةٍ ؛

(1) وَبِمَا ذَكَرْنَا يَنْدَفِعُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْضُ الشَّارِحِينَ مِنْ أَنَّ الْإِشَارَةَ لَيْسَتْ فِي مَحَلِّهَا ؛ لِأَنَّهَا إِشَارَةٌ إِلَى الْجَوَابِ
الثَّالِثِ ؛ وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ بَعْدَ تَحَقُّقِ النَّقْضِ ؛ وَمَا تَقَدَّمَ لِمَنَعِهِ بِالْأَصَالَةِ ؛ فَتَأَمَّلْ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ . كَأَنَّهُ يُشِيرُ
إِلَى ابْنِ حَابِسٍ 202 ؛ إِذْ قَالَ : وَالثَّالِثُ عَشَرَ مِنَ الْإِغْتِرَاضَاتِ : وَهُوَ كَمَا عَلِمْتُ عِبَارَةً عَنْ ثُبُوتِ
الْوُصْفِ فِي صُورَةٍ مَعَ عَدَمِ حُكْمِ فِيهَا . وَجَوَابُهُ : إِمَّا بِمَنْعِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ : وَهُوَ وُجُودُ الْوُصْفِ فِي صُورَةِ
النَّقْضِ ، أَوْ بِمَنْعِ الْجُزْءِ الثَّانِي : وَهُوَ عَدَمُ الْحُكْمِ فِيهَا ؛ كَيْ لَا يَتَحَقَّقَ . قُلْتُ : وَفِي جَعْلِ الْجَوَابِ بِمَنْعِ أَحَدِ
الْجُزْأَيْنِ نَظَرٌ ؛ إِذْ قَدْ نَصَّ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ فِي جَوَابِهِ مَنَعَ كُلِّ مَنِهْمَا الْخ.

(2) ذَكَرَهُ أَهْلُ الْأُصُولِ بِهَذَا اللَّفْظِ . تيسير التحرير 4 / 205 ، والدارقطني 3 / 34 ، والحاكم 2 / 58 بلفظ :
«لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ، لَهُ عُنْمُهُ، وَعَلَيْهِ عُرْمُهُ» .

(إِذَا وَرَدَ عَلَيْهِ الْمُضْطَرُّ ؛ إِذْ مَفْسَدَةُ هَلَاكِ النَّفْسِ أَعْظَمُ مِنْ مَفْسَدَةِ أَكْلِ الْمُسْتَقْدَرِ) ؛
وَهَذَا كُلُّهُ إِنْ لَمْ تَنْبَغِ الْعِلَّةُ بِعَامٍّ ظَاهِرٍ فِيهَا ، وَالْأَخْصُ الْعَامُّ بِغَيْرِ مَحَلِّ النَّقْضِ ؛
وَلَا يُحْكَمُ بِالتَّخْلُفِ ؛ لِأَنَّ تَخْصِيصَ الْعَامِّ أَهْوَنُ مِنْ تَخْصِيصِ الْعِلَّةِ ؛ لِكَثْرَةِ
تَخْصِيصِهِ دُونَهَا .

وَتَأْسَعُهَا : وَهُوَ (الرَّابِعُ عَشَرَ) مِنَ الْإِعْزَاضَاتِ - (الْكُسْرُ) ، وَسَمَّاهُ ابْنُ
الْحَاجِبِ النِّقْضَ الْمَكْسُورَ ⁽¹⁾ : (وَحَاصِلُهُ : وَجُودُ الْحِكْمَةِ الْمَقْصُودَةِ مِنْ
الْوَصْفِ فِي صُورَةٍ مَعَ عَدَمِ الْحُكْمِ فِيهَا : كَمَا لَوْ قِيلَ : إِنْ التَّرْخِيصُ فِي الْإِنْفِطَارِ فِي السَّفَرِ
لِحِكْمَةِ الْمَشَقَّةِ ؛ فَيَكْسُرُ بِصَنْعَةِ شَاقَّةٍ فِي الْحَضَرِ) : كَحَمَلِ الْأَثْقَالِ . وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا
يُبْطَلُ الْعِلِّيَّةُ ، وَلَا يُسْمَعُ إِلَّا إِذَا كَانَ قَدَرُ الْحِكْمَةِ فِي صُورَةِ التَّخْلُفِ مُسَاوِيًا
لِقَدَرِ الْحِكْمَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْحُكْمِ ، أَوْ زَائِدًا عَلَيْهَا ، وَلَمْ يَنْبَغِ حُكْمٌ آخَرُ أَلَيُّ
بِتَخْصِيلِهَا : كَمَا إِذَا قَالَ الْمُعَلَّلُ : إِنَّمَا تُقَطَّعُ الْيَدُ بِالْيَدِ ؛ لِلزَّجْرِ ؛ فَيَقُولُ
الْمُعْتَرِضُ : حِكْمَةُ الزَّجْرِ قَائِمَةٌ فِي الْقَتْلِ الْعَمْدِ الْعُدْوَانِ ، مَعَ أَنَّهُ لَا قَطْعَ ؛
فَيُجِيبُ الْمُعَلَّلُ : بِأَنَّهُ قَدْ شَرَعَ فِيهِ حُكْمٌ أَلَيُّ وَأَشَدُّ زَجْرًا مِنَ الْقَطْعِ : وَهُوَ
الْقَتْلُ ؛ فَمَعَ ثُبُوتِ مِثْلِ ذَلِكَ لَا تَبْطُلُ الْعِلِّيَّةُ ؛ (و) حِينَئِذٍ (جَوَابُهُ) : إِمَّا
(بِمَنْعِ وَجُودِ قَدَرِ الْحِكْمَةِ) فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ ؛ (لِعُسْرِ ضَبْطِ) لِلْمَشَقَّةِ ؛ (فَالْكُسْرُ
كَالنِّقْضِ ؛ فِي أَنَّ جَوَابَهُ : بِمَنْعِ وَجُودِ الْحِكْمَةِ) إِلَّا أَنْ مَنَعَ وَجُودِ الْعِلَّةِ هَاهُنَا
أَظْهَرَ مِنْهُ فِي النِّقْضِ ؛ لِمَا سَبَقَ أَنَّ قَدَرِ الْحِكْمَةِ يَتَفَاوَتْ ؛ وَقَدْ لَا يَحْصُلُ
مَا هُوَ مَنَاطُ الْحُكْمِ مِنْهُ فِي الْأَصْلِ فِي الْفَرْعِ ، (أَوْ مَنَعَ عَدَمِ الْحُكْمِ) ؛ كَيْلَا
يَتَحَقَّقَ . وَلِلْمُعْتَرِضِ أَنْ يَدُلَّ عَلَى وَجُودِ الْحِكْمَةِ بَعْدَ الْمَنْعِ أَوْ قَبْلَهُ ، وَهُوَ

(1) وَتَبَعَ ابْنُ الْحَاجِبِ عَلَى هَذِهِ التَّسْمِيَةِ الْأَمْدِيَّ ، وَابْنُ الْهَيْثَمِ ، وَابْنُ الْجَارِ . يَنْظُرُ مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ
1052 / 2 ، وَرَفَعَ الْحَاجِبُ 216 / 4 ، وَالْكُوكَبُ الْمُنِيرُ 67 / 4 ، وَالتَّحْرِيرُ 22 / 4 ، وَالْكَاشِفُ 227 ،
وَالْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ 80 / 4 .

أَرْجَحُ ، وَأَشَدُّ زَجْرًا كَمَا سَبَقَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَعَاثِرُهَا : وَهُوَ (الخَامِسُ عَشَرَ) مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ ⁽¹⁾ - (الْمُعَارَضَةُ فِي الْأَصْلِ)
بِمَا يَضْلُحُ مِنَ الْأَوْصَافِ لِلْعَلِيَّةِ : مُسْتَقْلًا ، أَوْ قَيْدًا : أَمَّا الصَّالِحُ لِلِاسْتِقْلَالِ ؛
فِيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً مُسْتَقْلَةً دُونَ الْأَوَّلِ ، وَأَنْ يَكُونَ جُزْءًا ؛ فَيَكُونُ مَعَ الْأَوَّلِ
عِلَّةً مُسْتَقْلَةً ⁽²⁾ : (كَمَا إِذَا عَلَّلَ الْمُسْتَدِلُّ حُرْمَةَ الرِّبَا بِالطَّعْمِ ؛ فَيُعَارِضُ الْمُعْتَرِضُ
بِالْكَيْلِ) ، أَوْ بِالْقَوْتِ . وَأَمَّا الصَّالِحُ لِأَنْ يَكُونَ قَيْدًا فَقَطْ ؛ فَكَأَنَّ يُعَلَّلَ الْقِصَاصُ
فِي الْمُحَدَّدِ بِالْقَتْلِ الْعِنْدِ الْعُدْوَانِ ؛ فَيُعَارِضُ بِكَوْنِهِ بِالْجَارِحِ ؛ فَلَا يَحْتَمِلُ سِوَى
أَنْ يَكُونَ جُزْءًا عِلَّةً ؛ لِعَدَمِ صِلَاحِيَّةِ اسْتِقْلَالِهِ . وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي قَبُولِ هَذِهِ
الْمُعَارَضَةِ ، وَالْمُخْتَارُ قَبُولُهَا ؛ وَإِلَّا لَزِمَ التَّحَكُّمُ : بَيَانُهُ أَنَّ الْمُبْدَى يَضْلُحُ عِلَّةً
مُسْتَقْلَةً وَجُزْءًا ؛ كَمَا كَانَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَقِيُودُهُ كَذَلِكَ ؛ فَقَبُولُ أَحَدِهِمَا دُونَ
الْآخَرِ تَحَكُّمٌ ؛ وَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّهَا مَقْبُولَةٌ ؛ فَالْجَوَابُ عَنْهَا مِنْ وُجُوهِ : مِنْهَا : مَنَعُ
وُجُودِ الْوَصْفِ : مِثْلُ أَنْ يُعَارِضَ الطَّعْمُ بِالْكَيْلِ ؛ (فَيَقُولُ الْمُسْتَدِلُّ : لَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ
مَكِيلٌ ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِعَادَةِ زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ وَلَمْ يَكُنْ مَكِيلًا يَوْمَئِذٍ) بَلْ كَانَ مَوْزُونًا ،
(أَوْ) مَنَعُ تَأْثِيرِهِ بِأَنْ (يَقُولَ : وَلَمْ قُلْتُ إِنَّ الْكَيْلَ مُؤَثِّرٌ ؟ وَهَذَا الْجَوَابُ هُوَ الْمُسَمَّى
بِالْمُطَالَبَةِ) ؛ بِكَوْنِ وَصْفِ الْمُعَارِضِ مُؤَثِّرًا ؛ كَمَا ذَكَرْنَا ؛ (وَ) هَذَا (إِنَّمَا يُسْمَعُ)
مِنَ الْمُسْتَدِلِّ (حَيْثُ كَانَ ثَبُوتُ الْعِلِيَّةِ بِالْمُنَاسَبَةِ) حَتَّى يَحْتَاجَ الْمُعَارِضُ فِي
مُعَارَضَتِهِ إِلَى بَيَانِ مُنَاسَبَةٍ ، (لَا) إِذَا أَثَبَتَ الْمُسْتَدِلُّ كَوْنَ الْوَصْفِ عِلَّةً (بِالسَّنَنِ)
فَعَارَضَهُ الْمُعْتَرِضُ بِوَصْفٍ آخَرَ - (فَلَا تُسْمَعُ) الْمُطَالَبَةُ بِالتَّأْثِيرِ ؛ لِأَنَّ السَّبَرَ كَافٍ

(1) شرح الغاية 2/ 610 ، ومختصر منتهى السؤل 2/ 1151 ، ورفع ابن الحاجب 4/ 443 ، وبيان المختصر

213/ 3 ، وشرح الكوكب المنير 4/ 294 ، والإحكام للآمدي 4/ 80 .

(2) (في ج) : أَوْ قَيْدًا ، وَالْأَوَّلُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْلًا بِالْعِلَّةِ دُونَ الْأَوَّلِ ، وَأَنْ يَكُونَ جُزْءًا ؛ فَيَكُونُ
مَعَ الْأَوَّلِ عِلَّةً مُسْتَقْلَةً .

في الدلالة على العلية بدون التأثير .

ومنها : منع ظهوره . ومنها : منع انضباطه . أو بيان عدميهما ؛ بأن يُبين
المعلل أن ما أبداه السائل غير ظاهر ، أو غير منضبط ؛ لما تقرر من أن الظهور
والانضباط شرط في الوصف للمعلل به ؛ فلا بُدَّ في صُلُوح الوصف علة من
بيانهما ، وللصاد أن يطالب ببيان وجوديهما ، وأن يُبين عدميهما .

ومنها : بيان أن الوصف الذي أبداه السائل عدم معارض في الفرع ؛ وعدمه
طردي لا يصلح للتعليل : مثاله في قياس المكره على المختار في القصاص ؛
بجامع القتل - أن يقول سائل : هو معارض بالطواعية ؛ إذ العلة هو القتل معها ؛
فيجيب : بأنها عدم الإكراه ؛ والإكراه مناسب لعدم القصاص ؛ فهو عدم معارض
للقصاص ؛ وليس من الباعث في شيء ؛ هذا إن سلم أن الإكراه معارض لثبوت
الحكم في الفرع ، ومناسب لعدمه ؛ لأنه في حيز المنع ؛ إذ المناسب لعدم الحكم
هو الإكراه السالب للاختيار بالكلية ؛ وهو معدوم في الفرع .

أو بيان إنغائه : إما في جنس الأحكام على الإطلاق ؛ كالطول ، والقصر . أو في
جنس الحكم للمعلل به ؛ وإن كان مناسباً لبعض الأحكام : كالدخول في باب العتق .
أو بيان استيفال وصف المعلل بظاهر ، أو إجماع : نحو أن يقال في يهودي
صار نصرانياً أو بالعكس : بطل دينه فيقتل كالمترد ؛ فيعارض بأن العلة في
المترد الكفر بعد الإيمان ؛ فيجيب بأن التبديل معتبر في أي صورة ؛ لحديث
البخاري : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ »⁽¹⁾ ؛ هذا إذا لم يتعرض للتعميم .

فلو قال : فيثبت اعتبار كل تبديل ؛ للحديث - لم يُسمع ؛ لكونه خروجاً من
القياس إلى النص ؛ وعمومه لا يضُرُّ المستدل ؛ لجواز ألا يقول هو أو الخصم

(1) البخاري 1/ 1098 رقم 2854 ، والترمذي 4/ 48 رقم 1458 ، وأبو داود 4/ 521 رقم 4351 ،
والنسائي 7/ 104 رقم 4059 ، وابن ماجه 2/ 848 رقم 2535 .

بِالْعُمُومِ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَمْنَعُ التَّمَسُّكَ بِالْعُمُومِ ⁽¹⁾ .

النوع الخامس : مَا يَرِدُ عَلَى دَعْوَى وُجُودِ الْعِلَّةِ فِي الْفَرْعِ : إِمَّا بِمَنْعِ وُجُودِهَا ، أَوْ مُعَارَضَتِهَا ، أَوْ دَفْعِ مُسَاوَاتِهَا ؛ فَبِاعْتِبَارِ ضَمِيمَةٍ فِي الْأَصْلِ ، أَوْ مَانِعٍ فِي الْفَرْعِ - فَرَقٌ ؛ وَبِاعْتِبَارِ نَفْسِ الْعِلَّةِ اخْتِلَافٌ فِي الضَّابِطِ ، أَوْ فِي الْمَصْلَحَةِ ؛ فَانْحَصَرَتْ أَصْنَافُهُ بِحَسَبِ الْوُجُودِ فِي خَمْسَةٍ :

أولها : وَهِيَ (السادس عشر) مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ - (مَنْعُ وُجُودِ الْوَصْفِ فِي الْفَرْعِ : مِثَالُهُ أَنْ يُقَالَ فِي أَمَانِ الْعَبْدِ : أَمَانٌ صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ : كَالْعَبْدِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي الْقِتَالِ ؛ فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ : لَا تُسَلِّمُ أَنَّ الْعَبْدَ أَهْلٌ لِلْأَمَانِ - وَجَوَابُهُ بَيَانُ مَعْنَى الْأَهْلِيَّةِ ؛ بِأَنْ تَقُولَ : أُرِيدَ) بِالْأَهْلِيَّةِ (أَنَّهُ مَظْنَةٌ لِرِعَايَةِ الْمَصْلَحَةِ) : أَيُّ مَصْلَحَةِ الْإِيمَانِ .

ثُمَّ بَيَانُ وُجُودِهِ : بِحَسَبِ ، أَوْ عَقْلِ ، أَوْ شَرْعٍ ⁽²⁾ ؛ كَمَا تَقَدَّمَ فِي مَنْعِ وُجُودِهِ فِي الْأَصْلِ ؛ وَالْعَبْدُ (لِإِسْلَامِهِ وَعَقْلِهِ) - مَظْنَةٌ لِرِعَايَةِ مَصْلَحَةِ الْإِيمَانِ ؛ بِدَلَالَةِ الْعَقْلِ ، ثُمَّ الصَّحِيحُ أَنَّ الْمُعْتَرِضَ لَوْ تَعَرَّضَ لِتَقْرِيرِ مَعْنَى الْأَهْلِيَّةِ ؛ بَيَانًا لِعَدَمِهَا ؛ فَقَالَ : الْأَهْلِيَّةُ أَنْ يَكُونَ : مُسْلِمًا ، عَاقِلًا ، حُرًّا ؛ فَإِنَّ الْحُرِّيَّةَ مَظْنَةٌ فَرَاغَ قَلْبِهِ لِلنَّظَرِ ؛ لِعَدَمِ اشْتِغَالِهِ بِخِدْمَةِ السَّيِّدِ ؛ فَيَكُونُ إِظْهَارُ مَصَالِحِ الْإِيمَانِ مَعَهُ أَكْمَلَ - لَمْ يَكُنْ مِنْ تَفْسِيرِ ذَلِكَ الْوَصْفِ وَتَقْرِيرِهِ بَيَانًا لِعَدَمِهِ ؛ وَلِئِمَّا يَكُونُ تَقْرِيرُهُ إِلَى مُدَّعِيهِ ؛ فَيَتَوَلَّى تَعْيِينَ مَا ادَّعَاهُ . كُلُّ ذَلِكَ ؛ لِئَلَّا يَنْتَشِرَ الْجِدَالُ بِالْإِنْتِقَالِ .

وثانيها : وَهِيَ (السابع عشر) مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ - (الْمُعَارَضَةُ فِي الْفَرْعِ بِمَا

(1) كَانَ يَرَى أَحَدُهُمَا عَدَمَ التَّمَسُّكِ بِالْعَامِّ الْمُخَصَّصِ ، أَوْ الْوَارِدِ عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ . مِنْهُ .

(2) مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّ الْعَبْدَ أَهْلٌ لِلْأَمَانِ - مِثَالُ مَا يُبَيَّنُّ بِالْعَقْلِ . وَمِثَالُ مَا يُبَيَّنُّ فِيهِ وُجُودُ الْوَصْفِ فِي الْفَرْعِ بِالْحَسَنِ - أَنْ يُقَالَ فِي مِزْرِ الذَّرَّةِ : شَرَابٌ يَشْتَدُّ ؛ فَيَحْرُمُ كَالْحَمْرِ ؛ فَيَمْنَعُ الْمُعْتَرِضُ كَوْنَ مِزْرِ الذَّرَّةِ مُشْتَدًّا ؛ فَيَقُولُ الْمُسْتَدِلُّ : كَوْنُ مِزْرِ الذَّرَّةِ مُشْتَدًّا مَعْلُومٌ حَسًّا . وَمِثَالُ مَا يُبَيَّنُّ فِيهِ وُجُودُ الْوَصْفِ فِي الْفَرْعِ بِالشَّرْعِ - أَنْ يُقَالَ : الْكَلْبُ نَجَسٌ ؛ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ ؛ كَالْحَمْرِ ؛ فَيَمْنَعُ الْمُعْتَرِضُ نَجَاسَةَ الْكَلْبِ ؛ فَيَقُولُ الْمُسْتَدِلُّ : نَجَاسَةُ الْكَلْبِ مَعْلُومَةٌ شَرْعًا ، وَيُبيِّنُهُ بِدَلِيلِهِ . هَامِشُ الْغَايَةِ 2 / 619 .

يَقْتَضِي تَقْيِضُ حُكْمِ الْأَصْلِ) فِي الْفَرْعِ ، أَوْ يَكُونُ مُسْتَلْزِمًا لِلتَّقْيِضِ ؛
(بِأَن يَقُولَ : مَا ذَكَرْتَهُ مِنَ الْوَضْفِ وَإِنْ اقْتَضَى ثُبُوتَ الْحُكْمِ فِي الْفَرْعِ - فَعِنْدِي وَضْفٌ
آخَرُ يَقْتَضِي تَقْيِضَهُ) ؛ فَيَتَوَقَّفُ دَلِيلُكَ ، ثُمَّ يُثْبِتُ الْمُعْتَرِضُ وَضْفَهُ بِأَيِّ
مَسْأَلَةٍ شَاءَ مِنْ مَسَائِلِ الْعِلَّةِ ؛ فَيَكُونُ كَالْمُعَلَّلِ فِي وَظَائِفِهِ ؛ فَتَقْلِبُ
الْوُظَيْفَتَانِ ؛ (وَهَذَا) الْمَذْكُورُ مِنَ الْمُعَارَضَةِ فِي الْفَرْعِ - (هُوَ الَّذِي يُغْنَى
بِالْمُعَارَضَةِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ) فِي بَابِ الْقِيَاسِ ؛ بِخِلَافِ الْمُعَارَضَةِ فِي الْأَصْلِ ؛
فَإِنَّهَا تُقَيَّدُ ؛ وَالْمُخْتَارُ قَبُولُهَا ؛ لِئَلَّا تَبْطُلَ فَائِدَةُ الْمُنَاطَرَةِ : وَهِيَ مَعْرِفَةُ
الصَّوَابِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ ثُبُوتُهُ مَا لَمْ يُعْلَمْ عَدَمُ الْمُعَارِضِ . قِيلَ : فِيهِ قَلْبٌ
لِلْمُنَاطَرَةِ ⁽¹⁾ ، وَخُرُوجٌ عَمَّا قَصَدَاهُ مِنْ مَعْرِفَةِ صِحَّةِ نَظَرِ الْمُسْتَدِلِّ فِي
دَلِيلِهِ - قُلْنَا : بَلْ مَقْصُودُهَا هَذَا دَلِيلُ الْمُعَلَّلِ : كَأَنَّهُ قَالَ : عَلَيْكَ بِإِبْطَالِ
دَلِيلِي ؛ لَيْسَلَمْ دَلِيلُكَ ؛ وَإِنَّمَا يَكُونُ قَلْبًا لَوْ قُصِدَ بِهِ إِبْثَاتُ مَا يَقْتَضِيهِ دَلِيلُهُ ،
وَكَيْفُ يُقْصَدُ بِهِ ذَلِكَ وَهُوَ مُعَارِضٌ بِدَلِيلِ الْمُعَلَّلِ ؟ ! .

(وَجَوَابُ هَذِهِ الْمُعَارَضَةِ - بِجَمِيعِ مَا مَرَّ مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ مِنْ قِيلِ الْمُعْتَرِضِ
عَلَى الْمُسْتَدِلِّ) ابْتِدَاءً ⁽²⁾ ؛ فَيَقْدَحُ الْمُسْتَدِلُّ فِي كَلَامِ الْمُعْتَرِضِ بِكُلِّ مَا كَانَ
لِلْمُعْتَرِضِ أَنْ يَقْدَحَ بِهِ فِي كَلَامِهِ .

وَالْجَوَابُ الْجَوَابُ ؛ لَا فَرْقَ . وَقَدْ يُجَابُ عَنْهَا بِالتَّرْجِيحِ ؛ وَالْمُخْتَارُ قَبُولُهُ ؛ لِلْإِجْمَاعِ
عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ بِالرَّاجِحِ ؛ وَلَا يَجِبُ الْإِيْمَاءُ إِلَيْهِ ابْتِدَاءً ؛ لِأَنَّ التَّرْجِيحَ خَارِجٌ عَنِ
الدَّلِيلِ ، وَشَرْطُ لِدْفَعِ الْمُعَارِضِ إِذَا ظَهَرَ لَا مُطْلَقًا ؛ فَلَا يَجِبُ ذِكْرُهُ فِي الدَّلِيلِ .

(1) لِصَيُورَةِ الْمُعْتَرِضِ مُسْتَدِلًّا ؛ وَهُوَ غَضَبٌ لِلْمَنْصِبِ ؛ وَرُدَّ : بِأَن الْقَصْدَ الْهَذَا لِدَلِيلِ الْمُسْتَدِلِّ بِأَيِّ
هَادِمٍ ؛ وَإِنَّمَا مَنَعُوا الْعُصْبَ إِذَا أَمَكْنَ الْهَذَا بِغَيْرِهِ ، وَإِلَّا لَزِمَ مَنَعُ نَقْضِ الْإِجْمَالِ وَالْمُعَارَضَةِ ؛ لِأَنَّ
الْمُعْتَرِضَ بِهِمَا يَصِيرُ مُسْتَدِلًّا ؛ وَالْمُسْتَدِلُّ مُعْتَرِضًا . هامش شرح الغاية 2 / 619 .

(2) أَيِّ بِمَا يَرُدُّ عَلَى الْمُسْتَدِلِّ مِنَ الْإِسْتِيفَسَارِ إِلَى آخِرِ الْإِعْتِرَاضَاتِ . ينظر الغاية 2 / 620 .

وَقَالَتْهَا : وَهُوَ (الثَّامِنُ عَشَرَ) مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ - (الْفَرْقُ : وَهُوَ إِبْدَاءُ خُصُوصِيَّةٍ فِي الْأَصْلِ هِيَ شَرْطٌ) : مِثَالُهُ : أَنْ يَقُولَ : النِّبَّةُ فِي الْوُضُوءِ وَاجِبَةٌ كَالْيَتِيمِ ؛ بِجَمَاعِ الطَّهَّارَةِ ؛ فَيُعْتَرِضُ الْحَنْفِيُّ بِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي الْأَصْلِ الطَّهَّارَةُ بِالتَّرَابِ ، (أَوْ إِبْدَاءُ خُصُوصِيَّةٍ فِي الْفَرْعِ هِيَ مَانِعٌ) : مِثَالُهُ : أَنْ يَقُولَ الْحَنْفِيُّ : يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالذَّمِّ ؛ بِجَمَاعِ الْقَتْلِ الْعَمْدِ الْعُدْوَانِ ؛ فَيُعْتَرِضُ : بِأَنَّ الْإِسْلَامَ فِي الْفَرْعِ مَانِعٌ مِنَ الْقَوْدِ ؛ (وَمَرْجِعُ هَذَا) الْإِعْتِرَاضِ (إِلَى) إِحْدَى الْمُعَارَضَتَيْنِ : 1- (الْمُعَارَضَةُ فِي الْأَصْلِ) ؛ لِأَنَّ لَهُ : [أَيِ الْمُعْتَرِضِ] أَلَّا يَتَعَرَّضَ ؛ لِعَدَمِ الْأَوَّلِ فِي الْفَرْعِ ⁽¹⁾ ؛ فَيَكُونُ مُعَارَضَةً فِي الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّ الْمُعَلَّلَ ادَّعَى عِلَّةً الْوَصْفِ الْمُشْتَرَكِ ؛ وَالْمُعْتَرِضُ ادَّعَى عَلَيْهِ مَعَ خُصُوصِيَّةٍ لَا تُوجَدُ فِي الْفَرْعِ . 2- وَالْمُعَارَضَةُ فِي الْفَرْعِ ؛ لِأَنَّ لَهُ أَلَّا يَتَعَرَّضَ ؛ لِعَدَمِ الثَّانِي فِي الْأَصْلِ ⁽²⁾ ؛ فَيَكُونُ مُعَارَضَةً فِي الْفَرْعِ (وَقَدْ مَرَّ) : وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ الْمَانِعَ عَنِ الشَّيْءِ فِي قُوَّةِ الْمُفْتَضِي لِنَقِيضِهِ ؛ فَيَكُونُ الْمَانِعُ فِي الْفَرْعِ وَضْعًا يَفْتَضِي نَقِيضَ الْحُكْمِ الَّذِي أَثْبَتَهُ الْمُعَلَّلُ ، وَيَسْتَنِدُ إِلَى أَصْلٍ لَا مَحَالَةَ : وَهُوَ مَعْنَى الْمُعَارَضَةِ فِي الْفَرْعِ : فَإِنْ تَعَرَّضَ لِعَدَمِهَا فِي الْآخِرِ كَمَا أَوْجَبَهُ الْبَعْضُ - فَلِإِيهِمَا يَرْجِعُ الْفَرْقُ بِالْمَعْنَيْنِ حِينَئِذٍ : أَمَّا الْأَوَّلُ : فَلِأَنَّ إِبْدَاءَ الْخُصُوصِيَّةِ الَّتِي هِيَ شَرْطٌ فِي الْأَصْلِ مُعَارَضَةٌ فِي الْأَصْلِ ؛ وَبَيَّانُ انْتِفَائِهَا فِي الْفَرْعِ مُعَارَضَةٌ فِيهِ .

وَأَمَّا الثَّانِي : فَلِأَنَّ بَيَّانَ وُجُودِ مَانِعٍ فِي الْفَرْعِ مُعَارَضَةٌ فِيهِ ؛ وَبَيَّانُ انْتِفَائِهِ فِي الْأَصْلِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ ذَلِكَ الْوَصْفُ مَعَ عَدَمِ هَذَا لَا ذَلِكَ وَحْدَهُ ؛ فَكَانَ مُعَارَضَةً فِيهِ ؛ حَيْثُ أَبْدَى عِلَّةً أُخْرَى لَا تُوجَدُ فِي الْفَرْعِ ؛ وَلَا بُدَّ مِنْ بَيَّانِ

(1) أَيِ الْخُصُوصِيَّةِ فِي الْأَصْلِ . وَتَذَكُّرُ الْأَوَّلِ بِإِغْتِبَارِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْخُصُوصِيَّةِ هِيَ الشَّرْطُ ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ عِلَّةً ؛ لِرُجُوعِ الْفَرْقِ بِهَذَا الْمَعْنَى إِلَى إِحْدَى الْمُعَارَضَتَيْنِ : أَعْنِي الْمُعَارَضَةَ فِي الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ ، لَا إِلَيْهِمَا . سِيلَانُ عَلَى الْغَايَةِ 2/ 621 .

(2) أَيِ الْخُصُوصِيَّةِ فِي الْفَرْعِ . وَتَذَكُّرُ الثَّانِي بِإِغْتِبَارِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْخُصُوصِيَّةِ هِيَ الْمَانِعُ . سِيلَانُ عَلَى الْغَايَةِ 2/ 621 .

تَحَقُّقِهِ ، وَطَرِيقَ كَوْنِهِ مَانِعًا أَوْ شَرْطًا عَلَى نَحْوِ طَرِيقِ إِثْبَاتِ الْمُسْتَدَلِّ عَلَيْهِ
الْوَصْفَ الْمُعْلَلَّ بِهِ : مِنَ التَّأْثِيرِ ، وَالْإِنْضِبَاطِ ؛ لِتَيَمُّ الْمَعَارِضَةِ .

وَرَابِعُهَا : هُوَ (التَّاسِعُ عَشَرَ) مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ - (اِخْتِلَافُ الضَّابِطِ) : أَيِ
مَنَاطِ الْحُكْمِ : (فِي الْأَصْلِ ، وَالْفَرْعِ ؛ وَهُوَ الْوَصْفُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى الْحِكْمَةِ
الْمَقْصُودَةِ : مِثَالُهُ أَنْ يَقُولَ الْمُسْتَدَلُّ فِي شُهُودِ الزُّورِ عَلَى الْقَتْلِ إِذَا قُتِلَ بِشَهَادَتِهِمْ :
تَسَبَّبُوا لِلْقَتْلِ ؛ فَيَجِبُ الْقِصَاصُ : كَالْمُكْرَهِ ؛ فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ : الضَّابِطُ مُخْتَلَفٌ ؛
فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ الْإِكْرَاهُ ، وَفِي الْفَرْعِ الشَّهَادَةُ ؛ وَلَمْ يُعْتَبَرْ تَسَاوِيهِمَا فِي الْمَصْلَحَةِ ؛ فَقَدْ
يُعْتَبَرُ الشَّارِعُ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ - وَجَوَابُهُ) : إِمَّا (بِأَنَّ الضَّابِطَ : هُوَ الْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ :
وَهُوَ التَّسَبُّبُ ، أَوْ بِأَنَّ إِفْضَاءَهُ فِي الْفَرْعِ مِثْلُ إِفْضَائِهِ فِي الْأَصْلِ ، أَوْ أَزْجَحُ) مِنْهُ ؛
فَتَبَيَّنَتِ التَّعْدِيَةُ ؛ كَمَا لَوْ جُعِلَ فِي مَسْأَلَةِ الْقِصَاصِ مِنَ الشُّهُودِ الْأَصْلُ :
وَهُوَ الْمُغْرِي لِلْحَيَوَانِ عَلَى الْقَتْلِ ؛ فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ : الضَّابِطُ فِي الْأَصْلِ
إِغْرَاءُ الْحَيَوَانِ ، وَفِي الْفَرْعِ الشَّهَادَةُ ؛ فَيَجِبُ بِأَنَّ إِفْضَاءَ التَّسَبُّبِ بِالشَّهَادَةِ
إِلَى الْقَتْلِ أَقْوَى مِنْ إِفْضَاءِ التَّسَبُّبِ بِالْإِغْرَاءِ ؛ فَإِنَّ أَنْبِعَاثَ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ
عَلَى قَتْلِ مَنْ شَهِدُوا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ قَتَلَهُ طَلَبًا لِلتَّشْفِي ، وَتَلَجَّ الصَّدْرُ بِالْإِتِّقَامِ -
أَغْلَبَ مِنْ أَنْبِعَاثِ الْحَيَوَانِ عَلَى قَتْلِ مَنْ يُغْرَى هُوَ إِلَيْهِ ؛ وَذَلِكَ بِسَبَبِ تَقَرُّبِهِ
عَنِ الْأَدَمِيِّ ، وَعَدَمِ عِلْمِهِ بِالْإِغْرَاءِ ؛ فَإِذَا اقْتَضَى الْإِغْرَاءُ أَنْ يُفْتَصَّ مَنْ
الْمُغْرِي - فَأَوَّلَى أَنْ تَقْتَضِيَ هَذِهِ الشَّهَادَةُ الْإِقْتِصَاصَ مِنَ الشُّهُودِ لِذَلِكَ ؛
وَلَا يَضُرُّ اخْتِلَافُ أَصْلِي السَّبَبِ : وَهُوَ كَوْنُهُ شَهَادَةً أَوْ إِغْرَاءً ؛ فَإِنَّ حَاصِلَهُ
قِيَاسُ التَّسَبُّبِ بِالشَّهَادَةِ عَلَى التَّسَبُّبِ بِالْإِغْرَاءِ ؛ وَالْأَصْلُ لَا بُدَّ مِنْ
مُخَالَفَتِهِ لِلْفَرْعِ ، (وَنَحْوِ ذَلِكَ) : الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ مِمَّا يُجَابُ بِهِ سُؤَالُ
اِخْتِلَافِ الضَّابِطِ ؛ بِأَنْ يُقَالَ فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ : التَّفَاوُتُ مَلْغِيٌّ فِي
الْقِصَاصِ لِمَصْلَحَةِ حِفْظِ النَّفْسِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ الْمَوْتِ بِقَطْعِ

الْأَنْثَمَلَةَ ، وَبَيْنَهُ بَضْرِبُ الرَّقَبَةِ ؛ فَيَجِبُ بِهِمَا الْقِصَاصُ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَشَدَّ إِفْضَاءً إِلَى الْمَوْتِ . وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ وَغَيْرُهُ : إِنَّهُ لَا يُجَابُ هَذَا السُّؤَالُ بِالْإِغَاءِ التَّفَاوُتِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِغَاءِ فَارِقٍ مُعَيَّنٍ الْإِغَاءُ كُلِّ فَارِقٍ ؛ فَقَدْ أُلْغِيَ عِلْمُ الْقَاتِلِ ، وَذُكُورِيَّتُهُ ، وَصِحَّتُهُ ، وَعَقْلُهُ ، لَا إِسْلَامُهُ وَحُرِّيَّتُهُ ؛ فَيُقْتَلُ الْعَالِمُ ، وَالذَّكَرُ ، وَالصَّحِيحُ ، وَالْعَاقِلُ ، بِمَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، وَلَمْ يُقْتَلِ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ ، وَالْمُسْلِمُ بِالْكَافِرِ ⁽¹⁾ .

وَحَامِسُهَا : هُوَ (الْعَشْرُونَ) مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ - (اِخْتِلَافُ جِنْسِ الْمَصْلَحَةِ فِي الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ : مِثَالُهُ أَنْ يَقُولَ الْمُسْتَدِلُّ : يُحَدُّ بِاللُّوَاطِ كَمَا يُحَدُّ بِالزَّنَى ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَاجَ فَرْجٌ فِي فَرْجٍ : مُشْتَهَى طَبْعًا ، مُحَرَّمٌ شَرْعًا ؛ فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ : اِخْتَلَفَتْ الْمَصْلَحَةُ فِي تَحْرِيمِهِمَا : فَوَيْ الزَّنَى مَنَعُ اِخْتِلَاطِ النَّسَبِ) الْمُفْضِي إِلَى عَدَمِ تَعَهُدِ الْأَوْلَادِ ، (وَفِي اللَّوَاطِ : دَفْعُ رَذِيلَتِهِ ، وَقَدْ يَتَفَاوَتَانِ فِي نَظَرِ الشَّارِعِ) : وَحَاصِلُهُ كَانْفَرَقَ لِإِبْدَاءِ خُصُوصِيَّةٍ فِي الْأَصْلِ : كَأَنَّهُ قَالَ : بَلِ الْعِلَّةُ مَا ذَكَرْتُ مَعَ كَوْنِهِ مُوجِبًا لِاخْتِلَاطِ النَّسَبِ ؛ فَيَكُونُ رَاجِعًا إِلَى الْمُعَارَضَةِ فِي الْأَصْلِ ؛ (وَجَوَابُهُ) كَجَوَابِهَا ؛ وَذَلِكَ (بِبَيَانِ اسْتِقْلَالِ الْوَصْفِ بِالْعِلَّةِ) بِشَيْءٍ مِنْ مَسَالِكِ الْعِلَّةِ (مِنْ دُونِ تَفَاوُتٍ) ؛ وَلَا يَتَأَتَّى هُنَا الْإِجَابَةُ بِشَيْءٍ مِنَ الْوُجُوهِ الْآخِرِ مِنْ جَوَابِ الْمُعَارَضَةِ : مِثْلُ مَنَعِ وُجُودِ الْوَصْفِ ، أَوْ بَيَانِ خَفَائِهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا نَوْعٌ مُخْصُوصٌ مِنَ الْمُعَارَضَةِ فِي الْأَصْلِ ؛ كَمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهُ إِبْدَاءُ خُصُوصِيَّةٍ مُنْضَمَّةٍ إِلَى وَصْفِ الْمُسْتَدِلِّ لَا إِبْدَاءُ وَصْفٍ آخَرَ مُسْتَقِلٍّ بِالْعِلَّةِ .

النَّوْعُ السَّادِسُ : وَهُوَ الْوَارِدُ عَلَى قَوْلِهِ : فَيُوجَدُ الْحُكْمُ فِي الْفَرْعِ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى مَنَعِهِ نَفْسِهِ ؛ لِإِقْيَامِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ ؛ فَكَانَ الْإِعْتِرَاضُ : إِمَّا بِمَجَرَّدِ دَعْوَى الْمُخَالَفَةِ بَيْنَ

(1) مختصر ابن الحاجب 1/ 1160 ، ورفع الحاجب 4/ 1160 ، ورفع الحاجب 4/ 465 ، وبيان المختصر

232/ 3 ، والكاشف 236 ، وشرح الغاية 2/ 622 ، الإحكام للآمدي 4/ 91 .

الْحُكْمَيْنِ ، أَوْ بِضَمِّ أَنْ دَلِيلَكَ يَقْتَضِي ذَلِكَ ، وَيُسَمَّى الْقَلْبُ ؛ فَانْحَصَرَ فِي صِنْفَيْنِ :
أَوَّلُهُمَا : وَهُوَ (الْحَادِي وَالْعَشْرُونَ) مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ - (دَعْوَى الْمُخَالَفَةِ) بَيْنَ
حُكْمِ الْأَصْلِ وَحُكْمِ الْفَرْعِ : (مِثَالُهُ أَنْ يُقَاسَ النِّكَاحُ عَلَى الْبَيْعِ ، أَوْ الْبَيْعُ عَلَى
النِّكَاحِ) : فِي عَدَمِ الصَّحَّةِ ؛ (بِجَامِعٍ ، فِي صُورَةٍ) ؛ فَالْمُسْتَدِلُّ حِينَ حَاوَلَ إِلْحَاقَ
النِّكَاحِ بِالْبَيْعِ ، أَوْ الْعَكْسِ - فَقَدْ أَثْبَتَ فِي الْفَرْعِ حُكْمًا مُمَازِلًا لِحُكْمِ الْأَصْلِ ؛
(فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ) بَعْدَ تَسْلِيمِ عِلَّةِ الْأَصْلِ فِي الْفَرْعِ : (الْحُكْمُ مُخْتَلِفٌ ؛ فَإِنَّ مَعْنَى
عَدَمِ الصَّحَّةِ فِي الْبَيْعِ - حُرْمَةُ الْإِنْتِفَاعِ بِالْمَبِيعِ ، وَفِي النِّكَاحِ - حُرْمَةُ الْمُبَاشَرَةِ ؛ وَهُمَا
مُخْتَلِفَانِ) حَقِيقَةً ، وَإِنْ تَسَاوَيَا بِدَلِيلِكَ صُورَةً ؛ فَالْمَطْلُوبُ مُسَاوَاةً لَهُ حَقِيقَةً ؛
فَمَا هُوَ مَطْلُوبُكَ غَيْرَ مَا أَفَادَهُ دَلِيلُكَ؟ وَالِدَّلِيلُ إِذَا نُصِبَ فِي غَيْرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ -
كَانَ فَاسِدًا ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ إِبْثَاتُ مَحَلِّ النِّزَاعِ ؛ (وَالْجَوَابُ : أَنَّ الْبُطْلَانَ شَيْءٌ
وَاحِدٌ : وَهُوَ عَدَمُ تَرْتُّبِ الْمَقْصُودِ مِنَ الْعَقْدِ عَلَيْهِ) ؛ وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ الْمَحَلُّ كَوْنُهُ بَيْعًا
وَنِكَاحًا ؛ وَاخْتِلَافُ الْمَحَلِّ لَا يُوجِبُ اخْتِلَافَ الْحَالِ فِيهِ بَلْ هُوَ شَرْطٌ فِي
الْقِيَاسِ ضَرُورَةٌ ؛ فَكَيْفَ يُجْعَلُ شَرْطُهُ مَانِعًا عَنْهُ؟! فَيَلْزَمُ امْتِنَاعُهُ أَبَدًا .

وَكَاثِبُهُمَا : وَهُوَ (الثَّانِي وَالْعَشْرُونَ) مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ ⁽¹⁾ - (الْقَلْبُ :
وَحَاصِلُهُ : دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ أَنْ وُجُودَ الْجَامِعِ فِي الْفَرْعِ - مُسْتَلْزِمٌ حُكْمًا مُخَالَفًا
لِحُكْمِهِ الَّذِي يُثْبِتُهُ الْمُسْتَدِلُّ) وَيَعْتَقِدُهُ ؛ وَذَلِكَ : إِمَّا بِتَصْحِيحِ الْمُعْتَرِضِ
مَذْهَبَهُ ؛ فَيَلْزَمُ مِنْهُ بُطْلَانُ مَذْهَبِ الْمُسْتَدِلِّ ؛ لِتَنَافِيهِمَا ؛ (نَحْوُ أَنْ يَقُولَ
الْحَنَفِيُّ : الْإِعْتِكَافُ يُشْتَرَطُ فِيهِ الصَّوْمُ ؛ لِأَنَّهُ لُبُّهُ ؛ فَلَا يَكُونُ بِمُجَرَّدِهِ قُرْبَةً :
كَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ؛ فَيَقُولُ الشَّافِعِيُّ : فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الصَّوْمُ : كَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ) ⁽²⁾ .

(1) الكاشف 240، وشرح الغاية 2/624، ومختصر ابن الحاجب 1/1162، والمعتمد 2/282، والإحكام

للأمدي 4/93، وتيسير الوصول 6/5، وتيسير التحرير 4/160، وتشنيف المسامع 2/114.

(2) الحاوي 3/360، وبدائع الصنائع 1/111، والبحر الرائق 2/474.

وَلَمَّا بَاطَلَ لِمَذْهَبِ الْمُسْتَدِلِّ: صَرِيحًا: مِثَالُهُ أَنْ يَقُولَ الشَّافِعِيُّ فِي مَسْحِ
الرَّأْسِ: مَسَحَ فِي الْوُضُوءِ؛ فَلَا يُقَدَّرُ بِالرُّبْعِ: كَمَسَحِ الْحُفِّ [الحاوي 1/139]؛
فَيَقُولُ الْحَنَفِيُّ: فَلَا يُكْتَفَى فِيهِ بِأَقْلٍ قَلِيلٍ⁽¹⁾. أَوْ التَّزَامًا: مِثَالُهُ أَنْ يَقُولَ
الْحَنَفِيُّ: بِنِعْ غَيْرِ الْمَرْئِيِّ بِنِعْ مُعَاوَضَةٍ؛ فَيَصِحُّ مَعَ الْجَهْلِ بِأَحَدِ الْعَوَظَيْنِ:
كَالنَّكَاحِ⁽²⁾؛ فَيَقُولُ الشَّافِعِيُّ: فَلَا يَنْبُتُ فِيهِ خِيَارُ الرُّوْيَةِ: كَالنَّكَاحِ [الحاوي 6/21]؛
وَوَجْهُهُ وَرُودُهُ: أَنْ مَنْ قَالَ بِصِحَّتِهِ قَالَ بِخِيَارِ الرُّوْيَةِ؛ فَكَانَ لَازِمًا لَهَا؛
وَلِذَا انْتَهَى اللَّازِمُ - انْتَهَى الْمَلْزُومُ.

وَقَدْ أَجَابَ الْحَنَفِيَّةُ عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ: أَنَّ خِيَارَ الرُّوْيَةِ مُحْكَمٌ آخَرُ
اجْتَمَعَ مَعَ الصَّحَّةِ عَلَى جِهَةِ الْإِتْقَانِ؛ فَلَا يَكُونُ لَازِمًا؛ فَلَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيُهُ
نَفْيَهَا؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْإِسْتِثْنَائِيِّ كَوْنُ الشَّرْطِيَّةِ فِيهِ لُزُومِيَّةٌ:

(وَهُوَ): أَيِ الْقَلْبِ (أَقْسَامُ) ثَلَاثَةٌ كَمَا بَيَّنَّا، (وَكُلُّهَا تَرْجِعُ إِلَى الْمُعَارَضَةِ)
[الكاشف 241]؛ فَهُوَ نَوْعٌ مِنْهَا؛ إِذْ هِيَ دَلِيلٌ يَنْبُتُ بِهِ خِلَافُ حُكْمِ الْمُسْتَدِلِّ؛
وَالْقَلْبُ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ يَشْتَرِكُ فِيهِ الْأَصْلُ وَالْجَامِعُ بَيْنَ الْقِيَاسَيْنِ؛ فَيَجِيءُ
الْخِلَافُ فِي قَبُولِهِ، وَيَكُونُ الْقَبُولُ هُوَ الْمُخْتَارُ، بَلْ هُوَ أَوَّلُ بِالْقَبُولِ مِنَ
الْمُعَارَضَةِ الْمَحْضَةِ؛ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ مِنَ الْإِنْتِقَالِ؛ لِأَنَّ قَصْدَ هَذَا دَلِيلِ
الْمُسْتَدِلِّ بِأَدَائِهِ إِلَى التَّنَاقُضِ ظَاهِرٌ فِيهِ؛ وَلِأَنَّهُ مَانِعٌ لِلْمُسْتَدِلِّ مِنَ التَّرْجِيحِ؛
لِأَنَّ التَّرْجِيحَ إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ؛ وَهَاهُنَا الدَّلِيلُ وَاحِدٌ⁽³⁾.

(1) لِأَنَّ الْوَاجِبَ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ أَنْ يَمَسَحَ مِنْهُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَسْحِ وَإِنْ قُلَّ. وَقَالَ ابْنُ الْقَاصِّ: أَقْلُهُ
ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ. الْمَهْذَبُ 1/79، وَالحاوي 1/135.

(2) ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ بِنِعْ الْأَعْيَانِ الْعَائِيَّةِ، وَأَنَّهُ لَا خِيَارَ لِلْبَائِعِ إِذَا بَاعَ مَا لَمْ يَرَهُ.
وَلِلشَّافِعِيَّةِ فِي بِنِعِ الْعَيْنِ الْعَائِيَّةِ تَفْصِيلٌ. يَنْظُرُ مَخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ 3/75، وَالحاوي 6/1-26،
وَاللِّبَابُ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ 2/16.

(3) وَقِيلَ: لَا يُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ شَاهِدٌ زَوْرٍ يَشْهَدُ لَكَ أَيُّهَا الْقَالِبُ وَعَلَيْكَ؛ حَيْثُ سَلَّمَتْ فِيهِ الدَّلِيلُ،
=

النَّوعُ السَّابِعُ مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ - مَا يَرِدُ عَلَى قَوْلِ الْمُعَلَّلِ ؛ وَذَلِكَ هُوَ الْمَطْلُوبُ ؛
فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ : لَا نُسَلِّمُ بَلِ التَّرَاغُ بَاقٍ ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ مَنْصُوبٌ فِي غَيْرِ الْمُتَنَازَعِ فِيهِ :
وَهُوَ سُؤَالٌ وَاحِدٌ : وَهُوَ (الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ) مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ - (الْقَوْلُ بِالْمُوجِبِ)
بِفَتْحِ الْجِيمِ : أَيِّ بِمَا أَوْجَبَهُ دَلِيلُ الْمُسْتَدِلِّ وَاقْتَضَاهُ⁽¹⁾ .

وَأَمَّا الْمَوْجِبُ بِكَسْرِهَا : فَهُوَ الدَّلِيلُ ؛ وَهُوَ غَيْرُ مُحْتَصٍّ بِالْقِيَاسِ ؛ وَقَدْ وَقَعَ فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لِيُخْرِجَ بَ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون:8]:
أَيِّ إِذَا أَخْرَجَ الْأَعَزُّ الْأَذَلَّ فَانْتُمُ الْمُخْرَجُونَ بِفَتْحِ الرَّاءِ ؛ لِأَنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ وَلِمَنْ
أَعَزَّهُ اللَّهُ ؛ وَأَنْتُمْ الْأَذَلَّاءُ ؛ وَقَدْ يُسَمَّى عَدَمُ تَمَامِ التَّقْرِيبِ ؛ وَهُوَ مِنَ السُّؤَالَاتِ
الْعَامَّةِ لِجَمِيعِ الْأَدِلَّةِ ، وَيَرِدُ لَوْجُوهُ ثَلَاثَةٍ :

الْأَوَّلُ : أَنْ يَرِدَ لَاسْتِثْنَاءُ الْمُسْتَدِلِّ مَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ الْمُتَنَازَعُ ، أَوْ مُلَازِمُهُ ،
وَالْأَمْرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ : (وَحَاصِلُهُ تَسْلِيمُ مَذْلُولِ الدَّلِيلِ مَعَ إِبْقَاءِ التَّرَاغِ ؛ وَمِنْ أَمْثَلِهِ :
أَنْ يَقُولَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَتْلِ بِالْمُتَّقِلِّ : قَتَلَ بِمَا يَقْتُلُ غَالِيًا ؛ فَلَا يُنَافِي الْقِصَاصَ : كَالْقَتْلِ
بِالْحَارِقِ ؛ فَيَرِدُ الْقَوْلُ بِالْمُوجِبِ ؛ فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ : سَلَّمْنَا عَدَمَ الْمُنَافَاةِ : بَيْنَ الْقَتْلِ
بِالْمُتَّقِلِّ ، وَبَيْنَ الْقِصَاصِ ؛ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ حَلُّ النِّزَاعِ ؛ لِأَنَّ حَلَّ النِّزَاعِ هُوَ وَجُوبُ
الْقِصَاصِ لَا عَدَمُ الْمُنَافَاةِ لِلْقِصَاصِ وَنَحْوُ ذَلِكَ) :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : وَهُوَ وَجْهَانِ : الْأَوَّلُ مِنْهُمَا : وَهُوَ ثَانِي الثَّلَاثَةِ أَنْ يُسْتَنْجَجَ مِنَ
الدَّلِيلِ إِبْطَالُ أَمْرِ يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ مَأْخُذُ الْخَصْمِ ، وَمَبْنَى مَذْهَبِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ ؛ وَالْخَصْمُ

وَاسْتَدْلَلْتُ بِهِ عَلَى خِلَافِ دَعْوَى الْمُسْتَدِلِّ بِهِ . مِنْهُ . تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ 2 / 116 . قُلْتُ : ذَهَبَ بَعْضُ
الشَّافِعِيِّ إِلَى عَدَمِ قَبُولِ الْقَلْبِ مُطْلَقًا . وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى قَبُولِهِ . وَذَهَبَ بَعْضُ الْحَنْبَلِيِّ إِلَى أَنَّهُ يُقْبَلُ
وَيَصِحُّ إِذَا وَرَدَ عَلَى الْعِلَلِ الطَّرِيقَةِ دُونَ الْمُؤَثَّرَةِ . يَنْظُرُ الرَّدُودُ وَالنَّقُودُ 2 / 640 ، وَتَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ
160 / 4 ، وَالْإِحْكَامُ لِلْأَمَدِيِّ 93 / 4 .

(1) شرح مختصر المنتهى 3 / 547 ، وتيسير الوصل 6 / 13 ، والرودود والنقود 2 / 640 ، وتيسير التحرير
123 / 4 ، والإحكام للأمدى 4 / 97 ، وتشنيف المسامع 2 / 118 .

يَمْنَعُهُ ؛ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ إِبْطَالِهِ إِبْطَالُ مَذْهَبِهِ : كَأَن يَقُولَ فِي الْمِثَالِ : التَّفَاوُثُ فِي
الْوَسِيلَةِ لَا يَمْنَعُ الْقِصَاصَ : كَأَلْتَمَسَ إِلَيْهِ : وَهُوَ أَنْوَاعُ الْجَرَاحَاتِ الْقَاتِلَةِ
فَيَسْلَمُهُ الْحَنْفِيُّ وَيَقُولُ : مِنْ أَيْنَ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ مَانِعِ اِزْتِفَاعِ جَمِيعِ الْمَوَانِعِ ، وَوُجُودِ
الشَّرَائِطِ وَالْمُقْتَضَى ؛ وَهَذَا غَايَتُهُ عَدَمُ مَانِعٍ خَاصٍّ ؛ وَلَا يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءُ بَقِيَّةِ الْمَوَانِعِ ،
وَلَا وُجُودُ الشَّرَائِطِ وَالْمُقْتَضَى ؛ فَلَا يَلْزَمُ ثُبُوتُ الْحُكْمِ ؛ وَالْمُخْتَارُ بَعْدَ قَوْلِ
السَّائِلِ : لَيْسَ هَذَا مَا خَذِي - تَصْدِيقُهُ ؛ لِأَنَّهُ اعْرَفَ بِمَذْهَبِهِ وَمَذْهَبِ إِمَامِهِ .

وَالثَّانِي مِنَ الْوَجْهَيْنِ : وَهُوَ ثَالِثُ الثَّلَاثَةِ أَن يَسْكُتَ الْمُسْتَدِلُّ عَنْ صُغْرَى غَيْرِ
مَشْهُورَةٍ : كَقَوْلِنَا : يُشْتَرَطُ فِي الْوُضُوءِ النِّيَّةُ ؛ لِأَنَّ مَا ثَبَتَ قُرْبَةً ؛ فَشَرْطُهُ النِّيَّةُ
كَالصَّلَاةِ ، وَلَا يَذْكُرُ الصُّغْرَى : وَهُوَ الْوُضُوءُ ثَبَتَ قُرْبَةً ؛ وَهَذَا يُسَمَّى قِيَاسَ
الصُّمِيرِ ؛ فَيَقُولُ الْحَنْفِيُّ : مُسَلَّمٌ ، وَمِنْ أَيْنَ يَلْزَمُ اشْتِرَاؤُ النِّيَّةِ فِي الْوُضُوءِ ؛ فَوَرَدَ
لِلشُّكُوتِ عَنِ الصُّغْرَى ⁽¹⁾ ، وَلَوْ ذُكِرَتْ لَمْ يَرِدْ إِلَّا مَنَعُهَا ؛ بِأَن يَقُولَ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ
الْوُضُوءَ ثَبَتَ قُرْبَةً ؛ فَيَكُونُ حِينَئِذٍ مَنَعًا لِلصُّغْرَى لَا قَوْلًا بِالْمَوْجِبِ .

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ : بِأَن يُبَيِّنَ الْمُعَلِّلُ أَنَّ اللَّازِمَ مِنَ الدَّلِيلِ مَحَلُّ النَّزَاعِ ،
أَوْ مُسْتَلْزِمٌ لَهُ ؛ إِذْ مَرَجَعُهُ إِلَيْكَ مَنَعَ أَحَدِهِمَا . وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّهُ الْمَأْخُذُ بِاشْتِهَارِهِ بَيْنَ
النُّظَّارِ وَبِالنَّقْلِ عَنْ أَئِمَّةِ مَذْهَبِهِمْ . وَعَنِ الثَّالِثِ : أَنَّ الْحَذْفَ عِنْدَ الْعِلْمِ
بِالْمَحْذُوفِ شَائِعٌ ؛ وَالْمَحْذُوفُ مُرَادٌ مَعْلُومٌ ؛ فَلَا يَضُرُّ حَذْفُهُ ؛ وَالِدَّلِيلُ هُوَ
الْمَجْمُوعُ لَا الْمَذْكُورُ وَحْدَهُ . وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

وَأَمَّا (الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ) مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ - (سُؤَالُ التَّرْكِيبِ) : وَهُوَ أَنَّ يَمْنَعَ
الْخَصْمُ كَوْنَ الْحُكْمِ مُعَلَّلًا بِعِلَّةِ الْمُسْتَدِلِّ مَعَ مُوَافَقَتِهِ فِيهِ ؛ وَذَلِكَ بِمَنَعِ كَوْنِهَا عِلَّةً ،

(1) وَفِي الْوُضُوءِ ثَبَتَ قُرْبَةً ؛ فَيَرُدُّ هَذَا الدَّلِيلُ بِأَنَّهُ لَا تُنْكِرُ الْكُبْرَى ، وَلَكِنَّ النَّزَاعَ بَعْدَ بَاقٍ ؛ لِأَنَّهَا وَحْدَهَا
لَا تُنْتِجُ ؛ هَذَا إِذَا لَمْ يَذْكُرِ الْمُسْتَدِلُّ صُغْرَى الْقِيَاسِ ؛ وَلَوْ ذُكِرَتْ إِخ . هَامِشُ الْغَايَةِ 2 / 627 ،
وشرح مختصر المنتهى الأصولي 3 / 548 .

أَوْ يَمْنَعُ وَجُودَهَا فِي الْأَصْلِ : **فَالْأَوَّلُ** مُرَكَّبُ الْأَصْلِ ، **وَالثَّانِي** مُرَكَّبُ الْوَصْفِ .
مِثَالُ الْأَوَّلِ : أَنْ يُحْتَجَّ عَلَى الْحَنْفِيَّةِ فِي أَنَّ الْعَبْدَ لَا يُقْتَلُ بِهِ الْحُرُّ : عَبْدٌ ؛ فَلَا
يُقْتَلُ بِهِ الْحُرُّ : كَالْمُكَاتِبِ الْمَقْتُولِ عَنْ وَفَاءٍ ، وَوَارِثِ مَعَ السَّيِّدِ ؛ **فَيَقُولُ**
الْحَنْفِيُّ : **الْعِلَّةُ** فِي عَدَمِ قَتْلِ الْحُرِّ بِالْمُكَاتِبِ **جَهَالَةُ** الْمُسْتَحَقِّ لِلْقَصَاصِ مِنَ
السَّيِّدِ وَالْوَرِثَةِ . **وَاجْتِمَاعُهُمْ** عَلَى طَلَبِ الْقَصَاصِ لَا يَرْفَعُهَا ؛ **لِاخْتِلَافِ** الصَّحَابَةِ
فِي الْمُكَاتِبِ الْمُخْلَفِ لِلْوَفَاءِ : **هَلْ يَمُوتُ حُرًّا ؟ فَالْمُسْتَحَقُّ** الْوَارِثُ . أَوْ عَبْدًا ؟
فَالْمُسْتَحَقُّ السَّيِّدُ : **فَإِنْ** صَحَّتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ **بَطَلَ** الْإِحَاقُ الْعَبْدَ بِهِ فِي الْحُكْمِ ؛ **لِعَدَمِ**
مُشَارَكَتِهِ لَهُ فِي الْعِلَّةِ ؛ **وَإِنْ** بَطَلَتْ **فَإِنَّ** الْحَضَمَ **يَمْنَعُ** حُكْمَ الْأَصْلِ **وَيَقُولُ** : يُقْتَلُ
الْحُرُّ بِالْمُكَاتِبِ ؛ **لِعَدَمِ** الْمَانِعِ ، **فَإِنْ** لَمْ يَدَعْ وَارِثًا غَيْرَ السَّيِّدِ ، أَوْ تَرَكَ وَلَا وَفَاءَ -
أَقَادَ السَّيِّدُ : **عَنْ** أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَبِي يُوسُفَ ؛ **لِأَنَّهُ** مُتَعَيَّنٌ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ . ذَكَرَهُ فِي
فِقْهِهِمْ . [الباب في شرح الكتاب 3 / 145].

وَمِثَالُ الثَّانِي : أَنْ يَقُولَ فِي الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى أَنَّ تَعْلِيلَ الطَّلَاقِ لِلْأَجْنَبِيَّةِ قَبْلَ النِّكَاحِ
عَلَى شَرْطٍ : لَا يَصِحُّ ؛ **قِيَاسًا** عَلَى عَدَمِ التَّعْلِيلِ : **كَأَنَّ** يَقُولَ لِأَجْنَبِيَّةٍ : **إِنْ** تَزَوَّجْتُكِ
فَأَنْتِ طَالِقٌ **ثُمَّ** تَزَوَّجَهَا - **طَلَّاقٌ** مُعَلَّقٌ عَلَى شَرْطٍ ؛ **فَلَا** يَصِحُّ قَبْلَ النِّكَاحِ : **كَمَا** لَوْ
قَالَ لِأَجْنَبِيَّةٍ : **زَيْنَبُ** طَالِقٌ ؛ **فَيَقُولُ** الْحَنْفِيُّ : **الْعِلَّةُ** الَّتِي عَلَلَّتْ بِهَا : **وَهِيَ** كَوْنُهُ تَعْلِيلًا
مَفْقُودَةً فِي الْأَصْلِ ؛ **إِذْ** قَوْلُهُ : **زَيْنَبُ** [الَّتِي أَتَزَوَّجُهَا] طَالِقٌ - **تَنْجِيزٌ** لَا تَعْلِيلٌ ؛ **فَإِنْ** صَحَّ
أَنَّهَا **مَفْقُودَةٌ** فِي الْأَصْلِ - **بَطَلَ** الْإِلْحَاقُ لِلتَّعْلِيلِ ؛ **لِعَدَمِ** الْجَامِعِ ، **وَإِنْ** لَمْ يَصِحَّ **مَنْعَتْ**
حُكْمَ الْأَصْلِ ؛ **وَهُوَ** عَدَمُ الصَّحَّةِ **فِي قَوْلِكَ** : **زَيْنَبُ** طَالِقٌ ؛ **لِأَنِّي** إِنَّمَا **مَنْعْتُ** الْوُقُوعَ ؛
لِكَوْنِهِ **تَنْجِيزًا** ؛ **فَلَوْ** كَانَ تَعْلِيلًا **لَقُلْتُ** بِهِ ؛ **وَعَلَى** التَّقْدِيرَيْنِ لَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ ؛ **إِذْ** لَا
يَخْلُو : **مِنْ** مَنْعِ الْعِلَّةِ فِي الْأَصْلِ ، أَوْ مَنْعِ حُكْمِ الْأَصْلِ الْمَقِيسِ عَلَيْهِ .

وَجَوَابُ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ أَنْ يُثْبِتَ الْمُسْتَدِلُّ أَنَّ الْعِلَّةَ **هِيَ** مَا عَلَّلَ بِهِ ، **وَأَنَّهَا**
مَوْجُودَةٌ بِدَلِيلٍ : **مِنْ** عَقْلِ ، أَوْ حِسِّ ، أَوْ شَرْعٍ **وَإِنْ** لَمْ يُسَلِّمِ الْحَضَمُ ؛ **إِذْ** لَوْ

اشْتَرَطَ تَسْلِيمُهُ لَمْ تُقْبَلْ مُقَدِّمَةٌ تُقْبَلُ الْمَنْعُ ؛ فَهَذَا السُّؤَالُ (هُوَ مَا) عَرَفْتُهُ فِيمَا
(تَقَدَّمَ مِنْ أَنْ شَرْطَ حُكْمِ الْأَصْلِ أَلَّا يَكُونَ ذَا قِيَاسٍ مُرَكَّبٍ) ، وَأَنَّهُ قِسْمَانِ : مُرَكَّبُ
الْأَصْلِ ، وَمُرَكَّبُ الْوَصْفِ ؛ [وَالثَّانِي سُمِّيَ الْأَوَّلُ مُرَكَّبَ الْأَصْلِ ؛ لِوُقُوعِ النَّظَرِ فِي
عِلَّةِ حُكْمِ الْأَصْلِ ، وَالثَّانِي مُرَكَّبَ الْوَصْفِ ؛ لِوُقُوعِ الْخِلَافِ فِي وُجُودِ الْوَصْفِ
الْجَامِعِ ؛ تَمَيِّزًا لِكُلِّ عَنْ صَاحِبِهِ] ⁽¹⁾ . وَإِحَالَتُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِيهَا نَظَرٌ ؛ إِذْ لَمْ
يَذْكُرْهُ فِي مَنْنِهِ ؛ وَقَدْ ذَكَرْنَا هُنَالِكَ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى اشْتِرَاطِهِ .

وَالْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ) مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ - (سُؤَالُ التَّعْدِيَةِ : وَذَكَرُوا فِي مِثَالِهِ
أَنْ يَقُولَ الْمُسْتَدِلُّ فِي الْبِكْرِ الْبَالِغَةِ : بِكَرٍّ ؛ فَتُجَبَّرُ ⁽²⁾ كَالصَّغِيرَةِ ؛ وَيَقُولُ الْمُعْتَزِّضُ :
هَذَا مُعَارِضٌ بِالصَّغَرِ ؛ وَمَا ذَكَرْتُهُ وَإِنْ تَعَدَّى بِهِ الْحُكْمُ إِلَى الْبِكْرِ الْبَالِغَةِ - فَمَا ذَكَرْتُهُ
أَنَا قَدْ تَعَدَّى بِهِ الْحُكْمُ إِلَى الثَّيِّبِ الصَّغِيرَةِ) - فَإِنَّهُ ⁽³⁾ لَمَّا ظَهَرَ وَاشْتَهَرَ (هَذَانِ
الْإِعْتِرَاضَانِ) بِاسْمَيْهِمَا - أَفْرَدَا بِالْعَدَدِ ؛ وَلِذَا (يُعَدُّهُمَا الْجَدِلْيُونِ فِي) عِدَادِ
(الْإِعْتِرَاضَاتِ) ؛ فَكَانَ عِدَّةُ الْأَمْثَلَةِ بِاعْتِبَارِهِمَا خَمْسَةً وَعِشْرِينَ ، (وَلَيْسَ
أَيُّهُمَا اعْتِرَاضًا بِرَأْسِهِ ⁽⁴⁾ ، بَلْ) هُمَا (رَاجِعَانِ إِلَى بَعْضٍ مَا تَقَدَّمَ فِي) أَنْوَاعِ
(الْإِعْتِرَاضَاتِ) السَّبْعَةِ : (فَالْأَوَّلُ رَاجِعٌ إِلَى الْمَنْعِ) : أَيُّ مَنْعِ حُكْمِ الْأَصْلِ ،
أَوْ مَنْعِ الْعِلَّةِ فِي مُرَكَّبِ الْأَصْلِ ، أَوْ مَنْعِ الْحُكْمِ ، أَوْ مَنْعِ وُجُودِ الْعِلَّةِ فِي
الْفَرْعِ فِي مُرَكَّبِ الْوَصْفِ ؛ فَلَيْسَ بِالْحَقِيقَةِ سُؤَالًا بِرَأْسِهِ .

(وَالثَّانِي) رَاجِعٌ (إِلَى الْمُعَارِضَةِ فِي الْأَصْلِ) بِوَصْفِ آخَرَ : وَهِيَ الْبَكَارَةُ بِالصَّغَرِ
مَعَ زِيَادَةِ تَعَرُّضِ التَّسَاوِي فِي التَّعْدِيَةِ ؛ دَفْعًا لِتَرْجِيحِ الْمُعَيَّنِ بِالتَّعْدِيَةِ ؛ فَلَيْسَ

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من هامش (ج) صَحَّ أَصْلُ .

(2) أَيُّ تُجَبَّرُ عَلَى التَّمَكِينِ ، وَفِي (ز ، ص) : فَتُجَبَّرُ .

(3) جَوَابُ «مَا» السَّابِقَةِ . وَظَهَرَ وَاشْتَهَرَ مُتَنَازِعَانِ لـ «هَذَانِ» مَعَ إِعْمَالِ الثَّانِي ؛ لِصَلَاحِيَّتِهِ . «الرَّفُوعُ»
[لِلنِّيسَابُورِيِّ] تَأَمَّلْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

(4) (ينظر شرح مختصر المنتهى 3 / 533 ، ومختصر المنتهى 2 / 1156 .

سُؤَالًا بِرَأْسِهِ أَيْضًا ، (وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ) الْمَذْكُورِ : مِنَ الْمَنْعِ ، وَالْمُعَارَضَةِ وَامْتِلَئِهِمَا ؛ فَلَا وَجَهَ لِإِعَادَتِهِ ، وَلَا لِتَخْصِيصِهِمَا بِمَا ذُكِرَ مَعَ قَوْلِهِ فِي التَّنْبِيهِ ؛ إِذْ هِيَ رَاجِعَةٌ إِلَى مَنَعٍ أَوْ مُعَارَضَةٍ ؛ تَأَمَّلْ .

وَأَعْلَمْ : أَنَّهُ يَصِحُّ تَعْدَادُ الْإِعْتِرَاضَاتِ إِذَا كَانَتْ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ اتِّفَاقًا : كَاسْتِفْسَارَاتٍ ، أَوْ مُعَارَضَاتٍ تُورَدُ عَلَى قِيَاسٍ وَاحِدٍ . وَأَمَّا مِنْ نَوْعَيْنِ فَصَاعِدًا : كَأَن يُورَدَ عَلَى مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ اسْتِفْسَارٌ ، وَمَنْعٌ ، وَنَقْضٌ مَثَلًا ؛ فَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِجَوَازِهِ ؛ وَإِذَا جَازَ فَيَنْبَغِي إِيرَادُهَا عَلَى التَّرْتِيبِ الْمُنَاسِبِ لِلطَّبْعِ ؛ فَيَقْدَمُ مِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَصْلِ ، ثُمَّ بِالْعِلَّةِ ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَبْطَةُ مِنْهُ ، ثُمَّ بِالْفَرْعِ ؛ لِإِتْنَائِهِ عَلَيْهَا ، وَيُقَدَّمُ النَّقْضُ عَلَى مُعَارَضَةِ الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّ النَّقْضَ يُذَكِّرُ لِإِبْطَالِ الْعِلَّةِ ، وَالْمُعَارَضَةَ لِإِبْطَالِ تَأْثِيرِهَا بِالِاسْتِقْلَالِ⁽¹⁾ ؛ فَالْوَاجِبُ أَنْ يَقُولَ : لَيْسَ بِعِلَّةٍ ، وَإِنْ سُلِّمَ فَلَيْسَ بِمُسْتَقِلٍّ . وَيَبْجُمُكَلَةُ التَّرْتِيبِ بِالطَّبْعِ ؛ كَمَا وَقَعَ التَّرْتِيبُ بِالْوَضْعِ ؛ فَيَجِبُ التَّرْتِيبُ ؛ لِقُبْحِ الْمَنْعِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا قِيلَ : لَا تُسَلِّمُ أَنَّ الْحُكْمَ مُعَلَّلٌ بِكَذَا - فَقَدْ سُلِّمَ ثُبُوتُ الْحُكْمِ ضِمْنًا ؛ فَلَوْ قِيلَ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَلَوْ سُلِّمَ فَلَا تُسَلِّمُ ثُبُوتَ الْحُكْمِ - كَانَ مَنْعًا لِمَا قَدْ سُلِّمَ . وَأَيْضًا فَالْقَصْدُ مِنَ الْمُنَازَرَةِ الْفَلَجُ ؛ وَالتَّمَاثُلُ مِنْ وَجْهِ تَبَيُّرِهِ أَوَّلَى .

قُلْتُ : وَلَقَدْ أَجَادَ الْمُصَنِّفُ فِي تَرْتِيبِهَا⁽²⁾ ؛ فَعَلَيْكَ فِيهَا بِإِقْتِفَاءِ آثَارِهِ ، وَالِاسْتِزْجَاءِ بِمُضْبَاحِ أَنْوَارِهِ ؛ فَإِنَّهُ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ .

(1) ينظر مختصر منتهى السؤال 2/ 1168 ، وشرح المختصر 3/ 549 ، ومنهاج الوصول 758 .
(2) وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدَّمَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْبَيَانِ ، ثُمَّ فَسَادِ الْإِعْتِبَارِ ، ثُمَّ فَسَادِ الْوَضْعِ ، ثُمَّ مَنَعِ الْحُكْمِ فِي الْأَصْلِ ، ثُمَّ مَنَعِ وُجُودِ الْعِلَّةِ فِيهِ ، ثُمَّ الْأَسْئَلَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالْعِلَّةِ : كَالْمُطَالَبَةِ ، وَعَدَمِ التَّأْثِيرِ ، وَالْقُدْجِ فِي الْمُنَاسَبَةِ ، وَالتَّقْسِيمِ ، وَكَوْنِ الْوَضْعِ غَيْرَ ظَاهِرٍ وَلَا مُنْضَبِطٍ ، وَكَوْنِهِ غَيْرَ مُفْضٍ إِلَى الْمَقْصُودِ ، ثُمَّ النَّقْضِ وَالْكَسْرِ ، ثُمَّ الْمُعَارَضَةِ فِي الْأَصْلِ ، ثُمَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْفَرْعِ : كَمَنْعِ وُجُودِ الْعِلَّةِ فِيهِ ، وَمُخَالَفَةِ حُكْمِهِ لِحُكْمِ الْأَصْلِ ، وَاخْتِلَافِ الصَّابِطِ ، وَالْحُكْمَةِ ، وَالْمُعَارَضَةِ فِي الْفَرْعِ ، وَالْقَلْبِ ، ثُمَّ الْقَوْلِ بِالْمُوجِبِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . اهـ منه . وينظر مختصر ابن الحاجب 3/ 550 ، ومنهاج الوصول 758 .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَرْتِيبَ بَيْنَهَا؛ فَإِنَّهَا سُيُوفُ الْجِدَالِ؛ فَأَيُّهَا شَاءَ الْمَظَاهِرُ انْتِصَاهُ.
وَيَتِمَّ هَذِهِ الْجُمْلَةُ تَمَّ الْكَلَامُ فِي الْقِيَاسِ، وَالْإِعْتِرَاضَاتِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

[الْأَدِلَّةُ الْمُخْتَلَفُ فِيهَا: أَوَّلُهَا: الاستِدْلَالُ]

فَصْلٌ: وَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ الْأَدِلَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَمَا يَرِدُ عَلَيْهَا - أَخَذَ يُبَيِّنُ غَيْرَهَا مِمَّا يَتَمَسَّكُ بِهِ بَعْضُ وَيُنْفِيهِ آخَرُ؛ فَقَالَ: (وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَذْكُرُ دَلِيلًا خَامِسًا: وَهُوَ الْإِسْتِدْلَالُ، قَالُوا): وَهُوَ لُغَةٌ: طَلَبُ الدَّلِيلِ، وَيُطْلَقُ عَلَى إِقَامَةِ الدَّلِيلِ، وَعَلَى نَوْعٍ خَاصٍّ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا: (وَهُوَ مَا لَيْسَ بِنَصٍّ، وَلَا إجماعٍ، وَلَا قِيَاسٍ عِلَّةٍ)؛ فَتَخْرُجُ الْأَدِلَّةُ الْأَرْبَعَةُ الْمَعْرُوفَةُ فِيمَا سَبَقَ؛ فَلَا يَرُدُّ أَنَّهُ تَعْرِيفٌ بِالْمَجْهُولِ غَيْرِ قِيَاسِ الدَّلَالَةِ، وَالْقِيَاسِ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ: أَيُّ مَا جُمِعَ فِيهِ بِنَفْيِ الْفَارِقِ مِنْ دُونِ تَعْرِضٍ لِيُوصَفَ:

(وَهُوَ): أَيُّ الْإِسْتِدْلَالِ (ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ) عَلَى مُخْتَارٍ أَكْثَرَ مُشْتَبِهٍ:

النَّوعُ (الْأَوَّلُ): تَلَازُمٌ بَيْنَ حُكْمَيْنِ مِنْ دُونِ تَعْيِينِ عِلَّةٍ) وَإِلَّا كَانَ قِيَاسًا: سَوَاءٌ كَانَ تَلَازُمُهُمَا: نَفْيًا وَإِثْبَاتًا: كَالْتَكْلِيفِ، وَوُجُوبِ الصَّلَاةِ، أَوْ نَفْيًا فَقَطْ: كَالصَّغَرِ وَوُجُوبِهَا، أَوْ إِثْبَاتًا فَقَطْ: (مِثْلُ مَنْ صَحَّ ظَهَارُهُ صَحَّ طَلَاقُهُ) فَهُوَ دَلِيلٌ مُسْتَقِلٌّ عِنْدَ ابْنِ الْحَاجِبِ، وَبَعْضُ الْأُصُولِيِّينَ⁽¹⁾. وَعِنْدَنَا رَاجِعٌ: إِلَى النَّصِّ، أَوْ الْإِجْمَاعِ، أَوْ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ تَمَسَّكُ بِمَعْقُولٍ مَفْهُومٍ مِنْ آيَةٍ؛ فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ: تَمَسَّكُ بِهَا؛ إِذْ تُبْهَوُتُ هَذِهِ الْمُلَازِمَاتُ الشَّرْعِيَّةُ بِدُونِ الثَّلَاثَةِ - مُحَالٌ بِالْإِجْمَاعِ.

(1) وَدَلِيلٌ صَدَقَ التَّلَازُمُ وَوُجُودُ الْوُجُوبِ بِوُجُودِ التَّكْلِيفِ، وَانْتِفَآؤُهُ بِانْتِفَائِهِ، أَوْ لَوْجُودِ الصَّغَرِ، وَصِحَّةُ طَلَاقِ الْوَكِيلِ وَالْكَافِرِ، دُونِ ظَهَارِهِمَا؛ كَمَا قُرِّرَ فِي مَطَانِهِ مِنَ الْفِقْهِ. وَقَدْ فُسِّرَ الشَّرَاحُ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ هُنَا بِمَا يُخَالِفُ مَذْهَبَهُ، وَجَعَلُوا هَذَا مِثَالًا لِلتَّبْهُوتِ؛ وَفِيهِ أَنَّهُ تَمَسَّكُ بِالذَّوْرَانِ، وَجَزْؤُهُ عَدَمٌ؛ فَهُوَ عَدَمٌ؛ وَفِيهِ خِلَافُ ابْنِ الْحَاجِبِ وَالْأَمِيدِيِّ. مِنْهُ. مختصر منتهى السؤل والأمل 2/ 1169، والإحكام 4/ 104، والردود والنقود 2/ 648، وبيان المختصر 3/ 251، ورفع الحاجب 4/ 482، والكاشف 246، وشرح الغاية 2/ 629.

[ثانیہا : الاستصحاب]

النوع (الثاني) من أنواع الاستدلال : هو (الاستصحاب : وهو) لغة : طلب كون الشيء في صحتك . واصطلاحاً : (ثبوت الحكم في وقت لثبوته قبله ؛ لفقدان ما يصلح للتغير) : فمَنَعَهُ المَهْدِي ⁽¹⁾ ، وأهل المذهب في روايته ، وأثبتهُ صاحبُ الفُصولِ عن جمهورِ أئمتِنَا العِلمِ وَغَيْرِهِمْ ⁽²⁾ ؛ لِأَنَّ تَحَقُّقَ الشَّيْءِ بِلا ظَنٍّ مُعَارِضٌ طَارِئٌ عَلَيْهِ يَسْتَلْزِمُ ظَنَّ البَقَاءِ لِذَلِكَ الشَّيْءِ الْمُتَحَقِّقِ ضَرُورَةً ؛ وَلَوْلَا هَذَا الظَّنُّ لَمَا حَسَنَ مِنَ الْعَاقِلِ مُرَاسَلَةُ مَنْ فَارَقَهُ ، وَلَا الْإِسْتِعَالُ بِمَا يَقْتَضِي زَمَانًا : كَالْجِرَائَةِ ، وَالتَّجَارَةِ ، وَالْقِرَاضِ ⁽³⁾ ، وَإِرْسَالِ الْهَدِيَّةِ وَالْوَدِيعَةِ إِلَى بَعِيدٍ ؛ وَالظَّنُّ مُبِيعٌ شَرْعًا لِمَا مَرَّ . وَأَيْضًا لَوْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقًا لَاسْتَوَى الشَّكُّ فِي الزَّوْجِيَّةِ ابْتِدَاءً وَبَقَاءً ؛ وَالتَّالِي بَاطِلٌ ؛ فَالْمُقَدَّمُ مِثْلُهُ :

أَمَّا الْمُلَازِمَةُ ؛ فَلِأَنَّه لَا فَارِقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا اسْتِصْحَابُ عَدَمِ الزَّوْجِيَّةِ فِي الْأَوَّلَى ، وَاسْتِصْحَابُهَا فِي الثَّانِيَةِ ؛ فَلَوْلَا اعْتِبَارُهُ لَاسْتَوَتْ الْحَالَانِ .

وَأَمَّا بُطْلَانُ اللَّازِمِ ؛ فَلِلْإِجْمَاعِ عَلَى حُرْمَةِ الْإِسْتِمْتَاعِ فِيمَنْ شَكَّ فِي ابْتِدَاءِ حُصُولِ الزَّوْجِيَّةِ ، وَعَلَى حِلِّهِ فِيمَنْ شَكَّ فِي بَقَائِهَا ، وَكَذَا الْكَلَامُ فِيمَنْ شَكَّ : فِي ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ ، وَفِي مَنْ عَلِمَهُ وَشَكَّ فِي الْحَدَثِ ؛ وَلِذَا قَالَ ﷺ : «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَأْتِي أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ : أَحَدْتُ أَحَدْتُ ؛ فَلَا يَنْصَرِفَنَّ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا ، أَوْ يَجِدَ رِيحًا» ⁽⁴⁾ ؛ وَفِي تَرْكِ الْإِسْتِصْحَابِ مُحَالَفَةٌ لِلْخَبَرِ .

وَيَنْقَسِمُ إِلَى : مَعْمُولٍ بِهِ : عَقْلِيًّا كَانَ : كَاسْتِصْحَابِ الْبَرَاءَةِ الْعَقْلِيَّةِ حَتَّى يَرِدَ

(1) ينظر منهاج الوصول 817 ، والكاشف 274 ، وحابس 222 .

(2) الفصول 331 ، والكاشف 274 ، وحابس 222 .

(3) أَيِ الْمَضَارَبَةِ : وَهُوَ تَوْكِيلٌ فِي خَالِصٍ نَقْدٍ مُضْرُوبٍ مُعَيَّنٍ مَعْلُومٍ الْقَدْرَ بِالتَّجَارَةِ ؛ لِيَكُونَ الرِّبْحُ بَيْنَهُمَا .

(4) نحوه أحمد 4/ 191 رقم 11912 .

نَاقِلٌ ؛ فَلَذَا حَكَمْنَا بِانْتِفَاءِ صَلَاةٍ سَادِسَةٍ ، وَصَوْمٍ غَيْرِ رَمَضَانَ .
أَوْ شَرْعِيًّا : كَاسْتِصْحَابِ الْمَلِكِ ، وَالنِّكَاحِ ، وَالطَّلَاقِ ؛ حَتَّى يَرِدَ مُعَيَّرٌ :
كَالْعِلْمِ بِالْبَيْعِ ، وَالطَّلَاقِ ، وَالرَّجْعَةِ .

وَالْإِنْ غَيْرَ مَعْمُولٍ بِهِ : كَاسْتِصْحَابِ النَّصِّ بَعْدَ نَسْخِهِ ، (وَكَقَوْلِ بَعْضِ الشَّافِعِيِّ
فِي الْمُتِمِّمِ يَرَى الْمَاءَ فِي صَلَاتِهِ : يَسْتَمِرُّ فِيهَا) ⁽¹⁾ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ بَقَاءُ تِلْكَ الطَّهَارَةِ ؛
فَيَسْتَصْحَبُ الْحَالَ فِي بَقَائِهَا ؛ فَيَسْتَمِرُّ عَلَى مَا هُوَ فِيهِ ، وَيُتِمُّ صَلَاتَهُ ، وَتَكُونُ
صَحِيحَةً ؛ (اسْتِصْحَابًا لِلْحَالِ) الْأَوَّلِ ؛ (لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ عَلَيْهِ الْمُضِيُّ فِيهَا قَبْلَ رُؤْيِي
الْمَاءِ) ؛ وَمَنْ رَامَ إِيْجَابَ الطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ ، وَحَكَمَ بِعَدَمِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ بَعْدَ
رُؤْيِيهِ ، وَأَنَّ تَيَمُّمَهُ يَبْطُلُ لِذَلِكَ - فَعَلَيْهِ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ .

قُلْنَا : الْحَالُ الثَّانِيَّةُ غَيْرُ مُسَاوِيَةٍ لِلأَوَّلَى ؛ لِوُجُودِ الْمَاءِ فِي الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلَى ؛
وَلَيْسَ الْمُقْتَضِي لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ بِالتَّيَمُّمِ أَوَّلًا إِلَّا فَقْدَانِ الْمَاءِ ؛ وَقَدْ وُجِدَ فَلَمْ
يُشَارِكْهَا حَالَةُ الْوُجْدَانِ فِي ذَلِكَ الْمُقْتَضِي لِلْحُكْمِ : وَهُوَ عَدَمُ الْمَاءِ حَتَّى يُوجَدَ
الْحُكْمُ ؛ لِوُجُودِ مَا يَفْتَضِيهِ ؛ فَيَلْزَمُ انْتِفَاءُ الْحُكْمِ ؛ إِذْ يَكُونُ ثُبُوتُهُ لَوْ حَكَمَ بِهِ مِنْ
غَيْرِ دَلِيلٍ ؛ وَهُوَ لَا يَصِحُّ ؛ فَبَطَلَ أَنْ يَكُونَ الْإِسْتِصْحَابُ هُنَا حُجَّةً ؛ فَلَا تَصِحُّ
الصَّلَاةُ عِنْدَ جُمْهُورِ أَصْحَابِنَا إِلَّا بِالْمَاءِ مُطْلَقًا . وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ ⁽²⁾ إِنْ غَلَبَ ظَنُّهُ
بِإِدْرَاكِهَا مَعَ الطَّهَارَةِ وَالْوَقْتُ بَاقٍ . وَجَوَزَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ الْخُرُوجَ
وَالِاسْتِمْرَارَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ⁽³⁾ .

(1) ذَمَبُ الْهَادِي ، وَالنَّاصِرُ ، وَاخْتَارَهُ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ ، وَأَبُو طَالِبٍ ، وَمَحْمَدٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالتَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْرَاعِيُّ ،
وَمَحْمَدٌ عَنْ الْمُزَنِيِّ ، وَابْنِ سُرَيْجٍ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ - إِلَّا أَنَّ طَهَارَتَهُ تَنْقُضُ وَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ ، وَيَكْزُمُهُ
الْخُرُوجُ لِلْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ . الْإِتِّصَارُ 313/2 ، وَالْوَسِيطُ لِلْغَزَالِيِّ 535/1 ، وَشَرْحُ الْأَزْهَارِ 491/1 .

(2) بَغُضُّ بَنِي الْهَادِي ، وَأَبِي الْعَبَّاسِ ، وَالْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ حَمَّزَةَ ، وَعَلِيَّ خَلِيلٍ . ذَكَرَهُ الدَّوَّارِيُّ . مِنْهُ ﷺ .

(3) وَرَوَى عَنْ دَاوُدَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْخُرُوجُ . وَلِلْبَعْضِ تَفْصِيلٌ : هُوَ إِنْ كَانَ فِي الْحَضَرِ أَوْ فِي سَفَرٍ قَصِيرٍ
بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَوَجِبَتْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ ، وَإِنْ كَانَ فِي سَفَرٍ طَوِيلٍ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ . الْإِتِّصَارُ 314/2 ،

[ثالثها : شرع من قبلنا]

النوع (الثالث) من أنواع الاستدلال : (شرع من قبلنا) : من الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين وعلى آلهم الطاهرين: قد اختلف في تعبدہ ﷺ قبل البعثة بشرع من قبله : فقال البيضاوي ، وابن الحاجب وغيرهما بالثبوت⁽¹⁾ ، ثم اختلفوا : أكان متعبدًا بدين معين أو لا ؟ فقول : بمعين : وهو شرع نوح ، وقيل : إبراهيم ، وقيل : موسى ، وقيل : عيسى ، وقيل : بما ثبت من الشرائع السالفة بطريق مفيد للعلم ؛ لتظافر الأحاديث لذلك ؛ فقد جاء في الصحيح أنه كان ﷺ يخلو بغار حراء فيتحنث فيه الليالي ذوات العدد حتى جاءه الحق وهو في غار حراء⁽²⁾ ؛ والتحنث : التعبد وتجنب الحنث .

وكان ﷺ يحج ويقف مع الناس بعرفات ، ولا يقف مع الحُمْس⁽³⁾ .
والحُجْ كانت العرب تطوف فيه . وفي السيرة أنه كان أول ما يبدأ به إذا انصرف من جواره : يعني في غار حراء الكعبة قبل أن يدخل بيته ؛ فيطوف بها سبعة أو نحوًا من ذلك . وكان ﷺ يأكل المذكى ويركب⁽⁴⁾ ؛ ففي حديث جابر بن

والكافي لابن عبد البر 45 / 1 ، وحلية العلماء 1 / 267 .

(1) شرح مختصر المنتهى الأصولي 3 / 569 ، والكاشف 248 ، ونهاية السؤل للأسنوي 3 / 46 ، ورفع الحاجب 4 / 506 ، وشرح الغاية 2 / 632 ، والمعتمد 2 / 337 ، والبرهان 1 / 508 ، وقواطع الأدلة 1 / 317 ، والبحر المحيط 8 / 39 ، وصفوة الاختيار 238 ، والعدة 3 / 765 ، وتيسير التحرير 1 / 128 ، وحاشية العطار 2 / 359 .

(2) البخاري 4 / 1 رقم 3 ، ومسلم 1 / 139 رقم 252 .

(3) الحُمْس : لَقَبُ قُرَيْشٍ وَمَنْ وَلَدَتْ قُرَيْشٌ ، وَكَثَانَةٌ ، وَجَدِيلَةٌ قَيْسٍ ، وَهُمْ : قَهْمٌ ، وَعَدَوَانُ ابْنَا عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ بْنِ عَيْلَانَ ، وَبَنُو عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ ؛ وَإِنَّمَا سُمُّوا بِذَلِكَ ؛ لِتَحْمُسِهِمْ فِي دِينِهِمْ : أَيِ تَسَلُّدِهِمْ فِيهِ ، أَوْ لِاتِّجَانِهِمْ بِالْحُمْسَاءِ ؛ وَهِيَ الْكَعْبَةُ ؛ لِأَنَّ حَجَرَهَا أَيْضُ إِلَى السَّوَادِ ، وَقِيلَ : غَيْرُ ذَلِكَ . ينظر تاج العروس 8 / 249 .

(4) قَالَ فِي التَّقْرِيبِ مَسْأَلَةٌ رَقْم 140 : الْفُقَهَاءُ بِأَسْرِهِمْ وَجُلُّ الْمُتَكَلِّمِينَ تَوَقَّفُوا فِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ وَسَعَى ، وَذَكَى قَبْلَ الْبُعْثَةِ أَمْ لَا ؟ وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى نَفْيِ أَوْ إِبْتَاتٍ ، وَكُلُّ مَا هَذِهِ حَالَةٌ فَلَا يَجُوزُ الْقَطْعُ عَلَيْهِ بِأَحَدِهِمَا . قُلْتُ : حُكِيَ عَنْ أَبِي رَشِيدٍ أَنَّهُ قَطَعَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا قَبْلَ الْبُعْثَةِ ، وَاخْتَارَهُ الرَّصَاصُ . وَذَهَبَ الْبَعْضُ إِلَى أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ . العدة 3 / 797 ، وصفوة الاختيار 242 ، والمعتمد 2 / 337 .

مُطْعِمٍ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ وَإِنَّهُ لَوَاقِفٌ عَلَى بَعِيرٍ لَهُ بَعْرَفَاتٍ مَعَ النَّاسِ مِنْ بَيْنِ قَوْمِهِ حَتَّى يَدْفَعَ مَعَهُمْ مِنْهَا ؛ فَقُلْتُ : هَذَا رَجُلٌ أَحْسَسَ فَمَا بَالُهُ لَا يَقِفُ مَعَ الْحُمْسِ ؛ حَيْثُ يَقْفُونَ⁽¹⁾ . وَجِلُّ الرُّكُوبِ إِنَّمَا طَرِيقُهُ الشَّرْعُ . وَأيضاً فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ دَعْوَةَ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ عَامَّةٌ إِلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ ؛ فَيَجِبُ دُخُولُهُ فِي ذَلِكَ ؛ وَهَذَا يُوجِبُ كَوْنَهُ مُتَعَبِّدًا بِشَرِيعَتِهِمْ .

قُلْنَا : لَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ إِلَّا بِالْأَحَادِ ؛ وَلَا يُعْمَلُ بِهَا فِي مَسَائِلِ الْإِعْتِقَادِ كَمَا سَبَقَ . وَأَكْلُ الْمَذَكَّى يَسْتَحْسِنُهُ الْعَقْلُ إِذَا ذَكَاهُ غَيْرُهُ ؛ إِذْ يَنْتَفِعُ بِهِ بِلا ضَرَرٍ عَاجِلٍ وَلَا آجِلٍ ؛ وَاسْتِعْمَالُ الْبَهَائِمِ غَيْرِ الْمُجَحِفِ بِهَا مَعَ تَحْمُلِ عِلْفِهَا ، وَالْقِيَامِ بِمَصَالِحِهَا - يَجْرِي مَجْرَى تَذْيِيرٍ وَلِي الصَّبِيِّ لِأَمْرِهِ ؛ فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى السَّمْعِ . وَأَمَّا الْحَجُّ ، وَالْإِعْتِمَارُ ، وَالطَّوَافُ ؛ فَلَا يَقْبُحُ عَقْلًا ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَهُ لِمُغْرَضٍ صَاحِبٍ مِنَ الْإِسْتِرَاجِ ، وَتَقْوِيَةِ الْبَدَنِ ؛ وَلَوْ سَلَّمَ قُبْحُهُ لَمْ يَقْطَعْ بِكِبَرِهِ ، وَالنَّبِيُّ إِنَّمَا تَجِبُ عِصْمَتُهُ عَنِ الْكِبَائِرِ قَبْلَ الْبِغْثَةِ وَبَعْدَهَا ؛ وَعُمُومُ دَعْوَةِ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ غَيْرُ مُسَلِّمٍ ؛ وَلَوْ سَلَّمَ فَأَيُّ الطَّرِيقِ إِلَى ذَلِكَ ؛ وَلِذَا قَالَ أَئِمَّتُنَا وَجْهُورُ الْمُعْتَزِلَةِ وَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ : (الْمُخْتَارُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ الْبِغْثَةِ مُتَعَبِّدًا بِشَرْعٍ) مِنْ شَرْعٍ مَنْ قَبْلَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ⁽²⁾ ؛ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَهُ بِالْأَخْبَارِ ؛ لِإِعْلَامِهِ بِاخْتِلَافِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، وَتَفْهِيمِهِ الْوَحْدَانِيَّةَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَتَحْرِيفِهِمُ الْكِتَابَيْنِ مِنْ زَمَنِ دَاوُدَ وَعِيسَى ؛ كَمَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ⁽³⁾ ؛ وَلِلْعَدَمِ مُحَالَطَتِهِ وَسُؤَالِهِ

(1) سيرة ابن هشام 216/1 ، والبخاري 599/2 رقم 1581 ، ومسلم 894/2 رقم 135 .

(2) المعتمد 237/2 ، والبرهان 753/1 ، والإحكام للآمدي 123/4 ، وتيسير التحرير 131/3 ، والتقريب في أصول الفقه مسألة رقم 139-141 ، وقواطع الأدلة 317/1 ، والبحر المحيط 39/8 ، وصفوة الاختيار 240 ، والعدة 765/3 ، وأصول السرخسي 99/2 ، والردود والنقود 663/2 ، وكشف الأسرار 212/3 ، والفصول اللؤلؤية 401 .

(3) اخْتَجَّ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾

إِيَّاهُمْ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ لِقَوْلِ كَمَا نُقِلَ سَائِرُ أَحْوَالِهِ ﷺ ، وَلَكَانَ مِنْ أَعْظَمِ الْمُتَّفَرِّاتِ عَنْهُ وَالتَّحْرِيفِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي جَمِيعِ الْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ ؛ فَجَهْلُ مَوْضِعِ الْمُحَرِّفِ يَمْنَعُ الْإِسْتِدْلَالَ بِجَمِيعِهِ : كَاشْتِمَالِ كِتَابِ حَدِيثٍ عَلَى حَدِيثٍ مَوْضُوعٍ مَجْهُولٍ مَوْضِعُهُ . وَأَيْضًا قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِمَّنْ أَمَرْنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا أَلِكْتُبُ وَلَا أَلِيَمْنُ ﴾ [الشورى : 52] : أَيْ مَا كُنْتَ تَدْرِي بِذَلِكَ لَوْلَا مَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُتَعَبِّدًا بِشَرِيعَةٍ قَبْلَ شَرِيعَتِهِ ﷺ ؛ وَالْمُرَادُ بِالْإِيمَانِ قَبْلَ الْوَحْيِ التَّصَدِيقُ بِالشَّرْعِيَّاتِ وَالْكِتَابِ الْمُتَضَمِّنَةِ لَهَا ، لَا أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ التَّصَدِيقُ بِالرُّبُوبِيَّةِ وَالْإِقْرَارُ بِالْوَحْدَانِيَّةِ ؛ فَهَوَ ﷺ كَانَ مُنْطَوِيًّا عَلَى ذَلِكَ مِنْ لَدُنْ كَمَالِ عَقْلِهِ ؛ وَلَا بُدَّ وَأَنْ يَقُومَ بِمَا كُلَّفَهُ مِنْ ذَلِكَ بِالْدَّلَالَةِ الْعَقْلِيَّةِ . وَفَائِدَةُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عِلْمِيَّةٌ : وَهِيَ الْعِلْمُ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَعْمَالِ وَالتَّكْلِيفِ قَبْلَ الْبُعْثَةِ ؛ فَجَرَى ذَلِكَ مَجْرَى الْعِلْمِ بِأَحْوَالِهِ قَبْلَ الْبُعْثَةِ ؛ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِنَا مِنْ ذَلِكَ تَكْلِيفٌ .

(و) أَمَّا بَعْدَ الْبُعْثَةِ ؛ فَمُخْتَارُ الْأَخَوَيْنِ وَالْمَنْصُورِ بِاللَّهِ ﷺ وَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ (أَنَّهُ) بَعْدَهَا مُتَعَبِّدٌ بِمَا لَمْ يُنْسَخْ مِنَ الشَّرَائِعِ ؛ فَيَجِبُ عَلَيْنَا التَّأْسِّي بِهِ ﷺ ، وَ(الْأَخْذُ بِذَلِكَ) الشَّرْعِ الْمُتَقَدِّمِ (عِنْدَ عَدَمِ الدَّلِيلِ) : مِنَ الْكِتَابِ ، وَالسُّنَّةِ ، وَالْإِجْمَاعِ (فِي شَرِيعَتِنَا) الْمُطَهَّرَةِ عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ وَعَلَى آلِهِ . [صفوة الاختيار 241] .

وَذَهَبَ أَكْثَرُ أَيْمَتِنَا الْعُلَمَاءِ وَالْجُمْهُورِ إِلَى أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكُنْ مُتَعَبِّدًا بِشَرْعٍ مِنْ قَبْلِهِ ⁽¹⁾ ، وَأَدِلَّةُ الْفَرِيقَيْنِ مِنَ الْكِتَابِ مُتَكَافِئَةٌ ؛ وَيَعْضُدُ دَلِيلُ الْمَانِعِ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ شَرِيعَتَهُ نَاسِخَةٌ لِشَرِيعَةٍ غَيْرِهِ ، وَعَلَى عَدَمِ وُجُوبِ تَعَلُّمِ أَحْكَامِ مَنْ قَبْلَنَا ، وَعَلَى جَوَازِ الْاجْتِهَادِ عِنْدَ فَقْدِ حُكْمِ الْحَادِثَةِ : فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ ، وَعَدَمِ رُجُوعِهِ إِلَى كُتُبِ غَيْرِهِ فِيمَا دَهَمَهُ مِنَ الْحَوَادِثِ : كَمَسْأَلَةِ الْمِيرَاثِ ، وَالْإِيْلَاءِ ، وَالظُّهَارِ ، وَالتَّيْمُمِ ،

ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿ 78 ﴾ [المائدة : 78] فَيَنْظُرُ فِي وَجْهِ دَلَالَتِهَا ، أَوْ آيَةٍ أَصْلَحَ مِنْهَا . مِنْهُ .

(1) المعتمد 237 / 2 ، والبرهان 1 / 753 ، وشرح الغاية 2 / 632 ، والفصول اللؤلؤية 401 .

وَالْقَذْفِ ؛ فَإِنَّهَا لَمَّا حَدَّثَتْ تَوَقَّفَ حَتَّى نَزَلَ الْوَحْيُ عَلَيْهِ بَيَانِهَا ؛ فَلَوْ كَانَ مُتَعَبِّدًا بِشَيْءٍ مِنَ الشَّرَائِعِ - لَمَا جَازَ لَهُ أَنْ يَتَوَقَّفَ مَعَ تَجْوِيزِ أَنْ يَعْرِفَ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْكُتُبِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَأَهْلِهَا ، وَلَوْ جَبَّ عَلَيْهِ الرَّجُوعُ إِلَيْهَا ؛ وَلَا يَنْتَظِرُ الْوَحْيَ ؛ وَالْمَعْلُومُ خِلَافُهُ ؛ لَوْجِهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ لِنَقْلِ نَقْلًا مُتَوَاتِرًا .

الثَّانِي : أَنَّ الْمَأْثُورَ أَنَّهُ ﷺ رَأَى عُمَرَ يُطَالِعُ فِي وَرَقَةٍ مِنَ التَّوْرَةِ ؛ فَغَضِبَ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجَتَّتَاهُ وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ ! وَقَالَ : « أَتُرِيدُ أَنْ تَتَهَوَّدَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ؟ ! لَوْ كَانَ أَخِي مُوسَى حَيًّا مَا وَسِعَهُ غَيْرُ اتِّبَاعِي » ⁽¹⁾ .

[رَابِعُهَا : الْإِسْتِحْسَانُ]

(قِيلَ : وَمِنْهُ) : أَيِّ وَمِنَ الْإِسْتِدْلَالِ (الِإِسْتِحْسَانُ) : وَهُوَ لُغَةٌ : مِثْلُ النَّفْسِ إِلَى شَيْءٍ وَاعْتِقَادِ حُسْنِهِ . (و) اخْتَلَفَ فِي حَقِيقَتِهِ : فَقَالَ أَبُو طَالِبٍ ، وَالْمَنْصُورُ بِاللَّهِ ﷺ ، وَالْكَرْخِيُّ ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ : هُوَ الْعُدُولُ بِحُكْمِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ حُكْمِ نَظَائِرِهَا إِلَى خِلَافِ النَّظِيرِ لَوَجْهِ أَقْوَى . وَقَالَ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ ﷺ وَبَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ : هُوَ الْعُدُولُ مِنْ قِيَاسِ إِلَى قِيَاسِ أَقْوَى ، وَهُوَ أَخْصُ مُطْلَقًا مِنَ الْأَوَّلِ . قَالَ سَعْدُ الدِّينِ : وَالَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ رَأْيُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُ : (عِبَارَةٌ عَنْ دَلِيلٍ يُقَابِلُ الْقِيَاسَ الْجَلِيَّ) السَّابِقَ إِلَى الْأَفْهَامِ . وَقِيلَ : غَيْرُ ذَلِكَ ⁽²⁾ .

(1) رَوَاهُ فِي كِتَابِ الْمَدْخَلِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ ، لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ ﷺ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ . قُلْتُ : رَوَى أَحْمَدُ 5/ 195 رَقْمَ 15158 أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِكِتَابٍ أَصَابَهُ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الْكُتُبِ ، فَقَرَأَهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَغَضِبَ وَقَالَ : « أَمْتَهُوْكَونَ فِيهَا يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا بَيْضَاءَ نَقِيَّةٍ : لَا تَسْأَلُوهُمْ عَنْ شَيْءٍ فَيَخْبِرُوكُمْ بِحَقِّ فَتُكْذِبُوا بِهِ ، أَوْ بِبَاطِلٍ فَتُصَدِّقُوا بِهِ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ مُوسَى كَانَ حَيًّا - مَا وَسِعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي » ، وَنَحْوَهُ 6/ 369 رَقْمَ 18335 ، وَشُعْبُ الْأَيْمَانَ 4/ 307 رَقْمَ 5201 ، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ 6/ 113 رَقْمَ 10164 ، وَ 10/ 313 رَقْمَ 19213 ، وَفِي كَنْزِ الْعَمَالِ 1/ 371 رَقْمَ 1625 نَحْوَهُ عَنْ ابْنِ الْمُنْذِرِ ، وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ ، وَنَصْرِ الْمَقْدِسِيِّ ، وَغَيْرِهِمْ .

(2) الْمُعْتَمَدُ 2/ 295 ، وَالتَّقْرِيبُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ 193 ، وَالكَاشِفُ 250 ، وَمِنْهَاجُ الْوُصُولِ 697 ، وَشَرْحُ

(وَقَدْ يَكُونُ بُبُوتهُ بِالْأَثَرِ) ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُفَسَّرَ الْأَثَرُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا بِمَا وَرَدَ عَنْهُ عليه السلام حَتَّى يَصْدُقَ قَوْلُهُ بَعْدُ .

وَلَا يَتَحَقَّقُ اسْتِحْسَانٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ؛ إِذْ مِنْ جُمْلَةِ الْأَثَرِ بِالْمَعْنَى الْمُصْطَلَحِ الَّذِي ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي صَدْرِ شَرْحِ مُسْلِمٍ [30 / 1] - قَوْلُ الصَّحَابِيِّ ، وَسَيَأْتِي مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ : وَمِثَالُهُ السَّلَامُ ، وَالْإِجَارَةُ ؛ فَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي مَنَعَهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا بَيْعٌ مَعْدُومٌ ، لَكِنْ ثَبَتَا بِالنَّصِّ .

(و) قَدْ يَكُونُ (بِالْإِجْمَاعِ) مِنَ الْأُمَّةِ أَوْ مِنَ الْعِثْرَةِ عليه السلام : كَدْخُولِ الْحَمَامِ ، وَالِاسْتِصْنَاعِ ؛ الْقِيَاسُ يَقْتَضِي مَنَعَهُمَا ؛ لِجَهَالَةِ مَا يُسْتَعْرَقُ مِنَ الْمَنَافِعِ وَالْمَاءِ ، وَثَبَتَ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى جَوَازِهِ .

(و) قَدْ يَكُونُ (بِالْقِيَاسِ الْخَفِيِّ) ، وَأَمِثْلُهُ كَثِيرٌ : كَسُورِ سَبَاعِ الطَّيْرِ ؛ الْقِيَاسُ الْجَلِيُّ يَقْتَضِي نَجَاسَتَهُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ : كَسُورِ سَبَاعِ الْبَهَائِمِ ؛ وَهُوَ طَاهِرٌ بِالْقِيَاسِ الْخَفِيِّ ؛ لِأَنَّهُمَا تَشْرَبُ بِمَنَاقِيرِهَا ؛ وَهِيَ عِظَامٌ طَاهِرَةٌ . [كشف الأسرار 7 / 4] .

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ : فَاقْبَلْتُهُ أَتَمُّنَا عليه السلام وَالْحَنْفِيَّةُ ، وَرَوَايَةُ ابْنِ الْحَاجِبِ عَنِ الْحَنَابِلَةِ ⁽¹⁾ ، وَأَنكَرَهُ الشَّافِعِيَّةُ ، وَالْمَرْيَسِيُّ ⁽²⁾ ، وَالْأَشْعَرِيَّةُ ، وَرَوَايَةُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَشَرْحِهِ عَنِ الْحَنَابِلَةِ ، وَبَالَغُوا فِي إِنكَارِهِ حَتَّى قَالَ الشَّافِعِيُّ : مَنْ اسْتَحْسَنَ فَقَدْ شَرَعَ : بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ ⁽³⁾ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَرِيفٍ شَارِحُ الْجَمْعِ : هُوَ بِالتَّخْفِيفِ ⁽¹⁾ : أَيِ اثْبَتَ شَرْعًا

مختصر المنتهى 575-577، والفصول اللؤلؤية 361، وحاشية العطار 360 / 2.

(1) الفصول اللؤلؤية 361، وشرح مختصر ابن الحاجب 3 / 575، والفصول 4 / 223، والكاشف 250، وكشف الأسرار 3 / 4، وأصول السرخسي 2 / 199، وتيسير التحرير 4 / 78، وشرح الكوكب المنير 4 / 427، وصفوة الاختيار 341.

(2) بِشَرِّ بْنِ غِيَاثِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ الْعَدَوِيِّ . فَقِيهٌ ، مُتَكَلِّمٌ ، مُنَاطِرٌ ، مُصَنِّفٌ . تُوُفِّيَ سَنَةَ 218 هـ . ينظر سير أعلام النبلاء 10 / 199 ، وتاريخ بغداد 7 / 56 .

(3) شرح مختصر بن الحاجب 3 / 575، وتحفة المسؤول 4 / 239، واللمع 244، والغيث الهامع شرح جمع

مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ لَا مِنْ قَبْلِ الشَّارِعِ⁽²⁾ .

(و) إِذَا كَانَ بُبُوتهُ بِأَحَدِ هَذِهِ الدَّلَائِلِ الْمَذْكُورَةِ الَّتِي هِيَ حُجَّةٌ إِجْمَاعًا ، وَعَرَفَتْ مَا قِيلَ فِي تَفْسِيرِهِ - عَرَفَتْ حَقِيقَةَ مُشْتَبِهِ ، وَأَنَّهُ (لَا يَتَحَقَّقُ اسْتِحْسَانٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ) ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ : إِنْ عَادَ إِلَى اللَّفْظِ ؛ فَلَا مُشَاحَّةَ فِي الْعِبَارَةِ ، وَإِنْ عَادَ إِلَى الْمَعْنَى فَمَرَجَعُهُ إِلَى التَّرْجِيحِ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ : وَهُوَ أَمْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ؛ وَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى فَرْضِ اسْتِحْسَانٍ يَضْلُحُ مَحَلًّا لِلنِّزَاعِ ، ثُمَّ الْإِحتِجَاجُ عَلَى إِبْطَالِهِ .

[خَامِسُهَا : مَذْهَبُ الصَّحَابِيِّ]

(وَأَمَّا مَذْهَبُ الصَّحَابِيِّ) الْمُتَقَدِّمُ تَفْسِيرُهُ ، وَقَوْلُهُ : فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى مِثْلِهِ اتِّفَاقًا ذَكَرَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ وَغَيْرُهُ . وَأَمَّا عَلَى غَيْرِهِ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ ؛ (فَالْأَكْثَرُ) أَيِ الْعُلَمَاءِ : مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ ، وَابْنُ حَنْبَلٍ فِي رِوَايَةٍ ، وَالْكَرْخِيُّ - (عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ) ؛ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ⁽³⁾ . وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، وَأَبُو عَلِيٍّ ، وَأَبُو هَاشِمٍ ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ، وَالرَّازِيُّ ، وَالْبَرْذَعِيُّ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ⁽⁴⁾ ، وَرَجَّحَهُ الْفَنَارِيُّ مِنْ مُتَأَخِّرِيهِمْ ، وَقَالَ : إِنَّهُ مُحْتَارٌ مُتَأَخِّرِيهِمْ - : إِنَّهُ حُجَّةٌ⁽⁵⁾ ؛

الجوامع 811/3 ، ونهاية الوصول للأرموي 4003/9 ، والإحكام للآمدي 136/4 .

(1) الغيث الهامع 813/3 ، وحاشية العطار 360/2 .

(2) يَغْنِي فَيَكُونُ كُفْرًا أَوْ كِبِيرَةً . قَالَ فِي الْجَمْعِ وَشَرْحِهِ : أَمَّا اسْتِحْسَانُ الشَّافِعِيِّ التَّخْلِيْفَ عَلَى الْمُصْحَفِ ، وَالْخَطُّ لِيَعْضُ نُجُومَ الْكِتَابَةِ ، وَكَوْنُ الْمُتَعَةِ ثَلَاثِينَ ذَرْهَمًا - فَلَيْسَ مِنَ الْإِسْتِحْسَانِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ أَنْ يُحَقَّقَ ؛ وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِمَا خَذَ فِقْهِيَّةَ مُبَيَّنَةٍ فِي مَحَلِّهَا . اهـ بِالْمَعْنَى . تَمَّتْ مِنْهُ ﷺ . ينظر حاشية العطار 360/2 ، والغيث الهامع 811/3 .

(3) صفوة الاختيار 281 ، ومختصر منتهى السؤل 1186/2 ، ومنهاج الوصول 632 ، والبحر المحيط 54/8 ، وأصول السرخسي 109/2 ، والكاشف 252 .

(4) أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ : فَقِيهٌ حَنْفِيٌّ ، سَكَنَ بَغْدَادَ ، وَدَرَسَ فِيهَا كَثِيرًا . تَوَفَّى 317 هـ قَتِيلًا بِمَكَّةَ مَعَ الْحَجَّاجِ . لَهُ مَسَائِلُ الْخِلَافِ فِيْمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مَعَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ . الجواهر المضيئة 1/213 ، والأعلام 2/114 .

(5) فصول البدائع 437/2 ، والمعتمد 366/2 ، والبرهان 1359/2 ، والبحر المحيط 57/8 ، وكشف

(و) حُجَّتُهُمْ (قَوْلُهُ ﷺ): «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ» الْخَبَرُ ، تَمَامُهُ : «بِأَيِّهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ» ؛ فَيَكُونُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِمْ اهْتِدَاءً . (وَنَحْوُهُ) مَا رُوِيَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا أَذْرِي مَا قَدَّرَ بَقَائِي فِيكُمْ ؛ فَاقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَتَمَسَّكُوا بِهَذِي عَمَّارٍ ، وَمَا حَدَّثَكُمْ بِهِ ابْنُ مَسْعُودٍ فَصَدَّقُوهُ» . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ ، وَغَيْرُهُمْ عَنْ حُدَيْفَةَ .

وعنه ﷺ : «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي» ؛ وَذَلِكَ أَمْرٌ بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِمْ وَالْإِهْتِدَاءِ بِهَدْيِهِمْ ؛ وَإِخْبَارٌ أَنَّ الْإِقْتِدَاءَ بِهِمْ اهْتِدَاءٌ ؛ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ الْإِقْتِدَاءِ بِمَذْهَبِهِمْ ، وَكَوْنُهُ حُجَّةً ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ اهْتِدَاءً وَلَا دِينًا .

قُلْنَا : أَمَّا حَدِيثُ : «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ» - فَمَقْدُوحٌ فِي رَوَاتِهِ . قَالَ الْإِمَامُ الْمَنْصُورُ بِاللَّهِ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ رحمته الله : رَأَوِيهِ جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْهَاشِمِيُّ الْقَاضِي ، قَالَ فِيهِ الدَّازِقُطْنِيُّ : يَضَعُ الْحَدِيثَ . وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ : رَوَى أَحَادِيثَ لَا أَصْلَ لَهَا ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ : يَسْرِقُ الْحَدِيثَ ، وَيَأْتِي بِالْمَنَاقِيرِ عَنِ الثَّقَاتِ ⁽¹⁾ .

وَقَالَ فِيهِ الذَّهَبِيُّ فِي مِيزَانِهِ [191/1] : وَمِنْ بَلَايَاهُ عَنْ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ؛ مَنْ اقْتَدَى بِشَيْءٍ مِنْهَا اهْتَدَى» . وَرَوَى السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ فِي تَنْقِيحِهِ ، عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ الشَّافِعِيِّ تَضْعِيفَهُ . وَقَالَ : رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ زَيْدٍ الْعَمِّيُّ ، عَنْ أَبِيهِ . كَذَّبَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَابْنُ بَرَزٍ ، وَتَقَى السَّعْدِيُّ وَالْجَوْزْجَانِيُّ عَنْهُ الثَّقَةُ . وَضَعَفَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَضَعَّفَ أَبَاهُ ⁽²⁾ . وَقَالَ الْبُخَارِيُّ ، وَأَبُو حَاتِمٍ : مَتْرُوكٌ ، وَوَهَّاهُ أَبُو زُرْعَةَ . وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي تَلْخِيصِهِ : رَوَاهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ مِنْ طَرِيقِ حَمْرَةَ النَّصِيبِيِّ ، عَنْ

الأسرار 3/ 217.

(1) الكامل في الضعفاء 2/ 135 ، وميزان الاعتدال 1/ 191 .

(2) توضيح الأفكار ، لمحمد بن إسماعيل الأمير 1/ 264 ، وتحفة الطالب لابن كثير 138 .

نافع ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : وَحَمَرُهُ ضَعِيفٌ . وَقَالَ الذَّهَبِيُّ : قَالَ فِيهِ ابْنُ مَعِينٍ : لَا يُسَاوِي فَلَسًا ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : مُنْكَرُ الْحَدِيثِ . وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ : مَثْرُوكٌ . وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ : عَامَّةُ مَرْوِيَّاتِهِ [مَنَاقِبُ] مَوْضُوعَةٌ⁽¹⁾ . وَزُويَ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ جَمِيلِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : وَجَمِيلٌ لَا يُعْرَفُ . قَالَ : وَلَا أَصْلَ لَهُ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ ، وَلَا مِنْ فَوْقِهِ . [تلخيص الحبير 4 / 235] .

وَأَمَّا حَدِيثُ : « اقْتَدُوا » فَضَعْفُهُ الذَّهَبِيُّ⁽²⁾ .

وَأَمَّا حَدِيثُ : « عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي » فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَضَعْفُهُ ابْنُ الْقَطَّانِ⁽³⁾ ، وَإِنْ سُلِّمَ فَالْخَطَابُ لِلْمُقَلِّدِينَ ؛ لِأَنَّهُ خِطَابٌ لِلصَّحَابَةِ ، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَيْهِمْ اتِّفَاقًا كَمَا سَبَقَ .

وَحَيْثُ (فَالْمُرَادُ بِهِ) : أَيِّ بِمَا ذَكَرَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَفْرُوضِ صِحَّتُهَا - (الْمُقَلِّدُونَ) : أَيِّ الَّذِينَ يَجُوزُ تَقْلِيدُهُمْ لَا الْإِتِّبَاعُ فِي الْمَذْهَبِ ، وَإِلَّا كَانَ تَقْلِيدُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا وَاجِبًا ؛ وَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ .

أَمَّا عَلَى الطَّلَاة فَقَدْ قَامَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى حُجِّيَّةِ قَوْلِهِ كَمَا تَقَدَّمَ .

وَمَتَى ذَكَرَ الصَّحَابِيُّ حُكْمًا : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلِاجْتِهَادِ فِيهِ مَسْرَحٌ - مُجْمَلٌ عَلَى التَّوْقِيفِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ⁽⁴⁾ : كَانَ يَقُولُ : مَنْ فَعَلَ كَذَا فَلَهُ كَذَا ثَوَابًا أَوْ عَلَيْهِ كَذَا

(1) التاريخ الأوسط للبخاري 2 / 142 ، وتهذيب الكمال 7 / 323

(2) قَالَ فِي تَلْخِيصِ الْمُسْتَدْرَكِ 3 / 76 بَعْدَ ذِكْرِ الْحَدِيثِ : سَنَدُهُ وَاهٍ .

(3) أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْقَطَّانِ الْقَاضِي : مُحَدِّثٌ ، حَافِظٌ مَشْهُورٌ ، قَاضٍ ، تُوفِّيَ سَنَةَ 628 هـ . فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ 6 / 215 بَعْدَ أَنْ أَشَارَ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ ، وَزَعَمَ الْقَطَّانُ الْقَاضِي أَنَّهُ لَا

يَصِحُّ ؛ لِجَهَالَةِ حَالِهِ . تَذَكُّرَةُ الْحِفَاظِ 4 / 1407 ، وَسِيرُ أَعْلَامِ النِّبَلَاءِ 22 / 306 .

(4) ذَهَبَ الْكَوْخِيُّ إِلَى أَنَّهُ مُجْمَلٌ عَلَى السَّمَاعِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ . وَذَهَبَ ثُمَامَةُ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ مُجْمَلٌ عَلَى السَّمَاعِ مُطْلَقًا . وَذَهَبَ الْقَاضِي ، وَأَبُو طَالِبٍ إِلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ لِمَا قَالَ وَجْهٌ مِنَ الْاجْتِهَادِ صَحِيحٌ أَوْ فَاسِدٌ - لَمْ يُحْمَلْ عَلَى التَّوْقِيفِ ، وَإِلَّا مُجْمَلٌ عَلَيْهِ . يَنْظُرُ الْمَجْزِي (خ) ، وَعِیُونَ الْمَسَائِلِ (خ) ، وَالْمَعْتَمَدُ 2 / 172 ، وَصِفَةُ الْاِخْتِيَارِ 220 .

عَقَابًا ؛ فَهَذَا لَا يُدْرِكُ بِالْاجْتِهَادِ بَلْ طَرِيقُهُ التَّصَوُّصُ السَّمْعِيَّةُ كَمَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ فِي مَسْأَلَةِ الْعَيْنَةِ ⁽¹⁾ **أَنَّهَا** قَالَتْ : أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ أَنَّ أَبْطَلَ جِهَادَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِبَذْرِ وَحْنَيْنٍ ! وَكَمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ قَالَ : ذُو اللِّسَانَيْنِ فِي الدُّنْيَا لَهُ لِسَانَانِ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ ⁽²⁾ .

وَأِنْ كَانَ لِلْاجْتِهَادِ فِيهِ مَسْرُوحٌ - فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنَّ قَالَهُ لِنَصِّ سَمْعِهِ ، وَأَنْ يَكُونَ قَالَهُ بِاجْتِهَادِهِ ، أَوْ اجْتِهَادٍ مَنْ قَلَّدَهُ . قُلْتُ : وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِيَ هَذَا التَّفْصِيلُ فِي رِوَايَةِ غَيْرِ الصَّحَابِيِّ ؛ إِذِ الْحُكْمُ وَاحِدٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

خَاتِمَةُ لِلأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ

الْحُسْنُ وَالْقُبْحُ مِنْ مُهِمَّاتِ أَصُولِ الْفِقْهِ ؛ لِأَنَّ مِنْ مُعْظَمِ أَبْوَابِهِ بَابُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ؛ وَهُوَ يَقْتَضِي حُسْنَ الْمَأْمُورِ بِهِ ، وَقُبْحَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ ؛ فَلَا بُدَّ مِنَ الْبَحْثِ عَنْ ذَلِكَ ثُمَّ يَتَفَرَّغُ عَلَيْهِ كَوْنُهَا مِنْ مُهِمَّاتِ عِلْمِ الْفِقْهِ ؛ لِئَلَّا يَتَّبَتِ بِالْأَمْرِ مَا لَيْسَ بِحَسَنِ ، وَبِالنَّهْيِ مَا لَيْسَ بِقَبِيحٍ .

وَمِنْ مُهِمَّاتِ عِلْمِ الْكَلَامِ مِنْ جِهَةِ الْبَحْثِ عَنْ أَفْعَالِ الْبَارِي تَعَالَى هَلْ تَتَّصِفُ بِالْحُسْنِ ؟ وَهَلْ تَدْخُلُ الْقَبَائِحُ تَحْتَ إِرَادَتِهِ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ ؟ وَهَلْ تَكُونُ بِخَلْقِهِ وَمَشِيئَتِهِ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ ؟ !

(1) فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ 14 / 2 مَا لَفْظُهُ : رُوِيَ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لِعَائِشَةَ : إِنِّي بَعْتُ مِنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ خَادِمًا بِشَمَانِيَّةٍ دَرَاهِمَ إِلَى الْعَطَاءِ ، ثُمَّ اشْتَرَيْتُهُ بِسِتْمَانَةٍ ؛ فَقَالَتْ : بَيْسَ مَا شَرَيْتَ ، وَبَيْسَ مَا اشْتَرَيْتَ ! أَلْبَغِي زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَبْطَلَ جِهَادَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ لَمْ يَتَّبِ ! فَقَالَ : أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ أَخْذِ إِلَّا رَأْسَ مَالِي ؛ فَقَالَتْ عَائِشَةُ : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ ﴾ [البقرة: 275] اهـ . عبدالرزاق 184 / 8 رقم 14812 ، والدارقطني 52 / 3 ، والبيهقي 330 / 5 . وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ الْمَشْهُورَةُ بِمَسْأَلَةِ الْعَيْنَةِ : وَهِيَ بَيْعُ الْعَيْنِ بِزِيَادَةٍ عَلَى ثَمَنِهَا ؛ لِأَجْلِ إِنْظَارِ الْبَائِعِ لِلْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ . مِنْهُ .

(2) تَارِيخُ دِمَشْقَ 51 / 9 ، وَأَبُو يَعْلَى 159 / 5 رقم 12771 .

و(إِذَا عَدِمَ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ) فِي الْحَادِثَةِ: مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ، وَالْقِيَاسِ، وَأَنْوَاعِ الْإِسْتِدْلَالِ، وَنَحْوِهِ عِنْدَ مَنْ أَثْبَتَهَا دَلِيلًا؛ فَإِنْ عَدِمَ بِأَنْ لَا يَطَّلِعَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْهُ فِي مَطَانِهِ فَرَضًا - (عَمَلٍ) حَيْثُ (بَدَلِيلِ الْعَقْلِ)؛ فَإِنَّهُ حَاكِمٌ بِحُسْنِ الشَّيْءِ أَوْ قُبْحِهِ: إِمَّا بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ صِفَةً كَمَالٍ، أَوْ نَقْصٍ: كَالْعِلْمِ، وَالْجَهْلِ. وَبِاعْتِبَارِ اسْتِلْذَاقِهِ بِهِ وَتَفَرُّتِهِ عَنْهُ: كَالْمَطْعُومِ: الْحُلِيِّ، وَالْمُرِّ - فَبِلَا نِزَاجٍ؛ إِنْمَا النَّزَاعُ فِي حُكْمِهِ بِحُسْنِهِ، أَوْ قُبْحِهِ: كَذَلِكَ مَعَ حُكْمِهِ بِاسْتِحْقَاقِ فَاعِلِهِ الثَّوَابِ أَوْ الْعِقَابِ أَجَلًا فِي الشَّرْعِ: فَعِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ لَا حُكْمَ لِلْعَقْلِ فِيهِ. وَعِنْدَ غَيْرِهِمْ لَهُ فِيهِ حُكْمٌ: فَمَا قَضَى بِرُجْحَانٍ فَعَلِهِ: فَمَعَ الذَّمُّ بِتَرْكِهِ وَاجِبٌ: كَشُكْرِ الْمُنْعِمِ، وَإِلَّا فَمَنْدُوبٌ: كَاتِنْدَاءِ السَّلَامِ.

وَمَا قَضَى بِرُجْحَانٍ تَرْكِهِ: فَمَعَ الذَّمُّ بِفَعْلِهِ حَرَامٌ: كَالظُّلْمِ، وَإِلَّا فَمَكْرُوهٌ: كَمُكَافَاةِ الْمُسِيءِ.

وَمَا لَمْ يَقْضَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ - فَبِهِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ لِلْمُعْتَزَلَةِ؛ (وَالْمُخْتَارُ أَنْ كُلَّ مَا يُسَمَّعُ بِهِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ عَاجِلٍ وَلَا آجِلٍ) عَلَى أَحَدٍ: كَالْتَمَسْنِي فِي الْبَرَارِي، وَالتَّظَلُّلِ تَحْتَ أَشْجَارِهَا، وَالشُّرْبِ مِنْ أَنْهَارِهَا - (فَحُكْمُهُ الْإِبَاحَةُ عَقْلًا) ⁽¹⁾ حَتَّى يَرِدَ حَاطِرُ شَرْعِيٍّ. (وَقِيلَ): بَلْ حُكْمُهُ (الْحُظْرُ) ⁽²⁾؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَصَرُّفٌ فِي مِلْكِ اللَّهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ؛ لِأَنَّهُ الْمَفْرُوضُ؛ فَيَقْبَحُ؛ وَلَا يُبَحُّهُ إِلَّا الشَّرْعُ.

فُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ قُبْحَ التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ مُطْلَقًا؛ وَإِنَّمَا يَقْبَحُ لَوْ أَضَرَ الْمَالِكَ، لِكُنْهِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ مُنَزَّهٌ عَنِ الضَّرَرِ. (وَبَعْضُهُمْ تَوَقَّفَ) عَنِ الْقَوْلِ بِأَنَّ

(1) وَهُوَ مَذْهَبُ أَتَمَّتِنَا، وَالْجُمْهُورِ، وَبَعْضُ الْإِمَامِيَّةِ. الْغَايَةُ 2/ 720، وَمَنْهَاجُ الْوُصُولِ 813، وَالْأَمْدِي 1/ 86-89، وَجَوْهَرَةُ الْأُصُولِ 553، وَمَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ 2/ 280، وَالْمُعْتَمَدُ 2/ 35، وَالْمَحْصُولُ 1/ 47، وَلَا بُرْهَانَ 1/ 86، وَالْإِبْهَاجُ 1/ 262، وَنَهَايَةُ السُّؤْلِ 275، وَشَرْحُ مَخْتَصَرِ الْمُتَمَهِّي 1/ 101، وَأُصُولُ الْفَقْهِ لِمُحَمَّدِ بْنِ رَضَى الْمَظْفَرِ 162، وَمِبَادِي الْأُصُولِ لِلْحَلِيِّ 87، وَالْمَنْخُولُ 76، وَالْفُصُولُ الْوَلُولِيَّةُ 101.

(2) وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْإِمَامِيَّةِ، وَالْبَغْدَادِيَّةِ، وَالْفُقَهَاءِ. وَيَنْظُرُ الْمَصَادِرُ السَّابِقَةُ.

إِذْرَاكَهُ حَاطِرٌ أَوْ مُبِيحٌ⁽¹⁾ ؛ لِعَدَمِ دَلِيلِهِ⁽²⁾ .

(لَنَا) عَلَى الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ أَنَّ ذَلِكَ نَفْعٌ لَمْ يَشُبْهُ مَضَرَّةٌ ، وَ(أَنَا نَعْلَمُ) قَطْعًا ،
(حُسْنُ مَا ذَلِكَ حَالُهُ) مِنَ الْإِنْتِفَاعِ : (كَعِلْمِنَا بِحُسْنِ الْإِنْصَافِ) ، وَالْإِحْسَانِ ،
(وَقُبْحِ الظُّلْمِ) ؛ فَإِنَّ النَّاسَ طَرًّا يَجْزِمُونَ بِقُبْحِ الظُّلْمِ وَالْكَذِبِ الضَّارِّ ، وَيَذْمُونَ
عَلَيْهِ ؛ وَلَيْسَ ذَلِكَ : بِالشَّرْعِ ؛ إِذْ يَقُولُ بِهِ الْمُشْتَرِعُ وَغَيْرُهُ مِنْ مُنْكَرِي الشَّرَائِعِ ،
وَيَعْتَرِفُ بِهِ قَطْعًا . وَلَا بِالْعُرْفِ ؛ لِاخْتِلَافِهِ بِاخْتِلَافِ الْأُمَمِ ؛ وَهَذَا لَا يَحْتَلِفُ بَلِ
الْأُمَمُ قَاطِبَةً مُتَّفِقُونَ عَلَيْهِ ؛ وَاخْتِلَافُ الْأَبْدَانِ ، وَالْأَدْيَانِ ، وَالْأَخْلَاقِ ، وَالْأَفْطَارِ ،
وَالْأَرْزَامِ - يَمْنَعُ تَجْوِيزَ عُرْفٍ عَامٍّ يَكُونُ مَبْدَأًا لِذَلِكَ الْجَزْمِ الْمُشْتَرَكِ عَادَةً ،
وَهَكَذَا الْعَدْلُ وَالْإِنْصَافُ وَالصَّدْقُ النَّافِعُ ؛ فَإِنَّ النَّاسَ طَرًّا يَجْزِمُونَ بِحُسْنِهَا ،
وَاسْتِحْقَاقِ الْمَدْحِ عَلَيْهَا . كُلُّ ذَلِكَ يُدْرِكُهُ الْعَقْلُ بِدَيْهَةٍ ؛ وَالْمَنْعُ مُكَابَرَةٌ
صَرِيحَةٌ عِنْدَ الْإِنْصَافِ . وَأَمَّا الْأَشَاعِرَةُ فَيَقُولُونَ : لَا حُكْمَ قَبْلَ الشَّرْعِ ، وَقَدْ
رَوَى الْبَاقِلَانِي عَنْ بَعْضِ الْأَشَاعِرَةِ مِثْلَ هَذِهِ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ⁽³⁾ ، وَوَهْمُهُ صَاحِبُ
الْجَمْعِ ، وَالْمَحَلِّ⁽⁴⁾ ؛ تَأَمَّلْ ، (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) مِنْ كُلِّ أَحَدٍ .

فَهُوَ الْمُحِيطُ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمُهُ وَهُوَ الْعَلِيمُ وَكُلُّ خَيْرٍ حُكْمُهُ

(1) وهو رأي بعض الأشعرية ، وأبي بكر الصيرفي وبعض الشافعية . ينظر المصادر السابقة.

(2) قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مَا مَعْنَاهُ : وَلَا ثَمَرَةَ لِلْخِلَافِ بَعْدَ الشَّرْعِ ؛ لِنَصِّهِ عَلَى حُكْمِ كُلِّ مَا يُمْكِنُ الْقَوْلُ فِيهِ
بِحُكْمِ الْعَقْلِ . وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ ثَمَرَاتِهِ : هَلْ يُجْزَى الْفَاعِلُ جَزَاءً وَاجِبِينَ : عَقْلِيًّا ، وَشَرْعِيًّا ، أَوْ وَاجِبٍ فَقَطْ ،
أَوْ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا حُكْمَ لِلْعَقْلِ : هَلْ يَحْنُثُ أَوْ لَا ؟ فَالْأَوَّلُ فُضُولٌ ، وَالثَّانِي مَبْنِيٌّ عَلَى الْعُرْفِ لَا الْحَقِيقَةِ .
وَفِيهِ أَنَّ ثَمَرَةَ الْخِلَافِ فِيمَنْ تَشَأَى فِي بَادِيَةِ أَوْ جَزِيرَةِ : هَلْ يُخَاطَبُ بِالْعَقْلِيَّةِ أَوْ لَا ؟ . مِنْهُ .

(3) التقريب والإرشاد 1/ 278 - 287 ، ونهاية السؤال 1/ 275 ، ومختصر ابن الحاجب 1/ 280 ،

والوصول إلى الأصول 1/ 73 .

(4) تشنيف المسامع 1/ 47 ، وحاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع 1/ 85 .

[البَابُ الثَّالِثُ : فِي الْمُنْطُوقِ وَالْمَفْهُومِ]

وَلَكَمَا فَرَعَ مِنَ الدَّلِيلِ وَأَنْوَاعِهِ - أَخَذَ يُبَيِّنُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ : مِنْ ذَاتِيٍّ ، أَوْ عَرَضِيٍّ ؛ وَقَدَّمَ الذَّاتِيَّ : وَهُوَ الْبَابُ الثَّالِثُ ، وَالرَّابِعُ ، وَالْخَامِسُ - عَلَى الْعَرَضِيِّ : وَهُوَ مَا بَعْدَهُ - فَقَالَ : (البَابُ الثَّالِثُ) مِنْ أَبْوَابِ الْكِتَابِ : (فِي) مَا يُفْهَمُ السَّامِعَ مِنَ الْخِطَابِ : سَوَاءٌ كَانَ مَفْهُومًا بِالْمَعْنَى الْمُصْطَلَحِ ، أَوْ مَنْطُوقًا : وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى : (الْمَنْطُوقِ وَالْمَفْهُومِ) : أَمَّا (الْمَنْطُوقُ) : فَهُوَ (مَا) : أَيُّ مَعْنَى أَوْ حُكْمٍ (دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي مَحَلِّ النُّطْقِ) ؛ بِأَنْ يَكُونَ حُكْمًا لِلْفَظِ ، وَحَالًا مِنْ أَحْوَالِهِ : كَتَحْرِيمِ التَّأْيِيفِ مَثَلًا ؛ فَإِنَّهُ مَعْنَى أَوْ حُكْمٌ دَلَّ عَلَيْهِ لَفْظٌ : ﴿لَا تَقُلْ هُمَا أَفٌ﴾ [الإسراء : 23] فِي مَحَلِّ النُّطْقِ : وَهُوَ ذَلِكَ اللَّفْظُ ؛ لَكِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنَّهُ أَقَامَ الظَّاهِرَ مُقَامَ الْمُضْمَرِ ؛ فَإِنَّ النُّطْقَ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَنْطُوقِ الَّذِي هُوَ الْمَعْنَى أَوْ الْحُكْمُ ؛ وَيَسْتَلْزِمُ أَيْضًا ذِكْرَ الْمَحْدُودِ فِي الْحَدِّ ؛ وَلَوْ جُعِلَتْ «مَا» عِبَارَةً عَنِ لَفْظٍ ؛ لِشَهَادَةِ قَوْلِهِ : فَإِنْ أَفَادَ مَعْنَى - لَزِمَ أَيْضًا إِيجَادُ الدَّالِّ وَالْمَدْلُولِ ، وَالظَّرْفِ وَالْمَظْرُوفِ ؛ وَجَعَلَهَا مَصْدَرِيَّةً يَأْتِيهَا ضَمِيرٌ عَلَيْهِ ؛ إِذْ لَا يَكُونُ لغيرِ اسْمٍ ؛ وَلَوْ جُعِلَ لِلْحُكْمِ ، أَوْ الْمَعْنَى الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ التِّزَامًا ، وَفِي مَحَلِّ النُّطْقِ صِفَةً ، أَوْ حَالًا لَهُ ، أَوْ لِلدَّلَالَةِ - وَرَدَ عَلَيْهِ نَحْوُ الْقَاعِلِيَّةِ ، وَالْمَنْعِ ، وَالصَّرْفِ مِنْ أَحْكَامِ النَّحْوِ ؛ وَذَلِكَ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّيْبِ ؛ فَأَوَّلُ مَنْهُ مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ الْمَنْطُوقَ : مَا أَفَادَهُ اللَّفْظُ مِنْ أَحْوَالٍ مَذْكُورَةٍ : فَمَا أَفَادَهُ اللَّفْظُ يُشَارِكُهُ فِيهِ الْمَفْهُومُ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنْ اللَّفْظِ قَطْعًا ، وَبَيَانُهُ بِقَوْلِهِ : مِنْ أَحْوَالٍ مَذْكُورَةٍ ؛ لِإِخْرَاجِ الْمَفْهُومِ ؛ لِأَنَّ إِفَادَةَ اللَّفْظِ فِيهِ لِأَحْوَالٍ غَيْرِ مَذْكُورَةٍ :

(فَإِنْ أَفَادَ) اللَّفْظُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِقَرِينَةٍ (مَعْنَى) : يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ مَعْنَى وَاحِدًا ؛ فَيَكُونُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَيْنِ فَصَاعِدًا عَلَى جِهَةِ التَّسَاوِيِ مُجْمَلًا ، وَيَحْتَمِلُ وَهُوَ الْأَظْهَرُ ؛ بِقَرِينَةٍ قَوْلِهِ بَعْدَ قِيلَ : وَمِنْهُ الْعَامُّ حَيْثُ أَتَى بِصِغَةِ التَّمْرِيطِ - أَنْ يُرِيدَ

بِالْمَعْنَى مَا يُعْنَى بِاللَّفْظِ وَيُفْهَمُ مِنْهُ : مُتَّحِدًا كَانَ ، أَوْ مُتَعَدِّدًا⁽¹⁾ ، مُتَسَاوِيًا فِي الدَّلَالَةِ غَيْرِ مُتَنَافٍ ، وَكَانَ (لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ) : أَيِ غَيْرِ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَذْكُورِ أَيْ اِحْتِمَالٍ : لَا رَاجِحًا ، وَلَا مَرْجُوحًا - (فَنَصُّ) جَلِيٌّ : أَيِ فَهُوَ الْمُسَمَّى بِالنَّصِّ الْجَلِيِّ ؛ هَذَا مَعْنَاهُ اضْطِلَاحًا ؛ فَهُوَ مُقَابِلُ الظَّاهِرِ ، وَقَدْ يُطْلَقُ فِي مُقَابَلَةِ الْإِجْمَاعِ ، وَالْقِيَاسِ : فَهُوَ الدَّلِيلُ مِنَ الْكِتَابِ ، وَالسُّنَّةِ : سَوَاءٌ كَانَ ظَاهِرًا ، أَوْ نَصًّا بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ ؛ وَمِنْهُ مَا تَقَدَّمَ فِي الْقِيَاسِ مِنْ اشْتِرَاطِ أَلَّا يَكُونَ حُكْمُ الْفَرْعِ مَنْصُوصًا ، وَتَقْسِيمِ مَسَالِكِ الْعِلَّةِ : إِلَى الْإِجْمَاعِ ، وَالنَّصِّ ، وَالِاسْتِنْبَاطِ .

وَقَدْ يُطْلَقُ فِي كُتُبِ الْفُرُوعِ عَلَى مَا يُقَابِلُ التَّخْرِيجَ ؛ فَيُرَادُ بِهِ قَوْلُ صَاحِبِ الْمَذْهَبِ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ نَصًّا لَا اِحْتِمَالَ فِيهِ ، أَوْ ظَاهِرًا .

وَأَمَّا فِي اللَّغَةِ : فَهُوَ الرَّفْعُ ؛ وَمِنْهُ نَصُّ الْحَدِيثِ إِذَا رَفَعَهُ إِلَى قَائِلِهِ .

(وَدَلَالَتُهُ) : أَيِ دَلَالَةٍ⁽²⁾ ذَلِكَ اللَّفْظِ عَلَى الْمَقْصُودِ - (قَطْعِيَّةٌ) ضَرُورِيَّةٌ . (وَأِلَّا) يُفِيدُ ذَلِكَ كَذَلِكَ بَلْ أَفَادَ رَاجِحًا وَمَرْجُوحًا : فَإِنْ حُمِلَ اللَّفْظُ عَلَى الْمَعْنَى الْمَرْجُوحِ بِمَا يُصَيِّرُهُ : مِنَ الْقَرَائِنِ الْعَقْلِيَّةِ ، أَوْ الثَّقَلِيَّةِ رَاجِحًا عِنْدَ النَّاطِرِ : سَوَاءٌ كَانَتْ مَرْجُوحَةً لَهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ؛ كَمَا فِي التَّأْوِيلِ الصَّحِيحِ ، أَوْ غَيْرِ مَرْجُوحَةٍ ؛ كَمَا فِي الْفَاسِدِ - فَمُؤَوَّلٌ ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَأِلَّا يُحْمَلُ عَلَى الْمَرْجُوحِ كَذَلِكَ بَلْ حُمِلَ عَلَى الرَّاجِحِ - (فَظَاهِرٌ) : أَيِ فَهُوَ الْمُسَمَّى فِي الْإِضْطِلَاحِ بِالظَّاهِرِ ، وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ .

ثُمَّ إِنَّ دَلَالََةَ الظَّاهِرِ بِالْمَعْنَى الْمُصْطَلَحِ قَدْ تَكُونُ بِالْوَضْعِ الْأَصْلِيِّ : كَالْأَسَدِ

(1) كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي حَاشِيَةِ الْفُصُولِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

(2) مِنَ الْفُرُقِ بَيْنَ دَلَالَةِ اللَّفْظِ ، وَالدَّلَالَةِ بِاللَّفْظِ - أَنَّ مَحَلَّ دَلَالَةِ اللَّفْظِ الْقَلْبُ ، وَمَحَلَّ الدَّلَالَةِ بِهِ اللَّسَانُ وَقَصَبَةُ الرَّثَّةِ ، وَأَنَّ دَلَالََةَ اللَّفْظِ صِفَةُ السَّامِعِ ، وَالدَّلَالَةُ بِهِ صِفَةُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَأَنَّ دَلَالََةَ اللَّفْظِ مُسَبَّبٌ ، وَالدَّلَالَةُ بِهِ سَبَبٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

لِلْحَيَوَانِ الْمُفْتَرِسِ ، وَيُعْرَفُ الْإِسْتِعْمَالُ : كَالْغَائِطِ لِلخَارِجِ الْمُسْتَقْدَرِ ؛ إِذْ غَلَبَ فِيهِ بَعْدَ أَنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ لِلْمَكَانِ الْمُطْمَئِنِّ . وَقَدْ تَكُونُ بِعُزْفِ الشَّرْعِ : كَالصَّلَاةِ لِذَاتِ الْأَذْكَارِ وَالْأَرْكَانِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ لِلدُّعَاءِ ؛ (وَدَلَالَتُهُ) حِينَئِذٍ عَلَى الْمَقْصُودِ (ظَنِّيَّةٌ) لِإِلْحِتِمَالِ اسْتِدْلَالِيَّةٍ . (قِيلَ : وَمِنْهُ) : أَيِ مِنَ الظَّاهِرِ (الْعَامِّ) الْآتِي حَقِيقَتُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(ثُمَّ) بَعْدَ أَنْ عَرَفْتَ التَّقْسِيمَ الْأَوَّلَ لِلنَّصِّ بِإِغْتِيَارِ : النُّصُوصِيَّةِ ، وَالظُّهُورِ ، وَالتَّأْوِيلِ - (النَّصِّ) : أَيِ مُطْلَقِ الدَّلِيلِ : مِنَ الْكِتَابِ ، وَالسُّنَّةِ : سَوَاءً كَانَ قَطْعِيًّا ، أَوْ ظَاهِرًا بِقَرِينَةِ الْأَمْثِلَةِ ؛ فَلَهُ تَقْسِيمٌ آخَرُ بِإِغْتِيَارِ آخَرَ ؛ لِأَنَّهُ : (إِمَّا صَرِيحٌ : وَهُوَ مَا) : أَيِ مَعْنَى (وُضِعَ لَهُ اللَّفْظُ) ، وَدَلَّ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ (بِخُصُوصِهِ) : مُطَابَقَةً ، أَوْ تَضَمُّنًا : كَدَلَالَةِ قَوْلِهِ ﷺ فِيمَا رَوَاهُ فِي الْأَنْوَارِ لِلْمَهْدِيِّ ، وَأَبُو دَاوُدَ ⁽¹⁾ : «إِذَا كَانَتْ لَكَ مَائَتَا دِرْهَمٍ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا خَمْسَةٌ دَرَاهِمٍ» - عَلَى وَجُوبِ الْخُمْسَةِ وَمَا دُونَهَا ؛ وَبِهَذَا يَظْهَرُ لَكَ أَنَّ دَلَالََةَ الْعُمُومِ عَلَى إِفْرَادِهِ : كَدَلَالَةِ الْخُصُوصِ ، وَكَدَلَالَةِ الْإِنْسَانِ عَلَى حَيَوَانٍ نَاطِقٍ ، أَوْ عَلَى أَحَدِهِمَا .

(وَلِإِمَّا غَيْرِ صَرِيحٍ) لَمْ يُدَلَّ عَلَيْهِ بِأَحَدِهِمَا : (وَهُوَ مَا) : أَيِ مَعْنَى (يَلْزَمُ عَنْهُ) ، وَيُدَلُّ عَلَيْهِ بِالْإِلْتِزَامِ : كَدَلَالَةِ الْعَشْرَةِ عَلَى الزَّوْجِيَّةِ . وَغَيْرُ الصَّرِيحِ يَنْقَسِمُ إِلَى : دَلَالَةِ اقْتِضَاءٍ ، وَإِيمَاءٍ ، وَإِشَارَةٍ ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَقْصِدَ الْمُتَكَلِّمُ ذَلِكَ السَّلَازِمَ أَوْ لَا : (فَإِنْ قَصَدَ) : أَيِ قَصَدَ الْمُتَكَلِّمُ ذَلِكَ السَّلَازِمَ ؛ بِإِطْلَاقِ اللَّفْظِ ؛ (وَ) هَذَا بِحُكْمِ الْإِسْتِفْرَاءِ قِسْمَانِ ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَتَوَقَّفَ الصَّدَقُ ، أَوْ الصَّحَّةُ لِعَقْلِيَّةٍ ، أَوْ الشَّرْعِيَّةِ عَلَيْهِ ، أَوْ لَا : فَإِنْ (تَوَقَّفَ الصَّدَقُ ، أَوْ الصَّحَّةُ الْعَقْلِيَّةُ ، أَوْ الشَّرْعِيَّةُ عَلَيْهِ) : أَيِ عَلَى ذَلِكَ السَّلَازِمِ - (فَدَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ) : أَيِ فَهُوَ الْمُسَمَّى بِدَلَالَةِ الْإِقْتِضَاءِ ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى صَوْنِ الْكَلَامِ عَنِ الْكُذْبِ وَالْفَسَادِ الْعَقْلِيِّ أَوْ الشَّرْعِيِّ - اقْتَضَتْ ذَلِكَ

(1) كتاب الأنوار المنتقى من كلام النبي المختار ﷺ (مخطوط)، وأبو داود 230 / 2 رقم 1573.

الْمُقَدَّرَ ؛ فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَنْطُوقِ وَإِنْ كَانَ مَحْذُوفًا .

أَمَّا مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الصَّدُقُ : فَهُوَ (مِثْلُ) قَوْلِهِ ﷺ : (رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ) وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ . رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ الْكَبِيرِ عَنْ ثَوْبَانَ ، وَلَهُ شَاهِدٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ ، وَابْنُ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ ، وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ ، وَقَالَ : إِنَّهُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ⁽¹⁾ ؛ فَإِنَّ ظَاهِرَهُ يَقْتَضِي نَفْيَهُمَا بِالْكُلِّيَّةِ عَنْ جَمِيعِ الْأُمَّةِ ، لَكِنَّهُ يُفْضِي إِلَى الْكَذِبِ فِي كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ لَلْقَطْعِ بِصُدُورِهِمَا مِنَ الْأُمَّةِ ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِ حُكْمٍ يُمَكِّنُ نَفْيَهُ : مِنَ الْأَحْكَامِ الدُّنْيَوِيَّةِ ، أَوِ الْآخِرَوِيَّةِ : كَالْعُقُوبَةِ ، وَالذَّمِّ ، وَالْقَضَاءِ ، إِلَّا غَيْرَ ذَلِكَ إِلَّا مَا خَصَّهُ دَلِيلٌ : كِإِجَابِ الْكُفَّارَةِ وَالذِّيَةِ ؛ فَيَدُلُّ التَّخْصِصُ عَلَى عَدَمِ قَضْدِ الْمُخْرَجِ ؛ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَأَمَّا الصَّحَّةُ الْعَقْلِيَّةُ : فَتَحْوَ قَوْلُهُ تَعَالَى حَاكِيًا : ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف : 82] : **أَيَّ أَهْلِهَا ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يُقَدَّرْ أَهْلٌ وَنَحْوُهُ - لَمْ يَصَحَّ عَقْلًا ؛ فَإِنَّ الْعَقْلَ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِهِ نَبِيًّا ﷺ ، وَإِمْكَانِ السُّؤَالِ وَالنُّطْقِ بِالْجَوَابِ مُعْجَزَةً - قَاضٍ بِأَتْنَهُمْ لَمْ يُرِيدُوا نَفْسَ الْقَرْيَةِ ؛ لِأَنَّ سُؤَالَ الْجَمَادِ غَيْرُ مَعْقُولٍ .**

وَأَمَّا الصَّحَّةُ الشَّرْعِيَّةُ : فَمِثْلُ قَوْلِكَ : (أَعْتَقْتُ عَبْدَكَ عَنِّي عَلَى أَلْفٍ) ؛ لِاسْتِدْعَائِهِ تَقْرِيرَ الْمِلْكِ ؛ لِأَنَّ عِثْقَهُ عَنْكَ بِلا تَمْلِيكَ لَا يَصِحُّ شَرْعًا ؛ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَعْتَقْتُ عَنِّي مُمْلَكًا لِي عَلَى أَلْفٍ ؛ وَيُسَمَّى هَذَا الْبَيْعَ الضَّمْنِيَّ ؛ لِأَنَّ سُؤَالَهُ مُتَضَمِّنٌ لِلْإِجَابِ ؛ وَامْتِنَالُ الْآخِرِ مُتَضَمِّنٌ ؛ لِقَبُولِ الْبَيْعِ وَالْوَكَالَةِ ، وَمِثْلُهُ أَنْ يَقُولَ مَالِكُ الْعَبْدِ : أَعْتَقْتُ أَنَا عَبْدِي عَنْ كَفَّارَتِكَ ، وَيَقُولُ الْآخَرُ : أَعْتَقْتُ ، أَوْ نَعَمْ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا أَعْتَقَهُ كَانَ بَيْعًا قَائِمًا مَقَامَ قَوْلِهِ : أَعْتَقْتُ عَبْدَكَ عَنْ كَفَّارَتِي ، وَقَوْلُ مَالِكِ الْعَبْدِ : أَعْتَقْتُ قَائِمٌ مَقَامَ الْقَبُولِ لِلْبَيْعِ ، وَلِلْوَكَالَةِ ، وَكَذَا لَوْ قَالَ مَالِكُ الْعَبْدِ : أَعْتَقْتُ أَنْتَ

(1) الطبراني في الكبير 133 / 11 رقم 11274 ، وابن ماجه 1 / 659 رقم 2045 ، والحاكم 12 / 198 ،

وابن حبان 16 / 202 رقم 7219 .

عَبْدِي عَنْ كَفَّارَتِكَ؟ فَقَالَ: أَعْتَقْتُ؛ وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الْعَوَظِ حَتَّى يَكُونَ بَيِّنًا،
وَلَا كَانَ تَمْلِيكًَا بِغَيْرِ عَوَظٍ؛ فَلَا يَكُونُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ أَحْكَامِ الْبَيْعِ.

(وَلَنْ) قُصِدَ ذَلِكَ الْإِلَازِمُ، وَلَكِنْ (لَمْ يَتَوَقَّفْ) الصَّدَقُ وَالصَّحَّةُ الْعَقْلِيَّةُ وَالشَّرْعِيَّةُ عَلَيْهِ، (وَاقْتَرَنَ) ذَلِكَ اللَّفْظُ الْمَلْزُومُ لِلْإِلَازِمِ الْمَفْرُوضِ؛ كَوْنُهُ مَقْصُودًا لِلْمُتَكَلِّمِ (بِحُكْمٍ): أَيْ وَصِفٍ (لَوْ لَمْ يَكُنْ) اقْتِرَانُهُ بِهِ (لِتَعْلِيلِهِ): أَيْ لِأَجْلِ كَوْنِ الْمُقَارِنِ عَلَيْهِ لِلْمُقَارِنِ؛ (لَكَانَ) ذَلِكَ الْإِقْتِرَانُ (بَعِيدًا) وَقُوعُهُ مِنَ الشَّارِعِ - (فَتَنِيهِ نَصٌّ وَإِنْمَاءٌ) يُفْهَمُ مِنْهُ التَّعْلِيلُ، وَيُذَكَّرُ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ؛ فَيَقَالُ: نَبَّهَ النَّصُّ عَلَيْهِ، وَأَوَمَّا إِلَيْهِ⁽¹⁾: (تَحْوٍ) قَوْلُهُ ﷺ: (عَلَيْكَ الْكَفَّارَةُ)؛ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: وَهُوَ الْأَعْرَابِيُّ: (جَامَعْتُ أَهْلِي فِي نَهَارِ رَمَضَانَ)! وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ فِي الْقِيَاسِ؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ بِالتَّكْفِيرِ قَدْ اقْتَرَنَ بِوَصْفٍ: وَهُوَ الْمُجَامَعَةُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ الَّذِي لَوْ لَمْ يَكُنْ لِبَيَانِ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي الْإِعْتِقَادِ هِيَ تِلْكَ الْمُجَامَعَةُ - لَكَانَ بَعِيدًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ غَرَضَ الْأَعْرَابِيِّ بِذِكْرِ وَاقِعَتِهِ - بَيَانُ حُكْمِهَا، وَذِكْرُ الْحُكْمِ جَوَابٌ؛ لِيَحْصُلَ غَرَضُهُ؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ إِخْلَاءُ السُّؤَالِ عَنِ الْجَوَابِ وَتَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ كَمَا سَبَقَ.

وَمَا رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ امْتَنَعَ عَنِ الدُّخُولِ عَلَى قَوْمٍ عِنْدَهُمْ كَلْبٌ! فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ تَدْخُلُ عَلَى آلِ فُلَانٍ وَعِنْدَهُمْ هَرٌّ؟ فَقَالَ ﷺ: (إِنَّهَا لَيْسَتْ بِسَبْعٍ)، وَفِي رِوَايَةٍ: (إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ؛ إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ) - جَوَابٌ إِنكَارٍ الْمُتَكْرِ، رَوَاهُ بِالْمَعْنَى فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ، وَالشِّفَاءِ، وَالْأَرْبَعَةِ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ حُرَيْمَةَ⁽²⁾؛ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذِكْرُ الطَّوَافِ، وَتَفْيِ السَّبْعِيَّةِ أَوْ النَّجَاسَةِ

(1) هَذَا مَا أَمْتَكَنَ فِي حَلِّ هَذِهِ الْعِبَارَةِ، وَفِي هَذَا الْمَقَامِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، وَغَيْرُهُ اضْطِرَابٌ لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ ذَوْقٌ عَلَى أَنَّ تَطْيِيقَهَا بِكَامِلِهَا عَلَى الْحَبْرِ الْمَذْكُورِ دُونُهُ خَرَطُ الْقَنَادِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. مِنْهُ.

(2) التَّجْرِيدُ 1/15، وَأَصُولُ الْأَحْكَامِ 1/11، وَشِفَاءُ الْأَوَامِ 1/139، وَالتِّرْمِذِيُّ 1/154 رَقْم 920، وَأَبُو دَاوُدَ 65/1 رَقْم 75، وَالنَّسَائِيُّ 55/1 رَقْم 68، وَابْنُ مَاجَةَ 1/131 رَقْم 367، وَابْنُ خُزَيْمَةَ 1/52 رَقْم 604.

لِلتَّعْلِيلِ - لَزِمَ إِخْلَاءُ السُّؤَالِ عَنِ الْجَوَابِ، وَتَأْخِيرُ الْبَيَانِ ؛ وَذَلِكَ بَعِيدٌ جَدًّا .
 وَقَوْلُهُ ﷺ لِعُمَرَ حِينَ سَأَلَهُ عَنْ قُبْلَةِ الصَّائِمِ : («أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمْتَ بِمَاءٍ
 أَنْتَ فُطِرَ » ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : فَمَهْ ؟ ! رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ⁽¹⁾ .

(وَأَنْ لَمْ يُقْصَدِ) ذَلِكَ اللَّازِمُ (فَدَلَالَةٌ إِشَارَةٌ) : أَيُّ فَهَوِ الْمُسَمَّى بِدَلَالَةِ الْإِشَارَةِ ؛
 وَأَمِيلَتَهَا كَثِيرَةٌ ، وَأَشَارَ إِلَى كَثَرَتِهَا بِالْكَافِ : مِنْهَا وَرُودُ كَلَامِ الْحَكِيمِ بِمِلَّةٍ مَضْرُوبَةٍ
 لِأَمْرَيْنِ ، ثُمَّ يَرُدُّ بَعْدَ ذَلِكَ بِقَدْرِ مِنْ تِلْكَ الْمُدَّةِ لِأَحَدِهِمَا ؛ فَإِنَّهُ يُدُلُّ عَلَى أَنَّ بَاقِيَ الْمُدَّةِ
 لِلْأَمْرِ الْآخَرِ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَحَمَلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ [الأحقاف: 15] مَعَ قَوْلِهِ :
 ﴿ وَفَصْلُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ [لقمان: 14] ؛ فَإِنَّهُ يُعْلَمُ مِنْهُمَا أَنَّ أَقَلَّ مُدَّةِ الْحَمْلِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ ؛ وَلَكِنَّ
 مَقْصُودًا فِي الْآيَتَيْنِ ؛ بَلِ الْمَقْصُودُ فِي الْأُولَى بَيَانُ حَقِّ الْوَالِدَةِ ، وَمَا تُقَاسِيهِ : مِنَ التَّعَبِ ،
 وَالْمُسَقَّةِ : فِي الْحَمْلِ وَالْفِصَالِ . وَفِي الثَّانِيَةِ بَيَانُ مُدَّةِ الْفِصَالِ ، وَلَكِنْ لَزِمَ مِنْهُ ذَلِكَ
 كَمَا تَرَى . رُوي أَنَّ أَوَّلَ مَنْ اسْتَبْطَ ذَلِكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ ، وَقِيلَ ابْنُ عَبَّاسٍ .

وَوُرُودُهُ بِحُدُوثِ شَيْءٍ فِي وَقْتٍ : لَهُ اسْمٌ ، ثُمَّ يَرُدُّ مَرَّةً أُخْرَى بِحُدُوثِهِ مَرَّةً
 أُخْرَى فِي وَقْتٍ : لَهُ اسْمٌ ⁽²⁾ غَيْرُ الْإِسْمِ السَّابِقِ ؛ فَيُعْلَمُ أَنَّ الْمُسَمَّى بِالِاسْمِ الثَّانِي هُوَ
 الْأَوَّلُ أَوْ بَعْضُهُ : مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ [البقرة: 185]
 مَعَ قَوْلِهِ : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ [القدر: 1] فَيُعْلَمُ أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِحْدَى لَيَالِي رَمَضَانَ ؛
 إِذْ لَا تَكُونُ كُلُّهُ . وَرُوي هَذَا الْإِسْتِنبَاطُ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَمِنْهَا : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ [الأحزاب: 49] ؛ فَإِنَّهَا
 تُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْعِدَّةَ حَقٌّ لِلزَّوْجِ ؛ فَتَسْقُطُ النَّفَقَةُ بِنُشُوزِهَا فِيهَا . وَقَوْلُهُ تَعَالَى :
 ﴿ فَالْتَنَ بِشِرْهُنَّ ﴾ [البقرة: 187] ؛ فَإِنَّهَا تُدَلُّ عَلَى جَوَازِ إِصْبَاحِ الصَّائِمِ جُنْبًا ،
 وَعَدَمِ إِفْسَادِ الصَّوْمِ ؛ وَلَمْ يُقْصَدِ ذَلِكَ فِي الْآيَتَيْنِ .

(1) أبو داود 779/2 رقم 2387، والحاكم 431/1، والنسائي 198/2 رقم 3048. فَمَهْ: أَيُّ لَا يُفْطَرُكَ.

(2) ما بين المعقوفتين من (ج) صح أصل.

وَ (كَقَوْلِهِ ﷺ: «النِّسَاءُ نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ»؛ فَلَمَّا (قِيلَ) لَهُ ﷺ: (وَمَا نُقْصَانُ دِينِهِنَّ؟ قَالَ: «تَمَكُّثُ إِحْدَاهُنَّ شَطْرَ دَهْرٍ مَا لَا تُصَلِّيُ»⁽¹⁾)، وَأَمَّا نُقْصَانُ عَقْلِهِنَّ؛ فَلَا نَّ شَهَادَةَ الْمَرَأَتَيْنِ بِرَجُلٍ؛ (فَإِنَّهُ) ﷺ (لَمْ يَقْصِدْ) بِذَلِكَ (بَيَانَ أَكْثَرِ الْحَيْضِ، وَلَا أَقْلَ الطَّهْرِ؛ وَلَكِنَّ الْمُبَالَغَةَ) فِي نُقْصَانِ دِينِهِنَّ الَّتِي قَصَدَهَا ﷺ - (تَقْتَضِي ذَلِكَ): أَيْ يَكُونُ أَكْثَرُ الْحَيْضِ نِصْفَ عُمْرِ الْمَرْأَةِ، وَأَقْلُ الطَّهْرِ كَذَلِكَ؛ إِذْ لَوْ كَانَ زَمَنُ أَيَّهِمَا أَقْلًا أَوْ أَكْثَرَ - لَذَكَرَهُ؛ فَالْلَفْظُ لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ بِصَرِيحِهِ، وَلَا بِاقْتِضَائِهِ، وَلَا بِإِيمَانِهِ؛ وَإِنَّمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ إِشَارَةً فَقَطْ كَمَا تَبَيَّنَ.

قُلْتُ: وَفِي الشَّرْحَيْنِ⁽²⁾ وَالْعُضْدِ [161/3]؛ فَيَكُونُ أَكْثَرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، وَأَقْلُ الطَّهْرِ كَذَلِكَ؛ وَفِيهِ أَنَّهُ لَا دَلَالَهَ فِي الْحَبْرِ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ؛ وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُدَّةَ تَرْكِهَا لِلصَّلَاةِ مِثْلُ مُدَّةِ فِعْلِهَا؛ وَاسْتِوَاءُ الْمُدَّتَيْنِ مِنْ دُونِ إِفَادَةِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا بَعَيْنِهَا: فَيَحْتَمِلُ ذَلِكَ، وَيَحْتَمِلُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَصْحَابُ أَنَّ أَكْثَرَ الْحَيْضِ عَشْرٌ،

(1) كَذَا رِوَايَةُ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْأُصُولِيِّينَ، وَفِي تَبْسِيرِ الدَّبِّيْعِ [188/4] مَا لَفْظُهُ: عَنِ ابْنِ عُمرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَغْلَبَ لِيذِي لُبٍّ مِنْ إِحْدَاكُنَّ»! قَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ جَزَلَةٌ: وَمَا نُقْصَانُ الْعَقْلِ وَالْدِينِ؟ قَالَ: «أَمَّا نُقْصَانُ الْعَقْلِ - فَإِنَّ شَهَادَةَ امْرَأَتَيْنِ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ. وَأَمَّا نُقْصَانُ الدِّينِ - فَإِنَّ إِحْدَاكُنَّ تَقْطُرُ رَمَضَانَ، وَتَقِيمُ أَيَّامًا لَا تُصَلِّيُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ [59/5] رَقْم 4679. وَاللُّبُّ: الْعَقْلُ. وَالْجَزَلَةُ: الثَّامَةُ، وَقِيلَ: دَارَ كَلَامٍ جَزَلٌ: أَيْ قَوِيٌّ شَدِيدٌ.

وَفِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ 203 رَقْم 78 مَا لَفْظُهُ: مَعَاشِرَ النَّاسِ إِنْ النِّسَاءُ نَوَاقِصُ الْإِيمَانِ، نَوَاقِصُ الْحُطُوطِ، نَوَاقِصُ الْعُقُولِ: فَأَمَّا نُقْصَانُ إِيمَانِهِنَّ فَتَقُودُهُنَّ عَنِ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ أَيَّامَ حَيْضِهِنَّ. وَأَمَّا نُقْصَانُ عُقُولِهِنَّ فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ كَشَهَادَةِ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ. وَأَمَّا نُقْصَانُ حُطُوطِهِنَّ فَمَوَارِبُهُنَّ عَلَى النِّصْفِ مِنْ مَوَارِبِ الرِّجَالِ؛ فَاتَّقُوا شِرَارَ النِّسَاءِ، وَكُونُوا مِنْ خِيَارِهِنَّ عَلَى حَذَرٍ! وَلَا تُطِيعُوهُنَّ فِي الْمَعْرُوفِ حَتَّى لَا يَطْمَعَنَّ فِي الْمُنْكَرِ. تَمَّتْ مِنْهُ. قَالَ التَّوَوُّيُّ فِي الْمَجْمُوعِ 2/405: «أَمَّا حَدِيثُ: «شَطْرُ دَهْرٍهَا»؛ فَحَدِيثٌ بَاطِلٌ؛ وَإِنَّمَا بَنَتْ فِي الصَّحِيحَيْنِ: «تَمَكُّثُ اللَّيَالِي مَا تُصَلِّيُ». وَيَنْظُرُ تَلْخِصُ الْحَبِيرِ 1/192.

(2) هُمَا شَرْحُ الْعَلَامَةِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ لُقْمَانَ (ت: 1039هـ)، وَهُوَ: الْكَاشِفُ لِذَوِي الْعُقُولِ، طُبِعَ بِتَحْقِيقَتَا، وَتُسْمِيَةِ الْمُؤَلَّفِ الشَّرْحَ الصَّغِيرَ، وَشَرْحُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى حَابِسٍ (ت: 1061هـ) وَهُوَ: الْأَنْوَارُ الْهَادِيَةُ لِذَوِي الْعُقُولِ، الْكَافِلُ بِتَبْيِثِ السُّؤُولِ (خ).

وَأَقَلُّ الطُّهْرِ عَشْرٌ ، عَلَى أَنَّ الشَّطْرَ يُطْلَقُ عَلَى الْجُزْءِ مُطْلَقًا⁽¹⁾ ؛ [قَالَ تَعَالَى : ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: 144] ؛ فَتَفْسِيرُ الشَّطْرِ بِالنِّصْفِ تَسَامُحٌ⁽²⁾ .

وَالنِّسَاءُ : جَمْعُ الْمَرْأَةِ . نَصَّ عَلَيْهِ الرَّضِي فِي الْمَجْمُوعِ ؛ وَلَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى مَنْ جَاوَزَ حَدَّ الْبُلُوغِ ؛ كَمَا أَنَّ الرَّجُلَ كَذَلِكَ . ثُمَّ الْقَوْلُ بِأَنَّ دَلَالََةَ الْإِشَارَةِ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ مَحَلٌّ تَأْمُلُ سِيَّمَا فِي خِطَابِ الْبَارِي تَعَالَى ؛ فَأَوَّلَى إِذَا أَنْ يُقَالَ : إِنَّ سَوَقَ الْكَلَامِ أَوَّلًا ؛ وَبِالذَّاتِ لِغَيْرِهَا وَإِنْ كَانَتْ مُرَادَةً ثَانِيًا ، وَبِالْعَرَضِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ غَيْرِ الصَّرِيحِ مِنَ الْمَنْطُوقِ وَبَيْنَ الْمَفْهُومِ : أَنَّ غَيْرَ الصَّرِيحِ مِنَ الْأَحْوَالِ الْمَذْكُورِ عَلَيْهَا بِالِاقْتِضَاءِ ، وَالْإِيْمَاءِ ، وَالْإِشَارَةِ - أَحْوَالٌ لِلْمَذْكُورِ ، وَلَكِنَّهَا غَيْرُ مَذْكُورَةٍ فِي الْعِبَارَةِ ؛ وَإِنَّمَا هِيَ مَذْكُورَةٌ عَلَيْهَا بِالِالْتِزَامِ ؛ فَخَرَجَتْ عَنِ الْمَنْطُوقِ الصَّرِيحِ إِلَى غَيْرِ الصَّرِيحِ ؛ بِخِلَافِ الْمَفْهُومِ ؛ فَلَيْسَ حَالًا لِلْمَذْكُورِ : كَتَخْرِيمِ الضَّرْبِ مَثَلًا ؛ وَإِنَّمَا الْمَذْكُورُ التَّأْيِيفُ : وَكَعَدَمِ وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْمَعْلُوفَةِ ؛ فَإِنَّهُ حَالٌ لِلْمَعْلُوفَةِ ؛ وَهِيَ غَيْرُ مَذْكُورَةٍ ؛ وَإِنَّمَا الْمَذْكُورُ السَّائِمَةُ : نَحْوُ «فِي الْعَنَمِ السَّائِمَةِ زَكَاةٌ» .

يَبَانُ ذَلِكَ فِيمَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْمُؤَاخَذَةَ ، وَالْأَهْلَ ، وَالتَّمْلِيكَ ، وَالْعِلِّيَّةَ ، وَمُسَاوَاةَ مُدَّةِ الْحَيْضِ لِمُدَّةِ الطُّهْرِ فِي بَعْضِ النِّسَاءِ ، وَأَقَلُّ مُدَّةِ الْحَمْلِ ، وَجَوَازُ الْإِصْبَاحِ جُبًّا - أَحْوَالٌ غَيْرُ مَذْكُورَةٍ لِمَذْكُورَاتٍ : هِيَ الْخَطَأُ ، وَالنِّسْيَانُ ، وَالْقَرْيَةُ ، وَالْعَبْدُ ، وَالْمَعْلُولُ ، وَبَعْضُ النِّسَاءِ ، وَالْحَمْلُ ، وَالصَّائِمُ ؛ فَلَا اشْتِبَاهَ بَيْنَهُمَا كَمَا يُتَوَهَّمُ . [قُلْتُ : وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمَفْهُومَ الْإِصْطِلَاحِيَّ مُنْحَصَرٌّ فِي نَوْعَيْنِ ؛ وَلَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ

(1) وَقَدْ بَيَّنَّ عَلَى مَعْنَى ذَلِكَ الْإِمَامُ الْمَهْدِيُّ عليه السلام وَبَعْضُ عُلَمَائِنَا ؛ وَلَئِنَّا لَوْ فَرَضْنَا اسْتِثْنَاءَ حَيْضِهَا وَطُّهْرَهَا ، فَوُتَّ عَدَمُ الْحَيْضِ أَكْثَرَ بِاعْتِبَارِ الزَّمَنِ الَّذِي قَبْلَ مَجِيءِ الْحَيْضِ ؛ لِأَنَّ الْعَالِبَ بِلُغُ النَّسَاءِ بِغَيْرِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، مِنْهُ . وَيَنْظُرُ مِنْهَا الْوَصُولُ 837 ، وَالْكَاشِفُ 262 .

(2) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ مِنْ هَامِشٍ (ج) صَحِّ أَصْلٍ .

مَا هِيَّةُ أَحَدِهِمَا ؛ فَتَأَمَّلْ]⁽¹⁾ .

فصل : (وَالْمَفْهُومُ) : هُوَ مَا يُسْتَفَادُ مِنَ اللَّفْظِ : بِإِعْتِبَارِ أَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ ،
وَبِإِعْتِبَارِ أَنَّهُ قَصْدٌ مِنْهُ يُسَمَّى مَعْنَى ، وَبِإِعْتِبَارِ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَيْهِ يُسَمَّى مَذْلُولًا ،
وَبِإِعْتِبَارِ أَنَّهُ وَضِعٌ : لَهُ اسْمٌ مُسَمَّى .

وَحَقِيقَتُهُ بِخِلَافِ الْمَنْطُوقِ : فَهُوَ (مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ لَا فِي حَلِّ النُّطْقِ) ، أَوْ مَا
أَفَادَهُ اللَّفْظُ مِنْ أَحْوَالِ الْأَمْرِ غَيْرِ مَذْكُورٍ .

(وَهُوَ تَوْعَانٌ) ؛ لِأَنَّهُ حُكْمٌ غَيْرُ مَذْكُورٍ : إِمَّا مُوَافِقٌ لِحُكْمِ الْمَذْكُورِ : نَفْيًا
وَإِثْبَاتًا ، أَوْ لَا : (الْأَوَّلُ : مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) فِي كَوْنِهِ دَلِيلًا شَرْعِيًّا ؛ وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي
وَجْهِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْحُكْمِ فِي الْمَسْكُوتِ عَنْهُ : فَقِيلَ : إِنَّ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ ؛
لِتَوْفُّقِهِ عَلَى مَعْرِفَةِ الْجَامِعِ : وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْقِيَاسِ الْجَلِيِّ ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ
الْفُصُولِ ، وَكَسَبَهُ إِلَى الْجُمْهُورِ : وَسَوَاءٌ فِيهِ : الْأَوَّلَى ، وَالْمُسَاوِي ⁽²⁾ .

وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ وَمَنْ وَافَقَهُ : إِنَّ الْأَوَّلَى مِنْ بَابِ الْمَفْهُومِ ⁽³⁾ ، وَالْمُسَاوِي
مِنْ بَابِ الْقِيَاسِ ؛ وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُمَا مِنْ بَابِ الْمَفْهُومِ لَا الْقِيَاسِ . وَنَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ
وَعَبَّرَهُ عَنِ الْأَكْثَرِ ؛ فَمُسْتَنَدُ الْحُكْمِ فِي الْمَسْكُوتِ هُوَ فَحْوَى الدَّلَالَةِ اللَّفْظِيَّةِ لَا
الدَّلَالَةِ الْقِيَاسِيَّةِ ؛ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ الْعَرَبَ إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ الْمُبَالَغَةَ فِي
تَأْكِيدِ الْحُكْمِ فِي مَوْضِعِ السُّكُوتِ ؛ حَتَّى كَأَنَّهُمَا مَوْضُوعَةٌ بِالْوَضْعِ النَّوْعِيِّ
لِلْمُبَالَغَةِ الْمَذْكُورَةِ ؛ وَلِذَلِكَ كَانَتْ أَوْضَحَ مِنَ التَّصْرِيحِ بِحُكْمِ غَيْرِ الْمَذْكُورِ ؛
أَلَا تَرَاهُمْ أَنَّهُمْ إِذَا قَالَ قَائِلٌ : لَا تُعْطِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ - كَانَ أَبْلَغَ فِي فَهْمِ الْمَنْعِ مِمَّا

(1) مَا بَيْنَ الْمُعْتَقُوتَيْنِ مِنْ هَامِشٍ (ج) صَحْ أَصْل .

(2) الفصول اللؤلؤية 217 ، ومختصر ابن الحاجب 3/ 497 ، والرسالة للشافعي 512 ، والوصول إلى
الأصول 1/ 336 ، وتيسير التحرير 1/ 90 ، والمختصر 2/ 442 ، والبرهان 1/ 445 .

(3) مختصر ابن الحاجب 2/ 937 ، وبيان المختصر 5441 ، وشرح الكوكب 3/ 483 .

فَوْقَ الْمِثْقَالِ مِنَ التَّصْرِيحِ بِهِ قَطْعًا ؛ وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الْقِيَاسِ الَّذِي جَعَلَهُ الشَّارِعُ حُجَّةً ؛ لِأَنَّهُ يَعْرِفُهُ كُلُّ مَنْ يَعْرِفُ اللَّغَةَ مِنْ غَيْرِ افْتِقَارٍ إِلَيْكَ نَظَرٍ وَاجْتِهَادٍ ؛ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ الشَّرْعِيِّ . قَالَ الْجَوْنِيُّ فِي الْبُرْهَانِ [1 / 454] : وَالْخِلَافُ لَفْظِيٌّ . وَقَالَ غَيْرُهُ : إِنَّهُ مَعْنَوِيٌّ ⁽¹⁾ ؛ لِأَنَّ مِنْ فَوَائِدِهِ أَنَّا إِذَا قُلْنَا : لَيْسَ قِيَاسًا - جَازَ النَّسْخُ بِهِ ، وَإِلَّا فَلَا ، عِنْدَ مَنْ نَقِيَ النَّسْخَ بِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ .

(و) لِمُوَافَقَتِهِ لِحُكْمِ الْمَذْكُورِ كَذَلِكَ (يُسَمَّى مَفْهُومَ الْمُوَافَقَةِ : وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَسْكُوتُ عَنْهُ مُوَافِقًا لِلْمَنْطُوقِ بِهِ فِي الْحُكْمِ) ، ثُمَّ هَذَا تَوْعَانِ ؛ لِأَنَّهُ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ فِي غَيْرِ الْمَذْكُورِ أَوَّلَى مِنْهُ فِي الْمَذْكُورِ ، أَوْ لَا : (فَإِنْ كَانَ فِيهِ) : أَيِ فِي الْمَسْكُوتِ عَنْهُ (مَعْنَى الْأَوَّلَى) بِأَنْ كَانَ ثُبُوتُ الْحُكْمِ فِيهِ أَوَّلَى مِنْ ثُبُوتِهِ فِي الْمَنْطُوقِ - (فَهُوَ) الْمُسَمَّى فِي الْإِضْطِلَاحِ (فَخَوَى الْخِطَابَ : نَحْوُ) قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍّ﴾ [الإسراء : 23] ؛

فَإِنَّهُ أَيِ هَذَا الْكَلَامِ ، أَوْ تَحْرِيمِ التَّأْفِيفِ الْمَنْطُوقِ بِهِ - (يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ الضَّرْبِ) الْمَفْهُومِ مِنْهُ (بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى) ؛ إِذْ هُوَ أَشَدُّ مُنَاسَبَةً مِنْ تَحْرِيمِهِ ؛ إِذِ الْأَذْيَةُ فِيهِ أَبْلَغُ : وَالْمُرَادُ الْمَنْعُ مِنْهَا ؛ وَهُمَا مُتَّفِقَانِ فِي الْحُكْمِ : وَهُوَ التَّحْرِيمُ :

وَكَالْجُزْءِ بِأَكْثَرِ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ؛ فَإِنَّهُ أَوَّلَى وَأَشَدُّ مُنَاسَبَةً لِلْجُزْءِ مِنْهُ بِمِثْقَالِهَا الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ ٧ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ

(1) قَالَ الْبَزْدَوِيُّ : ظَنَّ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّ هَذَا قِيَاسٌ جَلِيٌّ ، وَأَصْلُهُ التَّأْفِيفُ ، وَفَرَعُهُ الضَّرْبُ ، وَعَلَيْتُهُ دَفْعُ الْأَذَى ، وَلَيْسَ كَمَا ظَنُّوا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْقِيَاسِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَرْبًا مِنَ الْفُرُوعِ بِالْإِجْمَاعِ ، وَقَدْ يَكُونُ فِي هَذَا أَصْلًا بِمَا يَجْعَلُونَهُ فُرْعًا ؛ وَلِأَنَّهُ كَانَ ثَابِتًا قَبْلَ شَرْعِ الْقِيَاسِ فَعَلِمَ أَنَّهُ مِنَ الدَّلَالَاتِ اللَّفْظِيَّةِ وَلَيْسَ بِقِيَاسٍ ؛ وَلِهَذَا احْتَجَّ بِهِ نَفَاةُ الْقِيَاسِ ؛ وَلِأَنَّ الْمَفْهُومَ نَظَرِيٌّ وَهَذَا ضَرْوَرِيٌّ . قَالَ : وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ هَلْ يَعْمَلُ عَمَلُ النَّصِّ ، وَأَنَّ هَلْ يَجْرِي فِي الْحُدُودِ وَالْكَفَّارَاتِ تَنْبِيهَاتُ : الْأَوَّلُ : أَنَّ إِمَامَ الْحَرَمَيْنِ فِي الْبُرْهَانِ فِي كِتَابِ الْقِيَاسِ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْخِلَافَ لَفْظِيٌّ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ مِنْ فَوَائِدِهِ أَنَّ هَلْ يَجُوزُ النَّسْخُ بِهِ إِنْ قُلْنَا لَفْظِيَّةً جَازَ ، وَإِلَّا فَلَا . يَنْظُرُ الْبَحْرُ الْمَحِيطُ 5 / 129 .

ذَرَّةٍ شَرَّائِرُهُ ﴿ [الزُّلَّة: 8، 7] . وَمَا دُونَ الْفَنطَارِ أَشَدُّ مُنَاسَبَةً لِلتَّادِيَةِ مِنَ الْفَنطَارِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِفَنطَارٍ يُؤَدِّمُهُ إِلَيْكَ ﴾ [آل عمران: 75] . وَمَا فَوْقَ الدِّينَارِ أَشَدُّ مُنَاسَبَةً ؛ لِعَدَمِ التَّادِيَةِ مِنَ الدِّينَارِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّمُهُ إِلَيْكَ ﴾ [آل عمران: 75] .

وَمَا دُونَ الْفَنطَارِ أَشَدُّ مُنَاسَبَةً ؛ لِعَدَمِ الْأَخْذِ مِنْهُ فِي الْفَنطَارِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَءَاتَيْتُمْ إِيَّاهُمْ فَنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ﴾ [النساء: 20] ؛ وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ كِنَايَةٌ لِإِطْلَاقِ الْمَلْزُومِ وَإِرَادَةِ لَازِمِهِ .

(وَأَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَعْنَى الْأَوَّلَى) ؛ بِأَنْ كَانَ مُسَاوِيًا لِحُكْمِ الْمَذْكُورِ أَوْ دُونَهُ - (فَهُوَ لَحْنُ الْخِطَابِ) : مِثَالُ الْأَوَّلِ : تَحْرِيمُ الْأَذَى ⁽¹⁾ الْمُسَاوِي لِلتَّأْفِيفِ : كَتَقْطِيبِ الْوَجْهِ . وَمِثَالُ الثَّانِي : (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبِيرُونَ يَغْلِبُوا بِمِائَتَيْنِ ﴾ ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ) بِمَفْهُومِهِ (عَلَى وَجُوبِ ثَبَاتِ الْوَاحِدِ لِعَشْرَةٍ) ؛ إِذْ يُعْلَمُ مِنْ حَالِ ثَبَاتِ الْعَشْرِينَ لِلْمِئَتَيْنِ الْمُنْطُوقِ بِهِ - حَالِ ثَبَاتِ الْوَاحِدِ لِلْعَشْرَةِ الْمَفْهُومِ مِنْهُ مَعَ الْإِتِّفَاقِ فِي الْحُكْمِ : وَهُوَ وَجُوبُ الثَّبَاتِ فِيهِمَا ، لَكِنْ تِلْكَ الدَّلَالَةُ (لَا بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى) ؛ إِذْ لَيْسَ أَشَدُّ مُنَاسَبَةً فِي الْمَسْكُوتِ عَنْهُ مِنْهُ فِي الْمَذْكُورِ ، بَلْ هُوَ فِي حَقِّ الْعَشْرِينَ أَشَدُّ ؛ لِحُصُولِ التَّظَاثُرِ . وَالْفَخْوَى : مَمْدُودًا ، وَمَقْصُورًا . وَاللَّحْنُ : مَعْنَاهُمَا لُغَةً : مَعْنَى الْخِطَابِ . ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ [الصحاح 6/ 2453 ، وَ 2194] ؛ فَلِذَا أُطْلِقَ بَعْضُهُمْ كُلًّا مِنَ الْأَسْمَيْنِ عَلَى كُلِّ فِي الْقِسْمَيْنِ . وَمِنْهُمْ مَنْ يُسَمِّي الْأَوَّلَ بِهِمَا دُونَ الثَّانِي ؛ وَلَا مُشَاحَّةَ فِي الْإِصْطِلَاحِ .

وَالْخِطَابُ : تَوْجِيهُ الْكَلَامِ نَحْوَ السَّامِعِ لِلْإِفْهَامِ . ثُمَّ مَفْهُومُ الْمَوْافَقَةِ : قَدْ يَكُونُ قَطْعِيًّا إِذَا كَانَ التَّغْلِيلُ بِالْمَعْنَى قَطْعِيًّا : كَالْأَمَثِلَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَقَدْ يَكُونُ ظَنِّيًّا إِذَا كَانَ التَّغْلِيلُ بِالْمَعْنَى ظَنِّيًّا : كَقَوْلِ

(1) أَمَّا التَّمَثِيلُ بِتَحْرِيمِ إِحْرَاقِ مَالِ الْيَتِيمِ فِيهِ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْأَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ يَخْصُلُ الْإِنْتِفَاعُ بِالْأَكْلِ دُونَ الْإِحْرَاقِ . مِنْهُ .

الشَّافِعِيُّ : إِذَا كَانَ قَتْلُ الْخَطَا يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ فَالْعَمْدُ أَوْلَى ، وَإِذَا كَانَ الْيَمِينُ الْمَعْقُودَةُ تُوجِبُ الْكَفَّارَةَ فَالْعَمُوسُ أَوْلَى ⁽¹⁾ ؛ وَإِنَّمَا كَانَ ظَنًّا ؛ لِتَجْوِيزِ أَلَّا يَكُونَ الْمَعْنَى فِي قَتْلِ الْخَطَا ، وَالْيَمِينِ غَيْرِ الْعَمُوسِ - الرَّجَرِ الَّذِي هُوَ أَشَدُّ مُنَاسَبَةً لِلْعَمْدِ ، بَلِ التَّدَارُكُ وَالتَّلَافِي .

وَالْكَفَّارَةُ إِنَّمَا سُمِّيَتْ كَفَّارَةً ؛ لِتَغْطِيَتَهَا لِلْمُكَفِّرِ وَسِتْرِهِ . وَالْعَمْدُ وَالْعَمُوسُ عَظِيمَانِ لَا يَسْتُرُ عِقَابُهُمَا ثَوَابُ الْكَفَّارَةِ .

(و) النَّوعُ (الثَّانِي) مِنْ نَوْعِي الْمَفْهُومِ (مُخْتَلَفٌ فِيهِ) بَيْنَ الْعُلَمَاءِ : فَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَ بِهِ أَجْمَعَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ نَفَاهُ أَجْمَعَ ؛ وَالْمُخْتَارُ التَّفْصِيلُ : وَهُوَ الْأَخْذُ بِبَعْضِ دُونَ بَعْضٍ : فِي الْإِنْشَاءِ ، وَالْأَخْبَارِ ، وَأَنْ حُجَّتِيهِ بِاللُّغَةِ لَا بِالْعُرْفِ الْعَامِّ أَوْ الشَّرْعِ .

(وَيُسَمَّى) هَذَا النَّوعُ مِنَ الْمَفْهُومِ (مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ) ؛ لِمُخَالَفَتِهِ الْمَنْطُوقَ فِي الْحُكْمِ ؛ فَلِذَا قِيلَ فِي حَدِّهِ : وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَسْكُوتُ عَنْهُ مُخَالِفًا لِلْمَنْطُوقِ فِي الْحُكْمِ : إِنْثَابًا ، وَنَفْيًا ؛ (وَيُسَمَّى) أَيْضًا (دَلِيلُ الْخِطَابِ) : إِمَّا لِأَنَّ دَلَالَتَهُ مِنْ جِنْسِ دَلَالَاتِ الْخِطَابِ ، أَوْ لِأَنَّ الْخِطَابَ دَالٌّ عَلَيْهِ . وَتَسْمِيَتُهُمْ إِيَّاهُ اضْطِلَاحٌ ؛ لِقَصْدِهِمْ تَمْيِيزَهُ عَنْ غَيْرِهِ ؛ فَلَا يَرُدُّ مَا قِيلَ : إِيَّاهُمْ : إِنْ أَرَادُوا أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْخِطَابِ - فَالْأَمْرُ بِالْعَكْسِ ؛ عَلَى أَنَّ الْخِطَابَ ضَرْوَرِيٌّ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى دَلِيلٍ ، وَإِنْ أُريدَ الْمَأْخُودُ مِنَ الْخِطَابِ - فَغَيْرُ سَدِيدٍ أَيْضًا ؛ إِذْ لَا يُقَالُ : دَلِيلُ الْأَجْسَامِ : أَيْ الدَّلِيلُ الْمَأْخُودُ مِنَ الْأَجْسَامِ عَلَى الصَّانِعِ ، وَأَيْضًا فَلَا اخْتِصَاصَ بِالْمَفْهُومِ ؛ فَتَأَمَّلْ . وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

(وَهُوَ أَقْسَامٌ) كَثِيرَةٌ : الْأَوَّلُ مِنْهَا : (مَفْهُومُ اللَّقْبِ) : وَهُوَ نَفْيُ الْحُكْمِ عَمَّا لَمْ يَتَنَاوَلْهُ الْإِسْمُ : مِثْلُ «فِي الْغَنَمِ زَكَاةٌ» ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عِنْدَ مُثَبِّتِهِ عَلَى نَفْيِ

(1) الحَاوِي 317/19 ، وَمَغْنِي الْمَحْتَاج 425/4 . وَفِيهِ أَنَّهُ قَالَ ﷺ : «خَسَسَ مِنَ الْكِبَائِرِ ؛ لَا كَفَّارَةَ فِيهِنَّ ، وَعَدَّ مِنْهَا الْعَمُوسَ ، وَقَتَلَ النَّفْسَ بِغَيْرِ حَقٍّ» . ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ التَّلْوِيجِ 58/2 . اهـ .

الرَّكَاءَ عَنْ غَيْرِ الْغَنَمِ ، وَتَقِي الْقِيَامَ عَنْ غَيْرِ زَيْدٍ . وَمِنْهُ الْإِسْمُ الْمُسْتَقُّ الَّذِي غَلَبَتْ عَلَيْهِ الْإِسْمِيَّةُ : وَمِثْلُهُ الْغَزَالِيُّ بِحَدِيثٍ : « لَا تَبِيعُوا الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ »⁽¹⁾ . وَكَذَلِكَ الْإِسْمُ الْمُسْتَقُّ الَّذِي لَمْ يُلْحَظْ فِيهِ الْمَعْنَى : نَحْوُ فِي الْمَاشِيَةِ زَكَاةٌ ؛ فَإِنَّهُ مِثْلُ قَوْلِكَ : فِي الْغَنَمِ زَكَاةٌ ؛ (وَهُوَ أَوْضَعُهَا) : أَيِ مَفْهُومِ اللَّقَبِ أَوْضَعُ الْمَفَاهِيمِ ، (وَالْأَخْذُ بِهِ قَلِيلٌ) : مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الدَّقَاقُ الشَّافِعِيُّ⁽²⁾ ، قَالَ الْجَوَيْنِيُّ : إِنَّهُ صَارَ إِلَى مَفْهُومِ اللَّقَبِ طَوَائِفُ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ ، وَتَقَلَّ أَبُو الْخَطَّابِ الْحَنْبَلِيُّ⁽³⁾ فِي التَّمْهِيدِ [202/2] عَنْ مَنْصُورِ بْنِ أَحْمَدَ ، وَنُسِبَ إِلَى أَحْمَدَ . قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : وَيَهْ قَالَ مَالِكٌ⁽⁴⁾ ، وَدَاوُدُ ، وَحُكَيْمٌ أَيْضًا عَنْ ابْنِ الْقَصَّارِ⁽⁵⁾ ، وَابْنِ خُوَيْرِ مَنَّادٍ⁽⁶⁾ مِنْ الْمَالِكِيَّةِ : وَمِثْلُهُ مَكْسُورَةٌ وَمَفْتُوحَةٌ⁽⁷⁾ .

- (1) المستصفى 209/2 ، وَالْحَدِيثُ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ كَيْسَ بِهِذِهِ الصَّبِغَةُ ؛ وَإِنَّمَا بِصِبْغَةٍ : « الطَّعَامُ مِثْلًا بِمِثْلٍ » . مسلم 1214/3 رقم 1592 ، وينظر أصول الأحكام 33/2 .
- (2) وَلِدَ سَنَةَ 306 هـ . فَقِيهٌ ، شَافِعِيٌّ ، أُصُولِيٌّ . تُوُوِّي سَنَةَ 392 هـ . لَهُ كِتَابٌ فِي الْأُصُولِ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ . الوافي بالوفيات 1/166 ، وتاريخ بغداد 3/229 .
- (3) مَحْفُوظُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَسَنِ الْكَلْدَانِيِّ . وَلِدَ سَنَةَ 432 هـ : فَقِيهٌ حَنْبَلِيٌّ ، أُصُولِيٌّ ، مُصَنِّفٌ . تُوُوِّي 510 هـ . لَهُ التَّمْهِيدُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ ، وَالتَّهْذِيبُ فِي الْفَرَائِضِ ، وَالْهُدَايَةُ فِي الْفِقْهِ . طبقات الحنابلة 3/479 .
- (4) ذَكَرَ الْمَازَرِيُّ أَنَّهُ أَخَذَ لِمَالِكٍ مِنْ اسْتِدْلَالِهِ عَلَى عَدَمِ إِجْرَاءِ الْأُصْحَابَةِ إِذَا دُبِحَتْ لَيْلًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَةٍ ﴾ [الحج: 28] ؛ قَالَ : فَذَكَرَ الْأَيَّامَ وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّيْلِي . مِنْهُ . قَالَ فِي الْمَدُونَةِ 1/550 : فَإِنْ نَحَرَهَا فِي لَيْلِي أَيَّامِ النَّحْرِ أَيْجِزُهُ ذَلِكَ ؟ قَالَ : أَرَى عَلَيْهِ الْإِعَادَةَ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ مَالِكًا قَالَ لِي : وَاجْتَنِبْ بِهِذِهِ الْآيَةَ « وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَةٍ » . فَإِنَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ الْأَيَّامَ وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّيْلِي .
- (5) أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَحْمَدَ الْأَبْهَرِيُّ الشَّيرَازِيُّ : فَقِيهٌ بَغْدَادِيٌّ مَالِكِيٌّ ، أُصُولِيٌّ ، مُحَدِّثٌ ، وَلِي الْقَضَاءُ بِبَغْدَادَ . تُوُوِّي 398 هـ . لَهُ عُيُونُ الْأَدِلَّةِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ بَيْنَ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ . سير أعلام النبلاء 17/107 .
- (6) اخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ : وَقِيلَ : مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُوَيْرِ مَنَّادٍ الْبَصْرِيُّ ، وَيُقَالُ : خُوَارُ مَنَّادٍ ، وَقِيلَ : مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ ، وَقِيلَ : مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ إِسْحَاقَ : فَقِيهٌ مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الْمَالِكِيَّةِ الْعِرَاقِيِّينَ . لَهُ اخْتِيارَاتٌ خَالَفَ فِيهَا الْمَذَاهِبَ . تُوُوِّي فِي حُدُودِ سَنَةِ 390 هـ . لَهُ كِتَابُ الْخِلَافِ . وَأُصُولُ الْفِقْهِ ، وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ . الوافي بالوفيات 2/52 ، ولسان الميزان 5/290 ، وتاريخ بغداد 1/323 .
- (7) البرهان 1/454 ، والتَّمْهِيدُ 2/202 ، وتيسير التحرير 1/101 ، وتحفة المسئول 3/356 ، والبحر

وَالصَّحِيحُ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ مِنْ أَنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ لَتَعَيُّنِهِ فَائِدَةً ؛ لِإِنْفَاءِ غَيْرِهِ مِنَ الْقَوَائِدِ ؛ وَاللَّقْبُ قَدْ انْتَفَى فِيهِ الْمُقْتَضِي لِاعْتِبَارِ الْمَفْهُومِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ طُرِحَ لاختلَّ الْكَلَامُ ؛ فَذِكْرُهُ لِاسْتِقَامَةِ الْكَلَامِ ؛ وَهُوَ أَعْظَمُ فَائِدَةٍ ؛ وَهَذِهِ الطَّرِيقُ أَقْوَى مَا يَتِمَسَّكُ بِهِ فِي إِبْطَالِهِ .

وَأَمَّا مَا يُقَالُ : مِنْ أَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ نَحْوِ قَوْلِنَا : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَنْفِي رِسَالَةٍ غَيْرِ نَبِيِّنا ﷺ ؛ فَيُلْزَمُ الْكُفْرُ - فَبِهِ أَنَّ الْمَفْهُومَ إِنَّمَا يُحْتَجُّ بِهِ عِنْدَ عَدَمِ مُعَارَضَةِ الدَّلِيلِ .
أَمَّا إِذَا قَامَ الدَّلِيلُ الْقَطْعِيُّ عَلَى الْخِلَافِ - امْتَنَعَ الْعَمَلُ بِهِ كَغَيْرِهِ مِنْ أَنْوَاعِ الْخِطَابِ ؛ قَالُوا : يَبَادَرُ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ لِمَنْ يُخَاصِمُهُ : كَيْسَتْ أُمِّي بِزَانِيَةٍ - فَهُمْ نِسْبَةُ الزَّنى إِلَى أُمِّ خَصْمِهِ ؛ وَلِذَا وَجَبَ الْحَدُّ عَلَيْهِ ؛ وَلَوْ لَا مَفْهُومُ اللَّقْبِ لَمَا تَبَادَرَ ذَلِكَ .

وَأَحِبُّ بِأَنَّ ذَلِكَ مَفْهُومٌ مِنَ الْقَرَائِنِ الْحَالِيَةِ : وَهِيَ الْخِصَامُ ، وَقَصْدُ الْإِيذَاءِ ، وَالتَّقْيِيبُ ؛ وَكُلُّ مَا يُورَدُ فِي مَقَامِ الْخِصَامِ مُرَادٌ بِهِ ذَلِكَ غَالِبًا ؛ فَلَا يَكُونُ مِنَ الْمَفْهُومِ الَّذِي يَكُونُ اللَّفْظُ ظَاهِرًا فِيهِ لُغَةً . قُلْتُ : وَيُلْزَمُ أَيْضًا نِسْبَةُ الزَّنى إِلَى جَمِيعِ مَنْ عَدَا أُمُّ الْمُتَكَلِّمِ ؛ وَلَا قَائِلَ بِهِ .

(و) الثَّانِي : (مَفْهُومُ الصِّفَةِ) : وَالْمُرَادُ هُنَا مَا أَشْعَرَ بِمَعْنَى فِي الْمَوْصُوفِ بِمَا لَيْسَ بِشَرْطٍ ، وَلَا اسْتِثْنَاءٍ ، وَلَا عَدَدٍ ، وَلَا غَايَةٍ ؛ فَيَدْخُلُ فِيهَا النَّعْتُ ، وَالْحَالُ ، وَالظَّرْفُ : مُفْرَدًا كَانَتْ ، أَوْ غَيْرُهُ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَالَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاذْهَبُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 15] ؛ فَإِنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ النِّسَاءَ إِذَا كُنَّ مُؤْمِنَاتٍ اشْتَرَطَ فِي الشُّهُودِ أَنْ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ﴾ [المجادلة: 2] ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ظَهَرَ الْكَافِرِ لَا يَصِحُّ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [المتحنة: 10] ؛ فَإِنَّهُ يُفْهَمُ أَنَّهُمْ

المحيط 4/ 148 ، وشرح الغاية 2/ 382 ، والكاشف 266 ، والردود والنقود 1/ 387 ، وإحكام الفصول في أحكام الأصول 2/ 520 ، والمستصفي 2/ 209 .

يُرْجَعْنَ إِلَى مَنْ آمَنَ مِنْ أَرْوَاجِهِنَّ . وَكَقَوْلِهِ ﷺ : « فِي كُلِّ إِبِلٍ سَائِمَةٍ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَهُ لَبُونٍ » [أحمد 7 / 234 رقم 20036] . وَفِي كِتَابِ أَبِي بَكْرٍ لِأَتَيْسِ بْنِ مَالِكٍ حِينَ وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ حِكَايَةً عَنْ فَرَضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ فَفِيهَا شَاةٌ »⁽¹⁾ ؛ وَالسَّائِمَةُ صِفَةٌ تُدَلُّ عَلَى تَغْيِي الزَّكَاةِ فِي الْمَعْلُوفَةِ .

(وَهُوَ) : أَيُّ مَفْهُومِ الصِّفَةِ (أَقْوَى) مِمَّا قَبْلَهُ ، (وَالْأَخِذُ بِهِ أَكْثَرُ) مِنَ الْإِخْذِ بِمَفْهُومِ اللَّقَبِ ؛ لِأَنَّ مَنْ أَخَذَ بِمَفْهُومِ اللَّقَبِ أَخَذَ بِهِ مِنْ دُونِ عَكْسٍ : وَهُوَ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَأَحْمَدُ ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى⁽²⁾ ، وَالْجَوْنِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنُ سَلَامٍ ، وَالْمُزَنِيُّ ، وَالْإِصْطَخَرِيُّ⁽³⁾ ، وَالْمَرْوَزِيُّ ، وَابْنُ خَيْرَانَ⁽⁴⁾ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَالصَّرِفِيُّ ، وَالْأَشْعَرِيُّ⁽⁵⁾ ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنِ التَّغْلِيْقُ بِالصِّفَةِ دَالًّا عَلَى تَغْيِي الْحُكْمِ عَمَّا عَدَاهَا - كَمَا فَهَمَ مِنْهُ أَهْلُ اللُّغَةِ ذَلِكَ ؛ وَالتَّالِي بَاطِلٌ ؛ فَالْمُقَدَّمُ مِثْلُهُ : أَمَّا الْأُولَى : فَلِأَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ مَعْمَرَ بْنَ الْمُثَنَّى وَتَلْمِيذَهُ أَبَا عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنَ سَلَامٍ وَهُمَا مِنْ أَيْمَةِ اللُّغَةِ - فَهَمَا ذَلِكَ ؛ وَقَالَ فِي قَوْلِهِ ﷺ : « لِي الْوَاحِدُ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ » رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ ، وَابْنُ حِبَّانَ ، وَالْحَاكِمُ⁽⁶⁾ مِنْ حَدِيثِ

(1) التجريد 2 / 36 ، وأصول الأحكام 1 / 236 ، والبخاري 2 / 528 رقم 1387 ، وأبو داود 2 / 231 رقم 1573 .

(2) التَّيْمِيُّ بِالْوَلَاءِ . وُلِدَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ 110 هـ . أَدِيبٌ ، لُغَوِيٌّ ، نَحْوِيٌّ ، عَالِمٌ بِالْأَخْبَارِ . تُوُفِّيَ سَنَةَ 209 هـ . لَهُ مَعَانِي الْقُرْآنِ ، وَنَقَائِصُ جَرِيرٍ وَالْفَرَزْدَقِ . وَمَقَاتِلُ الْفُرْسَانِ . تَارِخُ بَغْدَادَ 13 / 252 ، وَوَفِيَّاتُ الْأَعْيَانِ 2 / 105 ، وَمَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ 3 / 901 .

(3) أَبُو سَعِيدٍ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ . وُلِدَ سَنَةَ 244 هـ : فَقِيهٌ ، شَافِعِيٌّ ، تَوَلَّى الْقَضَاءَ بِمَدِينَةِ قُمْ . تُوُفِّيَ سَنَةَ 328 هـ . طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ 3 / 230 ، وَتَارِيخُ بَغْدَادَ 7 / 268 .

(4) أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ صَالِحٍ بْنِ خَيْرَانَ الْبَغْدَادِيُّ الشَّافِعِيُّ : فَقِيهٌ . تُوُفِّيَ 323 . سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ 15 / 58 .

(5) يَنْظُرُ التَّقْرِيبَ وَالْإِرْشَادَ 3 / 339 ، وَالْمَعْتَمِدَ 1 / 150 ، وَالْبَرْهَانَ 1 / 454 ، وَالْمُسْتَصْفَى 2 / 211 ، وَبَيَانَ الْمَخْتَصَرِ 2 / 447 ، وَالرَّدُّودَ وَالنَّقُودَ 1 / 367 ، وَتَيْسِيرَ الْوُصُولِ إِلَى مِنْهَاجِ الْوُصُولِ 3 / 106 ، وَالْأَمْدِي 3 / 68 ، وَشَرْحَ الْغَايَةِ 2 / 387 ، وَالْكَاشِفَ 267 .

(6) التجريد 6 / 181 ، وَأَحْمَدُ 6 / 279 رقم 17968 ، وَأَبُو دَاوُدَ 4 / 45 رقم 3628 ، وَالنَّسَائِيُّ 7 / 316 رقم 4689 ، 4690 ، ابْنُ مَاجَةَ 2 / 811 رقم 2427 ، وَابْنُ حِبَّانَ 11 / 486 رقم 5089 ، وَالْحَاكِمُ 4 / 102 .

وَبِرِّ بْنِ أَبِي دُليَّة⁽¹⁾، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَيْمُونِ بْنِ مُسَيْكَةَ⁽²⁾ : إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِيْ غَيْرَ الْوَاحِدِ لَا يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ . وَقَالَ فِي قَوْلِهِ ﷺ : «لَأَنْ يَمْتَلِيَّ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِيَّ شَعْرًا» . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَالبخاريُّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، وَأَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ عَلَى شَرْطِهِمَا⁽³⁾ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ لَمَّا قِيلَ : إِنَّ الْمُرَادَ بِالشَّعْرِ هُنَا الْهَجَاءُ مُطْلَقًا ، أَوْ هَجَاءُ الرَّسُولِ ﷺ خَاصَّةً - لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِدُكْرِ الْإِمْتِلَاءِ مَعْنَى ؛ لِأَنَّ قَلِيلَهُ وَكَثِيرَهُ سَوَاءٌ ؛ فَجَعَلَا الْإِمْتِلَاءَ مِنَ الشَّعْرِ فِي قُوَّةِ الشَّعْرِ الْكَثِيرِ ؛ فَفَهَمَا مِنْهُ أَنَّ غَيْرَ الْكَثِيرِ لَيْسَ كَذَلِكَ ؛ فَالْزَمَا مِنْ تَقْدِيرِ الصِّفَةِ الْمَفْهُومِ ؛ فَكَيْفَ لَوْ صُرِّحَ بِهَا ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ اللُّؤْلُؤِيُّ : بَلَّغَنِي عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ : وَجْهُهُ أَنْ يَمْتَلِيَّ قَلْبُهُ حَتَّى يَشْغَلَهُ عَنِ الْقُرْآنِ وَذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ فَإِنْ كَانَ الْقُرْآنُ وَذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ الْغَالِبُ - فَلَيْسَ جَوْفُ هَذَا عِنْدَنَا مَمْلُوءًا مِنَ الشَّعْرِ⁽⁴⁾ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(و) الثَّالِثُ (مَفْهُومُ الشَّرْطِ) : وَالشَّرْطُ لُغَةً : الْعَلَامَةُ ، وَمِنْهُ : ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [حمد : 18] . وَاصْطِلَاحًا : مَا اسْتَلْزَمَ عَدَمُهُ غَيْرُهُ : وَهُوَ عَقْلِيٌّ ، وَشَرْعِيٌّ ، وَلُغَوِيٌّ : كَالْحَيَاةِ لِلْعِلْمِ ، وَالطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ ، وَمَا يَلِي : نَحْوُ «إِنْ» : وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا : فَهَوَ مَا عُلِقَ مِنَ الْحُكْمِ عَلَى شَيْءٍ بِأَدَاةِ شَرْطٍ : نَحْوِ أَكْرَمَ زَيْدًا

(1) وَاسْمُهُ مُسْلِمٌ الطَّائِفِيُّ : وَتَقَرُّعُ النَّسَائِيِّ ، رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ . تَهْذِيبُ الْكَمَالِ 425 / 30 .

(2) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونِ بْنِ مُسَيْكَةَ الطَّائِفِيُّ ، وَقَدْ يُنْسَبُ إِلَى جَدِّهِ . رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ هَذَا الْحَدِيثَ «لِي الْوَاحِدِ...» . تَهْذِيبُ الْكَمَالِ 563 / 25 .

(3) مُسْلِمٌ 1769 / 4 رَقْم 2257 ، وَالبخاري 2279 / 5 رَقْم 5802 ، وَأَبُو دَاوُدَ 276 / 5 رَقْم 5009 .

(4) وَفِي الصَّحِيحَيْنِ : عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ» .

[البخاري 417 / 1 رَقْم 1181 ، وَمُسْلِمٌ 94 / 1 رَقْم 93] وَقُلْتُ : مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ ؛ وَهَذَا مُصَبِّرٌ مِنْهُ إِلَى الْقَوْلِ بِالْمَفْهُومِ ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ حَالِيَّةً ؛ فَتَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ عَمَّا هُوَ صِفَةٌ لَهُ فِي اللَّفْظِ لَا عَنْ كُلِّ مَنْ يَنْصِفُ بِهِ فِي الْمَعْنَى : مَتَلَا الْحَبْرُ الْمُقَدَّمُ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ وَجُوبِ الزَّكَاءِ فِي مَعْلُوفَةِ الْعَتَمِ دُونَ مَعْلُوفَةِ سَائِرِ الْأَنْعَامِ لَا بِالْقِيَاسِ . مِنْهُ .

إِنْ دَخَلَ ؛ فَمَفْهُومُهُ عَدَمُ الْإِكْرَامِ إِنْ عَدِمَ الدُّخُولُ . (وَهُوَ) : أَيِ مَفْهُومِ الشَّرْطِ
(فَوْقَهُمَا) : أَيِ الْمَفْهُومَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ فِي الْقُوَّةِ ؛ (وَالْأَخِذُ بِهِ أَكْثَرُ) مِنْ الْأَخِذِ بِهِمَا
كَذَلِكَ ؛ فَإِنَّ الْأَخِذَ بِهِ هُوَ الْأَخِذُ بِهِمَا وَبَعْضُ مَنْ مَنَعَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ كَوْنُهُ شَرْطًا
فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ انْتِفَائِهِ انْتِفَاءُ الْمَشْرُوطِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْنَى الشَّرْطِ .

وَالرَّابِعُ : مَفْهُومُ الْغَايَةِ : وَهُوَ مَا يُسْتَفَادُ مِنْ تَقْيِيدِ الْحُكْمِ بِأَدَاةِ الْغَايَةِ : كَالِإِ
وَحَتَّى : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [البقرة: 187] ؛ فَمَفْهُومُهُ ارْتِفَاعُ
الْحُكْمِ بِاللَّيْلِ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [البقرة: 230] ؛ فَمَفْهُومُهُ أَنَّهَا
إِذَا نَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ حَلَّتْ لَهُ ؛ (وَهُوَ أَقْوَى مِنْهَا) : أَيِ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ ؛
فَإِنَّ مَنْ أَخَذَ بِهَا أَخَذَ بِهِ بِلَا عَكْسٍ ؛ حَتَّى قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : إِنَّ دَلَالَتهُ عَلَى
انْتِفَاءِ حُكْمِ مَا قَبْلَهَا عَمَّا بَعْدَهَا مِنْ قَبِيلِ الْمُنْطَوِقِ ⁽¹⁾ .

وَالْحُجَّةُ عَلَى إِبْطَالِهِ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ الْقَائِلِ : صُومُوا إِلَى اللَّيْلِ - أَنْ طَرَفَ الْمُغَيَّا :
وَهُوَ وُجُوبُ الصَّوْمِ طَرَفَ النَّهَارِ : وَهُوَ آخِرُ جُزْءٍ مِنْهُ ؛ فَتَقْدِيرُ الْوُجُوبِ بَعْدَهُ
خِلَافُ الْمُنْطَوِقِ ؛ لِإِقْتِصَاءِ التَّقْدِيرِ كَوْنِ آخِرِ جُزْءٍ مِنَ النَّهَارِ لَيْسَ طَرَفًا لِلْمُغَيَّا
بَعْدَ أَنْ كَانَ مَعْنَى الْمُنْطَوِقِ كَوْنُهُ طَرَفًا .

(و) الْخَامِسُ : (مَفْهُومُ الْعَدَدِ) : وَهُوَ مَا يُسْتَفَادُ مِنْ تَعْلِيلِ الْحُكْمِ بِعَدَدٍ
مَخْصُوصٍ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور: 4] : أَيِ لَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ،
وَقَوْلِهِ ﷺ : « فِي أَرْبَعِينَ شَاءَ شَاءٌ » : أَيِ لَا فِي أَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ .

وَقَوْلُ أَبِي الْحُسَيْنِ بِدَلَالَتِهِ عَلَى حُكْمِ الزَّائِدِ بِالْأَوَّلَى فِي نَحْوِ : مَنْ سَرَقَ عَشْرَةَ
فُطْعَ ، وَعَلَى حُكْمِ النَّاقِصِ كَذَلِكَ : كَدَلَالَةِ تَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِ قُلْتَيْنِ ⁽²⁾ وَقَعَتْ فِيهِمَا

(1) فَلَا وَجْهَ لِتَخْصِصِ الْمَاتِنِ [ابْنُ بَهْرَانَ] بِالْخِلَافِ فِي مَفْهُومِ «إِنَّمَا» ، وَالْعَدَدِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

قُلْتُ : لِأَنَّهُ قَالَ : « وَمَفْهُومُ الْعَدَدِ ، وَمَفْهُومُ إِنَّمَا ، وَقِيلَ : هُمَا مُنْطَوِقَانِ » مَتْنِ الْكَافِلِ الطَّبَعَةِ الثَّلَاثَةِ 35 بِتَحْقِيقِنَا .

(2) مَثَلُهُ فِي الْفُصُولِ 220 : بِ« إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ » ؛ وَنُظِرَ بِأَنَّهُ مَفْهُومُ شَرْطٍ . وَأَقُولُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ : إِنَّهُ يَصِحُّ

نَجَاسَةٌ عَلَى تَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِ مَا دُونَهُمَا . وَبَعْدَمَهَا فِي نَحْوِ : «اجْلِدُوا الزَّانِيَةَ مِائَةً» عَلَى جِهَةِ الْإِجَابِ ؛ فَإِلْبَاحُهُ تَقْضِي بَعْدَمِ اعْتِبَارِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(و) السَّادِسُ : (مَفْهُومُ) الْحَضَرِ : بِالتَّقْيِ وَالْإِسْتِنَاءِ ، أَوْ بِمَا يُفِيدُهُمَا : نَحْوُ ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾ [طه : 98] ، ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة : 60] ، ﴿يَأْتِي اللَّهُ إِلَّا لَأَنْ يُتِمَّ نُورُهُ﴾ [التوبة : 32] ، ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد : 19] ، ﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف : 35] ⁽¹⁾ .

وَالْفَضْلُ ⁽²⁾ بَيْنَ الْمُتَبَدِّلِ وَالْخَبَرِ الْمُعَرَّفِ بِنَحْوِ «أَلْ» - نَحْوُ ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الشورى : 9] ، وَ﴿إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى﴾ [البقرة : 120] : وَنَحْوُ الْعَالِمِ اللَّهِ ، وَالْكَرْمِ فِي الْعَرَبِ ، وَالْأَيْمَةِ مِنْ قُرَيْشٍ ، وَصَدِيقِي أَخِي ؛ بِمَا عُرِفَ فِيهِ الْمُتَبَدِّلُ بِحَيْثُ يَكُونُ ظَاهِرًا فِي الْعُمُومِ : سَوَاءٌ كَانَ صِفَةً ، أَوْ اسْمَ جِنْسٍ ؛ وَيَكُونُ الْخَبَرُ أَخْصَصَ مِنْهُ بِحَسَبِ الْمَفْهُومِ : سَوَاءٌ كَانَ عَلَمًا أَوْ غَيْرَ عَلِمٍ ، وَمِنَهُ قَوْلُهُ ﷺ : «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ» ؛ وَلِذَا اخْتَجَّ بِهِ أَصْحَابُنَا ، وَالشَّافِعِيُّ عَلَى التَّكْبِيرِ .

بِالْإِعْتِبَارَيْنِ . مِنْهُ .

(1) إِلَّا أَنَّ الْحَضَرَ بِالتَّقْيِ وَالْإِسْتِنَاءِ يُفِيدُ التَّقْيَ مَنْطُوقًا ، وَالْإِنْبَاتَ مَفْهُومًا ، وَالْعَكْسُ فِي الْحَضَرِ بِإِنَّمَا . مِنْهُ . قُلْتُ : ذَهَبَ أَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ ، وَبَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ ، وَالْحَنَابِلَةُ - إِلَى أَنَّ كَلِمَةَ «إِنَّمَا» تُفِيدُ الْحَضَرَ مِنْ جِهَةِ النَّطْقِ . وَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى أَنَّهَا لَا تُفِيدُ الْحَضَرَ : نُطْقًا ، وَلَا فَهْمًا . وَذَهَبَ أَكْثَرُ الْحَنَفِيَّةِ ، وَالْأَمِدِيُّ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهَا لَا تُفِيدُ الْحَضَرَ : لَا نُطْقًا ، وَلَا فَهْمًا ؛ وَإِنَّمَا تُؤَكِّدُ الْإِنْبَاتَ . يَنْظُرُ الرَّدُّودُ وَالنَّقُودُ

390 / 1 ، وَتَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ 132 / 1 ، وَبَيَانُ الْمُخْتَصَرِ 482 / 2

(2) وَذَكَرَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ صِغَةَ الْفَضْلِ بَيْنَ الْمُتَبَدِّلِ وَخَبَرِهِ الْمُضَارِعِ ، أَوْ اسْمِ التَّفْضِيلِ بَيْنَ - كَذَلِكَ ؛ وَفِيهِ أَنَّ صِغَةَ الْفَضْلِ فِيهِمَا لَا تُفِيدُ الْحَضَرَ ؛ إِذِ الْمُضَارِعُ ، وَاسْمُ التَّفْضِيلِ الْحَالِي عَنْ الْمُعَرَّفِ كَالنِّكَرَةِ : نَحْوُ زَيْدٌ هُوَ يَضْرِبُ ، وَأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ؛ وَهُوَ بِمَثَابَةِ ضَارِبٍ وَفَاضِلٍ ؛ فَتَأَمَّلْ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

قَالَ فِي الْفُصُولِ 221 : وَمَفْهُومُ الْفَضْلِ بَيْنَ الْمُتَبَدِّلِ وَالْخَبَرِ - إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً ، أَوْ أَفْعَلَ مِنْ كَذَا ، أَوْ فِعْلًا مُضَارِعًا قَبْلَ دُخُولِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ وَبَعْدَهَا : نَحْوُ ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الشورى : 9] ، ﴿إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى﴾ [البقرة : 120] ، وَزَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ [السجدة : 25] . وَيَنْظُرُ

الغَيْثُ الْهَامِعُ 126 / 1 ، وَحَاشِيَةُ الْعَطَارِ 310 / 1 .

وَعَكْسُهُ كَذَلِكَ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْمَعَانِي : مِثْلُ اللَّهِ الْعَالِمُ ، أَوْ مِثْلُ : تَقْدِيمِ الْمَعْمُولِ :
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: 5] ، ﴿وَإِنِّي فَأَرْهَبُونَ﴾ [البقرة: 40]
 أَثَبْتُهُ أَثْمَتَنَا السَّلَاطَةَ وَالْجُمُهُورُ ؛ لِاسْتِقْرَاءِ اسْتِعْمَالَاتِ الْفُصَحَاءِ ؛ فَإِنَّ أَثْمَةَ الْعَرَبِيَّةِ
 أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْإِسْتِثْنََاءَ مِنَ النَّفْيِ إِبْثَاتٌ ، وَعَلَى إِفَادَةِ «إِنَّمَا» الْحَصْرُ ؛ وَلِذَا أَطْبَقَ
 عَلَيْهِ أَثْمَةُ النَّحْوِ وَالتَّفْسِيرِ ، وَأَطْبَقُوا عَلَى إِفَادَةِ الثَّلَاثِ أَيْضًا .

(و) لِبِتَادُرِ الْمَفْهُومِ فِي الْعَدَدِ ، وَإِنَّمَا - (قِيلَ : هُمَا مَنْطُوقَانِ) لَا مَفْهُومَانِ .
 أَمَّا مَفْهُومُ الْعَدَدِ فَلَمْ أَفِنِ عَلَى الْقَائِلِ بِأَنَّهُ مَنْطُوقٌ ⁽¹⁾ .

وَأَمَّا مَفْهُومُ "إِنَّمَا" فَالْقَائِلِ بِأَنَّهُ مَنْطُوقٌ أَهْلُ الْمَعَانِي . رَوَاهُ عَنْهُمْ فِي الْمِنْهَاجِ
 وَغَيْرِهِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَامِدٍ أَحْمَدَ بْنِ عَامِرٍ بْنِ بَشِيرٍ بْنِ حَامِدٍ الْمَرْوَرُودِيِّ ⁽²⁾
 يَفْتَحُ الْمِيمَ وَالْوَاوِ ، بَيْنَهُمَا رَاءٌ مُهْمَلَةٌ مُشَدَّدَةٌ ، بَعْدَهَا وَاوٌ سَاكِنَةٌ وَذَالٌ مُعْجَمَةٌ
 كَذَا فِي نُسَخَةِ الشَّرْحَيْنِ . وَفِي نُسَخَةٍ : وَمَفْهُومُ الْإِسْتِثْنََاءِ ، وَإِنَّمَا . وَقِيلَ : هُمَا
 مَنْطُوقَانِ ؛ وَالْخِلَافُ فِيهِمَا ظَاهِرٌ كَمَا تَرَى ⁽³⁾ : أَمَّا إِنَّمَا فَكَمَا سَبَقَ ، وَأَمَّا النَّفْيُ
 وَالْإِسْتِثْنََاءُ فَإِنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ بْنَ الْقَطَّانِ ، وَالشَّيْخَ أَبَا إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيَّ قَالَا : إِنَّهُ
 مَنْطُوقٌ ، وَرَجَحَهُ الْقَرَائِيُّ فِي قَوَاعِدِهِ ، وَالْبِرْمَاوِيُّ ⁽⁴⁾ فِي شَرْحِ أَلْفِيئِهِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ

(1) وَقَالَ الدَّوَارِيُّ : لَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي مَفْهُومِهِ إِلَّا مَعَ نَفْيِ الْمَفْهُومِ جُمْلَةً ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ وَفِيهِ أَنَّ
 لِأَبِي الْحُسَيْنِ تَفْصِيلًا قَدْ أَشْرْتُ إِلَيْهِ ، وَأَنَّهُ حَكَى الْخِلَافَ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ عَنْ قَوْمٍ . مِنْهُ .

(2) نِسْبَةُ إِلَى مَرْوَرُودٍ ، وَلِدَ بِهَا : فَقِيهٌ مِنْ كِبَارِ الشَّافِعِيَّةِ . أَقَامَ زَمَنًا بِالْبَصْرَةِ . ت : 362 هـ . لَهُ الْجَامِعُ فِي
 الْفِقْهِ ، وَشَرْحُ مُحْتَصَرِ الْمُزَنِيِّ ، وَكِتَابٌ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ . معجم البلدان 5 / 112 ، والأعلام 1 / 142 .

(3) تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ 1 / 184 ، وَالغَيْثُ الْهَامِعُ 1 / 136 ، وَحَابِسُ 238 ، وَالكَاشِفُ 221 : أَيْ مَفْهُومُ
 الْعَدَدِ ، وَمَفْهُومُ إِنَّمَا . وَيَنْظُرُ حَاشِيَةُ الْعَطَارِ 1 / 309 .

(4) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الدَّائِمِ بْنِ مُوسَى النَّعِيمِيِّ الْعَسْكَلَانِيُّ : وَلِدَ سَنَةَ 763 هـ ، فَقِيهٌ شَافِعِيٌّ ، أَصُولِيٌّ ، لُغَوِيٌّ ،
 مَصْرِيٌّ ، أَقَامَ مُدَّةً فِي دِمَشْقَ ، وَتَصَدَّرَ لِلتَّدْرِيسِ وَالْإِفْتَاءِ . وَتَوُفِّيَ سَنَةَ 831 هـ . لَهُ شَرْحُ الصُّدُورِ بِشَرْحِ
 زَوَائِدِ الشُّدُورِ فِي النَّحْوِ ، وَمَنْظُومَةٌ فِي الْفَرَائِضِ ، وَالْفَوَائِدُ السَّيِّئَةُ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ ، وَشَرْحُ مَنْظُومَةٍ لَهُ فِي
 أَصُولِ الْفِقْهِ ، وَغَيْرُهَا . الْبَدْرُ الطَالِعُ 2 / 181 ، والأعلام 6 / 188 .

مَذْهَبِ ابْنِ الْحَاجِبِ⁽¹⁾. قَالَ ابْنُ أَبِي شَرِيفٍ⁽²⁾: وَهُوَ الَّذِي يَتَلَجُّ لَهُ الصَّدْرُ؛ إِذْ كَيْفَ يُقَالُ فِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ: إِنَّ دَلَالَتَهَا عَلَى إِبْطَالِ الْإِلَهِيَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى بِالْمَفْهُومِ! [حاشية العطار 310/1] وَهُوَ الَّذِي أَطْبَقَ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْبَيَانِ بَلْ قَالُوا: إِنَّهَا تُهَيِّدُ الْإِبْطَالَ نَصًّا.

وَلَكِنَّمَا وَجَبَ الْعَمَلُ بِهَذِهِ الْمَفَاهِيمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَدُلَّ تَخْصِيصُ مَحَلِّ التُّطْقِ بِالذِّكْرِ عَلَى الْمُخَالَفَةِ - لَمْ يَكُنْ لَتَخْصِيصِهِ بِالذِّكْرِ فَائِدَةٌ؛ وَالتَّالِي بَاطِلٌ؛ فَالْمُقَدَّمُ مِثْلُهُ. أَمَّا الشَّرْطِيَّةُ: فَلِأَنَّ الْمَفْرُوضَ عَدَمُ فَائِدَةٍ غَيْرِ التَّخْصِيصِ كَمَا سَيَأْتِي. وَأَمَّا الْإِسْتِثْنَائِيَّةُ: فَلِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَثْبُتَ تَخْصِيصٌ مِنْ آحَادِ الْبُلْغَاءِ لِغَيْرِ فَائِدَةٍ؛ فَكَلَامُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَجْدَرُ.

(وَشَرَطُ الْأَخْذِ بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ) عَلَى أَنْوَاعِهِ (عَلَى الْقَوْلِ بِهِ): أَيْ بِإِبْطَالِهِ وَالْعَمَلِ بِمُقْتَضَاهُ - 1- (أَلَا) يَظْهَرُ فَائِدَةُ لِلتَّقْيِيدِ بِأَيِّهِمَا سِوَى التَّخْصِيصِ لِلْمَذْكَورِ بِالْحُكْمِ؛ بِأَنَّهُ لَا (يُخْرِجُ الْكَلَامَ مَخْرَجَ الْأَغْلَبِ) الْمُعْتَادِ؛ وَإِلَّا لَمْ يُؤْخَذْ بِهِ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: 282]؛ مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِشَهَادَةِ الرَّجُلِ وَالْمَرَأَتَيْنِ إِلَّا مَعَ عَدَمِ الرَّجَالِ؛ وَهَذَا غَيْرُ مَعْمُولٍ بِهِ اتِّفَاقًا؛ لِخُرُوجِهِ مَخْرَجَ الْعَادَةِ مِنْ أَنَّهُ لَا يُعَدَّلُ إِلَى النِّسَاءِ مَعَ إِمْكَانِ الرَّجَالِ.

وَكَذَا وَجُوبُ الرَّهْنِ الْمَشْرُوطِ بِالسَّفَرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنٌ مَقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: 283]؛ فَإِنَّهُ خُرُجٌ مَخْرَجَ الْعَادَةِ وَالْغَالِبِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ رَهَنَ دِرْعَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَحْمَةَ⁽³⁾ الْيَهُودِيِّ فِي الْحَضَرِ. وَكَذَا فَإِنَّهُ كَانَ الرَّجُلُ إِذَا

(1) مختصر ابن الحاجب 2/ 964، والمنتهى 153، والتبصرة 239، وبيان المختصر 2/ 482، وشرح الكوكب المنير 3/ 515، وتيسير التحرير 1/ 102، والكاشف 271، والفصول اللؤلؤية 211، ومنهاج الوصول 413، والفروق 2/ 73.

(2) كَمَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي شَرِيفٍ الْمُقَدِّسِيُّ: فَتْيُهُ، أُصُولِيٌّ. تُوفِّيَ سَنَةَ 906 هـ. لَهُ الدَّرَرُ اللَّوَامِعُ، بِتَحْرِيرِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ. الْأَعْلَامُ 53/7.

(3) وَقَعَ فِي كِتَابِ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ أَنَّ اسْمَ الْيَهُودِيِّ أَبُو شَحْمَةَ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ أَبُو الشَّحْمِ الظَّفَرِيُّ. يَنْظُرُ =

طَفَحَتْ عَيْنُهُ إِلَى اسْتِظْرَافِ امْرَأَةٍ بَهَتْ الَّتِي تَحْتَهُ وَرَمَاهَا بِفَاحِشَةٍ! حَتَّى يُلْجِيَهَا
إِلَى الْإِفْتِدَاءِ مِنْهُ بِمَا أَعْطَاهَا ؛ لِيَضْرِبَهُ إِلَى تَزْوِجِ غَيْرِهَا ؛ فَتَزَلْ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَإِنْ
أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَاتٍ زَوْجٍ﴾ [الآية [النساء : 20] .

2- (و) أَنْ (لَا) يَكُونَ جَوَابًا (لِسُؤَالٍ) مُقْتَضٍ لِتَعْلِيلِ الْحُكْمِ بِالْخَاصِّ مُطَابَقَةً
لِسُؤَالِهِ : كَانَ يُسْأَلُ ﷺ : هَلْ فِي الْعَنْمِ السَّائِمَةِ زَكَاةٌ؟ فَيَقُولُ : «فِي الْعَنْمِ السَّائِمَةِ
زَكَاةٌ» ؛ فَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمَعْلُوفَةَ لَا زَكَاةَ فِيهَا ؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ إِنَّمَا أَتَى بِهِ
لِمُطَابَقَةِ السُّؤَالِ لَا لِلتَّقْيِيدِ .

3- (و) أَنْ (لَا) يَكُونَ لِسَبَبٍ (حَادِثَةٍ مُتَجَدِّدَةٍ) كَذَلِكَ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَحَلَّتْهُ
أَبْنَاءُكُمْ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء : 23] ؛ فَإِنَّهُ نَزَلَ حِينَ تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَبَ
بِنْتَ جَحْشِ الْأَسَدِيَّةِ وَهِيَ بِنْتُ عَمَّتِهِ أُمِّمَةَ بِنْتِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ حِينَ فَارَقَهَا زَيْدُ بْنُ
حَارِثَةَ ؛ وَقَالَ الْمُشْرِكُونَ وَالْمُنَافِقُونَ فِي ذَلِكَ ؛ وَنَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿لَكِنِّي لَا يَكُونُ عَلَى
الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ﴾ [الأحزاب : 37] ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ
مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب : 40] ؛ فَالَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ لِإِخْرَاجِ الْمُتَنَبِّئِ فَقَطْ ؛ وَحَيْثُ
فِي شَمْلِ زَوْجَةٍ كُلِّ وَلَدٍ : مِنْ نَسَبٍ ، أَوْ رِضَاعٍ : مَدْخُولَةٍ ، أَوْ غَيْرِ مَدْخُولَةٍ ؛ وَكَقَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران : 28] ؛ فَلَا يُفْهَمُ
مِنْهُ أَنَّ غَيْرَ الْمُؤْمِنِينَ يَجُوزُ لَهُ مُوَالَاةُ الْكَافِرِينَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ .

4- (أَوْ) يَكُونَ لِأَجْلِ (تَقْدِيرِ جَهَالَةٍ) : أَيْ تَقْدِيرِ الْمُتَكَلِّمِ جَهَالَةَ السَّامِعِ الْحُكْمِ
الْمَنْطُوقِ : كَانَ يَعْتَقِدُ عَدَمَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي السَّائِمَةِ ؛ فَيَقُولُ ﷺ : «فِي السَّائِمَةِ زَكَاةٌ» .
(أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ) الْمُقَدَّمُ ذِكْرُهُ (بِمَا يَفْتَضِي تَخْصِيصَ الْمَذْكُورِ بِالذِّكْرِ) لِغَيْرِ الْحُكْمِ :
1- مِثْلُ أَنْ يَكُونَ الْمَسْكُوتُ عَنْهُ أَوَّلَى بِالْحُكْمِ مِنَ الْمَنْطُوقِ ، أَوْ مُسَاوِيًا لَهُ فِيهِ ؛
فَإِنَّهُ قَدْ يُسْتَعْنَى بِظُهُورِ الْأَوْلَوِيَّةِ وَالْمُسَاوَاةِ عَنْ ذِكْرِهِ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا

أَوْلَدَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَقِي ﴿٣١﴾ [الاسراء: 31] ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَ قَتْلِ الْأَوْلَادِ حَالٌ أَمَانِ الْفَقْرِ -
أَوَّلَى مِنْهُ حَالٌ خَوْفِهِ ؛ فَيَرْجِعُ حِينَئِذٍ إِلَيْكَ مَفْهُومِ الْمَوْافَقَةِ .

2- أَوْ لِكَوْنِ الْمَذْكُورِ : لِلتَّغْيِيرِ : كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّتَكُمْ﴾
الْآيَةُ [النور: 33] ؛ بِأَنَّ مَنْ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِلْعِفَّةِ قَدْ أَرَادَهَا دُونَ أَهْلِهَا .

3- أَوْ مَعْهُودًا ؛ فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ اللَّقَبِ الَّذِي يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي التَّعْرِيفِ ؛ فَلَا يَدُلُّ
عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ عَمَّا عَدَاهُ: كُلُّوا اشْتَهَرَ رَجُلٌ بِالْعَالِمِ ؛ فَقُلْتُ : جَاءَنِي الْعَالِمُ .

4- أَوْ لِيَزَادَةَ الْإِثْمَانِ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيبًا﴾ [النحل: 14] -
فَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُ مَنَعُ الْقَدِيدِ .

5- أَوْ لِلتَّفْخِيمِ : كَحَدِيثِ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحَدِّثَ
عَلَى مَيِّتٍ » الْخَبَرُ ⁽¹⁾ ؛ فَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُ الْحِلُّ لِمَنْ لَا تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ .

6- أَوْ لِحَوْفٍ مِنْ ظَالِمٍ .

7- أَوْ لِمُجَرَّدِ الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ : نَحْوُ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ،
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .

8- أَوْ لِلتَّوْضِيحِ ؛ فَإِنْ جَاءَتْ مُحْتَمَلَةٌ لَهُ وَلِلتَّخْصِيسِ - جَاءَ الْإِجْمَالُ فِي الْمَفْهُومِ ؛
كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ لَمَّا اسْتَعَارَ مِنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ أَدْرَعًا - قَالَ : أَغْضَبَا يَا مُحَمَّدُ أَمْ
عَارِيَّةٌ ؟ قَالَ : « بَلْ عَارِيَّةٌ مَضْمُونَةٌ » ⁽²⁾ : تَحْتَمِلُ الْإِيضَاحَ ، وَأَنَّ الْعَارِيَّةَ شَائِبُهَا
ذَلِكَ ؛ فَيَكُونُ الضَّمَانُ فِيهَا حُكْمًا لِلْعَارِيَّةِ مُطْلَقًا ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ ⁽³⁾ .
وَتَحْتَمِلُ التَّخْصِيسَ : أَيْ مَشْرُوطٌ فِيهَا الضَّمَانُ ؛ فَلَا تَكُونُ الْعَارِيَّةُ مَضْمُونَةً حَتَّى

(1) تَمَامُهُ : « فَوْقَ ثَلَاثِ ، إِلَّا عَلَى زَوْجِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » شرح التجريد 3/ 161 ، والبخاري 1/ 430
رقم 1220 ، ومسلم برقم 1486 ، وأبو داود 2/ 721 رقم 2299 ، والترمذي 3/ 500 رقم 1195 ،
وابن ماجه 1/ 674 رقم 2085 ، و2086 ، وأصول الأحكام 1/ 550 رقم 1627 .

(2) أصول الأحكام 2/ 138 ، وأبو داود 3/ 822 رقم 3562 ، والبيهقي 6/ 89 .

(3) وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ . الأم 7/ 329 ، والمهذب 3/ 397 ، والمغني 5/ 356 .

يَكُونُ فِيهَا ذَلِكَ ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَصْحَابُنَا ، وَالْحَقَقِيَّةُ⁽¹⁾ .

9- وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يُرَادَ بِالْعَدَدِ التَّكْثِيرُ : كَالْأَلْفِ ، وَالسَّبْعِينَ ؛ بِمَا يُسْتَعْمَلُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ لِلْمُبَالَغَةِ : [نَحْوُ جِئْتُكَ أَلْفَ مَرَّةٍ فَلَمْ أَجِدْكَ]⁽²⁾ . وَقَدْ ذَكَرَ غَيْرُ هَذِهِ الصُّوَرِ ؛ فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّطْوِيلِ بِذِكْرِهَا⁽³⁾ بَعْدَ ذِكْرِ الضَّابِطِ⁽⁴⁾ .
وَاعْلَمْ أَنَّ مُثَبِّتَ مَفْهُومِ الْخِطَابِ وَتَأْيِيدَهُ - مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الْمَنْطُوقِ حُكْمٌ مَا نَطَقَ بِهِ ، وَأَنَّ الْحُكْمَ الْمَنْطُوقَ بِهِ غَيْرُ ثَابِتٍ فِي الْمَسْكُوتِ عَنْهُ ؛ وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا : هَلْ كَوْنُهُ غَيْرُ ثَابِتٍ فِي الْمَسْكُوتِ عَنْهُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ ، أَوْ عَقْلِيٌّ؟ فَالْقَائِلُونَ بِهِ يَجْعَلُونَهُ حُكْمًا شَرْعِيًّا : وَهُوَ ظَنِّيٌّ إِنْ كَانَ أَصْلُهُ ظَنِّيًّا اتِّفَاقًا ؛ إِذْ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ . قِيلَ : وَكَذَا إِذَا كَانَ قَطْعِيًّا . وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

(1) المنتخب 335 ، وأصول الأحكام 2/ 137 ، ومختصر الطحاوي 116 ، والهداية 2/ 218 . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . عيون المجالس 4/ 1720 .

(2) ما بين المعقوفتين من هامش (ج) ، وقال : صَحَّ أَصْلُ .

(3) كَالْتَّهْوِيلِ فِي : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ أَنْ تَضْعَفُوا مَضْعَفَةً ﴾ [آل عمران : 130] . منه .

(4) مِنْ أَنَّ شَرْطَهُ إِلَّا يَظْهَرُ بِالتَّقْيِيدِ فَائِدَةً غَيْرُهُ . منه .

[البَابُ الرَّابِعُ : الْحَقِيقَةُ وَالْمَجَازُ]

البَابُ الرَّابِعُ مِنْ أَبْوَابِ الْكِتَابِ (في) تَعْرِيفِ (الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ) ، وَبَيَانِ أَقْسَامِهِمَا ، وَأَحْكَامِهِمَا . (الْحَقِيقَةُ) فِي الْأَصْلِ : فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ : مِنْ حَقَّ الشَّيْءُ إِذَا ثَبَتَ ، وَبِمَعْنَى مَفْعُولٍ : مِنْ حَقَّقْتُ الشَّيْءَ إِذَا أَثَبَّتُهُ ؛ نُقِلَ إِلَى الْكَلِمَةِ الثَّابِتَةِ ، أَوِ الْمُثَبَّتَةِ فِي مَكَانِهَا الْأَصْلِيِّ ؛ وَالتَّاءُ فِيهَا لِلنَّقْلِ : مِنَ الْوَصْفِيَّةِ إِلَى الْإِسْمِيَّةِ ؛ وَمَعْنَى كَوْنِهَا لِلنَّقْلِ كَذَلِكَ : أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا صَارَ بِنَفْسِهِ اسْمًا لِعَلَبَةِ الْإِسْتِعْمَالِ بَعْدَمَا كَانَ وَصْفًا - كَانَتْ اسْمِيَّتُهُ فَرْعًا لَوْصَفِيَّتِهِ ؛ فَشُبِّهَ بِالْمُؤَنَّثِ ؛ لِأَنَّ الْمُؤَنَّثَ فَرْعُ الْمَذْكَرِ ؛ فَتَجَعَلَ التَّاءُ عَلَامَةً لِلْفَرْعِيَّةِ كَمَا جُعِلَ عَلَامَةً فِي رَجُلٍ عَلَامَةً لِكَثْرَةِ الْعِلْمِ ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ كَثْرَةَ الشَّيْءِ فَرْعٌ لِتَحَقُّقِ أَصْلِهِ .

وَقِيلَ : مَعْنَى كَوْنِهَا لِلنَّقْلِ كَذَلِكَ أَنَّهَا عَلَامَةٌ كَوْنِ لَفْظِ الْحَقِيقَةِ غَالِبًا غَيْرِ مُحْتَاجٍ إِلَى الْمُوصُوفِ . وَهِيَ فِي اللَّغَةِ : مَا يُلْزَمُ الرَّجُلُ حِفْظُهُ مِنْ أَهْلِهِ وَأَقَارِبِهِ ؛ وَمِنْهُ الرَّأْيَةُ ؛ قَالَ عَيْدُ بْنُ الْأَبْرَصِ (1) :

وَنَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْدَ — ضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا (2)

وَقَالَ عَامِرُ بْنُ الطُّفَيْلِ (3) :

لَقَدْ عَلِمْتُ عَلِيًّا مَعَدًّا بِأَنِّي أَنَا الذَّاكِرُ الْحَامِي حَقِيقَةَ جَعْفَرٍ (4)

بِمَعْنَى ذَاتِ الشَّيْءِ اللَّازِمَةِ لَهُ ؛ مِنْ حَقٍّ إِذَا لَزِمَ .

(1) ابْنُ عَوْفٍ الْأَسَدِيُّ: شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ، مِنْ الدُّهَاهِ، حَكِيمٌ، قُتِلَ فِي نَحْوِ 25 قَبْلَ الْهِجْرَةِ. الشعر والشعراء 267/1، والأعلام 4/188.

(2) عبيد بن الأبرص شعره ومعجمه اللغوي 124، والشعر والشعراء 267/1.

(3) أَبُو عَلِيٍّ الْعَامِرِيُّ: أَحَدُ شُعَرَاءِ الْحَمَاسَةِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَارِسٌ وَقَدْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ. ثَوْبِي سَنَةِ 11 هـ. الأعلام 3/252، والشعر والشعراء 1/335.

(4) عَلِيًّا مَعَدًّا: أَيُّ أَعْلَاهَا. وَالْعَلِيَّا تَأْنِيْتُ الْأَعْلَى، وَالْجَمْعُ عَلَا. تاج العروس 19/695. وديوانه 61.

وفي الاصطلاح: (هي الكلمة) : جنس قريب يشمل الحقيقة وغيرها ؛ وبها يخرج :
المهمل ؛ إذ ليس بكلمة ، والمعنى ؛ إذ لا يوصف بحقيقة ولا مجاز حقيقة ؛
وقد يَحْتَرِزُ بِالْجِنْسِ الْقَرِيبِ⁽¹⁾ ، وكذا قال : اللَّفْظُ ؛ لَيْسَ الْمَرْكَبُ ؛ فَإِنَّهُ قَدْ
يَكُونُ حَقِيقَةً - لَكَانَ أَنْسَبَ .

(الْمُسْتَعْمَلُ)⁽²⁾ اخْتِرَازُ عَنْهَا قَبْلَ الْإِسْتِعْمَالِ : كَلَفْظُ ضَارِبٍ بَعْدَ أَنْ حَكَمَ الْوَاضِعُ
بِأَنَّ كُلَّ صِغَةٍ فَاعِلٍ مِنْ كَذَا فَهوَ كَذَا ؛ فَإِنَّهَا لَا تُسَمَّى حَقِيقَةً ، كَمَا لَا تُسَمَّى مَجَازًا ؛
خُرُوجُهَا عَنْ حَدِّهِ ؛ فَتَكُونُ فَائِدَةُ الْوَضْعِ قَبْلَ الْإِسْتِعْمَالِ جَوَازَ التَّجَوُّزِ .

(في ما وُضِعَتْ لَهُ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمُسْتَعْمَلَةِ : أَيْ فِي مَعْنَى وَضِعَتْ تِلْكَ الْكَلِمَةُ لَهُ
مِنْ حَيْثُ إِنَّمَا وَضِعَتْ لَهُ ؛ فَيَخْرُجُ الْغَلْطُ : أَيْ الْخَطَأُ عَلَى سَبِيلِ السَّهْوِ ، أَوْ عَلَى
سَبِيلِ الْقَصْدِ ؛ بِأَنْ يَزْعُمَ [الْمُتَكَلِّمُ] أَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ قَانُونِ الْوَضْعِ مِنَ الْقَوْمِ ؛ بَلَا
إثباتٍ وَضَعَ مِنْ عِنْدِهِ : نَحْوُ خُذْ هَذَا الْفَرَسَ مُشِيرًا إِلَى كِتَابٍ .

وَيَخْرُجُ الْمَجَازُ ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَوْضُوعًا بِالْوَضْعِ النَّوعِيِّ - فَالْمُرَادُ بِالْوَضْعِ
إِذَا أُطْلِقَ تَعْيِينُ اللَّفْظِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى بِنَفْسِهِ : سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ التَّعْيِينُ بِأَنْ يُفْرَدَ
الْلَفْظُ بِعَيْنِهِ بِالتَّعْيِينِ ، أَوْ يُدْرَجُ فِي الْقَاعِدَةِ الدَّلَالَةِ عَلَى التَّعْيِينِ .

(في اصطلاح التَّخَاطُبِ) - يَخْرُجُ الْمَجَازُ الْمُسْتَعْمَلُ فِيمَا وَضَعَ لَهُ ، لَكِنْ فِي
غَيْرِ اصْطِلَاحِ التَّخَاطُبِ : كَالصَّلَاةِ مَثَلًا إِذَا اسْتَعْمَلَهَا الشَّارِعُ فِي الدُّعَاءِ ؛ فَإِنَّهُ قَدْ
اسْتَعْمَلَهَا فِيمَا وَضِعَتْ لَهُ ، لَكِنْ فِي اصْطِلَاحٍ آخَرَ غَيْرِ اصْطِلَاحِهِ :

وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِوَضِعَتْ عَلَى مَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ اخْتِيَارِ أَعْمَالِ الثَّانِي ؛ وَلِفَسَادِ الْمَعْنَى

(1) وَلَمْ يَخْرُجِ الْمُهْمَلُ إِلَّا بِالْمُسْتَعْمَلَةِ . تمت منه .

(2) الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِسْتِعْمَالِ وَالْوَضْعِ أَنَّ الْإِسْتِعْمَالَ إِطْلَاقُ اللَّفْظِ ، وَإِرَادَةُ مُسَمَّاهُ بِالْحُكْمِ ؛ وَهُوَ الْحَقِيقَةُ .
أَوْ غَيْرِ مُسَمَّاهُ لِعِلَاقَةٍ ؛ وَهُوَ الْمَجَازُ . وَالْوَضْعُ يُطْلَقُ عَلَى جَعْلِ اللَّفْظِ دَلِيلًا عَلَى الْمَعْنَى ، وَيُطْلَقُ عَلَى
غَلَبَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِيهِ ؛ بِحَيْثُ يَصِيرُ فِيهِ أَشْهَرُ مِنْ غَيْرِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . منه .

لَوْ عُلِّقَ بِالْمُسْتَعْمَلَةِ ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِعْمَالَ إِذَا عُدِيَ بِكَلِمَةٍ (في) يَكُونُ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ (في) مُرَادًا بِاللَّفْظِ ؛ يُقَالُ : اسْتَعْمَلَ الْأَسَدُ فِي زَيْدٍ : أَي أَرِيدَ مِنْهُ زَيْدٌ ؛ فَلَوْ تَعَلَّقَ بِالْمُسْتَعْمَلَةِ - لَكَانَ الْإِصْطِلَاحُ مُرَادًا بِالْكَلِمَةِ ؛ وَهُوَ فَاسِدٌ ؛ وَيَلْزَمُ أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ التَّفْدِيرِ أَنْ يَتَعَلَّقَ حَرْفَانِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ بِشَيْءٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : فِيمَا وُضِعَتْ مُتَعَلِّقٌ بِالْمُسْتَعْمَلَةِ ؛ وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُعَلَّقَ بِالْمُسْتَعْمَلَةِ لَا عَلَى أَنْ تَكُونَ كَلِمَةٌ (في) صِلَةً لِلْإِسْتِعْمَالِ ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ : اسْتَعْمَلَ اللَّفْظُ فِي الْمَعْنَى الْفُلَانِي ، بَلْ يَكُونُ الْمَعْنَى بِحَسَبِ اصْطِلَاحِ التَّخَاطُبِ ، وَبِإِغْتِيَارِهِ .

وَهُنَا بَحْثٌ نَفِيسٌ ذَكَرْتُهُ فِي إِيضَاحِ الْمُغْنَى ⁽¹⁾ . وَلَفْظُ الْحَقِيقَةِ إِنْ غَلَبَ اسْتِعْمَالُهَا فِي هَذَا الْمَعْنَى - فَحَقِيقَةٌ عُرْفِيَّةٌ ، وَإِلَّا فَمَجَازٌ ؛ لِإِسْتِعْمَالِهَا فِي غَيْرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ ؛ وَهَذَا الْحَدُّ يَشْمَلُ أَقْسَامَهَا : (وَهِيَ) عَلَى الْمُخْتَارِ خَمْسَةٌ أَقْسَامٌ : (لُغَوِيَّةٌ) مَنْسُوبَةٌ إِلَى وَاضِعِ اللُّغَةِ ؛ وَهُوَ الْبَارِي تَعَالَى عِنْدَ الْمُرْتَضَى ، وَالْبُعْدَادِيَّةُ ، وَالْأَشْعَرِيُّ : عَلِمَهَا بِالْوَحْيِ ، أَوْ بِخَلْقِ الْأَصْوَاتِ ، أَوْ بِعِلْمٍ ضَرُورِيِّ ⁽²⁾ ؛ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة : 31] ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى وَاضِعُ الْأَسْمَاءِ وَمُعَلِّمُهَا آدَمَ دُونَ الْبَشَرِ ، وَكَذَا الْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ ؛ إِذْ لَا قَائِلَ بِالْفَعْلِ .

وَاللُّغَةُ هِيَ : الْأَلْفَاظُ الْمَوْضُوعَةُ : مِنْ لَغِيٍّ بِالْكَسْرِ يَلْغَى لَعَى إِذَا لَهَجَ

(1) لِلْمُؤَلِّفِ شَرْحُ لِكِتَابِهِ الْمُغْنَى بِاسْمِ «إِحْكَامِ الْأُصُولِ» ، فِي بَيَانِ مُغْنَى ذَوِي الْعُقُولِ مَخْطُوطٌ ، مِنْهُ نُسخَةٌ بِمَكْتَبَةِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْهَادِي رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَأُخْرَى بِمَكْتَبَةِ الْعَلَامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ شَايِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ .

(2) الْبَرْهَانُ 1/ 170 ، وَالتَّقْرِيبُ وَالْإِرْشَادُ 2/ 9 ، وَبَيَانُ الْمُخْتَصَرِ 1/ 279 ، وَرَفَعُ الْحَاجِبِ 2/ 440 ، وَالمُسْتَصْفَى 2/ 11 ، وَذَكَرَ فِي عَدَّةِ الْأَكْبَاسِ 1/ 191 أَنَّ أَبَا الْقَاسِمِ الْبُلْجِيَّ ، وَالْمُرْتَضَى بْنَ الْهَادِي ، وَأَكْثَرَ الْبُعْدَادِيِّينَ : أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَوْقِيفِيَّةٌ . قُلْتُ : فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ : الْأَوَّلُ : الْوَاضِعُ هُوَ الْبَشَرُ . وَهُوَ قَوْلُ الْبَهْشَمِيِّ ، وَأَكْثَرِ الْمُعْتَزِلَةِ ، وَالزَّيْدِيَّةِ ، وَأَهْلِ اللُّغَةِ . الثَّانِي : الْقَدَرُ الْمُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي التَّعْرِيفِ تَوْقِيفٌ مِنَ اللَّهِ ، وَغَيْرُهُ مُحْتَمَلٌ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ الْجُبَّائِيِّ ، وَالْإِسْفَرَايِينِيِّ . وَالثَّالِثُ : مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ عَنِ الْأَشْعَرِيِّ . الرَّابِعُ : التَّوَقُّفُ : هَلْ بَوْضَحَ أَوْ إِلْهَامٌ . يَنْظُرُ الْكَاشِفُ 275 ، وَشَرَحَ الْغَايَةَ 1/ 168 ، وَالْخَصَائِصُ لِابْنِ جَنِي 1/ 94 ، وَالْبَرْهَانُ 1/ 170 .

بِالْكَلَامِ؛ وَأَصْلُهَا لُغَوٌ أَوْ لُغَيٌّ ، وَهَاءٌ عَوْضٌ ، وَالْجَمْعُ لُغَى : مِثْلُ بُرَّةٍ وَبُرَى .
وَطَرِيقُ مَعْرِفَتِهَا : التَّوَاتُرُ : كَالْأَرْضِ ، وَالسَّمَاءِ ، وَالْحَرِّ ، وَالْبَرْدِ يَمَّا يُعْلَمُ وَضْعُهُ لِمَعْنَاهُ .
وَالْأَحَادُ فِيمَا لَا يُعْلَمُ وَضْعُهَا لِمَعَانِيهَا ؛ وَإِنَّمَا يُكْتَفَى فِيهَا بِالظَّنِّ .

لَا الْقِيَاسُ كَمَا سَبَقَ فِي بَابِهِ ، وَلَا الْعَقْلُ مُسْتَقِلًّا ؛ فَلَا يَكُونُ وَحْدَهُ طَرِيقًا إِلَيْهَا ؛
لِأَنَّ وَضْعَ لَفْظٍ لِمَعْنَى مُعَيَّنٍ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ ؛ وَالْعَقْلُ لَا يَسْتَقِلُّ بِمَعْرِفَتِهَا ؛ لِأَنَّهُ
إِنَّمَا يَسْتَقِلُّ : بِوُجُوبِ الْوَاجِبَاتِ ، وَجَوَازِ الْجَائِزَاتِ ، وَاسْتِحَالَةِ الْمُسْتَحِيلَاتِ .
وَأَمَّا وَفُوعُ أَحَدِ الْجَائِزِينَ ؛ فَلَا يَهْتَدِي إِلَيْهِ ؛ وَاللُّغَاتُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ؛
لِأَنَّهَا مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى الْوَضْعِ .

(وَعَرَفِيَّةٌ) مَنْسُوبَةٌ إِلَى الْعُرْفِ : وَهِيَ مَا وَضَعَهُ أَهْلُ الْعُرْفِ الْعَامِّ : سَوَاءٌ كَانَ
بِوَضْعِ عُرْفِيٍّ جَدِيدٍ لَمْ يَسْبِقْهُ مَعْنَى لُغَوِيٌّ ، أَوْ يُنْقَلُ عَنْ مَعْنَاهُ الْأَصْلِيِّ إِلَى مَعْنَى
آخَرَ ، وَغَلَبَ عَلَيْهِ ، وَهَجَرَ الْأَوَّلَ بِحَيْثُ يَدُلُّ عَلَيْهِ بِلَا قَرِينَةٍ ، وَعَلَى الْأَوَّلِ بِهَا :
سَوَاءٌ كَانَ لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ ؛ فَيَكُونُ مَنْقُولًا ، أَوْ لَا ؛ فَيَكُونُ
مُزْتَجَلًا : كَدَابَّةٍ لِذَاتِ الْأَرْبَعِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ لِمَا يَدْبُ عَلَى الْأَرْضِ ، وَكَالْقَارُورَةِ
لِمَا يَسْتَقَرُّ فِيهِ الشَّيْءُ مِنَ الزُّجَاجِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ لِكُلِّ مَا يَسْتَقَرُّ فِيهِ الشَّيْءُ : مِنْ إِنَاءٍ ،
أَوْ غَيْرِهِ . وَصِفَةُ الثَّقَلِ فِي الْعَامَّةِ أَنْ يُنْقَلُ الْإِسْمُ طَائِفَةً مِنَ الطَّوَائِفِ وَيَسْتَقْبِضُ فِيهَا ،
وَيَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهَا ، وَيَشِيْعُ فِي الْكُلِّ عَلَى طُولِ الزَّمَنِ ، ثُمَّ يَنْشَأُ مِنْ بَعْدِهِمْ مُفْتَقِيًا
أَثَرُهُمْ فِي اسْتِعْمَالِهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى ؛ لِيُعَدَّ تَوَاطَى أَهْلِ اللُّغَةِ مَعَ سَعَتِهِمْ عَلَى ذَلِكَ .

وَوَجْهُ حُسْنِ النُّقْلِ الْعُرْفِيِّ أَنَّهُ قَدْ يَحْصُلُ بِهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ ؛ وَلَوْ قُبِحَ لَمْ يَقْبَحْ
إِلَّا لِكَوْنِهِ عَبَثًا لَا غَرَضَ فِيهِ ؛ فَإِذَا حَصَلَ فِيهِ غَرَضٌ زَالَ وَجْهُ الْقُبْحِ ؛ فَحَسُنَ :
مِثَالُ ذَلِكَ مَا عَرَفْنَاهُ فِي الْغَائِطِ ؛ لَمَّا اسْتَهْجَنُوا التُّنْقَ بِاللَّفْظِ الْمَوْضُوعِ لَهُ فِي
الْأَصْلِ - تَقْلُوا إِلَيْهِ اللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ عَلَى الْمَكَانِ الَّذِي يُوَضَّعُ فِيهِ : وَهُوَ الْمَكَانُ
الْمُطْمَئِنُّ عُدُولًا عَنِ الْمُسْتَسْمَحِ الْمُسْتَهْجَنِ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَغْرَاضِ .

وَأِنْ جَهِلْنَا الْوَجْهَ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ - لَمْ نَقْطَعْ بِأَنَّهُ لَا غَرَضَ فِيهِ .
(واضطرلاحية) مَنسوبةٌ إِلَى اصطلاح : وَهِيَ مَا وَضَعَهُ أَتَانَسٌ مَخْصُوصُونَ ؛ بِأَنْ تَقْلُوهُ
مِنْ مَعْنَاهُ الْأَصْلِيِّ إِلَى مَعْنَى آخَرَ ، وَعَلَبَ عَلَيْهِ بَيْنَهُمْ : كَاصْطِلَاحِ التَّحَاةِ فِي جَعْلِهِمُ الرِّفْعَ
لِلْعَلَامَةِ الْفَاعِلِ ، وَمَا أَشَبَّهُهُ بَعْدَ أَنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ لِلْإِرْتِفَاعِ ضِدُّ الْإِنْخِفَاضِ :
وَكَاصْطِلَاحِ عُلَمَاءِ الْكَلَامِ فِي جَعْلِهِمُ الْجَوْهَرَ لِلْمُتَحَيَّرِ بَعْدَ أَنْ كَانَ فِيهِ لِلتَّقْيِيسِ .
فَإِنْ قِيلَ : هَذَا وَمَا أَشَبَّهُهُ لَيْسَ بِثَقَلٍ عَنْ مَعْنَاهُ الْأَصْلِيِّ ؛ وَإِنَّمَا هُوَ قَصْرٌ عَلَى بَعْضِهِ -
أُجِيبَ : بِأَنَّهُ بِالطَّرِيقِ إِلَى الْوَاضِحِ وَقَصْرِهِ عَلَى بَعْضِهِ - ثَقُلَ كَمَا لَا يَخْفَى ؛ وَإِنَّمَا
لَمْ يَكْتَفِ بِالْعُرْفِيَّةِ عَنْهَا ؛ لِأَنَّهَا أَعَمُّ مِنْ أَنْ تَكُونَ عَامَّةً ، أَوْ خَاصَّةً ؛ كَمَا فَعَلَ
غَيْرُهُ ؛ لِغَلَبَةِ الْعُرْفِيَّةِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فِي الْعَامَّةِ ؛ وَتَسْمِيَةِ الْأُخْرَى بِالِاصْطِلَاحِيَّةِ .
(وشرعية) : مَنسوبةٌ إِلَى الشَّرْعِ : فَهِيَ اللَّفْظُ الَّذِي وَضَعَهُ الشَّارِعُ لِمَعْنَى ؛ بِحَيْثُ
يَدُلُّ عَلَيْهِ بِلاَ قَرِينَةٍ كَمَا فِي الْعُرْفِيَّةِ : سَوَاءٌ كَانَ اللَّفْظُ أَوْ الْمَعْنَى مَجْهُولَيْنِ عِنْدَ أَهْلِ
اللُّغَةِ : كَأَوَّلِ السُّورِ عِنْدَ مَنْ يَجْعَلُهَا أَسْمَاءً ، أَوْ كَانَا مَعْلُومَيْنِ لَهُمْ ؛ لَكِنَّهُمْ لَمْ
يَضَعُوا ذَلِكَ الْإِسْمَ لِذَلِكَ الْمَعْنَى : كَالرَّحْمَنِ لِلَّهِ تَعَالَى عِنْدَ مَنْ جَعَلَ الدِّينِيَّةَ دَاخِلَةً فِي
الشَّرْعِيَّةِ ؛ فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا كَانَ مَعْلُومًا ؛ وَلَمْ يَضَعُوا اللَّفْظَ لَهُ تَعَالَى ؛ وَلِذَلِكَ قَالُوا حِينَ
قَالَ تَعَالَى : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ﴾ [الاسراء: 110] - : إِنَّا لَا نَعْرِفُ الرَّحْمَنَ إِلَّا
رَحْمَانَ الْيَمَامَةِ ! أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَعْلُومًا ، وَالْآخَرُ مَجْهُولًا : كَالصَّلَاةِ ، وَالصَّوْمِ .
وَوَجْهُ حُسْنِ الثَّقَلِ الشَّرْعِيِّ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَضْلَحَةٌ لِلْمُكَلِّفِينَ كَمَا
فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَصَالِحِ الشَّرْعِيَّةِ ؛ وَلِأَنَّ الشَّرِيعَةَ جَاءَتْ بِأَحْكَامٍ لَمْ تَكُنْ مَعْرُوفَةً
مِنْ قَبْلُ ؛ فَاحْتِيجَ إِلَى تَمْيِيزِهَا بِأَسْمَاءٍ تَخْصُهَا ، أَوْ كَمَا يَحْسُنُ أَنْ يُوضَعَ لَهَا أَسْمَاءُ
تُعَرَفُ بِهَا مُزَجَّجَةً يَحْسُنُ أَنْ يُنْقَلَ إِلَيْهَا بَعْضُ الْأَسْمَاءِ اللَّغَوِيَّةِ .
وَالْحَقُّ عِنْدَ أَئِمَّتِنَا الْعَلِيَّةِ وَالْجُمْهُورِ وَقُوعُهَا ⁽¹⁾ ؛ لِتِبَادُرِ الشَّرْعِيِّ فِي إِطْلَاقِ

(1) خِلَافًا لِلْبَاقِلَانِي . شَرَحَ الْغَايَةَ 1/ 243 ، وَمَنْهَاجَ الْأَصُولِ 219 ، وَالْكَاشِفَ 277 ، وَالْإِحْكَامَ لِلْأَمْدِيِّ

الصَّلَاةَ ، وَالزَّكَاةَ ، وَالْحَجَّ ، وَالصَّوْمَ ؛ فَإِنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْ إِطْلَاقِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ
مَعَانِيهَا الشَّرْعِيَّةُ الَّتِي هِيَ الرِّكَعَاتُ بِمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ ، وَأَدَاءُ مَالٍ ، وَإِمْسَاكُ ،
وَقَصْدُ مَخْصُوصَاتٍ عَلَى أَوْجُهُ مَخْصُوصَةٍ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ : لِلدُّعَاءِ ، وَالنَّمَاءِ ،
وَالْإِمْسَاكِ ، وَالْقَصْدِ الْمُطْلَقَيْنِ ؛ وَذَلِكَ عَلَامَةُ الْحَقِيقَةِ .

وَالشَّرْعِيَّةُ قِسْمَانِ : فَرْعِيَّةٌ إِنْ نُقِلَتْ إِلَى فُرُوعِ الدِّينِ ، (وَدِينِيَّةٌ) إِنْ نُقِلَتْ إِلَى
أُصُولِ الدِّينِ ؛ فَهِيَ مَنْسُوبَةٌ إِلَى الدِّينِ : أَيْ إِنَّا مُتَعَبِّدُونَ بِإِجْرَاءِ نَحْوِ الرَّحْمَنِ
وَالْإِيمَانِ وَالْمُؤْمِنِ عَلَى مُسَمِّيَاتِهَا ؛ وَالْحَقُّ وَفُوعُهَا أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنَ لُغَةً :
الْمُصَدِّقُ ؛ قَالَ تَعَالَى حَاكِيًا : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا ﴾ [يوسف : 17] .

وَشَرْعًا : فَاعِلُ الطَّاعَاتِ ، وَمُجْتَنِبُ الْمُقَبِّحَاتِ مَعَ التَّصَدِيقِ .
وَالْإِيمَانُ فِي اللُّغَةِ : التَّصَدِيقُ . وَفِي الشَّرْعِ : فِعْلُ الطَّاعَاتِ وَاجْتِنَابُ
الْمُقَبِّحَاتِ مَعَهُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ
وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [الَّذِينَ يُقِيمُونَ
الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ] ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ
وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ [الأنفال : 2-4] ؛ فَدَلَّتِ الْآيَاتُ عَلَى مَا قُلْنَاهُ ، وَأَنَّ هَذَا
الْوَصْفَ مَقْصُورٌ عَلَيْهِمْ لَا يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِمْ ؛ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ ؛ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى :

35/2 ، والتقريب والإرشاد 387/2 ، والمعتمد 18/1 ، والتلخيص 209/1 ، والمحصول 118/1 ،
ومختصر ابن الحاجب 241/1 ، والطراز 51/1 ، وحاشية العطار 361/1 . وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا نِزَاعَ فِي أَنَّ
الْأَلْفَافَ الْمُتَدَاوِلَةَ عَلَى لِسَانِ أَهْلِ الشَّرْعِ الْمُسْتَعْمَلَةَ فِي غَيْرِ مَعَانِيهَا اللُّغَوِيَّةِ - قَدْ صَارَتْ حَقَائِقَ فِيهَا ؛
إِنَّمَا النِّزَاعُ فِي أَنَّ ذَلِكَ يَوْضِعُ الشَّارِعَ وَتَغْيِيهِهَ إِثَابًا ؛ بِحَيْثُ يَدُلُّ عَلَى تِلْكَ الْمَعَانِي بِلَا قَرِينَةٍ ؛ فَتَكُونُ
حَقَائِقَ شَرْعِيَّةً كَمَا هُوَ مَذْهَبُنَا ، أَوْ تَغْلِيْبُهَا فِي تِلْكَ الْمَعَانِي فِي لِسَانِ أَهْلِ الشَّرْعِ . وَالشَّارِعُ إِنَّمَا
اسْتَعْمَلَهَا فِيهَا مَجَازًا بِمَعْنَى الْقَرَائِنِ ؛ فَتَكُونُ حَقَائِقَ فِيهِ خَاصَّةً لَا شَرْعِيَّةً ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَاقِلَانِي .
فَإِذَا وَقَعَتْ مَجَرَّدَةٌ عَنِ الْقَرَائِنِ فِي كَلَامِ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْفِقْهِ وَالْأُصُولِ ، وَمَنْ يُخَاطَبُ بِأَصْطِلَاجِهِمْ -
فَتَحْمَلُ عَلَى الْمَعَانِي الشَّرْعِيَّةِ وَفَاقًا . وَأَمَّا فِي كَلَامِ الشَّارِعِ فَتَحْمَلُ عَلَيْهَا عِنْدَنَا ، وَعَلَى مَعَانِيهَا اللُّغَوِيَّةِ
عِنْدَ الْبَاقِلَانِي . يَنْظُرُ الْمَصَادِرُ السَّابِقَةُ .

﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: 47] ، ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 146] ، ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: 2] ؛ وَبَشِّرْ بِهَا كُلَّ مُؤْمِنٍ ؛ وَلَوْ كَانَ الْإِيمَانُ التَّصَدِيقَ - لَكَانَ الْفَاسِقُ مُؤْمِنًا دَاخِلًا فِي هَذِهِ الْبَشَارَاتِ ؛ فَيُسْقِطُ عَنْ نَفْسِهِ التَّحْفِظَ عَنِ الْمَعَاصِي ؛ وَالْإِجْمَاعَ مَانِعٌ مِّنْ ذَلِكَ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: 143] : أَنِّي صَلَاتُكُمْ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ بَعْدَ تَحْوِيلِ الْقِبْلَةِ ؛ دَفْعًا لَتَوَهُّمِ إِضَاعَةِ الصَّلَاةِ الَّتِي كَانَتْ إِلَيْهِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ [النور: 62] الْآيَةَ ؛ وَلِأَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَخْزَى فِي الْآخِرَةِ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يَوْمَ لَا يَخْزَى اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ﴾ [التحریم: 8] ؛ وَالْفَاسِقُ يَخْزَى ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْمُحَارِبِينَ : ﴿ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: 33] ، وَالْمُعَذِّبُ يَخْزَى ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾ [آل عمران: 192] ؛ فَثَبَّتَ أَنَّ الْفَاسِقَ مَخْزِيٌّ ، وَكُلُّ مُؤْمِنٍ لَيْسَ بِمَخْزِيٍّ ؛ وَهُوَ يَسْتَلْزِمُ أَنَّ الْفَاسِقَ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ ؛ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ ؛ وَمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ ؑ عَنِ النَّبِيِّ أَنَّهُ قَالَ : «الْإِيمَانُ : مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ ، وَقَوْلٌ بِاللِّسَانِ ، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ»⁽¹⁾ . وَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً ؛ فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَذْنَاهَا إِيمَانَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ ؛ وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِّنْ شُعَبِ الْإِيمَانِ»⁽²⁾ . وَقَدْ عَدَّهُمَا فِي الْأَرْبَعِينَ التَّبَوُّيَّةِ لِلنَّوَوِيِّ ، وَعَقَدَ لَهَا فِيهَا فَضْلًا ، وَكَثَّرَهَا أَعْمَالًا .

(1) ابن ماجه 25 / 1 رقم 65 ، والمعجم الأوسط 262 / 8 رقم 8580 .

(2) مسلم 63 / 1 رقم 35 ، وأبو داود 55 / 5 رقم 4676 ، والنسائي 110 / 8 رقم 5004 ، وابن ماجه

22 / 1 رقم 57 .

وَمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَالبُخَارِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : « لَا يَزْنِي الْعَبْدُ حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَقْتُلُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ »⁽¹⁾ . وَمَا رَوَى البُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، وَأَحْمَدُ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : « لَا يَزْنِي الرَّائِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَتْتَهَبُ نَهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ يَرْفَعُ النَّاسُ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَتْتَهَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ »⁽²⁾ ، وَزَادَ أَحْمَدُ ، وَمُسْلِمٌ : « وَلَا يَغْلُ أَحَدُكُمْ حِينَ يَغْلُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ؛ فَلْيَأْكُمُ إِيَّاكُمْ »⁽³⁾ . وَمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ ، عَنْ أَنَسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا عَهْدَ لَهُ »⁽⁴⁾ ؛ فَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ صَرِيحَةٌ فِيَمَا ذَكَرْنَاهُ .

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي مُقَدِّمَةِ فَتْحِ البَارِي عَنِ البُخَارِيِّ : كَتَبْتُ عَنْ أَلْفٍ وَثَمَانِينَ نَفْسًا لَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا صَاحِبُ حَدِيثٍ . وَقَالَ أَيْضًا : لَمْ أَكْتُبْ إِلَّا عَنْ مَنْ قَالَ : الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ⁽⁵⁾ . وَلِلْقَوْمِ تَأْوِيلٌ وَجَوَابٌ عَامٌّ : وَهُوَ أَنَّهُ فِي الْأَعْمَالِ مَجَازٌ ؛ وَالْمَجَازُ أَوَّلَى مِنَ النَّقْلِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ لَا زِمَ لَهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّ الْإِيمَانَ فِي اللُّغَةِ : التَّصَدِيقُ مُطْلَقًا . وَفِي الشَّرْعِ : تَصَدِيقٌ خَاصٌّ ؛ وَهَذَا مِنْهُمْ إِقْرَارٌ بِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي اللُّغَةِ مِنَ الْإِطْلَاقِ .

(ثُمَّ) الْحَقِيقَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ لَهَا تَقْسِيمٌ آخَرٌ ؛ لِأَنَّهَا : إِمَّا أَنْ تُعَدَّ لَفْظًا وَمَعْنَى ، أَوْ لَا : (إِنْ تُعَدَّتْ لَفْظًا وَمَعْنَى) : كَالنَّاسِ ، وَفَرَسٍ ، وَدَابَّةٍ ، وَرَفْعٍ ، وَصَلَاةٍ ،

(1) أحمد 3/ 315 رقم 8904 ، والبخاري 6/ 2497 رقم 6497 ، والنسائي في الكبرى 3/ 227 رقم 5169

(2) البخاري 2/ 875 رقم 2343 ، ومسلم 1/ 76 رقم 57 ، والنسائي في الكبرى 3/ 227 رقم 5169 ، وابن ماجة 2/ 1298 رقم 3936 ، وأحمد 3/ 315 رقم 8904 .

(3) مسلم 1/ 76 رقم 57 ، وأحمد 3/ 333 رقم 9017 .

(4) أحمد 4/ 270 رقم 12386 ، وصحيح ابن حبان 1/ 422 رقم 1094 .

(5) فتح الباري 1/ 479 ، وشرح الغاية 1/ 248 .

وَصَوْمٌ ، وَمُؤْمِنٌ ، وَكَافِرٌ - (فَمُتَبَايِنٌ) : أَيُّ فَالْحَقِيقَةُ حَيْثُ مُتَبَايِنَةٌ .

(و) إِنْ لَمْ تَتَعَدَّدْ كَذَلِكَ : فَإِنَّمَا أَنْ تَتَّحِدَ لَفْظًا وَمَعْنَى ، أَوْ لَا : (إِنْ اتَّحَدَتْ لَفْظًا وَمَعْنَى) ؛ بِأَنْ وَجِدَ الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ بِلَفْظِ الْحَقِيقَةِ ، وَالْمُسْتَعْمَلُ : هُوَ فِيهِ⁽¹⁾ مَفْهُومًا وَاحِدًا حَتَّى لَوْ جَرَى فِيهِ كَثْرَةٌ وَتَعَدُّدٌ - لَكَانَ بِإِعْتِبَارِ الذَّوَاتِ الَّتِي صَدَقَ عَلَيْهَا ذَلِكَ الْمَفْهُومُ : كَالْحَيَوَانِ ؛ فَإِنَّهُ : سَوَاءٌ أَطْلَقَ عَلَى الْإِنْسَانِ ، أَوْ الْفَرَسِ ، أَوْ غَيْرِهِمَا لَا يُرَادُ بِهِ إِلَّا الْجِسْمُ النَّامِي الْحَسَّاسُ⁽²⁾ - (فَمُتَفَرِّدَةٌ) : أَيُّ فَالْحَقِيقَةُ حَيْثُ مُتَّحِدَةٌ ؛ لِاتِّحَادِ لَفْظِهَا وَمَعْنَاهَا . ثُمَّ إِنْ تَشَخَّصَ ذَلِكَ الْمَعْنَى بِحَيْثُ يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِهِ قَرَضَ الشَّرْكَةَ فِيهِ : كَالْعِلْمِ ؛ (وَإِنْ) لَمْ يَتَّحِدْ - كَذَلِكَ . فَإِنْ (تَعَدَّدَتْ لَفْظًا ، وَاتَّحَدَتْ مَعْنَى) : كَقُودٍ ، وَجُلُوسٍ لِلْهِيمَةِ الْمُخْصُوصَةِ ، وَبُهْتَرٍ وَبُحْتَرٍ لِلْقَصِيرِ ، وَصَلْهَبٍ وَشَوْذَبٍ لِلطَّوِيلِ ، وَغَضَنْفَرٍ وَأَسَدٍ لِلْمُفْتَرِسِ ، وَفَرَضٍ وَوَاجِبٍ لِنَحْوِ الظُّهْرِ ، وَذَكَرٍ وَعَائِدٍ لِلضَّمِيرِ الرَّابِطِ - (فَمُتَرَادِفَةٌ) يَقَعُ كُلُّ مِنْهَا مَكَانَ الْآخَرِ ، إِلَّا فِيمَا كُنَّا مُتَعَبِّدِينَ بِلَفْظِهِ .

وَالْتَرَادُفُ فِي الْأَصْلِ : التَّابِعُ . وَمِنْهُ الرَّدْفَانِ لِلَّيْلِ وَالنَّهَارِ ؛ وَهُوَ وَقَعَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ؛ وَفَائِدَتُهُ التَّوَسُّعُ الْمَقْصُودُ ؛ لِكثْرَةِ الذَّرَائِعِ فِي الْمَقْصُودِ ؛ فَيَكُونُ إِنْصَاءً إِلَيْهِ ، وَلِتَيْسِيرِ النَّظْمِ وَالشَّرِّ وَالْتَّجْنِيسِ⁽³⁾ ؛ إِذْ قَدْ يَصْلُحُ أَحَدُهُمَا لِلْقَافِيَةِ وَالْفَاصِلَةِ دُونَ الْآخَرِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ⁽⁴⁾ . وَخَالَفَ فِي وُقُوعِهِ ثَعْلَبٌ ، وَابْنُ فَارِسٍ قَالَا : وَمَا نَظْنُ مِنْ

(1) عبارة شرح الغاية 1/ 199 : وَيُسْتَعْمَلُ هُوَ فِيهِ مَفْهُومًا وَاحِدًا .

(2) وَالْمَنَاطِقَةُ يَزِيدُونَ لَفْظًا : الْمُتَحَرِّكُ بِالْإِرَادَةِ ؛ وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ ؛ لِإِغْنَاءِ الْحَسَّاسِ عَنْهُ . وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

منه . شروح الشمسية 1/ 252 ، 290 ، وكشف الأسرار 1/ 210 .

(3) تَيْسِيرُ التَّجْنِيسِ : هُوَ تَسَابُؤُ الْكَلِمَتَيْنِ فِي اللَّفْظِ نَحْوُ : رَحْبَةً رَحْبَةً ، وَجُبَّةً الْبُرْدِ جُبَّةً الْبُرْدِ ؛ بِأَنْ يَحْصُلَ التَّجْنِيسُ بِأَحَدِ اللَّفْظَيْنِ دُونَ الْآخَرِ . بَيَانُ الْمُخْتَصَرِ 1/ 178 .

(4) يَنْظُرُ مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ 1/ 228 ، وَالْأَمَدِيُّ 1/ 24 ، وَالْمَحْصُولُ 1/ 93 ، وَحَاشِيَةُ الْعَطَارِ 1/ 346 ،

وَبَيَانُ الْمُخْتَصَرِ 1/ 177 ، وَتَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ 1/ 211 .

الْمُتَرَادِفِ فَإِنَّهُ مُتَبَايِنٌ بِالنَّظَرِ إِلَى أَصْلِ الْإِشْتِقَاقِ⁽¹⁾؛ وَسَبَبُ الظَّنِّ إِطْلَاقُهُمَا عَلَى ذَاتٍ وَاحِدَةٍ: كَالْحِنْطَةِ، وَالْقَمْحِ؛ فَالْحِنْطَةُ اسْمُ الذَّاتِ، وَالْقَمْحُ صِفَةُ لَهَا؛ يُقَالُ: قَامَحَتِ النَّاقَةُ إِذَا رَفَعَتْ رَأْسَهَا؛ سُمِّيَ بِهِ هَذَا الْحَبُّ؛ لِأَنَّهُ أَرْفَعُ الْحُبُوبِ؛ وَكَالْأَسَدِ، وَاللَّيْثِ؛ فَإِنَّ الْأَسَدَ اسْمٌ لِلذَّاتِ، وَاللَّيْثُ صِفَةُ لَهُ؛ بِمَعْنَى كَثْرَةِ الْفَسَادِ؛ يُقَالُ: لَا تَ يَلُوثُ إِذَا أَكْثَرَ الْفَسَادَ، وَكَالْإِنْسَانِ وَالْبَشَرِ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ مَوْضُوعٌ لَهُ بِاعْتِبَارِ الْأَنْسِ وَالنِّسْيَانِ، وَالْبَشَرَ بِاعْتِبَارِ بَادِي الْبَشَرَةِ، وَكَالْحَمْرِ وَالرَّاحِ؛ لِتَغْطِيَةِ الْعَقْلِ وَالْإِرَاحَةِ، وَهُمَا مِنْ بَابِ صِفَةِ الذَّاتِ وَصِفَةِ صِفَتِهَا، وَغَيْرَ ذَلِكَ كَثِيرٌ؛ وَهَذِهِ تَكَلُّفَاتٌ بَعِيدَةٌ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهَا دَلِيلٌ، وَلَا يُمَكِّنُ إِجْرَاؤُهَا فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَلِإِنْ) اشْتَرَكَ فِيهَا كَثِيرٌ، وَلَمْ يَمْنَعْ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ مِنْ فَرْضِ الشَّرْكَهَ فِيهَا بِأَنْ (تَعَدَّدَتْ مَعْنَى، وَاتَّحَدَتْ لَفْظًا: فَإِنْ وَضِعَ اللَّفْظُ لِتِلْكَ الْمَعَانِي) الْمُتَعَدَّدَةِ (بِاعْتِبَارِ أَمْرِ) مَعْنَوِيٍّ كُلِّيٍّ (اشْتَرَكَتْ) تِلْكَ الْمَعَانِي (فِيهِ): أَيِّ فِي ذَلِكَ الْأَمْرِ - (فَمُشَكِّكٌ)؛ لِأَنَّهُ يُشَكِّكُ النَّاطِرَ فِي أَنَّهُ مِنَ الْمُشْتَرَكِ؛ لِتَقَاوُتِ أَفْرَادِهِ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ، أَوْ مِنَ الْمُتَوَاطِعِ؛ لِاتِّفَاقِ أَفْرَادِهِ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى؛ وَذَلِكَ (إِنْ تَقَاوَنَتْ) تِلْكَ الْمَعَانِي فِي اسْتِحْقَاقِ ذَلِكَ اللَّفْظِ بِأَوَّلِيَّةٍ، أَوْ أَوَّلَوِيَّةٍ عِنْدَ الْعَقْلِ؛ بِأَنْ يَكُونَ حُصُولُ اللَّفْظِ فِي بَعْضِ أَفْرَادِهِ قَبْلَ حُصُولِهِ فِي الْآخِرَةِ، وَأَوَّلَى مِنْهُ فِيهِ عَقْلًا: (كَالْمَوْجُودِ لِلْقَدِيمِ وَالْمُحَدَّثِ)؛ فَإِنَّ لَفْظَ كُلٍّ مِنْهُمَا حَاصِلٌ فِي الْقَدِيمِ قَبْلَ حُصُولِهِ فِي الْمُحَدَّثِ، وَأَوَّلَى وَأَتَمُّ مِنْهُ.

(وَلِإِنْ) تَعَدَّدَتْ كَذَلِكَ، وَ(لَمْ تَقَاوَتْ) تِلْكَ الْمَعَانِي كَذَلِكَ، بَلِ اسْتَوَتْ أَفْرَادُهَا بِأَنْ صَدَقَ هَذَا الْمَعْنَى عَلَى تِلْكَ الْأَفْرَادِ عَلَى السَّوِيَّةِ: كَالْإِنْسَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَفْرَادِهِ؛ فَإِنَّهَا كُلُّهَا مُتَّفِقَةٌ فِي الْإِنْسَانِيَّةِ، مُسْتَوِيَّةٌ فِيهَا، غَيْرُ مُتَفَاوِتَةٍ، وَكَالْحُجِّ فِي: الْإِفْرَادِ،

(1) وَافَقَهُمَا الرَّجَاجُ، وَأَبُو هَلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ، وَصَفَّ كُلٌّ مِنْهُمَا كِتَابَ مَنْعِ التَّرَادُفِ، وَسَمَّى الْعَسْكَرِيُّ كِتَابَهُ: «الْفُرُوقُ»، وَخَالَفَ أَيْضًا الرَّازِي فِي وَفُوعِهِ فِي الْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ. يَنْظُرُ الْمَصَادِرُ السَّابِقَةَ.

وَالْقِرَانِ ، وَالتَّمْثُّج - (فَمُتَوَاطِئٌ) : أَيُّ فَهُوَ حِينَئِذٍ مُتَوَاطِئٌ : وَهُوَ الْمُشْتَرَكُ الْمَعْنَوِيُّ ؛ لِأَنَّ لَفْظًا وَاحِدًا أَفَادَ مَعْنَى مُتَمَاثِلًا غَيْرَ مُخْتَلِفٍ بِوَجْهِهِ ، مَا أُخُوذُ مِنَ الْمُوَاطَاةِ : كَأَنَّ أَلْفَاظَهُ تَوَاطَأَتْ عَلَى ذَلِكَ ؛ (وَحِينَئِذٍ) : أَيُّ حِينَ إِذْ تَعَدَّدَتْ كَذَلِكَ ، وَلَمْ تَتَفَاوَتْ بَلِ اسْتَوَتْ أَفْرَادُهَا ، وَعَرَفَتْ الْمُتَوَاطِئَ بِحَقِيقَتِهِ ؛ وَهَذَا مِنْ أَعْجَبِ الْإِخْتِصَارِ ! حَيْثُ قَامَ التَّنْوِينُ مَقَامَ مَا تَرَى مِنَ الْجُمَلِ .

(فَإِنْ اخْتَلَفَتْ حَقَائِقُ تِلْكَ الْمَعَانِي) الْمُتَعَدَّدَةِ الدَّالِّ عَلَيْهَا اللَّفْظُ بِأَنَّ كَانَ فَضْلُ كُلِّ حَقِيقَةٍ غَيْرِ فَضْلِ الْأُولَى - (فَهُوَ الْجِنْسُ) : وَحَقِيقَتُهُ هُوَ الْمَقُولُ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالْحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ ؛ فَقَوْلُنَا : عَلَى كَثِيرِينَ : يُخْرِجُ الْجُزْئِيَّاتِ ؛ لِأَنَّ الْجُزْئِيَّ إِنَّمَا يُقَالُ وَيُحْمَلُ عَلَى وَاحِدٍ . وَمُخْتَلِفِينَ بِالْحَقَائِقِ : يُخْرِجُ النَّوْعَ ؛ فَإِنَّهُ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُتَوَاقِفِينَ بِالْحَقَائِقِ . وَفِي جَوَابِ مَا هُوَ : يُخْرِجُ الْفَضْلَ ، وَالْخَاصَّةُ ، وَالْعَرَضُ الْعَامُ ؛ إِذِ الْأَوَّلَانِ إِنَّمَا يُقَالَانِ فِي جَوَابِ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ ، وَالثَّلَاثُ لَا يُقَالُ فِي الْجَوَابِ أَصْلًا ؛ إِذْ لَيْسَ مَاهِيَّةً لِمَا هُوَ عَرَضٌ لَهُ حَتَّى يُقَالَ فِي جَوَابِ مَا هُوَ ، وَلَا مُمَيِّزًا حَتَّى يُقَالَ فِي جَوَابِ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ .

وَيَنْقَسِمُ : إِلَى قَرِيبٍ : وَهُوَ مَا كَانَ تَمَامَ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الْمَاهِيَةِ وَبَيْنَ جَمِيعِ مَا يُشَارِكُهَا فِيهِ : (كَحَيَوَانٍ) فَإِنَّ لَفْظَهُ قَدْ دَلَّ عَلَى مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ الْحَقِيقَةِ : كَالْإِنْسَانِ ، وَالْفَرَسِ ، وَالْجَمَلِ ، وَالْجِمَارِ : وَهُوَ تَمَامُ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَبَيْنَ جَمِيعِ مَا يُشَارِكُهُ فِي الْحَيَوَانِيَّةِ ؛ فَيَكُونُ أَيْضًا تَمَامَ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَعْضِ الْمُشَارِكَاتِ فِيهِ .

وَالِإِلَى بَعِيدٍ : وَهُوَ مَا لَمْ يَكُنْ تَمَامَ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الْمَاهِيَةِ وَبَيْنَ جَمِيعِ الْمُشَارِكَاتِ فِيهِ ، بَلْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ بَعْضِ الْمُشَارِكَاتِ فِيهِ : كَالْجِنْسِ النَّامِيِّ ؛ فَإِنَّهُ تَمَامُ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَبَيْنَ بَعْضِ الْمُشَارِكَاتِ فِيهِ : وَهُوَ الشَّجَرُ مَثَلًا .

وَأَمَّا بَعْضُ الْمُشَارِكَاتِ فِيهِ فَلَيْسَ تَمَامَ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَبَيْنَ ذَلِكَ الْبَعْضِ : كَالْفَرَسِ ؛ إِذْ تَمَامُ الْمُشْتَرَكِ الْجِنْسِ النَّامِيِّ الْحَسَّاسُ .

وَالْمَرَادُ بِالْمَاهِيَةِ هُنَا مَا يُجَابُ بِهِ السُّؤَالُ بِمَا هُوَ ؛ فَلَا يَدْخُلُ الشَّخْصُ
وَالصَّنْفُ ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُجَابَ بِشَيْءٍ مِنْهُمَا عَنِ السُّؤَالِ بِمَا هُوَ ؛ إِذْ قَدْ تَطَلَّقُ
وَيُرَادُ بِهَا مَا بِهِ الشَّيْءُ هُوَ هُوَ ؛ فَلَا تَسْتَلْزِمُ الْكُلِّيَّةُ أَضْلًا ؛ فَضْلًا عَنْ دَلَالَتِهَا
عَلَيْهَا التَّزَامًا ؛ لِصِدْقِهَا عَلَى الْجُزْئِيَّاتِ الْحَقِيقِيَّةِ ؛ فَلَا يَخْرُجُ الشَّخْصُ وَالصَّنْفُ .
وَالْأَجْنَاسُ تَتَرْتَّبُ مَتَصَاعِدَةً فِي الْعُمُومِ مُتَّهِيةً إِلَى الْجِنْسِ الْعَالِيِّ ؛ وَهُوَ الَّذِي
لَا جِنْسَ فَوْقَهُ ؛ وَيُسَمَّى جِنْسَ الْأَجْنَاسِ ؛ لِأَنَّ جِنْسِيَّةَ الشَّيْءِ بِاعْتِبَارِ الْعُمُومِ بَعْدَ
أَنْ يَكُونَ مَقُولًا فِي جَوَابِ مَا هُوَ ؛ فَمَا يَكُونُ أَعَمَّ مِنَ الْكُلِّ يَكُونُ جِنْسًا لِلْكُلِّ .
وَمَا بَيْنَ الْجِنْسِ الْعَالِيِّ ؛ كَالْجَوْهَرِ عَلَى الْقَوْلِ بِجِنْسِيَّتِهِ ، وَالْجِنْسِ السَّافِلِ ؛
كَالْحَيَوَانِ - أَجْنَاسٌ مُتَوَسِّطَةٌ .

(وَالْأَلَا) تَخْتَلِفُ حَقَائِقُ تِلْكَ الْمَعَانِي بَلِ اتَّحَدَتْ - (فَهَوِ النَّوعُ) ، وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ
مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالْعَدَدِ دُونَ الْحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ ؛ فَقَوْلُنَا : مَقُولٌ
عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالْعَدَدِ : أَيِ الْأَفْرَادِ دُونَ الْحَقِيقَةِ - يَخْرُجُ الْجِنْسُ ، وَفَضْلُهُ ؛
كَالْحَسَّاسِ ، وَالْعَرَضِ الْعَامِّ أَيْضًا .

وَفِي جَوَابِ مَا هُوَ يَخْرُجُ الْفَضْلُ ، وَالْخَاصَّةُ : (كَإِنْسَانٍ) ؛ فَإِنَّ لَفْظَهُ قَدْ دَلَّ عَلَى
مَعَانٍ مُتَّحِدَةٍ الْحَقِيقَةِ ، مُخْتَلِفَةٍ بِالْعَدَدِ ، وَالْعَوَارِضِ الْمُشَخَّصَةِ : مِنَ الطُّولِ ،
وَالْقَصَرِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ : كَزَيْدٍ ، وَعَمْرٍو ، وَبَكْرٍ ، وَخَالِدٍ .

وَالْأَنْوَاعُ تَتَرْتَّبُ مُتَنَازِلَةً فِي الْخُصُوصِ ، مُتَّهِيةً إِلَى النَّوعِ السَّافِلِ ؛ وَهُوَ الَّذِي
لَا نَوْعَ تَحْتَهُ ؛ وَيُسَمَّى نَوْعَ الْأَنْوَاعِ ؛ لِأَنَّ نَوْعِيَّةَ الشَّيْءِ الْإِضَافِيَّةَ الَّتِي لَا يَجْرِي
التَّرْتِيبُ إِلَّا فِيهَا بِاعْتِبَارِ الْخُصُوصِ ؛ فَأَخْصُ الْكُلِّ يَكُونُ نَوْعًا لِلْكُلِّ ، وَمَا بَيْنَ
النَّوعِ الْعَالِيِّ ؛ كَالْجِسْمِ الْمُطْلَقِ ، وَالنَّوعِ السَّافِلِ ؛ كَالْإِنْسَانِ - أَنْوَاعٌ مُتَوَسِّطَةٌ .

هَذَا اصْطِلَاحُ الْمَنْطِقِيِّينَ : أَغْنَى أَنْ الْمُنْدَرَجَ : كَالْإِنْسَانِ نَوْعٌ ، وَالْمُنْدَرَجَ فِيهِ ؛
كَالْحَيَوَانِ جِنْسٌ . (وَبَعْضُهُمْ) وَهُمْ الْأُصُولِيُّونَ (يَعَكْسُ) ذَلِكَ ؛ فَيَجْعَلُونَ

الْمُنْدَرَجِ جِنْسًا ، وَالْمُنْدَرَجُ فِيهِ نَوْعًا ؛ وَمِنْ هَاهُنَا يُقَالُ لِلِلاتِّفَاقِ فِي الْحَقِيقَةِ: تَجَانُسٌ ،
وَلِلْاِخْتِلَافِ فِيهَا: تَنَوُّعٌ .

(وَلِإِنْ وُضِعَ اللَّفْظُ الْوَاحِدُ لِلْمَعَانِي الْمُتَعَدِّدَةِ لَا بِاعْتِبَارِ أَمْرِ) مَعْنَوِيٍّ (اشْتَرَكْتَ فِيهِ -
فَهَوَ الْمُشْتَرَكُ اللَّفْظِيُّ) : إِمَّا لِعَوِيٍّ فَقَطْ : (كَعَيْنٍ) ؛ فَإِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ (لِلْجَارِحَةِ ،
وَالْجَارِيَةِ) ، وَالذَّهَبِ ، وَالشَّمْسِ ، وَعَيْنِ الرُّكْبَةِ⁽¹⁾ ، وَعَيْنِ الْمِيزَانِ ، وَعَيْنِ الْقِبْلَةِ ؛
يُقَالُ : جَاءَتْنا سَحَابٌ مِنْ عَيْنِ الْقِبْلَةِ ؛ فَتَسْمِيَةٌ كُلُّ مِنْهَا عَيْنًا لَيْسَ بِاعْتِبَارِ أَمْرِ
مَعْنَوِيٍّ اشْتَرَكْتَ فِيهِ ؛ إِذِ الْوَضْعُ الْأَوَّلُ لِلْعَيْنِ الْجَارِحَةِ فَقَطْ ، وَالثَّانِي لِلْجَارِيَةِ
فَقَطْ ، ثُمَّ كَذَلِكَ ؛ فَلَمَّا تَعَدَّدَ الْوَضْعُ حَصَلَ الْإِشْتِرَاكُ ؛ بِخِلَافِ لَفْظِ الْحَيَوَانِ ؛
فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ لِأَنْوَاعٍ ؛ بِاعْتِبَارِ أَمْرِ اشْتَرَكْتَ فِيهِ : وَهُوَ الْحَيَوَانِيَّةُ كَمَا سَبَقَ ؛ إِذِ
الْوَاضِعُ وَضَعَهُ لِكُلِّ مَا يَتَّصِفُ بِهَا .

أَوْ شَرْعِيٍّ فَقَطْ : كَالصَّلَاةِ ؛ فَإِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ فِي الشَّرْعِ لِذَاتِ الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ
وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَلِلصَّلَاةِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ : كَصَلَاةِ الْجَزَاةِ .
وَالصَّحِيحُ مَا عَلَيْهِ أَيْمَنَتْنَا ^{الطَّهَرَةُ} وَالْجُمْهُورُ مِنْ جَوَازِهِ ، وَوُقُوعِهِ⁽²⁾ : فِي الْكِتَابِ ،
وَالسُّنَّةِ بِالِاسْتِغْفَاءِ : كَالْقُرْءِ لِلطُّهْرِ وَالْحَيْضِ ، وَالْجَوْنِ لِلَسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ ؛
وَقَدْ يُطْلَقُ مُرَادًا بِهِ أَحَدُ مَعَانِيهِ لَا عَلَى التَّعْيِينِ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَلْيَكُونُوا مِنْ
وَرَأْيِكُمْ﴾ [النساء: 102] ؛ فَإِنَّ الْمُرَادَ الْجِهَةَ الَّتِي فِيهَا الْعَدُوُّ ، أَوْ مُرَادًا بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ :
مِنْ مَعْنِيَّتِهِ أَوْ مَعَانِيهِ ؛ بِأَنْ تَتَعَلَّقَ النَّسَبَةُ بِكُلِّ وَاحِدٍ لَا بِالْمَجْمُوعِ مِنْ حَيْثُ هُوَ
مَجْمُوعٌ بِأَنْ يُقَالُ : رَأَيْتُ الْعَيْنَ وَمُرَادُ بِهِ الْبَاصِرَةُ وَالْجَارِيَةُ وَغَيْرُهُمَا ، وَفِي الدَّارِ الْجَوْنُ :
أَيُّ الْأَسْوَدِ وَالْأَبْيَضِ ، وَأَقْرَأَتِ الْمَرْأَةُ : أَيُّ حَاضَتْ وَطَهَرَتْ حَقِيقَةً لَا مَجَازًا ؛

(1) عَيْنِ الرُّكْبَةِ : نَقْرَةٌ فِي مُقَدِّمِهَا ، وَلِكُلِّ رُكْبَةٍ عَيْنَانِ ، وَمِمَّا نَقَرْتَانِ فِي مُقَدِّمِهَا عِنْدَ السَّاقِ . اللسان 13 / 305 .

(2) أَيُّ الْمُشْتَرَكِ . ينظر مختصر ابن الحاجب 1 / 224 ، وتشنيف المسامع 1 / 201 ، والمعتمد 1 / 17 ، وبيان

المختصر 1 / 164 ، والكاشف 282 ، وشرح الغاية 1 / 201 .

فَيَحْمَلُ الْمُشْتَرَكُ إِذَا وَرَدَ بِلَا قَرِينَةٍ عَلَى الْكُلِّ مِنْ مَعَانِيهِ ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْكُلِّ ؛
وَلَا يُحْمَلُ عَلَى أَحَدِهِمَا خَاصَّةً إِلَّا بِقَرِينَةٍ ؛ وَهَذَا مَعْنَى عُمُومِ الْمُشْتَرَكِ .

وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْمَوْضُوعَ لَهُ ، الْمُسْتَعْمَلُ فِيهِ اللَّفْظُ - هُوَ كُلُّ
مِنَ الْمَعْنِيَيْنِ لَا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ وَحْدَهُ ، وَلَا بِشَرْطِ أَلَّا يَكُونَ وَحْدَهُ ؛ وَهَذَا
الْمَعْنَى مُتَحَقِّقٌ فِي حَالِ الْإِنْفِرَادِ ، وَفِي حَالِ الْاجْتِمَاعِ ؛ فَاسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ
الْمُشْتَرَكِ فِي الْمَعْنَى حَالِ الْاجْتِمَاعِ بِالْآخِرِ اسْتِعْمَالٌ لَهُ فِي نَفْسِ الْمَوْضُوعِ لَهُ ؛
كَحَالِ الْإِنْفِرَادِ ؛ فَالْمَوْضُوعُ لَهُ لَمْ يَقَيَّدْ بِإِنْفِرَادٍ عَنْ شَيْءٍ ، وَلَا بِاجْتِمَاعٍ بِهِ ؛ وَلَئِنْ
الرَّجُلُ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ : كُنْ وَلِيًّا لِفُلَانٍ - يُحْمَلُ كَلَامُهُ عَلَى الْمَوَدَّةِ وَالنُّصْرَةِ لَهُ ،
وَإِذَا قَالَ لِمَرْأَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا رَأَيْتِ لَوْنًا ؛ فَإِنَّمَا تَطْلُقُ إِذَا رَأَتْ سَوَادًا ، أَوْ بَيَاضًا ،
أَوْ لَوْنًا غَيْرَهُمَا . قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة: 96] ؛
إِذِ الْمُرَادُ مُصِيدُهُ وَاصْطِيَادُهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل: (وَالْمَجَازُ) وَزَنُّهُ مَفْعَلٌ [مَجْزُوءًا] مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ ، أَوْ
الْمَفْعُولِ مِنْ جَازَ الْمَكَانَ يَجُوزُهُ إِذَا تَعَدَّاهُ ؛ وَلِذَا أُعْلِيَ إِعْلَالُهُ بِأَنْ تُقْلَتْ حَرَكَتُهُ
حَرْفِ الْعِلَّةِ إِلَى مَا قَبْلَهُ ، ثُمَّ قُلِبَ أَلِفًا : نُقِلَ إِلَى الْكَلِمَةِ الْجَائِزَةِ : أَيِ الْمُتَعَدِّيَةِ
مَكَانَهَا الْأَصْلِيَّ ، أَوْ الْمَجْزُوزِ بِهَا⁽¹⁾ ؛ وَيُرْجَّحُ الْأَوَّلُ اخْتِجَاعُ الثَّانِي إِلَى الْجَارِ
وَالْمَجْزُورِ ، وَعَدَمُ اخْتِجَاعِهِ إِلَيْهِمَا . وَيُرْجَّحُ الثَّانِي أَنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ ذَكَرَ فِي الرَّدِّ
عَلَى الْكُوفِيِّينَ فِي كَوْنِ الْمَصْدَرِ قَرْعًا لِلْفِعْلِ - أَنَّ كَوْنَ الْمَصْدَرِ الْمِيمِيِّ بِمَعْنَى
الْفَاعِلِ - لَمْ يَثْبُتْ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى مَكَانِ الْجَوَازِ أَوْ زَمَانِهِ ؛
لِأَنَّ مَفْعَلًا يُسْتَعْمَلُ لِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْمَعَانِي ؛ وَعَلَى هَذَا فَاسْتِعْمَالُهُ فِي الْكَلِمَةِ بِجَازٍ
لُغَوِيٌّ ؛ لِاسْتِعْمَالِهِ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ ؛ لِعَلَاقَةِ الْجُزْئِيَّةِ إِنْ نُقِلَ مِنَ الْمَصْدَرِ ،

(1) ينظر شرح الغاية 1/ 243 ، ومختصر السعد 326 ، وشروح التلخيص 4/ 21 ، وشرح مختصر المنتهى

511/1 ، وحاشية العطار 1/ 364 .

أَوِ الْمَجَاوِرَةِ إِنْ نُقِلَ مِنْ اسْمِ الْمَكَانِ ، أَوِ الظَّرْفِيَّةِ إِنْ نُقِلَ مِنْ اسْمِ الزَّمَانِ -
 (هُوَ) فِي الْإِضْطِلَاحِ : مُفْرَدٌ ، وَمُرَكَّبٌ ⁽¹⁾ : أَمَّا الْمُفْرَدُ : فَهُوَ (الْكَلِمَةُ) : جِنْسٌ قَرِيبٌ ،
 (الْمُسْتَعْمَلَةُ) : اخْتِرَازٌ عَمَّا لَمْ تُسْتَعْمَلْ ؛ فَإِنَّهَا قَبْلَ الْإِسْتِعْمَالِ لَا تُسَمَّى مَجَازًا كَمَا لَا
 تُسَمَّى حَقِيقَةً ، (فِي غَيْرِ مَا وَضِعَتْ لَهُ) : اخْتِرَازًا عَنِ الْحَقِيقَةِ : مُزَجَّلَةٌ كَانَتْ : وَهِيَ
 الْمُنْقُولَةُ لَا لِمُنَاسَبَةٍ ، أَوْ مَثْقُولَةٌ : وَهِيَ مَا نُقِلَتْ لِمُنَاسَبَةٍ أَوْ غَيْرِهَا : كَالْمُشْتَرَكِ .

وَقَدْ فُهِمَ مِنْ هَذَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ إِذَا قَدْ كَانَ مَوْضُوعًا - فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ
 قَدْ اسْتُعْمِلَ فِيمَا وَضِعَ لَهُ أَوْ لَا . [وَقَدْ أَفْهَمَ قَوْلُهُ : «الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي غَيْرِ مَا
 وَضِعَتْ لَهُ» - أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتُعْمِلَ فِي مَا وَضِعَ لَهُ . وَ⁽²⁾ أَنْ
 الْمَجَازَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْحَقِيقَةَ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ ⁽³⁾ ، وَجَعَلُوا مِثْلَهُ لَفْظَ
 الرَّحْمَنِ ؛ فَإِنَّهُ مَجَازٌ فِي الْبَارِي تَعَالَى ؛ إِذْ مَعْنَاهُ ذُو الرَّحْمَةِ ؛ وَمَعْنَاهَا الْحَقِيقِيُّ لَا
 وَجُودَ لَهُ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا رِقَّةُ الْقَلْبِ ⁽⁴⁾ ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي غَيْرِهِ تَعَالَى .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : رَحْمَانُ الْيَمَامَةِ ؛ فَلَيْسَ بِاسْتِعْمَالٍ صَحِيحٍ مَعَ أَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَى
 الْمُتَأَمِّلِ أَنَّ هَذَا الْإِسْتِعْمَالَ لَيْسَ حَقِيقِيًّا ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا رِقَّةَ الْقَلْبِ .
 وَأَمَّا الْحَقِيقَةُ فَلَا تَسْتَلْزِمُ الْمَجَازَ اثْنًا ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ وَجُودُهَا بِذَوْنِهِ .

(1) قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ 1/ 238 : وَالْحَقُّ أَنَّ الْمَجَازَ فِي الْمُفْرَدِ ، وَلَا مَجَازَ فِي التَّرْكِيبِ . وَقَالَ فِي الْإِبْهَاجِ
 1/ 499 : ذَهَبَ ابْنُ الْحَاجِبِ إِلَى إِنْكَارِ الْمَجَازِ فِي التَّرْكِيبِ ؛ وَهُوَ شَاذٌ .

(2) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ (أ) ، (ب) .

(3) الْمُعْتَمَدُ 1/ 28 ، وَشَرَحَ مُخْتَصِرُ الْمُتَهَيَّ 1/ 552 ، وَالْأَمْدِيُّ 1/ 34 ، وَالتَّقْرِيبُ وَالْإِرْشَادُ 1/ 358 ،
 وَشَرَحَ الْكُوكَبُ 1/ 79 .

(4) قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ : وَكَذَلِكَ عَسَى ، وَنَعْمَ وَنَحْوَهُمَا ؛ فَإِنَّهَا مُسْتَعْمَلَةٌ فِي غَيْرِ مَا وَضِعَتْ لَهُ ؛ لِأَنَّهَا أَفْعَالٌ
 مَاضِيَةٌ ، فَانْسَلَخَتْ عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ ، وَلَمْ تُسْتَعْمَلْ دَالَّةً عَلَيْهِمَا ؛ وَفِيهِ أَنَّ الظَّاهِرَ فِيهَا كَوْنُهَا
 حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً ، وَأَنَّهَا مُسْتَعْمَلَةٌ فِيمَا وَضِعَتْ لَهُ ؛ وَلِذَا قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ : أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ مَا وَضِعَ
 لِإِنْشَاءِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ . ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْإِنْشَاءِ : كَالْأَمْرِ مُقْتَرَنَةٌ بِمُسْتَقْبَلٍ ، وَاسْتَوْيَدَ عُمُومُ
 الْمَدْحِ مِنَ الْمَقَامِ . مِنْهُ . شَرَحَ الْكَافِيَةُ لِلرُّضِيِّ 4/ 237 ، وَشَرَحَ مُخْتَصِرُ الْمُتَهَيَّ 1/ 553 .

وَقَوْلُهُ: (فِي اضْطِلَاحِ التَّخَاطُبِ) مُتَعَلِّقٌ بِوُضْعَةٍ؛ فَيَدْخُلُ فِيهِ الْمَجَازُ الْمُسْتَعْمَلُ فِيمَا وَضِعَ لَهُ فِي اضْطِلَاحٍ آخَرَ: كَالصَّلَاةِ إِذَا اسْتَعْمَلَهَا الْمُخَاطَبُ بِعُزْفِ الشَّرْعِ فِي الدُّعَاءِ بِمَجَازٍ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُسْتَعْمَلًا فِيمَا وَضِعَ لَهُ فِي الْجُمْلَةِ - فَلَيْسَ بِمُسْتَعْمَلٍ فِيمَا وَضِعَ لَهُ فِي الْاضْطِلَاحِ الَّذِي وَقَعَ بِهِ التَّخَاطُبُ: [أَعْنِي اضْطِلَاحَ الشَّرْعِ، وَكَذَا إِذَا اسْتَعْمَلَهُ الْمُخَاطَبُ]⁽¹⁾ بِعُزْفِ اللَّغَةِ فِي ذَاتِ الْأَذْكَارِ وَالْأَرْكَانِ بِمَجَازٍ؛ وَقَدْ شَمَلَ الْمَجَازَاتِ أَجْمَعُ؛ فَيَأْتِي فِيهِ أَقْسَامُ الْحَقِيقَةِ:

فَإِنْ كَانَ مُسْتَعْمَلًا فِي غَيْرِ مَا وَضِعَ لَهُ لُغَةً - فَهُوَ لُغَوِيٌّ: كَأَسَدٍ لِلشَّجَاعِ. أَوْ شَرَعًا فَتَرْعِيٌّ: كَالصَّلَاةِ فِي الدُّعَاءِ. أَوْ عُرْفًا عَامًّا فَعُرْفِيٌّ عَامٌّ: كَدَابَّةٍ لِكُلِّ مَا يَدْبُ. أَوْ خَاصًّا فَخَاصٌّ: كَمُصْطَلَحَاتِ أَهْلِ الصَّنَاعَاتِ إِذَا اسْتَعْمَلُوا شَيْئًا مِنْهَا فِيمَا يَنَاسِبُ مَعْنَاهُ عِنْدَهُمْ: كَاسْتِعْمَالِ الْجَوْهَرِ فِي التَّقْيِيسِ. أَوْ دِينِيًّا فَدِينِيٌّ: كَاسْتِعْمَالِ الْإِيمَانِ فِي التَّصَدِيقِ مُطْلَقًا؛ (لِلْعَلَاقَةِ): احْتِرَازٌ عَنِ الْعَلَطِ: نَحْوِ خُذْ هَذَا الْفَرَسَ مُشِيرًا إِلَى كِتَابٍ. وَالْعَلَاقَةُ بِالْفَتْحِ: عِلَاقَةُ الْحُبِّ، وَالْخُصُومَةِ وَنَحْوَهُمَا مِنَ الْمَعَانِي، وَبِالْكَسْرِ: عِلَاقَةُ السَّيْفِ وَالسَّوْطِ وَنَحْوَهُمَا مِنَ الْمَحْسُوسَاتِ: وَهِيَ هُنَا تَعَلَّقَ مَا لِلْمَعْنَى الْمَجَازِي بِالْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ، وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْعَلَاقَةُ ظَاهِرَةً لَا خَفِيَّةً؛ فَلَا يَصِحُّ التَّجَوُّزُ بِالْأَسَدِ عَنِ الْأَبْخَرِ لِعَلَاقَةِ الْبَحْرِ؛ فَإِنَّهُ فِي الْأَسَدِ خَفِيٌّ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ؛ فَيَصِيرُ التَّجَوُّزُ بِهِ لِذَلِكَ تَجَوُّزًا بِلَا عِلَاقَةٍ؛ وَلَا يَكْفِي وَجُودُهَا بَلْ لَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِ الْمُتَكَلِّمِ إِيَّاهَا؛ كَمَا يُفْهَمُهُ تَعَلُّقُ الظَّرْفِ بِالْمُسْتَعْمَلَةِ، وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْإِسْتِعْمَالُ (مَعَ قَرِينَةٍ): لَفْظِيَّةً، أَوْ مَعْنَوِيَّةً صَارِفَةً لِلْفِظِ عَنْ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيَّةِ إِلَى مَعْنَاهُ الْمَجَازِيِّ؛ فَتَخْرُجُ الْكِنَايَةُ: نَحْوُ: طَوِيلُ النَّجَادِ؛ فَإِنَّهَا مُسْتَعْمَلَةٌ فِي غَيْرِ مَا وَضِعَتْ لَهُ مَعَ جَوَازِ إِرَادَتِهِ؛ وَقَدْ عَلِمَ بِذَلِكَ: أَعْنِي لُزُومَ الْقَرِينَةِ لِلْمَجَازِ، وَكَوْنَهَا صَارِفَةً عَنْ حَقِيقَتِهِ - الْفَرْقُ

(1) ما بين المعقوفتين من (أ)، وفي (ج): الَّذِي وَقَعَ بِهِ التَّخَاطُبُ؛ فَيَكُونُ اسْتِعْمَالُهَا بِعُزْفِ اللَّغَةِ.

بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُشْتَرَكِ ؛ فَإِنَّهُ قَدْ لَا تَصَحُّبُهُ قَرِينُهُ ؛ حَيْثُ يُرَادُ الْإِجْمَالُ ، وَأَنَّ قَرِينَتَهُ مُعَيَّنَةٌ لَا صَارِفَةٌ .

وَأَصْلُ الْقَرِينَةِ الْآخِيَّةُ : وَهِيَ حَبْلٌ طَرَفَاهُ تَحْتَ الْأَرْضِ ، وَيُمَدُّ وَسَطُهُ عَلَى الْأَرْضِ ، وَفِيهَا حَلَقٌ مِنْ ذَلِكَ الْحَبْلِ أَوْ غَيْرِهِ يُرَبِّطُ فِي الْحَيَوَانَاتِ ؛ بِأَنَّهُ يُدْخَلُ رُؤُوسُهَا أَوْ أَكَارِعُهَا ؛ وَمِنْهُ الْحَدِيثُ : «الْمُؤْمِنُ يَجُولُ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيَّ آخِيَّتِهِ»⁽¹⁾ . ذَكَرَهُ فِي الشَّهَابِ⁽²⁾ : وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ وَإِنْ قَارَفَ ذَنْبًا ؛ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَيَّ التَّوْبَةَ مِنْ ذَنْبِهِ . وَقِيلَ : هِيَ حَبْلٌ يُدْفَنُ طَرَفَاهُ ، وَيَبْقَى وَسَطُهُ كَهَيْئَةِ الْعُرْوَةِ . وَالْحَبْلُ الْمَذْكُورُ اسْمُهُ الْقَرْنُ . قَالَ جَرِيرٌ :

وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَالَزَى فِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ⁽³⁾

وَهَذِهِ الْقَرِينَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا : تَرَفُّعُ ظَاهِرِ الْخُطَابِ⁽⁴⁾ ، وَتَعَلُّقُهُ بِمُرَادٍ مُعَيَّنٍ ؛ وَلَا شُبْهَةَ فِي حَمْلِ اللَّفْظِ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى . وَالثَّانِي : تَمْنَعُ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَلَا تَعَلُّقُهُ بِمُرَادٍ مُعَيَّنٍ ؛ وَمَا هَذَا حَالُهُ لَا يَحُلُو : إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ بَحَارٌ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرُ : إِنْ كَانَ وَاحِدًا حُمِلَ عَلَيْهِ وَلَا شُبْهَةَ ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ وَبَعْضُهَا أَقْرَبُ مِنْ بَعْضٍ - حُمِلَ عَلَى الْأَقْرَبِ . وَإِنْ كَانَتْ مُتَسَاوِيَةً : فَإِمَّا أَنْ تَنْحَصِرَ ، أَوْ لَا : إِنْ كَانَتْ مُنْحَصِرَةً غَيْرَ مُتَنَافِيَةٍ - حُمِلَ عَلَيْهَا أَجْمَعٌ عَلَى قَوْلٍ مَنْ

(1) الَّذِي فِي مُسْنَدِ الشَّهَابِ 2/ 278 رَقْم 1355 بِلَفْظٍ : «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ وَالْإِيمَانِ : كَمَثَلِ الْفَرَسِ يَجُولُ فِي آخِيَّتِهِ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى آخِيَّتِهِ» . وَكَذَلِكَ رَقْم 1356 بِلَفْظٍ : «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ وَمَثَلُ الْإِيمَانِ : كَمَثَلِ الْفَرَسِ عَلَى آخِيَّتِهِ يَجُولُ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى آخِيَّتِهِ ؛ فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يَجُولُ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الْإِيمَانِ» . وَالحديث رواه أحمد 77 / 1 رَقْم 11335 ، وأبو يعلى 2 / 357 رَقْم 1106 .

(2) تَأْلِيفُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامَةَ الْقَضَاعِيِّ : مُحَدَّثٌ ، وَفَقِيهٌ شَافِعِيٌّ . تَوَفَّى 454 هـ . لَهُ الشَّهَابُ (طَبْعُ) ، وَدُسْتُورُ مَعَالِمِ الْحُكْمِ مِنَ كَلَامِ الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (طَبْعُ) ، وَغَيْرُهُمَا . الوافي بالوفيات 3 / 116 .

(3) دِيوانه 333 . وَالْفَنَعَاثُ : مِنَ الْإِبِلِ الْعَظِيمِ الضَّخْمِ ، وَالرَّجُلُ الشَّدِيدُ الْمَنِيْعُ ، وَالْجَمْعُ قَنَاعِيسٌ . التاج 8 / 429 .

(4) فِي (ج) : أَحَدُهُمَا : تَمْنَعُ مِنْ حَمْلِ الْخُطَابِ عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَتَعَلُّقُهُ ...

يَقُولُ بِجَوَازِ حَمْلِ اللَّفْظَةِ عَلَى جَمِيعِ مَعَانِيهَا ؛ كَمَا ثَبَتَ فِي اسْتِعْمَالِهِمُ الْبَحْرَ مَجَازًا فِي مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ : كَالْعَالِمِ ، وَالْكَرِيمِ ، وَالشَّاعِرِ ، وَالسَّيْفِ .

وَكَذَٰلِكَ السُّكُونُ يُسْتَعْمَلُ تَارَةً فِي سُكُونِ النَّفْسِ : مِنَ الْغَضَبِ ، وَالْجُوعِ ، وَطُمَأْنِينَةِ الْقَلْبِ بِالْيَقِينِ . وَمَنْ مَنَعَ الْإِشْتِرَاكَ فِي ذَلِكَ - يَدْفَعُ مَا ذَكَرْنَا بِاسْتِعْمَالِ الْبَحْرِ وَالسُّكُونِ فِيمَا ذُكِرَ بِجَمْعِهِ غَرَضًا وَاحِدًا : فَفِي الْبَحْرِ السَّعَةِ ، وَفِي السُّكُونِ عَدَمُ الْإِضْطِرَابِ . وَإِنْ كَانَتْ مُنْحَصِرَةً مُتَنَافِيَةً أَوْ غَيْرَ مُنْحَصِرَةٍ - فَحُكِيَ عَنْ قَاضِي الْقُضَاةِ أَنَّ الْكَلَامَ يَكُونُ مَعَ ذَلِكَ مُجْمَلًا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ .

وَقِيلَ : الْمُكَلَّفُ مُحْيٍ فِي آيَتِهَا شَاءَ .

(وَهُوَ) : أَيِ الْمَجَازِ الْمُفْرَدُ بِاعْتِبَارِ الْعَلَاqَةِ (تَوْعَانِ) : الْأَوَّلُ : (مُرْسَلٌ) : أَيِ إِنْ كَانَتْ عَلاقَتُهُ غَيْرَ الْمُشَابَهَةِ - سُمِّيَ مُرْسَلًا ؛ لِأَنَّ الْإِرْسَالَ فِي اللُّغَةِ الْإِطْلَاقُ ؛ وَالْإِسْتِعَارَةُ مُقَيَّدَةٌ بِإِدْعَاءِ أَنَّ الْمُشَبَّهَ مِنْ جِنْسِ الْمُشَبَّهِ بِهِ ؛ وَالْمُرْسَلُ مُطْلَقٌ مِنْ هَذَا التَّقْيِيدِ ؛ وَالْمُعْتَبَرُ مِنَ الْعَلاقَةِ نَقْلُ نَوْعِهَا بِإِجْمَاعِ أَئِمَّةِ الْأَدَبِ ؛ فَيُكْتَفَى بِنَقْلِ الْعَلاقَةِ ؛ وَلَا يُشْتَرَطُ نَقْلُ أَفْرَادِ الْمَجَازِ فِي الْأَصَحِّ ؛ لِعَدَمِ تَوَقُّفِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ فِي التَّجَوُّزِ عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّ مَنْ عَلِمَ أَحْوَالَهُمْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا تَوَقُّفَ مِنْهُمْ عَلَى مَا يُقَالُ بَلْ يَعْدُونَ اخْتِرَاعَ الْمَجَازَاتِ مِنَ الْبَلَاغَةِ ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يُدَوِّنُوا تَدْوِينَ الْحَقَائِقِ .

وَأَنوَاعُهَا الْمُعْتَبَرَةُ كَثِيرَةٌ أَشَارَ إِلَى كَثَرَتِهَا بِحَرْفِ التَّشْبِيهِ :

وَهِيَ تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِاسْمِ آلَتِهِ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى حَاكِيًا : ﴿وَأَجْعَلْ لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: 84] : أَيِ ذِكْرًا حَسَنًا ؛ لِأَنَّ اللِّسَانَ اسْمٌ لِآلَةِ الذِّكْرِ .

وَ(كَالِيدٍ) الَّتِي هِيَ حَقِيقَةٌ فِي الْجَارِحَةِ إِذَا اسْتُعْمِلَتْ (لِلنَّعْمَةِ) ؛ يُقَالُ : اللَّهُ تَعَالَى عَلَيَّ أَيَادٍ لَا تُحْصَى : أَيِ نِعَمٍ لَا تُحْصَى ؛ لِكُونِهَا بِمَنْزِلَةِ الْعِلَّةِ الْفَاعِلَةِ لِلنَّعْمَةِ ؛ لِأَنَّ النَّعْمَةَ مِنْهَا تَضُدُّ وَتَصِلُ إِلَى الْمَقْصُودِ بِهَا : وَهُوَ الْمُنْعَمُ عَلَيْهِ ؛ فَلَا بُدَّ مِنَ

إِشَارَةً إِلَى الْمُنْعَمِ كَمَا ذَكَرْنَا ؛ بِخِلَافِ اتَّسَعَتِ الْيَدُ فِي الْبَلَدِ ؛ لِتَلَّا يُخِلَّ بِاتِّقَالِ
الذَّهْنِ مِنَ الْمَلْزُومِ إِلَى اللَّازِمِ⁽¹⁾ ؛ وَلِذَا اسْتَعْمَلْتُ فِي الْقُدْرَةِ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَظْهَرُ
سُلْطَانُ الْقُدْرَةِ فِي الْيَدِ ، وَبِهَا تَكُونُ الْأَفْعَالُ الدَّالَّةُ عَلَى الْقُدْرَةِ : مِنْ الْبَطْشِ ،
وَالضَّرْبِ ، وَالْقَطْعِ ، وَالْأَخْذِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . قَالَ النَّاصِرُ عليه السلام⁽²⁾ : الْيَدُ فِي كَلَامِ
الْعَرَبِ يُقَالُ : عَلَى سِتَّةِ أَوْجِهٍ : أَحَدُهَا : الْجَارِحَةُ ، وَجَمْعُهَا أَيْدٍ . وَيَمَعْنَى التَّعْمَةِ ،
وَتُجْمَعُ عَلَى أَيَادِي . وَيَمَعْنَى الْقُدْرَةِ . وَيَمَعْنَى الْمَلِكِ ؛ يُقَالُ : هَذِهِ الدَّائِرَةُ فِي يَدِ
فُلَانٍ : أَيِ فِي مِلْكِهِ وَتَصَرُّفِهِ . وَيَمَعْنَى الْأَمْرِ وَالسُّلْطَانِ ؛ يُقَالُ : يَدُ الْأَمِيرِ أَعْلَى
مِنْ يَدِ الْوَزِيرِ ، وَلَهُ عَلَى الرَّعِيَّةِ يَدٌ : أَيِ طَاعَةٌ . وَيَمَعْنَى الصَّلَةِ فِي الْكَلَامِ وَالزِّيَادَةِ :
كَقَوْلِكَ : هَذَا مَا جَنَّتُهُ يَدَاكَ : أَيِ جَنَيْتُهُ أَنْتَ ؛ وَلَيْسَتْ حَقِيقَةً إِلَّا فِي الْجَارِحَةِ . انْتَهَى .

(و) تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِاسْمِ جُزْئِهِ الَّذِي لَهُ مَزِيدُ اخْتِصَاصٍ بِالْمَعْنَى الَّذِي قُصِدَ
بِالْكُلِّ : مِثْلُ (الْعَيْنِ) : وَهِيَ الْجَارِحَةُ الْمَخْصُوصَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ (لِلرَّيْئِصَةِ) : وَهِيَ
الشَّخْصُ الرَّقِيبُ ، أَوْ الطَّلِيعَةُ ، وَالتَّاءُ لِلْمُبَالَغَةِ ؛ يُقَالُ : رَبَّاتُ الْقَوْمِ رَبًّا رَقَبَتُهُمْ
وَالْجَمْعُ الرَّبَايَا ؛ وَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ الْيَدِ وَالْإِصْبَعِ عَلَى الرَّقِيبِ ؛ لِعَدَمِ مَزِيدِ
الِاخْتِصَاصِ ؛ بِخِلَافِ مَا ذَكَرْنَا ؛ فَإِنَّ الْعَيْنَ هِيَ الْمَقْصُودُ فِي كَوْنِ الرَّجُلِ رَقِيبًا ؛
وَلِئَمَا خَصَّ الْمِثَالَيْنِ بِالذِّكْرِ ؛ لِاشْتِهَارِهِمَا .

وَعَكْسُهُ تَسْمِيَةُ الْجُزْءِ بِاسْمِ الْكُلِّ : نَحْوُ ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنْ

(1) فَيَكُونُ الْكَلَامُ مُوصُوفًا بِالتَّعْقِيدِ الْمَعْنَوِيِّ الْمُخِلِّ بِالْفَصَاحَةِ . ذَكَرَهُ الشَّلْكَبِيُّ [فِي حَاشِيَتِهِ 301] . مِنْهُ .
(2) ابْنُ الْإِمَامِ الْهَادِي يَحْيَى بْنُ الْحُسَيْنِ ، أَحَدُ أَيْمَةِ الرَّيْئِصَةِ الْأَعْلَامِ ، كَانَ مُتَقَدِّمًا فِي الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ
وَالْأُصُولِ ، نَاشِئًا عَلَى الزُّهْدِ ، بَطَلًا شَجَاعًا ، وَبَاطِنَةً النَّاسِ سَنَةَ 301 هـ بَعْدَ زُهْدِ أَخِيهِ الْمُزْتَضَى فِي
الْخِلَافَةِ فَسَارَى فِي النَّاسِ سِيرَةَ أَبِيهِ حَتَّى تُوُفِّيَ سَنَةَ 325 هـ ، وَقَبْرُهُ بِمَشْهَدِ أَبِيهِ . وَلَهُ كِتَابُ التَّجَاةِ فِي
الرَّدِّ عَلَى الْجَبَرِيَّةِ الْقَدَرِيَّةِ (ط) ، وَكِتَابُ الدَّامِغِ ، وَكِتَابُ التَّوْحِيدِ ، وَمَسَائِلُ الطَّبْرِيِّ فِي الْفِقْهِ ، وَكِتَابُ
فِي الْفِقْهِ ، وَكِتَابُ عُلُومِ الْقُرْآنِ ، وَكِتَابُ الثَّنِييَةِ ، وَكِتَابُ الرَّدِّ عَلَى الْإِبَاضِيَّةِ . يَنْظُرُ الْإِفَادَةُ 135 ،
وَالْمَصَابِيحُ 598 ، وَالشَّافِي 1/320 ، وَالْحَدَائِقُ الْوَرْدِيَّةُ 2/88 ، وَالتَّحْفُ 196 .

الصَّوَاعِقُ ﴿البقرة: 19﴾: أَنِي أَنَامِلَهُمْ ؛ وَالْعَرَضُ مِنْهُ الْمُبَالَغَةُ : كَأَنَّهُ جَعَلَ جَمِيعَ
الْإِصْبَعِ فِي الْأُذُنِ ؛ لِئَلَّا يَسْمَعَ شَيْئًا مِنَ الصَّاعِقَةِ .

وإِطْلَاقُ اسْمِ الْمَلْزُومِ عَلَى اللَّازِمِ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَمْ أُنْزِلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ
يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: 35] سُمِّيَتْ الدَّلَالَةُ كَلَامًا ؛ لِأَنَّهَا مِنْ لَوَازِمِهِ ،
وَمِنْهُ قَوْلُ الْحُكَمَاءِ : كُلُّ صَامِتٍ نَاطِقٌ : أَنِي ذَالٌّ بِمَا فِيهِ مِنْ أَثَرِ الصَّنْعَةِ عَلَى صَانِعِهِ .
وَعَكْسُهُ بِأَن يُطْلَقَ اسْمُ اللَّازِمِ عَلَى الْمَلْزُومِ : كَقَوْلِ الشَّاعِرِ ⁽¹⁾ :

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ عَنِ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأُطْهَارِ
يُرِيدُ بِشَدِّ الْمِزَرِ الْإِعْتَزَالَ عَنِ النِّسَاءِ ؛ لِأَنَّ شَدَّ الْإِزَارِ مِنْ لَوَازِمِ الْإِعْتَزَالِ .
وَأَعْلَمُ أَنَّ اللَّزُومَ أَمْرٌ لَا زِمَّ فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْمَجَازِ : اسْتِعَارَةً ، أَوْ مَجَازًا مُرْسَلًا ؛
فَاعْتِبَارُ ذِكْرِ الْمَلْزُومِ وَإِرَادَةِ اللَّازِمِ - لَا يَكْفِي فِي بَيَانِ الْعَلَاقَةِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ
أَنَّهَا مِنْ أَيِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِهَا . ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي حَاشِيَةِ الْمُطَوَّلِ [303] .

وإِطْلَاقُ اسْمِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ : كَقَوْلِهِ :
وَيَا لَيْتَ كُلِّ اثْنَيْنِ بَيْنَهُمَا هَوَى مِنْ النَّاسِ قَبْلَ الْيَوْمِ يَجْتَمِعَانِ
أَنِي : قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ .

وَعَكْسُهُ : أَعْنِي إِطْلَاقَ اسْمِ الْمُقَيَّدِ عَلَى الْمُطْلَقِ : كَقَوْلِ شُرَيْحٍ : أَضْبَحْتُ
وَنِصْفُ النَّاسِ عَلَى غَضَبَانٍ : يُرِيدُ أَنَّ الْمَخْكَومَ عَلَيْهِ غَضَبَانِ لَا نِصْفَ النَّاسِ عَلَى
التَّعْدِيدِ ، وَالسَّوِيَّةِ .

وَالْمَجَاوِرَةُ بِأَن يُسَمَّى الشَّيْءُ بِاسْمِ مَا لَهُ بِهِ تَعَلُّقُ الْمَجَاوِرَةِ : كَالرَّأْيَةِ لِلْمَزَادَةِ :
وَهِيَ فِي اللَّغَةِ لِحَامِلِهَا ⁽²⁾ .

(1) مُرُّ الْأَخْطَلِ : غِيَاثُ بُنِّ غَوْثِ التَّغْلِبِيِّ . دِيوانه 147 .

(2) وَالْعَلَاقَةُ كَوْنُ الْبُعِيرِ حَامِلًا لَهَا ، أَوْ بِمَنْزِلَةِ الْعِلَّةِ الْمَادِّيَّةِ . وَالْمُرَادُ بِالْمَزَادَةِ ظَرْفُ الْمَاءِ الَّذِي يُسْتَقَى
بِهِ عَلَى الدَّابَّةِ ؛ كَمَا نَقَلَهُ الشَّرِيفُ عَنْ أَرْبَابِ الْبَلَاغَةِ ، لَا الْمَزُودُ الَّذِي يُجْعَلُ فِيهِ الطَّعَامُ الْمُتَّخَذُ لِلْسَّفَرِ
=

وَالْمَحَلَّةُ : أَي كَوْنُ الْحَقِيقِيِّ مَحَلًّا لِلْمَجَازِيِّ : نَحْوُ أَصَابَتْهُ عَيْنٌ .
وَعَكْسُهَا : وَهِيَ الْحَالِيَّةُ : كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
كَلاؤُكَ فِيهِ وَخَدَهُ لِي كِفَايَةٌ كَأَنَّ صُحُورًا مِنْهُ تُقَذَفُ فِي سَمْعِي
أَي : فِي الْأُذُنِ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ السَّمْعِ .
وَالْمَظَرُوفِيَّةُ : أَي كَوْنُ الْحَقِيقِيِّ ظَرْفًا لِلْمَجَازِيِّ : كَقَوْلِهِ ﷺ : « لَا يَفْضُضُ اللَّهُ فَاكًا » :
أَي أَسْنَانَكَ ؛ إِذِ الْفَمُ مَحَلُّ الْأَسْنَانِ .
وَعَكْسُهَا : وَهِيَ الظَّرْفِيَّةُ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران : 107] : أَي فِي الْجَنَّةِ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ الرَّحْمَةِ ؛ وَفِي التَّعْبِيرِ عَنْهَا بِالرَّحْمَةِ -
تَنْبِيْهُ عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنَ وَإِنْ اسْتَعْرَقَ عُمرُهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى - لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا بِرَحْمَتِهِ وَفَضْلِهِ ؛ كَمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَعَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ » ⁽¹⁾ .
وَالضَّدِّيَّةُ : أَي كَوْنُ أَحَدِ الْمَعْنَيْنِ ضِدًّا لِالْآخَرِ : نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [التوبة : 34] اسْتَعِيرَتْ الْبِشَارَةَ لِلْإِنذَارِ .

كَمَا ذَكَرَهُ سَعْدُ الدِّينِ [فِي مَخْتَصَرِهِ 329] ؛ لِأَنَّ حَامِلَهُ لَا يُسَمَّى رَاوِيَةً . وَمَثَلُهُ فِي الْهَدَايَةِ بِالْعَائِطِ
لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ ؛ وَفِيهِ أَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ مِنَ الْحَقَائِقِ الْعُرْفِيَّةِ ؛ وَالْجَمْعُ بَيْنَ مَا ذَكَرْنَا هُنَا ؛ وَمَا ذَكَرَهُ فِي
الْهَدَايَةِ أَلَمَّا ذَكَرَهُ بِاعْتِبَارِ الْإِتِّدَاءِ ، وَمَا ذَكَرْنَا بِاعْتِبَارِ الْإِنْتِهَاءِ وَالْعَلَبَةِ ؛ فَتَأَمَّلْ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .
يَنْظُرُ شُرُوحَ التَّخْلِيفِ 33 / 4 ، وَحَاشِيَةَ الْمَطُولِ بِحَاشِيَةِ الْجُرْجَانِيِّ 574 ، وَهَدَايَةَ الْعُقُولِ 1 / 259 .
(1) أَي : إِلَّا أَنْ يُعْطِنِي أَوْ يُجَلِّلَنِي اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ؛ مَاخُذٌ مِنْ غَمْدِ السَّنَنِ الَّذِي يَكُونُ كِتَابًا لَهُ ، وَسَبَاحًا
عَلَيْهِ ؛ قَالَ الشَّاعِرُ :

نَصَبْنَا رِمَاحًا فَوْقَهَا جَدُّ عَامِرٍ كَظَلَّ السَّمَاءُ كُلَّ أَرْضٍ تَعَمَّدَا
أَي : افْتَدَّ جَدُّهُمْ عَلَى أَفْطَارِ الْأَرْضِ كَامْتِدَادِ السَّمَاءِ عَلَيْهَا مِنْ جَمِيعِ جِهَاتِهَا : يَصِفُهُمْ بِاسْتِطَالَةِ الْيَدِ وَامْتِدَادِهَا
وَتَرَاءِ الْمَالِ وَالْعَدِيدِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ . قَالَ فِي هَامِشِ طَبْعَةِ دَارِ السَّعَادَةِ 24 / 2 : هَكَذَا فِي الْأَصْلِ ؛ وَتَفْسِيرُ
الْبَيْتِ غَيْرُ مُنْطَبِقٍ عَلَيْهِ ؛ فَلْيَبْحَثْ عَنْهُمَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . أَقُولُ : بَلْ هُوَ مُنْطَبِقٌ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْتِ ؛ وَفَسَّرَهُ
الْأَنْبَارِيُّ فِي الرَّاهِرِ 180 / 1 فِي مَعَانِي كَلِمَاتِ النَّاسِ : مَعْنَاهُ نَصَبْنَا رِمَاحَنَا ، وَجَدْنَا ثَابِتًا . وَقَوْلُهُ : « كُلَّ أَرْضٍ
تَعَمَّدَا » : مَعْنَاهُ ظَلَّ السَّمَاءُ يَسْتُرُ كُلَّ الْأَرْضِ وَيُظِلُّهَا ؛ فَكَذَلِكَ نَحْنُ نَقْهَرُ وَنَغْلِبُ كُلَّ مُنَازِعٍ . اهـ . وَيَحْتَمِلُ
الْكَثْرَةُ : كَظَلَّ السَّمَاءُ . وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمِ 5673 ، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمِ 2816 ، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ 377 / 3 .

وَالْعُمُومُ : أَي كَوْنُ اسْمِ الْعَامِّ مُسْتَعْمَلًا فِي الْخَاصِّ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَمْرٌ تُخْصِدُونَ النَّاسَ﴾ ⁽¹⁾ [النساء: 54] ، وَالْمُرَادُ : رَسُولُ اللَّهِ ؛ لِجَمْعِهِ مَا فِي النَّاسِ مِنْ حَمِيدِ الْخِصَالِ .
وَعَكْسُهَا : وَهِيَ الْخُصُوصُ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾ [التكوير: 14] :
أَي كُلُّ نَفْسٍ .

وَالْكُونُ عَلَيْهِ : أَي كَوْنُ الْحَقِيقِيِّ كَانَ عَلَيْهِ الْمَجَازِيُّ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَتَوْا آلَ يَتِيمَ أُمُوتِهِمْ﴾ [النساء: 2] ؛ أَي الَّذِينَ كَانُوا يَتَامَى قَبْلَ ذَلِكَ ؛ إِذْ لَا يَتِمُّ بَعْدَ بُلُوغٍ ؛ لِأَنَّ الْيَتِيمَ مِنْ بَنِي آدَمَ هُوَ الطِّفْلُ الَّذِي لَا أَبَ لَهُ ؛ يُقَالُ : يَتِمُّ الصَّبِيُّ بِالْكَسْرِ يَتِمًّا وَيَتَمًّا ؛ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ مَعَ التَّسْكِينِ فِيهِمَا ؛ فَيَتِمُّهُ مِنْ قَبْلِ أَبِيهِ ، وَفِي الْبَهَائِمِ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ ⁽²⁾ .
وَكَوْنُ الْحَقِيقِيِّ آيَلًا إِلَيْهِ الْمَجَازِيُّ : قَطْعًا : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ﴾ [الزمر: 30] ،
أَوْ ظَنًّا : نَحْوُ ﴿إِنِّي أَرَنْتِي أَعْصِرُ حَمْرًا﴾ [يوسف: 36] أَي : عَصِيرًا يُؤْوَلُ إِلَى الْحَمْرِ .
وَالْبَدَلِيَّةُ : أَي كَوْنُ أَحَدِ الْمَعْنَيْنِ بَدَلًا عَنِ الْآخَرِ : كَقَوْلِهِمْ : أَكَلَ فُلَانٌ الدَّمَ .
وَسَبِيَّةُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ لِلْمَعْنَى الْمَجَازِيِّ : نَحْوُ رَعَيْنَا الْغَيْثَ .
وَعَكْسُهُ : أَي كَوْنُ الْحَقِيقِيِّ مُسَبِّبًا عَنِ الْمَجَازِيِّ فِي نَحْوِ : أَمْطَرَتِ السَّمَاءُ نَبَاتًا ،

(1) وَقَدْ مُثِّلَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ﴾ [آل عمران: 173] قَالُوا : الْمُرَادُ بِالْأَوَّلِ نُعِيمٌ أَوْ سُرَاقَةٌ ،
وَبِالْثَّانِي أَبُو سُفْيَانَ ، قَالَ الْفَارِسِيُّ : بِدَلِيلِ : ﴿إِنَّمَا ذَلِكَ الشَّيْطَانُ يَخُوفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ [آل عمران: 175] فَوَقَعَتْ
الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ : «ذَلِكَ» إِلَى وَاحِدٍ ، وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ جَمْعًا - لَقَالَ : إِنَّمَا أَوْلِيَاكُمْ الشَّيَاطِينُ ؛ فَهَلْهُ دَلَالَةٌ
ظَاهِرَةٌ فِي اللَّفْظِ . قُلْتُ : بَلَى وَالذَّلِيلُ مَا ذُكِرَ فِي السَّيْرِ . وَأَمَّا الشَّيْطَانُ فَيُمْكِنُ أَنَّهُ لِلْجِنْسِ ؛ لِاحْتِمَالِ عَوْدِ
الضَّمِيرِ مِنْ قَوْلِهِ : ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ إِلَيْهِ . وَقَدْ يُشَارُ بِمَا لِلوَاحِدِ إِلَى الْجَمْعِ : كَقَوْلِ لَبِيدٍ 35 :
[وَلَقَدْ سَأَمْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا] وَسُؤَالَ هَذَا النَّاسِ كَيْفَ لَيْدُ

وَمِنْ مَثَلِ بِالْآيَةِ مَوْلَفُ الْهَدَايَةِ [1/ 259] فِي الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ فِي بَابِ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ أَنَّهُ
يُمَثَّلُ لِلْمَعْنُودِ ؛ فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِمَجَرَّدِ الْمِثَالِ هُنَا أَوْ هُنَالِكَ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿مَنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: 199]
الْمُرَادُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَفِي قِرَاءَةِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ بِكَسْرِ السِّينِ . قَالَ فِي الْمُحْتَسَبِ [1/ 119] : يَغْنِي آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؛
لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَنَسِيَ﴾ . مِنْهُ . يَنْظُرُ الْإِتْقَانُ 3/ 25 ، وَالْبَرْهَانُ 2/ 351 ، وَهَدَايَةُ الْعُقُولِ 2/ 260 .

(2) عَدَمُ الْأُمِّ فِي الْبَهَائِمِ يَتِمُّ وَهُوَ بِالْعَكْسِ فِي بَنِي الْإِنْسَانِ

وَقَوْلِ الشَّاعِرِ : [لسان العرب 12 / 6].

شَرِبْتُ الْإِنَّمِ حَتَّى ضَلَّ عَقْلِي كَذَلِكَ الْإِنَّمُ يَذْهَبُ بِالْعُقُولِ

جَعَلَ الْخَمْرَ إِنَّمًا ؛ لِيَكُونَهُ مُسَبِّبًا لَهَا ؛ وَمِنْهُ تَسْمِيَةُ الْعَطِيَّةِ مَنًّا ؛ لِكُونِهَا سَبَبَهُ⁽¹⁾.

أَمَّا⁽²⁾ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى 11] فَالْكَافُ فِيهِ مُسْتَعْمَلَةٌ

فِي مَعْنَاهَا . وَالْمَشْهُورُ فِي تَوْجِيهِهِ أَنَّ الْكَلَامَ وَارِدٌ عَلَى طَرِيقِ الْكِنَايَةِ ؛ فَإِنَّ انْتِفَاءَ
مِثْلِ الْمِثْلِ مُسْتَلْزِمٌ لِانْتِفَاءِ الْمِثْلِ عُرْفًا ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ لِحَالَتِهِ مَا
يُمَازِلُ مِثْلَهُ ؛ فَبِالطَّرِيقِ الْأَوَّلَى أَلَّا يَكُونَ لَهُ مَا يُمَازِلُهُ ؛ فَأُطْلِقَ الْمَلْزُومُ وَأُرِيدَ اللَّازِمُ
مُبَالَغَةً فِي نَفْيِ الشَّيْءِ .

(و) الثَّانِي (اسْتِعَارَةٌ) إِنْ كَانَتِ الْعَلَاقَةُ بَيْنَ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ وَالْمَجَازِي
الْمُشَابِهَةِ : أَيْ قَصَدَ أَنْ يُطْلَقَهُ عَلَى الْمَعْنَى الْمَجَازِيِّ ؛ بِسَبَبِ تَشْبِيهِهِ بِمَعْنَاهُ
الْحَقِيقِيِّ : كَالْمُشْفَرِّ إِذَا أُطْلِقَ عَلَى شَفَةِ الْإِنْسَانِ : فَإِنْ أُريدَ تَشْبِيهَا بِمُشْفَرِّ الْإِبِلِ
فِي الْغِلْظِ - فَهُوَ اسْتِعَارَةٌ ، وَإِنْ أُريدَ إِطْلَاقُ الْمُقَيَّدِ عَلَى الْمُطْلَقِ : كِلَا طِلَاقِ الْمَرْسِنِ
عَلَى الْأَنْفِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى التَّشْبِيهِ - فَمَجَازٌ مُرْسَلٌ : فَالْلَفْظُ الْوَاحِدُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى

(1) وَقَدْ عُدَّ مِنْهَا إِطْلَاقُ الْمُعَرَّفِ ، وَإِرَادَةُ الْمُنْكَرِ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَدْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْآبَابَ﴾ [المائدة 23] : أَيْ

بَابًا مِنْ أَبْوَابِهَا ؛ وَفِيهِ أَنَّ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمُقَيَّدِ عَلَى الْمُطْلَقِ ؛ وَلَيْسَ قِسْمًا عَلَى جِدَةٍ . مِنْهُ .

(2) جَوَابُ سُؤَالٍ : وَهُوَ أَنْ يُقَالَ : قَدْ عُدَّ مِنْ أَقْسَامِ الْمَجَازِ الزِّيَادَةُ ؛ فَلِمَ لَا تُعَدُّ ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : أَمَّا الْخ .

وَنَحْوُ : ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف 82] يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الظَّرْفِ عَلَى الْمَظْهُوفِ ، وَيَحْتَمِلُ

أَنْ يَكُونَ مِنْ مَجَازِ التَّقْصَانِ : وَهُوَ أَنْ يَنْتَظِمَ الْكَلَامُ بِزِيَادَةِ كَلِمَةٍ فَيَعْلَمُ تَقْصَانُهَا : كَالْآيَةِ ؛ فَإِنَّ الْقَرْيَةَ :

الْأَنْبِيَاءُ الْمُجْتَمِعَةُ ؛ وَلَيْسَ هَذَا مَجَازًا فِي الْأَفْرَادِ ؛ إِذْ هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا وَضِعَ لَهُ ؛

وَالْمَحْذُوفُ لَمْ يُسْتَعْمَلِ الْبَيِّنَةُ ، بَلِ الْحَاصِلُ هُوَ اسْتِنَادُ السُّؤَالِ إِلَى الْقَرْيَةِ : وَهُوَ شَأْنُ الْإِسْتِنَادِ

الْمَجَازِيِّ ؛ وَيُظْهِرُ أَنَّ الزِّيَادَةَ كَذَلِكَ ؛ وَمُقْتَضَى كَلَامِ الْمُحْضُولِ أَنَّ هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ مِنْ مَجَازِ الْأَفْرَادِ .

ذِكْرُهُ الْأَسْنَوِيُّ . قُلْتُ : وَالْأَوَّلَى فِي مِثْلِ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ أُريدَ بِالْقَرْيَةِ مَثَلًا أَهْلُهَا ؛ وَاسْتَعْمَالُ نَفْيِ مِثْلِ

الْمِثْلِ فِي نَفْيِ الْمِثْلِ - كَانَ مَجَازًا مُرْسَلًا دَاحِلًا فِي حَدِّهِ ، وَإِلَّا كَانَ الْأَوَّلُ مِنْ مَجَازِ الْإِسْتِنَادِ ، وَالثَّانِي

مِنْ مَجَازِ الزِّيَادَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ . يَنْظُرُ نَهَايَةَ السُّؤَالِ 1/ 168 ، وَالْمَحْضُولُ 1/ 113 .

الْمَعْنَى الْوَاحِدِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْتِعَارَةً ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَجَازًا مُرْسَلًا بِاعْتِبَارَيْنِ .
وَالْمُرْسِنُ بِكَسْرِ السِّينِ : مَوْضِعُ الرَّسَنِ مِنْ أَنْفِ الْبَعِيرِ ، ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ
حَتَّى قِيلَ : مَرْسِنُ الْإِنْسَانِ .

ثُمَّ إِنْ ذُكِرَ الْمُشَبَّهُ بِهِ وَأُرِيدَ الْمُشَبَّهُ - فَهِيَ الْاسْتِعَارَةُ التَّحْقِيقِيَّةُ : (كَالْأَسَدِ
لِلرَّجُلِ الشُّجَاعِ) ؛ فَنَقُولُ : إِنَّ اللَّفْظَ يُقَالُ عَنْ مَعْنَاهُ الْأَصْلِيِّ وَجُعِلَ اسْمًا لِهَذَا
الْمَعْنَى ⁽¹⁾ الْمَوْضُوعَ لَهُ ادِّعَاءٌ . وَإِنْ لَمْ يُذْكَرِ الْمُشَبَّهُ بِهِ بَلْ ذُكِرَ مَا هُوَ مِنْ لَوَازِمِهِ
مُضَافًا إِلَى الْمُشَبَّهِ - فَهِيَ الْاسْتِعَارَةُ بِالْكِنَايَةِ : كَقَوْلِهِمْ : أَظْفَارُ الْمَيِّتَةِ نَشِبَتْ بِفُلَانٍ :
شَبَّهَ الْمَيِّتَةَ بِالسَّيِّعِ ، وَذَكَرَ مَا هُوَ مِنْ لَوَازِمِهِ : وَهُوَ الْأَظْفَارُ ، وَأَضَافَهُ إِلَى الْمَيِّتَةِ .
وَإِنْ ذُكِرَ الْمُشَبَّهُ وَالْمُشَبَّهُ بِهِ مَعًا : نَحْنُ زَيْدٌ أَسَدٌ - فَهِيَ التَّشْبِيهُ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُصُولِيِّينَ يُطْلِقُونَ الْاسْتِعَارَةَ عَلَى كُلِّ مَجَازٍ ؛ فَلَا تَعْمَلُ عَنْ مُحَالَفَةٍ
اصْطِلَاحِهِمْ ؛ لِاصْطِلَاحِ أَهْلِ الْمَعَانِي ؛ كَيْلَا تَقَعَ فِي الْعَنْتِ ؛ إِذَا رَأَيْتَ مَجَازًا
مُرْسَلًا أُطْلِقَ عَلَيْهِ الْاسْتِعَارَةُ .

وَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ الْمَجَازِ الْمُفْرَدِ وَقَدَّمَهُ لِأَصَالَتِهِ وَكَثَرَتِهِ - يَبَيِّنُ الْمُرَكَّبَ ؛ وَلِذَا قَالَ :
(وَقَدْ يَكُونُ مُرَكَّبًا) : وَهُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِيَمَا شَبَّهَ بِمَعْنَاهُ الْأَصْلِيِّ تَشْبِيهُ التَّمْثِيلِ :
إِنْ كَانَ وَجْهُهُ مُتَنَزِعًا مِنْ مُتَعَدِّدٍ ، أَوْ غَيْرِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ :

فَقَوْلُنَا : الْأَصْلِيُّ : أَيِ الْمَعْنَى الَّتِي يَدُلُّ عَلَيْهِ ذَلِكَ اللَّفْظُ بِالْمُطَابَقَةِ .

وَقَوْلُنَا : إِنْ كَانَ وَجْهُهُ مُتَنَزِعًا مِنْ مُتَعَدِّدٍ - اخْتِرَارًا بِهِ عَنِ الْاسْتِعَارَةِ فِي الْمُفْرَدِ .
وَيَكُونُ أَيْضًا : إِذَا مَجَازًا مُرْسَلًا حَيْثُ لَمْ تَكُنِ الْعَلَاقَةُ الْمُشَابَهَةَ : كَقَوْلِهِ ⁽²⁾ :
هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُضِعْدٌ جَنِيبٌ وَجُنْمَانِي بِمَكَّةَ مُوْتَقٌ
فَإِنَّ الْمُرَكَّبَ مَوْضُوعٌ لِلْإِخْبَارِ ؛ وَالْغَرَضُ مِنْهُ إِظْهَارُ التَّحَرُّنِ وَالتَّحَسُّرِ ، وَلَعَلَّ

(1) فِي (ج) بزيادة: عَلَى سَبِيلِ الْإِعَارَةِ لِلْمُبَالَغَةِ فِي تَشْبِيهِهِ بِالْمَعْنَى . صَحَّ أَصْلُهُ .

(2) الْقَائِلُ جَعْفَرُ بْنُ عُثْبَةَ الْحَارِثِيُّ ، مِنْ أُنْبِيَاءِ قَالَهَا وَهُوَ مُسْجُونٌ . يَنْظُرُ مَعَاهِدَ التَّنْصِيفِ 1 / 120 .

الْعَلَاقَةُ هَاهُنَا هِيَ كَوْنُ التَّحْزُنِ وَالتَّحَسُّرِ سَبَبًا لِلْإِخْبَارِ .

وَأَمَّا اسْتِعَارَةٌ : (كَمَا يُقَالُ لِلْمُتَرَدِّدِ فِي أَمْرٍ : أَرَاكَ تُقَدِّمُ رَجُلًا وَتُؤَخِّرُ أُخْرَى) :
كَتَبَ الْوَلِيدُ بْنُ يَزِيدَ لَمَّا بُوِيعَ إِلَى مَرْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، وَقَدْ بَلَغَهُ أَنَّهُ مُتَوَقِّفٌ عَنْ
بَيْعَتِهِ : أَمَّا بَعْدُ : فَإِنِّي أَرَاكَ تُقَدِّمُ رَجُلًا وَتُؤَخِّرُ أُخْرَى ؛ فَلِذَا أَتَاكَ كِتَابِي هَذَا
فَاعْتَمِدْ عَلَى أَتَيْهِمَا شَيْئًا : شَبَّهَ صُورَةَ تَرَدُّدِهِ فِي الْمُبَايَعَةِ بِصُورَةِ مَنْ قَامَ لِيَذْهَبَ
فِي أَمْرٍ : فَتَارَةً يُرِيدُ الذَّهَابَ ؛ فَيُقَدِّمُ رَجُلًا ، وَتَارَةً لَا يُرِيدُهُ ؛ فَيُؤَخِّرُ أُخْرَى ؛
فَاسْتَعْمَلَ الْكَلَامَ الدَّالَّ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ فِي تِلْكَ الصُّورَةِ ؛ وَوَجَّهَ الشَّبَّهَ : وَهُوَ
الْإِقْدَامُ تَارَةً ، وَالْإِخْجَامُ أُخْرَى - مُتَرَعٍّ مِنْ عِدَّةِ أُمُورٍ كَمَا تَرَى .

وَهَذَا الْمَجَازُ الْمُرَكَّبُ يُسَمَّى التَّمْثِيلَ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِعَارَةِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ذُكِرَ
الْمُشَبَّهُ بِهِ وَأُرِيدَ الْمُشَبَّهُ ، وَتُرِكَ ذِكْرُ الْمُشَبَّهِ بِالْكُلِّيَّةِ كَمَا هُوَ طَرِيقُ الْإِسْتِعَارَةِ ؛
وَقَدْ يُسَمَّى التَّمْثِيلُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِقَوْلِنَا : عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِعَارَةِ .

(و) مِنْ أَقْسَامِ الْمَجَازِ أَنَّهُ (قَدْ يَقَعُ فِي الْإِسْنَادِ) لِلْفِعْلِ ، أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مُلَابِسٍ لَهُ
غَيْرَ مَا يَكُونُ ذَلِكَ الْفِعْلُ ، أَوْ مَعْنَاهُ لَهُ : أَيْ غَيْرِ الْفَاعِلِ فِي الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ ، وَغَيْرِ
الْمَفْعُولِ فِي الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ مَعَ قَرِينَةٍ صَارِفَةٍ لِلْإِسْنَادِ عَنْ أَنْ يَكُونَ لِمَا هُوَ لَهُ :
كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ [الزلزلة : 2] ؛ تُسَبِّبُ الْإِخْرَاجَ إِلَى مَكَانِهِ :
وَهُوَ فِعْلُ اللَّهِ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ [القصص : 4] ؛ تُسَبِّبُ التَّذْبِيحَ الَّذِي هُوَ
فِعْلُ الْجَيْشِ إِلَى فِرْعَوْنَ لَعَنَهُ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ أَمْرٍ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ
رَاضِيَةٍ ﴾ [الحاقة : 21] فِي الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ الْمُسْنَدِ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ؛ إِذِ الْعِيشَةُ مَرْضِيَّةٌ .

وَسَبَبٌ مُفْعَمٌ فِي عَكْسِهِ ؛ إِذِ الْمَفْعَمُ اسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَفْعَمْتُ الْإِنَاءَ مَلَأْتُهُ ؛
وَقَدْ أُسْنِدَ إِلَى الْفَاعِلِ .

وَقَوْلُ الْمُؤْمِنِ : أَتَيْتُ الرَّبَّيْعَ الْبَقْلَ فِيمَا أُسْنِدَ إِلَيَّ مُلَابِسٍ لَهُ : هُوَ الزَّمَنُ .

وإِسْنَادُهُ إِلَى الْمَصْدَرِ (مِثْلُ : جَدِّ جَدُّهُ) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :
سَيَذْكُرُنِي قَوْمِي إِذَا جَدَّ جَدُّهُمْ وَفِي اللَّيْلَةِ الظُّلُمَاءِ يُفْتَقِدُ الْبَذْرُ⁽¹⁾
وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمَرْزُوقِيُّ⁽²⁾ أَنْ يَسْتَشْفُوا مِنْ لَفْظِ الشَّيْءِ
الَّذِي يُرِيدُونَ الْمُبَالَغَةَ فِي وَصْفِهِ مَا يُشْعِرُونَهُ بِهِ تَأْكِيدًا وَتَنْبِيْهًا عَلَى تَنَاهِيهِ [فِي مَعْنَاهُ] مِنْ ذَلِكَ
قَوْلُهُمْ : ظِلٌّ ظَلِيلٌ ، وَدَاهِيَةٌ دَهِيَاءٌ ، وَشِعْرٌ شَاعِرٌ . انْتَهَى . [شرح ديوان الحماسة 2 / 583] .

وَالْمُرَادُ مِنَ الْإِسْنَادِ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ بِصَرِيحِهِ : كَالْأَمْثَلَةِ ،
أَوْ يَكُونُ مُسْتَلْزِمًا لَهُ ؛ كَمَا فِي الْإِيقَاعِيَّاتِ وَالْإِضَافَاتِ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَإِنْ
خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ [النساء : 35] ، ﴿بَلْ مَكْرُ أَلِيلٍ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ : 33] ، ﴿وَلَا تُطِيعُوا
أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الشعراء : 151] ؛ فَإِنَّهُ جُعِلَ فِيهَا الْبَيْنُ مُشَاقًّا ، وَاللَّيْلُ وَالتَّهَارُ مَا كَرِهْنَ ،
وَالْأَمْرُ مُطَاعًا ؛ وَكَذَا فِيمَا جُعِلَ الْفَاعِلُ الْمَجَازِيُّ تَمْيِيزًا : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أُولَئِكَ
شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان : 34] ؛ لِأَنَّهُ هُنَا فَاعِلٌ فِي الْأَصْلِ .

فَهَذَا بَحْثٌ فِي الْمَجَازِ نَقِيسٌ لَطِيفٌ ؛ وَالْإِسْنَادُ يُخْرِجُنَا عَنِ الْمَقْصُودِ مِنَ الْإِخْتِصَارِ ؛
وَالْغَرَضُ الْإِشَارَةُ ؛ (وَلَا سَتِيفَاءَ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ) وَتَحْقِيقِ أَحْوَالِهِ (فَنِ آخِرُ) غَيْرُ هَذَا
الْفَنِّ : وَهُوَ الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ ؛ فَانْكِسِبْ بِمَا ذَكَرْنَا هُنَا وَقَسْ ، وَلَا عَلَيْهِ تَحْتَسِبْ .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ وَالْمَجَازِيَّةِ مَعًا لَا مِنْ جِهَةِ
الْعَقْلِ ، وَلَا مِنْ جِهَةِ اللَّغَةِ عِنْدَ الْقَاسِمِيَّةِ ، وَأَبِي طَالِبٍ ، وَالشَّافِعِيَّةِ ، وَأَبِي عَلِيٍّ⁽³⁾ :
مِثْلُ أَنْ يَقَالَ : لَا تَقْتُلِ الْأَسَدَ ، وَيُرَادُ السَّبْعُ ؛ وَالرَّجُلُ الشُّجَاعُ أَحَدُهُمَا ؛ لِأَنَّهُ
نَفْسُ الْمَوْضُوعِ لَهُ ، وَالْآخَرُ ؛ لِتَعَلُّقِهِ بِهِ بِنَوْعِ عِلَاقَةٍ : هِيَ الْجُرْأَةُ ؛ فَيَصِحُّ مَجَازًا :

(1) الْقَائِلُ أَبُو فُرَاسٍ . يَنْظُرْ دِيَوَانَهُ 16 .

(2) أَبُو عَلِيٍّ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ الْمَرْزُوقِيِّ : عَالِمٌ بِالْأَدَبِ مِنْ أَهْلِ أَصْبَهَانَ . تُوُفِيَ سَنَةَ 421 هـ . لَهُ
الْأَزْمِنَةُ وَالْأَمَكْنَةُ ، وَشَرْحُ دِيَوَانِ الْحَمَاسَةِ ، وَشَرْحُ الْمُفْضَلِيَّاتِ ، وَالْأَمَالِي . الْأَعْلَامُ 1 / 212 ، وَسِيرُ
أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ 17 / 475 .

(3) خِلَافًا لِأَبِي حَنِيْفَةَ ، وَأَبِي هَاشِمٍ ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ . الْفُصُولُ اللَّوْلُويَّةُ 84 .

وَهُوَ الْمُسَمَّى بِعُمُومِ الْمَجَازِ ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَهُ لَهُمَا يَكُونُ اسْتِعْمَالًا فِي غَيْرِ مَا
وُضِعَ لَهُ ؛ لِأَنَّ الْمَجَازِيَّ مِنْهُمَا لَمْ يَكُنْ دَاخِلًا فِيهِ أَوَّلًا ، وَهُوَ دَاخِلٌ الْآنَ ؛ فَكَانَ
مَجَازًا ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِلْمَجَازِ إِلَّا ذَلِكَ .

فَإِنْ قِيلَ : إِطْلَاقُ اللَّفْظِ عَلَى الْمَجْمُوعِ مَجَازٌ ؛ وَالْمَجَازُ مَشْرُوطٌ بِالْقَرِينَةِ
الْمَانِعَةِ عَنْ إِرَادَةِ الْمَوْضُوعِ لَهُ ؛ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا وَغَيْرَ مُرَادٍ ؛ وَهَذَا مُحَالٌ -
أَجِيبُ : بِأَنَّ الْمَوْضُوعَ لَهُ هُوَ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةُ وَحْدَهُ ؛ فَتَجِبُ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّهُ
وَحْدَهُ لَيْسَ الْمُرَادُ : وَهِيَ لَا تُتَنَافَى كَوْنُهُ دَاخِلًا تَحْتَ الْمُرَادِ .

(وَإِذَا تَرَدَّدَ الْكَلَامُ) بَيْنَ النَّقْلِ وَالِاشْتِرَاكِ : كَلَفِظَ الزَّكَاةُ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَرَكًا
بَيْنَ النَّمَاءِ وَالْقَدْرِ الْمُخْرَجِ مِنَ النَّصَابِ ، وَأَنْ يَكُونَ مَوْضُوعًا لِلنَّمَاءِ فَقَطْ ، ثُمَّ نُقِلَ
إِلَى الْقَدْرِ الْمُخْرَجِ شَرْعًا - : فَالْزَّازِي وَمَنْ تَبِعَهُ يَحْمِلُونَهُ عَلَى النَّقْلِ [المحصول 1/153] ؛
لِلاتِّحَادِ مَذْلُولِهِ : قَبْلَ النَّقْلِ مِنَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ إِلَى الشَّرْعِيَّةِ أَوْ الْعُرْفِيَّةِ ، وَبَعْدَهُ .

وَلِإِمْكَانِ الْعَمَلِ بِهِ ؛ بِخِلَافِ الْمُشْتَرَكِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِهِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ ؛ بِنَاءً عَلَى
أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ عَلَى مَعَانِيهِ غَيْرِ الْمُتَنَافِيَةِ ؛ وَلَا يَبْعُدُ تَرْجِيحُ الْإِشْتِرَاكِ عِنْدَ مَنْ يَحْمِلُهُ
عَلَيْهَا ؛ لِإِعْدَمِ الْإِجْمَالِ .

وَإِنْ تَرَدَّدَ (بَيْنَ الْمَجَازِ وَالِاشْتِرَاكِ) : كَالنِّكَاحِ ؛ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً
فِي الْوَطْءِ مَجَازًا فِي الْعَقْدِ ، وَأَنْ يَكُونَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا . قَالَ فِي الصَّحَاحِ [1/413] :
«النِّكَاحُ الْوَطْءُ» ، وَقَدْ يَكُونُ الْعَقْدُ . أَوْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّقْلِ ؛ كَمَا لَوْ أَطْلَقَ الشَّارِعُ
الصِّيَامَ عَلَى الْإِمْسَاكِ الْمَخْصُوصِ ، وَتَرَدَّدْنَا فِي أَنَّهُ وَضَعَهُ لَهُ ؛ بِحَيْثُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ
بِلَا قَرِينَةٍ أَوَّلًا ؛ وَإِنَّمَا اسْتَعْمَلَهُ فِيهِ مَجَازًا مِنْ قِبَلِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْبُغْضِ عَلَى الْكُلِّ -
(مُحَلٌّ عَلَى الْمَجَازِ) ؛ لِغَلَبَتِهِ فِي اللَّغَةِ ؛ حَتَّى قَالَ ابْنُ جَنِّي : إِنَّ أَكْثَرَ اللَّغَةِ مَجَازٌ ؛
وَالْكَثْرَةُ تُفِيدُ ظَنَّ الرَّجْحَانِ⁽¹⁾ ؛ وَلَا يَكُنْ أَبْلَغُ ؛ فَإِنَّ : ﴿أَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: 4]

(1) ينظر الخصائص 2/209 ، ومختصر ابن الحاجب 1/240 .

أَبْلَغُ مِنْ شَبْتِ بَاتِّقِ السَّلَفِ ؛ لِأَنَّهُ انْتَقَالَ مِنَ الْمَلْزُومِ إِلَى الْإِلَازِمِ ؛ فَهُوَ كَدَعَوَى الشَّيْءِ بَيِّنَةٍ ؛ فَإِنَّ وُجُودَ الْمَلْزُومِ يَقْتَضِي وُجُودَ الْإِلَازِمِ ؛ لِامْتِنَاعِ انْفِكَائِ الْمَلْزُومِ مِنْ لَازِمِهِ ، وَأَوْجُزُ مِمَّا يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ ظَاهِرًا ؛ لِأَنَّهُ بَيَانُ انْقِرَاضِ الشَّبَابِ ، وَالْمَامِ الْمَشِيبِ ؛ فَيُبَغْيِي أَنْ يُبَسِّطَ الْكَلَامُ فِيهِ غَايَةَ الْبَسْطِ .

وَقَدْ يَكُونُ أَوْفَقَ : إِمَّا لِلطَّنَجِ ؛ لِثِقَلِ فِي الْحَقِيقَةِ : كَالْتَعْبِيرِ عَنِ الْخَنْفَقِ لِلدَّاهِيَةِ بِنَحْوِ الْحَادِثَةِ⁽¹⁾ . أَوْ لِعُدُوَّةٍ فِي الْمَجَازِ : كَالرَّوْضَةِ لِلْمَقْبَرَةِ . أَوْ لِتَعْظِيمِ ، أَوْ تَحْقِيرِ : كَالشَّمْسِ لِلشَّرِيفِ ، وَالْكَلْبِ لِلْخَسِيسِ ؛ وَلِأَنَّهُ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى أَنْوَاعِ الْبَدِيعِ : مِنْ السَّجْعِ : نَحْوِ جَمَارٍ ثَرَنَارٍ ، وَالْمُطَابَقَةِ : نَحْوِ «ضَحِكَ الْمَشِيبُ بِرَأْسِهِ فَبَكَى» ، وَالْمُشَاكَلَةِ : نَحْوِ «كُلَّمَا لَجَّ فِي قَلْبِي هَوَاهَا لَجَّتْ فِي مَقْتِي» ، وَالْجِنَاسِ : نَحْوِ : [مَمَاتٌ مِنْ كَرَمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ] يَخَى لَدَى يَخَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ⁽²⁾

وَالرَّوْيُ : نَحْوُ :

عَارَضْنَا أَصْلًا فَقُلْنَا الرَّبْرُ حَتَّى بَدَى الْأَفْحَوَانُ الْأَشْنَبُ⁽³⁾

بِخِلَافِ نَحْوِ : بَلِيدٌ ، ثَرَنَارٌ ، وَظَهَرَ الْمَشِيبُ ، وَازْدَادَ هَوَايَ ، وَيُوجَدُ لَدَى يَخَى ، وَشَيْهْنُ الْأَبْيَضِ ؛ وَلِأَنَّهُ لَا يُخِلُّ بِالتَّعَاهُ ؛ إِذْ يُحْمَلُ مَعَ الْقَرِينَةِ عَلَيْهِ ، وَدَوْنَهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ ؛ بِخِلَافِ الْمُشْتَرَكِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ عِنْدَ خَفَاءِ الْقَرِينَةِ شَيْءٌ بَعِيْنُهُ ؛ وَلِأَنَّهُ يَكْفِي فِيهِ قَرِينَةٌ ؛ وَالْمُشْتَرَكُ يَخْتِاجُ إِلَى تَعَدُّدِهَا بِحَسَبِ مَعَانِيهِ الْمُرَادَةِ ؛ وَلِأَنَّ الْمَجَازَ لَا يَسْتَلْزِمُ نَسْخَ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ ؛ بِخِلَافِ النَّقْلِ . [شرح مختصر المنتهى 1 / 566].

(وَيَتَمَيَّزُ الْمَجَازُ مِنَ الْحَقِيقَةِ) وَالْكِنَايَةُ بِنَصِّ أَهْلِ اللُّغَةِ : كَالْمُبَرَّدِ ، وَأَبِي عُبَيْدَةَ عَلَى

(1) أَنَّى لَا يُوجَدُ ذَلِكَ الثَّقُلُ فِي الْمَجَازِ : كَالْحَادِثَةِ فِي الْحَقِيقَةِ كَالْخَنْفَقِ . وينظر شرح مختصر المنتهى 1 / 572 .

(2) الْبَيْتُ لِأَبِي تَمَّامٍ ، مِنْ قَصِيدَةٍ يَمْدَحُ فِيهَا يَحْيَى بْنَ عَبْدِ اللَّهِ . ديوانه 3 / 347 ، ومختصر السعد 426 .

(3) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ الْبُخَيْرِيِّ 2 / 317 : «حَتَّى أَصَاءَ الْأَفْحَوَانُ الْأَشْنَبُ» : الْأَصْلُ : وَاجِدُ أَصِيلٍ : الْوَقْتُ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى الْمَغْرَبِ . الرَّبْرُ : الْقَطِيعُ مِنْ بَقَرِ الْوَحْشِ . وَالْأَفْحَوَانُ : زَهْرُ أَبْيَضٍ مُفْلَجٌ تُشَبَّهُ بِهِ الْأَسْنَانُ . تاج العروس 14 / 19 ، 2 / 14 .

أَنَّ هَذَا حَقِيقَةٌ، وَذَلِكَ مَجَازٌ أَوْ كِنَايَةٌ، أَوْ عَلَى حَدِّهَا، أَوْ وَجُوبِ اسْتِعْمَالِ أَحَدِهَا
مَعَ الْقَرِيبَةِ الصَّارِفَةِ دُونَ الْآخَرِ، أَوْ تَوَقُّفِهِ عَلَى تَحَقُّقِ الْعَلَاقَةِ . [حاشية الفصول 71].

و(بَعْدَ اطِّرَادِهِ) بِأَنَّ يُسْتَعْمَلَ اللَّفْظُ لَوُجُودِ مَعْنَى فِي مَحَلٍّ، وَلَا يَجُوزُ
اسْتِعْمَالُهُ فِي مَحَلٍّ آخَرَ مَعَ وُجُودِ ذَلِكَ الْمَعْنَى فِيهِ : كَالنَّخْلَةِ تُطْلَقُ عَلَى الْإِنْسَانِ
لِطَوِيلِهِ، وَلَا تُطْلَقُ عَلَى طَوِيلٍ غَيْرِ إِنْسَانٍ : كَالْحَبْلِ مَثَلًا .

وَفِيهِ أَنَّ فِي الْحَقِيقَةِ مَا لَا يَطَّرِدُ : كَالْقَارُورَةِ لِمَا يَسْتَقَرُّ فِيهِ مِنَ الزُّجَاجِ .

(و) يَتَمَيَّزُ أَيْضًا بِظُهُورِ (صِدْقِ نَفْيِهِ) : أَيِ نَفْيِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ عَنِ الْمَعْنَى
الْمُسْتَعْمَلِ هُوَ فِيهِ عِنْدَ الْعَقْلِ، وَفِي نَفْسِ الْأَمْرِ : كَقَوْلِكَ لِلْبَلِيدِ : لَيْسَ بِحِمَارٍ ؛
فَهَذِهِ عَلَامَةٌ لِكَوْنِ اللَّفْظِ مَجَازًا . وَعَدَمُ صِدْقِ النَّفْيِ عَلَامَةٌ لِكَوْنِهِ حَقِيقَةً ؛
وَفِيهِ أَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ الدَّوْرَ ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ نَفْيُهُ إِلَّا إِذَا عُرِفَ أَنَّهُ مَجَازٌ فِيهِ ؛ وَالْمَفْرُوضُ
أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ كَوْنُهُ مَجَازًا إِلَّا بِصَحَّةِ نَفْيِهِ ؛ وَالتَّقْيِيدُ بِعِنْدَ الْعَقْلِ، وَفِي نَفْسِ الْأَمْرِ -
يَذْفَعُ نَحْوَ : مَا أَنْتَ إِنْسَانٌ ؛ لِصِحَّةِ لُغَةٍ وَعُرْفًا عَنِ الْفَاقِدِ بَعْضِ الصِّفَاتِ
الْإِنْسَانِيَّةِ الْمُعْتَدَّةِ بِهَا : كَالْبَلِيدِ ؛ بِنَاءً عَلَى اعْتِبَارَاتِ خَطَابِيَّةٍ . وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

(وغير ذلك) مِمَّا يَتَمَيَّزُ بِهِ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ :

مِثْلُ سَبَقِ فَهَمَّ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ إِلَى أَحَدِ الْمَعْنَيْنِ بِدُونِ قَرِينَةٍ ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى
أَنَّ اللَّفْظَ حَقِيقَةً ؛ كَمَا رُوِيَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا سَمِعَ قَوْلَ الْعَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ :
أَيُّسَمُ نَهْيَ وَنَهَبُ الْعُبَيْنِ ————— دِ بَيْنَ عَيْنَيْهِ وَالْأَقْرَعِ

قَالَ : « أَقْطَعُوا لِسَانَهُ » ⁽¹⁾ ؛ فَتَبَادَرِ إِلَى فَهَمِ بَعْضِهِمْ أَنَّ الْمُرَادَ الْقَطْعُ الْحَقِيقِيُّ .

وَمِثْلُ : جَمَعَ اللَّفْظُ بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهُ الْمُخْتَلَفِ فِي كَوْنِهِ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا عَلَى
خِلَافِ جَمْعِ الْحَقِيقَةِ الْمَعْلُومَةِ بِاتِّفَاقٍ : كَالْأَمْرِ بِمَعْنَى الْفِعْلِ ؛ فَإِنَّهُ يُجْمَعُ عَلَى

(1) سيرة ابن هشام 4 / 137 .

أُمُورٍ ، وَيَمْتَنِعُ فِيهِ أَوْامِرُ جَمْعُ أَمْرٍ بِمَعْنَى الْقَوْلِ الَّذِي هُوَ حَقِيقَةٌ فِيهِ بِاتِّفَاقٍ ؛ وَهَذِهِ
الْعَلَامَةُ لَا تَنْعَكِسُ ؛ إِذَا الْمَجَازُ قَدْ لَا يُجْمَعُ أَصْلًا : كَالْتَجَوُّزِ بِالْفِعْلِ ، وَقَدْ لَا
يُجْمَعُ بِخِلَافِ جَمْعِ الْحَقِيقَةِ : كَالْأَسَدِ .

وَمِثْلَ عَدَمِ الْإِشْتِقَاقِ مِنْهُ ؛ وَذَلِكَ بِأَنْ يُعْلَمَ لَهُ مَعْنَى حَقِيقِيَّةٌ ، وَقَدْ اشْتُقَّ مِنْ
ذَلِكَ اللَّفْظِ بِاعْتِبَارِ ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَلَمْ يُشْتَقَّ مِنْهُ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى لَهُ آخَرُ مُتَرَدِّدٍ فِي
كَوْنِهِ فِيهِ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا : كَأَمْرٍ ؛ فَإِنَّهُ اشْتُقَّ مِنْهُ مَعْنَى الْقَوْلِ ؛ إِذْ قِيلَ : أَمْرٌ
وَمَأْمُورٌ ، وَلَمْ يُشْتَقَّ مِنْهُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ ؛ وَهَذِهِ الْعَلَامَةُ أَيْضًا غَيْرُ مُنْعَكِسَةٍ ؛
إِذَا الْمَجَازُ قَدْ يُشْتَقُّ مِنْهُ ؛ كَمَا فِي الْإِسْتِعَارَةِ التَّصْرِيحِيَّةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

البَابُ الْخَامِسُ مِنْ أَبْوَابِ الْكِتَابِ : (فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ)

وَقَدَّمَ الْأَمْرَ عَلَى النَّهْيِ ؛ لِأَنَّهُ يَفْتَضِي إِبْثَاتِ الْفِعْلِ ؛ وَالنَّهْيُ يَفْتَضِي تَرْكُهُ ، أَوْ مَا فِي حُكْمِ التَّرْكِ : أَغْنَى الْكَفَّ عَلَى اخْتِلَافِ الرَّائِينَ ؛ وَمَا يَفْتَضِي الْإِثْبَاتَ أَهَمُّ ؛ فَقَالَ : (الْأَمْرُ) : لَفْظُهُ الَّذِي : هُوَ أَلِفٌ ، مِيمٌ ، رَاءٌ - مُتَّفَقٌ عَلَى أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الصَّيْغَةِ ؛ لِتَبَادُرِهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ؛ وَهُوَ مِنْ عَلَامَةِ الْحَقِيقَةِ إِلَّا مَا يُرَوَى عَنْ بَعْضِ الْمُجْبِرَةِ مِمَّنْ يُثَبِّتُ الْكَلَامَ النَّفْسِيَّ ؛ فَإِنَّهُ يَجْعَلُهُ حَقِيقَةً فِي الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ ، مَجَازًا فِيمَا عَدَاهُ مِنَ الْقَوْلِ وَغَيْرِهِ . ذَكَرَ مَعْنَاهُ الدَّوَّارِيُّ فِي شَرْحِ الْجَوْهَرَةِ ⁽¹⁾ .

وَالصَّيْغَةُ (قَوْلُ الْقَائِلِ) : جِنْسٌ قَرِيبٌ لَا يَدْخُلُ فِيهِ اللَّفْظُ الْمُهْمَلُ ، وَلَا الطَّلَبُ بِالْإِشَارَةِ وَالْقَرَائِنِ ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُسَمَّيَانِ قَوْلًا - (لِغَيْرِهِ) احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِهِ : لِنَفْسِهِ ؛ فَلَيْسَ بِأَمْرٍ حَقِيقَةً ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهِ الرُّبُوبَةُ ، أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا مِنَ الْإِسْتِعْلَاءِ ؛ وَيَسْتَحِيلُ فِي الْإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ دُونَ نَفْسِهِ ، أَوْ مُسْتَعْلِيًا عَلَيْهَا .

وَلَا يَحْسُنُ مِنْهُ أَنْ يَأْمُرَ نَفْسَهُ ؛ لِأَنَّهُ عَبَثٌ لَا فَايِدَةَ فِيهِ . ذَكَرَ مَعْنَاهُ الْإِمَامُ الدَّاعِي عليه السلام فِي الْمُقْنَعِ ، وَالدَّوَّارِيُّ عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ ⁽²⁾ - : (افْعَلْ أَوْ تَخُوه) : كَكُفٍّ ، وَلْتَفْعَلْ ⁽³⁾ ، وَرُوَيْدٌ ، وَنَزَالٍ مِنَ الْقَوْلِ الْإِنشَائِيِّ الدَّالُّ عَلَى طَلَبِ الْفِعْلِ ؛ فَتَخْرُجُ : 1- الْأَخْبَارُ : كَقَوْلِكَ : أَنَا طَالِبٌ مِنْكَ كَذَا ، وَمُوجِبٌ عَلَيْكَ كَذَا .

2- وَالْمُفْرَدَاتُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى قَوْلًا عِنْدَ غَيْرِ الْمُنْطِقِيِّينَ . 3- وَالنَّهْيُ ؛ فَإِنَّهُ صِيغَةٌ لَا تَفْعَلُ ؛ فَهَوَ دَالٌّ عَلَى طَلَبِ التَّرْكِ لَا الْفِعْلِ ؛ وَالتَّرْكِ غَيْرُ فِعْلٍ عِنْدَ

(1) جوهرة الأصول 73، وصفوة الاختيار 42، والفصول اللؤلؤية 131، والبرهان 1/212، ونهاية السؤل 2/226، وحاشية العطار 2/419، وشرح الغاية 2/117.

(2) المقنع 63، والمعتمد 1/37، وجواهر الأصول 75، وصفوة الاختيار 45.

(3) وَإِنَّمَا عَدَّ هَذَا اللَّفْظَ جَمِيعُهُ : أَغْنَى لَمْ الْأَمْرُ مَعَ الْفِعْلِ أَمْرًا مَعَ أَنَّ الْمَوْضُوعَ لِلْأَمْرِ إِنَّمَا هُوَ لَا مَ الْأَمْرِ لَا مَدْخُولُهُ ؛ كَمَا أَنَّ الْمَوْضُوعَ لِلنَّهْيِ لَيْتَ لَا مَدْخُولُهُ ؛ تَغْلِيًّا . ذَكَرَ مَعْنَاهُ الشَّيْخُ لُطْفُ اللَّهِ فِي الْحَاشِيَةِ مِنْهُ .

الْجُمْهُورِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ فِيهِ فِي السَّنَةِ.

(عَلَى جَهَةِ الْإِسْتِعْلَاءِ) : أَيَّ عَدِّ الْأَمْرِ نَفْسُهُ عَالِيًا : سَوَاءٌ كَانَ عَالِيًا فِي نَفْسِهِ أَوْ لَا :
عِنْدَ أَيْمَتِنَا الْعَلَمَاءِ ، وَأَكْثَرِ الْمُتَأَخِّرِينَ⁽¹⁾ ؛ وَبِهِ يَخْرُجُ الْإِلْتِمَاسُ ، وَالِدُّعَاءُ ؛ فَإِنَّهُمَا
لَا يُسَمَّيَانِ أَمْرًا ؛ لِأَنَّ مَنْ قَالَ لِعَیْرِهِ : افْعَلْ عَلَى سَبِيلِ التَّضَرُّعِ وَالتَّذَلُّلِ
وَالِإِلْتِمَاسِ لَا يُسَمَّى أَمْرًا لَهُ ؛ وَإِنْ كَانَ أَغْلَى رُتْبَةً مِنَ الْمُخَاطَبِ . وَمَنْ قَالَ
لِعَیْرِهِ : افْعَلْ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِعْلَاءِ عَلَيْهِ يُسَمَّى أَمْرًا لَهُ ؛ وَإِنْ كَانَ أَدْنَى رُتْبَةً مِنْهُ ؛
وَهَذَا يَصِفُونَ مَنْ هَذِهِ سَبِيلُهُ بِالْجَهْلِ وَالْحُمُقِ ؛ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ مَنْ هُوَ أَغْلَى مِنْهُ
رُتْبَةً ؛ فَبَطَلَ اشْتِرَاطُ الْعُلُوِّ كَمَا هُوَ رَأْيُ جُمْهُورِ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ ، وَاشْتِرَاطُهُ مَعَ
الْإِسْتِعْلَاءِ كَمَا هُوَ رَأْيُ بَعْضِهِمْ ، وَعَدَمُ اشْتِرَاطِهِمَا كَمَا هُوَ رَأْيُ الْأَشْعَرِيِّ
وَأَكْثَرِ أَتْبَاعِهِ⁽²⁾ . وَلَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْقَوْلُ صَادِرًا مِنْ قَائِلِهِ حَالِ كَوْنِهِ (مُرِيدًا لِمَا
تَنَاوَلَهُ) : أَيَّ لِفَعْلٍ مَا تَنَاوَلَهُ ذَلِكَ الْقَوْلُ : فَيَخْرُجُ

1- التَّهْدِيدُ : نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: 40] ؛ إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ
عَمَلٌ مَا شَاءَ وَهُ . 2- وَسَائِرُ أَنْحَاءِ الْكَلَامِ : مِنَ الْخَبَرِ ، وَالِاسْتِحْبَابِ ، وَالْعَرْضِ ؛
لِلاتِّفَاقِ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مُمَيِّزٍ زَائِدٍ عَلَى مُجَرَّدِ حُرُوفِهِ⁽³⁾ .
وَالِإِرَادَةُ صِفَةُ تَوْثُرٍ فِي اخْتِصَاصِ أَحَدِ طَرَفِي الْمُمْكِنِ : مِنْ وُجُودٍ ، وَعَدَمٍ ،
وَطُولٍ ، وَقَصَرٍ ، وَنَحْوِهَا بِالْوُقُوعِ .

وَاشْتَرَطَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مَعَ الْإِسْتِعْلَاءِ التَّحْتَمَ ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ حَقِيقَةً فِي
الْوُجُوبِ ؛ وَالْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ ؛ كَمَا فَعَلَ الْمُصَنِّفُ ؛ لِأَنَّمَا سَيَأْتِي مِنْ كَوْنِهِ حَقِيقَةً

(1) شرح الغاية 2/ 119 ، والمعتمد 1/ 43 ، ومختصر ابن الحاجب 2/ 647 ، واللمع 45 .

(2) المستصفى 2/ 61 ، ونهاية السؤل 2/ 226 ، ومختصر ابن الحاجب 2/ 647 .

(3) لَا يُقَالُ : قَدْ يَصْحَبُ سَائِرُ أَنْحَاءِ الْكَلَامِ ؛ فَلَا يَتَمَيَّزُ عَنْهَا ؛ لِأَنَّا نَقُولُ : نَعَمْ ، لَكِنْ لَيْسَتْ فِيهَا شَرْطًا
وَلَا جَزَاءً مَا هِيَ . وَأَمَّا التَّمَيُّزُ خَاصَّةً ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ أُريدَ مَا تَنَاوَلَهُ فَقَدْ خَرَجَ مِنْ أَفْعَلٍ . مِنْهُ .

فِي الْوُجُوبِ - إِنَّمَا هُوَ مُسَمَّى الْأَمْرِ الَّذِي هُوَ صِيغَةُ نَحْوِ أَفْعَلْ ؛ وَكَلَامُنَا الْآنَ فِي لَفْظِ الْأَمْرِ لَا فِي مُسَمَّاهُ ؛ فَهُمَا مَسْأَلَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ .

وَالْمُخْتَارُ (أَنَّهُ) : أَيِ الْأَمْرِ : أَيِ صِيغَتِهِ⁽¹⁾ الَّتِي هِيَ نَحْوُ أَفْعَلْ - تَرِدُ (لِلْوُجُوبِ) فَقَطْ حَقِيقَةً ، وَلَوْ بَعْدَ اسْتِثْنَاءٍ : كَأَفْعَلٍ لِمَنْ قَالَ : أَفْعَلْ كَذَا ؟ أَوْ بَعْدَ حَظَرٍ شَرْعِيٍّ : كَالْأَمْرِ بِقَتْلِ الْمُشْرِكَاتِ بَعْدَ تَحْرِيمِهِ ؛ وَالْإِسْتِذْلَالُ عَلَى كَوْنِهِ لِلْوُجُوبِ بَعْدَ الْحَظَرِ : يَنْحَوِ ﴿ فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: 5] ، أَوْ لِلِإِبَاحَةِ : يَنْحَوِ ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ [المائدة: 2] - وَاقِعٌ فِي غَيْرِ الْمُتَنَازَعِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ ؛ إِذْ لَمْ يَرِدِ الْأَمْرُ عَلَى مُحَرَّمٍ فَهُوَ كَالْأَمْرِ ابْتِدَاءً ؛ فَتَأَمَّلْ .

وَأَنَّهُ مَوْضُوعٌ لَهُ (لُغَةً وَشَرْعًا) : أَيِ فِي اللُّغَةِ وَالشَّرْعِ . وَقَالَ أَبُو طَالِبٍ عليه السلام ، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَلْخِيُّ ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ ، وَالْجَوِينِيُّ : شَرْعًا فَقَطْ⁽²⁾ .

لَنَا : الْمَعْقُولُ ، وَالْمَنْقُولُ : أَمَّا الْمَعْقُولُ : وَنَعْنِي بِهِ الْإِسْتِفَادَةَ مِنْ مَوَارِدِ اللُّغَةِ لَا إِبْتِاثَ اللُّغَةِ بِالْقِيَاسِ وَالتَّرْجِيحِ ؛ فَلَاكُنَّ مُقَابِلَ النَّهْيِ وَقَسِيمِهِ ؛ وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ يَنْتَضِي وَجُوبَ الْكَفِّ عَنِ الْفِعْلِ ؛ فَيَجِبُ فِي الْأَمْرِ أَنَّهُ يَنْتَضِي وَجُوبَ الْفِعْلِ ، وَاسْتِحْقَاقُ الذَّمِّ بِتَرْكِهِ ؛ وَذَلِكَ مَعْنَى الْوُجُوبِ ؛ وَ(لِمُبَادَرَةِ الْعُقَلَاءِ) مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ (إِلَّا ذَمَّ عَبْدٍ) أَوْ وَلَدٍ (لَمْ يَمْتَلِ أَمْرَ سَيِّدِهِ) أَوْ وَالِدِهِ ؛ وَلَا يَذُمُّونَ عَلَى تَرْكِ فِعْلٍ إِلَّا وَهُوَ وَاجِبٌ ؛ فَلَوْلَا أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْوُجُوبِ - لَمَا فَهِمُوا ذَلِكَ مِنْهُ ، وَتَبَادَرُوا إِلَيْهِ ، وَإِلَّا وَصَفِ تَارِكِهِ بِالْعِصْيَانِ .

لَا يَقَالُ : إِنَّ طَاعَةَ الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ ، وَذَمُّهُ عَلَى عَدِمِهَا لِلدَّلِيلِ الشَّرْعِ لَا لِأَجْلِ اللُّغَةِ ،

(1) فَهُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ؛ بِقَرِينَةٍ قَوْلِهِ بَعْدَ : وَقَدْ تَرَدَّدَ صِيغَتُهُ . تَمَّتْ مِنْهُ .

(2) الْغَايَةُ 2/ 139 ، وَالتَّقْرِيبُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ مَسْأَلَةٌ رَقْمَ 6 ، 7 ، وَالْمَجْزِي (خ) ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ 3/ 292 ، وَحَاشِيَةُ لُطْفِ اللَّهِ 202 ، وَالفصول في الأصول 1/ 204 ، وَالْمَعْتَمَدُ 1/ 50 ، وَالفصول للؤلؤية 133 ، وَالْغَايَةُ 2/ 138 .

وَكَذَلِكَ طَاعَةُ الْوَلَدِ لِوَالِدِهِ أَمْرٌ عَقْلِيٌّ لَا لُغَوِيٌّ ؛ لِأَنَّا نَقُولُ : إِنَّهُ وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّ أَهْلَ اللَّعَةِ كَانُوا يُؤَثِّرُونَ اسْتِخْدَامَ السُّودَانِ وَتَمَلُّكَهُمْ ، وَيَذْمُونَ الْعَبْدَ عِنْدَ الْمُخَالَفَةِ ، وَكَذَلِكَ الْوَلَدُ ؛ وَهَذَا أَمْرٌ لُغَوِيٌّ وَإِنْ طَابَقَهُ : الشَّرْعُ ، وَالْعَقْلُ .

فَإِنْ قِيلَ : ذَمُّ أَهْلِ اللَّعَةِ لَا يَفْضِي بِالْوُجُوبِ ؛ إِذْ لَا حِكْمَةَ فِيهِمْ ، وَلَا عِصْمَةَ ؛ وَقَدْ يَذْمُ أَحَدُهُمْ غَيْرَهُ عَلَى تَرْكِ الْقَيْحِ ؛ كَمَا يَفْعَلُونَهُ عِنْدَ كَفِّ أَحَدِهِمْ عَنْ مُصَاوَلَةِ الْأَقْرَانِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَيْحًا ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ صَنِيعِهِمْ - **أُجِبَ :** بِأَنَّا لَمْ نَقُلْ بِإِصَابَتِهِمْ فِي اعْتِقَادِهِمْ وَجُوبَ ذَلِكَ ، وَأَنَّ مَا قَالُوا بِوُجُوبِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ؛ وَلِئِنَّمَا اسْتَدَلَّلْنَا بِأَنَّهُمْ وَضَعُوا صِيغَةَ الْأَمْرِ لِلْوُجُوبِ ، وَاعْتَادُوا ذَلِكَ ؛ فَإِذَا خَاطَبَنَا اللَّهُ تَعَالَى بِلُغَتِهِمْ - كَانَ قَدْ وَضَعَ صِيغَةَ الْأَمْرِ لِلْوُجُوبِ ؛ وَهُوَ تَعَالَى عَدْلٌ حَكِيمٌ ؛ لَا يُوجِبُ إِلَّا مَا لَهُ وَجْهُ يَخُصُّهُ ؛ فَأَشْبَهَ ذَلِكَ تَسْمِيَتَهُمُ الْأَصْنَامَ آلِهَةً ؛ لِكُونِهَا عَنْدهُمْ مِمَّا يُشْتَأَقُ إِلَيْهِ وَيُعْبَدُ ؛ فَإِنَّا نَتَّبِعُهُمْ فِي الْعِبَارَةِ ؛ وَلَا يُسَمَّى إِلَهًا إِلَّا مَا كَانَ كَذَلِكَ ، وَتَخَذُوا عَلَى مِثَالِهِمْ فِي الْوَضْعِ ؛ وَإِنْ أَخْطَأُوا فِي اعْتِقَادِهِمْ فِي الْأَصْنَامِ أَنَّهُمْ تُعْبَدُ ⁽¹⁾ .

وَأَمَّا الْمَنْقُولُ : وَهُوَ حُجَّةٌ مَنْ يَقُولُ : بِأَنَّهَا حَقِيقَةٌ فِي الْوُجُوبِ شَرْعًا فَقَطْ -

(1) وَأَمَّا الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ مُعَاوِيَةَ يُخَاطَبُ مَمْلُوكُهُ :

أَمْرُكَ أَمْرًا حَازِمًا فَعَصَيْتَنِي فَجَدُّكَ إِذْ لَمْ تَقْبَلِ التَّضَحَّ عَائِرٌ

وَفِي الْمَحْصُولِ 1/ 199: أَنَّ قَائِلَهُ جَبَّانُ بْنُ الْمُنْذِرِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ الْمُهَلَّبِ أَمِيرُ خُرَّسَانَ وَالْعِرَاقِ . وَفِي حَاشِيَةِ الْفُصُولِ وَالْكَشْفِ : أَنَّ قَائِلَهُ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ لِمُعَاوِيَةَ لَمَّا أَتَى يَعْبُدُ اللَّهَ بْنَ هَاشِمٍ بْنِ عُثْبَةَ ، وَكَانَ هَاشِمٌ [الْمَرْقَالُ] أَحَدَ فُرْسَانَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ عليه السلام ؛ فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِقَتْلِهِ ؛ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ : لَا أَرَى فِي الْعَمْرِ إِلَّا خَيْرًا ؛ فَغَضِبَ وَكَتَبَ إِلَيْهِ الْبَيْتَ . وَفِي رِوَايَةِ الْجَوْهَرَةِ 78 : «فَأَصْبَحَتْ مَسْلُوبَ الْإِمَارَةِ نَادِمًا» - فَلَا يَصْلُحُ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : حَازِمًا ، قَرِينَةُ الْوُجُوبِ ؛ فَيُخْرِجُ عَمَّا نَحْنُ فِيهِ . اهـ . الْكَاشِفُ 293 ، وَوَقْعَةُ صَفِينِ 272 ، وَالْمُعْتَمَدُ 53/ 1 ، وَالِدَرَارِيُّ الْمُضِيئَةُ 193 ، وَالْمَحْصُولُ 199 . قُلْتُ : الَّذِي كَتَبَ عَمْرُو :

أَمْرُكَ أَمْرًا حَازِمًا فَعَصَيْتَنِي وَكَانَ مِنَ التَّوْفِيقِ قَتْلُ ابْنِ هَاشِمٍ

فَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى مُخَاطَبًا لِلْإِبْلِيسَ نَعَى اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: 12] ؛
وَالْمُرَادُ مِنَ الْأَمْرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَسْجُدُوا﴾ [الإسراء: 61] ، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا
يَرْكَعُونَ﴾ [المرسلات: 48] ، ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: 63] .

وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»⁽¹⁾ ؛
فَلَوْلَا أَنَّ الْأَمْرَ يَنْقُضِي الْوُجُوبَ - لَمْ يَكُنْ فِي الْخَبَرِ مَزِيدٌ فَائِدَةً ؛ إِذِ السَّوَاكُ قَدْ
كَانَ مُتَدَوِّبًا إِلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ ؛ وَمَا رُوِيَ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ
فِي الصَّلَاةِ فَلَمْ يُجِبْهُ ؛ فَقَالَ ﷺ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تُجِيبَ وَقَدْ سَمِعْتَ قَوْلَ اللَّهِ:
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: 24] ؛
فَلَا مَهْ عَلَى تَرْكِ الْإِجَابَةِ ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَمَرَ بِهَا ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ
لِلْوُجُوبِ ؛ (وَلَا سِتْدَ لَالِ السَّلَفِ) الْمَاضِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ ؛
(بِظَوَاهِرِ) صَيَغِ (الْأَوَامِرِ) الْمُطْلَقَةِ الْمُجَرَّدَةِ عَنِ الْقَرَائِنِ (عَلَى الْوُجُوبِ) ؛ فَإِنَّا
نَعْلَمُ مِنْ أَحْوَالِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَرْجِعُونَ فِي إِيْجَابِ الْعِبَادَاتِ وَغَيْرِهَا إِلَى الْأَوَامِرِ
الْمُطْلَقَةِ ، كَمَا اسْتَدَلُّوا بِالْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ» ، وَقَوْلِهِ ﷺ:
«فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» - عَلَى الْوُجُوبِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ ؛ وَلَمْ يُحْكَمْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ
الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ أَنَّهُ دَفَعَ اخْتِجَاجَ مُخَالِفِهِ بِالْأَمْرِ ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَنْقُضِي
الْوُجُوبَ ؛ وَإِنَّمَا كَانُوا يَفْزَعُونَ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ إِلَى التَّأْوِيلِ ؛ لِمُعَارِضٍ ، أَوْ قَرِينَةٍ ؛
وَتَكَرَّرَ شَائِعًا بِلَا نَكِيرٍ ؛ فَكَانَ إِجْمَاعًا قَطْعِيًّا عَلَى ظُهُورِهِ فِي الْوُجُوبِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(و) إِذَا عَرَفْتَ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْوُجُوبِ - فَاعْلَمْ أَنَّهَا (قَدْ تَرَدَّدَتْ صِيغَتُهُ) الَّتِي هِيَ
مُسَمَّاهُ : وَهِيَ أَفْعَلُ وَمَا يَقُومُ مَقَامَهَا : (لِلنَّدْبِ ، وَالْإِبَاحَةِ ، وَالتَّهْدِيدِ ، وَغَيْرِهَا) ؛
مِنَ الْإِنْدَارِ ، وَالْإِمْتِنَانِ ، وَالْإِكْرَامِ ، وَالتَّسْخِيرِ ، وَالتَّكْوِينِ ، وَالتَّعْجِيزِ ،

(1) التجريد 52/1 ، والأحكام 38/1 ، وأحمد 459/1 رقم 1835 ، والبيهقي 36/1 ، والحاكم 146/1 ،
والبخاري رقم 847 ، ومسلم رقم 252 ، وأبو داود رقم 47 ، والترمذي رقم 22 ، والنسائي رقم 7 .

وَالْإِهَانَةِ ، وَالْإِحْتِقَارِ ، وَالْتَّسْوِيَةِ ، وَالتَّمْنِي ، وَالْخَبَرِ ، وَالِدُعَاءِ ؛ (مَجَازًا) لِعَلَاقَةٍ .
أَمَّا النَّذْبُ : فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ ﴾ [النور: 33] ،
وَيَقْرُبُ مِنْهُ التَّأْدِيبُ : كَقَوْلِهِ ﷺ لِعُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمُخْزُومِيِّ : « سَمَّ اللَّهَ ، وَكُلَّ
بَيْمِينِكَ ، وَكُلَّ مِمَّا يَلِيكَ » . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ الْمَذْكُورِ ⁽¹⁾ .
وَالْإِرْشَادُ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ۖ ﴾ [البقرة: 282] ،
وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاصْكُتُوا ۖ ﴾ [البقرة: 282] ⁽²⁾ ؛ وَالْعَلَاقَةُ بَيْنَ الْوُجُوبِ وَالنَّدْبِ
إِطْلَاقُ اسْمِ الْمُقَيَّدِ عَلَى الْمُطْلَقِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ لِلصَّيْغَةِ هُوَ طَلَبُ الْفِعْلِ
مَعَ الْمَنْعِ مِنَ التَّرَكِّ ؛ فَاسْتَعْمَلَ فِي مُطْلَقِ الطَّلَبِ .
وَأَمَّا الْإِبَاحَةُ : فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كُلُوا مِنْ الطَّيِّبَاتِ ۖ ﴾ [المؤمنون: 51] .
وَمِنْهَا الْإِذْنُ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ۖ ﴾ [المائدة: 2] ؛ وَالْعَلَاقَةُ هُنَا
أَيْضًا إِطْلَاقُ اسْمِ الْمُقَيَّدِ عَلَى الْمُطْلَقِ ؛ لِأَنَّ طَلَبَ الْفِعْلِ يَتَضَمَّنُ الْإِذْنَ فِيهِ مَعَ
الرَّجْحَانِ ؛ فَاسْتَعْمَلَ الصَّيْغَةَ فِي مُطْلَقِ الْإِذْنِ .
وَأَمَّا التَّهْدِيدُ : فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ۖ ﴾ [فصلت: 40] ؛ فَلَيْسَ الْمُرَادُ
الْأَمْرَ بِكُلِّ عَمَلٍ شَاءَ وَهُ ؛ كَمَا سَبَقَ . وَفَضْلُهُ عَنِ الْإِنْذَارِ بِأَنَّهُ هُوَ التَّخْوِيفُ .
وَالْإِنْذَارُ : إِبْلَاجُ الْمَخُوفِ ؛ كَمَا فَسَّرَهُ الْجَوْهَرِيُّ ^[2/ 825] ؛ وَالْعَلَاقَةُ فِيهِمَا
التَّضَادُّ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ الْمُهْدَدَ عَلَيْهِ : إِمَّا حَرَامٌ ، أَوْ مَكْرُوهٌ ؛ بِخِلَافِ الْوَاجِبِ .
وَأَمَّا الْإِمْتِنَانُ : فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ ۖ ﴾ [النحل: 114] ، وَعَلَاقَتُهُ
كَمَا فِي الْإِبَاحَةِ ؛ وَفَضْلُهُ عَنْهَا بِأَنَّهَا الْإِذْنُ الْمُجَرَّدُ ؛ وَالْإِمْتِنَانُ لَا بُدَّ فِيهِ مَعَهُ مِنْ
افْتِرَاقِ حَاجَةِ الْخَلْقِ لِذَلِكَ الَّذِي وَقَعَ بِهِ الْإِمْتِنَانُ وَالْإِنْعَامُ ، أَوْ عَدَمِ قُدْرَتِهِمْ عَلَيْهِ ،
أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ : كَالْتَعَرُّضِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ إِلَى أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي رَزَقَهُ .

(1) البخاري 5/ 2056 رقم 5061 ، ومسلم 3/ 1599 رقم 2022 .

(2) وَالنَّسْبَةُ بَيْنَهُمَا وَيَبَيِّنُ الْمُنْدُوبِ الْعُمُومُ مِنْ وَجْهِ . تمت منه .

وَأَمَّا الْإِكْرَامُ : فَكَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِينَ﴾ [الحجر : 46] ؛ فَإِنَّ قَرِينَةَ
بِسَلَامٍ ءَامِينَ يُدُلُّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ دُخُولَ الْجَنَّةِ مَعَ السَّلَامَةِ مِنْ جَمِيعِ آفَاتِ الْآخِرَةِ ؛
وَالْأَمَانُ مِنْهَا غَايَةٌ فِي الْإِكْرَامِ ؛ وَالْعَلَاقَةُ فِيهِ كَمَا فِي الْإِبَاحَةِ .
وَأَمَّا التَّسْخِيرُ : فَكَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة : 65] ؛ وَالْمُرَادُ بِهِ
الذَّلَّةُ وَالْإِمْتِهَانُ .

وَأَمَّا التَّكْوِينُ : فَكَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة : 117] ، وَسَمَاءُ بَعْضِ بِكَمَالِ
الْقُدْرَةِ ؛ وَفَضْلُهُ عَنِ التَّسْخِيرِ بِأَنَّهُ سُرْعَةُ الوجودِ عَنِ الْعَدَمِ ؛ وَلَيْسَ فِيهِ انْتِقَالٌ مِنْ
حَالَةٍ إِلَى أُخْرَى ؛ بِخِلَافِ التَّسْخِيرِ ؛ فَإِنَّ فِيهِ الْإِنْتِقَالَ إِلَى حَالَةِ الذَّلَّةِ وَالْإِمْتِهَانِ ؛
وَالْعَلَاقَةُ فِيهِمَا : إِمَّا مُجَرَّدُ الطَّلَبِ ، وَإِمَّا مُشَابَهَتُهُمَا لِلْوَاجِبِ فِي التَّحْتَمِ .
وَأَمَّا التَّعْجِيزُ : فَكَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ﴾ [يونس : 38] ؛ وَعَلَاقَتُهُ الْمُضَادَّةُ ؛
لَأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمُمْتَنَعَاتِ ، وَالْوَاجِبُ فِي الْمُمْكِنَاتِ .

وَأَمَّا الْإِهَانَةُ : فَكَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان : 49] ،
وَمِنْهُمْ مَنْ يُسَمِّيهِ التَّهْكُمَ : وَضَابِطُهُ : أَنْ يُؤْتَى بِلَفْظٍ ظَاهِرُهُ الْخَيْرُ وَالْكَرَامَةُ ،
وَالْمُرَادُ ضِدُّهُ ؛ وَعَلَاقَتُهُ الْمُضَادَّةُ أَيْضًا .

وَأَمَّا الْإِخْتِقَارُ : فَكَقَوْلُهُ تَعَالَى حَاكِيًا : ﴿أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ﴾ [يونس : 80] ؛
فَإِنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْرِضِ اخْتِقَارِ سِحْرِ السَّحَرَةِ فِي مُقَابَلَةِ الْمُعْجِزَةِ ؛ وَعَلَاقَتُهُ
مُجَرَّدُ الطَّلَبِ ؛ وَفَضْلُهُ عَنِ الْإِهَانَةِ بِأَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ ، أَوْ بِتَرْكِهَما ؛
كَتَرْكِ إِجَابَتِهِ ، وَالْقِيَامَ لَهُ يَمْنَنُ يَعْتَادُ الْقِيَامَ ، دُونَ مُجَرَّدِ الْإِعْتِقَادِ .

وَالْإِخْتِقَارُ : إِمَّا مُخْتَصٌّ بِمُجَرَّدِ الْإِعْتِقَادِ ، أَوْ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْهُ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ مَنْ
اعْتَقَدَ فِي شَيْءٍ أَنَّهُ لَا يُعْبَأُ بِهِ ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ ؛ يَقَالُ : إِنَّهُ احْتَقَرَهُ ، وَلَا يَقَالُ :
أَهَانَهُ ، مَا لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ قَوْلٌ ، أَوْ فِعْلٌ يُنبِئُ عَنْ ذَلِكَ .

وَأَمَّا التَّنْوِيَةُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ : فَكَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ

عَلَيْكُمْ ﴿[الطور: 16]﴾ فَإِنَّهُ أَرَادَ بِهِ التَّسْوِيَةَ فِي عَدَمِ التَّفْعِ بَيْنَ الصَّبْرِ وَعَدَمِهِ ؛
وَالْعَلَاقَةُ الْمُضَادَّةُ ؛ لِأَنَّ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ مُضَادَّةٌ لُجُوبِ الْفِعْلِ .
وَفَضْلُهَا عَنِ الْإِبَاحَةِ بِأَنَّ الْمُحَاطَبَ فِي الْإِبَاحَةِ : كَأَنَّهُ تَوَهَّمَ كَوْنَ الْفِعْلِ مَحْظُورًا عَلَيْهِ ؛
فَأُذِنَ لَهُ فِيهِ مَعَ عَدَمِ الْحَرَجِ فِي تَرْكِهِ . وَفِي التَّسْوِيَةِ كَأَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّ أَحَدَ الطَّرَفَيْنِ :
مِنَ الْفِعْلِ ، أَوِ التَّرْكِ أَزْجَحُ لَهُ ؛ فَرَفَعَ هَذَا الْوَهْمَ بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا .

وَأَمَّا التَّمْنَى : فَكَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ ⁽¹⁾ [شرح المعلقات العشر 27]:
أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجِلِي بَصُيْحَ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ
وَأِنَّمَا حُمِلَ عَلَى التَّمْنَى دُونَ التَّرَجِّي ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ نَزَلَ لَيْلُهُ لَطُولِهِ
عَلَيْهِ مِنْزِلَةً الْمُسْتَحِيلِ أَنْجِلَاؤُهُ ؛ كَمَا قَالَ الْآخَرُ : «وَلَيْلُ الْمُحِبِّ بِلَا آخِرٍ» ⁽²⁾ .
وَأَمَّا الْحَقْبَرُ : فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة: 82] ؛
وَعَلَاقَتُهُ كَمَا فِي الدُّعَاءِ . ذَكَرَ مَعْنَاهُ فِي الْهِدَايَةِ [2/ 133 رقم 138].

وَأَمَّا الدُّعَاءُ : فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿رَبَّنَا آغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا
وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: 147] ؛ وَعَلَاقَتُهُ مُجَرَّدُ الطَّلَبِ ؛ فَهَذِهِ
خَمْسَةٌ عَشَرَ مَعْنًى غَيْرُ الْإِيجَابِ يُطْلَقُ عَلَيْهَا صِيغَةُ الْأَمْرِ ، وَقَدْ أْبْلَغَهَا فِي جَمْعِ
الْجَوَامِعِ إِلَى سِتَّةٍ وَعَشْرِينَ ⁽³⁾ .

(1) ابْنُ حُجْرٍ الْكِنْدِيُّ: أَشْهُرُ شُعْرَاءِ الْعَرَبِ . ثَوْبِيُّ نَحْوَ 80 ق هـ . الأعلام 11/2 ، والشعراء 1/ 114 .

(2) لِيَحَالِدِ الْكَاتِبِ بَنِي يَزِيدَ الْبَغْدَادِيِّ ، تَوَفَّى 262 هـ ، وَمَطْلَعُهُ :

رَقَدْتُ وَلَمْ تَكُنْ تَرْثِ لِلْسَّاهِرِ وَلَيْلُ الْمُحِبِّ بِلَا آخِرِ
وَلَمْ تَدْرِ بَعْدَ ذَهَابِ الرُّقَا دِمَا فَعَلِ الدَّمْعُ بِالنَّظَرِ

(3) وَالَّذِي زَادَهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ تَذَكُّرُ النِّعَمَةِ : نَحْوُ ﴿كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [المؤمنون: 51] ، وَالتَّوْبِيضُ : نَحْوُ ﴿فَاقْضِ
مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: 72] ، وَالتَّعَجُّبُ : نَحْوُ ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ﴾ [الإسراء: 48] ، وَالتَّكْذِيبُ : نَحْوُ
﴿فَأْتُوا بِالْقَوْلِ﴾ [آل عمران: 93] ، وَالمَشُورَةُ : نَحْوُ ﴿فَأَنْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾ [الصافات: 102] ، وَالاِغْتِسَارُ : نَحْوُ
﴿أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ ، وَإِرَادَةُ الْإِمْتِنَالِ : كَقَوْلِكَ لِأَخَرٍ : اسْقِنِي مَاءً ، وَالْإِذْنُ : نَحْوُ قَوْلِكَ لِمَنْ طَرَقَ
الْبَابَ : ادْخُلْ ، وَزَادَ بَعْضُهُمُ التَّلهِيفَ : نَحْوُ ﴿فَلَنْ مَوْتُوا بِغَيْظِكُمْ﴾ [آل عمران: 119] ، وَالتَّصْيِيرُ : نَحْوُ :

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْأَمْرَ إِذَا وَرَدَ مُطْلَقًا عَمَّا يُقَيَّدُ بِهِ : مِنْ مَرَّةٍ ، أَوْ تَكَرَّرٍ ، أَوْ عَلَيَّةٍ ، أَوْ شَرْطٍ ، أَوْ صِفَةٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ - فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ : هَلْ يُفِيدُ تَكَرَّرًا أَوْ لَا ؟ فَقَالَ أَبُو طَالِبٍ عليه السلام ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْجُبَّائِيُّ ، وَأَبُو هَاشِمٍ ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ ، وَكَثِيرٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَقَدَمَاءِ الْحَنَفِيَّةِ : إِنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلْمَرَّةِ ؛ وَلَا يُسْتَفَادُ مِنْهُ التَّكَرُّارُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ ⁽¹⁾ .

وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ ، وَاخْتَارَهُ الْإِمَامُ الْمَنْصُورُ بِاللَّهِ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عليه السلام : إِنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلتَّكَرَّرِ مُدَّةَ الْعُمُرِ فِيمَا يُمْكِنُ ؛ فَتَخْرُجُ أَوْقَاتُ ضَرُورِيَّاتِ الْإِنْسَانِ ⁽²⁾ .

(وَالْمُخْتَارُ) عِنْدَ الْجُمْهُورِ (أَنَّهُ لَا يَدُلُّ) بِوَضْعِهِ وَصِغَتِهِ (عَلَى الْمَرَّةِ وَالتَّكَرَّرِ) ؛ لِأَنَّ مَذْلُولَ صِغَتِهِ طَلَبُ مَا هِيَ الْفِعْلُ ؛ وَهُمَا خَارِجَانِ عَنْهَا ؛ لِلْجَزْمِ بِأَنَّهَا مِنْ صِفَاتِ الْمَصْدَرِ : كَالْقَلِيلِ ، وَالكَثِيرِ ؛ وَلَا دَلَالَةَ لِلْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ الْمُعَيَّنَةِ ؛ فَلَا يُتَقَيَّدُ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ بَلْ يَحْصُلُ الْإِمْتِشَالُ مَعَ أَيِّهِمَا حَصَلَتْ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ إِدْخَالُ تِلْكَ الْمَاهِيَّةِ فِي الْوُجُودِ بِأَقَلِّ مِنْ مَرَّةٍ ؛ فَصَارَتِ الْمَرَّةُ مِنْ ضَرُورِيَّاتِ الْإِثْبَانِ بِالْمَأْمُورِ ؛ فَيَدُلُّ عَلَيْهَا مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ لَا أَنَّ الْأَمْرَ يَدُلُّ عَلَيْهَا بِذَاتِهِ .

(و) اخْتَلَفَ فِيهِ أَيْضًا ؛ إِذْ وَرَدَ كَذَلِكَ : هَلْ يُفِيدُ الْفُورَ ، أَوِ التَّرَاخِيَّ ، أَوْ لَا أَيُّهُمَا ؟ فَالْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ لِلتَّكَرَّرِ وَبَعْضُ غَيْرُهُمْ : كَالْهَادِي ، وَالنَّاصِرُ ، وَالْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ عليه السلام ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ : إِنَّهُ لِلْفُورِ . وَالْمَرْوِيُّ عَنِ الْقَاسِمِ ، وَاخْتِيَارُ أَبِي طَالِبٍ ،

﴿فَمَهْلُ الْكَافِرِينَ﴾ [الطارق: 17] ، وَالْإِلْتِمَاسُ : كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُسَاوِيكَ : أَفْعَلْ كَذَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ . جَمْعُ

الجوامع 1/ 250 - 255 ، وَالغَيْثُ الْهَامِعُ 1/ 425 ، وَشرح الغاية 2/ 133 ، وَالكَاشِفُ 294 .

(1) الْمُعْتَمَدُ 1/ 134 ، وَصفوة الاختيار 60 ، وَالْعُدَّةُ 1/ 293 ، وَأَصُولُ السَّرْحِ 1/ 45 ، وَالْبَرْهَانُ 1/ 294 ، وَتيسير التحرير 2/ 200 ، الْكَاشِفُ 297 ، وَشرح الغاية 2/ 150 ، وَمنهاج الوصول 268 ، وَإِحْكَامُ الْفُصُولِ 1/ 223 ، وَالرَّدُودُ وَالنُّقُودُ 1/ 78 ، وَالتَّحْيِيرُ شرح التحرير 5/ 226 ، وَالتَّقْرِيبُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ مَسْأَلَةُ 16 ، وَرَفْعُ الْحَاجِبِ 2/ 509 .

(2) يَنْظُرُ الْمَصَادِرَ السَّابِقَةَ .

وَالْمَنْصُورِ بِاللَّهِ ﷻ ، وَأَبِي عَلِيٍّ ، وَأَبِي هَاشِمٍ ، وَأَبِي الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ ، وَالشَّيْخِ الْحَسَنِ ، وَرِوَايَةٍ عَنِ الشَّافِعِيِّ : أَنَّهُ لِلتَّرَاخِي ؛ وَالْمُبَادِرُ مُمَثِّلٌ⁽¹⁾ .

وَقَالَ الْإِمَامُ يَحْيَى ، وَالْمَهْدِيُّ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى ﷺ ، وَالْقُرَشِيُّ ، وَالْغَزَالِيُّ ، وَالرَّازِيُّ ، وَالْأَمْدِيُّ ، وَابْنُ الْحَاجِبِ ، وَرِوَايَةٌ عَنِ الشَّافِعِيِّ : إِنَّهُ لَا يُفِيدُ أَيُّهُمَا : (لَا الْقَوْرَ) بِخُصُوصِهِ : وَهُوَ مَصْدَرٌ : مِنْ فَارَتْ الْقِدْرُ إِذَا غَلَتْ ؛ فَاسْتُعِيرَ لِلسُّرْعَةِ ، ثُمَّ سُمِّيَتْ بِهِ الْحَالَةُ الَّتِي لَا رَيْثَ فِيهَا وَلَا تَعْرِيجَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ صَاحِبِهَا : فَقِيلَ : خَرَجَ مِنْ قَوْرِهِ ، كَمَا يَقُولُ : مِنْ سَاعَتِهِ لَمْ يَلْبَثْ⁽²⁾ .

(وَلَا التَّرَاخِي) بِخُصُوصِهِ ؛ لِعَدَمِ انْتِهَاضِ أُدْلِيَّتَيْهِمَا ؛ فَلَا يُفِيدُ غَيْرَ مُطْلَقِ الْفِعْلِ ؛ لِمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ مَذْلُولَ صِيغَتِهِ طَلَبُ مَا هِيَ الْفِعْلُ ؛ وَهُمَا خَارِجَانِ عَنْهَا ؛ فَمَعَ أَيُّهُمَا حَصَلَتْ أَجْزَتْ .

قِيلَ : وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لِلْقَوْرِ يَجُوزُ التَّأْخِيرُ إِذَا كَانَ يَأْتِي بِالْوَاجِبِ عَلَى وَجْهِ اكْتِمَالٍ ، كَمَا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمَّا نَامَ فِي الْوَادِي وَلَمْ يُوقِظْهُمْ إِلَّا حَرُّ الشَّمْسِ - أَمَرَ بِالْإِزْتِحَالِ ، وَصَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ .

(و) إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ عَرَفْتَ أَنَّهُ (إِنَّمَا يُرْجَعُ فِي ذَلِكَ) : أَيُّ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى أَحَدِ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ - (إِلَى الْقَرَأَيْنِ) الدَّالَّةِ عَلَى أَيِّ ذَلِكَ ؛ فَإِذَا قَامَتْ قَرِينَةٌ مُعَيَّنَةٌ لِلْمُرَادِ مِنْ ذَلِكَ - وَجَبَ حَمْلُهُ عَلَيْهِ اتِّفَاقًا : أَمَّا عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِإِفَادَتِهِ ذَلِكَ بِصِيغَتِهِ وَوَضْعِهِ - فَظَاهِرٌ . وَأَمَّا عِنْدَ غَيْرِهِ فَلِلْقَرِينَةِ .

وَمِنْ الْقَرَأَيْنِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّكْرَارِ - التَّعْلِيْقُ بِعِلَّةٍ : نَحْوِ ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾

(1) المجزي (خ)، وصفوة الاختيار 57، والتقريب 19، والفصول اللؤلؤية 137، ومنهاج الوصول 271، والمعتمد 2/111، وأصول الفقه للمقدسي 2/680، والأمدى 2/192، والبرهان 1/232، وأصول السرخسي 1/62، والمحصول 1/247، والمستصفي 2/88، والإحكام لابن حزم 3/307، والفصول في الأصول 2/105، والردود والنقود 1/53، وروضة الناظر 1/571.
(2) ينظر المصادر السابقة .

فَاجْلِدُوا» [النور: 2] ، «وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا» [المائدة: 6] ؛ فَإِنَّهُ يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِهَا اتِّفَاقًا ؛ لِلِاجْتِمَاعِ عَلَى وَجُوبِ اتِّبَاعِ الْعِلَّةِ ، وَإِثْبَاتِ الْحُكْمِ بِبُيُوتِهَا ؛ فَإِذَا تَكَرَّرَتْ تَكَرَّرَ ؛ وَإِنَّمَا لَمْ يَتَكَرَّرْ فِي نَحْوِ : إِنْ دَخَلْتَ السُّوقَ فَاشْتَرِ لَحْمًا سَمِينًا ، وَإِنْ دَخَلْتَ الْمَرْأَةُ الدَّارَ فَطَلَّقْهَا - لِقَرِينَةِ إِرَادَةِ الْمَرَّةِ ؛ فَتَأَمَّلَنَّ .

أَمَّا التَّغْلِيْقُ بِوَقْتٍ : مُضَيِّقٌ ، أَوْ مُوَسِّعٌ - فَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُهُ فِي صَدْرِ الْكِتَابِ .
ثُمَّ إِنْ لَمْ يَفْعَلِ الْمَأْمُورُ بِهِ فِي وَقْتِهِ الْمُعَيَّنِ : فَهَلْ يَلْزَمُهُ فِعْلُهُ فِي غَيْرِهِ بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ ، أَوْ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا بِأَمْرٍ جَدِيدٍ؟ فَالْمُخْتَارُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَئِمَّتُنَا الْعَلِيَّةُ وَالْجُمْهُورُ أَنَّ الْقَضَاءَ إِنَّمَا يَجِبُ بِأَمْرٍ جَدِيدٍ⁽¹⁾ ، (وَأَنَّهُ) : أَيُّ أَمْرٍ الْأَدَاءِ (لَا يَسْتَلْزِمُ) الْأَدَاءَ لَهُ ، وَلَا (الْقَضَاءَ) لَهُ فِي غَيْرِهِ ، وَقَدْ عَرَفْتَ حَقِيقَتَهُمَا : أَنِّي لَا يَدُلُّ عَلَيْهِمَا بِالِاتِّزَامِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مَا يَقْدَرُ فِيهِ بَعْدَ الْقَطْعِ ؛ بِإِنْشَاءِ دَلَالَتِهِ عَلَيْهِمَا صَرِيحًا .

يَبَيِّنُ ذَلِكَ : أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ : صُمْ يَوْمَ الْخَمِيسِ لَا يَدُلُّ عَلَى صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِوَجْهِ مِنْ وَجُوهِ الدَّلَالَةِ ؛ (وَإِنَّمَا) يُسْتَفَادُ وَجُوبُهُ فِي غَيْرِ الْوَقْتِ ، وَ(يَعْلَمُ ذَلِكَ بِدَلِيلٍ آخَرَ) : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 184] ، وَقَوْلِهِ ﷺ : «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا - فَكَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا» . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ عَنْ أَنَسٍ⁽²⁾ .
وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّ الزَّمْنَ غَيْرُ دَاخِلٍ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَيْسَ فِي الْفِعْلِ الْمُطْلَقِ بَلْ فِي الْمُقْتَدِرِ بِوَقْتِهِ ؛ فَالْوَقْتُ الْمُقَدَّرُ صِفَةً لِلْفِعْلِ الْوَاجِبِ ؛ وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ فِعْلٌ بِصِفَةٍ - لَا يَكُونُ مُؤَدِّيًّا لَهُ مِنْ دُونِ تِلْكَ الصِّفَةِ ؛ وَلِأَنَّ وَقْتَهُ : كَأَجَلِ الدِّينِ فِي عَدَمِ سُقُوطِهِ بِقَوَاتِهِ ؛ لِلاِعْتِدَادِ بِتَقْدِيمِ الدِّينِ فِي الْجُمْلَةِ عَلَى أَجَلِهِ دُونَهُ .

(1) وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْحَنَابِلَةُ ، وَأَكْثَرُ الْحَنَفِيَّةِ ، وَنَعُضُ الشَّافِعِيَّةِ . يَنْظُرُ الْمُعْتَمِدُ 1/ 134 ، وَصِفْوَةُ الْاِخْتِيَارِ 60 ، وَالْبَرْهَانُ 1/ 46 رَقْمَ 15 ، وَالْعُدَّةُ 1/ 293 ، وَأَصُولُ السَّرْحِيِّ 1/ 45 ، وَالْأَمْدِيُّ 2/ 179 ، وَتَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ 2/ 200 ، وَالتَّحْبِيرُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ 5/ 2260 ، وَإِحْكَامُ الْفُصُولِ 1/ 223 .

(2) الْبُخَارِيُّ 1/ 215 رَقْمَ 572 ، وَمُسْلِمٌ 1/ 477 رَقْمَ 684 .

(وَتَكَرَّرُهُ) بِصِيغَةِ: نَحْوِ أَفْعَلَ - عِبَارَةً عَنْ ذِكْرِهِ ثَانِيًا فَصَاعِدًا: إِمَّا أَنْ يَكُونَ (بِحَرْفِ الْعَطْفِ): وَالْمُرَادُ مِنْهُ مَا يَقْتَضِي الْجَمْعَ: مِنَ الْوَاوِ، وَالْفَاءِ، وَثُمَّ، وَحَتَّى لَا غَيْرَهَا؛ لِوَضْعِهِ لِوَاحِدٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ.

أَوْ بغيره: إِنْ كَانَ بِحَرْفِ الْعَطْفِ الْمَذْكُورِ - فَإِنَّهُ (يَقْتَضِي تَكَرُّرَ الْمَأْمُورِ بِهِ) عَلَى الْمَأْمُورِ بِحَسَبِ تَكَرُّرِ الْأَمْرِ؛ إِذِ الشَّيْءُ لَا يُعْطَفُ عَلَى نَفْسِهِ؛ وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْتَضِهِ لَكَانَ الثَّانِي تَأْكِيدًا لِلأَوَّلِ؛ وَالتَّأْكِيدُ مَعَ حَرْفِ الْعَطْفِ قَلِيلٌ⁽¹⁾: سَوَاءٌ كَانَ مِنْ جِنْسٍ، أَوْ جِنْسَيْنِ: مُتَّفَقَيْنِ، أَوْ مُخْتَلَفَيْنِ: حُكْمًا، أَوْ جِهَةً، أَوْ هَيْئَةً، أَوْ مَكَانًا، أَوْ زَمَانًا: كَصُمِّ يَوْمًا وَصُمِّ يَوْمًا، وَمِثْلُ: صُمِّ يَوْمًا وَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ، وَمِثْلُ: صَلَّ رَكَعَتَيْنِ فَرَضًا وَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ نَفْلًا، وَمِثْلُ: صَلَّ رَكَعَتَيْنِ إِلَى الْكُعْبَةِ وَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَمِثْلُ: صَلَّ قَاعِدًا وَصَلَّ قَائِمًا، أَوْ مِثْلُ: صَلَّ رَكَعَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ وَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ فِي الْجَبَانَةِ، أَوْ صُمِّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَصُمِّ يَوْمَ السَّبْتِ - (اتِّفَاقًا) بَيْنَ الْعُلَمَاءِ؛ وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْإِتِّفَاقَ حَاصِلٌ فِي نَحْوِ: صُمِّ سَنَةً وَصُمِّ شَهْرًا، وَأَعْطِ زَيْدًا مِائَةَ دِرْهَمٍ وَأَعْطِهِ خَمْسِينَ؛ وَفِيهِ أَنَّ فِي الْمُقْنِعِ [126] لِلْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ الْمُحَسِّنِ الدَّاعِي عليه السلام مَا مَعْنَاهُ: وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ الثَّانِيَّ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ الْبَعْضُ الَّذِي دَخَلَ تَحْتَ الْأَوَّلِ. انْتَهَى.

(وَكَذًا) الْحُكْمُ إِذَا تَكَرَّرَ (بِغَيْرِ) حَرْفِ (عَطْفٍ) مِنْ الْحُرُوفِ الْمُتَقَدِّمَةِ: كَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ صَلَّ رَكَعَتَيْنِ (عَلَى) الْقَوْلِ (الْمُخْتَارِ): وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَاكِمِ، وَقَاضِي الْقُضَاةِ، وَكَثِيرٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ⁽²⁾؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ جَارٍ مَجْرَى الْخَبَرِ؛ وَلَا

(1) يَغْنِي بِالتَّأْكِيدِ اللَّفْظِيِّ: نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّكُمْ﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ﴾ [آل عمران: 188]، وَنَحْوُ: وَاللَّهُ ثُمَّ وَاللَّهُ؛ بِخِلَافِ الْمَعْنَوِيِّ؛ فَلَا يُعْطَفُ، وَلَا بَعْضُ أَلْفَاظِهِ عَلَى بَعْضٍ؛ فَلَا يُقَالُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ وَكُلُّهُمْ، وَلَا جَاءَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَأَجْمَعُونَ؛ لِإِعْدَمِ اسْتِفْلَالِهِ وَاسْتِغْنَائِهِ عَمَّا قَبْلَهُ؛ فَلَوْ عُطِفَ لَكَانَ كَعَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ. ذَكَرَ مَعْنَاهُ أَهْلُ الْمَعَانِي. مِنْهُ.

(2) المعتمد 1/ 161، وصفوة الاختيار 66، وعيون المسائل (خ)، والتقريب في أصول الفقه مسألة 18،

شَكَّ أَنَّ تَغَايِرَ الْخَبَرَيْنِ يُوجِبُ تَغَايِرَ الْمُخْبَرَيْنِ⁽¹⁾ ؛ لِمَا نَعْلَمُهُ فِي الشَّاهِدِ ؛ فَإِنَّهُ مَنْ قَالَ: عَلَيَّ لِفُلَانٍ دِرْهَمٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ؛ وَلَا قَرِينَةَ - حُكِمَ عَلَيْهِ بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ؛ فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الْخَبَرَيْنِ - وَجَبَ ثَبُوتُهُ فِي الْأَمْرَيْنِ .

وَأَيْضًا فَإِنَّ الْأَمْرَ الثَّانِي لَوْ انْفَرَدَ لَا قَتَضَى مَأْمُورًا بِهِ غَيْرَ مَا اقْتَضَاهُ الْأَمْرُ الْأَوَّلُ بِلَا خِلَافٍ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ لِعَیْرِهِ : صُمْ يَوْمًا ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ مُدَّةٍ : صُمْ يَوْمًا - وَجَبَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ ، وَكَذَا لَوْ قَالَ : أَعْطِ زَيْدًا دِرْهَمًا ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ : أَعْطِ زَيْدًا دِرْهَمًا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ؛ فَانْضِمَامُهُ إِلَى الْأَمْرِ الْأَوَّلِ يَجْرِي مَجْرَى انْفِرَادِهِ فِي اقْتِضَائِهِ مَأْمُورًا آخَرَ ؛ لِأَنَّ اقْتِضَاءَهُ مَأْمُورًا عَلَى حِدَةٍ عِنْدَ انْفِرَادِهِ ؛ إِنْمَا كَانَ بِظَاهِرٍ وَضَعِهِ وَصِغَتِهِ ؛ فَاقْتِرَائُهُ إِلَى الْأَوَّلِ لَا يُغَيِّرُهُمَا ؛ فَلَا يُغَيِّرُ مُقْتَضَاهُ ؛ لَا يُقَالُ : كُلٌّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ لَوْ انْفَرَدَ لَكَانَ دَلِيلًا عَلَى وَجُوبِ إِيقَاعِ الْفِعْلِ ؛ فَإِذَا اجْتَمَعَا كَانَ كَأَنَّهُ قَدْ دَلَّ عَلَى وَجُوبِهِ دَلِيلَانِ ؛ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَدِلَّةَ قَدْ تَتَرَادَفُ عَلَى مَذْلُولٍ وَاحِدٍ ؛ فَكَمَا لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ دَلِيلٍ مَذْلُولٌ عَلَى حِدَةٍ ؛ فَكَذَلِكَ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ أَمْرٍ مَأْمُورٍ بِهِ عَلَى حِدَةٍ .

لِأَنَّا نَقُولُ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ إِيقَاعِ الْفِعْلِ الَّذِي دَلَّ صَاحِبُهُ عَلَيْهِ بَلْ لِكُلِّ مِنْهُمَا مَذْلُولٌ غَيْرُ مَذْلُولِ الْآخَرِ ؛ فَإِذَا اجْتَمَعَا لَمْ يَكُنْ قَدْ دَلَّ عَلَى مَذْلُولٍ أَحَدِهِمَا إِلَّا دَلِيلٌ وَاحِدٌ ، وَإِلَّا فَلَا شُبْهَةَ أَنَّ الْأَدِلَّةَ قَدْ تَتَرَادَفُ عَلَى مَذْلُولٍ وَاحِدٍ : كَمُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَرُضْوَانُهُ .

(إِلَّا لِقَرِينَةٍ) تَمْنَعُ مِنْ حَثْلِهِ عَلَى وَجُوبِ التَّكْرُرِ : (مِنْ تَعْرِيفٍ) : بِنَحْوِ اللَّامِ : نَحْوِ صَلَّ رَكَعَتَيْنِ صَلَّ الرَّاكِعَتَيْنِ ؛ فَإِنَّ اللَّامَ ظَاهِرَةٌ فِي الْعَهْدِ ؛ وَلَا مَعْهُودَ إِلَّا مَا

والكاشف 300، وشرح الغاية 2 / 177 .

(1) سَوَاءٌ كَانَا غَيْرَ مُتَدَاخِلَيْنِ كَمَا ذَكَرَ ، أَوْ مُتَدَاخِلَيْنِ : نَحْوَ عَلَيَّ لِفُلَانٍ مِئَةٌ ، وَعَلَيَّ لَهُ خَمْسُونَ ؛ فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ : أَرَدْتُ بِالْخَمْسِينَ الْبَعْضَ الدَّاخِلَ فِي الْمِائَةِ - عُدَّ كَلَامُهُ لَفَعَا : لَعَةً ، وَشَرَعَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

تَقَدَّمَ ؛ وَلَدَا قَالَ ﷺ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ كَانَ الْعُسْرُ فِي جُحْرِ ضَبٍّ لَدَخَلَ عَلَيْهِ الْيُسْرُ ؛ إِنَّهُ لَنْ يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ » ؛ وَعَلَى هَذَا حَمَلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ الْآيَةَ (1) .

أَوْ الْإِشَارَةُ : نَحْوِ صُمْ يَوْمًا صُمْ هَذَا الْيَوْمَ ؛ فَإِعَادَةُ الْمُنْكَرِ مَعْرِفَةً تَقْتَضِيهِ الْإِتِّحَادُ ؛ فَتَكُونُ مِنْ بَابِ وَضْعِ الظَّاهِرِ مَوْضِعِ الْمُضْمَرِ ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ : صَلَّهِمَا وَصُمَّهُ .
(أَوْ غَيْرِهِ) مِنْ كَوْنِهِ غَيْرَ قَابِلٍ لِلتَّكَرُّارِ بِحَسَبِ الذَّاتِ : نَحْوِ اقْتُلْ زَيْدًا اقْتُلْ زَيْدًا ، أَوْ بِحَسَبِ الْعَادَةِ : نَحْوِ اسْقِنِي مَاءً اسْقِنِي مَاءً ؛ فَإِنَّ الْعَادَةَ قَاضِيَةٌ بِأَنَّ مُرَادَهُ مَاءٌ يُزِيلُ بِهِ عَطَشَهُ ؛ وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِمَرَّةٍ ؛ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ لَا خِلَافَ فِي هَذِهِ الصُّورِ أَنَّ الثَّانِي تَأْكِيدٌ مَحْضٌ لَا تَأْسِيسٌ .

فَإِنْ حَصَلَ فِي الْأَمْرَيْنِ الْمُتِمَاتَيْنِ قَرِيبَتَا التَّعَايُرِ وَالْإِتِّحَادِ : نَحْوُ صَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَصَلِّ الرُّكْعَتَيْنِ ، وَكَذَا اسْقِنِي مَاءً وَاسْقِنِي مَاءً ؛ لِأَنَّ اللَّامَ وَالْعَادَةَ يُعَارِضَانِ الْعُطْفَ - فَالْتَّرْجِيحُ هُوَ الْوَاجِبُ إِنْ أُمِكنَ وَإِلَّا فَالْوَقْفُ . وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِالتَّأْسِيسِ ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ وَاللَّامَ إِذَا تَعَارَضَا بَقِيَ كَوْنُ التَّأْسِيسِ هُوَ الْأَصْلُ مُرْجَحًا سَالِمًا مِنَ الْمُعَارَضَةِ ؛ وَاعْتَرِضَ بِأَنَّ هَذَا الْوَجْهَ أَيْضًا تُعَارِضُهُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ .

(و) اعْلَمْ أَنَّهُ (إِذَا وَرَدَ الْأَمْرُ) بِوَاجِبٍ مُقَيَّدًا بِمُقَدِّمَةٍ ؛ لَمْ تَكُنْ تِلْكَ الْمُقَدِّمَةُ وَاجِبَةً : كَأَن يَقُولَ : إِنْ مَلَكَتِ النَّصَابَ فَزَكِّ ، وَإِنْ اسْتَطَعْتَ فَحُجَّ - فَهَذَا لَا يَكُونُ إِجْبَابًا لِتَحْصِيلِ النَّصَابِ ، وَمَا بِهِ الْإِسْتِطَاعَةُ ؛ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَحْصِيلُ الْمَأْمُورِ بِهِ إِلَّا عِنْدَ حُصُولِ ذَلِكَ الْقَيْدِ ؛ إِذْ وَجُوبُهُ مُوقُوفٌ عَلَى حُصُولِ ذَلِكَ الْقَيْدِ ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ وَجُوبُ ذَلِكَ الْقَيْدِ تَبَعًا لَوْجُوبِ ذَلِكَ الْأَمْرِ ؟! فَهَذَا لَا يَجِبُ تَحْصِيلُهُ اتِّفَاقًا (2) ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ مُقَيَّدًا بِذَلِكَ الشَّرْطِ ؛ فَلِذَا انْتَفَى الشَّرْطُ انْتَفَى

(1) نحوه الطبراني في الكبير 70 / 10 رقم 9977 ، وشعب الإيمان 7 / 206 رقم 10011 .

(2) ذَكَرَهُ الشَّيْخُ لُطْفُ اللَّهِ الْغِيَاثِ رَحِمَهُ اللَّهُ 116 . مِنْهُ .

المَشْرُوطُ ؛ وَهَذَا مَا يُقَالُ فِي الْفُرُوعِ : «تَحْصِيلُ شَرْطِ الْوَاجِبِ لِيَجِبَ لَا يَجِبُ» .
وَأَمَّا إِذَا وَرَدَ بِهِ (مُطْلَقًا) : أَي (غَيْرِ مُقَيَّدٍ بِقَيْدٍ ، وَلَا (مَشْرُوطٍ) بِشَرْطٍ -
(وَجِبَ تَحْصِيلُ الْمَأْمُورِ بِهِ ، وَتَحْصِيلُ مَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ) بِالْأَمْرِ الَّذِي وَجِبَ بِهِ
الْوَاجِبُ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ أَمْرٌ بِمُقَدَّمَاتِهِ : سَوَاءٌ كَانَ :

1- سَبَبًا : وَهُوَ مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الْوُجُودُ : شَرْعِيًّا كَانَ : كَالصَّيْغَةِ بِالنَّسْبَةِ
إِلَى الْعِنَقِ الْوَاجِبِ ، أَوْ عَقْلِيًّا : كَالنَّظَرِ الْمُحْصَلِ لِلْعِلْمِ ، أَوْ عَادِيًّا : كَحَزِّ الرِّقَبَةِ
بِالنَّسْبَةِ إِلَى وَاجِبِ الْقَتْلِ .

2- أَوْ شَرْطًا : وَهُوَ مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ : شَرْعِيًّا كَانَ أَيْضًا : كَالْوُضُوءِ .
أَوْ عَقْلِيًّا : كَتَرَكِ أَصْدَادِ الْمَأْمُورِ ؛ وَلِذَا قُبِحَ كُلُّ ضِدٍّ لِلْوَاجِبِ مَنَعَ وُجُودَهُ .
أَوْ عَادِيًّا : كَغَسَلِ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ فِي غَسَلِ الْوَجْهِ ؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ تَأْدِيَةَ الْوَاجِبِ
عَلَى وَجْهِهِ الَّذِي وَقَعَ التَّكْلِيفُ عَلَيْهِ بِدُونِ مَا يَتَوَقَّفُ حُصُولُهُ عَلَيْهِ .

وَتَحْقِيقُهُ : أَنَّ إِيْجَابَ الشَّيْءِ يَقْتَضِي الْمَنَعَ مِنْ تَرْكِهِ ، وَعَدَمَ إِيْجَابِ مُقَدَّمَتِهِ الَّتِي
لَا يَحْصُلُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَطْلُوبِ مِنْهُ إِلَّا بِهَا - يَقْتَضِي جَوَازَ تَرْكِهَا ؛ وَهُوَ يَسْتَلْزِمُ
عَدَمَ الْمَنَعَ مِنْ تَرْكِهِ ؛ فَيَجْتَمِعُ التَّفْيِضَانِ : وَهُوَ مُحَالٌ .

وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ : اشْتَرِ اللَّحْمَ ⁽¹⁾ ، وَبَيْنَ أَنْ يَقُولَ :
اشْتَرِ مِنْ هَذَا اللَّحْمِ وَهُوَ حَاضِرٌ - فِي أَنَّ الْعَبْدَ يَسْتَحِقُّ الذَّمَّ عَلَى الْإِخْلَالِ
بِالْمَشْيِ إِلَى السُّوقِ لِشِرَاءِ اللَّحْمِ ؛ كَمَا يَسْتَحِقُّهُ عَلَى الْإِخْلَالِ بِالشِّرَاءِ لَوْ كَانَ اللَّحْمُ
حَاضِرًا ؛ وَلَوْ تَوَقَّفَ الْعَبْدُ وَقَالَ : إِنِّي لَمْ أَفْهَمْ مِنْ قَوْلِهِ : اشْتَرِ اللَّحْمَ وَجُوبَ الْمَشْيِ -
لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُسْقِطًا لِلذَّمِّ عَنْهُ ؛ وَعَلَى هَذَا وَرَدَتْ مَسَائِلُ الشَّرْعِ ؛ فَلِإِنَّ الْمَأْمُورَ
بِالْوُضُوءِ مَأْمُورٌ بِمَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ : مِنَ الْمَشْيِ فِي طَلَبِ الْمَاءِ ، وَتَنَاوُلِهِ .

(1) فِي تَمْثِيلِ بَعْضِ الْأَصُولِيِّينَ : اشْتَرِ اللَّحْمَ مِنَ السُّوقِ ، وَفِيهِ أَنَّهُ يَخْرُجُ عَمَّا نَحْنُ فِيهِ مِنَ الْإِطْلَاقِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

وَكَذَلِكَ الْمَأْمُورُ بِسِتْرِ الرُّكْبَةِ مَأْمُورٌ بِسِتْرِ عَلْوِ السَّاقِ ؛ لِأَنَّ سِتْرَهَا لَا يَتِمُّ بِدُونِهِ .

وَأَيْنَمَا يَجِبُ تَحْصِيلُ مَا لَا يَتِمُّ الْمَأْمُورُ إِلَّا بِهِ : 1- (حَيْثُ كَانَ مَقْدُورًا لِلْمَأْمُورِ) نَفْسِهِ كَمَا مَثَّلْنَا ، لَا إِذَا لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ قُدْرَةِ الْمُكَلَّفِ بِهِ : كَتَحْصِيلِ الْقَدَمِ لِلْقِيَامِ وَالْقُدْرَةِ ، وَكَالْوَقْتِ : مِنَ الْأَسْبَابِ ، وَالتَّكْلِيفِ : مِنَ الشُّرُوطِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ تَحْصِيلُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ إِلَّا بِهِ ؛ وَالْقُدْرَةُ صِفَةٌ تُؤَكِّدُ فِي وُجُودِ الْمُمَكِّنِ وَعَدَمِهِ . 2- وَكَانَ عَالِمًا بِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ : أَمَّا فِي الْأُمُورِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْعَادِيَّةِ - فَظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ مَعْرِفَتَهَا لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى تَعْرِيفٍ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ ؛ فَكَانَ وَجُوبُهَا مُسْتَقَادًا مِنْ وَجُوبِ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا بِالتَّبَعِيَّةِ . وَأَمَّا الشَّرْعِيَّةُ فَإِنَّمَا تُعْرَفُ كَوْنُهَا شَرْعِيَّةً يَتِمُّ الْمَأْمُورُ بِهَا بِدَلِيلٍ مُتَفَصِّلٍ مُتَقَدِّمٍ فَحَسْبُ ؛ لَكِنْ لَا وَجْهَ لِذِكْرِ «وَجِبَ تَحْصِيلُ الْمَأْمُورِ بِهِ» ؛ لِتَقَدُّمِهِ . وَفِعْلُ الْمُكَلَّفِ الْمَأْمُورِ بِهِ يُفِيدُ الْإِجْرَاءَ ؛ إِذْ هُوَ وَقُوعُ الْفِعْلِ عَلَى وَجْهِ تَجْرِجٍ عَنْ عَهْدَةِ الْأَمْرِ .

(وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْأَمْرِ (بِالشَّيْءِ) لَيْسَ أَمْرًا بِهِ ؛ فَقَوْلُهُ ﷺ فِي حَقِّ الصَّبْيَانِ: «مُرُوهُمُ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ [برقم 495، والحاكم 1/ 197] وَغَيْرُهُ - أَمْرٌ لِلْوَلِيِّ لَا لِلصَّبِيِّ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ بِالْأَمْرِ بِالشَّيْءِ أَمْرًا بِذَلِكَ الشَّيْءِ - لَكَانَ قَوْلُ الْقَائِلِ لِعَیْرِهِ : مَرَّ عَبْدُكَ بِأَنْ يَتَّجَرَ فِي مَالِكَ مَثَلًا تَعَدُّيًا .

وقَوْلُهُ لِلْعَبْدِ بَعْدَ ذَلِكَ : لَا تَتَّجَرَ فِي مَالِ سَيِّدِكَ مُنَاقِضًا ؛ وَالتَّالِي فِيهِمَا بَاطِلٌ قَطْعًا وَاتِّفَاقًا ؛ فَالْمُقَدَّمُ مِثْلُهُ : بَيَانُ الْمُلَازِمَةِ أَنَّ أَمْرَ غُلَامٍ غَيْرِهِ بِأَنْ يَتَّجَرَ فِي مَالِ سَيِّدِهِ مِنْ غَيْرِ إِجَازَةٍ مِنَ السَّيِّدِ - تَعَدُّ ، وَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ لِلْعَبْدِ : أَوْجِبْتُ عَلَيْكَ طَاعَتِي ، وَلَا تُطْعِنِي ! وَأَنْتَ مَأْمُورٌ بِهِذَا وَلَكِنَّتَ مَأْمُورًا بِهِ ! .

فَإِنْ قِيلَ : فَهُمْ ذَلِكَ مِنْ أَنَّ أَمَرَ اللَّهِ تَعَالَى لِرَسُولِهِ ﷺ أَنْ يَأْمُرَنَا ، وَمِنْ أَمْرِ الْمَلِكِ وَزِيرِهِ بِأَنْ يَأْمُرَ أَهْلَ مَمْلَكَتِهِ - أَحِبِّبْ : بِمَنْعِ كَوْنِهِ مَفْهُومًا مِنْ مُجَرَّدِ الصَّيْغَةِ ؛ وَإِنَّمَا فَهَمَ بِقَرِينَةِ التَّبْلِيغِ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَمِنْ الْوَزِيرِ

لِأَمْرِ الْمَلِكِ ؛ وَلَا نِزَاعَ فِيهِ .

وَاخْتَلَفَ : هَلِ الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ الْمُعَيَّنِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ أَوْ لَا ؟ وَلَيْسَ الْخِلَافُ فِي هَذَيْنِ الْمَفْهُومَيْنِ ؛ لِاخْتِلَافِهِمَا بِاخْتِلَافِ الْإِضَافَةِ ؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ مُضَافٌ إِلَى الشَّيْءِ ، وَالنَّهْيَ مُضَافٌ إِلَى ضِدِّهِ . وَلَا فِي اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّ صِغَةَ الْأَمْرِ : نَحْوَ افْعَلْ ، وَصِغَةُ النَّهْيِ : لَا تَفْعَلْ - وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الشَّيْءِ الْمُعَيَّنِ إِذَا أُمِرَ بِهِ : فَهَلْ ذَلِكَ الْأَمْرُ نَهْيٌ عَنِ الشَّيْءِ الْمُعَيَّنِ الْمُضَادِّ لَهُ ، أَوْ لَا ؟

فَإِذَا قَالَ : تَحَرَّكَ : فَهَلْ هُوَ فِي الْمَعْنَى بِمَثَابَةِ لَا تَسْكُنْ ؟ فَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ ، وَالْبَاقِلَانِيُّ فِي قَدِيمِ قَوْلِيهِ : هُوَ بِمَثَابَتِهِ ، وَأَنَّهُ نَهْيٌ عَنِ الضِّدِّ⁽¹⁾ .

وَاتَّصَافُهُ بِكَوْنِهِ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا بِاعْتِبَارَيْنِ : كَاتِّصَافِ الذَّاتِ الْوَاحِدَةِ بِالْقُرْبِ وَالْبُعْدِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى شَيْئَيْنِ : سَوَاءٌ كَانَ إِيجَابًا ، أَوْ نَدْبًا ؛ مُحْتَجِّجِينَ بِأَنَّ فِعْلَ السُّكُونِ مَثَلًا عَيْنُ تَرْكِ الْحَرَكَةِ ؛ إِذِ الْبَقَاءُ فِي الْحَيِّزِ الْأَوَّلِ هُوَ بَعَيْنُهُ عَدَمُ الْإِنْتِقَالِ إِلَى الْحَيِّزِ الثَّانِي ؛ وَإِنَّمَا الْإِخْتِلَافُ فِي التَّعْيِيرِ ؛ فَطَلَبُ فِعْلِ السُّكُونِ هُوَ طَلَبُ تَرْكِ الْحَرَكَةِ ؛ لِاتِّحَادِ الْمَطْلُوبِ فِيهِمَا .

وَرَدَّ بِرُجُوعِ النَّزَاعِ لَفْظًا فِي تَسْمِيَةِ فِعْلِ السُّكُونِ تَرْكًا لِلضِّدِّ الَّذِي هُوَ الْحَرَكَةُ ، وَطَلَبُهُ نَهْيًا عَنْهُ ، وَكَانَ طَرِيقُ ثُبُوتِهِ النِّقْلَ لُغَةً .

وَاخْتَارَ الْمُؤَيَّدُ ، وَصَاحِبُ الْفُصُولِ ، وَالْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ ، وَأَبُو الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيُّ ، وَالرَّازِيُّ ، وَالْأَمْدِيُّ - أَنَّهُ (لَيْسَ نَهْيًا عَنْ ضِدِّهِ)⁽²⁾ ؛ فَلَا يَكُونُ عَيْنُهُ ؛ إِذْ لَيْسَ مَذْلُولُ الْأَمْرِ مَذْلُولُهُ ، وَلَا يَتَّصِمُهُ ؛ إِذْ لَيْسَ بَعْضُ مَذْلُولِهِ ، وَلَكِنَّهُ

(1) البرهان 1/ 250 ، والمنخول 181 ، والبحر والمحيط 3/ 359 ، والردود والنقود 2/ 58 ، والمعتمد 97/ 1 ، ومختصر المنتهى 1/ 659 ، والردود والنقود 2/ 58 ، وأصول السرخسي 1/ 94 ، والفصول اللؤلؤية 2/ 163 ، والتقريب مسألة رقم 11 ، والكاشف 303 ، والفصول اللؤلؤية 142 ، ومنهاج الوصول 260 ، وجوهرة الأصول 81 .

(2) ينظر المصادر السابقة .

يَسْتَلْزِمُهُ ؛ مَحْتَجِّينَ بِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ وَالْمَنْدُوبُ إِلَّا بِتَرْكِ ضِدِّهِ ؛ لِأَنَّ الضِّدَّ
الَّذِي فِيهِ النَّزَاعُ هُوَ مَا يَمْنَعُ عَنْ فِعْلِ الْمَأْمُورِ ؛ فَلَوْ لَمْ يَسْتَلْزِمِ الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ
النَّهْيِ عَمَّا يَمْنَعُ مِنْ فِعْلِهِ - فَلَا أَقْلَ مِنَ التَّخْيِيرِ : فِي فِعْلِ الْمَانِعِ ، وَتَرْكِهِ عَلَى
السَّوَاءِ ، وَأَنَّهُ يَرْفَعُ تَحْتَهُ الْمَأْمُورَ بِهِ أَوْ رُجْحَانَهُ ؛ وَهُوَ بَاطِلٌ ؛ وَمَا أَدَّى إِلَى الْبَاطِلِ
بَاطِلٌ ؛ فَكَبَتْ أَنَّ الْأَمْرَ بِهِ يَسْتَلْزِمُ النَّهْيَ عَنْ ضِدِّهِ ؛ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ .

وَبِهَذَا يَظْهَرُ دُخُولُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي مَسْأَلَةِ مَا لَا يَتِمُّ الْمَأْمُورُ بِهِ إِلَّا بِهِ ⁽¹⁾ ؛
وَالْخِلَافُ فِي النَّهْيِ : هَلْ هُوَ عَيْنُ الْأَمْرِ بِضِدِّهِ أَوْ لَا ؟ - كَالْخِلَافِ فِي الْأَمْرِ ؛
وَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْمُعْتَزِلَةِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَلَا الْعَكْسُ) ⁽²⁾ ؛
لِاسْتِلْزَامِهِ أَنَّ يَكُونَ الزَّيَّ وَاجِبًا مِنْ حَيْثُ هُوَ تَرْكٌ لِمَوَاطِئَةٍ ؛ لِأَنَّهُ ضِدُّهُ ⁽³⁾ ،
وَبِالْعَكْسِ فَتَكُونُ الْمَوَاطِئَةُ وَاجِبَةً مِنْ حَيْثُ هِيَ تَرْكُ الزَّيَّ ؛ وَيُظَلِّقُ ذَلِكَ مَعْلُومٌ ضَرُورَةً .
وَمِنْ فَوَائِدِ الْخِلَافِ ⁽⁴⁾ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ : هَلْ يُسْتَحَقُّ الْعِقَابُ بِتَرْكِ الْمَأْمُورِ بِهِ
فَقَطُّ فِي الْأَمْرِ ، وَيَفْعَلُ الْمَنْهِي عَنْهُ فَقَطُّ فِي النَّهْيِ ⁽⁵⁾ ، أَوْ بِهِمَا مَعَ عِقَابِ ارْتِكَابِ

(1) لَا يُقَالُ : إِنَّ الْكَلَامَ هُنَاكَ فِي الْأَمْرِ بِالْمُقَدَّمَاتِ ، وَمُنَا فِي النَّهْيِ عَنِ الْمَوَانِعِ ؛ لِأَنَّا نَقُولُ : عَدَمُ الْمَانِعِ
وَأَنَّ لَمْ يَكُنْ جُزْءًا مِنَ الْمُتَقَضِّي بِالْكَسْرِ - فَهُوَ جُزْءٌ مِنَ الْمُتَقَضِّي بِالنَّجْصِ مَقْدُورٌ . وَتَحْقِيقُهُ : أَنَّ الْكَفَّ عَنْ
الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ ضِدٌّ لِلْفِعْلِ وَمَانِعٌ مِنْهُ ؛ فَلَا يَتِمُّ الْفِعْلُ إِلَّا بِإِزَالَةِ هَذَا الْمَانِعِ ؛ وَإِزَالَتُهُ إِنَّمَا تَحْصُلُ بِالْكَفِّ
عَنْهُ ؛ فَيَكُونُ الْكَفُّ عَنْ هَذَا الْكَفِّ مُقَدِّمَةً لِلْفِعْلِ مَطْلُوبَةً ؛ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهَا ؛ وَالْكَفُّ الْمَطْلُوبُ لَا يَكُونُ إِلَّا
مَطْلُوبٌ نَهْيٌ فِي الْأَعْلَبِ ، وَإِنْ جَارَ طَلَبُهُ بِأَمْرٍ مِنْ لَفْظِهِ : نَحْوِ اكْفُفْ ، وَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ مِنْ أَنَّ الْأَمْرَ
بِالْفِعْلِ مُسْتَلْزِمٌ لِلنَّهْيِ عَنْ ضِدِّهِ الَّذِي هُوَ الْكَفُّ عَنْهُ . وَإِنْ شِئْنَا قُلْنَا : مُسْتَلْزِمٌ لِلْأَمْرِ بِالْكَفِّ عَنِ الْكَفِّ ؛
لِأَنَّهُ مُقَدِّمَةٌ لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهَا . ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الْفُصُولِ بِحُرُوفِهِ . مِنْهُ .

(2) الفصول اللؤلؤية 151 ، والكاشف 303 .

(3) لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالضِّدِّ هُنَا مَا مَنَعَ مِنْ فِعْلِ الْآخَرِ : سَوَاءٌ كَانَ ضِدًّا بِالْمُضْطَلَحِ أَوْ لَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

(4) وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى الدَّوَارِيِّ ؛ حَيْثُ وَهَمَ فِي شَرْحِ الْجَوْهَرَةِ أَنَّ الْخِلَافَ فِي عِبَارَةٍ . مِنْهُ .

(5) قُلْتُ : وَكَذَا فِي جَانِبِ الْإِنْتِهَالِ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا فَعَلَ الْمَأْمُورَ بِهِ أَثِيبُ تَوَابِينَ : عَلَى فِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ ، وَتَرْكِ ضِدِّهِ .
وَإِذَا تَرَكَ الْمَنْهِي عَنْهُ أَثِيبُ تَوَابِينَ : عَلَى تَرْكِ الْمَنْهِي عَنْهُ ، وَفِعْلِ ضِدِّهِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ
يَنْهَى عَنْ ضِدِّهِ ، وَالْعَكْسُ . وَتَوَابًا وَاحِدًا عَلَى غَيْرِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

فَعِلِ الضَّدَّ فِي الْأَوَّلِ وَتَرْكِهِ فِي الثَّانِي؟ .

وَمِنْهَا: إِذَا قَالَ رَجُلٌ لِمَرْأَتِهِ: إِنْ خَالَفتِ أَمْرِي أَوْ نَهَيْتِ - فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ قَالَ لَهَا: لَا تَقُومِي فَقَامَتْ فِي الْأَوَّلِ، أَوْ قُومِي فَقَعَدَتْ فِي الثَّانِي - فَإِنَّهَا تَطْلُقُ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ يَنْهَى عَنِ ضِدِّهِ وَالْعَكْسُ؛ لِأَنَّهَا خَالَفتِ أَمْرَهُ الْمَفْهُومَ مِنَ النَّهْيِ، وَنَهَيْتِ الْمَفْهُومَ مِنَ الْأَمْرِ. وَعَلَى ظَاهِرِ الْمَثْنِ لَا تَطْلُقُ فِي الْمِثَالَيْنِ، وَكَذَا حُكْمُ الْعِتْقِ، وَالنَّذْرِ، وَالْإِقْرَارِ .

فصل: (وَالنَّهْيُ) لُغَةً: الْمَنْعُ، وَمِنْهُ النُّهْيَةُ لِلْعَقْلِ. وَاصْطِلَاحًا: (قَوْلُ الْقَائِلِ لِغَيْرِهِ: لَا تَفْعَلْ): كَلَّا تَضْرِبُ، وَلَا تَكْفُفُ، (أَوْ نَحْوَهُ) مِمَّا يَدُلُّ عَلَى طَلَبِ التَّرَكِّ: مِنْ نَهْيَيْكَ، وَحَرَمْتُ عَلَيْكَ، وَإِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ، وَصَيْهِ، وَمَهٍ - (عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِغْلَاءِ؛ كَارِهًا لِمَا تَنَآوَلَهُ)؛ وَفَوَائِدُ الْقِيُودِ قَدْ ظَهَرَتْ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي تَعْرِيفِ الْأَمْرِ. وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ: كَارِهًا لِمَا تَنَآوَلَهُ؛ كَمَا يُقِيدُ الْإِحْزَارَ عَنِ التَّهْدِيدِ يُقِيدُ أَنَّ النَّهْيَ يَصِيرُ نَهْيًا بِالْكَرَاهَةِ لِلْمَنْهِيِّ عَنْهُ؛ لِأَنَّ مُسَمَّاهُ: وَهُوَ الصَّيْغَةُ تَرُدُّ فِي مَعَانٍ كَثِيرَةٍ: مِنْهَا مَا هُوَ حَقِيقَةٌ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مَجَازٌ وَهِيَ:

1 - التَّخْرِيمُ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: 29] .

2 - وَالْكَرَاهَةُ: كَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تُصَلُّوا فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ؛ فَإِنَّهَا مِنَ الشَّيَاطِينِ! وَصَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ؛ فَإِنَّهَا بَرَكَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ⁽¹⁾ .

3 - وَالِدُّعَاءُ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: 8] .

4 - وَالْإِزْشَادُ: كَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَأْكُلِ الْبَصَلَ» الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ

[2/ 1117 رقم 3366]، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ .

5 - وَالتَّهْدِيدُ: كَقَوْلِكَ لِعَبْدٍ لَا يَمْتَثِلُ أَمْرَكَ: لَا تَمْتَثِلْ أَمْرِي .

(1) أبو داود 1/ 330 رقم 493، 128 رقم 184، وأحمد 6/ 416 رقم 18563 .

6 - **وَالْتَّحْقِيرُ** : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَا تُمَدِّنْ عَيْنَكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا﴾ [طه : 131] الآية ؛ وَكَوْنُ الْمُخَاطَبِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَتَحْرِيمُ مَدِّ الْعَيْنِ مَعْدُودٌ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ - لَا يَمْنَعُ إِفَادَةُ التَّحْقِيرِ ؛ فَيَكُونُ عَامًّا لَهُ ﷺ وَلِغَيْرِهِ ، وَإِنْ كَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ حَرَامًا .

7 - **وَيَبَانَ الْعَاقِبَةُ** : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ [إبراهيم : 42] الآية .

8 - **وَالْيَأْسُ** : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾ [التحریم : 7] ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ أَنْوَاعًا تَرْجِعُ إِلَى مَا ذَكَرْنَا . إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ - فَلَا يَمَيِّزُ النَّهْيُ عَنْ سَائِرِ هَذِهِ الْمَعَانِي إِلَّا بِكَرَاهَةِ النَّاهِي لِلْمَنْهِيِّ عَنْهُ ، (وَيُخَالِفُ الْأَمْرَ بِأَنَّهُ يَفْتَضِي مُطْلَقَهُ الدَّوَامَ) : أَيِ دَوَامِ وَجُوبِ الْإِنْتِهَاءِ عَنِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ ، وَانْسِحَابِ حُكْمِهِ عَلَى جَمِيعِ الْأَزْمَانِ ؛ وَبِاقْتِضَائِهِ الدَّوَامَ يَتَحَقَّقُ اقْتِضَاؤُهُ الْفَوْرَ : أَيِ تَعْجِيلِ الْإِنْتِهَاءِ عَنِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ الْمُتَبَادِرُ عِنْدَ التَّجَرُّدِ عَنِ الْقَرَائِنِ ؛ وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَجَازَ إِيقَاعُ الْفِعْلِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً ؛ وَهُوَ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ مُطْلَقًا يَقِيدُ الْمَنْعَ مِنَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ مُطْلَقًا ، وَوُقُوعَهُ يَرْفَعُ مُطْلَقَ الْإِمْتِنَاعِ ؛ وَلِأَنَّ الْعُلَمَاءَ لَمْ يَزَالُوا يَسْتَدِلُّونَ عَلَى التَّرَكِّ مَعَ اخْتِلَافِ الْأَوْقَاتِ لَا يُخَصِّصُونَهُ بِوَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ ؛ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ لَمَا صَحَّ ذَلِكَ . وَأَيْضًا فَإِنَّهُ مُقَابِلُ الْأَمْرِ ؛ وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي تَحْصُلَ مَا هِيَ الْمَأْمُورُ بِهِ فِي الْوُجُودِ كَمَا سَبَقَ ؛ فَيَجِبُ فِي النَّهْيِ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ : وَهُوَ الْمَنْعُ مِنْ حُصُولِ مَا هِيَ الْمَنْهِي عَنْهُ فِي الْوُجُودِ ؛ وَذَلِكَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِتَكَرُّارِ الْإِنْتِهَاءِ .

قَالَ أَيْمُنُ الشَّيْخِ وَالْجُمْهُورُ : وَكَذَا مُقَيِّدُهُ بِشَرْطٍ أَوْ نَحْوِهِ : نَحْوِ الْعَالِمِ لَا تُهْنَهُ ، وَنَحْوِ : إِنْ كَانَ فَاسِقًا فَلَا تُكْرِمُهُ ، وَلَا تَدْخُلِ الْحَمَامَ إِلَّا مُسْتَتِرًا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ اقْتِضَاؤُهُ مَعَ الْإِطْلَاقِ ؛ وَالتَّقْيِيدُ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ مَوْضُوعِهِ بَلِ التَّكَرُّارُ مَعَ التَّقْيِيدِ أَظْهَرُ ؛ وَلِذَا قَالَ بِالتَّكَرُّارِ فِي الْأَمْرِ الْمُقَيَّدِ بِمِثْلِ ذَلِكَ - مَنْ لَمْ يَقُلْ بِهِ فِي الْمُطْلَقِ ؛

فَيَقْتَضِي الدَّوَامَ وَالْفَوْرَ إِلَّا لِقَرِينَةٍ⁽¹⁾ .

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، وَالْحَاكِمُ ، وَبَنَى عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ رحمته الله : إِنَّهُ (لَا يَقْتَضِي مُقَيَّدُهُ) الدَّوَامَ ، وَوُجُوبَ التَّكَرُّارِ بَلِ الْإِنْتِهَاءَ مَرَّةً إِلَّا لِقَرِينَةٍ تَقْتَضِي الْإِسْتِمْرَارَ ؛ وَهَذَا تَضَرُّعٌ بِمَفْهُومِ الصِّفَةِ مِنْ قَوْلِهِ : مُطْلَقُهُ⁽²⁾ .

وَيَكُونُ عَنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ ؛ وَهُوَ ظَاهِرٌ ، أَوْ أَشْيَاءَ مُتَعَدِّدَةٍ :

إِمَّا جَمْعًا : كَالْحَرَامِ الْمُخَيَّرِ نَحْوُ : لَا تَتَاوَلَ السَّمَكُ وَاللَّبَنَ ، وَمِنْهُ تَحْرِيمُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ ؛ فَعَلَيْهِ تَرَكُ إِحْدَاهُمَا فَقَطْ ؛ فَالْمُحَرَّمُ جَمْعُهُمَا لَا فِعْلُ أَحَدِهِمَا .

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَالْوَاجِبِ الْمُخَيَّرِ ؛ وَالْخِلَافُ فِي مُتَعَلِّقِ التَّحْرِيمِ كَالْخِلَافِ فِي مُتَعَلِّقِ الْوُجُوبِ ؛ وَلَا بُدَّ فِي حُسْنِ هَذَا مِنْ إِمْكَانِ الْجَمْعِ ؛ لِئَلَّا يَكُونَ النَّهْيُ عَبَثًا ، وَإِمْكَانِ الْفَرْقِ ؛ لِئَلَّا يَكُونَ تَكْلِيفًا بِالْمُحَالِ .

وَأَمَّا فَرْقًا : نَحْوُ قَوْلِهِ رحمته الله : « لَا يَمْشِيَنَّ أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ ؛ لِيَسْتَعْلِمَهُمَا مَعًا ، أَوْ لِيَخْلَعَهُمَا مَعًا » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ [5 / 2200 رقم 5518] ، وَمُسْلِمٌ [3 / 1661 رقم 2099] ؛ فَإِنَّهُ يَصْدُقُ أَنَّهُ مَنْهِيٌّ عَنْهُمَا جَمِيعًا ؛ لُبْسًا ، أَوْ نَزْعًا ؛ مِنْ جِهَةِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا ؛ فِي اللَّبْسِ أَوْ النَّزْعِ ، لَا الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِيهِ ؛ وَلَا بُدَّ فِي حُسْنِهِ مِنْ إِمْكَانِ الْجَمْعِ ؛ لِئَلَّا يَكُونَ تَكْلِيفًا بِالْمُحَالِ ، وَإِمْكَانِ الْفَرْقِ ؛ لِئَلَّا يَكُونَ عَبَثًا .

وَأَمَّا جَمْعًا وَفَرْقًا : كَالنَّهْيِ عَنِ الزَّنى وَالسَّرِقَةِ ؛ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَنْهِيٌّ عَنْهُ ، فَيَصْدُقُ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِمَا ، وَيَمْتَنِعُ النَّهْيُ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ جَمْعًا ؛ لِامْتِنَاعِهِ فِيهِمَا⁽³⁾ .
وَاعْلَمْ أَنَّهُ : إِنْ اقْتَرَنَ بِوَعِيدٍ دَلَّ عَلَى قُبْحِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ اتِّفَاقًا . وَإِنْ صَحِبَتْهُ قَرِينَةٌ

(1) الفصول اللؤلؤية 148 ، وشرح الغاية 1 / 180 ، والكاشف 304 ، وصفوة الاختيار 71 ، ومنهاج

الوصول 295 ، وشرح مختصر المنتهى 2 / 576 ، والإحكام للآمدي 2 / 180 .

(2) ينظر صفوة الاختيار 66 ، وعيون المسائل (خ) ، والتقريب في أصول الفقه مسألة 21 .

(3) منهاج الوصول 303 ، والبحر المحيط 3 / 379 .

تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ قُبْحِهِ - فَلَمَذَلُوهَا الْحُكْمُ اتِّفَاقًا . وَإِنْ مَجَرَّدَ عَنْ ذَلِكَ :

فَعِنْدَ أَيْمَتِنَا عليه السلام ، وَالْجُمْهُورِ - حَقِيقَةُ فِي التَّحْرِيمِ ؛ (و) حَيْثُ يُدَلُّ بِوَضْعِهِ وَصِيغَتِهِ (عَلَى قُبْحِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ) ⁽¹⁾ ؛ وَلَا أَثَرَ لِتَقَدُّمِ الْإِيجَابِ فِي حَمْلِهِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ؛ لِمَثَلِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْأَمْرِ مِنْ مُبَادَرَةِ الْعُقَلَاءِ إِلَيَّ ذَمَّ عَبْدٍ لَمْ يَتْرُكْ مَا نَهَا عَنْهُ سَيِّئُهُ ؛ وَاسْتِدْلَالِ السَّلَفِ بِصِيغَةِ التَّنْهِي الْمَجَرَّدَةِ عَنِ الْقَرَائِنِ عَلَى التَّحْرِيمِ ، وَشُيُوعِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ انْكَارٍ ؛ وَلِكِرَاهَةِ النَّاهِي لِمَا نَهَى عَنْهُ كَمَا سَبَقَ فِي الْحَدِّ .

وَكِرَاهَةُ الْحَكِيمِ لِلشَّيْءِ تَدُلُّ عَلَى قُبْحِهِ ؛ وَإِلَّا لَزِمَ كِرَاهِيَةُ الْحَسَنِ ؛ وَهُوَ مُحَالٌ ؛ فَكَانَ فَيَحِيًا ؛ لِعَدَمِ الْوَاسِطَةِ بَيْنَ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ .

ثُمَّ اخْتَلَفُوا : هَلْ هُوَ بِمَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ : وَهُوَ التَّحْرِيمُ - يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ لُغَةً وَشَرْعًا أَوْ لَا ؟ فَذَهَبَ أَبُو طَالِبٍ ، وَالْمَنْصُورُ بِاللَّهِ عليه السلام ، وَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ ، وَالْمُتَكَلِّمِينَ ، وَالظَّاهِرِيَّةِ - إِلَى أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْفَسَادِ الْمُرَادِفِ لِلْبُطْلَانِ شَرْعًا لَا لُغَةً : فِي الْعِبَادَاتِ ، وَالْمُعَامَلَاتِ ⁽²⁾ : سَوَاءٌ رَجَعَ إِلَى نَفْسِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ : كَصَلَاةِ الْحَائِضِ وَصَوْمِهَا ، أَوْ إِلَى جُزْئِهِ : كَالنَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْمَلَأَقِيحِ : أَيْ مَا فِي الْبُطُونِ مِنَ الْأَجِنَّةِ ؛ لِجَهَالَةِ الْمَيْعِ : وَهُوَ رُكْنٌ مِنَ الْبَيْعِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

أَوْ إِلَى صِفَتِهِ الْمُلَازِمَةِ : كَبَيْْعِ الرَّبِيِّ ؛ لِإِشْتِمَالِهَا عَلَى الزِّيَادَةِ اللَّازِمَةِ بِالشَّرْطِ .

أَمَّا دَلَالَتُهُ عَلَيْهِ شَرْعًا ؛ فِدَلَالَةُ الْإِجْمَاعِ ؛ فَإِنَّ السَّلَفَ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ فِي الْأَعْصَارِ - لَمْ يَرَالُوا يَسْتَدِلُّونَ عَلَى الْفَسَادِ ، لَا عَلَى مُجَرَّدِ التَّحْرِيمِ بِالنَّهْيِ ، لَا بِخُصُوصِ الْقَرَائِنِ : فِي الرَّبَوِيَّاتِ : مِثْلُ ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾ [آل عمران: 130] ، ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 278] ، وَفِي الْأَنْكَحَةِ : مِثْلُ ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: 121]

(1) الكاشف 305 ، والفصول اللؤلؤية 149 ، ومنهاج الوصول 301 .

(2) صفوة الاختيار 71 ، ومنهاج الوصول 297 ، والفصول اللؤلؤية 149 ، ومختصر بن الحاجب

686 / 1 ، والتلخيص 481 / 1 ، والمحصل 345 / 1 .

وغيرهما من سائر ما يُنهي عنه : من جنس العبادات والمعاملات ؛ من ذلك حكمهم بفساد بيع درهم بدرهمين ، وبيع العرر ، وما دخلته جهالة في المبيع : كبعث منك ما أكسبه هذا اليوم ، أو في الخيار ، أو في الثمن .
وأما عدم دلالته عليه لغة ؛ فلأن فساد الشيء عبارة عن سلب الأحكام له : أي عدم ترتب ثمراته وآثاره عليه ؛ وليس في لفظ النهي ما يدل على الفساد من جهة اللغة أصلاً ، يُعلم ذلك قطعاً .

وذهب المصنف إلى ما ذهب إليه بعض أصحابنا ، وأبو عبد الله البصري ، وأبو الحسن الكرخي ، والقاضي عبد الجبار ، وكثير من الشافعية : من أنه (لا) يدل على (فساده) : أي المنهي عنه أصلاً : لا لغة ، ولا شرعاً : لا في العبادات ، ولا في المعاملات⁽¹⁾ ؛ لأنه لو دل عليه لغة أو شرعاً - لناقض التصريح بالصحة لغة أو شرعاً ؛ واللازم باطل .

أما الملازمة فظاهرة . وأما بطلان اللازم ؛ فلأن الشارع لو قال : نهيتك عن الربى نهى تحريم ؛ ولو فعلت لكان البيع المنهي عنه سبباً للملك - لصح من غير تناقض بحسب اللغة والشرع .

وأجيب بمنع الملازمة ؛ إذ قد يصرح بخلاف الظاهر ؛ ونحن لم ندع إلا أن النهي ظاهر في الفساد ؛ والتصريح بخلافه قرينة صارفة عن الحمل على الظاهر الذي يجب الحمل عليه عند التجرد عن القرائن . وللإمام القاسم بن محمد عليه السلام والبد إمامنا المتوكل على الله أيده الله تعالى تحصيل عجيب وهو مذكور في شرح مرقاته لحفيده عز الدين محمد بن الحسن أيده الله تعالى⁽²⁾ .

(1) الفصول اللؤلؤية 149 ، وصفوة الاختيار 71 ، ومختصر بن الحاجب 1/ 686 ، والمحصل 1/ 345 ، والإحكام للأمدي 2/ 170 ، والبحر المحيط 3/ 380 ، وتيسير التحرير 1/ 396 ، وبيان المختصر 88/ 2 ، واللمع 67 ، وجوهرة الأصول 99 .

(2) قال في مرقاة الوصول 32 : وما كان بصيغة : لا تفعل ، أو ما يؤدي معناه من أسماء الأفعال ؛ فإن كان

وَقَوْلُهُ: (عَلَى الْمُخْتَارِ فِيهِمَا) يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِضَمِيرِ الْمُشْنَى دَلَالَتَهُ عَلَى الْقُبْحِ وَعَدَمَ دَلَالَتِهِ عَلَى الْفَسَادِ ، وَأَنْ يُرِيدَ مَسْأَلَةً: «وَيَقْتَضِي مُطْلَقُهُ الدَّوَامَ لَا مُقَيَّدَهُ» وَمَسْأَلَةً: «يَدُلُّ عَلَى قُبْحِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ لَا فْسَادِهِ» ؛ فَإِنَّ الْخِلَافَ فِي كُلِّ ثَابِتٍ كَمَا أَشْرْنَا إِلَى بَعْضِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَلَمَّا فَرَعَ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ عَقِبَهُمَا بِالْكَلامِ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ ، وَقَدَّمَ هُمَا عَلَى الْمُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِّ ؛ لِأَنَّهُمَا يُفِيدَانِ الْحُكْمَ بِظَاهِرِهِمَا ؛ بِخِلَافِ الْمُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِّ ؛ فَإِنَّهُ وَلَوْ أَفَادَهُ الْمُبَيَّنُّ بِظَاهِرِهِ لَمْ يُفِدْهُ الْمُجْمَلُ بِهِ كَمَا سَيَتَّضِحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ فَقَالَ :

الْبَابُ السَّادِسُ : مِنْ أَبْوَابِ الْكِتَابِ : (فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ ، وَ) مَا يَلْحَقُ بِهِمَا : مِنْ (الْإِطْلَاقِ وَالْتَفْيِيدِ)

وَلَمَّا كَانَ الْعُمُومُ صِفَةً الْعَامِّ ، وَالْخُصُوصُ صِفَةً الْخَاصِّ - عَرَّفَ الْعَامَّ وَالْخَاصَّ ، وَتَكَلَّمَ فِي أَحْكَامِهِمَا ؛ إِذْ لَا بَحْثَ عَنِ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ مِنْ حَيْثُ هُمَا : أَعْنِي غَيْرَ مُعْتَبَرٍ كَوْنُهُمَا صِفَةً لَشَيْءٍ ؛ إِنَّمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَيْثُ إِتَّهَمَا صِفَتَانِ : لِلْعَامِّ ، وَالْخَاصِّ ؛ وَبِمَعْرِفَتِهِمَا بِاعْتِبَارِ اتِّصَافِهِمَا بِالْوَصْفَيْنِ - يُعْرِفُ مَعْنَى الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ : مَثَلًا إِذَا عُرِفَ أَنَّ الْعَامَّ : هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْرِقُ لِمَا يَصْلُحُ لَهُ إِنْ خ - عُلِمَ أَنَّ الْعُمُومَ اسْتِعْرَاقُ اللَّفْظِ إِنْ خ ، وَقَسَّ عَلَيْهِ الْخَاصَّ وَالْخُصُوصَ .

وَقَدَّمَ ذِكْرَ الْعَامِّ ؛ لِأَنَّ فَائِدَتَهُ أَشْمَلُ ؛ فَقَالَ : (الْعَامُّ : هُوَ اللَّفْظُ) : جِنْسُ الْحَدِّ ، وَإِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْعُمُومَ مِنْ عَوَارِضِ الْأَلْفَاظِ ؛ فَيُوصَفُ بِهِ حَقِيقَةً : بِمَعْنَى أَنَّ كُلَّ

مِنْ مَالِكٍ كَذَلِكَ سُمِّيَ نَهْيًا، وَأَفَادَ الْقُبْحَ فِي الْأَفْعَالِ ... وَزَفَعَ الْإِذْنَ فِي الْعُقُودِ، وَكَذَلِكَ فِي الْعِبَادَاتِ ؛ فَتَبَطَّلَ ، وَيُفِيدُ مُطْلَقُهُ الْقُورَ وَالِاسْتِمْرَارَ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ يُؤَدِّي ذَلِكَ مَا لَمْ يُوقَفْ أَوْ يُقَيَّدَ أَوْ يَدُلَّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ كَالْتَّهْيِيدِ .

لَفْظُ يَصِحُّ شُرْكَهُ الْكَثِيرِينَ فِي مَعْنَاهُ لَا فِيهِ - يُسَمَّى عَامًّا حَقِيقَةً .

أَمَّا لَوْ كَانَتْ الشُّرْكَهُ فِيهِ نَفْسُهُ لَا فِي مَفْهُومِهِ - فَهُوَ مُشْتَرِكٌ لَا عَامٌّ ؛ فَعَلِمَ أَنَّ عُرُوضَ الْعُمُومِ لِلْأَلْفَافِ بِإِغْتِيَارِ مَعَانِيهَا ؛ وَعَلَى هَذَا فَلَا عُمُومَ لِلْمَفْهُومِ ؛ إِذْ لَيْسَ بِلَفْظٍ .

(المُسْتَعْرِقُ) احْتِرَازُ عَمَّا لَا يَسْتَعْرِقُ : كَالنِّكَرَةِ فِي الْإِثْبَاتِ : كَرَجُلٍ ، وَرَجُلَيْنِ ، وَرَجَالٍ ؛ فَإِنَّهَا لَا تَسْتَعْرِقُ : أَمَّا فِي الْخَبَرِ : كَجَاءَنِي رَجُلٌ ؛ فَلَا يَسْتَعْرِقُ . وَأَمَّا فِي الْأَمْرِ : نَحْوِ اضْرِبْ رَجُلًا ؛ فَإِنَّهَا تَعُمُّ عُمُومَ الْبَدَلِ : أَيْ يَصْدُقُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ بَدَلًا عَنِ الْآخَرِ ، وَكَذَا إِذَا كَانَتْ النِّكَرَةُ عَدَدًا : كَعَشْرَةٍ - فَإِنَّهَا لَا تَسْتَعْرِقُ جَمِيعَ الْعَشَرَاتِ .

وَاللَّامُ فِي (لَمَّا يَصِحُّ لَهُ) - زَائِدَةٌ لِلتَّقْوِيَةِ : كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البرج: 16] ؛ وَإِنَّمَا جَازَ دُخُولُهَا هُنَا وَلَمْ يَجْزِ فِي مَعْمُولِ الْفِعْلِ إِلَّا إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ ؛ لِضَعْفِ عَمَلِ الصِّفَةِ ؛ وَاحْتِرَازَ بِهِ عَمَّا لَا يَصْلُحُ لَهُ فَإِنَّ عَدَمَ اسْتِعْرَاقِ اللَّفْظِ لَهُ لَا يَمْنَعُ كَوْنَهُ عَامًّا ؛ وَذَلِكَ كَمَا «مَنْ» ؛ فَإِنَّهَا لَا تَسْتَعْرِقُ حَقِيقَةً إِلَّا الْعُقَلَاءَ ؛ وَعَدَمَ اسْتِعْرَاقِهَا لِغَيْرِهِمْ لَا يَمْنَعُ مِنْ عُمُومِهَا .

وَالْمُرَادُ بِالصَّلَاحِيَّةِ أَنْ يَصْدُقَ عَلَيْهِ لُغَةً : مُطَابَقَةً ، أَوْ اسْتِزَامًا ؛ فَعُمُومُ الْأَشْخَاصِ يَسْتَلْزِمُ : عُمُومَ الْأَحْوَالِ ، وَالْأَزْمَنَةِ ، وَالْأَمَكِنَةِ إِلَّا لِمُخَصَّصٍ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: 183] ؛ فَإِنَّ وُجُوبَهُ عَامٌّ لِأَشْخَاصٍ مُكَلَّفِينَ .

وَيَسْتَلْزِمُ عُمُومَ الْأَحْوَالِ : كَحَالِ الْحَيْضِ ، وَالْأَزْمَنَةِ : كَزَمَنِ السَّفَرِ ؛ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: 223] ؛ فَإِنَّهُ عَامٌّ لِإِبَاحَةِ الزَّوْجَاتِ : فِي كُلِّ حَالٍ حَتَّى حَالِ الْحَيْضِ ، وَكُلِّ زَمَنِ حَتَّى شَهْرِ رَمَضَانَ ، وَكُلِّ مَكَانٍ حَتَّى الْمَسَاجِدِ لَوْلَا مُخَصَّصُهَا .

(مَنْ دُونَ تَعْيِينِ مَذْلُولِهِ ، وَلَا عَدِيدِهِ) يَخْرُجُ الرِّجَالُ الْمَعْهُودِينَ ، وَنَحْوُهُ عَشْرَةٌ فَإِنَّهُمَا وَإِنْ اسْتَعْرِفَا مَا يَصْلُحَانِ لَهُ لَكِنْ مَعَ تَعْيِينِ الْمَذْلُولِ وَالْعَدَدِ فَلَيْسَا بِعَامِّينِ .

(وَالْخَاصُّ بِخِلَافِهِ) : فَهُوَ اللَّفْظُ الَّذِي لَا يَسْتَعْرِقُ مَا يَصْلُحُ لَهُ ، وَمَا تَعَيَّنَ

مَذْلُوهٌ : بِعَهْدٍ ، أَوْ عَدَدٍ : كَالرَّجَالِ لِمَعْهُدَيْنِ ، وَعَشْرَةٍ ، وَزَيْدٍ ؛ وَهَذَا يَظْهَرُ
ضَعْفُ اقْتِصَارِ الشُّرَاحِ ⁽¹⁾ فِي تَفْسِيرِهِ عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي لَا يَسْتَعْرِقُ مَا يَصْلُحُ لَهُ .

(وَالْتَخْصِيصُ : إِخْرَاجُ بَعْضٍ مَا تَنَاوَلَهُ الْعَامُّ) عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ الْمُخْصَصِ ؛ فَهَوُ
كَقَوْلِهِمْ : خُصَّصَ الْعَامُّ ، وَهَذَا الْعَامُّ مَخْصُوصٌ ؛ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمُخْصَصَ لَيْسَ بِعَامٍّ ⁽²⁾ ؛
وَلَكِنَّا الْمُرَادُ أَنَّهُ عَامٌّ لَوْلَا تَخْصِيصُهُ : أَنِّي إِخْرَاجُهُ عَمَّا يَتَضَيِّعُ ظَاهِرُ اللَّفْظِ : مِنْ
الْإِرَادَةِ ، وَالْحُكْمِ : لَا عَنِ الْحُكْمِ نَفْسِهِ ، وَلَا عَنِ الْإِرَادَةِ نَفْسِهَا ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ
الْفَرْدَ لَا يَدْخُلُ فِيهِمَا حَتَّى يَخْرُجَ ، وَلَا عَنِ الدَّلَالَةِ ؛ فَإِنَّ الدَّلَالََةَ : هِيَ كَوْنُ
الْلَفْظِ بِحَيْثُ إِذَا أُطْلِقَ فِيهِمْ مِنْهُ الْمَعْنَى ؛ وَهَذَا حَاصِلٌ مِنَ التَّخْصِيصِ .

وَقَوْلُهُ : «إِخْرَاجُ بَعْضٍ» إِمَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يُنْمَعُ تَخْصِيصُ الْعَامِّ حَتَّى لَا يَبْقَى
شَيْءٌ ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ تَخْصِيصُ الْأَكْثَرِ ؛ فَإِنَّهُ يُسَمَّى بَعْضًا ؛ وَيُؤَيِّدُهُ مَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ
اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَنَّهُ يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ الْأَكْثَرِ .

(وَالْفَاطَةُ الْعُمُومِ) الْمَوْضُوعَةُ لَهُ : 1 - (كُلُّ) . 2 - (وَجَمِيعُ) : وَسَوَاءٌ كَانَا
مُثَبِّتَيْنِ ، أَوْ مَنْفِيَيْنِ ، وَمَذْخُوعَهُمَا : عَاقِلًا أَوْ غَيْرَهُ ، إِلَّا أَنَّ دُخُولَ السَّلْبِ عَلَيْهِمَا
يُفِيدُ سَلْبَ الْعُمُومِ الْمُسْتَفَادِ مِنْهُمَا . 3 - (وَأَسْمَاءُ الْإِسْتِفْهَامِ) . 4 - (وَالشَّرْطِ) :

(1) وَمِنْهُمْ الْقَاضِي الْعَلَامَةُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى حَابِسَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَلَعَلَّهُ لِيَرْجِعَهُ لِحَدِّ أَبِي الْحُسَيْنِ لِلْعَامِّ : مِنْ
أَنَّهُ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْرِقُ لِمَا يَصْلُحُ لَهُ ، وَأَنَّهُ فِي شَرْحِهِ أَجَابَ عَنِ اعْتِرَاضِ الْمُهَدِّي ⁽¹⁾ لَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

المعتمد 1/189 ، ومنهاج الوصول 308 ، وحابس 273 .

(2) وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْعَامِّ الْمَخْصُوصِ ، وَالْعَامِّ الْمُرَادِ بِهِ الْخُصُوصُ أَنَّ الثَّانِي مَجَازٌ قَطْعًا ؛ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ فَإِنَّ
فِيهِ خَمْسَةَ عَشَرَ مَذْهَبًا ! الْمُخْتَارُ مِنْهَا أَنَّهُ حَقِيقَةٌ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَأَنَّ قَرِينَةَ الْأَوَّلِ تَكُونُ
عَقْلِيَّةً وَلَفْظِيَّةً . وَالثَّانِي : لَا تَكُونُ إِلَّا عَقْلِيَّةً ، وَأَنَّ قَرِينَةَ الْأَوَّلِ قَدْ تَنَفَّكَ عَنْهُ بِخِلَافِ الثَّانِي ، وَأَنَّهُ
يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِالثَّانِي وَاحِدٌ كَمَا تَقَدَّمَتْ أَمْلَاكُهُ فِي الْمَجَازِ شَرْحًا وَتَحْشِيَةً ؛ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ فَفِيهِ خِلَافٌ
السَّافِي . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فِي شَرْحِ الْجَمْعِ عَقِيبَ ذِكْرِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ : وَهَذَا إِذَا قُلْنَا : إِنَّ الْعَامَّ لَا يَدُلُّ
عَلَى أَفْرَادِهِ مُطَابَقَةً ، وَإِلَّا كَانَ كَاسْتِعْمَالِ الْمُشْتَرَكِ فِي أَحَدٍ مَعْنِيَةٍ ؛ فَيَكُونُ اسْتِعْمَالًا حَقِيقِيًّا . انْتَهَى
بِالْمَعْنَى . مِنْهُ . يَنْظُرُ تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ بِجَمْعِ الْجَوَامِعِ لِلزَّرْكَشِيِّ 1/328 .

نَحْوُ «مَنْ» لِلْعُلَمَاءِ ، وَ«مَا» لِغَيْرِهِمْ غَالِبًا ، وَ«أَيُّ» لهُمَا ، «وَأَيْنَ ، وَأَيْنَ» لِلْمَكَانِ : اسْتِفْهَامًا ، وَشَرْطًا . وَفِي عَدِّ أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ مِنْهَا تَطَرُّ ؛ فَإِنَّ عُمُومَهَا بَدَلِي لَا اسْتِغْرَاقِي ؛ كَمَا أَوْضَحْتُهُ فِي إِضْاحِ الْمُعْنَى . 5 - (وَالنِّكَرَةُ الْمُنْفِيَّةُ) : أَيِ الْوَاقِعَةِ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ بِمَا ، أَوْ لَا ، أَوْ نَحْوِهِمَا ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ : مِنَ الْاسْتِفْهَامِ ، وَالتَّنْهِي إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُصَدَّرَةٍ بِلَفْظَةٍ كُلِّ ؛ لِأَنَّ مَا يُفِيدُ الْعُمُومَ فِي النَّفْيِ إِنَّمَا هُوَ النِّكَرَةُ الَّتِي تُفِيدُ الْوَحْدَةَ فِي الْإِثْبَاتِ .

وَأَمَّا الَّتِي تُفِيدُ الْعُمُومَ فِي الْإِثْبَاتِ : كَالْمُصَدَّرَةِ بِلَفْظَةٍ كُلِّ - فَعِنْدَ وَرُودِهَا فِي سِيَاقِ النَّفْيِ لَا تُفِيدُ فِي الْأَغْلَبِ إِلَّا نَفْيَ الْعُمُومِ لَا عُمُومَ النَّفْيِ ؛ لِأَنَّ رَفْعَ الْإِيجَابِ الْكُلِّيَّ سَلْبٌ جُزْئِيٌّ . وَقُلْنَا : فِي الْأَغْلَبِ ؛ لِلَاخْتِرَازِ عَنْ نَحْوِ : ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: 23] ، ﴿وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [القلم: 10] : مِثَالُ ذَلِكَ : ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: 49] ، ﴿وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ ءِثْمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: 24] .

وَأَمَّا النِّكَرَةُ الْمُثَبَّتَةُ ؛ فَلَا تُفِيدُ الْعُمُومَ : أَمَّا الْمُفْرَدُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا الْجَمْعُ ؛ فَلِأَنَّهُ كَالْمُفْرَدِ فِي الْوُحْدَانِ ؛ وَلَا شَكَّ أَنَّ رَجُلًا صَالِحًا لِكُلِّ جَمَاعَةٍ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ ؛ كَمَا أَنَّ رَجُلًا صَالِحًا لِكُلِّ وَاحِدٍ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ ؛ وَرَجُلٌ لَيْسَ لِلْعُمُومِ فِيمَا يَتَنَاوَلُهُ مِنَ الْوُحْدَانِ ؛ فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ رَجُلًا لِلْعُمُومِ فِيمَا يَتَنَاوَلُهُ مِنَ الْجَمَاعَاتِ ؛ وَلِلصَّحَّةِ تَفْسِيرٌ : عِنْدِي لَهُ عَيْدٌ بِثَلَاثَةٍ ؛ لِأَنَّهَا أَقَلُّ الْجَمْعِ فِي الْأَصَحِّ ؛ وَلَوْ كَانَ ظَاهِرًا فِي الْعُمُومِ - لَمَا صَحَّ تَفْسِيرُهُ بِأَقَلِّ الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّهُ بَعْضُ الْمُفْرَدِ بِهِ ظَاهِرًا لَا كُلُّهُ ؛ لَا يُقَالُ : الْعُدُولُ عَنِ الظَّاهِرِ ؛ لِقِيَامِ الْقَرِينَةِ الْعَقْلِيَّةِ ؛ وَهِيَ اسْتِحَالَةُ أَنْ يَكُونَ لَهُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ جَمِيعُ عَيْدِ الدُّنْيَا - ؛ لِأَنَّا نَقُولُ : مَعْنَى الْعُمُومِ جَمِيعُ عَيْدِهِ ؛ فَالْمُرَادُ بِالْعُمُومِ هُنَا عِنْدَ الْقَائِلِ بِهِ - الْعُمُومُ الْعُرْفِيُّ ؛ وَلَا قَرِينَةَ تَنْفِي ذَلِكَ ؛ كَمَا فِي : جَمَعَ الْأَمِيرُ الصَّاعَةَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

6 - (وَالْجَمْعُ الْمُضَافُ) إِلَى مَعْرِفَةٍ : سَوَاءٌ كَانَ لَهُ مُفْرَدٌ مِنْ جِنْسِهِ : نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: 11] ، ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: 103] ،

أَوْ لَا : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يَقْضُوا دَيْنَهُمْ﴾ [الأحقاف: 31] .

وَأَمَّا الْمُضَافُ إِلَى النِّكَرَةِ - فَكَالنِّكَرَةِ .

7 - (وَالْمَوْضُولُ) : كـ «مَنْ ، وَمَا» : نَحْوُ ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضِ﴾ [الرعد: 15] - (الْجِنْسِيُّ) : اخْتِرَازُ عَنِ الْعَهْدِيِّ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُفِيدُ الْعُمُومَ :

نَحْوُ أَكْرَمِ الَّذِي كَانَ عِنْدَكَ بِالْأَمْسِ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ مُعَيَّنًا .

8 - (وَالْمُعَرَّفُ بِلَامِ الْجِنْسِ) الْمُشَارِ بِهَا إِلَى الْجِنْسِ نَفْسِهِ مِنْ حَيْثُ الْوُجُودُ

عَلَى الْإِطْلَاقِ ؛ فَيَخْرُجُ : الْمُعَرَّفُ بِلَامِ الْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ ؛ لِأَنَّ الْإِشَارَةَ بِهَا إِلَى

حِصَّةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنَ الْجِنْسِ . وَالْمُعَرَّفُ بِلَامِ الْحَقِيقَةِ وَالطَّبِيعَةِ ؛ فَإِنَّ الْإِشَارَةَ بِهَا إِلَى

الْجِنْسِ نَفْسِهِ لَا مِنْ حَيْثُ وُجُودِهِ فِي ضَمَنِ الْأَفْرَادِ بَلْ مِنْ حَيْثُ هُوَ ؛ كَمَا فِي

التَّعْرِيفَاتِ . وَنَحْوُ قَوْلِنَا : الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ - تُرِيدُ أَنَّ جِنْسَ الرَّجُلِ خَيْرٌ

مِنْ جِنْسِ الْمَرْأَةِ ؛ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ إِلَّا تَكُونَ امْرَأَةً خَيْرًا مِنْ رَجُلٍ ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ

جِنْسُ الرَّجُلِ الْحَاصِلِ فِي ضَمَنِ كُلِّ فَرْدٍ خَيْرًا مِنْ جِنْسِ الْمَرْأَةِ الْحَاصِلِ فِي ضَمَنِ

كُلِّ فَرْدٍ مِنْهُ ؛ مَعَ كَوْنِ خُصُوصِيَّةِ أَفْرَادٍ مِنْهَا خَيْرًا مِنْ خُصُوصِيَّاتِ أَفْرَادٍ مِنْهُ :

كَفَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَالْمُعَرَّفُ بِلَامِ الْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ ؛ فَإِنَّهَا فِيهِ مُشَارٌ بِهَا

إِلَى الْجِنْسِ نَفْسِهِ ؛ مِنْ حَيْثُ وُجُودُهُ لَا فِي ضَمَنِ أَيِّ فَرْدٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ بَلْ فِي ضَمَنِ

فَرْدٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ ؛ وَذَلِكَ الْفَرْدُ الْمُنْدَرِجُ تَحْتَهُ بِاعْتِبَارِ مُطَابَقَتِهِ لِلْمَاهِيَّةِ - مَعْلُومٌ عِنْدَ

الْمُتَكَلِّمِ وَالسَّامِعِ لَهُ ؛ فَلَهُ عَهْدِيَّةٌ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ ؛ فَسَمِيَّ مَعْهُودًا ذَهْنِيًّا .

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْعَهْدَ الذَّهْنِيَّ يَتَوَقَّفُ عَلَى قَرِينَةِ الْبَعْضِيَّةِ ؛ وَمَعَ انْتِفَائِهَا يَحِبُّ

الْحَمْلُ عَلَى الْإِسْتِعْرَاقِ : وَهُوَ مَا أَرَادْنَاهُ مِنَ الْعُمُومِ ، وَعَلَيْهِ جُمْهُورُ الْأُصُولِيِّينَ

مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ : بَيْنَ مَا مُبَيَّنٍّ وَاحِدُهُ ؛ بِالْوَحْدَةِ ، أَوْ بِالنَّاءِ ، وَمَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ :

(مُفْرَدًا كَانَ) ذَلِكَ الْمَوْضُولُ وَالْمُعَرَّفُ بِهِذِهِ اللَّامُ : كَالضَّارِبِ ، وَالْإِنْسَانِ ،

(أَوْ جَمْعًا) : لَهُ مُفْرَدٌ مِنْ جِنْسِهِ : نَحْوُ ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: 134] ، أَوْ لَا : كَالْقَوْمِ ؛ وَإِنَّمَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ مَوْضُوعَةً لِلْعُمُومِ ؛ لِتَبَادُرِهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ مِنْ ذَاتِ الصَّيْغَةِ قَطْعًا ؛ وَالتَّبَادُّرُ دَلِيلُ الْحَقِيقَةِ ؛ فَنَبَتْ أَنَّ لِلْعُمُومِ صَيْغَةً : وَهِيَ مَا ذَكَرْنَا بِالِاسْتِقْرَاءِ ؛ وَلَا سِتْدَلَالِ الْعُلَمَاءِ بِلَا نَكِيرٍ ؛ فَإِنَّا نَقْطَعُ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَرَالُوا يَسْتَدِلُّونَ بِمِثْلِ : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: 38] ، ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: 2] ؛ وَكَاخْتِجَاجِهِمْ بِحَدِيثِ مُسْلِمٍ ، وَأَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِمَا : «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ : مِثْلًا بِمِثْلِ ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ ، يَدًا بِيَدٍ ؛ فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيُعْمَوُ كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ»⁽¹⁾ ، وَشَاعَ وَذَاعَ وَلَمْ يُنْكَرْ أَحَدٌ ؛ وَلِلْقَطْعِ بِأَنَّ الْعُمُومَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنِ الْيَهُودِ : ﴿مَا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 91] - إِنَّمَا فَهِمَ مِنَ الصَّيْغَةِ لَا مِنْ أَمْرِ خَارِجِيٍّ ؛ وَأَيْضًا قَالَ تَعَالَى : ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ﴾ [هود: 45] ؛ فَفَهِمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَهْلَكَ﴾ [هود: 40] : أَنَّ ابْنَهُ دَاخِلٌ - حَتَّى أَجَابَهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ؛ وَقَالَ تَعَالَى : ﴿إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت: 31] ؛ لَمَّا فَهِمَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْعُمُومَ ؛ فَقَالَ : ﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾ [العنكبوت: 32] فَأَجَابَتْهُ الْمَلَائِكَةُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ بِتَخْصِيصِ لُوطٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَأَهْلِهِ إِلَّا أَمْرَآتَهُ مِنَ الْعُمُومِ .

وَقَالَ ﷺ «مَنْ قَالَ : السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ - فَقَدْ أَصَابَ كُلَّ عَبْدٍ صَالِحٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ» ، وَغَيْرُ ذَلِكَ كَثِيرٌ . [البهقي 2/ 148] .
وَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ الْمُتَكَلَّمَ بِالْعُمُومِ : إِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى دُخُولِهِ فِي مُقْتَضَى

(1) مسلم 3/ 1211 رقم 1587 ، وأبو داود 3/ 643 رقم 3349 ، والترمذي رقم 1240 ، والنسائي 45460 .

الْعُمُومُ : نَحْوُ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ - فَهُوَ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ خُطَابِهِ ، وَعَلَى عَدَمِ دُخُولِهِ فِي ذَلِكَ : نَحْوُ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ بِالصَّلَاةِ ؛ فَهُوَ غَيْرُ دَاخِلٍ . وَإِنْ تَجَرَّدَ خُطَابُهُ عَنْهَا : فَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ : وَهُوَ (الْمُخْتَارُ - أَنْ الْمُتَكَلِّمُ) بِالْعُمُومِ (يَدْخُلُ فِي عُمُومِ خُطَابِهِ) وَلَوْ حِكَايَةً : كَ ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ [البقرة: 21] ، وَأَنَّ اللَّفْظَ شَامِلٌ لَهُ مِنْ جِهَةِ الصَّلَاحِيَّةِ لَهُ وَلِغَيْرِهِ ؛ لِوُجُودِ الْمُقْتَضَى : وَهُوَ التَّنَاوُلُ اللَّغَوِيُّ ؛ فَوَجَبَ تَنَاوُلُهُ فِي التَّرْكِيبِ ؛ وَكَوْنُهُ مُتَكَلِّمًا أَوْ حَاكِيًا لَا يَصْلُحُ مَانِعًا لِذَلِكَ : سَوَاءً كَانَ خَبَرًا : نَحْوُ ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 29] ، أَوْ إِنشَاءً : نَحْوُ مَنْ أَكْرَمَكَ أَكْرَمَهُ ، أَوْ فَلَا تُهِنُّهُ ؛ وَمَنْهُ قَوْلُهُ ﷺ : «بَشِّرِ الْمَشَائِينَ إِلَى الْمَسَاجِدِ فِي الظُّلُمِ بِالنُّورِ النَّامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»⁽¹⁾ ؛ فَيَدْخُلُ ﷺ ؛ وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا مَأْمُورًا ، أَوْ مُبَلِّغًا مُبَلِّغًا ؛ إِذِ الْأَمْرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ؛ وَالْمُبَلِّغُ جَبْرِيلُ ﷺ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ حَالِكٌ لِيَتَبَلَّغَ جَبْرِيلُ مَا هُوَ دَاخِلٌ فِيهِ مِنْ أَوَامِرِ اللَّهِ تَعَالَى .

(و) اخْتَلَفَ فِي اللَّفْظِ الْعَامِّ إِذَا قُصِدَ بِهِ الْمَدْحُ أَوِ الذَّمُّ : هَلْ يَبْقَى عَلَى عُمُومِهِ ، أَوْ لَا ؟ فَالْمُخْتَارُ (أَنْ حِجَى) اللَّفْظِ (الْعَامِّ لِلْمَدْحِ) : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [الإنفطار: 13] ، (أَوِ الذَّمِّ) : نَحْوُ : ﴿وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي حَجِيمٍ﴾ [الإنفطار: 14] ، ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: 34] - (لَا يُنْطَلُ عُمُومُهُ) ، وَلَا يَقْدَحُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ قَصْدَ الْمُبَالِغَةِ فِي مَقَامِ الْحَثِّ عَلَى الْفِعْلِ ، وَالزَّجْرِ عَنْهُ - لَا يُنَافِي الْعُمُومَ ؛ وَاللَّفْظُ عَامٌّ بِصِغَتِهِ وَضَعًا ؛ فَوَجَبَ التَّعْمِيمُ ؛ عَمَلًا بِالْمُقْتَضَى السَّالِمِ عَنِ الْمُعَارِضِ . وَتَقَلَّ الشَّافِعِيُّ الْمَنْعَ مِنَ عُمُومِهِ حَتَّى إِنَّهُ مَنَعَ التَّمَسُّكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ الْآيَةَ - فِي وُجُوبِ زَكَاةِ الْحُلِيِّ مَصِيرًا مِنْهُ إِلَى أَنَّ الْعُمُومَ لَمْ يَقَعْ مَقْصُودًا فِي الْكَلَامِ ؛

(1) الترمذي 435/1 رقم 223 ، وأبو داود 220/1 رقم 561 ، وابن ماجه 257/1 رقم 781 .

وَأَمَّا سَيْقُ الْكَلَامِ لِلْمَذْجِ أَوْ الذَّمِّ لَا لِإِجَابِ الزَّكَاءِ فِي كُلِّ ذَهَبٍ وَفَضَّةٍ⁽¹⁾ .
 (و) اعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ جُمْهُورِ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْمُقْتَضِيَ بِصِغَةِ الْفَاعِلِ⁽²⁾ : وَهُوَ مَا لَا يَسْتَقِيمُ فِي الْعَقْلِ وَالشَّرْعِ كَلَامًا إِلَّا بِتَقْدِيرٍ ، وَنَمَّ أُمُورٌ صَالِحَةٌ لِاسْتِقَامَةِ الْكَلَامِ تَعُمُّ الْمُقْتَضِيَّاتِ ؛ فَتَقْدَرُ كُلُّهَا إِلَّا مَا خَصَّهُ دَلِيلٌ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ ﷺ «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي» الْخَبَرُ ، فِي الْبَابِ الثَّالِثِ ، وَسَيَأْتِي فِي الْبَابِ السَّابِعِ .
 وَذَهَبَ أَبُو طَالِبٍ ، وَالْإِمَامُ يَحْيَى الطَّاهِرُ وَكَثِيرٌ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ - إِلَيَّ أَنَّهُ لَا عُمُومَ لَهَا ؛ لِأَنَّ الْعُمُومَ مِنْ عَوَارِضِ الْأَلْفَاظِ ؛ وَالْمُقَدَّرُ لَيْسَ بِلَفْظٍ⁽³⁾ .
 وَرَدُّ بِمَنْعِ الْمُقَدَّمَتَيْنِ : أَمَّا الْأُولَى : فَلِأَنَّ الْعُمُومَ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا يَعْرِضُ لِلْفَرْقِ بِاعْتِبَارِ مَذْلُوقِهِ ؛ بِأَن يَرَادَ جَمِيعُ أَفْرَادِهِ كَمَا سَبَقَ . وَأَمَّا الثَّانِيَةُ : فَلِأَنَّ الْمُقَدَّرَ لَفْظٌ حُكْمًا .
 وَ(أَنَّ) الْفِعْلَ الْوَاقِعَ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ مَعْنَاهُ : إِنْ ذَكَرَ مُتَعَلِّقُهُ ؛ فَلَا مَرَّةً عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ : مِنْ عُمُومٍ ، أَوْ خُصُوصٍ بِلَا خِلَافٍ يُعْلَمُ . وَأَمَّا إِذَا حُذِفَ : فَإِنْ أَكَّدَ الْفِعْلُ بِمُضَدَّرِهِ : نَحْوِ وَاللَّهِ لَا أَكَلْتُ أَكْلًا ، وَإِنْ أَكَلْتُ أَكْلًا فَأَنْتَ حُرٌّ - فَإِنَّهُ يَقْبَلُ التَّخْصِصَ : بِالنِّبْيَةِ ، وَاللَّفْظِ اتِّفَاقًا . وَإِنْ لَمْ يُؤَكَّدَ : (نَحْوِ) وَاللَّهِ (لَا أَكَلْتُ) وَإِنْ

(1) ابن الحاجب 2/783 ، والكاشف 314 ، والمعتمد 1/279 ، والتبصرة 193 ، والوصول إلى الأصول 308/1 ، وتيسير التحرير 1/257 ، والفصول اللؤلؤية 163 ، وشرح الغاية 1/224 ، والأمدي 2/258 .

(2) الْمُقْتَضِي : وَهُوَ مَا احْتَمَلَ أَحَدَ تَقْدِيرَاتِ ؛ لِاسْتِقَامَةِ الْكَلَامِ - لَا عُمُومَ لَهُ فِي الْجَمِيعِ . قَالَ فِي بَيَانِ الْمُخْتَصَرِ 2/174 : الْمُقْتَضِي : يَكْسِرُ الضَّادَ : وَهُوَ مَا احْتَمَلَ : أَغْنِي مَا وَقَعَ عَلَى وَجْهِ يَحْتَاجُ فِي اسْتِقَامَتِهِ إِلَى إِضْمَارِ جَمِيعِ التَّقْدِيرَاتِ الْمُحْتَمَلَةِ - لَا عُمُومَ لَهُ . وَقَالَ السُّبْكِيُّ : يَكْسِرُ الضَّادَ رَأَيْتُهَا مَضْبُوتَةٌ هَكَذَا بِحِطِّ الْمُصَنِّفِ : وَهُوَ مَا احْتَمَلَ أَحَدَ تَقْدِيرَاتِ يَكْفِي إِضْمَارُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ؛ لِاسْتِقَامَةِ الْكَلَامِ ، وَيُغْنِي عَنْ غَيْرِهِ : هَلْ لَهُ عُمُومٌ ؟ وَلَنَعْرِفَ أَنَّ الْمُقْتَضِيَ بِصِغَةِ الْفَاعِلِ ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ مَا لَا يَسْتَقِيمُ كَلَامًا إِلَّا بِتَقْدِيرِهِ ، وَذَلِكَ التَّقْدِيرُ هُوَ الْمُقْتَضَى بِفَتْحِ الضَّادِ اسْمٌ مَفْعُولٌ ، وَالْأُمُورُ الصَّالِحَةُ لِلْإِضْمَارِ هِيَ التَّقْدِيرَاتُ الَّتِي يَحْتَمِلُهَا الْمُقْتَضَى بِفَتْحِ الضَّادِ أَيْضًا . وَدَلَالَةُ الْعَقْلِ وَالشَّرْعِ عَلَى أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِإِضْمَارِ شَيْءٍ : هُوَ الْمُسَمَّى بِدَلَالَةِ الْإِقْتِضَاءِ . قُلْتُ : وَالْمُصَنِّفُ ، وَالْأَمِيرُ الْحُسَيْنُ بْنُ الْقَاسِمِ تَبَعًا ابْنُ الْحَاجِبِ .

ينظر مختصر ابن الحاجب 2/740 ، ورفع الحاجب 3/152 ، وشرح الغاية 2/229 .

(3) الغاية 2/229 ، وبيان المختصر 1/175 .

أَكَلْتُ فَأَنْتَ حُرٌّ - فَالْمُخْتَارُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي يُوسُفَ ، وَأَكْثَرِ أَصْحَابِنَا⁽¹⁾ -
أَنَّهُ (عَامٌّ فِي الْمَأْكُولَاتِ) وَسَائِرِ مُتَعَلِّقَاتِهِ ؛ وَلَوْ كَانَ الْعَرَضُ نَفْيِ نَفْسِ الْفِعْلِ ،
وَتَنَزِيلُهُ مَنْزِلَةَ اللَّازِمِ ؛ لِاسْتِثْنَائِهِ نَفْيِ جَمِيعِ مُتَعَلِّقَاتِهِ - **(فَيَصِحُّ تَخْصِيصُهُ)** بِاللَّفْظِ
انْفِاقًا ، وَبِالنِّتْيَةِ فِي الْأَصَحِّ ؛ فَإِذَا قَالَ : أَرَدْتُ أَكْلَ الْعِنَبِ مَثَلًا - قُبِلَ مِنْهُ .

وَقَالَ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ ﷻ وَأَكْثَرُ الْحَنَفِيَّةِ : إِنَّهُ غَيْرُ عَامٍّ فِي مَفْعُولَاتِهِ ؛ فَلَا يَقْبَلُ تَخْصِيصًا ؛
فَلَوْ خَصَّصَهَا بِمَا أُكُولُ - لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ⁽²⁾ ؛ لِأَنَّ التَّخْصِيصَ مِنْ تَوَابِعِ الْعُمُومِ .

(و) اِخْتَلَفَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَجُوزُ لِلْمُجْتَهِدِ الْعَمَلُ بِحُكْمِ الْعُمُومِ فِيهِ :
فَمُخْتَارُ أَئِمَّتِنَا الْعَلِيَّةِ وَالْجُمْهُورِ - **(أَنَّهُ يَحْرُمُ)** عَلَيْهِ **(الْعَمَلُ بِالْعَامِّ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنِ**
مُخْصَصِهِ) الْمُتَفَصِّلِ⁽³⁾ ؛ وَظَاهِرُهُ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ يَضِيقَ الْوَقْتُ عَنِ الْبَحْثِ أَوْ لَا
، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ وُجُودُ الْعَامِّ فِي عَصْرِهِ ﷺ أَوْ بَعْدَ وَفَاتِهِ ؛ لِتَوْقُفِ ظَنِّ عَدَمِ
الْمُخْصَصِ عَلَيْهِ ؛ لِكَثْرَتِهِ حَتَّى قِيلَ : لَا عَامَّ إِلَّا مُخْصَصٌ إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَاللَّهُ
بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [النور : 35] ، ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ [هود : 6] .

وَنَظَرَ هَذَا الْقَوْلُ إِمَامُنَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُتَوَكِّلَ عَلَى اللَّهِ إِسْمَاعِيلَ بْنَ الْإِمَامِ
الْمَنْصُورِ بِاللَّهِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَلِيَّةِ بِأَنَّ الْمَخْصُوصَ فِي غَايَةِ الْقِلَّةِ ، وَسَرَدَ

(1) هَذَا الَّذِي ذَكَرَ مَعْنَاهُ صَاحِبُ الْفُصُولِ ، وَعَبْدُ الْجَبَّارِ : أَغْنَى أَنْ الْخِلَافَ فِي الْمُتَعَدِّي وَالْقَاصِرِ .
وَالَّذِي ذَكَرَ ابْنُ الْحَاجِبِ ، وَالرَّازِي ، وَالْعَزَالِيُّ ، وَالْأَمْدِيُّ أَنَّ الْخِلَافَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمُتَعَدِّي فَقَطْ ،
وَادَّعَى ابْنُ الْحَاجِبِ الْوِفَاقَ ؛ وَفِيهِ أَنَّ بَعْضَ الشَّافِعِيِّ ذَكَرَ صِحَّةَ التَّخْصِيصِ بِالْأَزْمِنَةِ وَالْأَمْكِنَةِ ،
وَنَقَلَ فِي ذَلِكَ نَصًّا عَنِ الشَّافِعِيِّ . مِنْهُ . شَرْحُ الْغَايَةِ 2/ 231 ، وَخُتَصِرَ الْمُنْتَهَى 2/ 745 ، وَتَيْسِيرُ
التَّحْرِيرِ 1/ 250 ، وَالْأَمْدِيُّ 2/ 237 ، وَالْكَاشِفُ 314 ، وَالْفُصُولُ 164 .

(2) وَالْمُرَادُ أَنَّ الْحَاكِمَ يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِالْجَنِّثِ ؛ إِذَا تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لِمَخْلُوقٍ : كَطَلَاقٍ أَوْ عَتَاقٍ ؛ لِأَنَّ نَحْوَ
الْيَمِينِ وَقَعَتْ عَلَى جِنْسِ الْفِعْلِ الْمُتَحَقِّقِ فِي كُلِّ فَرْدٍ مِنْهُ . تَمَّتْ مِنْهُ . وَيَنْظُرُ الْمَصَادِرُ السَّابِقَةَ .

(3) الْفُصُولُ اللَّوَلُويَّةُ 167 ، وَمِنْهَاجُ الْوُصُولِ 368 ، وَالْأَمْدِيُّ 1/ 46 ، وَالْمَحْصُولُ 1/ 404 ، وَرَفَعُ
الْحَاجِبِ 3/ 445 ، وَالتَّبَصُّرَةُ 119 ، وَالْكَاشِفُ 319 ، وَالسَّيِّدُ دَاوُدَ 78 ، وَالْبَرْهَانُ 1/ 273 ، وَالْغَايَةُ
247/ 2 ، وَالتَّقْرِيبُ وَالْإِرْشَادُ 1/ 230 .

عَلَيْهِ آيَاتٌ كَثِيرَةٌ . وَقَالَ الصَّيرَفِيُّ ، وَالْبَيْضاوِيُّ ، وَإِلَيْهِ مِثْلُ الرَّازِيِّ : إِنَّهُ يَجُوزُ
الْعَمَلُ بِالْعَامِّ إِنْ أَنْ يَظْهَرَ الْخَاصُّ ، وَلَا يَجِبُ الْبَحْثُ ؛ ذَهَابًا مِنْهُمْ إِنْ أَنَّ الْعُمُومَ
حَقِيقَةً فِي الْإِسْتِغْرَاقِ ⁽¹⁾ ؛ وَالْحَقَائِقُ يُلْزَمُ التَّمَسُّكُ بِظَوَاهِرِهَا مِنْ دُونِ طَلَبِ
لِلْمَجَازَاتِ ؛ لِأَنَّ الْحَقَائِقَ هِيَ الْأَصْلُ ، وَالتَّخْصِصُ مَجَازٌ طَارٍ ؛ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ .

وَأَجِيبَ : بِأَنَّ كَوْنَ الْأَصْلِ الْحَقِيقَةِ ؛ وَعَدَمُ الْمُخْصِّصِ لَا يُفِيدُ ظَنًّا عَدَمِ
التَّخْصِصِ بَلْ لَا يَبْعُدُ ظَنُّ وَجُودِهِ قَبْلَ الطَّلَبِ ؛ وَذَلِكَ لِسَعَةِ التَّخْصِصِ
خُصُوصًا فِي أَحْكَامِ الشَّرْعِ ؛ وَالْعَمَلُ فِيهَا مَعَ الشَّكِّ وَالْوَهْمِ لَا يَجُوزُ اتِّفَاقًا .

(و) إِذَا ثَبَتَ وَجُوبُ الْبَحْثِ - فَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ فِي قَدَرِهِ : فَقَالَ الْبَاقِلَانِي
وَمُتَابِعُوهُ : إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْقَطْعِ بِانْتِفَاءِ الْمُخْصِّصِ مَصِيرًا إِلَى الْجَزْمِ بِعُمُومِهِ ⁽²⁾ ؛
وَالْعَمَلُ بِهِ مَعَ احْتِمَالِ وَجُودِ الْمَعَارِضِ لِلْعُمُومِ مُتَمَتِّعٌ ؛ فَإِذَا لَوْ لَمْ يَحْصُلِ الْقَطْعُ
بِعَدَمِهِ - يَمْتَنِعُ الْجَزْمُ بِعُمُومِهِ وَالْعَمَلُ بِهِ . قَالُوا : وَيَحْصُلُ ذَلِكَ بِتَكَرُّرِ النَّظَرِ ،
وَالْبَحْثِ ، وَاشْتِهَارِ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذْكُرَ أَحَدُهُمْ مُخْصِّصًا .

وَمُخْتَارُ أَيْمَتِنَا الْعُلَمَاءِ وَالْجُمْهُورِ - أَنَّهُ (يُخْفِي) الْبَاحِثَ (الْمُطَّلِعَ) عَلَى مَظَانِّهِ مِنْ
كُتُبِ السُّنَنِ الْمُدَوَّنَةِ وَالْجَامِعَةِ لِأَبْوَابِ الْفِقْهِ مَعَ أَدِلَّتِهَا وَإِنْ لَمْ يُحِظْ بِهَا أَجْمَعَ ؛
لِتَعَذُّرِهَا - (ظَنُّ عَدَمِهِ) ⁽³⁾ : أَيِ الْمُخْصِّصِ ؛ فَمَتَى بَحَثَ مَظَانَّهُ وَلَمْ يَجِدْهُ ،
وَعَلَبَ فِي ظَنِّهِ فَقَدَهُ - جَازَ الْعَمَلُ حِينَئِذٍ بِمُقْتَضَاهُ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِي الْأَحْكَامِ

(1) ينظر المصادر السابقة .

(2) قَالَ الْبَاقِلَانِي فِي التَّفْرِيبِ وَالْإِزْشَادِ 305/3 : فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : وَكَمْ مَدَّةُ الْاجْتِهَادِ فِي الْبَحْثِ عَنْ تَجَرُّدِهِ
أَوْ اقْتِرَانِهِ بِمَا يُخْصِّصُهُ؟ قِيلَ : لَيْسَ لِدَلِّكَ حَدٌّ مُقَدَّرٌ ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الْعَالِمِ أَنْ يَبْحَثَ ، وَيَنْظُرَ حَتَّى
يَعْلَمَ قَطْعًا أَنَّهُ مُتَجَرِّدٌ أَوْ مُقْتَرَنٌ ، أَوْ يَغْلِبُ ذَلِكَ عَلَى ظَنِّهِ ، وَيَبْدُلُ فِي ذَلِكَ وَسْعُهُ وَجُهْدُهُ ؛ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ
وَجَبَّ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ : إِنْ عَلِمَ ذَلِكَ ، أَوْ ظَنَّهُ ، أَوْ مُقْتَرَنًا . وَمَدَّةُ الطَّلَبِ وَحُصُولُ الظَّنِّ لَهُ أَوْ الْعِلْمُ بِهِ
يُخْتَلِفُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ طَبَاعِ الْعُلَمَاءِ وَقَرَائِحِهِمْ وَذَكَائِهِمْ وَاسْتِدْرَاكِهِمْ وَبُطْءِ بَعْضِهِمْ ؛ فَطَلَبُ مُهْلَةٍ
مُحَدَّدَةٍ مُعَيَّنَةٍ بَعِيدٌ مُتَعَذِّرٌ ؛ وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ مَا قُلْنَا .

(3) الْكَاشِفُ 317 ، وَالْبَرْهَانُ 1/273 ، وَتَسْيِيرُ التَّحْرِيرِ 1/230 ، وَالْفُصُولُ اللَّوَلِيَّةُ 167 ، وَنَهَايَةُ السُّؤْلِ 2/403 .

الْعَمَلُ فِيهَا بِالْعِلْمِ إِنْ أَمَكَنَ ، وَإِلَّا فَيَاظُنَّ إِنْ تَعَذَّرَ ؛ وَالْعِلْمُ طُرُقُهُ مُنْسَدَّةٌ ؛
لِاتِّسَاعِ نِطاقِ الْإِسْلَامِ ، وَانْتِشَارِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ فِي الْأَقْطَارِ ؛ فَلَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ
إِلَى الْوُقُوفِ مِنْهَا عَلَى الْيَقِينِ ؛ وَإِذَا أَعُوَزَ الْيَقِينُ وَجَبَ الرَّجُوعُ إِلَيَّ غَالِبِ الظَّنِّ .

وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي كُلِّ دَلِيلٍ مَعَ مُعَارِضِهِ : كَالنَّصِّ مَعَ نَاسِخِهِ ، وَالْمُطْلَقِ مَعَ
مُقَيِّدِهِ ؛ فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ رَاجِعَةٌ إِلَى مَسْأَلَةٍ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ الْبَحْثُ عَنِ
النَّاسِخِ ، وَالْمُخَصَّصِ الْآتِيَةِ فِي بَابِ الْاجْتِهَادِ ؛ فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهَا ؛ وَإِنَّمَا
سَاعَ لَهُ الْوُقُوفُ عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ مَعَ تَجْوِيزِهِ حُصُولَ مَا لَمْ يَحْصُلْ لَوْ أَعَادَ النَّظَرَ ؛
لِتَأْدِيتِهِ إِلَى مَا لَا يَنْقَطِعُ مِنَ التَّجْوِيزَاتِ ، وَعَدَمِ امْتِثَالِ ظَاهِرِ الدَّلِيلِ .

وَقَدْ اسْتُفِيدَ مِنَ الْحَدِّ أَنَّ الْخِطَابَ الْخَاصَّ لِمُعَيَّنٍ لَا يَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُهُ
إِلَّا بِدَلِيلٍ ، وَأَنَّ الْخِطَابَ لِنَحْوِ النَّاسِ وَالْمُؤْمِنِينَ يَشْمَلُ الْعَبِيدَ إِلَّا لِمُخَصَّصٍ ؛
كَمَا فِي الْحَجِّ ، وَالْجِهَادِ ، وَالْجُمُعَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَاخْتَلَفَ فِي الْخِطَابِ الْوَارِدِ فِي زَمَنِ الرَّسُولِ ﷺ بِمَا هُوَ مِنْ أَوْضَاعِ الْمُشَافَهَةِ :
فَقَالَتِ الْحَنَابِلَةُ وَبَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ ، وَاخْتَارَهُ الْمَنْصُورُ بِاللَّهِ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَالِدُ إِمَامِنَا
الْمُتَوَكِّلِ عَلَى اللَّهِ سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ : إِنَّهُ يُعْمُّ الْحَاضِرِينَ ، أَوِ الْمَوْجُودِينَ ، وَمَنْ
بَعْدَهُمْ إِلَى انْقِطَاعِ التَّكْلِيفِ ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ مُرْسَلًا إِلَيْهِمْ ؛ وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ ؛ فَالْمُقَدَّمُ
مِثْلُهُ : أَمَّا الْمُلَازِمَةُ ؛ فَلَاكِنَّ لَا مَعْنَى لِإِرْسَالِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَهُ : بَلَّغْهُمْ أَحْكَامِي ؛ وَلَا
تَبْلِغْ إِلَّا بِهِذِهِ الْعُمُومَاتِ ؛ وَهِيَ لَا تَتَنَوَّلُهُمْ . وَأَمَّا بَطْلَانُ اللَّازِمِ فَبِالْإِجْمَاعِ ⁽¹⁾ .

وَأُجِيبُ : بِمَنْعِ الْأُولَى : وَهِيَ الشَّرْطِيَّةُ : بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْخِطَابِ
عَدَمُ الْإِرْسَالِ ؛ وَمَا ذَكَرَ فِي بَيَانِ الْمُلَازِمَةِ - لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ التَّبْلِغَ لَا يَنْحَصِرُ فِي
خِطَابِ الشُّفَاهِ ، بَلْ يَحْصُلُ لِلْبَعْضِ شَفَاهَا ، وَلِلْبَعْضِ بَنْصِبِ الدَّلَائِلِ
وَالْأَمَارَاتِ ؛ عَلَى أَنَّ حُكْمَهُمْ مُحْكَمُ الْمُشَافِهِينَ .

(1) شرح الغاية 2/ 247 ، والكوكب المنير 3/ 249 ، والكاشف 317 ، وابن الحاجب 2/ 778 .

وَمُخْتَارُ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا ، وَالْحَنْفِيَّةِ ، وَالشَّافِعِيَّةِ ، وَالْمُعْتَزِلَةِ (أَنَّ) ذَلِكَ : أَغْنَى
خِطَابَ الْمُشَافَهَةِ : (مِثْلُ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ) ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ، يَا عِبَادِي -
(لَا يَدْخُلُ فِيهِ) : أَيُّ فِي ذَلِكَ الْخِطَابِ (مَنْ سَيُوجَدُ) مِنَ الْمُكَلَّفِينَ بَعْدَ
الْحَاضِرِينَ أَوْ الْمُؤْجُودِينَ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ ⁽¹⁾ ؛ إِذْ لَا يُقَالُ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ وَنَحْوُهُ
لِلْمَعْدُومِينَ ؛ عَلِمَ ذَلِكَ قَطْعًا . وَإيضًا لِقُصُورِهِمْ عَنِ الْخِطَابِ ؛ فَالْمَعْدُومُ أَوَّلَى ؛
فَلَا يَنْبَغُ حُكْمُهُ لِمَنْ سَيُوجَدُ (إِلَّا بِدَلِيلٍ آخَرَ) : وَهُوَ مَا عَلِمَ مِنْ عُمُومِ دِينِهِ ﷺ
إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ بِالضَّرُورَةِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ ﴾ [الجمعة: 2]
إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ ﴾ [الجمعة: 3] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا نُذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ
بَلَغَ ﴾ [الأنعام: 19] : أَنِّي وَأَنْذِرُ مَنْ بَلَغَهُ الْقُرْآنُ : مِنَ الْعَرَبِ ، وَالْعَجَمِ ،
أَوْ مِنَ الثَّقَلَيْنِ ، أَوْ مَنْ بَلَغَ أَوَانَ التَّكْلِيفِ . وَقَوْلُهُ ﷺ : «وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَةً» ⁽²⁾ .
وَاعْلَمْ أَنَّ الصَّيْغَةَ الَّتِي يَصِحُّ إِطْلَافُهَا عَلَى الذُّكُورِ خَاصَّةٌ - قَدْ تَكُونُ
مَوْضُوعَةً بِحَسَبِ الْمَادَّةِ لِلذُّكُورِ خَاصَّةً : مِثْلُ الرِّجَالِ ؛ وَلَا نِزَاعَ فِي أَنَّهَا لَا
تَتَنَاوَلُ النِّسَاءَ ، وَقَدْ تَكُونُ بِحَسَبِ الْمَادَّةِ مَوْضُوعَةً لِمَا هُوَ أَعَمُّ : مِثْلُ «النَّاسِ» ،
وَمَنْ ، وَمَا ؛ وَلَا نِزَاعَ فِي أَنَّهَا تَتَنَاوَلُ النِّسَاءَ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْعَائِدُ مُذَكَّرًا ، وَقَدْ
تَكُونُ بِحَسَبِ الْمَادَّةِ مَوْضُوعَةً لَهُمَا ، وَبِحَسَبِ الصَّيْغَةِ لِلذُّكُورِ خَاصَّةً : وَهُوَ
مَحَلُّ النَّزَاعِ : فَاخْتَارَ الْأَكْثَرُ (أَنَّ دُخُولَ النِّسَاءِ فِي عُمُومِ الَّذِينَ آمَنُوا أَوْ نَحْوِهِ) مِمَّا
كَانَ كَذَلِكَ - غَيْرُ ظَاهِرٍ ؛ فَيَحْتَاجُ إِلَى الْقَرِينَةِ ⁽³⁾ ؛ لِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى أَنَّهُ جَمْعُ
الْمَذَكَّرِ : وَهُوَ بِتَضْعِيفِ الْمُفْرَدِ بِالْإِجْمَاعِ ؛ وَالْمُفْرَدُ مُذَكَّرٌ .

(1) نهاية السؤل 372/2 ، والفصول اللؤلؤية 169 ، وتيسير التحرير 205/1 ، وابن الحاجب 778/2 ،
ومنهاج الوصول 320 .

(2) البخاري 128/1 رقم 338 ، ومسلم 370/1 رقم 521 ، والنسائي 209/1 رقم 432 .

(3) جوهرة الأصول 114 ، ومنهاج الوصول 319 ، والكاشف 318 ، ومختصر ابن الحاجب 770/2 ،
والمستصفى 145/1 ، والوصول إلى الأصول 212/1 .

وَلَمَّا رُويَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «وَيْلٌ لِلَّذِينَ يَلْمَسُونَ فُرُوجَهُمْ وَلَا يَتَوَضَّئُونَ»؛ فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «كَذَلِكَ النِّسَاءُ»⁽¹⁾؛ فَلَوْ كُنَّ دَاخِلَاتٍ فِي جَمْعِ الرِّجَالِ - لَقَالَ لَهَا ﷺ: قَدْ دَخَلْنَ فِي الْكَلَامِ، وَأَنْكَرَ عَلَيْهَا سُؤَالَهَا عَمَّا قَدْ تَنَاوَلَهُ الْخِطَابُ. ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الْجَوْهَرَةِ لِلدَّوَّارِيِّ؛ وَلَقِصَّةٌ أُمُّ سَلَمَةَ؛ فَإِنَّ الْمَأْثُورَ أَنَّ جَمْعًا مِنَ النِّسَاءِ كُنَّ عِنْدَ أُمِّ سَلَمَةَ؛ فَتَذَكَّرْنَ الْقُرْآنَ وَمَا وَرَدَ فِيهِ مِنْ مَدْحِ الرِّجَالِ، وَتَعْظِيمِ شَأْنِهِمْ؛ فَقُلْنَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَا ذَكَرَ النِّسَاءَ فِيهِ بِخَيْرٍ⁽²⁾؛ فَذَكَرَتْ أُمُّ سَلَمَةَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب: 35] [تفسير الطبري 14/22] فَتَفَتَّ ذِكْرُهُنَّ مُطْلَقًا؛ فَلَوْ كُنَّ دَاخِلَاتٍ لَمَا صَدَقَ نَفْيُهُنَّ؛ فَلَمْ يَجْرِ تَقْرِيرُهُ ﷺ لِلنِّتْيِ.

فَإِنْ قِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَقْرِيرُهُ لِفَهْمِهِ مِنْ سُؤَالِ أُمِّ سَلَمَةَ - أَنْ مُرَادَهَا مِنْ عَدَمِ الذَّكْرِ عَدَمُ ذِكْرِهِنَّ بِصِيغَةٍ ظَاهِرَةٍ فِيهِنَّ لَا عَدَمُ الذَّكْرِ مُطْلَقًا.

قُلْنَا: سُؤَالُ أُمِّ سَلَمَةَ صَرِيحٌ فِي عَدَمِ الذَّكْرِ مُطْلَقًا؛ فَلَوْ ذُكِرْنَ وَلَوْ تَضْمُنًا - لَمَا صَحَّ هَذَا الْإِخْبَارُ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ لَمْ تَدْخُلِ النِّسَاءُ فِي هَذِهِ الصِّيغِ - لَمَا شَارَكْنَ الرِّجَالَ فِي الْأَحْكَامِ؛ لِبُتُوتِ أَكْثَرِهَا بِهَذِهِ الصِّيغِ: كَ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [المجادلة: 13]؛ وَاللَّازِمُ مُتَّبِعٌ بِالْإِتِّفَاقِ - قُلْنَا: إِنْ أَرَدْتُمْ بِقَوْلِكُمْ: لَمَا شَارَكْنَ الرِّجَالَ فِي الْأَحْكَامِ بِذَلِكَ الْخِطَابِ - فَالْمَلَاذِمَةُ مُسَلَّمَةٌ، وَلَكِنْ لَا نُسَلِّمُ بُطْلَانَ التَّالِي؛ لِأَنَّ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ بُطْلَانُ الْقَوْلِ بَعْدَ مُشَارَكَتِهِمْ عَلَى الْإِطْلَاقِ لَا الْقَوْلِ بَعْدَ مُشَارَكَتِهِمْ

(1) الدارقطني 1/147 رقم 9، ومسند الفردوس 4/398 رقم 7151.

(2) وَكَانَ قَوْلُهُ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِنْكُمْ مِمَّنْ ذَكَرْتُ أَوْ أَنْتَى﴾ [آل عمران: 195]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِمَّنْ ذَكَرْتُ أَوْ أَنْتَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [النحل: 97]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَرْوَاحًا خَيْرًا مِنْكُمْ مُمْسِكَتٍ مُؤْمِنَةٍ قَبْلَتْ تَبَيَّنَتْ عِبَادَتِ سَبِيحَتِ تَبَيَّنَتْ وَأَنْكَارًا﴾ [التحریم: 5] - مَتَأَخَّرَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ. مِنْهُ.

بِذَلِكَ الْخِطَابِ ؛ فَإِنَّهُ مَحَلُّ التَّرَاجُعِ ، وَإِنْ أَرَدْتُمْ بِهِ لَمَّا شَارَكْنَهُمْ فِي الْأَحْكَامِ عَلَى الْإِطْلَاقِ ؛ فَالْمُلَازِمَةُ مَمْنُوعَةٌ ؛ لِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ الْمُشَارَكَةُ : (بِتَقْلِيدِ الشَّرْعِ) : أَيْ بِدَلِيلٍ خَارِجٍ عَنِ ذَلِكَ الْخِطَابِ : مِنْ نَصٍّ ، أَوْ إِجْمَاعٍ ، أَوْ قِيَاسٍ . (أَوْ بِالتَّغْلِيظِ) مِنْ أَهْلِ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ لِلْمُذَكَّرِ عَلَى الْمُؤَنَّثِ .

وَإِطْلَاقُ مَا هُوَ لِلْمُذَكَّرِينَ عَلَى جَمْعٍ فِيهِ ذُكُورٌ وَإِنَاثٌ - صَحِيحٌ ، وَلَكِنَّهُ مَجَازٌ ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا .

فَإِنْ قِيلَ : الْأَصْلُ فِي الْإِطْلَاقِ الْحَقِيقَةُ ؛ وَلَا يُصَارُ إِلَى الْمَجَازِ إِلَّا بِدَلِيلٍ - قِيلَ : لَا إِشْكَالَ ، وَلَا نِزَاعَ فِي أَنْ نَحْوَ : ادْخُلُوا ، وَاهْبِطُوا لِلرِّجَالِ وَحَدِّثْهُمْ حَقِيقَةً ؛ فَلَوْ كَانَ لَهُمْ وَلِلنِّسَاءِ حَقِيقَةٌ - لَزِمَ الْإِشْتِرَاكُ ؛ وَالْمَجَازُ أَوْلَى مِنْهُ كَمَا سَبَقَ .

(و) الْمُخْتَارُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْأُصُولِيِّينَ (أَنْ ذَكَرَ حُكْمٌ جُمْلَةً - لَا يُخَصِّصُهُ) : أَيْ ذَلِكَ الْحُكْمُ (ذِكْرُهُ) مَرَّةً أُخْرَى (لِبَعْضِهَا) ⁽¹⁾ ؛ فَتَحْمَلُ الْجُمْلَةُ عَلَى عُمُومِهَا ؛ وَلَا يُخَصِّصُ بِذِكْرِ حُكْمٍ ذَلِكَ الْبَعْضُ بِشَرْطِ أَلَّا يَكُونَ لِلْخَاصِّ مَقْهُومٌ مُخَالَفَةٌ يَقْتَضِي نَفْيَ الْحُكْمِ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ أَفْرَادِ الْعَامِّ ؛ كَمَا إِذَا قِيلَ : فِي الْغَنَمِ زَكَاةٌ ؛ فِي الْغَنَمِ السَّائِمَةِ زَكَاةٌ ؛ وَإِنَّمَا تُرِكَ التَّقْيِيدُ بِهَذَا الشَّرْطِ اعْتِمَادًا عَلَى مَا سَبَقَ : وَمِنْ أَمْثَلِهِ الظَّاهِرَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتْنَعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: 241] ؛ فَإِنَّهُ يُعَمُّ الْمَمْسُوسَةَ ، وَالَّتِي لَمْ تُمَسَّ مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ﴾ [البقرة: 263] ، وَمِنْهَا حَدِيثُ : «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلِ» ، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ : «الْبُرُّ بِالْبُرِّ» ؛ وَإِنَّمَا لَمْ يُخَصَّصْ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ الْخَاصُّ وَرَدَ فِيهِ دَلِيلَانِ : دَلِيلٌ يَشْمَلُهُ وَغَيْرُهُ ، وَدَلِيلٌ يَخُصُّهُ ؛ (وَكَذَا) : أَيْ مِثْلُ مَا سَبَقَ فِي عَدَمِ التَّخْصِيسِ بِهِ - تَعْقِيبُ الْعَامِّ بِمَا لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِبَعْضِهِ .

(1) الغاية 2/ 221 ، والكشاف 319 ، ونهاية السؤل 2/ 485 ، والبحر المحيط 4/ 300 ، وتيسير التحرير

1/ 319 ، ونهاية السؤل 2/ 485 .

أَمَّا (عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَى بَعْضٍ) أَفْرَادِهِ : أَيِ (الْعَامِّ) : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: 228] ، ثُمَّ قَالَ : ﴿وَيُعَوِّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ [البقرة: 228] - فَالضَّمِيرُ لِلرَّجَعِيَّاتِ دُونَ الْبَوَائِنِ ؛ فَلَا يُوجِبُ تَخْصِيصَ الْحُكْمِ السَّابِقِ بِالرَّجَعِيَّاتِ بَلْ يَعُمُّ الْمُطَلَّقَاتِ .

[وَيُعَبَّرُ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِمَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَى بَعْضٍ مَا يَتَنَاوَلُهُ الْعَامُّ ؛ بِأَن يُقَالَ : تَعْقِيبُ الْعَامِّ بِمَا يَكُونُ مُحْتَصًا بِبَعْضِهِ : هَلْ يَفْتَضِي تَخْصِيصُهُ أَمْ لَا ؟ سَوَاءٌ : كَانَ ذَلِكَ ضَمِيرًا كَمَا سَبَقَ ⁽¹⁾ ، أَوْ اسْتِثْنَاءً : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ أَلْسِنَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوَنَّ﴾ [البقرة: 236 ، 237] ؛ فَإِنَّ لَفْظَ النِّسَاءِ يَشْمَلُ الْمَجْنُونَةَ ؛ وَالْعَفْوُ يَخْتَصُّ الْمَالِكَاتِ لِأَمْرِهِنَّ ؛ فَلَا يَكُونُ مِثَالًا لِلْإِضْمَارِ وَالِاسْتِثْنَاءِ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ : كَالْمُنْعَةِ الْمُخْتَصَّةِ بِغَيْرِ الْمَمْسُوسَةِ ، وَالْمَفْرُوضِ لَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾ [البقرة: 236] مَعَ قَوْلِهِ : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ﴾ [البقرة: 241] الْآيَةَ ؛ (إِذْ لَا تَنَافٍ) وَلَا تَعَارُضَ (بَيْنَ ذَلِكَ) الْمَذْكُورِ (فِي) هَاتَيْنِ (الْمَسْأَلَتَيْنِ) الْمَذْكُورَتَيْنِ : أَيْ ذِكْرِ حُكْمِ لُجْمَلَةٍ مَعَ ذِكْرِهِ لِبَعْضِهَا بِذَلِكَ الشَّرْطِ - وَبَيْنَ الْعَامِّ وَتَعْقِيْبِهِ بِمَا لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِبَعْضِهِ ؛ وَالْمَوْجِبُ لِلتَّخْصِيصِ هُوَ التَّنَافِي أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ ؛ لِأَنَّهُمَا إِذَا تَعَارَضَا تَعَدَّرَ الْعَمَلُ بِهِمَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ ؛ فَيَصَارُ إِلَى التَّخْصِيصِ وَالْعَمَلِ بِهِمَا مِنْ وَجْهِ .

وَمِثَالُ التَّنَافِي : اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ، لَا تَقْتُلُوا أَهْلَ الذِّمَّةِ .
وَمِثَالُ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ : اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ، أَكْرِمُوا أَهْلَ الذِّمَّةِ ؛ وَإِذَا لَمْ يَتَعَارَضَا وَجَبَ الْعَمَلُ بِهِمَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ ؛ عَمَلًا بِالْمُقْتَضَى السَّالِمِ مِنَ الْمُعَارِضِ ؛ كَمَا نَحْنُ فِيهِ ؛ فَإِنَّهُ لَا تَنَافٍ ، وَلَا مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ .

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من شرح الغاية 2/ 332 . وَلَا يَنِيَّ السِّيَاقُ إِلَّا بِهَا . وينظر رفع الحاجب 3/ 352 .

وَأَيْضًا فَإِنَّ لَفْظَ الْمُطْلَقَاتِ ، وَضَمِيرَ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ - لَفْظَانِ عَامَّانِ ؛ نَظَرًا إِلَى ظَاهِرِهِمَا ؛ وَمُقْتَضَى الْأَوَّلِ إِجْرَاؤُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنَ الْعُمُومِ ، وَمُقْتَضَى الثَّانِي عَوْدُهُ إِلَى كُلِّ مَا تَقَدَّمَ ؛ وَلَا أَوْلَوِيَّةَ لِلْعَوْدِ إِلَى بَعْضِ دُونَ بَعْضٍ ؛ وَقَدْ قَامَ دَلِيلٌ عَلَى مُخَالَفَةِ أَحَدِهِمَا لِظَاهِرِهِ ، وَخُرُوجِهِ عَنْ حَقِيقَتِهِ : وَهُوَ الضَّمِيرُ ؛ لِتَخْصِيصِهِ بِبَعْضِ الْمَذْكُورِ سَابِقًا ؛ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَخْصِيصِ أَحَدِهِمَا تَخْصِيصُ الْآخَرِ ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ مُخَالَفَةِ ظَاهِرٍ مُخَالَفَةُ ظَاهِرٍ آخَرَ ؛ بَلِ الْوَاجِبُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى ظَاهِرِهِ إِلَى أَنْ يَقُومَ دَلِيلُ التَّخْصِيصِ .

قُلْتُ : وَالْمُنَاسِبُ لِلذِّكْرِ هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ إِنَّمَا هُوَ مَعَ مَا لَا يَصِحُّ التَّخْصِيصُ بِهِ مِنْ مَذْهَبِ الرَّاوي وَنَحْوِهِ .

(و) لَمَّا فَرَعَ مِنْ بَيَانِ الْعُمُومِ وَالْفَاطِظِ ، وَمَا لَا يَخْرُجُ بِهِ عَنْ كَوْنِهِ عَامًّا - أَخَذَ بَيِّنُ طَرُقِ التَّخْصِيصِ فَقَالَ : (الْمُخَصَّصُ) بِكَسْرِ الصَّادِ حَقِيقَةً : هُوَ إِرَادَةُ الْمُتَكَلِّمِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا جَازَ أَنْ يُرِيدَ بِالْخِطَابِ : خَاصًّا ، وَعَامًّا - لَمْ يَتَرَجَّحْ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ إِلَّا بِالْإِرَادَةِ . وَيُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى الدَّالِّ عَلَيْهَا مَجَازًا : سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الدَّالُّ عَلَيْهَا : لَفْظِيًّا ، أَوْ عَقْلِيًّا ؛ تَسْمِيَةً لِلدَّالِّ بِاسْمِ الْمَذْلُولِ ، إِلَّا أَنَّهُ مَجَازٌ قَدْ أَخْرَجَتْهُ الشُّهُرَةُ إِلَى حَبِيرِ الْحَقِيقَةِ .

وَطَرُقُهُ الَّتِي تُعْرَفُ بِهَا قِسْمَانِ ؛ لِأَنَّهُ : إِمَّا (مُتَّصِلٌ) لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ ، (و) إِمَّا (مُنْفَصِلٌ) يَسْتَقِلُّ : (فَالْمُتَّصِلُ) : كَانَ الْقِيَاسُ ذِكْرَ أَمَّا هُنَا ، أَوْ حَذْفَهَا مِنَ الْمُتَّصِلِ : وَهُوَ قِسْمَانِ ؛ لِأَنَّهُ : إِمَّا أَنْ يُخْرَجَ الْمَذْكُورُ ، وَمِنْهُ (الْإِسْتِثْنَاءُ) الْمُتَّصِلُ : وَهُوَ الْمُخْرَجُ مِنْ مُتَعَدِّدٍ بِنَحْوِ إِلَّا ، لَا الْمُنْقَطِعُ ؛ فَلَا تَخْصِيصَ بِهِ ؛ إِذْ لَيْسَ لِلْإِخْرَاجِ ؛ وَهُوَ مَا خُوِذَ مِنَ الشَّيْءِ ؛ يُقَالُ : ثَنَى عِنَانَ الْفَرَسِ إِذَا رَدَّه مِنْ جَرِيهِ : نَحْوُ أَكْرَمِ النَّاسِ إِلَّا الْجُهَّالَ ؛ أَخْرَجَ الْجُهَّالَ ؛ وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي الْكَلَامِ .

وَأَمَّا أَنْ يُخْرَجَ غَيْرُ الْمَذْكُورِ : (و) هُوَ (الشَّرْطُ) اللَّغَوِيُّ : وَهُوَ تَعْلِيْقُ أَمْرٍ عَلَى

أَمْرٍ : يَبَانُ ، أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا كَمَا سَبَقَ . وَقَدْ يَتَّحِدُ كُلُّ وَاحِدٍ : مِنَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ وَيَتَعَدَّدُ : جَمْعًا ، وَبَدَلًا ؛ فَهَذِهِ تِسْعَةُ أَقْسَامٍ : نَحْوُ إِنْ دَخَلَ زَيْدٌ الدَّارَ ، أَوْ الدَّارَ وَالشُّوقَ ، أَوْ الشُّوقَ - فَأَعْطِيهِ دِرْهَمًا ، أَوْ دِينَارًا وَدِرْهَمًا ، أَوْ دِينَارًا ، أَوْ دِرْهَمًا ؛ وَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ظَاهِرٌ ؛ فَإِنَّهُ : إِنْ رَتَّبَ جَزَاءَهُ عَلَى شَرْطَيْنِ عَلَى الْجَمْعِ - لَمْ يَحْصُلْ إِلَّا عِنْدَ حُصُولِهِمَا . وَإِنْ كَانَ عَلَى الْبَدَلِ حَصَلَ عِنْدَ أَحَدِهِمَا . وَإِنْ رَتَّبَ جَزَاءَ عَلَى شَرْطٍ حَصَلَ عِنْدَ حُصُولِهِ إِنْ كَانَ عَلَى الْجَمْعِ ، وَإِلَّا حَصَلَ أَحَدُهُمَا عِنْدَهُ ؛ فَعَلَى هَذَا ؛ إِذْ قَالَ لِرِزْوَجَيْتِهِ : إِنْ دَخَلْتُمَا الدَّارَ فَأَنْتُمَا طَالِقَانِ ؛ فَدَخَلْتُمَا إِحْدَاهُمَا لَا تَطْلُقُ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا وَهُوَ مَذْهَبُ أَصْحَابِنَا وَالْحَنْفِيَّةِ⁽¹⁾ ؛ لِأَنَّ مَدْخُولَ كَلِمَةِ الشَّرْطِ لِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ شَرْطٌ وَاحِدٌ ، وَكُلٌّ مِنْ أَجْزَاءِ الْجُزْءِ الصَّالِحِ لِلْجُزْأِيَّةِ جَزَاءٌ وَاحِدٌ . وَقِيلَ : إِنْ الدَّاخِلَةُ تَطْلُقُ ؛ إِذِ الْمُرَادُ عُرْفًا طَلَاقُ كُلِّ وَاحِدَةٍ بِدُخُولِهَا ؛ وَالْعُرْفُ مُتَّبَعٌ ، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ مُسَلِّمٍ . وَقِيلَ : إِنَّهُمَا يَطْلُقَانِ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ دُخُولَهُمَا بَدَلًا ، وَاللَّفْظُ لَا دَلَالَهَ فِيهِ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ⁽²⁾ .

(وَالصِّفَةُ) وَالْمُرَادُ مِنْهَا هُنَا مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَقْهُومِ : نَحْوُ ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ [المائدة: 95] ، أَوْ فِي الْحَرَمِ ؛ فَالتَّقْيِيدُ بِالصِّفَةِ يَقْتَضِي تَغْلِيْقَ الْحُكْمِ بِمَا اخْتَصَّ بِهَا دُونَ غَيْرِهِ ؛ فَكَانَتِ الصِّفَةُ مُخْرِجَةً لِبَعْضِ مَا كَانَ دَاخِلًا تَحْتَ الْعَامِّ ؛ وَهِيَ وَالشَّرْطُ يُخْرِجَانِ غَيْرَ الْمَذْكُورِ .

(و) أَمَّا (الْغَايَةُ) : فَهِيَ طَرَفُ الشَّيْءِ وَمُنْتَهَاهُ . وَصِيغَتُهَا : إِلَى ، وَحَتَّى : وَهِيَ كَالِاسْتِثْنَاءِ فِي أَنَّهَا تُخْرِجُ الْمَذْكُورَ ؛ فَكَانَ الصَّوَابُ أَنْ يَذْكُرَهَا الْمُصَنِّفُ عَقِيْبَهُ حَتَّى يَتَّصِلَ الْمُخْرِجُ لِلْمَذْكُورِ بِمَمَائِلِهِ ، وَالْمُخْرِجُ لِغَيْرِهِ بِمَمَائِلِهِ كَمَا لَا يَخْفَى ؛ فَلَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ صِيغَتِهَا مُخَالِفًا لِمَا قَبْلَهَا ؛ وَإِلَّا كَانَتِ الْغَايَةُ وَسَطًا ،

(1) تيسير التحرير 1 / 280 ، وشرح الغاية 2 / 306 .

(2) ينظر مختصر المنتهى 1 / 820 ، ورفع الحاجب 3 / 296 ، ونهاية السؤل 2 / 440 .

وَخَرَجَتْ عَنْ كَوْنِهَا غَايَةً: وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى الْآيِلِ﴾ [البقرة: 187] ،
و﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: 29] ؛ فَإِنَّ اللَّيْلَ غَيْرُ مَحَلٍّ
لِلصَّوْمِ ؛ وَمُعْطَى الْجِزْيَةِ خَارِجٌ عَنِ الْأَمْرِ بِقَتْلِهِ⁽¹⁾ .

وَقَدْ يَتَّحِدُ كُلٌّ : مِنَ الْغَايَةِ ، وَالْمُعْيَا الْمُقَيَّدِ بِهَا ، وَقَدْ يَتَعَدَّدُ كُلٌّ مِنْهُمَا :
إِمَّا جَمْعًا ، وَإِمَّا بَدَلًا ؛ فَهَذِهِ تِسْعَةُ أَقْسَامٍ ؛ لِأَنَّ الْمُعْيَا : إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَّحِدًا نَحْوُ :
اقْتُلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ ، أَوْ مُتَعَدِّدًا عَلَى جِهَةِ الْجَمْعِ : نَحْوُ اقْتُلُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى ؛
أَوْ مُتَعَدِّدًا عَلَى جِهَةِ الْبَدَلِ : نَحْوُ اقْتُلُوا الْيَهُودَ ، أَوْ النَّصَارَى ؛ فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ
يَحِيْئُ مِثْلَهَا فِي الْغَايَةِ : نَحْوُ ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ﴾ : حَتَّى يَذِلُّوا وَيُعْطُوا
الْجِزْيَةَ . حَتَّى يُسَلِّمُوا ، أَوْ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ؛ فَإِذَا جُعِلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَقْسَامِ الْغَايَةِ
مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَقْسَامِ الْمُعْيَا - حَصَلَتْ مِنْ ذَلِكَ تِسْعَةُ أَقْسَامٍ : كَالشَّرْطِ ؛
وَالْحُكْمِ فِي ذَلِكَ وَاضِحٌ ؛ فَإِنَّ مُقْتَضَى مَا مَثَّلْنَاهُ وَجُوبُ اسْتِمْرَارِ الْقَتْلِ لِلطَّائِفَةِ ،
أَوْ لِلطَّائِفَتَيْنِ ، أَوْ لِأَحَدِهِمَا - إِلَيْنَا أَنْ تَحْصُلَ الْغَايَةُ ، أَوْ الْغَايَتَانِ ، أَوْ أَحَدُهُمَا .
(و) مِنْ أَنْوَاعِ الْمُخَصَّصِ الْمُتَّصِلِ (بَدَلُ الْبَعْضِ) ذَكَرَهُ تَبَعًا لِجَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ
مِنْهُمْ ابْنُ الْحَاجِبِ⁽²⁾ . وَانْكِرَهُ آخَرُونَ⁽³⁾ ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهُ فِي حُكْمِ التَّنْحِيَةِ ؛
فَلَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ مَعْنَى الْإِخْرَاجِ ؛ وَالتَّخْصِيصُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْإِخْرَاجِ .
قُلْنَا : مَعْنَى تَنْحِيَةِ الْمُبْدَلَ مِنْهُ أَنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِاِغْتِيَارِ الْإِسْتِقْلَالِ بِمُقْتَضَى

(1) وَوَجُوبُ غَسْلِ الْمَرَافِقِ وَالْكَعْبَيْنِ فِي الْآيَةِ لِلدَّلِيلِ خَالَفَ الظَّاهِرَ : وَهُوَ فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَوْ لِأَنَّ «إِلَى»
فِيهَا بِمَعْنَى «مَعَ» ، كَمَا قِيلَ فِي : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: 2] ؛ وَفِعْلُهُ ﷺ قَرِينَةُ ذَلِكَ ؛
أَوْ لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ ؛ فَيَجِبُ تَبَعًا لَا أَصَالََةً : كَغَسْلِ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ ؛ اسْتِثْنَاءً مَا لَغَسْلِ
الْوَاجِبِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

(2) وابن السبكي، وابن الهمام، وابن النجار، والأمير الحسين بن القاسم. مختصر المنتهى 791/2، ورفع الحاجب
236/1، وتيسير التحرير 282/1، وبيان المختصر 248/2، وشرح المحلى 25/2، وشرح الغاية 307/1.

(3) لم يذكره الأكثرون في المخصصات . ينظر المصادر السابقة.

الْعَامِلِ لَا الْإِهْدَارِ وَالْإِطْرَاجَ بِالْكُلِّيَّةِ . وَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ شُرَكَاءَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ آجِنٌ ﴾ [الأنعام: 100] وَالْأَلْفَ مِنْ قَوْلِهِمْ : بِالْأَلْفِ الدِّينَارِ - مُطَرِّحَانِ ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(وَالْمُخْتَارُ) أَنَّ دُخُولَ الْمُسْتَشْنَى فِي الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ ، ثُمَّ إِخْرَاجُهُ بِإِلَّا وَأَخَوَاتِهَا - إِنْمَا كَانَ قَبْلَ إِسْنَادِ الْفِعْلِ أَوْ شَبِهُهُ إِلَيْهِ ؛ فَلَا يَلْزَمُ التَّنَاقُضُ فِي نَحْوِ : جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : الْقَوْمُ الْمُخْرَجُ مِنْهُمْ زَيْدٌ جَائِي ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُنْسُوبَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ لَفْظًا ، لَكِنْ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ التَّقَدُّمِ وَجُودًا عَلَى النَّسَبَةِ الَّتِي يَدُلُّ عَلَيْهَا الْفِعْلُ ؛ إِذِ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ وَالْمُنْسُوبُ سَابِقَانِ عَلَى النَّسَبَةِ بَيْنَهُمَا ضَرُورَةٌ : فَفِي الْإِسْتِثْنَاءِ لَمَّا كَانَ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ هُوَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ ، مَعَ إِلَّا وَالْمُسْتَشْنَى ؛ وَلَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ قَبْلَ النَّسَبَةِ ؛ وَحَيْثُ فَلَا بُدَّ مِنْ حُصُولِ الدُّخُولِ وَالْإِخْرَاجِ قَبْلَ النَّسَبَةِ ؛ فَلَا تَنَاقُضَ .

(وَأَنَّهُ) : أَيِ الشَّانِ (لَا يَصِحُّ تَرَاحِي الْإِسْتِثْنَاءِ) بَلْ شَرْطُهُ الْإِتِّصَالُ بِالْمُسْتَشْنَى مِنْهُ ؛ كَمَا أَنَّهُ يُشْتَرِطُ اتِّصَالُ سَائِرِ الْمُحْصَصَاتِ الْمُتَّصِلَةِ - فَلَا وَجْهَ لِتَحْصِيصِهِ بغيرِ : « أَنَّهُ مِنْ النَّفْيِ إِبْثَاتٌ ، وَالْعَكْسُ » - (إِلَّا) أَنْ يَتَرَاحَى (فَقَدْ تَنَفَّسَ ، أَوْ بَلَغَ رَيْقًا) ، أَوْ سُعَالٍ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ بِمَا لَا يُعَدُّ مَانِعًا مِنَ الْإِتِّصَالِ الْحَقِيقِيِّ عُرْفًا عِنْدَ أَهْلِ الْبَيْتِ عليه السلام وَالْأَكْثَرِ ⁽¹⁾ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ الْإِنْفِصَالُ وَلَمْ يُشْتَرِطِ الْإِتِّصَالُ - لَمْ يَسْتَقِرَّ عَقْدُ مِنَ الْعُقُودِ : كَالْبَيْعِ ، وَالنِّكَاحِ ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْإِيقَاعَاتِ : كَالْعَتَقِ ، وَالطَّلَاقِ ؛ وَالتَّالِي بَاطِلٌ . أَمَّا الْمُلَازِمَةُ فَلِلْقَطْعِ بِأَنَّ تَجْوِيزَ الْإِسْتِثْنَاءِ يَقْضِي بَعْدَ الْجَزْمِ بِجُودِهَا وَاسْتِقْرَارِهَا . وَأَمَّا بُطْلَانُ اللَّازِمِ ؛ فَلَمَّا فِيهِ مِنَ التَّلَعُّبِ ، وَإِبْطَالِ التَّصَرُّفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَهُوَ اتِّفَاقٌ ؛ وَلِأَنَّ الْمَعْلُومَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّهُمْ يَشْتَرِطُونَ الْإِتِّصَالَ ، وَلَا يُسَوِّغُونَ

(1) شرح الغاية 2/ 268 ، والكاشف 326 ، وشرح التجريد 5/ 68 ، وعيون المجالس 3/ 993 ، ومختصر

الطحاوي 308 ، والحاوي 19/ 331 ، ورفع الحاجب 2/ 255 ، وحاشية العطار 2/ 38 .

الانفصال ، وأكثهم يُعدُّون قولَ مَنْ قَالَ : عَلَى عَشْرَةٍ ، وَقَالَ بَعْدَ شَهْرٍ : إِلَّا ثَلَاثَةً لَنُغَوَّا .
وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ يَجُوزُ تَرَاخِيهِ إِلَى شَهْرٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ نُقِلَ عَنْهُ إِلَى سَنَةٍ ؛
وَالْأَشْهُرُ مِنَ النَّقْلِ الْإِطْلَاقُ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ⁽¹⁾ ؛ مُحْتَجًّا بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَصِحَّ لَمَّا صَدَرَ
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ وَالتَّالِي بَاطِلٌ ؛ فَالْمُقَدَّمُ مِثْلُهُ .

أَمَّا الشَّرْطِيَّةُ : فَلِأَنَّهُ ﷺ رَوَى أَنَّهُ قَالَ : « وَاللَّهِ لَا غُرُوزَ قَرِيشًا » ثُمَّ سَكَتَ ، ثُمَّ
قَالَ : « إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ [3/589 رقم 3285] . وَرُوِيَ أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ
بَعَثُوا رَهْطًا مِنْهُمْ إِلَى الْيَهُودِ يَسْأَلُونَهُمْ عَنْ أَشْيَاءَ يَمْتَحِنُونَ بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؛
فَقَالُوا : سَلُّوهُ عَنْ ثَلَاثَةٍ فَإِنْ عَرَفَهَا فَهُوَ نَبِيٌّ : سَلُّوهُ عَنْ أَقْوَامٍ ذَهَبُوا فِي الْأَرْضِ مَا
نَدَّرِي مَا صَنَعُوا ؟ وَسَلُّوهُ عَنْ رَجُلٍ بَلَغَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا ؟ وَسَلُّوهُ عَنْ
الرُّوحِ ؟ فَلَمَّا رَجَعُوا سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ؛ فَقَالَ : غَدَا أُجِيبُكُمْ ، وَتَأَخَّرَ
الْوَحْيُ بِضْعَةِ عَشَرَ يَوْمًا ، ثُمَّ نَزَلَ : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴾ [٢٣-٢٤] إِلَّا
أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﷻ [الكهف : 23-24] ؛ فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . رَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي السَّيَرَةِ
[4/183] ، وَأَبُو بَكْرِ الْبَيْهَقِيُّ فِي دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ [2/270] - قُلْنَا : لَا نُسَلِّمُ صُدُورَهُ مِنْ
النَّبِيِّ ﷺ ؛ وَسُكُونُهُ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ السُّكُوتِ الَّذِي لَا
يُحِلُّ بِالَاتِّصَالِ الْحُكْمِيَّ كَمَا سَبَقَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَهُ ؛ وَحَيْثُ يُصَارُ إِلَى
التَّرْجِيحِ ؛ وَالرَّاجِحُ هُوَ الْأَوَّلُ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الدَّلِيلِ ؛ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ .

وَأَمَّا الرِّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ - فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْإِلْحَاقِ لِغَيْرِهِ الْأَوَّلِ ؛
لِحُوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَقُولُ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ قَوْلِي : أَفْعَلُ كَذَا ؛ وَهَذَا كَمَا إِذَا
قَالَ قَائِلٌ لِغَيْرِهِ : أَفْعَلُ كَذَا ؛ فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى : أَنِي أَفْعَلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .
وَأَيْضًا لَوْ صَحَّ انفصالُهُ لَمَّا قَالَ ﷺ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ رَأَى غَيْرَهُ خَيْرًا مِنْهُ ؛

(1) ينظر البيهقي 48/10 ، وشرح التجريد 68/5 .

فَلْيَعْمَلْ ، وَلْيَكْفَرْ عَنْ يَمِينِهِ»⁽¹⁾ - مُعِينًا ، بَلْ كَانَ يَقُولُ : أَوْ لَيْسَتْ شَيْءٌ ؛ فَيُوجِبُ أَحَدَهُمَا لَا بَعِيْنَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَنْتَ بِالِاسْتِثْنَاءِ ؛ مَعَ كَوْنِهِ أَسْهَلَ ؛ فَكَانَ ذِكْرُهُ أَوَّلَى ؛ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُعِينًا فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ يُجَيَّرَ بَيْنَهُمَا ؛ لِعَدَمِ وَجُوبِ شَيْءٍ مِنْهُمَا مُعِينًا ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْعُقُودِ وَالْإِيقَاعَاتِ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَنْجِي مِنْهَا ؛ نَفِيًا لِأَحْكَامِهَا بِأَسْهَلِ الطَّرِيقِ ؛ لِنَحْوِ : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185] ، وَ«بُعِثْتُ بِالشَّرِيعَةِ السَّمْحَةِ»⁽²⁾ ؛ وَالْإِجْمَاعُ بِخِلَافِهِ .

رُويَ أَنَّهُ بَلَغَ الْمَنْصُورَ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ لَا يَقُولُ بِمَقَالَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ وَجَوَازِ تَرَاحِيهِ ؛ فَأَمَرَ بِإِحْضَارِهِ ، وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ خِلَافَهُ ؛ فَقَالَ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنَّ هَذَا يَعُودُ عَلَيْكَ ضَعْفُ الرَّأْيِ فِيهِ ؛ لِأَنَّكَ تَأْخُذُ الْبَيْعَةَ مِنَ النَّاسِ عَلَى الطَّاعَةِ : فَإِنْ صَحَّ جَوَازُ تَأْخُرِ الْإِسْتِثْنَاءِ - فَلَهُمْ أَنْ يَسْتَنْتُوا بَعْدَ بَيْعَتِكَ وَالْخُرُوجِ مِنْ عِنْدِكَ مَتَى شَاءُوا ! فَوَقَعَ فِي نَفْسِ الْمَنْصُورِ كَلَامُهُ ، وَلَمْ يَغْتَرِضْهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي رَأْيِهِ⁽³⁾ .

(و) اَعْلَمَ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي امْتِنَاعِ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُسْتَعْرِقِ ، وَأَنَّهُ بَاطِلٌ : سَوَاءً كَانَ مِثْلَ الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ ، أَوْ أَكْثَرَ ، إِلَّا مَا رَوَى السُّبْكِيُّ فِي شَرْحِ الْجَمْعِ ، عَنِ ابْنِ طَلْحَةَ⁽⁴⁾ فَيَمَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا ؛ أَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ⁽¹⁾ .

(1) البخاري 6/ 2444 رقم 6248 ، ومسلم 3/ 1272 رقم 1650 ، والترمذي 4/ 90 رقم 1530 ، وأبو داود 3/ 585 رقم 3277 ، والنسائي 7/ 10 رقم 378 ، وابن ماجه 1/ 681 رقم 2108 ، وغيرهم .

(2) الطبراني في الكبير 8/ 170 رقم 7715 ، ومسند أحمد 8/ 303 رقم 22354 .

(3) ذَكَرَ فِي الْبَحْرِ الْمُحِيطِ 4/ 383 : أَنَّ الرَّشِيدَ اسْتَدْعَى أَبَا يُوسُفَ الْقَاضِيَّ ، وَقَالَ لَهُ : كَيْفَ مَذْهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ ؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو يُوسُفَ : إِنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ الْمُنْفَصِلَ يُلْحَقُ بِالْخَطَابِ ، وَيُغَيَّرُ حُكْمُهُ وَكَلَمُهُ بَعْدَ زَمَانٍ ؛ فَقَالَ : عَزَمْتُ عَلَيْكَ أَنْ تُفْتِيَ بِهِ ، وَلَا تُخَالِفَهُ ، وَكَانَ أَبُو يُوسُفَ لَطِيفًا فِيمَا يُورَدُهُ ، مُتَأَنِّيًا فِيمَا يُرِيدُهُ ؛ فَقَالَ لَهُ : رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُنْفِصِلُ عَلَيْكَ بَيْعَتَكَ ؛ لِأَنَّ مَنْ حَلَفَ لَكَ وَبَايَعَكَ رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ ، وَاسْتَنْتَى فَاتَّبَعَهُ الرَّشِيدُ ! وَقَالَ : إِيَّاكَ أَنْ تُعَرِّفَ النَّاسَ مَذْهَبَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَانْكُتُمُهُ ! .

(4) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَلْحَةَ الْيَابَرِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ : نَحْوِيٌّ ، أَصُولِيٌّ ، فَقِيهٌ مَالِكِيٌّ ، مُفَسِّرٌ . قَرَأَ عَلَى الْبَاجِيِّ ، وَعَلَى الرَّمُحْشَرِيِّ . لَهُ الْمُدْخَلُ إِلَى سَنَنِ الْإِسْلَامِ ، وَشَرْحُ رِسَالَةِ أَبِي زَيْدٍ فِي الْفِقْهِ وَغَيْرِهِمَا . ينظر البلغة =

وَالْجَوَابُ : عَنْهُ **أَنَّهُ** يَعُودُ عَلَى فَائِدَتِهِ بِالنَّقْضِ ؛ إِذْ هُوَ إِخْرَاجُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ ؛ فَلَوْ تَنَاوَلَ الْكُلَّ لَكَانَ نَقْضًا وَبَدَا .

وَلَا خِلَافَ أَيْضًا فِي جَوَازِ اسْتِثْنَاءِ الْأَقْلِّ : **أَيُّ** دُونَ النِّصْفِ ، وَيَبْقَى أَكْثَرُ مِنَ النِّصْفِ .
وَاخْتِلَافَ فِي اسْتِثْنَاءِ الْأَكْثَرِ حَتَّى يَبْقَى أَقْلٌ مِنَ النِّصْفِ ، **وَفِي** اسْتِثْنَاءِ الْمُسَاوِي حَتَّى يَبْقَى نِصْفُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ : **فَاخْتَارَ** أَمَّا **الْعَلَمَةُ** وَالْجُمْهُورُ **(أَنَّهُ يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ الْمُسَاوِي حَتَّى يَبْقَى نِصْفُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَاسْتِثْنَاءُ (الْأَكْثَرِ) حَتَّى يَبْقَى أَقْلٌ مِنَ النِّصْفِ ⁽²⁾ ؛ لَوْ قُوعَ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ دَلِيلُ الْجَوَازِ ؛ وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ ؛ وَهُمْ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِمْ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ ⁽³⁾ ، وَلَا يَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾ [الأعراف : 17] ، ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا أَكْثَرَكُمْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام : 116] ، **وَفِي** قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ : **يُرِيدُ** مَا كَانَ عَلَى الظَّهْرِ ، وَالْجُنُوبِ ، وَشَحْمِ الْأَلْيَةِ ، وَمَا اسْتَمَلَتْ عَلَيْهِ الْحَوَايَا مِنَ الشَّحْمِ : **وَهِيَ** الْمَبَاعِرُ مِنَ الْأَمْعَاءِ ؛ **فَهَذِهِ مُسْتِثْنَاءٌ** مِنَ الشُّحُومِ : **وَهِيَ****

171 ، وبغية الوعاة 46 / 2 .

(1) حاشية العطار 43 / 2 ، والبحر المحيط 384 / 3 ، **وَتَقَلَّ** ذَلِكَ عَنِ ابْنِ طَلْحَةَ عَنْ كِتَابِهِ الْمَدْخَلِ إِلَى

سَيْفِ الْإِسْلَامِ ، وَشرح مختصر المنتهى 376 .

(2) **وَدَكَّبَ** أَكْثَرُ الْحَنَابِلَةِ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَالبَقْلَانِيُّ ، وَابْنُ الْمَاجِشُونِ ، وَابْنُ خُوَيْرِ مَنَدَادَ ، وَأَكْثَرُ النُّحَاةِ - **إِلَّا** أَنْ

اسْتِثْنَاءُ الْأَكْثَرِ بَاطِلٌ . المعتمد 244 / 1 ، والبرهان 396 / 1 ، والمحصول 411 / 1 ، والأمدى 275 / 2 ، والبحر

المحيط 387 / 4 ، وأصول الفقه للمقدسي 913 / 3 ، والعدة 666 / 2 ، والكاشف 327 ، اولستصفى 183 / 2 ،

والتقريب مسألة رقم 30 ، والغاية 283 / 2 ، وحاشية العطار 42 / 1 ، والفصول 173 .

(3) **إِذْ** مَعْنَاهُ **الْحُكْمُ** عَلَى أَكْثَرِ النَّاسِ **بِعَدَمِ** الْإِيمَانِ ! **عَلَى** أَنَّهَا **مُوجِبَةٌ** مَعْدُولَةُ الْمُحْمُولِ ، أَوْ سَالِيَةُ

الْمَحْمُولِ ؛ **إِذْ** لَوْ أُريدَ **سَلْبُ** الْحُكْمِ بِإِيمَانِ الْأَكْثَرِ ؛ **بِحَيْثُ** يَحْتَمِلُ النَّسَاوِي - لَمْ يَكُنْ لِيَذْكُرِ الْأَكْثَرَ

فَائِدَةً . ذَكَرَهُ سَعْدُ الدِّينِ . منه . شرح مختصر ابن الحاجب 36 / 3 .

أَكْثَرُ الشُّحُومِ كَمَا تَرَى ، وَفِي قَوْلِهِ ﷺ فِيمَا رَوَاهُ عَنْ رَبِّ الْعِزَّةِ وَاسِعَ الْعَطَاءِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : «يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ ؛ فَاسْتَطْعِمُونِي أَطْعَمَكُمْ»⁽¹⁾ ؛ وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ أَطْعَمَهُ اللَّهُ أَكْثَرَ .

(و) مُحْتَارُ أَصْحَابِنَا ، وَالشَّافِعِيَّةُ ، وَالْجَمُّ الْغَفِيرُ مِنْ غَيْرِهِمْ : (أَنَّهُ) : أَيِ الْإِسْتِثْنَاءِ (مِنَ النَّفْيِ إِنْثَابٌ) لِمَا اسْتَشْنَى : نَحْوُ لَيْسَ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا دِرْهَمًا ؛ فَهَوَّ إِنْثَابٌ لِلدَّرْهِمِ⁽²⁾ ؛ خِلَافًا لِلْحَنْفِيَّةِ⁽³⁾ ؛ فَإِنَّهُ عِنْدَهُمْ مُخْرَجٌ مِمَّا قَبْلَهُ غَيْرُ مَحْكُومٍ عَلَيْهِ بِالنُّبُوتِ : لَا لَفْظًا وَلَا مَعْنَى : أَمَّا اللَّفْظُ فَلِعَدَمِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ ، وَأَمَّا الْمَعْنَى ؛ فَلِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ .

فُلْنَا : الْمُعْتَمَدُ فِي دَلَالَةِ الْأَلْفَاظِ - هُوَ النَّقْلُ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ ؛ وَالْمَنْقُولُ عَنْهُمْ أَنَّهُ كَذَلِكَ ، وَأَيْضًا لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ - لَمْ يَكُنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَوْحِيدًا ؛ وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ : بَيَانُ الْمُلَازِمَةِ : أَنَّهُ إِنَّمَا يَتِمُّ التَّوْحِيدُ بِإِثْبَاتِ الْإِلَهِيَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى وَنَقِيهَا عَمَّا سِوَاهُ ؛ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنَ النَّفْيِ إِنْثَابًا ، وَتَكَلَّمَ بِهَا مُنْكَرُ الصَّانِعِ جَلَّ وَعَلَا - لَمَا نَافَتْ مُعْتَقَدُهُ ، وَلَا تَمَّ بِهَا إِسْلَامُهُ . وَأَجِيبَ بِمَنْعِ الدَّلِيلِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي بِأَنَّ ثُبُوتَ التَّوْحِيدِ بِكَلِمَتِهِ إِنَّمَا ثَبَتَ بِعُزْفِ الشَّرْعِ ؛ وَبِهِ يَنْدَفِعُ تَشْكِيكُ الرَّازِي مِنْ أَنَّ الْمُقَدَّرَ فِي كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ لَوْ كَانَ الْمَوْجُودَ لَمْ يَلْزَمْ عَدَمُ امْإِمْكَانِ الثَّانِي ، وَلَوْ كَانَ الْمُمُمْكِنَ لَمْ يَلْزَمْ مِنْهُ وَجُودُ ذَاتِهِ تَعَالَى بَلِ الْإِجْمَاعُ امْإِمْكَانُهُ ، وَكَذَا دَلَالَةُ : لَيْسَ عَلَيَّ إِلَّا سَبْعَةٌ فِي الْمُفَرَّغِ بِالْعُزْفِ لَا بِاللُّغَةِ⁽⁴⁾ .

(1) مسلم 4/ 1994 رقم 2577، وابن حبان 2/ 385، رقم 619، والبخاري 9/ 441 رقم 4053 .

(2) شرح الغاية 2/ 297، والكشاف 328، وحاشية العطار 1/ 43، وشرح المختصر 3/ 51، ومختصر ابن الحاجب 2/ 817، وبيان المختصر 2/ 292 .

(3) تيسير التحرير 1/ 288، وميزان الأصول 316، وكشف الأسرار 3/ 126 .

(4) المحصول 1/ 411، وحاشية العطار 2/ 45، وابن الحاجب 2/ 817 .

فَإِنْ قِيلَ : لَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرْتُمْ - لَلْزِمَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ فِيمَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ وَالْأَوْسَطِ مِنْ حَدِيثِ عِيسَى بْنِ سَبْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا : « لَا صَلَاةَ إِلَّا بِوُضُوءٍ »⁽¹⁾ - ثُبُوتُ الصَّلَاةِ بِمَجَرَّدِ الْوُضُوءِ ، وَأَنَّهُ بَاطِلٌ بِالِاتِّفَاقِ .

أَجِيبَ : بِأَنَّ ذَلِكَ مُبَالِغَةٌ ؛ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْحَضَرُ فِيهِ حَقِيقًا تَحْقِيقِيًّا ؛ وَإِنَّمَا يَكُونُ مِنَ الْحَقِيقَةِ الْإِدْعَائِيَّةِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوُضُوءَ لَمَّا كَانَ أَمْرُهُ مُتَأَكِّدًا جُعِلَتْ سَائِرُ الشَّرُوطِ بِمَنْزِلَةِ الْعَدَمِ ، كَأَنَّهُ لَا شَرْطَ لَهَا غَيْرُهُ⁽²⁾ ؛ وَعُمُومُ الْوُسْجِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ - مُتَّصِفٌ بِالْإِجْمَاعِ ؛ وَأَصْلُ الْإِبْتَاتِ بَاقٍ فِي الْبَاقِي ؛ عَلَى أَنَّ ابْنَ أَبِي النَّجْمِ⁽³⁾ حَكَى عَنْ هَيْبَةَ اللَّهِ الْمُفَسِّرِ⁽⁴⁾ الْقَوْلَ بِمُوجِبِ الْآيَةِ ، وَلَكِنَّهَا نُسِخَتْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾⁽⁵⁾ .

(و) وَكَذَا (الْعَكْسُ) : وَهُوَ أَنَّهُ مِنَ الْإِبْتَاتِ نَقِيٌّ ؛ وَالْمَشْهُورُ مِنْ كَلَامٍ غَيْرِ الْحَقِيقَةِ مُوَافَقَتُهُمْ لِلْجُمْهُورِ هُنَا⁽⁶⁾ . وَالْمَذْكُورُ فِي كُتُبِهِمْ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّقِيِّ إِبْتَاتًا ، وَلَا مِنَ الْإِبْتَاتِ نَقِيًّا ؛ وَإِنَّمَا هُوَ تَكَلُّمٌ بِالْبَاقِي بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ ؛ وَالْإِسْتِثْنَاءُ لِمَجَرَّدِ الْإِعْلَامِ بِعَدَمِ التَّعَرُّضِ لِلْمُسْتَشْنَى وَالشُّكُوتِ عَنْهُ : فَفِي مِثْلِ عَلَيٍّ عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةً إِنَّمَا

(1) الطبراني في الكبير 22/ 296 رقم 755، والأوسط 2/ 26 رقم 1115 .

(2) جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ تَقْدِيرُهُ : لَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرْتُمْ لَلْزِمَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ ﴾ [البقرة: 286] الْآيَةَ - أَنْ يُكَلِّفَ كُلَّ نَفْسٍ جَمِيعَ وَسْعِهَا ؛ لِأَنَّهُ جِنْسٌ مُضَافٌ ؛ فَيُعْمَرُ - أَجِيبَ بِأَنَّ عُمُومَ الْخ. مِنْهُ .

(3) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْرَةَ بْنِ أَبِي النَّجْمِ الصَّغْدِيِّ: أَحَدُ عُلَمَاءِ الزَّيْدِيَّةِ الْأَفَاضِلِ، وَبِهِ الْقَضَاءُ لِلْإِمَامِ الْمَنْصُورِ بِاللَّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْرَةَ عَهْدًا، ثُمَّ اسْتَمَرَ عَلَى ذَلِكَ إِلَى زَمَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ أَبِي طَيْرٍ. ثَوْبِيُّ سَنَةِ 647 هـ. لَهُ الْبَيَانُ فِي النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِنَ الْقُرْآنِ (طُبِعَ بِتَحْقِيقِنَا)، وَدُرَرُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ بِالْأَسَانِيدِ الْيَحْيَوِيَّةِ، وَالْمَسَائِلُ شَرَحَ كَافِيَةَ ابْنِ الْحَاجِبِ، وَأَحْكَامُ الْحُسَيْنِيَّةِ، وَغَيْرُهَا. ينظر مطلع البدور 3/ 133، وطبقات الزيدية 2/ 634 .

(4) هَيْبَةُ اللَّهِ بْنِ سَلَامَةَ بْنِ نَصْرِ الْمُفَسِّرِ: مُفَسِّرٌ وَمُحَدِّثٌ. ثَوْبِيُّ 410 هـ. لَهُ النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ فِي الْقُرْآنِ، وَالنَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ فِي الْحَدِيثِ، وَالْمَسَائِلُ الْمَشْهُورَةُ فِي النَّحْوِ. تاريخ بغداد 14/ 70، والأعلام 1/ 72 .

(5) ينظر التبيان في الناسخ والمنسوخ من القرآن 40، وهبة الله المفسر 16 .

(6) كشف الأسرار 3/ 126، وتيسير التحرير 1/ 294 .

تَبَيَّنَتِ السَّبْعَةُ بِحَسَبِ الْعُرْفِ لَا بِحَسَبِ دَلَالَةِ الْكَلَامِ ؛ وَكَلِمَةُ التَّوْحِيدِ يَحْصُلُ بِهَا التَّوْحِيدُ وَالْإِيمَانُ مِنَ الْمُشْرِكِ ، وَمِنْ الْقَائِلِ بِنَفْيِ الصَّانِعِ بِحَسَبِ عُرْفِ الشَّارِعِ .

(و) اَعْلَمَ أَنَّهُ إِذَا تَعَدَّدَ الْإِسْتِثْنَاءُ بِغَيْرِ عَطْفٍ ، وَأَمَكَنَ اسْتِثْنَاءُ كُلِّ تَالٍ مِنْ مَثْلُوهِ :

مِثْلُ جَاءَنِي الْمَكِّيُّونَ إِلَّا قُرَيْشًا إِلَّا هَاشِمًا إِلَّا عَقِيلًا ، وَعَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا خَمْسَةً إِلَّا

ثَلَاثَةً إِلَّا وَاحِدًا - تَعَيَّنَ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكَسَائِيِّ كُلُّ وَثَرٍ مِنَ الْمُسْتَشْنِئَاتِ :

كَالْأَوَّلِ ، وَالثَّلَاثِ ، وَالْخَامِسِ مَنفِيٍّ خَارِجٍ . وَكُلُّ شَفْعٍ مِنْهَا : كَالثَّانِي وَالرَّابِعِ ،

وَالسَّادِسِ مُثَبَّتٌ دَاخِلٌ : إِنْ كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ الْمَوْجِبِ كَمَا مَثَّلْنَا ؛ فَيَكُونُ قَدْ

جَاءَكَ الْمَكِّيُّونَ غَيْرَ قُرَيْشٍ مَعَ بَنِي هَاشِمٍ إِلَّا عَقِيلًا . وَيَلْزَمُكَ بِالْإِفْرَارِ سَبْعَةٌ ؛

لِأَنَّكَ أَخْرَجْتَ خَمْسَةً مِنَ الْعَشْرَةِ ؛ فَبَقِيَ خَمْسَةٌ ، فَأَدْخَلْتَ مَعَهَا ثَلَاثَةً صَارَتْ

ثَمَانِيَةً ، ثُمَّ أَخْرَجْتَ مِنْهَا وَاحِدًا ؛ فَيَكُونُ الْبَاقِي سَبْعَةً . وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ

الْمَوْجِبِ فَبِالْعَكْسِ : أَيُّ فِكْلٍ وَثَرٍ مُثَبَّتٌ دَاخِلٌ ، وَكُلُّ مَنفِيٍّ خَارِجٍ .

فَإِذَا قُلْتَ : مَا جَاءَنِي الْمَكِّيُّونَ إِلَّا قُرَيْشًا إِلَّا هَاشِمًا إِلَّا عَقِيلًا - فَقَدْ جَاءَكَ مِنَ

الْمَكِّيِّينَ جَمِيعُ قُرَيْشٍ مَعَ عَقِيلٍ إِلَّا هَاشِمًا .

فَإِذَا قُلْتَ : مَا لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا خَمْسَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ إِلَّا وَاحِدًا - لَزِمَكَ بِالْإِفْرَارِ

ثَلَاثَةٌ ؛ لِأَنَّكَ أَثَبْتَ بِالْإِسْتِثْنَاءِ الْأَوَّلِ خَمْسَةً ، وَأَخْرَجْتَ مِنْهَا ثَلَاثَةً وَبَقِيَ اثْنَانِ ،

وَضَمَمْتَ إِلَيْهِمَا وَاحِدًا ؛ فَيَكُونُ الْبَاقِي ثَلَاثَةً . وَإِنْ كَانَتِ الْإِسْتِثْنَاءَاتُ مُتَعَاظِفَةً ،

أَوْ لَمْ يُمَكِّنِ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ الْمَثْلُوِّ بِأَنْ يَسْتَعْرِقَهُ - تَعَيَّنَ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ الْأَوَّلِ : وَهُوَ

الْمَذْكُورُ قَبْلَهَا مَعَ إِمْكَانِ رُجُوعِ الْجَمِيعِ إِلَيْهِ ؛ بِأَنْ لَا تَكُونَ مُسْتَعْرِقَةً لَهُ ، وَإِلَّا

بَطَلَ مَا وَقَعَ بِهِ الْإِسْتِعْرَاقُ .

أَمَّا الْمُتَعَاظِفَةُ فَلِأَنَّ الْعَاطِفَ يَفْتَضِي الشَّرِيكَ ؛ وَلَمَّا كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ الْأَوَّلُ

رَاجِعًا إِلَى الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ - كَانَ مَا بَعْدَهُ كَذَلِكَ ؛ لِتَخْصُلَ فَائِدَةُ الْعَطْفِ .

وَأَمَّا غَيْرُ الْمُتَعَاظِفَةِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ فِيهَا إِزْجَاعُ كُلِّ تَالٍ إِلَى مَثْلُوهِ - فَلِأَنَّهُ يَجِبُ

حَمَلَ الْكَلَامَ عَلَى الصَّحَّةِ مَا أَمْكَنَ ؛ فَإِذَا تَعَدَّرَ مِنَ الْمَثَلِ وَأَمْكَنَ مِنَ الْمَذْكُورِ أَوَّلًا -
وَجَبَ ؛ فَإِذَا قُلْتُ : عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا ثَلَاثَةً - كَانَ اللَّازِمُ خَمْسَةً .

وَأَمَّا إِذَا تَعَدَّدَ مَا قَبْلَهُ : فَإِنْ كَانَ الْمُتَعَدَّدُ مُفْرَدَاتٍ : نَحْوَ تَصَدَّقَ عَلَى الْفُقَرَاءِ
وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنَاءِ السَّبِيلِ إِلَّا الْفَسَقَةَ مِنْهُمْ ؛ فَلَا خِلَافَ فِي عَوْدِهِ إِلَى الْجَمِيعِ ؛
لِعَدَمِ اسْتِقْلَالِ الْمُفْرَدَاتِ ، وَإِنْ كَانَ جُمْلًا غَيْرَ مُتَعَاظِفَةٍ : فَإِنْ كَانَ تَرْكُ الْعُطْفِ
لِكَمَالِ الْإِنْقِطَاعِ - فَهُوَ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَعُودُ إِلَى الْجَمِيعِ ؛ وَإِنَّمَا يَعُودُ إِلَى الْأَخِيرِ :
كَأَن تَخْتَلِفَ الْجُمْلَتَانِ ؛ بِأَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا خَبَرًا لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَالْأُخْرَى إِنْشَاءً
لَفْظًا وَمَعْنَى : نَحْوِ اضْرِبْ بَنِي تَمِيمَ الْفُقَهَاءَ أَصْحَابَ الشَّافِعِيِّ إِلَّا الطُّوَالَ .

وَإِنْ كَانَ لِكَمَالِ الْإِتِّصَالِ : كَأَن تَكُونَ الثَّانِيَةُ بِمَثَابَةِ الْبَدَلِ ، أَوْ عُطِفَ الْبَيَانُ : نَحْوِ
أَعْطَاهُ مَا فِي بَيْتِكَ ، أَعْطَاهُ الثِّيَابَ إِلَّا الْبَيْضَ - فَهُوَ قَرِينَةٌ عَلَى عَوْدِهِ إِلَى الْجَمِيعِ ⁽¹⁾ .

وَإِنْ كَانَ جُمْلًا مُتَعَاظِفَةً - فَلَا خِلَافَ فِي إِمْكَانِ عَوْدِهِ إِلَى الْجَمِيعِ وَالْأَخِيرَةِ ،
لَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي الظُّهُورِ : فَمُخْتَارُ أَهْلِ تَمِيمَةَ وَالشَّافِعِيَّةِ (أَنَّهُ بَعْدَ الْجُمْلِ الْمُتَعَاظِفَةِ) :
أَيُّ الْمَعْطُوفِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ بِأَحَدِ حُرُوفِ الْعُطْفِ مِنْ بَابِ ضَاعَفْتُ عَطَاءً -
(يَعُودُ عَلَى جَمِيعِهَا) ⁽²⁾ ، وَأَنَّهُ ظَاهِرٌ فِيهِ ؛ وَلَوْ اخْتَلَفَتْ حُكْمًا فَقَطْ إِنْ جَمَعَ الْحُكْمَ
الْمُتَعَدَّدَ غَرَضٌ : نَحْوُ سَلِّمْ عَلَى رَبِيعَةَ ، وَأَكْرِمِ رَبِيعَةَ إِلَّا الطُّوَالَ ؛ فَإِنَّ الْحُكْمَيْنِ
يَجْمَعُهُمَا الْإِعْظَامُ . أَوْ أَضْمَرَ الْإِسْمُ : نَحْوُ أَكْرِمِ رَبِيعَةَ وَاسْتَأْجِرْهُمْ إِلَّا مَنْ قَامَ .
أَوْ اخْتَلَفَ اسْمًا فَقَطْ مَعَ إِضْمَارِ الْحُكْمِ : نَحْوُ أَكْرِمِ بَنِي تَمِيمَ وَرَبِيعَةَ إِلَّا مَنْ قَامَ ؛
فَإِنَّ الْإِشْتِرَاكَ وَالْإِضْمَارَ لَا دَلَالََةَ مَعَهُمَا عَلَى اسْتِيفَاءِ الْغَرَضِ مِنَ الْكَلَامِ

(1) قُلْتُ : لَكِنَّهُ يُقَالُ لِمَكَانِ الْإِتِّصَالِ : لَا تَعَدَّدُ فِي الْجُمْلِ فِي الْمَعْنَى ؛ فَالْعَوْدُ إِلَى الْأَخِيرَةِ عَوْدٌ إِلَى الْجَمِيعِ
، وَبِالْعَكْسِ إِلَّا فِي نَحْوِ بَدَلِ الْبَعْضِ ؛ فَتَأَمَّلْ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

(2) الْغَايَةُ 2/ 286 ، وَالْكَاشَفُ 329 ، وَمَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ 1/ 810 ، وَصِفْوَةُ الْإِخْتِيَارِ 58 ، وَالْمُعْتَمَدُ

1/ 238 ، وَالْمَحْصُولُ 1/ 412 ، وَالْأَمْدِيُّ 2/ 278 ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ 4/ 411 .

الْأَوَّلِ ؛ فَيَعُودُ الْإِسْتِثْنَاءُ إِلَى الْجَمِيعِ . وَقَالَتِ الْحَقِيقَةُ : إِنَّهُ يَعُودُ إِلَى الْأَخِيرَةِ ⁽¹⁾ ؛ مُحْتَجِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا * .

وَتَقْرِيرُهُ : أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ لَوْ وَجَبَ رُجُوعُهُ إِلَى جَمِيعِ الْجُمْلِ الْمَجْمُوعِ بَيْنَهَا بِحَرْفِ الْعَطْفِ - لَرَجَعَ ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ إِلَى الْجَمِيعِ ؛ لَكِنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَى الْجَمِيعِ بِالِاتِّفَاقِ عَلَى عَدَمِ سُقُوطِ الْجَلْدِ بِالتَّوْبَةِ - قُلْنَا : الْعَاطِفُ يُصَيِّرُ الْكَلَامَيْنِ كَالوَاحِدِ ؛ فَكَمَا أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ فِي قَوْلِكَ : جَاءَنِي الزَّيْدُونَ مِنْ رَبِيعَةٍ وَمُضَرٍّ إِلَّا الطُّوَالَ - يَعُودُ إِلَى الْجَمِيعِ ؛ فَكَذَلِكَ فِي : أَكْرِمَ رَبِيعَةً وَاسْتَأْجِرْهُمْ إِلَّا الطُّوَالَ .

وَأَمَّا الْآيَةُ : فَلَا نُسَلِّمُ الْإِتِّفَاقَ عَلَى عَدَمِ رُجُوعِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِيهَا إِلَى الْجُمْلِ الثَّلَاثِ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى هُوَ : الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا ؛ وَمِنْ جُمْلَةِ الْإِصْلَاحِ الْإِسْتِخْلَالُ ، وَطَلَبُ عَقْرِ الْمَقْدُوفِ ؛ وَعِنْدَ وَقُوعِ ذَلِكَ يَسْقُطُ الْجَلْدُ ؛ فَيَصِحُّ صَرْفُ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَى الْكُلِّ ؛ وَلَوْ سَلَّمَ أَنَّ الْمُسْتَثْنَى هُوَ الَّذِينَ تَابُوا خَاصَّةً ؛ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ ظَهْوَرِهِ لِلْجَمِيعِ الْعَوْدُ دَائِمًا ، بَلْ قَدْ يُصَرَّفُ عَنْهُ لِذِلِّيلٍ ؛ وَهَاهُنَا كَذَلِكَ فَإِنَّ الْجَلْدَ حَقٌّ لَادِمِيٍّ ؛ فَلَا يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ ؛ وَإِنَّمَا يَسْقُطُ بِإِسْقَاطِ الْمُسْتَحَقِّ قَبْلَ الرَّفْعِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : «تَعَاَفَوْا الْحُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ ؛ فَمَا رُفِعَ إِلَيَّ وَجَبَ» ⁽²⁾ ؛ أَوْ كَمَا قَالَ ؛ وَلِذَا قُلْنَا : (إِلَّا لِقَرِينَةٍ) تَصْرِفُهُ عَنِ الظَّاهِرِ وَتَقْتَضِي عَوْدَهُ إِلَى الْبَغْضِ : مُتَعَيِّنًا : كَمَا فِي الْآيَةِ ، وَكَمَا فِي الْعَطْفِ : بَلَا ، أَوْ بَلْ ، أَوْ لَكِنْ . أَوْ غَيْرَ مُتَعَيِّنٍ : كَأَوْ ، وَأَمَّا ، وَأَمْ ؛ لِأَنَّهُمَا لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ ، أَوْ الْأَشْيَاءِ مُتَبَهَّمًا ؛ كَمَا فُرِّرَ فِي مَوْضِعِهِ مِنَ النَّحْوِ .

وَمِنْ قَرَأَيْنِ عَوْدِهِ إِلَى الْأَخِيرَةِ أَنْ تَخْتَلِفَ الْجُمْلَتَانِ : نَوْعًا ، وَقِصَّةً : نَحْوَ

(1) أصول السرخسي 1/ 275 ، وتيسير التحرير 1/ 302 ، وَتَوَقَّفَ الْعَرَلِيُّ ، وَالْبَاقَلَانِيُّ ، وَالرَّازِيُّ ، وَالْإِبْرَاهِيمِيُّ الْحُسَيْنِيُّ تَفْصِيلًا . الْمَحْصُولُ 1/ 412 ، وَالْمُسْتَصْفَى 2/ 158 ، وَالتَّقْرِيبُ مَسْأَلَةٌ رَقْم 29 ، وَيَنْظُرُ الْمَصَادِرُ السَّابِقَةَ .

(2) التَّجْرِيدُ 5/ 91 ، وَأَبُو دَاوُدَ 4/ 540 رَقْم 4376 ، وَالنَّسَائِيُّ 8/ 70 رَقْم 4886 .

اضْرِبَ بَنِي تَمِيمٍ . وَالْفُقَهَاءُ هُمْ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَّا أَهْلَ الْبَلَدِ الْفُلَانِيَّ ؛ إِذْ لَا شَيْءَ أَكْثَرُ عَلَى اسْتِثْنَاءِ الْغَرَضِ بِالْكَلَامِ مِنَ الْعُدُولِ عَنْهُ إِلَّا قِصَّةُ أُخْرَى ، وَنَوْعٌ آخَرُ ؛ وَفِي رُجُوعِ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَيْهِ تَقْضَى لِلْقَوْلِ بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَدْ اسْتَوْفَى غَرَضَهُ مِنْهُ .

وَمِنْهَا : أَنْ يَتَّحِدَا نَوْعًا ، وَيَخْتَلِفَا : اسْمًا ، وَحُكْمًا : نَحْوَ اضْرِبَ بَنِي تَمِيمٍ ، وَأَكْرَمَ رَبِيعَةَ إِلَّا الطُّوَالَ ؛ فَإِنَّ اسْتِقْلَالَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْكَلَامَيْنِ وَمُبَايَنَتَهُ لِلآخَرِ - مُفِيدٌ لِلْإِضْرَابِ .

وَمِنْهَا : أَنْ يَخْتَلِفَا حُكْمًا فَقَطْ مِنْ غَيْرِ إِضْمَارٍ لِلِاسْمِ ؛ وَالْإِسْمَانِ لَا يَشْتَرِكَانِ فِي غَرَضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ : نَحْوِ سَلَّمَ عَلَى بَنِي تَمِيمٍ ، وَاسْتَأْجَرَ بَنِي تَمِيمٍ إِلَّا الطُّوَالَ ؛ فَظَهَرَ مِمَّا ذَكَرْنَا : أَنَّ بَلَنَ ، وَلَكِنْ ، وَلَا - مُعَيَّنَةٌ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ قَرِينَةً الْعُودِ إِلَى الْأَخِيرَةِ . وَإِنْ : أَوْ ، وَأَمَّا ، وَأَمَّ قَرِينَةُ الْعُودِ إِلَى وَاحِدٍ غَيْرِ مُتَعَيِّنٍ ؛ فَيَصِيرُ مُجْمَلًا .

وَإِنَّ الْوَاوَ ، وَالْفَاءَ ، وَثُمَّ ظَاهِرَةٌ فِي الْعُودِ إِلَى الْجَمِيعِ إِلَّا لِقَرِينَةٍ مِنْ غَيْرِهَا . وَأَمَّا حَتَّى : فَلَا تَأْتِي فِي عَطْفِ الْجُمْلِ .

وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ حُكْمَ الشَّرْطِ وَالصَّفَةِ وَالْعَايَةِ حُكْمُ الْإِسْتِثْنَاءِ فِيمَا ذَكَرْنَا ، وَأَنَّهُ قَدْ سَبَقَ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ الْمَجْرَدَ عِنْدَ الْحَنِيفِيَّةِ لِمَجْرَدِ الْإِعْلَامِ بِعَدَمِ التَّعَرُّضِ لِلْمُسْتَشْنَى ؛ فَقَوْهُمُ بَعُودِهِ إِلَى الْأَخِيرَةِ لَا يَنْقُضُ ذَلِكَ ؛ إِذْ غَايَتُهُ أَنَّ الْأَخِيرَةَ مَخْتَصَّةٌ بِالْإِعْلَامِ بِعَدَمِ التَّعَرُّضِ لِحُكْمِهِ . وَأَمَّا عَدَمُ التَّعَرُّضِ فَمُشْتَرَكٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا قَبْلَهَا ؛ وَبِهَذَا يَظْهَرُ ضَعْفُ الْقَوْلِ بِأَنَّ مَحَلَّ النِّزَاعِ كَوْنُ نَحْوٍ إِلَّا لِمُطْلَقِ الْإِخْرَاجِ ، أَوْ لِلْإِخْرَاجِ مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ ؛ فَتَأَمَّلْ .

وَلَكَمَا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ الْمُخَصَّصِ الْمُتَّصِلِ - أَخَذَ مُبَيِّنُ الْمُتَفَصِّلِ ؛ فَقَالَ : (وَأَمَّا الْمُتَفَصِّلُ) : وَهُوَ الْمُسْتَقْبَلُ بِنَفْسِهِ الَّذِي لَا يَحْتَاجُ فِي ثَبُوتِهِ إِلَى ذِكْرِ الْعَامِّ مَعَهُ - فَلَا يَرُدُّ دُخُولُ الْمُتَّصِلِ ؛ حَيْثُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ لَفْظِي هَذِهِ ؛ [فَيَخْرُجُ الْمُخَصَّصُ

الْمُتَّصِلُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِ⁽¹⁾. وَيَنْقَسِمُ إِلَى: حِسِّيٍّ، وَعَقْلِيٍّ⁽²⁾ -

- 1- (فَهَوَ الْكِتَابُ) الْعَزِيزُ . 2- (وَالسُّنَّةُ) التَّبَوُّيَّةُ بِأَفْسَامِهَا : مِنَ الْقَوْلِ ، وَالْفِعْلِ ، وَالتَّرَكِّ ، وَالتَّقْرِيرِ . 3- (وَالْإِجْمَاعُ) مِنَ الْأُمَّةِ أَوْ الْعِتْرَةِ ^{الطَّبَقَةِ} : وَمَعْنَى تَخْصِيصِهِ تَعْرِيفُهُ أَنَّ ثَمَّ مُحْضَصًا مُعَرَّفًا كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .
- 4- (وَالْقِيَاسُ . 5- وَالْعَقْلُ) : وَهُوَ قُوَّةٌ لِلنَّفْسِ ؛ بِهَا تُدْرِكُ الْكُلِّيَّاتِ . وَسُئِلَ بَعْضُهُمْ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُرُوءَةِ ؛ فَقَالَ : الْعَقْلُ يَأْمُرُكَ بِالْإِنْتَفَعِ ، وَالْمُرُوءَةُ تَأْمُرُكَ بِالْإِزْجَعِ .
- 6- (وَالْمَفْهُومُ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ) : أَيُّ بِتَخْصِيصِهِ ، أَوْ بِدَلِيلِيَّتِهِ : وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ عَارِضٌ مِثْلُهُ ؛ فَلَا يُعَدَّلُ إِلَى اطِّرَاحِ أَحَدِهِمَا مَعَ إِمْكَانِ الْعَمَلِ بِهِمَا وَلَوْ كَانَا مُخْتَلِفَيْنِ : قُوَّةً ، وَضَعْفًا . وَسَوَاءٌ فِيهِ مَفْهُومُ : الْمُوَافَقَةِ ، وَالْمُخَالَفَةِ ؛ وَلَا وَجْهَ لِتَخْصِيصِهِ بِهَذَا الْقَيْدِ : أَمَّا عَلَى الْأَوَّلِ ؛ فَلِأَنَّ الْخِلَافَ فِيهَا أَجْمَعُ . وَأَمَّا عَلَى الثَّانِي ؛ فَلِأَنَّ الْخِلَافَ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ كَذَلِكَ .

(وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ يَصِحُّ تَخْصِيصُ كُلِّ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ) : مَنْطُوقًا وَمَفْهُومًا ، مُوَافَقَةً وَمُخَالَفَةً (بِمِثْلِهِ)⁽³⁾ : كَذَلِكَ : أَمَّا مَنْطُوقُ الْكِتَابِ بِمَنْطُوقِهِ : فَكَأَيَّتِي عِدَّتِي الْحَامِلِ ، وَالْمُطْلَقَةِ ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَوَّلَتْ الْأَحْمَالُ أَجْلَهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾

(1) ما بين المعقوفتين من (ج) .

(2) يُقَسِّمُ أَكْثَرَ الْأُصُولِيِّينَ الْمُخَصَّصَ الْمُتَّفَصِّلَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَفْسَامٍ : حِسِّيٍّ ، وَعَقْلِيٍّ ، وَسَمْعِيٍّ ، وَيَبْغِضُهُمْ إِلَى قِسْمَيْنِ ؛ كَمَا فَعَلَ الْمُصَنِّفُ : حِسِّيٍّ ، وَعَقْلِيٍّ ، وَيَجْعَلُونَ السَّمْعِيَّ ضَمْنَ الْحِسِّيِّ ؛ وَالْمَقْصُودُ بِالْحِسِّيِّ الْمُشَاهَدَةُ ؛ وَقَدْ قَالَ : وَيَنْقَسِمُ : إِلَى حِسِّيٍّ ، وَعَقْلِيٍّ ؛ فَهُوَ الْكِتَابُ ... أَرَادَ بِقَوْلِهِ : فَهُوَ الْكِتَابُ التَّمْثِيلُ لِلْحِسِّيِّ عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي الْإِثْنَيْنِ بِالْكَلَامِ عَلَى طَرِيقَةِ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ الْمُرْتَبِ . تَمَّتْ مِنَ الْمُحَقِّقِ . ينظر شرح الغاية 2 / 308 .

(3) وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ . ينظر المعتمد 1 / 254 ، وصفوة الاختيار 89 ، والكاشف 331 ، والمحصل 428 / 1 ، والفصول في الأصول 1 / 142 ، والبحر المحيط 1 / 478 ، واللمع 83 ، والآمدي 2 / 299 ، وشرح الكوكب 3 / 359 ، وبيان المختصر 2 / 315 ، ومختصر بن الحاجب 2 / 827-832 ، والتجوير شرح التحرير 6 / 2650 ، وأصول الفقه للمقدسي 3 / 953 .

مُخَصَّصٌ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَتَرَتَّبُ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ⁽¹⁾ .
 وَأَمَّا مَنْطُوقُهُ بِمَنْطُوقِهِ وَمَفْهُومِهِ : فَكَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾
 [الشورى : 40] ، ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة : 194] ؛
 فَإِنَّهُ تَخْصُوصٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْرٍ وَلَا تَنْهَرُهُمَا﴾ [الإسراء : 23] ؛ لِأَنَّ
 الظَّاهِرَ أَنَّ التَّخْصِيسَ بِالْآيَةِ لَا بَغِيرَهَا ؛ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ
 تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل : 89] ؛ عَلَى أَنَّ الْحَقَّ أَنَّهُ ﷺ الْمُبَيَّنُّ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ؛ لِأَنَّ
 الْكُلَّ وَرَدَّ عَلَى لِسَانِهِ : فَكَانَ هُوَ الْمُبَيَّنُّ تَارَةً بِالْكِتَابِ ، وَتَارَةً بِالسُّنَّةِ .

وَأَمَّا السُّنَّةُ بِالسُّنَّةِ ⁽²⁾ : سَوَاءٌ كَانَتْ : مُتَوَاتِرَتَيْنِ ، أَوْ أَحَادِيَّتَيْنِ ، أَوْ مُخْتَلِفَتَيْنِ ؛
 لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْمُمَاثَلَةِ مُطْلَقُهَا ؛ وَهُوَ يَحْضُلُ بِكُونِهِمَا سُنَّةً وَإِنْ اخْتَلَفَتْ تَوَاتُرًا
 وَآحَادًا - فَلِلْوُقُوعِ أَيْضًا ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ ﷺ : «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ» رَوَاهُ أَبُو
 دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ⁽³⁾ - تَخْصُوصٌ بِقَوْلِهِ ﷺ : «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ
 أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ⁽⁴⁾ ، وَهُوَ فِي السُّنَّةِ أَكْثَرُ
 مِنْ أَنْ يُحْصَى ؛ وَلِتَلَا يَبْطُلَ الْأَقْوَى : وَهُوَ الْخَاصُّ بِالْأَضْعَفِ : وَهُوَ الْعَامُّ ⁽⁵⁾ .

(1) وَكَانَ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ تَكُونَ مُخَصَّصَةً لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَتَّبْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ
 أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة : 234] لَكِنْ وَرَدَ الدَّلِيلُ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهَا : عِدَّةُ الْحَامِلِ آخِرُ الْأَجَلَيْنِ . مِنْهُ . وَيَنْظُرُ
 الْكَاشِفُ 330 ، وَمِنْهَاجُ الْوُصُولِ 335 .

(2) يَجُوزُ تَخْصِيسُ السُّنَّةِ بِالسُّنَّةِ خِلَافًا لِذَاوُدَ ، وَطَائِفَةٍ . الْمُعْتَمَدُ 1/ 255 ، وَغَنَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ 2/ 830 ،
 وَالْغَايَةُ 2/ 316 ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ 4/ 478 ، وَقَوَاعِدُ الْأَدْلَةِ 1/ 187 .

(3) الْبَخَارِيُّ 2/ 540 رَقْمَ 1412 ، وَالتِّرْمِذِيُّ 3/ 30 رَقْمَ 639 ، وَأَبُو دَاوُدَ 2/ 228 رَقْمَ 1572 ، وَابْنُ
 مَاجَةَ 1/ 580 رَقْمَ 1816 .

(4) الْبَخَارِيُّ 2/ 508 رَقْمَ 1340 ، وَمُسْلِمٌ 2/ 673 رَقْمَ 979 ، وَالتِّرْمِذِيُّ 3/ 23 رَقْمَ 627 ، وَأَبُو دَاوُدَ
 2/ 208 رَقْمَ 1558 ، وَالنَّسَائِيُّ 5/ 17 رَقْمَ 2445 ، وَمَعَانِي الْأَثَارِ 2/ 34 ، وَابْنُ بَيْهَقٍ 4/ 133 ، وَابْنُ
 خَرِزِمَةَ 4/ 32 رَقْمَ 308 .

(5) وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ ﷻ مُعَارِضٌ بِ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل : 44] ؛ مَعَ أَنَّ الْحَقَّ أَنَّهُ
 ﷻ الْمُبَيَّنُّ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَمَا سَبَقَ ؛ عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ الْجَمْعَ بَيْنَ الْإِثْنَيْنِ بِتَخْصِيسِ الثَّانِيَةِ لِلأَوَّلَى ؛
 =

(و) كَمَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِمِثْلِهِ يَجُوزُ أَيْضًا التَّخْصِيصُ لَهُمَا (بِسَائِرِهَا) : أَيِّ سَائِرِ الْأَدِلَّةِ : أَمَّا الْكِتَابُ بِالسُّنَّةِ الْمَعْلُومَةِ بِالتَّوَاتُرِ أَوْ بغيرِهِ - فَلَا خِلَافَ فِيهِ كَمَا قَالَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ⁽¹⁾ : إِنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ فِي خَيْرِ الْأَحَادِ إِذَا لَمْ يَجْمَعُوا عَلَى الْعَمَلِ بِهِ ، أَمَّا إِذَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ ؛ فَيَجُوزُ التَّخْصِيصُ بِهِ بِلَا خِلَافٍ⁽²⁾ . وَأَمَّا بِالظَّنِّ فَحَكَى أَبُو الْخَطَّابِ عَنْ بَعْضِ الْحَنَابِلَةِ⁽³⁾ ، وَنَقَلَ الْعَزَالِيُّ فِي الْمَنْحُولِ عَنِ الْمُعْتَزَلَةِ ، وَنَقَلَ ابْنُ بَرَهَانَ - اللَّهُ مُنْتَعٍ⁽⁴⁾ .

وَاخْتِيَارُ أَيْمَتِنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْجُمْهُورِ - جَوَازُهُ مُطْلَقًا⁽⁵⁾ ؛ لِإِجْمَاعِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عَلَى تَخْصِيصِ الْكِتَابِ بِالْأَحَادِ ؛ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء : 24] : يَدْخُلُ فِيهِ نِكَاحُ الْمَرْأَةِ عَلَى عَمَّتِهَا ، وَعَلَى خَالَتِهَا ؛ فَخَصَّ بِمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : هِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنَكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا⁽⁶⁾ ، وَلِلْبُخَارِيِّ [رقم 4819] مِثْلُهُ عَنْ جَابِرٍ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى :

وَقَدْ يُنْعَى اسْتِحَالَةُ اجْتِمَاعِ الْمُبَيِّنَاتِ ؛ لِأَنَّهَا مُعَرَّفَاتٌ لَا مُؤْتَرَاتٌ . مِنْهُ . وَيَنْظُرُ شَرْحُ الْغَايَةِ 311/2 .
(1) مَنْصُورٌ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ : وَلِدَ سَنَةَ 426 هـ . مُفسِّرٌ ، وَمُحَدِّثٌ ، وَفَقِيهٌ شَافِعِيٌّ ، أَصُولِيٌّ ، مُصَنِّفٌ .
تَوَفَّى سَنَةَ 489 هـ . لَهُ قَوَاطِعُ الْأَدِلَّةِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ (طبع) ، وَالْبَرْهَانُ فِي الْخِلَافِ ، وَالْإِنْتِصَارُ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ ، وَغَيْرُهَا . الْأَعْلَامُ 7 / 303 .

(2) قَوَاطِعُ الْأَدِلَّةِ 184 / 1 ، وَالْبَحْرُ 479 / 4 ، وَالْبَرْهَانُ 429 / 1 ، وَالتَّجْوِيزُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ 2656 / 6 ، وَالْعُدَّةُ 551 / 2 ، وَالْفُصُولُ فِي الْأَصُولِ 144 / 1 ، وَ 155 ، وَكُشْفُ الْأَسْرَارِ 294 / 1 ، وَحَاشِيَةُ الْعِطَارِ 63 / 2 ، وَأَصُولُ السَّرْحِيِّ 133 / 1 ، وَتَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ 267 / 1 ، وَالْمُسْتَصْفَى 159 / 1 ، وَالْأَمْدِيُّ 301 / 2 ، وَالْمَحْصُولُ 432 / 2 ، وَالْكَاشِفُ 332 ، وَمَنْهَاجُ الْوُصُولِ 335 ، وَشَرْحُ الْغَايَةِ 311 / 2 .
(3) رَوَى الْمُنْعَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ جَوَازِ التَّخْصِيصِ بِالْخَبَرِ الْأَحَادِيِّ ابْنُ شَهَابٍ الْعُكْبَرِيُّ . يَنْظُرُ أَصُولُ الْمُقَدِّسِيِّ 957 / 1 .

(4) الْمَنْحُولُ 252 ، وَالْوُصُولُ إِلَى الْأَصُولِ 260 / 1 ، وَالتَّجْوِيزُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ 2657 / 1 ، وَأَصُولُ الْفَقْهِ لِلْمُقَدِّسِيِّ 956 / 1 .

(5) صِفْوَةُ الْاِخْتِيَارِ 90 ، وَالْمُعْتَمَدُ 254 / 1 ، وَمَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ 830 / 1 ، وَشَرْحُ التَّحْرِيرِ 2656 / 6 .
(6) الْمَجْمُوعُ 306 ، وَالْأَمَالِيُّ 974 / 2 ، رَقْمُ 592 ، وَالتَّجْوِيزُ 10 / 3 ، وَالبُخَارِيُّ 5 / 1965 رَقْمُ 4821 ،

﴿وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [النساء: 89]؛ فَإِنَّهُ مَخْصُوصٌ بِاسْتِعَانِيَّتِهِ ﷺ
بِالْمُشْرِكِينَ وَالْمُنَافِقِينَ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: 97] ؛
فَإِنَّهُ خُصَّ بِقَوْلِهِ ﷺ فِي مَقِيسِ بْنِ صُبَابَةَ لَمَّا قَتَلَ قَيْسَ بْنَ هِلَالٍ الْفَهْرِيَّ : «لَا
أَوْمَنُهُ فِي حِلٍّ وَلَا حَرَمٍ» ، وَقَتْلُهُ يَوْمَ الْفُتُوحِ ⁽¹⁾ . وَمِنْ ذَلِكَ آيَاتُ الْمَوَارِيثِ ؛ فَإِنَّهَا
مَخْصُوصَةٌ بِمَا جَاءَ فِي السُّنَّةِ مِنْ مَوَانِعِ الْإِرْثِ : تَحْوِي مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ،
وَالْتِّرَمِذِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ ، وَالدَّارُ قُطْنِيُّ ، وَابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا : «لَا
يَرِثُ الْقَاتِلُ شَيْئًا» ، وَفِي رِوَايَةٍ : «لَيْسَ لِقَاتِلٍ مِيرَاثٌ» ⁽²⁾ ، وَمِنْ ذَلِكَ : «لَا يَرِثُ
الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ» . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ⁽³⁾ . وَاعْتَرَضَ
بِأَنَّهُمْ : إِنْ كَانُوا أَجْمَعُوا فَالْمُخَصَّصُ هُوَ الْإِجْمَاعُ لَا خَبَرُ الْوَاحِدِ ، وَإِنْ لَمْ
يُجْمَعُوا فَلَا دَلِيلٌ ؛ إِذَا الدَّلِيلُ إِنَّمَا كَانَ الْإِجْمَاعُ ؛ وَالْفَرَضُ عَدَمُهُ - وَاجِبٌ : بِأَنَّ
إِجْمَاعَهُمْ لَمْ يَكُنْ عَلَى تَخْصِيصِ تِلْكَ الْعُمُومَاتِ مُطْلَقًا ؛ لِيَكُونَ الْمُخَصَّصُ هُوَ
الْإِجْمَاعُ بَلْ كَانَ عَلَى تَخْصِيصِ الْآيَاتِ بِالْأَخْبَارِ ؛ وَالْإِجْمَاعُ دَلِيلٌ عَلَيْهِ .
أَمَّا تَخْصِيصُهُ بِالْإِجْمَاعِ فَكَإِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ الْقَرِيبَ إِذَا كَانَ مَمْلُوكًا لَا يَرِثُ ؛ فَإِنَّهُ
مُخَصَّصٌ لِعُمُومِ آيَةِ الْمَوَارِيثِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: 233] ؛
فَإِنَّهُ خُصَّ مِنْهُ الْمُغَيْرُ ، وَالزَّوْجَةُ ، وَالْمُعْتَقُ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ .
وَأَمَّا بِالْقِيَاسِ : سَوَاءٌ كَانَ جَلِيًّا : كَقِيَاسِ الْعَبْدِ عَلَى الْأَمَةِ فِي تَنْصِيفِ الْجَلْدِ عَلَى

ومسلم 1028/3 رقم 1408، والترمذي 413/3 رقم 1125، والنسائي 97/6 رقم 3294،
3294، وأبو داود 554/2 رقم 2066، وعبد الرزاق 261/6 رقم 10753، وسعيد بن منصور
178/1 رقم 650، والبيهقي 7/166.

- (1) أبو داود رقم 2684، والبيهقي 9/120، والدارقطني 4/168، والطبراني في الكبير 6/66 رقم 5528.
- (2) أَبُو دَاوُدَ 4/189 رقم 4564، وَالتِّرْمِذِيُّ 4/425 رقم 2109، وَابْنُ مَاجَةَ 2/883، رقم 2645،
وَالدَّارُ قُطْنِيُّ 4/96، وَابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ 6/220، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي النَّسَائِيِّ.
- (3) التَّجْرِيدُ 6/64، وَالبُخَارِيُّ 6/2484 رقم 6383، وَمُسْلِمٌ 3/1233 رقم 1614، وَأَبُو دَاوُدَ
327/3 رقم 2909، وَالتِّرْمِذِيُّ 4/269 رقم 2107، وَابْنُ مَاجَةَ 2/911 رقم 2729، وَغَيْرُهُمْ .

تَقْدِيرِ عَدَمِ الْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ أَوْ خَفِيًّا : مِثْلَ أَنْ يُعَمَّ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ [التوبة: 103] - الْمَذْيُونِ وَغَيْرِهِ ، ثُمَّ يُخَصِّصُ الْمَذْيُونُ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْفَقِيرِ .

وَأَمَّا تَخْصِيصُهُ بِالْعَقْلِ ضَرُورَةً - فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الرعد: 16] فَعُمُومُ لَفْظِهِ مُتَنَاوِلٌ لِكُلِّ شَيْءٍ ؛ فَيَتَنَاوَلُ : أَعْمَالُ الْعِبَادِ ، وَذَاتُهُ الْأَقْدَسُ ؛ لِكُونِهِ شَيْئًا لَا كَالْأَشْيَاءِ مَعَ أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ خَالِقًا لِنَفْسِهِ ؛ لِقَضَاءِ ضَرُورَةِ الْعَقْلِ بِاسْتِحَالَةِ كَوْنِ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ : خَالِقًا لِغَيْرِهِ ، أَوْ مَخْلُوقًا ؛ وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى مَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ أَنَّ الْمُتَكَلَّمَ يَدْخُلُ فِي عُمُومِ خِطَابِهِ ، وَعَلَى أَنَّ الشَّيْءَ يُطْلَقُ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قُلْ أَىُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ ﴾ [الأنعام: 19] ، وَ ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ [القصص: 88] .

وَأَمَّا تَخْصِيصُهُ بِهِ اسْتِدْلَالًا ؛ فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: 97] ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: 56] - فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ ؛ لِعُمُومِ لَفْظِهِ مَنْ هُوَ إِنْسَانٌ حَقِيقَةً لُغَةً ؛ وَالْعَقْلُ قَاضٍ بِإِخْرَاجِ : الصَّبِيِّ ، وَالْمَجْنُونِ ، لَكِنْ لَا بِالضَّرُورَةِ بَلْ بِالنَّظَرِ ؛ وَذَلِكَ لِلدَّلِيلِ الدَّالِّ عَلَى امْتِنَاعِ تَكْلِيفِهِمَا .

وَأَمَّا تَخْصِيصُ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ فَذَلِكَ أَيْضًا جَائِزٌ : كَقَوْلِهِ ﷺ : « جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا »⁽¹⁾ ؛ فَإِنَّهُ مَخْصُوصٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَتَتِمُّوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ ﴾ [المائدة: 6] الْآيَةَ⁽²⁾ .

(1) البخاري رقم 427 ، و مسلم رقم 521 ، والنسائي رقم 432 ، وابن حبان رقم 6398 ، وغيرهم .
(2) لِأَنَّ الصَّعِيدَ هُوَ التُّرَابُ ؛ وَلِذَا قَالَ ﷺ : « التُّرَابُ كَافِيكَ وَلَوْ إِلَى عَشْرِ حِجَجٍ » [أبو داود رقم 332 ، والحاكم 1/ 176 ، والنسائي رقم 323 ، والترمذي رقم 124] ، وَرُوي : « جُعِلَتِ الْأَرْضُ لَنَا مَسْجِدًا ، وَجُعِلَ تَرَابُهَا لَنَا طَهُورًا » ، وَمِنْ حَقِّ الطَّيِّبِ أَنْ يَكُونَ مُنَبَّأًا ؛ وَالسَّبَخَةُ لَا تُنَبِّئُ . وَلَا يَجُوزُ بِالرَّمْلِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ مِنْهُ ﴾ فَكَأَنَّهُ التَّبَعِيضُ وَالْإِلْصَاقُ . وَلَا يَتْرَابُ الْبَرْدَعَةُ وَالْثِيَابُ ؛ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ كَوْنِهِ تَرَابًا خَالِصًا ؛ لِاجْتِمَاعِهِ مِنَ التُّرَابِ وَغَيْرِهِ . ذَكَرَ مَعْنَاهُ بَعْضُ مُحَقِّقِي أَصْحَابِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى . مِنْهُ .

وَأَمَّا بِالْمَفْهُومِ الْمُوَافِقِ : فَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفٍ ﴾ [الإسراء: 23] ؛ فَإِنَّ مَفْهُومَهُ هُوَ أَلَّا تُؤْذِيَهُمَا بِحَبْسٍ وَلَا غَيْرِهِ - مُحْصَصٌ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ : «لَيْ الْوَاجِدِ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ» الْمُتَقَدِّمُ تَخْرِيجُهُ فِي مَفْهُومِ الصِّفَةِ ؛ وَلِذَلِكَ ذَهَبَ أَصْحَابُنَا، وَنَقَلَ عَنِ الرَّافِعِيِّ ، وَالْبَغَوِيِّ ، وَالتَّوَوِيِّ - أَنَّ الْوَالِدَ لَا يُحْبَسُ فِي دِينٍ وَلَدِهِ ⁽¹⁾ .

وَأَمَّا بِالْقِيَاسِ : فَمِثَالُهُ قَوْلُهُ ﷺ : «الْتَّيْبُ بِالْتَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ» ⁽²⁾ مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَعَلَيْنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمَحْصَنَتِ ﴾ [النساء: 25] ، ثُمَّ يُقَاسُ عَلَيْهِنَّ الْعَبْدُ .

وَأَمَّا بِالْعَقْلِ : فَمِثَالُهُ قَوْلُهُ ﷺ : «أَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ ثُمَّ أُعْتِقَ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى» . رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَابْنُ بَيْهَقٍ ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ ⁽³⁾ ، وَاخْتَلَفَ فِي رَفْعِهِ وَوَقْفِهِ ؛ فَعُمُومُ لَفْظِهِ يَتَنَاوَلُ : الصَّبِيَّ ، وَالْمَجْنُونُ ، وَخُصًّا بِالْعَقْلِ ؛ لِاسْتِحَالَةِ إِرَادَتِهِمَا . (و) يَجُوزُ تَخْصِيصُ (الْمَتَوَاتِرِ) : أَيِ الْمَعْلُومِ ؛ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمَلْزُومِ وَإِرَادَةِ اللَّازِمِ - (بِالْأَحَادِي) : أَيِ بِالظَّنِّ كَذَلِكَ كَمَا سَبَقَ مِنْ حَدِيثِي الزَّكَاةِ ؛ وَإِنَّمَا جَارَ تَخْصِيصُ الْأَفْوَى بِالْأَضْعَفِ ؛ لِأَنَّهُ بَيَانٌ لَا إِبْطَالٌ .

وَاسْتِيفَاءُ الْأَقْسَامِ وَأُمُوتُهَا يَحْتَاجُ إِلَى مَزِيدٍ بَسِطٍ ؛ فَإِنَّ الْمَخْصُوصَ : الْكِتَابُ ، وَالْقَوْلُ مِنَ السُّنَّةِ ، وَالْإِجْمَاعُ ، وَالْقِيَاسُ : مَعْلُومًا كَانَ أَوْ مَظْنُونًا .

وَالْمُخْصَصُ مِنَ الْكِتَابِ مَنْطُوقٌ وَمَفْهُومٌ : مُوَافَقَةٌ ، أَوْ مُخَالَفَةٌ . وَمِنَ السُّنَّةِ كَذَلِكَ . وَالْإِجْمَاعُ ؛ مَعَ جَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمَخْصَصُ مِنْهَا : فِعْلًا ، أَوْ تَرْكًا ، أَوْ تَقْرِيرًا كَذَلِكَ ، لَكِنَّ اللَّيْبَ الْحَاقِقَ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ اعْتِبَارُ ذَلِكَ ؛ وَشُمُولُ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ لِذَلِكَ ظَاهِرٌ إِلَّا كَوْنَ الْمَخْصُوصِ الْإِجْمَاعَ وَالْقِيَاسَ ؛ فَلَعَلَّ مَذْهَبَهُ

(1) شرح الغاية 2/ 318 ، والكشاف 336 ، والعزیز شرح الوجیز للرافعی 5/ 29 ، وروضة الطالبین 666 .

(2) التجريد 5/ 95 ، ومسلم رقم 1960 ، وأبو داود رقم 4415 ، والترمذي رقم 1434 ، وابن ماجه رقم 2550 ، وأحمد 8/ 392 رقم 22729 (ر) ، والبيهقي 8/ 210 ، 222 ، ومعاني الآثار 3/ 138 .

(3) البيهقي 4/ 325 ، وابن أبي شيبة 3/ 355 رقم 14871 ، والطبرانی في الأوسط 3/ 140 ، رقم 2731 ، قال الهيثمي 3/ 206 : رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ .

أَنَّهُمَا لَا يُخَصَّصَانِ .

(و) اعْلَمْ أَنَّ الْخِطَابَ الْوَارِدَ عَلَى سَبَبٍ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ سَبَبُهُ السُّؤَالُ أَوْ غَيْرُهُ :
إِنْ كَانَ سَبَبُهُ السُّؤَالُ : فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْلَلًا بِنَفْسِهِ بِحَيْثُ لَوْ ابْتَدِئَ بِهِ لَكَانَ
كَلَامًا تَامًا مُفِيدًا ، أَوْ لَا : إِنْ كَانَ غَيْرَ مُسْتَقْلَلٍ - كَانَ تَابِعًا لِلْسُّؤَالِ فِي عُمُومِهِ
اتِّفَاقًا ، وَفِي خُصُوصِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ .

أَمَّا الْعُمُومُ : فَكَمَّا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ ؛ فَقَالَ :
«أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ» ؟ قَالُوا : نَعَمْ ؛ قَالَ : «فَلَا إِذَنْ»⁽¹⁾ ؛ فَإِنَّ السُّؤَالَ لَمَّا
كَانَ غَيْرَ مُخْتَصٍّ تَبِعَهُ الْجَوَابُ فِي الْعُمُومِ .

وَأَمَّا الْخُصُوصُ : فَكَمَّا لَوْ سَأَلَهُ سَائِلٌ فَقَالَ : تَوَضَّأْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ أَيُجْزِئُنِي ؟
فَقَالَ لَهُ : يُجْزِئُكَ ؛ فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ لَا يَدُلُّ عَلَى التَّعْمِيمِ .

وإِنْ كَانَ الْجَوَابُ مُسْتَقْلَلًا بِنَفْسِهِ فَلَا يَحُلُو : إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُسَاوِيًا ، أَوْ أَخَصَّ ، أَوْ
أَعَمَّ : فَإِنْ كَانَ مُسَاوِيًا فَالْحُكْمُ فِي خُصُوصِهِ وَعُمُومِهِ كَالْحُكْمِ فِيمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَقْلَلًا .

مِثَالُ الْأَوَّلِ : أَنْ يَسْأَلَ سَائِلٌ فَيَقُولَ : جَامَعْتُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فَمَاذَا عَلَيَّ ؟
فَيَقَالَ : عَلَيْكَ كَفَّارَةٌ كَالظَّهَارِ .

وَمِثَالُ الثَّانِي : أَنْ يُقَالَ : مَا عَلَى مَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ ؟ فَيَقَالَ : مَنْ جَامَعَ
فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ كَالظَّهَارِ ، وَإِنْ كَانَ الْجَوَابُ أَخَصَّ - فَالْحُكْمُ فِيهِ
كَالْحُكْمِ فِيمَا لَوْ لَمْ يَكُنِ الْجَوَابُ مُسْتَقْلَلًا مَعَ كَوْنِ السُّؤَالِ خَاصًّا ؛ فَلَا يَتَعَدَّى
مَحَلَّ التَّنْصِصِ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ خَارِجٍ عَنِ اللَّفْظِ كَمَا مَرَّ ، بَلِ الْخُصُوصُ
هُنَا أَوَّلَى مِنْهُ هُنَاكَ ؛ لِأَنَّهُ عَدَلَ هُنَا بِالْجَوَابِ عَنْ مُطَابَقَةِ سُؤَالِ السَّائِلِ مَعَ دُعَاءِ
الْحَاجَةِ إِلَى الْمُطَابَقَةِ بِخِلَافِهِ هُنَاكَ ؛ لِتَطَابُقِ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ .

(1) أبو داود رقم 3359 ، والترمذي رقم 1225 ، وقال : حسن صحيح ، والنسائي رقم 4545 ، وابن

ماجة رقم 2264 ، وصححه الحاكم 38/2 .

وَأِنْ كَانَ الْجَوَابُ أَعَمَّ أَوْ كَانَ السَّبَبُ غَيْرَ سُؤَالٍ فَمُخْتَارٌ أَعْتَمْنَا الطَّلَعُ وَالْجُمْهُورُ
(لَا يُفَصِّرُ الْعُمُومَ عَلَى سَبَبِهِ) الْخَاصُّ ⁽¹⁾ إِنْ لَمْ يَظْهَرْ مُفْتَضِلٌ لِتَخْصِيصِهِ كَمَا سَبَقَ
فِي الْمَفْهُومِ ، وَإِنْ حُكِمَهُ الْعُمُومُ .

مِثَالُ الْأَوَّلِ : مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : مَرَرْتُ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ
يَتَوَضَّأُ مِنْ بَيْتِ بُضَاعَةَ ، فَقُلْتُ : أَتَتَوَضَّأُ مِنْهَا وَهُوَ يُطْرَحُ فِيهَا مَا يُكْرَهُ مِنَ النَّسَنِ ؟!
فَقَالَ : « الْمَاءُ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ » ، وَنَحْوُهُ فِي أَبِي دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيِّ ⁽²⁾ .

وَمِثَالُ الثَّانِي : مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةَ : أَنَّ شَاةً لِمَيْمُونَةَ مَاتَتْ ؛
فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « هَلَّا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا بِهَا ؟ » فَقَالُوا : إِنَّهَا مَيْتَةٌ ! فَقَالَ : « إِنَّ دَبَاغَ
الْأَدِيمِ طَهُورُهُ » ، وَرَوَاهُ الْبَزَّازُ فِي مُسْنَدِهِ مِنْ حَدِيثِ يَعْقُوبَ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ
أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَقَالَ : لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ يَعْقُوبَ إِلَّا شُعْبَةً ⁽³⁾ . انْتَهَى .

لِأَنَّ السَّبَبَ لَا يُغَيِّرُ وَصْفَهُ ؛ فَلَا يُغَيِّرُ فَائِدَتَهُ ؛ لِاعْتِبَارِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ
وَمَنْ بَعْدَهُمُ الْعُمُومَ مَعَ اثْنَائِهِ عَلَى أَسْبَابٍ خَاصَّةٍ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ مِنْ أَحَدٍ ؛ وَلَوْ
كَانَ السَّبَبُ الْخَاصُّ مُسْقِطًا لِلْعُمُومِ - لَكَانَ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى التَّعْمِيمِ عَلَى خِلَافِ
الدَّلِيلِ ؛ وَهُوَ بَاطِلٌ وَذَلِكَ كَمَا فِي آيَةِ السَّرِقَةِ ؛ فَإِنَّهُ رَوَى الْكَلْبِيُّ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي
طُعْمَةَ بْنِ أَبِي رِقٍّ الدَّرْعَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْوَاحِدِيُّ [111] . أَوْ سَارِقِ الْمَجَنِّ . أَوْ

(1) صفوة الاختيار 99، والمعتمد 1/ 279، ومنهاج الوصول 345، والبرهان 1/ 372، والتلخيص 2/ 150،
واللمع 93، وقواطع الأدلة 1/ 139، والعدة 2/ 596، والآمدي 2/ 218، والردود والنقود 2/ 130،
وأصول السرخسي 1/ 272، والبحر المحيط 4/ 296، والكاشف 337، وشرح الغاية 2/ 221 .

(2) التجريد 1/ 7، والنسائي 1/ 174، وأبو داود رقم 66، والترمذي رقم 66، وأحمد 4/ 173 رقم
11818، و 33 رقم 11119، وينظر في الحديث الفلك الدوار 248، والطحاوي في معاني
الآثار 1/ 12، ومعالم السنن للخطابي 1/ 54 بهامش سنن أبي داود، والتلخيص لابن حجر 1/ 3 .

(3) البيهقي 1/ 20، 70، والبزار 2/ 203 رقم 5203، والدارقطني 1/ 41، وأحمد 1/ 795 رقم 3521،
والبدر المنير 2/ 429 .

رَدَاءِ صَفْوَانَ⁽¹⁾. وَكَمَا فِي آيَةِ الظَّهَارِ ؛ فَإِنَّهَا نَزَلَتْ فِي خَوْلَةٍ أَوْ خُوَيْلَةٍ بِنْتُ ثَعْلَبَةَ⁽²⁾ حِينَ ظَاهَرَ مِنْهَا زَوْجُهَا أَوْسُ بْنُ الصَّامِتِ⁽³⁾ ؛ وَكَمَا فِي آيَةِ اللِّعَانِ فَإِنَّهَا نَزَلَتْ فِي هِلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ ، وَقِصَّتُهُ مَشْهُورَةٌ . [أسباب النزول 181] . وَكَمَا فِي آيَةِ الزَّنى : ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرَكَةً﴾ [الأنعام: 3] ؛ فَإِنَّهَا نَزَلَتْ فِي عَنَاقَ ، وَأَبِي مَرْثِدِ الْغَنَوِيِّ ؛ لَمَّا اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نِكَاحِ عَنَاقَ ، وَكَانَتْ خَلِيلَةً لَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ⁽⁴⁾ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، إِلَّا أَنَّهُ نَصَّ فِي السَّبَبِ لَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ ، ظَاهِرٌ فِي غَيْرِهِ فَيُخَصِّصُ بِدَلِيلِهِ⁽⁵⁾ ؛ فَتَقُلُّ السَّبَبُ ، وَاسْتِغَالُ الْعُلَمَاءِ بِضَبْطِهِ وَتَدْوِينِهِ فِي الْكُتُبِ - لِذَلِكَ لَا لِقْصَرِ الْخِطَابِ عَلَيْهِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ عِرْفَانَ السَّبَبِ وَالذَّرِيَّةِ بِهِ مَسْتُورٌ إِلَيْهِ ، وَلَهُ فِي النَّفْسِ نَوْعٌ تَمَكُّنٌ .

(و) لَمَّا فَرَعَ مِنْ بَيَانِ الْمُخَصِّصَاتِ : الْمُتَّصِلَةِ ، وَالْمُنْفَصِلَةِ - أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ مَا أَدْخَلَ فِي الْمُخَصِّصِ الْمُتَّصِلِ وَلَيْسَ مِنْهُ :

(1) تفسير الطبري 6/311. أَوَّلُ سَارِقٍ قَطَعَ يَدَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخِيَارُ بْنُ عَدِيٍّ . وَمِنْ النِّسَاءِ مُرَّةٌ بِنْتُ سُفْيَانَ الْمَخْزُومِيَّةِ . ينظر تفسير الماوردي 2/36 .

(2) قال في أسد الغابة 7/92: وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ .

(3) تفسير الطبري 3/28 ، وأسباب النزول 231 .

(4) أبو داود 2/542 رقم 2051 ، والتِّرْمِذِيُّ 5/803 رقم 3177 ، والنسائي 6/66 رقم 3228 .

(5) وَتَحْرِيرُ مَحَلِّ النِّزَاعِ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِالْفَرْقِ بَيْنَ عِبَارَاتٍ ثَلَاثٍ : وَهِيَ التَّخْصِيصُ بِالسَّبَبِ ، وَالتَّخْصِيصُ مَعَ السَّبَبِ ، وَالتَّخْصِيصُ لِلْسَّبَبِ : أَمَّا الْأَوَّلُ : فَمَعْنَاهُ قَصْرُ الْحُكْمِ عَلَى سَبَبِهِ ؛ وَهُوَ مَحَلُّ النِّزَاعِ ، وَقَدْ أَفَادَهُمَا مَثْنُ الْكِتَابِ . وَأَمَّا الثَّانِيَةُ : فَمَعْنَاهَا تَخْصِيصُ الْعُمُومِ مَعَ وُجُودِهِ عَلَى سَبَبٍ ، وَلَا نِزَاعٍ فِيهِ . وَأَمَّا الثَّالِثَةُ : فَمَعْنَاهَا : إِمَّا إِخْرَاجُ السَّبَبِ مِنَ الْحُكْمِ ؛ وَلَا نِزَاعَ فِي عَدَمِ جَوَازِهِ . وَأَمَّا الْإِخْرَاجُ مِنْهُ بِأَنْ كَانَ عَامًّا وَخُصَّ : نَحْوُ أَنْ يُقَالَ : هَلْ يُطَهَّرُ بِالمَاءِ الَّذِي يُلْقَى فِيهِ الْقَذَرُ؟ فَيُقَالُ : المَاءُ طَهُورٌ لَا يَنْجَسُهُ إِلَّا مَا غَيَّرَ رِيحَهُ أَوْ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ ؛ وَلَا شَكَّ أَنَّ السَّبَبَ : أَغْنَى المَاءَ الَّذِي يُلْقَى فِيهِ الْقَذَرُ - فَذُ خَرَجَ مِنْهُ بَعْضُهُ ؛ وَهُوَ الْمُتَّصِلُ ؛ وَلَا نِزَاعَ فِيهِ أَيْضًا . مِنْهُ .

فَمِنْهَا: مَذْهَبُ الصَّحَابِيِّ: نَحْوُ حَدِيثٍ: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِيٌّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ
 [رقم 1605] **مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ،**
وَكَانَ سَعِيدٌ يَحْتَكِرُ الزَّيْتَ؛ فَقِيلَ لَهُ: فَقَالَ: إِنَّ مَعْمَرًا رَاوِيَ الْحَدِيثِ كَانَ
يَحْتَكِرُ؛ فَقَالَ أَيْمَنُنَا ﷺ وَالْجُمُهُورُ: إِنَّهُ (لَا يَخْصُصُ الْعَامَّ) مِنْ الْحَدِيثِ
بِمَذْهَبِ الصَّحَابِيِّ مُطْلَقًا، وَلَا (بِمَذْهَبِ رَاوِيهِ) مُطْلَقًا⁽¹⁾؛ لِأَنَّ مَذْهَبَهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ؛
وَالْعُمُومُ حُجَّةٌ؛ فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ هَذَا بِذَاكَ، وَإِلَّا كَانَ تَرْكًا لِلدَّلِيلِ لِغَيْرِ دَلِيلٍ؛
وَلِإِنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ.

وَقَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ، وَالْحَنَابِلَةُ: يَجُوزُ التَّخْصِيصُ بِمَذْهَبِ الصَّحَابِيِّ مُطْلَقًا⁽²⁾،
وَقَالَ فِي فُصُولِ الْبَدَائِعِ [143/2] وَصَحَّحَهُ لِمَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ: إِنَّهُ يَجُوزُ
التَّخْصِيصُ بِهِ إِنْ كَانَ الْعَامِلُ بِخِلَافِ الْعَامِّ - هُوَ الرَّاوي؛ لِأَنَّ مُخَالَفَةَ الصَّحَابِيِّ
لِلْعَامِّ تَسْتَلْزِمُ دَلِيلًا⁽³⁾؛ وَإِلَّا وَجَبَ تَفْسِيْقُهُ بِالمُخَالَفَةِ؛ وَهُوَ خِلَافُ الإِجْمَاعِ؛
فَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ الدَّلِيلُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا. وَالْجَوَابُ أَنَّ اسْتِلْزَامَ مُخَالَفَةِ الصَّحَابِيِّ
لِلْعَامِّ دَلِيلًا - إِنَّمَا هُوَ فِي ظَنِّهِ؛ وَمَا ظَنُّهُ الْمُجْتَهِدُ لَا يَكُونُ دَلِيلًا عَلَى مُجْتَهِدٍ آخَرَ مَا
لَمْ يَعْلَمَهُ الْآخَرُ بِعَيْنِهِ مَعَ وَجْهِ دَلَالَتِهِ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّبِعَ ذَلِكَ الْمُجْتَهِدُ فِيمَا اعْتَبَرَهُ
وَخَصَّصَهُ؛ لِأَنَّهُ تَقْلِيدٌ مِنْ مُجْتَهِدٍ إِلَّا الْوَصِيُّ ﷺ فَإِنَّهُ يَجِبُ التَّخْصِيصُ بِقَوْلِهِ
وَمَذْهَبِهِ؛ لِقِيَامِ الدَّلَالَةِ الْوَاضِحَةِ عَلَى أَنَّ الْحَقَّ مَعَهُ، وَإِلَّا مَا لَيْسَ لِلِاجْتِهَادِ فِيهِ

(1) الكاشف 339، وشرح الغاية 2/324، وصفوة الاختيار 100، والردود والنقود 2/268، والآمدني 309/2، والبحر المحيط 4/229، والتخليص 2/130، والوصول إلى الأصول 1/292، والمعتمد 2/175، والمستقصى 1/157، ومختصر ابن الحاجب 2/844، والتبصرة 149، والبرهان 1/430، وقواطع الأدلة 1/189.

(2) العدة 2/580، وتيسير التحرير 1/326، وكشف الأسرار 3/65، وشرح الكوكب 3/375، والتحرير شرح التحرير 6/2676، وفواتح الرحموت 1/381.

(3) كشف الأسرار 3/65، وتيسير التحرير 1/326.

مَسْرُوحٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(و) مِنْهَا : أَنَّهُ إِذَا وَرَدَ عَامٌ ، وَعَادَةُ الْمُخَاطَبِينَ بِهِ بَعْضُ مَا تَنَاوَلَهُ : نَحْوُ «لَا تَبِيعُوا الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ، يَدًّا بِيَدٍ» : فَإِنْ كَانَتْ بِإِطْلَاقِ اللَّفْظِ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ الدَّالِّ عَلَيْهِ لُغَةً : نَحْوُ أَنْ يَكُونَ عُرْفُهُمْ إِطْلَاقَ الطَّعَامِ عَلَى الْبَرِّ مَثَلًا ، ثُمَّ يَأْتِي النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ - فَلَا نِزَاعَ فِي أَنَّهُ يُعْمَلُ فِيهِ بِالْعَادَةِ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ تَقْدِيمِ الْحَقِيقَةِ الْعُرْفِيَّةِ عَلَى اللَّغْوِيَّةِ .

وإِنْ كَانَتْ بِاسْتِمْرَارِ فِعْلٍ شَيْءٍ : نَحْوُ أَنْ يَسْتَمِرَّ مِنْهُمْ تَنَاوُلُ الْبَرِّ دُونَ سَائِرِ الْمَطْعُومَاتِ ، ثُمَّ يَأْتِي النَّهْيُ الْمَذْكُورُ - فَهُوَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ عَلَى عُمُومِهِ فِيهِ ، وَفِي غَيْرِهِ (لَا) يُخَصَّصُ (بِالْعَادَةِ) ⁽¹⁾ : وَهِيَ مَا انْتَفَى خِلَافُهُ أَوْ نَدَرَ ؛ لِعَدَمِ حُجَّتِهَا ؛ إِذْ لَا تَصْلُحُ دَلِيلًا عَلَى نَقْلِ اللَّفْظِ مِنَ الْعُمُومِ إِلَى الْخُصُوصِ ؛ وَمَا لَا يَصْلُحُ دَلِيلًا - لَا يَبْطُلُ بِهِ الدَّلِيلُ ؛ غَايَتُهُ أَنْ تَتَفَاوَتْ دَلَالَةُ الْعَامِّ فِي الْمُعْتَادِ وَغَيْرِهِ كَمَا تَتَفَاوَتْ دَلَالَةُ مَا وَرَدَ عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ فِي السَّبَبِ وَغَيْرِهِ .

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ يُخَصَّصُ بِالْعَادَةِ كَمَا يُخَصَّصُ بِالْعُرْفِ ⁽²⁾ ؛ فَإِنْ لَفَظَ دَابَّةً تَخْتَصُّ بِذَاتِ الْأَرْبَعِ مِمَّا يُرَكَّبُ بَعْدَ كَوْنِهِ فِي اللَّغَةِ لِمَا يَدُبُّ ، وَكَمَا يُخَصَّصُ النَّقْدُ بِالنَّقْدِ الْغَالِبِ فِي الْبَلَدِ بَعْدَ كَوْنِهِ فِيهَا لِكُلِّ نَقْدٍ . قُلْنَا : الْمُخَصَّصُ إِنَّمَا هُوَ غَلَبَةُ الْإِسْمِ لَا غَلَبَةُ الْعَادَةِ ؛ فَافْتَرَقَا .

(و) مِنْهَا : أَنَّهُ إِذَا وَرَدَ الْخِطَابُ مُرَكَّبًا مِنْ شَيْئَيْنِ : أَحَدُهُمَا مَعْطُوفٌ عَلَى الْآخَرِ : هَلْ يَجِبُ إِذَا ظَهَرَ فِي الْأَوَّلِ شَيْءٌ أَنْ يُضْمَرَ فِي الثَّانِي إِذَا لَمْ يَظْهَرْ ، أَوْ لَا؟ ثُمَّ إِذَا وَجَبَ ذَلِكَ ، وَكَانَ الْمُضْمَرُّ فِي الثَّانِي مُخَصَّصًا بِشَيْءٍ : فَهَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ

(1) الكاشف 340 ، وشرح الغاية 2 / 325 ، وابن الحاجب 2 / 846 ، والمعتمد 1 / 278 ، والتجوير شرح

التحرير 6 / 2694 ، وقواطع الأدلة 1 / 193 ، والبرهان 1 / 445 .

(2) أصول السرخسي 1 / 190 ، وتيسير التحرير 1 / 317 ، وفواتح الرحموت 2 / 367 .

الْمُظْهَرُ فِي الْأَوَّلِ مُخَصَّصًا بِذَلِكَ الشَّيْءِ أَوْ لَا؟ مِثْلُ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّسَائِي عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ⁽¹⁾ قَالَ : انْطَلَقْتُ أَنَا وَالْأَشْتَرُ إِلَى عَلِيٍّ ؛ فَقُلْنَا : هَلْ عَهْدَ إِلَيْكَ نَبِيِّ اللَّهِ شَيْئًا لَمْ يَعْهَدْهُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً؟ فَقَالَ : لَا إِلَّا مَا كَانَ فِي كِتَابِي هَذَا ، فَأَخْرَجَ إِلَيْنَا كِتَابًا مِنْ قِرَابِ سَيْفِهِ ؛ فَإِذَا فِيهِ : «الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُوا⁽²⁾ دِمَاؤُهُمْ ، وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ ، أَلَا لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ»⁽³⁾ :

فَلَذَهَبَ أَصْحَابُنَا ، وَالشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ (لَا) يُخَصَّصُ الْعَامُّ (بِتَقْدِيرِ مَا أَضْمَرَ فِي الْمَعْطُوفِ مَعَ الْعَامِّ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ)⁽⁴⁾ ؛ فَاسْتَدْلُوا بِقَوْلِهِ : «لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ» عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يُقْتَلُ بِالذِّمِّيِّ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْكَافِرِ وَقَعَ مُنْكَرًا فِي سِيَاقِ التَّقْيِ . وَقَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ : تَحِبُّ الْمُسَاوَاةَ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ؛ فَيَجِبُ أَنْ يُقَدَّرَ فِي الْمَعْطُوفِ : بِكَافِرٍ كَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ؛ فَيَكُونُ عَلَى التَّقْدِيرِ : وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ بِكَافِرٍ . [تيسير التحرير 1/ 320] . قَالُوا : وَمِمَّا يُقَوِّي أَنَّ الْمُرَادَ عَدَمَ قَتْلِهِ بِالْكَافِرِ - أَنْ تَحْرِيمَ قَتْلِ الْمُعَاهِدِ مَعْلُومٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِلْعَهْدِ فَائِدَةٌ ، ثُمَّ إِنَّ الْكَافِرَ الَّذِي لَا يُقْتَلُ بِهِ الْمُعَاهِدُ هُوَ الْحَرْبِيُّ ؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ قَائِمٌ عَلَى قَتْلِهِ بِمِثْلِهِ وَبِالذِّمِّيِّ ؛ فَيَجِبُ أَنْ يُضْمَرَ فِي الْمَعْطُوفِ قِتْدُ حَرْبِيٍّ ، قَالُوا : وَإِذَا أَضْمَرَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْكَافِرُ الَّذِي لَا يُقْتَلُ بِهِ الْمُسْلِمُ الْأَوَّلُ أَيْضًا هُوَ الْحَرْبِيُّ ؛ تَسْوِيَةً بَيْنَ

(1) الْفَيْسِيُّ الْبُكْرِيُّ: تَابِعِيٍّ، مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ عليه السلام. وَتَقَهُ ابْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُ. خَرَجَ مَعَ ابْنِ الْأَشْعَثِ فِي مَوَاطِنِهِ. رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ سِوَى التِّرْمِذِيِّ. تَهْذِيبُ الْكَمَالِ 24/ 64، وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ 7131.

(2) وَمَعْنَى تَكَافَأَ دِمَاؤُهُمْ: تَسَامَتْ فِي الْقِصَاصِ: مِنَ الْكُفْرِ: وَهُوَ الْمِثْلُ لَا فَضْلَ تَشْرِيفٍ عَلَى وَضِيعٍ. وَالذِّمَّةُ: الْعَهْدُ؛ وَالْمُرَادُ بِأَذْنَاهُمْ: أَحَقُّهُمْ. وَقِيلَ: الْعَبْدُ وَالْمَرْأَةُ إِذَا أُعْطِيَ أَمَانًا فَلَيْسَ لِلْبَاقِينَ تَقْضُهُ مِنْهُ.

(3) أَحْمَدُ 1/ 259 رَقْمُ 993، وَأَبُو دَاوُدَ رَقْمُ 4530، وَالتَّسَائِي رَقْمُ 4734.

(4) الْغَايَةُ 2/ 333، وَالْكَاشِفُ 341، وَحَاشِيَةُ الْعَطَارِ 2/ 60، وَالْمُعْتَمَدُ 1/ 285، وَالْإِبْهَاجُ 2/ 1023، وَمِنْهَاجُ الْوَصُولِ 348.

الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ - قُلْنَا: الْمُقَدَّرُ كَالْمَلْفُوظِ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَوْ قَالَ : «لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» ، ثُمَّ عَلِمْنَا بِدَلَالَةِ أَنَّ الْآخَرَ مَخْصُوصٌ بِالْحَرْبِ - لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ كَذَلِكَ ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ فِي الْحَدِيثِ تَقْدِيرًا ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ كَلَامٌ تَامٌّ ؛ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارٍ ؛ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ خِلَافَ الْأَصْلِ ؛ فَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ ؛ فَيَكُونُ نَهْيًا عَنْ قَتْلِ الْمُعَاهِدِ ؛ وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ تَحْرِيمَ قَتْلِ الْمُعَاهِدِ مَعْلُومٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْلَمُ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ ، وَإِلَّا فَإِنَّ ظَاهِرَ الْعُمُومَاتِ يَقْتَضِي جَوَازَهُ .

وَفَائِدَةُ قَوْلِهِ : «فِي عَهْدِهِ» دَفْعُ مَا عَسَى أَنْ يَتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّ الْمُعَاهِدَ لَا يُقْتَلُ وَإِنْ خَرَجَ مِنْ عَهْدِهِ ؛ وَلَوْ سَلَّمَ تَقْدِيرُ الْكَافِرِ فِي الثَّانِي - فَلَا نُسَلِّمُ اسْتِلْزَامَ تَخْصِيصِهِ بِالْحَرْبِ تَخْصِيصَ الْأَوَّلِ بِهِ ؛ فَإِنَّ مُقْتَضَى الْعَطْفِ مُطْلَقُ الْإِشْتِرَاكِ لَا الْإِشْتِرَاكَ مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ ؛ وَبِمَا ذَكَرْنَا يَظْهَرُ أَنَّ عِبَارَةَ الْمُصَنِّفِ لَيْسَ كَمَا يَنْبَغِي ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهَا يَقْضِي بُوُقُوعَ الْإِضْمَارِ وَالتَّقْدِيرِ لَكِنْ لَا يُخَصِّصُ بِهِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ فَإِنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ هُنَاكَ تَقْدِيرًا ؛ فَلَا إِضْمَارًا ؛ فَلَا تَخْصِيصَ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ مِنْ بَابٍ لَمْ يَتَأَمَّلْ لِيُعْلَمَ ، وَمِثْلُ عِبَارَتِهِ فِي الْمِنْهَاجِ ⁽¹⁾ .

(و) الْمُخْتَارُ مِنْ أَرْبَعَةِ عَشَرَ قَوْلًا مَذْكُورَةً فِي الْمَطَوَّلَاتِ فِي الْعَامِّ الْمَخْصُوصِ - (أَنَّ الْعَامَّ بَعْدَ تَخْصِيصِهِ لَا يَصِيرُ مَجَازًا فِيمَا بَقِيَ بَلْ) هُوَ بَاقٍ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ (حَقِيقَةً) فِيهِ عَلَى أَيِّ وَجْهِ وَقَعَ التَّخْصِيصُ : وَهُوَ مَذْهَبُ بَعْضِ أَئِمَّتِنَا عليه السلام ، وَالْحَنَابِلَةِ ، وَكَثِيرٍ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ ، وَالشَّافِعِيَّةِ ، وَالْمُعْتَزِلَةِ ⁽²⁾ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّفْظَ كَانَ

(1) الغاية 2/ 333 ، ومنهاج الوصول 349 .

(2) وَقِيلَ : مَجَازٌ مُطْلَقًا . وَقِيلَ : حَقِيقَةٌ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُنْخَصِرٍ . وَقِيلَ : إِنْ كَانَ الْمَخْصُوصُ غَيْرَ مُسْتَقِلٍّ . وَقِيلَ : إِنْ كَانَ شَرْطًا أَوْ صِفَةً . وَقِيلَ : إِنْ كَانَ شَرْطًا أَوْ اسْتِثْنَاءً . وَقِيلَ : إِنْ كَانَ اسْتِثْنَاءً . وَقِيلَ : إِنْ كَانَ لَفْظًا . وَقِيلَ : إِنْ كَانَ بَعْدَ مُسْتَقِلٍّ وَكُلُّ مُسْتَقِلٍّ مُتَرَاخٍ . وَقِيلَ : فِي التَّسَاوُلِ فِي الْإِفْتِصَادِ . وَقِيلَ : كَذَلِكَ فِي

مُتَنَاوِلًا لِلْبَاقِي حَقِيقَةً قَبْلَهُ بِاتِّفَاقٍ ، وَذَلِكَ التَّنَاوُلُ بَاقٍ عَلَى مَا كَانَ لَمْ يَتَغَيَّرْ ، وَإِنَّمَا طَرَأَ عَدَمُ تَنَاوُلِ الْغَيْرِ ، ثُمَّ إِذَا كَانَ التَّخْصِصُ بِمُجْمَلٍ صَارَ الْعَامُّ مُجْمَلًا كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَإِنْ كَانَ بِمُيَيَّنٍ : فَعِنْدَ الْجُمْهُورِ اللَّهُ حُجَّةٌ فِي الْبَاقِي : سِوَاهُ خُصٍّ بِمُتَّصِلٍ ، أَوْ لَا ؛ لِاسْتِدْلَالِ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ بِهِ مَعَ التَّخْصِصِ ، وَتَكَرَّرَ وَشَاعَ ، وَلَمْ يُنْكَرْ ؛ فَكَانَ إِجْمَاعًا .

مِنْ ذَلِكَ : احْتِجَاجُ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي بَكْرٍ فِي مِيرَاثِهَا بِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ الْآيَةُ ؛ مَعَ أَنَّهُ مُخَصَّصٌ بِالْكَافِرِ وَالْقَاتِلِ ؛ وَلَمْ يُنْكَرْ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ احْتِجَاجَهَا مَعَ ظُهُورِهِ وَشَهْرَتِهِ بَلْ عَدَلَ أَبُو بَكْرٍ فِي حِزْمَانِهَا إِلَى الْإِحْتِجَاجِ بِمَا تَقَرَّدَ بِهِ هُوَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ»⁽¹⁾ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ كَثِيرٌ ، حَتَّى قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ : إِنَّهُ لَا يَكَادُ يُوجَدُ فِي أدِلَّةِ الْأَحْكَامِ عُمُومٌ غَيْرُ مُخَصَّصٍ ؛ فَإِنْ بَطَلَ حُجِّيَّةُ الْعَامِ الْمَخْصُوصِ إِنْ بَطَلَ لِحُجِّيَّةِ كُلِّ عَامٍّ ، وَأَيْضًا فَإِنَّا نَقْطَعُ بِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ : أَكْرَمَ بَنِي تَمِيمٍ ، ثُمَّ قِيلَ بِكَلَامٍ مُنْفَصِلٍ : لَا تُكْرِمُ مِنْهُمْ زَيْدًا ؛ فَتَرَكَ إِكْرَامَ سَائِرِ بَنِي تَمِيمٍ - عُدَّ عَاصِيًا بِاللَّتَرْكِ . وَأَيْضًا الْعَامُّ قَبْلَ التَّخْصِصِ كَانَ

الْمُسْتَقِلُّ . وَقِيلَ : إِنْ سَبَقَ الْبَاقِي إِلَى الذَّهْنِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ . وَقِيلَ : إِنْ كَانَ جَمْعًا . وَقِيلَ : إِنْ كَانَ بِمُسْتَقِلٍّ فَمَجَازٌ وَإِلَّا فَالْحَقِيقَةُ مَجْمُوعُ الْعَامِّ وَالْمَخْصُوصِ وَمُخَصَّصُهُ غَيْرُ مُسْتَقِلٍّ ، وَتَوَجُّهُ الْجَمْعِ وَأَدِلَّتُهُ وَجَوَابُهَا مَذْكُورٌ فِي الْمَطْوَلَاتِ . مِنْهُ . يَنْظُرُ الْمُعْتَمِدُ 1/ 262 ، وَالْمَحْصُولُ 1/ 400 ، وَالرَّدُّودُ وَالنَّقُودُ 2/ 117 ، وَإِحْكَامُ الْفُصُولِ 1/ 225 ، وَمَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ 2/ 714 ، وَالْكُوكِبُ الْمُنِيرُ 3/ 160 ، وَالْعُدَّةُ 2/ 533 ، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ 1/ 308 ، وَالْكَاشِفُ 1/ 342 ، وَالْمُسْتَصْفَى 2/ 126 ، وَشَرْحُ الْغَايَةِ 2/ 250 .

(1) قَالَ فِي نِظَامِ الْفُصُولِ : «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ» أَنَّهُمْ مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَّثَانِ بِوَضْعِهِ ، أَنَّهُمُ الْحَافِظُ النَّاقِدُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ [يُوسُفَ] بْنِ خَرَّاشٍ وَغَيْرُهُ . مِنْهُ . قَالَ فِي الْكَامِلِ 4/ 322 : قُلْتُ لِابْنِ خَرَّاشٍ : حَدِيثُ «لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ» ؟ قَالَ : بَاطِلٌ ، قُلْتُ : مَنْ تَنَهَّمُ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ؟ رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ ، وَعِكْرِمَةُ بْنُ خَالِدٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَّثَانِ أَنَّهُمْ هَؤُلَاءِ ؟ قَالَ : لَا ، إِنَّمَا أَنَّهُمْ مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ . وَيَنْظُرُ مِيزَانُ الْأَعْتَدَالِ 2/ 122 .

حُجَّةٌ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَقْسَامِهِ إِجْمَاعًا ؛ وَالْأَضْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ حَتَّى يُوجَدَ مُعَارِضٌ ؛ وَالْأَضْلُ عَدَمُهُ ؛ فَمَنْ ادَّعَاهُ يَحْتَاجُ إِلَى الدَّلِيلِ ؛ وَعَدَمُ الْحُكْمِ فِي بَعْضِ الْأَفْرَادِ لَا يَصْلُحُ مُعَارِضًا ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْحُكْمِ فِي فَرْدٍ - لَا يُنَافِي ثَبُوتَهُ فِي الْآخَرِ .

(و) مَحْتَازُ الْأَكْثَرِ (الله) : أَيِ الشَّانِ (يَصِحُّ تَخْصِيصُ) نَوْعِي الْكَلَامِ : مِنَ (الْحَبَرِ) ، وَالْإِنْشَاءِ ؛ لِكَثْرَةِ وَفُوعِهِ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: 16] ، وَنَحْوِ : ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: 120] ، ﴿مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتَهُ كَالرِّمِيمِ﴾ ، ﴿وَأَوْتَيْتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: 23] ؛ فَإِنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ خَالِقًا لِدَاتِهِ ، وَلَا قَادِرًا عَلَيْهِ ؛ وَالرِّيحُ أَتَتْ عَلَى الْجِبَالِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ تَجْعَلْهَا كَالرِّمِيمِ ؛ وَلَا بُدَّ لَمْ تُؤْتِ السَّمَاوَاتُ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: 5] ، ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: 38] ، ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ [النور: 2] ؛ مَعَ تَخْصِيصِهَا : بِعَدَمِ قَتْلِ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، وَقَطْعِ كُلِّ سَارِقٍ ، وَجَلْدِ كُلِّ زَانٍ .
وَالْعَامُّ الْمَخْصُوصُ مُطْلَقًا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى ، وَمَنْعُهُ شُدُودُ مُطْلَقًا ⁽¹⁾ :
أَمَّا فِي الْحَبَرِ ؛ فَلَا إِلَهَ كَذَبٌ ؛ لِأَنَّهُ يَنْفِي ؛ فَيَصْدُقُ نَفْيُهُ ؛ فَلَا يَصْدُقُ هُوَ ؛ وَإِلَّا صَدَقَ النَّفْيُ وَالْإِبْثَاتُ مَعًا ؛ وَهُوَ مُحَالٌ ؛ فَقَوْلُكَ : جَاءَنِي كُلُّ مَنْ فِي الْبَلَدِ كَذَبٌ ؛ لِيَصْدُقَ : مَا جَاءَنِي كُلُّ مَنْ فِي الْبَلَدِ .

وَأَمَّا فِي الْإِنْشَاءِ ؛ فَلِلزُّومِ ظُهُورِ الْمَصْلَحَةِ بَعْدَ خَفَائِهَا . قُلْنَا : صِدْقُ النَّفْيِ إِنْمَا هُوَ بِقَيْدِ الْعُمُومِ لَا مُطْلَقًا ؛ وَالْإِبْثَاتُ إِنْمَا هُوَ بِقَيْدِ الْخُصُوصِ ؛ فَلَمْ يَتَوَارَدِ الْإِبْثَاتُ وَالنَّفْيُ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ؛ فَكَانَا جَمِيعًا صَادِقَيْنِ ؛ وَإِنَّمَا يَلْزَمُ الْبَدَأُ لَوْ أُريدَ الْعُمُومُ ابْتِدَاءً ، لَكِنَّهُ لَمْ يُرَدِّ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ ؛ وَإِنَّمَا أُريدَ بِهِ الْبَاقِي بَعْدَ التَّخْصِيصِ .
(وَلَا يَصِحُّ تَعَارُضُ الْعُمُومَيْنِ) : قَطْعِي الْمَثْنِ ، وَالِدَّلَالَةُ - (فِي) حُكْمِ (قَطْعِي)

(1) مختصر ابن الحاجب 787/2 ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْخِلَافَ إِنْمَا هُوَ فِي تَخْصِيصِ الْحَبَرِ . أَمَّا الْأَمْرُ فَجَائِزٌ بِلاَ خِلَافٍ . التَّبَصُّرَةُ 143 ، وَرَفَعُ الْحَاجِبِ 225/2 ، وَتَسْيِيرُ التَّحْرِيرِ 275/1 .

اتِّفَاقًا بَيْنَ الْعُقَلَاءِ ؛ كَمَا لَا يَصِحُّ تَعَارُضُ غَيْرِهِمَا فِيهِ ؛ فَلَا وَجْهَ لِتَخْصِصِهِمَا ، وَلَا لِذِكْرِهِ هُنَا ؛ فَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ تَعَارَضَا لَزِمَ حَقِيقَةُ مُقْتَضَاهُمَا ؛ فَيَلْزَمُ وَقُوعُ الْمُتَنَافِئِينَ ؛ وَهُوَ مُحَالٌ ، وَلَا يُمَكِّنُ الرَّجُوعُ إِلَى التَّرْجِيحِ ؛ لِأَنَّهُ فَرَعُ التَّفَاوُتِ فِي اخْتِمَالِ التَّفْيِضَيْنِ ؛ وَذَلِكَ لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْقَطْعِيِّ .

وَأَمَّا إِذَا تَعَارَضَا فِي ظَنِّي ؛ فَيَصِحُّ وَيُرْجَعُ إِلَى التَّرْجِيحِ ؛ فَيَعْمَلُ بِالْحَاصِلِ فِيهِ أَحَدُ وَجْهَيْهِ الْآتِيَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(و) أَمَّا إِذَا وَرَدَ دِلِيلَانِ : أَحَدُهُمَا أَعَمُّ مِنَ الْآخَرِ مُطْلَقًا ، أَوْ مِنْ وَجْهِ - فَإِنَّهُ (يَصِحُّ) بَيْنَهُمَا : أَيْ (بَيْنَ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ) ؛ كَذَلِكَ : ظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي قَطْعِيٍّ ؛ وَهُوَ مَمْنُوعٌ بِمَا سَبَقَ ، وَسَيَأْتِي فِي التَّرْجِيحِ : فَإِمَّا أَنْ يَقَعَ الْمُتَأَخَّرُ مِنْهُمَا قَبْلَ إِمْكَانِ الْعَمَلِ بِالْأَوَّلِ - وَجَبَ الْعَمَلُ بِالْخَاصِّ اتِّفَاقًا إِلَّا مَا يُرَوَى عَنِ ابْنِ الْقَاصِّ ⁽¹⁾ مِنْ وَجُوبِ التَّرْجِيحِ بَيْنَهُمَا ، أَوْ الْوَقْفُ . وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بَعْدَ إِمْكَانِهِ : فَإِمَّا أَلَّا يُجْهَلَ التَّارِيخُ - (فَيَعْمَلُ بِالْمُتَأَخَّرِ مِنْهُمَا) عِنْدَ الْجُمْهُورِ ⁽²⁾ ؛ لِأَنَّهُ نَاسِخٌ لِلْمُقَدَّمِ ؛ مَا لَمْ يَسْتَلْزِمَ نَسْخَ الْمَعْلُومِ بِالْمُظْنُونِ ؛ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى : سَوَاءً كَانَ الْمُتَأَخَّرُ : الْعَامُّ ، أَوْ الْخَاصُّ ؛ لِوُجُوهٍ :

مِنْهَا : مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : كُنَّا نَأْخُذُ بِالْأَحَدِثِ فَلَا أَحَدِثٍ ؛ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي فِعْلِ الْجَمَاعَةِ ؛ فَكَانَ إِجْمَاعًا ؛ وَالْعَامُّ الْمُتَأَخَّرُ أَحَدِثٌ ؛ فَوَجَبَ الْعَمَلُ بِهِ . وَمِنْهَا : أَنَّ اللَّفْظَ الْعَامَّ يَجْرِي فِي تَنَاوُلِهِ لِأَحَادٍ مَا دَخَلَ تَحْتَهُ مَجْرَى أَلْفَاظِ

(1) أَحْمَدُ بْنُ أَبِي أَحْمَدَ الطَّبْرِيُّ ، أَبُو الْعَبَّاسِ : فَقِيهٌ ، شَافِعِيٌّ ، وَمُصَنِّفٌ مُكْثَرٌ . تَوَفَّى سَنَةَ 335 . لَهُ التَّلْخِيسُ ، وَكِتَابُ الْإِفْتِاحِ ، وَكِتَابُ أَدَبِ الْقَاضِي ، وَكِتَابُ الْمَوَاقِيتِ ، وَأُصُولُ الْفِقْهِ ، وَغَيْرُهَا . طبقات الشافعية 3 / 59 .

(2) المعتمد 1 / 256 ، والبحر المحيط 4 / 540 ، وصفوة الاختيار 104 ، والعدة 2 / 615 ، ومنهاج الوصول 354 ، واللمع 87 ، والتلخيص 2 / 144 ، وحاشية العطار 2 / 68 ، والمستصفي 2 / 168 ، والكاشف 354 ، وشرح الغاية 2 / 339 ، والفصول اللؤلؤية 189 ، والوصول إلى الأصول 1 / 296 ، ونهاية السؤل 5 / 115 .

خَاصَّةً : كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَتَنَاوَلُ وَاحِدًا مِنْ تِلْكَ الْآحَادِ ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ : ﴿اَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ قَائِمٌ مَقَامَ قَوْلِهِ : اَقْتُلُوا زَيْدًا الْمُشْرِكَ ، وَعَمَرًا وَبَكْرًا وَخَالِدًا ؛ وَلَوْ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ قَالَ : لَا تَقْتُلُوا زَيْدًا - كَانَ نَاسِخًا .

(فَإِنْ) تَعَارَضَا كَذَلِكَ ، وَ(جُهِلَ التَّارِيخُ) بِحَيْثُ لَمْ يُعْلَمْ الْمُتَأَخِّرُ مِنْهُمَا ، أَوْ عُلِمَ وَالتَّبَسُّ : فَإِنْ أُمِّكَنَّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا ، أَوْ تَرَجَّحَ أَحَدُهُمَا بِأَحَدِ وُجُوهِهِ - وَجَبَ ، وَإِلَّا تَسَاقَطَا وَ(اطْرَحَا) فِي مَحَلِّ التَّعَارُضِ ، وَرُجِعَ فِيهِ إِلَيَّ حُكْمُ الْأَصْلِ إِنْ لَمْ يُوجَدْ نَاقِلٌ شَرْعِيٌّ عِنْدَ جُمْهُورِ أَصْحَابِنَا ، وَالْحَنْفِيَّةِ ، وَالْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ ، وَالبَاقِلَانِي (1) .

وَأِنَّمَا وَجَبَ الْإِطْرَاحُ ؛ لِأَنَّهُ : يَحْتَمِلُ بُطْلَانَ الْخَاصِّ ؛ لِجَوَازِ تَأَخُّرِ الْعَامِّ ، وَعَدَمِ بُطْلَانِهِ ؛ لِجَوَازِ تَقَدُّمِ الْعَامِّ ؛ فَيَجِبُ الْوُقُوفُ إِلَيَّ أَنْ يَظْهَرَ مُرَجِّحٌ .

(وَقَالَ) مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَافِعٍ بْنِ السَّائِبِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ يَزِيدِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ (الشَّافِعِيُّ) وَغَيْرُهُ : بِوُجُوبِ بِنَاءِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ : وَ(يُعْمَلُ بِالْخَاصِّ فِيمَا تَنَاوَلَهُ ، وَيَالَعَامُ فِيمَا عَدَاهُ : تَقَدَّمَ الْخَاصُّ ، أَمْ تَأَخَّرَ) : بِمُدَّةٍ تَتَّسِعُ لِلْعَمَلِ ، أَوْ لَا ، (أَمْ جُهِلَ التَّارِيخُ) كَذَلِكَ (2) ، ثُمَّ إِنْ تَأَخَّرَ الْخَاصُّ مُدَّةً تَتَّسِعُ لِلْعَمَلِ - فَهُوَ نَاسِخٌ لِلْعَامِّ فِيمَا تَنَاوَلَهُ .

وَإِنْ تَأَخَّرَ الْعَامُّ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا لِلْخَاصِّ الْمُتَقَدِّمِ ، بَلْ يَكُونُ الْعَامُّ الْمُتَأَخِّرُ مُحْصَصًا بِالْخَاصِّ الْمُتَقَدِّمِ .

(1) منهاج الوصول 355 ، والوصول إلى الأصول 1 / 296 ، وينظر المصادر السابقة .

(2) وَبَيَّنَّ عَلَيْهِ فِي الْقُصُولِ 190 وَحَوَاشِيهِ ؛ إِذَا كَانَ فِي الْإِعْتِقَادَاتِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ . يَنْظُرُ شرح الغاية 2 / 335 ، والكاشف 346 ، والفصول اللؤلؤية 189 - 190 ، وصفوة الاختيار 103 ، وجوهرة الأصول 146 ، والبحر المحيط 4 / 539 ، واللمع 87 ، والوصول إلى علم الأصول 2 / 296 .

[المُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ]

وَلَمَّا كَانَ الْعَامُّ وَالْمُطْلَقُ يَشْتَرِكَانِ فِي الْعُمُومِ إِلَّا أَنَّ عُمُومَ الْأَوَّلِ شُمُولِيٌّ ، وَعُمُومُ الْآخِرِ بَدَلِيٌّ ؛ وَالْمُقَيَّدُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُطْلَقِ كَالْخَاصِّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَامِّ ، وَكَانَ تَعَارُضُ الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ مِنْ بَابِ تَعَارُضِ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ - حَسُنَ أَنْ يُذَكَّرَا فِي بَابِ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ ، وَيُتَزَجَمُ لَهُمَا بِالْفَصْلِ ؛ فَقَالَ :

«فصل» : (وَالْمُطْلَقُ : مَا دَلَّ عَلَى شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ) : ف«مَا» كَالْجِنْسِ ، وَيُخْتَرُ بِ«دَلَّ» عَنِ الْأَلْفَافِ الْمُهِمَّةِ . وَمَعْنَى «شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ» : أَنْ يَكُونَ مَذْنُورٌ ذَلِكَ اللَّفْظُ حِصَّةً مُحْتَمَلَةً لِحَصَصِ كَثِيرَةٍ مِمَّا يَنْدَرِجُ تَحْتَ أَمْرٍ مُشْتَرَكٍ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ ؛ فَتَخْرُجُ الْمَعَارِفُ كُلُّهَا ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ التَّعْيِينِ : إِمَّا شَخْصًا نَحْوَ : زَيْدٌ ، وَأَنْتَ ، وَهَذَا . وَإِمَّا حَقِيقَةً : نَحْوَ الرَّجُلِ ، وَأَسَامَةٍ . وَإِمَّا حِصَّةً : نَحْوَ ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل : 165] . وَإِمَّا اسْتِغْرَاقًا : نَحْوَ ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر : 2] ، وَالرَّجَالِ ، وَكَذَا كُلُّ عَامٍّ وَلَوْ نَكْرَةً : نَحْوُ كُلِّ رَجُلٍ وَلَا رَجُلٍ ؛ لِأَنَّهُ بِمَا انْضَمَّ إِلَيْهِ : مِنْ كُلِّ ، وَالتَّقْيِي صَارَ لِلِاسْتِغْرَاقِ ؛ وَهُوَ مُتَنَافٍ لِلشُّيُوعِ الْمَذْكُورِ .

(وَالْمُقَيَّدُ بِخِلَافِهِ) : وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مُعَيَّنٍ : كَزَيْدٍ ، وَأَنْتَ ، وَهَذَا ، وَالرَّجُلِ . وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَا أُخْرِجَ مِنْ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ ؛ وَهَذَا هُوَ الْمُصْطَلَحُ لَا الْأَوَّلُ : كَرَقِيبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ؛ فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ شَائِعَةً بَيْنَ الرَّقَابِ الْمُؤْمِنَاتِ فَقَدْ أُخْرِجَتْ مِنَ الشَّيَاعِ بِوَجْهِ مَا مِنْ حَيْثُ كَانَتْ شَائِعَةً بَيْنَ الْمُؤْمِنَةِ وَغَيْرِهَا ؛ فَأَزِيلَ ذَلِكَ الشَّيَاعُ ، وَقَيَّدَ بِالْمُؤْمِنَةِ ؛ فَكَانَ مُطْلَقًا بِاعْتِبَارٍ ، مُقَيَّدًا بِاعْتِبَارٍ آخَرَ .

وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [البائدة : 89] ؛ مَعَ قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ {مُتَّابِعَاتٍ} . (وَهُمَا) بَعْدَ أَنْ عَرَفْتَ مَعْنَاهُمَا (كَالْعَامِّ وَالْخَاصِّ) فِيمَا ذَكَرَ فِيهِمَا : مِنْ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ ⁽¹⁾ ، وَمُخْتَلَفٍ فِيهِ : وَمُخْتَارٍ ، وَمُزَيَّفٍ ؛ فَمَا جَازَ تَخْصِيصُ الْعَامِّ بِهِ جَازَ تَقْيِيدُ الْمُطْلَقِ بِهِ ؛

(1) بَيْنَ مَنْ يَقُولُ بِجَوَازِ تَخْصِيصِ الْعَامِّ لَا مُطْلَقًا ؛ فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ لَا يُجِيزُ تَخْصِيصَهُ رَأْسًا . مِنْهُ .

وَمَالَا فَلَا : فَيَجُوزُ تَقْيِيدُ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ وَبِالسُّنَّةِ : قَوْلًا ، أَوْ فِعْلًا ، أَوْ تَرْكًا ، أَوْ تَقْرِيرًا .
وَالسُّنَّةُ بِالسُّنَّةِ كَذَلِكَ وَبِالْكِتَابِ ، وَتَقْيِيدُهُمَا بِالْقِيَاسِ ، وَبِالْمَنْهُومَيْنِ ، وَبِالْعَقْلِ ،
لَا بِمَذْهَبِ الرَّائِي ، وَالْعَادَةِ وَنَحْوِهِمَا .

وَأَمَّا كَوْنُهُ مُتَّصِلًا وَمُنْفَصِلًا فَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ كَذَلِكَ ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَثْنِ .
(وَإِذَا وَرَدَا) : أَيِ الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ فِي كَلَامِ الشَّارِعِ - فَهُمَا عَلَى أَرْبَعَةِ وُجُوهِ ؛
لِأَمْرِهِمَا : إِمَّا أَنْ يَتَّحِدَ حُكْمُهُمَا ، أَوْ لَا يَتَّحِدَ ؛ وَعَلَى التَّفْذِيرَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَتَّحِدَ سَبَبُهُمَا ، أَوْ
يَخْتَلِفَ : إِنْ اتَّحَدَ السَّبَبُ الْمَوْجِبُ لِلْحُكْمِ ، وَوَرَدَا (فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ) : نَحْوُ أَنْ يَقُولَ :
إِنْ ظَاهَرَتْ فَأَعْتَقَ رَقَبَةً ، وَيَقُولُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : فَأَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً - حَمْلُ الْمُطْلَقِ عَلَى
الْمُقَيَّدِ ، وَ(حُكْمٍ بِالتَّقْيِيدِ إِنْجَامًا) . حَكَاهُ الْإِمَامُ الْمُهَدِّي عليه السلام ، وَالْأَمْدِيُّ ⁽¹⁾ ، سَيِّمَا إِذَا
وَقَعَ الْمُطْلَقُ بَعْدَ الْمُقَيَّدِ مَعَ ضَمِيرٍ ، أَوْ عَطْفٍ : نَحْوُ أَعْتَقَ عَبْدًا مُؤَمَّنًا ، أَعْتَقَ أَخَاهُ ،
وَنَحْوُ : ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ [الأحزاب : 35] .

وَفِي دَعْوَى الْإِجْمَاعِ نَظَرٌ ، وَالْأَقْرَبُ أَنَّ الْكَلَامَ هُنَا كَالْكَلَامِ فِي بِنَاءِ الْعَامِّ عَلَى
الْخَاصِّ ؛ فَيَبْنَى الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ مَعَ الْمُقَارَنَةِ ، وَمَعَ الْمُفَارَقَةِ وَقَدْ يَتَّسِعُ
لِلْعَمَلِ ، أَوْ جُهْلِ التَّارِيخِ : الْخِلَافُ كَالْخِلَافِ ، وَالْإِخْتِجَاعُ كَالْإِخْتِجَاعِ .
وَيُشْتَرَطُ فِي حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ : أَلَّا يَكُونَ مُقَيَّدًا بِقَيِّدَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ ؛
وَلِأَنَّ طَلِبَ التَّرْجِيحِ إِنْ أُمِكَنَ ؛ وَإِلَّا تَسَاقَطَا وَبَقِيَ الْمُطْلَقُ عَلَى إِطْلَاقِهِ .

وَإِنْ اخْتَلَفَا حُكْمًا : نَحْوُ اكْتَسَ تَمِيمًا ، وَأَطْعَمَ تَمِيمًا عَالِمًا - فَإِنَّهُ (لَا) يُحْمَلُ
الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ : (فِي حُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ) مِنْ جَنْسَيْنِ كَمَا مَثَّلْنَا (أَهَابًا) بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ؛
لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا : سَوَاءٌ اخْتَلَفَ سَبَبُهُمَا : كَتَقْيِيدِ صِيَامِ الْقَتْلِ بِالسَّابِقِ ،
وَإِطْلَاقِ إِطْعَامِ الظَّهَارِ ، أَوْ لَمْ يَخْتَلَفْ : كَتَقْيِيدِ صَوْمِ الظَّهَارِ ، وَعَنْقِهِ بِمَا قَبْلَ الْمَسِيسِ ،

(1) منهاج الوصول 348 ، والآمدي 4/3 ، وروضة الناظر 103/2 ، وشرح الغاية 348 ، والكاشف

348 ، ومختصر ابن الحاجب 2/861 ، وشرح الكوكب 3/393 .

وإِطْلَاقِ إِطْعَامِهِ إِلَّا إِذَا اسْتَلْزَمَ حُكْمُ الْمُطْلَقِ بِالْإِقْتِضَاءِ أَمْرًا يُنَافِيهِ حُكْمُ الْمُقَيَّدِ : نَحْوُ
 أَعْتَقْتُ عَنِّي رَقَبَةً مَعَ لَا تُمْلِكْنِي رَقَبَةً كَافِرَةً - فَإِنَّهُ يَجِبُ تَقْيِيدُ الْمُطْلَقِ بِنَهْيِ الْكُفْرِ⁽¹⁾ ،
 وَ(إِلَّا) إِذَا كَانَ هُنَاكَ عِلَّةٌ جَامِعَةٌ ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ إِحْثَاقُ الْمُطْلَقِ بِالْمُقَيَّدِ (قِيَاسًا) : أَيْ
 لِأَجْلِ الْقِيَاسِ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ طُرُقِ الشَّرْعِ الْمُتَقَرَّرَةِ ، وَذَلِكَ كَقِيَاسِ التَّيَمُّمِ الْمُطْلَقِ
 فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ [المائدة : 6] - عَلَى الْوُضُوءِ
 الْمُقَيَّدِ بِالْمَرَافِقِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ [المائدة : 6]
 عِنْدَ أَتَمَّتِنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَجُمْهُورِ غَيْرِهِمْ كَمَا سَبَقَ⁽²⁾ .

وَأَمَّا عِنْدَ غَيْرِهِمْ ؛ فَهَذَا مُجَرَّدُ مِثَالٍ ، وَلِأَنَّ فَاتِنَهُ لَا يُقَاسُ الْوُضُوءُ عَلَى التَّيَمُّمِ
 وَلَا الْعَكْسُ ؛ لِاخْتِلَافِهِمَا : تَغْلِيظًا ، وَتَخْفِيفًا .

(و) كَذَا (لَا) يُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ ؛ (حَيْثُ اخْتَلَفَ السَّبَبُ وَاتَّحَدَ الْجِنْسُ)
 وَالْحُكْمُ : كإِطْلَاقِ الرَّقَبَةِ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ وَالْيَمِينِ ، وَتَقْيِيدِهَا بِالْإِيمَانِ فِي كَفَّارَةِ
 الْقَتْلِ ؛ فَإِنَّ السَّبَبَ : وَهُوَ الظَّهَارُ وَالْقَتْلُ وَالْيَمِينُ - مُخْتَلِفٌ ، وَالْجِنْسُ : وَهُوَ
 الْعِتْقُ - مُتَّحِدٌ ، وَالْحُكْمُ : وَهُوَ وَجُوبُهُ - كَذَلِكَ (عَلَى الْمُخْتَارِ) عِنْدَ الْمُصَنِّفِ
 وَالْحَنْفِيَّةِ مُطْلَقًا : سَوَاءٌ كَانَ بِجَامِعٍ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ إِعْمَالَ الدَّلِيلَيْنِ وَاجِبٌ مَا
 أَمَكَنَ ؛ فَيَجِبُ إِجْرَاءُ الْمُطْلَقِ عَلَى إِطْلَاقِهِ ، وَالْمُقَيَّدِ عَلَى تَقْيِيدِهِ⁽³⁾ ؛ إِذْ لَوْ حُمِلَ

(1) لِأَنَّهُ يَقُولُهُ : أَعْتَقْتُ عَنِّي رَقَبَةً : كَأَنَّهُ قَالَ : مَلَكْنِي رَقَبَةً ثُمَّ اغْتَفَقَهَا عَنِّي ؛ إِذِ الْعِتْقُ يَقْتَضِي الْمِلْكَ ؛ إِذْ لَا
 عِتْقَ قَبْلَ مِلْكِ ؛ فَلَمَّا قَالَ : لَا تُمْلِكْنِي رَقَبَةً كَافِرَةً - عَلِمْنَا بِذَلِكَ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْإِعْتَاقِ الْمُقْتَضِي لِلْمِلْكِ ؛
 إِنَّمَا هُوَ لِلْمُؤْمِنَةِ عَلَى أَنَّهُ يُرْجَعُ إِلَى مُتَّحِدِ الْحُكْمِ ، كَمَا لَا يَخْفَى . أَمَّا إِذَا لَمْ يَسْتَلْزِمِ الْمُتَّافَاةُ : نَحْوُ
 أَعْتَقْتُ عَنِّي رَقَبَةً مُؤْمِنَةً مَعَ لَا تُمْلِكْنِي رَقَبَةً كَافِرَةً - فَظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمَا وَاحِدٌ ، لِكُنْهُمَا فِي الْمِثَالِ
 الْأَخِيرِ مُقَيَّدَانِ ؛ وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ : تَقْيِيدُهُ بِالْإِيمَانِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ مَعْنَى حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ تَقْيِيدُهُ
 بِذَلِكَ بِحَسَبِ مُقْتَضَى الْحَالِ : إِبْتِئَا ، أَوْ نَفْيًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

(2) الْآمِدِي 4/3 ، وَمِنْهَاجُ الْوُصُولِ 348 ، وَشَرْحُ الْغَايَةِ 341/2 ، وَالْكَاشِفُ 348 ، وَالْإِبْهَاجُ
 1029/2 ، وَقَوَاعِدُ الْأَدْلَةِ 228/1 ، وَالْمَحْصُولُ 457/1 ، وَرَوْضَةُ النَّازِرِ 105/2 ، وَكَشَفُ 287/2 ،
 وَمَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ 861/2 ، وَحَاشِيَةُ الْعَطَارِ 76/2 .

(3) يَنْظُرُ مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ 863/2 ، وَكَشَفُ الْأَسْرَارِ 289/2 ، وَحَاشِيَةُ الْعَطَارِ 77/2 .

الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ - لَكِزَمِ إِبْطَالِ الْمُطْلَقِ ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى إِجْزَاءِ الْمُقَيَّدِ وَغَيْرِ الْمُقَيَّدِ ؛ فَيُطْلَقُ الْأَمْرُ الثَّانِي مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ ؛ بِخِلَافِ مَا إِذَا ائْتَتْ الْحَادِثَةُ كَمَا فِي : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ [المائدة: 89] ؛ مَعَ قِرَاءَةِ { مُتَتَابِعَاتٍ } ؛ فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يُحْمَلِ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ - لَبَطَلَ حُكْمُ الْمُقَيَّدِ ؛ لِإِفْتِضَائِهِ وَجُوبَ التَّائِبِ ؛ وَاقْتِضَاءِ الْمُطْلَقِ جَوَازَهُ ؛ فَوَجَبَ جَعْلُ الْمُقَيَّدِ بَيِّنَةً لِلْمُطْلَقِ .

وَمَذْهَبُ جُمْهُورِ أَصْحَابِنَا وَالْمُتَكَلِّمِينَ ، وَالْأَظْهَرُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ : أَنَّهُ يُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ إِنْ اقْتَضَى الْقِيَاسُ التَّقْيِيدَ ؛ بِأَنَّهُ تَوَجَّدَ بَيْنَهُمَا عِلَّةٌ جَامِعَةٌ مُقْتَضِيَةٌ لِلِإِلْحَاقِ ⁽¹⁾ ؛ فَيَكُونُ تَقْيِيدًا لِلْمُطْلَقِ بِالْقِيَاسِ : كَتَخْصِيصِ الْعَامِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَمَّ الْقِيَاسُ رُجِعَ إِلَى مُتَّحِدِ الْحُكْمِ وَالسَّبَبِ ؛ إِذْ يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ نَصٍّ مُقَيَّدٍ لِلِإِطْلَاقِ . وَإِلَّا يَفْتَضِيهِ الْقِيَاسُ بِأَلَّا يُوجَدَ بَيْنَهُمَا عِلَّةٌ جَامِعَةٌ - فَلَا ؛ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى التَّقْيِيدِ ؛ فَوَجَبَ الْبَقَاءُ عَلَى ظَاهِرِ الْإِطْلَاقِ .

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ أَنَّهُ يَجِبُ الْحَمْلُ مُطْلَقًا ⁽²⁾ ؛ لِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى فِي حُكْمِ الْخِطَابِ الْوَاحِدِ ؛ فَيُرْتَّبُ فِيهِ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ .

قَالَ الْجَوْنِيُّ : وَهَذَا مِنْ فُنُونِ الْهَدْيَانِ ! فَإِنَّ قَضَايَا الْأَلْفَاظِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مُخْتَلِفَةٌ مُبَيَّنَّةٌ : لِبَعْضِهَا حُكْمُ التَّعْلِيلِ وَالِاخْتِصَاصِ ، وَلِبَعْضِهَا حُكْمُ [الِاسْتِقْلَالِ وَ] الْإِنْقِطَاعِ ؛ فَمَنْ ادَّعَى تَنْزِيلَ جِهَاتِ الْخِطَابِ عَلَى حُكْمِ كَلَامٍ وَاحِدٍ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى : التَّنْفِي ، وَالْإِثْبَاتَ ، وَالْأَمْرَ ، وَالرَّجْرَ ، وَالْأَحْكَامَ الْمُتَعَايِرَةَ - فَقَدْ ادَّعَى أَمْرًا عَظِيمًا ! وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . [البرهان 2 / 435] .

(1) شرح الغاية 2 / 343 ، والفصول اللؤلؤية 194 ، وصفوة الاختيار 87 ، وقواطع الأدلة 1 / 229 ،

والمحصول 1 / 459 ، وحاشية العطار 2 / 77 ، والبرهان 2 / 431 ، ومختصر ابن الحاجب 2 / 862 .

(2) أي سَوَاءً اقْتَضَى الْإِلْحَاقُ أَمْ لَا . شرح الغاية 2 / 343 ، وينظر المراجع السابقة.

(الْبَابُ السَّاعِي) مِنْ أَبْوَابِ الْكِتَابِ : (فِي الْمُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِ ، وَالظَّاهِرِ وَالْمُؤَوَّلِ)
 الْمُجْمَلُ لُغَةً : الْمُبْهَمُ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَجْمَلَ الْأَمْرَ : أَيِ أَهْمَمَهُ ، وَالْمَجْمُوعُ مِنْ
 قَوْلِهِمْ : أَجْمَلَ الْحِسَابَ إِذَا جَمَعَهُ ، وَمِنْهُ الْمُجْمَلُ فِي مُقَابَلَةِ الْمُفْصَلِ ؛ وَأَصْلُهُ مِنْ
 الْجَمْلِ بِمَعْنَى الْجَمْعِ .

وَاصْطِلَاحًا : (مَا لَا يُفْهَمُ الْمُرَادُ بِهِ) : مُتَعَلِّقٌ بِ«الْمُرَادِ» ، أَوْ بِ«يُفْهَمُ» عَلَى
 سَبِيلِ التَّنَازُعِ (تَفْصِيلًا) ؛ فَ«مَا» كَالْجِنْسِ ؛ وَاخْتَارَهُ عَلَى لَفْظٍ ؛ لِكَوْنِهِ أَخْصَرَ
 وَأَفِيدَ ؛ لِشُمُولِهِ الْأَفْعَالَ ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ فِيهَا كَمَا يَكُونُ فِي الْأَلْفَاظِ : كَقِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ
 مِنَ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ دُونِ جُلُوسٍ لِلتَّشْهَدِ الْأَوْسَطِ ؛ لِتَرَدُّدِهِ بَيْنَ التَّعَمُّدِ الدَّالِّ
 عَلَى ارْتِفَاعِ شَرْعِيَّةِ الْجَلْسَةِ الْوُسْطَى وَبَيْنَ السَّهْوِ الَّذِي لَا دَلَالَهَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ .

وَقَوْلُهُ : «الْمُرَادُ» يَخْرُجُ الْمُهِمَلُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرَدْ بِهِ شَيْءٌ ؛ لَا جُمْلَةً ، وَلَا تَفْصِيلًا ؛ وَفِيهِ
 دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مَدْلُولَهُ مُرَادٌ فِي الْجُمْلَةِ ، وَقَوْلُهُ : «تَفْصِيلًا» ؛ لِإِخْرَاجِ الْمُبَيَّنِّ عَلَى الْأَكْثَرِ
 مِنْ تَوَجُّهِ النَّفْيِ إِلَى الْقَيْدِ : أَيِ مَا لَا يُفْهَمُ تَفْصِيلُ الْمُرَادِ بِهِ عَلَى نَحْوِ لَمْ أَضْرِبْهُ إِهَامَةً .

وَالِإِجْمَالُ : إِمَّا لِإِعْلَالٍ : كَ«الْمُخْتَارِ» الْمُتَرَدِّدِ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ؛ بِسَبَبِ
 قَلْبِ الْيَأْسِ أَلْفًا ؛ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ؛ وَلَوْ لَا الْإِعْلَالُ لَمَا كَانَ مُشْتَرَكًا
 بَيْنَهُمَا ؛ لِوُجُوبِ كَسْرِ الْعَيْنِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ [مُخْتَرٍ] وَفَتْحِهَا فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ
 [مُخْتَرٍ] ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَلَا يُضَارُّكَ تَابٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: 282] ، ﴿لَا تُضَارُّ
 وَلَدَةُ بَوْلِدِهَا﴾ [البقرة: 233] ؛ لِإِخْتِمَالِ الْفَاعِلِ [يُضَارُّ] وَالْمَفْعُولِ [يُضَارُّ] ، أَوْ إِضْمَارِ
 تَقَدَّمَ أَمْرَانِ يَصْلُحُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا : كَقَوْلِهِ ﷺ فِيمَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَغَيْرُهُمَا :
 «لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَضَعَ خَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ»⁽¹⁾ ؛ لِتَرَدُّدِ ضَمِيرِ جِدَارِهِ بَيْنَ
 عَوْدِهِ إِلَى الْجَارِ ، أَوْ إِلَى الْأَحَدِ . وَتَرَدَّدَ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَنْعِ ؛ لِذَلِكَ ، وَالْجَدِيدُ الْمَنْعُ⁽²⁾ ؛

(1) البخاري رقم 5627 ، ومسلم رقم 1609 ، وأبو داود 3636 ، وابن ماجه رقم 2336 ، والبيهقي 69/6 .

(2) العزيز شرح الوجيز 103/5 ، والحاوي 62/8 .

لِحَدِيثِ خُطْبَةِ الْوَدَاعِ : «لَا يَحِلُّ لِأَمْرِي مِنْ مَالِ أَخِيهِ إِلَّا مَا أَعْطَاهُ عَنْ طَيْبِ نَفْسٍ»⁽¹⁾. رواه الحاكم [93/1] . رُوِيَ خَشَبَةً بِالْأَفْرَادِ مُتَوَاتًا ، وَالْأَكْثَرُ بِالْجَمْعِ مُضَافًا .
وَكَمَا يُحْكِي عَنْ ابْنِ الْجَوْزِيِّ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام وَأَبِي بَكْرٍ عليهما أَفْضَلُ؟
فَقَالَ : أَقْرَبُهُمَا إِلَيْهِ ! فَقِيلَ : مَنْ هُوَ؟ فَقَالَ : مَنْ بَشَّهَ فِي بَيْتِهِ⁽²⁾ ! فَاجْمَلْ فِيهِمَا .
أَوْ لَوْصِفَ كَذَلِكَ نَحْوُ : زَيْدٌ طَيْبٌ مَاهِرٌ ؛ لِتَرْدُدِ «مَاهِرٌ» بَيْنَ عَوْدِهِ إِلَى «طَيْبٌ» ؛
فَتَلَزُمُ الْمَهَارَةُ فِي الطَّبِّ ، وَلِأَنَّ زَيْدًا ؛ فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّهُ طَيْبٌ ، وَأَنَّهُ مَاهِرٌ⁽³⁾ .
أَوْ لِتَخْصِيصِ بِمَجْهُولٍ : سَوَاءٌ كَانَ مُتَّصِلًا : مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهَيْمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: 1] ، أَوْ مُتَفَصِّلًا : نَحْوُ أَنْ يَقُولَ : اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ، لَا تَقْتُلُوا بَعْضَهُمْ .

(وَالْمُبِينُ مُقَابِلُهُ) : أَيِ الْمُجْمَلِ : فَهُوَ مَا يُفْهَمُ الْمُرَادُ بِهِ تَفْصِيلًا ، وَيَقَعُ ابْتِدَاءً
غَيْرَ مَسْبُوقٍ بِالْإِجْمَالِ : كَالسَّمَاءِ ، وَالْأَرْضِ ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ؛ إِذَا قِيلَتْ
ابْتِدَاءً . وَمَسْبُوقًا بِالْإِجْمَالِ ؛ وَلِذَا قَالَ : (وَالْيَبَانَ) مِنْ بَانَ إِذَا ظَهَرَ أَوْ انْفَصَلَ :
يُطْلَقُ عَلَى التَّيْسِينَ : كَالسَّلَامِ عَلَى التَّسْلِيمِ ، وَعَلَى مُتَعَلِّقِهِ : وَهُوَ الْعِلْمُ ، وَعَلَى مَا
حَصَلَ بِهِ : وَهُوَ الْمُرَادُ (هُنَا) : فَهُوَ (مَا يَتَبَيَّنُ بِهِ الْمُرَادُ بِالْخُطَابِ الْمُجْمَلِ) ؛ فَخَرَجَ
مِنْ ذَلِكَ الْيَبَانَ ابْتِدَاءً بِلا إِشْكَالٍ .

(و) اعْلَمْ أَنَّهُ (يَصِحُّ الْيَبَانُ) لِلْمُجْمَلِ بِالْعَقْلِ : كَالْتَّخْصِيصِ . ذَكَرَهُ فِي الْفُصُولِ
[206] . وَ(بِكُلِّ : مِنْ الْأَدِلَّةِ) ، وَالْأَمَارَاتِ : (السَّنْعِيَّةِ) : وَهِيَ الْكِتَابُ ، وَالسُّنَّةُ
الْمَقَالِيَّةُ ، وَالْفِعْلُ ، وَالتَّرْكُ ، وَالتَّقْرِيرُ ، وَالْإِجْمَاعُ ، وَالْقِيَاسُ . أَمَّا الْكِتَابُ ،

(1) التجريد 2/ 64 ، والبيهقي 8/ 182 ، والدارقطني 1/ 26 ، 6/ 100 ، وأبو يعلى 3/ 157 .

(2) شرح الغاية 2/ 346 ، وفي وفیات الأعيان 1/ 279 : أَفْضَلُهُمَا مَنْ كَانَتْ ابْنَتُهُ تَحْتَهُ ، وَالْكَاشِفُ 352 .

(3) قَالُوا : وَمِنْهُ جَاءَ غُلَامٌ زَيْدُ الْكَاتِبِ ، قُلْتُ : إِنْ لَمْ تُعْرِفِ الصَّفَّةَ ، أَوْ أُعْرِبَ رَفْعًا وَجَرًّا ، وَإِلَّا فَلَا
إِجْمَالَ فِيهِ ؛ تَأَمَّلْ ؛ لِأَنَّهُ كَالْمُسْتَرَكِّ حِينَئِذٍ وَذَلِكَ ظَاهِرٌ .

وَالسُّنَّةُ الْمَقَالِيَّةُ ، وَالْإِجْمَاعُ - فَلَا خِلَافَ فِي صِحَّةِ الْبَيَانِ بِهَا ، وَكَذَا سَائِرُهَا :
كَانَفْعِلِ إِذَا اقْتَرَنَ بِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قُصِدَ مِنْهُ ؛ وَذَلِكَ لِبَيَانِ الصَّلَاةِ وَالْحَجِّ
بِهِ ؛ فَإِنَّهُ ﷺ بَيْنَهُمَا بِهِ ؛ لِحَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ : «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» ⁽¹⁾ ،
وَلِحَدِيثِ النَّسَائِيِّ [رقم 3062] : «يَا أَيُّهَا النَّاسُ خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ ؛ فَإِنِّي لَا أَدْرِي
لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ عَامِي هَذَا» ، وَبِالْجُمْلَةِ فَبَيَانُ الصَّلَاةِ وَالْحَجِّ بِالْفِعْلِ مَعْلُومٌ
بِالضَّرُورَةِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ ؛ وَلَآنَ مُشَاهَدَةُ الْفِعْلِ أَدْلٌ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ :
«لَيْسَ الْخَبَرُ كَالْمُعَايَنَةِ» ⁽²⁾ . رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي
الْأَوْسَطِ ، وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ عَنْ أَنَسٍ ،
وَالْحَظِيبُ فِي تَارِيخِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعُوهُ : تَمَامُهُ فِي الْمُفْنِجِ : «كَانَ أَخِي مُوسَى
أَخْبَرَ بِعِبَادَةِ قَوْمِهِ لِلْعَجَلِ ؛ لَمَّا مَضَى فِي مُنَاجَاةِ رَبِّهِ ؛ فَلَمْ يُلْقِ الْأَلْوَاحَ ، وَلَا اشْتَدَّ
غَضَبُهُ كَثِيرًا ؛ فَلَمَّا دَنَى مِنَ الْمَدِينَةِ وَسَمِعَ أَصْوَاتَ قَوْمِهِ فِي عِبَادَةِ الْعَجَلِ وَرَأَاهُمْ
حَوْلَهُ - أَلْقَى الْأَلْوَاحَ مِنْ يَدَيْهِ فَرَفَعَ أَكْثَرَ مَا فِيهَا ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْقَلِيلُ» !. انتهى ⁽³⁾ .

يَبَيِّنُهُ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ قَالَ لَوْلَدِهِ : اكْتُبِ التَّوَنَ كَالْهَلَالِ أَوَّلَ لَيْلَةٍ - لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ
بِهَذَا الْقَوْلِ مِثْلُ مَا يَتَبَيَّنُ لَهُ إِذَا مَثَّلَهُ لَهُ وَكَتَبَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَيُعْرَفُ كَوْنُ الْفِعْلِ ، أَوْ التَّزَكُّ ، أَوْ التَّقْرِيرِ بَيَانًا : إِمَّا بِنَصِّهِ ﷺ عَلَى ذَلِكَ ، أَوْ بِأَنَّهُ
لَا يُوجَدُ غَيْرُهَا مَعَ صِحَّةِ كَوْنِهَا بَيَانًا . وَخَالَفَ فِي جَوَازِ التَّبَيِّنِ بِالْفِعْلِ شَرِذِمَةٌ قَالُوا :
لَآنَ زَمَانَ الْفِعْلِ أَطْوَلُ مِنْ زَمَانِ الْقَوْلِ ⁽⁴⁾ ؛ فَالْبَيَانُ بِهِ يُوجِبُ تَأَخُّرَ الْبَيَانِ مَعَ إِمْكَانِهِ

(1) التجريد 1/ 148 ، والشفاء 1/ 174 ، والبحاري 1/ 226 رقم 605 .

(2) أحمد 1/ 582 رقم 2447 ، وتاريخ بغداد 3/ 360 ، والأوسط 1/ 12 رقم 25 ، 7/ 90 رقم 6943 ،
والمستدرک 2/ 321 .

(3) المقنع 346 ، ونحوه أحمد 1/ 582 رقم 2447 ، والمستدرک 2/ 321 .

(4) الْبَيَانُ بِالْفِعْلِ قَوْلُ الْجُمْهُورِ ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْإِسْفَرَايِينِي ، وَالْكَرْخِيُّ . يَنْظُرُ مُخْتَصِرُ ابْنِ الْحَاجِبِ
885 ، وَابْرَهَانَ 1/ 163 ، وَالتَّبَصُّرَةُ 247 ، وَشرح الغاية 2/ 258 ، وَالفصول اللؤلؤية 206 .

بِمَا هُوَ أَفْضَى إِلَيْهِ وَهُوَ الْقَوْلُ ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ - قُلْنَا : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ زَمَنَ الْفِعْلِ أَطْوَلَ مِنْ زَمَنِ الْقَوْلِ ؛ فَإِنَّ مَا فِي الرُّكْعَتَيْنِ مِنَ الْهَيْئَاتِ لَوْ بَيَّنَّ بِالْقَوْلِ لَأَسْتَدْعَى زَمَانًا أَطْوَلَ بِمَا تُصَلَّى فِيهِ الرُّكْعَتَانِ بِكَثِيرٍ ؛ وَلَوْ سُلِّمَ فَلَا نُسَلِّمُ اسْتِزَامَهُ التَّأخِيرَ ؛ لِأَنَّ التَّأخِيرَ هُوَ أَلَّا يُشْرَعَ فِيهِ عَقِيبَ الْإِمْكَانِ ؛ لِامْتِدَادِ الْفِعْلِ ؛ كَمَنْ قَالَ لِعُلاَمِهِ : ادْخُلِ الْبَصْرَةَ فَسَارَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ حَتَّى دَخَلَهَا ؛ فَإِنَّهُ لَا يُعَدُّ بِذَلِكَ مُؤَخَّرًا بَلْ مُبَادِرًا مُمَثِّلًا بِالْفُورِ ؛ وَلَوْ سُلِّمَ فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ تَأخِيرَ الْبَيَانِ مَعَ إِمْكَانِهِ بِمَا هُوَ أَفْضَى إِلَيْهِ - غَيْرُ جَائِزٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ ؛ إِنَّمَا ذَلِكَ حَيْثُ لَا غَرَضُ فِي التَّأخِيرِ ، أَمَّا مَعَ وُجُودِ غَرَضٍ فِي التَّأخِيرِ : كَسُلُوكِ أَقْوَى الْبَيَانَيْنِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ - فَلَا .

وَمِثَالُ التَّيْسِينِ بِالْقِيَاسِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَوْ كَفَّرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ [المائدة: 95] ؛ فَإِنَّ إِطْعَامَ الْمَسَاكِينِ ، وَعَدْلَ الصِّيَامِ - مُجْمَلٌ ؛ فَحَكَمَ بِأَنَّ الْكَفَّارَةَ : عَنِ الْبَدَنَةِ إِطْعَامُ مِائَةٍ ، وَالْبَقْرَةَ إِطْعَامُ سَبْعِينَ ، وَالشَّاةُ إِطْعَامُ عَشْرَةٍ أَوْ صَوْمُهَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ أَنَّ صَوْمَ الْيَوْمِ ، وَإِطْعَامَ الْمَسْكِينِ - مُتَعَادِلَانِ . وَثَبَتَ أَنَّ صَوْمَ الْمُتَمَتِّعِ عَنِ الشَّاةِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ : وَهِيَ عُشْرُ الْبَدَنَةِ ، وَسُيِّعُ الْبَقْرَةِ فِي هَذِي الْمُتَمَتِّعِ ، وَفِي الْإِحْصَارِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(و) لَا بَيَانَ إِلَّا بِمَا هُوَ أَوْضَحُ مِنَ الْمُبَيِّنِ فِي الدَّلَالَةِ ؛ إِذْ لَوْ سَاوَاهُ فِيهَا لَانْفَقَرَ إِلَى بَيَانٍ مِثْلِهِ فَيَتَسَلَّلُ ، لَكِنَّهُ (لَا يَلْزَمُ شَهْرَةُ الْبَيَانِ) فِي النَّقْلِ (كَشَهْرَةِ الْمُبَيِّنِ) ؛ فَيَجُوزُ أَنْ يُبَيِّنَ الْقَطْعِيُّ بِالظَّنِّيِّ ؛ إِذْ لَا يَمْتَنِعُ تَعَلُّقُ الْمَصْلَحَةِ بِذَلِكَ ؛ وَلِأَنَّ الظَّنَّ كَالْعِلْمِ : فِي جَلْبِ الْمَنَافِعِ ، وَدَفْعِ الْمَضَارِّ ، وَأَيْضًا فَقَدْ وَقَعَ وَهُوَ دَلِيلُ الْجَوَازِ ؛ وَذَلِكَ كَتَخْصِيصِ الْقُرْآنِ وَالْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ بِالْأَحَادِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ التَّخْصِيصِ لِلْعَامِّ ، وَالْبَيَانِ لِلْمُجْمَلِ ؛ لِأَنَّهُمَا بَيَانٌ⁽¹⁾ .

(1) وَرَوَى عَنِ الْإِمَامِ الْحَسَنِ عليه السلام فِي الْقِسْطِ 92 أَنَّهُ قَالَ : وَكَذَا الْجَلِيُّ بِالْخَفِيِّ . وَفِيهِ أَنَّ ذَلِكَ مُخَالَفٌ ؛ لِإِشْرَاطِ أَوْضَحِيَّةِ الْبَيَانِ مَعَ أَنَّ التَّفَاوُتَ بَيْنَ الْجَلِيِّ وَالْخَفِيِّ لَيْسَ مِنْ جِهَةِ شَهْرَةِ النَّقْلِ

(و) الْمُخْتَارُ أَنَّهُ (يَصِحُّ التَّغْلِيقُ فِي حُسْنِ الشَّيْءِ : بِالْمَدْحِ) عَلَيْهِ كَمَا يَتَعَلَّقُ فِي حُسْنِ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ﴾ [المعارج : 24] ؛ (إِذْ هُوَ) : أَيِ الْمَدْحِ عَلَى ذَلِكَ (كَالْحَثِّ) عَلَى فِعْلِ ذَلِكَ الشَّيْءِ ، (و) وَكَذَا يَصِحُّ التَّعَلُّقُ (فِي قُبْحِهِ بِالذَّمِّ) عَلَيْهِ كَمَا يَتَعَلَّقُ فِي قُبْحِ حَبْسِ الزَّكَاةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبِئْسَ لَهُمْ بَعْدَ ابْتِغَاءِهَا ثَوَابٌ﴾ [التوبة : 34] ؛ (إِذْ هُوَ) : أَيِ الذَّمِّ (أَكْثَرُ مِنَ النَّهْيِ) عَنْهُ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ قَدْ يَكُونُ عَمَّا هُوَ حَسَنٌ كَالْمَكْرُوهِ ، وَالذَّمُّ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْقَبِيحِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُصَنِّفَ ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ تَبَعًا لِلْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ عليه السلام ، وَاعْتَرَضَهُ الْإِمَامُ الْحَسَنُ عليه السلام بِأَنَّهُإِعادَةُ [لِيَحْثُ] «أَنَّ حِجْيَ الْعَامِّ لِلْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ لَا يُبْطَلُ عُمُومُهُ» الْمُتَقَدِّمُ فِي بَابِ الْعُمُومِ ⁽¹⁾ . قُلْتُ : وَفِيهِ أَنَّ ذِكْرَهَا فِي بَابِ الْعُمُومِ ؛ لِيَبَيِّنَ أَنَّ الْمَدْحَ وَالذَّمَّ - لَا يُخْرِجُ الْعُمُومَ عَنْ كَوْنِهِ عَامًّا مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ أَنَّ لَا يُصِيرُ مُجْمَلًا أَيْضًا وَإِنْ اسْتَلَزَمَهُ ، وَذِكْرُهَا هُنَا ؛ لِيَبَيِّنَ أَنَّهَا لَا يُصِيرُانِهِ مُجْمَلًا مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِهِ عَامًّا ، أَوْ لَا ؛ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِمَا ذُكِرَ هُنَا أَعْمٌ مِنْ أَنَّ يَكُونُ عَامًّا أَوْ خَاصًّا . وَمَا ذُكِرَ هُنَاكَ بِإِعْتِبَارِ الْعُمُومِ فَقَطْ . وَأَيْضًا فَإِنَّهُ رَدٌّ لِمَا قَالَهُ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَنَّهُ مُجْمَلٌ كَمَا سَبَقَ ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ :

(وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا إِجْمَالَ) فِي الْوَارِدِ لِلْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ ⁽²⁾ ، وَلَا (فِي الْجَمْعِ الْمُتَكْرِرِ ؛ إِذْ يُجْمَلُ عَلَى الْأَقْلِ) مِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ : وَهُوَ أَحَدُ عَشَرَ فِي جَمْعِ الْكُثْرَةِ : كَدَرَاهِمَ ، وَثَلَاثَةً فِي جَمْعِ الْقَلَّةِ . وَالْمُشْتَرَكُ : كَأَرْغَفَةٍ ، وَمُسْلِمِينَ إِنْ كَانَ الْمُتَكَلَّمُ بِهِ عَلِيمًا ،

وَعَدَمِهَا . مِنْهُ . قُلْتُ : وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْمُرَادَ أَوْضَحِيَّتَهُ دَلَالَةً ، وَهِيَ لَا تُثَابِتُ أَشْهُرِيَّةَ الْمُبَيِّنِ مَثْنًا ؛ وَهِيَ الْمُرَادُ . يَنْظُرُ الْكَاشِفُ 355 .

- (1) يَنْظُرُ الْقِسْطَاسُ 93 ، وَالْمَنْهَاجُ 377 ، وَشَرْحُ حَابِسِ 311 ، وَالْكَاشِفُ 356 .
(2) وَقَدْ أَلْحَقَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ الْآيَاتِ الَّتِي فِيهَا الْمَدْحُ وَالذَّمُّ بِبَابِ الْمُجْمَلِ . صَفْوَةُ الْاِخْتِيَارِ 114 ، وَالْأَمْدِيُّ 2/ 257 ، وَابْنُ الْحَاجِبِ 2/ 784 ، وَتَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ 2/ 256 ، وَمَنْهَاجُ الْوَصُولِ 377 .

وَلَا فَنَالَتْهُ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ مِنَ الزَّائِدِ .

وَأَمَّا حَجْبُ الْأُمِّ بِالْأَخَوَيْنِ مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ﴾ [النساء: 11] -
فَمَجَازٌ قَرِيبُهُ الْإِجْمَاعُ الَّذِي ادَّعَاهُ عُثْمَانُ فِي رَدِّهِ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَقَدْ قَالَ لَهُ :
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ﴾ ؛ وَالْأَخَوَانِ لَيْسَا إِخْوَةً فِي لِسَانِ قَوْمِكَ .
رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ ⁽¹⁾ .

(و) الْمُخْتَارُ أَيْضًا أَنَّهُ (لَا) إِجْمَالٌ (فِي تَحْرِيمِ الْأَعْيَانِ) ⁽²⁾ ، وَلَا تَحْلِيلُهَا : نَحْوُ قَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ [النساء: 23] ، و﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صِידُ الْبَرِّ ﴾ [المائدة: 96] ،
﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ [النساء: 24] ، ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبُ ﴾ [المائدة: 5] .

(أَوْ) كُلُّ : مِنَ التَّحْرِيمِ ، وَالتَّحْلِيلِ - (يُحْمَلُ عَلَى) جَمِيعِ مَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ :
فِي الْأَكْلِ ، وَالْوُطْءِ ، وَغَيْرِهِ ؛ وَلِذَا قَالَ ﷺ : «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ
الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا وَبَاعُوهَا» ⁽³⁾ ، إِلَّا لِدَلِيلٍ مُخَصَّصٍ : كَالْفِعْلِ (الْمُعْتَادِ)
لِلْمُخَاطَبِينَ : كَالْوُطْءِ فِي الْمُوْطُوءِ ، وَالْأَكْلِ فِي الْمَأْكُولِ ، وَاللُّبْسِ فِي الْمَلْبُوسِ ،
وَالشُّرْبِ فِي الْمَشْرُوبِ ؛ إِذْ هُوَ السَّابِقُ إِلَى الْأَذْهَانِ ؛ فَإِنَّ مِنْ اسْتَقْرَأَ كَلَامَ
الْعَرَبِ ، وَمَارَسَ أَلْفَاظَهُمْ ، وَاطَّلَعَ عَلَى أَعْرَافِهِمْ - عَلِمَ أَنَّ مُرَادَهُمْ فِي مِثْلِ ذَلِكَ
إِذَا أَطْلَقُوهُ إِنَّمَا هُوَ : التَّحْلِيلُ ، وَالتَّحْرِيمُ لِلْفِعْلِ الْمَقْصُودِ مِنْ تِلْكَ الْأَعْيَانِ ؛ فَهُوَ
مُتَّضِعُ الدَّلَالَةِ فَلَا إِجْمَالٌ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الصَّحَابَةَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ اسْتَدْلَوْا بِهَا عَلَى تَحْرِيمِ
الْفِعْلِ الْمَقْصُودِ مِنْهَا : كَمَا وَقَعَ مِنْهُمْ حِينَ سَمِعُوا مُنَادِيَهُ ﷺ قَدْ حَرَّمَ الْخَمْرَ ؛ فَلَمْ

(1) الحاكم 4/ 335 ، والبيهقي 6/ 227 ، ولم أقف على هذه الرواية في الاستذكار ، وابن خزيمة .

(2) وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الشَّافِعِيَّةِ ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَبَعْضِ الْحَنَفِيَّةِ . المعتمد 1/ 307 ، والفصول اللؤلؤية
200 ، وصفوة الاختيار 133 ، والآمدني 3/ 10 ، والعدة 1/ 145 ، ورفع الحجاب 3/ 383 ، وتيسير
التحرير 1/ 166 ، والكوكب المنير 3/ 419 ، ومختصر ابن الحاجب 2/ 866 ، ومنهاج الوصول 383 .

(3) البخاري رقم 2223 ، ومسلم رقم 1582 ، وابن ماجه رقم 3383 ، والنسائي 7/ 177 ، وابن حبان
رقم 6253 ، والبيهقي 8/ 286 .

يَشْكُوا أَنَّ الْمُرَادَ تَحْرِيمَ شُرْبِهَا ؛ وَلِذَا عَمَدَ كُلُّ مِنْهُمْ إِلَيَّ مَا عِنْدَهُ فَأَهْرَاقَهُ .
وَكَذَا فَهَمُّوا مِنْ قَوْلِهِ ﷺ : «أَحَلَّ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ لِلنَّاسِ أُمَّتِي ، وَحُرِّمَ عَلَى
ذُكُورِهَا» - [تَحْرِيمَ لُبْسِهَا] . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى ⁽¹⁾ .
وَقَالَ الْكَرْخِيُّ ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ ، وَرُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ : إِنَّهُ مُجْمَلٌ ⁽²⁾ ؛
لِتَعَذُّرِ حَمَلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ فِي إِرَادَةِ كُلِّ أَمْرٍ يَتَعَلَّقُ بِهَا ؛ وَلِزُومِ التَّحَكُّمِ لَوْ حُمِلَ عَلَى بَعْضِ
مُعَيَّنٍ مِنْهَا ، وَامْتِنَاعِ التَّيْسِينِ بِالْعُرْفِ - قُلْنَا : التَّيْسِينُ كَالْتَّخْصِصِ ؛ وَقَدْ أَجْرُتْهُ بِهِ .
(و) أَنَّهُ (لَا) إِجْمَالٌ (فِي الْعَامِّ الْمَخْصُوصِ) بِمُبَيِّنٍ مُطْلَقًا : سَوَاءٌ كَانَ : مُتَّصِلًا ،
أَوْ مُنْفَصِلًا ؛ فَيَصِحُّ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى مَا بَقِيَ لَا بِمُجْمَلٍ ؛ فَيَصِيرُ مُجْمَلًا كَمَا
يَبْقَى ؛ فَلَا يَبْقَى حُجَّةٌ فِي الْبَاقِي حَتَّى يُبَيَّنَ ؛ لِأَنَّ كُلَّ فَرْدٍ يَجُوزُ فِيهِ : أَنْ يَكُونَ
مُخْرَجًا ، وَأَلَّا يَكُونَ ⁽³⁾ .

وَمَا نَقَلَهُ ابْنُ السَّاعَاتِي ⁽⁴⁾ عَنْ بَعْضِ الْحَنَفِيَّةِ ، وَأَبُو الْحُسَيْنِ الْقَطَّانِ عَنْ بَعْضِ
الشَّافِعِيَّةِ مِنَ الْعَمَلِ بِهِ فِي الْبَاقِي - فِي غَايَةِ الْبُعْدِ ؛ لِأَنَّ إِخْرَاجَ الْمَجْهُولِ مِنَ
الْمَعْلُومِ - يُصِيرُهُ مَجْهُولًا . (و) مُخْتَارُ أَيْمَتِنَا الطَّلَعَةِ وَالْجُمْهُورِ أَيْضًا أَنَّهُ (لَا) إِجْمَالٌ
(فِي) الْفِعْلِ الْمَنْفِيِّ : وَالْمُرَادُ نَفْيُ صِفَتِهِ ⁽⁵⁾ : (تَحْوِي) قَوْلُهُ ﷺ : «لَا صَلَاةَ إِلَّا

(1) أحمد 7/ 126 رقم 19520، والنسائي رقم 5148، والبيهقي 2/ 425.

(2) الفصول في الأصول 2/ 27، وصفوة الاختيار 133، والفصول اللؤلؤية 200، وأصول السرخسي 195/ 1، وتيسير 1/ 166، والفصول في الأصول 2/ 27، وأصول السرخسي 1/ 195.

(3) منهاج الوصول 386، والفصول اللؤلؤية 200.

(4) أحمد بن علي بن ثعلب البغلي البغدادي : من كبار فقهاء الحنفية ، عالم بالفقه والأصول . تُوِيَ سَنَةً 694 هـ . لَهُ بَدَائِعُ النُّظَامِ الْجَامِعُ بَيْنَ كِتَابِي الْبَزْدَوِيِّ وَالْأَحْكَامِ ، وَمَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ ، وَنَهَايَةُ الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ . ينظر الجواهر المضيئة 1/ 80، والطبقات السنية 1/ 462 .

(5) ذَمَبٌ كَثِيرٌ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ إِلَيَّ أَنَّ التَّعَلُّقَ بِظَاهِرِهِ لَا يَصِحُّ ، وَأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْمُجْمَلِ . المعتمد 1/ 309، والمحصل 1/ 468، وتيسير التحرير 1/ 168، والبحر المحيط 5/ 74، وقواطع الأدلة 1/ 262، والآمدي 3/ 15، والتبصرة 203، وصفوة الاختيار 118، والفصول اللؤلؤية 199.

بَطْهُورٍ»⁽¹⁾ ، «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»⁽²⁾ ، «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ»⁽³⁾ ، «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَا يَغْزِمُ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ»⁽⁴⁾ ، وَنَحْوِ مَا أَخْرَجَهُ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ مِنْ طَرِيقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام : «لَا قَوْلَ إِلَّا بِعَمَلٍ ، وَلَا قَوْلَ وَلَا عَمَلٍ إِلَّا بِنِيَّةٍ ، وَلَا قَوْلَ وَلَا عَمَلٍ وَلَا نِيَّةَ إِلَّا بِإِصَابَةِ السُّنَّةِ»⁽⁵⁾ . وَقَدْ رُوِيَ مَوْثُوقًا عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ بِإِلْفَظٍ : «لَا يَصْلُحُ قَوْلٌ إِلَّا بِعَمَلٍ ، وَلَا يَصْلُحُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ ، وَلَا يَصْلُحُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ إِلَّا بِمُتَابَعَةِ السُّنَّةِ» . وَرُوِيَ مَوْثُوقًا عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ⁽⁶⁾ .

ثُمَّ اخْتَلَفُوا : فَاخْتَارَ الْإِمَامُ الْمَهْدِيُّ عليه السلام حَمَلَهُ عَلَى تَفْهِيمِ أَقْرَبِ الْمَجَازَاتِ إِلَى الْحَقِيقَةِ : وَهُوَ الصَّحَّةُ . وَصَاحِبُ الْفُصُولِ حَمَلَهُ عَلَى تَفْهِيمِ جَمِيعِ صِفَاتِهِ : مِنْ الْإِجْزَاءِ ، وَالْكَمَالِ ، وَالْفَضِيلَةِ ؛ لِوُجُوبِ حَمْلِ اللَّفْظِ عَلَى كُلِّ مَا يَحْتَمِلُهُ إِلَّا لِتَنَافٍ⁽⁷⁾ .

(و) لَا إِجْمَالَ فِيمَا قُصِرَ فِيهِ الْفِعْلُ عَلَى أَمْرِ ؛ وَالْمَعْلُومُ أَنَّهُ يُوجَدُ مِنْ دُونِهِ : نَحْوُ

(1) التجريد 1/50 ، والأمالى 1/30 ، والشفاء 1/61 ، وأبو داود 1/75 رقم 101 ، وابن ماجه 140/140 رقم 398 ، والبيهقي 1/41 ، والدارقطني 1/72 ، وأحمد 3/398 رقم 9418 ، 593/593 رقم 16651 ، 10/328 رقم 27215 ، والحاكم 4/60 ، والبيهقي 1/43 .

(2) التجريد 1/148 ، والبخاري 1/262 رقم 723 ، ومسلم 1/295 رقم 394 ، والترمذي 1/117 رقم 311 ، وأحمد 8/394 رقم 22740 ، وغيرهم ، ونصب الراية 1/363 وما بعدها .

(3) التجريد 3/27 ، وينظر المجموع 4/304 ، والأمالى 2/894 رقم 1448 .

(4) البيهقي 3/75 ، والدارقطني 1/420 ، والحاكم 1/264 .

(5) التجريد 1/38 ، وأمالى أبي طالب 168 ، والشفاء 1/170 ، ومسند الفردوس 5/185 رقم 7908 .

(6) نحوه في حلية الأولياء 7/34 عن سفيان الثوري ، وعن الحسن البصري في رياض الجنة 209 لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الأندلسي ، وأيضاً روى ابن رجب في جامع العلوم والحكم 1/70 نحوه عن ابن مسعود ، وأبو نصر السجزي عن أبي هريرة . كنز العمال 1/542 رقم 2428 ، وعن أنس في الجامع لأخلاق الراوي 1/315 رقم 685 .

(7) الفصول اللؤلؤية 199 ، ومرقاة الوصول 380 . وَلَكِنَّا : حُكْمٌ أَصْحَابِنَا بِأَنَّهُ لَا إِجْمَالَ فِيمَا يُطْلَقُ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ تَارَةً ، وَعَلَى اثْنَتَيْنِ أُخْرَى إِطْلَاقًا عَلَى السَّوَاءِ ؛ لِقَوْلِهِمْ يَعْْمُومُ الْمُشْتَرَكُ ؛ فَيَكُونُ ظَاهِرًا فِي الْجَمِيعِ ؛ فَإِنَّمَا يُفِيدُ مَعْنَيْنِ أَكْثَرَ فَائِدَةً مِمَّا يُفِيدُ مَعْنَى وَاحِدًا ؛ فَكَانَ الْأَقْيَدُ أَظْهَرَ . مِنْهُ .

قَوْلِهِ رَوَاهُ : «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» . رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْأَرْبَعِينَ لَهُ ، مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ فِي مَوَاضِعَ مِنْ صَحِيحِهِ كَمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ بِحَذْفِ إِنَّمَا ، وَجَمَعَ النِّيَّاتِ ، وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا بِحَذْفِ إِنَّمَا وَإِفْرَادِ النِّيَّةِ ⁽¹⁾ .

وَأَمَّا مَعَ ذِكْرِ إِنَّمَا ؛ فَلَمْ يَتَّقَ مِنْ أَصْحَابِ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ مَنْ لَمْ يُخْرِجْهُ سِوَى مَالِكٍ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهُ فِي الْمُوْطَأِ . وَمَذَاهِهُ عَلَى يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ ⁽²⁾ ؛ فَيَتَمَسَّكُ بِهِ عِنْدَ أَئِمَّتِنَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ لِمَا تَقَدَّمَ بِعَيْنِهِ : نَحْوُ لَا صَلَاةَ إِلَّا الْخُ ؛ فَيَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الرُّسُولَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُعَرَّفٌ لَنَا بِالْأَعْمَالِ الشَّرْعِيَّةِ ؛ فَإِذَا قَالَ : الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، أَوْ لَا عَمَلٍ إِلَّا بِنِيَّةٍ - فَمُرَادُهُ لَا عَمَلٍ شَرْعِيٍّ إِلَّا بِنِيَّةٍ ؛ وَمَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَيْسَ بِعَمَلٍ شَرْعِيٍّ ، وَلَا وُجُودَ لَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَمَلٌ ؛ وَاسْمُ الْعَمَلِ لُغَوِيٌّ ؛ وَلِذَا قُلْنَا : إِنَّهُ لَا إِجْمَالَ فِيمَا لَهُ مُسَمَّيَانِ : لُغَوِيٌّ ، وَشَرْعِيٌّ : مِثْلُ نَهْيِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ : يَوْمِ الْفِطْرِ ، وَيَوْمِ النَّحْرِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ⁽³⁾ : فَإِنْ حُمِلَ عَلَى الشَّرْعِيِّ جَازَ الْإِمْسَاكُ بِغَيْرِ نِيَّةٍ ، وَإِنْ حُمِلَ عَلَى اللَّغَوِيِّ لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ بَعْثَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِتَعْرِيفِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ قَرِيبُهُ الْمُرَادِ .

(و) لَا إِجْمَالَ فِيمَا نَفِيَّ صِفَتُهُ : وَالْمُرَادُ لَوَازِمُهَا : نَحْوُ قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «رُفِعَ عَنْ أَمْنِي : الْخَطَأُ ، وَالنِّسْيَانُ» ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ ⁽⁴⁾ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي بَابِ الْمَنْطُوقِ وَالْمَفْهُومِ ؛ وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ مُجْمَلًا ؛ لِسَبْقِ الْمَقْصُودِ إِلَى الْفَهْمِ عُرْفًا ؛ فَإِنَّ

(1) التجريد 38/1 ، والشفاء 46/1 ، والبخاري 3/1 رقم 1 ، ومسلم 1515/3 رقم 1907 ، والنسائي 351/2 رقم 2201 ، وابن ماجه 1413/2 رقم 4227 ، وأحمد 63/1 رقم 168 ، والبيهقي 39/5 ، وابن حبان رقم 388 .

(2) ابْنُ قَيْسٍ النَّجَّارِيُّ : قَاضٍ ، كَثِيرُ الْحَدِيثِ . ثَوْبِيُّ 143 هـ . رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ . تَهْذِيبُ الْكَمَالِ 31/346 .

(3) التجريد 2/122 ، والبخاري رقم 1139 ، ومسلم 799/2 رقم 1138 عن أَبِي هُرَيْرَةَ ، 800 عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، وَرَقْمُ 1140 عَنْ عَائِشَةَ ، وَأَحْمَدُ 169/4 رقم 11804 (ر) ، والبيهقي 4/297 .

(4) خِلَافًا لِأَبِي الْحُسَيْنِ ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ . يَنْظُرُ الْكَاشَفُ 360 ، وَشَرْحُ الْغَايَةِ 2/347 ، وَالْفُصُولُ اللَّوَلُويَّةُ 200 ، وَنَهَايَةُ الْأَصُولِ لِلْأَرْمَوِيِّ 5/1836 ، وَالْعُدَّةُ 2/514 ، وَالسَّرْحِيُّ 1/251 ، وَتَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ 1/169 .

مَنْ اسْتَفْرَأَ كَلَامَ الْعَرَبِ أَيْضًا ، وَمَارَسَ أَلْفَاظَهُمْ ، وَاطَّلَعَ عَلَى أَعْرَافِهِمْ - عَلِمَ أَنَّ مُرَادَهُمْ فِي مِثْلِ ذَلِكَ رَفْعُ الْمُوَاحِدَةِ وَالْعِقَابِ ؛ فَإِنَّ السَّيِّدَ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ : رَفَعْتُ عَنْكَ الْخَطَأَ - كَانَ الْمَفْهُومُ أَنِّي لَا أُؤَاخِذُكَ بِهِ ، وَلَا أَعَاقِبُكَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَبْدَأُ إِلَى أَفْهَامِهِمْ غَيْرُ ذَلِكَ ؛ وَالْأَضْلُ فِي كُلِّ مَا يَبْدَأُ إِلَى الْفَهْمِ - أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً ثَابِتَةً : إِمَّا بِالْوَضْعِ الْأَصْلِيِّ ، أَوْ بِعَرَفِ الْإِسْتِعْمَالِ ؛ وَلَا إِجْمَالَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ التَّقْدِيرَيْنِ .

وَأَيْضًا فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقْصِدْ إِلَّا تَعْرِيفَنَا بِمَا نُوَاخِذُ بِهِ ، وَنُثَابُ عَلَيْهِ ، وَبِمَا لَا يَكُونُ كَذَلِكَ ؛ فَإِذَا قَالَ : رَفَعِ الْخَطَأَ فَكَأَنَّهُ قَالَ : رَفَعْتَ الْمُوَاحِدَةَ ؛ فَيَشْمَلُ الْجَمِيعَ ؛ وَلِأَنَّ الْخَطَأَ بِذَاتِهِ غَيْرُ مَرْفُوعٍ ؛ لِلْعِلْمِ بِالضَّرُورَةِ بِحُصُولِهِ مِنَّا ؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ الْمُرَادَ أَحْكَامُ الْخَطَأِ ؛ فَيَرْفَعُ عَنَّا جَمِيعَ أَحْكَامِهِ ؛ فَيَكُونُ مِنَ الْمُسَمًّى بِعُمُومِ الْمُقْتَضَى كَمَا سَبَقَ ⁽¹⁾ ، إِلَّا مَا دَلَّتِ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهُ يَلْزُمُنَا مِنَ الْغَرَامَاتِ مَعَ رَفْعِ الْخَطَأِ : كَالِإِجْمَاعِ عَلَى عَدَمِ سُقُوطِ كَفَّارَةِ الْقَتْلِ ، وَغَرَامَاتِ الْأَمْوَالِ الْمُتْلَفَةِ ، وَمِثْلِ وَجُوبِ الْكُفَّارَةِ عَلَى الْحَانِثِ نَاسِيًا ، وَالْقَضَاءِ عَلَى الْمُفْطِرِ نَاسِيًا عِنْدَ جُمْهُورِ أُمَّتِنَا الْعَلِيَّةِ ؛ لِذِلَالَةِ تَحْصُّهِ ⁽²⁾ .

(و) الْمُخْتَارُ أَنَّهُ يَنْبَغِي تَقَدُّمُ إِيقَاعِ ⁽³⁾ الْأَمْرِ عَلَى الْوَقْتِ الْمَطْلُوبِ فِيهِ الْفِعْلُ مِنْ مُكَلَّفٍ بِوَقْتٍ يُمَكِّنُ فِيهِ مَعْرِفَتَهُ مَا تَصَمَّنُهُ ؛ لِأَنَّ الْمُكَلَّفَ مَهْمَا لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ امْتِثَالَهُ ، وَقَدْ قَدَّرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَقْلَ مَا يَجِبُ مِنَ التَّقَدُّمِ أَرْبَعَةَ أَزْوَاقٍ : وَقْتٌ يَسْمَعُ فِيهِ الْخِطَابَ ، وَوَقْتٌ يَنْظُرُ فِي حُكْمِهِ ، وَوَقْتٌ يَحْصُلُ لَهُ فِيهِ الْعِلْمُ أَوْ الظَّنُّ ، وَالْوَقْتُ الرَّابِعُ : يَأْخُذُ فِي الْفِعْلِ الْمَطْلُوبِ ، وَإِلَّا كَانَ تَكْلِيفًا بِمَا لَا

(1) فِي : «رَفَعَ عَنْ أُمَّتِي . .» الْخَبَرُ فِي الْبَابِ الثَّالِثِ ، وَالسَّادِسِ . مِنْهُ .

(2) وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى . الْإِتِّصَارُ 6 / 126 .

(3) ذَكَرَ مَعْنَى ذَلِكَ فِي الْقِسْطِ 100 ، وَحَاشِيَةِ الْفُصُولِ وَغَيْرِهِمَا ، لَكِنَّهُمْ يَذْكُرُونَهُ فِي بَابِ الْأَمْرِ ، وَرَأَيْتُ أَنَّ جَعْلَهُ هُنَا أَنْسَبُ كَمَا لَا يَخْفَى . مِنْهُ .

يُعْلَمُ ؛ وَهُوَ قَبِيحٌ مُسْتَحِيلٌ : قَطْعًا ، وَإِجْمَاعًا .

وَالْيَجُوزُ لِلرَّسُولِ ﷺ (تَأْخِيرُ الْبَيَانِ) لِمَا أُوحِيَ إِلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ عَقْلًا - إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ ؛ (إِذَا) لَا يَلْزَمُ مِنْ فَرْضِ وَقُوعِهِ مُحَالٌ ؛ وَلَوْ صَرَّحَ بِهِ لَمْ يَمْتَنِعْ . وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يَتَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: 67] ؛ وَالْأَمْرُ لِلْجُوبِ ؛ وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : بَلِّغْ لِلْفُورِ ، وَإِلَّا لَمْ يُفِدْ فَائِدَةً جَدِيدَةً ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ التَّبْلِيغِ فِي الْجُمْلَةِ ضَرُورِيٌّ يَقْضِي بِهِ الْعَقْلُ ضَرُورَةً ؛ فَلَا فَائِدَةَ لِلْأَمْرِ بِهِ إِلَّا الْفُورُ . قُلْنَا : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ أَمْرَ بَلِّغْ لِلْفُورِ ؛ وَمَا ذَكَّرْتُمْ مِنْ عَدَمِ إِفَادَةِ الْفَائِدَةِ - ضَعِيفٌ ؛ لِحُصُولِهَا ؛ وَهِيَ تَقْوِيَةٌ مَا عَلِمَ بِالْعَقْلِ بِالنَّقْلِ ؛ وَلَوْ سَلَّمَ فَهُوَ ظَاهِرٌ فِي تَبْلِيغِ لَفْظِ الْقُرْآنِ لَا فِي كُلِّ الْأَحْكَامِ .

وَأَيْضًا (الْقَضْدُ) مِنَ التَّبْلِيغِ (الْمُصْلَحَةُ) وَمُطَابَقَتُهَا ، وَلَعَلَّ الْفَائِدَةَ فِي إِنْزَالِهِ قَبْلَ الْحَاجَةِ - كَالْوَاجِبِ الْمَوْسَعِ ؛ فَكَمَا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَلَّقَ الْمُصْلَحَةُ بِالتَّقْدِيمِ - يَجُوزُ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِالتَّأْخِيرِ ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ يُجُوزُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى سَوَاءٍ .

وَوُجُوهُ الْقُبْحِ : مِنَ الْعَبَثِ ، وَالظُّلْمِ ، وَتَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ - مُسْتَهْجَةً عَنْ التَّأْخِيرِ ؛ وَلِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ ؛ وَالْوُقُوعُ فَرْعُ الْجَوَازِ ؛ فَإِنَّهُ رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِالنِّصِّ عَلَى وَلَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ؛ فَقَالَ لِحَبْرِيْلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : إِذَا تَلَّغْتُ فَرِيضَ رَأْسِي⁽¹⁾ ؛ فَأَخَّرَ ذَلِكَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى غَدِيرِ خُمٍّ ؛ فَتَزَلَّ عَلَيْهِ حَبْرِيْلُ بِهَذِهِ الْآيَةِ : ﴿يَتَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: 67] ؛ فَقَامَ ﷺ فِي الْحَرِّ الْعَظِيمِ مَعَ التَّعَبِ الشَّدِيدِ ؛ فَأَخَذَ بِصُيُجِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ فَقَالَ : «يَا مَعْشَرَ

(1) لَا أَرَى هَذِهِ الرُّوَايَةَ صَحِيحَةً ؛ فَالْرَّسُولُ ﷺ فِي مَوْجِعٍ قَوِيٍّ ؛ وَقَدْ شَدَخَ رَأْسَ الشَّرْكَ ، وَاقْتَلَعَ الْأَصْنَامَ وَهِيَ أَقْدَسُ مُقَدَّسَاتِهِمْ ، وَكَانَتْ لَهُ الْعَرَبُ ، وَذَلِكَ تَحْتَ قَدَمَيْهِ قُرَيْشٌ ، وَمَنْ عَلَيْهِمْ فِي فَتْحِ مَكَّةَ ، وَسَمَائِهِمُ الطُّلُقَاءُ ! فَمَنْ هُمْ الَّذِينَ يُثْلَعُونَ رَأْسَهُ ؟ فَالْوَضْعُ عَلَى الرُّوَايَةِ ظَاهِرٌ . وَيَكْفِي مَا تَوَاتَرَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ : «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ» ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

الْمُسْلِمِينَ أَلَسْتُ أَوَّلَىٰ بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ؟ قَالُوا: بَلَىٰ يَا رَسُولَ اللَّهِ.. الْخَبَرُ .

(وَلَا يَجُوزُ) ، وَلَا يَقَعُ مِنَ الْبَارِي تَعَالَى وَالرَّسُولِ ﷺ - (تَأْخِيرُ الْبَيَانِ) لِلْمُجْمَلِ (وَلَا التَّخْصِصِ) لِلْعَامِّ ، وَلَا التَّقْيِيدَ لِلْمُطْلَقِ - (عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ) إِلَى ذَلِكَ : وَهُوَ وَقْتُ التَّكْلِيفِ بِالْعَمَلِ بِمُقْتَضَى الدَّلِيلِ : الْمُجْمَلِ ، وَالْعَامِّ ، وَالْمُطْلَقِ ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُخَاطَبَنَا اللَّهُ تَعَالَى بِالصَّلَاةِ مَثَلًا ؛ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ بِهَا الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُبَيَّنَ لَنَا مَا أَرَادَ بِهَا مَعَ تَضَيُّقِ وَفَتْهَا (إِجْمَاعًا) بَيْنَ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ ؛ (إِذْ يَلْزَمُ) مِنْ جَوَازِ تَأْخِيرِهِ كَذَلِكَ (التَّكْلِيفُ) مِنَ الْبَارِي تَعَالَى لَنَا (بِمَا لَا يُعْلَمُ) ؛ وَهُوَ تَكْلِيفُ مَا لَا يُطَاقُ ؛ وَذَلِكَ فَحِشٌ لَا يَجُوزُ مِنْهُ تَعَالَى إِلَّا عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِجَوَازِ تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ ؛ فَإِنَّهُ عِنْدَهُمْ جَائِزٌ غَيْرُ وَاقِعٍ ؛ وَلِدَعَاةٍ مَذْهَبِهِمْ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ .

قَالَ فِي التَّلْوِيحِ [18/2]: وَمَا رُوِيَ مِنْ أَنَّهُ نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ ، وَلَمْ يَنْزِلْ ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة: 187] ، وَكَانَ أَحَدُنَا إِذَا أَرَادَ الصَّوْمَ وَضَعَ عَقَالَيْنِ : أَبْيَضَ ، وَأَسْوَدَ ، وَكَانَ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ حَتَّىٰ يَبْيُنَّا ! وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ هَذَا الصَّنْعَ كَانَ فِي غَيْرِ الْفَرَضِ مِنَ الصَّوْمِ ؛ وَوَقْتُ الْحَاجَةِ إِنَّمَا هُوَ الصَّوْمُ الْفَرَضُ . انتهى .

وَقَالَ سِرَاجُ الدِّينِ ⁽¹⁾ : الْحَقُّ أَنَّ دَلَالََةَ الْحَالِ كَانَتْ قَائِمَةً فِي إِرَادَةِ غَيْرِ الظَّاهِرِ ؛ وَقَوْلُهُ : ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ نَزَلَ بَعْدَ ذَلِكَ زِيَادَةً بَيَانٍ .

(فَأَمَّا) تَأْخِيرُ ذَلِكَ (عَنْ وَقْتِ الْخِطَابِ) إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ - فَقِيلَ : لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ الْعَبَثَ فِي الْمُجْمَلِ ، وَالتَّلْبِيسَ فِي الظَّاهِرِ : بَيَانُهُ أَنَّ الْخِطَابَ بِالْمُجْمَلِ مِنْ دُونِ بَيَانِ خِطَابٍ بِمَا لَا يُسْتَفَادُ مِنْهُ شَيْءٌ أَصْلًا ؛ وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي الْعَبَثَةِ ، وَأَنَّ الْخِطَابَ بِالْعَامِّ يُسْتَفَادُ مِنْهُ شُمُولُهُ ؛ فَلَوْ أُريدَ بِهِ بَعْضُ مَا تَنَاوَلَهُ دُونَ الْبَعْضِ

(1) مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَحْمَدَ الْأَزْمَوِيُّ: أَصُولِيٌّ، مَنْطِقِيٌّ، حَكِيمٌ، مُتَكَلِّمٌ، شَاعِرٌ، مُفَسِّرٌ. تُوُفِّيَ سَنَةَ 682 هـ. لَهُ التَّحْصِيلُ، وَاللُّبَابُ، وَمَطَالِعُ الْأَنْوَارِ، وَشَرْحُ الْإِشَارَاتِ، وَغَيْرُهَا. ينظر الأعلام 7/ 166.

الْآخِرِ مِنْ دُونِ بَيَانٍ لِلْمُرَادِ - لَكَانَ تَلْيِيسًا ؛ لِاعْتِقَادِ الْمُخَاطَبِ شُمُولَهُ ؛ وَهُوَ غَيْرُ شَامِلٍ ؛ وَذَلِكَ قَبِيحٌ لَا يَجُوزُ .

وَأَحِبُّ بِمَنْعِ الْعَبِيَّةِ ، وَأَنَّ الْإِجْمَالَ كَثِيرٌ مَا يُقْصَدُ لِعَرَضٍ صَحِيحٍ ؛ وَلِذَلِكَ وَجَّهَ الْمُفَسِّرُونَ تَقْدِيمَ الْإِجْمَالِ فِي قِصَّةِ أُمِّ كُجَّةَ ⁽¹⁾ ؛ وَتَأْخِيرَ التَّبَيِّنِ بِأَنَّ الْفِطَامَ عَنِ الْمَالُوفِ شَدِيدٌ ؛ وَالتَّدْرِجُ فِي الْأُمُورِ مِنْ دَأْبِ الْحَكِيمِ ، وَبِمَنْعِ التَّلْيِيسِ فَإِنَّ الْعِلْمَ بِجَوَازِ تَأْخِيرِ التَّخْصِصِ إِلَيَّ وَفَتْ الْعَمَلِ - يَمْنَعُ مِنَ الْإِفْطَامِ عَلَى اعْتِقَادِ اسْتِغْرَاقِ الْعَامِّ عِنْدَ سَمَاعِهِ ، بَلِ الشَّكُّ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ ؛ فَكَيْفَ إِذَا ظُنَّ وَرُودُ الْمُخْصَّصِ مِنْ بَعْدِ الْأَمَارَةِ : وَهِيَ كَثْرَةُ التَّخْصِصَاتِ كَمَا سَبَقَ . وَقِيلَ : يَجُوزُ مُطْلَقًا ؛ لِلْوُقُوعِ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى أَنَّ الْمُخْتَارَ عِنْدَهُ مَا حَكَاهُ فِي الْمِنْهَاجِ ، وَالْجَوْهَرَةِ ، وَشَرَحَهَا لِلدَّوَارِيِّ ، وَالْهِدَايَةِ عَنْ بَعْضِهِمْ مِنَ التَّفْصِيلِ بِقَوْلِهِ :

(فَالْمُخْتَارُ جَوَازُ ذَلِكَ) : أَيُّ تَأْخِيرِ بَيَانِ الْمُجْمَلِ ، وَتَخْصِصِ الْعَامِّ ، وَتَقْيِيدِ الْمُطْلَقِ : (فِي الْأَمْرِ ، وَالنَّهْيِ) ⁽²⁾ ؛ لِأَنَّهُمَا إِشْأَاءٌ ؛ فَلَا يُحْمَلُ سَامِعُهُمَا عَلَى اعْتِقَادِ جَهْلٍ ؛ فَجَازَ الْخِطَابُ بِهِمَا وَإِنْ لَمْ يُبَيَّنْ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ قَدْ وَقَعَ ؛ وَالْوُقُوعُ فَرْعُ الْجَوَازِ : كَأَيَّةِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ؛ فَإِنَّ ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ ظَاهِرٌ فِي مُطْلَقِ الدُّعَاءِ ؛ وَلَمْ يُرَدِّ بِاتِّفَاقٍ ، وَلَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ الْبَيَانُ بَلْ أُخْرِجَ أَنَّ أَفْعَالَ الصَّلَاةِ وَأَوْقَاتِهَا إِلَيَّ أَنَّ بَيِّنَ لِجَبْرِيلَ عليه السلام ، ثُمَّ بَيِّنَهُ جَبْرِيلُ عليه السلام لِلنَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ بَيِّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِغَيْرِهِ مِنَ الْمُكَلِّفِينَ .

﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ مَقْدَارُ الْوَاجِبِ ، وَصِفَتُهُ : فِي النُّقُودِ ، وَالْمَوَاشِيِّ ، وَغَيْرِهَا مِنْ أَمْوَالِ الزَّكَاةِ ؛ فَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ شَيْئًا فَشَيْئًا عَلَى التَّدْرِيجِ ؛ وَلِأَنَّهُ نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ ⁽³⁾ [الأنعام : 141] فِي

(1) الْآتِي ذِكْرُهَا قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . مِنْهُ ﷺ .

(2) شَرْحُ الْغَايَةِ 2/ 363 ، وَالْكَاشِفُ 362 ، وَمِنْهَاجُ الْوُصُولِ 390 ، وَجَوْهَرَةُ الْأُصُولِ 176 .

مَكَّةَ ، وَقَدَّرُ الْحَقَّ مُجْمَلٌ ؛ وَلَمْ يُبَيِّنْ إِلَّا حِينَ بَيَّنَّتِ الزَّكَاةُ فِي الْمَدِينَةِ .

(و) إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ ، وَسَمِعَ الْمُكَلَّفُ دَلِيلًا : مُجْمَلًا ، أَوْ عَامًّا ، أَوْ مُطْلَقًا - فَإِنَّهُ يَحِبُّ (عَلَى) ذَلِكَ الْمُكَلَّفِ (السَّامِعِ) لِذَلِكَ الدَّلِيلِ - (الْبَحْثُ) : عَنِ الْمُبَيِّنِ ، وَالْمُخَصَّصِ ، وَالْمُقَيَّدِ فِي مَظَانِّهِ ؛ حَتَّى يَجِدَهُ ، أَوْ يَظُنَّ عَدَمَهُ كَمَا سَبَقَ ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ) التَّأْخِيرُ (فِي الْأَخْبَارِ) ؛ إِذِ السَّامِعُ إِذَا أَخْبَرَ بِعُمُومٍ اعْتَقَدَ شُمُولَهُ ؛ فَيَكُونُ إِغْرَاءً بِالْجَهْلِ فَيَقْبَحُ ؛ وَإِذَا أَخْبَرَ بِمُجْمَلٍ يَكُونُ عِبًّا ؛ إِذْ فَائِدَةُ الْأَخْبَارِ الْإِفْهَامُ ؛ وَلَا إِفْهَامَ فِي الْمُجْمَلِ . وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْمُخَاطَبَ بِالْعَامِّ مَمْنُوعٌ عَنِ اعْتِقَادِ شُمُولِهِ ؛ حَتَّى يَقَعَ الْبَحْثُ عَنْ مُحْضَصِهِ كَذَلِكَ ؛ فَلَا يَجِدُهُ .

وَأَمَّا الْخِطَابُ بِالْمُجْمَلِ فَفَائِدَتُهُ تَوْطِينُ النَّفْسِ عَلَى الْإِمْتِثَالِ مَتَى بُوِّنَ ، وَبِالنُّتُوعِ كَمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ أَوْسَ بْنَ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيَّ ثَوْبِي وَتَرَكَ امْرَأَةً يُقَالُ لَهَا : أُمُّ كُبَّةَ ، وَثَلَاثَ بَنَاتٍ لَهُ مِنْهَا ؛ فَقَامَ ابْنَا عَمِّ الْمَيِّتِ وَوَصِيَّاهُ : سُويْدٌ ، وَعَرْفَجَةُ ، وَأَخَذَا مَالَهُ وَلَمْ يُعْطِيَا امْرَأَتَهُ وَلَا بَنَاتِهِ شَيْئًا ! وَكَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَا يُورَثُونَ النِّسَاءَ وَلَا الصَّغِيرَ وَإِنْ كَانَ ذَكَرًا ! وَإِنَّمَا يُورَثُونَ الرِّجَالَ ، وَكَانُوا يَقُولُونَ : لَا يُعْطَى إِلَّا مَنْ قَاتَلَ عَلَى طُهُورِ الْخَيْلِ ، وَذَادَ عَنِ الْحَوَزَةِ ، وَحَازَ الْغَنِيمَةَ ، قَالَ فَجَاءَتْ أُمُّ كُبَّةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَوْسَ بْنَ ثَابِتٍ مَاتَ وَتَرَكَ عَلَيَّ بَنَاتًا وَأَنَا امْرَأَةٌ ، وَلَيْسَ عِنْدِي مَا أَنْفِقُ عَلَيْهِنَّ ، وَقَدْ تَرَكَ أَبُوهُنَّ مَالًا حَسَنًا ، وَهُوَ عِنْدَ سُويْدٍ وَعَرْفَجَةَ ، وَلَمْ يُعْطِيَانِي وَلَا بَنَاتِي مِنْ الْمَالِ شَيْئًا ! فَدَعَاهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَدَهَا لَا يَرْكَبُ فَرَسًا ، وَلَا يَحْمِلُ كَلًّا ، وَلَا يُنْكِي عَدُوًّا ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «انصَرِفُوا حَتَّى أَنْظَرَ مَا يُحَدِّثُ اللَّهُ لِي فِيهِنَّ» ؛ فَاَنْصَرَفُوا ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [الآيَةُ [النساء: 7] ؛ فَبَعَثَ إِلَيْهِمَا لَا يُفَرِّقَا مِنْ مَالِ أَوْسٍ شَيْئًا ؛

فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ لَهُنَّ نَصِيبًا ، وَلَمْ يُبَيِّنْ حَتَّى تَبَيَّنَ ؛ فَنَزَلَ : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: 11] ؛ فَأَعْطَى أُمَّ كُبَّةَ الثُّمَنَ ، وَالْبَنَاتِ الثُّلُثَيْنِ ، وَالْبَاقِي لِابْنِي الْعَمِّ ⁽¹⁾ .

وَلَمَّا فَرَعَ مِنْ بَيَانِ الْمُجْمَلِ ، وَالْمُبَيِّنِ - أَخَذَ يُبَيِّنُ : الظَّاهِرَ ، وَالْمَأْوَلَ ؛ فَقَالَ : «فصل» (وَالظَّاهِرُ) لُغَةً : الواضح ، يُقَالُ : ظَهَرَ الشَّيْءُ ظُهُورًا إِذَا وَضَحَ بَعْدَ خَفَائِهِ ؛ وَمِنْهُ قِيلَ : ظَهَرَ لِي رَأْيٌ : أَنِي عَلِمْتُ مَا لَمْ أَكُنْ عَلِمْتُهُ ، وَظَهَرَ الْحَمْلُ إِذَا تَبَيَّنَ ، وَيُقَالُ : ظَهَرْتُ عَلَيْهِ : أَنِي طَلَعْتُ ، وَظَهَرْتُ عَلَى الْحَائِطِ عَلَوْتُهُ ، وَمِنْهُ : ظَهَرَ عَلَى عَدُوِّهِ إِذَا غَلَبَهُ .

وَاضْطِلَّاحًا : (قَدْ يُطْلَقُ) تَارَةً (عَلَى مَا يُقَابِلُ النَّصَّ) ؛ فَيَكُونُ قِسِيمًا لَهُ ؛ فَهَوَ اللَّفْظُ السَّابِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْهُ مَعْنَى رَاجِحٌ ؛ مَعَ اخْتِمَالِهِ لِمَعْنَى مَرْجُوحٍ لَمْ يُحْمَلْ عَلَيْهِ .

(و) أُخْرَى (عَلَى مَا يُقَابِلُ الْمُجْمَلِ) : وَحَقِيقَتُهُ حَيْثُ : مَا يُفْهَمُ الْمُرَادُ بِهِ تَفْصِيلًا ؛ فَيَكُونُ النَّصُّ قِسِيمًا مِنْهُ ؛ لِأَنَّ مَا يُفْهَمُ الْمُرَادُ مِنْهُ تَفْصِيلًا قَدْ يُفِيدُ مَعْنَى لَا يَحْتَمِلُ سِوَاهُ اخْتِمَالًا مَرْجُوحًا ؛ وَهُوَ النَّصُّ ، وَقَدْ يُفِيدُ مَعْنَى مَرْجُوحًا وَلَمْ يُحْمَلْ عَلَيْهِ لِقَرِينَةٍ ؛ (وَقَدْ تَقَدَّمَ) : يَحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ : إِلَى النَّصِّ ، وَالْمُجْمَلِ ، وَأَنْ يَعُودَ : إِلَى الظَّاهِرِ مُقَابِلِ النَّصِّ ، وَالظَّاهِرِ مُقَابِلِ الْمُجْمَلِ . وَتَقَدُّمُهُمَا عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فِي بَابِ الْمَنْطُوقِ وَالْمَفْهُومِ ، وَفِي بَابِ الْمُجْمَلِ وَالْمُبَيِّنِ - لِأَنَّ الظَّاهِرَ يُرَادُفُ الْمُبَيِّنَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ الْمُبَيِّنِ ؛ فَالْأَلَامُ لِلْعَهْدِ الذِّكْرِيِّ مُطْلَقًا ⁽²⁾ .

(وَالْمَأْوَلَ : مَا يُرَادُ بِهِ خِلَافُ ظَاهِرِهِ) ؛ لِذَلِيلِ يُصْبِرُهُ رَاجِحًا : قَطْعِيًّا : عَقْلِيًّا كَانَ ، أَوْ شَرْعِيًّا ، أَوْ ظَنِّيًّا ؛ فَيُخْرِجُ الْمُجْمَلُ ؛ إِذْ لَا يُفْهَمُ الْمُرَادُ بِهِ ، وَهَذَا قَدْ فُهِمَ أَنَّ

(1) رَوَاهُ الْمُفَسِّرُونَ . يَنْظُرُ تَفْسِيرُ الثَّلَاثِي 260 / 3 ، وَتَفْسِيرُ الْكَشَافِ 477 / 1 ، وَأَسْبَابُ النُّزُولِ 82 . وَأُمُّ

كُبَّةَ : زَوْجُ أَوْسِ بْنِ ثَابِتٍ الَّتِي نَزَلَتْ فِيهَا آيَةُ الْمَوَارِيثِ . أَسَدُ الْغَابَةِ 371 / 7 .

(2) الْغَايَةُ 372 / 2 ، وَالْكَاشَفُ 364 .

الْمُرَادُ بِهِ خِلَافَ ظَاهِرِهِ ، وَيُخْرِجُ الظَّاهِرُ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ ظَاهِرُهُ ، وَيُخْرِجُ الْمُهِمَلُ
أَيْضًا ؛ إِذْ لَا يُرَادُ بِهِ شَيْءٌ .

(و) أَمَّا (التَّأْوِيلُ) لُغَةً : فَهُوَ مَضْدَرٌ أَوَّلَ مَا خُوذَ مِنْ آلِ يُوؤُولَ إِذَا رَجَعَ ، وَمَالَ
الشَّيْءَ مَرْجِعُهُ ؛ فَلَهُ شَبَهُ بِالْمَعْنَى اللُّغَوِيِّ : كَأَنَّهُ رَدَّ اللَّفْظَ مِنْ ذَهَابِهِ عَلَى الظَّاهِرِ
إِلَى مَا أُريدَ بِهِ .

وَاصْطِلَاحًا : فَهُوَ (صَرَفُ اللَّفْظِ عَنْ حَقِيقَتِهِ إِلَى مَجَازِهِ ، أَوْ قَصْرُهُ عَلَى بَعْضِ
مَذْلُولِهِ) : نَبَّهَ بِالْعُطْفِ هُنَا عَلَى مَا اخْتَارَ سَابِقًا ؛ مِنْ أَنَّ الْعَامَّ الْمُخَصَّصَ حَقِيقَةً
لَا مَجَازٌ ؛ (لِقَرِينَةٍ) : عَقْلِيَّةٍ ، أَوْ حَالِيَّةٍ ، أَوْ مَقَالِيَّةٍ (اِقْتَضَتْهُمَا) : أَيِ الصَّرْفِ
وَالْقَصْرِ ؛ وَالصَّوَابُ اقْتَضَتْهُ ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْعَائِدَ إِلَى الْمُتَعَاظِفِ بِأَوْ يَجِبُ إِفْرَادُهُ ؛
لِعَوْدِهِ إِلَى وَاحِدٍ مُبْتَهَمٍ ، فَهُوَ عَلَى حَذْفِ مُصَافٍ : أَيِ اقْتَضَتْ أَحَدَهُمَا .

أَمَّا الْعَقْلِيَّةُ : فَكُتِّبَ أَوَّلُ الْيَدِ فِي بَعْضِ مَوَاقِعِهَا فِي الْقُرْآنِ بِالنِّعْمَةِ ؛ إِذْ هِيَ حَقِيقَةٌ
فِي الْعُضْوِ ، لَكِنْ لَمَّا قَامَتِ الدَّلَالَةُ الْعَقْلِيَّةُ الْقَاطِعَةُ عَلَى نَفْيِ التَّجْسِيمِ - حَمَلْنَاهَا
عَلَى خِلَافِ حَقِيقَتِهَا : وَهُوَ النِّعْمَةُ ؛ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا فِيهَا عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ .

وَأَمَّا الْحَالِيَّةُ : فَكَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ عَنْهُ ﷺ : «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ»⁽¹⁾
؛ فَإِنَّهُ إِذَا فُرِضَ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ وَهُوَ يَلْبَسُ لِأَمَةِ الْحَرْبِ عِنْدَ قِيَامِ الْحَرْبِ - عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ
يُرِدْ بِلَفْظِ الْبَيْضَةِ بَيِّضَةَ الدَّجَاجَةِ ؛ وَإِنَّمَا أَرَادَ بَيِّضَةَ الْحَدِيدِ الَّتِي تُجْعَلُ فَوْقَ الرَّأْسِ ؛
إِذْ حَالَةُ الْحَرْبِ مَعَ لُبْسِ لَأَمَتِهِ ، وَعَدَمُ بَيِّضَةِ الدَّجَاجِ - تَقْتَضِي ذَلِكَ .

وَأَمَّا الْمَقَالِيَّةُ : فَكَصَّرَفَ مَا ظَاهَرَهُ التَّجْسِيمُ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ عَنِ الظَّاهِرِ ؛
لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى : 11] . [الكاشف 365] .

(و) التَّأْوِيلُ أَقْسَامٌ ؛ لِأَنَّهُ (قَدْ يَكُونُ قَرِيبًا ؛ فَيَكْفِي فِيهِ) لِقُرْبِهِ (أَدْنَى مُرْجِحٍ) كَمَا

(1) البخاري رقم 6783 ، ومسلم رقم 1687 ، وابن ماجه رقم 2583 ، والنسائي 65/8 ، والبيهقي
253/8 ، وابن حبان رقم 5748 ، وغيرهم .

ذَكَرْنَا فِي تَأْوِيلِ الْيَدِ بِالنَّعْمَةِ ، وَأَيْهَا مَجَازٌ فِي النَّعْمَةِ قَرِيبٌ ؛ لِقُوَّةِ الْعَلَاقَةِ ، وَكَذَا تَأْوِيلُ سَائِرِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي يَخَالَفُ ظَاهِرُهَا التَّنْزِيهَ ، وَيُوْهِمُ التَّشْبِيهَ ؛ فَإِنَّ الدَّلِيلَ : الْعَقْلِيَّ ، وَالشَّرْعِيَّ - قَائِمٌ عَلَى عَدَمِ إِرَادَةِ ظَاهِرِهَا ، بَلِ اتِّفَاقُ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ عَلَى مَنَعِ حَمْلِهَا عَلَى الظَّاهِرِ ، وَهُوَ فِي أدِلَّةِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ كَثِيرٌ جِدًّا : كَتَأْوِيلِ : «لَوْ لَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَالِكِ» - بِأَمْرِ الْإِيجَابِ ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ الْأَمْرِ قَدْ وَرَدَ فِي قَوْلِهِ : «اسْتَاكُوا» ؛ هَذَا عِنْدَ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ الْأَمْرَ حَقِيقَةٌ فِي النَّدْبِ ، أَوْ لِلْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَهُمَا . وَأَمَّا عِنْدَ مَنْ يَقُولُ : إِنَّهُ لِلْوُجُوبِ - فَيَكُونُ التَّأْوِيلُ الْقَرِيبُ فِي قَوْلِهِ : «اسْتَاكُوا» ؛ حَيْثُ حُمِلَ عَلَى أَمْرِ النَّدْبِ ، وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ ؛ بِدَلِيلِ : «لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَالِكِ» .

وَمِنْهُ قَصْرُ : «إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ» عَلَى مُخْتَلَفِي الْجِنْسِ ؛ لِحَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ : «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ : سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ ، يَدًا بِيَدٍ ؛ فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ - فَيَبْعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ» ؛ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ فِي الْعُمُومِ . وَمِنْهُ تَأْوِيلُ الْجُلْدِ فِي الزَّانِي عَلَى التَّنْصِيفِ فِي الْعَبْدِ قِيَاسًا عَلَى الْأَمَةِ .

وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ ﴾ [الآية: التوبة: 60] بَيَّانٌ أَنَّ كُلَّ صِنْفٍ مَضْرُوفٍ عَلَى انْفِرَادِهِ ؛ إِذْ لَمْ يُقْصَدْ وَجُوبُ التَّشْرِيكِ ؛ كَمَا زَعَمَ الْجَوْنِيُّ ؛ وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا تَأْوِيلًا ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَقْتَضِي التَّشْرِيكَ بَيْنَ جَمِيعِهِمْ ؛ إِذِ الْوَائِلُ لِلْجَمْعِ ، وَالْمَعْنَى يَقْتَضِي إِثَارَ ذَوِي الْحَاجَةِ ؛ إِذِ الْمَقْصُودُ سَدُّ الْحُلَّةِ ، وَالتَّعْدَادُ لِبَيَانِ الْمَضْرُوفِ لَا لِلتَّشْرِيكِ ؛ فَغُلِبَ جَانِبُ الْمَعْنَى عَلَى جَانِبِ اللَّفْظِ . ذَكَرَ مَعْنَاهُ فِي حَاشِيَةِ الْفُصُولِ عَنْ نِهَايَةِ الْمُجْتَهِدِ ⁽¹⁾ .

(1) بداية المجتهد 1/ 275 ، ومختصر ابن الحاجب 2/ 922 ، والبرهان 1/ 551 ، والدراري المضيئة 326 .

(و) قَدْ يَكُونُ (بَعِيدًا) : وَبُعْدُهُ بِحَسَبِ خَفَاءِ الْعَلَاقَةِ ؛ (فِيحْتَاجُ) لِبُعْدِهِ (إِلَى) الْمَرْجِعِ (الْأَقْوَى) ، وَلَا يُرْجَعُ بِالْأَدْنَى فِيهِ : مِنْ ذَلِكَ تَأْوِيلُ أَصْحَابِنَا وَالْحَنْبَلِيَّةِ حَدِيثُ : أَنَّ غَيْلَانَ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ ؛ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَمْسِكْ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ» . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنِ الثَّقَفِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، وَابْنِ حِبَّانَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ ⁽¹⁾ .

وَفِيهِ مَقَالٌ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ ⁽²⁾ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَرْبَعِ الْأَوَائِلُ إِنْ تَزَوَّجَهُنَّ مُرْتَبًا ، أَوْ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِمْسَاكِ ابْتِدَاءُ النِّكَاحِ إِنْ جَمَعَهُنَّ عَقْدٌ ؛ وَإِنَّمَا كَانَ بَعِيدًا ؛ لِأَنَّ غَيْلَانَ كَانَ مُتَجَدِّدَ الْإِسْلَامِ لَا يَعْرِفُ شَيْئًا مِنْ أَحْكَامِهِ ؛ فَخِطَابٌ مِثْلُهُ بِغَيْرِ ظَاهِرٍ مِثْلَ هَذَا بَعِيدٌ ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلِ تَجْدِيدٌ مِنْهُ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ ، مَعَ كَثْرَةِ إِسْلَامِ الْكُفَّارِ الْمُتَزَوِّجِينَ ⁽³⁾ . وَتَأْوِيلُ الشَّافِعِيَّةِ حَدِيثُ الْحَسَنِ ، عَنْ سَمُرَةَ مَرْفُوعًا : «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ فَهُوَ حُرٌّ» ⁽⁴⁾ . رَوَاهُ أَصْحَابُنَا ، وَأَحْمَدُ ، وَالْأَرْبَعَةُ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَزْمٍ ، وَعَبْدُ الْحَقِّ ، وَابْنُ الْقُطَّانِ ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : الْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ

(1) الترمذي رقم 1128 ، وأبو داود رقم 2241 ، وابن ماجه رقم 1952 ، وابن أبي شيبة 3/4 رقم 17182 ، والدارقطني 3/269 ، وابن حبان برقم 4157 ، والحاكم 2/193 ، والبيهقي 7/182 .

(2) قَالَ الْبَزَّازُ : وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ إِلَّا أَهْلَ الْبَصْرَةِ ، وَأَفْسَدَهُ بِالْيَمَنِ قَرَوَاهُ مُرْسَلًا . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : قَالَ الْبُخَارِيُّ : هَذَا الْحَدِيثُ غَيْرُ مُحْفُوظٍ ؛ وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ وَغَيْرُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَحَمْزَةَ قَالَ : حَدَّثْتُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوَيْدٍ الثَّقَفِيِّ أَنَّ غَيْلَانَ بْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ قَالَ مُحَمَّدٌ : وَإِنَّمَا حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ رَجُلًا مِنْ ثَقِيفٍ طَلَّقَ نِسَاءَهُ ؛ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ لَتَرَجِعَنَّ نِسَاءُكَ أَوْ لَا رُجْنَنَّ قَبْرَكَ كَمَا رُجِمَ قَبْرُ أَبِي رِغَالٍ . وَحَكَّمَ مُسْلِمٌ عَلَى مَعْمَرٍ بِالْوَهْمِ فِيهِ ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : طَرَفُهُ كُلُّهَا مَغْلُوبَةٌ . تَمَّتْ مِنْهُ ﷺ .

ينظر علل الحديث لابن أبي حاتم 1/400 ، والتمهيد 4/466 ، والبدر المنير 7/604 .

(3) الدراري المضيئة 329 ، والردود والنقود 2/340 ، وتيسير التحرير 1/144 .

(4) المجموع 276 ، والتجريد 3/123 ، وأبو داود 4/26 رقم 3949 ، والترمذي 3/646 رقم 1365 ، وابن ماجه 2/843 رقم 2524 ، والبيهقي 10/289 ، والطبراني في الكبير 7/205 رقم 60152 ، والمستدرک 2/214 وصححه الذهبي ، وأحمد 7/263 رقم 20187 (ر) ، ومعاني الآثار 3/109 .

بِتَخْصِصِ عُمُومِهِ بِالْأُصُولِ ، وَالْفُرُوعِ ؛ لِلْقَاعِدَةِ الْمُقَرَّرَةِ : وَهِيَ أَنَّ لَا عِتْقَ مِنْ دُونِ إِعْتَاقٍ ، وَخُولَفَتْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ ؛ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ [رقم 1510]: «لَا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدَهُ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ» : أَيُّ بِالشَّرَاءِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى صِغَةِ الْإِعْتَاقِ فِي الْفُرُوعِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: 26] ؛ دَلٌّ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْعُبُودِيَّةَ مُنَافِيَةٌ لِلْوَلَدِيَّةِ ؛ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ عَبْدًا ؛ وَوَجْهُ بُعْدِهِ ظُهُورُهُ فِي كُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ مَعَ الْإِيمَاءِ إِلَى وَجْهِ عِلَّةِ الْعِتْقِ الْمَوْجُودِ فِي الْأَبَاءِ وَالْأَبْنَاءِ وَغَيْرِهِمْ ؛ فَحَمَلُهُ مَعَ ذَلِكَ عَلَى صُورَةٍ نَادِرَةٍ مُرَاعَاةً لِقَاعِدَةٍ لَا يُوَافِقُونَ عَلَيْهَا - فِي غَايَةِ الْبُعْدِ .

(و) قَدْ يَكُونُ (مُتَعَسِّفًا) لَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ ؛ (فَلَا يَقْبَلُ) بَلْ يَجِبُ رَدُّهُ وَالْحُكْمُ بِطُلَانِهِ : كِتَابُ بَابِ الْبَاطِنِيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ [النحل: 90] : بِأَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ . وَتُعْبَانُ مُوسَى بِحُجَّتِهِ . وَنَبَعَ الْمَاءُ مِنْ بَيْنِ الْأَصَابِعِ بِكَثْرَةِ الْعِلْمِ . وَأُمَمَاتُكُمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: 23] بِالْعُلَمَاءِ . وَتَحْرِيمُهُنَّ بِتَحْرِيمِ مُخَالَفَتِهِمْ وَانْتِهَاكِ حُرْمَتِهِمْ . وَالْجَنَّتِ وَالطَّاغُوتُ بِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ . وَالْبَقَرَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْهَبُوا بِقَرَّةٍ﴾ [البقرة: 67] بِعَائِشَةَ⁽¹⁾ . وَالْجَنَّةُ يَعْلَمُ الْبَاطِنِ . وَالنَّارُ يَعْلَمُ الظَّاهِرِ .

(1) لِأَنِّي لَمْ أَعُثِرْ عَلَى مَا مَثَّلَ بِهِ الْمُصَنِّفُ مِنْ كُتُبِهِمْ - فَقَدْ مَثَّلْتُ بِمَا وَجَدْتُهُ وَأُثْبِتُهُ فِي شَرْحِي الْمُخْتَصَرِ عَلَى مَشْنِ الْكَافِلِ ، وَهَذَا نَصُّهُ : وَخِلَافًا لِلْبَاطِنِيَّةِ الَّذِينَ فَسَّرُوا قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿لَمَسْجِدُ أُيُسُسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ تُحِبُّونَ أَنْ يَتَّطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبة: 108] - بِأَنَّ الْمَسْجِدَ عَلَيْهِ بُنِيَ أَبِي طَالِبٍ ؑ . يَنْظُرُ الْاِفْتِخَارُ 156 ، 157 ، لِأَبِي يَعْقُوبَ إِسْحَاقَ بْنِ أَحْمَدَ السَّجِسْتَانِي (مَنْ كَبَارُ الدُّعَاةِ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ) ، تَحْقِيقُ : إِسْمَاعِيلُ قَرْبَانَ حُسَيْنَ بُونَا وَالْأَ - دار الغرب الإسلامي - ط1 (2000م) .

وَالْأَرْضُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [العنكبوت: 20] - الْعِلْمُ ؛ فَقَالُوا : مَعْنَاهَا سِيرُوا فِي الْعِلْمِ ، وَطَلَبِهِ ، وَاسْتِفَادَتِهِ مِنْ أَرْبَابِهِ ؛ فَإِذَا ظَلَمْتُمْ بِهِ اسْتَبَانَ لَكُمْ كَيْفِيَّةُ بَدْءِ الْخَلْقِ ، وَمَعْرِفَةُ النَّشْأَةِ الْآخِرَةِ =

وَتَأْوِيلُ الْخَوَارِجِ لِلْحَيْرَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانًا لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى﴾ [الأنعام: 71] - بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَصْحَابِ هُمْ لَا غَيْرُهُمْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى .

وَتَأْوِيلُ الْمُتَصَوِّفَةِ لِلْبَيْتِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: 196] - بِالْقَلْبِ . وَبَكَّةَ : بِالْصَّدْرِ ؛ فَجَعَلُوهُ بَيْتًا لِلَّهِ ؛ فَكَانَ مُبَارَكًا عَلَى الْإِنْسَانِ وَهُدًى يَهْتَدِي بِهِ ؛ فَإِنَّ النُّورَ الْإِلَهِيَّ إِذَا وَقَعَ فِي الْقَلْبِ انْفَسَحَ لَهُ وَاتَّسَعَ ؛ فَلَا يُنْصَرُ ، وَيَعْقِلُ ، وَيَنْظُرُ ، وَيَطُشُ ، وَيَمْشِي ، وَيَتَحَرَّكُ ، وَيَسْكُنُ - إِلَّا بِهِ .

وَجَعَلُوهُ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِبَارَةً عَنِ الْخُلَّةِ الَّتِي تُوصِلُ الْخَلِيلَ إِلَى خَلِيلِهِ ؛ فَمَنْ وَصَلَ ذَلِكَ الْمَقَامَ أَمِنَ مِنْ نَارِ الْقَطِيعَةِ وَعَذَابِ الْحِجَابِ ! .

وَهَذَا طَرَفٌ مِنْ تَأْوِيلِهِمُ الْبَاطِلِ ، وَقَدْ تَأَوَّلُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ عَلَى هَذَا الْأَسْلُوبِ ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ الْمُرَادُ ، وَعَظَّمُوهُ عَنِ الشَّرَائِعِ وَالْأَحْكَامِ .

الافتخار 218 - 220 .

وَكَذَلِكَ فَسَّرُوا الْأَرْضَ بِالْعِلْمِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْآيَاتِ ! وَكَسَرُوا السَّمَاءَ بِالرَّسُولِ ﷺ ! فَقَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حُلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلَهُ﴾ [الرعد: 17] يَعْني أَنْزَلَ فِي قَلْبِ النَّاطِقِ قُرْآنًا ، فَاحْتَمَلَهُ الرَّجَالُ : كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى مِقْدَارِهِ وَلَطَافَةِ نَفْسِهِ . [الافتخار 221] ، وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَبَاطِيلِ الَّتِي تُخْرِجُ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ عَنْ كَوْنِهِ عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عَوَجٍ .

وَمِنْ التَّأْوِيلِ الْمُتَعَسِّفِ تَفْسِيرُ مُحْسِنِ الدِّينِ بَنُ عَرَبِي - دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى 158/1 لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعٌ لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحَرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [المائدة: 96] : أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ بَحْرِ الْعِلْمِ الرُّوحَانِي : مِنَ الْمَعَارِفِ ، وَالْمَعْقُولَاتِ ، وَالْحُظُوظِ الْعِلْمِيَّةِ ، فِي أَجْزَامِ الْخَطَرَةِ الْإِلَهِيَّةِ ؛ وَطَعَامُهُ مِنَ الْعِلْمِ النَّافِعِ الَّذِي هُوَ حَقٌّ وَاجِبٌ تَعَلَّمُهُ : فِي الْمُعَامَلَاتِ ، وَالْأَخْلَاقِ تَمَيُّعًا لَكُمْ أَيُّهَا السَّالِكُونَ لِطَرِيقِ الْحَقِّ ! وَلِلسَّيَّارَةِ : الْمُسَافِرِينَ لِسَفَرِ الْآخِرَةِ ، الْمُخْرِزِينَ لِأَرْبَاجِ النَّعِيمِ الْبَاقِي ! . وَتَفْسِيرُ ابْنِ عَرَبِيٍّ مِلَّةً بِالتَّأْوِيلَاتِ الْمُتَعَسِّفَةِ . وَقَدْ أَثْبَتْنَا ذَلِكَ فِي الشَّرْحِ عَلَى مَثْنِ الْكَافِلِ 114 - ط 3 - 1434 هـ - 2013 م .

البَابُ الثَّامِنُ : مِنْ أَبْوَابِ الْكِتَابِ [النَّسخِ]

(النَّسخُ) مَضْدَرٌ نَسَخَ . وَهُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَا غَيْرُ .

وَهُوَ لُغَةٌ يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْإِزَالَةِ ، وَبِمَعْنَى التَّقْلِيدِ ، قَالَ ابْنُ فَارِسٍ : كُلُّ شَيْءٍ خَلَفَ شَيْئًا فَقَدْ نَسَخَهُ⁽¹⁾ . يَغْنِي سَوَاءٌ أَزَالَهُ أَوْ لَمْ يَزَلْهُ . وَمِنْ الْأَوَّلِ : تَنَاسَخُ الْأَزْمَنَةِ وَالْقُرُونِ ، وَنَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ ، وَالشَّيْبُ الشَّبَابَ . وَمِنْ الثَّانِي : تَنَاسَخُ الْمَوَارِيثِ ؛ فَيَكُونُ لِلْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ .

وَلَمَّا كَانَ الْمَقْصُودُ بِالْكَلَامِ فِيهِ : هُوَ التَّوَصُّلُ إِلَى مَعْرِفَةِ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِنْ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ ؛ لِيُعْمَلَ بِالنَّاسِخِ وَيُتْرَكَ الْعَمَلُ بِالْمَنْسُوخِ ؛ وَلَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ ، وَيَحْسُنُ الْقَوْلُ بِأَنَّ هَذَا نَاسِخٌ وَهَذَا مَنْسُوخٌ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ مَا يَجُوزُ نَسْخُهُ ، وَمَا لَا يَجُوزُ ، وَشَرَايِطُ ذَلِكَ - تَكَلَّمَ فِي مَا هِيَ بِهِ ، وَمَا يَجُوزُ نَسْخُهُ ، وَمَا لَا يَجُوزُ ؛ فَقَالَ : (هُوَ إِزَالَةٌ) : جِنْسُ الْحَدِّ (مِثْلُ الْحُكْمِ) لَا عَيْنَهُ ؛ لِأَنَّهُ بَدَاءٌ ، أَوْ عَبَثٌ ، أَوْ جَهْلٌ مُحَالٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ؛ إِذْ لَا يَنْكَشِفُ لَهُ مَا لَمْ يَكُنْ قَدْ عَلِمَهُ .

(الشَّرْعِيُّ) لَا الْعَقْلِيُّ ؛ فَلَيْسَ بِنَسْخٍ اضْطِلَاحِيٍّ بَلْ لُغَوِيٌّ : كَقَضَائِهِ بِقُبْحِ ذَنْبِ الْبَهَائِمِ ، وَرَفْعِ الْعَجِيزَةِ وَوَضْعِ الرَّأْسِ فِي الصَّلَاةِ ، وَالْهَرُولَةِ ، وَكَشْفِ الرَّأْسِ ، وَتَقْيِيلِ الْحَجَرِ فِي الْحَجِّ سَيِّمَا مِنْ ذِي الرِّيَّاسَةِ قَبْلَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ فِي ذَلِكَ نَفْعًا يَرْبُو عَلَى الْمَضَرَّةِ . (بِطَرِيقِ شَرْعِيٍّ) لَا عَقْلِيٍّ : كَالْمَوْتِ ، وَالنَّوْمِ ، وَالْعَقْلَةِ ، وَالْجُنُونِ ؛ فَلَيْسَ بِنَسْخٍ اضْطِلَاحِيٍّ . وَالْمُرَادُ بِالطَّرِيقِ النَّصِّ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ؛ فَهُوَ غَيْرُ مَانِعٍ ؛ لِصِدْقِهِ عَلَى الْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ وَالْإِجْتِهَادِ الْآخَرِ ؛ فَلَوْ قَالَ بَصٌّ لَكَانَ أَوَّلَى .

(1) مقاييس اللغة 988 لِأَيِّ الْحُسَيْنِ أَحْمَدَ بْنِ فَارِسَ بْنِ زَكَرِيَّا: لُغَوِيٌّ، مُحَقَّقٌ، شَاعِرٌ، أَدِيبٌ، مُصَنِّفٌ. ثَوْبِي 395 هـ. وقيل: غير ذلك. لهُ: مَقَايِيسُ اللَّغَةِ، وَالْجُمَلُ، وَالتَّفْسِيرُ، وَفَهْمُ اللَّغَةِ، وَمُتَخَيِّرُ الْأَلْفَاظِ.

ينظر البلغة 80، ومعجم الأدباء 4/80، وبغية الوعاة 1/352 .

(مَعَ تَرَاخٍ بَيْنَهُمَا) : أَيِ الطَّرِيقَيْنِ ؛ لِإِخْرَاجِ جَمِيعِ طُرُقِ التَّخْصِصِ : تَخَوُّ صَلٍّ نَافِلَةٍ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ إِلَى آخِرِ الشَّهْرِ ، وَالتَّسْبِيهِ عَلَى امْتِنَاعِهِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(وَالْمُخْتَارُ جَوَازُهُ) عَقْلًا عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ الشَّرَائِعِ إِلَّا مَا يُرَوَى عَنْ بَعْضِ : كَأَيِّ مُسْلِمٍ مُحَمَّدٌ بْنُ بَحْرِ الْأَصْبَهَانِيِّ الْمُعْتَزِلِيِّ⁽¹⁾ مِنْ أَعْوَانِ الدَّاعِي مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ صُنُو الدَّاعِي الْحَسَنِ بْنِ زَيْدٍ⁽²⁾ - فَمَنْعَهُ مُطْلَقًا ، أَوْ فِي الْقُرْآنِ فَقَطْ ، وَهَذَا أَشْهَرُ عَنْهُ⁽³⁾ .

وَحُكْمُهُ بِمُخَالَفَةِ شَرْعِنَا لِشَرْعٍ مِنْ قَبْلِنَا ، وَأَنَّهُ كَانَ مُعَيَّنًا بِظُهُورِهِ ﷺ - يُرْجِعُهُ إِلَى الْخَطَا فِي التَّسْمِيَةِ ؛ لِلِاجْتِمَاعِ قَبْلَهُ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ نَسْخًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ مُحَالَ لِدَاتِهِ : سَوَاءٌ اعْتَبِرَتِ الْمَصَالِحُ ، أَمْ لَا : أَمَّا إِنْ لَمْ تُعْتَبَرْ فِظَاهِرُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ، وَأَمَّا إِنْ اعْتَبِرَتْ ؛ فَلَا نَا تَقْطَعُ بِأَنَّ الْمَصْلَحَةَ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَوْقَاتِ : كَثَرِ دَوَاءٍ فِي وَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ ؛ فَلَا بُعْدَ أَنْ تَكُونَ الْمَصْلَحَةُ فِي وَقْتٍ تَقْتَضِي شَرْعَ ذَلِكَ الْحُكْمِ ، وَفِي وَقْتٍ رَفَعَهُ ؛ وَلِأَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ قَدْ ثَبَتَ أَنَّهَا مُرَاعَى فِيهَا الْمَصَالِحُ : إِمَّا وَجُوبًا عَلَى رَأْيِ الْمُعْتَزِلَةِ ، أَوْ تَفْضُلًا عَلَى رَأْيِ غَيْرِهِمْ ؛ وَاخْتِلَافِ الْمَصَالِحِ بِاخْتِلَافِ الْأَوْقَاتِ ؛ كَمَا قَرَّرْنَا أَيْفًا .

وَوُقُوعُهُ أَيْضًا ؛ فَإِنَّهُ جَاءَ فِي التَّوْرَةِ أَنَّ آدَمَ ﷺ أَمَرَ بِتَرْوِيجِ بَنَاتِهِ مِنْ بَنِيهِ بِلَفْظِ الْعُمُومِ عَلَى سَبِيلِ التَّوْزِيعِ مِنْ غَيْرِ تَخْصِصٍ بِزَمَنِ دُونَ آخَرَ ، ثُمَّ جَاءَ التَّحْرِيمُ اتِّفَاقًا وَهُوَ النَّسْخُ . وَفِيهَا أَيْضًا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَى نُوحٍ ﷺ إِنِّي جَعَلْتُ كُلَّ

(1) وُلِدَ سَنَةَ 254 هـ . كَاتِبٌ ، بَلِغٌ ، مُتَرَسِّلٌ ، جَدِلٌ ، مُتَكَلِّمٌ ، عَالِمٌ بِالتَّفْسِيرِ وَغَيْرِهِ مِنْ صُنُوفِ الْعِلْمِ . تُوُفِيَ سَنَةَ 322 هـ . لَهُ جَامِعُ التَّأْوِيلِ ، لِمُحْكَمِ التَّنْزِيلِ . وَالتَّائِسُخُ وَالْمَنْسُوخُ . وَكِتَابٌ فِي التَّخَوُّ . وَجَامِعُ رَسَائِلِهِ . يَنْظُرُ فَضْلُ الْاعْتِرَالِ وَطَبَقَاتِ الْمُعْتَزِلَةِ 299 ، 322 ، وَبِيعَةُ الْوَعَاةِ 1/ 59 .

(2) صَاحِبُ طَبْرِسْتَانَ وَالدَّيْلَمِ ، وَلَيْ بَعْدَ وَفَاةِ أَخِيهِ الدَّاعِي الْحَسَنِ بْنِ زَيْدٍ سَنَةَ 270 هـ ، وَكَانَ شُجَاعًا ، فَاضِلًا فِي أَخْلَاقِهِ ، عَارِفًا بِالْأَدَبِ وَالشَّعْرِ وَالتَّأْرِيخِ . تُوُفِيَ 276 هـ . التَّحْفُ 162 ، وَالْوَفَا فِي الْوَفَايَاتِ 3/ 81 .

(3) شرح الغاية 1/ 413 ، والفصول اللؤلؤية 162 ، ومختصر المنتهى 2/ 974 ، والكاشف 372 .

دَابَّةٍ مَأْكُولَةٍ لَكَ وَلِدَرْيَتِكَ ، وَأَطْلَقْتُ لَكَ ذَلِكَ كَنْبَاتِ الْعُشْبِ إِلَّا الدَّمَ فَلَا تَأْكُلُوهُ ؛ وَلَقَوْلِهِ : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ [البقرة: 106] وَهِيَ ظَاهِرَةٌ فِي الْوُقُوعِ ؛ فَإِنَّ⁽¹⁾ سَبَبَ النُّزُولِ يَدُلُّ عَلَى الْوُقُوعِ .

قَالَ الْمُفَسِّرُونَ : إِنَّ الْمُشْرِكِينَ قَالُوا : أَلَا تَرُونَ إِلَى مُحَمَّدٍ يَأْمُرُ أَصْحَابَهُ بِأَمْرِ ثُمَّ يَنْهَاهُمْ عَنْهُ ، وَيَأْمُرُهُمْ بِخِلَافِهِ⁽²⁾ ! وَيَقُولُ الْيَوْمَ قَوْلًا وَيَرْجِعُ عَنْهُ غَدًا ! مَا هَذَا الْقُرْآنُ إِلَّا كَلَامُ مُحَمَّدٍ يَقُولُهُ مِنْ تَلَقَّاءِ نَفْسِهِ ! وَهُوَ كَلَامٌ يُتَاقَضُ بَعْضُهُ بَعْضًا ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ ، وَأَنْزَلَ أَيْضًا : ﴿ وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ ﴾ الْآيَةُ ؛ وَإِذَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْمُتَحَقِّقِ وَقُوعُهُ ؛ وَلِلْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ شَرِيعَتَنَا الْمُطَهَّرَةَ نَاسِخَةٌ لِجَمِيعِ الشَّرَائِعِ الْمُتَقَدِّمَةِ : إِمَّا فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهَا ، وَإِمَّا فِي بَعْضِهَا ، بَلْ ذَلِكَ مَعْلُومٌ مِنْ دِينِ النَّبِيِّ ﷺ ضَرُورَةٌ ؛ وَلِنَسْخِ وَجُوبِ التَّوَجُّهِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ ؛ فَإِنَّهُ كَانَ ثَابِتًا بِالْإِجْمَاعِ ؛ فَنَسَخَ بِوُجُوبِ التَّوَجُّهِ إِلَى الْكَعْبَةِ⁽³⁾ .

وَنَسَخَ صَوْمَ عَاشُورَاءَ بِصَوْمِ رَمَضَانَ . وَوُجُوبَ تَقْدِيمِ الصَّدَقَةِ بَيْنَ يَدَيِ مُنَاجَاةِ الرَّسُولِ ﷺ . وَوُجُوبَ التَّرَبُّصِ حَوْلًا كَامِلًا فِي حَقِّ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ . وَوُجُوبُ ثَبَاتِ الْوَاحِدِ لِلْعَشْرَةِ .

(1) جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ تَقْدِيرُهُ : فَإِنْ قِيلَ : إِنَّهُمَا جُمْلَةٌ شَرْطِيَّةٌ ؛ وَصِدْقُهَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى صِدْقِ الطَّرَفَيْنِ : فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِينَ ﴾ [الزخرف: 81] - قُلْنَا : بَلْ هِيَ ظَاهِرَةٌ فِي الْوُقُوعِ ؛ فَإِنَّ سَبَبَ النُّزُولِ إلخ . منه .

(2) الْكِشَافُ 1 / 176 ، وَأَسْبَابُ النُّزُولِ 19 .

(3) قِيلَ : وَمِنْ ذَلِكَ نَسْخُ الْوَصِيَّةِ لِلْأَقْرَبِينَ ؛ فَإِنَّهَا كَانَتْ وَاجِبَةً ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: 180] ، ثُمَّ نُسِخَتْ إِجْمَاعًا : إِمَّا بِآيَةِ الْمَوَارِيثِ : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ الْآيَةُ [النساء: 11] ، وَإِمَّا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ [النساء: 11] ، وَإِمَّا بِقَوْلِهِ ﷺ : « لَا وَصِيَّةَ لِبَوَارِثٍ » . وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ : الظَّاهِرُ عَدَمُ النَّسْخِ : أَمَّا بِالْآيَتَيْنِ ؛ فَلِإِمْتِنَانِ الْجَمْعِ ، وَإِمَّا بِالْخَبَرِ ؛ فَالظَّاهِرُ عَدَمُ كَوْنِهِ مَعْلُومًا ؛ فَلَا نَسْخَ ، عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ الْحَمْلَ عَلَى التَّخْصِصِ . منه .

وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِهِ فِي الْعَمَلِ⁽¹⁾ بِدُونِ إِشْعَارٍ غَيْرِ مُجَرَّدِ اغْتِيَادِ الشَّارِعِ
لِلنَّسْخِ: فَقَالَ الْإِمَامُ يَحْيَى بْنُ الْمُحَسِّنِ عليه السلام، وَابْنُ الْمَلَاهِي، وَالشَّيْخُ الْحَسَنُ،
وَأَبُو الْحُسَيْنِ⁽²⁾ وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ أَحْدَثَ هَذَا الْقَوْلَ - : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ بِدُونِهِ ؛
وَالظَّاهِرُ الدَّوَامُ ؛ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِشْعَارًا لَكَانَ قَدْ لَبَسَ عَلَى الْمُكَلَّفِ ، وَحَمَلَهُ عَلَى
اعْتِقَادِ دَوَامِهِ ؛ وَهُوَ جَهْلٌ لَا يَجُوزُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى الْإِغْرَاءُ بِهِ⁽³⁾ .

وَمُخْتَارُ أَكْثَرِ أَيْمَتِنَا عليهم السلام أَنَّهُ يَجُوزُ وَ(إِنْ لَمْ يَقَعْ) مِنَ الشَّارِعِ (الْإِشْعَارُ بِهِ أَوْ لَا)
لِوُقُوعِهِ ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ النَّسْخِ بِدُونِهِ ، وَلَا يُسَلَّمُونَ الظُّهُورَ فِي الدَّوَامِ ؛ فَإِذَا اعْتَقَدَ
دَوَامَهُ فَقَدْ أَتَى مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ لَا مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى⁽⁴⁾ .

(و) مَا كَانَ تَأْيِيدٌ وَجُوبُهُ نَصًّا : نَحْوُ وَجُوبِ الصَّوْمِ مُؤَبَّدًا - لَمْ يَجْزِ نَسْخُهُ انْتِقَا .
وَالْأَيُّ يَكُنْ كَذَلِكَ : فَإِنْ كَانَ قَيْدًا لِلْفِعْلِ : نَحْوُ صَوْمُوا أَبَدًا - فَالْمُخْتَارُ عِنْدَ
الْجُمْهُورِ جَوَازُ (نَسْخِ مَا قَيْدٌ بِالتَّأْيِيدِ) ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَعْمَلُ بِمَا دَتِهِ ؛ وَالْوُجُوبُ
مُسْتَفَادٌ مِنَ الْهَيْئَةِ ؛ فَالتَّأْيِيدُ قَيْدٌ فِيمَا بِهِ الْعَمَلُ لَا غَيْرُ⁽⁵⁾ .

أَوْ ظَاهِرًا مُحْتَمِلًا نَحْوَ : صَوْمُ رَمَضَانَ يَجِبُ أَبَدًا ؛ فَإِنَّ الظَّاهِرَ كَوْنُهُ ظَرْفًا
لِلْوُجُوبِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لِلصَّوْمِ : أَيُّ كَوْنُهُ مُقَيَّدًا لِلْحُكْمِ مُحْتَمِلًا
لِخِلَافِهِ - جَازَ نَسْخُهُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ أَيْضًا لِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ أَبَدِيَّةَ الْفِعْلِ الْمُكَلَّفِ بِهِ
لَا يَنَافِيهِ عَدَمُ أَبَدِيَّةِ التَّكْلِيفِ بِهِ ؛ وَإِنَّمَا يَنَافِيهِ وَيُنَاقِضُهُ عَدَمُ أَبَدِيَّتِهِ وَالْعَكْسُ .

(1) وَفِيهِ مَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ فِي بَحْثِ التَّقْلِيدِ وَالْحَاشِيَةِ مِنْ أَنَّهُ لَا يُعْقَلُ عَمَلٌ بِدُونِ عِلْمٍ . مِنْهُ .

(2) وَكَذَا مَذْهَبُهُ : فِي تَخْصِيصِ الْعَامِّ ، وَتَقْيِيدِ الْمُطْلَقِ ، وَبَيَانِ الْمُجْمَلِ . مِنْهُ .

(3) الْمُعْتَمَدُ 1/ 173 ، وَجَوْهَرَةُ الْأَصُولِ 198 ، وَالْمَقْنَعُ 469 .

(4) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ مِنْ (ج) . وَيَنْظُرُ الْكَاشِفُ 374 ، وَحَابِسُ 313 ، وَجَوْهَرَةُ الْأَصُولِ 198 ، وَصَفْوَةُ
الِاخْتِيَارِ 147 ، وَالبَيَانُ فِي النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ 14 .

(5) الْبَرْهَانُ 2/ 1298 ، وَالْمُعْتَمَدُ 1/ 382 ، وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ 4/ 218 ، وَأَصُولُ السَّرْحَسِيِّ 2/ 60 ، وَصَفْوَةُ
الِاخْتِيَارِ 2/ 60 ، وَالرَّدُودُ وَالنَّقُودُ 2/ 414 ، وَالْأَمْدِيُّ 3/ 123 ، وَإِحْكَامُ الْفُصُولِ 2/ 243 ، وَالْمَقْنَعُ

416 ، وَالْفُصُولُ اللَّوْلُؤِيَّةُ 218 ، وَالْغَايَةُ 2/ 422 ، وَالْكَاشِفُ 374 .

وَذَهَبَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ ، وَالْجَصَّاصُ ⁽¹⁾ ، وَالْمَاتَرِيدِيُّ ⁽²⁾ ، وَالِدَّبُّوسِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ ، وَلَعَلَّ مِنْهُمْ مَنْ يَشْتَرِطُ الْإِشْعَارَ - إِلَّا مَنْعَ نَسْخِهِ مُطْلَقًا ⁽³⁾ ؛ قَالُوا : لِأَنَّ مَعْنَى التَّأْيِيدِ الدَّوَامُ ؛ وَالنَّسْخُ يُنَافِيهِ وَيَقْطَعُهُ ؛ فَكَانَ مُنَاقِضًا ؛ فَلَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى - قُلْنَا : لَزُومُ التَّنَاقُضِ فِي مَوْضِعِ الْخِلَافِ مَثْنُوٌّ ؛ لِمَا بَيَّنَّاهُ ؛ وَإِنَّمَا يَلْزَمُ فِيمَا نَصَّ عَلَى تَأْيِيدِ الْحُكْمِ وَاسْتِمْرَارِهِ ؛ وَلَا خِلَافَ فِي مَنْعِ نَسْخِهِ . قَالُوا : نَسْخُ وَجُوبِ الصِّيَامِ الْمُؤَبَّدِ ⁽⁴⁾ يَجْعَلُهُ غَيْرَ مُؤَبَّدٍ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِبْ جَارَ تَرْكُهُ ؛ فَلَمْ يَدُمْ فَيَكُونُ مُبْطَلًا لِلنَّصُوصِيَّةِ تَأْيِيدِ الْفِعْلِ : كِتَابِيْدِ الْحُكْمِ - قُلْنَا : نَسْخُ الْوُجُوبِ الْمُؤَبَّدِ يَسْتَلْزِمُ اجْتِمَاعَ : الْحُسْنِ ، وَالْقُبْحِ فِي زَمَنِ وَاحِدٍ وَلَوْ فِي بَعْضِ أَرْزَمَةِ الْأَبَدِ ؛ بِخِلَافِ نَسْخِ الْفِعْلِ الْمُؤَبَّدِ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ زَمَنُ الْوُجُوبِ غَيْرَ زَمَنِ الْفِعْلِ .

فَإِنْ قِيلَ : تَقْيِيدُ الْفِعْلِ بِالْأَبَدِيَّةِ لَا مِنْ حَيْثُ هُوَ بَلْ مِنْ حَيْثُ كُلِّفَ بِهِ ؛ فَيَسْتَلْزِمُ أَبَدِيَّةَ التَّكْلِيفِ بِهِ ؛ فَإِذَا انْتَفَتْ أَبَدِيَّةُ التَّكْلِيفِ بِهِ بِالنَّسْخِ انْتَفَتْ أَبَدِيَّتُهُ - أَجِيبُ : بِالْمَنْعِ ، وَإِنْ سُلِمَ فَعَايِنَةُ الظُّهُورِ . وَقَوْلُهُ : وَنَسْخُ مَا قُيِّدَ بِالتَّأْيِيدِ عَطْفٌ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ كَمَا أَشْرْتُ إِلَيْهِ .

(و) اخْتَلَفَ فِي جَوَازِهِ (إِلَّا غَيْرَ بَدَلٍ) بِمَعْنَى : هَلْ يَجُوزُ النَّسْخُ لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ بِلَا حُكْمٍ آخَرَ ؛ بِأَنْ يَدُلَّ الدَّلِيلُ عَلَى اِرْتِفَاعِ الْحُكْمِ السَّابِقِ مِنْ غَيْرِ

(1) أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الرَّازِيُّ الْمَشْهُورُ بِالْجَصَّاصِ : وُلِدَ سَنَةَ 305 هـ. فَقِيهٌ حَنْفِيٌّ ، مُفَسِّرٌ ، مُحَدِّثٌ حَافِظٌ ، مُتَكَلِّمٌ مُعْتَرِضٌ ، أَصُولِيٌّ ، مُصَنِّفٌ مُكْثَرٌ . ثَوْبِيُّ سَنَةَ 370 هـ. لَهُ أَحْكَامُ الْقُرْآنِ ، وَشَرْحُ مُخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ ، وَشَرْحُ مُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ ، وَشَرْحُ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى ، وَغَيْرُهَا . يَنْظُرُ الْجَوَاهِرُ الْمَضِيَّةُ 220 / 1 ، وَتَارِيخُ بَغْدَادَ 313 / 4 .

(2) مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَاتَرِيدِيُّ : مُتَكَلِّمٌ ، تُنْسَبُ إِلَيْهِ الْمَاتَرِيدِيَّةُ : فَقِيهٌ حَنْفِيٌّ . ثَوْبِيُّ سَنَةَ 333 هـ. لَهُ التَّوْحِيدُ ، وَغَيْرُهُ . يَنْظُرُ تَاجُ التَّرَاجِمِ 201 ، وَتَارِيخُ الْمَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيَّةِ 295 / 1 .

(3) الْفُصُولُ فِي الْأُصُولِ 2 / 208 ، وَتَقْوِيمُ الْأَدْلَةِ 250 ، وَيَنْظُرُ الْمَصَادِرُ السَّابِقَةُ .

(4) الْمُؤَبَّدُ صِفَةُ لِلصِّيَامِ الَّذِي هُوَ عَمَلٌ الْخِلَافِ ، لَا لِلْوُجُوبِ الَّذِي لَيْسَ عَمَلًا لِلْخِلَافِ ؛ فَتَأَمَّلْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

إثبات حُكْمٍ آخَرَ شَرْعِيٍّ؟ فَجَوَزَهُ الْجُمْهُورُ⁽¹⁾. **أَمَّا مَنْ يَقُولُ بِمُرَاعَاتِ الْمَصَالِحِ** ؛ **فَلِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ الْمَصْلَحَةُ فِي انْقِضَاءِ التَّعَبُّدِ بِذَلِكَ الْحُكْمِ مِنْ دُونِ تَبْدِيلِ لَهُ بِحُكْمٍ آخَرَ ؛ وَالْعَقْلُ يَقْضِي بِأَنَّهُ لَا اسْتِحَالَةَ فِي ذَلِكَ قَضَاءً قَطْعِيًّا .**

وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَقُلْ بِهَا فَجَوَازُهُ عِنْدَهُ أَظْهَرَ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ قَدْ وَقَعَ ، وَمِثْلُ بَيَانِهِ صَدَقَةِ النَّجْوَى الْمَنْسُوخَةِ بِـ ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ الْآيَةِ [المجادلة: 13] ؛ **فَإِنَّهُ قَالَ** عَبْدُ الرَّزَّاقِ [في تفسيره 2/ 226] : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ عَلِيُّ **الْكَلْبِيُّ** : « مَا عَمِلَ بِهَا غَيْرِي حَتَّى نُسِخَتْ ، وَأَخْسَبُهُ قَالَ : وَمَا كَانَ إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ! وَفِيهِ : أَنْ نُسَخَ الْوُجُوبُ لَا يَرْفَعُ الْجَوَازَ : نَذْبًا ، أَوْ إِبَاحَةً شَرْعِيَّةً .

وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ وَغَيْرُهُمْ إِلَى مَنْعِهِ⁽³⁾ ، وَبَنَى عَلَيْهِ الْإِمَامُ الْمَنْصُورُ بِاللَّهِ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ **عَلَيْهِ السَّلَامُ** ؛ **لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَخْبَرَ بِقَوْلِهِ : ﴿ مَا نُنْسخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِمَّا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ [البقرة: 106] - أَنَّهُ لَا يُنْسخُ إِلَّا بِبَدَلٍ ؛ إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا أَوْ مِثْلًا إِلَّا فِيهِ ؛ وَالْخُلْفُ فِي خَبَرِ الصَّادِقِ مُحَالٌ⁽⁴⁾ .**

وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْآيَةِ اللَّفْظُ ؛ فَبَدَّلَهَا كَذَلِكَ ؛ فَالْمُرَادُ نَأْتِ بِلفظٍ خَيْرٍ لَا بِحُكْمٍ خَيْرٍ مِنْهَا ؛ وَالتَّرَاغُ فِي الثَّانِي ، وَلَا دَلَالَةَ عَلَيْهِ . سَلَّمْنَا أَنَّ الْمُرَادَ بِحُكْمٍ خَيْرٍ مِنْهَا⁽⁵⁾ ،

(1) المعتمد 1/ 385 ، والمحصول 1/ 546 ، والبرهان 2/ 1312 ، ومختصر المنتهى 2/ 984 ، والآيات البينات 3/ 206 ، والكاشف 375 ، والتلخيص 2/ 842 ، وشرح الكوكب 3/ 547 ، ورفع الحجاب 4/ 61 .

(2) **ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْبَدَلَ مَا فِي الْآيَةِ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَمَا بَعْدَهَا ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَجِبَ الشَّيْءُ لِنَفْسِهِ أَوْ لغيرِهِ ؛ لِجَوَازِ تَعْلِيلِ الْحُكْمِ بِعِلَّتَيْنِ غَائِبَتَيْنِ . وَبَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا صَرِيحٌ فِي النَّسخِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ ؛ لِأَنَّهُ قَبْدَ الْأَمْرِ بِالْمُنَاجَاةِ ، ثُمَّ نُسِخَ قَبْلَ الْوَقْتِ عَنْ أَكْثَرِهِمْ ؛ فَهُوَ كَمَا قَالُوا : صُمْ غَدًا ، ثُمَّ نُسِخَ الْيَوْمَ . وَأُجِيبَ** بِأَنَّهُ مِنَ الْعُمُومِ الْمُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ ، وَقَدْ فَعَلَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ قَبْلَ أَنْ يُنْسخَ . مِنْهُ .

وَآيَةُ صَدَقَةِ النَّجْوَى الْمَنْسُوخَةِ هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَجَّيْتُمُ الرُّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُؤُوسِكُمْ صَدَقَةً ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَظْهَرُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [المجادلة: 12] .

(3) الإحكام لابن حزم 4/ 494 ، والرسالة 119 .

(4) حاشية سيلان 1/ 429 .

(5) **قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ : سَلَّمْنَا أَنَّ الْمُرَادَ بِحُكْمٍ خَيْرٍ - فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ هُوَ الشَّرْعِيُّ ، بَلِ الْمُرَادُ**

لَكِنَّ لَفْظَ الْآيَةِ مُحْتَمِلٌ لِلتَّخْصِصِ ؛ فَلِمَ لَا يَكُونُ مُحْصَصًا بِمَا نُسَخَ لَا إِلَى بَدَلٍ ؟
 (و) وَأَمَّا إِلَى بَدَلٍ فَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ نَسْخِ الْأَشَقِّ بِالْأَخَفِّ : كَنَسْخِ
 تَحْرِيمِ الْأَكْلِ بَعْدَ النَّوْمِ فِي لَيْلِ رَمَضَانَ إِلَى حِلِّهِ ، وَوُجُوبِ مُصَابِرَةِ كُلِّ طَائِفَةٍ مِنَ
 الْمُسْلِمِينَ لِعَشْرَةِ أَمْثَالِهِمْ بِوُجُوبِ مُصَابِرَتِهِمْ لِلضَّعِيفِ ؛ لِلضَّعِيفِ .

وَعَلَى جَوَازِ نَسْخِ الْمَمَائِلِ بِمِثْلِهِ : كَنَسْخِ التَّوَجُّهِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ بِالتَّوَجُّهِ إِلَى الْكَعْبَةِ .
 وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ نَسْخِ الْحُكْمِ (الْأَخَفِّ) بِالْحُكْمِ (الْأَشَقِّ) : وَالْجُمْهُورُ عَلَى
 جَوَازِهِ ^(١) : (كَالْعَكْسِ) اللَّغْوِيِّ ^(٢) : أَيْ كَمَا يُجُوزُ نَسْخُ الْأَشَقِّ بِالْأَخَفِّ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ
 : مِنَ الْمَصْلَحَةِ عِنْدَ مُعْتَبِرِهَا ، وَالْوُقُوعِ : كَنَسْخِ التَّخْيِيرِ بَيْنَ الصَّوْمِ وَالْفِدْيَةِ ؛
 بِتَعْيِينِ الصَّوْمِ ، وَصَوْمِ عَاشُورَاءَ : وَهُوَ يَوْمٌ بِشَهْرِ رَمَضَانَ ، وَالصَّفْحِ عَنِ الْكُفَّارِ
 بِقِتَالِ مُقَاتِلِهِمْ ثُمَّ بِقِتَالِهِمْ كَافَّةً .

وَذَهَبَ بَعْضُ الشَّافِعِيِّ وَبَعْضُ الظَّاهِرِيَّةِ - إِلَى مَنْعِهِ ^(٣) ؛ لِأَنَّ الثَّقَلَ مِنَ الْأَخَفِّ إِلَى
 الْأَثْقَلِ أَبْعَدُ فِي الْمَصْلَحَةِ ؛ لِكَوْنِهِ إِضْرَارًا فِي حَقِّ الْمُكَلَّفِينَ ؛ لِأَنَّهُمْ : إِنْ فَعَلُوا التَّرْمُوا
 الْمَشَقَّةَ الزَّائِدَةَ ، وَإِنْ تَرَكُوا اسْتَضَرُّوا بِالْعُقُوبَةِ ؛ وَهُوَ غَيْرُ لَاقٍ بِحِكْمَةِ الشَّارِعِ .

قُلْنَا : ذَلِكَ لَا زِمَ لَكُمْ فِي ابْتِدَاءِ الْحُكْمِ ؛ لِثِقَلِ الْمُكَلَّفِ مِنَ الْإِبَاحَةِ الْأَصْلِيَّةِ
 وَالْإِطْلَاقِ إِلَى مَشَقَّةِ التَّكْلِيفِ ، وَأَيْضًا لَا نُسَلِّمُ الْأَبْعَدِيَّةَ ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَعْلَمَ الشَّارِعُ

أَعْمُ مِنْهُ مِنَ الْأَصْلِيِّ ؛ فَلَعَلَّ الْخَيْرَ فِي حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى عَدَمَ الْحُكْمِ ، وَهُوَ حُكْمُ أَصْلِيٍّ ؛ وَفِيهِ أَنْ قَوْلُهُ :
 ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا ﴾ - يُنَاقِضُ كَوْنَ الْأَصْلِيِّ مُرَادًا ؛ فَتَأَمَّلْ . مِنْهُ .

(١) المعتمد 1/385 ، والأمدى 3/126 ، والردود والنقود 2/418 ، وأصول السرخسي 2/62 ،
 والفصول في الأصول 2/223 ، والعدة 3/775 ، والبحر المحيط 5/240 ، وإحكام الفصول
 1/407 ، وكشف الأسرار 3/187 ، وشرح الكوكب 3/549 .

(٢) قِيَدُهُ بِاللَّغْوِيِّ دُونَ الْإِصْطِلَاحِيِّ ؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ الْمُسْتَوَى ، وَعَنْ عَكْسِ التَّقْيِيزِ ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا
 شُرُوطٌ ذَكَرْتُ فِيمَا سَبَقَ ؛ بِخِلَافِ اللَّغْوِيِّ ؛ فَإِنَّهُ مُجَرَّدُ تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

(٣) الإحكام لابن حزم 4/492 ، والبحر المحيط 5/240 ، وينظر المصادر السابقة .

أَنْ الْأَصْلَحَ لِلْمُكَلَّفِ هُوَ التَّقْلُّ إِلَى الْأَثْقَلِ ؛ كَمَا يَنْفُلُهُمْ : مِنَ الصَّحَّةِ إِلَى السُّقْمِ ،
وَمِنَ الشَّبَابِ إِلَى الْهَرَمِ .

قَالُوا : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185] ،
﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: 28] - قُلْنَا : الْيُسْرُ وَالْعُسْرُ وَالتَّخْفِيفُ فِي
الْآيَتَيْنِ مُطْلَقٌ لَا عَامٌّ ، وَاللَّامُ لِلْجِنْسِ لَا لِلِاسْتِغْرَاقِ ؛ وَلَوْ سَلَّمَ ؛ فَالْمُرَادُ فِي
الْآخِرَةِ : كَتَخْفِيفِ الْحِسَابِ ، وَتَكْثِيرِ الثَّوَابِ ؛ وَلَوْ سَلَّمَ فَمَجَازٌ بِاعْتِبَارِ مَا يُؤُلُّ
إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ عَاقِبَةَ التَّكْلِيفِ هَذَانِ .

وَلَوْ سَلَّمَ كَوْنَهُ دُنْيَوِيًّا وَحَقِيقَةً - فَمَخْصُوصٌ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ النَّسْخِ بِالْأَثْقَلِ :
كَتَخْصِصِهِ بِالتَّكْلِيفِ الثَّقِيلَةِ الشَّاقَّةِ ، وَأَنْوَاعِ الْإِبْتِلَاءِ ؛ فِي الْأَبْدَانِ ، وَالْأَمْوَالِ اتِّفَاقًا .

قَالُوا : قَالَ تَعَالَى : ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِمَّا أَوْمِئَتْهَا﴾ [البقرة: 106] ؛
وَالْخَيْرُ : هُوَ الْأَخَفُ ، وَالْمِثْلُ : هُوَ الْمُسَاوِي ؛ وَالْأَشَقُّ لَيْسَ شَيْئًا مِنْهُمَا - قُلْنَا :
الْأَشَقُّ خَيْرٌ بِاعْتِبَارِ الثَّوَابِ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ
لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البقرة: 216] ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَا يُصِيبُهُمْ
ظَمًا وَلَا نَصَبٌ﴾ [التوبة: 120] الْآيَةَ ، وَيَقُولُ الطَّبِيبُ لِلْمَرِيضِ : الْجُوعُ خَيْرٌ لَكَ .

(و) لَا خِلَافَ أَنَّهُ لَمْ يُنْسَخْ مَجْمُوعُ الْقُرْآنِ . وَأَمَّا نَسْخُ بَعْضِهِ - فَمَنْعُهُ أَبُو
مُسْلِمٍ⁽¹⁾ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت: 42] ؛
فَلَوْ نُسِخَ بَعْضُهُ لَتَطَرَّقَ إِلَيْهِ الْبُطْلَانُ - قُلْنَا : النَّسْخُ لَيْسَ بَاطِلًا بَلْ هُوَ حَقٌّ قَطْعًا ؛
وَالْبَاطِلُ غَيْرُ الْحَقِّ ، وَكَذَلِكَ الْمَنْسُوخُ لَيْسَ بَاطِلًا ؛ لِوُقُوعِهِ عَلَى وَفْقِ الْمَصْلَحَةِ ،
وَارْتِفَاعِهِ بِارْتِفَاعِهَا ؛ وَلِأَنَّ بَيَانَ انْتِهَاءِ حُكْمِ وَإِزَالَتِهِ لَا يَقْتَضِي إِبْطَالَهُ ؛ فَإِنَّهُ حَقٌّ

(1) وَكَذَلِكَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ : كَمُحَمَّدٍ رَشِيدٍ رَضِيَ ، وَأَبِي زُهْرَةَ . يَنْظُرُ تَفْسِيرُ الْمَنَارِ 2/ 139 ، وَزُهْرَةَ
التَّفَاسِيرِ 1/ 40 ، وَ 325 ، وَصِفْوَةُ الْاِخْتِيَارِ 150 ، وَالْمَعْتَمِدُ 1/ 37 ، وَالْمَحْصُولُ 1/ 548 ، وَتَيْسِيرُ
التَّحْرِيرِ 3/ 204 ، وَمَخْتَصَرُ مَتْنِهِ السُّؤْلِ 2/ 974 .

فِي نَفْسِهِ ، وَمَأْمُورٌ بِهِ فِي وَقْتِهِ . وَخُتَارُ جُمْهُورِهِمْ جَوَازُ نَسْخِهِ بِالْقُرْآنِ⁽¹⁾ أَوْ
السُّنَّةِ⁽²⁾ ؛ [يَجُوزُ نَسْخُ] (التَّلَاوَةِ) ؛ فَلَا يَبْقَى اللَّفْظُ قُرْآنًا ، (وَالْحُكْمُ) ؛ فَلَا يَبْقَى
حُكْمُهُ مَعْمُولًا بِهِ - (جَمِيعًا) : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ مَفْعُولِ الْمَصْدَرِ : أَنِّي يَجُوزُ
نَسْخُهُمَا حَالٌ كَوْنُهُمَا مُجْتَمِعَيْنِ ، وَيُرَادُفُ كُلًّا فِي الْعُمُومِ ، وَلَا يُفِيدُ الْاجْتِمَاعَ فِي
الزَّمَنِ ؛ بِخِلَافِ مَعَ ، وَأَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا ؛ فَإِنَّ ابْنَ مَالِكٍ قَدْ عَدَّهَا مِنْ أَلْفَاظِ التَّأْكِيدِ ،
قَالَ : وَأَغْفَلَهَا النَّحْوِيُّونَ ، وَقَدْ نَبَّهَ سِبْيَوِيهِ عَلَى أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ كُلٍّ : مَعْنَى وَاسْتِعْمَالًا ،
وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ شَاهِدًا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَقَدْ ظَفِرْتُ بِشَاهِدٍ لَهُ : وَهُوَ قَوْلُ امْرَأَةٍ مِنْ
الْعَرَبِ تُرْقِصُ ابْنَهَا :

فَإِذَاكَ حَيٌّ خَوْلَانُ جَمِيعُهُمْ وَهَمَّ ذَنَانُ
وَكُلُّ آلٍ قَحْطَانُ وَالْأَكْرَمُونَ عَازِدَانُ⁽³⁾

فَعَلَى رَأْيِهِ يُعَرَّبُ هُنَا تَأْكِيدًا لِلْمَفْعُولِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَلِإِنَّمَا جَازَ نَسْخُهُمَا لِحَدِيثِ عَائِشَةَ : كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ
يُحَرِّمْنَ ؛ فَنَسَخْنِ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ ؛ فَتَوَقَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ
الْقُرْآنِ ! رَوَاهُ مُسْلِمٌ [رقم 1452] ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَبْقَ لِهَذَا اللَّفْظِ حُكْمُ الْقُرْآنِ : لَا فِي
الِاسْتِدْلَالِ ، وَلَا فِي غَيْرِهِ . وَأَمَّا قَوْلُهَا : فَتَوَقَّى ﷺ وَهِيَ فِيمَا يُتْلَى مِنَ الْقُرْآنِ -
فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ نَسْخُ تِلَاوَتِهِ يَتْلُوهُ وَهُوَ مَعْدُورٌ ؛ وَلِإِنَّمَا أَوَّلَ بِذَلِكَ
لِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى تَرْكِهَا مِنَ الْمُصَحِّفِ .

(وَأَحَدُهُمَا دُونَ الْآخِرِ) : أَيُّ إِنَّمَا التَّلَاوَةِ ؛ فَلَا يَبْقَى اللَّفْظُ قُرْآنًا، دُونَ الْحُكْمِ ؛

(1) ينظر المصادر السابقة .

(2) عِنْدَ الْأَكْثَرِ ، وَمَعَ مِنْ ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ ، وَطَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ ، وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ . الْمُعْتَمَدُ 392 / 2 ،
والتبصرة 264 ، والرسالة 108 ، والآمدني 3 / 139 ، ومختصر ابن الحاجب 2 / 1008 ، وقواطع الأدلة
1 / 45 ، والتقريب مسألة رقم 79 .

(3) ينظر شرح الكافية الشافعية لابن مالك 3 / 1170 ، والكتاب لسيبويه 2 / 116 .

فَيَقْبَى كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ [رقم 208] : **كَانَ** فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : «وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ، وَرَهْطَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ» ، **ثُمَّ** نَسَخَ تِلَاوَتَهُ . **قَالَ** النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِهِ [82 / 3] ، **وَكَمَا** رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ [في مسنده 163 رقم 792] **عَنْ** سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، **عَنْ** عُمَرَ **قَالَ** : إِيَّاكُمْ أَنْ تَهْلِكُوا عَنْ آيَةِ الرَّجْمِ ، **أَوْ يَقُولَ** قَائِلٌ : لَا نَجِدُ حَدِيثًا فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ؛ **فَلَقَدْ** رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، **وَالَّذِي** نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ لَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ : زَادَ عُمَرُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - **لَا كُتِبَ هَا** : «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُوهُمَا الْبَتَّةَ» ؛ **فَإِنَّا** قَدْ قَرَأْنَاهَا . **وَرَوَى** الْبُخَارِيُّ [رقم 6442] ، وَمُسْلِمٌ [رقم 1691] **عَنِ** ابْنِ عَبَّاسٍ ، **عَنْ** عُمَرَ قَرِيبًا مِنْ هَذَا .

وَرَوَى النَّسَائِيُّ **عَنْ** أَبِي أُمَامَةَ أَسْعَدَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ **عَنْ** خَالَتِهِ **قَالَتْ** : لَقَدْ أَقْرَأْنَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ آيَةَ الرَّجْمِ : «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُوهُمَا الْبَتَّةَ بِمَا قَضَا لَذَّتُهُمَا» ، **وَرَوَاهُ** أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ ⁽¹⁾ ، **وَفِي** رِوَايَتِهِمَا **أَنَّهَا** كَانَتْ فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ ، **وَالْمُرَادُ** بِالشَّيْخِ وَالشَّيْخَةِ الْمُخَصَّنَانِ ؛ **فَالْحُكْمُ** **بَاقٍ** ، **وَاللَّفْظُ** **مُرْتَفِعٌ** .

وَأَمَّا الْحُكْمُ دُونَ التَّلَاوَةِ **بِأَنْ** يَتَقَى **الْلَفْظُ** قُرْآنًا يُثَلَّى مُعْجَزًا ، **وَلَا** يَتَقَى **الْحُكْمُ** الدَّالُّ هُوَ عَلَيْهِ - **فَذَلِكَ** كَثِيرٌ ⁽²⁾ : **كَأَلَايَاتِ** الْمَنْسُوخَةِ بِآيَةِ السَّيْفِ : **وَهِيَ** قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَإِذَا أَنْسَلَخُ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ﴾ [الآيَةُ التَّوْبَةُ : 5] - **فَإِنَّهَا** نَسَخَتْ مَا فِيهِ الصَّفْحُ وَالْإِعْرَاضُ : **مَا** **أَيَّةٌ**

(1) النسائي في الكبرى 4 / 270 رقم 7147 عن أبي أمامة ، ومسند أحمد 8 / 141 رقم 21650 عن زيد بن ثابت ، وابن حبان رقم 4429 عن أبي بن كعب .

(2) **وَمِثْلُ** بِآيَةِ الْإِعْتِدَادِ بِالْحَوْلِ ؛ **وَفِيهِ** : أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَابِ النَّسْخِ ؛ **لِأَنَّ** آيَةَ الْحَوْلِ **ظَاهِرَةٌ** فِي أَمْرِ مَنْ مَاتَ بِالْوَصِيَّةِ بِذَلِكَ ، **وَآيَةُ** الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ وَالْعَشْرِ **أَمْرٌ** لِلنُّسُوءِ قَبْلَ ، **وَكَذَلِكَ** فِي سَائِرِ مَا يُدْعَى فِيهِ النَّسْخُ ، **وَاللَّهُ** أَعْلَمُ . مِنْهُ .

وَأَرْبَعًا وَعِشْرِينَ آيَةً ، وَقِيلَ : نِيفًا وَثَلَاثَ مِائَةِ آيَةٍ⁽¹⁾ .

فَمَا نُسَخَ تِلَاوَتُهُ وَحُكْمُهُ ، أَوْ تِلَاوَتُهُ فَقَطْ - جَازَ لِلْجُنُبِ وَنَحْوِهِ مَسَّهُ
وَقِرَاءَتُهُ ، وَمَا بَقِيَ تِلَاوَتُهُ لَمْ يَجْزَ لَهُ ذَلِكَ . وَذَهَبَ قَدَمَاءُ أَهْلِ الْبَيْتِ عليهم السلام وَبَعْضُ
مُتَأَخِّرِيهِمْ : كَالْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ، وَالْإِمَامِ الْمَنْصُورِ بِاللَّهِ الْقَاسِمِ بْنِ
مُحَمَّدٍ ، وَوَلَدِهِ إِمَامِ عَصْرِنَا الْإِمَامِ الْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ عليه السلام وَبَعْضُ شِيعَتِهِمْ رَحِمَهُمُ اللَّهُ
تَعَالَى - **إِلَى جَوَازِ نَسْخِ الْحُكْمِ دُونَ التَّلَاوَةِ . وَحَكَى الْإِمَامَانِ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ**
الْحُسَيْنِ⁽²⁾ فِي كِتَابِهِ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ ، وَأَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ فِي حَقَائِقِ الْمَعْرِفَةِ
الْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ⁽³⁾ .

وَأَيْضًا قَالَ سَيِّدُ الْوَصِيِّينَ ، وَوَصِيُّ خَيْرِ النَّبِيِّينَ عليه السلام : «جَلَدْتُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ ،
وَرَجَعْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم» . رَوَاهُ فِي مَجْمُوعِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام ، وَأُصُولُ
الْأَحْكَامِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْبَيْتِ عليهم السلام ، وَفِي الْبُخَارِيِّ⁽⁴⁾ .
فَلَوْ كَانَ حَدِيثُ الرَّجْمِ قُرْآنًا كَمَا زَعَمُوا - لَقَالَ : رَجَعْتُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ ؛ فَكَيْتَ
أَنَّ النَّسْخَ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّمَا هُوَ لِلْحُكْمِ دُونَ التَّلَاوَةِ .

(و) لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ نَسْخِ (مَفْهُومِ الْمَوْافَقَةِ مَعَ أَصْلِهِ) ، وَالنَّسْخِ بِهِ عِنْدَ

(1) هُنَاكَ مَنْ يَغْتَرِضُ عَلَى النَّسْخِ ، وَيَقُولُ : كَيْفَ يَهْمَلُ هَذِهِ الْآيَاتُ الْكَثِيرَةَ؟! وَارْأَى أَنَّ الْآيَاتِ الْمَنْسُوخَةَ
لَمْ تَذْهَبْ هَذَرًا ؛ فَمَا زَالَ حُكْمُ الْإِسْلَامِ هُوَ الدَّعْوَةُ إِلَى اللَّهِ بِالتَّيِّبِ هِيَ أَحْسَنُ ، وَالتَّائِي بِالنَّاسِ ؛ فَإِنْ لَزِمَ
تَجْرِيدُ السَّيْفِ كَمَا هُوَ حَاصِلٌ مَعَ مُشْرِكِي قُرَيْشٍ فَأَخْرَجُوا الدَّاءَ الْكَبِيرَ ؛ وَذَلِكَ حُكْمُ آيَةِ السَّيْفِ .

(2) ابْنُ الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الرَّسِّيُّ : مِنْ عُلَمَاءِ الزَّيْدِيَّةِ الْأَجَلَاءِ ، كَانَ مُنَاصِرًا لِأَخِيهِ الْهَادِي ، مُعَاضِدًا لَهُ ،
وَأَحَدَ قُوَّادِهِ . كَانَ مُسْتَجِيبًا لِخِصَالِ الْفَضْلِ . لَهُ النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ فِي الْقُرْآنِ طُبِعَ . يَنْظُرُ تَارِيخُ الْيَمَنِ
الفكري 1/ 147 ، ومطلع البدور 3/ 81 ، وطبقات الزيدية 1/ 596 .

(3) منهاج الوصول 438 ، والناسخ والمنسوخ لعبدالله بن الحسين (صدر عن مؤسسة الإمام زيد) ،
وحقائق المعرفة 393 ، وشرح الغاية 2/ 432 .

(4) المجموع 334 ، والأُمالي 3/ 1381 رقم 2367 ، والتجريد 5/ 96 ، وأصول الأحكام رقم 1995 ،
والشفاء 3/ 315 ، والبخاري 5/ 2498 رقم 6427 ، والحاكم 4/ 365 ، والدارقطني 3/ 124 .

القائلين بأنه ليس من باب القياس⁽¹⁾.

(و) المختار جواز نسخ (أصله) الثابت هو به: كتنسخ تحريم التأفيف (دونه): أي دون الضرب مثلاً؛ وذلك لأنه رفع للملزوم مع بقاء لازمه، وأنه لا يمتنع، (وكذا العكس) بأن ينسخ المفهوم دون أصله (إن لم يكن فحوى)⁽²⁾ بأن يكون مساوياً: كوجوب ثبات الواحد للثنتين المفهوم من وجوب ثبات المائة للمائتين؛ فيجوز أن يقال: لا يجب على الواحد أن يثبت للثنتين؛ فينسخ مفهوم الآية؛ فإن كان فحوى بأن كان فيه معنى الأولى: كرفع تحريم الضرب مع بقاء تحريم التأفيف - لم يجز؛ إذ يلزم منه وجود الملزوم مع عدم اللازم، وأنه محال. وأما دليل الخطاب على القول به - فإنه يجوز نسخه مع أصله، وتنسخ أصله دونه والعكس.

قلت: ومثال نسخهما أن يقال: في سائمة الغنم زكاة، لا زكاة في السائمة. ومثال نسخ أصله دونه: أن يقول بعد ذلك: كما لا تجب في المغلوفة لا تجب في السائمة. ومثال العكس: أن يقول بعد ذلك: تجب الزكاة: في المغلوفة، والسائمة. ومن أمثله قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: 187] ثم يرد دليل بإدخال جزء من الليل - كان نسخاً للمفهوم.

(و) اعلم أنه لا يثبت الحكم: سواء كان مبتدأ، أو ناسخاً - قبل أن يبلغه جبريل عليه السلام إلى نبينا ﷺ، وكذا بعد تبليغه إلى النبي ﷺ وقبل تبليغ النبي ﷺ للمكلفين عند الجمهور⁽³⁾؛ لأن القول به يؤدي إلى تكليف ما لا يعلم وهو قبيح. وقال بعض الشافعية: بوضوئه إلى النبي ﷺ - صار الحكم منسوخاً عنا قياساً

(1) منهاج الوصول 439، والكاشف 379.

(2) منهاج 439، ومختصر المنتهى 1/1015، ورفع الحاجب 4/103، وشرح الكوكب 3/576، والكاشف 379.

(3) مختصر ابن الحاجب 2/1017، ورفع الحاجب 4/110، وبيان المختصر 2/563، والتبصرة 282.

عَلَى تَكْلِيفِ الْكُفَّارِ بِالتَّكْلِيفِ الشَّرْعِيِّ لَمَّا بَلَغَتِ الرَّسُولَ ﷺ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوهَا .
قُلْنَا : هُمْ مُتَمَكِّنُونَ مِنَ الْعِلْمِ بِهَا فَهُمْ مُؤْتِيُونَ مِنْ قِبَلِ أَنْفُسِهِمْ .
وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ فِيْمَا لَوْ كَانَ الْمَنْسُوخُ عِبَادَةً وَاجِبَةً : فَمَنْ يَقُولُ بِنَسْخِهِ لَا يُوجِبُ
الْقَضَاءُ عَلَى الْمُخِلِّ بِهَا قَبْلَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْعِلْمِ بِالنَّاسِخِ ، وَمَنْ لَا يُجِيزُهُ يُوْجِبُهُ .
وَأَمَّا بَعْدَ تَبْلِيغِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمُكَلَّفِينَ : فَإِنْ نُسِخَ بَعْدَ إِمْكَانِ فِعْلِهِ بِأَنْ يَمْضِيَ
وَقْتُ يُمْكِنُ فِعْلُهُ فِيهِ ؛ وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْوَقْتِ الْمَوْسَعِ وَالْمُطْلَقِ - جَازًا اتِّفَاقًا ،
وَإِنْ كَانَ قَبْلَ إِمْكَانِهِ : فَعِنْدَ أَثْمَتِنَا عليه السلام ، وَالْمُعْتَرِلَةِ ، وَالصَّيْرِفِيِّ ، وَحُكِيِّ عَنْ أَكْثَرِ
الْحَنَفِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ - أَنَّهُ (لَا يَجُوزُ نَسْخُ الشَّيْءِ قَبْلَ إِمْكَانِ فِعْلِهِ) ⁽¹⁾ : أَيُّ إِمْكَانِ
الْمُكَلَّفِ أَنْ يَفْعَلَهُ ؛ فَلَا يَصِحُّ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : صَلُّوا رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ يَقُولَ :
لَا تُصَلُّوا رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ مُضِيِّ وَقْتٍ يَسَعُهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ ذَلِكَ وَجَازَ لَكَانَ نَهْيًا
عَنْ نَفْسٍ مَا أَمَرَ بِهِ ، أَوْ أَمْرًا بِنَفْسٍ مَا نَهَى عَنْهُ ؛ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ ظَهَرَ لَهُ مِنْ
بَعْدِ الْقُبْحِ أَوْ الْحُسْنِ - كَانَ بَدًّا ، وَإِنْ كَانَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ -
كَانَ عَبَثًا ، أَوْ تَجْهِيلًا ؛ وَالْكُلُّ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ .

وَأَجَازُهُ جُمْهُورُ الْأَشَاعِرَةِ ، وَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ ⁽²⁾ ؛ مُحْتَجِّينَ بِأَنْ كُلَّ نَسْخٍ قَبْلَ وَقْتِ
الْفِعْلِ ؛ وَهُوَ ثَابِتٌ بِالِاتِّفَاقِ ؛ فَيَلْزِمُ تَجْوِيزُهُ قَبْلَ الْفِعْلِ : بَيَانُهُ أَنَّ التَّكْلِيفَ
بِالْفِعْلِ بَعْدَ وَقْتِهِ مُحَالٌ ؛ لِأَنَّهُ : إِنْ فَعَلَ أَطَاعَ ، وَإِنْ تَرَكَ عَصَى ؛ فَلَا نَسْخَ - قُلْنَا :
هَذَا غَيْرُ النَّزَاعِ ؛ لِأَنَّ النَّزَاعَ فِي وَقُوعِهِ قَبْلَ الْوَقْتِ الَّذِي قَدَّرَ الشَّارِعُ لِلْفِعْلِ ؛
وَالْمَذْكُورُ فِي شُبْهَتِكُمْ قَبْلَ مُبَاشَرَةِ الْفِعْلِ فَإَيْنَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ؟

(1) صفوة الاختيار 151، والمعتمد 1/375، والغاية 2/414، والآمدني 3/115، ورفع الحاجب
4/84، والبرهان 2/1305، ومنهاج الوصول 440، ومختصر منتهى السؤل 2/981، والعدة
3/807، والبحر المحيط 5/219، الوصول إلى الأصول 2/36، والمستصفى 1/512 .

(2) ينظر المصادر السابقة .

قَالُوا: قَدْ وَقَعَ النَّسْخُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ ؛ وَالْوُقُوعُ فَرْعُ الْجَوَازِ : فَمِنْ ذَلِكَ قِصَّةُ
إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ فَإِنَّهُ أُمِرَ بِذَبْحِ وَلَدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى حَاكِيًا عَنْهُ : ﴿ أَفْعَلْ مَا
تُؤْمَرُ ﴾ [الصفات: 102] ؛ وَلَئِنَّهُ أَقْدَمَ عَلَى الذَّبْحِ وَتَرْوِيعِ الْوَلَدِ ؛ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَأْمُورًا بِهِ -
لَكَانَ ذَلِكَ مُمْتَنِعًا شَرْعًا وَعَادَةً ، وَنُسِخَ عَنْهُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ
يَفْعَلْ ؛ فَلَوْ كَانَ عَدَمُ الْفِعْلِ عِنْدَ حُضُورِ الْوَقْتِ - لَكَانَ عَاصِيًا .

وَمِنْهُ حَدِيثُ الْمَعْرَاجِ ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى نَسْخِ الرَّائِدِ مِنَ الْخَمْسِينَ صَلَاةً عَلَى
الْخَمْسِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ - قُلْنَا : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ شَيْئًا مِمَّا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ ذَلِكَ : أَمَّا قِصَّةُ
إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ فَلِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ؛ بِدَلِيلِ أَفْعَلْ مَا
تُؤْمَرُ لَا مَا أُمِرْتَ ؛ سَلَّمْنَا أَنَّهُ قَدْ أُمِرَ ؛ فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ أُمِرَ بِالذَّبْحِ بَلْ أُمِرَ بِالْمُقَدَّمَاتِ :
مِنَ الْإِضْجَاعِ ، وَتَحْدِيدِ الْمُدَّةِ ، وَالِانْتِظَارِ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا : مِنْ ذَبْحِ ، أَوْ
غَيْرِهِ ؛ وَمِثْلُ هَذَا الْإِنْتِظَارِ بَلَاءٌ يَحْسُنُ مَعَهُ الْفِدَاءُ .

سَلَّمْنَا أَنَّهُ أُمِرَ بِالذَّبْحِ نَفْسِهِ لَكِنَّ الْوَقْتَ مُوسَّعٌ ؛ وَقَدْ تَقَضَّى مِنْهُ مَا يَسَعُهُ ،
وَلَا يَعْصِي بِهِ ⁽¹⁾ ؛ وَمِثْلُ هَذَا التَّعْلِيلِ بِالْمُسْتَقْبَلِ لَا يَمْنَعُ النَّسْخَ ⁽²⁾ ؛ وَقَوْلُهُمْ : لَوْ

(1) أَيِ بَعْدَ فِعْلِهِ فِي الْوَقْتِ الْمُقْتَضِيِّ ؛ لِأَنَّهُ مُوسَّعٌ . حَاشِيَةُ سِيلَانَ عَلَى الْغَايَةِ 2 / 416 .

(2) فِي قَوْلِهِ : وَمِثْلُ هَذَا التَّعْلِيلِ ... إِشَارَةٌ إِلَى جَوَابِ اعْتِرَاضِ ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ وَحَوَاشِيهِ :
حَاصِلُ الْإِعْتِرَاضِ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُوسَّعًا ؛ فَالْتَّوَسُّعُ لَا يَمْنَعُ تَعَلُّقِ الْوُجُوبِ بِالْمُسْتَقْبَلِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بَاقٍ
عَلَيْهِ قَطْعًا ؛ فَإِذَا نُسِخَ فَقَدْ نُسِخَ تَعَلُّقُ الْوُجُوبِ بِالْمُسْتَقْبَلِ ؛ وَتَعَلُّقُ الْوُجُوبِ بِالْمُسْتَقْبَلِ هُوَ الْمَانِعُ
عِنْدَ الْمُعْتَرِ لِهِ ؛ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى قَوْلِهِمْ فِي الْإِسْتِدْلَالِ : إِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْمُورًا بِهِ - لَمْ يَتَحَقَّقِ النَّسْخُ .
 شرح مختصر المنتهى الأصولي 3 / 224 .

وَحَاصِلُ مَا أَجَابَ بِهِ الْإِمَامُ الْمُهَدِّي عَلَيْهِ السَّلَامُ [المنهاج 442] عَدَمَ تَسْلِيمِ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمَانِعُ ، بَلِ الْمَانِعُ هُوَ
عَدَمُ تَمَكُّنِ الْمُكَلِّفِ مِنْ فِعْلِ الْمَنْسُوخِ حَتَّى يُنْسَخَ ؛ لِأَنَّهُ مَعَ عَدَمِ التَّمَكُّنِ مِنْهُ غَيْرُ مُكَلِّفٍ بِهِ ؛ فَلَا
نَسْخَ ، لَكِنْ لَا يَخْفَى أَنَّ الْإِعْتِرَاضَ بِتَقْرِيرِ شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ وَحَوَاشِيهِ - لَا يَنْدَفِعُ بِهَذَا الْجَوَابِ . قُلْتُ
: وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى فِي الْجَوَابِ أَنْ يُقَالَ : تَعْلِيلُ الْوُجُوبِ بِالْمُسْتَقْبَلِ بَعْدَ دُحُولِ وَقْتِ الْمَوْسَعِ - لَا يَمْنَعُ
النَّسْخَ بَعْدَ مَضِيِّ وَقْتٍ مِنْهُ يَسَعُ الْفِعْلَ ؛ إِذِ الْفِعْلُ قَدْ انْتَصَفَ بِالْوُجُوبِ فِيهِ ، وَقَدْ تَعَلَّقَ أَيْضًا بِالْأَوْقَاتِ
الْمُسْتَقْبَلَةِ ؛ فَإِنَّ كُلَّ وَقْتٍ مِنْ أَوْقَاتِ الْمَوْسَعِ يَتَصِفُ الْفِعْلُ بِالْوُجُوبِ فِيهِ ؛ وَالْمَانِعُ إِنَّمَا هُوَ تَعْلِيلُ

كَانَ مُوسَعًا لِأَخَرِ الإِقْدَامِ وَالتَّرْوِيعِ ؛ رَجَاءً أَنَّهُ يُنْسَخُ ، أَوْ يَمُوتُ ؛ فَمِثْلُهُ مِنْ عَظَائِمِ الْأُمُورِ يُؤَخَّرُ عَادَةً - مَمْنُوعُ الْمَلَا زَمَةِ ؛ فَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا يُسْتَبَعَدُ مِنْهُمْ عَدَمُ الْمُسَارَعَةِ إِلَى الْإِمْتِثَالِ ؛ فَكَثِيرٌ مِنْ مِثْلِهِ التَّرَاخِي إِلَى أَنْ يَمْضِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ الْفِعْلُ ؛ وَلَوْ سُلِّمَ فَلَا نُسَلِّمُ عَدَمَ التَّأْخِيرِ ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الإِقْدَامُ وَالتَّرْوِيعُ فِي آخِرِ أَوْقَاتِ الْإِمْكَانِ ؛ وَالتَّقْدِيرُ غَيْرُ مَمْنُوعٍ ؛ فَالْنَسْخُ بَعْدَ التَّمَكُّنِ ؛ وَامْتِنَاعُهُ لِمَانِعٍ خَارِجِيٍّ .

وَأَمَّا حَدِيثُ الْمِعْرَاجِ فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ النِّسْخَ قَبْلَ بُلُوغِهِ لِلْمُكَلِّفِينَ ، وَعَقْدُ قُلُوبِهِمْ عَلَى الْإِمْتِثَالِ ؛ وَلَا قَائِلَ بِهِ ⁽¹⁾ ؛ فَيَجِبُ تَأْوِيلُهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ فَرَضِ الْخَمْسِينَ أَنَّ الْمَفْرُوضَ مِنَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ ثَوَابُهُ ثَوَابُ الْخَمْسِينَ ؛ وَبَيِّنَ ذَلِكَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْخَمْسِ قَبْلَ وَقْتِ الْإِمْكَانِ ؛ وَيَتَأَيَّدُ هَذَا التَّأْوِيلُ بِأَنَّ حَدِيثَ الْمِعْرَاجِ مُتَأَخَّرٌ عَنْ شَرْعِ الصَّلَاةِ ؛ فَإِنَّ الْمَشْهُورَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يُصَلُّونَ الْخَمْسَ قَبْلَ ذَلِكَ بِمُدَّةٍ مَدِيدَةٍ .

فَإِنْ قِيلَ : إِنَّ ذَلِكَ يَشْتَمِلُ عَلَى فَائِدَةِ التَّكْلِيفِ الَّتِي هِيَ الْإِبْتِلَاءُ ؛ فَيَصِيرُ مُطِيعًا عَاصِيًا بِالْعَزْمِ عَلَى الْفِعْلِ وَالتَّرَكِّ ؛ فَيَكُونُ أَسْبَقُ الْخِطَابَيْنِ مُوجَّهًا إِلَى الْعَزْمِ ،

الْوُجُوبِ بِوَقْتٍ مُسْتَقْبَلٍ لَمْ يَكُنْ قَدْ دَخَلَ : كَبَعْدِ الزَّوَالِ مَثَلًا ، ثُمَّ يُنْسَخُ قَبْلَهُ ؛ فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِقَوْلِ الْمُؤَلِّفِ : وَمِثْلُ هَذَا التَّعْلِيلِ بِالْمُسْتَقْبَلِ إلخ مَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّعْلِيلِ بِعَدَمِ دُخُولِ وَقْتِ الْمَوْسَعِ ، لَكِنْ فِي دَلَالَةِ عِبَارَةِ الْمُؤَلِّفِ خَفَاءٌ ؛ إِذْ لَمْ يَتَقَدَّمْ مَا يَضْلُحُّ لِلإِشَارَةِ إِلَيْهِ بِلَفْظِ هَذَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . سِيلَانُ عَلَى

الغاية 2/ 416 . وينظر شرح المختصر 3/ 223 ، وبيان المختصر 2/ 513 ، ورفع الحاجب 4/ 48 .

(1) وَيَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مُوسَى أَعْلَمَ بِالصَّالِحِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ ! حَيْثُ قَالَ : إِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيعُ ذَلِكَ ! وَتَحْوِيزَ الْكِبَائِرِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ حَيْثُ جَوَّزُوا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَتَعَبَّدَ بِمَا لَيْسَ فِيهِ مَضْلَحَةٌ ؛ فَشَفَعُوا فِي إِسْقَاطِهِ ، أَوْ أَنَّهُمْ عَلِمُوا أَنَّهُ مَضْلَحَةٌ فَشَفَعُوا فِي إِسْقَاطِهَا ! وَيَسْتَلْزِمُ تَجْوِيزَ الْجَوْرِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ؛ حَيْثُ أَمَرَ بِمَا لَا يُطَاقُ ! وَأَيْضًا فَإِنَّ حَدِيثَ الْمِعْرَاجِ وَإِنْ كَانَ قَطْعِيًّا مُجْمَلًا فَهُوَ ظَنِّي التَّفْصِيلِ ؛ وَهَذَا مِنَ الظَّنِّيِّ لَا تَثْبُتُ بِهِ الْإِعْتِقَادِيَّاتُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَقَالَ السُّهَيْلِيُّ (في الروض الأنف 2/ 159) : إِنَّمَا نُسِخَ التَّبْلِيغُ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ ، وَأَمَّا أُمَّتُهُ فَلَمْ يُنْسَخْ عَنْهُمْ حُكْمٌ . مِنْهُ .

وَالْآخِرُ إِلَى الْفِعْلِ ؛ فَلَمْ يَتَوَارَدَا عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ ؛ فَلَا يُؤَدِّي إِلَى مَا ذَكَرْتُمْ - أُجِيبَ
بِأَنَّ وَجُوبَ الْعَزْمِ قَرْنٌ وَجُوبِ الْمَعْزُومِ عَلَيْهِ ؛ فَإِذَا لَمْ يَجِبْ لَمْ يَجِبْ ؛ فَلَا يُطِيعُ
وَلَا يَعْصِي بِهِ . سَلَّمْنَا : فَالتَّعْيِيرُ عَنِ الْعَزْمِ بِالْفِعْلِ الْغَاثُ وَتَعْمِيَةٌ ؛ إِذْ لَمْ يُؤْضَعْ لَهُ ؛
وَلَا قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَيْهِ ؛ وَلَوْ سُلِّمَ لَمْ يَكُنْ مِنَ النَّسْخِ فِي شَيْءٍ ؛ لِاخْتِلَافِ الْمُتَعَلِّقِينَ .

(وَالزِّيَادَةُ عَلَى الْعِبَادَةِ) إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا تَعَلُّقٌ بِالْمَزِيدِ عَلَيْهِ : كَصَلَاةٍ سَادِسَةٍ -
فَلَيْسَتْ بِنَسْخٍ اتِّفَاقًا إِلَّا مَا يُحْكَى عَنْ بَعْضِ الْعِرَاقِيِّينَ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ⁽¹⁾ ؛ لِأَنَّهَا
تُخْرِجُ الْوُسْطَى عَنْ كَوْنِهَا وَسْطَى ؛ فَيَبْطُلُ وَجُوبُ الْمُحَافَظَةِ عَلَيْهَا الثَّابِتُ بِقَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ [البقرة: 238] - قُلْنَا : بِنَاءً عَلَى
أَنَّهَا إِنَّمَا سُمِّيَتْ وَسْطَى بِاعْتِبَارِ كَوْنِهَا مَتَوَسِّطَةً بَيْنَ أَرْبَعٍ ؛ وَهِيَ مَمْنُوعٌ ، وَلَوْ
سُلِّمَ فَالزِّيَادَةُ إِنَّمَا تُبْطِلُ كَوْنَهَا وَسْطَى ؛ وَإِبْطَالُ وَصْفِ الْوُسْطَى لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ
الْمَوْصُوفَةَ بِالْوُسْطَى ؛ فَلَيْسَ الْمُبْطَلُ حُكْمًا شَرْعِيًّا ، وَإِنْ كَانَ لَهَا تَعَلُّقٌ بِهِ .

فَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ شَرْطُ النَّسْخِ بِأَنَّ كَانَتْ مُقَارِنَةً لَهُ فِي خِطَابٍ وَاحِدٍ : كَغَسَلِ
الْأَيْدِي بَعْدَ الْوُجْهِ فِي آيَةِ الْوُضُوءِ ، أَوْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ وَاجِبَةً بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ :
كَغَسَلِ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ بَعْدَ الْأَمْرِ بِغَسَلِ الْوُجْهِ ، أَوْ مُبَيَّنَةً لِمُجْمَلٍ : كِلَاجِبِ النِّيَّةِ
وَالترتيب بَعْدَ نُزُولِ آيَةِ الْوُضُوءِ ؛ فَكَذَلِكَ اتِّفَاقًا .

وَإِنْ حَصَلَ شَرْطُ النَّسْخِ : فَإِنْ كَانَتْ تُغَيِّرُ الْمَزِيدَ عَلَيْهِ تَغْيِيرًا شَرْعِيًّا - فَاخْتَارَ أَبُو
طَالِبٍ عليه السلام وَالْقَاضِيَانِ ، وَالْعَزَالِيُّ أَنَّ الزِّيَادَةَ حَيْثُ (نَسَخَ لَهَا إِنْ لَمْ يَجَزِ الْمَزِيدُ عَلَيْهِ مِنْ
دُونِهَا)⁽²⁾ ؛ بِأَنَّ غَيْرَتَهُ حَتَّى صَارَ وَجُودُهُ كَالْعَدَمِ شَرْعًا ؛ بِحَيْثُ إِنَّهُ لَوْ فُعِلَ كَمَا كَانَ

(1) وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ ، وَالْكَرْخِيِّ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي جَعْفَرُ بْنُ أَحْمَدَ . يَنْظُرُ التَّقْرِيبُ مَسْأَلَةَ
رَقْمَ 76 ، وَالْمُعْتَمَدَ 405 / 1 ، وَالْبَرْهَانَ 1309 / 3 ، وَصِفَةَ الْإِخْتِيَارِ 152 ، وَالْأَمْدِي 155 / 3 ، وَالْبَحْرَ
الْمَحِيطَ 305 / 5 ، وَالْعُدَّةَ 814 / 3 ، وَاللَّامِعَ 134 ، وَالْمُسْتَصْفَى 222 / 1 ، وَالتَّبَصُّرَةَ 276 ، وَشَرَحَ الْغَايَةَ
456 / 2 ، وَالْكَاشَفَ 382 .

(2) يَنْظُرُ الْمَصَادِرُ السَّابِقَةَ .

يُفَعَّلُ قَبْلَ الزِّيَادَةِ - لَمْ يُجْزَ : إِمَّا بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْإِجْرَاءَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ ، أَوْ بِمَحَلِّ نَحْوِ
الْوُجُوبِ : كَزِيَادَةِ رُكْعَةٍ فِي الْفَجْرِ : فَإِنْ كَانَتْ مَزِيدَةً قَبْلَ التَّشَهُّدِ - فَتَنْسَخُ لَوُجُوبِهِ
بَعْدَهُمَا بِلَا فَضْلٍ ، وَإِنْ كَانَتْ مَزِيدَةً بَعْدَهُ فَتَنْسَخُ لَوُجُوبِ التَّسْلِيمِ بَعْدَهُ .

أَمَّا إِنْ كَانَ الْمَزِيدُ عَلَيْهِ يُجْزَى بِلَا اسْتِثْنَاءٍ : كَزِيَادَةِ عَشْرِينَ فِي جَلْدِ الْقَاضِي ،
وَتَغْرِيبِ الْبَكْرِ - لَمْ يَكُنْ نَسْخًا . وَقِيلَ : إِنَّ الزِّيَادَةَ تَنْسَخُ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ : لَيْسَتْ
بِنَسْخٍ مُطْلَقًا . وَالضَّابِطُ : أَنَّ النَّاسِخَ رَافِعُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ ؛ وَالْخِلَافُ فِي
الْجُزْئِيَّاتِ : فَالْمُتَأَمِّنُونَ لِيَكُونَ الزِّيَادَةُ تَنْسَخًا عَلَى الْإِطْلَاقِ - يَحْكُمُونَ بِأَنَّ حُكْمَ
الْمَزِيدِ عَلَيْهِ بَاقٍ ، وَأَنَّ التَّعَبُّدَ بِنَحْوِ الرَّكْعَتَيْنِ ، وَوُجُوبِهِ ، وَاسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ
عَلَيْهِ - حَاصِلٌ بَعْدَ زِيَادَةِ نَحْوِ الرَّكْعَةِ الثَّالِثَةِ كَمَا كَانَ قَبْلَهَا ، وَالْمُتَشَبِّهُونَ عَلَى
الْإِطْلَاقِ يَحْكُمُونَ بِأَنَّ الزِّيَادَةَ قَدْ رَفَعَتْ حُكْمًا شَرْعِيًّا : وَهُوَ إِجْرَاءُ الْمَزِيدِ عَلَيْهِ
بِدُونِ الزِّيَادَةِ : فِي الصَّلَاةِ ، وَالْحَدِّ ، وَالطَّهَارَةِ ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْإِجْرَاءَ حُكْمٌ
شَرْعِيٌّ ، أَوْ كَوْنُ الْمَرْفُوعِ وَجُوبَ الْإِقْتِصَارِ .

وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَالَّتِي بَعْدَهَا - أَنَّ النَّاسِيَ يُوجِبُ الْعَمَلَ بِأَخْبَارِ
الْأَحَادِ ؛ إِذَا قَضَتْ بِزِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ فِيمَا افْتَضَاهُ الْقُرْآنُ : كَزِيَادَةِ التَّغْرِيبِ ، وَاعْتِبَارِ
الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ عَلَى الرَّجُلَيْنِ ، وَالرَّجُلِ وَالْمَرْأَتَيْنِ ، وَالْمُنْبِتِ لَا يُجْزَى الْعَمَلُ بِهَا .

(و) أَمَّا (النَّقْصُ مِنْهَا) : أَيُّ مِنَ الْعِبَادَةِ - فَإِنَّهُ (تَنْسَخُ لِلْسَّاقِطِ اثْنًا) بَيْنَ الْعُلَمَاءِ :
سَوَاءً كَانَ لَهَا تَعَلُّقٌ بِالْمَنْقُوصِ مِنْهُ ؛ بِأَنَّ كَانَ : شَرْطًا ، أَوْ شَطْرًا ، أَوْ لَا : كَأِخْدَى
الْخَمْسِ ، (لَا) أَنَّهُ يَكُونُ نَسْخًا (لِلْجَمِيعِ) : مِنْ السَّاقِطِ وَالْبَاقِي (عَلَى) الْمَذْهَبِ
(الْمُخْتَارِ) لِلْجُمْهُورِ : مِنْهُمْ الْمَنْصُورُ بِاللَّهِ ، وَالْإِمَامُ يَحْيَى عليه السلام ، وَالكَرْخِيُّ ، وَابْنُ
عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ ، وَابْنُ الْحُسَيْنِ ، وَالرَّازِيُّ ، وَالشَّيْخُ الْحَسَنُ الرَّصَّاصُ : سَوَاءً كَانَ
الْمَنْقُوصُ : جُزْءًا ، أَوْ شَرْطًا ؛ لِأَنَّ نَقْصَ كُلِّ مِنْهُمَا لَوْ اسْتَلْزَمَ نَسْخَ الْبَاقِي لَانْقَرَضَ
ثُبُوتُ حُكْمِهِ إِلَّا دَلِيلٌ ثَانٍ غَيْرِ الدَّلِيلِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ الْمَفْرُوضَ أَنَّ الدَّلِيلَ الْأَوَّلَ

مَنْسُوحٌ ؛ وَالْإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى أَنَّ الْبَاقِيَ لَا يَفْتَقِرُ فِي وُجُوبِهِ إِلَى دَلِيلٍ ثَانٍ⁽¹⁾ .
وَقَالَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ ، وَمَالَ إِلَيْهِ أَبُو طَالِبٍ عليه السلام فِي الْمُجْزِي : إِنَّهُ إِذَا
أُسْقِطَ جُزْءٌ مِنَ الْعِبَادَةِ : كَرُكْعَةٍ أَوْ رُكُوعٍ - كَانَ نَسْخًا لَهَا⁽²⁾ .

وَلِإِنْ كَانَ شَرْطًا لَهَا : كَالطَّهَارَةِ ، وَالنِّيَّةِ ، وَالِاسْتِيقْبَالِ - لَمْ يَكُنْ نَسْخًا .
وَقِيلَ : يَكُونُ نَسْخًا مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ تَحْرِيمُ فِعْلِ الْبَاقِي بِغَيْرِ الْمَنْقُوصِ :
مِنَ الشَّرْطِ ، وَالْجُزْءِ ، ثُمَّ اِرْتَفَعَ ذَلِكَ الْحُكْمُ بِحُكْمٍ آخَرَ : وَهُوَ جَوَازُ الْبَاقِي ،
أَوْ وُجُوبُهُ بِدُونِ الْمَنْقُوصِ ؛ وَلَا مَعْنَى لِلنَّسْخِ سِوَى ذَلِكَ .

قُلْنَا : مَعْنَى التَّحْرِيمِ لِلْبَاقِي بِدُونِ الْمَنْقُوصِ وَجُوبُ الْمَنْقُوصِ مَعَ وَجُوبِ
الْبَاقِي ؛ وَلَا مَعْنَى لَهُ سِوَى ذَلِكَ ؛ فَتَقْصُصُهُ نَسْخٌ لَوْجُوبِهِ ؛ وَلَا نِزَاعَ فِيهِ ،
وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ نَسْخٌ لَوْجُوبِ الْبَاقِي ، وَلَا مُسْتَلْزِمٌ لَهُ ؛ وَإِلَّا افْتَقَرَ وُجُوبُهُ إِلَى دَلِيلٍ
آخَرَ ؛ وَهُوَ بَاطِلٌ كَمَا تَقَدَّمَ .

(وَلَا يَصِحُّ نَسْخُ الْإِجْمَاعِ) بِرَفْعِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِهِ ؛ لِازْتِفَاعِ النَّسْخِ بِازْتِفَاعِ
الْوَحْيِ بِمَوْتِهِ ﷺ ؛ وَالْإِجْمَاعُ لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بَعْدَهُ ﷺ ؛ لِمَا سَبَقَ⁽³⁾ .

فَإِذَا انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ بَعْدَهُ لَمْ يَكُنْ نَسْخُهُ : بِكِتَابٍ ، وَلَا سُنَّةٍ ؛ لِعَدَمِهِمَا بَعْدَ وَفَاتِهِ ﷺ ،
وَلَا بِإِجْمَاعٍ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ لَا عَنْ دَلِيلٍ فَخَطَأً وَمُحَالٌ وَقُوعُهُ كَذَلِكَ ، أَوْ عَنْ دَلِيلٍ ؛
فَيَلْزِمُ تَقَدُّمُهُ عَلَى الْإِجْمَاعِ الْمَفْرُوضِ كَوْنُهُ مَنْسُوحًا ؛ وَالنَّاسِخُ لَا يَتَقَدَّمُ الْمَنْسُوحَ .
وَالْقِيَاسُ شَرْطُهُ عَدَمُ مُخَالَفَةِ الْإِجْمَاعِ مَعَ أَنَّ التَّعَبُّدَ بِهِ مُقَارِنٌ لِلتَّعَبُّدِ بِأَصْلِهِ ؛

(1) المعتمد 1/ 415 ، وصفوة الاختيار 155 ، وعيون المسائل (خ) ، والتلخيص 2/ 535 ، والتبصرة 281 ،
والآمدي 162 ، ومختصر منتهى السؤل 2/ 1022 ، وشرح الغاية 2/ 461 ، والكاشف 383

(2) ينظر المصادر السابقة .

(3) الفصول اللؤلؤية 372 ، وشرح الغاية 2/ 441 ، والكاشف 384 ، ومنهاج الوصول 452 ، والردود
والنقود 1/ 436 ، والمعتمد 1/ 400 ، والعدة 3/ 826 ، وابن حزم 4/ 530 ، و السرخسي 2/ 66 .

فَيَلْزَمُ تَقْدُّمُهُ ؛ وَهُوَ بَاطِلٌ ؛ وَهَذِهِ الْحُجَّةُ شَامِلَةٌ : لِلْقَطْعِيِّ ، وَالظَّنِّيِّ .

(و) كَمَا لَا يَصِحُّ نَسْخُ الْإِجْمَاعِ لِمَا سَبَقَ - (لَا) يَصِحُّ نَسْخُ (الْقِيَاسِ) الصَّادِرِ مِنْ غَيْرِ الرَّسُولِ ﷺ بِرَفْعِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِهِ ؛ بِدَلِيلٍ آخَرَ مَعَ بَقَاءِ حُكْمِ أَصْلِهِ : أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى ذَلِكَ فِي الطَّرَفَيْنِ (إِجْمَاعًا) .

وَمِثْلُ مَا ادَّعَاهُ الْمُصَنِّفُ مِنَ الْإِجْمَاعِ ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْمَهْدِي عليه السلام ، وَالْقَرَشِيُّ فِي عَقْدِهِ ⁽¹⁾ ؛ وَفِيهِ أَنَّ فِي التَّلْوِيحِ مَا لَفْظُهُ : ذَهَبَ فَخَرُ الْإِسْلَامِ ⁽²⁾ إِلَيَّ أَنَّهُ يَجُوزُ نَسْخُ الْإِجْمَاعِ بِالْإِجْمَاعِ وَإِنْ كَانَ قَطْعِيًّا حَتَّى لَوْ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى قَوْلٍ ثُمَّ أَجْمَعُوا عَلَى خِلَافِهِ - جَازَ .

وَالْمُخْتَارُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ هُوَ التَّفْصِيلُ : وَهُوَ أَنَّ الْإِجْمَاعَ الْقَطْعِيَّ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ تَبْدِيلُهُ وَهُوَ الْمُرَادُ بِمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ الْإِجْمَاعَ لَا يُنْسَخُ ، وَلَا يُنْسَخُ بِهِ ⁽³⁾ .

وَالْمُخْتَلَفُ فِيهِ يَجُوزُ تَبْدِيلُهُ ؛ كَمَا إِذَا أَجْمَعَ الْقَرْنُ الثَّانِي عَلَى حُكْمٍ يُزَوَّى فِيهِ خِلَافٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ، ثُمَّ أَجْمَعُوا هُمْ بِأَنْفُسِهِمْ ، أَوْ أَجْمَعَ مَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى خِلَافِهِ ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ ؛ لِحَوَازِ أَنْ تَنْتَهِيَ مُدَّةُ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالْإِجْمَاعِ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى أَهْلَ الْإِجْمَاعِ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى خِلَافِهِ .

وَمَا يُقَالُ : إِنَّ انْقِطَاعَ الْوَحْيِ يُوجِبُ امْتِنَاعَ النَّسْخِ - فَمُخْتَصٌّ بِمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْوَحْيِ ؛ وَالْإِجْمَاعُ لَيْسَ كَذَلِكَ . انْتَهَى .

(1) قَالَ فِي مِثْهَاجِ الْوُصُولِ 452 ، «لَا يُنْسَخُ الْإِجْمَاعُ وَالْقِيَاسُ إِجْمَاعًا» . رَوَاهُ الْحَاكِمُ ، وَسَيَأْتِي خِلَافُ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ فِي نَسْخِ الْإِجْمَاعِ بِالْإِجْمَاعِ . شَرْحُ الْغَايَةِ 441/2 ، وَكَشَفُ الْأَسْرَارِ 175/3 .

(2) أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَزْدَوِيُّ : فَقِيهٌ ، حَنَفِيٌّ ، أَصُولِيٌّ ، مُحَقِّقٌ ، مُصَنِّفٌ . تُوِّفِيَ سَنَةَ 482 هـ . لَهُ كُنْزُ الْوُصُولِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْأُصُولِ «أُصُولُ الْبَزْدَوِيِّ» ، وَكِتَابُ الْمَبْسُوطِ ، وَشَرْحُ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ . تَارِيخُ بَغْدَادِ

77/12 ، وَالْجَوَاهِرُ الْمُضِيئَةُ 594/2 ، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ 187/2 ، وَتَاجُ التَّرَاجِمِ 146 .

(3) شَرْحُ التَّلْوِيحِ 25/2 ، وَكَشَفُ الْأَسْرَارِ 175/3 .

وَحَكَى فِي الْفُصُولِ وَغَيْرِهِ ⁽¹⁾ الْخِلَافَ فِي الْأَوَّلِ عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى الطَّبْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ⁽²⁾ ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ ؛ وَحُجَّتُهُمَا أَنَّ الْإِجْمَاعَ فِي مَسْأَلَةٍ عَلَى قَوْلَيْنِ : يَقُولُ بِأَحَدِهِمَا طَائِفَةٌ ، وَبِالْآخِرِ الْبَاقُونَ - إِجْمَاعٌ مِنَ الْكُلِّ عَلَى أَنَّهَا اجْتِهَادِيَّةٌ ؛ عَلَى الْمُجْتَهِدِ الْمَصِيرُ إِلَى مَا آدَى اجْتِهَادُهُ مِنْهُمَا ، وَلِلْمُقَلِّدِ الْأَخْذُ بِأَيِّهِمَا شَاءَ ، ثُمَّ إِنَّهُ يَجُوزُ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ كَمَا سَبَقَ ؛ فَالْإِجْمَاعُ حَيْثُذِ عَلَى أَحَدِهِمَا نَاسِخٌ لِلْإِجْمَاعِ الْأَوَّلِ ؛ لِإِبْطَالِهِ الْجَوَازَ الَّذِي اقْتَضَاهُ .

قُلْنَا : لَا نُسَلِّمُ الْإِجْمَاعَ الْأَوَّلَ ؛ لِأَنَّ كُلَّ فِرْقَةٍ مُجُوزٌ مَا تَقُولُهُ بِهِ وَتَنْفِي الْآخَرَ ؛ وَلَوْ سَلِّمَ فَمَشْرُوطٌ بِأَنْ لَا يُوجَدَ قَاطِعٌ يَمْنَعُ الْاجْتِهَادَ ؛ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ الْاجْتِهَادَ بِخِلَافِ الْقَاطِعِ لَا يَجُوزُ ؛ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْإِجْمَاعِ مَا لَهُ مَزِيدٌ نَفْعٍ هُنَا ؛ وَمَا تَقَدَّمَ يُغْنِي عَمَّا هُنَا . وَحَكَى غَيْرُهُ فِي الطَّرَفِ الثَّانِي الْخِلَافَ عَلَى سِتَّةِ أَقْوَالٍ :

الْمُخْتَارُ مِنْهَا قَوْلُ أَئِمَّتِنَا عليه السلام ، وَالْجُمْهُورِ : مِنَ الْمَنْعِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ كَوْنِهِ فِي زَمَنِهِ عليه السلام ، أَوْ بَعْدَ وَفَاتِهِ ، وَبَيْنَ الْقَطْعِيِّ وَالظَّنِّيِّ ، وَبِأَقْوَى أَوْ لَا ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْعَمَلِ بِالْقِيَاسِ عَدَمُ ظُهُورِ الْمُعَارِضِ : سَوَاءً كَانَ أَقْوَى أَوْ مُسَاوِيًا ؛ فَلِذَا ظَهَرَ الْمُعَارِضُ زَالَ شَرْطُ الْعَمَلِ بِهِ مِنْ أَصْلِهِ : سَوَاءً قِيلَ : كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ ، أَوْ قِيلَ : الْحَقُّ مَعَ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَظْهَرُ لِلْمُجْتَهِدِ بَعْدَ الْقِيَاسِ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ مُعْتَبَرًا فِي عَصْرِهِ عليه السلام ؛ وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ شَرْعِيًّا ⁽³⁾ .

(1) الفصول 372 ، والكاشف 384 ، والغاية 441/2 وَقَالَ : وَفِي حِكَايَتِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ نَظَرُ .

(2) مِنْ عُلَمَاءِ الزَّيْدِيَّةِ ، فَاضِلٌ ، مِنْ الْقَادِمِينَ لِلْجِهَادِ مَعَ الْإِمَامِ الْهَادِي مِنْ طَبَرِ سِتَّانَ ، وَبَقِيَ بَعْدَ مَوْتِ الْهَادِي بِالْيَمَنِ نَاشِرًا لِلْحَقِّ بِصَنْعَاءَ . ثَوَقِي نَحْوَ 340 هـ . لَهُ الْأَنْوَارُ فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَصَحَّةُ مَا جَاءَ بِهِ ، وَيُسَمَّى أَيْضًا الْمُنِيرَ . وَالْمَجَالِسُ وَالْمُنَظَّرَاتُ (طبع) . مطلع البدور 468/1 ، وطبقات الزيدية 212/1 ، وتاريخ اليمن الفكري 159/1 ، وأعلام المؤلفين الزيدية 190 .

(3) صفوة الاختيار 162 ، والفصول اللؤلؤية 236 ، والمعتمد 400/1 ، والمستصفى 239/1 ، والتلخيص 531/2 ، وأصول السرخسي 66/2 ، والمحصول 559/1 ، والتجبير شرح التحرير 363/6 ،

(و) كَمَا لَا يَصِحُّ نَسْخُ الْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ - (لَا) يَصِحُّ (النَّسْخُ بِهَمَا) : أَيِ
بِالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ الصَّادِرِ مِنْ غَيْرِ الرَّسُولِ ﷺ (عَلَى) الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ .
أَمَّا الْإِجْمَاعُ فَلَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ ارْتِفَاعِ النَّسْخِ بِارْتِفَاعِ الْوَحْيِ بِوَفَاتِهِ ﷺ ؛ وَالْإِجْمَاعُ
مَعْصُومٌ عَنْ مُخَالَفَةِ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ : مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، لَا مُعَارِضَ لَهُ مِنْهُمَا ؛
فَمَا وَجَدْنَاهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ مُخَالِفًا لَهُمَا حَكَمْنَا بِتَضَمُّنِهِ النَّاسِخَ إِنْ لَمْ يُمَكِّنِ الْجَمْعُ
بِالتَّأْوِيلِ . وَحَكَى فِي الْفُصُولِ الْجَوَازَ عَنْ جَمَاعَةٍ : مِنْهُمْ أَبُو الْحُسَيْنِ الطَّبْرِيُّ رَحِمَهُ
اللَّهُ تَعَالَى . وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْبَدَائِعِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ ⁽¹⁾ جَوَازَ نَسْخِ الْإِجْمَاعِ بِالْإِجْمَاعِ ؛
وَشَبَّهْتُهُمْ وَجَوَّابُهَا مَا تَقَدَّمَ .

وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَذَلِكَ عِنْدَ الْمَنْصُورِ بِاللَّهِ ، وَأَبِي طَالِبٍ عليه السلام ، وَحَكَاهُ عَنْ عَامَّةِ
الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ - فَلَا يَنْسَخُ : نَصًّا ، وَلَا قِيَاسًا ⁽²⁾ : أَمَّا النَّصُّ فَلِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ
عَلَى رَفْضِ الْقِيَاسِ عِنْدَ وُجُودِهِ ؛ وَلِحَقْرِ مُعَاذِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى . وَأَمَّا الْقِيَاسُ ؛ فَلِأَنَّ تَقَدُّمَهُ
بِتَقَدُّمِ أَصْلِهِ قَرِينُهُ تَخْصِيصُ عِلَّةِ الْآخِرِ ؛ كَمَا فِي بِنَاءِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ إِنْ لَمْ
يَكُنْ مَرْجُوحًا عِنْدَ الْقَائِلِ ، وَإِلَّا تَبَيَّنَ زَوَالُ شَرْطِ الْعَمَلِ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ .

(و) الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ (لَا) يَصِحُّ نَسْخُ : الْكِتَابِ الْعَزِيزِ ، وَخَبَرِ (مُتَوَاتِرٍ) : أَيِ
مَعْلُومٍ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمَلْزُومِ وَإِرَادَةِ اللَّازِمِ - (بِأَحَادِيٍّ) : أَيِ بَظَنِّي كَذَلِكَ لَا
يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالْقَرَائِنِ ؛ إِذِ الْقَاطِعُ لَا يُعَارِضُهُ الْمَظْنُونُ ⁽³⁾ .

والآمدي 3/ 146 ، والتقريب مسألة رقم 84 .

(1) مُحَمَّدُ بْنُ حَمْدَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَنَارِيِّ أَوْ الْقَنَرِيِّ : فَفِيهِ ، حَقِيقِي ، عَالِمٌ بِالْأُصُولِ وَالْمَنْطِقِ . ثَوْبِي 834 هـ .
لَهُ فُصُولُ الْبَدَائِعِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ (طبع) ، وَشَرَحَ إِيسَاعُوجِي ، وَغَيْرُهُمَا . الأعلام 6/ 110 . وينظر
فصول البدائع 2/ 158 .

(2) الكاشف 385 ، والفصول اللؤلؤية 236 ، وشرح الغاية 2/ 444 ، والمعتمد 1/ 402 ، ومختصر ابن
الحاجب 2/ 1014 ، والتلخيص 2/ 529 ، وشرح الكوكب 3/ 571 ، وبيان المختصر 2/ 558 ،
وصفوة الاختيار 160 ، وجوهرة الأصول 247 .

(3) مختصر ابن الحاجب 2/ 997 ، والتلخيص 2/ 524 ، والمعتمد 1/ 398 ، والبرهان 2/ 1311 ،
=

وَذَهَبَ مُتَأَخِّرُونَ إِلَى جَوَازِ نَسْخِهِمَا بِاخْتِرِ الْمَشْهُورِ⁽¹⁾؛ قَالُوا: لِأَنَّ النَّسْخَ بَيِّنٌ مِنْ وَجْهِهِ، وَتَبْدِيلٌ مِنْ آخَرَ: فَمِنْ حَيْثُ بَيَّنَّتَهُ يَجُوزُ بِالْأَحَادِ: كَيِّانِ الْمُجْمَلِ، وَالتَّخْصِصِ. وَمِنْ حَيْثُ تَبَدَّلَ يُشْتَرَطُ التَّوَاتُرُ؛ فَجَازَ التَّوَسُّطُ بَيْنَهُمَا؛ عَمَلًا بِالْجِهَتَيْنِ. وَفِيهِ أَنَّهُ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالظَّنِّ؛ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْمُظَنُّونَ لَا يُقَابِلُ الْقَاطِعَ. وَذَهَبَ جَمْعٌ مِنَ الظَّاهِرِيَّةِ إِلَى جَوَازِهِ وَوُقُوعِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ تَخْصِصُ الْقَاطِعِ بِالْأَحَادِ⁽²⁾ - جَازَ نَسْخُهُ بِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَخْصِصٌ فِي الْأَعْيَانِ؛ وَهَذَا تَخْصِصٌ فِي الْأَزْمَانِ.

وَأُجِيبَ بِالْفَرْقِ: فَإِنَّ التَّخْصِصَ: بَيِّنٌ، وَجَمْعٌ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ، وَالنَّسْخُ: إِبْطَالٌ، وَرَفْعٌ لِأَحَدِهِمَا. قَالُوا: قَدْ وَقَعَ؛ وَالْوُقُوعُ فَرْعُ الْجَوَازِ؛ فَإِنَّهُ ﷺ كَانَ يَنْعَثُ الْأَحَادَ لِتَبْلِيغِ مُطْلَقِ الْأَحْكَامِ؛ حَتَّى مَا يُنْسَخُ مُتَوَاتِرًا لَوْ كَانَ؛ وَنُسَخَ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا وَصِيَّةَ لِرِوَارِثٍ»؛ وَنُسَخَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ﴾ [الأحزاب: 52] بِمَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ: مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ مِنَ النِّسَاءِ مَا شَاءَ⁽³⁾، وَنُسَخَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا بِنَهْيِهِ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ، وَأَنَّ التَّوَجُّهَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ كَانَ مُتَوَاتِرًا، فَاسْتَدَارُوا فِي قُبَا بِخَيْرِ الْوَاحِدِ وَلَمْ يُنْكِرْهُ ﷺ⁽⁴⁾».

وَأُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ: بِمَنْعِ بَعْثِهِ ﷺ لِلْأَحَادِ بِمَا يَنْسَخُ قَاطِعًا؛ لِظُهُورِ اسْتِثْوَاءِ

والتقريب مسألة رقم 81، والكاشف 386 والمنهاج 454.

(1) تيسير التحرير 3/ 203، وشرح التلويح 2/ 36.

(2) كَذَا نُقِلَ عَنِ الظَّاهِرِيَّةِ؛ وَقَدْ نُقِلَ عَنْهُمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّعْبُدُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ، وَنُقِلَ عَنْهُمْ أَيْضًا أَنَّ الْحَبَرَ الْأَحَادِي يُقِيدُ الْعِلْمَ؛ وَلَا يَخْفَى مَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّدَاوُعِ. مِنْهُ. قَالَ ابْنُ حَزْمٍ 1/ 505: الْقُرْآنُ يُنْسَخُ بِالْقُرْآنِ وَبِالسُّنَّةِ، وَالسُّنَّةُ تُنْسَخُ بِالْقُرْآنِ وَبِالسُّنَّةِ. وَقَالَ: وَبِهَذَا تَقُولُ: وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَسَوَاءٌ عِنْدَنَا السُّنَّةُ الْمَنْقُولَةُ بِالتَّوَاتُرِ، وَالسُّنَّةُ الْمَنْقُولَةُ بِاخْتِبَارِ الْأَحَادِ، وَكُلُّ ذَلِكَ يَنْسَخُ بَعْضُهُ بَعْضًا.

(3) الترمذي 5/ 332 رقم 3216، والنسائي 6/ 56 رقم 3205، وأحمد 9/ 289 رقم 24194.

(4) ينظر شرح المختصر 3/ 223.

النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ فِي حَقِّ الْبَائِنِ عَنْهُ ﷺ فِي كَوْنِهِمَا تَبْلِيغَ الْأَحَادِ ؛ وَلَوْ سَلَّمَ فَلِحُصُولِ الْعِلْمِ بِهِ بِقَرِينَةٍ الْحَالِ .

وَعَنِ الثَّانِي : بِأَنَّ الْخَبَرَ مَعْلُومٌ ؛ لِنَتَلَقِيَ الْأُمَّةَ إِيَّاهُ بِالْقَبُولِ : رَوَى أَبُو عُبَيْدَةَ ، عَنْ الْحَسَنِ قَالَ : كَانَتْ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ؛ فَنُسِخَ ذَلِكَ وَصَارَتِ الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ الَّذِينَ لَا يَرِثُونَ . [البيهقي 265 / 6] . ثُمَّ قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ ⁽¹⁾ : وَإِلَّا هَذَا صَارَتْ السُّنَّةُ الْقَائِمَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَإِلَيْهِ انْتَهَى قَوْلُ الْعُلَمَاءِ ، وَإِجْمَاعُهُمْ فِي قَدِيمِ الدَّهْرِ وَحَدِيثِهِ . [الناسخ المنسوخ 425] .

وَعَنِ الثَّالِثِ : بِأَنَّ الْحَدِيثَ غَيْرُ صَحِيحٍ ، وَلَوْ سَلَّمَ فَالْنُسُخُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي ﴾ الْآيَةَ [الأحزاب : 50] .

وَعَنِ الرَّابِعِ : بِأَنَّ الْمَعْنَى لَا أَجْدُ الْآنَ ؛ وَالتَّخْرِيمُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا يُنَافِيهِ ؛ وَلَوْ سَلَّمَ فَالْحَدِيثُ مُخَصَّصٌ لَا نَاسِخٌ .

وَعَنِ الْخَامِسِ : بِأَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ أَفَادَ الْقَطْعَ بِالْقَرَائِنِ ؛ فَإِنَّ نِدَاءَ مُنَادِيهِ ﷺ بِالْقُرْبِ مِنْهُ فِي مِثْلِهَا قَرِينَةٌ صَدَقَهُ عَادَةً .

(و) اعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ عُدَّ لِمَعْرِفَةِ النَّاسِخِ مِنَ الْمَنْسُوخِ : طُرُقٌ صَحِيحَةٌ يُعْمَلُ بِهَا فِي الْمَعْلُومِ وَالْمَظْنُونِ ، وَفَاسِدَةٌ لَا يُعْمَلُ بِهَا فِيهِمَا :

أَمَّا (طَرِيقَتَا) الصَّحِيحِ الْمُوصِلِ (إِلَى الْعِلْمِ) الشَّامِلِ لِلظَّنِّ (بِالنَّسِخِ) الصَّادِرِ مِنَ الشَّارِعِ - فَأُمُورٌ : وَهِيَ :

1- (النَّصُّ) الصَّادِرُ (مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ، أَوْ مِنْ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ) الَّذِينَ هُمْ عِزَّتُهُ ﷺ ، أَوْ جَمِيعُ مَنْ يَنْعَقِدُ بِهِ مِنَ الْأُمَّةِ حَالِ كَوْنِ ذَلِكَ النَّصِّ مِمَّنْ ذُكِرَ : (صَرِيحًا) : نَحْوُ أَنْ يَقُولَ أَيُّ هَؤُلَاءِ : نُسِخَ هَذَا بِهَذَا ، وَهَذَا نَاسِخٌ ، وَهَذَا مَنْسُوخٌ ؛ فَقَوْلُهُمْ مُعَرَّفٌ

(1) فِي الْأَصْلِ أَبُو عُبَيْدَةَ ، وَالصَّوَابُ : أَبُو عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنُ سَلَامٍ فِي النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ بِإِسْنَادِهِ إِلَى الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رَقْم (425) .

بِالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ لَا نَاسِخٌ . (أَوْ غَيْرِ صَرِيحٍ) ؛ بِأَنْ ذَكَرَ مَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ [الأنفال: 66] بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال: 65] ، وَقَوْلِهِ ﷺ : «كُنْتُ بَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُزُّوْهَا ، وَبَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَصْحَاحِيِّ فَوْقَ ثُلُثٍ فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ ، وَبَهَيْتُكُمْ عَنِ التَّبَذِّ فِي الْأَسْقَاءِ فَأَشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا ، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ [رقم 1977] مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ ، وَكَانَ لِإِجْمَاعٍ عَلَى تَرْكِ قَتْلِ شَارِبِ الْخَمْرِ فِي الْمَرَّةِ الرَّابِعَةِ ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ نَاسِخٍ .

2- (وَأَمَّا أَمَارَةٌ قَوِيَّةٌ) تُفِيدُ الظَّنَّ : وَذَلِكَ (كَتَعَارُضِ الْحَبَرَيْنِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ مَعَ مَعْرِفَةِ الْمُتَأَخَّرِ) : أ- (بِنَقْلِ) : كَحَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - تَرَكَ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتْهُ النَّارُ ⁽¹⁾ ، وَكَحَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : كَانَ أَمْرًا بِالْقِيَامِ فِي الْجَنَازَةِ ثُمَّ جَلَسَ بَعْدَ ذَلِكَ وَأَمَرَكَ بِالْجُلُوسِ ⁽²⁾ .

وَمَا رَوَاهُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ آبَائِهِ ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : لَمَّا كَانَ فِي وِلَايَةِ عُمَرَ جَاءَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا لَقِيتُ مِنْ عَمَّارٍ ! قَالَ : وَمَا ذَاكَ ؟ قَالَ : خَرَجْتُ وَأَنَا أُرِيدُكَ وَمَعِيَ النَّاسُ ؛ فَأَمَرْتُ مُنَادِيًا فَنَادَى بِالصَّلَاةِ ، ثُمَّ دَعَوْتُ بِطَهْوَرٍ فَطَهَّرْتُ وَمَسَحْتُ عَلَى خُفِّي ؛ فَتَقَدَّمْتُ أَصْلِي فَأَعْتَزَلَنِي عَمَّارٌ : فَلَا هُوَ اقْتَدَى بِي ، وَلَا هُوَ تَرَكَنِي ؛ فَجَعَلَ يُنَادِي مِنْ خَلْفِي : يَا سَعْدُ أَصَلَاةً بَغَيْرِ وُضُوءٍ ؟ ! فَقَالَ عُمَرُ : يَا عَمَّارُ اخْرُجْ مِمَّا جِئْتَ بِهِ ؛ فَقَالَ : نَعَمْ كَانَ الْمَسْحُ قَبْلَ الْمَائِدَةِ ؛ فَقَالَ عُمَرُ : يَا أَبَا الْحَسَنِ مَا تَقُولُ ؟ قَالَ : أَقُولُ : إِنَّ الْمَسْحَ كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ ؛ وَالْمَائِدَةُ نَزَلَتْ فِي بَيْتِهَا ؛ فَأَرْسَلَ عُمَرُ إِلَى عَائِشَةَ ؛

(1) أبو داود 133/1 رقم 192 .

(2) نحوه أحمد 179/1 رقم 623 ، ومعاني الآثار 448/1 .

فَقَالَتْ : كَانَ الْمَسْحُ قَبْلَ الْمَائِدَةِ ؛ فَقُلْ لِعُمَرَ : وَاللَّهِ لَأَنْ تُقَطَعَ قَدَمَايَ بِعَقِبِهِمَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَمْسَحَ عَلَيْهِمَا ! فَقَالَ عُمَرُ : لَا نَأْخُذُ بِقَوْلِ امْرَأَةٍ ! ثُمَّ قَالَ : أَنَشُدُ اللَّهَ امْرَأَةً شَهِدَ الْمَسْحُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - لَمَا قَامَ ؛ فَقَامَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ رَجُلًا كُلُّهُمْ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ ضَيِّقَةُ الْكُمَيْنِ ؛ فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِهَا ، ثُمَّ مَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ ؛ فَقَالَ عُمَرُ : مَا تَقُولُ يَا أَبَا الْحَسَنِ ؟ قَالَ : سَلَهُمْ أَقْبَلَ الْمَائِدَةَ أَمْ بَعْدَهَا ؟ فَسَأَلَهُمْ فَقَالُوا : مَا نَذَرِي ؛ فَقَالَ عَلِيٌّ ؓ أَنَشُدُ اللَّهَ امْرَأَةً مُسْلِمًا عَلِمَ أَنَّ الْمَسْحَ قَبْلَ الْمَائِدَةِ - لَمَا قَامَ ؛ فَقَامَ اثْنَانِ وَعِشْرُونَ رَجُلًا ! فَتَفَرَّقَ الْقَوْمُ وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ : لَا نَتْرُكُ مَا رَأَيْنَا ، وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ : لَا نَتْرُكُ مَا رَأَيْنَا ! ⁽¹⁾ .

وَعَنْهُ ؓ : سَبَقَ الْكِتَابُ الْخَفِيِّ ⁽²⁾ : أَيُّ قَطَعَ .

ب - (أَوْ قَرِيبَةً قَوِيَّةً : كَغَزَاةٍ ، أَوْ حَالَةٍ) : نَحْوِ أَنْ يُعْلَمَ ، أَوْ يُظَنَّ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تَرَكْتُ فِي غَزْوَةِ كَذَا ، أَوْ هَذِهِ فِي خَامِسَةِ الْهَجْرَةِ ، وَتِلْكَ فِي سَادِسَتِهَا ؛ نَحْوِ مَا رَوَاهُ أَبُو بَنْ كَعْبٍ قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا جَامَعَ أَحَدُنَا فَأَكْسَلَ ؟ قَالَ : «يَغْسِلُ مَا لَمَسَ الْمَرْأَةَ ، وَلَيَتَوَضَّأُ ثُمَّ لِيُصَلَّ» ⁽³⁾ ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا غُسْلَ مَعَ الْإِكْسَالِ ، وَأَنَّ مُوجِبَهُ الْإِنْزَالُ ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي مُبْتَدَأِ الْإِسْلَامِ ؛ فَتُسَخِّ بِمَا رَوَى عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ وَلَا يَغْتَسِلُ ، وَذَلِكَ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ ، ثُمَّ اغْتَسَلَ بَعْدَ ذَلِكَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِالْغُسْلِ .

(1) المجموع ، والتجريد 66 / 1 ، وأصول الأحكام برقم 153 ، والشفاء 65 / 1 . قَالَ فِي الرَّوْضِ 296 / 1 بَعْدَ ذِكْرِ الْحَدِيثِ : وَإِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ فِيهِ خَمْسَةٌ مِنْ أَيْمَةِ أَهْلِ الْبَيْتِ وَأَرْبَعَةٌ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ مِنْ نَصِّ الْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ وَغَيْرِهِ عَلَى عَدَالَتِهِمْ وَثِقَتِهِمْ .

(2) المجموع 80 ، 84 ، والتجريد 66 / 1 ، والشفاء 66 / 1 ، وابن أبي شيبه 169 / 1 ، جامع الأحاديث للسيوطي 16 / 94 مسند علي .

(3) عبد الرزاق 250 / 1 ، رقم 958 ، والبخاري رقم 293 ، ومسلم رقم 346 ، وابن حبان رقم 1169 ، والبيهقي 164 / 1 ، وغيرهم .

وَكَمَا ذَكَرَ أَصْحَابُنَا فِي حَدِيثِ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذِّكْرِ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ كَوْنُهُ الْمُنْسُوخَ بِقَرِينَةٍ السُّؤَالِ عَنْهُ فِي حَدِيثِ طَلْقِ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَصْحَابُ السُّنَنِ، وَالْذَاقُ قُطْنِي، وَصَحَّحَهُ جَمْعُ مِنَ الْحِفَاطِ⁽¹⁾؛ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ بَلَّغَهُمْ حَدِيثُ الْوُضُوءِ مِنْهُ - لَمَا سَأَلُوا عَنْهُ؛ لِيَتَنَزَّلَ سُؤَالُهُمْ مِنْ دُونِهِ مَنَزَلَةَ السُّؤَالِ عَنْ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ: هَلْ فِي مَسِّهَا، أَوْ مَسِّ شَيْءٍ مِنْهَا وَضُوءٌ؟ وَذَلِكَ مِمَّا لَا مَعْنَى لَهُ؛ (فَيَعْمَلُ بِذَلِكَ) الْمَذْكُورِ مِنَ الْقَرَائِنِ (فِي الْمَطْنُونِ).

وَيُقْبَلُ خَبَرُ الْآحَادِ فِي ضَبْطِ نَحْوِ التَّارِيخِ، وَإِنْ كَانَ الْمُتَعَارِضَانِ قَطْعِيَيْنِ: كَالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ الْمَعْلُومَةِ؛ لِكَوْنِ النَّاسِخِ قَطْعِيًّا؛ وَالظَّنُّ إِنَّمَا هُوَ فِي كَوْنِهِ مُتَّصِفًا بِالنَّسْخِ.

وَذَهَبَ الْإِمَامُ الْمَهْدِي عليه السلام إِلَى أَنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِهِ إِلَّا فِي الظَّنِّ⁽²⁾؛ لِئَلَّا يُؤَدِّيَ إِلَى تَرْكِ الْقَطْعِيِّ بِالظَّنِّ؛ وَفِيهِ أَنَّ مُتَوَاتِرَ السَّنَدِ قَدْ أَسْقَطَ الْقَطْعَ بَقَاءِ حُكْمِهِ لِمُعَارَضَةِ الْقَطْعِيِّ؛ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ أَحَدَ الْمَعْلُومِينَ الْمُتَعَارِضِينَ نَاسِخٌ، وَالْآخَرُ مَنْسُوخٌ؛ فَيَبَيِّنُ الْآحَادِ مُعَيَّنٌ لِلنَّاسِخِ الْمَعْلُومِ إجمالًا، وَالْقَطْعُ رَافِعُهُ قَطْعٌ مِثْلُهُ. وَأَمَّا الْفَاسِدَةُ: فَكَقُولِ الصَّحَابِيِّ: هَذَا نَاسِخٌ، وَهَذَا مَنْسُوخٌ؛ لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ عَنْ اجْتِهَادٍ: سَوَاءٌ صَرَّحَ بِعِلَّةٍ أَوْ لَا، وَسَوَاءٌ كَانَ الْأَوَّلُ مَعْلُومًا، أَوْ مَظْنُونًا؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَثِيرًا مَا يُعْبَرُ عَمَّا قَوِيَ عِنْدَهُ بِالْعِلْمِ. ذَكَرَ ذَلِكَ الدَّوَّارِيُّ⁽³⁾.

(1) التجريد 1/ 59، وأبو داود 1/ 119 رقم 101، وأحمد 5/ 494 رقم 16295، والبيهقي 1/ 165، والترمذي 1/ 131 رقم 85، وابن ماجه 1/ 163 رقم 483، والنسائي 1/ 101 رقم 165، والدارقطني 1/ 146، وعبد الرزاق 1/ 117، وابن أبي شيبة 1/ 152، ومعاني الآثار 1/ 75-76.

(2) وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ. مِنْهَاجُ الْوُصُولِ 456، وَجَوْهَرَةُ الْأَصُولِ 235.

(3) ذَكَرَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الصَّحَابِيَّ إِذَا قَالَ: نُسِخَ كَذَا؛ فَإِنَّهُ لَا يُقْلَدُ، وَلَكِنْ يُنْظَرُ فِيهِ. يَنْظُرُ الْمُعْتَمِدُ 418/1، وَالْمُسْتَصْفَى 1/ 243، وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ 5/ 321، وَصِفْوَةُ الْاِخْتِيَارِ 162، وَمِنْهَاجُ الْوُصُولِ 457، وَالتَّلْخِصُ 2/ 532، وَالتَّقْرِيبُ مَسْأَلَةٌ رَقْمُ 48.

وَقِيلَ: يَكُونُ نَاسِخًا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُولُهُ إِلَّا عَنْ نَقْلِ غَالِبَا، وَكَحَدَّثِيهِ وَتَأَخَّرَ
إِسْلَامِهِ؛ لِأَنَّ مَنْقُولَ مُتَأَخَّرِ الصَّحَابَةِ لِحَدَاثَةِ السَّنِّ؛ وَتَأَخَّرَ الْإِسْلَامَ - قَدْ يَكُونُ
مُتَقَدِّمًا، وَمَنْقُولُ مُتَقَدِّمِ الصَّحْبَةِ قَدْ يَكُونُ مُتَأَخَّرًا؛ فَلَا دَلَالَةَ فِي ذَلِكَ عَلَى النَّسْخِ،
وَكَثَرَتِ بِهِ فِي الْمُصْحَفِ؛ فَإِنَّ الْآيَاتِ لَمْ تُرْتَبْ تَرْتِيبَ النُّزُولِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ وُجُوبَ
الِاعْتِدَادِ حَوْلَ الْمُسْتَقَادِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿مَتَنَعَا إِلَى الْوَحْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: 240] -
مَنْسُوخٌ بِوُجُوبِ التَّرْبُصِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا الْمُسْتَقَادِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ
يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: 234]؛ مَعَ
تَقَدُّمِ النَّاسِخِ فِي التَّلَاوَةِ: وَهِيَ نَظِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ﴾
الْآيَةُ [البقرة: 142] مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: 144]،
وَكُمُوافِقَةِ الْأَصْلِ؛ فَلَا يُحْكَمُ بِتَقَدُّمِ الْمُوَافِقِ وَلَا بِتَأَخُّرِهِ؛ إِذْ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ
ابْتِدَاءُ الشَّرِيعَةِ جَاءَ بِخِلَافِ مَا فِي الْأَصْلِ، أَوْ بِمَا يُوَافِقُهُ.
وَكَاخْفِيَةِ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّ الْأَحْكَامَ مُرَاعَى فِيهَا الْمَصَالِحَ؛ فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ
الْمَصْلَحَةُ فِي تَأَخُّرِ الْأَشْيِ كَمَا فِي تَأَخُّرِ الْأَخْفِ كَمَا سَبَقَ مِثَالُهُ فِي الصِّيَامِ.
فَإِنْ عُرِفَ النَّاسِخُ بِطَرِيقٍ مُعْتَبَرٍ - عُمَلِ بِهِ، وَإِلَّا وَجَبَ التَّرْجِيحُ بَيْنَ الْمُتَعَارِضَيْنِ
بِأَحَدِ طَرَفَيْهِ الْآيَةِ فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى إِنْ أَمَكَنَ، وَإِلَّا رُجِعَ إِلَى غَيْرِهِمَا.
وَلَمَّا كَانَ بَحْثُ الْأُصُولِ عَنِ الْأَدِلَّةِ: مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ،
وَالْقِيَاسِ: مَنْطُوقًا وَمَفْهُومًا، حَقِيقَةً وَمَجَازًا، أَمْرًا وَنَهْيًا، عَامًّا وَخَاصًّا، مُطْلَقًا
وَمُقَيَّدًا، مُجْمَلًا وَمُبَيَّنًّا، ظَاهِرًا وَمُؤَوَّلًا، نَاسِخًا وَمَنْسُوخًا؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَسْتَنْبِطُ
الْأَحْكَامَ مِنْهَا؛ وَطَرِيقُ ذَلِكَ هُوَ الْاجْتِهَادُ - خَتَمَ الْأَنْبَحَاثِ بَابِ الْاجْتِهَادِ، وَذَكَرَ
التَّقْلِيدَ مَعَهُ؛ لِلْمُنَاسَبَةِ وَالْمُنَاقَضَةِ؛ فَقَالَ:

(البَابُ الثَّاسِعُ : فِي الاجْتِهَادِ وَالتَّقْلِيدِ)

(الاجْتِهَادُ) لُغَةً : تَحَمُّلُ الْجُهْدِ وَالْمَشَقَّةِ .

وَاصْطِلَاحًا : (اسْتِفْرَاغُ الْفَقِيهِ الْوُسْعَ فِي تَحْصِيلِ ظَنٍّْ) أَوْ عِلْمٍ (بِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ) :
أَيُّ مَا أُسْنِدَ إِلَى دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ : كَقِيَاسِ تَحْرِيمِ النَّبِيذِ عَلَى الْحَمْرِ ، وَقَطْعِ سَارِقِ
عَشْرِينَ دِرْهَمًا عَلَى قَطْعِ سَارِقِ الْعَشْرَةِ ؛ وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ : بِذَلِكَ الْمَجْهُودِ ؛
لِنَيْلِ الْمَقْصُودِ .

وَمَعْنَى اسْتِفْرَاغِ الْوُسْعِ : بِذَلِكَ تَمَامِ الطَّاقَةِ ؛ بِحَيْثُ يُحْسُنُ مِنْ نَفْسِهِ الْعَجَزَ عَنْ
الْمَزِيدِ عَلَيْهِ : فَخَرَجَ اسْتِفْرَاغُ غَيْرِ الْفَقِيهِ وَوُسْعُهُ فِي مَعْرِفَةِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ ، وَبِذَلِكَ
الْفَقِيهِ وَوُسْعُهُ فِي الظَّنِّ بِحُكْمٍ غَيْرِ شَرْعِيٍّ ؛ فَالِاجْتِهَادُ أَعْمٌ مِنَ الْقِيَاسِ ؛ فَيَشْمَلُ
أَنْوَاعَ الْأَدِلَّةِ : نَصًّا وَظَاهِرًا ، وَمَفْهُومًا وَقِيَاسًا ، وَغَيْرَهَا : وَهُوَ مَذْهَبُ أَئِمَّتِنَا الْعَلِيَّةِ
وَالْجُمْهُورِ ، وَيُسَمَّيَانِ عِنْدَهُمْ دِينَ اللَّهِ ⁽¹⁾ .

(وَالْفَقِيهِ) لُغَةً : كَثِيرُ الْفِقَّةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَعْرِيفُ الْفَقْهِ .

وَاصْطِلَاحًا : هُوَ الْمُجْتَهِدُ ؛ فَأَخَذَهُ فِي حَدِّ الْاجْتِهَادِ دَوْرٌ بِمَرْتَبَةٍ ؛ كَمَا ذَكَرْتُهُ
فِي إِیْضَاحِ الْمُعْنَى : وَهُوَ (مَنْ يَتِمَكَّنُ) إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْاجْتِهَادَ هُوَ التَّأَهُُّلُ وَإِنْ لَمْ
يَحْصُلْ بِالْفِعْلِ - (مِنْ اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَنْ أَدِلَّتِهَا) وَأَمَارَاتِهَا
(التَّفْصِيلِيَّةِ) ، وَلَوْ غَيْرَ إِمَامٍ ؛ خِلَافًا لِلْإِمَامِيَّةِ ⁽²⁾ . أَوْ مِنْ غَيْرِ الْعِتْرَةِ ؛ خِلَافًا لظَاهِرِ
قَوْلِ الْهَادِي ، وَالنَّاصِرِ الطَّاهِرِ ؛ لِلْمُشَارَكَةِ فِي الطَّرِيقِ إِلَى الْاجْتِهَادِ ⁽³⁾ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ

(1) الفصول اللؤلؤية 371 ، وصفوة الاختيار 290 ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْقِيَاسُ وَالْاجْتِهَادُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ،
وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْقِيَاسِ .

(2) لَعَلَّ الْمَقْصُودَ هُنَا بِالْاجْتِهَادِ إِعْمَالُ الرَّأْيِ ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا لِلْمَعْصُومِ عِنْدَهُمْ . أَمَّا الْاجْتِهَادُ
بِمَعْنَى الْإِسْتِنْبَاطِ فَهُوَ عَامٌّ لِكُلِّ قَادِرٍ عَلَيْهِ ، وَرَوَوْا أَنَّ الْإِمَامَ جَعْفَرَ قَالَ : « إِنَّمَا عَلَيْنَا أَنْ نُلْقِيَ إِلَيْكُمْ
الْأُصُولَ ، وَعَلَيْكُمْ أَنْ تُفَرِّغُوا » . ينظر دروس تمهيدية في الفقه الاستدلالي 16-37 .

(3) الفصول اللؤلؤية 732 .

يَبَيِّنُ هَذِهِ الْقِيُودَ أَوَّلَ الْكِتَابِ .

وَقَدْ شَاعَ اسْمُ الْفَقِيهِ عَلَى مَنْ يَعْلَمُ فَنَ الْفُرُوعَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِدًا .
وَالْمُجْتَهِدُ فِيهِ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ الْعَمَلِيُّ ؛ (وَأَيْضًا يَتِمَكَّنُ مِنْ ذَلِكَ) الْإِسْتِثْبَاتُ (مَنْ
حَصَلَ مَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ فِيهِ) : أَيِّ فِي فَنَ الْإِجْتِهَادِ ، وَالْمُخْتِاجُ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ عُلُومٌ خَمْسَةٌ :
أَوَّلُهَا : أَنْوَاعُ (مِنْ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ) : اللُّغَةُ ، وَالتَّحْوِيلُ ⁽¹⁾ ، وَالتَّصْرِيفُ ، وَالْمَعَانِي ،
وَالْبَيَانُ ؛ فَيَعْرِفُ مَعَانِيَ الْمُفْرَدَاتِ وَالْمُرَكَّبَاتِ وَخَوَاصَّهَا : تَعَلَّمَا ، أَوْ سَلِيقَةً ؛
لِأَنَّ خِطَابَ الشَّارِعِ مِنَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ؛ فَيَتَوَقَّفُ مَعْرِفَةَ مُرَادِهِ عَلَى مَعْرِفَتِهَا .

(و) ثَانِيهَا : عِلْمُ (الْأُصُولِ) : أَيُّ أُصُولِ الْفِقْهِ ؛ لِإِنْصِرَافِهِ إِلَيْهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ؛
لِأَنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى مَعْرِفَةِ : حُكْمِ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ ، وَالْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ ،
وَالْإِجْمَالِ وَالتَّبْيِينِ ، وَشُرُوطِ النَّسْخِ ، وَمَا يَصِحُّ مِنْهُ ، وَمَا يَقْتَضِيهِ الْأَمْرُ وَالتَّنْهِي ؛
مِنْ الْوُجُوبِ ، وَالْقُورِ ، وَالتَّكْرَارِ ، وَغَيْرِهَا . وَمَعْرِفَةُ الْإِجْمَاعِ ، وَالْفِيَّاسِ
وَشُرُوطِهِمَا : صَحِيحِهِمَا ، وَفَاسِدِهِمَا ، مَعَ مَا ضُمَّ إِلَى هَذِهِ مِنْ مَعْرِفَةِ الْمَفَاهِيمِ ،
وَالتَّرْجِيحَاتِ ، وَالْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ .

وَأَمَّا أُصُولُ الدِّينِ : فَقِيلَ : لَيْسَ بِشَرْطٍ ؛ وَالْأَوَّلَى اشْتِرَاطُ مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ ؛
لِيَتِمَّ لَهُ نِسْبَةُ الْأَحْكَامِ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَّبَحَّرْ فِي أدِلَّتِهِ .

(1) قَالَ أَبُو دَاوُدَ : سَمِعْتُ الْأَصَمْعِيَّ يَقُولُ : إِنْ أَخَافَ مَا أَخَافَ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ ؛ إِذَا لَمْ يَعْرِفِ النَّحْوَ
أَنْ يَدْخُلَ فِي جُمْلَةِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «مَنْ كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَلْحَنْ ؛
فَمَهْمَا رَوَى عَنْهُ مَلْحُونٌ ؛ فَقَدْ كُذِّبَ عَلَيْهِ . وَعَنْ سَالِمِ بْنِ قُتَيْبَةَ قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ هُبَيْرَةَ الْأَكْبَرِ ،
فَجَرَى ذِكْرُ الْعَرَبِيَّةِ ؛ فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا اسْتَوَى رَجُلَانِ : دِينُهُمَا وَاحِدٌ ، وَحَسْبُهُمَا وَاحِدٌ ، وَمُرُوءَتُهُمَا
وَاحِدَةٌ : أَحَدُهُمَا يَلْحَنُ ، وَالْآخَرُ لَا يَلْحَنُ ؛ لِأَنَّ أَفْضَلَهُمَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ الَّذِي لَا يَلْحَنُ ؛ فَقُلْتُ :
أَصْلَحَ اللَّهُ الْأَمِيرَ ، هَذَا فِي الدُّنْيَا ؛ لِفَضْلِ فَصَاحَتِهِ وَعَرَبِيَّتِهِ ، أَفَرَأَيْتَ الْآخِرَةَ مَا لَهُ أَفْضَلُ فِيهَا؟ فَقَالَ : إِنَّهُ
يَقْرَأُ كِتَابَ اللَّهِ عَلَى مَا أُنْزِلَ ، وَإِنَّ الَّذِي يَلْحَنُ يَحْمِلُهُ لَحْنُهُ عَلَى أَنْ يُدْخَلَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ ، وَيُخْرِجَ مَا
هُوَ فِيهِ ، قُلْتُ : صَدَقَ الْأَمِيرُ وَبَرَّ . ذَكَرَ مَعْنَاهُ فِي الْعَايَةِ [شَرْحُ الْهَدَايَةِ] ، فِي عِلْمِ الرَّوَايَةِ لِلْسَّخَاوِيِّ 115 . مِنْهُ .

وينظر شعب الإيمان 3/ 551 .

(و) **ثالثها** : معرفة ما يتعلّق بالأحكام : من (الكتاب) العزيز : لغةً ، وشريعةً : **أما لغةً** : فبأن يعرف معاني المفردات والمركبات ، وخواصّها في الإفادة ؛ فلذا افتقر إلى العريّة : تعلّمًا ، أو سليقةً كما سبق .

وأما شريعةً : فبأن يعرف المعاني المؤثّرة في الأحكام : مثلاً يعرف في قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ [النساء : 43] - أن المراد بالغائط الحدث ، وأنّ علّة الحكم خروج النجاسة عن بدن الإنسان ، وبأقسامه⁽¹⁾ : من الخاصّ ، والعامّ ، والمُشترك ، والمُجمّل ، والمُبيّن وغير ذلك ؛ فلذا احتيج إلى أصول الفقه كما سبق ؛ ولا خفاء في أن هذا مُغيّرٌ لمعرفة المعاني .

(و) **رابعها** : معرفة ما يتعلّق بها : من (السنة) النبويّة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، وعلى آله الطاهرين الكرام كذلك . وسندها : وهو طريق وصولها إلينا : من تواتر ، وآحاد ، وتضمن معرفة حال الرواة ، والجرح والتعديل ، والصحة والسقم ، وغيرها .

وطريقه في زماننا الإكفاء بتعديل الأئمة الموثوق بهم ؛ لتعذر معرفة أحوال الرواة على حقيقتها في وقتنا ؛ فيكفيه كتاب مصحح جامع لأكثر ما ورد في الأحكام في ظنه⁽²⁾ ، ويعرف موضع كلّ باب ؛ بحيث يتمكّن من الرجوع إليها : ككتاب الشفاء ، وأصول الأحكام من كتبنا . وسنن أبي داود من كتب الفقهاء . وقد قيل : إن عدّد الأحاديث التي يحتاج إليها ألف ألف حديث ! وقيل : ستمائة ألف حديث . وروى في حاشية الفصول عن الإمام يحيى عليه السلام أنه يكفي كتاب شرح النكت⁽³⁾ .

(1) عبارة شرح الغاية 2 / 640 : سليقةً ، أو تعلّمًا ، وشريعةً : أي مناطات الأحكام وأقسامها : من أن هذا خاصّ أو عامّ . والصّحاح في «بأقسامه» يعود على «شريعة» ؛ والأوّل : وبأقسامها .

(2) إنّما قيّد بظنه ؛ لأنّ الكثرة أمر نسبي لا يعرف إلا بمعرفة الجميع ؛ تأمل . منه .

(3) طبع شرح نكت العبادات ، والمثنى بتحقيقنا ، وهما للقاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام رحمهما الله .

(و) قَدْ دَخَلَ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ مَعْرِفَةُ الْقِيَاسِ كَمَا سَبَقَ ؛ فَلَا وَجْهَ لِعَدِّهِ عَلَى حَدِّ شَرْطًا⁽¹⁾ ، وَهُوَ : يَسْتَلْزِمُ أَيْضًا [خَامِسَهَا النَّالِي] .

خَامِسُهَا : وَهُوَ مَعْرِفَةُ (مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ) الَّتِي وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَيْهَا : مِنَ الْعِتْرَةِ الْمُتَّحِقَةِ أَوِ الْأُمَّةِ : وَالْمُرَادُ الْقَطْعِيُّ ؛ لِئَلَّا يُخَالَفَهُ ، وَكَذَا كُلُّ قَاطِعٍ شَرْعِيٍّ ؛ وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ مَعْرِفَةَ هَذِهِ ؛ لِأَنَّهَا مَا اخُذَ الْأَحْكَامَ ؛ فَلَا يُمَكِّنُ الْاجْتِهَادَ إِلَّا بَعْدَ الْفَحْصِ وَالتَّفْتِيْشِ فِيهَا .

قَالَ الْإِمَامُ الْمَهْدِي عليه السلام : وَذَلِكَ يَسِيرٌ عَلَى مَنْ عَلَتْ هِمَّتُهُ ، وَأَنَفَ عَنْ ارْتِدَاءِ رِذَائِلِ التَّقْلِيدِ ، قَالَ : وَالْعَجَبُ كُلُّهُ مِنْ ذَوِي الْبَصَائِرِ يَدْعُونَ أَنَّ الْاجْتِهَادَ قَدْ صَارَ مُتَعَذِّرًا مَعَ اِطْلَاعِهِمْ عَلَى نُصُوصٍ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ قَدِيمًا وَأَخِيرًا - أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي الْاجْتِهَادِ لَا يَزِيدُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا ؛ فَأَيْنَ التَّعَذُّرُ؟! بَلْ هُوَ عَلَى مَنْ عَلَتْ هِمَّتُهُ وَأَنَفَ عَنْ رِذَائِلِ التَّقْلِيدِ أَيْسَرُ مِنْ طَلَبِ نَقْلِ مَا فَرَعَتْهُ الْأُئِمَّةُ السَّابِقُونَ ؛ فَإِنَّ تَفْرِيعَهُمْ قَدْ بَلَغَ فِي الْاِتِّسَاعِ مَبْلَغًا عَظِيمًا يَشُقُّ حَمْلُهُ ، وَيَضْعُبُ نَقْلُهُ ؛ فَلَوْ اشْتَغَلَ طَالِبُهُ بِطَلَبِ الْاجْتِهَادِ - بَلَغَهُ فِي مُدَّةٍ أَقْصَرَ مِنْ مُدَّةِ نَقْلِهِ لِمَا فَرَعُوهُ ؛ وَصَارَ بِذَلِكَ غَنِيًّا عَنْهُمْ ، رَفِيعًا عَنْ وَهِيظَةِ التَّقْلِيدِ . انتهى⁽²⁾ .

وَيَكْفِي فِي مَعْرِفَةِ مَا ذَكَرَ امْتِكَانُ الْاطِّلَاعِ عَلَيْهَا ؛ بِحَيْثُ يَعْرِفُ السُّورَ ، وَالْأَبْوَابَ الَّتِي هِيَ فِيهَا وَإِنْ لَمْ يَحْفَظْهَا غَنِيًّا .

وَلَا بُدَّ مَعَ ذَلِكَ مِنْ ذِكَا⁽³⁾ : يَتِمَكَّنُ بِهِ مِنْ اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ ؛ فَإِنَّهُ قَدْ شُوهِدَ

(1) عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ كَوْنِ الْقِيَاسِ : مِنَ الْأُصُولِ ، وَمِنْ الدِّينِ : أَمَّا كَوْنُهُ مِنَ الْأُصُولِ ؛ فَلِمَا رُوِيَ : «إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ وَبَيْنُ . . .» الْحَبَرُ [أَبُو طَالِبٍ 205 رَقْم 143 ، بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ عَدِي 148 / 1] ؛ وَالْقِيَاسُ عِلْمٌ فَهُوَ مِنَ الدِّينِ . مِنْهُ . قُلْتُ : وَكَانَتْهُ يُشِيرُ إِلَى كَلَامِ صَاحِبِ الْغَايَةِ 2/641 إِذْ قَالَ : وَأَنْ يَعْرِفَ الْقِيَاسَ بِشَرَائِطِهِ ، وَأَرْكَانِهِ ، وَأَقْسَامِهِ الْمُقْبُولَةِ وَالْمَرْدُودَةِ ، وَيَسْتَلْزِمُ مَعْرِفَةَ الْمَسَائِلِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا ؛ لِئَلَّا يَخْرُقَ بِهِ .

(2) يَنْظُرُ الْغَيْثُ الْمُدْرَارُ فِي شَرْحِ الْأَزْهَارِ لِلْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ 11/1 بِتَصْرِفٍ .

(3) الْبُذُّ : الْفِرَاقُ ؛ مَفْتُوحٌ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ «لَا» لِنَفْيِ الْجِنْسِ ، وَمَعَ : ظَرَفٌ لَهُ ، وَمِنْ ذِكَا⁼⁼ : خَبَرُهَا . وَقِيلَ :

مَنْ جَمَعَ هَذِهِ الْعُلُومَ أَوْ أَكْثَرَهَا ، وَلَا يَتِمَّكَنُ مِنَ الْإِسْتِنبَاطِ ؛ لِعَدَمِ فَقْهِ نَفْسِهِ !
وَلَدَا قَالَ بَعْضُهُمْ لَمَّا قِيلَ لَهُ : **أَتُحِبُّ** أَنْ يَكُونَ لَكَ **نَقْلُ** الْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ : وَكَانَ
الْقَاضِي فِي نَقْلِ الْعُلُومِ وَرِوَايَتِهَا عَنْ ظَهْرِ قَلْبِهِ - بَلَغَ مَبْلَغًا عَظِيمًا لَمْ يَبْلُغْهُ سِوَاهُ !
أَوْ **نَظَرَ** أَبِي الْحُسَيْنِ ، وَكَانَ مِمَّنْ يَسْبِقُ النَّظَّارَ فِي مَيْدَانِ الْأَفْكَارِ ؛ وَلَدَا تَرَاهُ قَدْ
اسْتَبَدَّ بِأَقْوَالٍ وَآرَاءٍ فِي الْعُلُومِ ، وَامْتَنَزَ بِهَا عَمَّنْ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ - فَاخْتَارَ نَظَرَ أَبِي
الْحُسَيْنِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ صَاحِبَهُ **أَيُّ** حَادِثَةٍ نَزَلَتْ بِهِ **يُمْكِنُهُ** أَنْ يَسْتَخْرِجَ حُكْمَهَا
بِالنَّظَرِ ؛ **فَيَأْتِي** بِمَا يَحْفَظُهُ الْحَافِظُ وَغَيْرُهُ .

وَقَدْ عَلِمَ مِنَ الْحَدِّ وَمَا بَعْدَهُ **أَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ عِلْمُ** الْفُرُوعِ ؛ لِأَنَّهُ نَتِيجَةُ الْاجْتِهَادِ
وَتَمَرُّهُ ، وَاجْتِهَادُ رِجَالٍ مِثْلِهِ ؛ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ **مَعْرِفَةُ** اجْتِهَادِ غَيْرِهِ ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ
لَهُ الْعَمَلُ بِهِ ؛ فَلَا يَحْتَاجُهُ ؛ **إِلَّا أَنَّهُ** مَعُونَةٌ عَلَيْهِ .

وَلَا الْعَدَالَةُ إِلَّا فِي الْأَخْذِ عَنْهُ ، وَلَا الذُّكُورَةُ ، وَلَا الْحَدُّ وَالْبُرْهَانُ مِنَ الْمَنْطِقِ ؛
لِإِمْكَانِ إِقَامَةِ الْبُرْهَانِ بِدُونِهِ . وَلَا **مَعْرِفَةُ** أَسْبَابِ التُّزُولِ ؛ إِذْ لَا يُقْصَرُ الْعُمُومُ عَلَى
سَبَبِهِ ؛ خِلَافًا لِزَاعِمِي ذَلِكَ . وَالْأَوَّلَى اشْتِرَاطُ **مَعْرِفَةِ** سَبَبِ التُّزُولِ ؛ إِذْ بِهَا يُعْرَفُ
أَنَّهُ قَطْعِيُّ الدُّخُولِ ؛ فَلَا يُخَصِّصُهُ .

(و) اعْلَمْ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ **يَجُوزُ** لَهُ الْاجْتِهَادُ فِي الْأَرَاءِ الدُّنْيَوِيَّةِ
وَالْحُرُوبِ ، إِلَّا مَا يُرَوَى عَنِ الْجُبَّائِيِّ وَابْنِهِ ؛ وَالْأَصَحُّ عَنْهُمَا خِلَافُهُ ⁽¹⁾ .

وَاخْتَلَفَ فِي تَعْبُدِهِ ﷺ بِالْاجْتِهَادِ فِيمَا لَا نَصَّ فِيهِ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى قَوْلَيْنِ :
(الْمُخْتَارُ) عِنْدَ الْمُصَنِّفِ مِنْهُمَا قَوْلُ الْمَنْصُورِ بِاللَّهِ ، وَأَبِي طَالِبٍ وَحِكَايَتِهِ عَنْ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ فِي الْمُجْزِي ، وَالشَّيْخِ الْحَسَنِ وَغَيْرِهِمْ - (جَوَازُ تَعْبُدِهِ ﷺ

إِنَّهُ فِي مِثْلِ هَذَا التَّرَكِيبِ مُشَبَّهٌ بِالْمُصَافِ ؛ لِتَعَلُّقِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ بِهِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُنْصَبْ وَيُسَوَّى جُزْئًا
عَلَى بَعْضِ اللَّغَاتِ فِي الْمُسَبَّهِ بِالْمُصَافِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

(1) الغاية 2 / 634 ، الكاشف 396 ، ومنهاج الوصول 789 .

بِالْإِجْتِهَادِ⁽¹⁾ ؛ إِذْ لَا يَمْتَنِعُ تَعَلُّقُ الْمَصْلَحَةِ بِهِ (عَقْلًا) ؛ فَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَنَا فِي تَعَلُّقِ مَصْلَحَتِهِ بِالتَّوَصُّلِ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ : مِنْ طَرِيقِ الْقِيَاسِ ، وَالْإِجْتِهَادِ ؛ فَيَتَعَبَّدُ بِذَلِكَ كَمَا تُعَبَّدُنَا . وَحُكْمِي عَنْ بَعْضِ أَثْمِنَاتِ الْعِلْمِ الْمَنَعُ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ قَادِرٌ عَلَى الْيَقِينِ فِي الْحُكْمِ بِالنَّظَرِ الْوَحْيِيِّ ؛ فَيُخَرِّمُ عَلَيْهِ الظَّنَّ الَّذِي لَا يَحْصُلُ مِنَ الْإِجْتِهَادِ سِوَاهُ . وَرُدَّ بِالْمَنَعِ ؛ فَإِنَّ إِنْزَالَ الْوَحْيِ غَيْرُ مَقْدُورٍ لَهُ ؛ وَانْتِظَارُهُ لَا يَسْتَلْزِمُهُ ؛ وَلِذَا كَانَ يَحْكُمُ بِالشَّهَادَةِ مَعَ أَنَّهَا لَا تُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ ؛ وَتَحْوِيزُ خَطْئِهِ فِيهِ مَمْنُوعٌ ؛ لِعِصْمَتِهِ ، وَاسْتِزَامِهِ عَدَمَ الثِّقَةِ بِقَوْلِهِ . سَلَّمْنَا ذَلِكَ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْقَائِلِينَ بِالْوُقُوعِ ؛ فَلَا يُقَرَّرُ عَلَيْهِ اتِّفَاقًا ؛ فَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ عَدَمُ الثِّقَةِ بِقَوْلِهِ .

ثُمَّ اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِالْجَوَازِ وَهُمْ الْأَكْثَرُ - فِي وَقُوعِ تَعَبُّدِهِ ﷺ بِالْإِجْتِهَادِ فِي الْأَحْكَامِ الدِّينِيَّةِ : فَقَالَ أَبُو طَالِبٍ ﷺ وَأَكْثَرُ الْمُعْتَرِلَةِ : إِنَّهُ لَمْ يَقَعْ⁽²⁾ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: 3، 4] ؛ إِذْ مَعْنَاهُ أَنَّ كُلَّ مَا يَنْطِقُ بِهِ عَنْ وَحْيٍ ؛ وَهُوَ يَنْفِي الْإِجْتِهَادَ . وَرُدَّ بِتَخْصِيصِهِ بِمَا بَلَغَ مِنَ الْقُرْآنِ ؛ لِأَنَّهَا لِرَدِّ قَوْلِهِمْ فِيهِ : إِنَّهُ مُفْتَرٍ . وَإِنْ سُلِّمَ عُمُومُهُ فَتَعَبُّدُهُ بِالْإِجْتِهَادِ ثَابِتٌ بِالْوَحْيِ ؛ فَيَكُونُ الْحُكْمُ الثَّابِتُ بِالْإِجْتِهَادِ ثَابِتًا بِالْوَحْيِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَارْتِضَاهُ ابْنُ الْحَاجِبِ : بِوُقُوعِهِ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْهُ ﷺ مِنْ تَحْوِيلِهِ⁽³⁾ فِي

(1) المعتمد 1/ 210 ، والفصول اللؤلؤية 314 ، والآمدي 4/ 341 ، والمحصول 2/ 489 ، وشرح المعالم 2/ 489 ، وشرح المعالم 2/ 439 ، ومنهاج الوصول 7888 ، وجوهرة الأصول 428 ، والكاشف 394 ، وشرح الغاية 2/ 643 ، وصفوة الاختيار 310 ، وأصول الفقه للمقدسي 4/ 1470 ، والتلخيص 3/ 3999 ، والمستصطفى 2/ 390 ، والإبهاج 3/ 1861 ، والمحصول 2/ 489 ، ومختصر منتهى السؤل 2/ 1207 ، والتقريب مسألة 205 ، 206 ، والمجزي مسألة رقم 41 .

(2) ينظر المصادر السابقة .

(3) الْمُرَادُ بِالتَّحْوِيلِ اقْتِرَاضُ حَالَيْنِ فِي الَّذِينَ قَتَلَهُمْ خَالِدٌ: إِنْ كَانُوا مُسْلِمِينَ فَالِدِيَّةُ كَامِلَةٌ، وَإِنْ كَانُوا غَيْرَ مُسْلِمِينَ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ؛ فَتَقْسَمُ الدِّيَّةُ عَلَى حَالَيْنِ؛ فَسَلَّمَ الْإِمَامُ عَلَى الْمُرْسَلِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ نِصْفَ دِيَّةٍ لِكُلِّ قَتِيلٍ. مِنْهُ. أَقُولُ: بَلْ وَدَاهُمْ دِيَّةً كَامِلَةً؛ لِأَنَّ فِي هَذِهِ الْوُقْعَةِ شُبُهَةٌ كَبِيرَةٌ: وَهِيَ أَنَّ خَالِدًا قَتَلَهُمْ نَازًا بِخَالِهِ الْفَاكِهَ، فَفِي كُتُبِ

قَتَلَ خَالِدَ بْنِ الْوَلِيدِ ، وَلِإِجَابِهِ فِي كُلِّ نِصْفِ الدِّيَةِ ⁽¹⁾ .

وَمَا رَوَى أَنَّ سَعْدَ بْنَ الرَّبِيعِ وَكَانَ نَقِيبًا مِنْ نُقَبَاءِ الْأَنْصَارِ - نَشَزَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ حَبِيبَةُ بِنْتُ زَيْدٍ فَلَطَمَهَا ؛ فَاِنْطَلَقَ بِهَا أَبُوهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : أَفَرَسْتُهُ كَرِيمَتِي فَلَطَمَهَا ! فَقَالَ : «لِتَقْتَصَّ مِنْهُ» ؛ فَتَزَلَّ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَالَّذِينَ تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعِظُوهُمْ وَاهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ وَاصْرَبُواهُمْ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ [النساء: 34] ؛ فَقَالَ ﷺ : «أَرَدْنَا أَمْرًا وَأَرَادَ اللَّهُ أَمْرًا ؛ وَالَّذِي أَرَادَ اللَّهُ خَيْرٌ» ؛ وَرَفَعَ الْقِصَاصُ ⁽²⁾ ؛ وَلِذَا قَالَ الزُّهْرِيُّ : لَا قِصَاصَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَزَوْجَتِهِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ ⁽³⁾ ، وَلَكِنْ يَجِبُ الْعَقْلُ .

وَمَا رَوَى أَنَّهُ ﷺ قَالَ : «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهِيَ عَنِ الْغِيلَةِ حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ ؛ فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ» ⁽⁴⁾ . قَالَ الْعُلَمَاءُ : وَسَبَبُ هَمِّهِ ﷺ بِالنَّهْيِ عَنْهَا أَنَّهُ يَخَافُ مِنْهُ ضَرُّ الْوَلَدِ الْمُرْضِعِ ، قَالُوا : وَالْأَطِبَاءُ يَقُولُونَ : إِنَّ ذَلِكَ اللَّبَنَ دَاءٌ ⁽⁵⁾ . وَالْعَرَبُ تَكْرَهُهُ . وَهِيَ هُنَا بِكَسْرِ الْغَيْنِ ، وَيُقَالُ لَهُ : الْغَيْلُ

الْحَدِيثُ وَالسِّرُّ أَنَّ ﷺ أَعْطَى عَلِيًّا مَالًا فَوَدَّى دِمَاءَهُمْ ، وَأَمَّا أَلَهُمْ حَتَّى أَنَّهُ لَيُعْطِيَهُمْ ثَمَنَ مَيْلَعَةٍ الْكَلْبِ ! فَبَقِيَ مَعَ عَلِيٍّ بَقِيَّةٌ مِنْ مَالٍ فَأَعْطَاهُمْ وَقَالَ : أُعْطِيَكُمْ هَذَا اخْتِطَاطًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا لَا يَعْلَمُ رَسُولُ اللَّهِ ، وَفِيمَا لَا تَعْلَمُونَ ؛ فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ ؛ فَقَالَ ﷺ : «أَحْسَنْتَ وَأَصَبْتَ» . يَنْظُرُ دَلَائِلُ النُّبُوَّةِ 5/ 114 ، وَالسِّيَرَةُ النُّبُوَّةُ لِابْنِ هِشَامٍ 4/ 73 . وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي زَادِ الْمَعَادِ 2/ 76 : أَنَّهُ صَمَّنَهُمْ بِنِصْفِ دِيْنِهِمْ ، وَهُوَ خَطَأٌ ؛ وَإِنَّمَا الَّذِينَ وَدَّاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِنِصْفِ الدِّيَةِ قَوْمٌ مِنْ خَنْعَمَ بَعَثَ إِلَيْهِمْ سَرِيَّةً ؛ فَأَعْتَصَمَ مِنْهُمْ أَنَاسٌ بِالشُّجُونِ ؛ فَأَسْرَعَ فِيهِمْ بِالْقَتْلِ ؛ فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؛ فَأَمَرَ لَهُمْ بِنِصْفِ الْعَقْلِ . يَنْظُرُ شَرْحَ التَّجْرِيدِ 5/ 18 ، وَسَنَّ أَبُو دَاوُدَ 3/ 104 رَقْمَ 2645 ، وَالتِّرْمِذِيُّ 4/ 133 رَقْمَ 1604 .

(1) يَنْظُرُ الْمَصَادِرَ السَّابِقَةَ .

(2) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ 5/ 83 ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ 3/ 940 ، وَيَنْظُرُ الدَّرَ الْمُنْتَوْرَ 2/ 271 .

(3) مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ 5/ 410 .

(4) مُسْلِمٌ رَقْمَ 1442 ، وَأَبُو دَاوُدَ رَقْمَ 3882 ، وَالتِّرْمِذِيُّ رَقْمَ 2077 ، وَابْنُ حِبَانَ بِرَقْمِ 4196 ،

وَالتَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ 24/ 208 رَقْمَ 534 ، وَالْحَاكِمُ 4/ 69 ، وَابْنُ بَيْهَقٍ 7/ 465 .

(5) لَمْ يَثْبُتْ طَبِيبًا أَنَّهُ دَاءٌ .

بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَحَذْفِ الْهَاءِ ، وَالْعِيَالُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ كَمَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ [رقم 1442] فِي
الرِّوَايَةِ الْأَخِيرَةِ . قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ وَالْأَصْمَعِيُّ وَغَيْرُهُ : هِيَ أَنْ يُجَامِعَ امْرَأَتَهُ
وَهِيَ تُرْضِعُ ، يُقَالُ : أَغَالَ الرَّجُلُ وَأَغِيلَ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ . وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ ⁽¹⁾ :
هِيَ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ وَهِيَ حَامِلٌ ، قَالَ : أَغَالَتْ وَأَغِيلَتْ ⁽²⁾ .

(و) اخْتَارَ الْمُصَنِّفُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ ، وَأَبُو الْحُسَيْنِ ،
وَارْتَضَاهُ الْإِمَامُ يَحْيَى ، وَعَزَاهُ إِلَى أَكْثَرِ عُلَمَاءِ الْأُصُولِ مِنَ الْوَقْفِ : مِنْ (أَنَّهُ لَا
قَطْعَ بِوُقُوعِ ذَلِكَ ، وَلَا انْتِفَاقِهِ) ؛ لِتَعَارُضِ الْأَدِلَّةِ كَمَا سَبَقَ ⁽³⁾ .

وَاخْتَلَفَ فِي جَوَازِ الْاجْتِهَادِ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي عَصْرِهِ ﷺ : فَذَهَبَ الْأَقْلُ إِلَى مَنَعِهِ
مُطْلَقًا : فِي الْحَاضِرِ ، وَالْغَائِبِ مَعَ الْإِذْنِ وَعَدَمِهِ ؛ لِلتَّمَكُّنِ مِنَ الْعِلْمِ بِالرُّجُوعِ إِلَى
الرَّسُولِ ﷺ ؛ وَالْاجْتِهَادِ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِهِ الظَّنُّ ؛ وَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا مَعَ تَعَدُّرِ الْعِلْمِ ⁽⁴⁾ .
وَرُدُّ بِالْمَنَعِ ؛ فَإِنَّ إِنْخِبَارَ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرُ مَقْدُورٍ لَهُمْ .

فَإِنْ قِيلَ : يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِنْخِبَارُ إِذَا سَأَلُوهُ ؛ فَفَرَضَهُمُ السُّؤَالُ ؛ وَهُوَ مَقْدُورٌ لَهُمْ
قَطْعًا - أُجِيبَ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْمَصْلَحَةُ فِي أَنْ يَعْمَلَ الْمُكَلَّفُونَ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ
بِاجْتِهَادِهِمْ ، وَسَلَكُوا فِيهِ طَرِيقَ الظَّنِّ - لَمْ يَجِبْ أَنْ يُبَيِّنَ لَهُمُ الرَّسُولُ ﷺ تِلْكَ

(1) يَعْقُوبُ بْنُ السَّكَيْتِ إِسْحَاقُ : إِمَامٌ فِي اللُّغَةِ ، وَالنَّحْوِ ، وَالْأَدَبِ ، وَمِنْ أَهْلِ الدِّينِ وَالْخَيْرِ . لَقِيَ فُصَحَاءَ
الْأَعْرَابِ ، وَأَخَذَ عَنْهُمْ . كَانَ مُؤَدِّبًا لَوْلَدِ الْمُتَوَكِّلِ الْعَبَّاسِيِّ الْمُعْتَزِّ ؛ فَسَأَلَهُ الْمُتَوَكِّلُ : مَنْ أَعَزُّ عِنْدَكَ:
وَلَدَايَ ، أَمْ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ ؟ فَقَالَ : فُتَيْبُ [خَادِمُ الْإِمَامِ عَلِيٍّ] خَيْرٌ مِنْكَ وَمِنْ ابْنَيْكَ ؛ فَأَمَرَ الْأَنْرَاكَ
فَدَاسُوا بَطْنَهُ إِلَّا أَنْ مَاتَ سَنَةَ 243 هـ ! لَهُ إِصْلَاحُ الْمُنْطِقِ . ينظر البلغة في تراجم أئمة النحو 319 ،
وبغية الوعاة 2/ 349 ، ومعجم الأدباء 20/ 50 .

(2) إِصْلَاحُ الْمُنْطِقِ 272 ، وَالْمَوْطَأُ 2/ 57 ، وَتَاجُ الْعُرُوسِ 15/ 560 ، وَالْمَخْصَصُ لِابْنِ سَيِّدِهِ 1/ 46 .
(3) الْمَعْتَمَدُ 2/ 110 ، وَالْبَرْهَانُ 2/ 1356 ، وَالْفُصُولُ اللَّوَلُويَّةُ 314 ، وَمِنْهَاجُ الْوُصُولِ 788 ، وَالْأَمْدِي
341/4 ، وَالْكَاشَفُ 396 .

(4) رَوَى الْمَنَعَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ ، وَأَبِي هَاشِمٍ . الْمَعْتَمَدُ 2/ 243 ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ 8/ 255 ، وَالْكَاشَفُ 397 ،
وَالْبَرْهَانُ 2/ 1355 ، وَجَوْهَرَةُ الْأُصُولِ 429 .

الْأَحْكَامِ مِنْ طَرِيقِ النَّصِّ بَلْ لَمْ يَجُزْ ؛ فَلَا تَمَكَّنْ مِنَ الْعِلْمِ .
فَإِنْ قِيلَ : تَجْوِيزُ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ الْإِسْتِعْنَاءَ عَنْهُ ﷺ فِي تِلْكَ الْأَحْكَامِ الَّتِي يُتَوَصَّلُ
إِلَيْهَا بِالْإِجْتِهَادِ - **قُلْنَا :** ذَلِكَ مَمْنُوعٌ ، كَيْفَ وَالْإِجْتِهَادُ فِيمَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْحَاقِقِهَا
بِالْمَنْصُوصَاتِ ؟ ! **وَالَا لَزِمَ أَنْ تَكُونَ الصَّحَابَةُ بَعْدَهُ قَدْ اسْتَعْنَتْ عَنْهُ فِي أَحْكَامِ**
الْحَوَادِثِ الَّتِي اجْتَهَدَتْ فِيهَا ؛ وَهُوَ ظَاهِرُ الْفَسَادِ .

وَدَعَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى جَوَازِهِ مُطْلَقًا ؛ لِمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ تَعَلُّقِ
الْمَصْلَحَةِ بِهِ عَقْلًا ؛ وَلَا أَنَّهُ أَمَرَ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ ، وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ أَنْ يَجْتَهِدَا
فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ بِحَضْرَتِهِ ، وَقَالَ لَهُمَا : إِنْ أَصَبْتُمَا فَلَكُمْمَا عَشْرُ حَسَنَاتٍ ،
وَأِنْ أَخْطَأْتُمَا فَلَكُمْمَا حَسَنَةً وَاحِدَةً .

وَرَوَى أَيْضًا : أَنَّهُ أَمَرَ غَيْرَهُمَا بِذَلِكَ ؛ وَلِحَرِّ مُعَاذِ الْمُتَلَقَّى بِالْقَبُولِ .
وَمَا رَوَى أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي مُوسَى حِينَ وَجَّهَهُ إِلَى الْيَمَنِ : «اجْتَهِدْ رَأْيَكَ» ؛ فَلَوْ لَمْ
يَكُنِ الْإِجْتِهَادُ جَائِزًا فِي عَصْرِهِ ﷺ - لَمَا أَمَرَ فِي أَمْرِ ، وَلَا دَعَا لِمَنْ دَعَا ؛ وَمَنْ
جَعَلَ هَذِهِ الْأَخْبَارَ دَلِيلًا عَلَى الْوُقُوعِ فَقَدْ أَبْعَدَ سِيَمَا الْآخَرِينَ ⁽¹⁾ .

(و) اخْتَلَفُوا فِي الْوُقُوعِ : فَأَكْثَرُهُمْ عَلَى (أَنَّهُ وَقَعَ مِمَّنْ عَاصَرَهُ : فِي غَيْبَتِهِ) عَنْ
مَجْلِسِهِ مَسَافَةً لَا يُمَكِّنُ مُرَاجَعَتَهُ فِي الْحَادِثَةِ ؛ لِتَضَيُّقِهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ
بِالْغَيْبَةِ الْغَيْبَةُ عَنِ الْبَلَدِ ، أَوْ مَسَافَةُ الْقَصْرِ ، أَوْ مَا يَشُقُّ مَعَهَا الْإِزْتِحَالُ ؛ وَلِحَرِّ
عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ قَالَ : كُنْتُ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ اخْتَلَمْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ ؛
فَأَشْفَقْتُ عَلَى نَفْسِي ؛ إِنْ اغْتَسَلْتُ بِالْمَاءِ هَلَكْتُ ؛ فَتَيَمَّمْتُ وَصَلَّيْتُ بِأَصْحَابِي
صَلَاةَ الصُّبْحِ ؛ فَذَكَرْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ فَقَالَ : «يَا عَمْرُو صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِكَ

(1) **لَا يَجُزُّ اخْتَلَفُوا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ : الْأَوَّلُ :** الْمَنْعُ مُطْلَقًا . **وَالثَّانِي :** الْمَنْعُ فِي حَضْرَتِهِ ، وَالْجَوَازُ فِي غَيْبَتِهِ .
الثَّالِثُ : الْجَوَازُ مَعَ الْإِذْنِ . **وَالْمَقْصُودُ بِالْآخَرَيْنِ :** مَنْ مَنَعَ مِنْ جَوَازِ الْإِجْتِهَادِ مِنَ الْغَائِبِ دُونَ
الْحَاضِرِ ، **وَالْقَائِلُ بِجَوَازِهِ مَعَ الْإِذْنِ .** ينظر شرح الغاية 2 / 647 .

وَأَنْتَ جُنُبٌ؟! فَقُلْتُ: سَمِعْتُ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: 29]؛ فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا.

(وَحَضَرَتْهُ): مَا لَيْسَ كَذَلِكَ بِإِذْنِهِ ﷺ، قَالَ: «أَلَا تَرْضَوْنَ أَنْ نُحْكَمَ فِيكُمْ رَجُلًا مِنْكُمْ؟» قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «فَذَلِكَ إِلَى سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ»، وَقَدْ كَانَ سَعْدٌ جَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي خِيَمَةٍ فِي جَانِبِ مَسْجِدِهِ؛ لِيَعُودَهُ مِنْ قَرِيبٍ؛ فَأَتَاهُ قَوْمُهُ فَاحْتَمَلُوهُ عَلَى حِمَارٍ، وَأَقْبَلُوا بِهِ وَهُمْ يَقُولُونَ: يَا أَبَا عَمْرٍو أَحْسِنِ فِي مَوَالِيكَ؛ فَقَالَ لَهُمْ: قَدْ أَنْ لِسَعْدٍ أَنْ لَا تَأْخُذَهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَأَنِّي! فَحِيتِيذُ أَيْسَ قَوْمُهُ مِنْ بَنِي قُرَيْظَةَ وَنَعَوْهُمْ إِلَى أَهْلِهِمْ قَبْلَ أَنْ يَحْكُمَ! وَلَكَمَا أَقْبَلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لِمَنْ عِنْدَهُ: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ»: فَقِيلَ: أَرَادَ بِهَا الْأَنْصَارَ خَاصَّةً، وَقِيلَ: عَمَّ الْكُلَّ؛ فَحَكَمَ سَعْدٌ: بِقَتْلِ الرِّجَالِ، وَقِسْمَةِ الْأَمْوَالِ، وَسَبْيِ الذَّرَارِيِّ وَالنِّسَاءِ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ حَكَمْتَ بِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ فَوْقِ سَبْعَةِ أَرْقَعَةٍ»⁽¹⁾ بِكَسْرِ مِيمٍ "مِنْ"؛ عَلَى أَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ، وَإِثْبَاتِ سَبْعَةٍ كَذَا فِي سَائِرِ كُتُبِ الْأُصُولِ.

وَفِي كُتُبِ الْحَدِيثِ: «بِحُكْمِ الْمَلِكِ» بِكَسْرِ اللَّامِ، وَزُيِّجَ بِفَتْحِهَا، وَفِي الْعَصْدِ [590/3]: «بِحُكْمٍ مِنْ فَوْقِ سَبْعَةٍ» بِفَتْحٍ "مِنْ" عَلَى أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ؛ فَحَبَسَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ، وَخَذَّ لَهُمْ أَحَادِيدَ فِي مَوْضِعِ سُوقِ الْمَدِينَةِ، وَخَرَجَ بِهِمْ أَرْسَالًا لِيُضْرَبَ أَعْنَاقُهُمْ ثُمَّ يُلْقَوْنَ فِي الْأَحَادِيدِ، وَتَرَكَ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُنَبِّتْ: فَمِمَّنْ تَرَكَ لِعَدَمِ الْإِثْبَاتِ: عَطِيَّةُ الْقُرَظِيِّ⁽²⁾ جَدُّ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْمُفَسِّرِ الَّذِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَقِّهِ: «يُخْرِجُ مِنَ الْكَاهِنِينَ رَجُلٌ يَدْرُسُ الْقُرْآنَ دَرْسًا لَمْ يَدْرُسْهُ أَحَدٌ قَبْلَهُ وَلَا يَدْرُسُهُ أَحَدٌ بَعْدَهُ»⁽³⁾!

(1) ابن هشام 3/249، والروض الأنف 3/267، والطبري 2/581، والواقدي 2/496، وابن سعد 2/74، وينظر السيرة للمحقق 217.

(2) سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَتَوَلَّى الْكُوفَةَ. رَوَى عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ. أسد الغابة 4/44، والاستيعاب 3/180.

(3) أحمد 9/232 رقم 23936، والبيهقي في دلائل النبوة 6/498، والطبراني في الكبير 22/314 رقم 794.

قِيلَ : وَبَغَيْرِ إِذْنِهِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَثْنِ ؛ لِمَا أَخْرَجَ مُسْلِمٌ [رقم 1751] ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ ثُمَّ السُّلَمِيِّ ، قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حُنَيْنٍ ؛ فَلَمَّا التَّقَيْنَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ ، قَالَ : فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؛ فَاسْتَدْرَكَهُ حَتَّى أَتَيْتُ مِنْ وَرَائِهِ وَضَرَبْتُهُ عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ ضَرْبَةً قَطَعَتِ الذَّرَاعَ ! قَالَ : وَأَقْبَلَ عَلَيَّ فَضَمَّنِي ضَمًّا وَجَدْتُ مَعَهَا رِيحَ الْمَوْتِ ! ثُمَّ أَدْرَكَهُ الْمَوْتُ فَأَرْسَلَنِي ؛ فَلَحِقتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ؛ فَقُلْتُ لَهُ : مَا بَالُ النَّاسِ ؟ فَقَالَ : أَمَرَ اللَّهُ ، قَالَ : ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا ، وَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْنَةٌ - فَلَهُ سَلْبُهُ» ؛ فَقُمْتُ فَقُلْتُ مَنْ يَشْهَدُ لِي ؟ ثُمَّ جَلَسْتُ ، ثُمَّ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ ، قَالَ : فَقُلْتُ مَنْ يَشْهَدُ لِي ؟ ثُمَّ جَلَسْتُ ، ثُمَّ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الثَّالِثَةِ ؛ فَقُمْتُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَا لَكَ يَا أَبَا قَتَادَةَ ؟ فَقَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ ؛ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : صَدَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ : سَلَبُ ذَلِكَ الْقَتِيلِ عِنْدِي ؛ فَأَرْضِهِ مِنْ حَقِّهِ ؛ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَاهَا اللَّهُ ذَا : لَا يَعْمَدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ ؛ فَقَالَ ﷺ : «صَدَقَ فَأَعْطِهِ إِيَّاهُ» ؛ فَأَعْطَانِي ؛ فَبِعْتُ الدَّرْعَ فَابْتَعْتُ مَخْرَفًا [حَائِطًا فِيهِ نَخْلٌ] فِي بَنِي سَلَمَةَ ؛ فَإِنَّهُ لَا أَوَّلَ مَالٍ تَأْتِلُهُ : [أَيُّ ائْتَسَبْتُهُ] فِي الْإِسْلَامِ . قُلْنَا : أَبُو بَكْرٍ إِنَّمَا عَمِلَ بِالنَّصِّ : وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ : «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ» لَا بِالْاجْتِهَادِ ؛ وَهُوَ ظَاهِرٌ ، وَأَيْضًا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [الحجرات : 1] . وَفَاعِلٌ لَا يَعْمَدُ وَيُعْطِيكَ : ضَمِيرٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

(و) اعْلَمْ (أَنَّ الْحَقَّ فِي الْقَطْعِيَّاتِ) : عَقْلِيَّةٌ كَانَتْ : وَهِيَ مَا دَلَّ عَلَيْهَا قَاطِعٌ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ بِالضَّرُورَةِ ، أَوْ مَا انْتَهَى إِلَيْهَا ، أَوْ سَمْعِيَّةٌ : كَلَامِيَّةٌ ، أَوْ أُصُولِيَّةٌ - (مَعَ وَاحِدٍ) ، وَأَنَّ (الْمُخَالَفَ خُطِيءَ آثِمٌ) كَافِرٌ : إِنْ خَالَفَ مَا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةً مُعَانِدَةً ؛ لِأَنَّهُ تَكْذِيبٌ لِلَّهِ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُعَانِدْ كَانَ خَطَاؤُهُ مُؤَدِّيًا إِلَى الْجَهْلِ بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَإِنْكَارِ رُسُلِهِ فِي جَمِيعِ مَا بَلَّغُوهُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ فَهُوَ آثِمٌ

كَافِرٌ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْمُجَسِّمَ يَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ ! وَيَعْتَقِدُ أَنَّ التَّأْثِيرَ لِدَلِكِ الْغَيْرِ : كَالشُّنُوءَةِ ،
وَالْمُنْجَمَةِ ، وَالطَّبَائِعِيَّةِ ؛ وَلَا خِلَافَ فِي كُفْرِهِمْ مَعَ اجْتِهَادِهِمْ .

وَالْمُتَأَوَّلُ لِلشَّرَائِعِ بِالسُّقُوطِ : نَحْوُ الْبَاطِنِيَّةِ - مُكَذِّبٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا
جَاءَ بِهِ ؛ فَهُوَ كَمَنْ كَذَّبَهُ ؛ وَلَا خِلَافَ فِي كُفْرِهِ مَعَ اجْتِهَادِهِ .

وَمَنْ أَخْطَأَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مَعَ التَّحَرِّيِ - فَمَغْفُورٌ عَنْهُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَيْسَ
عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾ [الأحزاب: 5] وَلَمْ يُفْصَلْ ، وَقَوْلِهِ ﷺ : «رُفِعَ عَنْ
أُمَّتِي الْخَطَا وَالنِّسْيَانُ» وَلَمْ يُفْصَلْ .

وَالِإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ مَنْ نَكَحَ امْرَأَةً فِي الْعِدَّةِ جَهْلًا غَيْرَ آثِمٍ مَعَ أَنَّهُ قَدْ خَالَفَ مَا
عُلِّمَ مِنَ الدِّينِ ضُرُورَةً . انْتَهَى .

هَذَا حُكْمُ الْمُجْتَهِدِ : فِي اعْتِقَادِيَّاتِ الْأُصُولِ ، وَقَطْعِيَّاتِ الْفُرُوعِ .

(وَأَمَّا الظَّنُّ) : أَيِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْفَرَعِيَّةِ الْاجْتِهَادِيَّةِ الَّتِي تُعْبَدُنَا فِيهَا
بِالظَّنِّ ؛ وَلَا يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى دَلِيلٍ قَطْعِيٍّ بَلْ دَلِيلُهَا ظَنِّيٌّ .

(الْعَمَلِيَّةُ) : أَيِ الَّتِي الْمَطْلُوبُ مِنْهَا فِيهَا الْعَمَلُ دُونَ الْإِعْتِقَادِ : فَعِنْدَ السَّيِّدَيْنِ ،
وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، وَالْقَاضِي ، وَالْأَشْعَرِيِّ⁽¹⁾ ، وَابْنِ سُرَيْجٍ ، وَأَبِي
يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٍ ، وَالكَرْخِيِّ ، وَحَكَاهُ عَنِ الْحَنْفِيَّةِ - أَنَّهُ لَا حُكْمَ لِلَّهِ فِيهَا مُعَيَّنٌ
قَبْلَ الْاجْتِهَادِ ؛ وَإِنَّمَا الْمَطْلُوبُ مِنْ كُلِّ مَا أَذَاهُ إِلَيْهِ نَظَرُهُ ؛ فَمُرَادُ اللَّهِ تَعَالَى
وَحُكْمُهُ فِيهَا تَابِعٌ لِلظَّنِّ ، لَا أَنَّ الظَّنَّ تَابِعٌ لِمُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ فَمَا ظَنُّهُ فِيهَا كُلُّ
مُجْتَهِدٍ - فَهُوَ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى فِيهَا فِي حَقِّهِ ، وَحَقٌّ مُقْلَدِهِ ؛ (فَكُلُّ مُجْتَهِدٍ فِيهَا
مُصِيبٌ) عِنْدَهُمْ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾⁽²⁾ .

(1) لَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ مِنَ الْأَشْعَرِيِّ يَنْقُضُ قَوْلَهُ : بِأَنَّ الْحُكْمَ قَدِيمٌ إِلَّا أَنْ يُقَالَ : حُكْمُ اللَّهِ الْقَدِيمُ عِنْدَهُ
مُتَعَدِّدٌ بِحَسَبِ تَعَدُّدِ اخْتِلَافِ الْمُجْتَهِدِينَ . مِنْهُ .

(2) مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ 1/ 1220 ، وَالْمُسْتَصْفَى 2/ 405 ، وَجَوْهَرَةُ الْأُصُولِ 539 ، وَالْمَخُولُ 561 ،
=

وَأُجِيبَ بِاخْتِمَالِ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَا أَعْلَمَكَ اللَّهُ ؛ قَالُوا : الْعَمَلُ بِغَيْرِ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى ضَلَالٌ لَيْسَ بِاهْتِدَاءٍ ؛ فَلَوْ كَانَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ الْمُجْتَهِدُ مُخْطِئًا - لَمْ تَكُنْ مُتَابِعَتُهُ اهْتِدَاءً ؛ وَقَدْ قَالَ ﷺ : «بِأَيِّهِمْ أَفْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ» .

وَأُجِيبَ بِالْقُدْحِ فِي رِوَايَةِ الْخَبَرِ كَمَا سَبَقَ ؛ وَلَوْ سُلِّمَ فَلَا اهْتِدَاءَ مِنْ حَيْثُ فَعَلَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ ؛ لِإِيصَالِهِ إِلَى الثَّوَابِ ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ تَعْيِينِ الْحُكْمِ ؛ وَالصَّدْقُ بِبَعْضِ الْإِعْتِبَارَاتِ - كَافٍ فِي أَصْلِ الصَّدَقِ ؛ كَمَا إِذَا خَالَفَ النَّصَّ مُجْتَهِدٌ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ.

وَقَالَ الْجُمْهُورُ بِوَحْدَةِ الْحَقِّ ، وَتَخْطِئَةُ الْبَعْضِ ؛ وَعَلَيْهِ مَتَأَخَّرُوا الْحَنْفِيَّةَ ، وَالشَّافِعِيَّةَ ، وَالْمَالِكِيَّةَ ، وَقَرَّرَهُ الْمَنْصُورُ بِاللَّهِ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّلَبِي ⁽¹⁾ ؛ مُخْتَجِينَ بِوُجُوهٍ : عَقْلِيَّةٍ ، وَنَقْلِيَّةٍ :

أَمَّا الْعَقْلِيَّةُ فَمِنْهَا : أَنَّ الْمُجْتَهِدَ طَالِبٌ ؛ وَالطَّالِبُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَطْلُوبٍ مُتَقَدِّمٍ فِي الْوُجُودِ عَلَى وُجُودِ الطَّلَبِ ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ حُكْمٍ قَبْلَ ثُبُوتِ الطَّلَبِ ؛ فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ مُخَالَفُ ذَلِكَ الْحُكْمِ مُخْطِئًا . وَمِنْهَا : أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَنْ اجْتَهَدَ ابْتِدَاءً أَوْ تَعَيَّرَ اجْتِهَادُهُ مُبْتَدَأً شَرْعًا ؛ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ ابْتِدَاءَ الشَّرَائِعِ إِنَّمَا هُوَ بِالْوَحْيِ .

وَأَمَّا النَّقْلِيَّةُ : فَالْكِتَابُ ، وَالسُّنَّةُ ، وَالْإِجْمَاعُ : أَمَّا الْكِتَابُ : فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: 103] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: 105] ، وَقَوْلُهُ

والتلخيص 3/ 344 ، واللمع 258 ، والبرهان 1319 ، والمعتمد 2/ 375 ، والآمدي 2/ 259 ، المحصول 2/ 503 ، والفصول اللؤلؤية 378 ، ومنهاج الوصول 766 ، وميزان الأصول 753 ، والوصول إلى الأصول 1/ 341 ، وتيسير التحرير 4/ 201 ، وصفوة الاختيار 365 ، والبحر المحيط 8/ 267 ، والآيات البينات 4/ 349 ، والإبهاج 3/ 1885 ، وشرح الكوكب 4/ 491 .
(1) شرح الغاية 2/ 651 ، والكاشف 398 ، وقواطع الأدلة 2/ 309 ، ومختصر ابن الحاجب 2/ 1220 ، والمعتمد 1/ 380 ، والإرشاد إلى سبيل الرشاد للإمام القاسم بن محمد 36 ، وينظر المصادر السابقة.

تَعَالَى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 159] ؛
وَلَمْ يُفَصِّلْ فِي تَحْرِيمِ الْإِخْتِلَافِ فِي أَصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ ؛ لِلْقَطْعِ بِإِنْتِفَاءِ الْمُخَصَّصِ ،
وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَفَهَّمْنَهَا سُلَيْمَنَ﴾ [الأنبياء: 79] ؛ وَكَانَ حُكْمُ دَاوُدَ بِالْإِجْتِهَادِ دُونَ
الْوَحْيِ ؛ وَإِلَّا لَمْ يَجُزْ لِسُلَيْمَانَ خِلَافُهُ ، وَلَا لِدَاوُدَ الرُّجُوعُ عَنْهُ ؛ فَلَوْ كَانَ كُلُّ
مِنْهُمَا حَقًّا - لَمْ يَكُنْ لِتَحْصِيسِ سُلَيْمَانَ جِهَةً ، وَلَمْ يَحِلَّ لَهُ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى مَنْ
لَمْ يُخْطِئْ ؛ فَكَيْفَ إِذَا كَانَ أَبَا نَبِيًّا !

وَأَمَّا الشُّنَّةُ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ : «لَا يَخْتَلِفُ عَالِمَانِ ، وَلَا يَقْتَتِلُ مُسْلِمَانِ» ؛
وَلَمْ يُفَصِّلْ . وَمَا أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ : «إِذَا اجْتَهَدَ أَحَدُكُمْ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَإِنْ اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»⁽¹⁾ ،
وَأَخْرَجَ الْجَمَاعَةُ كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَهُ ؛ قَالَ التِّرْمِذِيُّ [رقم 1326] : وَفِي
الْبَابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ، وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، وَفِي رِوَايَةٍ لِلْحَاكِمِ [4/ 88] :
«إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ ، وَإِنْ أَصَابَ فَلَهُ عَشْرَةُ أَجُورٍ» ، ثُمَّ قَالَ : هَذَا
حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ . وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ فِي قَضَاءِ أَمْرِهِ
بِهِ : «اجْتَهِدْ : فَإِنْ أَصَبْتَ فَلَكَ عَشْرُ حَسَنَاتٍ ، وَإِنْ أَخْطَأْتَ فَلَكَ حَسَنَةٌ»⁽²⁾ .

وَرَوَى نَحْوَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ [2/ 614 رقم 6767] ؛ وَحَمَلَهُمُ التَّخْطِئَةَ
عَلَى صُورَةِ وُجُودِ الْقَاطِعِ أَوْ تَرْكِ اسْتِفْصَاءِ الْمُجْتَهِدِ - بَعِيدٌ لَا سِيَّمَا مِنَ الصَّحَابَةِ ؛
وَالْحَاكِمِ مَا زُورٌ ؛ فَلَا يَكُونُ مَا جُورًا .

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَإِنَّ الْأَثَارَ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يُرَدِّدُونَ الْإِجْتِهَادَ بَيْنَ
الصَّوَابِ وَالْخَطَا ، وَيَخْطِئُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ؛ بِحَيْثُ تَوَاتَرَ الْقَدَرُ الْمُشْتَرَكُ : كَمَا فِي

(1) البخاري رقم 7352 ، ومسلم رقم 1716 ، وأبو داود رقم 3574 ، وابن ماجه رقم 2314 ، والدارقطني 211/4 ،
والنسائي 223/8 ، والبيهقي 118/10 ، ومسند الشافعي 2/ 176 - 177 ، والطبراني في الأوسط رقم 3214 .

(2) الطبراني في الأوسط 2/ 163 رقم 1583 ، وابن عساكر 40/ 497 .

مَسْأَلَةِ الْعَوْلِ ؛ فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ⁽¹⁾ خَطَا مِنْ قَالَ بِهِ ، وَخَطَّئُوهُ فِي تَرْكِهِ .

وَكَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْكَلَالَةِ ؛ فَإِنَّهُ رَوَى الشَّيْطُوبِيُّ [الدر المنثور 2/443] عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ : سَأَلَ أَبُو بَكْرٍ عَنِ الْكَلَالَةِ ؛ فَقَالَ : إِنِّي أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي : فَإِنْ كَانَ صَوَابًا فَمِنْ اللَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ خَطَاً فَمِنِّي وَمِنْ الشَّيْطَانِ ، وَاللَّهُ مِنْهُ بَرِيءٌ . رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ ، وَالْبَيْهَقِيُّ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُمْ ⁽²⁾ . وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ⁽³⁾ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ ⁽⁴⁾ ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي صَدَقَةَ ⁽⁵⁾ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ⁽⁶⁾ قَالَ : نَزَلَتْ بِأَبِي بَكْرٍ فَرِيضَةٌ فَلَمْ يَجِدْ لَهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ أَصْلًا ، وَلَا فِي السُّنَّةِ أَثَرًا ؛ قَالَ : أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي : فَإِنْ يَكُنْ صَوَابًا فَمِنْ اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِنْ يَكُنْ خَطَاً فَمِنِّي وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ .

وَكَمَا فِي الْمُسْقِطَةِ وَلَدَهَا تَاقِصَ الْخِلْقَةِ ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي تَلْخِيصِهِ [36/4] :

(1) وَقَدْ أُلْزِمَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْقَوْلَ بِالْعَوْلِ : فِي زَوْجٍ ، وَأُمٌّ ، وَأَخَوَيْنِ لِأُمٍّ ؛ لِأَنَّ الْأُمَّ لَا يَحْجُبُهَا عَنْهُ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ ؛ فَلَا بَدَّ لَهُ مِنْ إِدْخَالِ النَّقْصِ عَلَى الْجَمِيعِ ؛ لِأَنَّهُمْ مِمَّنْ قَدَّمَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ وَأُجِيبَ عَنْهُ أَنَّهُ يَدْخُلُ النَّقْصُ عَلَى مَنْ يَسْتَقِلُّ مِنْ فَرْضِ إِيَّكَ تَعْصِيبٌ ، أَوْ مِنْ فَرْضِ إِيَّكَ إِسْقَاطٌ ، وَأَطْنَفُ فِيمَا عَدَا الْجَدَّةَ ؛ فَإِنَّهُ قَدْ عَدَّهَا مِمَّنْ قَدَّمَ اللَّهُ ؛ فَيَقُولُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : لِلزَّوْجِ النُّصْفُ ، وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ ، وَلِلْأَخَوَيْنِ مِنَ الْأُمِّ السُّدُسُ ؛ لِأَنَّهُمَا يَسْتَقِلَّانِ مِنْ فَرْضِ إِيَّكَ إِسْقَاطٌ ؛ كَمَا أَشَارَ إِلَى مِثْلِهِ فِي الْعُقْدِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

(2) عبد الرزاق 10/304 ، رقم 19191 ، وابن أبي شيبة 6/298 ، رقم 31600 ، والبيهقي 6/223 ، والدارمي 2/365 .

(3) الْعَنْبَرِيُّ ، وَقِيلَ : الْأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ . وَلِدَ سَنَةَ 135 هـ ، مُحَدَّثٌ كَثِيرُ الْحَدِيثِ . ثَوْبِيُّ سَنَةِ 198 هـ . رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ . طبقات ابن سعد 7/430 ، وتهذيب الكمال 17/430 .

(4) ابْنُ دُرَّهَمٍ الْأَزْدِيُّ الْجَهْظِيُّ : مُحَدَّثٌ ، وَفَقِيهٌ كَثِيرُ الْحَدِيثِ . ثَوْبِيُّ 179 هـ . رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ . طبقات ابن سعد 7/286 ، وتهذيب الكمال 7/238 .

(5) فِي الْأَصْلِ : سَعِيدُ بْنُ صَدَقَةَ ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ . الْبَصْرِيُّ ، أَبُو قُرَّةَ . مُحَدَّثٌ . رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي التَّفْسِيرِ . طبقات ابن سعد 7/257 ، وتهذيب الكمال 10/501 .

(6) الْأَنْصَارِيُّ . تَابِعِيٌّ ، مُحَدَّثٌ . وَثَقَّهُ أَحْمَدُ ، وَابْنُ سَعْدٍ ، وَغَيْرُهُمَا . كَانَ مَشْهُورًا بِتَغْيِيرِ الرُّوْيَا ، وَهُوَ مِمَّنْ بَايَعَ الْحَسَنَ بْنَ الْحَسَنِ ، وَخَرَجَ مَعَهُ . ثَوْبِيُّ سَنَةَ 116 هـ . رَوَى لَهُ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ ، وَأَبُو طَالِبٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، وَالْمُرْشِدُ بِاللَّهِ ، وَالْجَمَاعَةُ . يَنْظُرُ طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ 7/193 ، وَالْجَدَاوِلُ (خ) ، وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ 25/344 .

رَوَى الْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ سَلَامٍ ⁽¹⁾، عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: أَرْسَلَ عُمَرُ إِلَى امْرَأَةٍ مُغِيْبَةٍ كَانَ يَدْخُلُ عَلَيْهَا؛ فَاتَكَرَّ [ذَلِكَ]؛ فَقِيلَ لَهَا: أَجِيبِي عُمَرَ، قَالَتْ: وَيْلَهَا مَا لَهَا وَلِعُمَرَ! فَبَيْنَمَا هِيَ فِي الطَّرِيقِ ضَرْبَهَا الطَّلُقُ؛ فَدَخَلَتْ دَارًا فَالْقَتْ وَلَدَهَا فَصَاحَ صَبِيحَتَيْنِ وَمَاتَ! فَاسْتَشَارَ عُمَرُ الصَّحَابَةَ فَأَشَارَ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ أَنْ لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ؛ إِمَّا أَنْتَ وَالِ وَمُؤَدَّبٌ! فَقَالَ عُمَرُ: مَا تَقُولُ يَا عَلِيُّ؟ فَقَالَ عَلِيُّ عليه السلام: إِنْ كَانُوا قَالُوا بِرَأْيِهِمْ فَقَدْ أَخْطَأُوا، وَإِنْ كَانُوا قَالُوا فِي هَوَاكَ فَلَمْ يَنْصَحُوا لَكَ!

أَرَى أَنَّ دِيْنَهُ عَلَيْكَ؛ لِأَنَّكَ أَنْتَ أَفْرَعْتَهَا؛ فَالْقَتْ وَلَدَهَا مِنْ سَبِيكَ؛ فَأَمَرَ عَلِيًّا عليه السلام أَنْ يُقَيِّمَ عَقْلَهُ عَلَى قُرَيْشٍ، ثُمَّ قَالَ: وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ [رقم 18010]، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ مَطَرٍ الْوَرَّاقِ ⁽²⁾، عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ؛ فَذَكَرَ نَحْوَهُ. [تلخيص الحبير 4/36].

وَكَمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَاسَ الْجَدَّ عَلَى ابْنِ الْإِبْنِ فِي إِسْقَاطِ الْإِخْوَةِ، وَقَالَ: أَلَا يَتَّقِي اللَّهُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ جَعَلَ ابْنُ الْإِبْنِ ابْنًا، وَلَمْ يَجْعَلْ أَبَا الْأَبِ أَبًا! ⁽³⁾ وَكَمَا رُوِيَ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: كَتَبَ كَاتِبٌ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: هَذَا مَا أَرَى اللَّهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ؛ فَانْتَهَرَهُ وَقَالَ: اكْتُبْ هَذَا مَا رَأَى عُمَرُ؛ فَإِنْ كَانَ صَوَابًا فَمِنْ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَمِنِّْي وَمِنْ الشَّيْطَانِ؛ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ بَرِيئَانِ!

(و) اعْلَمْ أَنَّهَا إِذَا تَكَرَّرَتِ الْوَاقِعَةُ الَّتِي قَدْ اجْتَهِدَ فِيهَا الْمُجْتَهِدُ، وَوَقَّعَ الْاجْتِهَادَ حَقَّهُ، وَأَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى حُكْمٍ فِيهَا؛ فَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ اجْتِهَادَهُ الْأَوَّلَ أَصْلًا، أَوْ ذَكَرَهُ وَتَجَدَّدَ لَهُ مَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَقْتَضِي الرُّجُوعَ - وَجَبَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ النَّظَرِ فِيهَا

(1) ابْنُ مَسْكِينٍ الْأُرْدِيُّ النَّمِرِيُّ: مُحَدَّثٌ. تُوفِّيَ سَنَةَ 164 هـ. رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ. طبقات ابن سعد 283/7، وتهذيب الكمال 12/294.

(2) الْخُرَّاسَانِيُّ: سَكَنَ الْبَصْرَةَ، وَكَانَ يَكْتُبُ الْمَصَاحِفَ. تُوفِّيَ سَنَةَ 129 هـ، وَقِيلَ: 125 هـ. ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ التَّجَارَةِ، رَوَى لَهُ فِي كِتَابِ خَلْقِ الْأَفْعَالِ، وَالْبَاقُونَ. تهذيب الكمال 28/51، وطبقات ابن سعد 7/254.

(3) جامع بين العلم وفضله 2/216.

قَطْعًا؛ فَإِنْ ذَكَرَ اجْتِهَادَهُ الْأَوَّلَ دُونَ دَلِيلِهِ وَلَمْ يَجِدْ لَهُ مَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَقْتَضِي
الرَّجُوعَ - فَاَلْمُخْتَارُ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ مِنْ (أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْمُجْتَهِدُ تَكْرِيرُ النَّظَرِ)،
وإِعَادَتُهُ، وَتَذَكُّرُ طَرِيقِ الاجْتِهَادِ؛ (لِتَكَرَّرِ الْحَادِثَةُ) ⁽¹⁾؛ إِذْ قَدْ حَصَلَ مَطْلُوبُهُ؛
وَالْأَصْلُ عَدَمُ أَمْرِ يُغَيِّرُهُ؛ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ مَنْ تَحَرَّى الْقِبْلَةَ فِي
مَسْجِدٍ أَوْ غَيْرِهِ وَأَدَّاهُ تَحَرَّيْهِ إِلَى جِهَةٍ - أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِعَادَةُ التَّحَرِّيِ لِكُلِّ صَلَاةٍ
يُؤَدِّيَهَا فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ، بَلْ يَكْفِيهِ الْأَوَّلُ؛ وَهُوَ مِنَ الْاجْتِهَادِ؛ فَيَلْزَمُ مِثْلُهُ فِي
سَائِرِ اجْتِهَادَاتٍ. وَذَهَبَ الشَّهْرِسْتَانِيُّ ⁽²⁾ إِلَى وَجُوبِ الْإِعَادَةِ ⁽³⁾.

(و) الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ (أَنَّهُ): أَيِ الْمُجْتَهِدِ إِذَا أَرَادَ الْإِسْتِدْلَالَ بِدَلِيلٍ: فَإِنْ
كَانَ نَصًّا فِي الْمَقْصُودِ، أَوْ ظَاهِرًا فِيهِ - لَمْ يَسْتَدِلَّ بِهِ حَتَّى يَعْلَمَ، أَوْ يَظُنَّ أَنَّهُ غَيْرُ
مَنْسُوحٍ وَلَا مُتَأَوَّلٍ، وَإِنْ كَانَ عَامًّا فَلَا بُدَّ أَيْضًا: أَنْ يَعْلَمَ، أَوْ يَظُنَّ: هَلْ هُوَ
مَخْصُوصٌ، أَوْ لَا؛ وَلَدَا قُلْنَا: إِنَّهُ (يَجِبُ عَلَيْهِ الْبَحْثُ: عَنِ النَّاسِخِ، وَالْمَخْصُوصِ)،
وَمُوجِبِ التَّأْوِيلِ وَالتَّقْيِيدِ ⁽⁴⁾؛ إِذْ لَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ أَوْ الظَّنُّ بِالْعَدَمِ إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ؛
وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنَ الْكَلَامِ فِي بَابِ الْعَمَلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا لَوْ نَقَلْتُهُ إِلَى هُنَا نَفَعَكَ؛ عَلَى
أَنَّ الْأَنْسَبَ تَقْدِيمُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى الَّتِي قَبْلَهَا؛ لِتَرْتِيبِهَا عَلَيْهَا؛ يَظْهَرُ ذَلِكَ بِأَدْنَى تَأَمُّلٍ.

(و) مِنْ أَحْكَامِ الْمُجْتَهِدِ (أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ تَقْلِيدُ غَيْرِهِ) مِنْ مُجْتَهِدِي الْعُلَمَاءِ فِي
شَيْءٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عِنْدَ أَئِمَّتِنَا عليهم السلام وَالْجُمْهُورِ ⁽⁵⁾؛ لِحَدِيثٍ: «اسْتَفْتِ

(1) المعتمد 2/359، والمحصل 2/525، والكاشف 403، ومختصر المنتهى 2/1255.

(2) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ، وَلِدَ سَنَةَ 467 هـ مُتَكَلِّمٌ، عَارِفٌ بِالْأَدَبِ وَالْعُلُومِ الْمَهْجُورَةِ، ائْتِمَ بِالْإِلْحَادِ، وَأَيْضًا
بِالشَّيْخِ. تُوُفِّيَ 549 هـ لَهْ نِهَآيَةُ الْإِقْدَامِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، وَالْمِلَالِ وَالتَّحْلِ. سير أعلام النبلاء 20/286.

(3) الملل والنحل 1/205، ومختصر المنتهى 2/1255، والكاشف 403.

(4) المعتمد 2/355، والكاشف 403، والفصول اللؤلؤية 374، والبحر المحيط 4/39، ونهاية الوصول
للأرموي 9/3826.

(5) المعتمد 2/336، والبرهان 2/1339، والوصول إلى الأصول 2/362، وصفوة الاختيار 388،

نَفْسِكَ وَإِنْ أَفْتَاكَ الْمُفْتُونَ»⁽¹⁾، وَتَحْوِهِ مِمَّا اشْتَهَرَ مَعْنَاهُ فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ بِالظَّنِّ، وَإِنْ خَالَفَ مَا عِنْدَ النَّاسِ؛ وَكَانَ مُقْتَضَاهُ أَنَّ الْمُقْلَدَ كَذَلِكَ؛ لَوْلَا الْإِجْمَاعُ عَلَى مَنَعِهِ عَنِ الْعَمَلِ بِظَنِّهِ (مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْاجْتِهَادِ) : فَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْهُ؛ لِتَضْيِيقِ وَقْتِ الْحَادِثَةِ⁽²⁾؛ بَحِيثٌ يَفُوتُ لَوْ اشْتَغَلَ بِالْاجْتِهَادِ - جَازَ . وَإِنْ تَمَكَّنَ لَمْ يَجْزُ؛ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ عَلَى الْقَوْلِ بِتَجْزُؤِ الْاجْتِهَادِ؛ لِأَنَّ جَوَازَ تَقْلِيدِهِ لغيرِهِ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ؛ فَلَا يَتَّبَعُ إِلَّا بِدَلِيلٍ؛ وَلَا دَلِيلٌ؛ إِذِ الْأَصْلُ عَدَمُهُ؛ وَلِأَنَّ الْاجْتِهَادَ أَصْلُ التَّقْلِيدِ؛ وَالْأَخْذُ بِالْفَرْعِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْأَصْلِ لَا يَجُوزُ؛ كَمَا لَا يَجُوزُ التَّيَمُّمُ إِلَّا عِنْدَ تَعَذُّرِ الْوُضُوءِ؛ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: 105]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: 2]؛ فَإِنَّهُ يُعْمَدُ الْاجْتِهَادَ .

وَتَرَكَ الْعَمَلُ بِهِ فِي الْعَامِّيِّ أَوْجِبَهُ الْعَجْزُ؛ وَلِلْقِيَاسِ عَلَى التَّقْلِيدِ فِي الْأُصُولِ؛ بِجَمَاعِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِحْتِرَازِ عَنِ الضَّرَرِ الْمُحْتَمَلِ؛ وَلَا يُفَرَّقُ بِأَنَّ الْمَطْلُوبَ هُوَ الظَّنُّ؛ وَهُوَ يَحْصُلُ بِالتَّقْلِيدِ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ الظَّنُّ الْأَقْوَى؛ وَهُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنْهُ .

وَلَا يُنْقَضُ بِقَضَاءِ الْقَاضِي؛ حَيْثُ لَا يَجُوزُ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَمَلٌ بِالدَّلِيلِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُنْقَضُ بِالتَّقْلِيدِ :

(وَلَوْ) كَانَ هُوَ فِي نَفْسِهِ فَاسِقًا، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْغَيْرُ حَاكِمًا، أَوْ (أَعْلَمَ مِنْهُ) . وَقَالَ الشَّيْبَانِيُّ، وَإِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: يَجُوزُ لَهُ تَقْلِيدُ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ⁽³⁾؛ لِأَزْجَحِيَّتِهِ عَلَيْهِ دُونَ الْمُسَاوِي وَالْأَدْنَى، (وَلَوْ) كَانَ أَيْضًا (صَحَابِيًّا) .

والفصول اللؤلؤية 38، والآمدني 4/ 177، ومختصر ابن الحاجب 2/ 1232، وتيسير التحرير 4/ 227، وشرح الكوكب المنير 4/ 516، وبيان المختصر 3/ 329، وجوهرة الأصول 585.

(1) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير 1/ 144 مختصراً، وأبو نعيم في الحلية 9/ 44، والدارمي، كتاب البيوع 2/ 245. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد 1/ 175.

(2) كما لو كان في آخر وقت الصلاة مثلاً. وظاهره مطلقاً، وعند ابن سريج كذلك، لكن فيما يخصه. منه .

(3) المعتمد 2/ 336، والبرهان 2/ 1339، والوصول إلى الأصول 2/ 362، وصفوة الاختيار 388،

=

وَذَهَبَ مَالِكٌ ، وَالْجُبَّائِيُّ ، وَأَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ ، وَأَحَدُ - إِلَى جَوَازِ تَقْلِيدِ
صَحَابِي رَاجِحٍ فِي نَظَرِهِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ الْمُخَالِفِينَ لَهُ ⁽¹⁾ ، وَإِلَّا خَيْرٌ فِي تَقْلِيدِ
أَبِيهِمْ شَاءَ مَعَ الْإِسْتِوَاءِ فِيهِ ؛ مُحْتَجِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا
تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: 43] ، وَنَحْوِ قَوْلِهِ ﷺ : « أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمْ أَقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ » :
أَمَّا الْآيَةُ ؛ فَلَاكِنَّهُ قَبْلَ الْاجْتِهَادِ لَا يَعْلَمُ ؛ وَالْآخِرُ مِنْ أَهْلِ الذِّكْرِ ؛ فَيَسْأَلُونَهُ لِلْعَمَلِ .
وَأَمَّا الْخَبَرُ فَظَاهِرُهُ الْعُمُومُ ، وَخُصَّ مِنْهُ مَنْ اجْتَهَدَ بِالْإِجْمَاعِ ؛ فَيُفْتَى مَا عَدَاهُ .

فُلْنَا : الْخِطَابُ فِي الْآيَةِ لِلْمُقَلِّدِينَ . وَأَمَّا الْخَبَرُ فَفِيهِ مَا تَقَدَّمَ فِي آخِرِ بَابِ الْأَدِلَّةِ .
(وَلَوْ) كَانَ أَيْضًا (فِيمَا يُخَصُّهُ) مِنَ الْأَحْكَامِ دُونَ مَا يُفْتَى بِهِ .
وَهَذَا الْخِلَافُ إِنَّمَا هُوَ قَبْلَ اجْتِهَادِهِ فِي الْحُكْمِ ، فَأَمَّا بَعْدَهُ فَإِذَا أَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ
إِلَى حُكْمٍ مُعَيَّنٍ - فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِهِ ، (وَيَحْرُمُ) عَلَيْهِ تَقْلِيدُ غَيْرِهِ (بَعْدَ أَنْ
اجْتَهَدَ) كَذَلِكَ (اتَّفَاقًا) بَيْنَ الْعُلَمَاءِ .

(و) أَمَّا (إِذَا) لَمْ يُؤَدِّهِ اجْتِهَادُهُ إِلَى مُعَيَّنٍ ؛ بِأَنْ (تَعَارَضَتْ عَلَيْهِ الْأَمَارَاتُ) - رَجَعَ
إِلَى التَّرْجِيحِ) بَيْنَهُمَا ؛ فَيَعْمَلُ بِمَا يَظْهَرُ لَهُ تَرْجِيحُهُ بِأَيِّ وَجْهِهِ الْآيَةُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
إِنْ تَعَذَّرَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ بِأَنْ تَقْضِيَ إِحْدَى الْأَمَارَتَيْنِ خِلَافَ مَا
تَقْضِيهِ الْأُخْرَى . لَا إِنْ أَمَكْنَ وَلَوْ مِنْ وَجْهِ ؛ بِأَنْ تَحْتَمِلَ إِحْدَاهُمَا تَأْوِيلًا يُوَافِقُ
الْأُخْرَى ، وَسَتَأْتِي أَمْثَلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(فَإِنْ لَمْ) يُمَكِّنِ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا ، وَلَمْ (يَظْهَرْ لَهُ رُجْحَانٌ) لِأَيِّهِمَا - فَفِيهِ نَوْعٌ آخَرُ
مِنَ الْخِلَافِ : (قَوِيلٌ) : أَيُّ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ ، وَأَبُو هَاشِمٍ : (مُحْيَرٌ) فَيَعْمَلُ بِأَيِّهِمَا شَاءَ .
(وَقِيلٌ) : أَيُّ قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ ، وَالْحَاكِمُ ، وَالْقَاضِي ، وَابْنُ سُرَيْجٍ : (يُقَلَّدُ

والفصول اللؤلؤية 38 ، والآمدني 4 / 177 ، ومختصر ابن الحاجب 2 / 1232 ، وتيسير التحرير

227 / 4 ، وشرح الكوكب المنير 4 / 516 ، وبيان المختصر 3 / 329 ، وجوهرة الأصول 585 .

(1) ينظر المصادر السابقة .

الْأَعْلَمُ⁽¹⁾ فِي جَمِيعِ الْعُلُومِ ، أَوْ فِي الْفَنِّ الَّذِي تِلْكَ الْحَادِثَةُ فِيهِ⁽²⁾ .

وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ : أَنَّ الْقَائِلَ بِذَلِكَ ابْنُ أَبَانَ ، وَمَا لَفْظُهُ : يَعْزِي إِذَا رَوَى أَحَدُ الْمُتَعَارِضِينَ أَعْلَمُ مِمَّنْ رَوَى الْآخَرُ - فَإِنَّهُ يَعْدِلُ إِلَى رِوَايَةِ الْأَعْلَمِ ؛ لِأَنَّ رِوَايَةَ الْأَعْلَمِ مِنَ الْمُرْجَحَاتِ ؛ لِأَنَّ الْعُلُومَ عَلَى اخْتِلَافِهَا تُرَكِّي الْفِطْنَ الْعَقْلِيَّةَ ؛ فَأَكْثَرُ النَّاسِ عِلْمًا أَتْبَهُمْ عَقْلًا ، وَأَجُودُهُمْ ضَبْطًا لِمَا يَرَوِي . انْتَهَى . [الكاشف 405] . وَلَا يَخْفَاكَ مَا فِيهِ مِنَ الْخُرُوجِ عَنِ الْمَطْلُوبِ .

(وَقِيلَ) : أَيُّ قَالَ أَبُو طَالِبٍ عليه السلام وَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ ، وَرَجَّحَهُ الْمَهْدِيُّ عليه السلام - : إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّرَحَهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا صَارَا بِالتَّعَارُضِ كَأَن لَمْ يُوْجَدَا ؛ وَحَيْثُ (يَرْجِعُ) : إِمَّا إِلَى غَيْرِهِمَا مِنْ أَدِلَّةِ الشَّرْعِ إِنْ وُجِدَ ، وَإِمَّا (إِلَى حُكْمِ الْعَقْلِ) إِنْ لَمْ يُوْجَدَ ؛ فَيَعْمَلُ بِمُقْتَضَاهُ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ ؛ وَمِثْلُ هَذَا التَّفْصِيلِ بَعْدَ الْاجْتِهَادِ ذَكَرَهُ الْمَهْدِيُّ عليه السلام⁽³⁾ .

قَالَ أَيْمَنُنا عليه السلام وَالْحَفِيَّةُ : (وَلَا يَصِحُّ لِمُجْتَهِدٍ قَوْلَانِ مُتَنَاقِضَانِ) ؛ وَلَا يَتَحَقَّقُ تَنَاقُضُهُمَا إِلَّا إِذَا صَدَرَا مِنَ الْمُجْتَهِدِ الْوَاحِدِ : (فِي) مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ : أَيُّ مُتَّحِدٍ مَوْضُوعُهَا وَمَحْمُولُهَا : كُلًّا أَوْ بَعْضًا ؛ بِإِخْتِيَارٍ : شَرْطٍ وَاحِدٍ ، وَمَكَانٍ وَاحِدٍ ، وَ(وَقْتٍ وَاحِدٍ)⁽⁴⁾ ؛ لِأَنَّ دَلِيلَيْهِمَا : إِنْ تَعَادَلَا تَوَقَّفَ ، وَإِنْ رَجَحَ أَحَدُهُمَا فَهُوَ قَوْلُهُ ؛ فَيَصِحُّ مِنْ مُجْتَهِدَيْنِ فَصَاعِدًا ؛ وَلَا تَنَاقُضُ فِي نَحْوِ : الزَّكَاةُ مُحَرَّمَةٌ عَلَى النَّاسِ : أَيُّ كُلِّهِمْ ، وَلَيْسَتْ مُحَرَّمَةٌ عَلَى النَّاسِ : أَيُّ بَعْضِهِمْ . وَلَا فِي تَحْلِيلِهَا لِزَيْدٍ بِشَرْطِ

(1) فِي الشُّحَّةِ الَّتِي شَرَحَهَا الْقَاضِي أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى حَابِسٌ رحمته الله : الْأَعْلَمُ مِنْهُ ؛ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهَا مِنَ الصَّغْفِ وَالْثَّأْوِيلِ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ . يَنْظُرُ الْأَنْوَارُ لِابْنِ حَابِسٍ 334 .

(2) مِنْهَاجُ الْوُصُولِ 800 ، وَصَفْوَةُ الْإِخْتِيَارِ 136 ، وَعَيُونَ الْمَسَائِلِ (خ) .

(3) مِنْهَاجُ الْوُصُولِ 800 ، وَالْكَاشِفُ 405 ، وَصَفْوَةُ الْإِخْتِيَارِ 136 ، وَجَوْهَرَةُ الْأُصُولِ 493 ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ 127/8 ، وَتَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ 77/4 ، وَكَشَفُ الْأَسْرَارِ 77/4 ، وَالْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ 275/4 ، وَنَهَايَةُ السُّؤْلِ 432/4 ، وَالْفُصُولُ فِي الْأُصُولِ 210/4 .

(4) صَفْوَةُ الْإِخْتِيَارِ 360 ، وَالْأَمْدِيُّ 173/4 ، وَبَيَانُ الْمُخْتَصَرِ 325/3 ، وَمُخْتَصَرُ الْمُسْتَهْيِ 1227/2 ، وَالتَّبَصُّرَةُ 514 .

الاضطرارِ وتَحْرِيمِهَا عَلَيْهِ بِشَرْطِ الْغُنْيَةِ ، وَلَا فِي تَحْرِيمِ الصَّيْدِ عَلَيْهِ فِي الْحَرَمِ أَوْ وَقْتُ الإِحْرَامِ وَالتَّحْلِيلِ لَهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مَثَلًا .

وَالْتَّحَادُ الْوَقْتُ هُنَا اِعْتِبَارِيٌّ ؛ لِتَعَذُّرِ التَّحْقِيقِيِّ ؛ إِذِ الْمُرَادُ مِنْهُ مَا لَا يُمَكِّنُ فِيهِ تَغْيِيرُ الإِجْتِهَادِ ؛ فَأَمَّا إِذَا مَضَى مِنْهُ مَا يُمَكِّنُ فِيهِ جَازَ . وَإِذَا عُرِفَ التَّارِيخُ فَالثَّانِي رُجُوعٌ عَنِ الْأَوَّلِ ؛ وَاشْتِغَالُ الْعُلَمَاءِ بِرَوَايَتِهِ : [أَيِ الْأَوَّلِ] فِي الْكُتُبِ ، وَدِرَاسَتِهِ ، وَحِفْظِهِ ؛ لِغَرَضِ التَّعْرِيفِ بِمَا كَانَ مِنْهُ [أَيِ الْمُجْتَهِدِ] مِنَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ وَأَنَّهُ مِمَّا لِلِاجْتِهَادِ فِيهِ مَسْرُوحٌ ؛ وَأَنَّهُ إِذَا قَالَ بِهِ قَائِلٌ أَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَيْهِ - لَمْ يَقُلْ : إِنَّهُ قَالَ مَا لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ ؛ وَصَارَ الْحَالُ فِي ذَلِكَ كَالْحَالِ فِي تِلَاوَةِ الْمَنْسُوخِ حُكْمُهُ : مِنْ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ - وَإِنْ كَانَ الْعَمَلُ عَلَى الْحُكْمِ الَّذِي قَضَى بِهِ الْمَنْسُوخُ - لَا يَصِحُّ . فَإِنْ جُهِلَ [أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ] - حُكْمًا عَنْهُ ، وَلَمْ يُحْكَمْ عَلَيْهِ بِالرُّجُوعِ إِلَى أَحَدِهِمَا بَعِيْنِهِ .

(وَمَتَى) قِيلَ : قَدْ وَرَدَ مِثْلُ ذَلِكَ عَنْ بَعْضِ أَيْمَتِنَا الْعَلَمَةِ وَالشَّافِعِيِّ - قُلْنَا : (مَا يُحْكَمُ عَنْ) بَعْضِ أَيْمَتِنَا الْعَلَمَةِ مِنَ الْقَوْلَيْنِ وَالْأَقْوَالِ ، وَعَنِ (الشَّافِعِيِّ) أَنَّهُ قَالَ فِي سَبْعِ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً : لِي فِيهَا قَوْلَانِ⁽¹⁾ - (فَمَتَاوَل) بِوُجُوهِ : أَصَحُّهَا أَنَّهُ يَعْنِي أَنَّ لَهُ فِيهَا قَوْلَيْنِ : قَالَ بِأَحَدِهِمَا ثُمَّ قَالَ بِخِلَافِهِ بَعْدُ وَاعْتَمَدَهُ ؛ وَاسْتَعْرَبَهُ الْمَهْدِيُّ الْعَلَمَةُ . وَقِيلَ : أَرَادَ اخْتِمَالَيْنِ : بَيَّنَّ وَجْهَهُمَا ؛ لِيَنْظُرَ النَّاطِرُ فِيهِمَا ؛ فَيَخْتَارُ مَا يَقْوَى عِنْدَهُ . وَاعْتَزَّضَ بِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِقَوْلٍ لِلْمُسْتَنْبِطِ ؛ إِذْ لَيْسَ بِجَازِمٍ فِيهِمَا بِشَيْءٍ . وَقِيلَ : أَرَادَ التَّخْيِيرَ بَيْنَ الْحُكْمَيْنِ ؛ وَفِيهِ أَنَّ التَّخْيِيرَ قَوْلٌ وَاحِدٌ لَا قَوْلَانِ .

(1) قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِيُّ : مُخَالَفٌ [قَوْلِ] أَبِي حَنِيفَةَ مِنْهُمَا أَرْجَحُ مِنْ مُوَافِقِهِ ؛ فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ إِنَّمَا خَالَفَهُ لِذَلِيلٍ . وَعَكْسُ الْقَوْلِ فَقَالَ : بَلْ مُوَافِقُهُ أَرْجَحُ ؛ لِقَوْلِهِ بِتَعَدُّدِ قَائِلِهِ ، وَصَحْحَهُ النَّوَوِيُّ ؛ وَاعْتَزَّضَ بِأَنَّ الْقُوَّةَ إِنَّمَا تَنْشَأُ مِنَ الدَّلِيلِ ؛ قَالَ فِي الْجَمْعِ : وَالْأَصَحُّ التَّرْجِيحُ بِالنَّظَرِ وَإِلَّا فَالْوَقْفُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ . حَاشِيَةُ الْعَطَارِ 2/ 367 ، وَالغَيْثُ الْهَامِعُ 3/ 829-831 . قُلْتُ : وَالْأَوَّلَى اتِّبَاعُ الدَّلِيلِ بِغَضِّ النَّظَرِ عَنْ قَائِلِهِ ؛ وَفِي كَلَامِ الْإِسْفَرَايِينِيِّ تَعَصُّبٌ ظَاهِرٌ .

وَقِيلَ : يَعْني فِيهَا قَوْلَانِ لِغَيْرِنَا ؛ وَفِيهِ : أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُضَفَّهُ إِلَى نَفْسِهِ .

وَرَوَى عَنْهُ الْمَرْوُورِيُّ أَيْضًا التَّرَدُّدَ فِي سِتَّةَ عَشَرَ أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ مَوْضِعًا ؛ وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ التَّرَدُّدَ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ - يَدُلُّ عَلَى إِمْعَانِ النَّظَرِ الدَّقِيقِ حَتَّى لَا يَقِفَ عَلَى حَالِهِ ، وَعَلَى دَيَانَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُبَالِ بِذِكْرِ مَا تَرَدَّدَ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يُعَابُ عَلَى ذَلِكَ عَادَةً بِقُصُورِ نَظَرِهِ كَمَا عَابَهُ بَعْضُهُمْ⁽¹⁾ .

(و) الْمَذْهَبُ فِي الْأَصْلِ : مَوْضِعُ الذَّهَابِ . وَفِي اضْطِلَاحِ الْعُلَمَاءِ : هُوَ الْإِعْتِقَادُ الصَّادِرُ : عَنْ دَلِيلٍ ، أَوْ شُبْهَةٍ ، أَوْ تَقْلِيدٍ ، وَمِنَهُ الرَّأْيُ .

وَأَمَّا الْمَعْلُومُ ضَرُورَةً - فَلَا يُعَدُّ الْعِلْمُ بِهِ مَذْهَبًا ، وَكَذَا اعْتِقَادُ الْمُعْتَقِدِ تَبْخِيثًا .

وَلِئَامًا (يُعْرَفُ مَذْهَبُ الْمُجْتَهِدِ) ، وَيُصَافُ إِلَيْهِ لِيُقْلَدَ فِيهِ ، وَيُنْتَبِى بِهِ - بِالْعِلْمِ بِذَلِكَ : ضَرُورَةً ، أَوْ اسْتِدْلَالًا : 1- (بِنَصِّهِ الصَّرِيحِ) نَحْوِ : الْوِثْرُ سُنَّةٌ ، أَوْ غَيْرُ وَاجِبٍ ، وَبِرَوَايَةٍ كَامِلَةٍ الشُّرُوطِ ، 2- (وَبِالْعُمُومِ الشَّامِلِ مِنْ كَلَامِهِ) : كَأَن يَقُولَ : كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ؛ فَيُعْرَفُ أَنَّ مَذْهَبَهُ فِي الْمُثَلَّثِ التَّخْرِيمُ . وَلَا يَلْزَمُ الْوَاقِفَ عَلَيْهِمَا طَلَبُ النَّاسِخِ وَالْمُخَصَّصِ ؛ لِنُدْرَتِهِمَا مِنَ الْمُجْتَهِدِ ، وَجُرْيِ عَادَةِ الْمُسْلِمِينَ بِذَلِكَ ؛ بِخِلَافِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ ؛ فَإِنَّهُمَا فِيهَا كَثِيرٌ . وَاسْتَبَعَدَ الْإِمَامُ الْحَسَنُ الشَّرْقَةَ⁽²⁾ .

3- (وَبِمُمَاثَلَةِ مَا نَصَّ عَلَيْهِ) لِغَيْرِهِ فِي عِلَّتِهِ ؛ وَإِنْ لَمْ يَنْصُصْ عَلَيْهَا : كَأَن يَقُولَ فِي اسْتِثْنَاءِ تَوْبِينَ أَحَدُهُمَا سَحَقٌ⁽³⁾ : يُجْتَهِدُ فِي ذَلِكَ ؛ فَيُعْرَفُ أَنَّ مَذْهَبَهُ فِي اسْتِثْنَاءِ

(1) ينظر حاشية العطار 2/ 366، وصفوة الاختيار 360، والآمدي 325، ومنهاج الوصول 784، ومختصر المنتهى 1227، والتبصرة 514، والتقريب مسألة رقم 204، والمعتمد 2/ 311.

(2) إِنْ قَالَ : وَقَدْ يُمْنَعُ عَدَمُ لُزُومِ الْبَحْثِ هُنَا عَنْ الْخَاصِّ مَعَ وَجُودِهِ فِي أَلْفَاظِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَعَنْ مَذْهَبِهِ فِي تَخْصِيصِ تِلْكَ الْعِلَّةِ - فَتَاهِيكَ أَنْ يَكُونَ الْمُجْتَهِدُ فِي الْمَذْهَبِ بِمَنْزِلَةِ الْمُجْتَهِدِ الْمُطْلَقِ فِي الشَّرْعِ عَلَى السُّوَيَّةِ . وَمِنْ عَكْسِ قَالِبِ الْإِصَافَةِ أَنْ يُجْعَلَ لِغَيْرِ الْمَعْصُومِ عَلَى الْمَعْصُومِ مَرِيَّةٌ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ ؛ لِقِلَّةِ التَّخْصِيصَاتِ فِي عُمُومَاتِ الْمُجْتَهِدِينَ ، وَكَثْرَتِهَا فِي كَلَامِ الشَّارِعِ . مِنْهُ . ينظر القسطاس 359 .

(3) فِي الْأَنْوَارِ لِابْنِ حَابِسٍ 335 : أَحَدُهُمَا مُتَنَجِّسٌ يُجْتَهِدُ : [أَيُّ يُتَحَرَّى] فِي ذَلِكَ ؛ فَيُعْرَفُ أَنَّ مَذْهَبَهُ فِي

طَعَامَيْنِ كَذَلِكَ مِثْلَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُنْصَ عَلَى [مَا] يَنْقُضُهُ فِي مِثْلِهَا ؛ فَلَا يُنْقَلُ حُكْمُ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى .

4- (وَبِتَعْلِيلِهِ بِعِلَّةٍ تَوْجِدُ) : أَيُّ يُعْلَمُ وَجُودُهَا بِأَحَدِ طُرُقِهَا (فِي غَيْرِ مَا نَصَّ عَلَيْهِ) وَذَكَرَهُ مَعَ دُخُولِهِ فِي الْمُمَازَلَةِ ؛ إِذْ هِيَ أَعَمُّ مِنْهُ مُطْلَقًا ؛ لِيُرْتَّبَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : (وَأِنْ كَانَ يَرَى جَوَازَ تَخْصِيصِ الْعِلَّةِ) : وَهُوَ جَوَازُ تَخَلُّفِ الْحُكْمِ عَنْهَا ، وَأَنَّهُ لَا يَقْدَحُ فِي عِلَّتِهَا : كَانَ يُعَلَّلَ حُرْمَةُ الرِّبَا فِي الْبُرِّ بِكَوْنِهِ مَكِيلًا مِثْلًا ؛ فَتَلَحُّقُ بِهِ سَائِرُ الْمَكِيلَاتِ .

وَالْأَخْذُ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ الَّتِي يَعْرِفُ بِهَا مَذْهَبُهُ مَا عَدَا صَرِيحَ النَّصِّ - يُعْبَرُ عَنْهُ بِالتَّخْرِيجِ ⁽¹⁾ ؛ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي التَّخْرِيجِ عَلَى أَصْلِ مُجْتَهِدٍ : فَقَالَ بَعْضُ أَئِمَّتِنَا عليه السلام : يُصَافُ إِلَيْهِ ، وَاخْتَارَهُ فِي الْفُصُولِ [393] مَعَ التَّفْهِيمِ بِأَنَّهُ تَخْرِيجٌ ؛ لِأَنَّ يُوْهِمُ الْكُذِبَ ، وَلِيَتَمَيَّزَ عَنْ نُصُوصِهِ ؛ وَعَنْ ذَلِكَ فَرَعُوا الْفُرُوعَ ، وَيُعْبَرُ عَنْهَا بِالتَّخَارِيجِ وَالْوُجُوهِ . وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ لَا يُصَافُ إِلَيْهِ ؛ وَجَوَازُ التَّقْلِيدِ فِيهَا وَعَدَمُهُ يَنْبِي عَلَى ذَلِكَ . وَقَدْ هَجَرَ الْإِمَامُ الْمَنْصُورُ بِاللَّهِ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عليه السلام عَلَى الْقَائِلِينَ بِالتَّخْرِيجِ ! قَالَ : لِأَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ قَوْلُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى إِجْمَاعًا ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُسْأَلُ الْمُفْتِي عَمَّا يُبْثُّ مِنَ الْأَحْكَامِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا يُبْثُّ شَيْءٌ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْوَحْيِ إِلَّا فِي كِتَابِهِ ، أَوْ فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ : بِالنَّصِّ ، وَالْقِيَاسِ ؛ وَالْمُقَلَّدُ إِذَا أَفْتَى بِشَيْءٍ فَرَعَهُ عَلَى نُصُوصِ الْمُجْتَهِدِ - لَا يَعْلَمُ أَصُولُهَا : مِنَ الْكِتَابِ ، وَالسُّنَّةِ لَا سِيَّمَا مَعَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَاعِدَتِهِمْ فِي ذَلِكَ مِنْ عَدَمِ لُزُومِ الْبَحْثِ : عَنِ النَّاسِخِ ، وَالْمُخَصَّصِ ، وَعَنْ مَذْهَبِهِ فِي تَخْصِيصِ الْعِلَّةِ ؛ فَمَنْ أَفْتَى بِذَلِكَ فَقَدْ قَالَ عَلَى اللَّهِ بِمَا لَا يَعْلَمُ ؛ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا

اِشْتِيَاهُ طَعَامَيْنِ كَذَلِكَ مِثْلَ ذَلِكَ ؛ وَهَذَا مِنْ صُورِ التَّخْرِيجِ .

(1) ذَكَرَ مَعْنَاهُ الْمَهْدِيُّ ، وَالسَّيِّدُ أَحْمَدُ بْنُ لُقْمَانَ عليه السلام ، وَابْنُ حُمَيْدٍ فِي شَرْحِ مُقَدِّمَةِ الْأَزْهَارِ . مِنْهُ . يَنْظُرُ

الْمَنْهَاجُ 801 ، وَالْكَاشَفُ 457 ، وَالْمُعْتَمَدُ 313 / 2 .

خُطُوتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴿١٦٩﴾ إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿البقرة: 169﴾ وَنَحْوَهَا . وَقَدْ أَوْسَعَ عليه السلام الْكَلَامَ فِي هَذَا الْمَقَامِ فِي الْإِرْشَادِ فَلْيُطَالَعْ ⁽¹⁾ . وَلِلْقَاضِي عَبْدِ اللَّهِ الدَّوَّارِيِّ نَحْوٌ مِنْ ذَلِكَ .

قُلْتُ : وَأَيْضًا قَالَ تَعَالَى : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ الْآيَةُ [المائدة: 3] ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 38] ، وَقَالَ عليه السلام : «مَا عَلِمْتُ شَيْئًا يُقَرِّبُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا وَدَلَّيْتُكُمْ عَلَيْهِ ، وَلَا شَيْئًا يُبَاعِدُكُمْ عَنِ النَّارِ إِلَّا وَقَدْ حَدَرْتُكُمْ مِنْهُ» ⁽²⁾ ، أَوْ كَمَا قَالَ .

(و) إِذَا كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ اجْتِهَادِيَّةً ، وَاجْتَهَدَ فِيهَا الْمُجْتَهِدُ ، وَأَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى حُكْمٍ مُعَيَّنٍ ، ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ - فَأَحْوَالُهُ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةٌ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَتَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ ، وَقَدْ عَمِلَ بِحَسَبِ الْاجْتِهَادِ الْأَوَّلِ ، وَفَرَّغَ مِنْ عَمَلِهِ ، وَلَيْسَ لِنِلكِ الْحَادِثَةِ : فَرَعٌ ، وَلَا حُكْمٌ مُسْتَقْبَلٌ ؛ فَمَا فَعَلَهُ بِالْاجْتِهَادِ الْأَوَّلِ فَهُوَ صَحِيحٌ : مِثْلُ أَنْ يَكُونَ رَأْيُهُ فِي التَّيْمُمِ أَنَّهُ إِلَى الرُّسْعَيْنِ ، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ وَصَلَّى بِهِ ،

(1) وَتَقُولُ عَنْ جَمَاعَةِ الْقَوْلِ بِإِبْطَالِهِ : كَالْهَادِي ، وَأَبِي طَالِبٍ ، وَالْإِمَامِ الْمُهَدِي ، وَالتَّائَصِرِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ دَاوُدَ عليه السلام ، وَتَقُولُهُ أَيْضًا عَنِ الذَّهَبِيِّ . مِنْهُ . يَنْظُرُ الْإِرْشَادُ 111-122 .

(2) وَمِنْ ثَمَّةَ قَالَ الشَّافِعِيُّ : جَمِيعُ مَا تَقُولُهُ الْأُمَّةُ شَرْحٌ لِلشَّيْءِ ، وَجَمِيعُ الشَّيْءِ شَرْحٌ لِلْقُرْآنِ . وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ : مَا سَمِعْتُ حَدِيثًا إِلَّا التَّمَسُّتُ لَهُ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : مَا بَلَغَنِي حَدِيثٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى وَجْهِهِ إِلَّا وَجَدْتُ مُصَدِّقَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ . أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ . وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : أُنْزِلَ فِي الْقُرْآنِ كُلُّ عِلْمٍ ، وَبَيَّنَ لَنَا فِيهِ كُلُّ شَيْءٍ ؛ وَلَكِنْ عَلِمْنَا يَقْصُرُ عَنْ مَا بَيَّنَّ لَنَا فِي الْقُرْآنِ . أَخْرَجَهُ ابْنُ جُرَيْرٍ [12/27] ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ [2015/6] . وَأَخْرَجَ أَبُو الشَّيْخِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : «إِنَّ اللَّهَ لَوْ أَغْفَلَ شَيْئًا لَأَغْفَلَ الذَّرَّةَ ، وَالْخَرْدَلَةَ ، وَالْبُعْضَةَ» . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا : جَمِيعُ مَا حَكَمَ بِهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَهُوَ مِمَّا فَهَمَهُ مِنَ الْقُرْآنِ . قَالَ السُّيُوطِيُّ : وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ صلى الله عليه وسلم : «إِنِّي لَا أَجِلُّ إِلَّا مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ ، وَلَا أُحَرِّمُ إِلَّا مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ» . رَوَاهُ بِاللَّفْظِ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ [43/6] رَقْم 5742 مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا : لَيْسَتْ تَنْزِيلُ بِأَحَدٍ فِي الدِّينِ نَازِلَةٌ إِلَّا فِي كِتَابِ اللَّهِ الدَّلِيلُ عَلَى سَبِيلِ الْهُدَى . مِنْهُ . وَيَنْظُرُ الْإِتْقَانُ 4/78 ، وَمَعْتَرَكُ الْأَقْرَانِ 13/1 ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ 79/7 رَقْم 34332 ، وَعَبْدُ الرَّزَقِ 11/125 رَقْم 20100 .

ثُمَّ أَحْدَثَ وَتَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ إِلَى أَنَّهُ إِلَى الْمَرَافِقِ ؛ فَإِنَّ صَلَاتَهُ بِذَلِكَ التَّيَمُّمِ صَحِيحَةٌ ؛ وَلَا يَلْزَمُهُ إِعَادَتُهَا .

وَتَالِيهَا : أَنْ يَتَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ وَلَمْ يَفْعَلْ بِحَسَبِ الْاجْتِهَادِ الْأَوَّلِ ؛ فَهَذَا يَلْزَمُهُ الْعَمَلُ بِالْاجْتِهَادِ الثَّانِي ؛ وَلَا خِلَافَ أَعْلَمُهُ : كَأَن يَرَى أَنَّ التَّيَمُّمَ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَتَيَمَّمَ إِلَى الرُّسْعَيْنِ .

وَتَالِيهَا : أَنْ يَتَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ بَعْدَ أَنْ عَمَلَ بِالْأَوَّلِ ، إِلَّا أَنَّ لِأَوَّلِ أَحْكَامًا تَتَّبِعُهُ مُسْتَقَلَّةً ، أَوْ يَخِلُّ بِطَاعَةٍ مِمَّا يُقْضَى ، وَلَهُ فِيهَا مَذْهَبٌ ، وَارَادَ جَبْرَهَا بِالْقَضَاءِ ، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى مَذْهَبٍ آخَرَ : فَأَحَدُ قَوْلِي الْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ ، وَالْمَنْصُورِ بِاللَّهِ ﷻ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ، وَصَحَّحَهُ فَقَهَاءُ الْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ : كَأَبِي مُضَرٍّ ⁽¹⁾ ، وَعَلِيٌّ بْنُ خَلِيلٍ ⁽²⁾ ، وَبَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ ، وَالْحَفِيدِ ⁽³⁾ - أَنَّهُ يَعْمَلُ عَلَى الْاجْتِهَادِ الْأَوَّلِ ، وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى الثَّانِي .

وَقَالَ الْحُقَيْنِي ، وَالْمَهْدِي أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ ، وَأَحَدُ قَوْلِي الْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ ﷻ :
إِنَّهُ يَعْمَلُ عَلَى الْاجْتِهَادِ الثَّانِي ، وَكَذَا الْحُكْمُ فِيمَنْ قَلَّدَهُ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَزَالُ يَعْمَلُ عَلَى الْاجْتِهَادِ الْأَوَّلِ حَتَّى يَعْلَمَ انْتِقَالَهُ عَنْهُ ، وَلَا يَلْزَمُهُ تَكْرِيرُ السُّؤَالِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى : هَلْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُكَ أَوْ لَا ؟ فَلَذَا قُلْنَا : إِنَّهُ إِذَا اجْتَهَدَ قَادَهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى مُعَيَّنٍ ؛ وَأَفْتَى مَنْ قَلَّدَهُ فِيهِ ، ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ إِلَى غَيْرِهِ - فَإِنَّهُ (إِذَا رَجَعَ عَنِ اجْتِهَادِهِ) وَقَدْ أَفْتَى بِهِ إِلَى اجْتِهَادٍ آخَرَ ، وَتَمَكَّنَ مِنْ أَخْبَارِ الْمُسْتَفْتَى ، وَلَمْ يَكُنْ قَدْ عَمَلَ بِالْأَوَّلِ ، وَلَمْ

(1) شَرِيحُ بْنِ الْمُؤَيَّدِ الْمُرَادِيِّ الشَّرِيعِيِّ ، مِنْ عُلَمَاءِ الزَّيْدِيَّةِ فِي الْعِرَاقِ فِي الْقُرْنِ الْخَامِسِ الْهَجْرِيِّ ، وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ الْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ . لَهُ أَسْرَارُ الزِّيَادَاتِ ، وَكُتَابُ الْمَقَالَاتِ لِمَنْعِ الْجَهَالَاتِ . يَنْظُرُ مَطْلَعُ الْبَدْوَرِ 395 / 2 ، وَطَبَقَاتُ الزَّيْدِيَّةِ 485 / 1 ، وَأَعْلَامُ الْمُؤَلِّفِينَ الزَّيْدِيَّةِ 478 .

(2) الْحَجَلِيُّ ، فَقِيهٌ مِنْ عُلَمَاءِ الزَّيْدِيَّةِ فِي الْجَلِيلِ وَالْدَّلِيلِ ، وَهُوَ مِنْ أَتْبَاعِ الْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ ، وَكَانَ أَوَائِلَ الْمِائَةِ الْخَامِسَةِ . لَهُ الْمَجْمُوعُ الْمَشْهُورُ بِمَجْمُوعِ عَلِيِّ خَلِيلٍ . يَنْظُرُ أَعْلَامُ الْمُؤَلِّفِينَ الزَّيْدِيَّةِ 710 .

(3) أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الرَّصَّاصِ ، عَالِمٌ مُتَّبِعٌ مُحَقِّقٌ فِي الْأُصُولِ . لَهُ مُشَارَكَةٌ . ثَوْبِيُّ سَنَةِ 656 هـ . لَهُ جَوْهَرَةُ الْأُصُولِ وَتَذَكُّرَةُ الْمُحُولِ ، وَالْوَسِيطُ شَرْحُ الْجَوْهَرَةِ ، وَغَيْرُهُمَا . يَنْظُرُ أَيْمَةُ الْيَمَنِ 171 / 1 ، وَأَعْلَامُ الْمُؤَلِّفِينَ الزَّيْدِيَّةِ 164 .

يُقَلَّدُ غَيْرُهُ مَعَهُ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ يَمُنُّ يُؤَافِقُهُ فِيهَا ⁽¹⁾: نَحْوُ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً مَثَلًا بِغَيْرِ وَلِيٍّ عِنْدَ ظَنِّ إِمَامِهِ صِحَّةَ ذَلِكَ ، ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ إِلَى عَدَمِ الصَّحَّةِ .

أَوْ سَافَرَ بَرِيدًا وَهُوَ يَرَى وَجُوبَ الْقَصْرِ فِيهِ ، ثُمَّ رَأَى بَعْدَ خُرُوجِ وَفْتِ الصَّلَاةِ أَنَّهُ لَا يُوجِبُهَا - (وَجَبَ عَلَيْهِ إِذَا نَ مُقَلَّدُهُ) ؛ لِيَرْجِعَ الْمُقَلَّدُ عَنْ رَأْيِهِ الْأَوَّلِ ؛ لِيَعْمَلَ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي ⁽²⁾ ؛ لِأَنَّ الْمَفْرُوضَ أَنَّ مُسْتَنَدَ الْعَامِّيِّ وَقَائِدَهُ إِلَى الْعَمَلِ - كَوْنُ مَا عَمِلَ بِهِ قَوْلًا لِذَلِكَ الْمُجْتَهِدِ ، وَإِلَّا كَانَ عَلَى مَرَاحِلَ مِنَ الْعَمَلِ ؛ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ بَعْدَ الرُّجُوعِ لَمْ يَبْقَ قَوْلٌ لَهُ ؛ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ بَعْدَهُ ؛ لِبُطْلَانِ شَرْطِ الْعَمَلِ ، وَانْهَادَامِ أَصْلِهِ ؛ فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْمَلَ بِالثَّانِي .

أَمَّا لَوْ كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ قَطْعِيَّةً ، وَأَخْطَأَ فِيهَا الْمُفْتِي بِفُتْيَاهُ ، أَوْ الْحَاكِمُ بِحُكْمِهِ .
أَوْ اجْتِهَادِيَّةً ، وَقَصَرَ فِي الاجْتِهَادِ - فَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعْلَامُ بِالْخَطَأِ ، وَلَوْ احتَاجَ إِلَى مَالٍ كَثِيرٍ فِي التَّوَصُّلِ إِلَى تَعْرِيفِهِ الْخَطَأَ مَا لَمْ يَخْشَ ضَرَرًا ، أَوْ فَوَاتَ أَهَمُّ مِنْهُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ ؛ وَقَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يُخْبِرُ مَنْ أَقْبَاهُ بِتَغْيِيرِ اجْتِهَادِهِ حَيْثُ يَتَغَيَّرُ . وَرُوِيَ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ ⁽³⁾ أَنْفَقَ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ فِي تَلَا فِي فِتْنَى أَقْبَى بِهَا خِلَافَ الصَّوَابِ ! وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ خَطَأَهُ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ ، أَوْ قَصَرَ فِي الاجْتِهَادِ ، أَوْ يَكُونُ ذَلِكَ مِنْهُ عَلَى جِهَةِ الاسْتِحْبَابِ .

(و) قَدْ وَقَعَ (فِي جَوَازِ تَحْزِيرِ الاجْتِهَادِ) بِجَرَيَانِهِ فِي مَسْأَلَةٍ أَوْ مَسَائِلَ مَخْصُوصَةٍ ⁽⁴⁾ -

(1) أَمَّا لَوْ قَلَّدَ مَنْ يُؤَافِقُهُ فِيهَا - لَمْ يَلْزَمُهُ إِعْلَامُهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ عَامِلٌ بِمَذْهَبِ إِمَامٍ آخَرَ . مِنْهُ .

(2) صفوة الاختيار 375 ، وجوهرة الأصول 566 .

(3) ابْنُ فَرْقَدَانَ الشَّيْبَانِي ، صَاحِبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، فِقْهِي ، مُجْتَهِدٌ ، مُصَنِّفٌ ، تَوَلَّى الْقَضَاءَ بِالرَّقَّةِ وَالرَّيِّ . تُوُفِّيَ سَنَةَ

187 هـ . الجواهر المضبوطة في طبقات الحنفية 3 / 122 .

(4) قَالُوا : وَفِي فَنٍّ دُونَ آخَرَ ؛ وَفِيهِ أَنَّ الاجْتِهَادَ يَحْتَمِلُ فَنَّ الْأَحْكَامِ وَالْفُرُوعِ دُونَ سَائِرِ الْفُنُونِ : مِنْ النَّحْوِ وَغَيْرِهِ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ حَدِّ الاجْتِهَادِ ، وَإِنْ كَانَ الْحَقُّ إِمَّاكَانَ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي سَائِرِ الْفُنُونِ إِلَّا أَنَّهُ خِلَافُ الْإِصْطِلَاحِ . مِنْهُ .

(خلاف) بَيْنَ الْعُلَمَاءِ : فَذَهَبَ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ ، وَالْمَنْصُورُ بِاللَّهِ ، وَالِدَّاعِي ، وَالْأَمِيرُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ، وَالْإِمَامُ يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ ، وَالْمَهْدِي عليه السلام ، وَالْعَزَائِيُّ ، وَالرَّازِيُّ وَغَيْرُهُمْ - إِلَى جَوَازِهِ ⁽¹⁾ ؛ لِحَوَازِ اِطْلَاعِ الْقَاصِرِ عَنْ مَرْتَبَةِ اِجْتِهَادِ عَلَى أَمَارَاتٍ مَسْأَلَةٍ عَلَى حَدِّ اِطْلَاعِ الْمُجْتَهِدِ ، وَتَكْفِيهِ مَعْرِفَةَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا ؛ وَلَا يَضُرُّهُ جَهْلُ مَا عَدَاهُ . وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ تَجْزُؤُهُ ؛ لِحَوَازِ تَعَلُّقِهَا بِمَا لَا يَعْلَمُهُ - قُلْنَا : اِحْتِمَالُ تَعَلُّقِ الْمَجْهُولِ بِالْمَسْأَلَةِ الْمُجْتَهِدِ فِيهَا - لَا يَدْفَعُ الظَّنَّ الْحَاصِلَ لِلْفَقِيهِ ؛ لِأَنَّ الْمَفْرُوضَ حُصُولَ جَمِيعِ مَا هُوَ مَادَّةٌ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ فِي ظَنِّهِ : نَفْيًا وَإِثْبَاتًا : إِمَّا بِأَخْذِهِ عَنِ الْمُجْتَهِدِ ، وَإِمَّا بَعْدَ تَقْرِيرِ الْأَيْمَةِ الْأَمَارَاتِ ، وَضَمُّ كُلِّ إِلَى جَنْبِهِ ؛ فَيَتَجَزَّؤُ حِينَئِذٍ اِجْتِهَادٌ .

«فصل» (و) لَمَّا كَانَ الْجَهْلُ مُقَابِلًا لِاِجْتِهَادٍ ، وَيَلْزَمُ التَّقْلِيدُ لِأَجْلِهِ شَرْعًا ؛ وَذَلِكَ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ مَا هِيَ ، وَمَنْ يَقْلُدْ ، وَمَنْ لَا ، وَمَا يَقْلُدْ فِيهِ ، وَمَا لَا - حَسَنَ اِلْحَاقِهِ بِهِ فَقَالَ : (التَّقْلِيدُ) لُغَةً : مَا خُذُ مِنَ الْقِلَادَةِ : كَأَنَّ الْمُسْتَفْتِيَّ جَعَلَ الْفَتَى قِلَادَةً فِي عُنُقِ الْمُفْتِي ، أَوْ عُنُقِهِ نَفْسِهِ .

وَاضْطِلَاحًا : (اِتِّبَاعُ قَوْلِ الْغَيْرِ) النَّاشِئِ عَنْ قَبُولِهِ : أَيْ اِعْتِقَادِهِ وَالْإِذْعَانَ لَهُ ؛ وَالْمُرَادُ بِالْقَوْلِ : الرَّأْيُ وَالْمَذْهَبُ ؛ فَيَشْمَلُ : الْقَوْلَ ، وَالْفِعْلَ ، وَالتَّرْكَ ، وَالتَّقْرِيرَ ، وَالْإِذْعَانَ لَهُ ؛ وَالْمُرَادُ بِالْقَوْلِ الرَّأْيُ وَالْمَذْهَبُ ؛ فَيَشْمَلُ : الْقَوْلَ ، وَالْفِعْلَ ، وَالتَّرْكَ ، وَالتَّقْرِيرَ . وَإِضَافَتُهُ إِلَى الْغَيْرِ يُخْرِجُ : الْمَعْلُومَ ضَرُورَةً لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ بِذَلِكَ الْمُجْتَهِدِ ، وَمَا كَانَ مِنْ : أَقْوَالِهِ ، وَأَفْعَالِهِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا اِجْتِهَادٌ ؛ إِذْ لَا يُسَمَّى قَوْلًا لَهُ بِالْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرْنَاهُ .

(1) المعتمد 2/ 359 ، ومختصر ابن الحاجب 2/ 1405 ، وبياناً لمختصر 3/ 291 ، والكاشف 409 ، والفصول اللؤلؤية 374 ، ومنهاج الوصول 763 ، وتيسير التحرير 4/ 182 ، والكوكب المنير 4/ 473 ، والمحصول 2/ 499 .

وَقَوْلُهُ: (بِلَا حُجَّةٍ): دَلِيلٌ ، أَوْ أَمَارَةٌ ؛ (وَلَا شُبْهَةً) : أَيُّ مَا فِي صُورَتِهِمَا - يَخْرُجُ الْمُجْتَهِدُ الْمُوَافِقُ اجْتِهَادُهُ لِاجْتِهَادِ آخَرَ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَبِلَ ذَلِكَ الْحُكْمَ وَأَخَذَهُ مِنَ الدَّلِيلِ لَا مِنَ الْمُجْتَهِدِ . وَقَوْلُهُمْ : أَخَذَ الشَّافِعِيُّ بِمَذْهَبِ مَالِكٍ فِي كَذَا ، وَأَخَذَ أَحْمَدُ بِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فِي كَذَا - مَجْزُورٌ .

وَيَخْرُجُ أَيْضًا الرَّجُوعُ إِلَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَوْ إِلَى الْإِجْمَاعِ ، وَرُجُوعُ الْقَاضِي إِلَى الشُّهُودِ فِي شَهَادَتِهِمْ ؛ لِقِيَامِ الْحُجَّةِ فِيهَا : فَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمُعْجَزَةِ ؛ وَالْإِجْمَاعُ بِمَا مَرَّ فِي حُجَّتِهِ ، وَالشَّاهِدُ بِالْإِجْمَاعِ ؛ وَلَوْ سُمِّيَ ذَلِكَ أَوْ بَعْضُهُ : تَقْلِيدًا ، أَوْ اسْتِفْتَاءً : كَمَا سُمِّيَ فِي الْعُرْفِ أَخْذُ الْعَامِّيِّ بِقَوْلِ الْمُجْتَهِدِ تَقْلِيدًا ؛ فَلَا مُشَاحَّةَ فِي التَّسْمِيَةِ وَالِإِصْطِلَاحِ .

(وَلَا يَجُوزُ) : أَيُّ (التَّقْلِيدِ فِي الْأَصُولِ) : سَوَاءٌ كَانَتْ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ : كَمَعْرِفَةِ الْبَارِي تَعَالَى ، وَصِفَاتِهِ ، وَقَدَمِهِ ، وَأَسْمَائِهِ ، وَالْوَعْدِ ، وَالْوَعِيدِ ، وَالنُّبُوءَاتِ ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ ⁽¹⁾ . أَوْ مِنْ أَصُولِ الْفِقْهِ . أَوْ مِنْ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ الَّتِي هِيَ : الصَّلَاةُ ، وَالصَّوْمُ ، وَالْحَجُّ ، وَنَحْوُهَا ؛ لِاشْتِرَاطِ الْعِلْمِ فِيهَا ، وَعَدَمِ حُصُولِهِ بِالتَّقْلِيدِ ؛ وَلِثَبُوتِ أَنَّ الْحَقَّ فِيهَا مَعَ وَاحِدٍ ، وَالْمُخَالَفُ مُخْطِئٌ آثِمٌ ؛ فَلَا يَأْمَنُ الْمُقْلِدُ أَنْ يَكُونَ مَنْ قَلَّدَهُ مُخْطِئًا ؛ فَيَكُونُ عَلَى ضَلَالَةٍ فِي دِينِهِ ، وَيَكُونُ هَالِكًا سَيِّمًا بِالْعَقْلِيَّةِ مِنْهَا : كَمَعْرِفَتِهِ تَعَالَى ؛ وَلِذَا حَثَّ تَعَالَى عَلَى النَّظَرِ وَالْفِكْرِ ؛ فَقَالَ : ﴿ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [آل عمران: 191] الْآيَةَ ، ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ ﴾ الْآيَةَ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْقُرْآنِ كَثِيرٌ ؛ وَاحْتِجَّ تَعَالَى عَلَى الْكُفَّارِ فِي الْقُرْآنِ وَدَعَمَهُمْ عَلَى تَقْلِيدِهِمْ

(1) وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ . وَدَعَمَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ ، وَالْعَمَّيْرِيُّ ، وَالْحَشَوِيُّ إِلَى جَوَازِ التَّقْلِيدِ فِي أَصُولِ الدِّينِ ، وَتَوَقَّفَ الْبُيْضَاوِيُّ فِي ذَلِكَ . وَقَالَتْ طَائِفَةٌ بِجُوبِ التَّقْلِيدِ ، وَحُرْمَةِ النَّظَرِ . يَنْظُرُ جَوْهَرَةُ الْأَصُولِ 591 ، وَالكَاشَفُ 410 ، وَالْفُصُولُ اللَّوَلِيَّةُ 386 ، وَالْمُعْتَمَدُ 2/398 ، وَالْبَرْهَانُ 2/1398 ، وَالْمُعْتَمَدُ لِابْنِ الْمَلَاهِمِيِّ

1/64 ، وَالْمُسْتَصْنَى 2/401 ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ 8/276 ، وَ325 ، وَالتَّلْخِصُ 3/334 .

الآباء في قولهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: 23]؛
وأيضاً فإن معرفة الله تعالى ، وصفاته ونحوها - واجبة بالإجماع ؛ فلو اقتضاها
التقليد لزم اجتماع التقيضين ؛ فيكون كل منهما حقاً ؛ وهو محال :

بيانه أنه إذا قلد اثنان اثنين في المسائل المختلف فيها : كحدوث العالم
وقدمه - كان المقلدان عالمين بهما ؛ فيلزم حقيقتُهُما ؛ وعدم إلزام الصحابة
العوام بالنظر - ممنوع ؛ فقد ألزموهم ، وصدر منهم ؛ كما قال الأعرابي : البعرة
تدل على البعير ، وأثار الأقدام على المسير : أفسماء ذات أبراج ، وأرض ذات
فجاج - لا يدلان على اللطيف الخبير؟! ونهية ﷺ عن الكلام في القدر محمول
على الجدال بالباطل . والله أعلم . [الغاية 1 / 676] .

(ولا) يجوز أيضاً : (في العلميات) : أي ما يتعلق به علم : سواء كان أصلياً
كما تقدم آنفاً ، أو فرعياً : كمسألة الشفاعة ، وفسق من خالف الإجماع ؛ فيكون
من عطف العام على الخاص ؛ لترتب .

(و) لا في (ما يترتب عليها) عليه : كالموالاته : وهي أن تحب لشخص ما تحب
لنفسك ، وتكره له ما تكره لها ؛ ومن ذلك تعظيمه ، واخترام عرضه ؛ فذلك وإن
كان عملاً ؛ فلا يجوز التقليد فيه ، ولا العمل بالظن ؛ لأن ذلك لا يجوز إلا لمن
علم إيمانه ؛ والأصل فيمن ظاهره الإسلام - الإيمان ما لم يعلم أنه قد خرج عنه .

والمعاداة : وهي نقيض الموالاته - لا يجوز التقليد فيها أيضاً ؛ ولا يكفي في
العمل بها إلا العلم ؛ لترتبها على الكفر أو الفسق ؛ وهما مما لا يجوز فيه التقليد؛
فكذا ما ترتب عليهما .

وأمر الأئمة بحرب نحو الباطنية - أمر بالقتل لا بالاعتقاد : كالأمر بالحد ؛
وإلا لزم تعدد المقصود بالإمامة : من الجهاد ، والحدود . ذكر معناه في الغيث ،

وَحَكَاهُ عَنِ الْحَفِيدِ⁽¹⁾.

وَقَالَ فِي تَكْمِلَةِ الْبَحْرِ⁽²⁾، وَالْمَنْصُورُ بِاللَّهِ، وَالتَّجْرِي⁽³⁾ فِي شَرْحِ مُقَدِّمَةِ الْبَيَانِ⁽⁴⁾: إِنَّ قَوْلَ الْإِمَامِ كَالدَّلِيلِ⁽⁵⁾؛ إِذْ يُفِيدُ الْعِلْمَ الشَّرْعِيَّ: كَالْحُكْمِ بِالْقَصَاصِ وَنَحْوِهِ؛ وَمَنْ الْبَعِيدُ أَنْ يَفْعَلَ الْمَأْمُورُ ذَلِكَ غَيْرَ مُعْتَقِدٍ لِلْسَّبَبِ. وَاخْتَارَ

(1) ينظر جوهرة الأصول 584، 588، والغيث 9/1.

(2) كِتَابُ التَّكْمِلَةِ لِلْأَحْكَامِ، وَالتَّصْفِيَةِ مِنْ بَوَاطِنِ الْأَنَامِ، أَحَدُ كُتُبِ مُوسَوَعَةِ الْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ الْبَحْرِ الرَّخَّارِ، وَقَدْ طُبِعَ ضِمْنَ الْبَحْرِ، وَمُنْفَرِدًا، وَعَلَيْهِ عِدَّةُ شُرُوحٍ، مِنْ أَهْمِّهَا: شِفَاءُ الْأَسْقَامِ فِي شَرْحِ التَّكْمِلَةِ لِلْأَحْكَامِ، لِأَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى حَابِسِ الصَّغْدِيِّ. وَتَلْفِيحُ الْأَفْهَامِ بِصَحِيحِ الْكَلَامِ عَلَى تَكْمِلَةِ الْأَحْكَامِ، لِلْحَسَنِ الْجَلَالِ، طُبِعَ.

(3) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ، وَلَدَ 825 هـ، مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الزَّيْدِيَّةِ، مُحَقِّقٌ، مُشَارِكٌ فِي أَغْلَبِ الْفُنُونِ الْعِلْمِيَّةِ. تُوِّفِيَ 877 هـ. لَهُ شَافِي الْعَلِيلِ فِي شَرْحِ الْحَمْسُمَائَةِ آيَةِ مِنَ التَّنْزِيلِ، وَشَرْحُ الْقَلَائِدِ فِي تَضْحِيحِ الْعَقَائِدِ، وَمِرْقَاةُ الْأَنْظَارِ، وَمَعْيَارُ أَغْوَارِ الْأَفْهَامِ فِي الْكُشْفِ عَنْ مَنَاسِبَاتِ الْأَحْكَامِ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ فِي النَّحْوِ، وَغَيْرُهَا. مَطْلَعُ الْبُحُورِ 1/129، وَأَثَمَةُ الْيَمَنِ 1/342، وَأَعْلَامُ الْمَوْلَانِ الزَّيْدِيَّةِ 617.

(4) الْبَيَانُ: هُوَ الْبَيَانُ الشَّافِي الْمُنْتَزَعُ مِنَ الْبُرْهَانِ الْكَافِي، لِلْعَلَامَةِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ مُطَفَّرٍ. أَمَّا شَرْحُ الْمُقَدِّمَةِ الَّذِي نَقَلَ مِنْهُ الْمُؤَلَّفُ فَقَدْ قِيلَ: إِنَّ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ الْبُكْرِيَّ (ت: 882 هـ) كَانَ أَعْلَمَ مِنَ التَّجْرِي فِي أَصُولِ الدِّينِ، وَالتَّجْرِي أَعْلَمَ مِنْهُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ، وَصَنَّفَا جَمِيعًا شَرْحًا لِمُقَدِّمَةِ الْبَيَانِ؛ فَالْبُكْرِيُّ شَرَحَ أَصُولَ الدِّينِ، وَالتَّجْرِيُّ شَرَحَ أَصُولَ الْفِقْهِ، مِنْهُ نَسْخَةٌ بِمَكْتَبَةِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ ضَمْنَ جَمَاعِيهِ رَقْمَ 4 مِنْ ص 240 - 251. ينظر مطلع البدور 2/130، و 330.

(5) قِيلَ: وَالْمُؤَالَاةُ وَالْمُعَادَاةُ بِخِصَصَانِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّقْلِيدُ فِيهِمَا؛ لِتَعَرُّعِهِمَا عَلَى الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ وَهُمَا عِلْمِيَّانِ: أَيْ لَا يُوَالِي إِلَّا مُؤِمِّنًا، وَلَا يُعَادِي إِلَّا كَافِرًا أَوْ فَاسِقًا؛ فَمَنْ لَمْ يُعْلَمْ إِيْمَانُهُ يَقِينًا بِمَا يَظْهَرُ مِنْ حَالِهِ مَا يَقْتَضِي إِيْمَانَهُ لَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ - لَمْ تَلَزَمَكَ مُؤَالَاةُهُ، وَمَنْ لَمْ تَعْلَمْ كُفْرَهُ أَوْ فِسْقَهُ يَقِينًا بِمَا يَظْهَرُ مِنْ حَالِهِ - لَمْ تَجْزُ لَكَ مُعَادَاةُهُ. فَأَمَّا إِقَامَةُ الْحُدُودِ وَحَرْبُ الْعَوَامِ لِلْبَاطِنِيَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ لَهُمْ عِلْمٌ يَقِينٌ بِالْكَفْرِ وَالْفِسْقِ - فَإِنَّمَا هُوَ عَمَلٌ يُعْبَدُ بِهِ، لَا مُعَادَاةٌ؛ فَإِنَّهَا مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ كَمَا قَدَّمْنَا؛ فَالْأَكْمَةُ وَإِنْ أَمَرُوا الْعَوَامَ بِحَرْبِ الْبَاطِنِيَّةِ فَلَيْسَ إِلَّا كَأَمْرِ الْحَاكِمِ بِإِقَامَةِ حَدٍّ، وَلَوْ أَمَرُوهُمْ بِالْمُعَادَاةِ الْقَلِيلَةِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا كُفْرَهُمْ أَوْ فِسْقَهُمْ كَانَ خَطَأً. مَكَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ وَهُوَ مُحْتَمِلٌ لِلنَّظَرِ؛ إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: إِذَا قَامَتْ شَهَادَةُ عَادِلَةٍ بِإِسْلَامِ يَهُودِيٍّ أَوْ تَوْبَةِ فَاسِقٍ - وَجَبَ إِجْرَاءُ الْأَحْكَامِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَلَيْهِ وَالْمُؤَالَاةُ مِنْ جُلَّتِهَا، وَلَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ. ينظر البحر الزخار 6/503.

الدَّوَارِيُّ ، وَابْنُ أَبِي الْخَيْرِ جَوَازَ التَّقْلِيدِ فِيمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى عِلْمِيٍّ .

(و) أَمَّا مَا عَدَا مَا ذُكِرَ : فَقَالَ الْجُمْهُورُ ، وَمِنْهُمْ الْمَنْصُورُ بِاللَّهِ ^{التَّقْلِيدُ} وَالْحَفِيدُ : إِنَّهُ (يَجِبُ) ⁽¹⁾ ؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ غَيْرَ الْمُجْتَهِدِ الْعَمَلُ بِغَيْرِهِ (فِي) الْأَحْكَامِ (الْعَمَلِيَّةِ الْمَخْصُصَةِ) : أَيُّ مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ إِلَّا الْعَمَلُ الْخَالِصُ ؛ وَدُونَ تَحْقِيقِهَا مُنْفَصِلَةٌ عَنِ الْإِعْتِقَادِ - خَرَطُ الْقِتَادِ! فَعَايَتُهَا تَرْتَّبُهَا عَلَى عِلْمِيٍّ - لَا الْعَمَلِيَّةِ ، وَلَا مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا كَمَا سَبَقَ أَنْفًا : سَوَاءٌ كَانَتْ مِنَ (الظَّنِّ) : أَيِ الَّتِي دَلِيلُهَا ظَنِّيٌّ : مِنْ نَصِّ أَحَادِيٍّ ، أَوْ قِيَاسٍ غَيْرِ جَامِعٍ لِشُرُوطِ الْقَطْعِ ، أَوْ إِجْمَاعٍ كَذَلِكَ ، (وَالْقَطْعِيَّةِ) الَّتِي دَلِيلُهَا قَطْعِيٌّ : مِنَ النَّصِّ الْمُتَوَاتِرِ ، أَوْ الْمُتَلَقَّى بِالْقَبُولِ ، وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ الْقَطْعِيِّينَ .

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ ، وَالشَّيْرَازِيُّ بِجَوَازِهِ فِي الْاجْتِهَادِيَّةِ دُونَ الْقَطْعِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ فِيهَا مَعَ وَاحِدٍ - قُلْنَا : الْفَرْقُ يَقْتَضِي أَنْ يُحْصَلَ الْعَامِيُّ دَرَجَةَ الْاجْتِهَادِ ثُمَّ يُقْلَدُ ؛ إِذْ لَا يُمَيِّزُ بَيْنَهُمَا بِدُونَ تَقْلِيدٍ إِلَّا الْمُجْتَهِدُ . [اللمع 252] .

وَقَالَتِ الْبَغْدَادِيَّةُ : لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا بَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُفْتِي تبيينُ الْوَجْهِ فِيمَا يُفْتَى بِهِ ؛ قَالُوا : لِأَنَّ الْخَطَأَ مِنَ الْمُجْتَهِدِ جَائِزٌ الْوُقُوعُ ، وَعَلَى تَقْدِيرِ وُقُوعِهِ يَجِبُ اتِّبَاعُهُ ⁽²⁾ . قُلْنَا : وَالْخَطَأُ أَيْضًا جَائِزٌ مَعَ إِنْدَاءِ الْمُسْتَنَدِ مِنَ الْمُجْتَهِدِ لِلْمُقْلَدِ ؛ لِكُونَ الْبَيَانِ ظَنِّيًّا ؛ وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ : إِنَّ الْمُجْتَهِدَ إِذَا أَبْدَى مُسْتَنَدَهُ لِغَيْرِهِ وَجَبَ اتِّبَاعُهُ ، وَكَذَلِكَ الْمُجْتَهِدُ يَجِبُ عَلَيْهِ مَعَ احْتِمَالِهِ الْخَطَأَ ! فَمَا هُوَ جَوَابُكُمْ فَهَوَ جَوَابُنَا ؟ قَالُوا : قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: 169] - قُلْنَا : يَخْتَصُّ بِالْعَقْلِيَّاتِ ؛ جَمْعًا بَيْنَهُ وَيَبْنِي أَدَلَّةَ اتِّبَاعِ الظَّنِّ ؛ قَالُوا : قَدْ ذَمَّ تَعَالَى التَّقْلِيدَ بِقَوْلِهِ حَاكِمِيَا : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ عَابَاءً نَا عَلَى أُمَّةٍ ﴾ [الزخرف: 23] - قُلْنَا : الْمَذْمُومُ التَّقْلِيدُ الْبَاطِلُ الْجَارِي عَلَى

(1) صفوة الاختيار 384 ، وجوهرة الأصول 588 .

(2) المعتمد 2 / 360 ، وصفوة الاختيار 375 ، ونهاية الوصول 8 / 3893 ، والإبهاج 3 / 1903 ، والتقريب

مسألة 199 ، والبحر المحيط 4 / 332 ، والإبهاج 3 / 1903 ، والتلخيص 3 / 433 .

خِلَافِ الدَّلِيلِ الْوَاضِحِ ، وَفِي الْعَقَلِيَّاتِ .

وَهَذَا الْخِلَافُ فِي جَوَازِهِ وَوُجُوبِهِ (عَلَى غَيْرِ الْمُجْتَهِدِ) : سَوَاءٌ كَانَ عَامِّيًّا صَرَفًا ، أَوْ عَارِفًا بِشَطْرِ صَالِحٍ مِنْ عُلُومِ الْاجْتِهَادِ ؛ فَأَمَّا الْمُجْتَهِدُ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْاجْتِهَادِ اتِّفَاقًا ، وَقَبْلَهُ عَلَى الْخِلَافِ كَمَا سَبَقَ .

وَإِنَّمَا يُقَلَّدُ وَيُسْتَفْتَى مُجْتَهِدٌ عَدْلٌ : تَصَرُّيًّا وَتَأْوِيلًا ؛ وَلِذَا (و) جَبَّ (عَلَى الْمُقَلِّدِ) : أَيُّ مَنْ يُرِيدُ التَّقْلِيدَ ؛ وَإِنَّمَا أَتَى بِهِ ظَاهِرًا مَعَ كَوْنِ الْمَقَامِ مَقَامَ الْأَضْمَارِ ؛ لِئَلَّا يُوهَمَ قَبْلَ التَّأَمُّلِ عَوْدَهُ إِلَى الْمُجْتَهِدِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ - (الْبَحْثُ عَنْ كَمَالِ مَنْ يُقَلَّدُهُ : فِي عِلْمِهِ ، وَعَدَالَتِهِ) كَذَلِكَ إِذَا جَهَلَهُمَا ؛ لِاشْتِرَاطِ صَلَاحِيَّتِهِ لِلْفَتْوَى بِالْعِلْمِ وَالْعَدَالَةِ ؛ وَإِنَّمَا يَنْكَشِفُ بِالْبَحْثِ ؛ فَلَا يَجُوزُ تَقْلِيدُ الْفَاسِقِ ؛ إِذْ لَيْسَ أَهْلًا لِذَلِكَ ، «وَكَيْفَ يَقُومُ الظُّلُّ وَالْعُودُ أَعْوَجُ» ! وَلَا الْمَجْهُولِ ؛ لِعَدَمِ الظَّنِّ بِصِحَّةِ فَتَوَاهُ⁽¹⁾ :

أَمَّا فِي مَجْهُولِهِمَا مَعًا ؛ فَلَا نَهْمًا شَرْطَانِ ؛ وَالْأَضْلُ عَدَمُهُمَا ؛ وَلِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى النَّاسِ التَّجَارِي عَلَى مُقْتَضِيَّاتِ السُّمُوِّ وَالرَّفْعَةِ ، وَعَدَمُ التَّحَرِّيِ وَالشُّبُتِ .

وَأَمَّا فِي مَجْهُولِ الْعِلْمِ وَخَلَدِهِ ؛ فَلِأَنَّ غَلَبَةَ الْجَهَالَةِ عَلَى النَّاسِ تُوجِبُ الظَّنَّ بِانْتِفَاءِ الْعِلْمِ . وَقَالَتِ الْحَقِيقَةُ⁽²⁾ : يَجُوزُ اسْتِفْتَاءُ الْمَجْهُولِ عِلْمُهُ حَمَلًا عَلَى السَّلَامَةِ ، وَآلِهِ لَا يُفْتِي إِلَّا بِمَا يَعْلَمُ ، وَأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى الْمُجْتَهِدِينَ الْعَدَالَةُ - قُلْنَا : مُعَارَضٌ بِظُهُورِ الْجَهْلِ ، وَكَوْنِ الْأَكْثَرِ غَيْرِ عَدْلٍ ؛ قَالَ تَعَالَى : ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: 102]⁽³⁾ ؛ وَمَعْرِفَتُهُمَا تَحْصُلُ : إِذَا بِالْخَبَرِ ، أَوْ الشُّهْرَةِ .

(1) ينظر مختصر ابن الحاجب 2/ 1254 ، والمعتمد 2/ 363 .

(2) قَدْ تَقَدَّمَ مَا فِي الرَّوَايَةِ عَنِ الْحَقِيقَةِ فِي رِوَايَةِ الْمَجْهُولِ فِي الْحَاشِيَةِ ؛ فَخُذْهُ مِنْ هُنَالِكَ . مِنْهُ . أَقُولُ : لَعَلَّ الْمُؤَلِّفَ قَاسَ اسْتِفْتَاءَ الْمَجْهُولِ عَلَى رِوَايَةِ الْمَجْهُولِ . وَقَدْ نَقَلَ فِي الْمَحْصُولِ الْإِتِّفَاقَ عَلَى الْمَنْعِ . وَحَكَى الْعَزَائِي ، وَالْأَمْدِيُّ ، وَابْنُ الْحَاجِبِ الْخِلَافَ فِي اسْتِفْتَاءِ الْمَجْهُولِ ، وَكَسَبُوهُ لِقَوْمٍ . يَنْظُرُ الْبَحْرُ الْمَحِيطُ 8/ 362 ، وَمُنْتَهَى ابْنِ الْحَاجِبِ 220 ، وَرَفَعَ الْحَاجِبُ 4/ 594 ، وَالْمَحْصُولُ 2/ 533 ، وَالْمُسْتَصْفَى 2/ 467 ، وَالْأَمْدِيُّ 4/ 200 ، وَالْفُصُولُ اللَّوَلِيَّةُ 381 ، وَتَبْسِيرُ التَّحْرِيرِ 4/ 248 .

(3) وَمَا قَالَهُ الْإِمَامُ يَحْيَى ، وَالْجَوْنِيُّ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ تَقْلِيدِ الصَّحَابَةِ . وَالْدَّوَارِيُّ مِنْ قُصُورِ نَظَرِهِمْ عَنْ

(وَيَكْفِيهِ) : أَي يَكْفِي مَنْ يُرِيدُ التَّقْلِيدَ مِنَ الْبَحْثِ فِي تَحْصِيلِ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَحْصُلْ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ - (انْتِصَابُهُ لِلْفُتْيَا) مِنْ غَيْرِ قَدْحٍ مِمَّنْ يُعْتَدُّ بِهِ ؛ فَأَمَّا إِذَا قَدَحَ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ : فِي الْعِلْمِ ، وَالْوَرَعِ فِي ذَلِكَ الْمُتَنَصِّبِ - لَمْ يَحْصُلِ الظَّنُّ بَعْدَالَتِهِ ؛ فَلَا يَجُوزُ الْأَخْذُ بِفُتْوَاهُ إِلَّا أَنْ يُعَارِضَ قَدْحَ الْقَادِحِ خَبَرٌ مِنْ مِثْلِهِ بَعْدَالَةِ الْمُتَنَصِّبِ - رُجِعَ إِلَى التَّرْجِيحِ . وَأَمَّا قَدْحُ مَنْ لَا يُعْتَدُّ بِهِ فَغَيْرُ ضَائِرٍ .

وَلِأَنَّمَا يَكْفِيهِ انْتِصَابُهُ لِلْفُتْيَا ؛ حَيْثُ كَانَ (فِي بَلَدٍ مُحِقٍّ) : أَي شَوْكُتُهُ مَنْسُوبَةٌ إِلَى مُحِقٍّ : سَوَاءٌ كَانَ إِمَامًا ، أَوْ مُحْتَسِبًا ، أَوْ ذَا صِلَاحِيَّةٍ ، أَوْ مَنْصُوبَ الْخَمْسَةِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْمُحِقُّ (لَا يُجِيزُ تَقْلِيدَ كَافِرِ التَّأْوِيلِ وَفَاسِقِهِ) وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُمَا ، وَالْخِلَافُ فِي قَبُولِ رَوَايَتَيْهِمَا .

أَمَّا إِذَا كَانَ مَنْ تَقَدَّمَ يَرَى جَوَازَ الْأَخْذِ عَنْهُ - لَمْ يُجِزِ الْأَخْذَ عَنْ ذَلِكَ الْمَجْهُولِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ اخْتِبَارِهِ ، وَكَأَنَّ مَذَهَبَ الْمُصَنِّفِ الْفَرْقَ بَيْنَ رَوَايَتِهِ وَتَقْلِيدِهِ ؛ حَيْثُ قَالَ هُنَا : «لَا يُجِيزُ» ، وَفِيمَا تَقَدَّمَ «وَاخْتَلَفَ»⁽¹⁾ .

ثُمَّ إِنَّ الْمُسْتَفْتِيَّ إِنْ لَمْ يَجِدْ مُفْتِيًّا فِي بَلَدِهِ - وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ فِي طَلَبِهِ حَتَّى يَجِدَهُ ، وَإِنْ وَجَدَهُ فِي بَلَدِهِ مُتَّحِدًا : فَإِنْ كَانَ لَا غَيْرُهُ فِيهَا وَلَا فِي غَيْرِهَا يَعْلَمُهُ - تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ ، وَلَعَلَّهُ اتَّفَقَ . وَإِنْ تَعَدَّدَ : فِيمَا أَنْ يَتَّفِقُوا ، أَوْ يَحْتَلِفُوا : إِنْ اتَّفَقُوا وَجَبَ عَلَيْهِ اتِّبَاعُهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا كُلُّ الْمُجْتَهِدِينَ : مِنَ الْعِتْرَةِ ، أَوْ الْأُمَّةِ - فَلِلْإِجْمَاعِ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُمْ مُجْتَهِدًا وَلَمْ يَكُونُوا كُلُّ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ - فَلِلْأُمَّةِ لَا طَرِيقَ لَهُ فِي الْحَادِثَةِ إِلَّا قَوْلُهُمْ .

نَظَرَ الْمُتَأَخِّرِينَ - فَفِيهِ أَنَّ اجْتِهَادَهُمْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِ أَهْلِ الْبَيْتِ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ) أَوْفَى ؛ لِأَنَّ عُلُومَ الْعَرَبِيَّةِ وَأَصُولَ الْفِقْهِ : مِنْ عُمُومٍ ، وَخُصُوصٍ ، وَنَحْوِهِمَا يَعْلَمُونَهَا بِلا تَعَلُّمٍ ، بَلْ كَالْعَرِيزَةِ ؛ فَلَا يَضَعُ عَلَيْهِمْ فَهْمٌ مَعَانِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَلَا يَحْتَاجُونَ فِي نَقْلِ الْأَحَادِيثِ مَا يَحْتَاجُهُ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِ الرَّأْيِ وَنَحْوِهِ . مِنْهُ . يَنْظُرُ الْبَرْهَانُ 2 / 1146 ، وَالْفُصُولُ اللَّوَلِيَّةُ 389 .

(1) فِي قَوْلِهِ : «وَاخْتَلَفَ فِي قَبُولِ رَوَايَةِ فَاسِقِ التَّأْوِيلِ وَكَافِرِهِ» . مِثْنُ الْكَافِلِ 13 .

(و) إِنْ اخْتَلَفُوا مَعَ التَّخَاوُتِ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ : فَعِنْدَ جُمْهُورِ أَيْمَنَّا عليه السلام وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُ (يَتَحَرَّى الْأَكْمَلَ) : عِلْمًا ، وَوَرَعًا وَجُوبًا ؛ لِوُجُوبِ اتِّبَاعِ الظَّنِّ مَعَ تَعَدُّرِ الْيَقِينِ ⁽¹⁾ .
وَأَقْوَالُ الْمُجْتَهِدِينَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُقْلَدِ كَالْأَدْلَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُجْتَهِدِ ؛ فَإِذَا تَعَارَضَتْ لَا يُصَارُ إِلَى أَيِّهِمَا تَحْكُمًا ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ التَّرْجِيحِ ؛ وَمَا هُوَ إِلَّا بِكَوْنِ قَائِلِهِ أَفْضَلَ ، أَوْ أَعْلَمَ ، وَلَا يَبْعُدُ دُخُولُهُ فِي أَحَادِيثِ الْأَمْرِ بِالْاجْتِهَادِ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ الْاجْتِهَادُ فِي أَعْلَمِ الْمُجْتَهِدِينَ ، وَأَدْنَيْهِمْ : بِالنِّسْبَةِ ، وَالشُّهْرَةِ ، وَرُجُوعِ الْعُلَمَاءِ إِلَيْهِ ، وَإِقْبَالِ النَّاسِ عَلَيْهِ ؛ وَذَلِكَ مِمَّا يُطَّلَعُ عَلَيْهِ بِسُهُولَةٍ ؛ فَيَكُونُ طَرِيقًا إِلَى قُوَّةِ ظَنِّهِ ؛ فَيَقْلُدُهُ دُونَ غَيْرِهِ : (إِنْ أُمَكَّنَهُ) تَحَرَّى الْأَكْمَلَ كَذَلِكَ ⁽²⁾ .

(و) إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ بِأَنْ كَانَ لَا رُشْدَ لَهُ يَهْدِيهِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ - فَلَنَبِيْنُ لَهُ ذَلِكَ وَوَجْهَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ فَتَقُولُ : (الْحَيُّ أَوَّلَى) بِتَقْلِيدِهِ (مِنَ الْمَيِّتِ) وَإِنْ كَانَ يَصِحُّ تَقْلِيدُهُ ؛ لِأَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ كَمَالِهِ أَقْوَى مِنَ الطَّرِيقِ إِلَى كَمَالِ الْمَيِّتِ ؛ وَالْعَمَلُ بِمَا طَرِيقُهُ أَقْوَى أَرْجَحُ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ تَقْلِيدَ الْمَيِّتِ قَدْ خَالَفَ فِيهِ بَعْضُ الْقَائِلِينَ بِجَوَازِ التَّقْلِيدِ ؛ وَالْمُتَّفِقُ عَلَيْهِ أَوَّلَى مِنَ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ الدَّلِيلُ ظَاهِرًا فِي جَوَازِ تَقْلِيدِ الْمَيِّتِ ، وَهُوَ إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ الْآنَ عَلَيْهِ .

بَيَانُ ذَلِكَ : عَمَلُ الْأُمَّةِ فِي كُلِّ قَطْرِ بِمَذْهَبِ الْأَئِمَّةِ : كَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ ، وَالْهَادِي ، وَالتَّائَصِرِ عليه السلام ، وَكَأَيِّ حَنِيفَةٍ ، وَالشَّافِعِيِّ - مُتَكَرِّرًا شَائِعًا ذَائِعًا مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ .
وَقَدْ يَكُونُ الْمَيِّتُ أَرْجَحَ مِنَ الْحَيِّ ؛ حَيْثُ كَانَ الْمَيِّتُ فِي أَعْلَى دَرَجَاتِ الْعِلْمِ

(1) وَجَوَزُ الْجَوْنِيِّ وَغَيْرُهُ جَوَازُ تَقْلِيدِ الْمَفْضُولِ . الكاشف 414 ، والغاية 2/681 ، والمعتمد 2/363 ،

والبرهان 2/1342 ، ومنهاج الوصول 783 ، وتيسير التحرير 4/251 ، والتبصرة 5/4 .

(2) وَعَلَى هَذَا فَلَا يَجُوزُ تَقْلِيدُ الْمَفْضُولِ مَعَ وُجُودِ الْأَفْضَلِ وَإِمْكَانِهِ ؛ لِأَنَّهُ بِمِثَابَةِ الْعَمَلِ بِالْأَفْضَلِ الْمَرْجُوحِ مَعَ وُجُودِ الْأَرْجَحِ ؛ فَلَا وَجْهَ لِمَا قِيلَ : مِنْ أَنَّ الْحَيَّ أَوَّلَى مِنَ الْمَيِّتِ مَعَ صِحَّةِ تَقْلِيدِهِ مَعَ وُجُودِ الْحَيِّ ؛ فَتَأْمَلْ . وَكَأَنَّ مُفْتَضَى ذَلِكَ أَنَّهُ مَتَى قَلَّدَ مُجْتَهِدًا ثُمَّ وَجَدَ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ أَوْ أَفْضَلُ مِنْهُ أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ الْإِنْتِقَالُ ؛ فَيَنْظُرُ مَا وَجْهَ قَوْلِهِمْ : إِنَّهُ يَجُوزُ وَلَا يَجِبُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . منه .

وَالْوَرَع ، أَوْ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عليه السلام ، وَالْحَقُّ لَيْسَ كَذَلِكَ ؛ فَمَا يُوجَدُ مِنْ كَلَامِ
الْمَيِّتِ الْمُجْتَهِدِ وَمَذْهَبِهِ فِي كِتَابٍ مَعْرُوفٍ بِهِ - يَجُوزُ لِمَنْ نَظَرَ فِيهِ أَنْ يَقُولَ : قَالَ
فُلَانٌ كَذَا ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَحَدٍ : نَحْوِ جَامِعِي الْإِمَامِ الْهَادِي إِلَى الْحَقِّ عليه السلام ؛
لِأَنَّ وُجُودَهُ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ بِمَنْزِلَةِ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ وَالِاسْتِفَاضَةِ ، وَلَا يَحْتَاجُ
مِثْلَهُ إِلَى اسْتِنَادٍ .

(وَالْأَعْلَمُ) أَوَّلَى بِتَقْلِيدِهِ مِنْ غَيْرِهِ : أَمَّا إِذَا اسْتَوَيَا فِي الْوَرَعِ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا إِذَا
كَانَ تَاْقِصَ الْعِلْمِ زَايِدَ الْوَرَعِ : فَعِنْدَ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ أَوَّلَى (مِنْ الْأَوْرَعِ) أَيْضًا ؛ لِأَنَّ
الْمَسْأَلَةَ مَبْنِيَّةً عَلَى اسْتَوَائِهِمَا فِي الْوَرَعِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ فِي الْاسْتِفْصَاءِ وَالتَّعَرُّفِ
لِحُكْمِ الْمَسْأَلَةِ بِحَيْثُ لَا يَتَسَارَعُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَى الْحُكْمِ قَبْلَ إِيفَاءِ النَّظَرِ حَقَّهُ ؛
وَالزِّيَادَةُ الْمَفْرُوضَةُ وَرَاءَ ذَلِكَ . وَذَهَبَ الْبَعْضُ إِلَى تَرْجِيحِ الْأَوْرَعِ ؛ لِأَنَّ شِدَّةَ
الْوَرَعِ تَبْعَتْ عَلَى الْاسْتِفْصَاءِ فِي الْبَحْثِ عَنْ مَنَاطِ الْحُكْمِ . وَقَدْ يَكُونُ الْأَوْرَعُ
أَوَّلَى مِنَ الْأَعْلَمِ ؛ حَيْثُ تَكُونُ زِيَادَةُ الْعِلْمِ يَسِيرَةً ، وَزِيَادَةُ وَرَعِ الْأَوْرَعِ كَثِيرَةً ؛
لِقُوَّةِ الظَّنِّ بِصِحَّةِ قَوْلِهِ ؛ لِشِدَّةِ احتياطِهِ فِيمَا يُفْتِي بِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرُ الْأَعْلَمِ
مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عليه السلام - فَبَيَّ كُلٌّ مِنْهُمَا مُرَجِّحٌ ، وَمُرَجِّحُ الْكَائِنِ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عليه السلام
أَقْوَى لِلتَّصَوُّصِ فِيهِمْ ؛ وَلِأَنَّ عِلْمَهُمْ أَعْمُ بَرَكَهَ ، وَأَنْظَارُهُمْ مَعْرُوفَةٌ بِالْإِصَابَةِ ، وَهُمْ
مُتَّبِعُونَ بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ ؛ لِشَرَفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَزَادَ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ عليه السلام عَلَى ذَلِكَ بِمَا
يُوجِبُ التَّفَاوُتَ - شِدَّةَ الْبَحْثِ ، وَجُودَةَ الْخَاطِرِ ، وَكَوْنُ أَحَدِهِمَا أَفْرَعٌ مِنَ الْآخَرِ .

(وَالْأَكْمَةُ الْمَشْهُورُونَ) : أَيِ الْمُجْتَهِدُونَ أَهْلُ الْحِلِّ وَالْعَقْدِ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عليه السلام ؛
وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُمْ : سَوَاءٌ كَانُوا بِمَنْ قَامَ وَدَعَى : كَالْحَسَنِ ، وَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ ،
وَالْقَاسِمِ ، وَالْهَادِي ، أَوْ لَا : كَزَيْنِ الْعَابِدِينَ ، وَالصَّادِقِ عليه السلام .

وَسُمِّيَ الْمُجْتَهِدُونَ بِأَهْلِ الْحِلِّ وَالْعَقْدِ ؛ لِأَنَّ الْمُجْتَهِدَ يَنْقُذُ بِاجْتِهَادِهِ
الْأَحْكَامَ : أَيِ يُصَحِّحُهَا : مِنَ الْعِبَادَاتِ ، وَالْمَعَامَلَاتِ ، وَسَائِرِ الْإِنْشَاءَاتِ ،

وَنَحْوِ ذَلِكَ بِالْحَجَجِ الصَّرِيحَةِ ، وَالْقِيَاسَاتِ الصَّحِيحَةِ ، وَالتَّأْوِيلِ لِلْمُتَشَابِهَاتِ ، وَيَنْقُضُ مَا خَالَفَ ذَلِكَ بِأَنْ يُحْكَمَ بِفَسَادِهِ وَتَحْرِيمِهِ - فَهُمْ (أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهِمْ) ؛ إِذْ هُمْ الْجَمَاعَةُ الْمُشَارُ إِلَيْهَا : بِآيَاتِ الْمَوَدَّةِ ، وَالِإِصْطِفَاءِ ، وَالتَّطْهِيرِ ، وَالْمُبَاهَلَةِ ، وَالْإِطْعَامِ ، وَوَقَايَةِ شَرِّ يَوْمِ الْفُضْلِ ، وَالسُّؤَالِ ، وَالتَّرَحُّمِ ، وَالِإِعْتِصَامِ ، وَالتَّسْلِيمِ ، وَنَحْوَهَا ⁽¹⁾ . وَبِالْأَخْبَارِ الْمُنْقُولَةِ بِالتَّوَاتُرِ ، وَالْمُتَلَقَّاتِ بِالْقَبُولِ مِمَّا لَا يَسَعُهُ هَذَا الْمَسْطُورُ ؛ لِكَثْرَتِهِ .

وَيَنْخَوُ : «يَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ» ⁽²⁾ . «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ قِيدَ شِبْرٍ» الْخَبَرُ ⁽³⁾ ، الظَّاهِرَةُ بِالتَّقْوَى ، الْمُطَهَّرَةُ عَنِ الْخَطَا وَالْبَاطِلِ ؛ إِذْ لَا يُجْمَعُونَ عَلَى مَعْصِيَةٍ ، الْمَغْضُومَةُ ، السَّفِينَةُ النَّاجِيَةُ الْمَرْحُومَةُ ؛ وَلِقَوْلِهِمْ بِالْعَدْلِ ، وَالتَّوْحِيدِ ، وَتَنْزِيهِهِمْ عَنِ الْجَبْرِ وَالتَّشْبِيهِ وَمَا يَلْزَمُ مِنْهُ ؛ لِاسْتِنَادِ جُلِّ مَذْهَبِهِمْ : إِلَى آيَةِ مُحْكَمَةٍ ، أَوْ سُنَّةٍ قَائِمَةٍ ، أَوْ فَرِيضَةٍ عَادِلَةٍ . وَشَرَعَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِمْ فِي التَّشْهَدِ وَغَيْرِهِ عِنْدَ الزَّيْدِيَّةِ

(1) آيَةُ الْمَوَدَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: 23] . وَآيَةُ الْإِصْطِفَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ] [آل عمران: 33، 34] . وَآيَةُ التَّطْهِيرِ : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: 33] . وَآيَةُ الْمُبَاهَلَةِ : ﴿فَمَنْ حَاكَمَكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: 61] . وَآيَةُ الْإِطْعَامِ : ﴿وَيُطْعَمُونَ الْطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: 8] . وَآيَةُ وَقَايَةِ شَرِّ يَوْمِ الْفُضْلِ : ﴿فَوْقَهُمْ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَقَدْ لَهُمْ نُصْرَةٌ وَسُرُورًا﴾ وَآيَةُ السُّؤَالِ : ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43] ؛ فَقَدْ وَرَدَتْ رَوَايَاتٌ عَنِ الْإِمَامِ عَلِيِّ : «وَاللَّهُ إِنَّا لَنَحْنُ أَهْلُ الذِّكْرِ» . يَنْظُرُ شَوَاهِدُ التَّنْزِيلِ 1/ 334 . وَآيَةُ الْإِعْتِصَامِ : ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: 103] ؛ فَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْإِمَامِ عَلِيِّ أَنَّهُ قَالَ : نَحْنُ حَبْلُ اللَّهِ . شَوَاهِدُ التَّنْزِيلِ 1/ 131 . وَآيَةُ التَّسْلِيمِ : ﴿سَلِّمْ عَلَى آلِ يَاسِينَ﴾ [الصافات: 130] فَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْإِمَامِ عَلِيِّ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُمْ أَلَّ مُحَمَّدٍ . شَوَاهِدُ التَّنْزِيلِ 2/ 109 .

(2) الترمذي رقم 2166 ، وابن حبان رقم 4577 ، والمستدرک 1/ 115 ، وكنز العمال 7/ 20241 .

(3) تَمَامُهُ : «فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ» . أَبُو دَاوُدَ 5/ 118 ، رقم 4758 ، والمستدرک 1/ 117 ، ومجمع الزوائد 5/ 224 ، والبيهقي 8/ 157 . وَالرَّبْقَةُ : الْحَبْلُ . خُتَار 231 .

الزَيْدِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ⁽¹⁾، وَأَصَحُّ الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ⁽²⁾، وَلَدَا قِيلَ :
وَكَفَى لَهُمْ شَرْقًا وَمَجْدًا بِإِذْنِهَا شَرْعُ الصَّلَاةِ لَهُمْ بِكُلِّ تَشْهَدٍ⁽³⁾
وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَدَّادُ⁽⁴⁾ يُخَاطِبُ النَّاصِرَ بْنَ الْهَادِي عليه السلام :
حَقُّ الصَّلَاةِ عَلَيْكُمْ وَالِدُعَاءِ لَكُمْ فَرَضٌ عَلَى كُلِّ مَنْ صَلَّى وَمَنْ خَطَبَا⁽⁵⁾
نُكْتَةً⁽⁶⁾ : رَوَى قُتُبُ عُبَادٍ زَمَانِهِ صَارِمُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ الْكِنَعِيِّ⁽⁷⁾ ،

(1) الانتصار 360/2. قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ 2/191: فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الصَّلَاةَ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب:56] قَالَ: فَلَمْ يَكُنْ فَرَضُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعٍ أَوَّلَى مِنْهُ فِي الصَّلَاةِ، وَوَجَدْنَا الدَّلَالََةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا وَصَفَتْ مِنْ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ فَرَضٌ فِي الصَّلَاةِ. وينظر الشفاء للقاضي عياض 2/142. قُلْتُ: مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَجُوبُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى آلِهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: تَجِبُ. المذهب 1/267.
(2) لَكُلِّ الْمُؤَلَّفِ أَخَذَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ عَنِ الْحَنْتَفِيَّةِ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِمْ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي الْحُجَّةِ 138/1: الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَبَارِكْ... وَالْأَكْثَرُ عَنِ الْحَنْتَفِيَّةِ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ كَيْسَتْ بِفَرَضٍ. ينظر بدائع الصنائع 1/58.

(3) الْبَيْتُ لِصَاحِبِ الْعَوَاصِمِ وَالْفَوَاصِمِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْوَزِيرِ. ينظر العواصم 1/24.
(4) فِي النسخ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَدَّادُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الْجُلُوُّ التَّيْسِيُّ: كَانَ مِنْ أَغْيَانِ زَمَانِهِ: فَصَاحَةً، وَبَلَاغَةً، وَشِعْرًا.
تُوِّفِيَ سَنَةَ 325 هـ ينظر سيرة الناصر 11، وتاريخ اليمن الفكري 1/300، ومطلع البدور 1/191.
(5) مِنْ قَصِيدَةِ عَضَمَاءَ أَكْشَدَهَا لِلْإِمَامِ النَّاصِرِ أَحْمَدَ بْنِ الْإِمَامِ الْهَادِي يَحْيَى بْنِ الْحُسَيْنِ، وَمِنْهَا:

قَوْمُ آبَائِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ حَسْبُهُمْ	بِأَنْ يَكُونُ لَهُمْ دُونَ الْأَنْبَاءِ أَبَا
مَنْ ذَا يُفَاخِرُ أَوْلَادَ النَّبِيِّ وَمَنْ	هَذَا يُدَانِي إِلَى أَنْسَابِهِمْ نَسَبًا
قَوْمُ إِذَا افْتَحَرَ الْأَقْوَامُ وَاجْتَهَدُوا	وَجَدَتْ كُلَّ فَخَارٍ مِنْهُمْ ائْتَسَبَا
لَوْ لَا إِلَالَهُ تَلَاَفَانَا بِدِينِهِمْ	لَمَا فِتْنَنَا عُكُوفًا نَعْبُدُ الصُّلْبَا
أَقَامَ جَبْرِيلُ فِي آيَاتِهِمْ حَقْبًا	يَتْلُو مِنَ اللَّهِ فِي حَافَاتِهَا الْكُتُبَا

ينظر الحدايق الوردية بتحقيقنا 2/87 منشورة بمكتبة بدر.

(6) النُّكْتَةُ: الدَّقِيقَةُ؛ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَأْثِيرِهَا فِي النَّفْسِ؛ مِنْ نَكَتٍ فِي الْأَرْضِ إِذَا ضَرَبَ فَاتَّرَ فِيهَا بِفَضِيبٍ أَوْ نَحْوِهِ، أَوْ لِحُصُولِهَا بِحَالَةٍ فِكْرِيَّةٍ شَبِيهَةٍ بِالنُّكْتِ، أَوْ مُعَاوَدَتِهِ لَهُ غَالِيًا، وَيُقَالُ لَهَا: اللَّطِيفَةُ؛ إِذَا كَانَ تَأْثِيرُهَا فِي النَّفْسِ؛ بِحَيْثُ تُورِثُ مَعْنَى مِنَ الْإِنْسِاطِ. ذَكَرَهُ السَّلْبِيُّ. مِنْهُ.
(7) زَاهِدٌ، عَابِدٌ، فَقِيهٌ، فَرَضِيٌّ. تُوِّفِيَ بِصَعْدَةِ سَنَةِ 793 هـ. لَهُ مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْمَوْاعِظِ وَالْأَذْعِيَةِ وَالْأَوْرَادِ.

عَنِ الْفَقِيهِ شَرَفِ الدِّينِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّحْوِيِّ⁽¹⁾ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ مَلِكًا مِنْ مُلُوكِ الْإِسْلَامِ اخْتَلَفَتْ عَلَيْهِ آرَاءُ الْعَقَائِدِ وَالْمَذَاهِبِ ؛ فَجَمَعَ عُلَمَاءَ الْإِسْلَامِ ، فَقَالَ : التَّبَسَّتْ عَلَيَّ الْعَقَائِدُ وَالْمَذَاهِبُ ؛ فَذُلُّونِي عَلَى عَقِيدَةِ أَلْقَى اللَّهُ بِهَا ، وَكَانَ فِيهِمْ السَّيِّدُ الرَّضِيُّ مُصَنِّفُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ ، وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ ؛ فَقَدَّمُوهُ لِيَصَلِّيَ بِهِمْ فَصَلَّى بِهِمْ وَتَشَهَّدَ ؛ فَقَالَ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ فَصَاحُوا مِنْ خَلْفِهِ أَفْسَدَتِ الصَّلَاةُ ، أَبْطَلَتْ صَلَاتَنَا ! فَبَسَّمَ الْمَلِكُ وَقَالَ : هَكَذَا بَطَلَتِ الصَّلَاةُ ! فَقَالُوا : نَعَمْ قَدْ بَطَلَتِ الصَّلَاةُ بِأَجْمَعِهِمْ فَفَضَّضَ الْمَلِكُ ثِيَابَهُ وَقَامَ وَعَرَفَ أَنَّ مُتَابَعَةَ الْعِتْرَةِ هُوَ الْأَمْرُ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ ، وَمَا زَالَ عَلَى ذَلِكَ ؛ فَكَانَتْ عَقِيدَتُهُمْ أَحْوَطَ ؛ لِعَدَمِ النَّدَمِ عَلَيْهَا يَوْمَ الْقَطْعِ بِهَلَكَةِ الْمُخْطِئِ ؛ وَلَا يَشْكُ عَاقِلٌ مُطَلِّقٌ نَفْسَهُ مِنْ وَثَاقِ التَّعَصُّبِ فِي كَوْنِهِمْ أَكْمَلَ النَّاسِ ، وَأَوْلَاهُمْ أَيْضًا ؛ قَالَ ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى مِنْ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ إِسْمَاعِيلَ ، وَمِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ كِنَانَةَ ، وَمِنْ كِنَانَةَ قُرَيْشًا ، وَمِنْ قُرَيْشِ بَنِي هَاشِمٍ ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ»⁽²⁾ ؛ وَلَا مَعْنَى لِدَلِكِ إِلَّا الْأَفْضَلِيَّةُ ، وَلَا مَعْنَى لِلْأَفْضَلِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَّا أَنَّهَا أَبْلَغُ فِي اللَّطِيفَةِ ، وَأَنَّ الْإِلْتِطَافَ بِمِثْلِ الْإِفْتِدَاءِ بِهِمْ أَعْظَمُ ؛ وَلِقُرْبِ نَسَبِ الشَّافِعِيِّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - نَصَّ الشَّافِعِيَّةُ فِي أَوَائِلِ مُؤَلَّفَاتِهِمْ عَلَى أَنَّ تَقْلِيدَهُ أَوْلَى ! كَيْفَ

ينظر سيرته المسماة صلة الأقران في حلية بركة أهل الزمان يحى بن المهدى. أعلام المؤلفين الزيدية 45 ، وطبقات الزيدية 64 / 1 .

(1) شَيْخُ شُبُوحِ الزَّيْدِيَّةِ فِي عَصْرِهِ ؛ كَانَ يَحْضُرُ حَلْفَتَهُ زُهَاءَ ثَمَانِينَ عَالِمًا مَعَ تَحْقِيقِ وَإِنْقَانِ ! وَكَانَ وَرَعًا زَاهِدًا . تَوَلَّى الْقَضَاءَ بِصَنْعَاءَ ، مُصَنِّفٌ . تُوُوِي سَنَةِ 791 هـ . لَهُ : التَّذَكُّرَةُ الْفَاحِرَةُ ، وَالتَّيْسِيرُ فِي التَّفْسِيرِ ، وَالتَّلْغِيْقُ الْكَبِيرُ عَلَى اللَّمْعِ ، مِنْهُ نُسخَةٌ بِمَكْتَبَةِ الْأَوْقَافِ بِرَقَمِ (1018) ، وَالتَّلْغِيْقُ الصَّغِيرُ عَلَى اللَّمْعِ . وَشَرْحُ الْحَفِيطِ لِيُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَكْوَعِ ، مَخْطُوطٌ بِأَمْبُرُوزِيَانَا ، وَغَيْرَهَا . أعلام المؤلفين الزيدية 341 ، وتراجم رجال الأزهار 11 ، والطبقات الكبرى 336 / 1 ، ومطلع البدور 109 / 2 .

(2) البخاري في التاريخ الكبير 4 / 1 ، وفي الصغير 9 / 1 ، ومسلم رقم 2276 ، والترمذي رقم 3606 ، وأبو يعلى رقم 7485 ، والطبراني في الكبير 22 / 66 رقم 161 ، والبيهقي 365 / 6 .

بِأَوْلَادِهِ الَّذِينَ لَا وَلَدَ لَهُ سِوَاهُمْ⁽¹⁾! وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْأَدِلَّةِ فِي الْإِجْمَاعِ الْكَثِيرِ
النَّافِعِ؛ وَهَذَا تَرَى كُلَّ مَنْ كَانَ أَوْسَعَ بَاعًا فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ
وَالْمُتَأَخِّرِينَ فَإِنَّهُ يَتَشَبَّعُ:

إِمَّا ظَاهِرًا، أَوْ بَاطِنًا: كَالثَّوْرِيِّ، وَالْأَعْمَشِيِّ، وَوَهْبٍ، وَطَاوُوسٍ، وَعَبْدِ الرَّزَّاقِ،
وَهَمَّامٍ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَابْنِ جَرِيرٍ، وَالْحَاكِمِ، وَالزَّمْخَشَرِيِّ،
وَالدَّارِقُطَنِيِّ، وَالْمَاوَرَدِيِّ. وَمِنَ الْخُلَفَاءِ الْأُمَوِيَّةِ الْأَشْجُجُ، وَالنَّاقِصُ. وَتَشَبَّعُ
الشَّافِعِيِّ ظَاهِرٌ: يَشْهَدُ بِهِ: أَقْوَالُهُ، وَأَفْعَالُهُ، وَغَيْرُ هَؤُلَاءِ.

وَلَمَّا ذَكَرْنَا يَنْظُرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَوَّلِيَّةِ هُنَا الْوُجُوبُ كَمَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ النَّجَرِيُّ
فِي شَرْحِهِ لِمُقَدِّمَةِ الْبَيَانِ.

(وَالْتِزَامُ مَذْهَبِ إِمَامٍ مُعَيَّنٍ) بِأَنْ يَعِزَّمَ عَلَى الْأَخْذِ بِمَذْهَبِهِ فِي: رُخْصِهِ،
وَعَزَائِمِهِ: كَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، وَالْقَاسِمِ، وَالْهَادِي عليه السلام مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ. وَكَالشَّافِعِيِّ،
وَأَبِي حَنِيفَةَ مِنْ غَيْرِهِمْ - (أَوَّلَى) مِنْ تَرْكِهِ وَالْإِعْتِمَادِ عَلَى سُؤَالٍ مَنْ عَرَضَ فِيمَا
عَرَضَ، وَمِنَ الْتِزَامِ مَذْهَبِ إِمَامَيْنِ فَصَاعِدًا أَيْضًا (اتِّفَاقًا) بَيْنَ الْقَائِلِينَ بِالتَّقْلِيدِ؛
لِيَكُونَ الْإِلْتِزَامُ أَقْرَبَ إِلَى الْأَخْذِ بِمَا يَقْرُبُ مِنَ الْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَنَبَّهُونَ قَائِلًا بِالنَّدْبِ،
وَقَائِلًا بِالْوُجُوبِ؛ وَلِذَا قَالَ: (وَفِي وَجُوبِهِ): أَيِ الْإِلْتِزَامِ الْمَذْكُورِ (خِلَافًا)
بَيْنَهُمْ: فَقَالَ الْمَنْصُورُ بِاللَّهِ، وَشَيْخُهُ، وَرُويَ عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ: إِنَّهُ يَجِبُ⁽²⁾.

وَقَالَ الْجُمْهُورُ: لَا يَجِبُ؛ لِإِجْمَاعِ الْمَعْنَوِيِّ مِنَ الصَّحَابَةِ؛ فَإِنَّ الْعَوَامَّ كَانُوا
يَسْأَلُونَ مَنْ صَادَفُوا مِنْهُمْ عَمَّا عَرَضَ لَهُمْ مِنْ دُونِ الْإِزَامِ لَهُمْ بِذَلِكَ⁽³⁾، وَلَا إِنْكَارِ

(1) ينظر المجموع 1/ 22، وطبقات الشافعية 1/ 190 - 203.

(2) وَهُوَ اخْتِيَارُ الْجَوْنِيِّ، وَبَعْضُ الْحَنَابِلَةِ. البرهان 2/ 1353، وشرح الكوكب 4/ 574، وشرح الغاية
684/ 2، والمعتمد 2/ 360، والكاشف 417، وشرح مختصر على متن الكافل 128.

(3) المصادر السابقة، وتيسير التحرير 4/ 253، والردود 2/ 722، والتمهيد 4/ 399، وبيان المختصر 3/ 358.

عَلَى مَنْ لَمْ يَلْتَزِمْ مَذْهَبًا مُعَيَّنًا ؛ إِذْ لَوْ كَانَ لِنُفْلٍ كَمَا نُفْلٍ عَنْهُمْ الْإِنْكَارُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ.
(وَبَعْدَ الْتِزَامِ مَذْهَبٍ مُجْتَهَدٍ) بِأَيِّ وَجْهِ الْإِلْتِزَامِ الْآيَةُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى : وَسَوَاءٌ كَانَ
ذَلِكَ الْإِلْتِزَامُ لِمَذْهَبٍ حَالٍ كَوْنُهُ **(جُمْلَةً)** : أَيْ فِي جُمْلَةِ الْمَذْهَبِ ؛ بِأَنْ يَنْوِيَ
اتِّبَاعَهُ : فِي رُخْصِهِ ، وَعَزَائِمِهِ جَمِيعًا ، **(أَوْ فِي حُكْمٍ مُعَيَّنٍ)** فَقَطْ ؛ بِأَنْ يَنْوِيَ اتِّبَاعَهُ
فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ وَحْدَهُ ، أَوْ فِي حُكْمَيْنِ ، أَوْ فِي أَحْكَامٍ مُعَيَّنَةٍ - فَإِنَّهُ مَتَى حَصَلَ
أَيُّ ذَلِكَ **(يَحْرُمُ)** عَلَيْهِ : الْعَمَلُ بِقَوْلٍ غَيْرِ إِمَامِهِ ، **(وَالْإِنْتِقَالُ)** إِلَى مَذْهَبٍ غَيْرِهِ
(بِحَسَبِ ذَلِكَ) الْإِلْتِزَامِ ؛ **(عَلَى)** الْمَذْهَبِ **(الْمُخْتَارِ)** : وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ ؛
قِيَاسًا عَلَى الْمُجْتَهِدِ إِذَا اجْتَهَدَ ، وَوَقْفُ الْاجْتِهَادِ حَقُّهُ ؛ فَأَذَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَّا حُكْمٌ مِنَ
الْأَحْكَامِ - لَمْ يَجُزْ لَهُ الْعَمَلُ بِقَوْلٍ غَيْرِهِ مُرَجِّحٌ ؛ كَمَا تَقَدَّمَ .

وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَى الْمُجْتَهِدِ الْإِنْتِقَالُ ؛ لِأَنَّهُ مَتَى حَصَلَ لَهُ مِنْ نَظَرِهِ
فِي أَمَارَةٍ ظَنٌّ بِحُكْمٍ - جَزَمَ بِوُجُوبِ عَمَلِهِ بِمُقْتَضَاهُ ؛ لِإِنْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ
يَحِبُّ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِمُقْتَضَى ظَنِّهِ ؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمُقْلِدُ ؛ فَإِنَّ ظَنَّهُ لَا يُفْضِيهِ إِلَى
عِلْمٍ ؛ إِذْ لَمْ يَنْعَقِدْ إِجْمَاعٌ عَلَى وَجُوبِ اتِّبَاعِهِ لظَنِّهِ ، بَلْ انْعَقَدَ عَلَى خِلَافِهِ ؛
(إِلَّا) أَنْ يَعْمَلَ بِقَوْلٍ غَيْرِ إِمَامِهِ **لِمُرَجِّحٍ** دِينِيَّ يَغْلِبُ ظَنُّهُ **أَنَّ** الَّذِي أَمَرَهُ اللَّهُ بِهِ ؛
بِأَنْ يَكُونَ أَخْوَطَ ؛ وَإِنَّمَا تُتَصَوَّرُ الْحَيْطَةُ : فِي الْأَفْعَالِ ، وَالتَّرْوِكَ ، لَا فِي
الِإِعْتِقَادَاتِ ؛ لِأَنَّ اعْتِقَادَ ذَلِكَ لَا يُؤْمَنُ كَوْنُهُ جَهْلًا **فَيُفْجَحُ** ، أَوْ بِأَنْ يَجِدَ مَنْ هُوَ
أَعْلَمُ مِنْ إِمَامِهِ ، أَوْ أَوْرَعُ ، أَوْ لِكَوْنِهِ مُقْلِدًا لِغَيْرِ أَهْلِ الْبَيْتِ الْعَلِيَّةِ ؛ فَيَسْتَقِلَّ إِلَى
مَذْهَبِهِمْ ، أَوْ **(إِلَى تَرْجِيحِ نَفْسِهِ إِنْ كَانَ)** : أَيْ صَارَ **(أَهْلًا لِلتَّرْجِيحِ)** ؛ حَيْثُ يَصِيرُ
مُجْتَهِدًا مُطْلَقًا ، أَوْ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ ؛ بِأَنْ يَسْتَوْفِيَ طُرُقَ الْحُكْمِ الَّذِي يُرِيدُ الْإِنْتِقَالَ فِيهِ ؛
وَهِيَ الْأَدِلَّةُ : مِنَ الْكِتَابِ ، وَالسُّنَّةِ ، وَالْإِجْمَاعِ ، وَالْقِيَاسِ ، وَدَلِيلِ الْعَقْلِ ؛ فَمَتَى
اسْتَوْفَاهَا حَتَّى لَا يَغِيبَ عَنْهُ شَيْءٌ مِمَّا يَحْتَجُّ بِهِ عَلَيْهِ ، وَرَجَحَ مَا رَجَحَ عِنْدَهُ -
وَجَبَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ : كَالْمُجْتَهِدِ إِذَا رَجَحَ عِنْدَهُ خِلَافُ الْاجْتِهَادِ الْأَوَّلِ ، أَوْ بِأَنْ

يَفْسُقُ الْمُجْتَهِدُ الَّذِي كَانَ الْمُلتَزِمُ التَّزَمَ مَذْهَبَهُ ؛ فَإِنَّهُ أَيْضًا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِتِّقَالُ عَنْ مَذْهَبِهِ فِيمَا تَعَقَّبَ الْفُسْقَ مِنْ أَقْوَالِهِ ، لَا فِيمَا قَبْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ لَا يَعْتَزِيَ إِلَيْهِ فِيهَا ، بَلْ إِلَى مُوَافِقِهِ فِيهِ إِنْ كَانَ .

ثُمَّ إِنْ تَابَ قَبْلَ انْتِقَالِهِ - لَمْ يَتَّعِنَ عَلَيْهِ الْبَقَاءُ بَلْ يُخَيَّرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ ؛ لِبُطْلَانِ تَقْلِيدِهِ إِيَّاهُ لِفُسْقِهِ ؛ مَا لَمْ تَصِرِ الْمَسْأَلَةُ إِجْمَاعِيَّةً ؛ بِأَنْ كَانَ يَقُولُ بِمَذْهَبِهِ أَحَدُ الْمُجْتَهِدِينَ مَثَلًا حَالِ الْفُسْقِ ، وَإِلَّا لَمْ يَجُزْ لَهُ وَلَا لِمُقَلِّدِهِ الْعَمَلُ بِمَذْهَبِهِ الْأَوَّلِ ؛ لِانْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَى خِلَافِهِ ⁽¹⁾ ، أَوْ بِأَنْ يَنْكَشِفَ لِلْمُلتَزِمِ نَقْصَانُ مَنْ التَّزَمَ مَذْهَبَهُ عَنْ دَرَجَةِ الْإِجْتِهَادِ ، أَوْ كَمَالِ الْعَدَالَةِ الْمَشْرُوطَةِ فِي الْمُجْتَهِدِ الْمُقَلِّدِ ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ تَقْلِيدُ غَيْرِهِ حَيْثُ دُ .

وَأَجَازَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّلَبَاءُ ⁽²⁾ الشُّكْلَ فِي مَذْهَبِ أَهْلِ الْبَيْتِ الطَّلَبَاءُ ؛ لِعَدَمِ الْحَرَجِ عَلَى مَنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ السَّفِينَةِ ⁽³⁾ ، وَأَجَازَهُ الْإِمَامُ يَحْيَى الطَّلَبَاءُ فِي بَعْضِ فِتَاوَاهِ ، وَأَبُو مُضَرٍ لَغَيْرِ مُرَجِّحٍ ؛ لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا : كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ - لَمْ يَحْرُمَ عَلَيْنَا فِي الشَّرْعِ إِلَّا الْإِتِّقَالُ مِنَ الصَّوَابِ إِلَى الْخَطِئِ ، لَا مِنْ صَوَابٍ إِلَى صَوَابٍ ؛ فَلَا مُقْتَضِي لِتَحْرِيمِهِ ؛ لَا عَقْلًا ، وَلَا شَرْعًا ؛ إِذْ يَصِيرُ كَالْوَاجِبِ الْمُخَيَّرِ : كَمَنْ شَرَعَ فِي أَيِّ أَنْوَاعِ الْكُفَّارَةِ ، ثُمَّ تَرَجَّحَ لَهُ فَعَلَ التَّوَعُّ الثَّانِي ؛ فَكَمَا لَا خَطَرَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ كَذَلِكَ

(1) لِمَا قُلْنَا : إِنْ الْأُمَّةُ إِذَا اخْتَلَفَتْ عَلَى قَوْلَيْنِ ثُمَّ فَسَقَتْ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ - صَارَتْ الْمَسْأَلَةُ إِجْمَاعِيَّةً ؛ كَمَا سَبَقَ فِي الْإِجْمَاعِ . مِنْهُ .

(2) ابْنُ مَنْصُورٍ الْهَادَوِيُّ الْحَسَنِيُّ : مِنْ كِبَارِ أَيْمَةِ الزَّيْدِيَّةِ ، بَلَغَ دَرَجَةَ الْإِجْتِهَادِ فِي الْعُلُومِ كُلِّهَا . قَامَ سَنَةَ 750 هـ بَعْدَ أَنْ طَلَبَ الْعُلَمَاءُ مِنْهُ الْقِيَامَ وَأَلْحُوا عَلَيْهِ . تُوُفِّيَ سَنَةَ 774 . لَهُ رَسَائِلُ وَأَجَوِبَةٌ ، وَالتَّمْرِقَةُ الْوُسْطَى . يَنْظُرُ اللَّالِئُ الْمُضِيئَةُ فِي أَخْبَارِ أَيْمَةِ الزَّيْدِيَّةِ 429 ، وَالتَّحْفِ شَرْحُ الزَّلْفِ 274 ، وَطَبَقَاتُ الزَّيْدِيَّةِ 2 / 780 ، وَالبدر والطلع 1 / 485 .

(3) وَأَجَازَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُطَهَّرِ تَتَبَعَ رُحْصَ الْعِتْرَةِ الطَّلَبَاءُ لَغَيْرِ الْمُقَلِّدِ . وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ : أَيْمَةُ الْعِتْرَةِ مَنْرَلَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ فَالْمُقَلِّدُ لَهُمْ جُمْلَةٌ مُقَلِّدٌ لِمَجْمُوعِهِمْ حَيْثُ يَتَّفِقُونَ ؛ فَخَيْرٌ بَيْنَ أَقْوَالِهِمْ حَيْثُ يَخْتَلِفُونَ ؛ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُمْ كَعَيْرِهِمْ . الْفُصُولُ لِلْوَلَوِيَّةِ 385 ، وَ 390 ، وَشَرْحُ الْأَزْهَارِ 1 / 203 ، وَالغَيْثُ 1 / 21 .

الْمُقَلَّدُ؛ وَإِنَّمَا الْخَطَرُ فِي ذَلِكَ مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْحَقَّ مَعَ وَاحِدٍ، وَالْمُخَالَفُ مُخْطِئٌ.
وَكَمَا جَازَ لِلْمُقَلَّدِ اخْتِيَارُ مَا شَاءَ مِنَ الْمَذَاهِبِ ائْتِدَاءً بِلاَ خِلَافٍ؛ لِإِصَابَةِ
الْمُجْتَهِدِينَ - اسْتَصْحَبْنَا الْحَالَ بَعْدَ تَقْلِيدِهِ لِأَيِّهِمْ؛ إِذَا لَمْ يَتَجَدَّدْ لَهُ مَا يُحَرِّمُ ذَلِكَ.
قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مُتَنَقِّلٌ مِنْ صَوَابٍ إِلَى صَوَابٍ، بَلْ قَدْ صَارَ بَعْدَ التِّزَامِ قَوْلَ إِمَامٍ
مَثْنَوْعًا مِنَ الْخُرُوجِ مِنْهُ؛ كَمَا وَقَعَ الْإِجْمَاعُ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ بَعْدَ اجْتِهَادِهِ لَيْسَ لَهُ أَنْ
يَعْمَلَ بِخِلَافِهِ وَإِنْ كَانَ صَوَابًا بِالنَّظَرِ إِلَى قَائِلِهِ.
أَمَّا التَّنَقُّلُ لِمَجَرَّدِ تَتَبُّعِ الشَّهَوَاتِ - فَقَدْ نَصَّ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِهِ إِجْمَاعًا،
وَأَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ مَعْلُومٌ⁽¹⁾.

ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ فِي تَذَكُّرَتِهِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ: مَنْ أَخَذَ بِنَوَادِرِ الْعُلَمَاءِ خَرَجَ عَنِ
الْإِسْلَامِ⁽²⁾. وَفِي تَلْخِيصِ ابْنِ حَجَرٍ: رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ - مِثْلَ ذَلِكَ⁽³⁾،
وَمِثْلَهُ عَنِ الْمَنْصُورِ بِاللَّهِ، وَالْمَهْدِيِّ الطَّحَّلَا. [منهاج الوصول 804].

بَيَانُهُ: أَنَّا لَوْ جَوَّزْنَاهُ لَجَازَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُقَلَّدَ فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ! وَأَنَّ التَّيَمُّمَ بِتُرَابِ
الْبَرْدَةِ، وَبِمَا صَعِدَ عَلَى الْأَرْضِ حَيْثُ لَمْ يَكُنِ الْمَاءُ فِي حَضْرَتِهِ - جَائِزًا!
وَأَنَّهُ لِمَجَرَّدِ الْمَشَقَّةِ جَائِزٌ! وَأَنَّهُ لَا تَجِبُ أَذْكَارُ الصَّلَاةِ! وَأَنَّهُ يَجُوزُ تَرْكُهَا حَيْثُ

(1) الغاية 2/ 683، وشرح المحلى 2/ 250، ومنهاج الوصول 804، وصفوة الاختيار 382.

(2) تذكرة الحفاظ 1/ 180، والبيهقي 10/ 211. وَالْأَوْزَاعِيُّ: هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ
الدَّمَشْقِيُّ: وُلِدَ سَنَةَ 88 هـ، مُحَدِّثٌ، وَفَقِيهٌ. تُوُفِّيَ سَنَةَ 157 هـ. تذكرة الحفاظ 1/ 187.

(3) قال تلخيص الحبير 3/ 187: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ يَقُولُ: يُجْتَنَّبُ أَوْ يُتْرَكُ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْحِجَازِ خَمْسٌ،
وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ خَمْسٌ: مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْحِجَازِ: اسْتِمَاعُ الْمَلَاهِي، وَالْمُتْعَةُ، وَإِثْبَانُ النِّسَاءِ فِي
أَذْبَاهِنَّ، وَالصَّرْفُ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِغَيْرِ عُدْرٍ. وَمِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِرَاقِ: ثَرْبُ النَّبِيذِ، وَتَأْخِيرُ
الْعَصْرِ حَتَّى يَكُونَ ظِلُّ الشَّيْءِ أَرْبَعَةَ أَمْثَالِهِ، وَلَا جُمُعَةٌ إِلَّا فِي سَبْعَةِ أَفْصَارٍ، وَالْفِرَازُ مِنَ الرَّخْفِ، وَالْأَكْلُ
بَعْدَ الْفَجْرِ فِي رَمَضَانَ. وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَخَذَ بِقَوْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي
اسْتِمَاعِ الْغَنَاءِ، وَإِثْبَانِ النِّسَاءِ فِي أَذْبَاهِنَّ، وَيَقُولُ أَهْلُ مَكَّةَ فِي الْمُتْعَةِ وَالصَّرْفِ، وَيَقُولُ أَهْلُ الْكُوفَةِ فِي
الْمُسْكِرِ كَانَ شَرَّ عِبَادِ اللَّهِ.

عَزَمَ عَلَى الْقَضَاءِ! وَأَنَّ الْوَاجِبَاتِ عَلَى التَّرَاحِي: **فَيُتْرَكُ الصَّلَاةُ** مَتَى شَاءَ! **وَإِذَا صَلَّى لَمْ يَطَهِّرْ بَدَنَهُ وَلَا ثِيَابَهُ، وَلَا يَنْوِي، وَلَا يَذْكُرُ اللَّهَ تَعَالَى، وَلَا يَفْعَلُ مِنْ أَرْكَانِهَا إِلَّا أَقَلَّ مَا يُمْكِنُهُ! وَيَأْخُذُ مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ مَا يَسُدُّ جُوعَهُ، وَيَسْتُرُ عَوْرَتَهُ! وَيَنْكِحُ مَنْ عَرَضَ مِنَ النِّسَاءِ مِنْ غَيْرِ وِلْيٍّ وَلَا شُهُودٍ! وَيَعَامِلُهَا عَلَى يَوْمٍ أَوْ أَقَلٍّ أَوْ أَكْثَرٍ، ثُمَّ يَرْتَفِعُ النِّكَاحُ بَيْنَهُمَا لَا بِطَلَاقٍ، وَهِيَ تَرْجُحُ مِنْ غَيْرِ اعْتِدَادٍ؛ حَيْثُ خَالَعَهَا الزَّوْجُ، ثُمَّ عَقَدَ، ثُمَّ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ! وَيَجُوزُ لَهُ بَيْعُ الرَّبَا؛ إِذَا لَا رَبًّا إِلَّا فِي النِّسِيَةِ! وَيَجُوزُ لَهُ النَّظَرُ إِلَى كُلِّ الْأَجْنِيَّاتِ مِنَ النِّسَاءِ مَا عَدَا الْقُبْلَ وَالذُّبْرَ! وَمَمْلُوكِهِ الذَّكَرِ! وَالْإِسْتِمْتَاعُ بِمَا عَدَا بَاطِنَ الْفَرْجِ مِنْ غَيْرِ الزَّوْجَةِ؛ لِأَنَّ صَلَاةَ الْفَرِيضَةِ تُسْقِطُهُ! وَتَقْيِيلُ الْأَجْنِيَّاتِ، وَلَكَمْسُ فَرْجِهِنَّ عِنْدَ مَنْ فَسَّرَ اللَّمَمَ بِذَلِكَ! وَشَرَابُ الْمُسْكِرَاتِ مِنَ الْأَمْزَارِ وَالْمُثَلَّثَاتِ! وَلَا يَسْتُرُ مِنْ عَوْرَتِهِ غَيْرَ الْقُبْلِ وَالذُّبْرِ! وَيَجْمَعُ بَيْنَ تِسْعِ زَوَاجَاتٍ وَيَطْوُهُنَّ! وَلَا يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ مَا لَمْ يُنْزَلْ! وَيُصَلِّي وَلَوْ كَانَ قَدْ أَمْدَى فِي الْفَرْجِ وَلَا يُحَدِّثُ وُضُوءًا! وَإِذَا أَحْدَثَ فِي صَلَاتِهِ لَمْ يُعِدْهَا! **فَيُؤَدِّي** إِلَى مِثْلِ مَا قَالَهُ الْمَعَرِّي⁽¹⁾:**

السَّافِعِيُّ مِنَ الْأَيْمَةِ وَاحِدٌ	وَلَدَيْهِمُ الشُّطْرُنُجُ غَيْرُ حَرَامٍ
وَأَبُو حَنِيفَةَ قَالَ وَهُوَ مُصَدَّقٌ	فِيمَا يَفْسُرُهُ مِنَ الْأَحْكَامِ
شُرْبُ الْمُثَلَّثِ وَالْمُنْصَفِ جَائِزٌ	فَاشْرَبْ عَلَى أَمْنٍ مِنَ الْأَنْثَامِ
وَأَجَازَ مَالِكَ اللَّوَاطُ تَطَرُّفًا	وَهُمْ دَعَائِمُ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ
وَأَرَى أَنَا قَدْ أَجَازُوا مُتَعَةً	بِالْقَوْلِ لَا بِالْعَقْدِ وَالْإِبْرَامِ
وَأَجَازَ دَاوُدُ السَّمَاعُ فَإِنَّهُ	طَرَبُ الثُّقُوسِ وَصِحَّةُ الْأَجْسَامِ

(1) أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمَعَرِّيُّ: **وُلِدَ** سَنَةَ 363 هـ، **أُصِيبَ** بِالْجُدَرِيِّ **فَعَمِيَ** فِي السَّنَةِ الرَّابِعَةِ مِنْ عُمُرِهِ، شَاعِرٌ، فَيْلَسُوفٌ، أَدِيبٌ، **شُهْرَتُهُ** تُغْنِي عَنْ التَّعْرِيفِ بِهِ. **تُوفِّيَ** سَنَةَ 449 هـ. **لَهُ** لَزُومٌ مَا لَا يَلْزَمُ، وَسِفْطُ الزُّنْدِ، وَعَبْتُ الْوَلِيدِ شَرْحٌ وَتَقْدُّ لِدِيَوَانَ الْبُخَيْرِيِّ، وَرِسَالَةُ الْمَلَائِكَةِ، وَرِسَالَةُ الْغُفْرَانِ. الأعلام

فَافْسُقْ وَلُظِّ وَاشْرَبْ عَلَى أَمْنٍ وَخُذْ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ بِقَوْلِ إِمَامٍ⁽¹⁾
وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ هَذِهِ حَالُهُ فِي صَلَاتِهِ ، وَأَنْكِحَتِهِ ، وَيُبْعِوَعِهِ - فَقَدْ انْخَرَلَ عَنِ
الدِّينِ ، وَارْتَبَكَ ظُلْمَةَ الْكَافِرِينَ ! أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْ تَتَبُّعِ الشَّهَوَاتِ ، وَوَقَاَنَا حَبَائِلَ
الْهَفَوَاتِ ؛ فَإِنَّهُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ .

(و) اخْتَلَفَ بِمَاذَا يَصِيرُ مُلْتَزِمًا : فَقَالَ الْإِمَامُ الْمَهْدِيُّ وَحَفِيدُهُ الْإِمَامُ شَرْفُ
الدِّينِ الطَّلَبِ⁽²⁾ وَغَيْرُهُمَا : إِنَّهُ (يَصِيرُ مُلْتَزِمًا) لِمَذْهَبِ إِمَامٍ مُعَيَّنٍ كَذَلِكَ (بِالنِّيَّةِ) :
أَيُّ الْعَزْمِ عَلَى الْعَمَلِ بِمَذْهَبِهِ ؛ وَكَانَ الْأَنْسَبُ تَقْدِيمَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى قَوْلِهِ :
وَالْتِزَامٌ وَمَا بَعْدَهُ كَمَا لَا يَخْفَى . (وَقِيلَ) : إِنَّهُ يَصِيرُ مُلْتَزِمًا كَذَلِكَ بِهَا (مَعَ لَفْظِ)
بِأَنْ يَقُولَ : قَدْ التَزَمْتُ مَذْهَبَ فُلَانٍ : فِي كَذَا ، أَوْ فِي جَمِيعِ مَسَائِلِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ
إِجَابٌ عَلَى النَّفْسِ أَلَّا يَغْدِلَ عَنْ قَوْلِ هَذَا الْعَالِمِ ؛ وَالْإِجَابُ كَالنَّذْرِ ؛ فَكَمَا لَا
يَنْعَقِدُ النَّذْرُ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ لَفْظٍ ، (أَوْ عَمَلٍ) ، كَذَلِكَ التَّزَامُ الْمَذْهَبِ
فِي حُكْمٍ ، أَوْ مُطْلَقًا .

قُلْنَا : لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ إِجَابٌ ؛ وَإِنَّمَا هُوَ اجْتِهَادٌ وَاخْتِيَارٌ ؛ فَلَا يَلْزُمُ مَا ذَكَرَ .
(وَقِيلَ : بِالشَّرُوعِ فِي الْعَمَلِ) وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ . (وَقِيلَ : بِإِعْتِقَادِ صِحَّةِ قَوْلِهِ) : أَيُّ
الْمُجْتَهِدِ وَإِنْ لَمْ يَغْزِمْ عَلَى مُتَابَعَتِهِ ، وَلَا لَفْظَ بِهَا ، وَلَا عَمَلٍ ، وَلَا شَرْعٍ ، وَلَا سَأَلَ ؛
نُسِبَ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى ابْنِ السَّمْعَانِيِّ⁽³⁾ . (وَقِيلَ : بِمُجَرَّدِ سُؤَالِهِ) : أَيُّ إِذَا سَأَلَ الْعَامِيُّ

(1) في (أ ، ب) : فَافْسُقْ وَقَامِرْ وَلُظِّ وَاشْرَبْ ... عَلَى أَمْنٍ وَخُذْ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ بِقَوْلِ إِمَامٍ . وهو منزه .
وما أثبتناه من منهاج الوصول 804 .

(2) قَالَ الْإِمَامُ شَرْفُ الدِّينِ : وَغَيْرُ الْمُجْتَهِدِ إِمَّا أَنْ يَنْوِيَ الْإِلتِزَامَ لِقَوْلِ مُعَيَّنٍ أَمْ لَا : الْأَوَّلُ : الْمُلتَزِمُ .
وَالثَّانِي : إِنْ عَمِلَ فَمُقَلَّدٌ ، وَإِلَّا فَمُسْتَفْتٍ ، وَهُوَ أَعْمَقُهَا . شرح الأئثار 201/1 .

(3) قَالَ فِي قَوَاطِعِ الْأَدِلَّةِ 358/2 : وَإِذَا سَمِعَ الْمُسْتَفْتَى جَوَابَ الْمُفْتَى - لَمْ يَلْزِمُهُ الْعَمَلُ بِهِ إِلَّا بِالتَّزَامِ
فَيَصِيرُ الْعَمَلُ لَازِمًا بِالِإِتْقَادِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ يَلْزِمُهُ إِذَا أَخَذَ فِي الْعَمَلِ بِهِ وَقَدْ قِيلَ : إِنَّهُ يَلْزِمُهُ إِذَا
وَقَعَ فِي نَفْسِهِ صِحَّتُهُ وَحَقِيقَتُهُ ، وَهَذَا أَوْلَى الْأَوْجُوهِ .

مُجْتَهِدًا عَنْ مَذْهَبِهِ : جُمْلَةً ، أَوْ فِي حُكْمٍ مُعَيَّنٍ - لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَسْتَفْتِيَ غَيْرُهُ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ وَلَا غَيْرِهِ ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ اتِّبَاعُهُ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْمُقْلَدَ فِي اخْتِيَارِ مَنْ يُقْلَدُ بِمَنْزِلَةِ الْمُجْتَهِدِ فِي تَرْجِيحِ الْأَمَارَاتِ ؛ فَمَتَى اخْتَارَ عَالِمًا يَفْتَوَاهُ - فَقَدْ صَارَ ذَلِكَ الْعَالِمُ بِمَنْزِلَةِ الْأَمَارَةِ الرَّاجِحَةِ عِنْدَ الْمُقْلَدِ ؛ يُنْسَبُ هَذَا الْقَوْلُ إِلَيْنِ الْمَنْصُورِ بِاللَّهِ ﷺ ؛ قَالَ فِي الْمَنْهَاجِ : وَلَقَدْ شَدَّدَ الْمَنْصُورُ بِاللَّهِ فِي ذَلِكَ ⁽¹⁾ .

وَرَدَّ بِأَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى خِلَافِهِ ؛ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ النَّاسَ فِي كُلِّ عَصْرِ يَسْتَفْتُونَ الْمُفْتِينَ كَيْفَ اتَّفَقَ ؛ وَلَا يَلْتَزِمُونَ سُؤَالَ مُفْتٍ بَعِيْنِهِ ، وَشَاعَ وَتَكَرَّرَ ؛ وَلَمْ يُنْكَرْ .

وَقَالَ الْحَاكِمُ : يَصِيرُ مُلْتَزِمًا : بِالنِّتَةِ ، أَوْ الشُّرُوعِ فِي الْعَمَلِ . وَقِيلَ : بِهَا مَعَ الشُّرُوعِ فِي الْعَمَلِ . وَقِيلَ : بِأَيَّهَا . وَقَالَ الْجُمْهُورُ : بِالْعَمَلِ فِيمَا عَمَلَهُ خَاصَّةً ؛ فَإِذَا عَمَلَ الْعَامِيُّ بِقَوْلِ مُجْتَهِدٍ فِي حُكْمٍ مَسْأَلَةٍ - فَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ إِلَى غَيْرِهِ ⁽²⁾ .

وَحَكَى فِي الْعُصْدِ [644 / 3] الْإِتِّفَاقَ عَلَى ذَلِكَ - قُلْنَا : لَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيتَةٍ .

(وَاخْتَلَفَ فِي جَوَازِ تَقْلِيدِ إِمَامَيْنِ فَصَاعِدًا) مَعَ الْإِسْتِوَاءِ : فِي كَمَالِ الْاجْتِهَادِ ، وَالْعِلْمِ ، وَالْوَرَعِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ؛ مَعَ بُعْدِهِ :

فَمَنْ أَوْجَبَ التَّزَامَ مَذْهَبِ إِمَامٍ مُعَيَّنٍ - لَمْ يُجْزَهِ ؛ فَقَدْ دَخَلَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي مَفْهُومِ قَوْلِهِ : «وَالْتِزَامُ مَذْهَبٍ . . .» إلخ .

وَجَوَّزَهُ بَعْضُهُمْ ، وَرَوَاهُ الْإِمَامُ الْمَهْدِيُّ عَنْ خَالِهِ الْمَهْدِيِّ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَفَهَمَهُ مِنْ تَعْلِيلِ الْإِفَادَةِ ⁽³⁾ ، وَقَوَّاهُ الْإِمَامُ شَرْفُ الدِّينِ ﷺ - أَنَّهُ يُجَوِّزُ تَقْلِيدَ أَهْلِ الْبَيْتِ ﷺ جُمْلَةً : أَمَّا حَيْثُ يَتَّبِعُونَ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا حَيْثُ يَخْتَلِفُونَ : فَيَرْجَحُ ، أَوْ يُخَيِّرُ ⁽⁴⁾ .

(1) منهاج الوصول 807، وصفوة الاختيار 384

(2) منهاج الوصول 806، والكاشف 419، وشرح الغاية 2 / 686، والفصول اللؤلؤية 390.

(3) الإفادة كتاب في الفقه للإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني، مخطوط.

(4) شرح الأزهار 1 / 12، وشرح الغاية 2 / 247، وشرح الآثار 1 / 216.

(و) عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِهِ (لَا يَجْمَعُ بَيْنَ قَوْلَيْنِ) فَصَاعِدًا : (فِي حُكْمٍ) وَاحِدٍ ، (عَلَى وَجْهِ لَا يَقُولُ بِهِ أَيُّ الْقَائِلَيْنِ) : سَوَاءٌ وَافَقَ غَيْرُهُمَا أَوْ لَا . أَمَّا إِنْ لَمْ يُوَافَقْ غَيْرُهُمَا - فَلِخَرْقِهِ الْإِجْمَاعَ : كَتَرُوجٍ رَفِيعَةٍ بَعِيرٍ وَلِيٍّ وَشُهُودٍ ، وَإِنْ وَافَقَ فَلِعَدَمِ عِلْمِهِ بِمَنْ التَّرَمُّهُ ؛ فَتَأَمَّلْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْأَنْسَبَ جَعْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَقِيبَ قَوْلِهِ : «وَالْتِزَامُ مَذْهَبِ إِمَامٍ مُعَيَّنٍ» إِلَى آخِرِهِ ؛ فَلْيَتَأَمَّلْ .

(و) اعْلَمْ أَنَّ الْمُفْتِيََّ : إِمَامًا أَنْ يَكُونَ مُجْتَهِدًا أَوْ لَا : إِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا لَمْ يَجُزْ لَهُ إِذَا سُئِلَ عَمَّا عِنْدَهُ - أَنْ يُفْتِيَ إِلَّا بِاجْتِهَادِهِ لَا بِاجْتِهَادِ غَيْرِهِ ؛ وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَجُوزَ مِنَ الْعَامِيِّ الصَّرْفِ أَنْ يُفْتِيَ مِنْ أَيِّ كِتَابٍ وَقَفَ عَلَيْهِ ؛ وَلَا يَجُوزُ إِجْمَاعًا إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ عَنِ الْمُسْتَنْدِ اسْتِزْشَادًا ؛ وَإِذَا أَفْتَاهُ بِمُجْمَعٍ عَلَيْهِ لَمْ يَخِيَرُهُ فِي الْقَبُولِ اتِّفَاقًا ، وَكَذَا إِذَا كَانَ مُحْتَكَفًا فِيهِ إِلَّا أَنْ يَعْرِفَ ذَلِكَ مِنْ قَصْدِهِ ؛ وَعَلَيْهِ سُؤَالُ غَيْرِهِ إِنْ لَمْ تَسْكُنْ نَفْسُهُ بِفَتْوَاهُ .

فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُجْتَهِدٍ - فَإِنَّهُ (يَجُوزُ لَغَيْرِ الْمُجْتَهِدِ) إِذَا كَانَ لَهُ رُشْدٌ ، عَارِفًا بِالْفُرُوعِ ، جَامِعًا لَشُرُوطِ الرَّوَايَةِ - (أَنْ يُفْتِيَ بِمَذْهَبِ مُجْتَهِدٍ حِكَايَةً مُطْلَقًا) : سَوَاءٌ كَانَ مُطْلِعًا عَلَى الْمَأْخُذِ ، أَهْلًا لِلنَّظَرِ فِي التَّرْجِيحِ ، أَوْ لَا بِلَا خِلَافٍ ؛ كَمَنْ يُفْتِيَ بِمَا وَجَدَ فِي الْكُتُبِ ؛ فَإِنَّهُ رَاوٍ يُعْتَبَرُ فِيهِ شُرُوطُ الرَّوَايَةِ .

(و) إِنْ كَانَ غَيْرَ حِكَايَةٍ بَلْ (تَخْرِيجًا) عَلَى أَصُولِهِ الْمُمَهَّدَةِ : فَدَهَبَ الْإِمَامُ الْمُهْدِي عليه السلام ، وَابْنُ الْحَاجِبِ - إِلَّا جَوَازَ ذَلِكَ : (إِنْ كَانَ مُطْلِعًا عَلَى الْمَأْخُذِ) الَّذِي يُرِيدُ أَخَذَ تِلْكَ الْمَسْأَلَةَ مِنْهُ ، (أَهْلًا لِلنَّظَرِ) فِي التَّرْجِيحِ بِأَنْ يَكُونَ عَارِفًا : لِدَلَالَةِ الْخُطَابِ ، وَالسَّاقِطِ مِنْهَا ، وَالْمَأْخُذِ بِهِ ، الْمُتَقَدِّمَةِ [سَابِقًا] ؛ فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ قَبْلَ مِنْهُ التَّخْرِيجُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ أَنْوَاعُهُ ؛ وَهَذَا هُوَ الْمُسَمَّى بِمُجْتَهِدِ الْمَذْهَبِ ⁽¹⁾ .

(1) شرح المختصر الأصولي 3/ 641 ، ومنهاج الوصول 794 ، والكاشف 422 .

وَالْفَاطَةُ أَنْ يَقُولَ : تَخْرِيجًا ، أَوْ عَلَى أَصْلِ الْإِمَامِ ، أَوْ عَلَى قِيَاسِهِ ، أَوْ عَلَى مُقْتَضَى ، أَوْ مُوجِبٍ ، أَوْ مَا دَلَّ .

(وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُفْتُونَ) فَمَعَ التَّفَاوُتِ : الْمُخْتَارُ وَجُوبُ الْعَمَلِ بِقَوْلِ أَزْوَاجِهِمْ فِي نَفْسِ الْمُقَلِّدِ : عِلْمًا ، وَوَرَعًا ، وَمَعَ الْإِسْتِوَاءِ فِي الْعِلْمِ وَالْوَرَعِ وَنَحْوِهِمَا مَعَ بُعْدِهِ - فَإِنَّ الْأَغْلَبَ عَدَمُ انْفِكَالِ التَّفَاوُتِ فِي الْمُكَلِّفِينَ - (عَلَى الْمُسْتَفْتِي) : أَيُّ طَالِبِ الْفُتْيَا (غَيْرِ الْمُتَرْتِمِ) ؛ إِذْ لَوْ كَانَ مُلْتَزِمًا وَجَبَ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ مَنْ التَزَمَ مَذْهَبَهُ مِنْهُمْ . وَاسْتِثْنَاؤُهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ أَحْصَى ، أَوْ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مُنْقَطِعٌ - (فَقِيلَ) : أَيُّ قَالَ الْمَنْصُورُ بِاللَّهِ ، وَالشَّيْخُ الْحَسَنُ وَحَفِيدُهُ : إِنَّهُ يُحَيِّرُ فِي الرَّجُوعِ إِلَى أَيِّهِمْ شَاءَ⁽¹⁾ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ لَا تَخْيِيرَ ؛ بَلْ يُلْتَزِمُ ، وَ(يَأْخُذُ بِأَوَّلِ فُتْيَا) صَدَرَتْ : فِي رُخْصِ قَائِلِهَا ، وَعَرَائِمِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ لَا مَزِيَّةَ لَهُ عَلَى صَاحِبِهِ فِي جَوَازِ الرَّجُوعِ إِلَيْهِ ؛ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَزِيَّةٌ ؛ فَانْتِقَالُهُ إِلَى مَذْهَبٍ آخَرَ فِي حَادِثَةٍ أُخْرَى - اتِّبَاعُ لِلْهَوَى وَالتَّشَهِّي ؛ وَالشَّرْعُ لَا يَقُولُ بِذَلِكَ .

قُلْتُ : وَالْجَوَابُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى عَدَمِ الْإِزَامِ مِنْ اسْتِفْتَائِهِمْ بِالْأَخْذِ بِأَوَّلِ فُتْيَا . (وَقِيلَ : بِمَا يَظُنُّهُ الْأَصَحُّ) مِنْ أَقْوَالِهِمْ . (وَقِيلَ : يُحْيَرُ) فَيَأْخُذُ بِأَيِّ الْفَتَاوَى شَاءَ ، فِي أَيِّ حَادِثَةٍ مِنْ غَيْرِ حَجَرٍ ؛ لِأَنَّ الْمَفْرُوضَ اسْتِوَاؤُهُمْ : فِي الْعِلْمِ ، وَالْوَرَعِ ، وَنَحْوِهِمَا ؛ فَلَيْسَ بَعْضُهُمْ حَيْثُذِ أَوَّلَى مِنْ بَعْضٍ ؛ فَلَهُ أَنْ يَسْأَلَ أَوَّلًا مَنْ شَاءَ ، وَأَنْ يَسْأَلَ ثَانِيًا غَيْرَ مَنْ سَأَلَ أَوَّلًا ، وَأَيْضًا فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ وَقَعَ كَمَا سَبَقَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ ، وَاخْتَارَهُ فِي الْمَعْيَارِ ، وَالْفُصُولِ⁽²⁾ .

(وَقِيلَ) : بَلْ يُفْصَلُ بِأَنْ يُقَالَ : (يَأْخُذُ بِالْأَخْفِ) مِنْ أَقْوَالِهِمْ ؛ إِذَا كَانَ ذَلِكَ (فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى) ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185] ،

(1) صفوة الاختيار 384 ، وشرح الغاية 2 / 682 ، ومنهاج الوصول 784 ، والكاشف 423 .

(2) منهاج الوصول 784 ، والفصول اللؤلؤية 390 .

﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78] ؛ **فَالْأَخْذُ بِالْأَخْفِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى يُؤَافِقُ الْآيَتِينَ ، (و) يَأْخُذُ (بِالْأَشَدِّ فِي حَقِّ الْعِبَادِ) ؛ لِأَنَّهُ أَخَوْطٌ .**

(وَقِيلَ) : بَلْ **(يُخَيَّرُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى) :** فَيَأْخُذُ بِأَيِّهَا شَاءَ ؛ لِأَنَّهُ أَسْمَحُ الْغُرَمَاءِ ؛ وَلَمَّا تَقَدَّمَ . **(وَيَعْمَلُ فِي حَقِّ الْعِبَادِ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ) ؛ لِأَنَّهُ أَنْطَعُ لِلشُّجَارِ .**

وَلَمْ يُشِرِ الْمُصَنِّفُ إِلَى اخْتِيَارِ أَيِّ هَذِهِ الْأَقْوَالِ . قُلْتُ : وَكَانَ الْأَنْسَبُ ذِكْرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَقِيبَ قَوْلِهِ : **وَيَتَحَرَّى الْأَكْمَلُ .. إلخ ؛ فَإِنَّهَا مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ .**

وَهَذَا فِي مَنْ يَعْقِلُ كَيْفِيَّةَ التَّقْلِيدِ ، (و) أَمَّا (مَنْ لَا يَعْقِلُ التَّقْلِيدَ) وَالِاسْتِفْتَاءَ : مِنَ الْعَوَامِّ ؛ **(لِفَرْطِ عَامِّيَّتِهِ)** بِأَنْ يَكُونَ صِرْفًا لَا رُشْدَ لَهُ ، وَلَا اهْتِدَاءَ إِلَى مَعْرِفَةِ شَيْءٍ مِنَ الْفُرُوعِ ، وَلَا يَسْتَنِدُ فِيهَا إِلَى قَوْلٍ مُجْتَهِدٍ مُعَيَّنٍ : لَا اسْتِفْتَاءَ وَلَا تَقْلِيدًا ؛ **وَأَمَّا يَعْقِلُ جُمْلَةَ الْإِسْلَامِ - (فَالْأَقْرَبُ) :** أَيُّ أَقْرَبُ الْمَذَاهِبِ إِلَى الصَّوَابِ **(أَنَّهُ يُقَرَّرُ عَلَى مَا لَمْ يَخْرِقِ الْإِجْمَاعَ) :** مِنْ عِبَادَةٍ ، أَوْ مُعَامَلَةٍ ؛ بِأَنْ يُؤَافِقَ اجْتِهَادًا : اعْتَدَّ بِهِ ، لَمْ يَنْعَقِدِ الْإِجْمَاعُ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ ؛ إِذْ لَوْ خَرَقَ الْإِجْمَاعُ لَمْ يَصَحَّ مِنْهُ ، وَلَا يُقَرَّرُ عَلَيْهِ كَمَا يَقَعُ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْعَوَامِّ مِنْ تَرْكِ الرُّكُوعِ فِي الصَّلَاةِ رَأْسًا ؛ فَإِنَّ صَلَاتَهُ لَا تَصِحُّ لِذَلِكَ .

(بِمَا قَدْ فَعَلَهُ مُعْتَقِدًا لِحُجُوزِهِ وَصِحَّتِهِ) - فَحُكْمُهُ فِي ذَلِكَ حُكْمُ الْمُجْتَهِدِ ؛ فَيَكُونُ مَذْهَبًا لِذَلِكَ الْعَامِّيِّ ، وَالْإِزَامَا لِمَذْهَبٍ مَنْ قَالَ بِصِحَّتِهِ ، (وَيُفْتَى فِيهَا عَدَا ذَلِكَ) : أَيُّ مَا لَمْ يَكُنْ فَعَلَهُ ، أَوْ فَعَلَهُ مُعْتَقِدًا لِفَسَادِهِ ، أَوْ لَا اعْتِقَادَ لَهُ رَأْسًا - **(بِمَذْهَبِ أَهْلِ جِهَتِهِ) وَشِيعَتِهِ . (ثُمَّ)** إِذَا عَدِمَ الْعُلَمَاءُ فِي جِهَتِهِ ؛ فَإِنَّهُ يُفْتَى بِمَذْهَبِ عُلَمَاءِ **(أَقْرَبِ جِهَةٍ إِلَيْهَا) :** أَيُّ إِلَى بَلَدِهِ .

وَلَمَّا كَانَ الْأَدْلَةُ الظَّاهِرَةُ قَدْ تَعَارَضَ ؛ فَلَا يُمَكِّنُ إِنْبَاتُ الْأَحْكَامِ بِهَا إِلَّا بِالْتَزَجِجِ ؛ وَذَلِكَ إِنَّمَا يُمَكِّنُ لِمَعْرِفَةِ جِهَاتِهِ - جَعَلَ لِذَلِكَ بَابًا ؛ فَقَالَ :

(البَابُ الْعَاشِرُ) : أَيُّ مِنْ أَبْوَابِ الْكِتَابِ

(في) التَّعَادُلِ: وَهُوَ لُغَةٌ: السَّوَاوِي . وَشَرْعًا: اسْتَوَاءُ الْأَمَارَتَيْنِ عِنْدَ الْمُجْتَهِدِ ؛ بَحِثُ لَا يَنْبُتُ لِإِحْدَاهُمَا فَضْلٌ عَلَى الْأُخْرَى ، وَذَلِكَ جَائِزٌ وَوَاقِعٌ : قَطْعًا ، وَاتِّفَاقًا ؛ فَيَعْمَلُ فِيمَا تَعَارَضَا فِيهِ بِغَيْرِهِمَا : مِنْ شَرْعٍ ، أَوْ عَقْلِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا وَأَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ .
وَفِي (التَّرْجِيحِ) : وَ(هُوَ) لُغَةٌ : فَضْلٌ فِي أَحَدِ جَانِبَيْ الْمُعَادَلَةِ ، وَجَعَلَ الشَّيْءَ فَاضِلًا زَائِدًا ، وَمِنَهُ قَوْلُهُ ﷺ لِلْوَزَانِ حِينَ اشْتَرَى سَرَاوِيلَ بَدْرَهَمَيْنِ : «زَنْ وَأَرْجَحْ ؛ فَإِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ هَكَذَا نَزِنُ»⁽¹⁾ : فَمَعْنَى أَرْجَحَ : زِدْ عَلَيْهِ فَضْلًا قَلِيلًا يَكُونُ تَابِعًا لَهُ . وَيُطْلَقُ مَجَازًا عَلَى اعْتِقَادِ الرَّجْحَانِ .

وَفِي الْإِضْطِلَاحِ : (اِفْتِرَاقُ الْأَمَارَةِ) : أَيُّ الدَّلِيلِ الظَّنِّيِّ فِي نَظَرِ الْمُجْتَهِدِ⁽²⁾ (بِمَا تَقْوَى بِهِ) : أَيُّ شَيْءٍ زَائِدٍ عَلَى ذَاتِهَا ؛ فَلَا يُقَالُ لِلنَّصِّ : زَائِدٌ عَلَى الْقِيَاسِ - (عَلَى مُعَارَضَتِهَا) : أَيُّ عَلَى أَمَارَةٍ أُخْرَى مُعَارِضَةٍ لَهَا ؛ بِأَنْ تَقْتَضِيَ كُلُّ مِنْهُمَا خِلَافَ مَا تَقْتَضِيهِ الْأُخْرَى : فَإِنْ أُمُكِنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَلَوْ مِنْ وَجْهِ ؛ بِأَنْ تَحْتَمِلَ إِحْدَاهُمَا تَأْوِيلًا يُوَافِقُ الْأُخْرَى - وَجَبَ .

وَهُوَ يَكُونُ بَيْنَ آيَتَيْنِ : كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: 225] وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ : ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: 89] : فَالْأَوَّلَى تُوجِبُ الْمُؤَاخَذَةَ عَلَى الْعَمُوسِ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ كَسْبِ الْقُلُوبِ : أَيِّ الْقَصْدِ . وَالثَّانِيَةُ : تُوجِبُ عَدَمَ الْمُؤَاخَذَةِ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا مِنَ اللَّغْوِ ؛ وَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَنْ يُقَالَ : الْمُؤَاخَذَةُ الَّتِي

(1) أحمد 45/7 رقم 19120 ، وعبد الرزاق 8/68 ، رقم 14341 ، وأبو داود رقم 3336 ، والترمذي رقم 1305 ، والنسائي رقم 4592 ، وابن ماجه رقم 2220 ، وابن حبان رقم 5147 .

(2) (إِشَارَةٌ إِلَى دَفْعِ مَا يَتَبَادَرُ مِنْ أَنَّ التَّرْجِيحَ فِعْلٌ الْمُجْتَهِدِ ، وَالْاِفْتِرَاقُ فِعْلُ الْأَمَارَتَيْنِ ؛ وَقَدْ حُدَّ الْأَوَّلُ بِالْآخِرِ عَلَى جِهَةِ التَّجَوُّزِ : مِنْ إِطْلَاقِ السَّبَبِ ، وَإِرَادَةِ الْمُسَبَّبِ . مِنْهُ .

تُوجِبُهَا الْآيَةُ الْأُولَى عَلَى الْعُمُوسِ : هِيَ الْمُؤَاخَذَةُ فِي الْآخِرَةِ ، وَالَّتِي تَنْفِيهَا
الثَّانِيَةُ : هِيَ الْمُؤَاخَذَةُ فِي الدُّنْيَا : أَيْ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْكَفَّارَةِ فِي اللَّغْوِ ،
وَيُؤَاخِذُكُمْ بِهَا فِي الْمَعْقُودَةِ ، ثُمَّ فَسَّرَ الْمُؤَاخَذَةَ بِقَوْلِهِ : ﴿ فَكَفَّرْتُهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ
مَسْكِينٍ ﴾ [الآيَةُ [المائدة: 89] ؛ فَلَمَّا تَغَايَرَتِ الْمُؤَاخَذَةُ - انْدَفَعَ التَّعَارُضُ .

أَوْ بَيْنَ قِرَائَتَيْنِ فِي آيَةٍ وَاحِدَةٍ : كَقِرَاءَتِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة: 6] ؛ فَإِنَّ الْأُولَى تَقْتَضِي مَسْحَ
الرَّجْلِ ، وَالثَّانِيَةُ تَقْتَضِي غَسْلَهَا ؛ فَالْجَرُّ مَحْمُولٌ عَلَى الْجَوَارِ ؛ وَإِنْ كَانَ عَطْفًا عَلَى
الْمَغْسُولِ ؛ تَوْفِيقًا بَيْنَ الْقِرَائَتَيْنِ : كَمَا فِي قَوْلِهِمْ : جُحِرَ ضَبٌّ خَرِبٌ ، وَمَاءٌ شَرٌّ
بَارِدٌ ، وَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ :

فَهَلْ أَنْتَ إِنْ مَاتَتْ أَتَانُكَ رَاكِبٌ إِلَى آلِ بَسْطَامٍ بِنِ قَنِيسٍ فَخَاطِبِ
بِجَرٍّ خَاطِبٍ عَلَى الْجَوَارِ ؛ مَعَ عَطْفِهِ عَلَى رَاكِبٍ ، وَغُورِضٍ بِأَنَّ النَّصْبَ فِي الْآيَةِ
مَحْمُولٌ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى الْمَحَلِّ جَمْعًا بَيْنَ الْقِرَائَتَيْنِ ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ :
يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَاثِرًا

وَهُوَ إِعْرَابٌ شَائِعٌ مُسْتَفِضٌ ؛ مَعَ مَا فِيهِ مِنْ اعْتِبَارِ الْعَطْفِ عَلَى الْأَقْرَبِ ، وَعَدَمِ
وُقُوعِ الْفَصْلِ بِالْأَجْنَبِيِّ ؛ وَالْوَجْهُ أَنَّهُ فِي الْقِرَاءَتَيْنِ مَعْطُوفٌ عَلَى رُؤُوسِكُمْ ، إِلَّا أَنَّ
الْمُرَادَ بِالْمَسْحِ فِي الرَّجْلِ هُوَ الْغُسْلُ ؛ فَيَكُونُ مِنْ قِبَلِ الْمَشَاكَلَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ :
[قَالُوا افْتَرَحْ شَيْئًا نُجِدْ لَكَ طَبْعَهُ] قُلْتُ أَطْبَحُوا لِي جُبَّةً وَقَمِيصًا

وَفَالِدُهُ التَّحْذِيرُ عَنِ الْإِسْرَافِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ ؛ إِذِ الْأَرْجُلُ مَظْنَّةُ الْإِسْرَافِ ؛ بِصَبِّ
الْمَاءِ عَلَيْهَا ؛ فَعُطِفَتْ عَلَى الْمَمْسُوحِ لَا لِتُمَسَّحَ بَلْ لِتُنَبِّهَ عَلَى وُجُوبِ الْإِقْتِصَادِ :
كَأَنَّهُ قِيلَ : وَاغْسِلُوا أَرْجُلَكُمْ غَسْلًا خَفِيفًا شَبِيهَاً بِالْمَسْحِ ؛ وَإِنَّمَا حُمِلَ عَلَى ذَلِكَ ؛
لِمَا اشْتَهَرَ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يَغْسِلُونَ أَرْجُلَهُمْ فِي الْوُضُوءِ .

أَوْ يَنْ حَدِيثَيْنِ : كَحَدِيثِ : «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ»⁽¹⁾ مَعَ حَدِيثِ : «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»⁽²⁾ ؛ فَالْأَوَّلُ شَامِلٌ لِمَا دُونَ خَمْسَةِ الْأَوْسَاقِ وَغَيْرِهِ ؛ فَيَحْمَلُ عَلَى غَيْرِهِ ؛ جَمْعًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ .

أَوْ يَنْ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ : مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْقَلُ ذَرَّةٍ مِّنَ الْبَرِّ﴾ [الأنعام: 145] مَعَ قَوْلِهِ ﷺ فِي الْبَحْرِ : «هُوَ الطَّهَوْرُ مَاؤُهُ ، الْحِلُّ مِثْقَلُهُ»⁽³⁾ ؛ فَتَحْمَلُ الْآيَةُ عَلَى مِثْقَلِ الْبَرِّ ؛ لِتَبَادُرِهَا إِلَى الْأَذْهَانِ ؛ جَمْعًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ عَلَى رَأْيِ الْبَعْضِ .

وَذَهَبَ الْبَعْضُ إِلَى تَقْدِيمِ الْكِتَابِ ؛ مُحْتَجًّا بِحَدِيثِ مُعَاذِ الْمُتَّقَدِّمِ ؛ وَلَا حُجَّةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ مُعَاذًا إِنَّمَا أَرَادَ الْعَمَلَ بِالْكِتَابِ ؛ حَيْثُ وَجَدَ حُكْمَ الْحَادِثَةِ فِيهِ فَقَطْ ، وَبِالسُّنَّةِ ؛ حَيْثُ وَجَدَ الْحُكْمَ فِيهَا فَقَطْ ؛ وَلَوْ سُلِّمَ فَمَحْمُولٌ عَلَى تَقْدِيمِ الْكِتَابِ عَلَى السُّنَّةِ عَلَى فَرْضِ تَعَارُضِهِمَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ .

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى تَقْدِيمِ السُّنَّةِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: 44] . قُلْنَا : الْمُعَارِضُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ غَيْرُ مُبَيِّنٍ لَهُ . وَأَمَّا إِنْ لَمْ يُمَكِّنِ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بَوَاجِهُ مِنَ الْوُجُوهِ : فَإِنَّمَا أَنْ يَقْتَرِنَ أَحَدُهُمَا بِمَرْجِحٍ ، أَوْ لَا : فَإِنْ لَمْ يَقْتَرِنِ رُجِعَ إِلَى غَيْرِهِمَا كَمَا سَبَقَ ، وَإِنْ اقْتَرِنَتْ بِهِ (فَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا) ، وَالْعَمَلُ بِمُقْتَضَاهَا ؛ (لِلْقَطْعِ عَنِ السَّلَفِ) الْمَاضِي الصَّالِحِ : مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، وَسَائِرِ الْمُجْتَهِدِينَ ؛ (تَأْثِيرًا لِلأَرْجَحِ) مِنَ الْأَدِلَّةِ ؛ فَإِنَّ مَنْ بَحَثَ عَنْ وَقَائِعِهِمُ الْمُخْتَلِفَةِ فِي الْحَوَادِثِ الَّتِي تَتَعَارَضُ فِيهَا الْأَمَارَاتُ - وَجَدَهُمْ يُقَدِّمُونَ الْأَرْجَحَ مِنْهَا قَطْعًا ؛ فَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى وُجُوبِ التَّرْجِيحِ ؛ لِتَضَمُّنِهِ الْإِجْمَاعَ .

(1) البخاري رقم 1412 ، ومسند أحمد رقم 1239 ، والبيهقي 129 / 4 ، وكنز العمال رقم 15880 .

(2) البخاري رقم 1340 ورقم 1378 و 1379 و 1390 و 1413 ، ومسلم رقم 979 .

(3) التجريد 1 / 25 ، والشفاء 1 / 141 ، والحاكم 1 / 141 ، والترمذي 101 / 1 رقم 69 ، وأبو داود 64 / 1 رقم 83 ، والنسائي 50 / 1 رقم 59 ، رقم 176 ، وابن ماجه 136 / 1 رقم 386 ، وأحمد 169 / 5 رقم 15016 ، والدارمي 186 / 1 ، وابن حبان 51 / 4 ، وعبدالرزاق 93 / 1 .

(و) قَدْ عَلِمَ مِنَ الْحَدِّ أَنَّهُ (لَا تَعَارُضَ) بَيْنَ قَطْعِيَّيْنِ ؛ لِامْتِنَاعِ وَقُوعِ الْمُتَنَافِيَيْنِ⁽¹⁾ ؛ فَلَا يُتَصَوَّرُ التَّرْجِيحُ ؛ لِأَنَّهُ فَرَعُ التَّعَارُضِ فِي اخْتِمَالِ النَّقِیْضِ : سَوَاءٌ كَانَا عَقْلِيَّيْنِ ، أَوْ نَقْلِيَّيْنِ⁽²⁾ ، أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ ، وَلَا بَيْنَ قَطْعِيٍّ وَظَنِّيٍّ كَذَلِكَ ؛ لِانْتِفَاءِ الظَّنِّ بِالْقَطْعِ بِالنَّقِیْضِ⁽³⁾ ؛ وَلِأَنَّهُ لَا مَرْتَبَةَ فَوْقَ الْيَقِينِ ؛ وَالْمُرَادُ بِالْقَطْعِيِّ هُنَا قَطْعِيُّ الثَّبُوتِ وَالِدَّلَالَةِ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ قَطْعِيُّ الثَّبُوتِ دُونَ الدَّلَالَةِ ؛ كَمَا إِذَا ثَبَتَ مَثْنُهُ بِالتَّوَاتُرِ ، وَكَانَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى الْمُرَادِ ظَنِّيَّةً ؛ لِإِقْيَامِ الْإِخْتِمَالِ النَّاشِئِ عَنِ الدَّلِيلِ - لَمْ تَكُنْ مُعَارَضَتُهُ ؛ نَظَرًا إِلَى كَوْنِ الدَّلَالَةِ ظَنِّيَّةً ، وَكَذَلِكَ الْعَكْسُ : كَخَبَرِيٍّ آخَاذٍ دَلَالَتُهُمَا عَلَى الْمُرَادِ قَطْعِيَّةً ؛ فَإِنَّ مَنَاطَ تَعَارُضِهِمَا وَقُوعِ الظَّنِّ فِي طَرِيقِ الثَّبُوتِ وَالْوُضُوحِ إِلَيْنَا ؛ إِذْ لَوْ لَا الظَّنُّ الْحَاصِلُ فِي الطَّرِيقِ - لَامْتَنَعَ ثُبُوتُهُمَا عَنِ الشَّارِعِ ؛ لِامْتِنَاعِ وَقُوعِ الْمُتَنَافِيَيْنِ مِنْهُ كَمَا سَبَقَ ؛ فَحَيْثُ لَا يُتَصَوَّرُ (إِلَّا بَيْنَ ظَنِّيَّيْنِ) ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ مُتَفَاوِتٌ ، وَلَهُ مَرَاتِبُ حَتَّى إِنَّهُ يَقْبَلُ التَّرَايُدَ إِلَى أَنْ يَقْرُبَ مِنْ مَرْتَبَةِ الْيَقِينِ : سَوَاءٌ كَانَا (نَقْلِيَّيْنِ) مَعًا : كَنَصِيْنِ : إِمَّا خَبَرَيْنِ ، أَوْ ظَاهِرَ آيَتَيْنِ ،

(1) أَيِ النَّقِیْضَيْنِ ، أَوِ الضَّدَّيْنِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْقَطْعِ تَحَقُّقُ حُصُولِ كُلِّ مِنْهُمَا فِي الْوَاقِعِ فِي زَمَنِ الْآخِرِ وَمَحَلِّهِ ؛ وَكَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ اجْتِمَاعُ الْمُتَنَافِيَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ وَهُوَ مُحَالٌ ؛ وَلِذَا حَكَمْنَا بِأَنَّ الْمُصِيبَ فِي الْقَطْعِيَّاتِ وَاحِدٌ ، وَمَنْ جَوَّزَ وَقُوعَهُ يَقُولُ : وَقُوعُهُ كَاشِفٌ عَنِ التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْحُكْمِ وَتَقْيِیْضِهِ كَمَا ثَبَتَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ خِصَالِ الْكُفَّارَةِ : وَجُوبُ فِعْلِهِ ، وَإِبَاحَةُ تَرْكِهِ بِفِعْلٍ غَيْرِهِ ؛ وَغَايَةُ الْفَرْقِ بَيْنَ خِصَالِ الْكُفَّارَةِ ، وَمَذْلُولِ الدَّلِيلَيْنِ الْمُتَنَاقِضَيْنِ - أَنَّ التَّخْيِيرَ فِي خِصَالِ الْكُفَّارَةِ بِدَلَالَةِ حَرْفِ التَّخْيِيرِ ، وَفِي مَذْلُولِي الدَّلِيلَيْنِ بِدَلَالَةِ الْإِفْتِصَاءِ ؛ وَكِلَاهُمَا مِنَ الْمَنْطُوقِ . ذَكَرَهُ فِي نِظَامِ الْفُصُولِ . مِنْهُ .

(2) وَالْكَلَامُ فِي النَّقْلِيَّيْنِ حَيْثُ لَا تَسْخَ بَيْنَهُمَا ، وَلِيَا حِثَّ أَنْ يَقُولَ : لَا بُعْدَ فِي أَنْ يَجْرِيَ فِيهِمَا الْخِلَافُ الْآتِي فِي الْأَمَارَتَيْنِ بِمَجْمَعٍ تَوَجُّهٍ الْآتِي فِيهِمَا . ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الْجَمْعِ لِلْمَحَلِّ . مِنْهُ . الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ

على شرح جمع الجوامع 4/ 270 ، وحاشية العطار 2/ 365 .

(3) فِي غَيْرِ النَّقْلِيَّيْنِ كَمَا إِذَا ظُنَّ أَنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ ؛ لِكَوْنِ مَرْكَبِهِ وَخَدَمِهِ بِبَابِهَا ، ثُمَّ شُوهِدَ خَارِجَهَا ؛ فَلَا دَلَالَةَ لِلْعَلَامَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى كَوْنِهِ فِي الدَّارِ حَالِ مُشَاهَدَتِهِ خَارِجَهَا ؛ فَلَا تَعَارُضَ بَيْنَهُمَا ؛ بِخِلَافِ النَّقْلِيَّيْنِ ؛ فَإِنَّ الظَّنَّ مِنْهُمَا بَاقٍ عَلَى دَلَالَتِهِ حَالِ دَلَالَةِ الْقَطْعِيِّ ؛ وَإِنَّمَا قُدِّمَ عَلَيْهِ ؛ لِثَبُوتِهِ . ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الْجَمْعِ . مِنْهُ . يَنْظُرُ حَاشِيَةُ الْعَطَارِ عَلَى شَرْحِ الْجَمْعِ 2/ 366 ، وَالْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ 4/ 279 .

أَوْ إِجْمَاعَيْنِ آحَادِيَيْنِ ، (أَوْ عَقْلِيَيْنِ) مَعَا : كِقْيَاسَيْنِ ظَنِّيَيْنِ ، (أَوْ مُخْتَلَفَيْنِ) ؛ بِأَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا نَقْلِيًّا ، وَالْآخَرُ عَقْلِيًّا : كَخَيْرِ آحَادِيٍّ ، وَقْيَاسِ ظَنِّيٍّ ؛ فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ .
وَلَكَمَا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ الْحَدِّ وَمَا يَصِحُّ فِيهِ التَّعَارُضُ وَمَا لَا يَصِحُّ فِيهِ - أَخَذَ يُبَيِّنُ الْمُرْجَحَ بَيْنَ الْأَمَارَاتِ الْمُوصِلَةِ إِلَى التَّصْديقاتِ الشَّرْعِيَّةِ ؛ وَلَكَمَا كَانَ الْغَرَضُ الْأَهَمُّ فِي هَذَا الْفَنِّ هُوَ الْكَلَامُ عَلَى تَرْجِيحاتِ الْأَدِلَّةِ ؛ لِكُونِهِ أَكْثَرُ فِي الْمُبَاحَثَاتِ الْفِقْهِيَّةِ مِنَ الْحُدُودِ ، وَأَشَدَّ حَاجَةً - قَدَّمَ الْكَلَامَ فِيهَا عَلَيْهِ فِي الْحُدُودِ مَعَ أَنَّهَا تُوصِلُ إِلَى التَّصَوُّرِ ، وَالْأَوَّلُ يُوصِلُ إِلَى التَّصْديقِ ؛ وَالتَّصَوُّرُ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّصْديقِ طَبْعًا ؛ فَلْيَقْدِّمَ عَلَيْهِ وَضْعًا ، لَكِنْ أَخَّرَ الْكَلَامَ فِي الْحُدُودِ لِذَلِكَ .

ثُمَّ التَّرْجِيحُ إِنْ كَانَ بَيْنَ ظَنِّيَيْنِ نَقْلِيَيْنِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ فَفِيهِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ :
أَوَّلُهَا : التَّرْجِيحُ بِحَسَبِ السَّنَدِ : وَهُوَ الطَّرِيقُ إِلَى ثُبُوتِ الْمَتْنِ .
وَتَالِيُهَا : التَّرْجِيحُ بِحَسَبِ الْمَتْنِ : وَهُوَ نَفْسُ الدَّلِيلِ : مِنْ أَمْرِ ، أَوْ نَهْيٍ ، أَوْ عُمُومٍ ، أَوْ خُصُوصٍ ، أَوْ إِجْمَاعٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ .
وَتَالِيُهَا : التَّرْجِيحُ بِحَسَبِ الْحُكْمِ الْمَذْلُولِ : كَالِإِبَاحَةِ ، وَالْحَظَرِ .
وَرَابِعُهَا : التَّرْجِيحُ بِحَسَبِ الْخَارِجِ .

أَمَّا السَّنَدُ (فَيَرْجَحُ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ) الْمُتَعَارِضَيْنِ (عَلَى الْآخَرِ) بِوُجُوهٍ كَثِيرَةٍ :
مِنْهَا قَوْلُهُ : (بِكثَرَةِ رُوَايَتِهِ) عِنْدَ الْجُمْهُورِ ؛ لِإِفَادَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الظَّنَّ ؛ وَبِزِيَادَتِهِمْ يَزْدَادُ الظَّنُّ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى التَّوَاتُرِ ، وَمِثْلُ لَهُ بِرِوَايَةِ أَبِي رَافِعٍ ، وَمِثْمُونَةَ اللَّهِ ﷺ تَكْحَهَا وَهُمَا حَلَالَانِ ؛ فَيَرْجَحُ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ تَكْحَهَا وَهُوَ حَرَامٌ ، وَخَالَفَ فِيهِ الْكَرْخِيُّ ؛ فَقَالَ : لَوْ رُجِّحَ بِالزِّيَادَةِ لِلزَّمِّ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الشَّهَادَةِ⁽¹⁾ .

(1) البرهان 2/ 755 ، والفصول في الأصول 3/ 112 ، وأصول السرخسي 2/ 24 ، ومختصر المنتهى 2/ 1269 ، والكاشف 428 ، وشرح المختصر 3/ 648 .

قُلْنَا : فَرَّقْ بَيْنَهُمَا ؛ فَإِنَّ الشَّهَادَةَ أَضْيَقُ ؛ فَلَيْسَ كُلَّمَا تَرَجَّحُ بِهِ الرَّوَايَةُ تَرَجَّحُ بِهِ الشَّهَادَةُ ؛ وَلِذَا اعْتَبِرَ لَفْظُهَا حَتَّى لَوْ أَتَى الْعَدَدُ الْكَثِيرُ بِلَفْظِ الْأَخْبَارِ لَمْ يُقْبَلُوا .
وَرُذِّتْ شَهَادَةُ النِّسَاءِ وَلَوْ كَثُرْنَ . وَكَانَتْ الشَّهَادَةُ مُسْتَنَدَةً إِلَى تَوْقِيفَاتِ تَعْبُدِيَّةٍ⁽¹⁾ .
(و) مِنْهَا : أَنَّهُ يُرَجَّحُ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ (بِكَوْنِهِ) : أَيِ الرَّاوي لِأَحَدِ الْمُتَعَارَضَيْنِ (أَعْرَفَ بِمَا يَرْوِيهِ) مِنْ رَاوِي الْآخَرِ ؛ بِأَنْ يَكُونَ ذَا بَصِيرَةٍ :
فِي عِلْمِ الشَّرِيعَةِ وَالْأَحْكَامِ ؛ فَإِنَّ الْعَالِمَ إِذَا سَمِعَ مَا لَا يَجُوزُ اجْتِرَاؤُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ - بَحَثَ عَنْهُ وَنَظَرَ فِي سَبَبِهِ ؛ فَيَطَّلِعُ عَلَى مَا يُزِيلُ الْإِشْكَالَ .
أَوْ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ ؛ لِيُمْكِنَهُ التَّحْقُظُ مِنْ مَوَاضِعِ الْغَلَطِ .
وَأُورِدَ عَلَيْهِ أَنَّ النَّحْوِيَّ يَعْتَمِدُ عَلَى لِسَانِهِ ؛ فَلَا يُبَالِغُ فِي الْحِفْظِ ؛ وَفِيهِ أَنَّ عِلْمَهُ يُبَيِّهُهُ عَلَى مَوَاضِعِ الْغَلَطِ ؛ فَيَتَحَفَّظُ عَنْهَا .

وَلَا تَرَجِّحَ لِخَبَرٍ الْأَعْلَمَ بِغَيْرِ مَا رَوَى ؛ إِذْ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِهِ خِلَافًا لِابْنِ أَبَانَ .
(و) مِنْهَا : أَنَّهُ يُرَجَّحُ : (بِقَبْلِهِ) ، وَوَرَعِهِ ، وَفُطْنَتِهِ ، وَحُسْنِ اعْتِقَادِهِ ؛ فَكُلُّ مَنْ زَادَ فِي صِفَةٍ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ رُجِّحَ خَبَرُهُ عَلَى خَبَرٍ مُقَابِلِهِ : كَأَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَبِكَوْنِهِ أَشْهَرُ فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ رُجْحَانُهُ فِيهَا ؛ لِأَنَّ الرُّجْحَانَ سَبَبُ الشُّهُرَةِ غَالِبًا ، وَبِكَوْنِهِ مُعْتَمِدًا عَلَى حِفْظِهِ لِلْحَدِيثِ لَا عَلَى نُسْخَتِهِ ، وَعَلَى ذِكْرِ سَمَاعِهِ لَا عَلَى حِفْظِ نَفْسِهِ ؛ لِإِحْتِمَالِ الْإِشْتِيَاءِ فِي النُّسخَةِ ، وَالْخَطِّ دُونَ الْحِفْظِ وَالذِّكْرِ ، وَبِكَوْنِهِ مُسْتَمِرَّ الْعَقْلِ ؛ فَإِنَّ خَبَرَ مَنْ مَاتَ كَامِلَ الْعَقْلِ أَرْجَحُ مِنْ خَبَرِ مَنْ اخْتَلَطَ عَقْلُهُ فِي آخِرِ عُمُرِهِ ؛ وَلِذَا دَوَّنُوا فِي الْمُخْتَلِطِينَ .

(1) وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمُقْصُودَ مِنَ الشَّهَادَةِ فَضْلُ الْخُصُومَاتِ ؛ فَضَبْطُ بِنَصَابٍ مُعَيَّنٍ ؛ فَاعْتِبَارُ الْكَثْرَةِ فِيهَا يُؤَدِّي إِلَى تَقْضِي الْعَرَضِ ، وَتَطْوِيلِ الْخُصُومَاتِ ؛ بِخِلَافِ الْأَمَارَةِ ؛ فَإِنَّ الْمُقْصُودَ مِنْهَا الظَّنُّ بِالْأَحْكَامِ ؛ وَكُلُّ مَا كَانَ الظَّنُّ أَقْوَى كَانَ بِالْإِعْتِبَارِ أَوْلَى مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ إِلَى اعْتِبَارِ ضَبْطِهِ . ذَكَرَهُ سَعْدُ الدِّينِ . مِنْهُ . شرح المختصر 2/ 443 ، و 3/ 648 .

(وَضَبْطِهِ)؛ فَيَرْجِّحُ رِوَايَةَ أَكْبَارِ الصَّحَابَةِ عَلَى رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ لِظُهُورِ سَهْوِهِ .
(وَكُونِهِ الْمُبَاشِرِ) دُونَ الْآخَرِ: كَرِوَايَةِ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ ﷺ نَكَحَ
مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ، وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ؛ قَالَ: وَكُنْتُ أَنَا الرَّسُولَ بَيْنَهُمَا .
أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ - فَتَرْجِّحُ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ نَكَحَهَا
وَهُوَ حَرَامٌ؛ لِأَنَّ الْمُبَاشِرَ أَعْرَفُ بِالْحَالِ؛ وَهَذَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَمَّ ابْنُ
عَبَّاسٍ ﷺ فِي تَرْوِيجِ مَيْمُونَةَ .

(أَوْ صَاحِبِ الْقِصَّةِ): كَرِوَايَةِ مَيْمُونَةَ ﷺ، قَالَتْ: تَرَوِّجُنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
وَنَحْنُ حَلَالَانِ بِسَرَفٍ⁽¹⁾. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَزَادَ
التِّرْمِذِيُّ: وَبَنَى بِهَا حَلَالًا، وَمَاتَتْ بِسَرَفٍ، وَدَفَنَّاها فِي الظُّلَّةِ الَّتِي بَنَى بِهَا فِيهَا⁽²⁾ -
فَتَرْجِّحُ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا؛ لِمُبَاشَرَتِهَا، وَكُونِهَا صَاحِبَةَ الْقِصَّةِ دُونَهُ .

(أَوْ مُشَافِهًا) لِمَنْ يَرَوِي عَنْهُ بِأَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَهُمَا حِجَابٌ: كَرِوَايَةِ الْقَاسِمِ بْنِ
مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمَّتِهِ عَائِشَةَ أَنَّ بَرِيرَةَ⁽³⁾ أُعْتِقَتْ وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا؛
فِيمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ [2/ 1143 رقم 1504]؛ فَإِنَّمَا تُرْجِّحُ عَلَى رِوَايَةِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ
النَّخَعِيِّ⁽⁴⁾، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ بَرِيرَةَ أُعْتِقَتْ وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا؛ لِمُشَافَهَةِ الْقَاسِمِ
لِعَمَّتِهِ دُونَ الْأَسْوَدِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَا يُكَلِّمُهَا إِلَّا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ .

(1) كَكَيْفٍ، مَوْضِعُ قُرْبِ التَّنْعِيمِ: وَالتَّنْعِيمُ: مَوْضِعٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ مِنْ مَكَّةَ أَقْرَبُ أَطْرَافِ
الْحِلِّ إِلَى الْبَيْتِ؛ سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَلَى يَمِينِهِ جَبَلٌ نَعِيمٌ وَعَلَى يَسَارِهِ جَبَلٌ نَاعِمٌ، وَالْوَادِي اسْمُهُ
نَعْمَانُ، قَالَهُ فِي الْقَامُوسِ 1502. مِنْهُ .

(2) التَّجْرِيدُ 2/ 450، وَمُسْلِمٌ 2/ 1032، وَأَبُو دَاوُدَ رَقْمُ 1843، وَالتِّرْمِذِيُّ رَقْمُ 841، وَأَحْمَدُ رَقْمُ 26880
وَرَقْمُ 26892 وَرَقْمُ 26955.

(3) مَوْلَاةُ عَائِشَةَ. قِيلَ: كَانَتْ مَوْلَاةً لِأَبِي أَحْمَدَ بْنِ جَحْشٍ، وَقِيلَ: لِأَنَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ؛ فَكَاتَبُوهَا ثُمَّ
بَاعُوهَا مِنْ عَائِشَةَ؛ فَأَعْتَقَهَا. أَسَدُ الْغَابَةِ 7/ 36، وَلَوْاعِ الْأَنْوَارِ 3/ 196 .

(4) الْكُوفِيُّ، تَابِعِيٌّ، قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: ثِقَّةٌ، وَلَهُ أَحَادِيثٌ صَالِحَةٌ. ثَوَقِي سَنَةُ 75 هـ، وَقِيلَ: سَنَةُ 74 هـ.
رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ. تَهْذِيبُ الْكَمَالِ 3/ 233، وَثَقَاتُ ابْنِ حَبَانَ 4/ 31، وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ 6/ 46 .

قَالَ فِي الْمَنْهَاجِ: وَلَعَلَّ أَصْحَابَنَا لَا يُخَالِفُونَ فِي أَنَّ هَذَا وَجْهٌ تَرْجِيحٌ، وَلَكِنَّهُمْ جَعَلُوا لِلْمُعْتَقَةِ الْخِيَارَ وَإِنْ كَانَ حُرًّا؛ لِكُونِ الْعِلَّةِ كَوْنَهَا مَلَكَتْ أَمْرَهَا؛ فَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ كَوْنِ زَوْجِهَا حُرًّا أَوْ عَبْدًا⁽¹⁾.

(أَوْ كَوْنِ الرَّاوي (أَقْرَبَ مَكَانًا) مِنَ الرَّسُولِ ﷺ بِأَنْ يُصَرِّحَ بِأَنَّهُ كَانَ عِنْدَ التَّحْمِيلِ قَرِيبًا دُونَ الْآخَرِ: كَمَا تُقَدِّمُ رِوَايَةَ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ ﷺ أَفْرَدَ التَّلْيِيَةَ عَلَى رِوَايَةِ أَنَسٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ ثَنَاهَا: أَيَّ قَرَنَ، وَعَلَى رِوَايَةِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّهُ تَمَنَّعَ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ حِينَ لَبَّى تَحْتَ جِرَانٍ نَاقَتِهِ ﷺ؛ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَعْرَفَ.

وَجِرَانُ النَّاقَةِ: مُقَدِّمٌ عَنْقُهَا مِنْ مَنْحَرِهَا إِلَى مَذْبَحِهَا. ذَكَرَهُ فِي الصَّحَاحِ [2091/5].
(أَوْ مِنْ أَكْبَارِ الصَّحَابَةِ)، وَالْآخَرُ مِنْ أَصَاغِرِهِمْ؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ أَرْجَحُ؛ لِتَقْرِيبِهِمْ مِنْ مَجْلِسِ الرَّسُولِ ﷺ فِي الْأَغْلَبِ؛ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ أَعْرَفُوا عِنْدَ جُمْهُورِ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِ.
(أَوْ مُتَقَدِّمِ الْإِسْلَامِ). وَقَضَى بَعْضُ فُقَهَاءِ الْعَامَةِ بِرِوَايَةِ مُتَأَخِّرِ الْإِسْلَامِ⁽²⁾؛ لِأَنَّهُ يَحْفَظُ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ وَهَذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: كَانَ يُعْجِبُهُمْ حَدِيثُ جَرِيرِ الْبَجَلِيِّ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى الْحُقَيْنِ؛ لِأَنَّ إِسْلَامَهُ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ. قَالُوا: وَفِي مَعْنَى تَأَخُّرِ الْإِسْلَامِ تَأَخُّرُ الصُّحْبَةِ، وَلِذَلِكَ قَدَّمُوا رِوَايَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الشَّهَدِ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْمُتَقَدِّمَ أَعْرَفَ، وَأَشَدُّ تَحَرُّزًا وَتَصَوُّنًا؛ لِزِيَادَةِ أَصَالَتِهِ فِي الْإِسْلَامِ، وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: كُنَّا نَأْخُذُ بِالْأَخْذِ فَلَا حَدَثٍ مَعْنَاهُ تَقَدُّمُ الْمُتَأَخِّرِ بِقَرِينَةٍ عَلَى الْمُتَقَدِّمِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(1) ينظر منهاج الوصول 850، والكاشف 430، والبحر الزخار 57/4.

(2) وَقَدْ عَدَّ ابْنُ الْحَاجِبِ هُنَا تَقْدِيمَ الْإِسْلَامِ مُرْجَحًا. [مختصر ابن الحاجب 1276]. وَفِي التَّرْجِيحِ بِأَمْرِ خَارِجٍ تَأْخُرُهُ. [مختصر ابن الحاجب 1301]؛ فَقِيلَ: إِنَّهُ تَاقِصٌ، وَقَدْ جُمِعَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ هُنَا فِيمَا عَلِمَ اتِّحَادُ زَمَنِ رِوَايَتَيْهِمَا؛ لِثَبَاتِ قَدَمِ الْأَقْدَمِ، وَالْآخِرِ فِيمَا عَلِمَ مَوْتَ الْمُتَقَدِّمِ قَبْلَ إِسْلَامِ الْمُتَأَخِّرِ، أَوْ أَنَّ أَكْثَرَ رِوَايَتِهِ قَبْلَ إِسْلَامِ الْمُتَأَخِّرِ، وَالْغَالِبُ كَالْمُتَحَقِّقِ، أَوْ أَنَّ رِوَايَتَهُ هَذِهِ قَبْلَ رِوَايَةِ الْمُتَأَخِّرِ. مِنْهُ.

(أ) كَوْنُهُ (مَشْهُورَ النَّسَبِ) ؛ لِأَنَّهُ اهْتِمَامَ النَّسَبِ بِالتَّصَوُّنِ وَالتَّحَرُّزِ وَحِفْظِ
الْجَاهِ أَكْثَرَ ، وَقَالَ الْإِمَامُ الْمَهْدِي عليه السلام : وَالْأَقْرَبُ أَنَّ أَصْحَابَنَا لَا يُرْجَحُونَ بِذَلِكَ
مَعَ كَمَالِ الْعَدَالَةِ ⁽¹⁾ .

(أ) كَوْنُهُ (غَيْرُ مُلْتَبِسٍ بِمُضَعَّفٍ) رِوَايَتُهُ ، وَالْآخِرُ مُلْتَبِسٌ بِهِ بِأَنَّهُ كَانَ اسْمُهُ
كَاسِمٍ ضَعِيفِ الرَّوَايَةِ : مِثَالُهُ أَنَّ يُرْوَى خَبَرٌ عَنْ أَبِي ذَرٍّ ؛ فَيَعَارِضُ بِخَبَرٍ عَنْ
وَإِصَّةٍ وَلَمْ يُذَكَّرْ أَبُوهُ ؛ فَيَلْتَبِسُ بِوَإِصَّةِ بْنِ مَعْبُدٍ ⁽²⁾ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّنْ تُضَعَّفُ رِوَايَتُهُ ،
كَذَا ذَكَرَهُ الْأَمْدِيُّ ، وَشَرَّاحُ الْمُتَهَيِّ غَيْرِ الْعَصْدِ ⁽³⁾ .

وَقِيلَ : الْمُرَادُ مَنْ خَالَطَ أَوْ مَازَجَ مَنْ لَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَطٌّ مِنْ
مَرْتَبَتِهِ ؛ فَإِنَّ رِوَايَةَ الْأَوَّلِ أَوْلَى بِذَلِكَ .

(و) مِنْهَا : أَنَّهُ يُرْجَحُ (بِتَحْمُلِهِ) لِلرَّوَايَةِ حَالِ كَوْنِهِ (بَالِغًا) عَلَى مَنْ تَحَمَّلَهَا
صَبِيًّا : قَطْعًا ، أَوْ احْتِمَالًا : كَتَرَجِيحِ رِوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛
لِأَنَّهُ قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمَّا يَبْلُغْ ابْنُ عَبَّاسٍ ؛ لِخُرُوجِهِ عَنِ الْخِلَافِ ؛ فَالظَّنُّ بِهِ
أَقْوَى ؛ وَلِأَنَّهُ أَكْثَرَ ضَبْطًا وَتَعَقُّلاً لِلْمَعْنَى ⁽⁴⁾ .

(1) وَهُوَ اخْتِيَارُ الشُّبْكِيِّ . ينظر رفع الحاجب 4/ 616 ، وجمع الجوامع بشرح المحلي 2/ 364 ، والمنهاج
851 ، والكاشف 430 .

(2) الْأَسَدِيُّ : قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَرَجَعَ إِلَى قَوْمِهِ ، ثُمَّ نَزَلَ الْجَزِيرَةَ وَسَكَنَ الرَّقَّةَ ، وَقَدِيمَ دِمَشْقَ ،
وَكَانَتْ لَهُ بِهَا دَارٌ بِقَنْطَرَةِ سِتَانَ . ثَوْبِي بِالرَّقَّةِ . رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ . تَهْذِيبُ
الكمال 30/ 392 ، وطبقات ابن سعد 7/ 476 .

(3) لَمْ يُمَثَّلِ الْأَمْدِيُّ وَلَا غَيْرُهُ مِنْ شُرَاحِ الْمُخْتَصَرِ بِوَإِصَّةٍ . ينظر الإحكام 4/ 211 ، ورفع الحاجب
4/ 611 ، وتحفة المسؤول 4/ 309 ، وبيان المختصر 3/ 381 ، والردود والنقود 2/ 741 . وَيُعْتَبَرُ عِنْدَ
الْحَفَظَةِ وَإِصَّةُ بَنِي مَعْبُدٍ مَجْهُولًا ، وَالْمَقْصُودُ مَنْ لَمْ يَسْتَهْزِ بِطُولِ الصُّحْبَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ وَإِنَّمَا
عُرِفَ مِنْ حَدِيثٍ أَوْ حَدِيثَيْنِ . أصول السرخسي 2/ 342 .

(4) وَإِنَّمَا لَمْ يُعْتَبَرِ ذَلِكَ فِي الشَّهَادَةِ ؛ لِأَنَّهَا إِنْخَبَارٌ عَنْ مَعْنَى وَاحِدٍ لَا يَتَغَيَّرُ وَلَا تَحْتَلِفُ مَعْرِفَتُهُ بِاخْتِلَافِ
الْأَحْوَالِ : صَغِيرًا ، أَوْ كَبِيرًا ؛ بِخِلَافِ الرَّوَايَةِ ؛ فَإِنَّهُ يُرَاعَى فِيهَا : الْأَلْفَاظُ ، وَالْأَحْوَالُ ، وَالْأَسْبَابُ ؛
لِطَرُقِ الْوَهْمِ إِلَيْهَا ، وَالتَّغْيِيرِ ، وَالتَّبْدِيلِ . وَيَحْتَلِفُ ذَلِكَ بِالصَّغَرِ وَالْكِبَرِ فَيَبْلُغُ فِي مَعْرِفَتِهَا لِذَلِكَ . منه .

(وَبِكَثْرَةِ الْمُزَكِّيِّ) لِرَاوِي أَحَدِ الْمُتَعَارِضَيْنِ ، (أَوْ أَعْدَلِيَّتِهِمْ) ؛ فَمَتَى كَانَ مُزَكُّوهُ أَكْثَرَ أَوْ أَعْدَلُ بِأَلَّا يَكُونَ مُتَسَاهِلًا فِي دَقَائِقِ التَّرْكِيبَةِ - كَانَ حَدِيثُهُ أَرْجَحَ مِنْ حَدِيثِ مُقَابِلِهِ . فَإِنْ اخْتَلَفَتِ الصِّفَاتُ : بِأَنْ كَانَ مُزَكُّو هَذَا أَكْثَرَ ، وَمُزَكُّو هَذَا أَعْدَلُ - فَمَوْضِعُ اجْتِهَادٍ . وَمَشْهُورُ الْعَدَالَةِ عَلَى غَيْرِ مَشْهُورِهَا . وَمَعْرُوفُهَا بِالِاخْتِيَارِ عَلَى مَعْرُوفِهَا بِالِاخْتِبَارِ . وَالْجَازِمُ عَلَى الظَّنِّ : كَمَا يَقُولُ : أَقْطَعُ أَنِّي سَمِعْتُهُ ، وَالْآخِرُ : أَظُنُّ أَنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ كَذَا . وَغَيْرُ الْمُتَبَدِّعِ عَلَى الْمُتَبَدِّعِ : سَوَاءٌ كَانَتْ الْبِدْعَةُ كُفْرًا ، أَوْ لَا ؛ فَرِوَايَةُ غَيْرِ الْمُجْبِرَةِ وَالْمُشَبَّهَةِ أَوْلَى مِنْ رِوَايَتِهِمْ ؛ إِذْ كُفْرُهُمْ حَاصِلٌ مِنْ جِهَةِ التَّأْوِيلِ لَا مَحَالَةَ .

فَقِيلَ : وَالذَّكَرُ عَلَى الْأُنْثَى ، وَالْحُرُّ عَلَى الْعَبْدِ . وَقَالَ الْمَهْدِيُّ رحمته الله : لَا يُرَجَّحُ بِذَلِكَ ؛ إِذِ الْمُعْتَبَرُ الْعَدَالَةُ⁽¹⁾ .

(و) إِذَا كَانَ الرَّاويَانِ لِلْخَبَرَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ مُرْسَلَيْنِ مَعًا - فَإِنَّهُ يُرَجَّحُ رِوَايَةُ أَحَدِهِمَا ؛ (بِكَوْنِهِ عُرِفَ أَنَّهُ لَا يُرْسَلُ إِلَّا عَنْ عَدْلٍ) عَارِفٍ (فِي) الْخَبَرَيْنِ (الْمُرْسَلَيْنِ) ، وَالْآخَرُ عُرِفَ مِنْهُ خِلَافُ ذَلِكَ ، أَوْ جُهِلَ حَالُهُ ؛ لِقُوَّةِ الظَّنِّ فِي الْأَوَّلِ ؛ وَكَانَ الْأَنْسَبُ تَقْدِيمَ هَذَا عَلَى قَوْلِهِ : وَبِكَثْرَةِ الْمُزَكِّيِّ ؛ لِكَوْنِهِ مِمَّا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الْمُزَكِّيِّ ، وَكَوْنِ كَثْرَةِ الْمُزَكِّيِّ رَاجِعَةً إِلَى التَّرْكِيبَةِ ، وَلَيْتَّصِلَ مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ ؛ فَإِنَّ مَا بَعْدَ هَذَا يَرْجِعُ إِلَى كَيْفِيَّتِهَا .

(وَيُرَجَّحُ الْخَبَرُ الصَّرِيحُ) بِتَرْكِيبَةِ الرَّاوي (عَلَى الْحُكْمِ) بِشَهَادَتِهِ : كَمَا يَقُولُ الْمُزَكِّيُّ : إِنَّهُ عَدْلٌ ، وَيَحْكُمُ الْحَاكِمُ بِشَهَادَةِ الْآخَرِ ، أَوْ يَقُولُ الْمُزَكِّيُّ : إِنَّ الْحَاكِمَ الْمُشْتَرِطَ الْعَدَالَةَ حَكَمَ بِشَهَادَتِهِ ؛ لِأَنَّ تَرْكِيبَةَ الْحُكْمِ ؛ لِيَتَّصِلَ الْقَوْلُ ، وَصَرِيحُهُ أَوْلَى مِنْ مُتَضَمِّنِهِ .

(1) المنهاج 547 ، وصفوة الاختيار 227 ، والتجوير 8 / 4159 ، ونهاية الوصول للأرموي 9 / 3696 .

(و) إِذَا كَانَتْ تَرْكِیَّةُ أَحَدِ الرَّاویِّیْنِ الْمُتَعَارِضَیْنِ بِإِلْحَاقِهِ بِشَهَادَتِهِ ، وَالْآخَرِ بِالْعَمَلِ بِقَوْلِهِ - فَإِنَّهُ یُرْجَّحُ (الْحُكْمُ) : أَى رِوَایَةُ مَنْ حُكِمَ بِشَهَادَتِهِ (عَلَى الْعَمَلِ) : أَى عَلَى رِوَایَةِ مَنْ عُمِلَ بِقَوْلِهِ ؛ لِأَنَّ الإِخْتِیَاطَ فِی الشَّهَادَةِ أَقْوَى مِنَ الإِخْتِیَاطِ فِی الْعَمَلِ ؛ بِدَلِیلِ قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ وَالْمَرْأَةِ دُونَ شَهَادَتِهِمَا .

(قِیلَ) : أَى قَالَ الْأَكْثَرُ : (و) إِذَا كَانَ أَحَدُ الْخَبَرِیْنِ الْمُتَعَارِضَیْنِ مُسْنَدًا ، وَالْآخَرُ مُرْسَلًا - فَإِنَّهُ یُرْجَّحُ الْخَبَرَ (الْمُسْنَدُ عَلَى الْمُرْسَلِ) مُطْلَقًا ؛ إِذِ الظَّنُّ بِهِ أَقْوَى .

(وَقِیلَ) : أَى قَالَ ابْنُ أَبَانَ ، وَحَكَاهُ فِی فُصُولِ الْبَدَائِعِ عَنِ الْحَنْفِیَّةِ : (الْعَكْسُ) ؛ فِیْرَجَّحُ الْمُرْسَلُ عَلَى الْمُسْنَدِ مُطْلَقًا ⁽¹⁾ ؛ لِأَنَّ الثَّقَّةَ لَا یَقُولُ : قَالَ النَّبِیُّ ﷺ إِلَّا إِذَا قَطَعَ بِقَوْلِهِ ؛ وَلِذَا قَالَ الْحَسَنُ : إِذَا حَدَّثَنِی أَرْبَعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قُلْتُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ⁽²⁾ . (وَقِیلَ : سَوَاءٌ) ؛ إِذِ الْمُعْتَبَرُ : الْعَدَالَةُ ، وَالضَّبْطُ ؛ وَالْفَرَضُ تَسَاوِيهِمَا ؛ وَقَدْ قِیلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى انْفِرَادِهِ ؛ فَلَا یَكُونُ لِأَحَدِهِمَا مَزِیَّةٌ عَلَى الْآخَرِ إِذَا اجْتَمَعَا ، وَهُوَ الْحَقُّ إِنْ ثَبَتَ أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا لَا یَزَوِی إِلَّا عَنْ عَدَلٍ .

وَقَالَ الْحَفِیدُ : الْمُسْنَدُ أَوْلَى إِنْ ادَّعَى عَدَالَةً رَاوَاهُ ⁽³⁾ ؛ وَیُرْجَّحُ الْمُسْنَدُ إِلَى النَّبِیِّ ﷺ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَى كِتَابٍ ، وَعَلَى الْمَشْهُورِ ؛ لِقُوَّةِ إِفَادَةِ الْمُسْنَدِ الظَّنِّ ؛ إِذْ رُبَّ كَلَامٍ اِشْتَهَرَ بِكَوْنِهِ حَدِیثًا وَلَیْسَ بِهِ . وَالْكِتَابُ عَلَى الْمَشْهُورِ ؛ لِذَلِكَ أَيْضًا .

(1) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي الْخَطَّابِ مِنَ الْحَنَابِلَةِ . وصفوة الاختیار 225 ، والفصول فی الأصول 3 / 146 ، والعدة 3 / 1032 ، ومختصر المنتهى 2 / 1280 . قال فی فصول البدائع 2 / 260 : وَأَمَّا مُرْسَلٌ مَنْ دُونَ الْقُرَیْنِ ؛ فَقَالَ مَسَائِلُنَا مِنْهُمْ الْكَرْخِيُّ : یُقْبَلُ مِنْ كُلِّ عَدَلٍ لِبَعْضِ مَا ذُكِرَ ، وَبَعْضُهُمْ مِنْهُمْ ابْنُ أَبَانَ : لَا یُقْبَلُ ؛ لِأَنَّهُ زَمَنُ فُشُوِّ الْفَسَقِ ؛ وَلِتَغَيَّرَ عَادَةُ الْإِزْسَالِ ، إِلَّا أَنْ یَزَوِی الثَّقَاتُ مُرْسَلَهُ كَمَا رَوَوْا مُسْنَدَهُ : كَمَرَّاسِیلَ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ ، وَأَمَّا الْمُرْسَلُ مِنْ وَجْهِهِ فَبَعْضُ أَهْلِ الْحَدِیثِ رَدُّ الْإِتِّصَالِ بِالْإِنْقِطَاعِ تَرْجِیحًا لِلْجَرَجِ عَلَى التَّعْدِيلِ ، وَعَامَّتُهُمْ عَلَى الْعَكْسِ ، وَهُوَ الصَّحِیحُ .

(2) روي نحوه فی الفصول 3 / 149 ، وكشف الأسرار 3 / 4 ، وأصول السرخسي 1 / 361 ، وجامع التحصيل فی أحكام فی أحكام المراسيل 78

(3) ينظر جوهره الأصول 310 .

وَالرَّوَايَةُ بِقِرَاءَةِ الشَّيْخِ عَلَيْهِ، وَالْآخِرُ بِقِرَائَتِهِ عَلَى الشَّيْخِ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الطُّرُقِ؛
لِيُعَدَّ الْأَوَّلُ عَنِ الْعَقْلَةِ، وَالذُّهُولِ. وَالْمُتَّقِي عَلَى رَفْعِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى
الْمُخْتَلَفِ فِيهِ. وَرَوَايَةُ الْقَوْلِ عَلَى الْفِعْلِ. وَالرَّوَايَةُ بِاللَّفْظِ عَلَيْهَا بِالْمَعْنَى؛
لِاخْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الرَّاوي سَمِعَ مَا لَيْسَ بِنَهْيٍ فَظَنَّهُ نَهْيًا، أَوْ سَمِعَ لَفْظَ الْأَمْرِ
وَالنَّهْيِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَظَنَّ أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ، وَأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ
أَمْرٌ بِأَحَدِ أَضْدَادِهِ؛ فَكَانَ طَرِيقُ الْخَلَلِ إِلَى الرَّوَايَةِ بِالْمَعْنَى أَقْرَبَ. وَمَا ذَكَرَ سَبَبُهُ
عَلَى مَا لَمْ يُذَكَّرْ. وَمَا جَرَى بِحَضْرَتِهِ ﷺ وَسَكَتَ عَنْهُ عَلَى مَا جَرَى بِغَيْبَتِهِ؛ فَسَمِعَ
وَسَكَتَ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مِنْ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ أَغْلَبَ عَلَى الظَّنِّ.

وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي لَا تَعُمُّ بِهَ الْبُلُوَى عَلَى الَّتِي تَعُمُّ بِهَ؛ لِلْخِلَافِ.

(وَيُرْجَّحُ) الْخَبَرُ (الْمَشْهُورُ): أَيُّ مَا ثَبَتَ بِطَرِيقِ الشُّهُرَةِ وَإِنْ لَمْ يُسْنَدْ إِلَى كِتَابٍ.
وَقَلِيلُ الْوَسَائِطِ عَلَى كَثِيرِهَا؛ لِقِلَّةِ اخْتِمَالِ الْخَطَا؛ وَلِذَا رَغِبَ الْحَفَاطُ فِي عُلُوِّ
السَّنَدِ، وَبِالْعُلُوِّ فِي طَلَبِهِ.

(و) يُرْجَّحُ (مُرْسَلُ التَّابِعِيِّ) عَلَى مُرْسَلٍ غَيْرِهِ؛ وَكَانَ الْأَنْسَبُ تَأْخِيرَ الْمَشْهُورِ؛
لِيَتَّصِلَ التَّرْجِيحُ بِنَحْوِ الْإِسْنَادِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ.

(و) مَا اسْتَشْهَرَ مِنَ الْكُتُبِ بِالصَّحَّةِ: مِثْلُ شَرْحِ التَّجْرِيدِ، وَأُصُولِ الْأَحْكَامِ،
وَالشِّفَاءِ، وَالْبَحْرِ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى كُتُبِ غَيْرِهِمْ. وَ(مِثْلُ الْبَخَارِيِّ
وَمُسْلِمٍ) مِنْ كُتُبِ غَيْرِهِمْ (عَلَى غَيْرِهِمَا) مِنْ كُتُبِ غَيْرِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(و) أَمَّا جِهَاتُ التَّرْجِيحِ بِحَسَبِ الْمَتْنِ؛ فَإِنَّهُ (يُرْجَّحُ النَّهْيُ عَلَى الْأَمْرِ)، وَعَلَى
الِإِبَاحَةِ؛ لِأَنَّهُ لِيُدْفَعَ الْمَفْسَدَةُ، وَالْأَمْرُ لِيَجْلِبَ الْمَصْلَحَةُ: سَوَاءٌ أَدْرَكَتِ الْجِهَتَانِ، أَمْ
لَمْ تُدْرَكَا؛ لِمَا أَنَّ ابْتِنَاءَ الْأَحْكَامِ عَلَى الْمَصَالِحِ ظَاهِرَةٌ، أَوْ خَفِيَّةٌ؛ وَالْعُقُلَاءُ يَدْفَعُ
الْمَفَاسِدَ أَشَدَّ اهْتِمَامًا مِنْهُمْ بِجَلْبِ الْمَصَالِحِ؛ وَهَذَا شَرْعُ الْعُقُوبَاتِ بِفِعْلِ الْمُحَرَّمَ
أَكْثَرَ مِنْهُ؛ لِتَرْكِ الْوَاجِبِ؛ وَلِأَنَّ النَّهْيَ لِلدَّوَامِ دُونَ الْأَمْرِ؛ وَلِقِلَّةِ مَحَامِلِ النَّهْيِ دُونَ

الْأَمْرُ ؛ لِمَا عَرَفْتَ : مِنْ زِيَادَةِ الْمَعَانِي الْمَجَازِيَّةِ فِي الْأَمْرِ عَلَيْهَا فِي النَّهْيِ ، وَزِيَادَةِ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنْ مَعَانِي الْأَمْرِ الْحَقِيقِيَّةِ عَلَى مَعَانِي النَّهْيِ الْحَقِيقِيَّةِ . (وَالْأَمْرُ عَلَى الْإِبَاحَةِ) ؛ لِأَنَّهُ أَحْوَطُ ؛ لِاسْتِثْنَاءِ طَرَفِي الْمُبَاحِ دُونَ الْمَأْمُورِ بِهِ .

وَقِيلَ : بِالْعَكْسِ : لِوَحْدَةِ مَعْنَاهَا ، وَتَعَدُّدِ مَعَانِي الْأَمْرِ ، وَاسْتِثْنَاءِ تَقْدِيمِهِ تَعْطِيلَ الْإِبَاحَةِ ؛ بِخِلَافِ الْعَكْسِ ؛ لِأَنَّ فِي تَرْجِيحِ الْمُبَاحِ تَأْوِيلًا ؛ لِلْأَمْرِ بِصَرْفِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ ؛ وَالتَّأْوِيلُ أَوَّلَى مِنَ التَّعْطِيلِ ؛ وَلَا شَيْءَ أَهَمَّ عَلَى مَقْصُودِ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ ؛ وَلَا شَيْءَ أَنْ جِهَةً الْإِحْتِيَاظُ أَزَجُّحُ .

(وَالْأَقْلُ اخْتِمَالًا عَلَى الْأَكْثَرِ) اخْتِمَالًا ؛ كَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ النَّهْيَ أَقْلُ اخْتِمَالًا مِنْ الْأَمْرِ ^(١) ، وَأَنَّ الْإِبَاحَةَ أَقْلُ اخْتِمَالًا مِنْهُمَا ؛ فَالْأَقْلَى جِهَةٌ تَرْجِيحُ .

(وَالْحَقِيقَةُ) : شَرْعِيَّةٌ كَانَتْ ، أَوْ عُرْفِيَّةٌ ، أَوْ لُغَوِيَّةٌ - (عَلَى الْمَجَازِ) مُطْلَقًا ، وَالْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ عَلَى الْعُرْفِيَّةِ . وَاللُّغَوِيَّةُ وَالْعُرْفِيَّةُ عَلَى اللَّغَوِيَّةِ ؛ لِشَهْرَتِهَا وَتَبَادُرِهَا إِلَى الْفَهْمِ : كَمَا إِذَا كَانَ لَفْظٌ وَاحِدٌ لَهُ مَذْلُوعٌ لُغَوِيٌّ ، وَقَدْ اسْتَعَارَهُ الشَّارِعُ فِي مَعْنَى آخَرَ ، وَصَارَ عُرْفًا لَهُ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا أَطْلَقَ الشَّارِعُ ذَلِكَ اللَّفْظَ - وَجَبَ حُمْلُهُ عَلَى عُرْفِهِ الشَّرْعِيِّ دُونَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ مِنَ الشَّارِعِ أَنَّهُ إِذَا أَطْلَقَ لَفْظًا وَلَهُ مَوْضُوعٌ فِي عُرْفِهِ - أَنَّهُ لَا يُرِيدُ غَيْرَهُ ، وَقَدْ سَبَقَ لَهُ فِي الْمُجْمَلِ مِثَالَانِ ^(٢) .

(وَالْمَجَازُ عَلَى الْمُشْتَرَكِ) ؛ لِقُرْبِهِ ، وَعَدَمِ إِحْلَالِهِ بِالتَّفَاهُيمِ كَمَا سَبَقَ فِي الْبَابِ الرَّابِعِ .

(و) إِذَا كَانَ الْمُتَعَارِضَانِ مَجَازَيْنِ - فَلِلتَّرْجِيحِ بَيْنَهُمَا وَجُوهٌ :

مِنْهَا : أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَقْرَبَ جِهَةً إِلَى الْحَقِيقَةِ مِنَ الْآخَرِ ؛ فَإِنَّهُ يُرْجَحُ (الْأَقْرَبُ مِنَ الْمَجَازَيْنِ) : أَيُّ أَقْرَبَهُمَا إِلَى الْحَقِيقَةِ - (عَلَى الْأَبْعَدِ) عَنْهَا : وَقُرْبُهُ مِنَ الْحَقِيقَةِ :

(١) قُلْتُ : فَهَذَا أَعْمُ مِنْهُ ؛ فَكَانَ يُعْنَى عَنْهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

(٢) وَمِنْهَا «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» ؛ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ الْعَمَلَ اللَّغَوِيَّ وَالشَّرْعِيَّ ؛ فَيَحْمَلُ عَلَى الشَّرْعِيِّ ، وَعَلَى أَدَاءِ الصِّيَامِ . وَيَحْتَمِلُ الْإِمْسَاكَ مُطْلَقًا ، أَوْ عَنِ الطَّعَامِ وَنَحْوِهِ كَمَا سَبَقَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ .

إِمَّا بِأَنْ يَكُونَ التَّجَوُّزُ فِيهِ أَقْوَى مِنَ الْآخِرِ : كَالْتَجَوُّزِ بِإِطْلَاقِ اسْمِ الْكُلِّ عَلَى الْجُزْءِ ؛ فَإِنَّهُ أَقْوَى مِنَ التَّجَوُّزِ بِإِطْلَاقِ اسْمِ الْجُزْءِ عَلَى الْكُلِّ ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ يَسْتَنْزِمُ الْجُزْءَ لَا الْعَكْسَ : مِثْلُ مَنْ سَرَقَ قُطِعَتْ يَدُهُ ؛ مَعَ مَنْ سَرَقَ لَمْ تُقَطَّعْ أُنَامِلُهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

أَوْ بِأَنْ يَكُونَ مُصَحَّحٌ أَحَدُهُمَا : وَهُوَ الْعَلَاقَةُ - مَشْهُورًا ، أَوْ أَشْهَرُ دُونَ الْآخِرِ : مِثْلُ مَنْ شَرِبَ الْيَافُوتَ الْمُدَابَّ - فَعَلَيْهِ الْحَدُّ ؛ مَعَ مَنْ شَرِبَ الْإِثْمَ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ .
(و) يُرْجَحُ (النَّصُّ الصَّرِيحُ) : وَهُوَ مَا وُضِعَ لَهُ اللَّفْظُ بِخُصُوصِهِ - (عَلَى غَيْرِ الصَّرِيحِ) : وَهُوَ مَا يُلْزَمُ عَنْهُ : نَحْوُ ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ [النساء: 92] ؛ مَعَ : «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ» ، وَقَدْ سَبَقَ تَحْقِيقُهُمَا .

وَأَنْ أَفْسَامَ غَيْرِ الصَّرِيحِ ثَلَاثَةٌ : دَلَالَةُ الْاِقْتِصَاءِ ، وَالْإِيْمَاءِ ، وَالْإِشَارَةِ .
فَإِذَا تَعَارَضَ نَصَانٌ يَدُلُّانِ بِالْاِقْتِصَاءِ ؛ وَالْمَذْلُولُ عَلَيْهِ بِالْاِقْتِصَاءِ لَا زِمَ غَيْرُ صَرِيحٍ ، وَمَقْصُودٌ يَتَوَقَّفُ : الصَّدَقُ ، أَوِ الصَّحَّةُ الْعَقْلِيَّةُ ، أَوِ الشَّرْعِيَّةُ عَلَيْهِ : نَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ : «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ ، وَالنَّسْيَانُ ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» ؛ مَعَ مَا لَوْ قَالُوا : مَنْ قَالَ مُكْرَهًا لِعَيْرِهِ : أَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي عَلَى أَلْفٍ - لَزِمَهُ لِلْمُعْتَقِ غَرَامَتُهُ ؛ فَإِنَّ مُقْتَضَى الْأَوَّلِ ؛ لِضْرُورَةِ صَدَقِ الصَّادِقِ - عَدَمُ لُزُومِ الْبَيْعِ بِكَوْنِهِ مُكْرَهًا ؛ وَمُقْتَضَى الثَّانِي ؛ لِتَوَقُّفِ الْعِتْقِ عَلَى تَقْدِيرِ الْمَلِكِ - لُزُومُ الْبَيْعِ شَرْعًا ؛ فَيُرْجَحُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ مُرَاعَاةَ الصَّدَقِ أَهَمُّ .

(و) إِذَا تَعَارَضَ خَاصٌّ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَعَامٌّ كَذَلِكَ - فَإِنَّهُ يُرْجَحُ (الْخَاصُّ عَلَى الْعَامِّ) ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى دَلَالَةً عَلَى مَا يَتَضَمَّنُهُ مِنْ دَلَالَةِ الْعَامِّ عَلَيْهِ ؛ لِاخْتِمَالِهِ تَخْصِيصَهُ مِنْهُ : نَحْوُ اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ، لَا تَقْتُلُوا أَهْلَ الذِّمَّةِ ؛ فَيُرْجَحُ الْخَاصُّ فَيَقْتُلُ مَنْ عَدَا أَهْلَ الذِّمَّةِ ⁽¹⁾ . وَهَذَا إِنَّمَا يَجِيءُ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ مِنْ حَمْلِهِ

(1) فَالْفَرْقُ بَيْنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ الْمُتَقَدِّمِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ ، وَبَيْنَ هَذَا : هُوَ أَنَّ مَا تَقَدَّمَ يُؤَوَّلُ أَحَدُهُمَا بِمَا يُوَافِقُ الْآخَرَ ، وَلَا يَبْقَى لَهُ فَائِدَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى مَا رَجَعَ هُوَ إِلَيْهِ كَمَا فِي الْحَدِيثَيْنِ السَّابِقَيْنِ ، وَهَذَا يُرْجَحُ =

لِلْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ مُطْلَقًا ؛ فَلَعَلَّهُ قَدْ بَيَّنَّ عَلَى مَذْهَبِهِ ؛ كَمَا أَشَارَ إِلَى قُوَّتِهِ فِي بَابِ
الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ ، وَبَيَّنَّ عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ .
وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ ؛ فَإِنَّهُ : مُخَصَّصٌ مَعَ الْمُقَارَنَةِ ، نَاسِخٌ إِنْ عُلِمَ
تَأَخُّرُهُ مُتَرَاخِيًا ، مَنْسُوخٌ إِنْ عُلِمَ تَأَخُّرُ الْعَامِّ كَذَلِكَ ، وَيُطْرَحَانِ إِنْ جُهِلَ
التَّارِيخُ ⁽¹⁾ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا أَعَمَّ مِنْ وَجْهِه وَأَخْصَّ مِنْ آخَرَ - فَلَيْسَ تَخْصِيصُ عُمُومٍ
أَحَدِهِمَا بِأَوَّلَى مِنَ الْعَكْسِ : نَحْوُ «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ حَبًّا» ⁽²⁾ ؛ فَإِنَّهُ
خَاصٌّ لَهُمَا ، عَامٌّ لِلْمُتَغَيَّرِ وَغَيْرِهِ .

و«الْمَاءُ لَا يُنَجِّسُهُ إِلَّا مَا غَيَّرَ : رِيحُهُ ، أَوْ لَوْنُهُ ، أَوْ طَعْمُهُ» - خَاصٌّ بِغَيْرِ
الْمُتَغَيَّرِ ، عَامٌّ لِلْقُلَّتَيْنِ وَغَيْرِهِمَا ؛ فَنَقُولُ : الْمُرَادُ بِالْأَوَّلِ مَثَلًا مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ ،
وَبِالْآخِرِ الْقُلَّتَانِ ؛ فَيَحْكُمُ بِطَهَارَةِ مَا بَلَغَ قُلَّتَيْنِ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ دُونَ غَيْرِهِ .

(و) يُرْجَّحُ (تَخْصِيصُ الْعَامِّ) ؛ لِكَثْرَتِهِ (عَلَى تَأْوِيلِ الْخَاصِّ) لِقُلَّتَيْهِ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمَا
جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78] ؛ مَعَ قَوْلِهِ ﷺ : «فِي أَرْبَعِينَ شَأْنًا شَاءَ» ⁽³⁾ ؛ فَلَزِمَ
تَخْصِيصُ الْآيَةِ بِالْخَبَرِ ؛ فَيَجِبُ شَأْنٌ بَعَيْنِهَا ؛ وَلَا يُؤَوَّلُ الْخَاصُّ بِتَجْوِيزٍ دَفَعَ
الْقِيَمَةَ عَنْهَا .

(و) يُرْجَّحُ (الْعَامُّ الَّذِي لَمْ يُخَصَّصْ) ؛ لِلاتِّفَاقِ عَلَى حُجَّتَيْهِ - (عَلَى الَّذِي

الْخَاصُّ مَثَلًا عَلَى الْعَامِّ بِاعْتِبَارِ مَا قَابَلَهُ مِنْهُ ، وَيَجْرِي الْعَامُّ عَلَى مَا يَفْتَضِيهِ ظَاهِرُهُ كَمَا فِي الْمِثَالَيْنِ هُنَا ،
وَقَدْ سَبَقَ تَحْقِيقُهُ فِي التَّأْوِيلِ . مِنْهُ .

(1) قَالَ فِي الْهَدَايَةِ 701/2 : وَمَكَذَا الْخَاصُّ مِنْ وَجْهِهِ يُقَدَّمُ عَلَى الْعَامِّ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ؛ وَفِيهِ أَنَّ هَذِهِ النُّسْبَةَ
لَا وُجُودَ لَهَا ، وَلَعَلَّ لَفْظَ "كُلٌّ" فِيهِ زَائِدَةٌ ؛ فَإِنَّ النُّسْبَ أَرْبَعٌ لَيْسَتْ هَذِهِ أَحَدَهَا . مِنْهُ .

(2) الْبَيْهَقِيُّ 260/1 ، وَشَرَحَ مَعَانِي الْأَثَارِ 15/1 رَقْمَ 23 .

(3) الْمَجْمُوعُ 190 ، وَالْأَمَالِيُّ 548/1 ، وَالتَّجْرِيدُ 14/2 ، وَالتَّرْمِذِيُّ 17/2 رَقْمَ 621 ، وَأَبُو دَاوُدَ

1/224 رَقْمَ 1568 ، وَابْنُ مَاجَةَ 1/578 رَقْمَ 578 .

خُصَّصَ) ؛ لِخِلَافِ فِيهِ : **مِثَالُهُ** الصَّبِيُّ الْمُرْتَدُّ لَا يُقْتَلُ بِرِدَّتِهِ ؛ مَعَ مَا لَوْ قِيلَ : كُلُّ مُرْتَدٍّ يُقْتَلُ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ : **فَيَقْدَمُ** تَقْيِيدُ الْمُطْلَقِ عَلَى تَأْوِيلِ الْمُقَيَّدِ ، وَالْمُقَيَّدُ وَلَوْ مِنْ وَجْهِ عَلَى الْمُطْلَقِ ، وَالْمُطْلَقُ لَوْ مِنْ وَجْهِ عَلَى الْمُطْلَقِ ، وَالْمُطْلَقُ الَّذِي لَمْ يُقَيَّدَ عَلَى الْمُطْلَقِ الْمُقَيَّدِ .

(و) إِذَا تَعَارَضَتْ صَيَغُ الْعُمُومِ - فَإِنَّهُ يُرَجَّحُ (الْعَامُّ الشَّرْطِيُّ عَلَى النِّكَرَةِ الْمَنْفِيَةِ) مُطْلَقًا: **نَحْوُ** «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» ؛ مَعَ مَا لَوْ قِيلَ : لَا قَتْلَ عَلَى مُرْتَدٍّ . وَقِيلَ : الْمُرَادُ الْمَنْفِيَةُ بِغَيْرِ «لَا» الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ ؛ إِذِ الْمَنْفِيَةُ بِهَذَا نَصٌّ فِي الْإِسْتِعْرَاقِ ؛ وَلِذَا قَالَ صَاحِبُ الْكَشَافِ [35 / 1] فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: 2] : **إِنْ قِرَاءَةُ الْفَتْحِ تُوجِبُ الْإِسْتِعْرَاقَ ، وَقِرَاءَةُ الرَّفْعِ مُجَوِزُهُ .**

(و) يُرَجَّحُ عَلَى (غَيْرِهَا) مِنْ صَيَغِ الْعُمُومِ ؛ حَيْثُ يُفِيدُ التَّغْلِيلَ ؛ لِإِفَادَتِهِ التَّغْلِيلَ ؛ بِخِلَافِ غَيْرِهِ ؛ وَمَا كَانَ لِلتَّغْلِيلِ فَهُوَ أَدْلُ عَلَى الْمَقْصُودِ ، وَأَدْعَى إِلَى الْقَبُولِ ؛ فَلَوْ أُلْغِيَ الْعَامُّ الشَّرْطِيُّ - لَكَانَ الْإِلْغَاءُ لِلْعَلَّةِ ؛ وَ[غَيْرُ الْعَامِّ الشَّرْطِيِّ] ⁽¹⁾ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِلْغَاءِ الْإِلْغَاءُ عَلَيْهِ ؛ وَأَمَّا حَيْثُ لَا يُفِيدُهُ فَلَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجِيءُ لِغَيْرِهِ : **نَحْوُ مَنْ فَعَلَ كَذَا فَلَا إِنْ أَمَّ عَلَيْهِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَلَا تُكْرَهُوا فَتَنَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ خَصْمًا﴾ [النور: 33] .**

(وَمَا ، وَمَنْ) الْمَوْصُولَتَانِ ، أَوْ الْإِسْتِفْهَامِيَّتَانِ وَنَحْوُهُمَا ، (و) الْجَمْعُ (الْمُعَرَّفُ بِلَامِ الْجِنْسِ) ، أَوْ بِالْإِضَافَةِ - (عَلَى الْجِنْسِ الْمُعَرَّفِ بِهِ) ، أَوْ بِالْإِضَافَةِ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ لَا تَحْتَمِلُ الْعَهْدَ ، أَوْ تَحْتَمِلُهُ عَلَى بُعْدٍ ؛ بِخِلَافِ الْجِنْسِ الْمُعَرَّفِ ؛ فَاحْتِمَالُهُ الْعَهْدَ فِيهِ قَرِيبٌ ؛ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْمَعْهُودِ ؛ فَكَانَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى الْعُمُومِ أَوْضَعَفَ .

وَإِذَا ثَقُلَ بِالْأَحَادِ إِنْجَاعَانِ مُتَعَارِضَانِ - **فَيَقْدَمُ** الْإِنْجَاعُ السَّابِقُ ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ يَقْضِي بِبُطْلَانِ اللَّاحِقِ ؛ لِمُخَالَفَتِهِ . وَالْإِنْجَاعُ الظَّنِّيُّ مِنْ جِهَةِ السَّنَدِ وَالْمَثْنِ يَقْدَمُ

(1) ما بين المعقوفتين من (ج) .

عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ الظَّنِّي مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ . وَإِجْمَاعُ كُلِّ الْمُجْتَهِدِينَ وَالْعَوَامِّ عَلَى إِجْمَاعِ الْمُجْتَهِدِينَ خَاصَّةً . وَمَا انْقَرَضَ فِيهِ عَصْرُ الْمُجْمِعِينَ عَلَى مَا لَمْ يَنْقَرِضْ .
وَمَا لَمْ يَسْبِقْهُ خِلَافٌ مُسْتَقَرٌّ عَلَى مَا سَبَقَهُ ؛ لِمَا عَرَفَتْ مِنَ الْخِلَافِ فِي اعْتِبَارِ الْعَوَامِّ ، وَانْقِرَاضِ الْعَصْرِ ، وَالْأَيُّ يَسْبِقُهُ خِلَافٌ مُسْتَقَرٌّ ، وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ .
وَقِيلَ : الْإِجْمَاعُ الْمَسْبُوقُ بِالْخِلَافِ أَرْجَحُ ؛ لِأَنَّهُمْ أَطْلَعُوا عَلَى الْمَأْخُذِ ، وَاخْتَارُوا مَا أَخَذَ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ ؛ فَكَانَ أَقْوَى . وَقِيلَ : سَوَاءٌ ؛ لِتَعَارُضِ الْمَرْجِّحَيْنِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
(و) أَمَّا التَّرْجِيحُ بِحَسَبِ الْحُكْمِ الْمَذْكُولِ :

فَمِنْهَا أَنَّهُ يُرْجَّحُ الْحَظَرُ عَلَى غَيْرِهِ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ فِي تَقْدِيمِ النَّهْيِ عَلَى الْأَمْرِ .
وَالْمُرْجَّحُ الْوُجُوبُ عَلَى النَّدْبِ (وَالْكَرَاهَةُ ؛ لِلِاخْتِيَاطِ . وَالْكَرَاهَةُ عَلَى النَّدْبِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ حِينَئِذٍ يَكُونُ فِيهِ شَائِبَةٌ مَصْلَحَةٍ ؛ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ دَفْعَ الْمَفَاسِدِ فِي نَظَرِ الْعُقَلَاءِ أَوْلَى . وَالنَّدْبُ عَلَى الْإِبَاحَةِ ؛ لِلِاخْتِيَاطِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ : إِنْ كَانَ مُنْدُوبًا فَبِى تَرْكِهِ إِخْلَالَ بِالْمَطْلَبِ ، وَإِنْ كَانَ مُبَاحًا فَلَا إِخْلَالَ إِنْ فَعَلَهُ .

(و) إِذَا كَانَ أَحَدُ الْمُتَعَارِضِينَ يَفْتَضِي إِثْبَاتَ أَمْرٍ ، وَالْآخَرُ نَفْيَهُ - فَإِنَّهُ يُرْجَّحُ (الْإِثْبَاتُ عَلَى النَّفْيِ) : مِثَالُهُ حَدِيثُ بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَخَلَ الْبَيْتَ وَصَلَّى ، وَقَالَ أُسَامَةُ : دَخَلَهُ وَلَمْ يُصَلِّ ؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ أَوْلَى ؛ لِكثْرَةِ غَفْلَةِ الْإِنْسَانِ عَنِ الْفِعْلِ ؛ فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَبْنًى النَّافِي عَلَى الْغَفْلَةِ ؛ وَلِأَنَّهُ يُفِيدُ زِيَادَةَ عِلْمٍ ؛ وَالتَّاسِيسُ وَالتَّنَافِي يُفِيدُ التَّأَكِيدَ ؛ وَالْإِفَادَةُ خَيْرٌ مِنَ الْإِعَادَةِ .

(و) كَانَ الْقِيَاسُ أَنَّ الْمُثْبِتَ لِلْحَدِّ فِي الْأَخْبَارِ ، وَالْعِلَلِ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ أُثْبِتَ حُكْمًا شَرْعِيًّا صَرَفًا ، وَالنَّافِي مُقَرَّرٌ لِقَضِيَّةِ الْعَقْلِ ؛ إِلَّا أَنَّهُ رُجِّحَ (الدَّارِيُّ لِلْحَدِّ عَلَى الْمَوْجِبِ لَهُ) ؛ لِأَنَّ الْحُدُودَ تُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ ؛ وَلِأَنَّ الْخَطَأَ فِي نَفْيِ الْعُقُوبَاتِ أَوْلَى مِنْهُ فِي إِثْبَاتِهَا : كَمَا قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «لَأَنْ تُخْطِئَ فِي الْعَفْوِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تُخْطِئَ فِي

الْعُقُوبَةُ»⁽¹⁾ ؛ وَلَاكُهُ إِذَا سَقَطَ لِعَتَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ مَعَ تَقَدُّمِ ثُبُوتِهِ - فَبِالْأَوَّلَى أَنْ يَسْقُطَ لِعَتَارُضِ الْخَبَرَيْنِ مَعَ عَدَمِ تَقَدُّمِ ثُبُوتِهِ . وَعَنِ الْمُتَكَلِّمِينَ تَقْدِيمُ مُوجِبِ الْحَدِّ نَظَرًا إِلَى أَنَّ فَائِدَةَ الْعَمَلِ بِالْمُوجِبِ التَّاسِيسُ ، وَبِالذَّارِي التَّكْيِيدُ⁽²⁾ .

(وَالْمُوجِبُ لِلطَّلَاقِ وَالْعِتْقِ عَلَى الْآخِرِ) : وَهُوَ مِنْ بَابِ الْإِثْبَاتِ عَلَى النَّفْيِ ؛ فَلَا وَجْهَ لِعَدِّهِ عَلَى حِدَةٍ .

(و) أَمَّا جِهَاتُ التَّرْجِيحِ بِحَسَبِ أَمْرِ خَارِجِي :

فَأَيُّهُ (يَرْجِّحُ الْخَبْرُ : 1- بِمُوَافَقَتِهِ لِذَلِيلٍ آخَرَ) ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْوِي الظَّنَّ بِمَذْلُولِ الْمُوَافِقِ ؛ وَالْعَمَلُ بِهِ لَا يَسْتَلْزِمُ إِلَّا مُخَالَفَةَ ذَلِيلٍ وَاحِدٍ ، وَالْعَكْسُ يَسْتَلْزِمُ مُخَالَفَةَ ذَلِيلَيْنِ : نَحْوُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ مُوَافِقًا لظَاهِرِ الْكِتَابِ دُونَ الْآخَرِ ؛ فَيَكُونُ الْأَوَّلُ أَوَّلَى بِالْإِعْتِبَارِ : نَحْوُ حَدِيثِ : «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاتِهِ أَوْ سَهَا ؛ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ وَفَتْهَا»⁽³⁾ ؛ يُعَارِضُهُ حَدِيثُ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ ؛ لَكِنَّ الْأَوَّلَ يَعْضُدُهُ ظَوَاهِرُ مِنَ الْكِتَابِ : مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: 238] ، ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: 133] ، وَمِثْلُ مَا رُوِيَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُضْبِحُ فِي رَمَضَانَ جُنْبًا مِنْ غَيْرِ حُلْمٍ ؛ فَيَغْتَسِلُ وَيَصُومُ⁽⁴⁾ ؛ وَيُعَارِضُهُ حَدِيثُ : «مَنْ أَصْبَحَ جُنْبًا فَلَا صَوْمَ لَهُ»⁽⁵⁾ ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ يَعْضُدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَالَّذِينَ بَشَرُوا هُنَّ﴾ [البقرة: 187] .

(1) ابن أبي شيبة 512/5 رقم 28502 ، والترمذي 4/33 ، رقم 1424 ، والبيهقي 8/238 .

(2) وَرَجَّحَهُ صَاحِبُ الْفُصُولِ ، وَالْقَاضِي . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْهُ . الْفُصُولُ اللَّوْلُؤِيَّةُ 409 ، وَصَفْوَةُ الْاِخْتِيَارِ

2/128 ، وَالتَّقْرِيبُ مَسْأَلَةٌ 128 ، وَالْعُدَّةُ 3/1044 ، وَالْمَحْصُولُ 2/469 ، وَالْكَاشِفُ 440 .

(3) النَّسَائِيُّ رَقْمُ 615 ، وَالتِّرْمِذِيُّ رَقْمُ 117 ، وَابْنُ مَاجَةَ رَقْمُ 6981 .

(4) التَّجْرِيدُ 2/135 ، وَالبَخَارِيُّ 2/679 رَقْمُ 1825 ، وَمُسْلِمٌ 2/780 رَقْمُ 1109 ، وَأَبُو دَاوُدَ 2/781

رَقْمُ 2388 ، وَالْمَوْطَأُ 1/193 ، وَأَحْمَدُ 10/14 رَقْمُ 25730 ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ 2/329 .

(5) أَحْمَدُ 10/38 رَقْمُ 25869 ، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى 3/274 رَقْمُ 2974 .

وَنَحْوُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ مُوَافِقًا لِلْآخَرِ دُونَ الْآخَرِ : كَحَدِيثِ «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»⁽¹⁾ مَعَ حَدِيثِ : «لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ الثَّيِّبِ أَمْرٌ» [ابن حبان رقم 4089] ؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ مُوَافِقٌ لِحَدِيثِ : «أَيُّمَا امْرَأَةٍ أُنْكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا ؛ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ» الْخَبَرِ⁽²⁾.

وَنَحْوُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُوَافِقًا لِلْقِيَاسِ ، أَوْ لِدَلِيلِ الْعَقْلِ - دُونَ الْآخَرِ .
2- أَوْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِفِعْلِ الْوَصِيِّ عليه السلام : كَتَقْدِيمِ رَوَايَةٍ مِنْ رَوَى فِي تَكْثِيرَاتِ الْعِيدِ سَبْعًا وَخَمْسًا - عَلَى رَوَايَةٍ مِنْ رَوَى أَرْبَعًا ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ وَافَقَهُ فِعْلُ الْوَصِيِّ عليه السلام ؛ وَقَدْ شَهِدَ لَهُ الرَّسُولُ صلى الله عليه وسلم بِكَوْنِ الْهُدَى وَالْحَقِّ مَعَهُ ؛ وَشَهَادَةُ الرَّسُولِ صلى الله عليه وسلم أَبْلَغُ فِي تَقْوِيَةِ الظَّنِّ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ .

3- (أَوْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ) الْمُشْرِفَةِ عَلَى مُشْرِفِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، وَعَلَى آلِهِ الْعُرَّ الْكَرَامِ ؛ لِأَنَّ الْمَدِينَةَ مَوْضِعُ الْوَحْيِ ، وَهُمْ أَعْرَفُ بِأَحْكَامِهِ .

4- (أَوْ الْخُلَفَاءُ) الْأَرْبَعَةُ الَّذِينَ هُمْ : عَلِيٌّ عليه السلام ، وَأَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ؛ لِقُرْبِهِمْ ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ عَلِيٍّ عليه السلام لَيْسَ بِحُجَّةٍ . وَأَمَّا عَلَى مَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ أَنَّ قَوْلَهُ عليه السلام دَلِيلٌ ، وَأَنَّ الْحَقَّ مَعَهُ - فَقَدْ دَخَلَ فِي قَوْلِهِ : «وَبِمُوَافَقَتِهِ لِدَلِيلٍ آخَرَ» كَمَا سَبَقَ .
5- وَيُرْجَّحُ بِمُوَافَقَتِهِ لِعَمَلِ الْأَكْثَرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ ؛ لِقُوَّةِ الظَّنِّ بِهِ ؛ لِيُعَدَّ غَفْلَةً الْأَكْثَرِينَ عَنِ الرَّاجِحِ . وَقِيلَ : لَا تَرْجِحْ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ ؛ وَفِي تَغْلِيلِهِ نَظَرٌ لَا يَحْفَى .

6- (أَوْ الْأَعْلَمُ) ؛ لِأَنَّهُ الْأَخْبَرُ بِالتَّأْوِيلِ ، وَأَعْرَفُ بِمَوَاقِعِ الْوَحْيِ وَالتَّنْزِيلِ .
(و) يُرْجَّحُ الْخَبْرُ عَلَى مُعَارَضِهِ (بِتَفْسِيرِ رَاوِيهِ) تَفْسِيرًا يَلِيقُ بِاللَّفْظِ :

(1) أحمد رقم 19535 ، وأبو داود رقم 2085 ، والترمذي رقم 1001 ، والحاكم 169/1 ، وأطال في تخرجه .
(2) التجريد 27/3 ، والأُمالي 895/2 رقم 1451 ، والترمذي 407/3 رقم 1102 ، وأبو داود 566/2 رقم 2083 ، وابن ماجه 605/1 رقم 1879 ، وصححه أبو عوانة 18/3 رقم 4037 ، والحاكم 168/2 .

إِمَّا يَقُولِهِ : كَقَوْلِهِ ﷺ : «لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ بِمَا فِيهِ»⁽¹⁾ ؛ **فَإِنَّ رَاوِيَهُ فَسَّرَهُ بِأَنْ مَعْنَاهُ لَا يَصِيرُ مَضْمُونًا بِالذَّيْنِ . وَإِمَّا يَفْعَلُهُ :** كَحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ : «الْمُتَبَايَعَانِ بِالْخِيَارِ فِي بَيْعِهِمَا مَا لَمْ يَفْتَرِقَا»⁽²⁾ : **يَحْتَمِلُ التَّفَرُّقُ بِالْبَدَنِ ، وَالتَّفَرُّقُ بِالْقَوْلِ ؛ وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوجِبَ الْبَيْعَ - مَشَى قَلِيلًا ثُمَّ رَجَعَ .** [البيهقي 5/ 269] .
وَأَصْحَابُنَا يُرَجِّحُونَ خِلَافَهُ ؛ لِإِطْلَاقِ الْآيَاتِ : مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: 282] ، **﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾** [النساء: 29] ، **﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾** [البقرة: 282] ؛ **وَالْتِّجَارَةُ :** هِيَ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ ؛ **وَقَدْ حَصَلَ بِالْعَقْدِ عَنْ تَرَاضٍ ؛ وَالْأَمْرُ بِالْإِشْهَادِ ؛ لِلوُثْقَةِ فِي الْعَقْدِ ؛ فَإِثْبَاتُ الْخِيَارِ بَعْدَهُ يُنَافِيهَا .**

(و) يُرْجَحُ (بِقَرِينَةٍ تَأْخُرُهُ) عَنْ مُعَارَضَةِ قَرِينَةٍ لَا تَقْوَى عَلَى النَّسْخِ : كَأَنْ يَكُونَ مُؤَرَّحًا بِتَارِيخٍ مُضَيِّقٍ⁽³⁾ : كَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي شَاةٍ مَوْلَاةٍ مَيْمُونَةٍ مَاتَتْ ؛ **فَقَالَ :** «هَلَّا انْتَفَعْتُمْ بِجَلْدِهَا»⁽⁴⁾ **مَعَ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ ﷺ كَتَبَ إِلَى جُهَيْنَةَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ :** «لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ»⁽⁵⁾ .

أَوْ مُتَّصِمًا لِلتَّشْدِيدِ دُونَ الْآخِرِ ؛ لِتَأْخُرِ التَّشْدِيدَاتِ ؛ إِذْ لَمْ تَجْعَلْ إِلَّا بَعْدَ ظُهُورِ الْإِسْلَامِ وَقُوَّةِ شَوْكَتِهِ ؛ وَكَذَا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَمْسًا بِالْمَقْصُودِ وَأَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنَ الْآخَرِ : مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: 23] ؛

(1) التجريد 4/ 208، والشفاء 3/ 45، والبيهقي 6/ 39، والدارقطني 3/ 33، والحاكم 2/ 51، ومعاني الآثار 4/ 100 رقم 5888، وابن حبان 13/ 258 رقم 5934، وعبد الرزاق 8/ 237 رقم 15034 .

(2) البخاري رقم 1973، ومسلم 3/ 1164، والترمذي رقم 1245 .

(3) **وَهَذَا بِخِلَافِ مَا قَرَّرَهُ أَهْلُ الْمَذْهَبِ فِي الْفُرُوعِ ؛ مِنْ أَنَّهُ يُنْكَمُ لِلْمُطْلَقَةِ بِأَقْرَبِ وَقْتٍ .** مِنْهُ .

(4) البيهقي 1/ 70، والدارقطني 1/ 41، ومعاني الآثار 1/ 469 وقد روي ما يوافق ذلك في البخاري

543/ 1 رقم 1421، 5/ 2104 رقم 5211، ومسلم 1/ 276 رقم 363، والنسائي 7/ 171 .

(5) التجريد 1/ 27، والشفاء 1/ 119، وأحمد 1/ 461 رقم 18803، 18805، 18807، 18808 .

مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ [النساء : 3] ؛ فَإِنَّ الْأُولَى تَدُلُّ بِعُمُومِهَا عَلَى تَحْرِيمِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا فِي الْوُطْءِ : أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِالنِّكَاحِ ، أَوْ بِالْمِلْكِ ، أَوْ بِأَيِّهِمَا ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ السِّيَاقُ فِي تَحْرِيمِ النِّكَاحِ - لَا يُنَافِي أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ تَحْرِيمُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا فِي الْوُطْءِ مُطْلَقًا .

وَالْأُخْرَى تَدُلُّ بِعُمُومِهَا عَلَى إِبَاحَةِ الْجَمْعِ فِي الْوُطْءِ بِالْمِلْكِ ، لَكِنَّ الْأُولَى أَمْسُ بِالْمَقْصُودِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهَا مَسْئُوقٌ لِلتَّحْرِيمِ ؛ بِخِلَافِ الْأُخْرَى ؛ فَإِنَّهَا مَسْئُوقَةٌ لِإِجَابِ الْعَدْلِ بَيْنَ الْأَزْوَاجِ ؛ وَطَرِيقُ التَّفْصِيلِ إِذَا خِيفَ أَلَّا يُقَامَ بِالْعَدْلِ عَلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ أَرْجَحُ لِلْحَيْطَةِ ، وَقَدْ رَجَّحَهُ عَلِيُّ ⁽¹⁾ ؛ وَقَوْلُهُ حُجَّةٌ كَمَا تَقَرَّرَ .

وَقَدْ ادَّعَى ابْنُ عَبْدِالْبَرِّ الْإِجْمَاعَ الْقَطْعِيَّ عَلَى التَّحْرِيمِ ، قَالَ فِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ : وَمِنْ مُسْتَنْدَاتِ الْإِجْمَاعِ الْقَطْعِيِّ عَلَى التَّحْرِيمِ وَكَوْنِ الْمِلْكِ - مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ : «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ؛ فَلَا يَجْمَعُ مَاءَهُ فِي رَحِمِ أُخْتَيْنِ» ⁽²⁾ .

وَأَخْرَجَ ابْنُ عَبْدِالْبَرِّ عَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ فِي الْجَنَّةِ : «يَحْرُمُ عَلَيْكَ بِمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْحَرَائِرِ» .

قَالَ الشَّافِعِيُّ : يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ مَنْ ذَكَرَ : وَهُوَ قَوْلُ : مَنْ لَقِيَتْهُ مِنَ الْمُفْتَيْنِ لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ بَيْنَهُمْ ؛ قَالَ ابْنُ الْمُنْدَرِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ الْمُطْلَقِ : لَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِيهِ الْيَوْمَ ، وَكَذَا نَقَلَ الْإِجْمَاعَ ابْنُ عَبْدِالْبَرِّ ، وَابْنُ حَزْمٍ الْفَرَضِيُّ ، وَالتَّوَوِيُّ . انْتَهَى ⁽³⁾ .

(1) مجموع الإمام زيد 516 ، وشرح التجريد 3 / 125 ، وأصول الأحكام 1 / 516 .

(2) قال ابن حجر في التلخيص 3 / 166 : وَيُزَوَّى «مَلْعُونٌ مَنْ جَمَعَ مَاءً فِي رَحِمِ أُخْتَيْنِ» ؛ لَا أَصْلَ لَهُ بِاللَّفْظَيْنِ ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ اللَّفْظَ الثَّانِي وَلَمْ يَعْزُهُ إِلَى كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ . وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي : لَمْ أَجِدْ لَهُ سَنَدًا بَعْدَ أَنْ فَتَشْتُ عَلَيْهِ فِي كُتُبِ كَثِيرَةٍ . وَفِي الْبَابِ حَدِيثُ أُمِّ حَبِيبَةَ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَهْمًا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُكَيِّحُ أُخْتِي قَالَ : «لَا تَحِلُّ لِي . الْحَدِيثُ» .

(3) الاستذكار 6 / 149 . وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ ؛ فَقَالَ : أَحَلَّتْهُمَا آيَةٌ ، وَحَرَّمَتْهُمَا آيَةٌ ، وَلَمْ أَكُنْ أَفْعَلُهُ .

(و) قَدْ دَخَلَ قَوْلُهُ : (بِمُوافَقَتِهِ الْقِيَاسَ) فِي قَوْلِهِ سَابِقًا ، وَبِمُوافَقَتِهِ لِدَلِيلٍ آخَرَ كَمَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ فِي شَرْحِهِ ؛ إِذِ الْقِيَاسُ أَحَدُ الْأَدِلَّةِ ؛ فَلَعَلَّ ذِكْرَهُ هُنَا لِيُرْتَّبَ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ .
وَلَمَّا فَرَعَ مِنَ الْكَلَامِ فِي التَّرْجِيحِ بَيْنَ الْمُنْقُولَيْنِ - أَحَدًا فِي بَيَانِ التَّرْجِيحِ بَيْنَ الْمَعْقُولَيْنِ : كَقِيَاسَيْنِ ؛ وَالْكَلامُ فِيهِ بِحَسَبِ حُكْمِ الْأَصْلِ ، أَوْ بِحَسَبِ الْعِلَّةِ نَفْسِهَا ، أَوْ بِحَسَبِ دَلِيلِ الْعِلَّةِ ، أَوْ بِحَسَبِ الْفَرْعِ .

أَمَّا التَّرْجِيحُ بَيْنَ الْقِيَاسَيْنِ بِحَسَبِ حُكْمِ الْأَصْلِ :
فَإِذَا كَانَ حُكْمُ الْأَصْلِ فِي أَحَدِ الْقِيَاسَيْنِ قَطْعِيًّا ، (و) الْآخَرُ ظَنِّيًّا - وَجَبَ التَّرْجِيحُ (بِكَوْنِ حُكْمِ أَصْلِهِ قَطْعِيًّا) عَلَى مَا لَيْسَ كَذَلِكَ . (أَوْ) لَمْ يَكُنْ قَطْعِيًّا بِأَنْ كَانَا ظَنِّيَيْنِ ؛ فَإِنَّهُ يُرْجَحُ أَحَدُهُمَا بِكَوْنِ (دَلِيلِهِ أَقْوَى) مِنْ دَلِيلِ الْآخَرِ : كَأَنْ يَثْبُتَ فِي أَحَدِ الْأَصْلَيْنِ بِالْمَنْطُوقِ ، وَالْآخَرِ بِالْمَفْهُومِ ؛ لِقُوَّةِ الظَّنِّ بِقُوَّةِ الدَّلِيلِ .

أَوْ كَوْنُهُ جَارِيًّا عَلَى سَنَنِ الْقِيَاسِ ، (أَوْ لَمْ يُنْسَخْ بِاتِّفَاقٍ) ، وَالْآخَرُ مُخْتَلَفٌ فِي كَوْنِهِ كَذَلِكَ ؛ لِبُعْدِهِ : كَقَوْلِ الْحَنْفِيِّ فِي إِبْلَاجِ الدُّبْرِ بِلَا إِنْزَالٍ : إِبْلَاجٌ فِي أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ بِلَا إِنْزَالٍ ؛ فَلَا يُوجِبُ الْعَسَلُ : كَالِإِبْلَاجِ فِي السَّبِيلِ الْآخَرِ بِلَا إِنْزَالٍ ؛ وَقَوْلُنَا : مَظَنَّةُ الْإِنْزَالِ ؛ فَيُوجِبُهُ كَمَا يُوجِبُ الْوُضُوءُ : كَرِجَائِهِ بِالنَّوْمِ مُضْطَجِعًا ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ شَيْءٌ ؛ فَقِيَاسُنَا أَرْجَحُ .

(و) أَمَّا التَّرْجِيحُ بِحَسَبِ عِلَّةِ حُكْمِ الْأَصْلِ :
فَإِنَّهُ يُرْجَحُ أَحَدُهُمَا (بِكَوْنِ عِلَّتِهِ) : أَيْ عِلَّةَ حُكْمِهِ (أَقْوَى) مِنْ عِلَّةِ حُكْمِ الْآخَرِ ؛ وَقُوَّتُهَا : إِمَّا (لِقُوَّةِ طَرِيقِ وُجُودِهَا فِي الْأَصْلِ) بِأَنْ يَكُونَ ظَنٌّ وَوُجُودُهَا فِي أَحَدِهِمَا

وَذَهَبَ دَاوُدُ ، وَأَهْلُ الظَّاهِرِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُحْرَمُ ؛ اسْتِدْلَالًا بِالْآيَةِ الْمُحَلَّلَةِ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْحَرَائِرِ فِي الْوُطْءِ مُخَالَفٌ لِحُكْمِ الْأَمَاءِ . ينظر المغني 7/ 493 ، والمحل 9/ 133 ، وعيون المجالس 3/ 1081 ، ومختصر الطحاوي 177 ، وأصول الأحكام 1/ 516 ، والأشرف 1/ 23 ، وروضة الطالبين 1210 ، وفي شرح العمدة 2/ 17 : وَيُجُوزُ أَنْ يَمْلِكَ أُخْتَيْنِ ، وَلَهُ وَطْءُ إِحْدَاهُمَا أَيْتَهُمَا شَاءَ ؛ لِأَنَّهَا مِلْكُهُ ؛ فَإِذَا وَطَّئَهَا حَرَمَتْ عَلَيْهِ أُخْتُهَا حَتَّى تَحْرُمَ الْمُوطُوءَةُ بِتَزْوِيجٍ أَوْ إِخْرَاجٍ عَنْ مِلْكِهِ ، وَيَعْلَمُ أَنَّهَا غَيْرُ حَامِلٍ .

دُونَ الْآخِرِ : مِثَالُهُ إِذَا قِيلَ فِي الْوُضُوءِ : طَهَارَةٌ حُكْمِيَّةٌ ؛ فَتَقْتَرِفُ إِلَى النَّيَةِ : كَالْتِيَمِ
مَعَ قَوْلِ الْآخِرِ : طَهَارَةٌ بِمَائِعٍ ؛ فَلَا تَقْتَرِفُ إِلَيْهَا : كَغَسَلِ النَّجَاسَةِ ؛ فَإِنَّ كَوْنَهُ
طَهَارَةٌ حُكْمِيَّةٌ مَعْلُومٌ . (أَوْ) لِقَوَّةِ (طَرِيقِ كَوْنِهَا عِلَّةً) ؛ بِأَنْ يَكُونَ طَرِيقُ عِلَّتِهَا نَصًّا ،
وَطَرِيقُ عِلَّتِهَا الْآخَرَى ثَنِيَّةً نَصٌّ ؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ أَزْجَحُ كَمَا سَبَقَ فِي بَيَانِ طَرِيقِ الْعِلَّةِ .
(أَوْ بِأَنْ يَضَحِبَهَا) : أَيُّ عِلَّةٍ أَحَدِ الْقِيَاسَيْنِ (عِلَّةٌ أُخْرَى) : أَيُّ غَيْرِهَا (تَقْوِيَا) ؛
فَيَكُونُ : كَالْمُعَلَّلِ بِعِلَّتَيْنِ : مِثَالُهُ تَغْلِيلُ وَجُوبِ النَّيَةِ فِي الْوُضُوءِ بِكَوْنِهِ طَهَارَةً
حُكْمِيَّةً : كَالْتِيَمِ ؛ فَإِنَّ هَذِهِ يَضَحِبُهَا عِلَّةٌ أُخْرَى : وَهِيَ كَوْنُهُ عِبَادَةً كَالصَّلَاةِ ؛
بِخِلَافِ تَغْلِيلِهِ بِكَوْنِهِ طَهَارَةً بِمَائِعٍ . (أَوْ يَكُونُ حُكْمُهَا حَظَرًا ، أَوْ وَجُوبًا دُونَ
مُعَارَضَتِهَا) : كَتَغْلِيلِ حُرْمَةِ التَّفَاضُلِ بِالْكَيْلِ لَا الطَّعْمِ ؛ فَيَحْزُمُ فِي الثُّورَةِ ، وَتَغْلِيلِ
الْوُضُوءِ بِأَنَّهُ عِبَادَةٌ ؛ فَتَجِبُ النَّيَةُ . (أَوْ بِأَنْ تَشْهَدَ لَهَا الْأُصُولُ) : وَالْمُرَادُ بِهَا : مَا فَوْقَ
الْوَاحِدِ ؛ بِأَنْ تَوَافَقَ أَصْلَيْنِ فَصَاعِدًا ، وَالْأُخْرَى أَصْلًا وَاحِدًا : كَتَغْلِيلِ الْوُضُوءِ بِأَنَّهُ
عِبَادَةٌ ؛ فَتَجِبُ فِيهِ النَّيَةُ : كَالصَّلَاةِ ، وَالزَّكَاةِ ، وَالصَّوْمِ ، وَالْحَجِّ ؛ بِخِلَافِ تَغْلِيلِهِ
بِأَنَّهُ طَهَارَةٌ بِمَائِعٍ ؛ إِذْ لَا أَصْلَ لَهُ إِلَّا إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ .

وَفِي شَرْحِ الْجَوْهَرَةِ : يَغْنِي بِالْأُصُولِ : الظَّوَاهِرِ الثَّقَلِيَّةِ : مُتَوَاتِرَةً كَانَتْ ، أَوْ
أَحَادِيَّةً . (أَوْ تَكُونُ أَكْثَرَ أَطْرَادًا) مِنْ الْآخَرَى : أَيُّ تَعْدِيَّةً ؛ لِتَعَدُّرِ التَّكْرُّرِ فِي الْإِطْرَادِ
الْحَقِيقِيِّ ؛ بِأَنْ تَتَعَدَّى إِلَى أَكْثَرِ مِمَّا تَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْآخَرَى . (أَوْ) تَكُونُ (مُتَزَعَةً مِنْ
أُصُولٍ كَثِيرَةٍ) كَذَا ذَكَرَهُ الْمَهْدِيُّ ⁽¹⁾ ؛ وَلَا يُقَالُ : إِنَّ هَذَا تَكْرِيرُ قَوْلِهِ : أَوْ بِأَنْ
تَشْهَدَ لَهَا الْأُصُولُ ⁽¹⁾ ؛ إِذِ الْمَغَايِرَةُ بَيْنَ الْمُوَافَقَةِ وَالْمُتَزَعَةِ وَاضِحَةٌ لِلْمُتَأَمِّلِ .

(1) الْمُؤَلَّفُ يَغْتَرِضُ عَلَى كَلَامِ صَاحِبِ الْكَاشِفِ 445 ؛ إِذْ قَالَ : وَيُنْظَرُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ هَذَا ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ : أَوْ بِأَنْ
تَشْهَدَ لَهُ الْأُصُولُ ؛ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ ، كَمَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمُخْتَصَرِ ، وَكَذَلِكَ عَلَى صَاحِبِ
الْقِسْطِ ط 292 إِذْ قَالَ : إِنَّ هَذَا غَيْرُ تَكَرُّارٍ ؛ لِقَوْلِهِ : تَشْهَدُ لَهُ الْأُصُولُ . قَالَ ابْنُ حَابِسٍ : بَلِ الْحَقُّ مَا قَالَهُ
الْإِمَامُ الْمَهْدِيُّ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِشَهَادَةِ الْأُصُولِ لِلْعِلَّةِ مُوَافَقَتُهَا لِأُصُولٍ مُتَعَدِّدَةٍ ، وَمُعَارَضَتُهَا مُوَافَقَةً لِأَصْلِ
وَاحِدٍ . وَالْمُرَادُ بِالْمُتَزَعَةِ أَنَّ تَكُونَ ذَاتَ أَصْلَيْنِ ، وَمُعَارَضَتُهَا ذَاتَ أُصُولٍ ، وَكَذَلِكَ مَفْهُومٌ مِنْ عِبَارَةِ

(أَوْ يُعَلَّلُ بِهَا الصَّحَابِيُّ) ، وَغَيْرُهُ بِغَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهُ أَعْرَفَ بِمَوَاقِعِ الْعَرَبِيَّةِ . (أَوْ أَكْثَرَ) الْقَرَابَةِ .
أَوْ (الصَّحَابَةِ) ؛ وَالْوَجْهَ ظَاهِرٌ .

وَلَمَّا كَانَ هُنَا مُرْجَحَاتٌ يَنْبَغِي تَقْدِيمُهَا عَلَى مَا سَبَقَ ؛ لِأَنَّهَا بِاعْتِبَارِ صِفَةِ الْعِلَّةِ -
أَعَادَ لَفْظَ يُرْجَحُ ؛ وَلَمْ يَكْتَفِ بِحَرْفِ الْعَطْفِ - فَقَالَ :

(وَيُرْجَحُ الْوَصْفُ الْحَقِيقِيُّ) : أَيِ الثُّبُوتِيِّ ، الظَّاهِرِ ، الْمُتَضَبِّطِ ، الْمُتَعَقِّلِ فِي نَفْسِهِ :
مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى : عُرْفٍ ، أَوْ شَرْعٍ - (عَلَى غَيْرِهِ) مِنَ الْأَوْصَافِ : كَأَن يَكُونَ
حُكْمًا شَرْعِيًّا ، أَوْ حِكْمَةً مُجَرَّدَةً ؛ لِلاِتِّفَاقِ عَلَيْهِ ، وَالِاخْتِلَافِ فِي غَيْرِهِ : مِثَالُهُ فِي
مَسْحِ الرَّأْسِ مَسْحٌ ؛ فَلَا يُسَنُّ تَثْلِيثُهُ كَمَسْحِ الْخُفِّ مَعَ قَوْلِهِ : فَرَضَ فَيُسَنُّ تَثْلِيثُهُ
كَغَسْلِ الْوَجْهِ ؛ فَالْقِيَاسُ الْأَوَّلُ : الْوَصْفُ فِيهِ حَقِيقِيٌّ ؛ فَهَوَ أَرْجَحُ .

(و) بِهِذِهِ الْعِلَّةُ يُرْجَحُ الْوَصْفُ (الثُّبُوتِيُّ عَلَى الْعَدَمِيِّ) : مِثَالُهُ فِي خِيَارِ الصَّغِيرَةِ
الَّتِي زَوَّجَهَا غَيْرُ أَبِيهَا إِذَا بَلَغَتْ غَيْرَ عَالِمَةٍ ، مُتِمِّكَةً مِنَ الْعِلْمِ - فَلَا تُعَذَّرُ
بِالْجَهْلِ : كَسَائِرِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ ؛ فَيُرْجَحُ عَلَى قَوْلِهِ : جَاهِلَةٌ بِالْخِيَارِ فَتُعَذَّرُ :
كَالْأَمَةِ تَعْتَقُ ؛ لِأَنَّ وَصْفَ الْجَهْلِ عَدَمِيٌّ .

(وَالْبَاعِثَةُ عَلَى الْأَمَارَةِ الْمَجَرَّدَةِ) : مِثَالُهُ أَنْ يُقَالَ : صَغِيرَةٌ فَيُؤَلَّى عَلَيْهَا فِي النِّكَاحِ
كَمَا لَوْ كَانَتْ بِكْرًا - مَعَ قَوْلِ الْآخِرِ : ثَبِّتْ فَلَا يُؤَلَّى عَلَيْهَا فِي النِّكَاحِ كَمَا لَوْ
كَانَتْ بِالْعَةِ ؛ لِأَنَّ الصَّغَرَ وَصْفٌ بَاعِثٌ عَلَى التَّوَلِّيَةِ ؛ لِظُهُورِ تَأْثِيرِهِ فِي الْمَالِ
إِجْمَاعًا ؛ بِخِلَافِ الثُّبُوتِ .

(و) الْمُطَرَّدَةُ (الْمُنْعَكِسَةُ عَلَى خِلَافِهَا) : مِثَالُهُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ : مَسْحُ الرَّأْسِ
فَرَضٌ فِي الْوُضُوءِ ؛ فَيُسَنُّ تَثْلِيثُهُ : كَغَسْلِ الْوَجْهِ ؛ فَيَقُولُ الْحَنْفِيُّ : مَسْحٌ تَعْبُدِيٌّ فِي
الْوُضُوءِ ؛ فَلَا يُسَنُّ تَثْلِيثُهُ : كَمَسْحِ الْخُفِّ ؛ فَعِلَّةُ الشَّافِعِيِّ غَيْرُ مُنْعَكِسَةٍ ؛ لِأَنَّ

الْكِتَابُ ؛ وَالْمُغَايِرَةُ بَيْنَ الْمُوَافَقَةِ وَالْمُتَنَزَّعَةِ وَاضِحٌ مَعَ التَّأَمُّلِ . يَنْظُرُ الْمُهَاجِرُ 738 ، وَحَابِسُ 363 .

الْمُضْمَضَّةَ وَالْإِسْتِشْقَ كَيْسًا بِفَرْضٍ عِنْدَهُمَا ؛ وَيُسْنُ تَثْلِيثُهُمَا ؛ وَعِلَّةُ الْحَنْفِيِّ مُنْعِكِسَةٌ ؛ لِأَنَّ الْعُسْلَ يُسْنُ تَثْلِيثُهُ : فَرَضًا كَانَ ، أَوْ سُنَّةً : كَغَسَلِ الْمُسْتَيْقِظِ مِنْ نَوْمِهِ يَدَهُ ؛ وَمَسْحُ⁽¹⁾ الْإِسْتِنْجَاءِ كَيْسَ تَعَبُّدِيًّا حَتَّى يَبْطُلَ طَرْدُ عِلَّتِهِ⁽²⁾ .

(وَالْمُطَرِّدَةُ فَقَطُّ) مِنْ غَيْرِ انْعِكَاسٍ (عَلَى الْمُنْعِكِسَةِ فَقَطُّ) مِنْ غَيْرِ اطِّرَادٍ ؛ لِقَوَّةِ الْأُولَى دُونَ الثَّانِيَةِ : مِثَالُهُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ : مَلَكٌ مَنْ يَجُوزُ صَرْفُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ ؛ فَلَا يَعْتَقُ عَلَيْهِ : كَابِنِ الْعَمِّ ؛ فَإِنَّ عِلَّتَهُ مُطَرِّدَةٌ وَلَا تَنْعَكِسُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ مَلَكٌ كَافِرًا أَجَنِيًّا لَمْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ ؛ فَيَقُولُ الْحَنْفِيُّ : مَلَكٌ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ ؛ فَيَعْتَقُ عَلَيْهِ : كَالْوِلَادَةِ ؛ فَإِنَّ عِلَّتَهُ غَيْرُ مُطَرِّدَةٍ ؛ لِأَنَّهَا مَنْقُوضَةٌ بِابْنِ الْعَمِّ الرَّضِيعِ ، وَمُنْعِكِسَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا أَحَدٌ مِمَّنْ هُوَ كَيْسَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ إِذَا مَلَكَهُ عَتَقَ عَلَيْهِ .

وَالْمُفْرَدَةُ عَلَى الْمُتَعَدِّدَةِ ذَاتِ الْأَوْصَافِ ؛ لِقُرْبِهَا مِنَ الضَّبْطِ وَبَعْدِهَا عَنِ الْخِلَافِ . وَذَاتِ الْوُصْفَيْنِ عَلَى ذَاتِ الْأَكْثَرِ ؛ لِكُونِهِ أَقْرَبَ إِلَى الضَّبْطِ وَأَسْلَمَ مِنْ إِدْخَالِ وَصْفِ طَرْدِيٍّ .

وَيُرْجَحُ الْوُصْفُ الْعَامُّ لِلْمَكْلَفَيْنِ عَلَى الْخَاصِّ بَعْضُهُمْ ؛ لِأَنَّ الْعَامَّ أَكْثَرُ فَائِدَةٍ ؛ وَكَثْرَتُهَا يُغْلِبُ ظَنَّ الْإِعْتِبَارِ . وَعَادِمُ الْمُعَارِضِ عَلَى مَا لَمْ يَعْدَمْهُ ؛ وَإِنْ كَانَ مُعَارِضُهُ مَرْجُوحًا ؛ لِأَنَّ الْعَادِمَ أَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ .

(و) أَمَّا التَّرْجِيحُ بَيْنَ الْقِيَاسَيْنِ بِحَسَبِ دَلِيلِ الْعِلَّةِ :

فَقَدْ دَخَلَ فِي قَوْلِهِ سَابِقًا : «أَوْ طَرِيقِ كَوْنِهَا عِلَّةً» ؛ فَتَقَدَّمَ الْعِلَّةُ الثَّابِتَةُ بِالْإِجْمَاعِ ؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ لَا يَقْبَلُ السَّنْخَ ؛ وَلِذَا قُدِّمَ فِي نَفْسِهِ عَلَى النَّصِّ عِنْدَ التَّعَارُضِ . وَلِلنَّصِّ الصَّرِيحِ مَرَاتِبُ تَقَدَّمَ بَيَانُهَا ، وَتَوْجِيهُ تَرْتُّبِهَا :

(1) جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ . مِنْهُ .

(2) الْكَاشَفُ 447 ، وَشَرْحُ الْغَايَةِ 2 / 710 ، وَالْحَاوِي لِلْمَاوَرِدِيِّ 1 / 140 ، وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ 1 / 65 .

فَمَا ثَبَّتَ مِنَ الْأَوْصَافِ بِمَرْتَبَةٍ مِنْهُ - قَدَّمَ عَلَى مَا ثَبَّتَ بِالْمَرْتَبَةِ الَّتِي بَعْدَهَا .
ثُمَّ الْإِيمَاءُ عَلَى مَرَاتِبِهِ ؛ فَيَقْدِّمُ مَا كَانَ الْإِيمَاءُ فِيهِ : إِلَى عَلَيَّةِ الْوَصْفِ بِعَيْنِهِ .
ثُمَّ إِلَى النَّظِيرِ . ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَ حُكْمَيْنِ . ثُمَّ ذِكْرُ مُنَاسَبَةِ الْحُكْمِ لِمَا يَلْزَمُ فِي الْأَوَّلَيْنِ :
مِنَ الْعَبَثِ ، وَتَأْخِيرِ الْبَيَانِ .

وَرُجِّحَ الْأَوَّلُ مِنْهَا لِذِكْرِ الْعِلَّةِ بِعَيْنِهَا . ثُمَّ (السَّبَبُ) : أَيُّ قِيَاسِ السَّبَبِ (عَلَى) قِيَاسِ
(الْمُنَاسَبَةِ) ؛ لِتَضَمُّنِهِ انْتِفَاءَ الْمَعَارِضِ ؛ لِتَعَرُّضِهِ لِعَدَمِ عَلَيْهِ غَيْرِ الْمَذْكُورِ ؛
بِخِلَافِ الْمُنَاسَبَةِ .

(و) تُرْجِّحُ الْعِلَّةُ (الْمُنَاسَبَةُ عَلَى) عِلَّةِ (السَّبَبِ) : مِثَالُهُ الْخَلُّ : مَائِعٌ ، رَقِيقٌ ،
طَاهِرٌ ، مُنَقٍّ ؛ فَيَقِيدُ الطَّهَارَةَ عَنِ النَّجَاسَةِ : كَالْمَاءِ ؛ فَيَقُولُ الْآخَرُ : طَهَارَةٌ تَرَادُ
لِلصَّلَاةِ ؛ فَيَتَعَيَّنُ لَهَا الْمَاءُ : كَالْوُضُوءِ ؛ فَإِنَّ الثَّانِيَ شَبَهُ .

(و) أَمَّا التَّرْجِيحُ بَيْنَ الْقِيَاسَيْنِ بِحَسَبِ الْفَرْعِ :
فَإِنَّهُ (يُرْجَّحُ بِالْقَطْعِ بِوُجُودِ الْعِلَّةِ فِي الْفَرْعِ) ؛ فَيَقْدِّمُ مَا قُطِعَ بِوُجُودِهَا فِيهِ عَلَى مَا
ظَنَّ فِيهِ : مِثَالُهُ قَوْلُنَا فِي جِلْدِ الْكَلْبِ : حَيَوَانٌ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ ؛ فَلَا يَطْهَرُ جِلْدُهُ
بِالدَّبَاغِ كَالْخَنْزِيرِ ؛ فَإِنَّهُ يُرْجَّحُ عَلَى قَوْلِ الْخَصْمِ : حَيَوَانٌ يَحْتَاجُ الْإِنْسَانَ إِلَى
مُزَاوَلَتِهِ ؛ فَيَطْهَرُ جِلْدُهُ بِالدَّبَاغِ كَالثَّغْلَبِ .

(و) يُرْجَّحُ أَحَدُهُمَا (بِكَوْنِ حُكْمِ الْفَرْعِ ثَابِتًا بِالنَّصِّ فِي الْجُمْلَةِ) ، وَجِيءَ بِالْقِيَاسِ
لِلتَّفَصِيلِ ، وَالْآخَرُ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ يُحَاوَلُ إِبْطَالُ الْحُكْمِ فِي الْفَرْعِ ابْتِدَاءً ؛
لِأَنَّ تَفْصِيلَ الشَّيْءِ الثَّابِتِ أَهْوَنُ مِنْ إِبْطَالِهِ مِنْ أَصْلِهِ : مِثَالُهُ أَنْ يُقَالَ : قَدْ ثَبَّتَ
الْحَدُّ فِي الْخَمْرِ مِنْ دُونِ تَعْيِينِ الْجِلْدَاتِ ؛ فَتَعَيَّنَ عَدْدُهَا بِالْقِيَاسِ عَلَى الْقَذْفِ مَعَ
مَا لَوْ قِيلَ : مَائِعٌ كَالْمَاءِ ؛ فَلَا يُحَدُّ شَارِبُهُ .

(و) يُرْجَّحُ (لِمُشَارَكَتِهِ) : أَيُّ لِمُشَارَكَةِ الْفَرْعِ الْأَصْلِ : (فِي عَيْنِ الْحُكْمِ ، وَعَيْنِ
الْعِلَّةِ - عَلَى الثَّلَاثَةِ الْآخِرِ) : وَهِيَ الْمُشَارَكَةُ : فِي عَيْنِ الْحُكْمِ ، وَجِنْسِ الْعِلَّةِ ، أَوِ الْعَكْسِ .

أَوْ جِنْسِ الْحُكْمِ وَجِنْسِ الْعِلَّةِ : مِثَالُ الْأَوَّلِ مَعَ الثَّانِي قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الثَّيِّبِ الصَّغِيرَةِ : ثَيْبٌ فَلَا يُؤَلَّى عَلَيْهَا فِي النِّكَاحِ : كَمَا لَا يُؤَلَّى عَلَى الثَّيِّبِ الْبَالِغَةِ فِيهِ⁽¹⁾ مَعَ قَوْلِ الْحَنَفِيِّ : عَاجِزَةٌ عَنْ إِنْكَاحِ نَفْسِهَا ؛ فَيُؤَلَّى عَلَيْهَا فِي النِّكَاحِ : كَمَا يُؤَلَّى فِيهِ عَلَى الْمَجْنُونَةِ⁽²⁾ ؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ مُقَدَّمٌ ؛ إِذِ الْعِلَّةُ : وَهِيَ الثُّبُوتُ فِي الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ مُتَّحِدَةٌ ، وَكَذَا الْحُكْمُ : وَهُوَ الْوِلَايَةُ فِي النِّكَاحِ ؛ بِخِلَافِ الثَّانِي ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ اتَّحَدَ الْحُكْمُ فَالْعِلَّةُ مُخْتَلِفَةٌ ؛ لِأَنَّ عَجَزَ الصَّغَرِ غَيْرُ عَجَزِ الْجُنُونِ .

وَمِثَالُ الْأَوَّلِ مَعَ الثَّالِثِ قَوْلُ الْحَنَفِيِّ : صَغِيرَةٌ فَيُؤَلَّى عَلَيْهَا فِي النِّكَاحِ : كَمَا يُؤَلَّى عَلَيْهَا فِي الْمَالِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ وَلَايَةَ الْمَالِ ، وَوِلَايَةَ النِّكَاحِ - مُتَّحِدَتَانِ جِنْسًا .
وَمِثَالُ الْأَوَّلِ مَعَ الرَّابِعِ قَوْلُهُ : عَاجِزَةٌ عَنْ إِنْكَاحِ نَفْسِهَا فَيُؤَلَّى عَلَيْهَا فِي النِّكَاحِ : كَمَا يُؤَلَّى عَلَيْهَا فِي الْمَالِ مَعَ الْجُنُونِ .

(وَعَيْنِ أَحَدِهِمَا) : أَيِ الْحُكْمِ ، أَوِ (الْعِلَّةِ مَعَ جِنْسِ الْآخِرِ - عَلَى مَا الْمُشَارَكَةُ فِيهِ فِي الْجَنَسَيْنِ) : أَيِ جِنْسِ الْحُكْمِ ، 44444444414 وَجِنْسِ الْعِلَّةِ .

(وَفِي عَيْنِ الْعِلَّةِ مَعَ جِنْسِ الْحُكْمِ - عَلَى الْعَكْسِ) : أَيِ عَلَى مَا الْمُشَارَكَةُ فِيهِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ مَعَ جِنْسِ الْعِلَّةِ ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ الْعُمْدَةُ فِي التَّعْدِيَةِ ؛ فَكُلَّمَا كَانَ التَّشَابُهَ فِيهَا أَكْثَرَ - كَانَ أَقْوَى ؛ وَالتَّرْجِيحُ بَيْنَ الْأَجْنَاسِ فِيهِمَا بِحَسَبِ مَرَاتِبِهَا : قُرْبًا ، وَبُعْدًا .

وَأَمَّا التَّرْجِيحُ بَيْنَ الْمُخْتَلِفِينَ : أَيِ الْعَقْلِيِّ ، وَالنَّفْلِيِّ - فَإِنَّهُ يُرْجَحُ النَّفْلِيُّ : إِنْ كَانَ خَاصًّا مَنْطُوقًا ؛ لِكُونِهِ أَصْلًا ؛ وَلِقِلَّةِ تَطَرُّقِ الْخَلَلِ إِلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقِيَاسِ كَمَا سَبَقَ ، وَإِلَّا يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا مَحَالَةَ يَكُونُ عَامًّا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِيهِ الْخِلَافُ : هَلْ

(1) قَالَ فِي الْمُهَذَّبِ 4/ 126. وَأَمَّا الثَّيِّبُ فَإِنَّهَا إِنْ ذَهَبَتْ بَكَارَتُهَا بِالْوَطْءِ: فَإِنْ كَانَتْ بَالِغَةً عَاقِلَةً لَمْ يَجُزْ لِأَحَدٍ تَزْوِيجُهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا. وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً لَمْ يَجُزْ تَزْوِيجُهَا حَتَّى تَبْلُغَ وَتَأْذُنَ؛ لِأَنَّ إِذْنَهَا مُعْتَبَرٌ فِي حَالِ الْكِبَرِ؛ فَلَا يَجُوزُ الْإِفْتِيَاءُ عَلَيْهَا فِي حَالِ الصَّغَرِ. وَإِنْ كَانَتْ مَجْنُونَةً جَازَ لِلْأَبِ وَالْجَدِّ تَزْوِيجُهَا: صَغِيرَةً كَانَتْ، أَوْ كَبِيرَةً؛ لِأَنَّهُ لَا يُرْجَى لَهَا حَالٌ تُسْتَأْذَنُ فِيهَا.

(2) اللباب في شرح الكتاب 3/ 10، والحاوي 11/ 57، والبحر الرائق 3/ 171.

يُخَصَّصُ بِالْقِيَّاسِ ، أَوْ لَا ؟

أَوْ مَفْهُومًا ؛ فَيَكُونُ حُلًّا اجْتِهَادِيًّا ؛ لِكَوْنِهِ دَرَجَاتٍ مِنْهَا ضَعِيفٌ جِدًّا ، وَمِنْهَا قَوِيٌّ جِدًّا ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مُتَوَسِّطٌ بَيْنَ ذَلِكَ ؛ فَالْتَّرَجِيحُ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى حَسَبِ مَا يَقَعُ لِلْمُجْتَهِدِ : مِنْ قُوَّةِ الدَّلَالَةِ ، وَضَعْفِهَا عِنْدَ مُقَابَلَةِ دَرَجَاتِهِ بِدَرَجَاتِ الْقِيَّاسِ .

(وَوُجُوهُ التَّرْجِيحِ) غَيْرُ مَا ذَكَرْنَا هُنَا كَثِيرَةٌ (لَا تَنْحَصِرُ) بَعْدُ ؛ فَإِنَّ مُرَكَّبَاتِهَا تَرَكَّبَتْ : مَثْنَى ، وَثَلَاثَ فَصَاعِدًا إِلَى آخِرِ الْمُفْرَدَاتِ : مِنْ مُرَجَّحَاتِ : السَّنَدِ ، وَالْمَثْنِ ، وَالْحُكْمِ ، وَالْأَمْرِ الْخَارِجِيِّ ؛ مَعَ : مَثْنَوَيْنِ ، وَمَعْقُولَيْنِ ، وَمُخْتَلَفَيْنِ إِلَى مَا لَا يَتَنَاهَا ؛ وَلَا بُدَّ لِمَنْ أَوْجَبَ التَّرْجِيحَ مِنْ اعْتِبَارِهِ وَإِلَّا لَزِمَ التَّحَكُّمُ بِسُلُوكِ طَرِيقٍ مِنَ التَّرْجِيحِ دُونَ أُخْرَى ، وَقَدْ سَبَقَ كَثِيرٌ مِنْهَا : كَتَقْدِيمِ بَعْضِ الْمَفَاهِيمِ عَلَى بَعْضِ ، وَالْمَجَازِ عَلَى الْإِشْتِرَاكِ .

وَمِنْهَا مَا لَمْ يَسْبِقْ لَهُ ذِكْرٌ ، وَأُغْفِلَ اعْتِمَادًا عَلَى نَظَرِ الْمُجْتَهِدِ ؛ فَلَيْسَتْ وَجُوهُ التَّرْجِيحِ الْمَذْكُورَةِ بِضَرْبَةٍ لَا زِبَ . وَهِيَ تَتَفَاوَتْ فِي الْجَلَاءِ وَالظُّهُورِ : فَبِهَا مَا لَا يُلْتَفَتُ مَعَهُ إِلَى غَيْرِهِ ؛ لِتَجَلُّيهِ فِي الرُّجْحَانِ .

وَمِنْهَا مَا هُوَ مَظَنَّةُ الْعُمُوضِ ؛ قُرْبُ تَرْجِيحٍ يُرْجَحُ بِهِ الدَّلِيلُ عِنْدَ مُجْتَهِدٍ ، وَلَا يُرْجَحُ بِهِ عِنْدَ آخَرَ ؛ وَلِذَا تَرَى أَنْظَارَ الْمُجْتَهِدِينَ تَتَصَارَعُ ؛ فَيَقْوَى لِبَعْضِ مَا لَا يَقْوَى لِغَيْرِهِ . وَبِالْجُمْلَةِ : فَالِاجْتِهَادُ مَعْيَارُ الْمُجْتَهِدِ ، وَعَمُودُهُ رُجْحَانُ الْعَقْلِ ؛ فَكَمَا أَنَّ الْمِيزَانَ الصَّنَاعِيَّ تَنْقُصُهُ وَتَزِيدُهُ حَبَّةُ الْخَرْدَلِ - كَذَلِكَ الْمِيزَانُ الْعِلْمِيُّ يَمِيلُ لِيَسِيرِ الْأَمَارَةِ ، (وَلَكِنْ يَخْفَى اعْتِبَارُهَا) : أَيُّ وَجُوهِ التَّرْجِيحِ : مَا ذَكَرْنَا هُنَا ، وَمَا أُغْفِلَ - (عَلَى الْفُطْنِ) الذَّكِيِّ ، الْمُتَيْقِظِ ، الْفَحْلِ ، النَّقَادِ ، الْعَارِفِ بِمَجَارِي الْأَدِلَّةِ ، وَمَظَانِّ الْاجْتِهَادِ ؛ إِذْ فِيمَا ذَكَرْنَا مِنْهَا هِدَايَةٌ وَإِرْشَادٌ إِلَى مَا لَمْ يُذَكَّرْ ، (مَعَ تَوْفِيقٍ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) لِعَبْدِهِ ، وَتَأْيِيدِهِ لَهُ ؛ وَالتَّوْفِيقُ تَهْيِئَةُ أَسْبَابِ الْخَيْرِ وَتَنْجِيَةُ أَسْبَابِ الشَّرِّ : مِنْ جَعْلِ الْأَسْبَابِ مُتَوَافِقَةً ؛ فَعِنْدَ ذَلِكَ يَتَسَاوَلُ الْمَطْلُوبُ ، وَيَصِلُ بِهِ إِلَى

كُلِّ مَحْبُوبٍ وَمَرْغُوبٍ .

نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى تَوْفِيقَهُ السَّالِكَ بِنَا حُجَّةِ الرَّشَادِ ، وَتَأْيِيدَهُ الْمُعِينِ عَلَى تَحْصِيلِ الْمُرَادِ ، وَتَزْوِيدِ التَّقْوَى لِيَوْمِ الْمَعَادِ إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ ، الْقَادِرُ عَلَى مَا هُنَالِكَ .

وَهَذِهِ : (خَاتِمَةٌ : فِي الْخُدُودِ)

(و) هِيَ الْمُوصِلَةُ إِلَى أَمْرٍ مُفْرَدٍ . (الْحَدُّ) لُغَةً : طَرَفُ الشَّيْءِ ، وَشَفْرَةُ نَحْوِ حَدِّ السَّيْفِ ، وَالْمَنْعُ ؛ وَمِنْهُ سُمِّيَ السَّجَانُ حَدَّادًا .

(و) (فِي الْإِضْطِلَاحِ) : أَيْ اضْطِلَاحِ الْأُصُولِيِّينَ : (مَا يُمَيِّزُ الشَّيْءَ) الْمَحْدُودَ (عَنْ) دُخُولِ (غَيْرِهِ) فِيهِ ، وَخُرُوجِ بَعْضِ أَفْرَادِهِ ؛ وَهَذَا التَّعْرِيفُ شَامِلٌ لِلْعَقْلِيَّةِ : كَتَّعْرِيفِ الْمَاهِيَّاتِ ، وَالسَّمْعِيَّةِ : كَتَّعْرِيفِ الْأَحْكَامِ ؛ لَكِنَّهُ غَيْرُ مَانِعٍ ؛ لِدُخُولِ نَحْوِ : الْعِلْمِ ، وَ"أَلِ" الْعَهْدِيَّةِ ؛ وَهَذَا مَعَ مَا يَتَّبَعُهُ مِنَ التَّرْجِيحِ - هُوَ الْمُرَادُ هُنَا . وَقِيلَ : لَا يُمَكِّنُ تَعْرِيفُ الْحَدِّ ؛ لِلزُّومِ التَّسْلُسِ - وَأُجِيبَ بِمَنْعِ لُزُومِهِ ؛ لِأَنَّ حَدَّ الْحَدِّ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ حَدٌّ - مُتَدَرِّجٌ فِي الْحَدِّ ، وَإِنْ ائْتَارَ عَنْهُ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ :

(وَهُوَ) قِسْمَانِ : (لَفْظِي) مَنَسُوبٌ إِلَى اللَّفْظِ : وَهُوَ مَا يُقْصَدُ بِهِ تَفْسِيرُ مَدْلُولِ اللَّفْظِ . (وَمَعْنَوِي) : أَيْ مَنَسُوبٌ إِلَى الْمَعْنَى : وَهُوَ مَا يُقَالُ عَلَى الشَّيْءِ ؛ لِإِفَادَةِ تَصَوُّرِهِ ؛ وَلِذَا قَالَ : (فَاللَّفْظِي) حَقِيقَتُهُ : (كَشَفُ لَفْظٍ بِلَفْظٍ أَجَلَى مِنْهُ ، مُرَادِفٌ لَهُ) غَالِيًا : كَمَا يُقَالُ : الْغَضَنْفَرُ : هُوَ الْأَسَدُ ، وَالْعُقَارُ هِيَ الْخَمْرُ .

وَقَدْ يَكُونُ بِالْأَعْمِ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ تَمْيِيزُهُ عَنْ بَعْضِ مَا يُشَارِكُهُ ؛ كَمَا يُقَالُ : السَّعْدَانُ نَبَتْ ؛ فَإِنَّ النَّبْتَ يَعْمُ السَّعْدَانُ وَغَيْرُهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(وَالْمَعْنَوِي) قَدْ عَرَفْتَ حَقِيقَتَهُ : (حَقِيقِي) : وَهُوَ مَا أَنْبَأَ عَنْ ذَاتِيَّاتِ الْمَحْدُودِ ، (وَرَسْمِي) وَبِرَادِفُهُ الْعَرَضِي ؛ وَهُوَ مَا أَنْبَأَ عَنِ الشَّيْءِ بِلَازِمِ يَحُصُّهُ : كَمَا يُقَالُ : الْخَمْرُ مَائِعٌ يَقْدَفُ بِالزَّبْدِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ عَارِضٌ لَا زِمٌ بَعْدَ تَمَامِ حَقِيقَتِهِ .

(وَكِلَاهُمَا) : أَيِ الْحَقِيقِيَّ ، وَالرَّسْمِيَّ : (تَامٌ ، وَنَاقِصٌ) ؛ فَالْأَقْسَامُ أَرْبَعَةٌ ؛ لِأَنَّهُ :
 إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِجَمِيعِ الذَّاتِيَّاتِ - فَالْحَدُّ التَّامُّ . أَوْ بَعْضِهَا فَقَطْ - فَالْحَدُّ النَّاقِصُ .
 أَوْ بِالْجِنْسِ الْقَرِيبِ ، وَالْخَاصَّةِ - فَالرَّسْمُ التَّامُّ . أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ - فَالرَّسْمُ النَّاقِصُ :
 (فَ) الْأَوَّلُ : (الْحَقِيقِيَّ التَّامُّ) : مَا رُكِّبَ مِنْ جِنْسٍ الشَّيْءِ وَفَضْلِهِ الْقَرِيبَيْنِ ، وَالْأَكْثَرُ
 فِي التَّرْتِيبِ تَقْدِيمُ الْجِنْسِ عَلَى الْفَضْلِ : (كَحَيَوَانٍ نَاطِقٍ فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ) .
 وَيَجُوزُ الْعَكْسُ ؛ فَيَقَالُ : نَاطِقٌ حَيَوَانٌ : فَالْحَيَوَانُ جِنْسٌ . وَقَدْ تَقَدَّمَ حَقِيقَةُ
 الْجِنْسِ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ فِي الْبَابِ الرَّابِعِ .

وَالْفَضْلُ الْقَرِيبُ : مَا كَانَ مُمَيِّزًا لِلشَّيْءِ عَنِ الْمُشَارِكَاتِ فِي الْجِنْسِ الْقَرِيبِ :
 كَالنَّاطِقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ ؛ فَإِنَّهُ يُمَيِّزُهُ عَنِ الْمُشَارِكَاتِ فِي الْحَيَوَانِ الَّذِي هُوَ
 جِنْسُهُ الْقَرِيبُ ؛ وَيُسَمَّى تَامًا ؛ لِكَوْنِ الذَّاتِيَّاتِ فِيهِ مَذْكُورَةً بِتَمَامِهَا .

(وَ) الثَّانِي : الْحَدُّ (الْحَقِيقِيَّ النَّاقِصُ) : مَا كَانَ بِالْفَضْلِ (الْقَرِيبِ) (وَخَدَهُ : كَنَاطِقٍ) فِي
 تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ أَيْضًا ، (أَوْ) بِهِ (مَعَ جِنْسِهِ) : أَيِ الْمَحْدُودِ (الْبَعِيدِ) : كَجِسْمٍ
 نَاطِقٍ فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ أَيْضًا ؛ فَجِسْمٌ جِنْسٌ لِلْإِنْسَانِ بَعِيدٌ ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ
 يَشْمَلُ الْحَيَوَانَ وَغَيْرَهُ : مِنْ نَامٍ وَغَيْرِهِ ؛ وَإِنَّمَا كَانَ نَاقِصًا ؛ لِعَدَمِ ذِكْرِ بَعْضِ
 الذَّاتِيَّاتِ فِيهِ ؛ فَعَرَفَتْ أَنَّ مَدَارَ الْحَدِّثَةِ عَلَى كَوْنِ الْمُمَيِّزِ فَضْلًا .

(وَالرَّسْمِيَّ) مَنْسُوبٌ إِلَى الرَّسْمِ ؛ لِكَوْنِهِ تَعْرِيفًا بِالْأَثَرِ ؛ مَاخُودٌ مِنْ رَسْمِ الدَّارِ :
 أَيِ أَثَرِهَا - يَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى قِسْمَيْنِ : تَامٌ ، وَنَاقِصٌ :

فَالْأَوَّلُ : (تَامٌ) : وَهُوَ (مَا كَانَ : بِالْجِنْسِ الْقَرِيبِ ، وَالْخَاصَّةِ) : وَهِيَ كُلُّي خَارِجٌ
 يُحْمَلُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ : سَوَاءٌ كَانَتْ تِلْكَ الْحَقِيقَةُ : تَوْعِيَّةً ، أَوْ جِنْسِيَّةً ؛
 فَالتَّحْيِيزُ خَاصَّةٌ لِلْجِسْمِ الْمُطْلَقِ . وَعَرَضٌ عَامٌّ لِلنَّامِيِّ وَمَا تَحْتَهُ .

وَقَدْ تَكُونُ شَامِلَةً لِجَمِيعِ أَفْرَادِ مَا هِيَ خَاصَّةٌ لَهُ : كَالْكَاتِبِ ، وَالضَّاحِكِ بِالْفَرَّةِ
 لِلْإِنْسَانِ ، وَغَيْرِ شَامِلَةٍ : كَالْكَاتِبِ ، وَالضَّاحِكِ بِالْفِعْلِ لَهُ ؛ وَذَلِكَ (كَحَيَوَانٍ

صَاحِك) ؛ وَسُمِّيَ تَامًّا لِلْمُشَابَهَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَقِيقِيِّ التَّامِّ : وَهُوَ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ
وُضِعَ فِيهِ الْجِنْسُ الْقَرِيبُ ، وَقِيدَ بِمُخْتَصِّصٍ : وَهُوَ الصَّاحِكُ .

(و) الثَّانِي : الرَّسْمِيُّ (النَّاقِصُ) : وَهُوَ (مَا كَانَ بِالْخَاصَّةِ وَحْدَهَا) نَحْوُ : الْإِنْسَانُ
صَاحِكٌ ، (أَوْ مَعَ الْجِنْسِ الْبَعِيدِ : كَجِسْمِ صَاحِكٍ) فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ : فَإِنْ أُريدَ
صَاحِكٌ بِالْقُوَّةِ - فَهِيَ خَاصَّةٌ شَامِلَةٌ ، وَإِنْ أُريدَ بِالْفِعْلِ - فَهِيَ غَيْرُ شَامِلَةٍ ؛
وَسُمِّيَ نَاقِصًا ؛ لِعَدَمِ ذِكْرِ بَعْضِ أَجْزَاءِ الرَّسْمِ التَّامِّ .

(أَوْ بِالْعَرَضِيَّاتِ الَّتِي تَخْتَصُّ جُمْلَتَهَا بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ) لَا كُلُّ وَاحِدٍ مُتَفَرِّدًا ؛ وَتُسَمَّى
الْخَاصَّةُ الْمُرَكَّبَةُ : (كَقَوْلِنَا فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ : مَا شَرِ عَلَى قَدَمَيْهِ ، عَرِيضُ الْأُظْفَارِ ،
بَادِي الْبَشَرَةِ ، مُسْتَوِي الْقَامَةِ ، صَاحِكٌ بِالطَّبْعِ) ؛ فَإِنَّ جُمْلَةً هَذِهِ الْأَوْصَافِ مُخْتَصَّةٌ
بِالْإِنْسَانِ لَا كُلُّ فَرْدٍ مِنْهَا عَلَى انْفِرَادِهِ ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْحَيَوَانِ يَمِشِي عَلَى قَدَمَيْهِ ،
وَمِنْ عَرِيضِ الظُّفْرِ الْجَمَلُ ، وَمِنْ بَادِي الْبَشَرَةِ كَثِيرًا مِنَ الْحَشَرَاتِ ، وَمِنْ
مُسْتَوِي الْقَامَةِ وَالصَّاحِكِ الدَّبُّ كَمَا يُرَوَى ! فَقَدْ دَخَلَ فِي الْخَاصَّةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(و) يُشْتَرَطُ فِي الْمُعَرِّفِ أَنْ يَكُونَ أَجَلِيٍّ مِنَ الْمُعَرَّفِ ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مَعْرِفَةُ
الْمُعَرِّفِ حَاصِلَةً قَبْلَ حُصُولِ مَعْرِفَةِ الْمُعَرَّفِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ
التَّوَصُّلَ إِلَى الْمَجْهُولِ بِالْمَعْلُومِ ؛ وَلِذَا قُلْنَا : إِنَّهُ (يَحِبُّ الْإِخْتِرَازَ فِي اخْتِدَادِ عَنِ
تَعْرِيفِ الشَّيْءِ بِمَا يُسَاوِيهِ) فِي التَّعْرِيفِ : 1 - ضَرُورَةٌ : كَالْمُضَايِقِينَ : نَحْوِ تَعْرِيفِ
الْأَبِ بِمَنْ لَهُ ابْنٌ ؛ فَإِنَّهُمَا يُتَعَقَّلَانِ مَعًا بِالضَّرُورَةِ . 2 - أَوْ عَادَةً : كَالْمُضَادِّينِ :
مِثْلِ السَّوَادِ ، وَالْبَيَاضِ . 3 - أَوْ بِالنَّظَرِ إِلَى مَنْ يَعْرِفُ لَهُ : كَتَعْرِيفِ الزَّرَافَةِ
بِحَيَوَانٍ يُشْبِهُ جِلْدَهُ جِلْدَ النَّمْرِ لِمَنْ لَمْ يَعْرِفِ النَّمْرَ .

وَعَنْ تَعْرِيفِهِ بِمَا يُسَاوِيهِ : (فِي الْجَلَاءِ ، وَالْخَفَاءِ) . وَعَنْ تَعْرِيفِهِ بِالْأَخْفَى :
كَتَعْرِيفِهِ (بِمَا لَا يَعْرِفُ) ذَلِكَ الشَّيْءُ (إِلَّا بِهِ) ؛ بِأَنْ تَكُونَ مَعْرِفَةُ الْحَدِّ مَوْقُوفَةً عَلَى
مَعْرِفَةِ الْمَحْدُودِ ؛ لِأَنَّهُ دَوْرٌ : سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ التَّوَقُّفُ (بِمَرْبُتَةٍ) : أَيْ بِوَاسِطَةٍ

مَرْتَبَةٍ ؛ وَيُسَمَّى بِالذَّوْرِ الظَّاهِرِ : مِثْلُ تَعْرِيفِ الْكَيْفِيَّةِ بِمَا بِهِ تَقَعُ الْمُشَابَهَةُ ،
وَاللَّامُشَابَهَةُ ؛ فَلَا ، ثُمَّ تَعْرِيفُ الْمُشَابَهَةِ بِالِاتِّفَاقِ فِي الْكَيْفِيَّةِ .

(أَوْ) بِوَاسِطَةِ (مَرَاتِبٍ) : جَمْعُ مَرْتَبَةٍ : وَالْمُرَادُ بِهِ مَا فَوْقَ الْوَاحِدِ ، وَيُسَمَّى
الذَّوْرَ الْحَقِيقِيَّ : مِثْلُ تَعْرِيفِ الْإِثْنَيْنِ بِأَوَّلِ عَدَدٍ مُنْقَسِمٍ بِمُتَسَاوِيَيْنِ ، ثُمَّ تَعْرِيفُ
الْمُتَسَاوِيَيْنِ بِالشَّيْئَيْنِ الْغَيْرِ الْمُتَفَاضِلَيْنِ ، ثُمَّ تَعْرِيفُ الشَّيْئَيْنِ بِالِإِثْنَيْنِ ؛
فَالْمُتَسَاوِيَانِ يَتَوَفَّقَانِ عَلَى الْإِثْنَيْنِ بِمَرْتَبَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا : تَوَقُّفُ الْمُتَسَاوِيَيْنِ عَلَى
الشَّيْئَيْنِ ، وَالثَّانِيَةُ : تَوَقُّفُ الشَّيْئَيْنِ عَلَى الْإِثْنَيْنِ .

(وَعَنِ اسْتِعْمَالِ الْأَلْفَافِ) : الْمَجَازِيَّةِ ، وَالْمُشْتَرَكَةِ (الْغَرِيبَةِ) الَّتِي لَمْ تُعْرَفْ
مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُفَوِّتٌ لِلْغَرَضِ : كَمَا فِي تَعْرِيفِ النَّارِ بِالْحَقِيقِ الْمَطْلُوقِ ،
وَكَمَا يُقَالُ : النَّارُ اسْطَقْصُ فَوْقَ الْاسْطَقْصَاتِ ، أَوْ عُصْرُ فَوْقَ الْعُنَاصِرِ :
الْاسْطَقْصُ وَالْعُنْصُرُ : هُوَ الْأَصْلُ ؛ فَحَدَّ الشَّيْءَ بِمَا هُوَ أَخْفَى مِنْهُ ! وَكَمَا لَوْ قِيلَ
فِي حَدِّ الْعِلْمِ : مَا يَفْتَضِي سُكُونُ الْجُرْثُمِيِّ : وَهُوَ مِنْ أَسْمَاءِ النَّفْسِ .

وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ (بِالنَّظَرِ إِلَى الْمُخَاطَبِ) : أَمَّا لَوْ كَانَ السَّامِعُ الْمُخَاطَبُ عَالِمًا
بِالْأَلْفَافِ الْوَحْشِيَّةِ ، أَوْ كَانَ هُنَاكَ قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى الْمُرَادِ - جَازَ اسْتِعْمَالُهَا ؛
وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا يُقَالُ : إِنَّ الْمَجَازَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ قَرِينَةٍ ؛ لِأَخْذِهَا فِي مَا هِيَ بِهِ ؛
لِأَنَّ قَرِينَتَهُ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ اللَّفْظَ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِيمَا وُضِعَ لَهُ ؛ وَهُوَ غَيْرُ الْقَرِينَةِ الدَّالَّةِ
عَلَى تَعْيِينِ الْمُرَادِ ؛ فَهَذَا كُلُّهُ تَضْرِيحٌ بِمَفْهُومِ الْمُسَاوَاةِ : فِي الْجَلَاءِ ، وَالْخَفَاءِ ،
وَتَقْيِيدِهَا بِهِ ؛ لِأَنَّ الْمُسَاوَاةَ : الَّتِي هِيَ بِحَيْثُ يَصْدُقُ أَحَدُهُمَا عَلَى مَا يَصْدُقُ
عَلَيْهِ الْآخَرُ : فَإِذَا وُجِدَ وَجِدَ : وَهُوَ مَعْنَى الْإِطْرَادِ ؛ وَبِهِ يَكُونُ الْحَدُّ جَامِعًا ؛
وَإِذَا عَدِمَ عَدِمَ : وَهُوَ مَعْنَى الْإِنْعِكَاسِ ؛ وَبِهِ يَكُونُ مَانِعًا - مُعْتَرِةً . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ؛
فَهَذَا بَيَانُ الْحُدُودِ وَأَقْسَامِهَا .

وَأَمَّا التَّرْجِيحُ بَيْنَهَا - فَقَدْ بَيَّنَّهُ بِقَوْلِهِ : (وَتُرْجَّحُ بَعْضُ الْحُدُودِ السَّمْعِيَّةِ) : وَهِيَ

المُوصَلَةُ إِلَى تَصَوُّرِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ : كَحُدُودِ الصَّلَاةِ ، وَالصَّوْمِ ، وَالْحَجِّ ، وَالزَّكَاةِ ، لَا الْعَقْلِيَّةِ : وَهِيَ الَّتِي يُقْصَدُ بِهَا تَعْرِيفُ الْمَاهِيَّاتِ ؛ وَإِنَّمَا لَمْ يُقَيِّدْهَا بِالظَّنِّيَّةِ ؛ لِمَا عَلِمَ مِنَ الْوَجْهِ فِي مَنَعِ التَّعَارُضِ بَيْنَ الْحُجَجِ الْقَطْعِيَّةِ .

إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ - فَيَرْجَحُ بَعْضُهَا (عَلَى بَعْضٍ) بِأَحَدِ أُمُورٍ كَثِيرَةٍ :

1- (بِكَوْنِ الْفَاطِظِ أَضْرَحَ) بِأَنْ تَكُونَ نَاصَّةً عَلَى الْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ ، دَالَّةً عَلَيْهِ بِالْمُطَابَقَةِ ؛ وَالْفَاطِظُ الْآخِرُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ : بِأَنْ تَكُونَ مَجَازِيَّةً ، أَوْ مُشْتَرَكَةً ، أَوْ عُرْفِيَّةً مَعَ مُصَحِّحِ الْحَدِّ بِهَا ، أَوْ مُضْطَرِبَةً ، أَوْ دَالَّةً عَلَى الْغَرَضِ بِالتَّزَامِ - فَإِنَّ الْأَوَّلَ أَزْجَحُ ؛ لِكَوْنِهِ أَقْرَبَ إِلَى الْفَهْمِ ، وَأَبْعَدَ عَنِ الْخَلَلِ وَالِاضْطِرَابِ :

مِثَالُ ذَلِكَ : مَا يُقَالُ فِي الْجَنَابَةِ : حَدُوثُ صِفَةٍ شَرْعِيَّةٍ فِي الْإِنْسَانِ عِنْدَ خُرُوجِ الْمَنِيِّ ، أَوْ عِنْدَ سَبِيهِ ؛ تَمْنَعُ مِنَ الْقِرَاءَةِ لَا الصَّوْمِ ؛ مَعَ قَوْلِ الْآخِرِ : الْجَنَابَةُ خُرُوجُ الْمَنِيِّ عَلَى وَجْهِ الشَّهْوَةِ ؛ فَقَدْ تَعَارَضَا ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَقْتَضِي أَنَّ الْجَنَابَةَ غَيْرُ خُرُوجِ الْمَنِيِّ ، وَالثَّانِي : يَقْتَضِي أَنَّهَا نَفْسُ خُرُوجِهِ ؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ أَزْجَحُ ؛ لِكَوْنِهِ أَضْرَحَ ؛ لِمَا فِي الثَّانِي مِنَ التَّجَوُّزِ ؛ إِذْ يَسْتَقِ إِلَى الْفَهْمِ أَنَّ الْجَنَابَةَ صِفَةُ الْمَنِيِّ ؛ وَإِنَّمَا الْجُنُبُ صَاحِبُ الْمَنِيِّ : وَكَتَعْرِيفِ السَّمْسِ بِأَنَّهَا عَيْنٌ مَوْجُودَةٌ ؛ فَإِنَّهُ مُشْتَرَكٌ : وَكَتَعْرِيفِ الْخُلُقِ بِالذِّبْدَنِ ؛ فَإِنَّهُ غَرِيبٌ .

2- (أَوِ الْمَعْرِفِ فِيهِ) : أَيُّ فِي أَحَدِهِمَا (أَعْرِفَ) وَأَشْهَرَ مِنْهُ فِي الْآخِرِ ؛ فَيَكُونُ إِلَى التَّعْرِيفِ أَقْرَبَ : مِثَالُهُ : الْحَوَالَةُ نُقْلُ الدِّينِ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ ؛ مَعَ قَوْلِ الْآخِرِ : ضَمُّ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ ؛ فَالْأَوَّلُ أَشْهَرُ .

(و) يُرْجَحُ أَيْضًا (بِعُمُومِهِ) : أَيُّ يَكُونُ مَذْلُولُ أَحَدِ الْحَدِيثَيْنِ أَعَمُّ مِنْ مَذْلُولِ الْآخَرِ ؛ تَكْثِيرًا لِلْفَائِدَةِ : مِثَالُهُ : الْحَمَرُ مَا أَسْكَرَ ؛ مَعَ قَوْلِ الْآخِرِ : هِيَ الَّتِي مِنَ الْعِنَبِ إِذَا أَسْكَرَ ؛ فَإِنَّ الْحَدِيثَيْنِ مُتَعَارِضَانِ ، وَالْأَوَّلُ أَعَمُّ ؛ لِإِقْتِضَائِهِ أَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ يُسَمَّى خَمْرًا ؛ فَكَانَ أَزْجَحَ .

(و) هَاهُنَا تَرْجِيحَاتُ بِأُمُورٍ خَارِجِيَّةٍ - أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ :

1- (بِمُوَافَقَتِهِ النَّقْلَ : السَّمْعِيَّ ، أَوِ اللُّغَوِيَّ) ، وَتَقْرِيرِهِ لِيَوْضَعِيهِمَا عَلَى مَا لَمْ يُوَافِقْهُمَا ؛ لِيُعَدَّ الْخَلَلُ عَنِ الْمُوَافِقِ لَهُ ، وَكَوْنِهِ أَغْلَبَ كَالْمِثَالِ :
فَإِنَّ الْأَوَّلَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِ الشَّارِعِ : «مَا أَسْكَرَ فَهُوَ خَمْرٌ» ، وَاللُّغَوِيُّ أَيْضًا ؛ فَإِنَّ مَعْنَاهُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ مَا يَحَامِرُ الْعَقْلَ : وَهُوَ مَعْنَى الْإِسْكَارِ .
وَالثَّانِي لَا يُوَافِقُ ذَلِكَ النَّقْلَ ؛ وَفِيهِ أَنَّ مُحَالَفَ السَّمْعِيِّ لَا اعْتِبَارَ بِهِ ؛ فَلَا مُعَارَضَةَ ؛ فَلَا تَرْجِيحَ .

2- (وَيَعْمَلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ) . 3- (وَالْخُلَفَاءُ الْأَزْبَعَةُ) بِنَاءٌ عَلَى أَنْ قَوْلَ عَلِيٍّ عليه السلام لَيْسَ بِحُجَّةٍ ، وَإِلَّا فَقَدْ دَخَلَ فِي السَّمْعِيِّ . 4- (أَوِ الْعُلَمَاءُ) جَمِيعًا : وَهُوَ الْإِجْمَاعُ ؛ فَقَدْ دَخَلَ فِي السَّمْعِيِّ أَيْضًا بِقَرِينَةٍ . 5- (أَوْ بَعْضُهُمْ) وَلَوْ عَالِمًا وَاحِدًا : نَحْوُ أَنْ يُنْقَلَ : عَنْ أَيِّ هَؤُلَاءِ أَنَّهُ يَقُولُ فِي الْخَمْرِ : هُوَ مَا أَسْكَرَ ، وَعَنْ غَيْرِهِمْ : هِيَ الَّتِي مِنْ الْعِنَبِ إِذَا أَسْكَرَ - فَإِنَّهُ يَرْجَحُ مَا عَمِلَ بِهِ أَيُّ هَؤُلَاءِ - عَلَى مَا لَمْ يَعْمَلُوا بِهِ ؛ إِذْ هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْإِنْقِيَادِ ، وَأَغْلَبُ عَلَى الظَّنِّ .

6- (وَتَقْرِيرِ حُكْمِ الْحَظَرِ ، أَوْ حُكْمِ النَّفْيِ) ؛ فَإِذَا كَانَ أَحَدُ الْحَدِيثَيْنِ مُقَرَّرًا لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ ، وَالْآخَرُ بِخِلَافِهِ - قُدِّمَ الْمُقَرَّرُ : أَمَّا الْحَظَرُ فَلِأَنَّهُ أَحْوَطُ ، وَأَمَّا النَّفْيُ فَلِأَنَّهُ الْأَصْلُ : مِثَالُهُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ : الْحَدَّثُ انْتِقَاضُ الطَّهَارَةِ الشَّرْعِيَّةِ بِخُرُوجِ شَيْءٍ مِنَ السَّبِيلَيْنِ ، أَوْ بِسَبَبِ خُرُوجِهِ : كَالنَّوْمِ مُصْطَجِعًا ؛ مَعَ قَوْلِ الْحَنَفِيِّ : هُوَ انْتِقَاضُ الطَّهَارَةِ الشَّرْعِيَّةِ بِخُرُوجِ مَا يَخْرُجُ مِنْ بَاطِنِ الْأَدَمِيِّ ، أَوْ بِسَبَبِهِ الْأَكْثَرِيِّ : كَالنَّوْمِ ، أَوْ الْقَهْقَهَةِ فِي الصَّلَاةِ : فَالْأَوَّلُ أَرْجَحُ ؛ لِتَقْرِيرِهِ حُكْمَ النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ : فِي الرُّعَافِ ، وَالْقَيِّءِ ، وَالْقَهْقَهَةِ وَغَيْرِهَا .

7- (وَيَذَرُهُ الْحَدَّ) فَإِذَا كَانَ أَحَدُ الْحَدِيثَيْنِ يُلْزَمُ مِنَ الْعَمَلِ بِهِ دَرْءُ الْحَدِّ ، وَمِنْ الْعَمَلِ بِالْآخَرِ إِبْتِائُهُ - فَيَرْجَحُ : مِثَالُهُ فِي الرِّزْنِ الْمُوجِبِ لِلْحَدِّ : إِثْبَانُ الْمَرْأَةِ فِي

قُبْلِهَا مِنْ غَيْرِ : مَلِكِ النَّكَاحِ ، وَلَا شُبْهَةٍ ؛ مَعَ قَوْلِ الْآخِرِ : **إِنِّلَا جُ** فَرَجٍ فِي فَرَجٍ مُحَرَّمٍ شَرْعًا ، **مُشْتَهَى** طَبْعًا : **فَالأَوَّلُ** يَقْتَضِي أَنَّ **إِتْيَانَ** الْمَرْأَةِ فِي دُبْرِهَا ، وَإِتْيَانَ غَيْرِهَا - لَا يُسَمَّى زَنًى ؛ **بِخِلَافِ** الثَّانِي ؛ **فَيَرْجَحُ** الْأَوَّلُ لِدَرْجِهِ الْحَدَّ فِي إِتْيَانِ الْمَرْأَةِ فِي دُبْرِهَا ، وَإِتْيَانِ غَيْرِهَا ؛ **لِأَنَّهُ** مُوَافِقٌ لِلنَّقْلِ السَّمْعِيِّ : وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ : «اذْرَأُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ» ؛ فَقَدْ دَخَلَ فِيهَا دَخَلٌ فِي السَّمْعِيِّ أَيْضًا : (إِلَّا غَيْرِهَا) مِنْ وَجْهِهِ التَّرْجِيحِ فِي الْحُدُودِ الشَّرْعِيَّةِ : نَحْوُ مُوَافَقَةِ الْمَعْصُومِ ، أَوْ الْأَعْلَمِ ؛ **لِأَنَّهُ** أَغْلَبُ عَلَى الظَّنِّ (بِمَا لَا يَغْزُبُ عَلَى مَنْ لَهُ : طَبْعٌ سَلِيمٌ) . قَالَ فِي مَطَارِحِ الْأَفْكَارِ⁽¹⁾ : **الطَّبِيعَةُ** : هِيَ الْقُوَّةُ الَّتِي يَحْصُلُ مِنْهَا الْأَفَاعِيلُ الْجُزْئِيَّةُ لِلنَّفْسِ .

(وَفَهْمٌ غَيْرُ سَقِيمٍ ، وَتَوْفِيقٌ مِنَ الْفَتْاحِ الْعَلِيمِ ، وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) : اقْتِبَاسٌ مِنَ الْآيَةِ .

اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ ، وَاجْعَلْنَا مِنْ حَفَظَةِ الْحُدُودِ ، وَانْخِفْنَا كُلَّ ذِي شَرٍّ حَسُودٍ ، وَاسْأَلْكَ بِنَا مَسَالِكَ السُّنَّةِ وَالْقُرْآنِ ، وَافْرُنْ أَمَارَةَ نَجَاتِنَا بِالرَّجْحَانِ ، وَاخْتِمْ لَنَا بِالسَّعَادَةِ ، وَاجْعَلْنَا مِنَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا فَلَهُمُ الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ .

تمت المقابلة الأولى لهذا الكتاب **عِشَاءً** ليلة الاثنين 8 / جمادى الأولى / 1435 هـ الموافق 9 / 3 / 2014 م .

وتمت المقابلة الثانية **آخر** نهار يوم الثلاثاء 8 / جمادى الآخرة / 1435 هـ الموافق 8 / 4 / 2014 م .

وتمت **المُقَابَلَةُ** الثَّلَاثَةُ مَعَ التَّخْرِيجِ **آخر** نهار يوم الثلاثاء 6 / ذي القعدة الحرام / 1435 هـ الموافق 2 / 9 / 2014 م ؛ وَبِهَذَا نَرْجُو أَنْ نَكُونَ قَدْ أَدَيْنَا عَمَلَنَا عَلَى مَا يُرْضِي اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا ؛ لِأَنَّ تَحْقِيقَنَا هَذَا فَرْقَ الْمُعْتَادِ ، وَزَائِدٌ عَلَى

(1) كِتَابُ فِي الْمُنْطِقِ ، شَرْحُ لِكِتَابِ إِسْأَعُوجِي ، لِمُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَنْصُورِيِّ . جَامِعُ الْحَوَاشِي وَالشُّرُوحِ 1 / 356 .

الْمَطْلُوبِ ؛ إِذْ لَا يَتِمُّ فِي الْغَالِبِ ضَبْطُ الْأَصْلِ وَالْحَوَاشِي ضَبْطًا كَامِلًا كَمَا هُوَ حَاصِلٌ فِي هَذَا الْكِتَابِ النَّفِيسِ وَغَيْرِهِ، وَلَا سِيَّمَا الْمَطْلُوبَاتُ ضَرُورَةٌ لِطُلَّابِ الْعِلْمِ وَالْعُلَمَاءِ ، لَكِنَّ الْحَامِلَ عَلَى ذَلِكَ إِرَادَةُ خِدْمَةِ الْعِلْمِ وَأَهْلِهِ ، وَتَسْهِيلِ السَّبِيلِ لِمَنْ فَاتَهُ التَّضَلُّعُ فِي النَّحْوِ ؛ عِلْمًا أَنَّ هَذَا الْفَرْقَ مِنَ الْفُنُونِ الرَّاقِيَةِ ، وَهِيَ إِلَى حَدِّ مَا صَغْبَةُ الْإِدْرَاكِ ، بَعِيدَةُ الْمَنَالِ إِلَّا عَلَى مَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْهِمَّةَ لِتَحْصِيلِ هَذَا الْعِلْمِ الَّذِي هُوَ مَعَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مِفْتَاحَانِ لِفَهْمِ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ ، وَالْقُدْرَةِ عَلَى اسْتِنْبَاطِ أَحْكَامِهِمَا .

وَقَدْ مَنَّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِتَحْقِيقِي وَطَبْعِ مَثْنِ الْكَافِلِ وَشَرْحِ مُخْتَصَرٍ لَهُ بِقَلَمِي ، وَشَرْحِ مَثْنِ الْكَافِلِ لِلْعَلَامَةِ لُقْمَانَ ، ثُمَّ هَذَا الشَّرْحُ لِلطَّبْرِيِّ الَّذِي انْتَهَرَهُ الْأَجِبَةُ ، وَكَثِيرًا مَا طَالَبُونِي بِإِنْجَازِهِ ، وَهُنَاكَ أُمْنِيَّةٌ نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى تَحْقِيقَهَا بِتَحْقِيقِي وَطَبْعِ سِلْسِلَةِ شُرُوحِ الْكَافِلِ ، وَكَذَلِكَ الْغَايَةُ وَشَرْحُهَا مَعَ حَوَاشِيهَا ، وَشَرْحِ الْفُصُولِ اللَّوْلُويَّةِ ، وَقَدْ أَكْمَلْنَا التَّقْرِيبَ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ لِلْقَاضِي جَعْفَرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ، وَأَيْضًا كِتَابَ الْمُجْزِي لِلْإِمَامِ أَبِي طَالِبٍ الْهَارُونِيِّ .

كَمَا نَمَّ تَأْلِيفُ ثَلَاثَةِ كُتُبٍ لِطُلَّابِ كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ وَالْقَانُونِ بِجَامِعَةِ صَنْعَاءَ: الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ لِلْسَّنَةِ الْأُولَى ، وَالْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ لِلْسَّنَةِ الثَّانِيَةِ . وَالْإِجْتِهَادِ وَالتَّرْجِيحِ وَالنَّسْخِ لِلْسَّنَةِ الثَّالِثَةِ.

أَسْأَلُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ فِي الْآخِرِ أَنْ يَمُنَّ عَلَى مَا نَفَعَلُهُ: تَأْلِيفًا ، وَتَحْقِيقًا - بِالْقَبُولِ وَالرَّضَى ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ .

التعليقات الآتية أرسلها السيد أحمد درهم عبر التليفون، وقد نهني إليها عندما لقيته في منزله بالمهاذر **بمناسبة** ذكرى استشهاد الإمام زيد عليه السلام التي أقيمت بضحيان 1436 / 1 / 25 هـ . وأخبرته بإكمال تحقيق كتاب كافل الطبري. وقد أصلحت في الحواشي بعض الكلمات الضرورية من حرف عطف، أو تشكيل .

هذه الحاشية للسيد العلامة محمد بن يحيى الحوثي عافاه الله على استشكل المؤلف على حد المنطوق عند الأصوليين، **قال**: لعله يريد أن رَفَعَ الفاعل دل على الفاعلية في محل النطق، ولم يُنْطَقْ بالفاعلية؛ **وإنما** دل عليها بالرفع المنطوق به. **وكذا** التنوين **دل** على الصرف وهو غير منطوق به. **وعدم** التنوين والجر بالفتح **دل** على منع الصرف؛ وهو غير منطوق به؛ **فتفسير** ما بالمصدرية .. إلخ **يَرُدُّ** عليه دخول هذا؛ **فإنه** دل عليه اللفظ في محل النطق **وليس** منطوقاً؛ فلم يكن الحد مانعاً.

حاشية للسيد العلامة أحمد درهم حورية المؤيدي : **قلت** بل الفاعلية، والمنع، والصرف **منطوقات**؛ لأنها أحوال مذكورات ، كما أنها معان دل عليها اللفظ في محل النطق: **كالوجوب** المستفاد من أقم الصلاة؛ **كَمَا** كان حالاً للصلاة **دل** عليها **لَفْظُ** أقم - **كان** منطوقاً. **والفاعلية** والتنوين **ألفاظ** دلت على المرفوع والمنون وغير المنون. تمت .

حاشية أخرى : يُقَالُ ما استدركته على قوله في محل النطق **يلزمك** في قولك: «من أحوال مذكور»؛ **لأن** مراده بالمذكور **أَنَّ** المذكور هو المنطوق؛ والمنطوق هو محل النطق ؛ لأنه الذي وقع عليه النطق؛ **وبناء** على ذلك **فلا** يكون المحدود داخلاً في الحد؛ **لأن** المحدود : المعني ، أو الحكم ؛ **والمذكور** في الحد **مَصْدَرٌ** «نَطَقَ» لا ما ذهب إليه؛ **فكانه** قال: «المنطوق حكم دل عليه اللفظ في ملفوظ»؛ **فمثلاً** منطوق: «أقم الصلاة» **وُجُوبٌ** دل عليه أقم الصلاة **في** الصلاة، **هذا** إذا اخترنا الأول، **وإن** اخترنا كونها مصدرية ، **والضمير** للحكم المدلول عليه

التزاما، وفي محل النطق **صفة** أو حال - لم يرد عليه ما ذكرت؛ **لأنها** داخلية في الحدين؛ إذ هي أحوال مذكور **أفادها** اللفظ، كما أنها أحكام **دلّ** عليها اللفظ في محل النطق: **فَزَيْدٌ**، **وَأَحْمَدُ** من قولنا: جاء زيد، ومررت بأحمد **محل** للنطق، وهي مذكورة ، **والفاعلية** والصرف في الأول **حكمان** ، أو حالان **دل** عليهما لفظ جاء **زَيْدُ** المرفوع **الْمُنَوَّنُ** في ذلك المحل ، **والمنع** في أحمد **حال** من أحواله، **وَحُكْمٌ** دل عليه **عَدَمُ** التنوين ، **وَالْجُرُ** بالفتحة في أحمد؛ **فما** لزم في الحد الذي أتى به **الْمَاتِنُ** لزم في الحد الثاني **إلا** أن الثاني **أقرب** إلى الفهم؛ لوضوحه بلا زيادة. تأمل. تمت.

المصادر والمراجع

- 1- القرآن الكريم
- 2- الإبهاج، لعلي بن عبد الوهاب السبكي، (ت: 756هـ) وولده عبد الوهاب، ت: 771هـ، تحقيق: شعبان إسماعيل - دار ابن حزم - ط1 (1425-2004م).
- 3- الإتقان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: د. محمود القيسية، محمد أشرف الأتاسي - مؤسسة النداء - ط1 (1424هـ-2003م)
- 4- الأحاديث المختار أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج به البخاري ومسلم في صحيحهما، ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي - دار خضر - بيروت - 1420هـ - 2000م.
- 5- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: محمد بن حبان البستي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية 1414هـ - 1993م. تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
- 6- الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي ت: 631هـ، مؤسسة الحلبي - مصر - 1387هـ.
- 7- الأحكام في الحلال والحرام، للإمام الهادي يحيى بن الحسين (ت: 298هـ) - مكتبة التراث الإسلامي - صعدة - الطبعة الأولى - (1410هـ-1990م).
- 8- أخبار أئمة الزيدية في طبرستان وديلمان وجيلان، جمع وتحقيق: فيلغرد ماديلونغ.
- 9- أسباب النزول: لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري - دار ابن كثير - دمشق - بيروت - ط (1408هـ - 1988م).
- 10- الاستيعاب، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالله بن محمد بن عبد البر القرطبي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة 1415هـ - 1995م.
- 11- الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر العسقلاني - دار الكتاب العربي - بيروت 1359هـ.
- 12- أصول الأحكام، للإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان (ت: 566هـ)، تحقيق: د. المرتضى ابن زيد المحطوري - مكتبة بدر - 2004م.
- 13- أصول الفقه، الأدلة الشرعية، د. المرتضى بن زيد المحطوري الحسني - ط الأولى (1434هـ - 2013م) - مكتبة بدر - صنعاء.
- 14- أصول الفقه، لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي (ت: 763هـ) - مكتبة العبيكان - ط1 (1999م).
- 15- الاعتبار وسلوة العارفين، للموفق بالله الحسين بن إسماعيل الجرجاني، تحقيق: عبدالسلام الوجية - ط1 (1421هـ-2001م).
- 16- الاعتصام بحبل الله المتين، للإمام القاسم بن محمد - مطبعة الجمعية العلمية الملكية - عمان الأردن - الطبعة الأولى 1404هـ - 1983م.
- 17- أعلام المؤلفين الزيدية، عبدالسلام الوجية - مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية - 1420هـ - 1999م.

- 18 - الأعلام، لخير الدين الزركلي - دار العلم للملايين - الطبعة السادسة - بيروت.
- 19 - الأغاني، لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت: 356هـ) - إعداد مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي - دار إحياء التراث العربي - ط1 (1415هـ).
- 20 - الإفادة في تاريخ الأئمة السادة: للإمام أبي طالب - مركز أهل البيت - صعدة - ط1 (1422هـ - 2002م).
- 21 - الأمالي الاثني عشرية، للإمام المرشد بالله يحيى بن الحسين بن إسماعيل الشجري - مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية.
- 22 - الأمالي الخميسية، للإمام المرشد بالله يحيى بن الحسين الشجري - عالم الكتب - ط3 (1403هـ - 1983م).
- 23 - الانتصار، الإمام يحيى بن حمزة الحسيني (ت: 749هـ)، تحقيق: عبدالوهاب المؤيد، علي أحمد مفضل - مؤسسة الإمام زيد بن علي - 2002م.
- 24 - الأنوار الهادية شرح الكافل، لابن حابس، (ت: 1061هـ)، (مخطوط بمكتبة بدر).
- 25 - إيضاح المبهم من معاني السلم في المنطق، لأحمد الدمهوري - دار إحياء الكتب العربية بمصر.
- 26 - أئمة اليمن، للسيد العلامة محمد بن محمد زبارة - مطبعة النصر - 1952م.
- 27 - البحر الرائق، زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن نجيم (ت: 970هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية الدمشقي - دار إحياء التراث العربي (1422هـ - 2002م).
- 28 - البحر الزخار، للإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت: 840هـ) - مؤسسة الرسالة - ط2 (1975م).
- 29 - البحر المحيط، تأليف: محمد بن علي بن يوسف بن حيان (أبي حيان الأندلسي)، تحقيق: عبدالرزاق المهدي - دار إحياء التراث العربي - ط1 (1423هـ - 2002م).
- 30 - البحر المحيط، للزركشي محمد بن بهادر بن عبدالله الشافعي (ت: 794هـ) - حققه وخرج أحاديثه: لجنة من علماء الأزهر - دار الكتبي - ط1 (1414هـ - 1994م).
- 31 - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني - دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- 32 - البرهان في أصول الفقه، لأبي المعالي عبدالملك بن عبدالله الجويني (ت: 478هـ) - الدوحة - ط1 (1393هـ).
- 33 - البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي - دار الجيل - بيروت (1408هـ - 1988م).
- 34 - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي - ط2 (1399هـ - 1979م).
- 35 - بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تأليف: شمس الدين أبي الثناء محمود بن عبدالرحمن الأصفهاني، تحقيق: د. محمد مظهر بقا - جامعة أم القرى - السعودية - ط1 (1406هـ - 1986م).
- 36 - تاج العروس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي - تحقيق: د. علي شيري، - دار الفكر - (1994م - 1414هـ).
- 37 - تاريخ الطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري - دار التراث بيروت - الطبعة الثالثة 1387هـ - 1967م. تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم.
- 38 - تاريخ اليمن الفكري في العصر العباسي، أحمد بن محمد الشامي - دار النفائس - ط1 (1407هـ - 1987م).

- 39- تاريخ بغداد، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي- دار الفكر .
- 40- تاريخ دمشق، لابن عساكر - دار الفكر - الطبعة الأولى 1415 هـ - 1995 م.
- 41- تبصرة الحكام في أصول ومناهج الأفضية والأحكام، لابن فرحون المالكي- مكتبة الكليات الأزهرية.
- 42- التبصرة في أصول الفقه، للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن علي الفيروز آبادي الشيرازي (ت: 406 هـ) - دار الفكر- ط1 (1980 م).
- 43- التحرير شرح التحرير، لأبي الحسن المرادوي (ت: 885 هـ)- تحقيق: د. عبدالرحمن بن عبدالله الجبرين- مكتبة الرشد- ط1 (1421 هـ - 2000 م).
- 44- التحرير، للإمام يحيى بن الحسين الهاروني - مكتبة بدر - ط2 (1433 هـ - 2012 م).
- 45- التحف شرح الزلف، العلامة مجد الدين بن محمد المؤيدي- مركز بدر - ط3 (1417 هـ - 1993).
- 46- التعريفات، للشريف علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: د. عبدالرحمن عميرة- عالم الكتب- بيروت- لبنان - ط1 (1407 هـ- 1987 م).
- 47- تحفة الأحوذى شرح الترمذي، للمباركفوري - دار إحياء التراث العربي - ط2 (1421 هـ - 2000 م).
- 48- تراجم رجال الأزهار، أحمد بن عبدالله الجنداري - طبع مع الجزء الأول من شرح الأزهار- وزارة العدل.
- 49- تشنيف المسامع بجمع الجوامع، محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي (ت: 794 هـ)، تحقيق: الحسين بن عمر بن عبدالرحيم- بيروت- دار الكتب العلمية- ط1 (1420 هـ- 2000 م).
- 50- التقريب في أصول الفقه، للقاضي جعفر بن أحمد بن عبدالسلام- تحت الطبع بتحقيقنا .
- 51- التقريب والإرشاد، القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت: 403 هـ)- تحقيق: عبدالحميد بن علي أبو زنيد- مؤسسة الرسالة- ط2 (1998 م).
- 52- تقويم الأدلة في أصول الفقه، لأبي زيد عبيدالله بن عمر الدبوسي (430 هـ)- بيروت- المكتبة العصرية- ط1 (1416 هـ- 2006 م).
- 53- تلخيص الحبير، ابن حجر العسقلاني (ت: 852 هـ)- دار المعرفة.
- 54- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني - تحقيق مصطفى عطاء- دار الكتب العلمية- بيروت - الطبعة الأولى 1415 هـ - 1994 م .
- 55- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى 1408 هـ - 1988 م.
- 56- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى- دار إحياء التراث العربي- ط1 (1412 هـ- 2001 م).
- 57- تيسير التحرير على كتاب التحرير الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية، لمحمد أمين المعروف بأمير باد شاه، ت: 972 هـ. دار الفكر - بيروت.

- 58- تيسير المطالب في آمالي أبي طالب، للإمام أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني - مؤسسة الإمام زيد - الطبعة الأولى 1422 هـ - 2002 م.
- 59- الثمرات اليانعة، الفقيه يوسف بن أحمد عثمان (ت: 832 هـ) - وزارة العدل - اليمن - تنفيذ: مكتب التراث الإسلامي - صعدة - 2002 م.
- 60- جامع البيان (تفسير الطبري)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: 310 هـ) - دار الفكر - 1995 م.
- 61- جامع الشروح والخواشي، عبدالله بن محمد الحبشي - المجمع الثقافي - أبو ظبي - 1425 هـ - 2004 م.
- 62- الجامع الصحيح، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، ت: 297 هـ - تحقيق: كمال الحوت - دار الكتب العلمية - بيروت - ط 1 (1408 هـ - 1987 م).
- 63- الجامع الصحيح، مسلم بن الحجاج النيسابوري ت: 261 هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط 1 (1407 هـ - 1978 م).
- 64- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط (1398 هـ - 1978 م).
- 65- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت: 671 هـ) - دار الكتب العلمية - 1988 م.
- 66- الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، لأبي محمد بن عبد القادر بن محمد القرشي - مؤسسة الرسالة - ط 1 (1413 هـ - 1993 م).
- 67- جوهرة الأصول وتذكرة الفحول، لأحمد بن الحسن الرصاص، تحقيق د. أحمد المأخذي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - 1430 هـ - 2009 م.
- 68- حاشية الشلبي على المطول (مخطوط).
- 69- حاشية العضد على مختصر ابن الحاجب، لعضد الدين الإيجي (ت: 756 هـ) مع حاشيتي سعد الدين التفتازاني والشريف الجرجاني - المطبعة الأميرية - مصر - ط (1316 هـ).
- 70- حاشية العلامة حسن العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع - المطبعة العلمية - ط 1 (1316 هـ).
- 71- الحاشية على تهذيب المنطق للتفتازاني، عبدالله بن شهاب الدين الحسين اليزدي - دار إحياء التراث العربي (1431 هـ - 2010 م).
- 72- حاشية ملا عبدالله على التهذيب لسعد الدين التفتازاني، تعليق: مصطفى الحسيني الدشي - دار الكتاب الإسلامي - بيروت - (1413 هـ - 1992 م).
- 73- الحاكم الجسمي ومنهجه في تفسير القرآن. تحقيق: د. عدنان زرزور - مؤسسة الرسالة.

- 74- حجة القراءات، لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة- مؤسسة الرسالة- ط1 (1422هـ- 2001م).
- 75- الحقائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية، للعلامة الشهيد حميد بن أحمد المحلي- مركز بدر- ط1.
- 76- حقائق المعرفة في علم الكلام، للإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان- مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية (1424هـ- 2003م).
- 77- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني- دار الكتب العلمية 1418هـ- 1997م.
- 78- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي- مكتبة الخانجي- (1406هـ- 1086م).
- 79- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف (السمين الحلبي). دار القلم - دمشق - ط1 1406هـ - 1986م .
- 80- الدر المنثور، للسيوطي ت: 911هـ - دار الكتب العلمية بيروت، ط1- 1990م.
- 81- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي- دار الكتب العلمية- بيروت - 1408-1988م.
- 82- ديوان المتنبي ، لأبي الطيب أحمد بن الحسين الجعفي- دار الجيل- بيروت .
- 83- رأب الصدع تخريج أمالي أحمد بن عيسى، للسيد العلامة علي بن إسماعيل المؤيد- دار النفائس الطبعة الأولى. وإذا أشرنا إلى الأمالي فالمراد به هو أمالي أحمد بن عيسى.
- 84- الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب، تأليف: محمد بن محمد بن أحمد البابرتي الحنفي- مكتبة الرشد- ط1 (1426هـ- 2005م).
- 85- الرسالة للإمام الشافعي (ت: 204هـ)- تحقيق: أحمد محمد شاكر- المكتبة العلمية.
- 86- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لعبد الوهاب السبكي- عالم الكتب- بيروت- ط1 (1419هـ- 1999م)
- 87- الروض النضير شرح مجموع الإمام زيد بن علي عليه السلام، للقاضي العلامة شرف الدين الحسن ابن أحمد السياغي.
- 88- روضة الناظر وجنة المناظر، عبدالله بن أحمد بن قدامة (620هـ)، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل- بيروت- مؤسسة الريان- ط1 (1419هـ- 1999م).
- 89- سقط الزند، لأبي العلاء المعري - دار صادر- بيروت (1383هـ- 1963م).
- 90- سنن ابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني ت: 275هـ، -تحقيق: محمد عبد الباقي - دار الكتب العلمية - بيروت.
- 91- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث - إعداد: عزة عبيد الدعاس، وعادل السيد- دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى 1388هـ .

- 92- سنن الدارقطني ، لعلي بن عمر الدارقطني (ت:385هـ) - دار المحاسن للطباعة - (1386هـ - 1966م).
- 93- سنن الدارمي، أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي - دار الكتب العلمية.
- 94- السنن الكبرى للبيهقي، الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ت: 458هـ - دار المعرفة - بيروت، 1413هـ - 1992م.
- 95- سنن النسائي، أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: 303هـ)، تحقيق: أبي غدة - دار البشارة الإسلامية - بيروت - الطبعة الثانية 1406هـ - 1986م .
- 96- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - مؤسسة الرسالة - ط4 (1406هـ - 1986م) .
- 97- السيرة النبوية، لابن هشام - مطبعة البابي الحلبي - 1355هـ - 1963م.
- 98- الشافي، للإمام عبدالله بن حمزة - مكتبة اليمن الكبرى - ط1 (1406هـ - 1986م) .
- 99- شرح الأزهار، أبو الحسن عبدالله بن مفتاح (ت:877هـ) - وزاة العدل اليمنية- 2002م.
- 100- شرح التجريد في فقه الزيدية، للإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني - مركز التراث والبحوث اليمني، تحقيق: محمد يحيى سالم عزان، وحيد جابر عبيد - ط1 (2006م).
- 101- شرح التهذيب، للحسن بن أحمد الجلال مع حاشية الحسن بن الحسين بن القاسم، المسمى الجبال على الجلال - مركز الدراسات والبحوث اليمني.
- 102- شرح الكوكب المنير، العلامة محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن علي الفتوح الحنبلي المعروف بابن النجار، ت: 972هـ، تحقيق الدكتور محمد الزحيلي، والدكتور نزيه حماد جامعة الملك عبدالعزيز - 1408هـ
- 103- شرح المنهاج للبيضاوي، شمس الدين محمود الأصفهاني (ت: 749هـ) - تحقيق: عبدالكريم النملة - مكتبة الرشد - ط1 (1990م).
- 104- شرح جمع الجوامع، لجلال الدين محمد بن أحمد المحلي مع الآيات البيئات، للإمام أحمد بن قاسم العبادي - تحقيق زكريا عميرات - دار الكتب العلمية - بيروت (1407هـ - 1996م).
- 105- شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت: 321هـ)، تحقيق: محمد زهير النجار، ومحمد سيد جاد الحق - عالم الكتب - 1994م.
- 106- شرح نكت العبادات، القاضي جعفر بن أحمد بن عبدالسلام - مركز بدر العلمي - ط1.
- 107- شعب الإيمان، للبيهقي - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - 1410هـ - 1990م . تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول.
- 108- شفاء الأوام، الأمير الحسين بن بدر الدين - جمعية علماء اليمن - ط1 (1416هـ - 1996م).
- 109- صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي - المكتب الإسلامي - ط2 (1412هـ - 1992م).
- 110- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت: 256هـ)، تحقيق البغا - دار ابن كثير - ط3 - 1407هـ - 1987م.

- 111- صفوة الاختيار، للإمام عبدالله بن حمزة (ت: 614هـ)، تحقيق: إبراهيم هادي الحمزي- مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية- ط1 (1423هـ- 2002م).
- 112- طبقات الزيدية الكبرى (القسم الثالث)، العلامة إبراهيم بن القاسم بن المؤيد بالله - مؤسسة الإمام زيد بن علي - الطبعة الأولى 1421هـ - 2001م.
- 113- الطبقات الكبرى، لابن سعد - دار الفكر .
- 114- طبقات المعتزلة، للإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى - دار المتنظر - ط2 (1409هـ - 1988م).
- 115- عدالة الرواة والشهود: للمحقق - مكتبة بدر - صنعاء - ط2 - 1418هـ.
- 116- العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء (ت: 458هـ) - تحقيق: دار أحمد المبارك - ط3 (1414هـ - 1993م).
- 117- العلل ومعرفة الرجال ، للإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق : د. وصي الله بن محمد عباس - دار الخاني - الرياض - السعودية - ط2 (1422هـ - 2001م).
- 118- علوم الحديث المشهور بمقدمة ابن الصلاح، لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهزوري، تحقيق: نورالدين عنتر- دار الفكر- دمشق- (1406هـ- 1986م).
- 119- عيون المجالس ، القاضي عبدالوهاب بن علي البغدادي (ت: 422هـ) ، تحقيق : امباي ابن كيباكاه- مكتبة الرشد- 2000م.
- 120- الغيث المدرار، في فقه الأئمة الأطهار: أحمد بن يحيى بن المرتضى - مخطوط بمكتبة بدر.
- 121- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد ابن حجر القسطلاني- دار الفكر.
- 122- الفردوس بمأثور الخطاب، لأبي شجاع شيرويه الديلمي- دار الكتب العلمية- ط1 (1406هـ- 1986م).
- 123- الفصول اللؤلؤية، لصارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير، ت: 914هـ - تحقيق: محمد عزان- مركز التراث اليمني.
- 124- فضائل الصحابة، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل - دار ابن الجوزي - الطبعة الثانية 1420هـ - 1999م. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس.
- 125- الفلك الدوار في علوم الحديث والفقه والآثار، صارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير- مكتبة التراث الإسلامي - الطبعة الأولى 1415هـ - 1994م .
- 126- القاموس المحيط: للفيروز آبادي، (ت: 817هـ)، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2 (1407هـ - 1987م).
- 127- القسطاس المقبول في شرح معيار العقول: للحسن بن عز الدين، ت: 629هـ، (مخطوط بمكتبة بدر).
- 128- الكاشف لذوي العقول: أحمد بن محمد لقمان (ت: 1039هـ)، تحقيق: د. المرتضى بن زيد المحطوري- مكتبة بدر للطباعة والنشر - ط3 (1435هـ - 2014م).

- 129 - الكافي شرح البزدوي، حسام الدين حسين بن علي السغناقي (ت: 714هـ) - تحقيق: فخر الدين سيد محمد قانت - مكتبة الرشد - 2001م.
- 130 - الكامل في التاريخ، لأبي الحسن علي بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الرابعة 1403هـ - 1983م.
- 131 - الكامل في ضعفاء الرجال، للحافظ أبي أحمد بن عبدالله بن عدي الجرجاني - دار الفكر - ط3 (1988م).
- 132 - كتاب الأم: للإمام محمد بن إدريس الشافعي - دار قتيبة - ط1 (1416هـ - 1996م). تحقيق: د. أحمد حسون.
- 133 - الكشف، للإمام محمود بن عمر الزمخشري (ت: 528هـ) - دار الريان - ط3 (1987م).
- 134 - كشف الأسرار على أصول البزدوي، عبدالعزيز البخاري - الطبعة العثمانية.
- 135 - كشف الخفاء ومزيل الإلباس، تأليف: إسماعيل بن محمد العجلوني - مكتبة عباس الباز - مكة - 1408هـ - 1988م.
- 136 - الكشف والبيان، أبو إسحاق أحمد المعروف بالثعلبي (ت: 427هـ) - تحقيق: أبي محمد ابن عاشور - دار إحياء التراث العربي 2002م.
- 137 - كنز العمال في سنن الأقوال والأمثال، للعلامة علاء الدين المتقي الهندي - مؤسسة الرسالة - بيروت - 1409هـ - 1989م.
- 138 - اللباب في شرح الكتاب: للدمشقي، ت: 428هـ - دار الكتب العلمية.
- 139 - لسان العرب، لابن منظور، ت: 711هـ - دار الفكر - بيروت، ط1 - 1410هـ.
- 140 - لواعج الأنوار، السيد العلامة مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي - مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية - (1422هـ - 2001م).
- 141 - مآثر الأبرار، محمد بن علي الزحيف - مؤسسة الإمام زيد بن علي - ط1 (1423هـ - 2002م).
- 142 - المجزي في أصول الفقه، للإمام أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني، تحت الطبع بتحقيقنا.
- 143 - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي - دار الكتاب العربي - الطبعة الثالثة 1407هـ - 1987م - بيروت.
- 144 - المجموع الفقهي والحديثي، للإمام زيد بن علي عليه السلام - مؤسسة الإمام زيد - ط1 (1422هـ - 2002م).
- 145 - مجموع كتب ورسائل، الإمام القاسم بن إبراهيم - دار الحكمة الليمانية - 1422هـ - 2002م.
- 146 - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني - القاهرة - 1420هـ - 1999م.
- 147 - المحصول، للرازي، (ت: 606هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 - 1408هـ.
- 148 - مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر الرازي - دار الفكر - 1981م.
- 149 - مختصر السعد شرح تلخيص كتاب مفتاح العلوم لسعد الدين التفتازاني - المكتبة العصرية - ط1 (1423هـ - 2003م).

- 150 - مختصر الطحاوي، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة (ت: 321هـ)، تحقيق: أبي الوفاء الأفعاني - دار إحياء العلوم - 1986م.
- 151 - مختصر زوائد مسند البزار، لابن حجر العسقلاني - مؤسسة الكتب الثقافية - الطبعة الأولى 1412هـ - 1992م، تحقيق: صبري عبد الخالق.
- 152 - مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، لأبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المقرئ المالكي المعروف بابن الحاجب، تحقيق: نذير حمادو - دار ابن حزم - ط1 (1427هـ - 2006م)
- 153 - مسائل الناصريات، تأليف علي بن الحسين بن موسى الشريف المرتضى - مركز البحوث والدراسات العلمية - إيران - 1417هـ - 1997م.
- 154 - المستدرک، للحاكم النيسابوري، ت: 450 - دار الكتاب العربي - بيروت - 1335هـ.
- 155 - المستصفى في علم الأصول، لأبي حامد الغزالي (ت: 505هـ) - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - 1324هـ
- 156 - مسند أبي يعلى، الإمام الحافظ أحمد بن علي بن المثنى التميمي (ت: 307هـ)، تحقيق: حسن سليم أسد - دار الثقافة العربية - 1992م.
- 157 - مسند أحمد بن حنبل، (ت: 241هـ)، المكتبة التجارية - مكة المكرمة - ط2 - 1414هـ.
- 158 - مسند البزار، تأليف: الإمام الحافظ الكبير أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله البصري العتكي المعروف بالبزار - مؤسسة الكتاب للثقافة - ط1 (1412هـ - 1992م).
- 159 - مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن: عبدالله محمد الحبشي - مركز الدراسات اليمنية - صنعاء.
- 160 - المصنف، لأبي بكر ابن أبي شيبة - دار التاج - الطبعة الأولى 1409هـ - 1989م.
- 161 - المصنف، للحافظ عبد الرزاق الصنعاني - المكتب الإسلامي - الطبعة الثانية 1403هـ - 1983م.
- تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي .
- 162 - مطلع البدور ومجمع البحور: لأحمد بن صالح بن أبي الرجال (ت: 1092هـ)، تحقيق: عبد الرقيب حجر - مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية - صعدة - اليمن - ط1 (1425هـ - 2004م).
- 163 - معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط1 (1408هـ - 1988م).
- 164 - المعتمد، لأبي الحسين البصري المعتزلي (ت: 436هـ)، تحقيق الشيخ خليل الميس، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 - 1403هـ.
- 165 - المعجم الأوسط، للطبراني - منشورات دار الحرمين 1415هـ - 1995م.
- 166 - معجم البلدان، ياقوت الحموي - دار الفكر - الطبعة الثانية 1995م.
- 167 - المعجم الصغير، للطبراني - دار الكتب الثقافية - الطبعة الثانية 1406هـ - 1986م.
- 168 - المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق: حمزة عبد المجيد - الزهراء الحديثة 1984م.

- 169 - المعجم المفصل في شواهد اللغة الغربية، إعداد: إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية - ط1 (1417هـ - 1996م).
- 170 - معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط1 (1414هـ - 1994م).
- 171 - المعيار، للسيد داود بن الهادي، (مخطوط)، نسخة بخط العلامة: عبدالرحمن شايم المؤيدي.
- 172 - مغني الطلاب شرح متن إيساغوجي، لأثير الدين الأبهري، تأليف: محمود حسن المغنيسي - تحقيق: عصام السبوعي - دار البيروتي - ط1 (1430هـ - 2009م).
- 173 - المغني في أبواب العدل والتوحيد، للقاضي عبدالجبار بن أحمد - الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- 174 - مقاتل الطالبين، لأبي الفرج علي بن أحمد الأصفهاني - دار إحياء الكتب العربية - 1413هـ - 1994م.
- 175 - مكنون السر في تحرير نحاير السر، تأليف: عماد الدين يحيى بن محمد بن حسن المقرائي، تحقيق: زيد بن علي الوزير - مركز التراث والبحوث اليمني - ط1 (1423 - 2002م).
- 176 - الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبدالكريم الشهرستاني - مطبعة مصطفى البابي الحلبي (1396هـ - 1976م).
- 177 - المناقب، لمحمد بن سليمان الكوفي - مجمع إحياء الثقافة الإسلامية - ط1 (1412هـ).
- 178 - المنتخب والفنون، للإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم رحمهم الله - دار الحكمة البيانية - الطبعة الأولى 1414هـ - 1993م.
- 179 - المنحول من تعليقات الأصول، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: 505هـ) - تحقيق: د. محمد حسن هيتو - دار الفكر المعاصر - ط3 (1419هـ - 1998م).
- 180 - منهاج الوصول إلى معيار العقول، للإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى، ت: 840هـ، تحقيق: د. أحمد الماخذي، دار الحكمة البيانية - صنعاء، ط1 - 1412هـ. ونسخة أخرى مخطوطة.
- 181 - المذهب، لأبي إسحاق الشيرازي (ت: 406هـ)، تحقيق: د. محمد الزحيلي - دار القلم - الدار الشامية - 1996م.
- 182 - الموطأ، للإمام مالك بن أنس الأصبحي - تحقيق: د. محمود أحمد القيسية - مؤسسة النداء - ط1 (1424هـ - 2004م).
- 183 - ميزان الأصول في نتائج العقول، لعلاء الدين شمس النظر أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي، تحقيق: محمد زكي عبدالبر - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر - ط2 (1418هـ - 1997م).
- 184 - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي مطبعة السعادة - مصر - الطبعة الأولى 1325هـ.
- 185 - نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف الزيلعي الحنفي - دار الحديث - القاهرة.
- 186 - نهاية السؤل شرح منهاج الأصول، للبيضاوي، (ت: 685هـ) - عالم الكتب.

- 187 - نهاية الوصول، صفى الدين محمد عبدالرحيم الهندي (ت: 715هـ)، تحقيق: د. سليمان اليوسف، سعيد بن سالم السريح - مكتبة نزار مصطفى الباز - ط2 (1419هـ - 1999م).
- 188 - النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات مبارك بن محمد الجزري بن الأثير - طبعة دار إحياء التراث العربية 1383هـ - 1963م .
- 189 - نهج البلاغة ، جمع الشريف الرضي - مؤسسة المعارف - بيروت - (1410هـ - 1990م).
- 190 - هداية العقول إلى غاية السؤل، للحسين بن القاسم (ت: 1050هـ) - وزارة المعارف المتوكلية - صنعاء، 1359هـ.
- 191 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي - تحقيق: أحمد شمس الدين - دار الكتب العلمية - ط1 (1418هـ - 1998م).
- 192 - الوصول إلى الأصول، لأبي الفتح أحمد بن علي بن برهان البغدادي - مكتبة المعارف - الرياض - ط1 (1425هـ - 2005م).

الفهرس

3	مُقَدِّمَةُ الْمُحَقِّقِ
5	مُؤَلَّفُ شَرْحِ الْكَافِلِ :
5	مِنْ شَعْرِهِ :
5	تَلَامِيذُهُ :
6	وَفَاتُهُ :
6	مُؤَلَّفَاتُهُ :
7	النُّسخُ الْمُعْتَمَدَةُ فِي التَّحْقِيقِ :
8	مصادر المؤلف
10	مُقَدِّمَةُ الْمُؤَلَّفِ
11	[شَرْحُ حُطْبَةِ الْكَافِلِ]
30	[البَابُ الْأَوَّلُ : فِي بَيَانِ الْأَحْكَامِ]
32	[الأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ]
33	[الْوَاجِبُ]
34	[الْحَرَامُ]
34	[الْمَنْدُوبُ]
35	[الْمَكْرُوهُ]
36	[الْمُبَاحُ]
38	[أَقْسَامُ الْوَاجِبِ]
39	[تَقْسِيمُ الْوَاجِبِ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ]
41	[تَقْسِيمُ الْوَاجِبِ بِاعْتِبَارِ الْوَقْتِ]
42	[الْمَنْدُوبُ]
51	[البَابُ الثَّانِي : فِي الْأَدَلَّةِ] ، وَالْأَمَارَاتِ ، وَشُرُوطِهِمَا ، وَكَيْفِيَّةِ الْأَخْذِ بِهِمَا
52	[أَنْوَاعُ الْعِلْمِ]
55	[الْأَدَلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ]
56	[الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ : الْكِتَابُ الْعَزِيزُ]
58	[شَرْطُ الْقُرْآنِ]
61	[حُكْمُ الْعَمَلِ بِالشَّوَادِ]

65	[الْمُحْكَمُ وَالْمُسَابَهُ]
67	[شُرُوطُ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْكِتَابِ]
73	(فَصْلٌ)
83	[التَّعَارُضُ]
84	[الْأَخْبَارُ وَطُرُقُ الرِّوَايَةِ]
84	[الْخَبَرُ الْمُتَوَاتِرُ]
86	[شُرُوطُ التَّوَاتُرِ]
88	[أَقْسَامُ الْمُتَوَاتِرِ]
91	[الْخَبَرُ الْآحَادِيُّ]
92	[حُكْمُ الْحَدِيثِ الْآحَادِيِّ]
102	[شُرُوطُ قَبُولِ الْأَخْبَارِ]
108	[أَسْبَابُ وَقُوعِ الْأَحَادِيثِ الْمَكْذُوبَةِ]
111	[طُرُقُ تَعْدِيلِ الرَّاويِ وَجَرَحِهِ]
112	[طُرُقُ جَرَحِ الرَّاويِ]
113	[تَعَارُضُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ]
114	[الْخَبَرُ الْمُخَالَفُ لِلْقِيَاسِ]
117	[الْخَبَرُ الْمُخَالَفُ لِلْأَصُولِ الْمُقَرَّرَةِ]
119	[الرِّوَايَةُ بِالْمَعْنَى]
125	[تَعْرِيفُ الصَّحَابِيِّ]
131	[طُرُقُ الرِّوَايَةِ]
143	فَصْلٌ: [الْإِجْمَاعُ]
177	فَصْلٌ: [فِي الْقِيَاسِ]
178	[أَقْسَامُ الْقِيَاسِ]
187	[أَرْكَانُ الْقِيَاسِ]
219	[أَقْسَامُ الْمُرْسَلِ]
230	تَنْبِيْهُ: [الْإِعْتِرَاضَاتُ]
261	[الْأَدِلَّةُ الْمُخْتَلَفُ فِيهَا : أَوَّلُهَا : الْإِسْتِدْلَالُ]
262	[ثَانِيهَا : الْإِسْتِصْحَابُ]

264	-----	[ثالثها: شرع من قبلنا]
267	-----	[رابعها: الاستحسان]
269	-----	[خامسها: مذهب الصحابي]
272	-----	خاتمة للأدلة الشرعية
275	-----	[الباب الثالث: في المنطوق والمفهوم]
283	-----	فصل:
298	-----	[الباب الرابع: الحقيقة والمجاز]
311	-----	فصل:
328	-----	الباب الخامس من أبواب الكتاب: (في الأمر والنهي)
346	-----	فصل:
351	-----	الباب السادس: في العموم والخصوص، وما يلحق بهما: من الإطلاق والتقييد
396	-----	[المطلق والمقيّد]
400	-----	(الباب السابع: في المجمل والمبين، والظاهر والمؤول)
414	-----	«فصل»
420	-----	الباب الثامن: من أبواب الكتاب [النسخ]
447	-----	(الباب التاسع: في الاجتهاد والتقليد)
473	-----	«فصل»
495	-----	(الباب العاشر: في التعادل والترجيح)
523	-----	وهذه: (خاتمة: في الحدود)
533	-----	المصادر والمراجع
544	-----	الفهرس